بلا هوادة...

المسيرة السياسية لرجل الدولة

الرئيس سليم الحص



د. حسن موسى



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

د. حسن علي موسى

بلا هوادة

المسيرة السياسية لرجل الدولة الرئيس سليم الحص





شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٤
ISBN: 978-9953-88-808-8

صورتا إميل لحود وميشال عون بكاميرا: علي علوش

تدقيق لغوي: وفيق زيتون
تصميم الغلاف: ريتا كلزي
الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

إهداء

إلى عائلتي الصغيرة،

زوجتي حياة، ورفقة حانية في مدى خمسين عاماً.

وأبنائي الأحباء: غنى وفراس وربى ووسام، وحفيدي الغالي حسن، الذين، جميعاً، عرفوا الرئيس الحص، وطالما استضافوه، وأحبوه وأجلّوه،

وإلى كل الناس الذين أحبّوه واحترموه وميّزوه مثالاً وطنياً راقياً، وأملاً بعد طول يأس من طبقة سياسية احترفت كل شيء إلاّ قضية بناء وطن سليم قوي موحّد معافى،

وإلى الأجيال التي لم تولد بعد، رغبة في تجنيبها ما عانينا من مشقّات وفواجع وآلام،

وإلى الوطن، كي يهتم بمثل هؤلاء الرجال والشّخصيات، فيخصّها بتكريمه وإجلاله وعرفانه.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الكتاب، هذه المسيرة المشرقة والشريفة والراقية،

إذ بمثل هؤلاء الذين خطّوا النهج وشقّوا الطريق، تُبنى الأوطان سيدة حرّة سليمة عادلة،

فقد حاربوا وناضلوا وجاهدوا لإبداعها طوال أعمارهم وبلا هوادة؛ ولم يطلبوا شيئاً لأنفسهم.

حسن موسى

مقدمة

لطالما تأرجح وضع وطننا لبنان، عبر محطات التاريخ، بين مساحات جغرافية تكبر أحياناً وتصغر أحياناً أخرى، وبين حكم ذاتي شبه حرّ، يحكمه أمراء لبنانيون، وبين ملحق بولاة، في صيدا أو دمشق أو عكا، تعيّنهم السلطنة العثمانية، فيصولون ويجولون، استبداداً وظلماً وقتلاً وحرقاً وتدميراً، وتكالباً على ثرواته ومحاصيل أرضه وجنى سكانه، في كل الأحوال. وكما المثل، يذهب العاشق ويجيء المشتاق، وكلهم طامع شره سارق مختلس غاصب.

حتى تكون نهاية الحرب العظمى الأولى، فتحلّ فرنسا مكان العثمانيين، ويُعلن لبنان الكبير في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠م. ويُعاد إليه ما كان قد سُلخ عنه، بيروت وطرابلس وصيدا والأقضية الأربعة وراشيا وحاصبيا.

وقد شاب بنيانه، على يد الفرنسي الأجنبي، أخطاء قاتلة، عرّضته لأخطار مهولة في تركيبته وأساساته؛ وأهمها تغليب فئة على فئات، ونظام قائم على الطائفية، ودستور قاصر لا يراعي حقائق الناس، ولا يقضي ببناء وطني متكامل سليم عادل وقوي؛ كما لا يسعه أن يبني مواطنية يتربّى الناس في ظلالها، وتتشرّبها الأجيال وتنشأ على هديها وتعاليمها ومعطياتها وفي أفيائها.

وهكذا، نشأ الناس على ولاءات طائفية، ومذهبيات مختلفة ومتصارعة، وصراع دائم

الاشتعال والتلظّي، طالما هناك شهوات في السلطة والنفوذ والنفعية والوظائف. ويتقاتل الجميع من أجل الاستئثار.

وكان منتظراً أن تسير الأمور كذلك، طالما أن الحكم قد حُصر بأيدي عائلات محدودة، والمناصب وُزّعت على الطوائف، وثبتت السلطات بيد رئيس للجمهورية، في نظام لا هو رئاسي ولا برلماني، بل اتخذ شكل «ملك على جمهورية». وقد افتقدت الديمقراطية حتى في أدنى أشكالها. بل الأنكى من ذلك، جُعلت غطاءً تتخفّى خلفَه كل الموبقات السياسية والثروات والشهوات.

كان بعض السياسيين يتشدّقون بها، وباسمها ارتُكِبت كل الظلامات وأشكال الاستبداد والخطايا.

ولطغيان الطائفية، افتقدنا حضور رأي عام موحّد ضاغط، يدقّق ويراقب ويحاسب، فانصرف الحكام في طغيانهم سادرين؛ واطمأنوا إلى أن أحداً لن يحاسبهم أو يعاقبهم، فكابروا واستكبروا على الشورى والنصيحة والنقد البناء.

ولقد جرّ هذا السلوك الكوارث والمآسي على البلد؛ فانفجرت مظاهر الغضب والاحتجاجات والأحداث الدموية.

كان الوضع يحتاج إلى الإصلاح والتغيير؛ خاصة وأن البلد، في مسيرته، وعبر عشرات السنين، قد تغيّر، فكرياً، واجتماعياً واقتصادياً وعلمياً.. كما تغيّر العالم من حولنا، وانتشرت العولمة، وتواصلت الحضارات، وسهل تواصل الشعوب والأمم.

ومع الأيام، منذ أن ضعفت سلطة العثمانيين، ومنذ ازدياد تدخل السفراء والقناصل الأجانب بشؤون الدولة، واختصاص كل منهم بطائفة وفريق، ونشوء طبقة من التراجمة، والعائلات المحظية والمدعومة والمميزة من قبل هؤلاء، ثم نموّ حركة التجارة مع أوروبا، واعتماد شركاتها ومصارفها ومؤسساتها وكلاء محليين، وإقامة فروع لها في البلد، حول المرفأ، لتقبض على شرايين الحركة التجارية، وعلى مصادر الثروات الوطنية، ما استتبع حصر الثروات هذه بأيدي فئات معيّنة وعائلات محدّدة، وبالتالي الإمساك بقياد البلد.

هذه العائلات الثريّة، وهي معدودة، هي نفسها من احتكر العقارات وملكيات الأراضي،

ورخص التبغ والحرير، ومستوردات البلد من منتوجات أوروبا، وشركات السفر والبواخر وخطوطها البحرية، ثم الفنادق والمصارف. تكتّل أخطبوطي مهول، قبض على قياد التجارة والسياسة والمال والنفوذ. فركّب البلد على مقاس شهوات وحصص ومطامع زبانيته؛ وكان هؤلاء وأعوانهم هم أهل الدولة وأهل السلطة وأسياد اللعبة، من كل الطوائف والمذاهب والألوان؛ فكانت صورة الوطن على مثال هذا الموزاييك. والعجيب أن هذه العائلات، وقد كانت المهيمنة أيام الأتراك وكان أفرادها خدماً لسلطانهم، استمرت في هيمنتها أيام الفرنسيين بنفس الرتبة والدور، وحكمت البلد بعد الاستقلال.

في تسعين عاماً من عمر لبنان الكبير، منذ ١٩٢٠، قامت حركات إصلاحية وظهرت محاولات تحسّست ضرورات التغيير، ولكن قوة الوقائع وخريطة العائلات ومصالح الطوائف، كانت تقف بالمرصاد، وكانت حاسمة وشرسة في تمنّعها ورفضها. لقد أبقت على الأمور كما هي، وطبيعي أن ما كان يصلح للثلاثينيات، لم يعد يصلح للستينيات أو السبعينيات، في الناس والاجتماع وطبقات العمال والفلاحين والمثقفين، وفي علاقات الجوار، وتطورات السياسة في الإقليم.

ولمّا لم تعد الأمور تُحتمل، وقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبى، انفجرت الأوضاع وانهار البناء على ساكنيه، ودخل الوطن في أنفاق وظلمات ومتاهات، كلّفتنا أنهاراً من دموع ودماء وعذابات ومذلاّت.

جرت محاولتان جديّتان للإصلاح، عبر تاريخنا الحديث، هما محاولة الرئيس فؤاد شهاب بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤، قصدت إلى التجميل والترميم والتحديث، لكنها لم تلامس الجوهر والعمق ولم تأخذ مداها لتتّسع وتتجذّر، واستُغِلّت بعض أخطائها، فالتفّ عليها المتضرّرون وأفرغوها من مضامينها، فتآكلت وتهاوت.

والمحاولة الثانية كانت تلك التي قام بها دولة الرئيس سليم الحص في عهد الرئيس العماد إميل لحود، حيث اشتركا معاً وتعاونا في مشروع ضخم يهدف إلى إعادة بناء الدولة، وإصلاح نهجها ومسارها، في الإدارة والسياسة والاقتصاد، وإلغاء الطائفية السياسية، وسيادة القانون والنهج الديمقراطي. ولسوف نرى، تفصيلاً، كيف انقضّ عليها وعليهما

المتضرّرون وحراس الطائفيات والمنتفعون وملوك الطوائف، وأشعلوا في وجوههم حرباً ضروساً عمادها المال والطائفيات والإعلام المأجور.

ولقد كتبت عن كل هذه الأمور والشؤون والأحداث، وعرضت لمسيرة هذه الشخصية السياسية المميزة، ونهجها في الحكم، وطريقتها في التفكير، وفي سياسة أمور الدولة والحكم والإطلالة على الناس، في صدق وأمانة وعفّة ونزاهة، واستماتة للخدمة العامة وإصلاح البلد. فجاء هذا الكتاب صورة صدق، رافلاً بالحقائق، حافلاً بالأمانات، خادماً للنزاهة وللتاريخ. وإنصافاً لشخصية وطنية رائعة، حاولت كل جماعات البغي طمس تاريخها.

ففي ثلاثين عاماً من الجوار والصداقة والقرب، رأيت وسمعت وعرفت وخبرت. ولقد أكبرت ما رأيت وسمعت وعرفت وخبرت: رأيت الصدق والعفّة والنبالة والحب العميق للناس، والتعالي على البغضاء والخصومات والعداوة، وسمعت كل البهاء والعفّة في القول، فلا بذاءة ولا فحش، بل عفيف القول والفعل وفاضل الحوار وبهاء اللغة وشرف الكلمات، في الجميع، أحباء وأصدقاء وخصوم مفترضين.

وقد هالني أن تموت هذه التجربة، وتُهمل هذه المحاولة فلا تُذكر في تاريخنا السياسي، إمعاناً في ظلمها، والإزراء بها، تماماً كما تكالبت عليها جماعات الإعلام المأجور، وافترى عليها العهر السياسي ومنع نجاحَها تجارُ السياسة والوالغون بدم الناس وعرق الناس ودموع الناس ومآسي الناس.

لقد أدركت، وقد فاضت المكتبات بمذكرات من زامل الرئيس الحص في الحكم، ومن عاصره وشاركه في مراكز المسؤولية، وحتى بعض صغار الكتبة وصيادي النفع السياسي ومقتنصي الفرص، يتجرأون على الكتابة، ويتواقحون في النشر، ويفترون في كلّ شأنهم على الكبار والنبلاء والأصائل والوطنيين، فرأيت احتراماً منّي للحقيقة والحق، ولأهمية التجربة السياسية الرائدة والفكر النيّر الحق والسليم، ولكي تعرف الأجيال أن أُناساً سبقوهم قد حاولوا وانتفضوا وسعوا، وبذلوا العمر، من أجل بناء وطن يليق بآمال أهله، كل أهله، ويمكن العيش فيه، فلا قتال أو توتر أو صراع، أو تمادي هذا الداء المستشري في عروق الوطن: الهجرة النازفة، والمأساة الدائمة.

ولقد آلمني أن بحوراً من الحبر تهرق على تجميل طاغية وتزوير أوضاع سارق مختلس، وخائن نذل، وتاجر صفيق، ودعي زنيم، أو سياسي منافق يتاجر بمآسي الناس وأوجاعهم، ويحرق الوطن ليجني الثروات، ويُهمل هذا الطود السامي، وهذا الجبل الشامخ من الكبرياء الوطني، والعزة المتألّقة، والشرف العظيم، والتجربة الغنية المخلصة الواعدة.

غضبت له لما رأيت صفاته   بلا واصف، والشعر تهذي طماطمه(*)

لقد اعتمدت كتب الرئيس، أساساً وحجة وشاهداً، وراجعت أكثر من مئتي مرجع من الكتب التي نُشِرت حول أوضاع الوطن والمنطقة وأحداثها، منذ الأربعينيات؛ ولم أدلِ برأي إلا وقد استندت إلى شاهد أو كاتب أو مرجع، وحرصت على نسبته وإرجاعه إليه. وربما تعود قسوة بعض الآراء إلى قسوة الوقائع والشهادات، وأنا أدرك أن تاريخنا الوطني على الإطلاق كان وسيظل نهشاً ونهباً للخصومات واختلاف المواقع ومصدر الشهادات. ونحن لم نتّفق على وطن، فكيف نتّفق على تاريخه؛ وكل شؤوننا حتى الأخطر والأعظم، هي في محل وجهة نظر، يقيّمها كلٌّ من زاويته.

لقد أردت هذا الكتاب أن يكون تبياناً للحق وارتفاعاً بالحقيقة وباقة زهر، عرفاناً وتقديراً وإجلالاً، على صرح هذه القامة الوطنية الرفيعة، وهذا الشموخ العظيم، وهذه الشخصية النبيلة، علّها تعزّز الأمل، وتشدّ الأواصر، وتمهّد الطريق.

ونتباهى، بعد ذلك كلّه، وفوق ذلك كلّه، نحن إخوان الرئيس وأحباءه وأصدقاءه، أننا عاصرناه في زمانه، وعشنا في ظلال نصاعته ونبالته وترفّعه.

د. حسن موسى

(*) الطماطم، مفردها طمطم، وهو ذو الكلام الغريب غير المفهوم والأعجمي، والبيت للمتنبي.

الشاهد - الشهيد

بقلم الأستاذ طلال سلمان

يصدمك الرئيس سليم الحص في اللقاء الأول، ولسوف تحتاج زمناً قبل أن تنتقل من الصدمة إلى التقدير فإلى الإعجاب فإلى اتخاذه قدوة، في زمن انهيار الزعامات والأحزاب والقيادات السياسية التي كانت تتمحور حولها الحياة السياسية في لبنان والوطن العربي.

وحده من بين من يعج بهم حقل العمل العام ظلت له صورته الأولى مع إطلالته كرئيس للحكومة من خارج النادي السياسي، ومن خارج جبهات القتال الأهلي الذي توسّع فاستدرج إليه دولاً وقوى سياسية مؤثرة، بينها سورية (وخصومها) والثورة الفلسطينية (وخصومها) والحركة الوطنية (وخصومها)، فضلاً عن التدخّل الأميركي والتورّط الفرنسي وصراع الإرادات الذي سيبلغ ذروته مع الاجتياح الإسرائيلي.

وحده الكاتب بين طابور من الرؤساء الأميين أو الشفويين أو مستكتبي غيرهم أفكاراً مستعارة من آخرين تبيع الناس أوهاماً لن تتحقق، ولكنها تكفي للعبور إلى سدّة السلطة.

وحده جاء إلى موقع القرار بغير أن يزوّر نفسه ويخادع الناس بإطلاق وعود يعرف أنها لن تُنفّذ.

ووحده غادر السلطة عشية تحوّلها إلى «سلعة» في سوق العرض والطلب، يشتريها صاحب المال، أو راعي العصبية أو النافخ في نار الفتنة.

وحده كان يوم خروجه أكبر من مجموع الذين عبروا موقع القرار فسخّروه لأغراضهم، على حساب مصالح الشعب والوطن.

وحده ظل في السلطة صاحب قضية، كما كان قبلها، وحين خرج أحلّه الشعب في موقع رمز القضية وشرّفه بأن جعله ضميره، بينما الأمة جميعاً تنتفض بحثاً عمن يهديها إلى طريقها، إلى غدها، وسط طابور الضالّين والمضلّلين.

ووحده جاء إلى السلطة من فيلّا في الدوحة التي ستُعرف فيما بعد باسمه، وانتهى في بيت بالإيجار أثاثه سابق ـ عمراً ـ على تاريخ توليه السلطة.

في الشهور الأولى لتولّي الدكتور سليم الحص رئاسة الحكومة، فوجئت بوالدتي المقيمة الآن في شمسطار والتي لا تقرأ، ونادراً ما تسمع الأخبار تقول لي: سليم الحص إنسان جيد. إنه يقول كلمات قليلة ومفهومة، إنه صادق.

لم تكن والدتي تعرف سليم الحص، ولكنها كانت قادرة على التمييز بين الصح والغلط، وكانت تقرأ بقلبها.

وسليم الحص يكتب بعقله وبقلبه... وهكذا يتلقاه من يسمعه ومن يقرأه فكيف بمن يعرفه أو يتشرّف بصداقته... مثل قلّة من أهل الطبقة السياسية، وكثرة كاثرة من اللبنانيين وسائر العرب.

* * *

بعد اعتزاله الحكم والتفرّغ لمتابعة الشأن العام من موقع المتطهّر، حاول أن يقدم خلاصة تجربته لعلها تهدي من يتوغّلون في حقل الأخطاء. وأحياناً كان يهتف لي بصوت فيه رنة اعتذار قائلاً: عندي مقال كتبته اليوم، هل تنشره لي «السفير»؟!

يصل المقال فأحرص على الاستمتاع بقراءته قبل غيري من الناس، ويأخذني نصه إلى الإعجاب بهذا القلم العفي: لغة عربية متينة، لم نألفها إلا عند قلّة من محترفي

الكتابة وبالذات من أساتذة الاقتصاد، أما السياسيون ـ عموماً ـ فلهم ما يشغلهم عن اللغة وآدابها... يكفي أنهم فقهاء في الحديث الأنيس في مخاطبة السيد الرئيس!

من أين لهذا اليتيم الذي علّم نفسه بنفسه هذه اللغة الرشيقة، مع وضوح في الفكرة وشجاعة في طرح الموقف عبر تحليل دقيق للظروف، وربط الوطني بالقومي، مع وعي بالظرف الدولي المتحكّم، بغير نزوع إلى تضخيم العدو والخصوم تمهيداً للدعوة إلى الخضوع لمنطقه والاستسلام لمقولة العجز عن مواجهته؟

* * *

في أول مرة ذهبنا إلى سليم الحص، وقد صار رئيساً للحكومة الأولى في عهد الرئيس الراحل الياس سركيس، أواخر العام ١٩٧٦، كان انطباعنا الأولي: أعاننا الله، كصحافيين، عليه.. لأنه يعتمد قاعدة «ما قلّ ودلّ»، ويقول ما عنده بتحديد دقيق وإيجاز، فلا يشفي غليلاً ولا يوفر مادة لطالبي الخبطات الصحافية، ولا يكشف أسراراً، ولا يشهّر بخصومه (إن كان له خصوم)، ولا تنفع أساليب الإثارة في استدراجه ولا في استفزازه، بل يتصرف وكأنه لم يسمعها!

كان سليم الحص، ولعله ما زال، طائراً يغرد خارج السرب الذي نسبته إليه المصادفة.

وكان واضحاً أنه قادم من خارج النادي، وأنه حاسم في قراره ألّا ينتسب إلى نادي السياسيين المحترفين..

ولعل من اختاره قد افترض أنه سيكون معاوناً له لا شريكاً في الحكم، ميزته في علمه لا في موقفه، وفي كفاءته الإدارية وعلمه الاقتصادي لا في أمانته للبرنامج الذي اعتمده أساساً لدخوله إلى مركز القرار. ومن هنا كانت الخيبة الأولى، أما الخيبة الثانية فمقلوبة!

* * *

ولقد خرج الحص بعد ٢٤ سنة من ممارسة السياسة «سليماً» في سمعته، طاهر

اليد، عظيماً في رصيده المعنوي الذي لم يتأثر بخسارته الانتخابية النيابية.. بل لعل هذه الخسارة قد زادت من احترام الناس لهذا الذي يرفض الوصول بالثمن.. أو بأي ثمن!

خرج كما دخل: نموذج وحده، لا ثاني له ولا شبيه.

هو الكاتب في السياسة، المفكر في الحلم، المكافح من أجل السلام في حومة الحرب الأهلية، الديمقراطي المكافح ضد الأمراض التي يبثها المستنقع الطائفي، الممتنع عن السقوط في وهدة المذهبية والطائفية، القادر على الاحتفاظ بوعيه الوطني وروحه القومية في زمن الانحراف بل الانجراف إلى الخيانة تحت اسم السلام الإسرائيلي (كما مع السفاح شارون) والديمقراطية الأميركية (كما مع مشروع احتلال العراق)...

«... إن السلام مع إسرائيل سوف يشكل عملياً خاتمة لحركة التحرير في العالم العربي وفلسطين هي آخر حركات التحرير العربية».

«والتطبيع الشعبي مرفوض»

«والأجيال العربية المقبلة ستعي أن العقود الموقّعة مع الدولة العبرية هي غير شرعية».

«وعلى مصر والأردن أن تعيدا النظر في علاقاتهما مع عدو الأمة..»

وهو لا يعفي السلطة الفلسطينية من المسؤولية عما آلت إليه الأحوال في فلسطين:

«إن السلطة تتصرّف تصرّف المهزوم المستسلم. هذا الواقع هو الخطر الأكبر الذي يتهدد الانتفاضة».

نقرأه يقول: إسرائيل لم تكسب الحرب ولا يمكن أن تكسبها. فقد تكسب معارك، لكن الحرب دائرة على ساحة فلسطين (لكن فلسطين وحدها، تركها أهلها العرب للريح وقالوا لشقيقهم الفلسطيني: اذهب أنت وربك فقاتلا.. بل إنهم الآن يحذرونه من أن يظهر إيمانه بالله فيتّهم بالإرهاب).

ونقرأه يقول إن أميركا أيضاً مهزومة في الحرب المستعرة على أرض فلسطين...

فإسرائيل تحارب شعباً، والشعوب لا تموت...

أما الخاتمة في استخلاصاته اللبنانية، بعد تجربته المريرة مع السياسة المحلية فقد ملأت مكتبة كاملة، ولا من يقرأ. وهو، برغم ما يقارب ربع قرن في سدة الحكم، أي في قلب السياسة، فقد ظل وجوده طارئاً عليها، لا هي بدّلته ولا هو استطاع لها تبديلاً:

«السياسة في لبنان لعبة بلا قواعد. وهي غاب بلا شريعة».

«بتنا نحسد الغاب على شريعته... فلا يلتهم الأسد أسداً، ولا النمر نمراً... ومكمن الداء، بداية وانتهاء في الطائفية»

ولا علاج للطائفية إلا بتبديل قواعد اللعبة المعتمدة حالياً والتي تقوم على أن تغذي السياسة الاحترافية الطائفية وتتغذّى بها... فتتهافت الدولة ومؤسساتها، ويتحول الشعب إلى قطعان تقودها غريزتها والمخاوف، وتندثر الديمقراطية ليتحقق شعار سليم الحص الأثير: في لبنان كثير من الحرية، قليل من الديمقراطية.

وفي هذا المجال كان سليم الحص نموذجاً فريداً بين السياسيين العرب، وليس اللبنانيين فقط، إذ إنه كان المسؤول الوحيد الذي ما أن يخرج من ديوان الحكم حتى يقدم للناس خلاصة تجربته في كتاب يمكن العودة إليه، والنقاش معه، لمحاولة فهم ما حصل وربما ما سوف يحصل في هذا البلد الصغير المفتوح على السياسات الكبيرة وأعاصيرها الكثيرة.

* * *

وقد يختلف الناس من حول سليم الحص المسؤول، كرئيس للحكومة خلال دهور المحنة التي لمّا تنته، ولكنهم يتفقون على تقدير «الكاتب من موقع الشاهد» الذي سجّل كل ما عرف ورأى وسمع وخبر في الحكم وعبره، أو وهو في الطريق إليه أو إلى الخروج منه، أو في فترة الاستراحة بين حكومتين:

«ليس في الدنيا لعبة إلا ولها قواعد، اللهم إلا اللعبة السياسية في لبنان.. من أجل ذلك يحلو لي أن أقول إنني كنت متفرغاً للسياسة ولكنني لم أكن محترفاً لها، فالمحترف السياسي هو الذي يسعى للوصول إلى الحكم، وإذا كان في الحكم فهو يسعى للبقاء فيه،

وإذا خرج من الحكم فهو يسعى للعودة إليه، ويشهد الله إنني لم أسعَ يوماً للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه أو العودة إليه...».

إنه منطق متطهِّر لا يكاد يجد له صدى في عالم السياسة، ولا يكاد يقبله أحد حتى من سليم الحص.

فليست النهايات كالبدايات، ولا مجال لاستمرار الأبرياء أبرياء في هذا الميدان الذي يعج بالقتلة والضحايا والمرتكبين والسماسرة وأبطال الصفقات والطامحين إلى السلطة بأي ثمن والساعين إلى الوصول على حساب كل المقدسات.

مساكين الذين جاؤوا بعد سليم الحص إلى السلطة.

سوف يكون نموذجه شاهداً عليهم، ولن يستطيعوا التخلّص من طيفه الذي يسكن ضمير مواطنيه الذين أفسدتهم سياسة الزواريب فجعلتهم رعايا طوائفهم ومذاهبهم، فاتخذوه أيقونة حتى وهم يندفعون كالقطيع خلف من قاتلوهم فيه وقاتلوه فيهم حتى قتلوا لبنان أو كادوا.

سليم الحص: ليكن لك مجد الشاهد ـ الشهيد، وإن عزّت عليك الشهادة بالرصاص فقد تولى أمرها ـ قبل محاولة الاغتيال وبعدها ـ أهل الطبقة السياسية جميعاً.

أمدّ الله بعمر هذا الرئيس الذي جاء من خارج النادي وظل خارجه، حتى وهو في سدّة الحكم، فاكتسب عن جدارة موقع «الضمير» الذي لم يحظَ بشرف الانتساب إليه غيره.

الفصل الأول

العصر والمكان

شكل القرن التاسع عشر الميلادي محطة فارقة في تاريخ بيروت والوطن، إذ ترك بأحداثه وتطوراته آثاراً عميقة في مسيرة المدينة والجبل اللبناني.

لقد أفاق الشرق بأكمله، في بدايات القرن على دوي المدافع الفرنسية تقصف وتعصف، في مصر، ونابليون بونابرت ينزل جيوشه في القاهرة قرب أهرامات الجيزة؛ حاملاً معه خرائط مشروع أمبراطورية مشتهاة في الشرق، متخذاً مصر قاعدة لها وساحة وركيزة.

وأتت مع نابليون كل مبتكرات وابتداعات أوروبا، وصنائع نهضتها. استفاق الشرق يعرك عينيه أمام ما رأى. أساطيل ومدافع وعلوماً وفنوناً وابتكارات وتنظيماً وإدارة، ما خطرت مطلقاً في خياله، إذ طالما أزرى الجهل والفقر بشعوب الشرق فحالا بينها وبين التقدم والعلم وحبساها ضمن جدران الخمول والتخلف والصراعات، بعد أن منعها الاستبداد الأعمى من التوثّب والأمل والنهوض.

ولقد هال الشرق أن يرى من طردهم قبل خمسة قرون وحطم سيوفهم ورماحهم ودروعهم، هاربين في سفنهم، قد عادوا من جديد، وهم أشدّ بأساً وأعتى قوة. فكان عجباً كل العجب.

وما إن خبا حلم نابليون وفشل، حتى نما من جديد في صدر رجل آخر. إذ التقط الفكرة محمد علي باشا، وقد استلم حكم مصر وقضى على خصومه المماليك وطوّرها، ووفّر لها كل الدعم والإمكانات، معتمداً أساليب أوروبا وطرقها ووسائلها، مستعيناً بشكل خاص بالمعارف والعلوم والتقنيّات والخبراء الفرنسيين. ولم تكن الدولة العثمانية قادرة على وقف هذه الطموحات أو التصدي لها، وقد أنهكتها الحروب، وأضعفتها الصراعات الداخلية، وفتن القصور ودسائس الخوانم؛ ووهت فيها الروح العسكرية، ودبّ الفساد في فرق جيشها، حتى اضطر السلطان محمود الثاني أن ينقضّ على فرق الأنكشارية ويقضي على عساكرها جميعاً تخلصاً من تمردهم المستمر وتهديداتهم للسلطنة، بعد أن كانوا عمادها المتين ودرعها الحصين.

كانت بيروت، في هذه الفترة، في بدايات القرن التاسع عشر بلدة صغيرة، هي أشبه بقرية تتبع لسلطات بعيدا؛ وعدد سكانها لا يزيد عن ثمانية آلاف نسمة، على أكثر تقدير، ينحشرون ضمن أسوارها التي تحتضنها وتحميها.

ومع كل مساء، عند الغروب، يغلقون عليهم أبوابهم السبعة، وينطوون على أحلامهم ينسجونها على أسرجة البحر الكريم.

هذه الأسوار قديمة، قوّاها وأعلاها ودعّمها حاكم بيروت من قبل الأمير يوسف الشهابي، أحمد باشا الجزار؛ الذي ترك إلى جانب الأسوار الكثير من ذكريات الطغيان والرعب في نفوس الأهالي.

أما مساحتها فتراوحت بين ٥٧٠م طولاً، و٣٧٠ م عرضاً، ضمن الأسوار كما يؤكد المؤرخون. وحين دخلها إبراهيم باشا المصري في حملته العسكرية على سورية عام ١٨٣١م كان عدد السكان قد وصل إلى حوالى الخمسة عشر ألفاً، من مسلمين ثم مسيحيين روم أرثوذكس، بشكل خاص، ودروز وموارنة. وشكّل المسلمون الأغلبية بين السكان.

في العام ١٨٣١م وصل إبراهيم باشا المصري، ابن محمد علي باشا حاكم مصر، بجيوشه إلى بيروت، فدخلها سلماً، مستعرضاً جيشه عبر باب الدركة (المعرض كما كان

اسمه قبل إنشاء سوليدير)، وتحت أقواس النصر، ترحب به الجماهير المحتشدة. كان قد تحالف مع حاكم الجبل الأمير بشير الثاني الشهابي، ما جعل البلاد، ساحلها وجبلها، وبلداتها المهمة تفتح له أذرعها وتستقبله بالترحاب والزغاريد.

أدخل إبراهيم باشا تحسينات كثيرة على البلاد، وخاصة بيروت. فقد اعتنى بها عناية خاصة؛ وسلّم إدارتها وتصريف أحكامها إلى الأمير بشير الثاني حليفه الذي فوّض ابنه الأمير ملحم شؤون إدارتها مع وجود ممثل لإبراهيم باشا إلى جانبه.

ازدهرت بيروت في سنوات حكم إبراهيم باشا، وانتشر فيها العمران ونمت التجارة، وتسارعت حركة المرفأ بعد أن أدخلت عليه تحسينات كثيرة، وطورت مرافقه واتسعت مساحته. ثم سُمح لممثلي التجّار الأجانب وممثلي الشركات والوكلاء أن يستقروا في بيروت، وكذلك البعثات الدبلوماسية. ونشطت حركة التجارة وزيارات السفن التجارية الأوروبية في هذه المرحلة، فتضاعفت حركتها مع مرفأ بيروت، حاملة إليه وناقلة منه مختلف البضائع والمنتوجات.

لكن هذا الحكم أخطأ في التعامل مع الأهالي، خاصة حين فرض التجنيد الإجباري والضرائب، وجمع السلاح. وقد طبّق أقسى أنواع الإجراءات على المسلمين، بينما لم يجنّد النصارى ولا جمع سلاحهم، واستمالهم بعدم التضييق عليهم عبر تشريع ضرائب جديدة، أو أمور العبادات، أو الاستبداد.

كان النصارى أقرب إلى حكم إبراهيم باشا من المسلمين، الذين وإن كانوا قد تذمّروا من الأتراك، إلا أنهم رفضوا الثورة على الدولة العليّة أو التمرد عليها وخيانتها، خاصة وأن الدول الأوروبية كانت تناصبها العداء، أو تقف لها بالمرصاد كيداً وعدواناً.

«شعر المسلمون في بيروت وغيرها من المدن بالقهر والذل، في حين اغتبط النصارى»[1]، ما أوجد شرخاً بين الأهالي، بعضهم بين بعض، وبينهم وبين ممثلي الحكم المصري. لكن، ما يحمد لإبراهيم باشا أنه فتح الأسوار أمام الناس كي يخرجوا عبرها إلى المناطق المجاورة ويعمّروها، بعد أن ضاقت بيروت ضمن أسوارها على

(١) د. عصام شبارو. تاريخ بيروت، دار مصباح الفكر، ص١٥٣.

سكانها، فخرج الناس يبنون في الأراضي القريبة، فولدت أحياء جديدة، ومناطق مزدهرة، واتسعت هذه النشاطات بعد زوال الحكم المصري.

وكانت أهم هذه الأحياء: المصيطبة وزقاق البلاط وبرج أبي حيدر والبسطة، والأشرفية والمدوّر والجميزة. بالإضافة إلى قيام إبراهيم باشا بتطبيق برنامج واسع للتعليم الابتدائي مستوحى من النظام الذي أوجده أبوه في مصر[1]. ولقد كانت هذه المناطق بمثابة الضواحي لبيروت.

لقد خرجت بيروت من أسوارها وبدأت تتمدد نحو الجنوب والغرب والشرق، حتى أنها كانت تثب وثوباً في نموها واتساعها.

كان إبراهيم باشا قد شق الطرقات وفرشها بالحصى والبلاط واعتنى بها، فسهّل بذلك حركة انتقال الناس والبضائع.

وقد سمي الحي المجاور والقريب من أسوار المدينة زقاق البلاط لأنه كان أول الأحياء التي حظيت بهذا الاهتمام. فكان حيّاً جديداً تميّز عن غيره من الأحياء، خاصة وقد سكنه بعض الأعيان من ذوي الشأن والنفوذ، حتى اتخذ طابعاً أرستقراطياً. وكان أول حيّ رُصف بالبلاط. وسرعان ما انتشرت فيه القصور، والمدارس والإرساليات والكنائس.

وفي محلة زقاق البلاط بدأت تترعرع مظاهر نهضة وحداثة، إذ أسست فيها الكلية السورية الإنجيلية، والمدرسة الوطنية والمدرسة البطريركية، ومدرسة مار يوسف الظهور للبنات، ومدرسة اللاييك الفرنسية للبنات، ومدرسة للعميان لتعليمهم القراءة بناها الإنكليز، والمدرسة الإنجيلية للبنات، وغيرها الكثير من المؤسسات والمنشآت.

وبُني في زقاق البلاط كثير من القصور لأعيان العائلات، مسلمين ونصارى، وانتشرت فيها عائلات بيروتية عُرف منها كما يروي د. عصام شبارو: بيهم، والحص، وحمادة، وجديّ، وفرعون وغيرهم. وسرعان ما كبر هذا الحي حتى اتصل بوادي اليهود،

(١) نقلاً عن طه الولي في بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، ص١٨، ويقظة العرب لجورج أنطونيوس.

وحوض الولاية، والقنطاري حيث، فيما بعد كانت إقامة رئاسة الجمهورية اللبنانية، بعد الاستقلال.

لقد نشطت حركة العمران واشتدّ الطلب على البنائين ومواد البناء وأدواته، فكانت بوادر نهضة ملحوظة، نشطة.

ولمّا تصدت بريطانيا وحلفاؤها من الدول لمشروع إبراهيم باشا ووالده فرض منطق التحالفات السياسية وصراع الدول لتأمين مصالحها، مهاجمة بيروت وحصارها، ثم قصفت أساطيل هذه الدول المتحالفة مع العثمانيين ضد محمد علي كبريطانيا والنمسا، بيروت لإخراج عساكر إبراهيم باشا منها، فأحدثت فيها أضراراً فادحة، وقضت على البقية الباقية من الأسوار.

وبعد أحداث ١٨٦٠، حيث احتدمت الفتنة بين الدروز والنصارى في الجبل اللبناني، وما استتبع من مجازر وتدمير قرى وهجرات جماعية للمسيحيين إلى بيروت الآمنة والمستقرة، حيث استقبلتهم المدينة وحمتهم بكل الرعاية والعناية والاهتمام (فتنة ١٨٤٢ - ١٨٦٠م) أنزل الفرنسيون جنود أساطيلهم في بيروت تحت دعوى حماية المسيحيين.

والجدير بالذكر أن حركة الهجرة، خاصة من قبل المسيحيين، قد نشطت نحو مصر أولاً ثم إلى العالم الجديد بعد ذلك. فهاجر الآلاف من سكان الجبل عبر مرفأ بيروت، طلباً للأمان والرزق، نتيجة لهذه الصراعات والأحداث.

وفي عام ١٨٨٨ عرفت بيروت تحوّلاً جديداً، فقد أصدر السلطان عبد الحميد الثاني العثماني فرماناً جعل بموجبه بيروت ولاية مستقلة عن ولاية سورية، وبيروت المدينة هي مركز الولاية نظراً لأهميتها ودورها المرتقب. وكانت ولاية ضخمة واسعة الأطراف امتدت من شمالي فلسطين حتى اللاذقية وريفها ووصلت مساحتها إلى أكثر من (٣٠٥٠٠ كلم²) بطول حوالى ٣٥٥ كلم وعرض بين ٣٠ و٩٠ كلم[1] وقد ارتفع عدد سكانها حتى تجاوز المائة ألف نسمة.

(١) د. عصام شبارو، تاريخ بيروت، دار مصباح الفكر، ص٢٠٤.

وأسرعت الدول الأوروبية تعتمدها مركزاً لبعثاتها الدبلوماسية وتؤسس فيها شركات الملاحة والسفر ومختلف الوكالات والبنوك التجارية؛ خاصة وأن المرفأ قد تطور وتحسنت مرافقه وإدارته، فأخذت تؤمه مئات من السفن الأجنبية الضخمة وخاصة السفن التجارية التي بدأت تصنعها الترسانة الأوروبية لتمخر البحار والمحيطات، بين العالم القديم والعالم الجديد، مختزلة الزمن والمسافات.

وكان الناس جديرين بمدينتهم، يجهدون في تطويرها وتنميتها، نشيطين في أعمالهم وتجاراتهم. فتواصلوا مع الشركات الأجنبية وجالوا في بلدان الغرب يطّلعون ويشاهدون كل مبتكر وجديد، ويستوردون كل ما يلزم السكان وما يحتاجونه، من شتى البضائع وأصناف المواد، عمرانية أو غذائية أو أدوات وآلات.

وفي عام ١٩١٢، نشبت الحرب بين الدولة العثمانية والطليان في طرابلس الغرب، وعلى أثرها أقدم الأسطول الإيطالي على قصف مرفأ بيروت والمنطقة المحيطة به؛ فأحدث دماراً عظيماً، وأغرق سفينتين حربيتين عثمانيتين في حرم المرفأ، هما عون الله وأنقره. كما أصيبت مؤسسات كثيرة حول محيط المرفأ من وكالات ومؤسسات ومصارف.

ويذكر المؤرخ الشيخ طه الولي في تاريخه عن بيروت الكثير عن شهامة أهل الجبل اللبناني، وسكان المتصرفية، وكيف أنهم احتضنوا الناس الذين هجروا مدينتهم بيروت هرباً من القصف والقنابل المدمرة التي كان يقذف بها الأسطول الطلياني أهل المدينة فسقط من المواطنين قتلى وجرحى.

وقد ظهر التلاحم والتعاطف بأقوى صوره حين أصدر مطران بيروت وتوابعها بياناً يحمل وصايا مشدّدة إلى أهل الجبل من المسيحيين للعناية بأخوانهم أهل المدينة. «وإن أديرة النصرانية وأوقافها وبيوت أهليها في جبل لبنان مفتوحة لقبول النساء والأولاد من كل الطوائف، وفي مقدمتها السادة المسلمون الذين نحن شركاء معهم في السراء والضراء، فإن عموم حريمهم وأولادهم ينزلون عندنا على السعة والرحب، يكونوا مع حريمنا وأولادنا مصونين ومحترمين ومشمولين بأمان الله تعالى وأمان مولانا السلطان المحبوب...».

تلك كانت وصايا المطران جواسيموس مسرّة لأبناء طائفته الذين أظهروا كل المروءة والنجدة والأريحيّة تجاه أهالي بيروت[١] وكان إظهار هذا الموقف وإبرازه ضرورة وواجباً للتأكيد على لحمة الناس وتعاطفهم ومشتركاتهم، بين الجبل والساحل وبيروت.

والجدير بالذكر أن هذه النكبة التي حلّت ببيروت قد تردّد صداها في كل بقاع العرب، مثيرة الغضب والتأثّر والتضامن. وقد ذكرها الشعراء أحمد شوقي وحافظ إبراهيم وخليل مطران، في قصائد كثيرة ومهمة.

وكانت هذه الحادثة تحولاً آخر في تاريخ المدينة والجبل اللبناني، لكن التحول الأكبر كان في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وما أسفرت عنه.

بيروت والجبل في الحرب العظمى

ينتهي عصر التكوين الكبير ويأفل القرن التاسع عشر وقد اتضحت معالم كثيرة ومؤثرات جذرية في بناء بيروت المدينة والولاية، وفي الجبل والوطن. ففي هذا العصر تكونت البيوتات التجارية، وقبضت بعض العائلات على الوكالات الأجنبية المهمة وبرز حضور القناصل والممثلين الأجانب الديبلوماسيين وتأثيرهم، ثم احتضانهم للعائلات الروحية والطوائف. فالفرنسيون يختصّون بالنصارى والموارنة تحديداً، والروس يدعمون الأرثوذكس، والإنكليز يهتمون بالدروز، والدولة العلية العثمانية تراعي المسلمين (السنّة فقط) وهي دولة الإسلام كما تشيع وتردّد... عناصر شتى، ونفوذ متعدد ومشارب مختلفة (تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتّى).

ثم نشأت المصارف والشركات الكبرى، وتعوّد الكل النظر إلى الخارج واستسهل التعاطي معه، واستدرجه حتى يؤثّر على تركيبة الداخل والميل بالميزان، إنه مبدأ المحاصصات والتقاسم. لكن في هذا العصر نشأ الفكر المتحرّر، وبدأ الناس يتململون، آخذين الدعوات إلى الحرية وحكم العدل والإنصاف ونبذ الاستبداد، من أوروبا.

(١) طه الولي، بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، دار العلم للملايين، ص١٣٨.

وفي هذا العصر جاءت المطبعة، والصحيفة، والمدرسة والجامعة والمستشفى، وكل ملامح النهضة ومعها كل أطماع أوروبا، واتسعت دعوات الهجرة، عبر البوابير وسفن البخار إلى العالم الجديد، تشجعها عوامل ضيق العيش وفرص العمل، واستبداد الأتراك العثمانيين وتضييقهم الديني، وفساد الحكام والولاة المتصرفين، ثم أحلام الغنى وجمع الثروات، حيث بدأت ترتفع البيوت ذات السطوح القرميد، والحجر الأبيض والأصفر، لمهاجرين اغتنوا وأرسلوا المال دفقاً ومدراراً إلى أهاليهم في الوطن، فكاد الجبل والمناطق القريبة أن يفرغا من سكانهما.

إننا نذكر هذه الظواهر مؤكدين حضورها لأنها سوف تكون فيما بعد، من أهم مكونات الوطن اللبناني، ومن أهم المؤثرات في هيكليته وبنيانه، وما فرض من مشاكله وحمل جرثومة أمراضه ومظاهر ضعفه...

في القرن التاسع عشر تكوّن الوطن الجنين حتى إذا كبر فيما بعد، واتسع واستقلّ حمل معه كل هذه الخطوط والرسوم والصفات والملامح. غير أن المحطة الحاسمة والتحول الكبير كانا في فترة الحرب العالمية الأولى.

وبعد أن تعقّدت أوضاع العالم واشتدّت صراعات القوى العظمى حول المصالح والنفوذ والمستعمرات وطلب الأسواق لصناعاتها وبضائعها، واصطدمت مشاريع هذه القوى ومخططاتها حول طرق التجارة والممرات، والتطاحن حول امتلاك ثروات الشعوب المستضعَفَة وقرارها ومصادرة إراداتها، كان لا بد من الاحتكام إلى السلاح.

كانت الدولة العثمانية قد ضعفت حتى أضحت في وضع يُرثى له، وطمعت بها كل دول أوروبا، من روسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا، وقد تقطعت أطرافها وخرج الكثير من دول الأطراف من قيود سيطرتها، وهمت دول أخرى وشعوب مختلفة غيرها أن تثور وتتمرّد طلباً لحريتها واستقلالها؛ فاعتادت المراجع الديبلوماسية على تسميتها بالرجل المريض الذي يحتضر، وكل القوى تتربص به انتظاراً لوراثته والقبض على ممتلكاته.

وقد جنت بلادنا، ساحلاً بكل مدنه، وجبلاً بكل دساكره وقراه، وبقاعاً وشمالاً

وجبل عامل (وهو الجنوب اللبناني كما كان يُسمى قبل الانضمام إلى الوطن الجديد)، الويلات والمحن، وهدّتها المآسي والأحداث المؤلمة.

ففي أربع سنوات هي فترة الحرب الأولى، تكالبت المصائب على الأهالي بصورة لا تُصدّق.

فقد حلّ الجوع المميت نتيجة للحصار الذي ضربته بريطانيا بأساطيلها على شواطئنا لمنع وصول المواد الغذائية عبر المرافئ إلى بلادنا، كي تضغط على السلطة العثمانية، وكي يثور الناس بوجهها، كما احتكرت السلطات العسكرية العثمانية كل المواد الغذائية وصادرتها لإطعام عساكرها.

وحلّ الجراد ضيفاً ثقيلاً يجتاح الزرع والعشب والشجر، فجرّد الحقول والبساتين والشجر من أوراقها واخضرارها، ولم يسمح لنبات أو خضرة أو زرع أن ينمو. واشتد الأتراك في تجنيدهم الإجباري، فجمعوا الشباب، زهرة شباب الوطن، ليرسلوهم إلى الجبهات، وقلما عاد أحد منهم.. وكان (سفر برلك) يطبق قانون التجنيد الإجباري على المسلمين فقط من الرعايا، أما النصارى فقد أعفوا منه، وكان حماتهم في كل الأحوال القناصل والبعثات الدبلوماسية الأجنبية النافذة وذات التأثير الحاسم. وزاد الطين بلّة مصادرة السلطات لكل ما حوته بيوت الناس من مؤن ومواد غذائية، وحيوان ودواب (بقر، بغال، جِمال، حمير) وهي أدوات ووسائل الفلاح والمزارع في حراثة الأرض ونقل الأثقال والمتاع والبضائع، ووسائل النقل للتاجر والمسافر والبنّاء، وشرايين التنقل والتواصل بين البلدات والقرى.

وكأن كل ذلك لم يكن كافياً، فقد كمّت الأفواه، واشتدت مراقبة النوادي والجمعيات، وزاد الضغط على الصحف، وعطّل أغلبها، وسدّت منافذ الرأي والقول والاحتجاج حتى فُجعت البلاد بعشرات من رجالاتها وشبابها وأحرارها يعلقّون على أعواد المشانق في ساحة البرج في وسط بيروت (أصبح اسمها ساحة الشهداء بعد ذلك) في عامي ١٩١٥ و١٩١٦م على ثلاث دفعات. وقد حُكِم عليهم بالإعدام المجلس العرفي المشكّل في عاليه، حيث أمر بذلك الحاكم العسكري العثماني جمال باشا. وكذلك كانت الحال

في ساحة المرجة في دمشق. حيث حكم بالموت شنقاً على خيرة الرجال المجاهدين والعاملين من أجل بناء وطن حر ومستقل ذي حضور وشخصية وهوية تحمل خصائصه. وقد ناضلت هذه الجماعات عبر النوادي والجمعيات والصحف والكتابات، والتنظيمات السرية والمؤتمرات، فدفعت ثمناً باهظاً من حياتها وأعمارها نفياً وسجناً وتعذيباً وشنقاً.

لكن مع الأسف استفاد كثيرون من كبار التجار وأصحاب المصارف والمؤسسات التجارية، في هذه الفترة، من بؤس الناس وجوعهم وآلامهم، فخزّنوا المواد الغذائية، واحتكروا القمح والطحين والحبوب، وتحالفوا مع أصحاب السلطة والنفوذ، فجمعوا أموالاً طائلة وأثروا بشكل مذهل على حساب الجائعين والفقراء واليتامى والمحتاجين، وتكونت من مجموعاتهم طبقة أثرياء جدد أو ما سمي فيما بعد أثرياء الحروب. ولقد لعب هؤلاء دوراً مهماً في العهود التالية، ومارسوا نفوذاً سلطوياً طاغياً، وكوّنوا مع الإقطاع الديني والعائلات التقليدية والزعامات والمؤسسات المصرفية، وأعوان السفراء وقوى الخارج، ما عُرف بالطبقة السياسية التي أطبقت على الحكم والسلطة ووزعت المنافع والمصالح والحصص فيما بينها[1].

وعقدت صفقات من حجم لم يُعرف له نظير من قبل في لبنان، مع ضباط معتمدين مستفيدين أو غافلين، واستطاع المستفيدون المحليون أن يجمعوا بسرعة ثروات ضخمة. منذ ذلك الوقت ازدادت هيمنة المال على العقول وغزوها لها. وقد عرف لبنان سابقة في هذا المجال: ألم يجمع ثروة ضخمة من خلال الحرب العالمية الأولى مضارب مجرم، استطاع بتواطؤ الحاكم التركي، أن يحتكر القمح، محدثاً المجاعة ومتسبباً في موت الآلاف؟ ولأن المسألة لم تعد، لحسن الحظ، مسألة تجويع الناس، فالسباق نحو الإثراء المشروع، أو شبه المشروع، قد بلغ حجوماً، جعلت كل شيء بعد الآن مختلفاً.

وأثناء الحرب جرى التآمر بين فرنسا وبريطانيا، من قوى الحلفاء، على تقسيم بلاد الشام بعد انتهاء الحرب بينهما، نكثاً ونكالاً وخيانةً لكل وعود بريطانيا التي أزجتها وتعهدت بها لقائد الثورة العربية (١٩١٦) في مكة وبلاد العرب، الشريف حسين بن علي.

(١) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤١.

ثم تأكدت خيانة الحلفاء أكثر ونقضهم للتعهدات التي التزمت بها بريطانيا بتأييد قيام دولة عربية موحدة بعد الحرب؛ إذ أصدر وزير المستعمرات البريطاني آرثر بلفور وعداً لليهود بتأييد قيام وطن قومي لهم في فلسطين.

وانتهت الحرب بانتصار الحلفاء وانسحب الأتراك المنهزمون من بلادنا ومن كل بلاد الشام، بعد أربعماية سنة من الاحتلال والطغيان والإفقار والظلام، (١٥١٦ – ١٩١٨م). وكان آخر حاكم عثماني لبيروت هو إسماعيل حقي، وآخر والٍ للجبل هو ممتاز بك.

تسلم إدارة بيروت عمر بك الداعوق رئيس البلدية آنذاك، بعد أن ترك الوالي العثماني وموظفوه البلد. وتداعى المسؤولون الجدد إلى رفع العلم العربي (علم الثورة العربية المعتمد من قِبل الثوار) على سارية السراي الكبير...

لقد رفعت هذا العلم فاطمة المحمصاني أخت الشهيدين محمد ومحمود المحمصاني اللذين شنقهما جمال باشا الطاغية في ساحة البرج في بيروت. وقد رُفع هذا العلم حوالي أسبوع حيث أنزله الجنرال اللنبي بناء لاحتجاج الفرنسيين، وتطبيقاً لاتفاقية سايكس – بيكو في تقسيم بلاد الشام بين الإنكليز والفرنسيين، وقد حضر جورج بيكو (هو نفسه القنصل الفرنسي في بيروت وصاحب الاتفاقية مع سايكس الإنكليزي) إلى بيروت ليباشر عمله كأول مندوب سامٍ وحاكم فرنسي على البلد، بيروت والجبل وكل الساحل، في ٩ نيسان/أبريل ١٩١٩.

وبعد عدة شهور في ٨ تشرين الأول/أكتوبر من نفس السنة، حل محلّه الجنرال غورو خلفاً له. فدخل البلد بكل أبّهة الملك وغطرسة المحتل المنتصر، وكان متعالياً متعصّباً؛ أخنى بسطوته على البلاد والعباد. وهو الذي أصرّ على دخول دمشق دخول الفاتحين المستبدّين، فدبّر لمجزرة ميسلون لغلوّه واستعلائيته وكراهته للمسلمين. وقد شاع ما عُرِف عن أول أفعاله بعد دخول دمشق عنوة، واندفاعه لزيارة قبر صلاح الدين الأيوبي قاهر الفرنجة في معركة حطين عام ١١٨٧م.

لقد وصل إلى قبره ممسكاً بعصا المريشالية، متباهياً، وخاطب صاحب القبر: «لقد عدنا يا صلاح الدين». كانت هذه الحركة تمثّل روح الاستعمار المقزّز، واستعلائيته القبيحة التي لا تُحْتَمَل.

كما أُشيع عن صاحبه الآخر الجنرال الإنكليزي اللنبي حين وصل إلى القدس، وقد دخلها حافياً، أنه صرّح بقوله المستفزّ: اليوم انتهت الحروب الصليبية!!

ومع الفرنسيين، اتسع الخرق بين السكان، وبرزت الشقوق والخلافات، فبعضهم رحّب، والآخرون رفضوا واعترضوا وتوجّسوا. خاصة، وقد بدأت طلائع العهد الجديد منفّرة ومتوعّدة ومنحازة. وأسرع غورو لإعلان الكيان اللبناني الجديد.

وكان هذا هو التحوّل الكبير بل الأكبر والأهم في مسيرة بيروت والجبل.

إعلان لبنان الكبير

في أول أيلول/سبتمبر من عام ١٩٢٠ أطلّ الجنرال الفرنسي هنري غورو من على درج قصر الصنوبر في بيروت (وكان قد بناه الوالي عزمي بيك عام ١٩١٧م) وحوله قادة جيشه وإدارته، وعن يمينه وقف البطريرك الماروني إلياس الحويك، وعن شماله مفتي بيروت والمسلمين الشيخ مصطفى نجا (أُجبر على الحضور بتهديد السلطة الفرنسية له بنفيه من البلاد) ليعلن قيام لبنان الكبير. وإمعاناً في الاستفزاز وسلطة القهر والاستعلاء، وضع الجنرال هنري غورو مدفعين على جانبي سلم قصر الصنوبر حين إلقاء خطابه، كان قد غنمهما في ميسلون التي انتصر فيها على الجيش العربي الصغير والمحدود التسلح والقوة، وحيث استشهد وزير دفاع الدولة العربية، الشهيد يوسف العظمة، حتى لا يُقال إن عاصمة عربية كدمشق قد استسلمت للأجنبي الغازي هوناً وذلاً وجبانة.

لقد عارض المسلمون جميعاً لبنان الكبير لأنهم شعروا أنه يقام لغير مصلحتهم. ولم يخفِ الفرنسي نيته في أنه ينشئ هذا الكيان لمرضاة الموارنة بشكل خاص. وهو

إذ يضم إلى الجبل كل هذه الأراضي، مدن الساحل وبيروت وطرابلس وعكار وجبل عامل والأقضية الأربعة، إنما ليوفر لهذا الكيان الجديد المقترح أسباب النمو والازدهار وعوامل البقاء أساساً.

(باسم حكومة الجمهورية الفرنسية أعلن «لبنان الكبير» في قوته وعظمته من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين وقمم لبنان الشرقي... وأن جنود فرنسا هم كفلاء استقلالكم).

وبذلك تنتهي ولاية بيروت وتضم مع صيدا وصور وطرابلس وكل جبل عامل، مع الأقضية الأربعة (البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا) إلى جبل لبنان، ليولد هذا الكيان الجديد: لبنان الكبير.

وفي الوقت الذي كان قسم كبير من اللبنانيين وخاصة المسلمين يرفض هذا الكيان الجديد، الذي سلخ بيروت والأقضية وجبل عامل ومدن الساحل عن الدولة العربية المرتجاة، وحطّم حلم العرب الذي من أجله ثاروا على الأتراك وتحالفوا مع الحلفاء، فرنسا وبريطانيا ومن معهم من الدول، انطلقت مهرجانات التأييد من جانب المسيحيين، وأقيمت القداديس، تؤيد وتبارك وتشكر للفرنسيين سعيهم وقرارهم.

وانفجر الغضب في الجنوب اللبناني، جبل عامل، مشعلاً ثورة عارمة ورفضاً للنظام الجديد. وقاد هذا الحراك عالم الدين الشهير الإمام عبد الحسين شرف الدين. وقد لجأت فرنسا عبر غورو إلى أساليب قمع تفوّقت فيها على ما عرف الناس أيام الجزار وولاة الأتراك. إذ زحفت الجيوش الفرنسية بكل غطرسة القوة تحرق وتدمّر قرى الجنوب وتحرق مكتبات جبل عامل (مكتبة شرف الدين في صور وشرارة في بنت جبيل) وتقتل وتعتقل بلا رادعٍ أو حسيب. وكانت أول مرة يرى الناس فيها الدبابات تقتحم بلداتهم والطيران يروّعهم بغاراته وقذائفه.

واشتعلت الاحتجاجات وحركات التمرد في البقاع، وخاصة في بعلبك والهرمل رافضةً التنظيمات الجديدة، معلنةً تمسّكها بالدولة العربية.

وقد تداعى أهل جبل عامل إلى تنظيم صفوفهم وامتشقوا السلاح دفاعاً عن مواقفهم وحقوقهم وإيمانهم بالدولة العربية الواحدة وانتمائهم العربي، وعقدوا مؤتمرهم

الشهير في وادي الحجير (١٩٢٠م) الذي أكد الانتماء الوحدوي العربي لجبل عامل وتمسكه بالوحدة العربية وولائه للدولة العربية برئاسة الأمير فيصل بن الحسين، كما أكد على الوحدة والعيش المشترك المتآلف والمتضامن مع المسيحيين، وحفظهم واحترام طقوسهم وأساليب عيشهم. ورفض المؤتمر الانتداب وكل شرعية للمحتل الفرنسي.

وكذلك اعترض الناس في بيروت واحتجوا، لدرجة أنهم، حين نظم غورو إحصاء للسكان، رفض المسلمون أن يشاركوا فيه أو يتسلموا بطاقة الهوية الجديدة للكيان الجديد؛ فجاء عدد الموارنة والمسيحيين أكبر من عدد المسلمين الذين اتهموا الانتداب بالتلاعب بالإحصاء لمصلحة المسيحيين.

انقسم الناس في مواقفهم ونظرتهم للكيان الجديد، وظهروا على تناقض عميق، بين مسلمين ومسيحيين؛ خاصة وقد أسرع الفرنسيون إلى الانحياز للمسيحيين وتقديم كل الدعم لهم والاحتضان المتين، وتسليمهم الإدارة ومراكز النفوذ والتأثير، وملّكوهم – خاصة للأديرة والبطريركية – أراضي المشاعات والأوقاف وممتلكات الدولة البائدة. وشعر المسلمون أنهم مهمّشون، وأن مصالحهم لا تُراعى، وحقوقهم لا تقرّ، ولا يُنصفون.

يروي هنري إده عن هذه الفترة فيقول: «وخلال مرحلة الانتداب كلها ظلت مشاعر الانتماء الديني فائقة الحيوية، في القرية كما في المدينة. وقد اعتبر المسيحيون في غالبيتهم، أن لبنان هو بلدهم المختار، وأنه إنما أُوجد لكي يصير ملجأ مسيحياً. في حين أن غالبية المسلمين العظمى، الذين أزعجتهم مثل هذه المواقف وامتيازات السياسة والثروة التي يحسبون أنهم محرومون منها، قد كانوا يتطلعون إلى دمشق»[١].

في عام ١٩٢٦ صدر الدستور الجديد، فتكون المرة الأولى التي تمتلك الدولة دستوراً متكاملاً، وهو منقول عن دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ١٨٧٥م. وكان ذلك على عهد المفوض السامي الفرنسي هنري دي جوفنيل، وكان المجلس التمثيلي قد أنهى دراسة الدستور فاجتمع يوم الأحد في ٢٣ أيار/مايو سنة ١٩٢٦ بحضور المفوض السامي هنري دي جوفنيل الذي أعلن وضع الدستور الجديد موضع التنفيذ. ثم عين أعضاء

(١) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٩.

مجلس الشيوخ الجديد البالغ عددهم ستة عشر شيخاً، ثم اجتمع هؤلاء مع المجلس التمثيلي كمجمع نيابي حسب الدستور الجديد، وانتخبوا شارل دباس، رئيساً للجمهورية اللبنانية بأكثرية ٤٤ صوتاً من أصل ٤٥[١]. وقد عُدّل مرة أولى عام ١٩٢٧ حيث أُلغي مجلس الشيوخ وحُصر التشريع بمجلس النواب. ثم عُدّل ثانية في شهر آذار/مارس ١٩٢٩ حيث جعلت مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد.

والجدير بالذكر أن أقلية من الموارنة أظهرت تأييدها للبنان الصغير الذي يختزله الجبل عملياً، ورفضها تذويب خصوصيتها الطائفية في محيط أوسع من السكان. وقد مثّل هذا التيار مناصرو حزب الكتلة الوطنية الذي ترأسه إميل إده، المحامي اللبناني والذي عاد من منفاه المختار في مصر أولاً وفرنسا طيلة مدة الحرب بعد ذلك، على ظهر بارجة فرنسية، مع أوائل القوات الفرنسية التي دخلت بيروت بعد نهاية الحرب وانتصار الحلفاء.

وقد ظل هذا السياسي، مع حزبه «على فتور شبه معلن حيال المسلمين دفعه إلى حد اقتراح نقل قسم منهم إلى البلدان العربية الأخرى تجنباً للإخلال بتوازن الغالبية الطائفية للمسيحيين»[٢].

وكانت هذه الطروحات شائعة لدرجة أشعلت غضباً عارماً لدى المسلمين وجفوة مهولة بينهم وبين هذا الحزب.

وعلى عكس ذلك تماماً مثلت جماعات الحزب الآخر «الدستوري» الذي رأسه بشارة الخوري، والذي تفاعل مع المسلمين وتقرّب منهم وتواصل حتى انتهى الأمر بابتداع الميثاق الوطني الشهير عام ١٩٤٣ التوافقي المنحى وذي الصيغة الماهرة والذكية التركيب، خاصة وأنه كان إلى جانب الشيخ بشارة الخوري قريبه الصحافي المفكر اللامع ميشال شيحا ومجموعات أخرى ذكية ولامعة ومثقفة.

وهذا التقوقع من جانب البعض والتنكر للقضية العربية والانتماء العربي (وقد كان

(١) سامي الصلح، لبنان والعبث السياسي والمصير المجهول، ص٦٥ – ٨٨.
(٢) سمير قصير، تاريخ بيروت، دار النهار، ص٣٦٥.

الموارنة من روادهما في القرن التاسع عشر ومن الدعاة النشطاء لهما، عاد ليعبّر عن نفسه في مطلع الحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان عام ١٩٧٥)[1].

لقد تسلم الوجهاء المسيحيون كل الأمور والسلطات (حتماً تحت إدارة الفرنسيين) وأُهمل المسلمون في زوايا الإجحاف وقلة الاعتبار؛ بل والمضايقات والقمع والحرمان.

ولكن سرعان ما تداعوا، لإثبات حضورهم وحقوقهم ووجودهم، إلى عقد مؤتمر جمع كل القوى المسلمة والمؤمنة بالدولة العربية الواحدة سمّي بمؤتمر الساحل في ١٠ آذار/مارس ١٩٣٦ وأعلنوا فيه تأكيدهم على الاستقلال والوحدة مع سورية. وقد وقع البيان الصادر ممثلو بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل والأقضية الأربعة[2]. وتحولت فرحة المسلمين بالحكم العربي إلى فرحة المسيحيين بالحكم الفرنسي.

وذكر الرئيس بشارة الخوري في كتابه «حقائق لبنانية جزء ١، ص٩١» بعد عودته من مصر، وكان قد هاجر إليها هرباً من حكم الأتراك عام ١٩١٥: «وصلت بنا الباخرة إلى بيروت في ٢١ نيسان ثاني عيد الفصح، وعندما مررت بساحة البرج في طريقي إلى فرن الشباك، كان المطران أغناطيوس مبارك قد انتهى من إقامة القداس القنصلي التقليدي بحضور ممثلي السلطة الفرنسية في كاتدرائية مار جرجس، والشباب مجتمعون أمامها يطلقون الرصاص من مسدساتهم ويهزجون:

فرنسا أم الدنيا عموم

اعتزوا يا لبنانيّ»[3]

والعجب كل العجب من تبدّل مواقف الناس وتنقّل ولاءاتهم!

وقد التقط هذه الظاهرة الرئيس صائب سلام فلاحظ أن أستاذه الخصوصي الخوري يوسف زهار كان يقبّل صورة الشريف حسين (قائد الثورة العربية ضد الأتراك) ويعلن

(١) سمير قصير، تاريخ بيروت، دار النهار، ص٣٦٥.
(٢) طه الولي، بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، دار العلم للملايين، ص٣٣.
(٣) نقلها د. عصام شبارو في كتابه «تاريخ بيروت»، دار مصباح الفكر، ص٢٥٥.

شكره على نعمة التحرر في ظل ملك عربي. ولكن، بعد زوال الحكم العربي ومجيء البوارج الفرنسية إلى المرفأ، كان الخوري الزهار نفسه في طليعة من نزل إلى المرفأ لاستقبال الفرنسيين منادياً بأعلى صوته: «تحيا فرنسا» Vive la France.

وانبرى الشاعر عبدالله الخوري (الأخطل الصغير) إلى نظم قصيدة طويلة نشرها في جريدة البرق التي كان يصدرها، يلهج فيها بذكر فضائل غورو خاصة والفرنسيين عامة ويزجي آيات الشكر والعرفان لما قاموا به وأتوا[1].

في هذه الأثناء رست في مرفأ بيروت بارجة حربية فرنسية على ظهرها المحامي الماروني إميل اده، الذي كان طيلة سنوات الحرب في مصر ثم باريس، حيث وطدّ علاقاته بالفرنسيين، الذين أعادوه إلى لبنان الكبير، ثم عيّنوه رئيساً للوزراء، ثم رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٦-١٩٣٩؛ ثم رئيساً للبلاد حين اعتقلوا زعماء الاستقلال في قلعة راشيا عام ١٩٤٣[2].

أُعلنت بيروت عاصمة للدولة الجديدة، وانتُخِب شارل دباس أول رئيس للجمهورية.

وفي عام ١٩٣٦ وقّع المفوّض السامي معاهدة صورية مع إميل إده رئيس الجمهورية اللبنانية المنصّب من قبل الفرنسيين، اعترفت فيها فرنسا باستقلال وهمي للبنان، بينما كانت في الحقيقة ستاراً لاحتلال مستمر للبلد.

ولم تُنفّذ هذه المعاهدة وسقطت مع الأيام تحت إضرابات واحتجاجات ومقاومات المسلمين، وقسم من المسيحيين الذين كانوا يرون رأيهم.

معركة الاستقلال

تداخلت عناصر وعوامل كثيرة في خلق معارضات مختلفة للوجود الفرنسي في لبنان. وشاركت في الأمر قوى متعددة، تكوّنت عبر فترة الحكم الفرنسي، ومنها تجمعات

(١) طه الولي، بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، دار العلم للملايين، ص٣١.
(٢) نقلها د. عصام شبارو في كتابه «تاريخ بيروت»، دار مصباح الفكر، ص٢٥٥.

مسيحية نخبوية ومراجع مثقفة ووطنية رأت أن الاستقلال هدف وقيمة وضرورة للبنانيين، ما يستحق النضال من أجله وفي سبيله.

كانت تجمعات كثيرة قد أدركت أن مصالح لبنان الحقيقية تكمن في أن يكون حرّاً مستقلاً. وأن المحتل يشعل نيران الطائفية إمعاناً في تقسيم الناس وتفتيت إرادتهم، وإذكاء الصراعات بينهم، فيتلاعب بهم لتنصيب فريق في وجه فريق آخر.

وبعد ٢٥ عاماً من الانتداب فرضت عوامل كثيرة وصراعات نفوذ وقوى، محلية وإقليمية وعالمية، أن يحسم الصراع داخل البلد لمصلحة الاستقلاليين. وقد لعب الإنكليز دوراً حاسماً ومميزاً عبر مندوبهم الجنرال سبيرز، إذ أيدوا الاستقلاليين اللبنانيين، وضغطوا على فرنسا الحرّة برئاسة شارل ديغول، ومندوبه المقيم في لبنان الجنرال كاترو، كي يقرّ باستقلال لبنان ويرضى به حرّاً سيداً.

في مجال النضال اللبناني سعياً إلى الاستقلال، برزت قوى مهمة امتازت بمواقفها الوطنية ووضوح الرؤيا والتجرّد الوطني والابتعاد عن الطائفية، والتقت معظم القوى المؤثّرة على هذا المطلب، مسيحيين ومسلمين، وأفرزت الأحداث قيادات وطنية تمرّست في العمل السياسي النضالي وصمدت في كفاحها، كان منها رياض الصلح وبشارة الخوري، وحبيب أبو شهلا، وسليم تقلا، وعبد الحميد كرامي، وعادل عسيران، والأمير مجيد أرسلان وعشرات النواب، والأعيان والقادة.

واللافت، في هذه المرحلة التقاء قوتين شعبيتين مسيحية وإسلامية، هما الكتائب برئاسة بيار الجميل والنجادة برئاسة جميل مكاوي وعدنان الحكيم، إلى جانب قادة آخرين من الطرفين، وتظاهرا معاً واحتجا معاً وناضلا جنباً إلى جنب في سبيل الاستقلال. وقد أنتجت هذه الحركات توافقاً لافتاً والتقاءً مشجعاً يؤمل فيه الخير كله في مسيرة البناء الوطني اللبناني، ويؤسّس عليه، ويُستفاد منه لو أُحسن استغلاله وتوفرت له القيادات الواعية.

على كل حال، سمح الجو العام، في تلاحم الناس واجتماع مواقفهم وكلمتهم

ومطالبهم بفرض الإرادة الوطنية الجامعة على المستعمر ورضوخه للمطالب الاستقلالية. فأفرج هيللو (المندوب السامي الفرنسي الذي اعتقل حكومة الاستقلال برئاسة بشارة الخوري ورياض الصلح ورفاقهما، في قلعة راشيا) عن الزعماء اللبنانيين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣، حيث كرّس ذلك التاريخ عيداً للاستقلال.

وكان الميثاق الوطني، هذا التحول الآخر الكبير، والمحطة التاريخية الأساس في مسيرة الوطن اللبناني، حيث التقت الإرادة الطيبة، والإرادات السليمة، على الولاء للوطن اللبناني. فلا المسلم يطالب بعد الآن بالوحدة مع سورية والعرب والائتلاف معها على حساب لبنان، فولاؤه محسوم لوطنه، ولا المسيحي ينظر إلى الخارج، وفرنسا خاصة، يمنحها الولاء ويؤثرها طالباً منها حمايةً ودعماً وضمانة .

وهكذا، فقد استطاع الميثاق أن يحوّل لبنان إلى مركز تجمّع للطوائف دون أن يتمكن من توحيدها وصهرها في بوتقة سياسية واحدة. على أن يتولى مهام رئاسة الجمهورية ماروني، ومسلم سني مهام رئاسة الوزارة، ومسلم شيعي مهام رئاسة مجلس النواب. وعلى أن توزع المقاعد النيابية على أساس ٥ بـ ٦ أي ٥ للمسلمين و٦ للمسيحيين[١].

وهكذا وُلِد الميثاق الوطني، في خطبة رياض الصلح الشهيرة عبر بيانه الوزاري الأول حين ألّف حكومة الاستقلال الأولى.

وأكّد الميثاق أيضاً أن الترتيبات والخطوات والاتفاقات الطائفية في الإدارة والحكم والجيش، وفي الأمن والقضاء، إنما هي مؤقتة ومرحلية، وسيجري تطويرها وتعديلها عبر الزمن، وبالاتفاق بين اللبنانيين.

وفي هذه المرحلة بدأت تتضح مناهج وصور أحزاب كانت قد أُنشئت منذ سنوات، بعضها في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين كالحزب الشيوعي والحزب السوري القومي، وأخذت تعمل بدأب بين الناس، تبثّ أفكارها وتشرح عقائدها وتنسّب أعضاءً

(١) سامي الصلح، لبنان والعبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار للنشر.

وأنصاراً. ثم ظهر بعدها بسنوات، حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب.

ولقد انتقد بعض المفكرين السياسيين هشاشة الأسس التي بُني عليها الميثاق مختصراً نقده بالجملة الشهيرة، في مقال شهير للمفكر السياسي والصحافي جورج نقاش المؤيد لإميل إدة في جريدة الأوريون باللغة الفرنسية: «نفيان لا يصنعان وطناً».

في ١٩٤٣/٩/٢٥ شكّل رياض الصلح حكومته الاستقلالية الأولى، مع أربعة وزراء آخرين هم: سليم تقلا، وكميل شمعون، ومجيد أرسلان وعادل عسيران. وتقلّد الرئيس الصلح وزارة المالية إلى جانب رئاسة الوزارة.

وفي ١٩٤٣/١٠/٧ ألقى خطابه التاريخي في مجلس النواب الذي شرح فيه واستعرض أسس تفاهمه مع الرئيس بشارة الخوري، على ما عُرِف فيما بعد بالميثاق الوطني الذي أسس للتفاهم الإسلامي المسيحي على أسس قيام الدولة اللبنانية المستقلة. وهذا الميثاق، سيبقى المرجع المهم لتركيبة النظام اللبناني حتى نهاية الحرب الأهلية واعتماد اتفاق جديد، هو دستور الطائف.

وقد أعلن رياض الصلح في الخطاب/الميثاق مواقف جريئة مثّلت حلولاً مبتكرة لمشاكل البلد في ذلك الزمان، حيث قال: «إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرّف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا دون سواها».

وأصرّ على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة بدلاً من اللغتين الفرنسية والعربية. وأن تتولى الحكومة الاستقلالية، بالاتفاق مع سورية، إدارة ما عُرف بالمصالح المشتركة، التي سعت فرنسا للاحتفاظ بها، وهي مجموعة أنشطة منتجة للإيرادات وذات أهمية حيوية، اقتصادية بصورة خاصة، للبنان وسورية. كالجمارك، وسكك الحديد، وإدارة حصر التبغ والتنباك، والموانئ، وشبكة الهاتف، ومصلحة الآثار.

لكن جوهر الخطاب ومركز أهميته إنما يتمثلان في ما ذكره عن علاقة لبنان بالعالم العربي، إذ طالما مثّلت هذه النقطة جوهر الخلاف بين المسلمين والمسيحيين. فقد أعلن:

«إن موقع لبنان الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتماماته. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

«إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، فنحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم نريده وطناً عزيزاً مستقلاً حرّاً»

كانت هذه الوصفة السحرية، لصناعة الوفاق الوطني، فمنح البرلمان الثقة لرياض الصلح بأغلبية كبيرة[١].

ويكتب أحمد بيضون، حول هذه المسألة مؤكداً فحوى ما ورد سابقاً حول الميثاق: «أما الميثاق، بحصر المعنى، فهو يقتصر، حين نركن في قراءته إلى بيان حكومة الاستقلال على مقايضتين: الأولى هي مقايضة المسيحيين الحماية الأوروبية (أو الفرنسية بالأحرى) بوطن منفتح على «الخير النافع من حضارة الغرب». والثانية مقايضة المسلمين الوحدة العربية (أو السورية بالأحرى) بوطن «ذي وجه عربي» لا يكون للاستعمار «ممراً ولا مقراً».

وأما محصلة التوافق بين هاتين المقايضتين فهي أن يكون الوطن المذكور «وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حرّاً»، وهذا باعتراف الدول العربية وأطراف «التعاون الدولي».

(١) باتريك سيل، رياض الصلح، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص ٥١٥-٥١٦.

وقد أكد الميثاق: «إن من أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها» وزاد: «إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان»[1].

ولقد أعلن رياض الصلح بعد ذلك «أنني فخور لأني جمعت المسلمين والمسيحيين تحت راية الاستقلال وأضأت الشعلة»[2].

لبنان المستقلّ: عهود الرؤساء: بشارة الخوري - كميل شمعون - فؤاد شهاب - شارل حلو

في عهد بشارة الخوري ورياض الصلح حدثت نكبة فلسطين حيث صدر أولاً قرار تقسيم فلسطين، بعد أن كانت حركة هجرة اليهود إليها قد تضاعفت ورفعت عدد اليهود إلى مئات الآلاف.. مزودين بالمال والسلاح والدعم الدولي، حتى كان تاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ حيث أعلنت دولة إسرائيل، في كيان صهيوني غاصب على مسمع من العالم وتواطؤ قواه الكبرى ودعمها السري والعلني. وشرد مئات آلاف الفلسطينيين من أرضهم قسراً، ونتيجة المجازر المهولة المدبرة من عصابات الهاجاناه والأراغون، فانصبوا على الأراضي اللبنانية والسورية، وكان نصيب لبنان منهم أكثر من ثلاثمائة ألف مهجّر، احتاجوا إلى منازل وغذاء وطبابة وكل رعاية وعناية وأمان، في فترة كان لبنان فيها يلملم أطرافه ويتحرّى دروب النشوء والبناء وتحصين استقلاله، فلا يكاد يحتمل هذا العبء الثقيل زيادة على أعبائه وأثقاله. ومع ذلك لم يتأخر أو يتخلف عن القيام بكل عون ورعاية.

اعترى عهد بشارة الخوري الكثير من الثغرات والعورات والمشاكل، وانتشرت حوله أحاديث الفساد حتى زكمت الأنوف، وضج الناس من الرشاوى والسمسرات والخوات ونهب الثروات. وقد ساهم في هذه الأعمال شقيق الرئيس، سليم، الذي تدخل في عمل

(١) أحمد بيضون، رياض الصلح، دار النهار، ص١٨٦-١٨٧.
(٢) باتريك سيل، رياض الصلح، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص٥٢٢.

الإدارات والمؤسسات لدرجة لا تحتمل، وسطا مع أعوانه وحاشيته على كل المشاريع والميزانيات فعُرِف باسم «السلطان سليم». والمؤسف أن الرئيس لم يردعه أو يمنعه أو يوقفه.

في هذا العهد أصبح للفساد مؤسسات وشركات ورموز. فقد قام تحالف بين المصالح الفرنسية ممثلة بالشركات والرساميل المسيطرة من جهة، وبين العائلات الحاكمة وذات النفوذ المتصلة بها، والنخب السياسية الجديدة، من جهة أخرى. وقد انضمت إليهم الشركات التجارية الكبرى، والمصارف، وممثلو الوكالات الأجنبية والتكتلات العقارية.

وبذلك تأمّنت حصانة مضمونة للمصالح الفرنسية (رغم انتهاء الانتداب) فبقيت محمية لا تمس، ومسيطرة بشكل علني وسرّي مع الحفاظ على غطاء «وطني»، وقابضة على عنق الاقتصاد الفتي. وأصبحت النخب السياسية الجديدة هي الحامية والممثلة لهذه الاحتكارات الأجنبية (حيث دخلت على الخط المصالح الإنكليزية والأميركية) فاقتطعت لها حصصاً وأنصبةً ومحميّات.. بلا رقابة أو حساب أو تدقيق؛ فاستشرى الفساد وصارت له سلطة ومؤسسات، واجتاح كل الساحات والمجالات[1].

وزاد الطين بلة انهيار الإدارة وتواطؤها مع الفاسدين، لغياب المحاسبة وأجهزة الرقابة، حتى وقع العهد في المحظور الذي لا نجاة منه: فقد استمع لنصائح المنافقين والمداهنين في الحاشية ومستشاري السوء فانطلق يسعى لتجديد ولايته فترة أخرى. ولما اصطدم بمعارضة قوية أجرى انتخابات مزوّرة أسقط فيها رموز المعارضة الذين انتفضوا في وجهه وثاروا عليه وأسقطوه عنوة في عام ١٩٥٢.

ثم يطلّ عهد رئاسة أخرى جديدة هي فترة حكم كميل نمر شمعون (١٩٥٢ - ١٩٥٨م) وقد اشتد صراع القوى الكبرى، الاتحاد السوفياتي والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، واندلاع الحرب الباردة بين حلفاء الأمس، في الحرب العالمية الثانية.

وكثرت محاولات إقامة الأحلاف، وجذب الدول للمحاور، فكان لبنان مدعواً أن

(١) سمير قصير، تاريخ بيروت، دار النهار، ص٣٨٢-٣٨٣.

يختار. خاصة وقد انفجرت ثورة مصر بقيادة جمال عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار، واختيارها طريق التحرر الوطني.

في عهد شمعون، وقع زلزال عنيف هدم آلاف المنازل وشرّد مئات الآلاف من بيوتهم، خاصة في الأرياف والمناطق الجبلية مما استدعى تأليف لجان إغاثة أشرف عليها المهندس إميل البستاني، تتلقى إعانات الدول وتبرعات المؤسسات والجمعيات. ومع أنها ساهمت كثيراً بعمليات الإغاثة وإعادة البناء، إلاّ أنّه شاب أعمالها الكثير من سوء الأمانة، ومحاباة فرقاء خاصين، والنفعية.

كذلك حدث حريق المقاصد الشهير الذي راح ضحيته عشرات المواطنين. وفاض نهر أبو علي في طرابلس فدمّر وأغرق محلات ومؤسسات ومنازل كثيرة. كذلك غرقت الباخرة الشهيرة الشامبليون الفرنسية، على شواطئ الأوزاعي، فشكّلت كارثة كبيرة.

ومع الازدهار المعقول الذي عرفته البلاد في هذه الفترة، في السياحة والعمران والاقتصاد، والبناء، ومضاعفة عدد الشركات وازدياد الفنادق والمصارف والمؤسسات السياحية، والمدارس وتوفر لفرص العمل، فقد انتهى هذا العهد بكارثة كبرى، هي حرب أهلية مصغّرة، اتسمت بطائفية مقيتة، وذلك لانحياز العهد إلى المعسكر الغربي، وحلف بغداد، ومعاداته لسياسات عبد الناصر، مما جعل المسلمين خاصة ينقمون عليه ويتصدون لمعارضة سياساته. كذلك لما أشيع عنه أنه أراد التجديد لعهده مرتكباً نفس الخطيئة التي ارتكبها سلفه، الشيخ بشارة الخوري، وكان شمعون نفسه من أشهر الثائرين عليه ومعارضته.

وقد لجأ الرئيس شمعون في خطوة عمّقت الخلاف بين اللبنانيين، إلى الاستعانة بجنود البحر الأميركيين، فأنزل الأسطول السادس الأميركي جنوده على شواطئ الأوزاعي عام ١٩٥٨ لدعمه. خاصة بعد انقلاب ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق وسقوط نظام الملك فيصل ورئيس وزرائه نوري السعيد. فساء الأمر بسبب المنحى الطائفي الذي اتسمت به هذه الحرب، ونحا إليه هذا الصراع، بوقوف حزب الكتائب المسيحي إلى جانب الرئيس شمعون، وقسم من السريان والكثير من رموز المسيحيين،

ودخول الأميركيين إلى بلادنا مهددين استقلالنا، عبر تدخلهم في هذا الصراع الأهلي الداخلي.

لقد بالغ شمعون في استئثاره وتفرّده وإغفاله حقوق المسلمين، وإظهار عصبية طائفية بغيضة، وعلى عكس ما بدا عليه في بدايات عمله السياسي حين لقب بفتى العروبة الأغر، وتعاون مع جنبلاط والصلح وغيرهما من الشخصيات الوطنية. كما تطرّف شمعون كثيراً في انحيازه إلى السياسات الغربية ومخططاتها في الشرق الأوسط.

استيقظت المشاعر الطائفية من جديد وكاد الأمر أن يتحول إلى كارثة وطنية لولا تداركه من قِبَل عقلاء وطنيين مثل قائد الجيش آنذاك اللواء فؤاد شهاب وآخرين، وجهات دولية جنحت إلى الوفاق والحلول الوسطية.

ولقد انتخب اللبنانيون هذا القائد الحكيم رئيساً للجمهورية نتيجة تفاهم أميركا وممثلها روبرت مورفي مع عبد الناصر، عام ١٩٥٨، وحكم حتى عام ١٩٦٤، فضمّد الجراح وبلسمها، وتصدى للإصلاح، فكان عهده ميموناً مباركاً، حافظ على صداقات دول الجوار، وارتبط بعلاقات ودية مع القوى الإقليمية، خاصة دولة الوحدة العربية، الجمهورية العربية المتحدة (وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ – ١٩٦١) برئاسة عبد الناصر، وصان الاستقلال فلم يقبل أن يكون ممراً للأعداء أو مقراً، فعلاً.

وما إن تسلم شهاب مهامه حتى أشرك زعماء انتفاضة ١٩٥٨م بالحكم، أي رشيد كرامي في طرابلس، وصائب سلام في بيروت، كما فرض توزيعاً عادلاً للوظائف العامة ساعياً إلى دمج المناطق في الضواحي ذات الغالبية المسلمة. وتجاوز هذا المسعى الأخير إطار الاحتواء البسيط لتبعات الحرب الأهلية ليتخذ شكل الإسهام في تعزيز البناء الوطني[١].

«عندما كنت قائداً للجيش، مكثت سنوات عديدة على الشرفة أراقب كل ما يجري. لقد اطلعت على أمور كثيرة، لم يخف عليّ شيء، وأعرف الكثير عن اللعبة السياسية. ويمكنني تقييم رجال السياسة جميعاً لأنني راقبتهم وعرفتهم جيداً. وما رأيته أزعجني، وزرع فيّ خوفاً كبيراً على مصير هذا البلد ومستقبله.. سأقول لك أمراً: نحن لم نتمكن

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٤١٥.

بعد من بناء وطن بمعنى أمة، يجب أن نسعى إلى إنشاء دولة سليمة، حتى إذا تمكنا من ضم اللبنانيين إليها، يصبح ممكناً أن نرتقي إلى وطن. أريد منكم أن تساعدوني لإقامة دولة بالمعنى الصحيح».

كان هذا ما صرّح به الرئيس شهاب لفؤاد بطرس في لقاء بينهما.

وقاد حركة قوية ضد فساد الإدارة، واستعان بالموظفين والإداريين الأكفاء والخبراء المميزين.. وقربهم وشجّعهم. كما استعان ببعثات من الخارج تدرس إقامة المؤسسات وبناء الإدارة وتقونن أنشطة الدولة، فأنشأ مؤسسات جديدة، كوزارة التصميم، والإنعاش الاجتماعي ومعهد الإدارة لتخريج موظفين مدربين خبراء وأكفاء، وعمّم التنمية، ملتفتاً إلى الأرياف والضواحي والأطراف.. ووسّع حركة التعليم، إذ أنشأ المدارس، ودور المعلمين.. وشجّع قيام جامعة وطنية، وأنشأ الضمان الصحي والضمان الاجتماعي ومجلس التخطيط ومجلس الخدمة المدنية، وكلّف بعثة «إيرفد» برئاسة الأب لوبريه، إعداد خطة شاملة للتنمية، ودعم التعليم المهني الذي اتّسع وتطوّر في عهده. كما تميّز هذا العهد بالاستقرار والوحدة الداخلية وتسريع التنمية والتعليم وسلامة العمل الحكومي.

ولأن الرجل عسكري، حيث نشأ وتكوّن وتدرّب في عشرات السنين، كما أنه لم يرتح للسياسيين أو يثق بهم (كان يسميهم أكلة الجبنة). فقد أكثر من الاعتماد على العسكريين والاستعانة بهم، خاصة وقد قامت في وجهه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٦١، معارضة بشكل حركة انقلاب عسكري قادها القوميون السوريون. فزاد اعتماد شهاب على العسكر وخاصة دائرة المخابرات، أو ما عرف «بالمكتب الثاني» حتى بالغ وغالى فوقع في الشطط، وكثرت الانتقادات والاعتراضات بوجهه، على شفافيته وصلاحه ونظافة كفه هو شخصياً؛ مما لم يوصف بها بعض رموز مكتبه الثاني.

وتضخّم في عهده دور المكتب الثاني الذي أحصى على الناس أنفاسهم، وقيد الحريات، وخاصة الإعلامية، وتدخّل في الانتخابات النيابية والبلدية وقرّب رجالاً وأبعد آخرين، واضطهد كثيرين، مما أثار غضب الناس وسخطهم، وشجع قيام معارضة شرسة في وجهه، ووصل الأمر بعد ذلك، في أواخر عهد شارل حلو الذي خلفه، أن حوكم

أعضاء المكتب الثاني وأعضاء بعض رموزه، وبعضهم أُبعد إلى خارج البلاد. وفي رأي الرئيس الحص، أنه يكاد يكون ثمة شبه إجماع بين اللبنانيين على أن فؤاد شهاب كان أعظم رئيس للجمهورية في تاريخ لبنان الحديث(١).

كان عهد شهاب تحوّلاً جدّياً ومهماً نحو بناء الدولة، بتشريعات ومؤسسات ونظام، لكن هذه التجربة لم يؤسس عليها فسرعان ما ذوت وذبلت وتلاشت، فكانت كبارقة أمل للمستقبل، ومحاولة لإنشاء وطن متوازن المقومات، قوي الدعائم، ينتظر أن يتخلّص من عيوبه البنوية، كالطائفية والاستئثار، وحصر التنمية في مناطق معيّنة، ولأناس معينين، وإسقاط السمسرات والرشاوى والفساد، واعتماد الكفاءة والجدارة، وبذل الإنصاف وإحقاق العدل واحترام المواطنة وبلورتها على أسس سليمة وصادقة وحاسمة. حتى إذا جاء عهد الرئيس شارل الحلو (١٩٦٤-١٩٧٠)، وكان الظن أنه استكمال لعهد الرئيس شهاب، تبدّلت الأحوال، وساءت أوضاع البلد، وعمّ الاضطراب وخبت جذوة الازدهار. فقد كان شارل حلو كما يصفه أحد المعاصرين رجل علم متعقل ومعتدل وصاحب ثقافة واسعة وحسّ إنساني مرهف، ورغبة أكيدة في المحافظة على الدولة وتقويتها وإيمان راسخ بالحوار وتبادل الرأي. ثم يضيف: وربما كانت قدرته على الحوار أكبر من قدرته على القرار(٢).

في هذا العهد بدأ العمل الفلسطيني المسلح يطلّ برأسه ويدخل في المعادلات الداخلية، خاصة بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧ البائسة والتي اجتاحت فيها إسرائيل الغاصبة كل أراضي فلسطين في القدس وغزة والضفة الغربية، فكان تهجير على تهجير، واحتلال الجولان السوري، وكل سيناء المصرية، حتى وصلت جيوش الكيان الغاصب إلى ضفة قناة السويس.

فرأى الفلسطينيون أن من الأجدر بهم أن يلجأوا إلى السلاح يحملونه للدفاع عن

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار.
(٢) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، نقلاً عن العميد غابي لحود، دار الريّس. ص٢٣٨.

قضيتهم وحقوقهم ومخيماتهم؛ فأنشأوا ألوية مدرّبة ومنظمات كفاحية مسلحة، وأكثر حضورهم بروزاً وكثافة كان في الأردن ولبنان. لقد حسموا أمرهم باعتماد الكفاح المسلح للوصول إلى حقوقهم.

طردهم الأردن في تحركات مسلّحة وعنف كبير، حتى حاصرهم عام ١٩٧٠ وقصفهم بلا رحمة في ما عُرف بأيلول الأسود. فانتقلت منظماتهم المسلحة إلى لبنان وتمركزت في الجنوب اللبناني، في منطقة العرقوب، بما عُرِف «بفتح لاند». وبدأت حرب كر وفرّ مع الإسرائيليين، وغارات يشنّها الكيان الغاصب ناشراً الدمار والموت والخراب في الجنوب اللبناني. كذلك انتشر السلاح في المخيمات والمدن، وبدأت، وهذا أكثر سوءاً، الأحزاب في التسلّح، في البيئات المسيحية والإسلامية. وأصبح كل شيء يؤشر للخراب والبؤس والمأساة التي ستأتي وتحلّ لا محالة.

وكانت أكبر المصائب التي حلّت على لبنان، وأشد الاعتداءات أذى وخطورة وخسائر، عملية تدمير الطيران اللبناني التجاري في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، حين أغار الطيران الإسرائيلي المعتدي (الطوافات) على المطار ودمر ١٤ طائرة مدنية تجارية على أرضه. وغادر العدو دون أن يتعرض لأية خسائر. وقد أرغمت حكومة عبدالله اليافي على الاستقالة نتيجة هذه الكارثة، وعُيّن رشيد كرامي خلفاً له.

في كل هذه العهود الرئاسية، ومنذ رئاسة بشارة الخوري حتى نهاية رئاسة أمين الجميل فيما بعد، في نهاية العام ١٩٨٨م، كانت سلطات رئيس الجمهورية الماروني مطلقة وتطاول كل شيء... فرئيس الجمهورية كما سماه الرئيس سليم الحص فيما بعد «ملك على جمهورية»، يتحكّم بكل القرارات، ويأمر كل المؤسسات والإدارات والقوى. ورأيه نافذ حاسم قاطع، وقلّما يشاور أو يراعي أو يأخذ برأي أو نصيحة الفريق الآخر الإسلامي، المتمثّل برئيس الوزراء.

وقد اشتهر إهمال رؤساء الجمهورية الموارنة لجانب الفريق الآخر حتى شاعت تسمية رئيس الوزراء بالباشكاتب، تدليلاً على ضعف حضوره ونفوذه وتأثيره.

فرئيس الجمهورية، يعيّنه ويختاره، وقد يفرض عليه تركيبة وزارية كاملة من وزراء هو ينتقيهم، ويمكن أن يتشاورا معاً في أمر وزير أو آخر، وفي اختيار وزراء لبعض الوزارات المعيّنة.

وقد يتدخل رئيس الجمهورية في عمل كل الوزارات، فيشير وييسّر ويأمر مباشرة القائمين عليها دون سؤال الوزير المختص، أو مشاورة رئيس الوزراء، وقد جرت عادة بعض رؤساء الجمهورية أن يستأثروا ببعض الوزارات للموارنة أو المسيحيين بشكل خاص، كما هي حال وزارة الخارجية، أو غيرها. وكذلك الحال في بعض السفارات، وبعض مديريات الدولة، كالبنك المركزي، ومجلس القضاء الأعلى، وقيادة الجيش، ومديرية المخابرات، والأمن العام، ومجلس شورى الدولة.. وغيرها. مما فرض طائفية مقيتة ومنفّرة على مسيرة الدولة.

يروي السفير في الخارجية اللبنانية الأستاذ عادل إسماعيل تجربته المريرة على هذا الصعيد، والمقاييس الطائفية المقيتة التي تحكم عمل الوزارات في هذه الفترة، يقول:

«في سنة ١٩٧٦ قررت الحكومة اللبنانية إجراء تشكيلات في السلك الديبلوماسي. وسألني وزير الخارجية آنذاك، الوزير فيليب تقلا إذا كنت أرغب في البقاء في مركزي أو الانتقال إلى سفارة أخرى. فقلت له: أتمنى إن كان في الإمكان تعييني أو نقلي إلى منظمة الأونيسكو في باريس، فوعدني بأن يبحث الأمر مع رئيس الجمهورية آنذاك سليمان فرنجية.

«وبالفعل أجرى الوزير تقلا المشاورات اللازمة مع رئيس الجمهورية اللبنانية، ومع غيره من كبار المسؤولين، ثم أرسل في طلبي وأبلغني أن تعييني في منظمة الأونيسكو دونه صعوبات، ولما استوضحته الأسباب، أجابني أن هناك أسباباً كثيرة لا لزوم لذكرها. فأصررت عليه متمنياً معرفة تلك الأسباب التي تحول دون نقلي إلى تلك المنظمة، فإذا كنت ارتكبت خطأ ما، فأصحّح ذلك الخطأ، وإذا لم أخطئ فمن واجبي الدفاع عن مواطنيّتي كلبناني لي الحق في معرفة تلك الأسباب. فنظر إلي نظرة تأمل طويلة وقال لي: سأقول لك الحقيقة، أو قسماً منها. إن مركز الأونيسكو هو مركز ثقافي وإن بعض

الفئات اللبنانية تعتبر أن وجه لبنان الثقافي منوط بها في الدرجة الأولى، ولذلك يصرّون على الدوام أن يتولى هذا المركز الثقافي واحد منهم، وبما أنك لست محسوباً على تلك الفئة، لذلك من الصعب جداً تعيينك في هذا المركز!! فعلّقت: إذاً السبب لا يعود إلى المستوى الثقافي بقدر ما هو عائد إلى الوضع الطائفي، ولنقل الحقيقة المرّة: إنني لا أستطيع أن أكون سفيراً للبنان في الأونيسكو لأنني لا أنتمي إلى الطائفة التي تريد أن تحتكر تمثيل لبنان ثقافياً. وقد علّق الوزير: إنك مؤهل لأن تتبوأ أعلى المراكز الثقافية، ولكن مع الأسف بطاقة هويّتك لا تسمح لك بذلك، وهذا هو الوضع في لبنان!!»[1].

والأحداث والأمثلة بالعشرات وكلها تؤكد هذه الممارسات عبر تاريخ الدولة اللبنانية، مما سيأتي ذكره في دراستنا التفصيلية لحكومات الرئيس الحص.

وفي عهد الرئيس شارل حلو تعرّض الاقتصاد اللبناني لصدمة مريعة كادت أن تعصف به كليّة وتعرضه للانهيار، وذلك بما عرف فيما بعد بقضية بنك انترا؛ إذ انهار هذا البنك الذي أنشأه رجل المال والمصارف يوسف بيدس (من أصول فلسطينية) ووصل به في نموه واتساع أعماله ونشاطه إلى مرتبة العالمية.. حتى أنه مثّل جزءاً كبيراً من حركة الاقتصاد اللبناني ونشاطاته. فكان انهياره كارثة وطنية أهدرت مدخرات الآلاف من العائلات الفقيرة وأضرّت عمال المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

وقد كان للرئيس سليم الحص كخبير مالي واقتصادي دور مميز في هذه الفترة، إذ استلم ملف هذا المصرف وفرّع أصوله، ودقّق في تفاصيل أعماله ثم اصطفى وأنقذ ما يمكن إنقاذه وحفظه.. واستنتج بعد ذلك النتائج السليمة والضوابط الضرورية لتلافي مأساة مشابهة في المستقبل، وصفّى مصارف أخرى استباقياً، لخطورة أوضاعها المالية، وسوء إدارتها، حفظاً وصوناً لمدخرات الناس وحقوقهم.

كما اقترح فيما بعد إنشاء مؤسسة الرقابة على المصارف، التي تركّز على مراقبة ودراسة أعمال المصارف، فتوجّهها وتنبّهها إلى ثغرات أو أخطاء أو انحرافات في تسيير شؤونها.

(١) عادل إسماعيل، ثمانون، دار النشر للسياسة والتاريخ، ص٢٦٠.

وفي عهد شارل حلو بدأت الطائفة الإسلامية الشيعية تلتفت لأوضاعها، خاصة وقد ظهر فيها قائد ديني بارز يحمل أفكاراً إصلاحية ونهضوية مهمة (عام ١٩٥٩ في صور، بعد وفاة الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين). فانصرف إلى إيقاظ الهمم وشحذ النشاطات، وتنوير الناس وبذل الجهود لكي يلحق المواطنون المسلمون الشيعة بإخوانهم في الوطن تنميةً وتعليماً وحقوقاً ودوراً.. فطالبوا بإزالة الحرمان وإحقاق الحقوق وممارسة الإنصاف والعدالة في تسيير شؤونهم.. كما طالبوا الدولة بتوفير الأمن والأمان والطمأنينة لبلداتهم وأهلهم وساحاتهم في الجنوب وعلى الحدود. وقد سعوا لتنظيم شؤونهم الدينية، فكان المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي استقرّ في مقرّه الخاص في الحازمية. والإمام الصدر هو الذي أسس حركة المحرومين للمسلمين الشيعة فيما بعد.

ولكي يبعد السمة الطائفية أو المذهبية عن مسيرته سعى الإمام الصدر إلى التواصل والتحاور مع كل الطوائف، والمسيحيين بصورة خاصة.. ولطالما دخل الكنائس وزار الأديرة والمؤسسات العلمية المسيحية، محاضراً أو منتدياً ومناظراً ومحاوراً. وقد أكّد بشكل يقيني أن الحرمان يطاول مناطق بكاملها وليس طوائف فقط، ويطغى على عكار وقرى الضنية ومناطق سنية كثيرة في البقاع. كما يؤثّر على مناطق جردية مسيحية في أقاصي الجبل، والمناطق الدرزية، فكان الإنصاف والتنمية العادلة مطلباً للجميع.

وفي هذه المسألة بالذات، نمت مأساة وطنية واجتماعية وإنسانية كبرى. فقد تفاقمت هجرة المواطنين من الأرياف والأطراف النائية إلى العاصمة، طلباً للعمل وتحصيل الرزق، وهرباً من الاحتكارات العقارية في مناطقهم واستبداد الإقطاع السياسي المتحالف، أحياناً، وفي مناطق معيّنة، مع الإقطاع الديني.

وقد أدى افتقاد الطرق وضعف وسائل المواصلات، وغياب المدارس، وانتفاء المصانع والتجارات والأعمال، واحتكارات التبغ، في جبل عامل وعكار وبعض الجبل، إلى استئثار بعض المتنفّذين وأعوان السياسيين برخص زراعته.. وتحكّم «الريجي» شركة التبغ المملوكة لاستثمارات استغلالية وبقايا أعوان للفرنسيين، وبعض الأثرياء، في تحديد كمياته، ومساحات وأمكنة زراعته وعدد الرخص..

نشطت حركة الهجرة من الأرياف، فكان القادمون الجدد، الفقراء والمعدمون يتكدّسون في غرف من الصفيح والتنك، مزرية وبائسة، تأوي إليها عائلاتهم بما ضمّت من أطفال وأبناء.. في ظروف تاعسة رثّة.. ومن هنا جاءت تسمية حي اللجا (آخر شارع مار الياس). وكأن هؤلاء اللبنانيين الفقراء هم لاجئون في وطنهم، (حي اللجوء)!

(الجدير بالذكر أن أديبة لبنانية كتبت كتاباً حول هؤلاء الناس وبيوتهم وصفت فيه معيشتهم وأمراضهم الاجتماعية ونضالهم من أجل لقمة العيش، سمته »حي اللجا« فكان مثالاً ناطقاً عن البؤس الإنساني ومأساوية الفقر والعوز وغربة الإنسان في وطنه).
وازدادت بيوت الفقراء، في الخندق الغميق، والباشورة، والضاحية وبرج حمود والكرنتينا والنبعة وأضيفت إليها المخيمات في بؤسها وتعاستها وافتقارها لكل مظهر مدني وإنساني ولكل خدمات العيش الكريم، فولدت ما سمي فيما بعد «مدن الصفيح» التي أحاطت ببيروت على شكل حزام بؤس.

فكان هنا مولد المشاعر الثائرة، حيث تكوّنت عواصف الغضب ومشاعر القهر.. وقد صح القول بذلك: إن الثورات تولد من المعد الخاوية، وحالات الجوع الكافر.. مع ما ظهر في هذا الوقت عند طبقات الأثرياء وتجار الحروب وأصحاب المداخيل والثروات غير المنظورة من إسراف وتعهّر وفجور.

كانت براكين الغضب تغلي وتفور عبر العقود والعصور، وعبر عهود وحكومات ورئاسات، لم تحسن معاملة مواطنيها، ولم تتصدَّ لخدمتها ورعايتها وتوفير العيش الكريم لها. فتوزع الشباب المحبط بين أحزاب وعدته بالتعليم، ومنظمات مسلّحة أوحت إليه بالقوة وحلم تحقيق ذاته، والانتقام من طبقة سياسية استأثرت بالثروات والوظائف والنعم.. أما القسم الأكبر فاعتمد طريق الهجرة..

كانت الهجرة أملاً بالخلاص من كل مشاكل العيش في الوطن.. وفسحة حلم يحمل إمكانية التغيير في بلاد بعيدة متمنّاة ومرغوبة، على بعدها وغربتها وغرابتها..

كان الشباب يلقون بأنفسهم على ظهر أول مركب أو سفينة تسمح لهم نقودهم أن

يعتلوها، إلى أفريقيا بكل مجاهلها، وإلى كندا، وإلى أستراليا، وإلى الأمريكيتين.. أو أي جهة من جهات هذا العالم. حتى أصبحت هذه الهجرة نزيفاً وطنياً لا يتوقف، أو الوباء اللبناني كما سماه مارون عبود. وسرعان ما هدر وغزر بعد الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٧٦م) أو ما عُرف بحرب السنتين، فخسر الوطن خيرة شبابه، إما قتلى في الأزقة والشوارع والأسواق، وإما اغتراباً وهجرةً وسفراً طويلاً، لا لقاء بعده ولا عودة..

كنا نخرّب بلادنا ونعمر مدن العالم.. وتلك مأساة لا حدود لها. وفي هذا العهد أيضاً تكوّنت الميليشيات، كبدايات، بشكل سرّي وخجول ونشأت الأحلاف السياسية، عند المسيحيين وعند المسلمين، خاصة، وقد تعمق الانقسام الوطني وبرزت الطائفيات تنعر في جنبات البلد.

في هذه الفترة، وقبل نهاية عهد شارل حلو، اضطرب الوضع الداخلي مقارباً حدّ الحرب الأهلية والثورة الجارفة، وتعطّل الحكم نتيجة اعتكاف رئيس الوزراء رشيد كرامي مدة تسعة أشهر ورفضه ضرب الفدائيين، فرأى الحكم، أن ينظم العلاقة مع الفلسطينيين المسلحين مما أدى إلى ترتيب اتفاقية القاهرة التي وقعها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٦٩، في القاهرة، قائد الجيش اللبناني العماد إميل البستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات.

وفيها اعترف لبنان بحق الفلسطينيين بحمل السلاح، والانطلاق من حدوده في عمليات ضد الكيان الصهيوني الغاصب، وبتسليح المخيمات، كما منحهم حرية التحرك. على أن الفلسطينيين استغلوا هذا الاتفاق ثم تجاوزوه كثيراً، فلم يحترموه ولم يطبّقوه، إذ إن انتشارهم وسلطتهم قد تعدّياه بأشواط.

فبعد اعتداء شارع فردان في نيسان ١٩٧٣ حيث وصلت قوة إسرائيلية إلى هذا الشارع وقصدت مباشرة إلى مكان إقامة ثلاثة من القادة الفلسطينيين وقتلتهم دون أن يصاب عدو واحد بجرح أو ضرر، بلغ السيل الزبى، وفاض الغضب الجارف.

كانت قضايا كثيرة قد أبرزت الخلاف العميق بين مكونات الوطن. وتمثّلت في مشاكل تقاسم السلطة، واستئثار رئيس الجمهورية الماروني بكل السلطات، والإصلاحات

المطلوب إدخالها على تركيبة الجيش وقيادته، وكذلك قضايا الإدارة وإصلاحها، والفساد والتصدي له؛ وتقرير سياسات الدولة، والتنمية المتوازنة وغيرها كثير.

وشغلت الطائفية الحيّز الأكبر من الصراع بين المطالبين بإلغائها (الطائفية السياسية) والمصرّين على إبقائها، ما أثّر على تنظيم قانون انتخاب عصري وعادل يراعي كل حاجات الناس وآمالهم، ويخدم تطلعات بلد يحتاج بإلحاح إلى النهوض والعصرنة والتقدم والتمثيل العادل. كما أضرّت الطائفية بكل البناء الوطني وشلّت قواه، ومنعت تحصينه، حتى أضحت الديمقراطية التي أطنب اللبنانيون في التغني بها وادعاء دورها في الممارسة السياسية، ستاراً مهترئاً لعيوب ونقاط ضعف، ولغواً تتردد أصداؤه بلا فعل ولا تأثير ولا أهمية. وهذا ما حرم البلد من تجديد نخبه السياسية أو تجاوز طبقة سياسية تقليدية سيئة الأداء ونفعية مستغلة، أطبقت بكل وحشيتها ونرجسيتها وطائفيتها على القوى الحيّة وقهرت كل متنفس أو حرية أو تجديد.

لقد تبين أن الطبقة السياسية قد جعلت من الديمقراطية برقعاً تتجمّل به وتتخفّى خلفه، وزينة للتباهي وادعاء العصرنة، وليس نظام حياة وطريقة بناء وتفكير ودخول العصر، ومدرسة لعلم الإدارة وفن العيش، وصياغة الشخصية الوطنية المتكاملة والناهضة بكل قواها. وأكثر من ذلك وأهم، قوة ردع أخلاقي ومحاسبة ومراقبة من قبل رأي عام موحّد ومتفق وواع. حيث الإصلاح دائم، ومحاسبة الفاسدين حاضرة باستمرار، وحيث كلمة الشعب هي الأولى والأجدر أن تحترم.

لقد استبدل السياسيون بكل هذه النعم نظاماً طائفياً، وتواطأوا مع رجال الدين والمؤسسات الدينية على التمسك به بكل قوة سرّاً ولعنوه جهراً وإعلاناً. لقد أفرغت الديموقراطية من مضمونها الحقيقي وأُزري بها وتعامل السياسيون معها كبهرج ومظاهر.

ولم يستفد الوطن ولا المسؤولون من كل التجارب والمآسي ولم يعتبروا، فكانت النتيجة أنه برغم مرور أكثر من تسعين عاماً على لبنان الكبير وسبعين عاماً على الاستقلال لم نصل إلى بناء وطن ومواطنية.

وعبثاً كانت نداءات الإصلاح.. والإصلاح يستدعي ويتطلب مصلحين، ومن ذا

الذي يصلح ويجدّد في التشريع إلا البرلمان، الذي هو بدوره مكوّن من مثل هؤلاء السياسيين. «لا إصلاح بلا صالحين». هكذا أعلنها الرئيس سليم الحص فيما بعد حين تصدّى لكل هذه القضايا وحاول جاهداً ومخلصاً أن يعالجها.

حرب ١٩٧٣ وظهور كيسنجر

انتخاب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية

تفجّرت احتجاجات عارمة على ممارسات المكتب الثاني، وتقييده حريات الرأي والقول والإعلام والصحافة، وتدخّله في الشؤون الشخصية للناس وفي الانتخابات النيابية، بل اتُّهم بتزويرها. وانتظمت في وجه الحكم معارضات كثيرة تحارب ما سمّته وقتها بالشهابية وطغيان المكتب الثاني.

كان أهم هذه التجمعات الحلف الذي جمع سليمان فرنجية وصائب سلام وظهور الحلف الثلاثي من الكتائب وشمعون وإده وغيرهم كثير من الشخصيات السياسية. ولما جرت معركة انتخاب رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠، في نهاية عهد شارل حلو، كان الانقسام قد بلغ أشده، حتى أن الانتخاب قد جرت في جوّ من الصراع والتحدي لدرجة أن الرئيس المنتخب قد فاز بأغلبية صوت واحد. فنجح مرشح المعارضة سليمان فرنجية (جدّ الوزير والزعيم الحالي سليمان فرنجية – زعيم المردة) في المعركة وفاز على مرشح الشهابية إلياس سركيس بأغلبية صوت واحد.

غير أن الأمور لم تعد تحتمل السكوت أو التمهل أو التراخي، فقد أخذت غيوم الصراعات والفتن والتوتر تتكثّف في سماء البلد والمنطقة. وصارت الاعتداءات الإسرائيلية شبه يومية، تصبّح الجنوبيين وتمسّيهم، وتدمّر البيوت وتحرق الحقول وتقتل المدنيين. لا تفرق بين مسلح ومدني، لا بل تقصّدت قتل المدنيين وتنظيم مجازر لهم إمعاناً في التهجير ورغبة في جعلهم يثورون على سلطاتهم، وإثارة نقمتهم على الفلسطينيين. وقد وصل الأمر إلى قيام إسرائيل بغارات على مشارف بيروت وفي قلب

بيروت كما حصل للطيران المدني اللبناني (آخر العام ١٩٦٨، حيث دمر ١٤ طائرة مدنية لبنانية على أرض المطار) وانسحبوا دون أن يصاب جندي إسرائيلي واحد. وكذلك الغارة الدموية التي قام بها كومندس إسرائيلي على شارع فردان في قلب العاصمة وقتله لثلاثة قادة فلسطينيين.

وفي نفس هذا العام ١٩٧٣، على عهد فرنجية، نشبت الحرب المسماة حرب ٧٣ بمعاركها المشهورة في عبور الجيش المصري قناة السويس وتحطيم خط بارليف الإسرائيلي المحصن على ضفاف القناة، وبتنسيق تام بين جيشي مصر وسورية.. وما انتهت به هذه الحرب من مفاوضات تحكّم بها هنري كيسنجر وزير خارجية أميركا، ورئيس أمنها القومي قبل ذلك... (قبل تسلّمه وزارة الخارجية).

وقد كان كيسنجر ماكراً ومنحازاً في العمق، وهو من أصل يهودي، فعبث بقضايا المنطقة وانحرف بالأمور، وبالغ بإغراء أنور السادات رئيس جمهورية مصر حتى استماله إلى السياسات الأميركية ودفعه إلى القبول بالحلول الجزئية والتخلي عن الخط العربي الوحدوي، واحترام الأمن القومي العربي، ووحدة المصير والمسار، حتى اندفع السادات مغترّاً بالسياسة الأميركية ووعودها، وتحت تأثير غروره واعتداده بنفسه ودهاء كيسنجر ومكره، إلى القبول بالحل الجزئي، الذي يعني مصر فقط، والتخلي عن مصلحة سورية وشؤون سورية التي خاضت الحرب معه، وعن العالم العربي وقضيته الأساسية فلسطين.

ولقد كان للحرب الأهلية في لبنان، حسب مخطط كيسنجر دور أساس هو إنضاج الحلول الأميركية للمنطقة. إذ كانت نظرية كيسنجر تعتمد في ترتيب الحلول على نار الحروب الحامية[1].

كانت سياسات كيسنجر تهدف إلى تحقيق التفوق الإسرائيلي في المنطقة كلها، وتوفير الأمن والاستقرار لها، وتفتيت العالم العربي وإغراقه في تناقضات وصراعات

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٤٣٩ وما بعدها، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٧١، ٤٩١.

لا تنتهي. وقد ظهر هذا جلياً وفوراً عبر انفجار الارتياب وفقدان الثقة والتناقضات بين حافظ الأسد رئيس سورية، وأنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية.

وقد انتهى الأمر أن حصل كيسنجر على مبتغاه المهم في طرد السوفيات من مصر وتقليص نفوذهم في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تنظيم مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ومصر، وزيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقيات الصلح بين الكيان الصهيوني ومصر، بين بيغن والسادات في كامب دايفيد عام ١٩٧٩.

جنت هذه السياسات على أوضاع لبنان، وفاقمت فيه الصراعات، واشتعلت الحرب الأهلية كأنها تغطية لهذه السياسات المنحرفة، فدفع لبنان ثمناً غالياً.

على إثر غارة فردان انفجر الصراع بين أهل الحكم وطالب رئيس الوزراء صائب سلام بإقالة قائد الجيش العماد اسكندر غانم ومحاكمته، ومحاكمة القادة المسؤولين معه. غير أن الرئيس فرنجية رفض وانحاز إلى جانب قائد الجيش ما استدعى استقالة صائب سلام.

وانفتحت معركة إصلاح الجيش وإعادة النظر في تركيبته على مصراعيها. وقد كان للمسلمين وللأحزاب الوطنية رأي في تركيبة الجيش اللبناني وقيادته وتنظيمه وعقيدته القتالية.. وكانوا يطالبون باستمرار بإصلاح أوضاعه.. إذ لم يكن متوازناً في ضباطه وعددهم وتوزيعهم وطوائفهم ولا في قادة الألوية والمراكز المهمة القيادية، ولا في قيادته وإمرته. وكان هناك رفض دائم من الطرف المسيحي لإعادة تنظيمه وتغيير أوضاعه، حتى أن بعضهم جاهر بأن تقوية الجيش عدة وعديداً وتحديثاً لا تفيد، إذ إن قوة لبنان بدبلوماسيته وتحالفاته وصداقاته مع الغرب عموماً، أو ما اشتهر في أن قوة لبنان في ضعفه.

وتبين من سير الأحداث لاحقاً، أن الأمن الوطني مسيّب، وأن حدود الوطن مشرّعة على كل المغامرات والتدخلات والاعتداءات. وسوف يكون للرئيس سليم الحص مواقف مهمة وشهيرة من هذا الموضوع، بعد سنوات، حين ترأس الوزارة الأولى على عهد إلياس سركيس واضطرت حكومته لمعالجة أمر الجيش وإصلاح شؤونه.

وقد ثارت معارضة قوية في وجه فرنجية، خاصة وأنه قد عمل على الدخول في حلف مسيحي ماروني علني مع بيار الجميل وكميل شمعون وريمون إده الذي انسحب منه بعد وقت قليل، والأب سيمون القسيس، ثم الأباتي بولس نعمان. كان حلفاً مارونياً بامتياز فجّر الصراع الطائفي، واتجه نحو التسلح مسخّراً كل مؤسسات الدولة، خاصة الجيش ومديرية المخابرات، للعمل في هذا السبيل.

استعرت حركة التسلح وتنادى الكل إلى حيازة السلاح وامتلاكه.. كانت الجبهة اللبنانية المارونية أسرع اللبنانيين سعياً إليه، وبكل السبل حتى انتهى الأمر بها أن طلبته من إسرائيل، عبر اتصالات محدودة أول الأمر، في هذا العهد، واتسعت محطات الاتصال بعد ذلك حتى غدت يومية وعلى كل الصعد: مستشارون، ومدربون، وأسلحة ضمنها دبابات ومدفعية وزوارق حربية، ومختلف الذخائر، وسلاح إشارة ومخابرات. وحتى تخصيص مقر دائم لبعثة إسرائيلية عسكرية قرب جونية، ومهبط للطوافات، ومرفأ في الكسليك، ومقرّ للموساد الإسرائيلي، وزيارات مستمرة لجنرالات الكيان الغاصب وعلى رأسهم اللواء أرييل شارون، واليعازار وكمحي ومعظم قادة إسرائيل في ذلك الزمن الرديء[1].

الحرب الأهلية: الشرارة والانفجار

لم يقصّر الفلسطينيون في إدخال كل أنواع الأسلحة إلى لبنان، من الكاتيوشا إلى المدفعية الثقيلة وبعض المركبات العسكرية وغيرها.

وقد وزعوا السلاح على كل المنظمات والأحزاب التي تدور في فلكهم وتعمل في خطّهم، ودرّبوها وموّلوها، حتى اعتبرت القوى المسلحة الفلسطينية جيش المسلمين (مقابل اعتقاد شائع بأن الجيش الرسمي هو جيش الموارنة).

إن حشد السلاح وقعقعته، واندلاع الصراعات بين اللبنانيين حول كل قضايا الحكم

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

تقريباً، ومناداتهم بالإنصاف والمساواة والإصلاح، بدءاً من رئاسة الجمهورية واستئثارها وسلطات الرئيس، ومن رئاسة الوزراء ومشاركتها في السلطة الفعلية واختيار رئيسها، والوزراء، والإدارة، وتوزيع المناصب الإدارية القيادية، والجيش وقيادته وإصلاحه، ثم تردي الوضع الإقليمي، واعتداءات إسرائيل اليومية، وثورة المسيحيين ضد الوجود الفلسطيني، وغيرها كثير من العوامل والظروف، كل ذلك دفع حتماً إلى انفجار الوضع. وكانت الظروف كلها متوفرة وحاضرة، ولم تحتج إلا إلى شرارة، وقد توفرت هذه الشرارة، في الفترة الأخيرة من حكم فرنجية.

كان ذلك في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، وكان المسلمون يلحّون على قضية المشاركة المنصفة في ممارسة السلطة والمساواة مع المسيحيين. وكانوا يطالبون بمجموعة من الأمور تندرج تحت عنوان الإصلاح، وكانت تشمل إصلاح الدولة والسلطة بكل مرافقها ومجالاتها، وخاصة في مسألة رئاسة الجمهورية ومشاركة رئيس الوزراء وطريقة اختياره وقضايا الجيش.

كان الرئيس في نظر الأعيان المسلمين يتصرف وكأنه في نظام رئاسي، فيما كان دستورياً غير مسؤول، وبالتالي غير قابل للعزل (أو للمحاسبة والمساءلة). بالمقابل كانوا يعتبرون أن المشاركة التي يطالبون بها بإمكانها إصلاح الطابع البرلماني للنظام، ويفترض برئيس الوزراء أن يختاره النواب وليس رئيس الدولة وأن يكون مسؤولاً عن السلطة التنفيذية. والمشاركة تعني أيضاً المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في البرلمان بدلاً من نسبة ستة (للمسيحيين) إلى خمسة للمسلمين المعمول بها. كما يجدر الاهتمام بالجانب العسكري من المشاركة، فالجيش يجب إصلاحه ويفترض به أن يكون جيشاً همّه المحافظة على أرض الوطن ودرء الهجمات التي تقوم بها إسرائيل، ويجب إنشاء قيادة عسكرية من مختلف الطوائف للجيش بدلاً من أن يضطلع بها قائد الجيش الماروني وحده[1].

وتسارعت عمليات التدريب على حمل السلاح والتسلح وكأنها حمى أصابت

(١) سمير قصير، تاريخ بيروت، دار النهار، ص٥٤٤.

الجميع، وقد شارك الجيش اللبناني عبر قياداته المنحازة للموارنة والمسيحيين بتسليحهم، وبإيعاز من فرنجية نفسه.

وقد اعترفت بعض المراجع بواقعة التسلح، وأرجعها بعضهم إلى العام ١٩٦٩ كما أقرّ جوزيف أبو خليل أحد أركان القيادة الكتائبية[1]. وقد لاحظ أن الحرب لم تبدأ بحادثة عين الرمانة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، بل قبل ذلك بسنوات وبالتحديد في عام ١٩٦٩.

أما حادثة عين الرمانة فقد كانت الشرارة التي أشعلت الفتيل، أو عود الثقاب. فقد كانت النفوس معبأة، والغضب يغلي في القلوب والصراع في ذروته، وانقطعت كل خيوط الحوار بين الفرقاء، والسلاح جاهز بين أيدي المقاتلين.

وقد أجمعت الروايات أن مسلحين من حزب الكتائب اللبنانية ونمور الأحرار وغيرهم تصدّوا لسيارة باص مدنية، ظهيرة يوم الأحد في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، كانت تعبر محلة عين الرمانة عائدة من مخيم تل الزعتر، حيث شاركت في احتفال أُقيم في ذكرى مجزرة دير ياسين. وقد أطلقت النار بكثافة مما نتج عنه مقتل أكثر من ٢٦ فلسطينياً (وبعضهم ذكر ٣٢) وجرح حوالي ٢٩. كما ذكر مقتل كتائبيين، فانفجر الغضب العارم.

كانت هذه الشرارة المطلوبة لوضع ملتهب، تراكمت أسباب تفجره منذ سنوات. وتردّد صدى المجزرة في طول العالم العربي وعرضه، واندلعت اشتباكات بين الشياح وعين الرمانة وعبر خطوط وأماكن أخرى، مما أفرز خطوط تماس وقتال وشطر العاصمة ما بين شرقية للمسيحيين وغربية للمسلمين.

وقد شهد الناس فظاعات تقشعرّ لها الأبدان في تصرفات المتقاتلين، ولطالما رأينا مقاتلين يشربون الشمبانيا على جثث الضحايا، وعمليات قطع الرؤوس، والخطف على الهوية، وتفخيخ السيارات بالمتفجرات، وبأوزان تتجاوز المئات من الكيلوغرامات، وكذلك القصف العشوائي على الأبرياء والآمنين. فيا لله، أين كان كل هذا الحقد وهذه

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

الكراهية، وهل يمكن أن يصل الأمر إلى هذا الحدّ بين أبناء الشعب الواحد، والوطن الواحد؟

ولقد علّق الرئيس الحص، فيما بعد، مذهولاً ومصعوقاً أمام هذه المشاهد والأحداث: «حقاً، إن هناك وحوشاً تخطر بين البشر!!».

فشل الرئيس فرنجية، ومعه كل القوى والمرجعيّات، في وقف المعارك، بل تواترت الأحداث واشتدّت، بين كرّ وفرّ، حتى أُحرقت الأسواق في قلب بيروت، ودُمّرت الفنادق، مفخرة بيروت، وهُدمت المؤسسات التي بنيت بالعرق والجهد والدم، ونُهبت المصارف والمؤسسات المالية.

ولكن الخسارة المريعة تمثّلت بفشل فكرة العيش المشترك، والإلفة الوطنية، والثقة بين الأطراف وأنصار الأديان المختلفة. تدخّل العرب، عبر الجامعة العربية لإصلاح ذات البين وإيقاف الحرب، وتدخلت الدولة السورية، بقيادة الرئيس حافظ الأسد، كي لا تتطور الأحداث، إلى ما يهدّد أمن سوريا نفسها.

ولكن، كان للاعبين إرادة أخرى، ومخططات مختلفة، وكان للعابثين تحرك آخر، وللأقدار رسومها.

استقالت حكومة رشيد الصلح، وكلّف الرئيس رشيد كرامي بتأليف حكومة جديدة، ومعه وقّع الرئيس سليمان فرنجية الوثيقة الإصلاحية التي تضمنت لأول مرة بنوداً إصلاحية، ومقرّرات تراعي جوهر المطالب الإسلامية، لبناء وطن معافى، عادل وسليم (في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٦، بعد لقاءات كرامي وفرنجية في دمشق)، ثم تمّ الاتفاق، بين جميع الفرقاء، وبعد استعصاء الحل مع فرنجية، وقصف قصر بعبدا (انتقل فرنجية إلى الكفور) على تقديم موعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية، بعد أن شارف هذا العهد على نهايته.

في ١٩٧٦/٣/١١ قامت حركة اللواء عزيز الأحدب الانقلابية، وأحدثت اضطراباً شديداً. ثم وقّع ٦٦ نائباً في البرلمان اللبناني، في ١٣ آذار ١٩٧٦ بياناً يطالبون فيه باستقالة سليمان فرنجية. وجرى اتفاق بين سورية ذات النفوذ القوي في الساحة اللبنانية،

والولايات المتحدة الأميركية، ومختلف القوى اللبنانية، وبحضور الممثل الأميركي دين براون (حل محل السفير الأميركي جورج غودلي) على انتخاب رئيس جديد قبل ستة أشهر من حلول الموعد الدستوري.. فجرى انتخاب الرئيس إلياس سركيس في ٨ أيار/مايو ١٩٧٦ على أن يتسلّم مهامه الدستورية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، أملاً في إيقاف الحرب الأهلية. وإلياس سركيس قاض سابق وخريج البوليتكنيك في فرنسا، وقد كان أيام الرئيس فؤاد شهاب مديراً عاماً للغرفة المدنية في القصر الجمهوري، وكان شهابياً قديماً، تأثر بسياسات فؤاد شهاب الإصلاحية وقد كان حاكماً لمصرف لبنان إبان انتخابه.

ومع سركيس ترتسم أولى خطوات الدكتور سليم الحص في دروب السياسة، حيث اختاره الرئيس المنتخب رئيساً لأول وزارة في عهده، وكانت المرة الأولى التي يقوم فيها الرئيس الحص بدور سياسي، أي ممارسة العمل السياسي التنفيذي والفعلي.

كانت هذه ملامح العصر الذي وُلد فيه الرئيس، حيث يتبدّى لنا كم من أخطاء ومشاكل مستعصية تراكمت في مسيرة التكوين الوطني، وكم من أمور اصطنعت وحوّرت، وكم من حقائق تجاهلها النافذون، وأصحاب الشأن. ويظهر لنا كيف أن المنطقة عموماً ولبنان خصوصاً قد وقعا على خط الزلازل السياسية وأطماع الدول.

الفصل الثاني

البداية والتكوين

ولد الرئيس سليم الحص في العشرين من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٩، في محلة زقاق البلاط في بيروت. والده أحمد الحص تخرج صيدلياً في جامعة اسطنبول، وأسّس صيدلية له في نفس المحلة. وكان أصغر أخوته الخمسة، وهم ثلاث بنات: سلوى وأسماء وزينب، وصبيّان: أنيس وسليم. وأنيس هو الأخ الأكبر. وقد توفى والده بعد سبعة أشهر من ولادته، فلم يعرفه أو يصب شيئاً من حنانه. فانصرفت الوالدة إلى تربية أولادها في ظروف معيشية صعبة.

وكانت بيروت تتدرّج، في هذه الفترة، في التكيّف مع وضعها الجديد. إذ لم تكد تمضي بضع سنوات على دخولها في الكيان الجديد: لبنان الكبير، واعتمادها عاصمة له، حتى أخذت تنمو بخطوات سريعة متلاحقة، وترتفع فيها مقرات الحكم والسلطات، وتنتشر فيها المؤسسات والشركات والوكالات التجارية، ومقرات المصارف، والقناصل والسفراء.

وبتبدّل السلطة من عثمانية إلى فرنسية، تحت مظلة الانتداب، بدأت المدينة تتغرّب وتتفرنس، مقلّدة كل مظاهر الحياة والعيش والجمال الفرنسية. خاصة وقد فرض الانتداب لغته الفرنسية في الإدارة والتعليم والمخاطبة، على أنها اللغة الرسمية للدولة.

كانت محلة زقاق البلاط، أقرب المحلات والأحياء الجديدة التي نشأت خارج

السور الذي كان يحيط ببيروت القديمة، وأصبحت بمدارسها ومؤسساتها التربوية، وقصور أعيانها، وتموضع عائلات مميزة وفاعلة في الحياة السياسة والتجارية والاجتماعية فيها، تموج بالنشاط والحداثة والعصرنة.

وقد اتسعت هذه المحلة، مع الأيام، فاتصلت بمحّلة القنطاري حيث اختير أحد قصورها ليكون مقراً لرئيس الجمهورية، وقامت بجانبها، مناطق الصنائع ووادي أبو جميل، ثم الحمراء، بعد الثلاثينيات، فأصبحت زقاق البلاط مقصداً ومقراً للأعيان ووجوه السلطة، والأثرياء.

«وفي هذا الحيّ المجاور للسراي الكبير (مركز الحكومة والحكام) سكن بعض أهم العائلات البيروتية المسلمة والعريقة ومنها آل بيهم والحص وحمادة وغيرهم. وقد احتلت قصور ومساكن آل فرعون وفريج والدنا وهبري وحنينة وحداد قسماً من هذا الحي، وشكلت التلة التي تقع في آخره إطاراً فاتناً للسراي الكبير وقصر العدل.

«وفي أطراف حيّ أبو جميل، الملاصق لزقاق البلاط، وبيوته الجميلة، تقوم وسط حديقة كبيرة وجميلة مدرسة البيزانسون.. ويقع معهد الأركيولوجيا الفرنسي، ومكتبته المهمة، في الطابق الأرضي الفخم ذي القناطر، في أحد أجمل منازل المدينة وأقدمها، في قصر بيهم»[١].

وأول مرة، وقعنا فيها على ذكر عائلة الحص كان في العام ١٨٢٧ – ١٨٢٨م، حين أغار «الأروام» أي اليونانيين على بيروت من جهة عين المريسة، وأخذوا عدة أسرى من الأهالي من عائلات الحصّ ودسّوم، والتّير والعيتاني. وقيل إن عائلة الحص افتدت أسيرها بمبلغ وافر. كما ذكرت الخبر مجلة الكشاف البيروتية الصادرة عام ١٣٤٦هـ ١٩٢٧م؛ في باب عنوانه «منذ مئة عام».

وقد ذكر باحثون كثر في تاريخ العائلات البيروتية بشكل خاص، أن هذه العائلة هي

(١) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٦-٣٧.

فرع من عائلة العيتاني، وكذلك عائلة بيهم والصيداني وغيرهما. كما ذكر بعضهم أن أصولها تعود إلى جذور مغربية. ويصف هنري إده العلاقات الاجتماعية في ذلك الزمان، بين الأهالي والسكان فيقول: «كانت العلاقات الاجتماعية بين الطوائف علاقات طبيعية، ووديّة تماماً، إلا أنها مقتصرة على الصعيد الاجتماعي. الرجال، مسلمون ومسيحيون، يشتغلون معاً، يتشاركون أحياناً في أعمالهم ويقيمون علاقات الصداقة؛ ويتبادلون الزيارات. لكن زوجاتهم لم يعرفن مثل هذه العلاقات. أما الشباب، فلم يمضوا أوقات فراغهم إلا مع زملاء المدرسة والجامعة الذين ينتمون عموماً إلى طائفة بعينها. ولم تقبل العائلات بسهولة الزواج بين أرثوذكس وكاثوليك. ومن باب أولى أن يكون الزواج بين المسلمين والمسيحيين لا يزال أمراً نادراً».

أما عن العائلات فيقول: «في غالب الحالات كان العيش في كنف العائلة. وكان يعيش معاً، تحت سقف واحد، جيلان، بل ثلاثة أجيال. ولم يكن الشبان والشابات يتركون بيت أهلهم قبل الزواج. ونادراً ما كانت البنت الصغرى تتزوج قبل الكبرى»[١].

وكان المندوب السامي الفرنسي هو أوغست هنري بونسو الذي اشتهر بإعجابه بشارل دباس، حيث أشار بانتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٢٩، وجدّد له ولاية ثانية (كانت مدّة الولاية ثلاث سنوات). وقد رأى فيه الشخصية المناسبة لتسلم رئاسة الجمهورية في ذلك العهد. ولقد كان الدبّاس وفياً للفرنسيين حريصاً على تنفيذ ما يطلبونه وما يشيرون به. وفي عهد هذا المندوب السامي صدر دستور البلاد (١٩٢٦م) ثم عدّل عام ١٩٢٧م لأول مرّة.

أدخل الطفل سليم الحص إلى مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية للبنات. وكانت مدرسة مختلطة في مراحل الدراسة الأولية، وتقع قرب الباشورة. ثم انتقل منها إلى مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية للصبيان، في منطقة حرج بيروت. وكان هذا ما اعتادت عليه العائلات الإسلامية البيروتية في تعليم أبنائها. حيث مثّلت جمعية المقاصد الخيرية بمدارسها ومؤسساتها التربوية حصناً حصيناً لتعليم أبناء المسلمين، الثقافة واللغة

(١) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٨.

والتاريخ والمعارف العربية، في وجه مدّ كاسح لمدارس الإرساليات الأجنبية، من فرنسية وأميركية وروسية وغيرها.

ثم انتقل الطالب الحص إلى مدرسة الآي سي الابتدائية في رأس بيروت لتعلم اللغة الإنكليزية والدراسة حسب مناهجها. ولما كانت حالة والدته المادية لا تسمح بدفع نفقات التعليم الباهظة في هذه المدرسة الجديدة فقد تولت ابنة خالته صفيّة الحص، التبرع بتمويل دراسته. كما تحملت جدته، بعض أعباء تعليمه، حتى نهاية السنة الأولى في الجامعة الأميركية في بيروت.

في هذه المرحلة الثانوية من دراسته أظهر الطالب سليم الحص تفوقاً واضحاً، ثم تابع دراسة إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية، في بيروت، ونال شهادة بكالوريوس بتفوق عام ١٩٥٢م؛ مما مكّنه من نيل مساعدة مالية من إدارة الجامعة لمتابعة دراسته.

وفي عام ١٩٥٧ نال شهادة الماجستير، وعين أستاذاً مساعداً لتدريس مادة العلوم التجارية في الجامعة الأميركية.

ثم ساعده أستاذه سعيد حمادة (أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت. وقد عمل وزيراً للاقتصاد، وكان ذا مروءة، شهماً، يساعد طلابه ويوجههم ويقدّم لهم الدعم والعون، مما جعله محط إعجابهم واحترامهم ومحبتهم) على نيل منحة من مؤسسة روكفلر ليكمل دراسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في ولاية أنديانا في الولايات المتحدة الأميركية، وكانت بعنوان: «الدور الذي يمكن أن يقوم به مصرف مركزي في لبنان»، ولم يكن قد أنشئ المصرف المركزي اللبناني بعد. وقد أنجز أطروحته عام ١٩٦١.

تظهر مسيرة حياة الشاب جادّة، عامرة بالجهد والمثابرة والتعب، وكأنه في سباق مع الزمن، في عصامية لافتة مضنية.

ففي الوقت الذي كان يصل الليل بالنهار جهداً وتحصيلاً وتكوين الذات، كان

يجهد لتأمين العيش وتوفير النفقات. فيدخل مجال العمل والوظيفة، في نفس الوقت الذي يتابع فيه دراسته وتحصيله العلمي.

ونراه، وهو في عمر الثالثة والعشرين، عام ١٩٥٢ يعمل محاسباً في شركة التابلاين، فظروف العيش لا تسمح بالاسترخاء ووضع العائلة يقتضي من الشاب أن يكدّ، ويجتهد. ولنا أن نتصور كيف أن حياة كهذه، كانت تقتضي، حتماً، إهمال فرص اللهو ومسرّات الشباب، التي اعتاد شبان كل عصر وزمان، أن يتلهّوا بها ويسرّوا. وبذلك اتسمت حياته بهذه الجدّية، والرزانة المبكرة. وكأنه عفّ عن قناعة، وامتنع عن إباء، وارتقى برضى. مما جنّبه رعونات التصابي. فالعمل المهني والوظيفة لتحصيل العيش، وكل دقيقة لإكمال الدراسة، وتحقيق الذات، وكان ذلك قدر العائلات العصامية الكريمة التي كوّنت الجزء الأكبر من أهالي المدينة وسكانها، ممن لم يرثوا الجاه ولا السلطة ولا الثروات.

وينتقل بعدها الشاب إلى غرفة التجارة ليعمل في عداد موظفيها عام ١٩٥٥. ثم محاضراً في الجامعة الأميركية، الجامعة التي درس فيها، في نفس العام ١٩٥٥ حيث يحاضر في كلية إدارة الأعمال.

لكن نبالة عاطفة عميقة، وسمّو ارتباط ومشاعر صادقة تغلب على كل مانع أو صعوبة.

في هذه الفترة يلتقي بالسيدة زوجته ليلى فرعون، من بلدة دير القمر في الشوف، وكانت موظفة زميلة له في غرفة التجارة، فتزوجا، على اختلاف الدين، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، مما يدلّ على تحرّر الشاب من عبودية الطائفية الخانقة لمجتمعنا اللبناني، وعدم اقتناعه، وطبعاً عدم اقتناع السيدة ليلى، بقيودها وحتميتها.

وفعلاً تميّز سلوك الرئيس الحص فيما بعد بالانفتاح والتعالي النبيل على التميز المذهبي أو الطائفي، كما تميزت السيدة زوجته بروح السمو والمحبة للجميع، بلا تفرقة أو انحياز. كانت عائلة، مع الابنة وداد التي وُلدت في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٨ والحفيد سليم الذي ولد في أيار/مايو ١٩٨٩، والذي سيطلّ كالفرح المشرق والمتوهج فيما بعد،

ترفل بكل معاني الوطنية والمحبة والأصالة والانفتاح، حالمة بكل أفرادها لو يبنى لبنان الوطن على هذه الصورة والمثال.

وفي عام ١٩٦١، حين أنجز أطروحته للدكتوراه، في الولايات المتحدة الأميركية، من جامعة أنديانا، عاد إلى الجامعة الأميركية ليدرّس اقتصاد الأعمال والاقتصاد الهندسي والاقتصاد الكلي والمحاسبة.

انشرح الدكتور الشاب لعهد الرئيس فؤاد شهاب وارتاح لطروحاته الإصلاحية التي تشابه وتماثل ما رآه أثناء دراسته في الولايات المتحدة، وأفكار جامعاتها وأجواء الحرية والديمقراطية التي تؤسس لعصور النهضة والحداثة، وتتطور دائماً ويومياً لتناسب أطر الحياة العملية والمبتكرة والمبدعة. ثم اطلع على مناحي الحياة الغربية، في بلد هو على رأس مسيرة الديمقراطيات في العالم، والمتمتّع بحريات يشتهيها الشرق ويحلم بها، وحيث عمليات الإصلاح يومية ومستمرة تواكب الحياة، وتحيط بتطلعاتها، فيودّ كل دارس في الغرب، من أبنائنا، لو تسنح له الفرصة أن يصلح ويطبّق ويماثل ما رأى وخبر ودرس في الغرب على حياتنا الوطنية وبيئاتنا، ولو في أبسط حدود الممكن والمستطاع.

وقد رأى الحص في طروحات عهد شهاب الإصلاحية، في التنمية الشاملة واحترام الكفاءة والجدارة في المسؤول والإداري، وفي إيجاد المؤسسات الحديثة، والتشريعات العصرية، والتخفّف من عبوديات الطائفية وأثقالها وظلاميتها، رأى فيها سياسات مهمة وحاسمة لتحديث الدولة، فأعجب بها وقدّرها، على أنها بداية ومنطلق للبناء الوطني.. وقد كان كثير الاهتمام بما يجري من حوله، دقيق الملاحظة، ودارساً جدياً لكل الخطوات الإدارية والاجتماعية والتنموية الإصلاحية.

وقد أدرك فيما بعد، ازدواجية معايير الغرب ونفاقه، فكل قيم الحرية والعدالة والديمقراطية التي ينادي بها إنما تُحترم في داخل بلدانه ووُجدت لخدمة مواطنيه، بينما كان متوحشاً مستبداً ظالماً جشعاً، في تعامله مع الشعوب الأخرى، وكأنه لم يكن يرى فيها استحقاقاً لهذه الطروحات، أو ينظر إليها بإزراء واحتقار واستخفاف.

حتى الآن كانت حدود حياته ومهماته ترتسم ضمن الإدارة، والاقتصاد وشؤون

المال. ولما عُرض عليه مركز مستشار مالي لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تردّد قليلاً، اذ سيضطر إلى الابتعاد عن الجامعة والتدريس فيها. فشجّعته زوجته السيدة ليلى على قبول العرض، فسافر مطمئناً إلى الكويت. شغل في الكويت وظيفة المستشار المالي لصندوق التنمية الاقتصادية العربية بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٦، مما أكسبه تجربة عملية وفكرية عميقة وشاملة في المجالات الاقتصادية والتنمية لعامة البلاد العربية؛ وبذلك اقترنت تجربته الإدارية بالوقائع العملية، وازدادت عمقاً وشمولية وغنى، خاصة عبر دراسة الاقتصادات العربية، ثروات وإنتاجية ومصادر وآليات، ونقاط قوة وضعف، وخطوط تطويرها وآفاق نموها.. حتى أنه، فيما بعد، كثيراً ما كان يدعو إلى توحيد جهود البلاد العربية، بين من يملك مصادر المال والثروات المتكدّسة، وبين الأيدي العاملة والخبرات والأسواق، وتنظيمها في أعمال مشتركة، ومؤسسات وشركات ضخمة، في كل مجالات الاقتصاد وأعمال التنمية، لتتوافر من ذلك نظرية مهمة في قيام وحدة العرب، على أسس الاقتصاد والتنمية، والفكر التعاوني المشترك، في خطوط صغيرة مدروسة ومنظمة. وكم كان محقاً في ذلك، إذ إن تجربة أوروبا في وحدتها وسوقها المشتركة، إنما بدأت باتفاقية بسيطة للصلب، بين بعض دولها، لتتطور إلى المصارف والمواصلات، وتوحيد العملة المشتركة وبرلمان مشترك فتمثّلت المسيرة الهائلة، بخطوات صغيرة مؤكدة ومدروسة.

يعود من الكويت، وقد جمع بعض المال من عمله، كأي مغترب أو مهاجر، ليشتري قطعة أرض في منطقة الدوحة، جنوبي بيروت، حيث بنى عليها لاحقاً منزلاً يسكنه.. وقد لعبت السيدة ليلى الدور الأكبر في ذلك، من جمع القرش إلى القرش، وبذل الجهد إلى الجهد، لبناء هذا المنزل، حتى أنها، بعنايتها ودأبها جعلت منه جنة صغيرة، بما أنبتت فيه من نبات وأشجار وزهور، إلى جانب أقفاص بعض الطيور المغرّدة. وبعد وفاتها، رحمها الله، وعلى امتداد أكثر من عشرين عاماً، ظل الرئيس الحص حريصاً على الاهتمام بما رعته هذه السيدة الجليلة، من نبات وزهور وشجر.

وفي عام ١٩٦٦ اهتز البلد على وقع إفلاس بنك أنترا. وكأن زلزالاً مجنوناً عصف بالوطن وهدّد بانهيار الاقتصاد اللبناني بكامله.

ففي هذه الفترة «شهدنا، خلال الستينيات الصعود السريع للمؤسسة المصرفية التي أنشأها وأدارها رجل الأعمال يوسف بيدس (من أصل فلسطيني) الذي انطلق من الصفر ليبني، في وقت قصير، أمبراطورية مالية وصناعية وعقارية حقيقية. بدأ مصرفه أنترا بإعطاء فوائد مرتفعة، فنجح في جذب ودائع محلية وعربية هائلة، ساعدته في وضع يده على أهم الشركات في البلد، كما ساعدته في حصد عدد كبير من الملكيّات العقارية في لبنان والخارج. وبعد أن هيمن على خطوط الشرق الأوسط الجوية، والشركة المالية للمرفأ وشركة لبنان العقارية، وكازينو لبنان وفروعه الخاصة، وسّع تدريجياً علاقاته السياسية، التي كان مقدّراً لها، في ظنه على الأقل، أن تنعكس خيراً على مشاريعه. وبعد أن ثبّت مواقعه في لبنان، اتجه نحو فرنسا... ثم إلى نيويورك»[1] ليشتري أبنية وعقارات وفنادق، ويؤسس فروعاً لأمبراطوريته المالية.

وهكذا، انطلق من المحلي إلى العالمي، في مسيرة نموه وتضخمه. وفجأة، وبسحر ساحر تدفق المودعون إلى فروع البنك لسحب ودائعهم على أثر حملة مدبّرة ومهولة من الشائعات، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، ودبّ الذعر بين زبائن البنك «فحال فقدان السيولة بينه وبين تلبية السحوبات الضخمة وقد رفض البنك المركزي أن يمدّه بالسيولة التي احتاج إليها، بعد أن هالته ضخامة التزاماته»[2].

يروي الرئيس الراحل سامي الصلح في كتابه «لبنان والعبث السياسي والمصير المجهول» ص٣٤٤، وهو المعاصر لهذه المرحلة، كيف أنه، في كلمة في البرلمان، نبّه المسؤولين إلى وجوب مراقبة المصارف: «فتبين لنا أن المراقبة كانت غير جدّية، والشعب اليوم يطلب منا ملاحقة المهملين والمقصّرين الذين خالفوا القوانين واستغلوا وانتفعوا ومصّوا دم هذا الشعب المسكين. إن الشعب يطالب بملاحقة المسؤولين الذين سببوا الكارثة».

ويعرض لتفاصيل لقائه رئيس الجمهورية شارل حلو فيقول: «لقد حذّرته من تدهور

(١) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٥٤-٥٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٥.

البلاد على الصعيد المالي خاصة، قائلاً: إذا بقيتم على هذه الحال، فإنكم ستسلمون دفاتركم (بمعنى ستعلنون إفلاسكم). فإجابني الرئيس: كم تعتقد سنصمد؟ قلت: أربع أو خمس سنوات، ويخيّم على البلد العجز المالي وربما الإفلاس. فقال مازحاً: تكون ولايتي قد ولّت. فامتقع وجهي في الحال وآثرت الانسحاب»!.

وفي هذه الفترة وهذه الظروف، نظم شاعر الشعب عمر الزعني قصيدته الأنشودة: «يا ضيعانك يا بيروت» والتي أصبحت على كل شفة ولسان.

ويعيد مصدر آخر سبب انهيار البنك وهذه الأمبراطورية العملاقة إلى أسباب محض مالية لها علاقة بالتسليفات والأخطاء المالية، وقد عولجت على مستوى الاختصاصيين. ولعب إلياس سركيس دوراً في المعالجة (كان رئيس الغرفة المدنية في القصر الجمهوري أيام شارل حلو) إضافة إلى الشيخ ميشال الخوري (حاكم البنك المركزي آنذاك) وخبراء آخرين كانوا يجتمعون في القصر الجمهوري وفي رأس اهتماماتهم احتواء المضاعفات على صعيد القطاع المصرفي[1].

كان الدكتور سليم الحص من هؤلاء الخبراء الذين كانوا يجتمعون لاحتواء مضاعفات أزمة أنترا، وعُين بعدها رئيساً للجنة الرقابة على المصارف حيث بقي في هذا المنصب من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣م. وبعد تعيين إلياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان، في تموز سنة ١٩٦٧م، تمّ تنفيذ برنامج واسع للإصلاح المالي، شمل تصفية عدد من المصارف ودمج بعض المصارف بأخرى، وإعادة هيكلة بعضها الآخر المشكوك في سلامته خصوصاً لجهة إعادة تكوين رساميل البعض منها أو أموالها الخاصة.

ونتج عن هذا التعاون بين الحص وسركيس، في هذا المجال، وهذه الفترة، علاقة وطيدة بين الرجلين، على قاعدة الثقة المتبادلة والتقدير. فأخذ الحاكم يستشيره في شتى الموضوعات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات النقدية، التي ينفذها مصرف لبنان.

ويروي الدكتور الحص الكثير من تفاصيل هذه المرحلة فيقول: «أُنشئت لجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان بموجب القانون ٦٧/٢٨ الصادر في شهر أيار/

(١) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، دار الريّس، ص٢٣٤.

مايو من عام ١٩٦٧ والذي تضمن نصوصاً أخرى تتعلق بالإجراءات المطلوبة على صعيد الإصلاح المصرفي الذي ظهرت الحاجة إليه ملحّة وضاغطة إثر وقوع أزمة بنك انترا عام ١٩٦٦.

«وفي صباح ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ (في صبيحة حرب حزيران) توجهت إلى القصر الجمهوري في منطقة سن الفيل حيث يقيم الرئيس شارل حلو، وكنت على موعد معه لأتلو أمامه اليمين القانونية بعد أن عُينت أول رئيس للجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان المركزي»[1]..

بعد أزمة أنترا وزلزالها، انفجرت حرب ١٩٦٧م، التي انتهت بكارثة قومية مهولة، إذ كانت حصيلتها مأساوية، ونكبة مذّلة للعرب، اهتزّ على أثرها العالم العربي، واحتلت الدولة الصهيونية سيناء بكاملها وتمترست قواتها على ضفاف قناة السويس الشرقية، تهدد المدن والمرافئ المصرية، وتمنع الملاحة في القناة، كما استولت على الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، والجولان السوري. عدا عن تحطيم الطيران الحربي لسوريا ومصر والأردن وأسلحة مدرعاتها.

عمّ الغضب ومشاعر الثورة الشعوب العربية، وتعمّق يأس الإنسان الفلسطيني، وهاجت الجماهير في كل مكان. وتلقى لبنان نصيباً غير هيّن من النكبة والهزيمة، إذ زاد أعداد اللاجئين الفلسطينيين إليه، وتفجّر غضب المخيمات واشتد يأسها من الأنظمة وفعالية الجيوش العربية، فنشط العمل الفدائي الفلسطيني المسلّح وتعالت الدعوات المطالبة بالتدريب على السلاح والتسلّح.

ينتهي عهد شارل حلو ليخلفه الرئيس سليمان فرنجية ١٩٧٠-١٩٧٦م. وقد كان مرشح المعارضة التي نشأت وقويت في عهد شارل حلو، ضد استمرارية الشهابية ومكتبها الثاني، وخاصة بين الموارنة والمسيحيين حيث تكوّن الحلف الثلاثي بين كميل شمعون وبيار الجميل وريمون أده، مما ساهم في زيادة التوتر وأخطار الصراع، ودفع البلاد نحو

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٠.

الحرب. وقد تصدّى المسلمون لهذا الحلف، عبر تجمعات دعوا إليها في دارة صائب سلام، كما أثّر موضوع الوجود الفلسطيني المسلح في تفاقم الأوضاع. وبدا التحرك، كما لو أن الطوائف تحشد قواها وتستعد لخوض صراع مقبل وحتمي لا محالة...

حسمت الانتخابات الرئاسية لصالح المعارضة وقتذاك، فنجح فرنجية بصوت واحد على خصمه إلياس سركيس، بعد أن نكل بعض النواب عن وعدهم بتأييد هذا الأخير.

وفي عهد الرئيس فرنجية عيّن الدكتور الحص رئيساً لمجلس الإدارة والمدير العام للمصرف الوطني للإنماء الاقتصادي والسياحي، ومقرّه في التباريس في شرق بيروت. وإبان مرحلة حكومة الرئيس صائب سلام الثانية «طرح موضوع إنشاء المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي على البحث الجدّي، وشاركتُ فيه على كل المستويات. وعندما حان وقت تنفيذه، استمزج وزير المالية فؤاد نفاع رأيي في تولّي منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام فيه، فأبديتُ استعدادي لذلك.

«وقد صيغ المشروع على أساس من المشاركة بين الدولة والقطاع المصرفي، بحيث يقتسمان رأسماله ومقاعد مجلس إدارته مناصفة. فاشترطت جمعية المصارف لتبنّي المشروع أن يُتفق سلفاً على شخص رئيسه ومديره العام. فكان أن اتفق الفريقان، حتى قبل إنشاء المصرف، على تعييني لذلك المنصب في الوقت المناسب»[1].

وقد شارك الدكتور الحص مباشرة في كل خطوات تنفيذ المشروع بما في ذلك وضع الأساس وإجراء الاتصالات اللازمة مع المصارف لتأمين مساهمتها ثم تنظيم عقد الجمعية التأسيسية. يقول: «وكان يساعدني في كل ذلك المحامي يوسف تقلا الذي وعدته بالسعي إلى تعيينه محامياً للمصرف بعد إنشائه. وقد حدث أن وزير المالية، وقد أزف موعد تعييني بعد إنجاز خطوات التأسيس، طلب مني عبر صديقي خليل سالم مدير عام المالية، تعيين أحد المقربين من مسؤول كبير محامياً للمصرف. فرددتُ قائلاً: إنني عاقد العزم على تعيين يوسف تقلا. فبادرني الوزير بمخابرة هاتفية يلحّ فيها على تعيين

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢١.

مرشح المسؤول الكبير كيلا أحرجه (أي الوزير) لأن الموضوع يهم المسؤول الكبير، والوزير وعده بتلبية رغبته، فاعتذرت عن الاستجابة.

«وبعد أيام استدعاني المسؤول الكبير إلى منزله. فدخلت عليه وكان بجانبه نجله فحياني وعرّفني إلى نجله، ثم فاتحني بالموضوع من دون إبطاء. فصارحته بأنني وعدت يوسف تقلا بالمنصب بعد أن عايش معي كل مراحل تأسيس المصرف، وأنني أرتاح إلى العمل مع يوسف تقلا بعد أن جرّبته سنوات عدّة طيلة تمرّسي بالعمل على رأس لجنة الرقابة على المصارف، بينما كنت على غير ما معرفة على الإطلاق بمن كان يرشّح.

«أصرّ المسؤول على تلبية طلبه مؤكداً الأهمية التي كان يعلّقها على الأمر؛ ونظراً إلى أنه كان قد وعد مرشحه بالمنصب. فاعتذرت عن ذلك. وران على الجو شيء من التوتر شعرت خلاله بإحراج شديد. وهنا تدخل نجله ليقول: إذا اصطدم وعدك مع وعد المسؤول الكبير فوعده هو الذي يجب أن يسود. فأجبت أن ذلك هو قراري النهائي.. واقترح المسؤول أن أعيّن محامين، فقلت: إن المؤسسة لن تكون في حاجة إلى أكثر من محام واحد؛ خصوصاً في بداية عهدها. عند ذلك توقفت المراجعة في هذا الموضوع، وقد عيّنتُ يوسف تقلا ولم أعيّن سواه»[١].

والحادثة توجز الكثير من شخصية الدكتور الحص، وفهمه للأمور، واستقامته ونهجه في العمل، وأنه في الشأن العام، وعند اتخاذ القرار السليم، يكون حاسماً وصريحاً وصادقاً، فلا ينافق أو يراوغ أو يلين.. ولسوف نشاهد مثل هذه المواقف كثيراً فيما بعد، حين نوغل معه في مرافقته لمسيرة حياته السياسية، والخدمة العامة.

في هذه المرحلة، من عهد الرئيس سليمان فرنجية بلغ التوتر أقصى مداه، وتجهّمت الغيوم واربدّت، وبدا أن البلاد تسير نحو الانفجار الكبير.

ومن العلامات طوفان من الأحداث الأمنية والاهتزازات. ففي ١٩٧٥/٢/١٥ قامت مظاهرة صاخبة في صيدا تقدمها صيادو الأسماك بقيادة الزعيم الوطني معروف سعد تندّد بمشروع لشركة بروتيين، يهدف إلى احتكار صيد الأسماك بواسطة أسطول من

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢١-٢٢.

سفن الصيد الحديثة مما يهدد بقطع أرزاق مئات الصيادين بواسطة المراكب الصغيرة والشبكات (الصيد التقليدي) وبالتالي حرمان مئات العائلات من مصدر رزقها. وقيل يومها إن أصحاب الشركة هم مجموعة من الرأسماليين الأثرياء وعلى رأسهم كميل شمعون.

ويصطدم المتظاهرون برجال الشرطة والجيش، فيصاب المجاهد معروف سعد برصاصة قاتلة، وفي ١٩٧٥/٣/٨ يشيّع في مسيرات غاضبة صاخبة،تهتف ضد الحكومة والقوى الأمنية والرئاسة. وبعدها بشهر تنفجر حادثة عين الرمانة، وما جرّته من ويلات وضحايا وتوتر فظيع، فكانت بداية الحرب الأهلية.

ولا ننسى ما أحدثته جريمة فردان قبل ذلك عام ١٩٧٣، ضد القادة الفلسطينيين الثلاثة، في غارة عدوانية صهيونية، وما نتج عنها من استقالة صائب سلام، بعد أن رفض فرنجية طلبه في محاكمة القادة الأمنيين الذين تقاعسوا عن ردّ العدوان؛ وخاصة مطالبة سلام بإقالة قائد الجيش إسكندر غانم ومحاكمته.

وقد بلغ جيشان الفلسطينيين واحتجاجهم حدّاً خطيراً، وزادت قناعاتهم بأن السلاح فقط، سلاحهم هم، هو من يحميهم، فضاعفوا جهودهم في هذا المجال تسلّحاً وتدريباً وآلة حربية. وكذلك فعلت منظمات الصف الوطني واليسار والأحزاب. ومقابل كل ذلك، كان التدريب والتسلّح يسيران بهمة مذهلة وعلى قدم وساق عند الميليشيات المسيحية، وبواخر السلاح تتوالى بلا توقف قاصدة مرافئ المنطقة الشرقية المسيحية.

انفجرت الحرب، وأفاق اللبنانيون على فظاعات مذهلة وممارسات وحشية لا تخطر حتى في الأحلام وروايات الرعب. وقد حصلت مجازر مهولة، بلغت فظاعة بعضها حداً أن اشتهرت وتردد ذكرها المرعب على كل شفة ولسان، ومنها مجزرة السبت الأسود حيث انفلتت في ذلك الصباح عصابات متوحشة من القتلة المتعصبين فانقضت على المارة الأبرياء في الأسواق وساحة الشهداء وموظفي وعمال المرفأ من المسلمين فقتلت بالسواطير والسكاكين والخناجر والقنابل والرصاص أكثر من ٢٦٠ بريئاً من المواطنين المارة. ووضع أحد المرتكبين فيما بعد كتاباً عرض فيه كثيراً من تفاصيل ما جرى في

ذلك اليوم، وسمى كتابه «أنا الضحية والجلاد أنا» وكان قد فقد ولديه في حادثة سابقة.

وفي ندوة نظمت في بارس لمناقشة كتابه، أجاب حين سأله أحد الحضور: أتعرف أنك تسببت في مقتل ٢٦٠ شخصاً بريئاً لا ينتمون إلى طائفتك، ولكن من المؤكد أن لا أحد بينهم شارك في مقتل ولديك. فلماذا إذاً قمت بتلك المجزرة؟ فرد سعادة (قائد المجموعة من المسلحين الذين قاموا بالمجزرة المعروفة باسم السبت الأسود وهو جوزيف سعادة): بالنسبة لي، جميع هؤلاء شركاء في الجريمة، ولذلك اتخذت مع رفاقي هذا الموقف! فقال له برنار بيفو (أحد المثقفين الفرنسيين والمشاركين في الندوة): وهل تعترف بأن هؤلاء الذين قُتلوا أبرياء ولا علم لهم بما جرى لولديك؟ فأجاب سعادة: هذا الموضوع لا يهمني. ما يهمني هو مقتل ولديّ والانتقام لهما. فأكمل برنار بيفو سائلاً: هل أنت نادم يا «مسيو» سعادة على ما فعلته؟ فقال له: لا. لست نادماً على الإطلاق. وحين قال له أخيراً: وإذا لا سمح الله ساءت ظروف لبنان وعادت الحرب فهل تكرّر ما فعلته في يوم السبت الأسود؟ فأجابه سعادة: بكل تأكيد، أعيد تماماً ما فعلته يوم السبت الأسود ولست نادماً عليه!! وهنا سأله المطران غيبو، وكان حاضراً الندوة: قل لي يا «مسيو» سعادة هل أنت مسيحي؟ فقال له: نعم أنا مسيحي أحضر القداس كل أحد وأعترف وأتناول أمام الخوري. وتابع المطران: وهل تتبع تعاليم المسيح التي نؤمن بها جميعاً، والتي تدعو إلى المحبة والتسامح والغفران؟ أجابه: لقد قتلوا ولديّ وانتقمت لهما. عندئذ قال المطران: ما فعلته ليس من المسيحية في شيء[1].

ولم تكن المجازر، حتماً حكراً على فئة، فقد ارتكبها الجميع، ولجأ إليها كل المسلحين، وأحياناً اصطنعوها للتخويف والسرقة والنهب، وليس لأي سبب أمني أو عسكري.. وكان القتل هواية لبعضهم، ومهنة للآخرين، وكانت المجازر والتهجير لعبة السكارى واللصوص والحشاشين.

(١) نقلاً عن عادل إسماعيل، ثمانون، دار النشر للسياسة والتاريخ، ص٢٤٠-٢٤١.

في ١٩٧٥/٥/١٥ استقالت حكومة رشيد الصلح في مجلس النواب وسط جوّ من الصخب والتوتر، وبعدها بخمسة أيام، في ١٩٧٥/٥/٢٠ اندلعت حرب المخيمات، وهي حرب تطهير عرقي أدت إلى تهجير وطرد الآلاف، ناهيك عن الآلاف الذين سقطوا قتلى وجرحى، وتدمير مخيمات تل الزعتر وضبية والكرنتينا، وسبنيه، وحي النبعة الذي يسكنه الشيعة، وبرج حمود. وانتشر القصف العشوائي والخطف على الهوية وتفجير السيارات المفخخة. ونشبت حرب مجنونة، أشعلتها وحوش منفلتة، توغل بين الناس قتلاً وتدميراً وحرقاً وإفناء، حتى انتهت بإحراق قلب بيروت وأسواقها وفنادقها، أي شرايين اقتصادها وتجارتها وثروتها.

كانت كل الأحداث الأمنية والنكسات الاقتصادية تحذّر اللبنانيين وتدعوهم للاعتبار والتروي. ولم يقصّر أصدقاء البلد ومحبوه، وبعض القادة العرب وزعماء عالميون من نصح القادة اللبنانيين وتحذيرهم ودعوتهم لهم إلى الحوار والصفاء وتحكيم العقل. فكانت كل النصائح والتحذيرات والنداءات تذهب سدى، كأنها نفخ في رماد أو صراخ في واد.

يروي أحد دبلوماسيينا المرموقين أنه اجتمع، في مناسبة معيّنة بالملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، في فترة خدمته سفيراً لدى المملكة، وكان جلالته شديد الاهتمام بمصير لبنان الذي كان يصفه مراراً بأنه النافذة الجميلة المطلّة على العالم أجمع. وقد قال لي مراراً: «حرام عليكم، بل حرام على العرب أن تغلق تلك النافذة التي يأتينا منها النور والهواء المنعش». وأضاف جلالته: «إذا كان لبنان لم ينشأ، فكان يتوجب على العرب جميعاً أن ينشئوه ويحافظوا عليه كما يحافظون على بلدانهم، ولكنني بتّ اليوم أخشى على لبنان من اللبنانيين أنفسهم. إنكم اليوم منقسمون على بعضكم، مختلفون في كل شيء، لا يجمع بينكم أي جامع مشترك، لذلك يتوجب عليكم الانتباه. إنكم مقبلون على وضع خطير بل خطير جداً». جرى ذلك في الطائف عام ١٩٧٠.

وكذلك فعل وزير خارجية المملكة العربية السعودية السيد عمر السقاف حيث أبلغ

وزير الخارجية اللبناني، خليل أبو حمد سنة ١٩٧١ «أن الأمور في لبنان قد أفلتت، مع الأسف، من يد كبار المسؤولين في الدولة، وأصبحت الميليشيات والأحزاب السياسية والمنظمات الفلسطينية تتحكّم في شؤون البلاد كما تريد وتهوى».

هذا، إلى جانب تحذيرات من مسؤولين فرنسيين والفاتيكان ومفكرين وخبراء وقادة دول[1].

ولعلنا نذكر عدوان إسرائيل الوحشي على مطار بيروت وتدمير الطيران المدني اللبناني ١٩٦٨. وكذلك ما كان لكل الغارات العدوانية الإسرائيلية من أثر مدمّر على الجنوب اللبناني. على أن اتفاقية القاهرة الموقّعة عام ١٩٦٩ بين لبنان ومنظمة التحرير، كانت محطة مأساوية في انحدار قوة الدولة اللبنانية والتفريط بسيادتها.

حتى أنه نُقل عن الرئيس جمال عبد الناصر يومها، وهو الذي رعى اجتماعات الجانبين اللبناني (برئاسة قائد الجيش العماد إميل البستاني) والفلسطيني (برئاسة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات)، حين قرأ الاتفاق وبنوده، تعجّبه من أن يوقّع اللبنانيون اتفاقاً كهذا، لما فيه من تنازل الدولة اللبنانية عن سيادتها، وما يمكن أن يتعرّض له لبنان من مخاطر وتهديدات[2] من جراء الالتزام ببنود هذه الاتفاقية.

وتستعر الحرب بزخم قوي، وبفورات عاصفة، وشهراً إثر شهر، وسنة إثر سنة، حلّ اليأس والهجرة الكثيفة. وكانت الملاجئ للذين بقوا، والعاهات والقبور للضحايا الذين بلغوا عشرات الألوف. فمن أين تأتي إذن هذه الأسلحة التي تزداد فتكاً وتطوراً يوماً بعد يوم؟ ومن أين تأتي هذه الذخائر المتجددة بلا انقطاع؟ هل يمكن للبنانيين والفلسطينيين أن ينفقوا مبالغ بمثل هذه الوفرة؟

من أين إذن يأتي كل هذا المال؟ هذا الشريان المغذّي للحرب، ومن الذي يوفّره ويستفيد منه؟[3]

(١) عادل إسماعيل، ثمانون، دار النشر للسياسة والتاريخ، ص١٧٦-١٧٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦.
(٣) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٧٧.

كان العالم كله يغذّي هذه الحرب اللبنانية، وكذلك الدول العربية، خاصة السعودية، بعد اغتيال الملك فيصل سنة ١٩٧٥م، الذي كان يتصف بالحكمة والاعتدال، ويسعى إلى تفكيك النزاع اللبناني. وكانت بعض دول الخليج تموّل بسخاء الفلسطينيين، والسوريين، والميليشيات المسيحية، خاصة القوات اللبنانية. كذلك ليبيا، والعراق، وإيران.

واشتد صراع الدول العربية على الساحة اللبنانية، وقد فرضت سياسات كيسنجر الكثير من الفوضى والفتن والصراعات والحروب، وضربت زيداً بعمرو، تغطية لمخططاته في تغليب إسرائيل على كل العرب، وضمان الأمان والمنعة والتفوق لها، عبر عزل مصر وتمرير اتفاقات صلح وسلام بينها وبين إسرائيل. فقد انحرف بالسادات عن مسيرة الوحدة التي تجسّدت في حرب ١٩٧٣ بين العرب جميعاً، خاصة مصر وسورية، وجعله يطرد الخبراء السوفيات الذين وفّروا له السلاح والتدريب والمشورة العسكرية، حتى امتلك قوة هائلة استطاعت مع جيش سورية أن تقهر إسرائيل في بدايات حرب ١٩٧٣ وتهدّد وجودها، بالرغم مما انتهت إليه تلك الحرب بناء على نجدات ومساعدات وتدخّل أميركا إلى وضع انتفى فيه أثر هذا الانتصار. لقد غلبت ألاعيب كيسنجر ومكره وتآمره على مسرح السياسة العربية والشرق أوسطية.

كانت حرب لبنان (حرب السنتين ٧٥-١٩٧٦) والتي امتدت بعد ذلك، غطاء لتمرير هذه السياسات، وساهم فيها الكثير من العرب، كما ساهمت فيها إسرائيل، والسوفيات وكثيرون غيرهم.

لقد بدأت لأسباب محلية ثم أصبحت، لتكاثر المتدخلين المستفيدين، عالمية. وتغذّت الميليشيات من المال الأجنبي، كما تغذّت من مال المخدرات أيضاً. فقد حمت زراعة الحشيشة في البقاع وتهريبها. وحمت أيضاً إنتاج المخدرات على أنواعها ونقلها وتصديرها، ومارست تبييض الأموال على نطاق واسع[1].

أمام طغيان هذا الجنون، رأينا مجموعات من العقلاء من قادة مجتمع ورؤساء

(١) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٧٨.

دين ورجال فكر، وبقية من ساسة فضلاء، يقفون جميعاً بوجه موجات القتل والتدمير، مناشدين المتقاتلين وقادة المليشيات العودة إلى لغة العقل والصواب، وتحكيم المنطق الوطني، واعتماد الحوار. وكان منهم المفتي حسن خالد، والإمام موسى الصدر، والبطريرك الماروني بطرس خريش، وكثير من المشايخ والأئمة والمطارنة، والمفكرين وكوكبة من السياسيين العاقلين.

في هذه الفترة رُفعت مطالب إصلاحية كثيرة، تشمل التنمية العادلة، والمناصفة في السلطة، وإصلاح الجيش، وإلغاء الطائفية السياسية، وغيرها كثير، مما يتعلق بالحريات والديمقراطية، والنظام الانتخابي. وأصبح الصراع الداخلي بين (طائفة لا تريد أن تعطي وطائفة لا تستطيع أن تأخذ). وانصرف كل من الفريقين يفتّش عن دعم، ممن حوله ومن الخارج.

كان الدكتور الحص قد عُيّن رئيساً لمجلس إدارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي ومديراً عاماً له. وقد اختار له مقراً في محلة التباريس (عام ١٩٧٣م) في المنطقة الشرقية، حيث استأجر طابقاً كاملاً في مبنى «سنا» و«أكملتُ تجهيزه بسرعة كليّة وباشرت العمل فيه بالزخم الذي أردته»[1]. ومن مكتبه، هذا، تسنّى له أن يشهد بعض فظائع حرب المسلّحين، ولما تطوّرت الأحداث نحو الأسوأ، توقف عن التواجد في مكتبه خاصة وقد سيطرت الميليشيات على هذه المنطقة.

وفي هذه المرحلة عُيّن الدكتور الحص رئيساً لمجلس إدارة المصرف العربي والدولي للاستثمار في باريس، ورئيس لجنة الخبراء العرب، المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وعضو مجلس أمناء الجامعة في بيروت، والمجلس الاستشاري للبنك الدولي. لقد أصبح معروفاً جداً في أوساط الخبرة المالية والاقتصادية والإنمائية، و«انتشر» بين الأوساط الفاعلة والمؤثّرة حتى بات محطّ ثقة المصادر المالية والاقتصادية ومؤسساتها في لبنان والبلاد العربية. واللافت المدهش هو كيف كان يوفّق بين كل هذه النشاطات، ومن أين يأتيه الوقت الكافي يخصصه لها؟ مما يعطي فكرة عن مدى تحمّله وجدّيته

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٢.

ومثابرته على العمل والكدّ والعطاء. وهذه صفة سترافقه حتى فترة الشيخوخة، فهو لا يطيق البطالة ولا الكسل، وقلّما تساهل مع نفسه إن تطلبت ذلك، وحتى أنه، في المراحل المتقدمة من عمره، وقد تكالبت عليه العلل، ونهشته الآلام الممضّة، كان لا يتوقف عن العمل والعطاء وتقديم الأفكار النيرة، إذ لعلها تصلح أو تقوّم أو تفيد. فكأنه آمن أن المرء حيّ بقدر ما يعمل ويعطي وينفع، وأن الكينونة تتماثل في العطاء.. وتلك أرقى مراتب الإنسانية.

في الفترة الأخيرة من عهد الرئيس فرنجية، وبعد العام ١٩٧٣م، تعقّدت الأمور وساءت الأوضاع الأمنيّة، وتصاعدت أعمال العنف والقتال، حيث شبّت المعارك في ميادين شتّى، في المخيمات، وعلى ضهور بكفيا في المتن، وعلى خطوط التماس، وفي قلب بيروت، وتوالت الحكومات تؤلف وتسقط وتستقيل.

فبعد حكومة صائب سلام الأولى، ثم الثانية، واستقالة الرئيس صائب سلام على أثر أحداث فردان، والاصطدام المدوّي بين فرنجية وسلام حول طلب الأخير إقالة قائد الجيش العماد إسكندر غانم الذي يتحمل مسؤولية تسيّب الأمن وعدم التدخل في اختراق العدو لقلب العاصمة، ورفض فرنجية هذا الطلب، ثم قيام حكومة أمين الحافظ (لمدة شهر)، وحكومة تقي الدين الصلح، ثم رشيد الصلح (في عهده استشهد معروف سعد، ووقعت مجزرة باص عين الرمانة وانفجرت المعارك في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥م). وعلى الأثر استقال رشيد الصلح فخلفه العميد المتقاعد نور الدين الرفاعي. حتى كلّف الرئيس رشيد كرامي، وكانت حكومته آخر حكومة في عهد فرنجية. وفي عهد حكومة كرامي هذه، وُقّعت الوثيقة الدستورية بين كرامي وفرنجية في دمشق وبرعاية الرئيس حافظ الأسد، في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٦م، وفيها تم التوافق على خطوات إصلاحية جرى الالتزام بها لأول مرة بين الفرقاء المتصارعين.

وبعد أقل من شهر، في ١٩٧٦/٣/١٤ فوجئ الناس بحركة العميد عزيز الأحدب الانقلابية، فزادت الأمور خطراً على خطر، خاصة وقد كان الجيش قد تقسّم شيعاً وجيوشاً، بين أحمد الخطيب وجيشه المسمّى «جيش لبنان العربي» وجيش لبنان وعلى رأسه فؤاد مالك، والجيش الرسمي بمن بقي معه، ناهيك عن جيش لبنان

الحر، بقيادة سعد حداد وسامي شدياق، الذي ترعاه إسرائيل وتمده بالمال والسلاح والتدريب.

وفي هذه المرحلة ازداد التدخل السوري في الأزمة اللبنانية هادفاً إلى تهدئة الأمور وإصلاح ذات البين كي لا يزداد الأمر خطورة وينهار البلد مما يهدّد أمن سورية في نفس الوقت. وقد شملت اتصالات السوريين كل الفرقاء، مسيحيين ومسلمين، والأحزاب الوطنية واليسار والفلسطينيين.

خشيت سورية من حشر المسيحيين وإحباطهم، مما يسهل وقوعهم في شباك إسرائيل المتربصة للتدخل في الأزمة اللبنانية، وتحقيق أطماعها المزمنة فيه، ومحاصرة سورية، واستفرداها، خاصة وقد كانت مصر السادات، في طريقها للتجاوب مع إغراءات كيسنجر ووعوده، والخروج من معسكر العداء لإسرائيل، والبحث عن سلام وصلح ينهيان حالة الحرب بينهما. فأظهرت سورية ميلاً للتدخل في الأزمة اللبنانية منحازة إلى جانب المسيحيين، ومتصدية لمخططات الجانب الوطني والفلسطيني، الذي كان يقوده كمال جنبلاط.

وكان لموقف الرئيس حافظ الأسد، أشدّ الأثر على سير الأحداث، فقد تصدّى لهذه الحرب الطائفية ومنع أي محاولة «لكسر» المسيحيين وسحقهم وتدخل علانية لحمايتهم ولإيقاف الحرب، مما وضعه فوراً في مواجهة شرسة مع الجانب الوطني واليسار والفلسطينيين. وكان خطابه في جامعة دمشق بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦ (الخطاب التموزي) معلماً رئيساً ومحطة حاسمة. فقد رفض مخطط كمال جنبلاط زعيم الخط الوطني للحسم ضد المسيحيين، مدركاً الخطر الكامن وراء ذلك حيث «ستنشأ مشكلة جديدة في لبنان، والمنطقة.. مشكلة شعب ما، دين ما، مشكلة مقهورين سيتعاطف العالم معها.. إسرائيل أخرى!.. ستنشأ دولة، وأقولها صريحة واضحة، أكثر خطراً وأشدّ عداء من إسرائيل.. وستفتح الأبواب لكل تدخل أجنبي وخاصة التدخل الإسرائيلي»(١).

وقد حرص السوريون في هذه الفترة وباهتمام صريح، على حفظ المسيحيين،

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٥٩.

وحمايتهم رافضين أي مسّ بوجودهم أو تقليص لحضورهم أو كسرهم. ولعل هذا كان نتيجة لاتفاق ضمني بين الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا والفاتيكان، بتولية سورية هذا الدور؛ مما سمح للسوريين أن يدخلوا فيما بعد قواتهم إلى لبنان، منفردين، ثم ضمن ما سمي بعدها بقوات الردع العربية، لينتهي الأمر بقوات سورية خالصة.

وقد تم إدخال هذه القوات السورية أولاً، بمناشدة وطلب ملحّ من أركان المسيحيين، خاصة كميل شمعون وبيار الجميل وسليمان فرنجية. ولما اشتد القتال، وانهمرت القنابل على القصر الجمهوري في بعبدا انتقل الرئيس فرنجية إلى بلدة الكفور في قلب كسروان متخذاً مقراً للرئاسة فيها.

وتقدم حوالي ٦٦ نائباً بعريضة في البرلمان يطلبون استقالة فرنجية، الذي رفض هذا الطلب. وانتهى الأمر باتفاق أن يُقدّم موعد انتخاب الرئيس الجديد، بعد أن أشرف عهد فرنجية على الانتهاء، فعُرض على البرلمان مشروع قرار بتقديم موعد انتخاب الرئيس الجديد مدة ستة أشهر في ١٩٧٦/٣/١٠، وجرى انتخاب رئيس جديد للجمهورية في ١٩٧٦/٤/٢٨ حيث فاز إلياس سركيس، على أن يستلم سلطاته الدستورية بعد ستة أشهر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦.

ظل الدكتور الحص مع عائلته، طيلة حرب السنتين (٧٥-١٩٧٦م) في لبنان، مقيماً في منزله في الدوحة، لم يبرحه سوى ليلة واحدة، على أثر اشتداد معركة الدامور - الناعمة، حيث أخذ القصف يقترب من منازل الدوحة وبيوتها، مهدداً السكان المقيمين، فانتقل مع عائلته إلى سوق الغرب ليقضوا ليلتهم في فندق فيها (فندق حجّار) في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥م. وقبل ذلك، كما يقصّ بالتفصيل، كان قد قضى وعائلته أسبوعاً في الولايات المتحدة الأميركية، حيث حضر في واشنطن المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

لقد قضى وعائلته كل فترة الحرب (حرب السنتين) في منزله في الدوحة، وعاش كل ويلاتها وآلامها وأخطارها، كأي عائلة لبنانية بسيطة، كتبت عليها معاناة هذه الويلات.

كانت عائلات كثيرة، آلاف العائلات، تفرّ من بيروت مهاجرة هاربة إلى كل مكان

آمن، في داخل البلد، وفي خارجه.. غير أن الدكتور الحص آثر أن يبقى، رغم كل الأخطار، وفي أعماقه قناعة راسخة، أن على المواطن أن يؤثر الوطن على كل الأوطان، وأرضه على كل أراضي الدنيا، خاصة زمن المحن والمتاعب والأخطار.

قد يهون الدهرُ إلاّ ساعةً   وتهون الأرضُ إلا موضعا

وإذا كان القتلة قد جنّوا، والمرتزقة قد تمادوا في غيهم، فقد كان لزاماً على المقتولين أو الضحايا، كما سماهم فيما بعد، أن يعلنوا موقفهم. وهكذا كان البقاء والتحمّل والصمود موقفاً، و«سلاح الموقف» لا يُستهان به، كما آمن دائماً. وقد نما هذا المفهوم عنده وتطوّر حتى صار صوت الصامتين مدوياً، وكان لا بدّ أن يفرضوا رأيهم آخر الأمر.

واللافت المعجب والجليل، أن الحص قد اتخذ نفس هذا الموقف حين اجتاح العدو الإسرائيلي بلدنا عام ١٩٨٢ في همجية لا توصف ووحشية لا حدود لها، فبقي في الدوحة وسط عاصفة النار والدمار والإرهاب والمخاطر. ثم انتقل إلى وسط بيروت الغربية، إبّان محنة الحصار، يشاطر الناس مآسيهم وويلات الحرب، فهو منهم، وهم أهله، وهذا وطنه، ومن رحم هذه التجارب والمعاناة ولدت ملامح القيادة، وارتقت مفاهيم العمل السياسي، وتبلورت رؤيا العمل العام. أَوَليس من بين الناس، ووسط آلامهم وآمالهم وأحلامهم، يتكوّن رجل الدولة؟ يستشف النبض الجماعي ويبلور الحسّ العام، ويتماثل ويتماهى مع الجماعات؟

كان الزعماء يهربون، وبعضهم مسؤول عن إيقاظ الفتنة وإشعال نيرانها، وكان معظمهم قد هرّبوا أبناءهم وعائلاتهم إلى باريس ولندن وبلدان أخرى، ليتفرغوا مطمئنين إلى قتل أطفال الآخرين وتدمير حيواتهم وسحق عائلاتهم.

كان الوطن الجريح ينادي أبناءه المخلصين الواعين الأوفياء، فكان أن لبى النداء قلة، وكان الحص منهم.

وكان يعمل، رغم عصف القتال في مكتبه، ويواظب على الحضور والتواجد ويخطط

لإعادة البناء والإعمار، حين يخمد لهيب الجنون والمروق والإجرام، رغم ما يكلف ذلك من ضنى وإجهاد وتهديدات بالموت. يقول:

«ذات يوم كنت مكبّاً على درس المعاملات التي بين يدي، فإذا بي أتلقى مكالمة هاتفية من صديقي الحاكم إلياس سركيس حاكم البنك المركزي، (وكان الحص في مكتبه في التباريس في المنطقة الشرقية الخاضعة للميليشيات المسيحية) وسألني بلهجة عادية جداً: ماذا أنت فاعل الآن؟ فقلت له: إنني أعمل على إنهاء بعض الأشغال المتراكمة. هل من خدمة أسديها؟ فقال: أجل، إنني بحاجة ماسّة إليك. هل تستطيع القدوم فوراً. فاستجبت بكل طيب خاطر.

«ذهبت لتوي إلى مصرف لبنان، وما إن انفتح باب المصعد على الطابق السادس، حيث مكتب الحاكم، حتى وجدت صديقي إلياس سركيس في انتظاري في الرواق خارج المكتب. فاستقبلني مرحّباً، وقابلته باستغراب لوجوده هناك، وسألته عن الخطب، فأنبأني أن خبراً وصله بأن رئيس المجلس الحربي لحزب الكتائب، وليم حاوي، قد خُطِف بالقرب من مخيم تل الزعتر الفلسطيني، وأنه فكر بإخراجي من منطقة بيروت الشرقية على جناح السرعة بغية إقصائي عن أي ردود فعل قد تنشأ في المقابل، والتي يمكن أن تصيب أمثالي، فشكرته على أريحيته.

«ولكن سرعان ما اجتاحني قلق شديد على المسلمين من موظفي المصرف الذين تركتهم ورائي في مقر المصرف. فكان أن أجرينا الاتصالات الهاتفية لتأمين خروج جميع الموظفين بسلام من مقر المصرف، بمساعدة قوى الأمن الداخلي»[1].

ويروي الحص معاناته وعائلته أيام الحرب فيقول:

«أمضينا أياماً عصيبة بسبب الأحداث خلال النصف الثاني من العام ١٩٧٥ والجزء الأكبر من العام ١٩٧٦. وأحياناً كنا نفتقد البنزين للسيارة، فنضطر إلى دفع أضعاف ثمنه المقرّر للحصول على ما يفي بحاجة سيارتنا الصغيرة. وكنا اشترينا سيارة صغيرة مستعملة

(١) سليم الحص. زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٨-٢٩.

من صيدا خلال تلك الفترة لكي نتمكن من التنقل بشيء من الحرية، في حلّ من التحفظ الذي كان يمكن أن يفرضه استخدام السيارة الكبيرة بما تستوجبه من استهلاك للبنزين.

«وكان علينا القيام برحلات إلى بيروت أو إلى صيدا، حسبما كان يسمح الظرف الأمني، للتبضّع أو للحصول على سائر احتياجاتنا. واخترنا كمية من الخبز، تكفي حاجتنا منه بضعة أيام تحسباً لانقطاعه القسري. ولما كان التيار الكهربائي غير منتظم، وكان معرّضاً للانقطاع في أي لحظة، وأي يوم، ومع انقطاعه يتوقف البراد عن العمل، فقد عمدنا إلى تيبيس كمية من الخبز بتعريضه إلى حرارة الشمس لحفظه من التعفّن السريع. وقد مرّت بالفعل أيام متتالية طويلة عشنا خلالها على نور الشموع في ظلمة الليالي الدامسة، بسبب انقطاع التيار الكهربائي»[1].

إنها صورة صادقة للحياة التي عاشتها كل عائلة لبنانية أيام الحرب بكل شفافية وصدق ووضوح. إذ هكذا يعيش البسطاء، وهكذا يعانون ويتوجّعون، بكل كبرياء وواقعية.

ومع اشتداد ضراوة القتال وسيطرة التطرف المجنون على سلوكيات المتقاتلين، أغلق الحص أبواب المصرف في الشرقية لاستحالة الوصول إليه أو التواجد فيه.

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٨-٢٩.

الفصل الثالث

مع الرئيس إلياس سركيس

في العام الأخير من عهد الرئيس سليمان فرنجية، أي العام ١٩٧٦م، ساءت الأمور بصورة مؤلمة، واشتدّ الصراع الداخلي وانقسم الجيش بشكل مريع. لقد انهارت الدولة وتلاشت المؤسسات، حتى اضطرّ الرئيس فرنجية أن يترك القصر الجمهوري في بعبدا، نتيجة تعرضه لقصف متواصل ومدمّر، وأقام في الكفور، في كسروان. فكان أن تقدّم عدد كبير من النواب بعريضة موقّعة من ستة وستين نائباً تطالب باستقالة الرئيس فرنجية، الذي رفضها وأصرّ على إكمال ولايته، التي تنتهي في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦.

وبرعاية سورية، ومن الرئيس حافظ الأسد بالذات، رئيس الجمهورية العربية السورية تبلور اتفاق على أن يتمّ تقريب موعد انتخاب رئيس جديد على أن يستلم سلطاته الدستورية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، لعل ذلك يشكّل حلاً للأزمة الخانقة، وذلك قبل ستة أشهر من انتهاء مدة الولاية الدستورية.

وهكذا، عدلت المادة ٧٣ من الدستور، التي تحدّد مدة وتواريخ رئاسة الجمهورية، واستبدلت باقتراح انتخاب رئيس جديد قبل ستة أشهر من نهاية ولاية الرئيس؛ على أن يبقى الرئيس فرنجية في السلطة ليكمل ولايته (تاريخ ١٩٧٦/٣/١٠).

وقد وافق الجميع على هذا الأمر، وكذلك القوى الكبرى المؤثّرة، حتى إن الولايات

المتحدة أرسلت مبعوثاً خاصاً ليراقب سير العملية هو السيد دين براون، في غياب السفير الأميركي جورج غودلي الذي غادر مركز السفارة بسبب المرض.

وفي ١٩٧٦/٤/٢٨ رشّح إلياس سركيس لرئاسة الجمهورية وكان مرشحاً وحيداً، وجاء ترشيحه نتيجة توافق بين جميع القوى الإقليمية والداخلية المؤثرة، اللهم ذلك الاعتراض الصريح من اليسار والقوى الوطنية والفلسطينية، التي لم يشأ السوريون أن يحسبوا لها أي حساب.

لقد وافقت سورية، والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والفاتيكان والعرب وكل القوى النافذة في المنطقة الشرقية، وإن كان قد سمع لغط حول موقف شمعون. ولم يكن من السهل تقبل ترشيح سركيس للرئاسة بالنسبة للعائلات اللبنانية السياسية التقليدية. فقد روى العميد غابي لحود فيما بعد ذكرياته حول الظروف التي رافقت ترشيح سركيس (وكيف أنه فاتح الرئيس رشيد كرامي بموقف الرئيس فؤاد شهاب لجهة رغبته في تأييد ترشيح سركيس فلم يتردد في القول إن الأمر صعب عليه، فهو لا يستطيع أن «يبكّل» جاكيته أمام إلياس سركيس رئيساً للجمهورية، وقد اعتاد على التعامل معه كمدير عام، أي كموظف)[1].

بالإضافة إلى آراء قادة ورؤساء وفعاليات كثيرة معاصرة، شككت في اختيار سركيس لهذا الدور السياسي في هذه المرحلة وهذه الظروف العصيبة والمعقدة والمربكة جداً، والتي كانت تتطلب مهارات وخبرات وكفاءات سياسية نادرة، لإدارة شؤون البلد والاستفادة من كل مصادر القوة المتوفرة له والدعم السوري الكبير، والحضانة الأميركية...

ولعل هذا ما يفسّر فيما بعد هذا التردد الممل والمتواصل عند سركيس كرئيس، وهذا الانغلاق النفسي وسجن الفكر والعقل ضمن مجموعة من الشخصيات حصر بها كل المشاورات وطلب النصح، على ما تميزت به من انحياز وضيق رؤية وأفكار عدائية مسبقة تجاه سورية والعرب والجانب الإسلامي.

(١) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، دار الريّس، ص٢٤٦.

وفاز إلياس سركيس في الانتخابات في ٨ أيار/مايو ١٩٧٦، في جلسة موصوفة، وأجواء قصف مهول. وأصبح الرئيس العتيد للجمهورية، إنما مع وقف التنفيذ، حتى يتسنّى له أن يتسلّم سلطاته الدستورية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦م.

وكان الرئيس سركيس قد ترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠، وللمفارقة كان خصمه الرئيس سليمان فرنجية الذي فاز بفارق صوت واحد. (نال فرنجية ٥٠ صوتاً، وسركيس ٤٩ صوتاً) وكان الصوت المرجّح هو صوت كمال جنبلاط.

كان إلياس سركيس ابن عائلة متواضعة، من بلدة الشبانية، في قضاء عاليه، ومن خارج النطاق المعهود والمختص بتخريج الحكام والرؤساء، ضمن عائلات محددة ومشهورة. وقد عمل قاضياً في ديوان المحاسبة في العام ١٩٥٣. وفي مرحلة حكم الرئيس فؤاد شهاب، حدث أمر لفت نظر الرئيس إليه، إذ «رفض معاملة تقدم بها الرئيس فأعجب شهاب بمسلكيته، وعندما أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٨م، بعد الأحداث المؤسفة، عيّنه مديراً للشؤون القانونية في القصر الجمهوري سنة ١٩٥٩، ثم مديراً عاماً لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٦٢»[1].

وقد عُرفت عنه، طيلة مسيرة حياته، في الإدارة، وحاكمية البنك المركزي فيما بعد، وفي رئاسة الجمهورية، هذه الاستقامة والنزاهة ونظافة الكف، تماماً كما كان رئيسه ومعلمّه ومحطّ تقديره وإجلاله الرئيس فؤاد شهاب.

«مع اقتراب ولايته من الانتهاء كان سركيس يعبّر أمام أصدقائه أنه لا يستطيع أن يبقى من دون نشاط معين بعد ترك الرئاسة، ولم يكن المرض قد ظهر عليه بعد... وقبيل نهاية العهد طرح السيد عصام فارس على الرئيس سركيس فكرة أن يتولى، بعد رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس إدارة مصرف يؤسسه فارس واسمه «ويدج بنك». راقت الفكرة لسركيس ووافق. وذات يوم أشاد سركيس أمامي بعصام فارس، ولم أكن أعرف الرجل، وكان ذلك بعد اشتداد المرض عليه. قال لي إنه مدين له جداً لمشاعره تجاهه. وسألته عن السبب، فقال لي إنه طلب من فارس تعيين شخص آخر بدلاً منه، لأن حاله

(١) معجم حكام لبنان والرؤساء، عدنان ضاهر ورياض غنام، دار بلال للطباعة والنشر، ص١٧٩.

الصحية لم تعد تسمح له بالقيام بواجبه كاملاً، وأن فارس ردّ عليه برفض قاطع، وقال له: ستبقى إلى أن تتعافى تماماً، فوجودك بيننا بركة، ونحن مدينون لك. وأثّر هذا الكلام في سركيس لأن فارس لم يطلب منه شيئاً يوم كان رئيساً»[١].

كان إلياس سركيس متشبّعاً بأفكار الشهابية ومعجباً بعمق بسلوكية معلمه فؤاد شهاب، في التوازن، والاعتدال والإصلاح والتنمية، والبعد عن الطائفية، والحرص على تجديد الدولة والمؤسسات والمحاسبة والمراقبة. وهو الذي عاش ونضج ومارس الإدارة بنفوذ قوي في عهد شهاب وشارل حلو من بعده[٢].

غير أنه سها عن باله أن ما صلح لعهد شهاب، قبل عشرين عاماً من عهده، قد لا يصلح لزمانه وعهده هو بالذات.. بعدما تغيّرت الظروف وتبدّلت الأحوال، واختلفت شؤون البلاد والعباد. ولم تعد الدولة دولة، ولا البلد بلداً، ولا النظام نظاماً. وطبيعي أن يميل سركيس إلى الاستعانة بالشهابيين وبكل من يمثّل الفكر الشهابي والمدرسة الشهابية.

لقد أصبح إلياس سركيس رئيساً للجمهورية في ٨ أيار/مايو ١٩٧٦م، وهو في الثانية والخمسين من العمر، وقد أيّده ستة وستون نائباً، ووجدت ثلاث أوراق بيضاء، وقاطع الجلسة ثلاثون نائباً. (عدد النواب ٩٩ نائباً).

وقد أمل الناس خيراً، وبداية لمسيرة السلام والاستقرار والاطمئنان. مع أن يوم الانتخاب شهد تصعيداً مروّعاً، وانفجرت براكين من القصف المدمّر والقاتل. ويصف بقرادوني يوم الانتخاب فيقول: «لقد جرى الانتخاب الرئاسي تحت طوفان من القنابل. ومنذ إعلان نتيجة الاقتراع وجهّت القوات المشتركة الفلسطينية والتقدمية نيرانها إلى فندق كارلتون الذي اتخذ منه الرئيس المنتخب مقراً له، حيث أمضى اليوم الأول بعد انتخابه يتقبّل التهاني في ملجأ. وفي المساء ألقى خطبة وجيزة متلفزة قطعها عطل التيار

(١) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، رواها جوني عبده، دار الريّس، ص٢٦٤-٢٦٥.
(٢) نقلاً عن شهادة للعقيد السفير جوني عبده.

الكهربائي، وفي رسالته الأولى إلى الأمة، وضع نفسه فوق المتخاصمين، ووجّه نداء مؤثراً دعا فيه إلى وقف القتال حالاً، وإلى وفاق وطني، وإلى مباشرة تعمير البلاد»[١].

ويروي الدكتور سليم الحص كيف أنه كان يلتقي باستمرار بإلياس سركيس ويماشي حركته ونشاطه نحو الرئاسة، حتى إذا رشّح نفسه في مؤتمر صحافي عقده في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٧٦ ارتاح الحص لخطوته وأمل منها كل الخير، مع اعترافه بعجزه عن دعمه ومساعدته، لافتقاره لأي خبرة سياسية، أو تجربة. ثم إن سركيس نفسه لم يطلب منه العون أساساً.

وقد ترك سركيس ارتياحاً عاماً لدى محبيه وأصدقائه والناس عموماً، جراء ما أعلنه في مؤتمره الصحافي من توجهات وآمال، حين تحدّث عن «لبنان العدالة والإنتاج، لبنان المساواة بالحقوق والواجبات، لبنان العلم والاختصاص والمؤهّلات، لبنان الحرية والديمقراطية.. لبنان الشباب الذي يكون في سباق دائم مع العصر... إن لبنان.. مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الوفاء بهذا التراث (العربي) والاستمرار في دوره الرائد وتوثيق تضامنه مع أشقائه العرب، والحفاظ على أوثق روابط الأخوة التي تشدّه إليهم»... وعندما انتخب غمرنا بطبيعة الحال فيض من السرور[٢].

وبعد يومين توجه الدكتور الحص إلى فندق الكارلتون مع زوجته السيدة ليلى للتهنئة فكان استقبال سركيس لهما حاراً. ثم زاره عدة مرات في الفندق، خلال إقامته فيه، حتى انتقاله إلى منزله في محلة مار تقلا في الحازمية.

في أشهر الانتظار المفروضة على الرئيس سركيس، كي يتسلّم سلطاته الدستورية، انفجر الصراع بشكل عنيف لا يصدّق، وكرّت الأحداث الأليمة والمفجعة، واشتدّت حرب المخيمات بصورة مأساوية، مما سبب تشريد وتهجير عشرات الآلاف من السكان، في الكرنتينا والنبعة وبرج حمود وتل الزعتر وسبنية وضبيّة، واغتيل سفير الولايات المتحدة الأميركية فرنسيس ميلوي ومعه مستشاره الاقتصادي روبرت ويرينغ في ١٦

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٣.
(٢) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٠-٣١.

حزيران/يونيو ١٩٧٦م. كما اقتحم مسلحون منزل ليندا جنبلاط شقيقة كمال جنبلاط فقتلوها وجُرحت ابنتاها في بيروت الشرقية، وأقفل مطار بيروت الدولي حين قُصف بوابل من القذائف من المنطقة الشرقية.

وفي هذا الوقت دخلت القوات السورية لبنان في نهاية أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيو، وكان بعضها قد دخل إلى لبنان منذ ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٦ ووصلت إلى صيدا، وقد قصفت خزانات النفط، وأحدثت حرائق هائلة. وفي ثلاثة أشهر بعد انتخاب سركيس، انفجر مسلسل العنف بشكل غير مسبوق. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر دخل الجيش السوري بيروت باسم قوات الردع العربية. وقد حاول سركيس الاستفادة من هذه الفترة، قبل ممارسة سلطاته الدستورية، في اختيار مستشاريه، ووضع المخططات لإنهاض البلد، وإقامة اتصالات مع كل الأطراف، والتفكير في الحلول المطلوبة لتأمين وفاق وطني واستتباب السلام والأمن.

وفي هذه الأثناء، بُعيد انتخابه، وصلته رسالة تهنئة من الرئيس حافظ الأسد، كما وصلته تهنئة أخرى من الرئيس نقولاي بودغورني (الاتحاد السوفياتي)، ومن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية.

وقد أيقن الرئيس سركيس ما للدور السوري من أهمية وتأثير، في توفير الحل للأزمة اللبنانية، وأدرك أن العلاقات المتينة والتواصل الدائم والتشاور مع القيادة السورية، مما يحسب له ألف حساب، ومن الضروري أن تكون علاقاته بالقيادة السورية واضحة ومتينة ووثيقة، لما لسورية من نفوذ عميق وثقل مهم في الشأن اللبناني.

واحتراماً لهذا الفهم وأهمية هذا الواقع سارع للاتصال بالقيادة السورية، بأن أرسل كريم بقرادوني إلى دمشق، كممثل شخصي له، خاصة وأن سركيس لم يكن قد التقى الرئيس حافظ الأسد حتى هذا الوقت، ولم يكن على معرفة به، كما أن القيادة السورية لم تكن تعرف عنه الكثير.

حمل بقرادوني رسالة من الرئيس سركيس موجهة للرئيس حافظ الأسد تقول:

«أشكركم على ما أوليتموني من عطف لمناسبة انتخابي، وأحرص على أن أناقش معكم أولاً خطتي للسلام»[١].

وهذه الخطة كما شرحها بقرادوني للأسد، تقضي المرحلة الأولى بالطلب إلى جميع المقاتلين بمن فيهم المنظمات الفلسطينية، أن يعلنوا رسمياً وجهاراً نهاية القتال، وأن يتعهّدوا بحل النزاع المسلح بالحوار السياسي من ضمن احترام الأصول الشرعية والديمقراطية. ويفترض أن تتبنّى هذا الإعلان الجبهة اللبنانية (مكونة من سليمان فرنجية، بيار الجميل، كميل شمعون، شربل قسيس). والحركة الوطنية (كمال جنبلاط وحوله كل المنظمات والأحزاب اليسارية في لبنان)، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتهدف المرحلة الثانية إلى جمع اللبنانيين وحدهم بغيَة إجراء الحوار حول الإصلاحات السياسية. ويتعهد المتنازعون مسبقاً بقبول رئيس الجمهورية كحكم مطلق[٢]. «إني أتكل عليكم لمساعدتي كي لا أبقى طويلاً مكتوف اليدين، أنظر، متفرّجاً إلى اللبنانيين يقتتلون. سأبذل كلّ ما لديّ من وسائل لأوقف المعارك. مهما يكن الثمن، يجب أن يفهم الجميع أنني لا أستطيع أن أحكم لبنان بنصف اللبنانيين وضدّ النصف الآخر».

هذا ما أكده الرئيس سركيس في رسالته للرئيس الأسد.

وكان الرئيس الأسد متجاوباً ومتفهّماً:

«أوافق على خطة الرئيس سركيس، لكن الأهم في نظري هو أن يقوي دعائم سلطته. يجب أن يكون رئيس كل اللبنانيين، ولكن يجب أن يهابه أيضاً جميع اللبنانيين. قوته هي الضمانة الفضلى لكل الفرقاء المتنازعة. وإني لواثق شخصياً بنجاحه، وفي وسعه الاتكال عليّ بكل شيء».

كانت دفعة تأييد قوية من القيادة السورية. وهذا ما سيحصل عليه بعد شهر من تسلّمه

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٧.
(٢) المصدر نفسه.

مسؤولياته الدستورية، في مؤتمر قمة القاهرة في ٢٥-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ التي قيل فيها بحق أنها قمة لبنان.

أخذ سركيس يختار مستشاريه، وينتخب فريق عمل يعمل إلى جانبه ويدعمه في مهمته. فاختار فؤاد بطرس مستشاراً ووزيراً للخارجية في أول حكومة ألّفت في عهده. ويروي بطرس أن الرئيس استدعاه، حين انتخب وانتقل إلى منزله في مار تقلا، وقال له: عليّ التفكير ملياً بالعمل الواجب تنفيذه، وأريد منك التفكير في ما يجب أن نفعل!! وينقل حواراً غريباً جرى بين الاثنين إذ قال له بطرس:

ـ فخامة الرئيس، قبل البحث في المسائل التي تريد أودّ أن أطرح عليك سؤالاً لو سمحت.

ـ تفضّل.

ـ بماذا تعهّدت لسوريا؟ (يريد أن يلمح إلى أن هناك ثمناً ما تعهّد سركيس بدفعه، سرّاً، وتعهدات ألزم نفسه بها لكي يحصل على تأييد سورية!).

ـ أجاب سركيس: قسماً بحياة أمي لم أتعهد لها بشيء أبداً، أبداً (كان شديد التعلق بأمّه والقسم بحياتها كان أرفع قسم بالنسبة إليه).

وأضاف: «أنا ملتزم فقط بحسن العلاقات بين بلدينا وبالأشياء التي يفرضها عليّ ضميري وتصبّ في مصلحة الوطن، وغير ذلك لم ألتزم ولن ألتزم بأي شيء»[1].

حتماً هذا حديث ترويه جهة واحدة، هي بطرس نفسه، ولكنه في كل الأحوال وإذا صحت الرواية، فهذا يدلّ على دالة بطرس على الرئيس سركيس لكي يجرؤ أن يسأله مثل هذا السؤال، وعلى قبول الرئيس سركيس بهذه المونة لبطرس عليه. ثم، وهذا هو الأهم، التوجّس، والشكوك والظنون التي تتفاعل في نفس بطرس تجاه الوجود السوري، والقيادة السورية. وهو الذي كان قد صرّح للرئيس فرنجية، حين صارحه بنيّته

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص١٧٥.

الاستنجاد بالسوريين، في مرحلة سابقة: «ما من حلّ أمامك، سيدخل الجيش السوري إلى لبنان، ولكن يعلم الله فقط متى سينسحب».

ولسوف نلاحظ، طوال مرحلة حكم سركيس، وتبوؤ فؤاد بطرس مركزه في وزارة الخارجية اللبنانية، إلى جانب وزارة الدفاع، في الفترة الأولى من حكم سركيس، أنه يتحسس بشدة كل ما هو سوري، ويتوجس بعمق من أي نفوذ أو تأثير في مسار الحركة السياسية اللبنانية، وفي شؤون البلد. بينما لم يسأل بطرس الرئيس سركيس مثلاً عن عهوده ووعوده للولايات المتحدة الأميركية، ولا عن اتفاقاته مع الجبهة اللبنانية أو غيرها من القوى. كما لم يكن بهذه الحساسية والنفور والهواجس حين أخذت الجبهة اللبنانية تنسّق وتتشاور ثم تتحالف مع العدو الإسرائيلي حتى انتهى الأمر بتنصيب ربيبه وصنيعه على رأس الجمهورية...

ولعل هذا ما سوف يفسّر كثيراً مما جرى فيما بعد في العلاقة السورية اللبنانية من شكوك وظنون وتقلبات وافتقاد للثقة، مما أضاع الكثير من فرص الحلول والانفراجات والتوافق. ولعل هذا ما لاحظناه في اتهام خدام علناً لبطرس بأنه عميل أميركي وحصان طروادة الغرب.. كما انتشر فيما بعد.

وهذه المواقف سحبت نفسها أيضاً على وضع الوزارة وعمل الوزراء، وعلى العلاقة بين الرئيس الحص وبطرس بالذات، وما جرّ ذلك من وبال على العلاقة الرائعة والصادقة التي كانت تجمع الرئيسين سركيس والحص. وقد ساعد بطرس في هذا المجال جوني عبده الذي لم يقصر مطلقاً، من خلف الستار في إثارة الريب والظنون والشكوك.

في هذا اللقاء أخبره سركيس: «أريدك أن تعلم أنك ستكون إلى جانبي طوال الوقت، بمثابة شريك في الحكم». هكذا بالحرف الواحد! مع أن الرئيس سركيس سيتفاخر فيما بعد، أثناء حكم وزارة العهد الأولى برئاسة الرئيس الحص ـ وقد تجاهل الحص في محطات كثيرة ـ أنه فخور بتخلّصه من حكم الرأسين. ويظهر أن «رأس» بطرس كان مقبولاً أكثر، ومطلوباً أكثر..

كان فؤاد بطرس أول من اختاره الرئيس سركيس لفريقه الحاكم. وبعده جاء العقيد أحمد الحاج كقائد لقوات الردع العربية، وكريم بقرادوني كممثل ورسول دائم الحضور إلى جانبه، ثم انضم إلى هذه الحاشية المقدم جوني عبده الذي عُيّن مديراً للمخابرات العسكرية العامة.

إن هذه الدالة التي ذكرها فؤاد بطرس، وزير الخارجية، أدت إلى نتائج مؤسفة في العمل الحكومي والسياسي العام.. خاصة وقد رافقها عامل آخر هو اختيار وزراء الحكومة الأولى للعهد برئاسة الدكتور الحص من التكنوقراط، أو وزارة كامل أعضائها ورئيسها من غير السياسيين، فغالى الوزير بطرس بنفسه وتفاخر على أعضائها، وكما يلمّح، لم يستثنِ رئيسها، من ناحية تمايزه عنهم بخبرته السياسية وتجربته الغنية. فكان هو الوزير الملك، يعترض على كل اقتراحات زملائه، ويتمسّك برأيه بعناد شديد، مستنداً إلى دعم الرئيس سركيس وثقته به. ولسوف يصطدم كثيراً، لهذه المفاهيم وهذه العقلية، بزملائه وبرئيس الحكومة، خاصة في المفاصل المصيرية، وكان تحالفه واضحاً مع بعض الوزراء في الوزارة، وفي خارجها كان يتسلّح بدعم قوي من مدير المخابرات جوني عبده، ومن كريم بقرادوني ومسؤولين آخرين وقوى مختلفة.

في هذه الفترة واصل الدكتور الحص زياراته للرئيس سركيس فكان ينتقل إلى لقائه في منزله (في مار تقلا)، في ضاحية بيروت الشرقية، تصاحبه زوجته دائماً، خلال معابر مزروعة بالموت والانفجارات والمخاطر، مرتين أو أكثر أسبوعياً.

وفي هذه المرحلة أصابت الدكتور الحص مصيبة مروعة. ففي صبيحة يوم الجمعة في ٣٠ تموز/يوليو، وقد كان على موعد مع صديقه الأعزّ خليل سالم مدير عام المالية في مكتبه (في مبنى وزارة الاقتصاد) للذهاب معاً إلى منزل الرئيس سركيس للمشاركة في اجتماع عمل، حيث أُبلغ الدكتور الحص أن مسلحين اعترضوه وهو في طريقه إلى مكتبه وخطفوه، ثم أخذوه إلى جهة مجهولة.

وحاول الحص المستحيل لتخليصه مستعيناً بكل القوى الفاعلة ومناشداً قيادات الأحزاب والمقاتلين، وكان على اتصال ولعدة مرات في اليوم، مع الرئيس سركيس، الذي

يكن لسالم صداقة وثيقة وعميقة. ولم يتوصل إلى نتيجة، ليُفجع بعد يومين بالنبأ الأليم: لقد قتلوا خليل سالم «الخبر الذي عندي يا سليم مفجع» هكذا أخبره الرئيس سركيس على الهاتف. يقول الرئيس الحص: «فوضعت سماعة الهاتف مكانها وانفجرتُ باكياً. فذاك أعز صديق لي يغيب ولن يعود»[1]. لقد ترك مقتل خليل سالم حزناً لا يُمحى في نفس الدكتور الحص. فقد تعاون معه في أكثر الأبحاث والدراسات، وكان خليل سالم يقدّره ويدعمه ويقدّمه في كل المناسبات والأعمال. ولقد وجدت جثته في صندوق سيارته، وقد اخترقتها أربع رصاصات.

كان قتلاً بشعاً وهمجياً وكأنه محاولة لضرب التعايش في منطقة صمد فيها العيش المشترك بأروع صورة على الرغم من كل حوادث العنف الطائفي التي لطّخت جبين الشعب اللبناني[2].

ويحل يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٧٦ فيؤدّي الرئيس سركيس اليمين الدستورية، في فندق بارك أوتيل في شتورة، لتعذر الوصول إلى مجلس النواب المحاصر من المقاتلين، والواقع في وسط ساحة المعارك والقصف (في منطقة المتحف). وحين قصد الرئيس سركيس إلى بعبدا لتقييم أوضاع القصر الجمهوري، آلمه ما رأى، وأدرك أن عليه أن يبدأ من الصفر «أني رئيس بلا دولة ولكني واثق بالنجاح». وفي آخر لقاء للحص مع الرئيس سركيس عرض أمامه مشروع خطاب القسم الذي أعده للمناسبة، فناقش الحص بعض محتوياته وأبدى بعض الملاحظات حوله. ويعلّق الحص: «لقد جاء الخطاب معبّراً خير تعبير عن إلياس سركيس الذي أعرف في منطلقاته وتوجهاته، في عقله وقلبه»[3].

ازدادت المعارك عنفاً، في تصعيد درامي، بين الحركة الوطنية وميليشات الجبهة

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٤-٣٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٨.

اللبنانية، كما تدهورت العلاقات بين سورية وأحزاب الحركة الوطنية والفلسطينية، ثم دخل على خط سير الأزمة العامل الإسرائيلي في غارات جوية وبرية على الجنوب اللبناني، مدمّراً ومهجّراً وناشراً الموت والخراب، حتى أضحت قضية الجنوب تلخّص المشكلة اللبنانية بكامل أبعادها.

تحرّك سركيس في كل الاتجاهات، سورياً وعربياً وعالمياً ومحلّياً، بالطبع، يتواصل ويحاور ويتشاور، يعمل على وصل ما انقطع بين الدول العربية ويحاول التقريب ما بين سورية ومصر السادات، وسياساته الموجّهة بوصايا كيسنجر ونصائحه، وبين سورية وعرفات وجنبلاط ومعه الحركة الوطنية وأحزاب اليسار، وبين هؤلاء وأحزاب الجبهة اللبنانية وقوى الشرقية. ولقد أدرك فعلاً، وبيقين ثابت، أن سورية هي مفتاح الحل، وفيها الضمانة وإمكانيات الدعم والعون، وأن الأسد هو سيد اللعبة بلا منازع.

وقبل أن تلتئم القمة العربية التي دعا العرب إلى عقدها في الرياض[1]، قرّر سركيس أن يزور دمشق ويجتمع بالأسد للتشاور واكتشاف آفاق الحل، وكانت زيارته الأولى لدمشق، ولقاؤه الأول بالرئيس حافظ الأسد.

قرّر سركيس (وقد استعد استعداداً طيباً للقاء، وطرح أسئلة مفترضة وحضّر لها الأجوبة) أن يصل إلى نتائج عملية، وللمرة الأولى أعرب بدقة عن مفهومه للعلاقات اللبنانية السورية فقال: «من الضروري أن تتخذ العلاقات اللبنانية – السورية طابعاً خاصاً، فثمة روابط عديدة وعميقة تشدّ كلاً من البلدين إلى الآخر. وقد ساعد تصرّف الرئيس الأسد كما ساعدت سياسته المنفتحة، مساعدة كبيرة على تقوية هذه العلاقات. وإني مصمّم من جهتي على تدعيمها. ويتوجّب عليّ أن أحوّل هذه العلاقات المضطربة والعفوية والمتشابكة إلى علاقات دائمة، منظمة ومتناسقة. وبعبارة مختصرة يجب تطبيع هذه العلاقات وتمييزها، كما يقتضي اعتبار وجود الجيش السوري في لبنان، في الحالة الحاضرة، ضرورة لبنانية، ومن مصلحة البلدين أن يفكرا بتنظيم وجود هذا الجيش،

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٥.

وبتحديد دوره وصلاحياته، وتعيين أماكن وجود وحداته، وتحديد عدد عناصر هذه الوحدات»[1]. وقد لخّص سركيس دوره، كما نقل عنه بقرادوني، في ثلاث نقاط: الوفاق، والتعمير، والإصلاح. وفاق اللبنانيين، وتعمير الوطن، وإصلاح الدولة.

كان لقاء سركيس – الأسد الأول ناجحاً بكل المقاييس، وقد ظهرا متقاربين وعلى تفاهم تام، وقد اتصل ما بين قلبيهما في ودّ عميق ومحبة صادقة، وتواصل حميم. قال سركيس للأسد يشكره على إرسال جيشه إلى لبنان لحماية المسيحيين، والموارنة خاصة:

«إنك تحمل حملاً ثقيلاً بسبب المسيحيين، ولا سيما الموارنة، وآمل أن يقابلوا صنيعك بمزيد من الإيمان بالعروبة. إني ماروني يؤمن بعروبة لبنان. وأنا ابن الشبانيّة وهي قرية دستورية، (نسبة للحزب الدستوري ورئيسه الشيخ بشارة الخوري) وتلميذ المدرسة الشهابية التي تدعو إلى التعاون مع العرب... لقد صالحت بين المسيحيين والعروبة، وهذه خدمة عظيمة تسديها إلى المسيحيين وإلى العروبة معاً... وسأحرص مهما تكن الظروف على تقوية العلاقات الخاصة بين بلدينا وعلى أن تقوم سورية بدور أساسي في لبنان. وكن واثقاً أن جهودك ستثمر ولن تذهب سدى»[2].

عاد سركيس مرتاحاً من هذا اللقاء، وكان مفعماً بالأمل، وقد ملأه الإعجاب بشخصية الأسد: «إنه رجل يحيط بكل شي، وهو عميق، عميق، عميق»[3].

عُقد مؤتمر الرياض في ١٩٧٦/١٠/١٧ (كان مقرراً في يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر وأُجّل إلى صباح اليوم التالي) بحضور رؤساء مصر وسورية ولبنان والكويت وملك السعودية، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وقد سافر سركيس لحضوره عبر دمشق والتقى بالرئيس الأسد. وفي هذا المؤتمر تمّت مصالحة الرئيسين الأسد والسادات واتفق على عقد مؤتمر قمة عربية في القاهرة بعد أسبوع.

وقام الدكتور الحص بزيارة الرئيس سركيس بعد عودته من مؤتمر الرياض ومن زيارة

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٩، ونفس الرواية عن بطرس، ص١٧٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٤.

الأسد في دمشق، حيث حدّثه بإسهاب حول ما جرى في الرياض وعن أجواء المؤتمر والنتائج التي أسفر عنها «وكان مستبشراً باحتمالات المستقبل. وفي نهاية اللقاء دعاني إلى مرافقته إلى مؤتمر القمة الذي تقرر عقده بعد أسبوع في القاهرة. فأبديت استعدادي لتلبية دعوته بكل ترحاب»[1].

وقد سافر الوفد في ١٩٧٦/١٠/٢٤ عبر دمشق، الرئيس سركيس والدكتور الحص وآخرون، (وكان في عداد الوفد كارلوس خوري، وأمين عام الخارجية نجيب الدحداح) وفي مطار دمشق انضم إليهم الرئيس رشيد كرامي، (الذي كان لا يزال يصرّف أعمال الوزارة المستقيلة، انتظاراً لتأليف وزارة العهد الجديدة).

ويروي الدكتور الحص أن انضمام الرئيس كرامي إلى الوفد ومشاركته فيه إلى جانب الرئيس سركيس، جاءا نتيجة لضغط قوي واحتجاجات شديدة جراء عدم مشاركته في مؤتمر الرياض عن الجانب الوطني والمسلم.

وقد سبب إقصاؤه الكثير من الغضب؛ كما احتجّت السعودية رافضة تغييب رأي المسلمين السنّة خاصة، والمسلمين عموماً، عن المشاركة في قرارات تختصّ بمستقبل لبنان. واعتبرت الأوساط السياسية الإسلامية ذلك محاولة خرق لمبدأ المشاركة في الحكم بين رئيسي السلطة وبالتالي تكريس مبدأ الرأس الواحد الذي يجافي العرف المتبع في النظام الطائفي الذي يأخذ به لبنان، ويتعارض مع مطلب أساسي من المطالب الإسلامية التي تمحورت حولها الكثير من الأحداث والنشاطات السياسية.

ولعلنا نقف قليلاً عند هذه الحادثة، وما جرته من تداعيات في العلاقات السياسية اللبنانية، وما نتج عنها من جدل ونقاش، حول صلاحيات رئيس الجمهورية، وصلاحيات رئيس الوزراء، مما سوف نلاحظه في عهد الرئيس سركيس، في تعاطيه مع الدكتور الحص حين تقلد رئاسة الوزارة الأولى في عهده. فقد حاول أن يتجاوزه في محطات معيّنة، مما دفع الرئيس الحص عندها إلى تنبيهه للأمر، ورفض مثل هذا السلوك.

وقد اعتبر سركيس أنه كسب ثقة الملوك والرؤساء العرب بعد مؤتمر القاهرة، وأنه

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٤٠.

يتميز عمن سبقه من رؤساء جمهورية حدّ من نفوذهم وجود رؤساء وزراء أقوياء إلى جانبهم، حسب اعتقاده، وأن الثقل الإسلامي ضعف في عهده، فرأى أنه ليس مضطراً أن يحكم «برأسين»، واكتفى بإرضاء سورية وقيادتها ونيل دعمها، واعتقد أن اختياره للدكتور الحص، فيما بعد، من بين رؤساء وزراء عرفوا بخبرتهم وتجاربهم وقوة ممارستهم للحكم، بينما الحص، من خارج الأجواء السياسية ومن خارج بيئات الساسة المحترفين، ولم يكن عندما كلف لأول مرة بصاحب تجربة أو خبرة. إن ذلك يسهّل عليه الأمر كما يراه، ولكن حساب الحقل لم يتطابق مع حساب البيدر كما سيظهر فيما بعد.

والجدير بالذكر أن السيد فؤاد بطرس لم يكن في عداد الوفد المشارك في قمة القاهرة (ذلك أن الوزارة لم تكن قد ألّفت بعد حيث تسلّم وزارة الخارجية والدفاع). ولعل الأمر قد شقّ عليه، فكتب في مذكراته: «بعد عودته من القاهرة لاحظ الرئيس أنني مستاء من خبر ورد في جريدة النهار ذكر أنه اتصل بي من العاصمة المصرية ليسألني رأيي في أحد المواضيع المطروحة (في مؤتمر القمة) قبل أن يأخذ موقفاً منه، في شكل حاول أن يترك انطباعاً بأن الرئيس سركيس غير قادر على اتخاذ قرار بمفرده! فقال لي: لا حاجة بك لكي تستاء، فأنا على استعداد، إذا أردت أن أدلي بتصريح أقول فيه إنني لا أتخذ موقفاً في السياسة الخارجية من دون أن أسألك، وهذا لا يمس كرامتي في شيء»[1].

وفي هذه الرواية، إذا صدقت، الكثير من المعاني التي إن مثلّت ترضية لبطرس، وإشباعاً لنزعته الاستئثارية، فهي لا ترتقي بسمعة رئيس للجمهورية تعلّق عليه آمال شعب، في محنة مهولة، أن يتّخذ قرارات مصيرية. ولو فرضنا جدلاً أن الأمر حدث هكذا (والرواية أحادية المصدر، وداعيك يمدح نفسه، والرئيس سركيس قد توفاه الله عام ١٩٨٥ والمذكرات نشرت عام ٢٠٠٩)، لكان من الإجلال والوفاء له ألا تُروى. بينما روايتها على هذه الصورة تمسّ بشرف هذا الرئيس وكرامته وتزري بكفاءته وإمكانياته.

في مؤتمر القاهرة فاز سركيس بثقة الملوك والرؤساء، خاصة دعم الرئيس الأسد

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص١٧٨.

الصريح حين فُوض قيادة قوات الردع العربية المزمع إرسالها إلى لبنان (٣٠ ألف جندي من البلدان العربية، غالبيتهم من الجيش السوري).

وحين ألقى الرئيس كرامي مداخلة طالب فيها أن تكون الإمرة للسلطة اللبنانية الإجرائية، بدل حصرها برئيس الجمهورية، حسم الرئيس الأسد الأمر بالقول: «إن الوزارات في لبنان تتغيّر وتتبدّل وهو على غير استعداد لوضع جيشه في تصرف من لا يعرفه. لذلك هو يصرّ على وضع القوات السورية في تصرّف الرئيس سركيس الذي يتمتّع بثقته المطلقة»[١].

كان هذا الموقف يوفّر رصيداً ضخماً في حساب عهد سركيس، وعاملاً قوياً لو استفاد الرئيس سركيس منه، لجلب الاستقرار وفرض السلم الأهلي.. ووفّر الهيبة القادرة..

بداية العمل السياسي للحص

حتى العام ١٩٧٠ كان الدكتور الحص غريباً عن الأجواء السياسية، ولم يتقلّد أي منصب سياسي، وهكذا كان حاله حين انتخب صديقه إلياس سركيس رئيساً للجمهورية في ١٩٧٦/٥/٨م. لكنه كان قد اغتنى بالخبرة الإدارية، والعمل المؤسساتي، كما تعاون مع وزراء أصدقاء، مثل إلياس سابا وصائب جارودي حين شاركا في وزارة الشباب التي ألّفها الرئيس صائب سلام في أولى وزاراته على عهد الرئيس سليمان فرنجية عام ١٩٧٠م.

وقد كان على تعاون تام في اللجان والدراسات والأبحاث مع المدير العام لوزارة المالية، صديقه الحميم خليل سالم، الذي اغتيل بطريقة مؤسفة ووحشية. وكما رأينا، كان الحص قد تقلّد رئاسة عدة مؤسسات مالية ورقابية وقدّم استشارات ودراسات قيّمة في مجالات عدة، ولمرجعيات في الوطن والخارج.

وخلال ست سنوات قضاها على رأس هيئة الرقابة على المصارف اكتسب خبرات

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٤٢.

ضخمة، في التعاطي مع المؤسسات والناس والقيادات والفعاليات الإنتاجية. وإذا كان لم يمارس العمل السياسي، فقد كان يراقب تجلياته وشؤونه في الوطن والمحيط الإقليمي. وقد أصبح ذا خبرات ثرية ومحترمة في العمل الإداري العام.

وبعد مؤتمر القمة في القاهرة كثر الحديث حول تأليف أول حكومة في عهد سركيس، في الصحف واللقاءات السياسية والكواليس. وكانت المرة الأولى التي يتحدث فيها الرئيس سركيس إلى الدكتور الحص عن الوزارة وتأليفها عندما كان الحص في زيارة للرئيس، وكان بقرادوني موجوداً.

«إذ وجّه الرئيس سركيس إليّ سؤالاً مباشراً أخذني فيه على حين غرّة: «من عساك تختار من الجانب الإسلامي لملء المقاعد الوزارية فيما لو اتجه التفكير إلى تشكيل حكومة من الفعاليات (وقصد أطراف النزاع المحاربين) برئاسة تقي الدين الصلح». فقلت: «إن المحاربين في الجانب الآخر معروفون ففيهم المرابطون، وفيهم حركة المحرومين التي يتزعمها الإمام موسى الصدر، وفيهم أعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي وغيرهم». فعقب بقرادوني متسائلاً: «هل هؤلاء حقاً يمثّلون الرأي العام الإسلامي، وهل بالإمكان الإتيان بمثلهم في ظل الصدام القائم بينهم، وبين القوات السورية؟» فأجبت ببساطة «إن شئتم فعاليات مسلّحة فهذه هي الصورة»[١].

«وبعد مدة، فاتحني الرئيس سركيس قائلاً: أريد يا سليم أن أكلّفك بتولي حقيبة في الوزارة المقبلة، فأي حقيبة تختار لنفسك؟ الخيار لك أنت. ثم أردف: الظرف ويا للأسف لا يسمح اليوم بإسناد رئاسة الوزراء إليك شخصياً في هذه المرحلة». كأنما كان يدفع عن نفسه الإحراج الذي تسبّبه الصحف بما كانت تنشره حول احتمالات تكليفي برئاسة الحكومة»[٢].

وكان اسم تقي الدين الصلح هو الأبرز بين المرشحين لتأليفها. ولعل الرئيس سركيس كان ميالاً إلى تكليف تقي الدين للصداقة التي كانت تربطهما معاً.

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٤.

كما كان الرئيس سركيس شديد الرغبة في تأليف وزارة فعاليات، من أقطاب المتنازعين، تكون قوية بما يكفي لتحقيق الوفاق والاستقرار. ولعله بفكره الشهابي كان مقتنعاً بأن البلد لا يلحم وينهض إلا بالفكر التصالحي، ومشاركة أضداده وكل القوى الفاعلة.

كان يرغب في تفاهم الجميّل وجنبلاط وشمعون مثلاً، واجتمع من أجل ذلك بجنبلاط وحاوره. لكن عقبة كانت تقف مانعاً حاسماً في وجه تلك الرؤية، ذلك أن السوريين، في هذه الفترة كانوا على عداء مستحكم مع الحركة الوطنية، وعلى رأسها كمال جنبلاط.

وانبرى سركيس إلى محاولة حلّ هذه العقدة، فأرسل فؤاد بطرس إلى دمشق للقاء القادة السوريين في ٢٦ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٧٦. ولما عاد أفاد بأن الرئيس الأسد أبدى موقفاً صارماً ونصح بالعدول عن إحياء المعادلة الشهابية التي مرّ عليها الزمن قائلاً: «إنكم لا تستطيعون الرجوع إلى الوراء. انظروا إلى المستقبل».. وقد رفض الأسد، حسب ما روى بطرس، إشراك كمال جنبلاط في الوزارة، «جنبلاط قد انتهى.. ويجب أن ينتهي».

ولقد كانت سورية بقيادتها، وخاصة الرئيس الأسد، وفعالياتها وقواها، تمنح سركيس الدعم والقوة، وتشجّعه على التصرف والحكم..

إن الرئيس الأسد، بعد أن تخلى عنه السادات، وراح يفاوض إسرائيل عبر الأميركيين، وممثلهم كيسنجر، منفرداً، ومتخلّياً عن كل الحقوق القومية، والحلول الشاملة، والإصرار على استرجاع كل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس والضفة الغربية والجولان وسيناء، أدرك وفهم أن كيسنجر يخادع ويمكر للاستفراد بالسادات، وإخراج مصر بكل ثقلها وطاقتها، من الصراع، وطرد السوفيات من الشرق الأوسط، وما لهم من ثقل ودور ونفوذ، لتغليب إسرائيل، وجعلها القوة الوحيدة المؤثّرة، ما يؤدي، عبر هذه السياسات إلى إضعاف سورية واستفرادها وعزلها.

وتنبّه الأسد بكل التوجّس لحركة براون مساعد كيسنجر، الذي كان يتولى التغرير

بالجانب اللبناني من المؤامرة، حيث هدف إلى أن «يزيّن للمسيحيين، وقادتهم فرنجية وشمعون والجميّل، أن خلاصهم يكمن في تقوية أنفسهم من خلال علاقات أوثق مع إسرائيل»[1].

وشعر الأسد أنه مضطر للتدخل العسكري عام ١٩٧٦، بعد أن كان قد أدخل وحدات من جيش التحرير الفلسطيني والصاعقة لكبح جماح التحالف اليساري الوطني المتشدّد. كما اصطدم بجنبلاط ذلك الاصطدام المريع، عبر حوار عاصف في لقاء دام سبع ساعات، مما اضطره إلى التهديد بأن قواته ستضرب كل من يفكر في تعكير صفو السلام[2].

ولقد دفع الأسد ودفعت سورية أثماناً باهظة لهذه المواقف وهذه الحماية للمسيحيين، إذ هبّت بوجهه معارضة داخلية شرسة تتهمه بقتل المسلمين في لبنان، كما انتظمت حركة احتجاج عنيفة في العالم العربي، خاصة في السعودية (خفّف منها اضطراب السياسات السعودية في هذه الفترة وعدم وضوح الخيارات إثر مقتل الملك فيصل ١٩٧٥م) وكذلك ليبيا والعراق وغيرها.

ثم اصطدمت سياسة الأسد بموقف معارض صارم من الاتحاد السوفياتي، الذي غضب لضربه الشيوعيين واليسار اللبناني وجنبلاط والفلسطينيين. وقد تأذّى الأسد كثيراً من موقف الاتحاد السوفياتي، حليفه المهم والمؤثر ومصدر تسليحه الأهم والرئيس.

كل هذه التضحيات والأثمان دفعها الأسد لحماية المسيحيين، ونتيجة سياسته ونهجه، ومع ذلك لم يُكافأ عليها، ولم تُحترم ولم يُردّ عليها بالتقويم السليم والفهم والتقدير والوفاء.

والمؤلم أن الجميع في الطرف المسيحي لم يستفيدوا منها فعلياً، لإخراج صيغ نافعة ومفيدة وصالحة، لخلق وفاق وسلم واستقرار وأمن في لبنان والمنطقة. ولم يستفد منها الرئيس الجديد المنتخب إلياس سركيس، واستغلتها الجبهة اللبنانية لتنفيذ أكبر

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٤٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٥٥.

عملية تطهير عرقي وديني في مناطقها، فأجّجت معارك المخيمات وطردت أكثر من مئة وخمسين ألف مواطن فلسطيني ومسلم شيعي لبناني من مناطقها، في تل الزعتر والنبعة وبرج حمود والكرنتينا وضبية وسبنيه وغيرها، وراحت تنمّي ما كانت قد أسسته من علاقات وروابط تدريب وتسليح وتحالف مع إسرائيل.

ولما سأل بطرس الرئيس الأسد: أتريدون القضاء على كمال جنبلاط؟ أجاب الرئيس السوري: القضاء عليه جسدياً لا.. إننا لا نؤمن بالاغتيال السياسي. أما القضاء عليه سياسياً، فنعم، يجب أن يعود كمال جنبلاط مواطناً عادياً كالآخرين جميعاً[1].

وأضاف الرئيس الأسد: «لقد أنذرت ياسر عرفات بأننا سنكون ضده إن لم يفك ارتباطه بجنبلاط. أما أنتم، فتتصرفون كما لو كنتم تخجلون بنا. فإذا لم يصمّم الرئيس سركيس على أن يحكم، فالحرب ستندلع من جديد، ضده وضد لبنان وضد سورية، وستدمّر هذه الحرب الشرق الأوسط برمته».

ولقد أكمل عبد الحليم خدام النسج على نفس المنوال عند لقائه بطرس في نفس الوقت: «مِمّ يخاف الرئيس سركيس؟ في تصرفه ثلاثون ألف جندي لا يعرفون أحداً في لبنان، ولا يفرّقون بين الناقة والجمل، فهو الأقوى من الجميع على الإطلاق. إنه أقوى ماروني وأقوى سنّي بلا منازع. فالرئيس سركيس هو اليوم مارون سركيس ومحمد سركيس في آن واحد، فلا أحد يستطيع أن يزايد عليه أو يتطاول»[2]. إذن وداعاً لحكومة الفعاليات، ولتكن حكومة تكنوقراط.

ويعترف بقرادوني وهو الذي كتب كتابه «السلام المفقود» شهادة دفاع عن عهد سركيس، وليمزج عبر كل الصفحات فيه، نفسه مع سركيس وبطرس (حتى التأليه) بأن نصيحة جاءته من الأميركيين ومن الفرنسيين بألا يعتمد في حكمه على الأمراء القدامى للسياسة اللبنانية، ولا على التقليديين الذين يمسكون بمقاليد السلطة في لبنان، وهي تحضّه على إظهار لبنان بمظهر يختلف عما كان في السابق، بحيث يعين في الدولة

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٩٠-٩١.
(٢) المصدر نفسه، ص٩١-٩٧.

المفكرين والمخططين والمنتجين، فينشئ طبقة جديدة من الحكام الجدد الذين لا يحبون الظهور والمظاهر. وهذا تماماً نفس ما كان يدعوه إليه السوريون، ويشجّعونه على انتهاجه.

ومن المؤكد أن الفلسطينيين لم يكونوا سبب التوتر الوحيد (والصراع) في لبنان. فالخلافات الداخلية قائمة منذ ولادة لبنان الكبير.. وقد انفجرت الأوضاع عام ١٩٥٢، وعام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٩، حتى انتهت بالانفجار الكبير عام ١٩٧٥. وأوحت الفرصة الهائلة التي شكلتها فترة انتخاب سركيس بآمال كبيرة وحقيقية. وكان الدكتور الحص على حق في اعتقاده أنها قد تشكّل بداية للحل ولإنهاء الحرب، ومع أنه كما كان يردّد، لم يكن سياسياً ولا محترفاً ولا مارس السياسة قبل هذه الفترة، فقد أدرك أهميتها قبل الجميع، وقبل المحترفين والأقطاب والسياسيين، وفهم مغزاها وناشدهم، وعلى رأسهم سركيس، أن يهتبلوها، ويمسكوا بها ويستفيدوا منها. غير أن سركيس تلكأ وتباطأ نتيجة منهجه التقليدي وفهمه للحكم، وبناء على نصائح سيئة ومشاورات مستشارين فاشلين. فكان الإحباط مدوياً في شهر أيار/مايو وحتى كانون الأول/أكتوبر من عام ١٩٧٦، وبدايات الشهور الأولى من عام ١٩٧٧.

كان سركيس فعلاً أقوى رئيس جمهورية مرّ في التاريخ اللبناني، لما حاز من تأييد ودعم محلي وإقليمي ودولي. وكان تحت تصرفه قوة ضاربة بإمكانها أن تحسم الأوضاع لصالح السلم الأهلي والوفاق، لو أنه تصرّف وتحرك واستمع لرئيس وزرائه واستفاد من إمكانياته وإخلاصه ورؤيته.

وحين تأكّد للرئيس سركيس أن ليس بالإمكان توزير الجميع المؤثرين، وبالتالي ضم كل الفعاليات والقوى في وزارة قوية واحدة، وأن السوريين لن يتعاملوا مع الأحزاب اليسارية، ومع جنبلاط و«المرابطون».. مال إلى القبول بحكومة من غير السياسيين، خاصة وأنّه لم يعد بإمكانه الانتظار، إذ مضى شهران ونصف وهو يحاول تأليف الوزارة الأولى للعهد، منذ تسلّم سلطاته الدستورية.

الوزارة الأولى: الحص رئيساً للوزراء

اصطدم مسعى الرئيس سركيس لتأليف حكومة العهد الأولى بصعوبات قوية حالت دون ما أراده، في تأليف حكومة فعاليات تجمع القوى النافذة والمؤثرة، في حكومة اتحاد وطني تضم خاصة بيار الجميّل وكمال جنبلاط، وكل القوى المتصارعة. وقد رفضت سوريا توزير جنبلاط بشكل حاسم، وتطلب الأمر حواراً استنفذ وقتاً طويلاً. ومن مآخذها على جنبلاط تحالفه مع عرفات، خاصة حين انفجر غضب الأسد على عرفات بعد عملية السميراميس الشهيرة.

فقد هاجمت مجموعة من الفلسطينيين المسلحين بالرشاشات والقنابل والمتفجرات فندق السميراميس في قلب دمشق مما نتج عنه قتلى وجرحى وتهديد لسمعة وهيبة الدولة السورية ونظام الأسد (٥ قتلى وعشرات الجرحى). فاقتحمت قوات الأمن السورية الفندق وحرّرت الرهائن وأخلت الفندق، وفي اليوم التالي شنق الأسد ٣ فلسطينيين جهاراً وعلناً في ساحة المرجة في دمشق.

ولم يفهم جنبلاط أبعاد الحركة السياسية للأسد وأنه يريد أن يسدّ أي نافذة أو سبيل لتعاون المسيحيين مع إسرائيل، وبالتالي التلاقي مع مخططات كيسنجر وإذعان السادات وانحرافه، في تضييق الخناق على سورية وتحجيم دورها.

لقد كان الصراع على أشده في الإمساك بقرار الشرق الأوسط.

أدرك الرئيس سركيس أن المقبول والمعقول في ظل تلك الظروف تأليف حكومة لاسياسية، تسعى إلى توحيد البلد وإصلاحه وإعادة إعماره. وقد وردت عدة روايات حول كيفية تأليف هذه الوزارة الأولى للعهد على لسان كتاب عديدين.

فقد ذكر الوزير الدكتور صلاح سلمان، وهو أحد وزراء هذه الحكومة، كيف اجتمع في منزل الأمير فيصل أرسلان، بناء على طلبه، في خلده. وكيف اصطحبه في أجواء اشتباكات عنيفة وتساقط للقذائف، إلى الحازمية للاجتماع بممثل للرئيس سركيس (يريد أن يعرض عليّ اشتراكي في الوزارة المنوي تأليفها).

يقول سلمان: «تبيّن أن ممثّل الرئيس سركيس هو السيد عهد بارودي، ولم أكن أعرفه شخصياً، وبعد التعارف أخذ عهد يطرح عليّ أسئلة كأسئلة امتحان عن آرائي السياسية وما شابه... وقال لي: إن الرئيس سركيس يريد تشكيل حكومة من ثمانية وزراء، لكل وزير حقيبتان، وسألني عن الحقيبتين اللتين أختار، فأجبت أني أريد الصحة والسياحة...

«ويومها، روى لي سيناريو تأليف الحكومة كما حصل لاحقاً بالضبط. في يوم الثلاثاء ٧ كانون الأول سيُكلف الرئيس سركيس الدكتور سليم الحص بتأليف الحكومة، وفي اليوم التالي، أي الأربعاء، في ٨ كانون الأول يقوم الحص بالاستشارات، والخميس في ٩ منه تصدر مراسيم تأليف الحكومة الساعة السادسة مساء، وهذا ما حصل تماماً.

«في اليوم التالي ٩ كانون الأول.. رن الهاتف في مكتبي وقال لي المتصل: أنا إلياس سركيس، وأضاف: نحن نريد تأليف حكومة وإشراكك فيها. كان يتحدّث معي وكأنّي لم أكن على علم بشيء، وطلب منّي أن ألاقيه مساء في منزله في مار تقلا بعد أن أعطاني عنوانه والتعليمات للوصول إليه.

«لمّا دخلت المنزل وجدت هناك الدكتور أسعد رزق الذي أعرفه، وتعرّفت إلى السيدين فريد روفايل وميشال ضومط. بعد حوالي الساعة دخل علينا الرئيس سركيس مع الدكتور الحص والأستاذ فؤاد بطرس، وكان الرئيس سركيس يحمل ورقة كتب عليها بقلم الرصاص مرسوم التأليف، وجلس وقال: يا إخوان، لقد شكّلنا الحكومة على الشكل الآتي: سليم الحص رئيساً للحكومة ووزيراً للأنباء والاقتصاد، فؤاد بطرس وزيراً للخارجية والدفاع ونيابة رئاسة مجلس الوزراء، صلاح سلمان للداخلية والإسكان والتعاونيات. وبعد أن قرأ المرسوم كله، سأل: هل هناك من اعتراض؟ فاعترضت أنا وسألت: لماذا الداخلية يا فخامة الرئيس؟ فأجابني: نحن نعمل على هذه التشكيلة منذ أسبوعين، ولا يمكن أن نغيّر أي شيء فيها الآن»[1].

أما رواية بطرس فجاءت مستغربة ومستهجنة. يقول: «حينما نقلت إلى الرئيس

(١) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤٥-٤٦.

سركيس في السادس والعشرين من تشرين الثاني هذه الانطباعات (عن مواقف السوريين من تأليف وزارة فعاليات وإشراك «المرابطون» وكمال جنبلاط فيها، ورفض الرئيس الأسد شخصياً لذلك) بدا الاستياء كبيراً على وجهه، ولم يجد ما يقوله سوى: فهمت.. ستكون حكومة غير سياسية. وأخذ ورقة وكتب عليها أسماء الوزراء الثمانية الذين سيؤلفون الحكومة الأولى في عهده وهم: سليم الحص، وفريد روفايل وميشال ضومط، وأمين البزري، وصلاح سلمان، وأسعد رزق، وإبراهيم شعيتو. وأنا سأتولى حقيبتي الخارجية والدفاع ونيابة رئاسة مجلس الوزراء. وهكذا تشكلت الحكومة من غير السياسيين، طبعاً باستثنائي، ومن غير أن يكون للسوريين رأي في أي من أعضائها». ثم يضيف في حساسية مفرطة:

«كنا قررنا التعاون معهم (السوريين) على أساس التنسيق ليس أكثر، ولكن مع المحافظة بالكامل على حرية قرارنا وحقوقنا واستقلالنا»[1].

ولعلنا، من هنا، نتفهم ما قاله الرئيس الأسد لبطرس في لقاء سابق: «إنكم تتصرفون كما لو كنتم تخجلون بنا» بعد كل التضحيات التي ضحى بها السوريون لحماية المسيحيين ووحدة لبنان.

والملاحظ أن رواية الوزير بطرس حول تأليف الوزارة، جاءت مجتزأة، ولا دور فيها للرئيس الحص، ولا تشاور بين الرئيسين، بل كانت إملاءً واضحاً وصريحاً من الرئيس سركيس. كما تظهر تمييزاً مستهجناً لشخصه عن الوزراء، فهم مبتدئون، غير مجرّبين، وهو المجرّب بينهم، صاحب الخبرة والمعرفة والإدراك. حتى بلغ الاستخفاف بالاقتصار على ذكر الوزارتين اللتين تقلّدهما، ولم يكلف نفسه عناء ذكر الوزارات التي تقلّدها زملاؤه.

والرواية بلا مقدمات، ولا نتائج، وليست سليمة إجمالاً. حتى أن بقرادوني، الحريص كل الحرص على صداقة بطرس واتّباعه في كل ما يرويه في مذكراته، يذكر رواية مخالفة:

«باشر الرئيس اللبناني، محافظة منه على الشكليات، الاستشارات البرلمانية

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص١٩١-١٩٢.

المعهودة. وعين يوم ٨ كانون الأول ١٩٧٦ سليم الحص رئيساً للحكومة، وأعلن في اليوم التالي رسمياً مرسوم تأليف الوزارة. بعضهم أطلق على هذه الحكومة اسم «حكومة البيروقراطيين»، وبعضهم الآخر سماها «حكومة المستشارين». وأجمع الكل على أنها حكومة مؤقتة لمدة أقصاها ستة أشهر.

«وبعد أن نالت الحكومة ثقة المجلس النيابي واستحصلت على الصلاحيات الاستثنائية المطلوبة، قال الرئيس سركيس: «إني سعيد بأن تكون هذه الحكومة قد تألفت هكذا. إنها نموذج للحكومة التي كنت أتمناها، وسأعمل لاستمرارها أطول مدة ممكنة». وبالفعل فإنها ستعمّر أكثر من تسعة عشر شهراً.

«إنها حكومة على صورة الرئيس ومثاله»[1].

أما الدكتور الحص فيذكر ظروف تأليف هذه الوزارة الأولى في عهد سركيس بكل تفصيل وأمانة فيقول:

«بسبب الإشكالات والتعقيدات اضطر الرئيس سركيس إلى الإقلاع عن فكرة تشكيل حكومة موسّعة يشارك فيها على نحو أساسي ممثّلون عن المتحاربين، واستقر رأيه على حكومة تتكوّن من غير السياسيين...

«بدأ التلويح أمامي باحتمال تكليفي ترؤس الحكومة في مستهل كانون الأول. وفي ٦ كانون الأول ١٩٧٦ كان لي لقاء مطوّل مع الرئيس سركيس، خضنا خلاله حديث الحكومة وتكوينها وسياستها.. وكان لأول مرة صريحاً في الإعراب عن عزمه على تكليفي تأليف الحكومة الأولى في عهده. لم نتناقش طويلاً قبل أن يرسو رأينا على الإقلاع عن فكرة الحكومة الموسّعة، تلافياً لمحاذير الوقوع في متاهات تمثيل أطراف النزاع، وبالتالي الاكتفاء بحكومة من ستة أو ثمانية أعضاء. ونظراً لبعدي عن الممارسة السياسية، وبالتالي عدم معرفتي شخصياً بأكثر وجوه السياسة في البلد، كان عليه هو أن يطرح البدائل في بحث أسماء المرشحين لدخول الحكومة.

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٩٢.

«لم أختلف معه على فؤاد بطرس نظراً إلى معرفتي السابقة به، وكنت أنا الذي طرحت اسم ميشال ضومط نظراً لمعرفتي به من خلال عضويته في مجلس إدارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي الذي كنت رئيساً له.

«وآثرت فريد روفايل على خلافه من المرشحين الموارنة الذين طرح الرئيس سركيس أسماءهم نظراً لمعرفتي شخصياً به من خلال عملي رئيساً للجنة الرقابة على المصارف ثم رئيساً للمصرف الوطني للإنماء. وحبّذت صلاح سلمان على سائر المرشحين الدروز الذين طرح أسماءهم نظراً لما عرفته عنه من خلال تمرّسه بالوزارة ضمن الحكومة الأولى في عهد الرئيس سليمان فرنجية (حكومة الشباب التي ترأسها الرئيس صائب سلام)... وحبّذت أمين البزري على سواه من الذين طُرحت أسماؤهم من الطائفة السنية، نظراً لما كنت أعرفه عنه من خلال صديقنا المشترك خليل سالم الذي يكن له احتراماً كبيراً... لم يكن لي معرفة بالدكتور أسعد رزق ولم يكن في جعبتي بديل عنه فرضيت به من غير جدل. أما الدكتور إبراهيم شعيتو فكنت أنا المسؤول عن الإتيان به، ولم يُحسم أمره إلا ساعة تشكيل الحكومة.

«وقد اكتفيت بالمشاورات الموسّعة النيابية التي يجريها الرئيس لمدة يومين، يكون فيها غنى عن مشاورات أجريها أنا بعد التكليف، فتكون المشاورات للتكليف والتأليف، وأن ذلك سيكون مقبولاً في الظرف الاستثنائي القائم.. خاصة وأن الجو السياسي العام في البلاد كان محكوماً بنوع من التفويض المطلق للرئيس سركيس، كما كان الجوّ العربي وربما كذلك الجوّ الدولي، وأن الوزارة المنتظرة هي الوزارة التي يريدها الرئيس...

«ومساء الثامن من كانون الأول ١٩٧٦ كلّفني الرئيس سركيس بتشكيل أول حكومة في عهده»[1].

إذن هي وزارة تشاور فيها الرئيس الحص مع الرئيس سركيس في كل صغيرة وكبيرة، واختار الرئيس الحص معظم أسماء الوزراء، واتفق مع الرئيس سركيس على دورها وسياستها ومهامها، مع مراعاة واحترام كل الخصوصيات والمسؤوليات واللياقات تجاه

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٤٦-٤٧.

رئيس الوزراء المكلّف. فلا صحة ولا أهمية للرواية حول التأليف، عن سحب ورقة كتب الرئيس سركيس عليها بقلم الرصاص أسماء وزراء وأعطاها للرئيس الحص!!

وانطلق الرئيس الحص، منذ البداية، كمسؤول مقتدر، وكفء مخلص، في التصدي للإنقاذ والإنماء والتعمير.. ودفع غائل المحنة عن البلاد والعباد. وكان أول تصريح له بعد أن شكر الرئيس سركيس على ثقته به «نرجو أن نتمكن من إرساء الأسس لبناء لبنان الجديد».

«وإني أودّ أن أهيب باللبنانيين، نواباً وأحزاباً وتجمعات ومختلف الفئات، وبأكثريتهم الصامتة، الالتفاف حول الرئيس والحكومة لكي نتمكّن من قيادة لبنان إلى شاطئ الأمان. إن لبنان في حاجة إلى التوحيد بعد الفرقة التي أوقعتها الأحداث بين أبنائه، والحكومة ستكون بإذن الله حكومة جمع وتوحيد. ولبنان بحاجة إلى إعادة بناء اقتصاده ومؤسساته ومرافقه، وستكون هذه الحكومة حكومة عمل وبناء. ولبنان اليوم في حاجة أيضاً إلى حلّ المشاكل والمعضلات التي خلّفتها الأزمة، والحكومة ستكون حكومة التصدي بالجهد والعمل والإيمان لكل هذه التحديات.

«والمطلوب أن نتعاون جميعاً من أجل أن يبقى لبنان موطن المحبة والإخاء وموطن العزّة والسيادة وموطن العدل والمساواة وموطن الأمن والاستقرار.

«لقد اقتضت منّا المحنة أعظم التضحيات وسيقتضي منا السلام أعظم التضحيات وإن من نوع آخر»[1].

وقد تعهّد الرئيس الحص بتخصيص خمسين مليون ليرة للمصانع المتضررة.

وإلى جانب الرئيس الحصّ كرئيس للوزراء ووزير للاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط والإعلام، والوزير فؤاد بطرس للخارجية والدفاع ونيابة رئاسة الوزراء، سُمّي أمين البزري وزيراً للأشغال والسياحة، وفريد روفايل للعدل والمال والبريد والبرق والهاتف، وميشال ضومط للتصميم، وصلاح سلمان للداخلية والإسكان والتعاونيات، وإبراهيم

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص ٤٨.

شعيتو للصحة والموارد المائية والكهربائية، وأسعد رزق للتربية والشؤون الاجتماعية والزراعة.

كانت وزارة من ثمانية وزراء أغلبها من خارج الإطار التقليدي، والعائلات الثريّة التي اعتادت على تولّي الحكم وإدارة شؤون البلاد. تلك الطبقة الحاكمة التي جرت العادة أن يُختار منها الرؤساء والقادة والحكّام. وكثيراً ما كان الرئيس الحص تبعاً لذلك، ينفي عن نفسه صفة الاحتراف السياسي.. إذ كان كذلك، فعلاً وواقعاً وأسلوباً وتفكيراً وممارسة.

في خِضمّ العمل السياسي

انطلق الرئيس الحص إلى العمل بكل همة وثقة ونشاط، يملأه إيمان راسخ بأن الفرصة قد تكون مؤاتية لإنهاء القتال وإحلال السلام والأمن في البلد. وقد يصلح الأمر فيقوم وفاق بين اللبنانيين يتغلبون به على خلافاتهم. كان يرفل بإيمان قوي، وتملأه ثقة طاغية.

كان يثق بالرئيس سركيس، ويحترم توجهاته ورؤيته وصدقه، ويؤمن بأنهما معاً قد يشكلان فرصة للوطن أن ينهض من كبوته وينجو من محنته وأزمته.

كانت هذه الحكومة فرصة علّق عليها الرئيس الحص آمالاً كبيرة وأحلاماً غالية. ولذلك صدر عنه هذا التصريح في حديث مع الرئيس سركيس عشية تكليفه بتأليف الوزارة: «إذا أردنا النهوض بالدولة سآتي بفراش وأنام في القصر، وكذلك أعضاء مجلس الوزراء...»[1].

وكان يدرك تماماً أن الثقة التي حصل عليها إنما هي ثقة للرئيس سركيس (في مجلس النواب) والتفويض للرئيس سركيس، وكل الدعم الدولي والإقليمي والعربي والمحلّي للرئيس سركيس حصراً. يقول الحص في ذلك:

(١) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، دار الريّس، ص٢٠٠.

«ولم يكن لي أو للحكومة وجود فعلي إلا بقدر ما كنّا أعواناً له... كان ذلك طبيعياً، فمجرّد انتخابه رئيساً يعبّر أساساً عن الثقة في شخصه، والظرف الذي جاء فيه الرئيس جعل الناس يرون فيه خشبة خلاص من المحنة العاتية التي كان لبنان ضحية لها. وكان تعديل الدستور من أجل تقديم انتخاب رئيس جديد معبّراً في الحقيقة عن الأمل السائد يومئذ في أن يؤدي مجرد اختيار رئيس جديد، حتى قبل أن يتسلم مهامه، إلى فتح آفاق جديدة للحلّ خارج إطار النزاع المسلح...

«فلا عجب أن اعتبرت الحكومة أنها حكومة الرئيس سركيس، وإذا اعتبرت الثقة التي أحرزتها الحكومة في مجلس النواب أنها ثقة في الرئيس سركيس، وإذا اعتبرت الصلاحيات التشريعية الاستثنائية التي أولاها المجلس إلى الحكومة تجسيداً للتفويض الواسع الذي كان يتمتع به الرئيس سركيس داخلياً، إن على صعيد المجلس النيابي أو على صعيد الشعب عامة»[1].

كذلك كان إنشاء قوة الردع العربية ووضعها في إمرته مباشرة، وإنشاء لجنة رباعية عربية ووضعها في تصرفه.

والطريف أن الرئيس الحص دهش حين نالت حكومته ثقة شبه إجماعية في ١٩٧٦/١٢/٢٤، فتساءل وهو يغادر مقر مجلس النواب: «أي نظام هو هذا الذي يتيح لرئيس الجمهورية أن يأتي من المجهول برئيس للوزراء ويؤمن له إجماعاً نيابياً؟»[2].

والرئيس الحص دخل إلى الساحة السياسية، من خارج المجتمع السياسي التقليدي، ولم يكن معروفاً في هذا المضمار.. وهو نفسه يقرّ أنه لم يدخل إلى عالم السياسة من قبل، ولم يمارسها في نيابة أو وزارة، أو أي مركز آخر، ولم يكن له تجارب أو خبرات تدفع به وتشفع له في تبوؤ هذا المنصب «فالرئيس إلياس سركيس لم يأتِ بي بعد إجراء مشاورات نيابية منتظمة، ولو فعل لما رشّحني أحد من النواب لمجرد أنني لم أكن قد

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٥١.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٩.

مارست السياسة أو لامستها من قبل، ولم يكن لي عهد بها، ولم يكن أكثر النواب بالتالي قد سمعوا باسمي»[١].

وفيما بعد، وبعد أن فشل الرئيس سركيس في مسيرته وقيادته للدولة، وانتهى إلى حالة من الإحباط واليأس، واقتنع أن يكون حكماً لا حاكماً ليدير الأزمة بدل التصدي لحلّها، انتفض كثير من القادة والزعماء محتجين، ومعلنين عن خيبة أملهم. فلم يتورّع الرئيس صائب سلام مثلاً، في معرض انتقاده سركيس على عدم اتخاذه مواقف حاسمة، أن يصرّح أمام الحص: «لقد أعطينا نحن المسلمين، الرئيس سركيس ما لم نعطِه لرئيس قبله، بدليل قبولنا بك أنت رئيساً للحكومة لمجرد كونك، رفيقاً له، وربما صورة عنه، وذلك أملاً منا بأن يمكّنه ذلك من اتخاذ المواقف التي يراها في سبيل إنقاذ البلاد مما تتخبّط فيه من أوضاع متردية. فمجرد قبولنا بك، مع أنك لم تكن تملك رصيداً سياسياً متميزاً عن رصيد الرئيس سركيس، كان ينطوي على تنازل منا عن مبدأ المشاركة في الحكم بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، أو على الأقل تعليقه، تدعيماً لموقف الرئيس سركيس في مجابهة الظروف العصيبة التي تجتاح لبنان».

ويعلق الرئيس الحص على هذا الموقف: «ذلك الواقع كنت أنا وزملائي عند الانطلاق في الحكومة نعيه كل الوعي ونتصرّف تبعاً لذلك»[٢].

واعتماداً على الثقة العميقة بين الرئيسين توزعا المهمات بما يشبه تفاهماً ضمنياً «إذ انصرف الرئيس سركيس إلى متابعة تنفيذ مقررات الرياض وملاحقها مع اللجنة الرباعية (من مندوبي مصر والسعودية، والكويت وسورية) وانصرفت أنا إلى الاهتمام بشؤون الإنماء والإعمار وشؤون الناس اليومية. بالطبع كان توزع الأدوار بيننا على ذلك النحو بالمعنى النسبي . فالرئيس كان في ذلك الوقت ذاته ضالعاً معنا كذلك في كل ما كنا نعمل، كما كنت أتابع معه كل التطورات المتعلقة بتنفيذ مقررات الرياض والقاهرة».

وقد ساد في هذه المرحلة جوّ من التفاؤل بانتهاء الأزمة، وأن البلد مقبل على الهدوء

(١) سليم الحص، حرب الضحايا على الضحايا، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ص١٣٦.
(٢) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٥١.

والأمن، بعد مؤتمري الرياض والقاهرة، وتأليف قوة الردع والدعم العربي الشامل. لذلك انعكس هذا الاعتقاد وهذا الجوّ على البيان الوزاري فغلب عليه الطابع الاجتماعي والاقتصادي والإعماري. يقول الحص:

«في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان تبدو السياسة عامل فرقة وانقسام، بينما يؤلف الأمن والإنماء والإعمار عوامل جمع وتوحيد. وما أحوج لبنان اليوم إلى كل ما يجمع ويوحّد وإلى اجتناب كل ما يفرّق. من هنا جاء اعتمادنا للصيغة اللاسياسية في هذه المرحلة. إلا أن هذا لا يعني أن الحكومة غافلة عن الحاجة لإجراء تطوير سياسي عميق».

«والبيان الوزاري الأول لم يغفل الشأن السياسي مطلقاً، والحكم لم تفته أهمية معالجته، وهذا ما يظهر من طلب الحكومة صلاحيات اشتراعية استثنائية من المجلس النيابي عند منطلقها في مجالات تدخل في صلب الشأن السياسي: كالدفاع وقانون الانتخاب والبلديات والإدارة العامة وغيرها».

وسرعان ما اتضح للحكم، من وقائع الأحداث ومجريات الأمور وتطورات الأزمة أن طريق الإنماء والإعمار والمعالجات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الأمنية، مزروعة بألغام الانقسامات السياسية وأشواك التناقضات الفئوية.

وفي بيان آخر تقدّمت به الحكومة إلى المجلس النيابي، بعد حوالى سبعة أشهر من تأليفها، في ٢١ تموز/يوليو ١٩٧٧ يصرّح الرئيس الحص: «لم يكن خافياً علينا أن القضايا التي تواجهنا، أياً كان الطابع الغالب عليها، هي في أساسها وجذورها سياسية. وهذا ينطبق على قضية الجنوب وقضية المهجرين كما ينطبق على إعادة بناء الجيش وحتى على قضية التعمير. والأمن لن يتحوّل إلى اطمئنان راسخ في النفوس ما لم يتحقق الحل السياسي»[١].

ولقد نشب خلاف مبدأي، في بدايات المسيرة نحو الحلّ، حول أولويات مسيرة الحلّ، خصوصاً حول ما إذا كان يبدأ بالوفاق السياسي أم أن الوفاق السياسي يجب

(١) سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص١٢٨.

أن ينتظر إتمام تنفيذ مقررات قمتي الرياض والقاهرة. وكان رأي الرئيس الحص «إننا ننظر إلى تنفيذ اتفاق القاهرة على أنه قضية قائمة بذاتها، وننظر إلى الوفاق السياسي على أنه قضية قائمة بذاتها أيضاً. ولا يجوز أن تكون إحدى القضيتين شرطاً لتحقيق الأخرى» (والمقصود باتفاق القاهرة، الاتفاق الموقع بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة عام ١٩٦٩م) والذي كان يصرّ دائماً على تطبيقه واحترامه من جانب الفلسطينيين، الذين لم يحترموه مطلقاً. فكان الرئيس سركيس يرى أن يحترم الفلسطينيون هذا الاتفاق، ويطبّقوه، ليجري العمل بعد ذلك على تحقيق الوفاق بين اللبنانيين، واضعاً بذلك التفاهم مع الفلسطينيين وسحب أسلحتهم وانتشار مسلحيهم إلى داخل المخيمات شرطاً للتفاهم بعد ذلك بين اللبنانيين وتحقيق وفاقهم...

بينما كان الرئيس الحص يرى «أن الانفراج لن يتحقق إلا بالوفاق السياسي، والوفاق هو من صنع إرادتنا وخاضع لمشيئتنا نحن اللبنانيين، لذلك لا يجوز أن يحول دونه حائل ولا يجوز أن يُرهن بأمرٍ آخر. خصوصاً إذا كان هذا الأمر متداخلاً مع عوامل خارجة عن إرادتنا... وأن هذا الوفاق لا يفرض فرضاً وإنّما يُبنى على قناعات مشتركة أساسها الإيمان بلبنان الواحد الموحّد».

ولمّا أدرك الرئيس الحص أن هذا الاستعداد (للتفاهم على الوفاق) لم يكن متوفراً، أطلق تصريحه المدوّي في وجه السياسيين المحترفين والمتصارعين: «سعينا إلى الوفاق السياسي فاصطدمنا بالنفاق السياسي»[1]. كان توصيفاً صادقاً للواقع الفعلي والأوضاع المسيطرة.

بداية وصدامات

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ عقدت الحكومة اجتماعها الأول لمناقشة البيان الوزاري الذي أعدّه الرئيس الحص، وقد ورد فيه بند تتعهد فيه الحكومة العمل على إلغاء الطائفية في الإدارة والجيش والقضاء، إدراكاً من الرئيس الحص أن الطائفية هي

(١) سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص١٢٩.

العلة القاتلة التي تنهك جسد الوطن، وتفسد كل إمكانية فاعلة للبناء والوحدة والاستمرار. فاعترض الوزير بطرس ناصحاً بصرف النظر عن هذا البند لاستحالة الوفاء به في ظل الأجواء المهيمنة. وقد أيّد مبدأ الإلغاء وزراء آخرون إيماناً بالموقف والمبدأ. لكن الوزير بطرس أصرّ على موقفه «فأنا أكاد أكون المتمرّس الوحيد في السياسة بينكم» كما قال للوزراء في الجلسة. وانتهى الأمر بأن أيّد الرئيس سركيس وجهة نظر الوزير بطرس، بعد أن تم الاتفاق على التمسك بمبدأ الممارسة غير الطائفية قدر المستطاع من قبل الحكومة[1].

أما الرئيس الحص فيورد الأمر ببساطة كلية على الشكل التالي: «فدار نقاش كانت خاتمته التسليم بإلغاء العبارة مع التفاهم على ضرورة العمل في الممارسة على مراعاة المبدأ المطروح، أي إلغاء الطائفية في الوظيفة قدر الإمكان»[2]. دون طنطنة أو عنعنة أو تسجيل انتصارات شخصية، لا حاجة للحكومة بها.

وفجأة، ودون أية مقدمات، وجدت الحكومة نفسها أمام معضلة قاسية، لم تكن في الحسبان، إذ فوجئ الوزراء بمداهمة قوات الردع العربية لمكاتب بعض الصحف اللبنانية واحتلالها (المحرر، بيروت، الدستور، وهي صحف تؤيد العراق). ثم تعرضت للدهم جريدة السفير والنهار والأوريون لوجور والنداء واللواء، وظلت جريدة العمل وحدها الناطقة باسم الكتائب اللبنانية مستمرة في الصدور.

وقد كان السوريون، في زيارة بطرس الأولى إلى دمشق ولقائه الرئيس الأسد، قد اشتكوا من فوضى الإعلام اللبناني، ومن أساليب الصحافة وتهجماتها ومبالغاتها، ما يشكل خطراً على معنويات الجنود والضباط في قوات الردع. وطالبوا بضبط الأوضاع وأن تتحمّل هذه الصحف مسؤولياتها لكي لا يُساء إلى الأمن والمساعي الجديدة.

كما أن فوضى الإذاعات قد أضرّت كثيراً بمساعي الوفاق، خاصة وقد تعدّدت وانتشرت الإذاعات غير الشرعية، وكل منها يبثّ على هواه في فجور قبيح ينشر الفرقة

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص١٩٤-١٩٥.
(٢) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٥٩.

والخلاف ويعمّق الثقافة الطائفية. وكان لا بد من معالجة هذه الأمور، مساهمة في إنجاح المسيرة. وهكذا طُرحت قضية الحريات والإعلام بكل امتداداتها.

كان الموقف على غاية من الأهمية والحساسية فمعاملة الصحافة والإعلام والإذاعات بهذه القسوة أو عبر الضغط والكبت وكم الأفواه وتقييد الأقلام، يهدّد الحريات ومفهومها في لبنان، ويهدد بتغيير النظام اللبناني. وقد يتمادى الأمر إلى أكثر من ذلك في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، مما يخيف اللبنانيين، وينفّرهم.. ولا بد من معالجة الأمر عبر القانون وبما يتلاءم مع روح النظام اللبناني وتشريعاته.

عكف الرئيس الحص على معالجة الوضع الإذاعي، أولاً عبر إعادة توحيد الإذاعة الرسمية التي كانت قد انقسمت إلى إذاعتين أثناء الحرب. واحدة في المركز الرسمي الخاص في الصنائع، وأخرى في عمشيت. الأولى تعبّر عن وجهة نظر الحركة الوطنية وحلفائها، والثانية تعبّر عن وجهة نظر الجبهة اللبنانية.

كما ظهرت إذاعات خاصة، منها إذاعة صوت لبنان التي تعبّر عن آراء الكتائب اللبنانية، وإذاعة صوت لبنان العربي، تتحدث باسم الناصريين المستقلّين (المرابطون)، وغيرها من الإذاعات. وكانت هناك إذاعة خاصة أيضاً تبثّ باسم إذاعة فلسطين.

ولقد حاول الرئيس الحص كرئيس للوزراء ووزير للإعلام أن يغلق هذه الإذاعات الخاصة التي كانت تزيد التفرقة بين اللبنانيين وتبث برامج تحريضية مسمومة، وقد اجتمع بالشيخ بيار الجميّل لهذه الغاية، حيث حاول الجميّل بشتى الطرق والحجج الإبقاء على إذاعته (صوت لبنان)، ولما أُحرج وعد ببحث الأمر، ثم تملّص من ذلك.

وكان الرئيس قد توصل إلى توحيد برامج إذاعتي عمشيت والصنائع. والتزم المرابطون بإغلاق إذاعتهم قبل ساعة واحدة من إغلاق إذاعة صوت لبنان.

وقد ظلّت الصحف معطلّة إلى حين صدور المرسوم الاشتراعي القاضي بفرض الرقابة الصحافية. وصُدِم الرئيس الحص لعجزه عن معالجة مسلسل المداهمات التي تعرّضت لها الصحف. وبحث هذا الموضوع في أول لقاء له مع الرئيس الأسد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، بعد تأليف الوزارة بأسبوع، وأشار إلى وقع مثل هذا الحدث

على المجتمع اللبناني الذي تعوّد تقديس الحريات وفي مقدمها الحرية الصحافية. فنصحه الرئيس الأسد بمعالجة الموضوع مع قوات الردع. يقول الحص:

«ولكن مع الصدمة شعرت وكأنما كان وراء الأكمة ما وراءها، كأنما كان بين الرئيس سركيس وسائر المسؤولين العرب نوع من التفاهم حول الوضع الإعلامي عامة، والوضع الصحافي خاصة، لم أكن على اطلاع عليه، ولعلّه تمّ على هامش قمة القاهرة في لقاءات لم أحضرها. وقد تعزّز هذا الشعور لديّ عندما لم ألمس حماساً خاصاً من الرئيس سركيس في التصدّي لما تعرّضت له الصحف، ثم عندما عرض علي موضوع المرسوم الاشتراعي الأول فيما بعد، والذي فرضت بموجبه الرقابة القاسية على وسائل الإعلام وفي مقدمها الصحف.

«وفي كل حال لم يكن الرئيس سركيس يكنّ الكثير من الود للصحافة. وقد اكتشفت هذه الظاهرة، ولم أكن أعرفها فيه، عندما منع دخول المراسلين الصحافيين إلى حرم القصر الجمهوري لتغطية أخباره، فباتوا يرابطون عند آخر نقطة سمح لهم بالوصول إليها على الطريق المؤدية إلى القصر، فنشأ ما أصبح يعرف في لغة المرحلة بحاجز الصحافة»[1]. وقد رفض بعد ذلك، رغم تدخل الحص لديه، بأن يسمح للصحافة بالعودة إلى حرم القصر.. وباستياء وسخط واشمئزاز[2].

وفي جلسة ١٩٧٧/١/١، أقرّ مشروع الرقابة على الصحف بواسطة الأمن العام بعد مراجعة منّي للرئيس سركيس، حول ما لاحظته من الاستعجال في الأمر، وضرورة التبصّر في المشروع والتأنّي، فانحنى نحوي وقال بما يشبه الهمس: «صدقني، لن نستطيع الإقلاع على غير هذه البداية، لن تكون لجنة عربية رباعية إلى جانبنا، ولن تكون قوات ردع عربية في تصرّفنا، ولن تقدّم المعونات الإعمارية الموعودة لنا، ما لم نقدم على هذه الخطوة.

«وحين تساءلت متعجباً عن سبب الاستعجال في إصدار مرسوم الرقابة طلب مني

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٥٨.
(٢) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص١٩٧.

الرئيس سركيس أن أوضح لمجلس الوزراء باقتضاب الأسباب الموجبة. فألمحت للوزراء من غير أن أسمّي الأشياء بأسمائها، إلى أن هذا الإجراء هو الوحيد الذي يقبل به السوريون لكي يخلوا مكاتب الصحف والمجلات التي أقفلوها. لم أضع الوزراء في تفاصيل اجتماعاتي (مع الرئيس الأسد والوزير خدام وغيرهما) لأنني كنت متفاهماً مع رئيس الجمهورية بألا أبحث في مجلس الوزراء في المسائل التي طرحت في دمشق إلا بالقدر الضروري».

ويذكر الدكتور صلاح سلمان وزير الداخلية في هذه الحكومة، فيما بعد، وهو بصفته تلك وزير الوصاية على الأمن العام، حيث فوّض إليه تطبيق قانون الرقابة على الصحف والإعلام:

«عندما بدأت الرقابة تطبّق ظهر واضحاً انحياز الأمن العام إلى أحزاب الجبهة اللبنانية ضد الفلسطينيين وأحزاب الحركة الوطنية. ولم يكن لي أي حول ولا قوة للتدخل، وكان في الأمر كيديّة سياسية واضحة. وكنت أتلقى الكثير من المراجعات والشكاوى ولكن المدير العام للأمن العام أنطوان دحداح (استبدل به فاروق أبي اللمع فيما بعد) لم يكن يتجاوب معي أبداً لتصحيحها ولمنع تكرارها»[1].

وبعد حوالي عشرة أيام من تأليفه الحكومة انطلق الرئيس الحص في جولة على البلاد العربية، بدأها بدمشق، حاملاً معه مشاريع مدروسة لإعادة إعمار ما تهدّم من مؤسسات وما تحتاجه عملية الإعمار من مشاريع وبناء وتأهيل. وفي دمشق كان له أول لقاء مع الرئيس حافظ الأسد، ومع رئيس الوزراء اللواء عبد الرحمن خليفاوي، والوزير عبد الحليم خدام.

ثم زار المملكة العربية السعودية حيث اجتمع بولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز، ثم الكويت وقد التقى بولي العهد الشيخ جابر الأحمد ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد. وكذلك زار القاهرة وليبيا وبعدها بغداد والبحرين وقطر وأبو ظبي وسلطنة عمان.

(١) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١١٠.

لقد استقبل الرئيس الحص بكثير من الحفاوة والودّ، وكان يشرح لمستقبليه الأوضاع اللبنانية والآمال المعلقة على السلم الأهلي لإعادة البناء والإعمار، وتصميم الدولة والحكم على توفير الاستقرار، وإعادة لبنان أجمل وأحدث مما كان، والتفاؤل الكبير والآمال العريضة وحاجات لبنان في كل ذلك. كما كان يؤكّد على رغبة الحكومة اللبنانية في إفساح المجال للقطاع الخاص، وللاستثمارات وللرساميل العربية للمساهمة في هذه المشاريع، خاصة وأن هناك فرصاً مهمة وواعدة ومؤكدة للرساميل الخاصة أن تستثمر وتشارك في هذه المشاريع.

لكنه استنتج أن كل هذه الجولات وهذه الجهود المضنية كانت قليلة الجدوى عملياً، وأن الوقت لم يحن بعد لكل هذه المشاريع والمخططات لكي تنفّذ، وأن القادة العرب يشعرون في قرارات أنفسهم، ونتيجة معلومات واطّلاع، أنه لم يحن أوان استقرار لبنان بعد، وأن الأزمة لم تنته. خاصة وقد أعقب جولته، وبعد فترة قصيرة، توقف اللجنة العربية المكلّفة بتوفير الحلول والتنفيذ لمقررات مؤتمر قمة القاهرة، عن الاجتماعات، ثم توارت واختفت تحت دواعٍ شتى وحجج غير مقنعة، وأن الدول القادرة والغنيّة قد استنكفت عن المساعدة ومد يد العون، على غير عاداتها وعكس مبادراتها ووعودها.

ولم يكن صعباً الاستنتاج أن الآفاق ليست رحبة ولا إيجابية ولا تبعث على الأمل في دنيا العرب، ودول الإقليم والعالم، وأن هناك مخاطر كثيرة ما زالت كامنة.

الأزمة تراوح مكانها

دخل الرئيس الحص سريعاً إلى الساحة السياسية وراح يتواصل مع الجميع، من قادة سياسيين ورؤساء روحيين، ووجوه مجتمع وفعاليات. ورأى أنه إذا كان عليه أن يعمل لإيجاد توافق ووفاق، ولاستعادة الدولة وإنهاضها، فلا بد أن يتواصل مع الجميع ويتّصل بكل الجهات والقوى، معتمداً الحوار ومتسلحاً بقوة الشرعية وسلاح الموقف.

التقى الرئيس الحص الجميع، آملاً الحصول على الدعم والمساندة، من كل من يمكنه تقديم هذا الدعم وهذه المساندة، سابراً نوايا الكل، ملتقطاً أي إشارة أو دلالة

على مشتركات وموصلات لإعادة اللحمة إلى مجتمع مزّقته الصراعات والعداوات والتدخلات الخارجية.

كان مؤمناً بأن الاهتمام بالجبهة الداخلية والوصول إلى حد أدنى من الوفاق والتفاهم يمكن أن يقوّي مصادر المنعة ويسدّ ما أسماه «الشقوق الداخلية» التي يتسلل عبرها أعداء الخارج والطامعون في العبث بأمن الوطن وأمانه، واللاعبون الأجانب المستغلّون للوطن كساحة للأطماع والأهواء والمخططات العدوانية.

هنا في الداخل يوجد الداء والدواء، فإذا أحسنّا كلبنانيين تحصين أنفسنا وساحتنا، وأغلقنا نوافذ الشرّ والعدوان، يسلم الوطن ونوثّق العيش المشترك، ونمتّن الوحدة ونقويّها. وإلا عبثاً الاعتماد على تطمينات ومداواة الخارج وحده.

تواصل الرئيس الحص مع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، ومع رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام موسى الصدر، والبطريرك الماروني مار أنطونيوس بطرس خريش، وشيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ محمد أبو شقرا، ومطران الأرثوذكس في بيروت غفرائيل الصليبي، وبطريرك الروم الكاثوليك مكسيموس حكيم، وكاثوليكوس الأرمن، وغيرهم.

والتقى بالزعماء المسلمين، صائب سلام وعبدالله اليافي ورشيد الصلح وتقي الدين الصلح وأمين الحافظ، وكامل الأسعد وعادل عسيران، واجتمع بزعماء المسيحيين سليمان فرنجية وبيار الجميّل، ثم اجتمع بكمال جنبلاط.

واللافت في لقاءاته مشهدان: الأول لقاؤه بالإمام السيد موسى الصدر الذي كان وديّاً للغاية، وتطرق فيه الأمام للحديث عن الجنوب ومعاناة أهله والأخطار التي تحدق به، والمطالب الإسلامية، وقد ختم الإمام اللقاء بعتاب بسيط: «أودّ بعد كل هذا أن أعرب لك عن عتاب بسيط: لماذا ألّفتم حكومة ثمانية ولم تؤلفوا حكومة عشرية؟ فلو فعلتم لساويتمونا بسوانا، فلو جئتم بعشرة لكان هناك وزيران من الموارنة ووزيران من السنة ووزيران بدلاً من وزير واحد من الشيعة». ويقول الحص: «فلم أجد ما أجيب على هذا العتاب الرقيق، وإنما المحرج، سوى إبراز تذكرة هويتي أمامه ثم أعلّق مداعباً بأن

في الحكومة وزيرين من الشيعة (فأنا مسجّل في قيود النفوس شيعياً لأمر يتعلق بقاعدة الإرث واختلاف الاجتهاد حولها بين المذهبين السنّي والشيعي في حال كحالي لا يكون فيها بين الذريّة ذكر)، فضحك الإمام الصدر كثيراً وانتهى الأمر عند هذا الحدّ».

وقد أدلى الإمام بعد هذا اللقاء مع الحص بتصريح قال فيه: «لقد أحسست ورفاقي على إثر هذا اللقاء بمزيد من الثقة. حيث وجدناه كما عهدناه، صريح اللهجة، صادق القول، واضح الرؤية»[1].

واللقاء الثاني المتميّز كان مع كمال جنبلاط، وكانت الحركة الوطنية التي يرأسها جنبلاط على صدام مع سورية، في هذه المرحلة، بينما كانت الجبهة اللبنانية على تفاهم ومودّة وتأييد. فقد صرّح بيار الجميّل على أثر زيارة له إلى دمشق مع فرنجية، ولقائهما الرئيس الأسد: «كلما تعرفنا إلى الرئيس حافظ الأسد أحببناه واحترمناه، هناك أناس تحبهم ولا تحترمهم، وهناك أناس تحترمهم ولا تحبّهم. وهناك أناس تحبّهم وتحترمهم في آن واحد. الرئيس الأسد تحبّه وتحترمه». ويقول الحص عن هذا اللقاء: «على الرغم من الصدام وحالة الصراع بين جنبلاط، كزعيم للحركة الوطنية واليسار وحليف لمنظمة التحرير، رأيت من واجبي أن ألتقيه وأحاوره، وهو في كل أحواله قيمة كبيرة وحضور مميّز وركن من أركان الوطن اللبناني. وفي هذا اللقاء ارتاح الزعيم الجنبلاطي كثيراً حين وقف على التزامي الواضح وحدة لبنان وعروبته واحترامي المطلق للحريات العامة.

«كان اللقاء في ١٩٧٧/١/١٥ بعد أيام قليلة من حادثة احتلال مقرات الصحف من قبل قوات الردع. على مائدة غداء أقامه صديق مشترك. ولما دعينا إلى مائدة الغداء العامرة باللحوم والأسماك والدجاج رأى مضيفنا أني لا أتناول شيئاً من هذه الأصناف، وتفاجأ لما علم أنني مثل الزعيم كمال جنبلاط من اللبنانيين المتزمّتين بالنسبة لأكل اللحوم. وكان أن استأذنت جنبلاط بمشاركته طعامه النباتي المخصّص له، وانكببت وإياه على ثلاثة صحون تاركين جملة المائدة السخية لصاحب الدعوة (سليم خير الدين وضيفه أمين علامة).

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٦٩.

«وقد أبدى، بعدها، كمال جنبلاط ارتياحه للقاء، وتمنياته بتكراره مستقبلاً»[1].

والتقى الرئيس الحص بشير الجميّل، في ندوة حول «لبنان الجديد» عُقدت في الكسليك في النادي اللبناني للسيارات، دعا إليها مجلس كسروان الثقافي.

وقد نادى الجميّل في هذه الندوة باللامركزية السياسية التي تشمل الشؤون الإدارية والأمنية والمواقف السياسية والأحوال الشخصية والبرامج التربوية. وجاهر برفض صيغة ١٩٤٣ معلّلاً «لأننا نرفض الاستمرار موحّدين شكلياً ومنقسمين واقعياً.. شاركت شخصياً في قتل الصيغة السابقة وطعنتها بخنجر في صدرها ودفنتها ورميت التراب على نعشها ووضعت الحراس على باب قبرها حتى لا تقوى على القيام مرة أخرى».

وأصرّ الرئيس الحص على التمييز بين الميثاق الوطني وصيغة النظام. «فالميثاق الوطني هو عهد عيش مشترك بين اللبنانيين، وهذا العهد لا يسقط إلا إذا سقطت فكرة لبنان الوطن. أما صيغة النظام فتبقى خاضعة للتطوير واستطراداً للسقوط».

وكان الفريق الوطني يعتبر اللامركزية السياسية باباً يفضي إلى التقسيم. وقد عبّر الرئيس سلام عن هذا الموقف بالقول الواضح الحاسم: «أنا أعتقد أن اللجوء إلى اللامركزية السياسية من شأنه أن يعطّل قيام لبنان الواحد واستمراره. وأنا ضدّه».

أما الرئيس كميل شمعون فقد دعا إلى النظام الفدرالي صراحة قائلاً: «يجدر بكل منطقة أن تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً وقابلة للعيش بإمكاناتها وحدها وتتحمّل ميزانية مشاريعها.. على النسق الأميركي أو السويسري».

ثم تبنّت الجبهة اللبنانية خيار اللامركزية السياسية في اجتماع شهير عقدته في دير سيدة البير بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٣م.

وقد حسم الرئيس الحص الجدل بالتعبير صراحة وبلا مواربة عن رفضه لكل هذه الطروحات ومعارضتها: «نحن مع اللامركزية الإدارية إلى أبعد الحدود. أما اللامركزية السياسية فنعتبرها ضرباً من ضروب التقسيم، أو خطوة في اتجاهه». وكان في هذا

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٧٠-٧٢.

الموقف منسجماً وملتقياً مع التجمع الإسلامي الذي يتصدّره الرئيس صائب سلام، والحركة الوطنية التي يرأسها كمال جنبلاط. ثم أكّد في لقاء آخر مع نقابة المحررين بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦: «إن بناء الدولة القادرة والعادلة هو القاسم المشترك الذي يجب أن يلتقي عليه جميع اللبنانيين».

في هذه الأثناء طلب قائد قوات الردع العقيد أحمد الحاج من قائد القوات السورية اللواء علي إصلان إرسال فصيلة من الجنود إلى خط كفرتبنيت – مرجعيون لتأمين طريق تموين شتوي في حال انقطاع الطريق الرئيسي والتقليدي في «ظهر البيدر» بسبب تراكم الثلوج. وبالفعل وصلت قوة من ٣٥ جندياً سورياً إلى ضاحية النبطية وتمركزت هناك.

وقامت قيامة إسرائيل معتبرة أن في الأمر تجاوزاً لخطوط حمر اتفق عليها مع سورية عبر الأميركيين عند التفاوض على دخول القوات السورية إلى لبنان، على ألا يقترب السوريون من الحدود اللبنانية مع الكيان الغاصب. وثارت زوبعة من الاحتجاجات والإنذارات، ودخل الأميركيون على خط المباحثات واللقاءات، انتهت بإصدار الرئيس سركيس بصفته قائداً لقوات الردع العربية (بعد التباحث مع الأسد في زيارة له إلى دمشق) أمراً إلى الجنود بالانسحاب.

وقد أثبتت هذه الواقعة أن الجنوب سيبقى جرحاً نازفاً وأنه يتطلب معالجات عميقة ومعقّدة، وأن إسرائيل ستتدخّل دائماً في الشؤون الداخلية اللبنانية وباستمرار عبر الجنوب، وعبر رعاية وتنظيم عملاء لها وقوات محلية على رأسها الضابط اللبناني في الجيش الرسمي سعد حداد وزميله سامي الشدياق.

وقد علّق بطرس ساخراً ومعرّضاً: ربما كان هذا الأمر هو الوحيد الذي نفّذته قوات الردع فوراً ودون تردد!![1].

وما كادت الحكومة تنفذ من أزمة كفرتبنيت حتى انفجرت مأساة مدوّية أخرى.

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٢٠١.

فبعد ظهر السادس عشر من آذار/مارس ١٩٧٧ تصدى مجهولون لسيارة الزعيم كمال جنبلاط على منعطف الطريق بين دير دوريت ودير القمر وأطلقوا عليه النار فاستشهد مع اثنين من مرافقيه. كان الخبر صاعقاً وزلزل الساحة السياسية. وما إن دُفِن الشهيد (في المختارة) حتى استعرّت أعمال القتل الهمجي والغرائزي فسقط أكثر من مئة وخمسين مواطناً مسيحياً ضحية موجات الغضب المتفلت. وهُجّر عشرات الآلاف من المسيحيين من الشوف والجبل، فكانت عاصفة مجنونة من الخوف والقتل والحرق والتدمير، تصدّى لها العقلاء والحكماء، وتصدّت لها الحكومة بعد أن وصل المهجّرون الخائفون بالآلاف إلى قصر بعبدا. ولم تهدأ الأحوال إلا حين دخلت قوات الردع إلى الجبل وأماكن الصدام، فاستقر الوضع على قلق وخوف وتوجّس.

عاد العامل الأمني يهزّ أعمدة الدولة ويهدّد كل مخططات إعادة البناء والنهوض، ويخلخل بناء السلم الأهلي وأسسه. وفي هذا الصدد يقول صلاح سلمان:

«بعد جريمة الاغتيال ألبس شيخ عقل الطائفة الدرزية، المرحوم الشيخ محمد أبو شقرا، ابن الشهيد وليد عباءة الزعامة الدرزية مستعيداً عادة قديمة. وعلى الأثر جالا في المناطق المفجوعة بالاغتيال وبردّة الفعل المخجلة، وعملا على تهدئة الخواطر. وقد نجحا في وقف عمليات الثأر، ولا سيما أن جريمة الاغتيال لم تكن قد ارتكبتها أيادٍ مسيحية، رغم أن المخططين للجريمة النكراء كانوا يريدون إظهارها هكذا لإشعال فتنة، ولصب الزيت على النار»[1].

إصلاح المؤسسة العسكرية

كانت كل الدروب تؤدي إلى الجيش، وكل الحلول تعتمد على وجود جيش قوي، متماسك، سليم البنية، وطني، وللجميع. وهمّه الوحيد حماية الدولة والتراب الوطني وصيانة الإرادة الوطنية حرة والسيادة موفورة مضمونة.

(١) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٣٨.

لم تكن البدايات، في تاريخ تأليف الجيش تضمن هذه المعايير والاعتبارات. فقد نشأ الجيش في كنف الفرنسيين، تدريباً وعقيدةً وتركيباً وتسليحاً. وحين استلمته الدولة المستقلة عام ١٩٤٥ لم يكن عديده يتجاوز الثلاثة آلاف جندي، تقودهم مجموعة ضباط، عُين على رأسهم القائد العميد فؤاد شهاب (اللواء والعماد فيما بعد)، وكان تسليحه متواضعاً ومحدوداً، ورثه من مخلفات الجيش الفرنسي.

ومع اللواء فؤاد شهاب أصبح الجيش مؤسسة منظّمة مترابطة قوية، تتمتع بصدقية ونظام ثابتين، خاصة أن اللواء شهاب رفض أي تدخل للسياسيين في شؤون الجيش، كما رفض إلى حد معقول الاعتبارات الطائفية، في المكافأة والترقيات والتطويع، علماً أن الجيش، بقياداته وألويته وضباطه وعديده، كان يجنح إلى تغليب كفة المسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً بشكل ظاهر وملحوظ، وكانت قيادته محصورة، حسب أعراف موروثة في النظام وبناء الدولة، في الموارنة. ولو كان الضابط المسلم يتمتع بنبوغ وعبقرية بونابرت أو هندبرغ أو الجنرال مولتكه العظيم لما استطاع أن يصل إلى القيادة في هذا النظام المتّبع.

كانت الطائفية، أولى العورات القاتلة في بنيوية الجيش، وفي القيادات المفصلية، وشؤون مخابراته. واستطاع اللواء شهاب أن يخفّف من غلواء هذا الطغيان المعيب، وهذا الضعف القاتل.. خاصة وأنه كان شديد الحرص في قيادته، أن يعرف كل تفاصيل حياة ضباطه وسلوكياتهم، ويهتم بعناية شديدة بكل شؤون الرتباء والجنود، وأمورهم العائلية والشخصية أحياناً.

وقد أدرك اللواء شهاب في محنة ١٩٥٨، المخاطر الحقيقية لتدخل الجيش ومناصرته لموقف فريق ضد آخر في الشؤون السياسية، فنجّى الجيش من التورط، رغم أن مديرية المخابرات، فيما بعد، انحرفت عن مهمتها، واجتهدت في عملها أكثر من الضروري واللازم، وتعدّت خطوطاً حمراء مسّت فيها بالشؤون العامة والسياسية والخاصة للأفرقاء والأفراد، وجرحت كرامات كثيرين، مما فجّر نقمة طاغية لوثت سمعة المخابرات وأفقدتها صدقيتها. وكمثال على تضخم حجم بعض ضباط المخابرات ما صار إليه حضور ونفوذ الضابط العقيد أنطوان سعد بعد أن رأس شعبة المخابرات العسكرية في عهد الرئيس

فؤاد شهاب، وكذلك الضابط العقيد غابي لحود على عهد الرئيس شارل حلو، والعقيد جوني عبده على عهد الرئيس إلياس سركيس. فقد فاضت حجوم شخصيات هؤلاء الضباط حتى طغت على حضور القادة العسكريين والسياسيين جميعاً وبلا استثناء.

لقد بالغ الرئيس شهاب في الاعتماد على العسكريين، مبرراً هذا الأمر بقوله: «إنني لست على رأس حزب وليس لي قواعد شعبية. أردتم أن أكون رئيساً للجمهورية، ولكي أتمكن من الحكم، اضطررت إلى استعمال الوسائل المتوفرة لدي، ألا وهي الجيش»[١].

ولم يحظَ الجيش الوطني، على مرّ أغلب العهود، بالعناية الكافية، من تسليح وزيادة عديد، وتطوير وتحديث وتخصيص ميزانيات كافية. بينما كانت كل جيوش البلدان المجاورة والمحيط، قد تضاعفت عدة وعدداً وتحديثاً عدة مرات. إذ بينما نشأ الجيشان السوري واللبناني معاً في أحضان الانتداب الفرنسي، ولم يتعد عديد كل منهما حين استلمته الدولة المستقلة في سورية وفي لبنان ٢٤٠٠-٣٠٠٠ جندي، ظل الجيش اللبناني محدوداً لا يتعدى ٣٠ ألفاً في الستينيات، ناهيك عن تسلحه المتخلّف والضعيف والقديم، والذي لا يغطي حاجاته ولا متطلبات دوره. بينما أصبح عديد الجيش السوري أكثر من ٣٠٠ ألف جندي وضابط، مع أحدث تسليح وأكثره عصرنةً وتطوراً. هذا إذا لم نتحدث عن جيش العدو الإسرائيلي. لدرجة أن البلد قد هُدد في مناسبات كثيرة بتمادي العدوان الصهيوني في تعديه وتطاوله على سيادة الوطن، غاراتٍ وتدميراً وقتلاً للمدنيين، خاصة في غارة ١٩٦٨على مطار بيروت وتدمير الطيران التجاري المدني اللبناني دون أن تطلق عليه رصاصة واحدة، وعدوان ١٩٦٩، في قلب العاصمة بيروت في شارع فردان وقتل ثلاثة من القادة الفلسطينيين في أسرّتهم، دون أي ردّ أو مقاومة، وفي الغارات اليومية على الجنوب اللبناني.

كانت هناك احتجاجات دائمة وشكاوى مستمرة من الجانب الإسلامي حول الجيش وتركيبته وقياداته، وأكثر المآخذ تلك التي تركزت حول أسلوب قيادته، وتركيبته الطائفية، وعدم المساواة فيه بين المسلمين والمسيحيين، خاصة في عديد الضباط،

(١) العميد الركن فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers & Distributors، ص٢٢.

والمراكز القيادية، مما يجعل هذا الجيش مارونياً بشكل مطلق ومنحازاً بالتالي إلى صفوف الجانب المسيحي، ويحمي مصالحه ومخططاته، حتى امتنع على المسلمين الحصول على أية إصلاحات أو تنازلات من الجانب المسيحي، وإلا كان التهديد دائماً باستعمال الجيش، في وجه أي تحرك أو مظاهرة أو إضراب. كان هذا الواقع غير مقبول، مما جعل المسلمين يرفضون دائماً استعمال الجيش في حسم الشؤون الداخلية أو التدخل فيها، خشية انقسامه، إذا ما تصرّف بانحياز أو فئوية.

وظهر ذلك جلياً في بداية أحداث ١٩٧٥م، خاصة في مظاهرات صيدا (حركة الصيادين وتظاهراتهم ضد شركة بروتين، والتي قتل فيها الشهيد معروف سعد واتّهم الجيش بقتله).

حينها رفض رئيس الوزراء إنزال الجيش، بل وأمر بسحبه من صيدا بكاملها. ولما خلفت حكومة الرئيس كرامي حكومة رشيد الصلح، أصرّ كرامي على عدم إنزال الجيش لعدم ثقته بحياده، وحياد ضباطه، وخوفاً عليه من الانقسام مما سبّب أزمة عميقة وصراعاً بين قيادات البلد، مسيحيين ومسلمين.

والحقيقة أن الرئيس كرامي تصرّف كرجل مسؤول يعي حقيقة الأمور، «إذ طلب من قيادة الجيش تقريراً عما يمكن أن يحصل في حال الاستعانة بالجيش لحفظ الأمن والتدخل. ولّمحت القيادة تلميحاً قوياً إلى خطر انقسام الجيش، فبنى كرامي موقفه على هذا الأساس، وامتنع عن كشف التقرير لئلا تزداد المعنويات هبوطاً»[١].

وقد تمسّك الرئيس كرامي بموقفه هذا (وكان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع) رغم إصرار وزير الداخلية في حكومته الرئيس كميل شمعون ومطالبته المستمرة بإنزال الجيش. والذي زاد الرئيس كرامي رفضاً لذلك، موقف الجيش من قضية «باخرة الأكوامارينا» كما عُرفت يومها، والتي كانت تنقل أسلحة للجبهة اللبنانية، حاولت إنزالها في الأكوامارينا حيث سهل الجيش اللبناني وصولها وتفريغها، فعلّق الرئيس كرامي: «ولعل في ما جرى تأييداً لموقفي المتحفظ لناحية إنزال الجيش لأني أعتبر

(١) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، نقلاً عن العقيد جوني عبده، دار الريّس، ص١٥٨.

أن نزوله كان سترتّب عليه مخاطر لم أشأ أن أدخل في التجربة بسببها». وأضاف أمام مجلس النواب في ١٩٧٥/١١/٢٥: «أنا قلت لكم وأردّد أن الجيش في مثل هذا الاقتتال الشامل، وهو مؤلف من أبناء هذا الشعب، وفي الظروف القائمة، وما أحاط بالجيش نتيجة ما جرى سابقاً، قد وُضِع في حالة لم يعد من الممكن استعماله معها.. كذلك أقول إن هذا الجيش هو الورقة الأخيرة في يد الدولة لا يجوز التفريط به في عملية غير مأمونة الجوانب، ولا يمكن إذا ما نزل الجيش في هذا الوضع القائم في لبنان أن يحسم الأمر ولا يمكن لنزوله أن يؤدي إلى الغاية المرجوة»[١].

ومع اشتعال الحرب الأهلية وشدتها، انقسم الجيش فعلاً، كما توجّس الرئيس كرامي، وحدثت فيه عدة انشقاقات منها: حركة جيش لبنان العربي بقيادة الملازم أول أحمد الخطيب، وحركة الرائد فؤاد مالك الذي أنشأ مع مجموعة من الضباط والرتباء والجنود «جيش لبنان» وحركة لواء عكار، وحركة العقيد أنطوان بركات وإصدار وثيقة الشرف لمائتين وخمسين ضابطاً، ثم بيان سلاح الطيران (العميد فهيم الحاج) وغير ذلك[٢]. هذا بالإضافة إلى انقلاب العميد عزيز الأحدب في ١١ آذار/مارس ١٩٧٦.

في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ التقى الرئيس شمعون في اليرزة كبار ضباط الجيش اللبناني، في عزّ المعارك واحتدامها. وتوجه باللوم إلى رئيس الأركان العامة العماد نصرالله على سكوت الجيش الذي أدّى إلى نتائج مفجعة «فرفع العميد نصرالله يديه إلى السماء وأجاب: لم يعد عندنا جيش. صارت عندنا مجموعات مختلفة وغير منضبطة في عدد الطوائف التي يضمّها لبنان. المسيحي يحارب في حماسة إلى جانب المسيحيين، والمسلم كذلك يحارب إلى جانب المسلمين.

«إن بعض الرتباء، ليلة أمس بالذات، انقسموا معسكرين، وهدّدوا رماة المدفعية بالسلاح إذا هم اقتربوا من قطعهم. وإن عدداً من الأفراد أطلقوا النار على ضباطهم، وإن فراراً من الصفوف حصل بكثرة في الأيام الأخيرة»[٣].

(١) فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers & Distributors، ص٢٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧.
(٣) كميل شمعون، أزمة في لبنان، دار الفكر الحر، ص٣٠.

وفي الواقع المؤلم إن تدخل السياسيين في شؤون الجيش وعبثهم بين الضباط والتحريض الطائفي المقيت، وجذب بعض الضباط إلى دوائر السياسيين والحزبيين والأفكار الطائفية البغيضة، على عفن تفكير بعض السياسيين، واستسهالهم الفتن وشعورهم العنصري المقيت، كلها أمور ساهمت في شلّ الجيش وفرطه.. فكيف تقوم دولة بعد ذلك؟

وكان بالإمكان رتق الفتق وتضميد الجراح الوطنية ووصل ما انقطع لو تم الحدّ الأدنى من الإصلاح والتنازل المقنع من أبراج الاستئثار والتعالي والشعور المبتذل في عدم احترام الآخر الشقيق، والتعامل معه بالودّ والرفق والتفهم.

لننظر كيف كان تفكير بعض السياسيين الذين قادوا إلى الأزمة وأشعلوا الفتنة وحرّضوا عليها:

«كان الاتفاق بعيداً من أن يكون سهلاً في موضوع المناصفة (من المطالب الإصلاحية للفريق المسلم والوطني) في المجلس النيابي. فئة رأت أن يوافق المسيحيون على هذا الاقتراح بغية الحصول على الرأي العام الإسلامي. وفئة أخرى، وهي الأقوى، رأت أن يبقى الوضع على حاله. (لذلك أصرّت على إنزال الجيش لقهر المطالبين بالمناصفة والإصلاح بقوة العنف والسلاح والكبت والقهر)، إذ ليس من برهان على أن عدد المسلمين يساوي عدد المسيحيين!!! هذا أولاً.

«وثانياً: إن حجة العدد لا تأخذ في الاعتبار القيم الثقافية ولا مساهمة كل طائفة في التراث الوطني. فلا جدال في أن الأطباء ورجال القانون والمهندسين والعلماء هم في معظمهم من المسيحيين!

«وليس أقل حقيقة، أن العنصر المسيحي الذي سلك بفضل تحلّيه بروح المبادرة، طريق الأعمال الصناعية والمالية والتجارية، يلعب، هو ذاته، الدور الأهم في إنماء البلاد، ويشارك في نسبة قدرها ٧٠٪ من مصادر تمويل موازنة الدولة»[١].

كانت هذه عيّنة من تفكير بعض قادة الحرب وأمراء القتال والتحريض. وصاحب

(١) كميل شمعون، أزمة في لبنان، دار الفكر الحر، ص٤٢.

هذا القول هو الرئيس الأسبق للجمهورية كميل نمر شمعون، صرّح به في اجتماع للجبهة اللبنانية في الكسليك في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٦م. وهو قول مليء بالمغالطات والزيف والادعاءات المتغطرسة، طالما رددتها نفوس متعصبة وحاقدة. ولعلك تظن نفسك تقرأ كتاب «كفاحي لأدولف هتلر» فتتردّد في سمعك إيقاعات النازية وأسوأ أوهام العنصريات.

كل هذا يقوله عن أبناء وطنه الآخرين، وكأنه يكمل أحداث ١٩٥٨م، ما لا يمكن أن يسمح بوفاق أو بناء أوطان.

كانت هذه صورة الأوضاع التي ورثتها حكومة الحص الأولى في بداية عهد الرئيس إلياس سركيس: دولة منهارة، ومؤسسات مشتتة مشلولة، وجيش فقد أكثر من ثلثي عديده، منقسماً مشرذماً، ونهبت مخازنه وآلياته وأسلحته. وكان منطقياً أن ينصبّ الاهتمام على إعادة بناء المؤسسة العسكرية وإصلاحها.

يقول الحص: «وأضحى المخرج من الأزمة رهناً إلى حد بعيد باحتمالات النجاح في إعادة بناء الجيش على أسس سليمة. وكان من الواضح منذ البداية أن عملية إعادة البناء المطلوبة لم تكن تقتصر على لملمة شتات من بعثرتهم الأحداث، وإنما كان المطلوب عملية تستهدف تصحيح الخلل في بنية المؤسسة العسكرية، إذ لولا وجود خلل فادح في بنية الجيش لما تداعى هيكله أمام التحدي، ولاستطاع أن يحافظ على تماسكه، على الأقل بحيث يبقى متأهباً لأن يلعب دوره الحيوي في إنقاذ الوطن من محنته عندما تحين ساعة الخلاص. فلا يتحوّل، كما تحوّل في الواقع بتمزّقه إلى مشكلة أصبحت في ذاتها سبباً لتعقيد الأزمة واستمرارها.

«إذن، يتطلب الأمر برنامجاً متكاملاً لإعاة تكوين الجيش يشمل: أولاً: إعادة تجميع الجند وإعادة تأهيلهم عسكرياً. ثانياً: تطهير صفوف الضباط من الذين تورطوا في الاقتتال. ثالثاً: تنظيم المؤسسة العسكرية عن طريق استصدار تشريع جديد»[1].

في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٧ صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٩ (الذي نص على

(١) سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص١٦١-١٦٢.

أحكام استثنائية تفتح المجال أمام ضباط الجيش للاستقالة بشروط مشجّعة، كما تمكّن الحكومة من إقالة من ترى إقالته من الضباط، وذلك خلال فترة محددة تنتهي بنهاية حزيران/يونيو ١٩٧٧م). وكان الغرض التخلّص من الضباط غير المرغوب فيهم والذين تورّطوا في الاقتتال وانحازوا لأطراف حزبية ضد آخرين، أو لارتباطاتهم السياسية. وفي هذه الأثناء أُعفي قائد الجيش، حنا سعيد من منصبه، وحلّ محلّه العقيد فكتور خوري الذي رُفّع إلى رتبة عماد.

ورداً على هذا التدبير ـ وكانت الجبهة اللبنانية قد رفضته حين علمت به قبل صدوره، وحذرت وزير الدفاع من هذا القرار، بل ذهب الرئيس شمعون إلى حدّ تهديده صراحة ـ زُرعت عبوة ناسفة في مصعد المبنى الذي يسكنه وزير الدفاع فؤاد بطرس، وأحدثت دماراً وخراباً، وروّعت عائلته. وتردّد أن الجبهة اللبنانية، وبرضى من الرئيس شمعون، قد زرعتها، كما روى فؤاد بطرس في مذكراته.

ويعتقد الكثيرون أن ذلك الانفجار كان إلى حد ما بمثابة المنعطف التاريخي من حيث أنه ردع الوزير وترك في نفسه، كما بدا لكثيرين، بصمات لم تمحَ، أثّرت أيما تأثير على تفكيره واتجاهاته وسلوكه السياسي، وربما ولّدت في نفسه اقتناعات جديدة. ومن يعلم المنزلة المتميزة التي كان يشغلها الوزير في التأثير على تفكير رئيس الجمهورية وسياساته، يدرك أهمية الحدث بالنسبة لتطوّر الأمور فيما بعد...

واتخذ قرار تبديل قائد الجيش في حضوره (حضور الوزير بطرس بعد الانفجار) دون أن ينبس ببنت شفة تنمّ عن رغبته في التراجع[1].

ويعلّق الرئيس الحص بكل نبالة وإنصاف: «كان الرجل أبيّاً، يحترم نفسه، ويتحلّى بكثير من صفات رجل الدولة المسؤول؛ فضلاً عن وطنيته الأصيلة»[2].

ويذكر فؤاد بطرس أن الرئيس شمعون قال له بعد لقاء جمعهما معاً في القصر الجمهوري حول موضوع استبدال فكتور خوري بقائد الجيش حنا سعيد: «فؤاد، فكّر

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٩٨.
(٢) المصدر نفسه.

جيداً بموضوع إقالة قائد الجيش قبل أن تقوم بها، فهذه المسألة ليست بسيطة وقد تكون لها انعكاسات. فأجبته للتوّ: لم أتعود أن أخشى الانعكاسات إذا كنت مقتنعاً بضرورة اتخاذ قرار يتعلق بمصلحة البلد»[1].

قدّم الوزير بطرس لائحة بأسماء الضباط الذين رغبوا في الاستقالة، وعرض أسماء الذين لا ينبغي قبول استقالاتهم لحاجة الجيش إليهم، والذين ينبغي قبول استقالاتهم. كما أبدى رأيه بوجوب المساواة بينهم، مسيحيين ومسلمين. يقول الرئيس الحص: «واعترضت لتوي على المبدأ المطروح من حيث أن المساواة في تلك الحالة تجافي العدالة ذلك لأن التوزيع الطائفي لضباط الجيش كان آنذاك بنسبة الثلثين إلى الثلث تقريباً بين المسيحيين والمسلمين؛ فإذا ما اعتمدت قاعدة المساواة في قبول الاستقالات كان من شأن ذلك تعميق الخلل النسبي في بنية الجيش»[2].

وبعد جدال، تدخل الرئيس سركيس مسلّماً بوجوب مراعاة نسبة التوزيع الطائفي بين ضباط الجيش في قبول الاستقالات.

ثم جرت مناقشة بشأن الضباط الذين يجب إقالتهم، فقدّم الوزير بطرس لائحة بأسماء ضباط كانوا كلهم من منظومة ما سمي يومها جيش لبنان العربي، ولم يكن فيها ضابط واحد من الفئات المقابلة. يقول الرئيس الحص:

«وكان حوار واسع حول الموضوع بلغ مستوى الحدّة أحياناً حول ضباط خارجين على الشرعية وضباط مع الشرعية. ولم نصل إلى نتيجة لتمسك كل منا، الوزير بطرس من جهة، وأنا من جهة أخرى، بموقفه.

«وتكررت المناقشات، والموقف نفسه حتى اقترحت أن يُصار إلى إقالة عدد من الضباط متساوٍ من كل جهة، فرُفض الاقتراح أيضاً. فعرضت أن يُصار أخيراً إلى تسجيل خطوة أولية يكون من شأنها أن يُسرح من الخدمة أربعة ضباط، اثنان من كل

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٢٠٦.

(٢) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٩٨.

جانب. وسميت سعد حداد وسامي الشدياق من المتعاملين مع إسرائيل داخل الشريط الحدودي، وأحمد الخطيب ومحمد سليم من قيادة جيش لبنان العربي. فكان الرد رفضاً قاطعاً. وكان في جملة ما سمعت، ولم يكن ذلك للمرة الأولى، إنني إذا كنت أرى في سعد حداد خائناً لوطنه، فهناك بين اللبنانيين من يرى غير ذلك، والمقصود الجبهة اللبنانية وجمهورها»[1].

وقد روى العميد سامي الخطيب، بعد أن تخلّى الرئيس الحص عن الحكم، أنه حضر حواراً بين سركيس وبطرس، حيث سأل الرئيس سركيس وزير الدفاع بطرس سؤالاً صريحاً عن رأيه في ما كنت أطالب به، أي إقالة عدد متساوٍ من ضباط الفريقين، فأطرق الوزير بطرس هنيهة ثم رفع رأسه وقال بجرأة أدبية لم أستغربها منه: «إذا احتكمنا إلى ضمائرنا يا فخامة الرئيس وجب الإقرار أمانة بأن سليم الحص على صواب في ما يذهب إليه، ولكن إذا أخذنا برأيه فلن نستطيع الوصول إلى بيوتنا». (ولعله لم يكن قد نسي حادثة تفجير منزله).

كما وقع صدام في الرأي أيضاً حول قانون الدفاع وصلاحيّات المجلس العسكري، وجرى بحث طويل ولقاءات كثيرة، واجتماعات في لجنتي الإدارة والعدل والدفاع الوطني، وكان موضوع المناقشات واحداً، وهو تكوين المجلس العسكري وصلاحياته، ثم صلاحيات قائد الجيش الذي كان من قبل حسب قانون الدفاع القديم، يستأثر تقريباً بكل الصلاحيات التي كان المشروع ينيطها بالمجلس العسكري. وكان من صلاحياته أيضاً تعيين كل مرؤوسيه، حتى رئيس الأركان.

وهنا تفجّر الخلاف مع سركيس بصورة حادّة، وتمحور حول الصلاحيات وحول إجراء التشكيلات ودور قائد الجيش فيها.

كما اختلف الرئيس الحص مع الرئيس سركيس ومعه الوزير بطرس حول المادة الخامسة من قانون الدفاع التي تفيد أن الجيش هو بتصرف رئيس الجمهورية، وكان رأي الحص أن لا يكون من حق أحد التصرف بالجيش، أما تحريكه فتنظّمه نصوص القانون.

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٠٠.

وقد رفض الرئيس سركيس هذا الرأي، حتى تمّ التوافق على إضافة: (يوضع بتصرف رئيس الجمهورية على أن يمارس صلاحياته تلك طبقاً للقوانين المرعيّة الإجراء).

وأُقرّ مبدأ تأليف المجلس العسكري من ستة أعضاء حيث لكل طائفة عضو يمثلّها. كما أضيف وجود المجلس الأعلى للدفاع على رأس المؤسسة العسكرية، ولها أمانة عامة يتولاها ضابط رفيع.

وفي هذه الأثناء انفجر خلاف مستعصٍ حول موضوع ترقيات الضباط، وعادت الحكومة فيه للمربع الأول حول ضباط وقفوا مع الشرعية وضباط وقفوا ضدها، ومن يجب أن يُرقّى ومن يجب ألا يُرقّى، وتركز الخلاف حول رموز الصراع وضباط الانقسامات وغيرهم. وقد تعمّق الخلاف بين الرئيسين سركيس والحص مما ولّد نفوراً وتوتراً. وفي ذلك يقول الرئيس الحص:

«وكانت تلك المناسبة إحدى المناسبات العديدة التي شعرت فيها بالوحشة الكاملة. لم أجد في الواقع أحداً إلى جانبي، لا بين الوزراء ولا بين المديرين الذين تجندوا للوساطة، وبينهم من يفترض أن يكون من أقرب الناس إليّ. وكانوا كلهم تقريباً يجنحون إلى تبنّي وجهة نظر رئيس الجمهورية ويحاولون ثنيي عن موقفي. إنها قوة الجذب التي يتمتّع بها صاحب المركز الثابت (ست سنوات لرئيس الجمهورية) في مواجهة صاحب المركز الزائل»[1] (رئيس الوزراء).

وقد جرى في هذه الفترة تعيين فكتور خوري قائداً للجيش بدل حنا سعيد، وعيّن منير طربيه رئيساً للأركان وجوني عبده رئيساً لشعبة المخابرات، وعيّن زين مكي نائباً لرئيس الأركان وإلبير منيّر نائباً آخر.

ثم بعد ذلك قام خلاف واسع حول المراسيم التطبيقية لقانون الدفاع الجديد، وتنظيم قيادة الجيش، والشعب الأمنية، وتمحور بشكل أساسي حول مديرية المخابرات وصلاحياتها وميزانيتها وإمرتها، خاصة أننا لم ننسَ بعد ما قامت به مديرية المخابرات في العهود السابقة، وما جنته على الجيش وسمعته، بعد انحرافها عن مهمتها الأساسية

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١١٣.

للتدخل في الشؤون المدنية العامة والمسّ بخصوصيات الناس وكراماتهم والتحكّم والاستبداد في تصرفات قادتها، حتى أصبحوا فوق المحاسبة والقانون، ودار خلاف حاد حول ارتباط مديرية المخابرات، هل تربط بقائد الجيش مباشرة (كما طالب بطرس) أم تمر برئيس الأركان كما عرض الرئيس الحص. وقد رفض الرئيس سركيس والوزير بطرس اقتراح الحص، مع أن رئيس الأركان يحلَ محل قائد الجيش في غيابه، وكل المديريات تمر به، ولكن لأسباب فئوية، ارتؤي أن يربط قائد المخابرات بقائد الجيش مباشرة (وكان شرط أن يكون قائد المخابرات مارونياً وقائد الجيش مارونياً، فكأن الأسرار لا يؤتمن عليها من قبل رئيس الأركان غير الماروني)، وكذلك الحال في مديرية الأمن العام.

وقد دار نقاش طويل حول صلاحيات شعبة المخابرات خاصة استدراكاً للأخطاء القاتلة الماضية، ودرءاً للتجاوز والانحراف، وقد رأينا بعض مظاهره مع جوني عبده حيث سجلت أحداث مهمة من التعدي والظلم والفواحش. ناهيك عن التلاعب بالمعلومات وحصرها في أشخاص، وحجبها عن مسؤولين أوائل، خاصة رئيس الوزراء، واصطناع أخبار القصد منها إدارة دفة الدولة في اتجاهات مقصودة، أو التأثير على القرارات الوطنية. وفي هذا الصدد يقول الرئيس الحص:

«وكنت طوال وجودي في الحكم خلال عهد الرئيس سركيس أشعر بأن شعبة المخابرات، وبخاصة مديرها جوني عبده، كانت توغر صدر رئيس الجمهورية بما تقدّم له من معلومات. وعندما غادرت الحكم في العام ١٩٨٠ كان الانطباع قد ترسّخ في نفسي أن شعبة المخابرات لعبت دوراً مؤثراً في تخريب العلاقة بيني وبين صديقي الرئيس سركيس»[1].

ولقد كان الرئيس الحص على حق في ذلك، إذ سيتبين لنا فيما بعد كيف أن رئيس الشعبة المقدم عبده قد استغل ثقة الرئيس سركيس وعلاقته الوثيقة مع الوزير بطرس فكان يمنع المعلومات عن رئيس الوزراء، ثم هندس فيما بعد أخطر مشروع سياسي غيّر

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١١٧.

وجه لبنان وتاريخه الحديث حين رتّب ونظّم الأمور ورعاها لإيصال بشير الجميل إلى الرئاسة.

وكأنّ هذا القانون الجديد للجيش، بمجلسه العسكري والمجلس الأعلى للدفاع وسلطات القائد وغيرها، لم يعجب كثيرين، فانطلقت في وجهه حملة شنيعة، وقد قال رئيس شعبة المخابرات جوني عبده، وكان قد عيّن حديثاً باقتراح من الوزير بطرس، في محاولة للتشهير بالقانون، بأن هذا القانون الجديد هو أشبه بالمجلس المليّ، وردّد هذا الرأي الرئيس كميل شمعون سخرية واستخفافاً، فكان تعليق الرئيس الحص: «لقد تحوّل الجيش من وقف ماروني إلى مجلس مليّ، أَوَلَيس في هذا بعض التقدم؟».

وقد تمّ في هذه الفترة استحداث مؤسسات أمنية دفاعية، ومنها الأمانة العامة للدفاع في رئاسة الوزراء، ومديرية التفتيش العسكري، والمديرية العامة للإدارة، والمجلس العسكري الذي يتألف من قائد الجيش رئيساً، ومن أعضاء هم رؤساء هذه المؤسسات، وضابطين متفرغين لأعمال المجلس العسكري والمجلس الأعلى للدفاع.

وقد اجتهد مدير المخابرات الجديد، بناء لحسابات خاصة به، وتقوية لسلطاته، ودعماً لتطلعاته، فأنشأ قوة خاصة بتدريبها وتسليحها هي قوة المكافحة، وربطها به، على أنها امتازت عن كثير من قطعات الجيش، وحسمت أموراً وأحداثاً كثيرة في مسرى الصراع.

ولما جاء عرض ميزانية الدفاع، وكانت فيه أسباب كثيرة للخلاف مع سركيس وبطرس، خاصة البنود السريّة للنفقات، ومضاعفتها، وقد رفض الحص كل ذلك كما رفض تخصيص ٥٠ مليون ليرة من أصل ميزانية تسلح تبلغ ٢٦٠ مليون ليرة، لترميم طائرات الميراج (عددها عشرة) لأسباب فصّلها واستعرضها بمنطقية ووضوح.

على كل حال، وبعد أن ترك الرئيس الحص رئاسة الوزارة بعد عام ١٩٨٠ أُعيد عرض ميزانية الترميم فأُقرّت على عهد الحكومة الجديدة التي خلفت حكومة الحص، وكان في الأمر ريبة عابثة ومقصودة وإهداراً للمال العام.

لقد تبيّن للرئيس الحص في خضم معركة إعادة بناء الجيش ومشاريع إصلاحه

واختيار قياداته، كم أن الخلفيات الطائفية والفئوية المتعصّبة تتحكّم في مواقف الحكم وقراراته، وأن الرئيس سركيس والوزير بطرس والمطبخ الحاكم الموجود كحكومة ظلّ، كلّهم يدفعون إلى التمسك بالأشكال البائدة والقرارات القديمة والأساليب التي كانت في أساس انهيار البلد والجيش، وأن الجبهة اللبنانية، عبر أساليب التخويف والترهيب وعبر رجالها في الحاشية والحكم والإدارة، وقواتها التي تمسك بالأرض، إنما تسعى لاغتصاب الدولة ورهن قرارها، والسيطرة عليها. وأن الرئيس سركيس، في تردده وإحباطه لا يقطع بأمر دون الاطمئنان لرأي شمعون بالذات وبشكل خاص، والجبهة اللبنانية بشكل عام. حتى انتهى الأمر، في هذا المسار، في السنتين الأخيرتين من عهده، أن استسلم كلية لبشير الجميّل، وتماهى معه، كأنه حلمه المكبوت، فصار يشجّعه، بعد طول صراع وعداء، وسوّقه عند الأميركيين وكثير من المرجعيات الدولية.

لقد كتب الرئيس الحص، فيما بعد، عمّا لمسه ولاحظه وخبره من عمليات ترهيب الجبهة اللبنانية للرئيس سركيس لتدجينه واستمالته والسيطرة على قراره في ما وجه إليه من تهديدات أحياناً سافرة، وأحياناً مبطّنة، من قبل بعض أطراف الجبهة اللبنانية، وكذلك في ما تعرّض له القصر الجمهوري من قصف ورمايات، خصوصاً خلال فترة المعارك التي دارت في المناطق الشرقية من العاصمة مع القوات العربية السورية في صيف ١٩٧٨م. وقد تساقطت بالفعل القنابل على القصر وحواليه، وحدث ذلك، كما يؤكد الحص، «غير مرة عندما كنتُ شخصياً في القصر الجمهوري لحضور اجتماعات مجلس الوزراء، وجلسات عمل خاصة، وقد انعقدت بعض جلسات مجلس الوزراء في ملجأ القصر الواقع تحت مستوى الأرض.

«وقد لعبت جهات معيّنة داخل الجيش دوراً بارزاً في إرهاب الرئيس معنوياً إذ وضعته منذ البداية في جو أصبح الرئيس يتصوّر فيه أنه معرّض لأفدح المخاطر في أي لحظة. فكان الرئيس يردد أمامي، أنه لا يدري متى تنفجر عبوة أو قنبلة تحت المنضدة في مكتبه أو تحت المائدة في غرفة طعامه أو تحت السرير في غرفة نومه.

«ثم إن من كان يشاهد التدابير الأمنية والظاهرة، لا بل المبالغ في مظهرها، التي كان يتخذها الجيش مستعيناً بفرقة المكافحة (الفرقة الخاصة التي أنشأها العقيد جوني

عبده وإمرتها في يده، وسلّحها بكثافة ودرّبها) عندما كان الرئيس ينتقل إلى مكان ما خارج قصره.. لقد فرض عليه العقيد جوني عبده حصاراً أمنياً رهيباً، تحت دعوى حمايته من أخطار وتهديدات أمنيّة كان يصورها له، وبذلك جعل أمانه في يده، وتحكّم بكل صغيرة وكبيرة حتى وصل الأمر به أن صار يعطي رأيه بأصدقاء الرئيس وزوار القصر والوزراء والنواب وكل الناس، ما شكّل معه مركز قوة ونفوذ وتأثير لا حدود لأهميته في حياة الرئيس»[1].

ووصل الأمر بجوني عبده أن طلب مراقبة خطوط القصر، واتصالات وخطوط الرئيس نفسه تحت عذر الدواعي الأمنية. وأشار مرة على الرئيس إلى أن وجود أحد أصدقائه في القصر مضرّ (عهد بارودي، صديق شخصي حميم للرئيس) فضاق به سركيس ذرعاً وقال له: «يا إبني يحق لك أن تتعاطى في كل شيء إلا في مسألة مع من أسهر وأتعشى. هذا الرجل استلطفه ويأتي ونلعب الورق معاً. في عهدي لن يأخذ تعهدات من الدولة»[2].

لقد تبيّن أن سركيس بمشورة وزيره بطرس قد ارتكب أخطاء فظيعة أدت به إلى الإحباط والفشل، وكان لا بد أن تؤدي إلى ذلك. فقد جعل من نفسه وبالرضى الكامل، سجين مشورات فريقه المنحاز أساساً والمتعصّب، وسجين الخوف من الجبهة اللبنانية، ولم يقم أي اعتبار للفريق الآخر، للمسلمين والحركة الوطنية واليسار، واعتبر أن مفاوضة السوريين كافية، وأن لا قيمة ولا وزن ولا أهمية للفريق المسلم. وحين حاول الرئيس الحص أن يؤمّن بعض التوازن في الحكم ومسيرته عبر الإشارة إلى ضرورة احترام مواقع الآخر ومصالحه ورأيه، اتهم فوراً بالتعصّب والطائفية وخيبة الأمل منه، وكانت تلك جناية كبرى وخطيئة قاتلة.

كان الرئيس الحص قد بدأ بنفسه في نبذ الطائفية وكسر قيودها وتحكّمها في بالوطن وجناياتها الفظيعة على مسيرته. فقد كان أول من طالب في بيانه الوزاري لحكومته الأولى بإلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش، وجاءت المعارضة من الوزير بطرس وأيّده الرئيس سركيس، حتى اتفق الجميع على تخفيف حدتها في التطبيق والممارسة، في

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٨٩-٩١.
(٢) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، دار الريّس، ص١٨٩.

التعيينات والوظائف، دون أن تذكر في البيان الوزاري. وكان الاختبار الأول لذلك، بعد شهرين. فقد عرض مدير عام وزارة العدل الدكتور حسان رفعت لائحة بتعيين ١٤ مرشحاً في العدلية، لكن عقبة كأداء وقفت مانعاً، على رغم حاجة العدلية القصوى إليهم: فقد كان فيهم، كناجحين، أحد عشر مسيحياً، وثلاثة من المسلمين، سني وشيعي ودرزي. ويمكن بدورة استلحاق إكمال وتوفير العدد المساوي من المسلمين، أي ما يوازي عدد المسيحيين، بعد ستة أشهر.

وفي اندفاعة وطنية عميقة الإيمان بالوطن ونفوراً من قيود الطائفيات، واحتراماً لما تعهّدت الحكومة والرئاسة، بتطبيقه وتسهيل عملية تجاهل القيد الطائفي، واحتراماً لمواطنية اللبناني وتغليبها على الطائفية، ولإعطاء مثل أعلى حي ومحسوس، في أن يبدأ هو رئيس الوزراء المسلم بنفسه، وقّع موافقاً على تعيين المجموعة غير المتوازنة بناء على اقتناع كامل مع توصية بفتح دورة الاستلحاق المكثفة للراسبين، كي يلتحقوا برفاقهم بعد ستة أشهر، وطلب من مدير عام العدلية إعداد مشروع مرسوم تعيين الناجحين جميعاً بغضّ النظر عن توزّعهم الطائفي.

كانت خطوة صغيرة، لكن عظيمة الدلالات وبعيدة المعاني. وحين قال له الرئيس سركيس: «أنت وقّعت على هذا المرسوم، فهل تعلم أن ذلك سوف يسبّب لك الكثير من المتاعب في أوساط جماعتك»؟ فأجابه بالقول: إن كنت أدعو إلى إلغاء الطائفية فمثل هذا المرسوم هو الخطوة الطبيعية الأولى التي يتعيّن عليّ اتخاذها. وقّعه، فلا جناح عليك».

كان المرسوم ذو الرقم ٤١ الصادر بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٧ والذي بموجبه عُيّن أربعة عشر قاضياً، منهم أحد عشر مسيحياً وثلاثة مسلمين. وقد قامت بوجه الحص عدة احتجاجات واستنكارات، من شخصيات إسلامية مرموقة سياسية وروحية فكان ردّه ببساطة أنه قرر أن يخطو الخطوة الأولى على طريق إلغاء الطائفية في الوظيفة.

«ولكن، حين وصلنا إلى مرحلة بناء الجيش واستعراض التفاصيل وصار ما صار، ورفض سركيس وبطرس التزحزح قيد أنملة عن الخطوط الطائفية»، فُجع الرئيس الحص بالموقف، وأدرك أن الأمر أعمق وأبعد أثراً في نفسيهما وفي تفكيرهما من مجرد شعارات وكلمات وتصاريح. وكانت صدمة كبيرة.

لم تُقدّر حركة الرئيس الحص ولا فُهم مغزاها وبُعدها. وقد قوبلت حتى باستخفاف من بعض رجال سركيس. فقد روى جوني عبده الحادثة بالطريقة التالية:

«ذات مرة جرت امتحانات لسلك القضاء فنجح ثمانية من المسيحيين واثنان من المسلمين (العدد ١١-٣)، وقرر الرئيس الحص توقيع المرسوم انطلاقاً من موقف علماني!! وصل المرسوم إلى الرئيس سركيس فقال للرئيس الحص: «هذا المرسوم يجب أن توقفه أنت ليس بسبب قناعتنا بل لأن الدولة ليست هكذا، فحتى الآن نعيش في ظل قاعدة ٦ و٦ مكرّر وليس لدينا نضج كاف لتفهم الناس منطلقاتنا وعلمانيّتنا». فأجابه الحص «أنا لست هكذا». فردّ الرئيس «لا يجوز وأنا لا أستطيع وقفه، يجب أن توقفه أنت». وأصرّ الحص فوقّع سركيس. ويروي الرئيس الحص أنه ذهب بعد أسابيع إلى المسجد ليصلّي فاستقبله المصلّون بما يشبه التظاهرة، وراحوا يقولون له: كيف توقّع مرسوم القضاء يا دولة الرئيس؟ ومنذ ذلك التاريخ فهم الرئيس الحص القصة. الرئيس الحص قريب من الشعب، ومن الناس، وبالتالي ينقل آراءهم!! قد تكون هناك مآخذ كثيرة عليه!! لكن حسناته مهمة جداً. ليس لدينا رجال دولة بنظافة كفّه ورصانته. لكن الذي يتصدى للقيادة عليه أن يقود الشعب لا أن يحدث العكس[1].

وتأتي هذه الشهادة تأكيداً لصوابية خطوة الرئيس الحص وسلامة تفكيره، فهو يقود الناس هنا، ويسير بهم على عكس ما هو متعارف عليه ومنتشر، غير عابئ بكسب شعبية رخيصة على حساب سلامة البناء الوطني، وصدق أغراضه. وجوني عبده كضابط مخابرات، كان يقصد أن يجبر الناس ويفرض على الشعب! ولسوف نقع في بحثنا حول

(١) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، دار الرّيس، ص١٩٨-١٩٩.

الطائفية وخطاياها، على فواجع وأحداث ووقائع مهولة ومستهجنة، سيأتي الحديث عنها.

ويكتب الرئيس الحص بعد هذه الحادثة:

«شعرت، بعد هذه التجارب أنني، في منطقي نحو إلغاء الطائفية، قد طُعنت في الظهر من خلال المؤسسة العسكرية والتصدي لإصلاحها. وكان يؤلمني أن الرئيس سركيس، بعد تعيين الدفعة الأولى من القضاة كان يماشيني عملياً عندما كنت أخرج عن القيد الطائفي في التعيين على حساب طائفتي، ولكنه كان يظهر تمسّكاً متصلّباً بالقاعدة الطائفية عندما يكون المطروح خلاف ذلك»[1].

لقد ترك موضوع إصلاح الجيش وإعادة بنائه آثاراً مؤسفة على علاقة الرئيسين سركيس والحص، وأصيبت العلاقة بينهما بشروخ وتصدّعات. وقد كان لدور الوزير بطرس والعقيد عبده وبقرادوني تأثير مدمّر، بما أشاروا به على الرئيس سركيس وانحيازهم الأعمى والآلي اقتناعاً أو تزلفاً. وقد انطلقوا من هذا الوضع إلى تحريض وتأليب مما زاد العلاقة شرخاً ووسّع الفتق وفرّط بالودّ والصدقية. وكانت مسؤولية العقيد عبده في ذلك كبيرة، بصورة خاصة.

ولقد فصّل بقرادوني، فيما بعد، الوضع بأسلوب وعرض ولغة تنمّ عن كثير من الانحياز المبتذل، مما ينمّ عن عدم مسؤولية، واستخفاف بالمسؤولية ومخاطر النتائج، بدل رتي ما تمزّق ووصل ما انقطع، والتقريب الصادق المتفهم.

يقول بقرادوني:

«في حزيران ١٩٧٧ رأيت الرئيس سركيس يعاني خيبة مرّة. إنه نادم ندماً شديداً على اختياره سليم الحص لرئاسة وزارته الأولى...».

وينقل عن لسان الرئيس سركيس: «وقف الرئيس الحص ذاهلاً لمّا قلت له أنه سيكون رئيس حكومة، وهو الذي كان يسعى للحصول على رئاسة المجلس الوطني للإنماء، كما أن أقصى طموحاته كانت تقف عند وزارة التصميم».

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٨٤-٨٥.

ويكمل روايته، أن الرئيس سركيس قال: بالأمس كان سليم الحص يقول لي، سآتي إذا لزم الأمر، لأنام في قصر الرئاسة تضامناً معك، واليوم صار يقول: لا أستطيع توقيع مرسوم طرد الضباط خوفاً من أن أصبح سامي الصلح ثانياً».

«لقد بلغ الخلاف بين سركيس والحص تمامه في ٩ حزيران ١٩٧٧. وقد وصف الرئيس سركيس الاجتماع الذي عُقِد مع الحص في هذا التاريخ بأنه كارثة، وقال: «هذا أسوأ اجتماع في حياتي. فقد جمّد الحص مسيرة تجديد بناء الجيش اللبناني، إذ طرح موضوع الجيش من الزاوية الطائفية، وأيّد موقف مجموعة من الضباط المسلمين في داخل الجيش اللبناني، تضامنوا مع الضباط المنحازين إلى جيش لبنان العربي»[1].

كان سركيس وبطرس يدافعان عن جيش ذي لون طائفي واحد، معتبرين أن ضباطه الذين ظلوا يؤيدون رئيس الجمهورية، أي الشرعية في رأيهم (سليمان فرنجية) هم الوطنيون وهم الذين يجب أن يرقوا ويكافأوا، وأن الضباط المسلمين الذين رفضوا الإذلال والغبن والانحياز بالجيش وحرفه عن مهمته الوطنية، وجعله يدافع عن امتيازات طائفته، ويقمع الطرف الآخر من شعبه، هم خونة، تآمروا على الشرعية. بينما تمسك سركيس وبطرس بسعد حداد وسامي الشدياق، قائديْ جيش لبنان الجنوبي، الخاضع والمدرّب والمسلّح والمموّل من العدو الصهيوني، والمنصّب للفتك بالمواطنين الجنوبيين خدمة لإسرائيل. هذان الضابطان، المناهضان لشعبهما وحكومتهما، واللذان منعا دخول الجيش اللبناني الشرعي إلى الجنوب وقصفاه في كوكبا، اعتبر سركيس أنهما، حسب رؤية نصف الشعب اللبناني كما كان يردّد، بطلان ووطنيان. ولم ندرِ في أي نصف كان يقف سركيس؟

يصف جوني عبده مدير المخابرات في هذه الفترة وضع الجيش بأنه كان مؤلماً، وقد شرذمت الحرب الجيش وضباطه وجنوده.. ولم تكن قيادة الجيش في اليرزة خارج هذه المشكلة. الحاضرون باستثناء ضابط واحد (مسلم) ينتمون إلى طائفة معينة. والجنود الذين يحرسون المقر كذلك. وبعضهم قاتل إلى جنب المليشيات أو معها، (كانت دبابات ومصفحات الجيش اللبناني ومدفعيته في طليعة قوات الجبهة اللبنانية

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٤٤-١٤٥.

ونمور شمعون التي سحقت مخيم تل الزعتر وضبية والنبعة وبرج حمود والكرنتينا، ونفّذت التطهير العرقي).

وبعد تعيين قائد جديد للجيش كان لا بد من تعيين رئيس للأركان.. وحين جاء رئيس الأركان العميد منير طربيه، وهو ضابط (درزي) ممتاز ونظيف وقوي الشخصية، نزلت شخصياً إلى مقسّم الهاتف وهدّدت وتوعّدت لضمان تحويل المخابرات الهاتفية والاتصالات إليه.. ونفّذ الأمر.

هذا هو الجيش الذي كان يريد الرئيس الحص إعادة بنائه وإصلاحه، وتنظيمه ليصبح جيش الوطن، كل الوطن، يحارب العدو وليس أهله في الداخل، وليس جيشاً لفريق أو طائفة، يحمي امتيازات غير عادلة ولا أساس لها ولا إنسانية، وتحكمه قواعد طائفية لدرجة يتمتّع بعض أفراده، في مقسّم الهاتف، أن يحولوا المخابرات الهاتفية لرئيس الأركان لأنه مسلم!!

ويروي الوزير صلاح سلمان الواقعة التالية: «ذات مساء كان اللواء محمود أبو ضرغم رئيس الأركان في الجيش اللبناني يتناول طعام العشاء في منزلي، وكنا نستمع إلى نشرة الأخبار التلفزيونية. ومرّ تقرير عن مناورات قام بها الجيش بالذخيرة الحية في كسروان، ففوجئ أبو ضرغم بهذا الخبر ونظر إليّ قائلا: إنه ليس على علم مسبق بهذه المناورات، ولم يعلمه أحد أنها ستحصل، رغم أنها من ضمن صلاحياته».

إن أهمال الضباط غير المسيحيين في الجيش لم يكن سرّاً، ولكنه لم يكن، ويا للأسف، موضوع بحث أو جدل. ولقد ذكر بقرادوني عن عهد سركيس أن الضباط المسيحيين القياديين كانوا يصّرون على إبقاء الجيش مسيحياً. وهذا هو السبب الأساسي الذي منع دمج الجيش وبناءه، لا الملاحظات التي كان يعطيها الرئيس الحص خلال مناقشة قانون الدفاع، كما أشيع آنذاك، وكما كتب فؤاد بطرس في مذكراته.

والغريب أن كل هذه الأحزان المزعومة والاستياء والخيبات المرّة، وهذه الصدمة من الحص والندم على اختياره، تعود كلّها لجريمة مهولة اقترفها حين تجرأ واقترح طرد عدد من الضباط المسيحيين يعادل عدد الضباط المسلمين، وأنه أصرّ على المساواة بين مراكز القيادات وعدد الضباط، وطالب بطرد الضباط عملاء إسرائيل وعلى رأسهم

سعد حداد وسامي الشدياق، باسم التوازن الطائفي.. وأن هذا الاجتماع بين الرئيسين هو أسوأ اجتماع في حياة سركيس لأن الحص لم يقتنع بموقفه وموقف بطرس، بينما لم يهتزّ لهما جفن ولم يخجلا مطلقاً في الدفاع عن خائنين، باعا الوطن والجيش حين رضيا أن يتعاونا مع العدو الإسرائيلي وأن يكونا بعَلَمهما الوطني واللباس والمركز والمعلومات والسلاح في خدمة هذا العدو الذي يقتل ويدَمِّر ويحرق ويغتصب شرف الأرض ودم الناس وحياة إخوتهم في الوطن. ومع ذلك يتقاضيان على الخراب رواتب وأوسمة وتقديراً. ولم يتردّد سركيس في القول إن هذين الضابطين، هما في نظر نصف الشعب اللبناني بطلان مميّزان!

فالخلاف إذن على الهوية والمواطنيّة والوطنية والولاء.. وليس على من يُطرد من الجيش ومن لا يُطرد!!.

وفي حين لا يجرؤ بقرادوني على توجيه أي نقد أو ملامة أو عتب لشطط وتطرّف وانحراف قادة الجبهة اللبنانية، كانت المفاوضات والزيارات واللقاءات والتنسيق وجلب السلاح والتدريب، تسير على قدم وساق بين النمور والقوات اللبنانية وبين قادة العدو الصهيوني. في هذه المحطة يكتب بقرادوني ما كتبه عن الرئيس الحص، وأنه طائفي ومتعصّب ومنحاز. (وللعلم كان كريم بقرادوني في هذه الفترة عضواً في المكتب السياسي الكتائبي وفي نفس الوقت مستشاراً نافذاً لسركيس)[1].

وعلينا أن نتفهّم بعد ذلك، وبوجود مثل هؤلاء المستشارين: بقرادوني، وبطرس وجوني عبده وفاروق أبي اللمع حول سركيس، كيف وصل الأمر إلى طريق مسدود، ولم يتوصل الحكم إلى وفاق أو حلول أو بناء وطن.

وكان الأدهى والأفجع موقف الوزير فؤاد بطرس، كما ينقله بقرادوني: «كان فؤاد بطرس في ثورة هوجاء. وروى لي أنه قال للحص ما يلي: إن الرئيس وأنت وأنا نمثّل استمرار الدولة، ونحن، شئنا أم أبينا، الخلفاء الشرعيون والدستوريون لسليمان فرنجية الذي تمرّد عليه الضباط المسلمون. فلا نستطيع أن نعامل الذين أطاعوا السلطات

(١) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، دار الريّس، ص١٦٠-١٦١.

العسكرية كما نعامل الذين عصوها. لا نستطيع أن نوازي بين اللبنانيين الذي دافعوا عن أرضهم وكرامتهم، وبين الذين قاتلوا إلى جانب الفلسطينيين ضد الجمهورية.

«إذا كان الياس سركيس وسليم الحص وفؤاد بطرس، وهم أوفر اللبنانيين اعتدالاً، لن يتمكّنوا من إيجاد جامع مشترك بينهم، فهذا يعني أن لبنان انتهى».

إن بطرس الذي يقول للحص: علينا التفاهم وإيجاد قاسم مشترك وجامع يوحّدنا، هو نفسه الذي اقترح على سركيس وبقرادوني «بأن الحل الوحيد هو في أن يقدّم الحص استقالة حكومته. فقد أضحى رئيس الوزراء هذا!! يمثّل كل مساوئ السنيين التقليديين بدون أن يؤمّن حسنة واحدة من حسناتهم». وقد قال بطرس في الحص «إنه متطرف ومتعصب، بدون أن يقدّم، في مقابل ذلك، غطاءً إسلامياً للنظام القائم. فالحص لم يعد يدافع عن سياسة سركيس، بل راح يجمّدها. يجب التخلّص منه».

بالطبع إن مثل هذا التفكير تفوح منه رائحة الادعاء والغطرسة والاستئثار والافتئات على الآخر وتحميله وزر كل فشل، أو جمود. هكذا كان الحال في تلك المرحلة التي كان فيها رئيس الجمهورية وأركانه وحاشيته، يحاصرون رئيس الوزراء ويفشّلون إصلاحاته وهو المفترض أنه شريك في الحكم والمسؤولية، والممثّل للنصف الآخر في الوطن، وكل ذلك كان قبل صدور الدستور الجديد عن مؤتمر الطائف ١٩٨٩م، واعتماده رسمياً.

«يجب التخلص منه»، لقد كبر مقتاً عند كل الوطنيين الصادقين والأخلاقيين الذين يضحّون بكل أعمارهم وطاقاتهم وحياتهم لإنشاء وطن، أن يُظن في حقهم، سهولة التخلص منهم، وأن يقال فيهم كل هذا الزيف والتطاول والاستخفاف.

وإزاء بقاء الحص مصرّاً على مواقفه، انطلقت حملة متجنية شعواء ضده، تحت دعوى رفض الحكم برأسين!!

ومن يقرأ مذكرات رجال ذلك العهد، وما كتبوه وأوردوه من تفاصيل، يقع على عجائب منفّرة ومقزّزة في عالم السياسيين لتلك الفترة. وقد يتبادر إلى الذهن أن اختيار سركيس للحص، ونظرة بطرس وبقرادوني وعبده ورفاقهم ممن شكّل فريق الرئيس، إنما قُصد منه، في اعتقادهم وتقويمهم أن الحص، شخصية غير دربة لا يملك تجربة

ولا يستند إلى حزب أو جماهير أو شعبيّة، وأن سورية ودعمها وعسكرها في الجيب، ومضمونة الدعم للحكم والجبهة اللبنانية، وعلى صراع مع الجانب الوطني والحركة الوطنية والتجمعات الإسلامية واليسار.. فالظروف مناسبة تماماً لهم لكي يستفردوا بالحكم ويستأثروا به، ولتوجيه السفينة حسب رؤاهم وإحلامهم، فاعتقدوا أنهم كلّفوا حَمَلاً لتأليف الوزارة ففوجئوا به نمراً فائق القوة، عميق الوطنية، باذلاً النفس والجهد والفكر لخدمة وطن يحلم به موحداً، عادلاً، نامياً وعصرياً.

وحين ترك الرئيس الحص الحكم على عهد الرئيس سركيس مفترقاً عنه وعن عهده، بعد صدمات وصدمات، وقد شعر به الرئيس الحص أنه صار سجين فريق عمله ومستمعاً جيداً لآرائهم، ومهتماً بالدرجة الأولى بأن ينفّذ ما يجنح إليه قادة الجبهة اللبنانية، صادف أن زار الحص الوزير بطرس في باريس عام ١٩٨١، إثر إجرائه عملية جراحية في القلب، فجرى عتاب محبّ، قال على أثره بطرس للرئيس الحص:

«عندما أعلن الرئيس سركيس لي عزمه على تكليفك بتأليف أول حكومة، ولم تكن معرفتي بك كافية للحكم عليك، قال لي الرئيس إنك مبدئي وصلب الموقف. ولكنني لم أتصور أن الصلابة تبلغ بك ذلك الحد الذي يحملك على الافتراق عن الرئيس».

لم يكونوا يريدون وفاقاً وتعاوناً مع الطرف الآخر، كانوا يسعون لإخضاعه والسيطرة عليه. والمؤسف المحزن، أنهم أضاعوا الفرصة تلو الفرصة، حتى انتهوا إلى إدارة الأزمة بدل التصدي لحلها والعمل على إيجاد المخارج لها، وانتهى سركيس حَكَماً لا حاكماً، بل أكثر من ذلك قضى السنتين الأخيرتين من حكمه يمهّد لبشير الجميل، وتماهى معه كدولة وإمكانيات وشرعية، حتى أوصله إلى رئاسة الجمهورية، إنما على دبابات العدوان الإسرائيلي. وانتهى حكم هذا الرجل برؤيته عروس العواصم ومنارة الشرق بيروت تُستباح من قبل الصهاينة وتُنحر على مرأى من حاكم أقسم أن يحافظ على وحدة وهناء ورقي الوطن.. النار تأكلها والقذائف تمزّق شوارعها وتدمّر بنيانها وأركانها، و٥٠٠ ألف مواطن في داخلها (القسم الغربي) محاصرون بلا ماء ولا غذاء ولا كهرباء ولا دواء.. ومع ذلك، عند التسلّم والتسليم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ مع أمين الجميل لم ينسَ مطلقاً أن يؤمّن وظائف محترمة لفريقه، ففاروق أبي اللمع سفير في باريس، وأحمد الحاج سفير في

لندن، وخليل حداد في الفاتيكان، وجوني عبده في سويسرا. (وحين تردد الجميل في تعيين جوني عبده لم يتورع سركيس عن زيارة القصر مرتين لتأمين تعيينه!).

ولم يتورع الوزير فؤاد بطرس، مع وجود العدو الإسرائيلي في عاصمتنا، ومع كل الفجيعة والمأساة والتهجير والتدمير واحتراق العاصمة، والإذلال المعنوي، أن تكون بيروت أول عاصمة عربية يحتلها الصهاينة، ومع أكثر من مئة ألف شهيد وجريح، ومئات آلاف المهجرين والمهاجرين، لم يتورّع أن يكتب في خاتمة كتابه «المذكرات»: سلّمنا وديعة الحكم للرئيس أمين الجميل في ظروف أفضل بكثير من تلك التي كانت سائدة يوم آلت إلى الرئيس سركيس، وللتاريخ أن يحكم[1].

فتذكرت عندها نصّاً من الشعر المنثور للرائع محمد الفيتوري:

«أوّاه، يا حائط الأوجه الدموية،

والصفقات المُدانة،

تضحكني كبرياؤك،

تضحكني المومياوات،

شامخةً بالهزيمة

مزهوّةً بالإهانة».

طبعاً، سيحكم التاريخ، على أن يكتبه منصفون وعادلون!

فريق الحكم أو حكومة الظل

«التقيت إلياس سركيس للمرة الأولى في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٥، فقال لي آنذاك: ممارسة الحكم تستوجب ثلاثة أمور: رجلاً وبرنامجاً وفريق عمل»[2].

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٥٦٩.
(٢) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٨٩.

هذا ما يخبرنا إياه كريم بقرادوني عن تفكير إلياس سركيس. ويضيف: «بعد الانتخاب وفوز سركيس بالرئاسة، أضحى الرجل موجوداً، والبرنامج أصبح واضحاً ومرسوماً وهو مقررات مؤتمري القمة العربيتين في الرياض والقاهرة في ١٧ و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، ويبقى فريق العمل». ثم ينقل عن لسان الرئيس سركيس «أن الوضع الجديد يؤدي إلى قيام نظام حكم جديد وإلى الانتقال واقعياً من النظام البرلماني برأسين (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) إلى النظام الرئاسي برأس واحد.

«الدول العربية محكومة كلها برأس واحد أو أسرة واحدة أو حزب واحد. لبنان وحده يخضع لنظام ذي رأسين، وقد آن الوقت لتوحيد السلطة في لبنان بموافقة عربية»[1].

إن صح هذا الكلام، وأغلب الظن أنه صحيح فبقرادوني يؤكّد «أنه نقل صورة حقبة كما عشتها وعاش فيها أصحابها تماماً.. لقد نقلت أحاديث الرئيس سركيس والعاملين الآخرين على مسرح الأحداث بدون أقل تعديل أو تنقيح... وللمقاطع العديدة الواقعة بين مزدوجين قيمة خاصة، لأنها هكذا وردت، أو هكذا نُقلت إليّ حرفياً.. وهذا المؤلّف لا يعكس رؤياي، ولا رأيي، ولا تحليلي، لكنه يحاول أن يعرض حقيقة ولاية إلياس سركيس كما نظر إليها إلياس سركيس بالذات وكما عشتها شخصياً»[2].

إذن، إن مثل هذه الأفكار، بهذا الوضوح والحسم، تمثّل انقلاباً على الميثاق الوطني، والأعراف الموروثة في الحكم. وإن إمساك رجل واحد بالحكم هو نوع من الاستبداد والاستئثار طالما شكّل الجنوح إليه، عداك عن تطبيقه، ثورات وثورات. وليس بالمقبول على الإطلاق ولا بالمستطاع، والدليل الفتنة المريعة والمهولة التي غرق فيها الوطن فيما عُرف بحرب السنتين، وما جرّته من مآسٍ ونكبات وتضحيات. فكيف لرئيس، وقد انتُخب، بعد أن قُدّم موعد الانتخاب سعياً وراء أملٍ يرتجى منه الخلاص، بعد أن غرق

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢.

الناس في عهد طمى الخطب فيه حتى أغرقته الأخطاء والخطايا؟ وكيف يجوز لرئيس تنتظره آمال الناس ويتشوّقون إلى مجيئه أن يفجعهم بهكذا تفكير، وهكذا منهج وخطّ؟

كما أنه لم يحكم، وهنا الطامة الكبرى، إلا بجمع رؤوس حوله، متشابهة متناغمة أطاشت صوابها سموم الانحياز والنفعية، وإعلاء الذات والجماعات التي ينتمون إلى نهجها وتفكيرها، توحي إليه، وتجتمع عليه، فتشير بكل مريب، والرأي الفطير، والنهج العاجز، فيقبل بكل هذه الرؤوس، لأنها تنتمي أصلاً إلى محيطه وفريقه، بينما يضيق بالرأس الآخر المدعوم شرعية ودستوراً، والراجح الرأي والواثق النهج، والموثوق النصيحة والصادق اللهجة والمشورة، وكلّها متمثلة برئيس وزراء مخلص وأمين.

لقد اختار إلياس سركيس فريق عمله وكان على رأسهم فؤاد بطرس. وقد شغل فؤاد بطرس المرتبة الأولى في هرمية الحكم، وجوني عبده الثانية وفي الثالثة أحمد الحاج، وفهمنا أن كريم بقرادوني في المرتبة الرابعة. وضم فريق العمل حلقة ثانية من المعاونين والمستشارين وهم: سامي الخطيب، وفاروق أبي اللمع، وميشال المر، ورينه معوض وميشال إده.

وقد نقل بقرادوني عن لسان الرئيس سركيس مرات عديدة أنه قال: أحكم بفريق مصغّر يتألّف من أربعة أشخاص أو خمسة، كما في عهد فؤاد شهاب. ففي المرتبة الأولى يأتي فؤاد بطرس، ويليه جوني عبده فأحمد الحاج[1].

ويتحدث بقرادوني عن فؤاد بطرس حديث المولع والمعجب إعجاباً ما فوقه من مزيد. فهو الرجل المحوري الذي سيكون قبة الميزان طوال مدة العهد. كلمته مسموعة أكثر من جميع المستشارين ويعترف له القاصي والداني بذكاء حاد وتجربة عميقة في الشؤون السياسية والدولية، وسيلعب مدة ولاية سركيس، ليس فقط دور وزير الخارجية الدائم الحضور، بل دور الرجل الصانع لكل القرارات وعلى مختلف الصعد (وقد نتساءل: أين دور سركيس بعد ذلك كله؟).

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٩٥.

ويعتبره الرئيس كشخصه بالذات. وقد قال مرة لبقرادوني «فؤاد وأنا نفكّر التفكير نفسه وفي التسعين بالمائة من الأحوال ردّة فعلنا على مسألة ما هي نفسها دونما حاجة للتشاور معاً».

وهو أستاذ الواقعية! وفيلسوف التشاؤم. فقد حدد هدف الدبلوماسية اللبنانية، خلال ولاية إلياس سركيس «بالمحافظة على وجه لبنان المتميّز، والحؤول دون أن يبتلعه العرب أو إسرائيل». والمؤسف أن العكس هو الذي حصل في نهاية مثل هذه المسيرة لعهده وعهد سركيس، إذ ابتلعته إسرائيل وخلّصه المؤمنون من أهله بدمائهم وتضحياتهم ومساعدة العرب!!

وطوال ستة أعوام، لم يكن ثمة وزارة خارجية في لبنان، بل كان هناك وزير كبير (للخارجية)، ولكن هل هذه فضيلة ومدح؟ أن تُلغى المؤسسة ليرتفع شخص؟ وبقرادوني، في ازدواجيته وتلوّنه، لم يستطع إلا أن يقرّ بمسؤولية فؤاد بطرس (وربما هو معه وجوني عبده وباقي الفريق) في إخفاقات الرئيس سركيس وخيباته، بسبب تشاؤمه وتوجسّه الدائم، وعدم محبته للعرب، وكراهيته للسوريين على اضطراره للتعامل معهم، ولاستئثاره وغطرسته، وقد حدث مرة على أثر لقاء بين الرئيس سركيس والأسد في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٨، أن أبدى بطرس تحفظات على الاتفاق الذي توصل إليه الرئيسان، وقد عرفت عنه هذه العادة، أن يتحفّظ ويضيف ويحذف على أي اتفاق ولو كان منزّلاً!. فقال له الرئيس الأسد مبتسماً: «يا أخ فؤاد، معاذ الله أن تبدأ في التشبه بكيسنجر. كلما كنا نعقد اتفاقاً مع نيكسون، كان كيسنجر يأتي ويخربطه».

وكان للرئيس الحص تعليق حول هذه الصفات في بطرس وحول تماهيه مع سركيس وسطوته الفكرية عليه، فحين سأله صحفي إذا ما كان ينزعج من العلاقة بين الرئيس سركيس وبطرس، حيث لا يقطع الرئيس برأي إلا بعد استشارة بطرس: فقال: «لا أبداً، ولكن أعجب من الرئيس سركيس كلما أراد أن يفكّر حكّ قرعة بطرس!!». وكان هذا التعليق يخفي أكثر من موقف وبيان، وينضح بالسخرية المرّة.

وكان لجوني عبده كرئيس لمديرية المخابرات، أخطر دور في أخطر مركز من ضمن

الفريق، وكان قد انضمّ لمدة ثلاثة أشهر لحزب الكتائب، وانتهى إلى عراب لبشير الجميل واحتضنه وقرّبه، بعد جهد جهيد، من سركيس حتى تبنّاه مرشحاً فرداً لرئاسة الجمهورية. وكان في مديرية المخابرات يمسك المعلومات عن الرئيس الحص فلا يمرّر إليه التقرير السرّي، بينما يؤثر بطرس به إلى جانب رئيس الجمهورية، كما كان يحتفظ بكل المعلومات التي تتعلق بموضوع تسلح القوات اللبنانية وتعاونها وتحالفها مع إسرائيل، والزيارات المكوكية المتواصلة بين ضباط وقادة إسرائيليين في مستوى شارون وإيتان وبيغن، إلى جونية والكسليك، وبين بشير وأركان حربه ومكتبه السياسي وقادة قواته إلى إسرائيل. وقد ضج الرئيس الحص بالشكوى من تصرفاته، ولكن سركيس لم يكن يريد أن يسمع.

والواقع الذي لا مهرب منه، أنه مهما أطنب بقرادوني أو غيره ـ وقد تعداه بطرس في المبالغة والغلو وفاقه ثناءً وتفاضلاً، إنما على شخصه وخبرته وثقافته وإنجازاته ـ فلا بد من أن يعترف المرء، إذا امتلك النزاهة والإنصاف، أن الفشل الذريع كان النتيجة المفجعة لسياسات الرئيس وفريقه، ولا يفيد كل المديح والثناء والادعاء والنوايا الطيبة المفترضة، إذا ما كذّبت الوقائع والحقائق على الأرض كل ذلك. وكانت الفاجعة هي النهاية الحتمية لهذا العهد، لسوء خياراته واتجاهاته وعدم واقعيته. وللهواجس التي تحكمت بسياسات وخيارات المستشار الأول «والوزير الملك» كما كان يسمى فؤاد بطرس، وللتعالي الذي كان يميّز تصرفه مع الوزراء زملائه، ومع كل الأطراف الأخرى في الوطن، وحتى مع مسؤولي الدول العربية الذين كان يحتاج إلى ثقتهم وتفهمهم.

ففي اجتماع ضم وزراء خارجية الدول العربية، السعودية والكويت وسورية كان بطرس يحوّم فوق الجميع، ويعرض مواقف لبنان بادعاء من يملك قيادة الأمور ويتحكّم في الأزمة، ويستند إلى القوة الكافية واللازمة، مما استدعى من وزير خارجية السعودية أن يهمس لزملائه بعد الاجتماع: «فؤاد بطرس يتمرجل علينا ولبنان في الأرض!!».

ويعترف بقرادوني، مرغماً، بأن الفريق الرئاسي كان يفتقر إلى شيء من الحماسة، وإلى قليل من الجرأة وإلى قدر وافر من الخيال. فهذا الفريق محترف أكثر من اللزوم أو عقلاني أكثر من اللزوم، لم تعركه الصراعات والتحديات، ولم يكن يملك آفاقاً

واسعة يعكس عليها مشروعاً كبيراً. ففريق العمل هذا لم يعش المعاناة ولم يحلم بما فيه الكفاية. وقد تكون نقطة الضعف الأهم فيه مبالغته في الحذر وخوفه من الإقدام، فلم يشارك في معمودية الدم. والواقع أنه لا يمكن الحكم بلا إيمان ولا العمل بلا مجازفة. لذا راح الرئيس يتذمر بعد ستة أشهر فقط من عهده. لقد خمدت، وبسرعة، حماسة فريق العمل أمام الصعوبات وحلّ بالرجال التعب المبكر والمسيرة ما زالت في أولها، فكان الرئيس سركيس يردد: «إني الرئيس الوحيد في العالم الذي يفتقر إلى مساعدين»[1].

لكن الحقيقة أن هذا العهد كان كفؤاً في تضييع الفرص. وكانت كل تعاسة العالم تثقل على الشعب المسكين.

لقد كان حرياً بالرئيس سركيس، وفي إمكانه، لو ساس الأمور بروية وحكمة وجرأة، أن يظل على ثقته بالرئيس الحص، فلا يقبل فيه الوشايات، ولا ينصت للنمائم، ولا يستجيب للتحريض،فيقابل نزاهته بنزاهة، وتعففه بتعفّف، ويشركه في رأيه وأمره ومشورته. لقد ضيّع سركيس أكبر فرصة لوفاق حقيقي، وأكبر مساحة تفاهم وتوحيد، لسوء خياراته، كما ضيّع كل أهمية الورقة السورية بثقلها وفاعليتها حين جيّرها لشخصية متوجّسة، كالوزير بطرس، تحكم على العلاقة مع السوريين من خلال موروثات قديمة محنّطة، وأفكار عاجزة عقيمة لا تثمر ولا تفيد، وطائفية باطنية قاتلة، حتى لاحظ الرئيس الأسد ذلك، في ردود فعله، وتصرفاته، فصارحه بكل أسف: «أنتم تتعاونون معنا وكأنكم تخجلون بنا!!». فافتقدت العلاقات السورية – اللبنانية في قيادته للسياسة الخارجية إلى حرارة الودّ، وضمانات الثقة.

ويفخر بطرس في دفاعه عن وجهة نظر الجبهة اللبنانية في الحكومة ويحارب من أجل التمسك بالامتيازات المسيحية، والمارونية بشكل خاص (وهو أرثوذكسي) حتى قيل فيه «إنه الوزير الماروني الوحيد في الوزارة»[2]. أي متطرف أكثر من الموارنة، وهو يعتزّ بهذا القول حتى يثبّته في مذكراته.

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٩٧.
(٢) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٢١٦.

وبعد أن أصدر الوزير بطرس كتابه «المذكرات» وفيه ما فيه من افتراءات على الرئيس الحص وحكومته، وتحامل متمادٍ في تقويم أدوار الوزراء، وتحميل الجميع مسؤولية فشل العهد، مستثنياً نفسه بالطبع، ومزجياً الحجج والأعذار للرئيس سركيس، أصدر الوزير صلاح سلمان (كان وزيراً للداخلية والتعاونيات، في حكومة الرئيس الحص الأولى) كتاباً سمّاه: «في حكومة لم تحكم»، وكأني بالعنوان يوجز كلّ الموضوع ويدلّ على كل الحقيقة.

إنها حكومة، حكومة الحص الأولى، لم تحكم، ولم يسمح لها بالعمل والنجاح. لقد كتب بطرس «إن الطائفية في لبنان علة وجوده وعلته في آن واحد، لكن إلغاءها وهم، لأن الطائفية جزء من تكوين لبنان ومن هويّته»، ولهذا السبب أصرّ على عدم ذكر موضوع الطائفية في أول بيان وزاري، خلافاً لرغبة الرئيس الحص وجميع الوزراء. وكانت تلك الحكومة قادرة ومصمّمة على السعي إلى إلغاء الطائفية ولكن الرئيس سركيس جارى بطرس كالعادة وفقد لبنان فرصة ذهبية أخرى للتقدم. وقد أصرّ بطرس على أن الخبرة التي يتمتع بها في السياسة هي الأهم، متجاهلاً الفشل تلو الفشل الذي كان يُمنى به في مهامه الوطنية.

وكان يفترض باطنياً أن لبنان دولة مسيحية أولاً، ولكن في تصريحاته كان يكرّر أن لبنان بحاجة إلى جناحيه. وكان انحيازه واضحاً إلى الجبهة اللبنانية، نتيجة اقتناع عميق، وبفعل ابتزازها له، والقنبلة التي وضعها مسلحوها في المبنى الذي يقيم فيه، رغم أن مشروع هذه الجبهة كان تقسيمياً ولا يخدم وحدة لبنان التي أقسم الرئيس سركيس على رعايتها وحفظها والدفاع عنها.

لقد تضخّمت الأنا عند الوزير بطرس إلى درجة ظن معها وتصرف على أساس، أنه هو الأهم والأفعل والأخطر بين الوزراء، وأنه شريك فعلي لسركيس، وأنه مترنيخ الديبلوماسية اللبنانية، وأنه قدر لبنان في هذه المرحلة... ولم يكتفِ بإلغاء الخارجية وتكبير وزير الخارجية، بل تعدى ذلك إلى التدخل في عمل الوزارات الأخرى، واختص بعض الرموز وأصحاب بعض المناصب والإدارات بعنايته ورعايته، حتى كان يرفض أي نقد يوجه إليهم، رغم صحته وصلاحه، ورغم ضخامة انحرافهم وأخطائهم. كتب الحص:

«أذكر أنني طلعت يوماً إلى جلسة من جلسات مجلس الوزراء بعناوين لبرنامج للتحرك في فترة كان الحكم يبدو في حال من الجمود لا تحتمل. وكنت قد اتفقت مع الوزيرين صلاح سلمان وأمين البزري على تلك العناوين التي وزعت ورقة بها على مجلس الوزراء في مستهل جلسته. وما إن وقع نظر الوزير بطرس على نقطة في البرنامج تدعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح منطلقات مديرية المخابرات وتصرفاتها حتى ثارت ثائرته واحتج على العبارة بمنتهى العنف وهدّد بالاستقالة. فكانت تلك المرة الوحيدة التي تملكتني فيها سورة غضب في مجلس الوزراء جعلتني أضرب بشدّة على الطاولة رافضاً لهجة الوزير بطرس ونبرته»[1].

ولقد كان الوزير بطرس يطمع أن يستمر في وزارة الخارجية على عهد أمين الجميل الذي خلف الرئيس سركيس، ولكن يظهر أن أمين الجميل كان أدرى به ويفهمه جيداً، فرفض أن يبقيه، قائلاً: «أنني أريد إنجازات عهدي منسوبة إليّ لا لسواي، ولسوف أعتني شخصياً بوزارة الخارجية. فؤاد بطرس ليس الرجل الذي يناسبني. إنني مزمع أن أعين شخصاً مغموراً وجديداً في السياسة، هو أستاذ في الجامعة الأميركية، ولن تكون له ولاءات إلى غير العهد. وسيلتزم بالخط الذي سأرسمه له». وهكذا عرّض بطرس في مذكراته بالوزير القادم للخارجية (الوزير إيلي سالم) وحطّ من قدره واستخف به من قبل أن يأتي ويستلم عمله في وزارته، ويطّلع الناس على مقدراته. قاتل الله الإثرة والادعاء.

وبالغ الوزير بطرس في مجافاته للفريق المسلم والقوى الوطنية الأخرى فاتهم القيادات السنيّة والشيعية بعدم استعدادها لإجراء حوار، وأنها كانت متمسكة بعدم رفع غطائها عن التنظيمات الفلسطينية المسلحة، واحتج بذلك لعدم إجراء حوار مع الطرف الآخر أو تجنيد الحكومة والوزراء للبدء بالسعي للحوار. وزعم مراراً أن «القرار السنّي خاضع للابتزاز والمزايدة والارتهان للقيادات الفلسطينية»، وتحدّث كثيراً عما سماه انحياز الحص ضد الجيش اللبناني! وكتب: «أبلغتني أجهزة المخابرات معلومات أزعجتني للغاية، ومفادها أن الرئيس الحص أصبح أسيراً لليسار وللحركة الوطنية».

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١١٧.

بالطبع، هو لا يصدّق ولا يعترف أن الحص كان أسير قناعاته فقط التي كان يشرحها دائماً ويبرّرها بوضوح. وهذه الحادثة تدلّ على الدس الرخيص من جانب مخابرات جوني عبده ودوره الهدّام في التحريض على الرئيس الحص، بشكل متواصل ودائم، حتى حدث ذلك الشرخ الكبير في الحكومة والحكم. ولعله كلّف بتنفيذ ما هدّد به بطرس وأثبته بقرادوني في كتابه «السلام المفقود»، لأن مواقف الرئيس الحص المصرّة على إصلاح الجيش وإعادة بنائه على أسس سليمة، إنما هي عقبة أمام مخططات الجبهة اللبنانية وبطرس وسركيس. فكان قرار فريق الحكم، أنه يجب التخلص من الحص وإخراجه!

وكان دور جوني عبده التحريض والتقارير المنحازة والزائفة، وتشنيعاته على إنشاء المجلس العسكري، بأنه مجلس مليّ حتى اضطر الرئيس الحص إلى الردّ «بأن الجيش كان وقفاً مارونياً فصار مجلساً ملياً، وفي هذا بعض التقدّم على الأقل»!

ولم يترك بطرس فرصة دون الغمز من قناة الحص، والتركيز على دور المسلمين في الأزمة اللبنانية وتحميلهم كل المسؤوليات. وأن الرئيس الحص أصبح في وضع نفسي وجوّ سياسي يجعلان البحث معه عقيماً. أما الواقع فإن البحث يصبح عقيماً مع الحص عندما لا يقتنع ويرفض منطق سركيس – بطرس وفحواه أن امتيازات المسيحيين في لبنان لا يجوز أن تمسّ. والوزير بطرس هو من عيّن جوني عبده مديراً للمخابرات، وفاروق أبي اللمع مديراً للأمن العام ولم يكن مناسباً مطلقاً لهذا المنصب، وميزته الوحيدة ولاؤه لسركيس وبطرس. وكذلك عيّن ميشال خوري حاكماً لمصرف لبنان رغم أنه لا يتمتع بأي صفة مطلوبة للمركز، ولا يملك الخبرة والمعرفة السابقتين بقضايا المصارف والمال[1].

ويعترف بطرس صراحة، أنه كان يخفي المعلومات عن الرئيس الحص لغاية في نفسه، وكذلك كان يفعل العقيد جوني عبده، وأبو اللمع مدير الأمن العام. فإذا كان وزير الخارجية ـ المفترض بأنه صلة لبنان مع الخارج، ويتسلم تقارير السفراء، ويتباحث مع كل الدول وسفرائها، فيفرز المواقف واتجاهات السياسة العالمية ـ يخفي المعلومات،

(١) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٠٠-١٠٣، ١٠٥.

وإذا كان مدير المخابرات لا يطلع رئيس الوزراء على التقارير، وكذلك يفعل مدير الأمن العام، ما يعني إبقاء رئيس الوزراء المسلم بعيداً عن كل اطلاع أو اتصال بالأحداث، أو سير الشؤون الأمنية والسياسية في البلد والمحيط، وفي حالة عمى تام عند صوغه لقراراته وخطواته. فهل هكذا تُبنى الأوطان، وتُسيّر الدولة؟ أم هي الطائفية اللعينة والاستخفاف بالطرف الآخر لدرجة تجريده من كلّ ثقة، فلا يطّلع على أسرار الدولة لأنه غير مؤتمن! ونفتش بعد ذلك عن سبب فشل هذا العهد، وغرقه في الإحباط، وضياع الفرص الإنقاذية تلو الفرص، ومدّ عمر المأساة الوطنية ست سنوات أخرى.

ويقول بقرادوني في كتابه السلام المفقود: «عهد الرئيس سركيس إلى فؤاد بطرس بمهمة عرض موضوع العلاقة مع الجبهة اللبنانية على المسؤولين الأميركيين. وقد تعمّد الوزير اللبناني أن لا يتطرق إلى هذا الأمر بحضور سليم الحص! لذا أغتنم في ١٨ شباط ١٩٧٧، فرصة انتقاله بالسيارة مع سايروس فانس (وزير الخارجية الأميركية في عهد كارتر) وريتشارد باركر، السفير الأميركي في لبنان، من المطار إلى القصر الجمهوري ليطرح لهما بوضوح اهتمامات الرئيس سركيس»[1].

أما الرئيس سركيس، وقد فوّض كل أمره، للوزير بطرس ولجماعة الحكم وفريقه، فكان قليل الاتصال بالوزراء، وقلما فتح في وجوههم أبواب قصره. فإذا احتاج أمراً من وزارة الداخلية مثلاً، لم يكن يكلّف نفسه الاتصال بالوزير بل يتصل بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي العقيد أحمد الحاج، وكذلك بمدير الأمن العام فاروق أبي اللمع، وهكذا. كأنما كان الوزراء للزينة، فلا أهمية لهم ولا دور. ولا احترام للتسلسل الإداري ولا لمقام الوزير، ما هدّد وحدة الوزارة، والتلاحم الوزاري والتماسك والتعاون، فضعفت الإنتاجية وتهلهلت السلطة، وانحصر القرار في «المختبر أو المطبخ»، أي عند جماعة الحكم وفريق سركيس، أو الحكومة البديلة «حكومة الظل».

يكتب الرئيس الحص عن هذه الفترة من الحكم وعن ممارسات فريق سركيس الذي فُوضت إليه كل شؤون السلطة الفعلية، فيذكر مثلاً: «كنت طوال وجودي في

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٢٨

الحكم خلال عهد الرئيس سركيس أشعر بأن شعبة المخابرات، وبخاصة مديرها جوني عبده، كانت توغر صدر رئيس الجمهورية بما تقدّم له من معلومات. وعندما غادرت الحكم عام ١٩٨٠ كان الانطباع قد ترسّخ في نفسي بأن شعبة المخابرات لعبت دوراً مؤثراً في تخريب العلاقة بيني وبين صديقي الرئيس سركيس.

«ولا بدّ من الاعتراف بأن موقفي من صلاحيات مديرية المخابرات تأثّر في العمق بالممارسات غير المشروعة واللاإنسانية التي لم تتورّع مديرية المخابرات عن الإقدام عليها فأثارت حفائظ الناس واستفزّت غضبهم»[1].

ويعدد الرئيس الحص أمثلة كثيرة من المظالم والشكايات من انحرافات المخابرات في عهد مديرها جوني عبده، الذي يعترف بأنه كان يعمل استنسابياً بالنسبة للمعلومات التي يجمعها جهازه، فلا يبلّغ كل شيء للرئيس سركيس نفسه، ويبرّر ذلك بأنه لا يريد حشر الرئيس بكل كبيرة وصغيرة!! أما من يقرّر أن هذه المعلومة كبيرة وتلك صغيرة، فهو نفسه، الحاكم المتحكّم بإمرة وأمر الرئيس[2]. ويعترف صراحة أنه كان يتجسّس على المسؤولين والوزراء ورئيس الجمهورية نفسه.

وقد سُئِل مرة: هل أدّى دور بطرس إلى تعكير العلاقة بين سركيس والحص؟ فأجاب: لا! لكن سركيس اتخذ قراراً بألا يختلف مع الحص، فصار التباين يحصل بين الحص وبطرس (أي اختلاف بالواسطة)، لأن رئيس الجمهورية كان يدرك ما يعنيه حصول خلاف ما مع رئيس الحكومة. وبقي سركيس معتمداً دور الحَكَم!

وحين سُئل: هل اصطدمت مع الحص؟ أجاب: لا. لكنه اصطدم مع الآخرين بسببي، ففي مجلس الوزراء اصطدم مع الوزير فؤاد بطرس!!

ـ وهل كانا يصطدمان كثيراً؟

ـ بالرأي، نعم[3]. أجاب عبده:

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١١٧.
(٢) غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، دار الريّس، ص١٩٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

لم يكن سركيس يحتاج إلى حكومة أصلاً، ولم يكن في الواقع يعيرها الاهتمام الكافي، ولا يتعامل معها كموقع لإنتاج القرارات وصوغ المشاريع ومصدر الخطط. إنما كان يعتمد على فريقه الذي ذكرناه، في الحكم، ويسند إليه مجمل المسؤوليات. وكان هذا الفريق هو الحكومة الفعلية. ومردّ ذلك فهمه للأزمة اللبنانية، حيث اعتنق مفهوم الجبهة اللبنانية التي حصرت أسباب الأزمة في الوجود الفلسطيني وسلاح الفلسطينيين، متخطياً مطالب المسلمين في الإصلاح والمساواة والعدالة والتنمية الشاملة والمشاركة الفعلية. والتي كانت سبباً لعدم الاستقرار وتطوير الدولة حتى قبل ظهور السلاح الفلسطيني ومجيء الفلسطينيين أساساً.

لقد طوّعت الجبهة اللبنانية إلياس سركيس وهيمنت عليه بقوة، فلم يعد يقطع بشيء إلا بعد الوقوف على رأيها، وقد جعل همّه الأول بعد فوزه بالرئاسة، أن يصلح ويقرّب ما بين الجبهة وسورية، فبذل جهداً عظيماً في هذا المجال حتى حقق هدفه، معتبراً أن التقارب بين الجبهة وسورية يؤدي إلى الانفراج والوفاق، لذلك أهمل الاهتمام بالتحاور مع المسلمين والوقوف على آرائهم.

ولقد أحاطت به الجبهة عبر أبي اللمع وجوني عبده وبطرس ـ الذي أرهبته بالمتفجرة التي انفجرت في البناء الذي يقيم فيه، وبإطلاق النار على سيارته مرة أخرى ـ وكذلك عبر قيادة الجيش والضباط المؤثرين. وكان سركيس يحسب حساباً دقيقاً وفاعلاً للرئيس كميل شمعون، ويحاذر حذراً قوياً أن يغضبه، ويسعى لإرضائه بشتى الوسائل، وكان دائم اللقاء به والتواصل معه. وكذلك فعل بطرس الذي اتهمه شمعون بأنه يعمل لزرع الشقاق في قلب الجبهة اللبنانية وأنه يريد إنشاء جيشٍ معادٍ للمليشيات المسيحية. فكان لا يضمر الودّ له ولا يثق بحسه السياسي ولا بسياسته[1].

ويتحدّث بقرادوني عن شخصية شمعون فيقول: «يلقبه أصدقاؤه (بالنمر العتيق). ويعتبره خصومه (ثعلباً عتيقاً)، والحقيقة أنه هذا وذاك معاً: له شجاعة النمر وحيلة

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٢٩.

الثعلب. يمثّل كميل شمعون أضخم سوء تفاهم عرفته السياسة اللبنانية. وهو بطريرك المسيحيين المدني»[1].

وكان سركيس، لذلك، يحسب له ألف حساب، ويعمل على إرضائه باستمرار. كذلك كان في تعاطيه مع بيار الجميّل، الذي مارس نفوذاً ظاهراً على سياسات سركيس وبطرس، وكان يؤمن بالقوة ويلجأ إلى العنف. ينقل عنه بقرادوني (وكان يعمل معه كعضو في المكتب السياسي الكتائبي فعرفه عن قرب) قوله: «لسنا بحاجة إلى الذين يعطوننا أفكاراً، نريد الذين يبذلون الدماء». وأنه يؤمن بالقوة وبمظاهر القوة. وأن الكتائب في عهده، كانت دوماً أكثر من حزب وأقل من دولة[2].

والحقيقة أن الكتائب، بمليشياتها المسلحة، قد هيمنت على الدولة، حتى وصل الأمر في عهد بشير الجميّل، حين استلم قيادة القوات اللبنانية، وقضى على النمور والتنظيم وسيطر على الشرقية، أن أحداً في الدولة لم يستطع أن ينازعه في أمر أو يردّ له طلباً أو يقف في وجهه، بل إنه سيطر على الشرعية وامتلكها وسخّرها لتحقيق حلمه في القبض على الجمهورية. وأن سركيس وبطرس وجوني عبده وغيرهم من أرباب الدولة، صاروا دعاة له ومعاونين. بل إن سركيس رأى في بشير الجميل حلمه الجميل والعظيم والقوي، فتماهى معه، حتى إذا وقع انفجار بيت الكتائب وقضى بشير في يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، وبلغ الخبر اليقين مسمع سركيس، (انهار باكياً، مستسلماً للحزن والشقاء، وكان غارقاً في مقعده كأنه مسحوق تحت وقر الألم) وهمس: «مع أني غير متزوج، ففي نفسي شعور بأني فقدت اليوم ابني»[3].

لقد استغرقت مسائل الجيش وقضاياه شهوراً طويلة من البحث والنقاش من عام ١٩٧٧، اقتناعاً من الجميع أن إصلاح الجيش وإعادة بنائه على أسس سليمة وصحيحة هو الخطوة الأساس والصائبة في مسيرة بناء الدولة. ولقد تركت تلك الحوارات والنقاشات الكثير من الجروح في النفوس وأثّرت على وحدة الحكومة وتماسكها، حتى

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١٣٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٩.

أن أجواء الحكم لم تعد مؤاتية للخوض في موضوعات الوفاق الوطني، خصوصاً في جوانبه السياسية.

هكذا استقبلت الرئاسة والحكومة العام الجديد ١٩٧٨م الغني بالمستجدات والفائض بالأحداث والمتغيرات، في الداخل والمنطقة والعالم.

ومع نهاية عام ١٩٧٧ وبدايات ١٩٧٨ انفجرت الأحداث في وجه الحكومة، وكانت كلها مأساوية ومؤلمة ومظلمة.

صراع الأمم في ساحتنا، لبنان على دروب الجلجلة

خاض العرب حرب ١٩٧٣ لاسترداد الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، ولإجبار إسرائيل على إعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، عبر حل عادل يعترف بهم كقضية وشعب وهوية، وليس قضية لاجئين تعالج في جانبها الإنساني. ولقد وثق الرئيس السوري حافظ الأسد في الرئيس المصري أنور السادات، خليفة عبد الناصر، على أنه شريك كامل وأمين في حرب مقدسة، هدفها استعادة الكرامة العربية التي أُهينت في حرب ١٩٦٧ والتي قامت على الغدر والتواطؤ، ورغبة في استعادة العرب احترامهم.

وانتهت الحرب بما انتهت إليه، بخيبة أمل مريرة، بعد بداياتها الرائعة وتحقيقها لنصر عظيم، ومفاجأة للعدو، وكسر لغطرسته.

لقد فهم الأسد أن هذه الحرب حرب تحرير، بينما أضمر السادات أنها حرب تحريك. ولقد تبيّن أن السادات كان يخادع ويمكر إذ أجرى اتصالات متواصلة مع الأميركيين، في السرّ، لم يطلع عليها حليفه السوري، وتدرجت حتى أدّت إلى مباحثات الكيلو ١٠١ بين مصر وإسرائيل، واتفاقية سيناء الأولى والثانية.. وتواصلت الاتصالات مع العدو الإسرائيلي، يهندسها ويقودها ويشرف عليها، بكل التفاصيل والجزئيات، مستشار الأمن القومي الأميركي هنري كيسنجر، على عهد الرئيس الأميركي نيكسون، وحين صار وزيراً للخارجية، وقيصراً حاسم السلطة والنفوذ والتأثير، خاصة في آخر عام من عهد الرئيس

نيكسون، الذي ضعف كثيراً بعد فضيحة ووتر غيت واستلام نائبه فورد الحكم، على قلة خبرته بالسياسة الدولية.

وقد استسلم السادات بصورة مذهلة لأفكار كيسنجر وخضع لمخططاته مصدّقاً واثقاً مطيعاً، حين صوّر له أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط، بين العرب والصهاينة إنما هو نفسي، والتغلب عليه يقتضي كسر هذا الحاجز بلقاء المسؤولين الإسرائيليين ومحاورتهم والتفاهم معهم.. وأن أميركا جاهزة لمساعدة مصر، وحل جميع مشاكلها في الفقر والتخلّف وضعف التنمية، عبر مشروع «مارشال» أميركي خاص بها.

قاد كيسنجر عملياته السياسية في الشرق الأوسط، عبر الخطوة خطوة، وبرحلات مكوكية، وبدهاء ماكر خبيث. وكان هدفه الأول الذي اتضح فيما بعد، لا تحقيق السلام، ولا إعادة الأراضي العربية المحتلة، أو الحقوق الأساسية الوطنية للشعب الفلسطيني، إنما كان يريد بكل قوة وقسوة، وعبر كل الأساليب والمكر والكذب، أن يخرج مصر ـ القوة الأولى والمؤثّرة في دنيا العرب ـ من الميدان، وتحييدها واستفرادها. ثم طرد النفوذ السوفياتي من الشرق الأوسط، والاستئثار الأميركي به، موارد وأسواقاً وقراراً وثروات.

وكان، وهو اليهودي العنصري الحاقد، في قرارة نفسه، يسعى بكل ما يملك وعبر كل الصور والسبل والتحركات أن يعلي كلمة أسرائيل وتطويبها القوة الأولى في الشرق الأوسط، بين كيانات ضعيفة فقيرة متصارعة، ساعياً إلى تحطيم كل مفاصل الوحدة بين العرب، باثاً الشكوك والريب بين زعمائهم، ناثراً الوعود البراقة، التي ثبت بطلانها وخداعها وخيباتها.

وقد عمل المستحيل من أجل إسرائيل ، وكبّل السياسات الأميركية المستقبلية باتفاقيات وضمانات وتعهدات لإسرائيل، ألزم الولايات المتحدة بها وكبّلها بشكل لا فكاك منه حتى لو أرادت، وأغدق على الكيان الصهيوني المليارات من الدولارات، وترسانات الأسلحة، من أحدث ما أبدعته الصناعات الأميركية وأحدثته، بشكل مجاني تقريباً، وتعهد أميركي بتأمين التفوق الإسرائيلي على كل الدول العربية باستمرار.

لقد كان كيسنجر، حقيقة، المؤسس الثاني لدولة العدوان إسرائيل بعد بن غوريون.

وظل كيسنجر واعياً دائماً لجذوره كلاجئ يهودي من ألمانيا النازية التي مات بعض أفراد عائلته في معسكرات اعتقالها. ولذلك فإنه لم يحاول قط أن يخفي أو يغلّف ارتباطه العاطفي العميق بإسرائيل، ولا صداقته ومحبته لزعمائها. ولكن لكي يكسب الدعم من الرئيس نيكسون وأعضاء إدارته البارزين الذين لم يكن التزامهم بإسرائيل محموم الحماس كالتزامه، فقد صور لهم إسرائيل بأنها رصيد استراتيجي حيوي للولايات المتحدة في تنافسها مع الاتحاد السوفياتي على الصعيد العالمي. أما مصلحة إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي العربية والمحافظة على تفوقها على العرب مجتمعين فقد قدمها كيسنجر على أنها مصلحة أميركية لإخراج النفوذ السوفياتي من الشرق الأوسط. وهكذا تمّ حسب المذهب الكيسنجري تزاوج غير قابل للانفصام بين أطماع إسرائيل المحلية الإقليمية واهتمامات أميركا العالمية.

افتتن السادات «بصديقه كيسنجر» وكان يناديه بالعزيز هنري، وسار خلفه كالمسحور: وارتضى لنفسه أن يتباحث ويتفاوض مع الإسرائيليين لوحده، ويتخلى عن شريكه الأسد، ليتركه مقاتلاً وحيداً، محاطاً بالخصوم، ومهدداً من الأعداء[1].

ولم يدرك الزعماء العرب أن كيسنجر خصم خطر، إذ كانوا جاهلين مدى التنسيق الواسع والسري للسياسات والاستراتيجيات بين أميركا وإسرائيل. ولم يدركوا إلاّ في وقت متأخر جداً، بمن فيهم الرئيس الأسد، بأن أهدافهم المركزية وحقوقهم وقضاياهم، قد جرى شطبها من جدول أعماله حتى قبل أن يبدأ رحلاته المكوكية الشهيرة في الشرق الأوسط. فقد أعطاهم تلميحات كالعبارة التي غالباً ما كان يستعملها في حديثه مع المبعوثين العرب وهي قوله: إنه لن يعدهم بما لا يستطيع تقديمه، ولكنه سيقدم كل شيء يعدهم به. غير أنه في آخر الأمر خدعهم. ولم يعرف العرب القصة الكاملة إلا بعد أن نشر كيسنجر مذكراته في مجلدين في عام ١٩٧٩ و١٩٨٢[2].

ووصل الأمر بالسادات إلى أن اقتنع أن حلاً ما يمكن أن يتوفّر إذا ما زار بنفسه

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٣٤٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥٢.

إسرائيل، وألقى خطاباً في الكنيست الإسرائيلي، فيكسر هذا الحاجز النفسي بين العرب والدولة الصهيونية، ويحقّق سلاماً جرى خلفه، فتبيّن أنه كان سراباً.

وقد نفّذ ما فكّر به، فكانت زيارته إلى القدس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ كارثة ماحقة على العرب، في وحدتهم وآمالهم وقضاياهم. وقد ردّ مناحيم بيغن رئيس وزراء الكيان الصهيوني الزيارة للسادات في الإسماعيلية في ١٩٧٧/١٢/٢٤، ثم زاره مرة ثانية في ١٩٧٨/١/٦.

لقد تدحرجت كرة الثلج بين السادات وبيغن، ووقع السادات في الفخ الإسرائيلي.. ورمى بكل العرب والتراث والتاريخ خلفه وسار في دربه الجديد هذا معانداً متغطرساً مغروراً.

وبين الزيارة المشؤومة في ١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقات كمب دايفيد في ٦-١٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٨، وصولاً إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، كان الشرق الأوسط قد انقلب رأساً على عقب، واستيقظت كل شياطين الصراع والفتن، وانفجر الجحيم.

لقد تفرّد السادات بالحلّ، وتنازل عن كل الحقوق العربية وعن دماء عشرات آلاف الشهداء الذين ضحّوا معاً وجاهدوا معاً، سوريين ومصريين، وغيرهم من العرب، في تحالف رائع فامتلكوا نواصي النصر، حتى خذلهم الخداع والتردد والتفرد وتدخل الغرب الحاقد وأميركا حليفة العدو.

كانت خطوة السادات وبالاً على الشرق الأوسط، لكنها كانت مدمّرة للبنان. وبدا الرئيس الأسد، حليف السادات في حرب ١٩٧٣، حزيناً متألماً: «إنني حزين جداً لأنني لم أستطع أن أقنع السادات بخطورة زيارته وبعواقبها البعيدة المدى على القضية العربية. إن السلام هدفنا في سورية تماماً كما هو في مصر والوطن العربي كله، غير أن الاستراتيجية الناجحة لا يمكن تحقيقها من خلال تكتيك خاطئ فاشل»[1].

ولقد حذّر الأسد السادات من العواقب الكارثية لرحلته.. إذ أنها ستكون أخطر

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٤٩٥.

نكسة في التاريخ العربي، وسينجم عنها عدم توازن استراتيجي يجعل إسرائيل تضرب الأقطار العربية التي لا دفاع لها، واحداً بعد الآخر. وأن أي شيء يقل عن السلام الشامل لا يستحق الأخذ أو القبول به. ولكن السادات بدا مستعجلاً، كما كان دائماً.. كان مستعجلاً لإنهاء حرب تشرين، ومستعجلاً لفك الاشتباك، ومستعجلاً للذهاب إلى القدس وتدمير فرص تسوية شاملة.. ولم يكن الأسد يعلم أن اتصالات السادات السريّة بإسرائيل كانت قد تجاوزت به نقطة اللاعودة.

ولقد بلغ الغضب بالأسد مبلغاً جعله يفكر في إحدى اللحظات بحبس الزعيم المصري (كما يؤكد باتريك سيل) حين زاره في دمشق قبل زيارته للقدس[1].

واستتبع السادات الأمر بمباحثات كامب دايفيد حتى انتهت كما كان خطط لها الأميركيون والصهاينة إلى توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل حرفت مصر عن مسارها التاريخي وانتزعتها من قلب الأمة العربية وحطّمت روحها، وخرجت إسرائيل عبر هذه الديبلوماسية قويّة منتصرة، فقد جنت أكثر مما كنت تحلم به، وأصبحت قوة مسيطرة في الشرق الأوسط. وصار الأسد، في سورية، وحيداً، مقهوراً ومعزولاً، فقد خدعه كيسنجر، وغدر به السادات، وخذله الرئيس الأميركي الجديد كارتر، بعد أن اجتمع إليه، وظنّ أنه فهمه، وأقر بحقوقه، حتى حرفه كيسنجر، بعد أن كان قد قيّد أميركا بالتعهدات والضمانات والوعود لإسرائيل، حيث لم يستطع الرئيس الجديد فكاكاً منها.

لقد فك السادات ارتباطه بالقضية الفلسطينية، وترك المطالبات بالضفة الغربية وغزة، وتخلّى عن سورية وحقوقها في الجولان، وترك الفلسطينيين حفاة عراة في فضاء التخلي والخواء.

وانفجر الصراع بين العرب، غاضبين مستنكرين، وانقلبت التحالفات والعلاقات، وانقطعت روابط، وتشتت تجمعات، وقامت أوضاع جديدة مختلفة بعد أن اختلّت موازين القوى.

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، (نقلاً عن كريم بقرادوني)، دار الساقي، ص٤٩٤.

وانجلى المشهد السياسي عن تحييد مصر واشتعال الصراع الشرس بين حاكمها السادات وبقية العرب، والتخلي عن الحقوق العربية وحقوق الفلسطينيين، وإهمال سورية من قبل الأميركيين، واتخاذ قرار من قبل الحكومة الأميركية برفض كل حوار مع منظمة التحرير، وإعطاء كل الفرص لإسرائيل، مع كل الدعم التسليحي والمالي والديبلوماسي لتصول وتجول في الشرق الأوسط.

ثم أخرج السوفيات من اللعبة وتم تجاهل مصالحهم، ولا حتى التشاور معهم، وقضى على كل نفوذ لهم في مصر (كأنه انتقام متأخر عن صفقة السلاح الأولى التي وقّعها عبد الناصر وأدخل عبرها السوفيات إلى الشرق) وبدأ انحدار العالم العربي نتيجة حماقات السادات وانحرافه. وكان قد أدرك في نهاية مفاوضات كامب دايفيد (٦-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧) أنه قد خدع، وأنه قد خرج مما اقترفه صفر اليدين، فصرّح كالمحبط المسحوق والمجهض للمسؤول الأميركي: «إنك تعيدني إلى بلادي عارياً».

وقد توقع عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري بأن كامب ديفيد ستكون «آخر رقصة عارية تفقد السادات ورقة التين»[1].

كُتب على الوطن الصغير أن يتلقى الضغوط الأكثر ثقلاً ووجعاً، فصرخ إلياس سركيس: «سامح الله السادات، وكان الله في عوننا!». وانقلبت التحالفات على الساحة اللبنانية رأساً على عقب، واشتعلت الحرب من جديد، وسقطت كل طروحات الحلول المفترضة للأزمة اللبنانية في عهد سركيس.

ويكتب الرئيس الحص: «كنا ندرك خطورة النتائج التي قد تترتب على مبادرة السادات عربياً وانعكاساتها المحتملة على الأوضاع اللبنانية... همنا اليوم أن ندرأ عن لبنان أية انعكاسات قد تنجم عن التطورات الجارية على ساحة المنطقة، وأن نعزّز أسباب التلاقي بين مختلف الفئات اللبنانية على أمل الوصول إلى تحقيق الوفاق الوطني المنشود في أقرب ما يمكن»[2].

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٥٠٠.
(٢) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٣٤.

أما الأسد فقد عانى من خيبات الأمل مع الولايات المتحدة وتذبذب مواقفها وانحيازها الطاغي لإسرائيل، فلم يعد يثق بها ولا بسياساتها، وانطلق يبلسم الجراح ويجمع الأوراق ويحشد الجهود. فألّف جبهة الصمود والتصدي بعد عشرة أيام من زيارة السادات للقدس، وانعقد مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدي في طرابلس الغرب في ليبيا، بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١ وضم سورية والجزائر وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتصالح مع العراق، على رغم العداوة الشرسة التي كانت تعصف بينه وبين صدام حسين.. وتواصل مع منظمة التحرير لإعادة ربط ما انقطع، ثم نظّم علاقاته مع الاتحاد السوفياتي ووقّع معاهدة صداقة وتعاون، كان دائماً يحاول التملّص منها.

وفي لبنان، انقلبت قواعد اللعبة وتغيّرت، فمن كان خصماً صار حليفاً، ومن كانت ترجى صداقته، وعمل على حمايته، تبين أنه غير وفي وأنه غادر يمدّ أيديه، في الخفاء إلى إسرائيل، ويطلب منها العون والسلاح والتدريب، وكل أصناف الدعم.

انفجار الصراع بين الجبهة اللبنانية وقوات الردع العربية

في السابع من شباط/فبراير من عام ١٩٧٨ اندلع القتال على نحو خطير بين أطراف الجبهة اللبنانية والجيش اللبناني من جهة، والقوات العربية السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية من جهة أخرى، وكانت شرارته ما عُرِف باسم «حادث الفياضية» أو «اشتباك الفياضية».

في صباح ذلك اليوم هاجمت مجموعة من جنود الجيش اللبناني (حوالى ٢٠ جندياً) حاجزاً لقوات الردع السورية أقيم على الطريق العام قرب ثكنة الفياضية. وانفجر قتال عنيف، تدخلت على أثره مجموعات من أغرار الجيش اللبناني، الذين انتشروا في المنطقة بكاملها يقتلون كل من يقع بين أيديهم من الجنود السوريين، وكان مصير أحد الباصات الذي يحمل جنوداً سوريين عائدين إلى بلادهم في إجازة، مثل ذلك. كان عدد القتلى من السوريين كبيراً (أكثر من ٢٨ قتيلاً ومثلهم من الجرحى... ويؤكد الوزير بطرس أن عدد القتلى ١٤ والجرحى ٢٨) مقابل جريح لبناني واحد. ثم اتّسع القتال،

بعد أن شاركت فيه قوات الجبهة اللبنانية، فاشتعلت جبهات فرن الشباك والأشرفية وعين الرمانة والدكوانة والحدث وسن الفيل.

وقد أدّت الاتصالات والمباحثات بين المسؤولين السوريين واللبنانيين، إلى إنشاء محكمة مشتركة ولجنة تحقيق عسكرية، انتهت إلى اعتقال بعض المسؤولين عن هذا الاشتباك من الضباط اللبنانيين، الذي سماه السوريون كميناً متعمّداً ومخططاً له أدى إلى مجزرة.

ثم أخذت اللجنة إجراءً قضى بنقل بعض الضباط اللبنانيين المسؤولين من مراكزهم القيادية الحساسة إلى مراكز أخرى ثانوية، ومنهم العقيد انطوان بركات المسؤول الأول عن الاشتباك، وأنطوان لحد (هو نفسه الذي انشق عن الشرعية فيما بعد وترأس جيش لبنان الجنوبي الخاضع العميل للإسرائيليين) وإبراهيم طنوس، وقد عيّنه أمين الجميل في عهده بعد خمس سنوات قائداً للجيش اللبناني فأتى بالأعاجيب من صور الانحياز والعصبيّات الطائفية والإساءة للوفاق والعيش المشترك، وطارق نجيم وإميل كلاس.. كما حوكم الضابط سمير الأشقر الذي كان في غاية التطرف في التحريض والعدوانية ضد السوريين، ومعه ضابطان صغيران.

والجدير بالذكر، وهؤلاء هم قسم من ضباط الجبهة اللبنانية ضمن الجيش اللبناني، أن شمعون احتج وغضب لهذه التشكيلات واعتبرها تكريساً للجبن والخمول بينما كانت الدولة بكل من فيها وما تمثّل، تحاول الإحاطة بالموضوع ولملمته كي لا يتطوّر إلى الأسوأ، خاصة لما جرّته من ردود فعل عند القيادة السياسية والعسكرية السورية. فقد كان الرئيس السوري حافظ الأسد في منتهى الغضب لهذا الغدر المقصود والعدوان المبيت (كما وصفه)، من الجيش اللبناني المفترض أنه حليف لقوات الردع السورية، وهما جناحا الشرعية. وليس من داعٍ لهذا العدوان أصلاً، إذ كان في منتهى السهولة والإمكان إزالة حاجز الردع عبر اتصالات للقيادة العسكرية اللبنانية ولوزير الدفاع أو رئيس الجمهورية، بقيادة الردع ورئيسها العميد سامي الخطيب، أو القيادة السورية مباشرة.

ولكن كان للأمر إبعاده ودلالاته. فقد كان عدواناً مستفزاً بكل معنى الكلمة، قامت به مجموعة من ضباط هم رموز اليمين المسيحي المتطرف، وتغلي في أعماقهم كراهية قاتلة ضد كل ما هو عربي أو سوري أو مسلم.

وقد أصدرت الجبهة اللبنانية بلسان الرئيس كميل شمعون وبيار الجميّل، بياناً يجدّد الثقة بقوات الردع السورية ويعتبر ما حدث غير مقصود، ولا يحمل أي دلالة على عداء من الجبهة والمسيحيين للسوريين ما هدّأ من غضب السوريين واعتبروه رداً على خصومهم من الدول العربية الذين أشاعوا أن لا أحد يريد السوريين في لبنان (خاصة عراق صدام حسين).

وقاد الرئيس الحص إلى جانب الرئيس سركيس ووزير الخارجية والدفاع فؤاد بطرس معظم التحركات والإجراءات والجهود لضبط الموقف والسيطرة عليه. وطلبوا من الرئيس فرنجية ترؤس وفد إلى دمشق، ومعه الوزير بطرس وقائد قوات الردع سامي الخطيب، لمقابلة الرئيس الأسد، والتوصل إلى حلول للموقف الدقيق، خاصة وقد بلغ التوتر والتحريض في صفوف الجيش اللبناني وقوات الجبهة اللبنانية حداً خطراً ينذر بالكثير من الكوارث والمصائب.

وكانت معنويات وسمعة الجيش العربي السوري في الميزان.. وقد نُقِل عن الرئيس الأسد كلام قاله للوفد: «إن الجيش الحالي (اللبناني) الموجود هو جيش شراذم وفئات وليس جيشاً وطنياً. إن جيش الشرعية هو قوات الردع العربية وهي بإمرة الرئيس سركيس.. المعروف أن جندياً أطلق النار على القوات السورية، ومن الأكيد أنه فعل ذلك بأمر.. والذي أعطاه الأمر يجب أن يُعدم»[1].

ورغم كل شيء، ورغم مشاعر العداء المكبوتة والتي تفجرت في الشرقية ضد سورية، دون داع أو سبب ظاهر، وقد أدت إلى قتل سوريين في فرن الشباك، واضطهاد كثيرين من السوريين، فقد كان واضحاً أن القيادة السورية، على غضبها إزاء ما حصل، كانت حريصة على عدم إتاحة المجال لمزيد من التوتر أو التأزم.

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٣٦.

ويعلق الرئيس الحص الذي ساهم في ضبط الأزمة عبر كل مراحلها ومستوياتها، وكان عامل اعتدال وعقلانية ومسؤولية: «وبعد كلّ هذا (اللجان والقوانين والمحاكم والإجراءات)، فإن التحقيقات في تلك الحوادث لم تسفر عن نتيجة عملية، ولم تلبث التطورات المتصاعدة والمتلاحقة أن تجاوزت كل ما قبلها. وهذا شأن كل الأحداث في لبنان عبر سنوات الأزمة الطاحنة. فالمشكلة تحجبها مشكلة أكبر تليها. من غير أن تحلّ أي مشكلة»[1].

وقد بينت الأحداث أن سركيس لا يسيطر فعلاً على الجيش، وأن الجبهة اللبنانية قد سحبت البساط من تحت قدميه، وقد نتج عن اشتباك الفياضية وما تلاه، تولد اقتناع لدى الرئيس سركيس بأن الأمور على مستوى الحكم والحكومة لا تسير بشكل صحيح، وقوي تفكيره في ضرورة تأليف حكومة فعاليات، من القوى المؤثرة، كما أوحى إليه وزيره فؤاد بطرس، الذي رأى أن الجو أصبح شديد التوتر وغير قابل للحوار أو مؤاتٍ له. فنصف البلاد تنتظر الخلاص على يد إسرائيل!! والنصف الآخر متحالف بقوة مع جبهة الرفض العربية.

وقد استنتج أن الصدام واقع لا محالة بين الجيش السوري والجبهة اللبنانية، وقد خرجت الأمور عن سيطرة رئيس الجمهورية الذي تنقصه إمكانات المبادرة، وأن الوضع صعب جداً، وهو مضطر أن يتعاطى معها (الأمور) بمرونة زائدة. وأنه يجب أن نتوصل إلى الوفاق السياسي بأسرع وقت[2]. «عملياً طُوِيت حادثة الفياضية، ولكن النار بقيت خافية تحت الرماد»[3].

والحقيقة، أن مبادرة السادات وما استتبعها فيما بعد من خطوات أدّت إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، قد خلقت أوضاعاً جديدة في الشرق الأوسط.

فقد أراحت هذه المبادرة زعماء الجبهة اللبنانية من أثقال إخفاء وستر ارتباطاتهم

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٣٧.
(٢) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٢٧٣.
(٣) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٨١.

بإسرائيل. ولماذا يخجلون بهذه العلاقات في حين أن زعيم أكبر دولة عربية مسلمة يمد يده إلى إسرائيل ويوقّع سلاماً معها، ويرضى بسفارة لها في عاصمة بلاده، حيث يرتفع علمها؟ مع ذلك، وحين ضجت الصحف اللبنانية والعربية والعالمية بأخبار تسليح الإسرائيليين لمقاتلي الجبهة، وتدريبهم، والزيارات المستمرة بين قادة الحليفين، كان شمعون يردّ: «هذا سخف لن أردّ عليه»، ويعلّق بيار الجميّل: «هذه ادعاءات وافتراءات قذرة لا تستحق أن يلتفت إليها»، بينما العدو الإسرائيلي ينزل دبابات السوبر شيرمان الإسرائيلية وقطع المدفعية الثقيلة وذخائرها في مرفأ جونية.

ونشطت هذه العلاقات وتطورت بعد حادثة الفياضية وحرب السوريين مع القوات في الشرقية. ويصرّح الجميّل الأب:

«أليس عيباً عليهم أن يتهموا اللبناني بالتعامل مع إسرائيل!! إن قوة لبنان هي في الشرعية وإننا نؤيد الشرعية! ولم يكن أحد يصدّق ذلك!».

وقد علّق الرئيس الحص على مواقف الجميّل الأب: «كنا لا نسمع منه إلا الكلام الطيب والاستعداد الحسن، حتى لكأنك تشعر وأنت تحادثه أحياناً أنك أمام حمل وديع. لقد كان عبقرياً في إخفاء حقيقته أمام جلسائه»[1].

والحقيقة أنه في ظل الأوضاع الجديدة التي ظلّلت الشرق الأوسط وأناخت على دوله وشعوبه، أدرك الجميع أهمية الساحة اللبنانية كمتنفس لصراعاتهم ومشاكلهم، وضغوطاتهم ورسائلهم، فعادت براكين الغضب والحقد والكيد والصراع على أرضنا واندلعت لعبة الأمم بكل أخطارها وشرورها في جنبات الوطن الصغير.

لقد عادت قضيتنا لتتماهى مع قضية الشرق الأوسط، وإفرازات الحرب الباردة بين القوى الكبرى. وعاد الجميع مرتهنين إلى الخارج، ويتوسلون رضى الأجنبي وعونه ويستدرجونه إلى حلبة الصراع الداخلي..

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٨١-١٩٩.

الوفاق المنشود: محاولة متأخرة

عادت مسألة الوفاق إلى الصدارة، وتركز حولها اهتمام الجميع، فقد شعروا بالخطر المحدق نتيجة تحركات السادات السياسية، وفهم القادة اللبنانيون أن خلافات كل العرب والعالم ستشتعل على أرضنا وفي ساحتنا. وذهب الجميع يفتشون عن مخرج معقول. كان الوفاق مطلب الجميع، إنما بمفاهيم مختلفة، وعروض متضادة، وطروحات متباعدة، كأنما لكل منهم وفاقه الخاص. والكل متمسك بطروحاته يدافع عنها بعناد.

أعلن الرئيس الحص، في هذه المرحلة، موقفاً مميزاً من الحلول المطروحة لقضية الشرق الأوسط المحورية، أي القضية الفلسطينية، إذ رأى أن أيّ حلّ قد يقترح لأزمة الشرق الأوسط، ولا يتجاوب مع أماني الشعوب العربية ومصالحها، لا يمكن أن يوفر الأرضية المطلوبة للسلام العادل والدائم في المنطقة. ثم أعلن الإصرار على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وإعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وإقامة دولته. ورفض التوطين بالمطلق، لأنه يطعن القضية الفلسطينية ويشكل حلاً على حساب شعوب شقيقة للشعب الفلسطيني في دول عربية عدة ومنها لبنان... ثم تبعه الرئيس سركيس، في مناسبة استقبال أعضاء السلك الديبلوماسي، ليؤكد نفس المضمون.

وفاجأت الجبهة اللبنانية الجميع بإعادة طرح أفكارها ومطالبها، إذ أصدرت بعد خلوة لها دامت يومين، في زغرتا، بياناً أعادت تأكيدها فيه على اعتماد تعددية المجتمع اللبناني وحضاراته الأصيلة أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان، وأن ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والأمنية والعدالة وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة. فاستنتج الفريق المسلم الوطني أن الجبهة أعادت تأكيد ربط الوفاق الوطني الداخلي بالحل في الشرق الأوسط، عبر مطلب إخراج الفلسطينيين من لبنان، أي بعوامل السيطرة للبنان عليها. وهذان الموقفان، الأول بإيحاءاته التقسيمية، والثاني بربط قضيتنا الداخلية بعوامل خارجية، أظهر بُعد الشقة بين الفريقين اللبنانيين، واستحالة تحقيق الوفاق المنشود مرة أخرى.

وقد توصّلت لجنة ألّفها مجلس النواب إلى صيغة مبادئ عامة للوفاق تؤكد على وحدة لبنان أرضاً وشعباً، وبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وتنظيم الوجود الفلسطيني، وتعديل قانون الانتخاب، والإبقاء على توزيع الرئاسات الثلاث على حالها (رئيس الجمهورية ماروني، ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي، ورئيس مجلس الوزراء مسلم سنّي) واللامركزية الإدارية الموسّعة، وإعادة تنظيم المؤسسات مع الإسراع في إعادة تنظيم وتشكيل الجيش، ولاطائفية الوظيفة.

لكن، بقيت نقاط موضع خلاف واستعصت على الحل، ورغم أن الرئيس الحص قد عقد اجتماعات متلاحقة وكثيفة، ولقاءات عديدة، مع الرئيس سركيس والوزير بطرس حيث بحثوا كل أفكار الإصلاح المطروحة ومنها: كيفية تسمية رئيس الوزراء، عبر انتخاب في مجلس النواب، أم استشارات ملزمة يجريها رئيس الجمهورية. وكذلك مسألة الكتاب المدرسي الموحد، وخاصة كتاب التاريخ وكتاب التنشئة الوطنية، وهما المؤثران جداً في توحيد فكر النشء وبناء المواطنية السليمة وتنمية الولاء للوطن والدولة. وقد ظهر التباين بين موقف الرئيس الحص ومعه الوزراء صلاح سلمان وأمين البزري، وإلى حد ما أسعد رزق، وموقف الرئيس سركيس والوزير بطرس ومعهما فريد روفايل حيث كانوا أقرب إلى وجهة نظر الجبهة اللبنانية في التعددية الثقافية والحضارية، والعلاقات الثقافية والروحية مع الخارج وفق الخيارات الخاصة، حسب بيان اجتماع زغرتا في ١٩٧٨/١/٢٢.

وقد طرح الرئيس الحص صيغة مشروع لإلغاء الطائفية السياسية، علّة العلل، والسرطان المشلّ للدولة والوطن، تقوم على الإلغاء التدريجي. وكانت فكرته معقولة وعملية وبسيطة، إذ تسمح مثلاً بانتخاب ٩٠٪ من النواب على أساس تقليدي، وحسب نسب الطوائف، والعشرة بالمائة الباقية تنتخب على أساس لاطائفي، «وبذلك نكون قد فتحنا ثغرة، ولو ضيّقة، في جدار الطائفية البغيضة، لعلها تشكّل نافذة على المستقبل الذي يتطلع إليه لبنان. ثم يتم الرفع التدريجي لهذه النسبة، مع الدورات اللاحقة».

وقد اعتبر سركيس، مرة أخرى، أن مثل هذا التفكير سابق لأوانه..[1]

في هذه المرحلة، كان الرئيس الحص قد ملّ إحباط سركيس، وشكوك بطرس وتردده، وسطوة الجبهة اللبنانية المهيمنة عملياً على الدولة والجيش والإدارة، وفقدان المبادرة عند الحكم.. وقسوة الميليشيات وهمجيتها في التعامل مع وطنها وشعبها والناس الأبرياء، وإضاعة الفرص تلو الفرص، فراودته كثيراً فكرة الاستقالة وإفساح المجال لغيره من السياسيين علّهم ينجحون في سعيهم ومحاولاتهم.. ولعلّ حكومة جديدة تتقدّم موحدة، متماسكة، قوية، فتفلح وتنجح في مجالات كثيرة لم توفّق فيها حكومته أو تحقق الإنجازات التي كان يطمح إليها هو نفسه ويشتهيها، وحيث الإخفاق ناتج عن العناصر المشاركة في الحكم، على صعوبة ما واجهته الحكومة في الخارج، وفي طرق التفكير ومناهج العمل، والأفكار المسبقة البالية التي كان يطمئن إليها بعض فريق الحكم، بالإضافة إلى الرضوخ للابتزازات من جانب الجبهة اللبنانية.. وطغيان الفكر الطائفي المقيت الذي كان يسقط كل محاولات الإصلاح وتأهيل البناء الوطني.

وكانت مبادرة السادات من أهم الأسباب التي أسقطت حظوظ نجاح التوافق، فقد تصلّب موقف الجبهة اللبنانية، وخاصة القيادة الصاعدة الممسكة بالأرض وبعناصر القوة والسلاح، المتمثلة ببشير الجميّل وفريقه..

وكان العامل الإسرائيلي هو الذي حسم الأمر.. فقد أصر بشير على إخراج السوريين من المنطقة الشرقية، وتعامل معهم، وإلى جانبه مسلحو نمور شمعون، وخاصة داني شمعون، بسيل من الاستفزازات والاعتداءات وجرهم إلى معارك عبثية واستفزاز. وكان في نفس الوقت يعمق تعامله مع الإسرائيليين، ويسمح لهم أن يتمركزوا في عدة نقاط في الشرقية، فأنشأوا أكثر من نقطة اتصال لهم هناك، يجمعون المعلومات، ويوجهون التحركات، ويبدون رأيهم في العمليات اليومية.. وكانت لهم الشبكات العديدة عبر آلاف الأشخاص الذين لم يروا عيباً في ذلك ولا ضرراً حتى بشير نفسه انزعج لهذا الأمر فقرر تنظيم «العمالة» وحصرها من خلال فريقه ومكتبه وأدواته: «أنا أختار المعلومات

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٤٤.

التي يجب أن تُنقل إليكم وليس لكم أن تطلبوا أو تسألوا أو تحقّقوا مع أي شخص من الأشخاص.. فنحن حركة مقاومة لا شبكة استخبارات». ويعلق جوزيف أبو خليل: أن بوسع بشير منع إباحة العمالة، لكن إيقافها والقضاء عليها، في السر والعلن فمسألة فيها نظر!!

كان التنسيق قد ذهب بعيداً بين النمور والقوات اللبنانية من جهة، وبين الإسرائيليين فلم يعودوا متحمّسين بعيداً بين النمور والقوات اللبنانية من جهة، وبين الإسرائيليين فلم يعودوا متحمّسين للتعامل مع سوريا التي لم يحبوها أصلاً، ولا ميالين لقبول صيغ الوفاق والإصلاح المطروحة من قبل حكومة الرئيس الحص، وحلّق بهم الوهم والتطرف نحو هدف إقامة دولتهم (الكانتون المسيحي) أو تحقيق حلم بشير الجميل بالرئاسة، وبالتالي القبض على الدولة بكاملها.. ووداعاً لكل الإصلاحات والحقوق للطرف الآخر.

وقد طرح متطرفو الشرقية، بعد صلح السادات، هذا السؤال على أنفسهم: ولماذا لا يكون صلح مماثل بين «لبنانهم» وإسرائيل.. «والراهن أنه ولا مرة شعرنا أن التعامل مع إسرائيل هو عيب يجب أن نستحي به. فالحرصْ على سريّته كان حرصاً على السلامة العامة والشخصية، لا أكثر ولا أقل، والعداء للدولة العبرية كان التزاماً سياسياً ينقصه الشعور والإحساس بالعداء. لذلك لم تكن خطوة السادات في نظرنا، خيانة، بل على العكس من ذلك رأينا فيها كل البطولة. ولم نكن ندري أن اتفاقات كمب دايفيد ستكون من الناحية العملية وبالاً علينا وعلى بلدنا»[1].

ولقد رأى الرئيس الحص، مع عمق إيمانه بعمل المؤسسات وضرورات الدولة، على أنها تحمي الجميع وتؤمن مشاركتهم وحقوقهم، أن الشرعية بحدّ ذاتها قوة طاغية، وأنها سلاح المسؤولين الأمضى والأكثر حسماً.. لو شرّعته أو أشهرته أو لوّحت به.. بدل أن يُزرى بها، وتُستهان، ويُستخف بقيمها وحضورها ووجودها. وكان يمكن لها أن تتصدّى لمغتصبي هيبتها ومحقرّي وقارها.. لكنها لم تفعل.. وهذا بحد ذاته مدعاة

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٨٨-٨٩.

عجيبة للتساؤل والاندهاش: ألم يكن بالإمكان، تجميع الجيش وضبطه وتنظيمه على الأقل ليكون المدماك القوي والصلب، والنواة الجامعة والموحدة؟ ألم يكن بالإمكان الاستفادة من كل دعم قوات الردع وآلتها وحضورها، بصورة أنجح وأكبر؟ من المؤكد، أن المسؤول الأول، بتخليه عن سلطاته بشكل متدرج واستكانته واستسلامه لليأس والقنوط والإحباط، وقبوله وصايا ونصائح ماكرة، والعمل مع فريق لم يملك موهبة الحكم وفن الإبداع، ولا الحلم، ولا اتساع الرؤية، هو الذي يجب أن يتحمّل المسؤولية الأولى.

(إن صناعة الحاكم هي ابتداع الأمل، وكلما ذوى أمل ينشط في ابتداع غيره. أما اليأس فلقلة الثقة بالنفس والشعب والوطن، وهو لغة الفاشلين.. واليأس في النظرة إلى الأمة وشؤون الجماهير يعني الموت والفناء والاندثار...)

كان الرئيس الحص مبتدع آمال، وصانع مطامح (وماذا تفعل الماشطة بالوجه القبيح) وما فائدة النفخ في الرماد؟ ولقد أكثر من الكتابة والتصاريح، وطرح أفكاراً وصيغاً لعله يوقظ هذه الجماهير الغافية، وشحذ الطاقات المتخلّية والمتخلّفة عن دورها. هذه الكتل الشعبية الصامتة، والأكثريات، التي تتلقى الصفع والقتل والدمار والخراب.. وتقتات الأحزان والمآسي والهموم. وكانت المحاولة عبثاً وخواءً، لأن لا إمكانية أبداً في بناء رأي عام قوي وموحد ومؤثّر بوجود الطائفية، كان هناك آراء عامة منقسمة ومفتتة.

يجتمع مرة أحزاب وزعماء القوى الوطنية، ومعهم بعض الساسة، وقادة الميليشيات، فيلتفت أحدهم إلى الرئيس تقي الدين الصلح، السياسي المثقف والبارز، فيسأله: نحن قادة الميليشيات والقوى والأحزاب، نمثل قوى ومقاتلين عددهم بالآلاف، على الأرض، أما أنت ورفاقك السياسيون فمن تمثلون؟ فيجيب الرئيس الصلح: نحن نمثّل المقتولين!!

هؤلاء الصامتون، مشاريع قتل وضحايا، لم يتحركوا، إلا هجرةً أو هرباً، أو جنازات... وتقبلوا أقدارهم المرسومة من قبل الآخرين، بكل صمت، ولم يجرأوا على الاعتراض...

وكان لا بد من تجريب تأليف حكومة جديدة، بعد أن فشلت اللجنة الرباعية العربية

(سورية، مصر، السعودية، الكويت) في حل مشكلة احترام الفلسطينيين لاتفاقية القاهرة وتنفيذها، وتجميع السلاح الثقيل أو تسليمه لقوات الردع.. ثم فشل محاولات الوفاق الداخلي، الوفاق الوطني. ولقد كتب الرئيس الحص حول رؤيته للأوضاع، وحلّل مجرياتها وآثارها:

كانت آخر مبادرة وفاقية في عهد الحكومة السابقة (الأولى) تلك التي أسفرت عن المبادئ الأربعة عشر والتي عرفت بالمسلّمات الوفاقية. أعلن رئيس الجمهورية هذه المبادئ مساء ٥ آذار/مارس ١٩٧٩ بعد أن اقترنت بموافقة مجلس الوزراء. ولم يكن نصيب هذه المحاولة من التنفيذ خيراً من نصيب المحاولات التي سبقتها. السؤال البديهي الذي يتبادر إلى الأذهان: ما سرّ تعثر كل تلك الخطوات الوفاقية؟ ما الذي جعل الانقسام السياسي في لبنان تلك المشكلة التي ما فتئت تستعصي على كل حل؟

ويؤكد الرئيس الحقيقة الواضحة في ارتباط مشكلتنا بقضية أكبر منها هي قضية الشرق الأوسط التي تشكل، شئنا أم أبينا، ورقة نشطة في لعبة الأمم، وإلى كون لبنان جزءاً لا يتجزأ من بقعة رئيسة من بقاع التجاذب في لعبة شدّ الحبال بين القوتين العظميين[1]. لكنه لا يقبل أن يثنينا ذلك عن التحرك، بل هو يرى عكس ذلك، أن يستنهض مثل هذا الوضع الهمم فينا ويستحثّنا على التحرك حيث يمكن لنا التحرك، أي على الجبهة الداخلية، على ساحة الانقسامات السياسية:

«إن الباب الذي يجب أن تكون مفاتيحه في يدنا نحن اللبنانيين هو باب الحلول السياسية الداخلية. ورأى أن الفشل في ذلك يعود، إلى الحكم الذي نأى بنفسه عن قيادة هذا التحرك وتوجيهه إلى الهدف الوطني الأعلى، وارتضى لنفسه دور الحَكَم بدل الحاكم منذ بدايته.

«بينما كان عليه، اعتماداً على هيبة الحكم وتأثيره وأهمية حضوره ومقامه، أن يكون فوق الأفرقاء والخصوم، حاسماً، نافذ الكلمة وفعّالاً قوي التدبير. وإذا ما سدّت بوجهه طريق، أوجد لنفسه طريقاً آخر، بل طرقاً أخرى وبدائل. إذ تتعدّد السبل والوسائل

(١) سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص١٣٢.

والطرق، والهدف واحد لا يتغير. ثم إن قوة الشرعية لا تُقاوم بصرف النظر عن إمكانياتها وقوة الخصوم»[1].

وكثيراً ما كان الرئيس الحص يُصدم لأن اللبنانيين، قد أضحوا بغالبيتهم، مرتهنين إلى الخارج، واستمرأوا الاستعانة بالأجنبي واستدراجه بشتى السبل والإغراءات للتدخّل في شؤوننا الوطنية. والأجنبي بالتأكيد يسعى لمصالحه، وليس لخدمتنا أو مصالحنا.. مما يجرّ الانقسام والبلاء والتبعية، فنفرّط، عبر هذا السلوك، باستقلالنا وسيادتنا وحريتنا برخص وابتذال.. وويل لنا حين نتباهى بعز فردي وكبرياء ذاتي، في حين نذلّ أوطاننا ونهين قيم الولاء والوطنية والشرف القومي. ومع الأسف، لطالما تكرّرت مثل هذه المعايب وهذا التفريط على امتداد تاريخنا، وقلّما اعتبرنا على كثرة العبر ووفرة التجاريب.

ولعله لم يسهَ عن بال الرئيس الحص أن الوفاق لا تحققه حكومة غير متوافقة بين عناصرها ووزرائها، في الرؤية أو المناهج أو الأهداف، وأنها أتت صورة عن أهلها وناسها، يغلب عليها خلاف الرأي، ونزعة الاستئثار، والمشاعر العميقة بعدم أهمية المساواة، واستعلائية شخصية وفئوية، ثم بحر من الشكوك والريب.

وكان يلزم للوفاق متوافقون ملتزمون وصادقون.

الاجتياح الإسرائيلي: الجنوب جرح الوطن النازف

في خضم هذه الانشغالات، وقرارات وقف إطلاق النار المبتذلة والساقطة باستمرار بين الميليشيات المسلحة، والتي لم تُحترم ولم تُطع، وفي حين تتوجّس دول الشرق الأوسط من أخطار الآتي، بعد قفزة السادات في المجهول، وقع الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني كطوفان غاشم حمل الويلات والفظائع.

فقد كبر حجم الوجود الفلسطيني في الجنوب اللبناني، ونشط الفلسطينيون في عملياتهم العسكرية حتى صاروا يقومون بها بشكل يومي، عبر «قصف الهاون

(١) سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص١٣٦.

والكاتيوشا». كانوا يعلنون عن حضورهم كل يوم، ويذكّرون العالم بأنفسهم وقضيتهم. ولم تكن الخسائر التي يوقعونها بالإسرائيليين ذات شأن، ولكنهم توصلوا إلى أن يفرضوا التوتر والحذر والخوف في نفوس الإسرائيليين، وزرعوا القلق في المستوطنات الحدودية.

وفي ١٩٧٨/٢/١١ حصلت عملية عسكرية فلسطينية نوعية. لقد اجتازت الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة مجموعة كبيرة من الفدائيين، عبر البحر، في زورق مطّاطي، قرب حيفا، وسيطر الفدائيون على حافلة للركاب، وأخذوهم رهائن، ثم انطلقوا بهم نحو تل أبيب، وأضافوا إليهم حافلة مدرسية فيها عدد من الطلاب.

حاصر الإسرائيليون الحافلتين ومنعوهما من التقدم، ورفضوا التنازل أمام أي مطلب للفدائيين، وخاصة طلبهم إطلاق بعض الأسرى. وأمام التصلّب الإسرائيلي ومحاولتهم اقتحام الحافلتين جرى تفجيرهما فسقط عدد كبير من القتلى والجرحى وكان بينهم عدد من الفدائيين، حتى انتهى الأمر بمقتل ٣٧ شخصاً وجرح ٨٦. وبينهم أحد عشر فدائياً.

وعُرفت العملية باسم عملية كمال عدوان (أحد القادة الفلسطينيين الذين قتلوا في غارة فردان ١٩٧٣ التي شنها كومندوس إسرائيلي). وكان بين الفدائيين الذين استشهدوا الفتاة البطلة دلال المغربي. وقد استمرت العملية يومين كاملين.

وعلى الفور صرح وزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمن أنه يعتبر لبنان مسؤولاً عن الغارة، وتلاه مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي في مؤتمر صحافي حيث صرّح بأن الفدائيين جاؤوا من لبنان وهدّد وتوعّد. ثم قال في اليوم التالي، بعد جلسة لمجلس الوزراء الإسرائيلي «العهد الذي كانت تُراق فيه دماء اليهود من دون عقاب قد انتهى.. ونحن سنقوم بما يتعيّن علينا أن نقوم به من أجل الدفاع عن شعبنا».

كانت حكومة الليكود اليمينية المتطرفة بقيادة بيغن قد استلمت الحكم، وكان فوزها مفاجأة لكل المراقبين السياسيين. ولقد اتسمت قيادتها بالتطرف والمغالاة وبلوغ المنتهى من العنصرية والعدوان. والآن، وقد تحرّرت من ثقل العداء المصري، انطلقت يدها حرّة طليقة مستخفّة بحقوق كل العرب والفلسطينيين وسياداتهم وحدودهم، وانصرفت بذلك،

وقد توفرت لها الظروف المناسبة، إلى الاهتمام بالحدود الوحيدة المتحركة والفاعلة والمنذرة بالأخطار، وهي الحدود اللبنانية في شمال الكيان الغاصب، حيث يمسك الفلسطينيون بمقاليد الأمور، ويشنّون الهجمات على المستعمرات الإسرائيلية. فتردّ إسرائيل بأن تصبّ حمم العدوان والقتل على سكان جنوب لبنان المسالمين الآمنين.

بذلك احتلت إسرائيل الجنوب اللبناني عبر بث الخوف والرعب بين سكانه وأهله، وحوّلت حياتهم جحيماً لا يطاق، واستولت على أكثر من ٣٠ قرية ومزرعة، واحتكرت المياه التي تنبع وتجري في أراضي لبنان الجنوبي، ومنعت سكان الجنوب اللبناني من الانتفاع بها واستغلالها. كما منعتهم من ريّ أراضيهم وزرعها، والاقتراب من شريط الحدود، أو رعي قطعانهم أو زراعة أراضيهم قرب السياج الحدودي. وكان يحزّ في نفس المواطن اللبناني الجنوبي أن يرى الخصب والنموّ والاخضرار تمور يانعة وتجيش في أراضي المستوطنين المغتصبين، وهو صاحب الأرض، من جهته، محرّم عليه الانتفاع بأرضه، أو التعيّش من خيراتها وعطائها.

وإذا اشتمت إسرائيل أدنى ريبة أو ظن، من مواطن ما، اجتازت الدوريات العدوانية الحدود إليه، فتدمر بيته، وتحرق أشجاره وحقله وتستلب قطعانه وتردم بئر مائه.. والشكوى لله. فلم يعد أمامه سوى الهجرة، إما إلى المدن، وخاصة بيروت، لعلّ فرص العيش الآمن أوفر، أو إلى الخارج والمهجر، فلعلّ الرزق أوسع والحظوظ تساعد. فلا مصنع ولا مدرسة ولا طريق ولا مستشفى ولا ماء عذب للشرب ولا مكتبة تتوافر في هذا الجنوب المعذّب، فكيف يمكن العيش، وكيف تنمو أجيال، ويهنأ مواطن ويستقر؟

وجاء الفلسطيني مسلحاً غاضباً عاصفاً ثائراً، فكان لحماً على وضم، وقد يتحابب المحزونان، ويتصادق الفقيران، ويتوادد المحرومان، واحد من وطنه، وثانٍ من حقه في أرضه ووطنه، والاثنان يحلمان بالانتصاف.

وفي هذه الأجواء، الإقليمية والداخلية الخاصة، وتحرّر إسرائيل من كل التزاماتها القانونية والأخلاقية، وتفكك أعدائها، وتشتت قواهم، والدعم العظيم اللامتناهي الذي أمّنه لها كيسنجر وأميركا ليجعلا منها أعظم قوة في الشرق، وبوجه كل العرب، انطلقت

إسرائيل بكامل آلتها العسكرية تمارس جبروتها وتستعرض تفوقها، مجتاحة جنوب لبنان متذرعة بعمليات الفلسطينيين ونضالهم ضد وجودها وعدوانها.

ففي منتصف ليل ١٤-١٥ آذار/مارس ١٩٧٨ اجتاحت الجحافل الصهيونية حدود لبنان الجنوبية، من عدة محاور، في البرّ والبحر والجوّ، في أضخم هجوم تشنّه بعد حرب ١٩٧٣م، جاعلة هدفها المعلن «تطهير» الجنوب اللبناني حتى حدود نهر الليطاني (في عملية عسكرية عدوانية سمتها عملية الليطاني) من الوجود الفلسطيني المسلح، وطرد الفلسطينيين وتدمير منشآتهم وقواعدهم وبناهم التحتية. وفي ١٦ ساعة احتلت شريطاً من الأرض على طول الحدود اللبنانية في عمق عشرة كيلومترات. وقد غطّى الطيران الإسرائيلي بغاراته كل الجنوب، بل امتد حتى أطراف بيروت.

كان الدمار مريعاً، والمهجّرون بمئات الآلاف، وقد قتل أكثر من ألفي لبناني وفلسطيني وشرّد عدد من الناس يقدّر بمائتي ألف شخص من منازلهم. ولم يستطع الأسد أن يفعل شيئاً. فقد كانت جبهته في الجولان خاوية، ورجاله قليلي التجهيز والعتاد، ودفاعاته الجوية ضئيلة بحيث يمكن إسقاطها من الحساب، وقوته الجوية غير متكافئة مع القوة الجوية الإسرائيلية. وكان الأخطر من ذلك أن القوات السورية في عام ١٩٧٨ كانت تصطدم بعنف مع الميليشيات المسيحية التابعة للجبهة اللبنانية التي تسلّحها إسرائيل، وهكذا بقي خارج القتال وكلّفه ذلك غالياً على الصعيد السياسي[١].

وكان الميزان الاستراتيجي بين سورية وإسرائيل مختلاً بصورة مخيفة. ولم يكن الأسد بعد قد استدرك وعوّض خسائره بصورة كاملة في حرب ١٩٧٣، بعد أن اصطدم بالسوفيات، وبردت علاقاته بهم، عقب دخوله إلى لبنان عام ١٩٧٦ وضربه الأحزاب اليسارية وصدامه مع جنبلاط والفلسطينيين. وطبعاً أمام هذه الاعتبارات والظروف لم يكن للجيش اللبناني أي دور أو حساب في حماية السكان والدفاع عنهم. لعدم تواجده في الجنوب واحتشاده في محيط بيروت والمنطقة الشرقية ولتشرذمه وضعفه.

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٥٠٥.

اندفع الناس جحافل من المذعورين نحو بيروت فاحتلوا المدارس والساحات والمباني الرسمية.. فأضافوا أعباء إلى أعباء الدولة ومؤسساتها المنهكة والمشرذمة أساساً. وتطلّب الأمر إطعامهم وإيواءهم ومداواتهم ومواساتهم.. فانصرفت لجان الإغاثة التي أنشأتها الدولة للاهتمام والعناية بهم بقدر ما تتحمّل وتطيق.

تداعت الحكومة إلى الاجتماع، ودعي مجلس الوزراء إلى دراسة الوضع المستجدّ والمأساوي. وتواصل الحكم مع مجلس الأمن، وكان مندوب لبنان الوزير والصحافي القدير، غسان تويني. فاتصل بكل السفراء المؤثّرين وزوّد مجلس الأمن وكل أعضائه بتفاصيل العدوان الهمجي، وكان على اتصال دائم مع رئيس الجمهورية في بيروت ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، وأصدر عدة بيانات تشرح المستجدات وتضع الجميع أمام مسؤولياتهم، مناشداً العالم أجمع التضامن مع لبنان أمام الغزوة العدوانية والوحشية.

كما قرّر مجلس الوزراء دعوة مجلس الأمن إلى الاجتماع، والتنسيق مع الدول العربية. وقد قاد الرئيس الحص حركة الاتصالات، ورعاية المواطنين المنكوبين وتقديم كل الدعم والعون الضروريين لهم، وشكّل رئيس مجلس الوزراء لجنة إغاثة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور أسعد رزق وعضوية وزير الداخلية صلاح سلمان ووزير الأشغال أمين البزري ووزير الصحة إبراهيم شعيتو. وأقيمت المخيمات المؤقتة لإيواء النازحين، في الملعب البلدي في صيدا، وفي الملعب البلدي في بيروت، وفي عشرات المباني والمؤسسات.

وفي ١٩٧٨/٣/١٩ صدر عن مجلس الأمن القرار ٤٢٥، بعدما تبنّى المجلس المشروع الأميركي الذي دعا «إلى احترام وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي، ضمن حدوده المعترف بها دولياً، ودعا إسرائيل إلى إيقاف عملياتها العسكرية في الأراضي اللبنانية فوراً، وسحب قواتها تالياً من جميع الأراضي اللبنانية. وقرر في ضوء الطلب المقدّم من حكومة لبنان أن ينشئ فوراً، وتحت سلطة الأمم المتحدة، قوة حفظ سلام مؤقتة في جنوب لبنان بهدف تأكيد ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية وإقرار السلام والأمن الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانية على ضمان إعادة سلطتها الفعلية على

المنطقة. وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً للمجلس خلال ٢٤ ساعة حول مراحل تطبيق هذا القرار»[١].

وفي ١٩٧٨/٣/٢١ أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي عزرا وايزمن وقف إطلاق النار في خطوة فتحت الطريق أمام القوات الدولية لدخول منطقة الجنوب. وفي موقف أميركي نادر الحدوث (اتخذ الرئيس الأميركي موقفاً عادلاً. وقد غضب مما رآه من عنف إسرائيل غير المتناسب مع حجم الاستفزاز فأمر بيغن بأن يسحب قواته، وقدم دعماً أميركياً لإرسال قوة دولية على وجه السرعة (وهي التي عُرفت باسم اليونيفيل اختصاراً لاسمها: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان) كعازل في جنوب لبنان بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية[٢].

وقام رئيس الوزراء الدكتور الحص في هذه الأثناء بزيارة إلى دمشق لبحث الوضع مع المسؤولين السوريين والتنسيق معهم لمواجهة الأوضاع المستجدة والعمل معاً لإجلاء الإسرائيليين من الجنوب اللبناني وإعادة النازحين إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن. وقد أكدت سورية بلسان الرئيس الأسد والقيادة مجتمعة الوقوف بكل قوة إلى جانب لبنان وتقديم كل الدعم له. وكذلك فعلت الدول العربية الشقيقة، خاصة دول جبهة الصمود والتصدي، التي اجتمع وزراء خارجيتها في دمشق.

وفي ١٩٧٨/٣/٢٣ وصلت طلائع القوات الفرنسية، ضمن القوة الدولية، إلى مطار بيروت الدولي، وتبعهم السويديون، مما يدلّ على الجدّية الواضحة في تطبيق القرار الدولي. وقد أسرع الرئيس الحص للقيام بزيارة القوة الفرنسية المرابطة قرب مدينة صور، تأييداً وترحيباً بها، وإعلاناً عن احترام الشرعية اللبنانية لدورها وحضورها، وقد جنّدت الحكومة برئاسة الحص كل إمكاناتها لحل المشاكل الأمنية والاجتماعية والإنسانية نتيجة نزوح هذه الأعداد الهائلة من السكان، وقدمت كل المساعدات لحلّها والتغلّب عليها والمحافظة على معنويات الناس وكراماتهم.. ونجحت في ذلك نجاحاً بيّناً، وكان لعملها التأثير الوطني المميّز. وها هو يصف تلك المرحلة فيقول: «وكنت في

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٤٩.

(٢) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص٥٠٤-٥٠٥.

هذه الأثناء أخصص الكثير من وقتي يومياً لمتابعة موضوع النازحين وذلك على خطين: خط العمل على إعادة جميع من يمكن إعادتهم إلى ديارهم في الجنوب، وخط إرسال المساعدات لمن يتعذّر عليهم العودة إلى ديارهم في الجنوب فوراً. وكان رئيس الهيئة العليا للإغاثة الدكتور أسعد رزق، والحق يُقال، يقوم بواجباته في هذا السبيل بكفاءة وهمة مشهودتين»[١].

ثم يتابع الحصّ الاتصالات مع الدول الغربية والعربية الشقيقة لإرسال المساعدات التي تسهم في تخفيف الصعوبات السكنية وإعادة بناء ما تهدم من مؤسسات ومنازل وأرزاق. وفوق ذلك كله، وبعد ذلك، يوجّه الاهتمام الكبير لمسرى قضيتنا في المحافل الدولية، وفي مجلس الأمن، عبر سفيرنا في المجلس الأستاذ غسان تويني، والسفير في واشنطن نجاتي قباني، تسريعاً لانسحاب إسرائيل ومراقبة تنفيذها قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

كانت المصيبة كبيرة والبلاء عظيماً، وكانت جهود الرئيس الحص على مستوى المسؤولية والحجم المطلوب، وكذلك كان الوزراء أعضاء لجنة الإغاثة.

ولقد تواصلت اجتماعات الرئيس الحص مع القادة الفلسطينيين، وخاصة ياسر عرفات، مؤكداً عليهم ضرورة التعاون مع أجهزة الدولة في أداء مهامها، والحرص على التصرف بمسؤولية وانتظام، دون استفزاز لا طائل منه لهذا العدو المتربّص، أو تصرفات طائشة لا طائل منها.. حاضاً عرفات على عدم حصر تعامله وتواصله مع الأحزاب والهيئات السياسية المنضوية تحت لواء الحركة الوطنية، وضرورة مراعاة أوضاع لبنان الحساسة، وأوضاع النازحين من السكان..

ولقد جهد الرئيس الحص، في تصدّيه ووزرائه، لتداعيات الكارثة وحجمها المرعب، على العمل أولاً وبجدّية مطلقة على إعادة الأجهزة الأمنية إلى الجنوب. ودعا إلى التنسيق في هذا المجال مع الجنرال سيلاسفيو منسق قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، وكذلك مع الجنرال أرسكين، قائد القوات الدولية.

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٥١.

ولمّا أعلنت إسرائيل عن نيتها تنفيذ انسحاب جزئي على مرحلتين، اعترض الحص مصرّحاً: «ليس هذا ما يطلبه لبنان، وليس هو ما ينصّ عليه قرار مجلس الأمن: إننا نطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية، وسوف نواصل الجهود والمساعي والضغوط إلى أن يتحقق ذلك. فالأرض أرضنا ولن نقبل بأقل من عودتها كاملة وسريعاً إلينا. أما أساليب العدو الإسرائيلي في المماطلة والتعقيد والمراوغة فمعروفة، ووعينا لتلك الأساليب كفيل بتعطيلها وإحباطها»[1]. وقد ساند الأمين العام للأمم المتحدة كيرت فالدهايم موقف لبنان، كذلك فعل الاتحاد السوفياتي ودول السوق الأوروبية المشتركة.

نفّذت إسرائيل انسحابها الجزئي الأول في ١٩٧٨/٤/١١، واتبعته بعد بضعة أيام بانسحاب ثانٍ، وكانت تتحرك ببطء متعمّد مدروس. ثم ظهر مكرها وعدوانها جلياً على شكل خطة مدروسة ومبيّتة لإقامة منطقة عازلة على طول حدودنا الجنوبية مع الكيان الغاصب، وأمّرت عليها الضابط المتعامل مع أجهزتها الرائد سعد حداد، الذي أعلن في السادس والعشرين من آذار/مارس تشكيل جيش لبنان الجنوبي والخدمة العسكرية الإجبارية، وكان تمويله وتدريبه وتسليحه وطبعاً الإمرة الفعلية كلها من إسرائيل.

وفي ١٩٧٨/٦/٣١، ظهرت مؤامرة إسرائيل جلية واضحة، في مرحلة الانسحاب الأخير، ذلك أنها سلمت ٢٣ موقعاً من مواقعها إلى مليشيات سعد حداد، بينما سلمت ١٤ موقعاً إلى قوات الأمم المتحدة. وتذرّع ناطق إسرائيلي في تسويغ هذا التصرف بالقول إن قيادة سعد حداد تمثل سلطة أمر واقع عسكرية لبنانية. وهكذا وُلد كيان سعد حداد المصطنع على امتداد الشريط الحدودي في الجنوب.

احتجت حكومة الرئيس الحص ورفضت هذه التصرفات وتشويه عملية تنفيذ إسرائيل للقرار ٤٢٥ القاضي بالانسحاب من الجنوب. فلم يكن هذا انسحاباً كاملاً ولا تنفيذاً دقيقاً للقرار المذكور. كما أبلغ الرئيس الحص احتجاجه واعتراض حكومته للجنرال أنزيو سيلاسفيو المنسّق العام للقوات الدولية في الشرق الأوسط، وإلى ممثله في

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٥٢.

لبنان، قائد قوات اليونيفيل الجنرال أرسكين. وحمّلهما مسؤولية هذه الأعمال، معتبراً أن منطقة عمليات القوات الدولية تشمل الجنوب بكامله، بالإضافة إلى مسؤولية حفظ الأمن في هذه المناطق. وقد رفض الرئيس الحص في تصريحاته ومراسلاته مع القوات الدولية، ما عرضه أرسكين من خرائط خلال مؤتمره الصحافي رسم عليها خطاً أخضر عُرّف بأنه الخط التقريبي للوجود الإسرائيلي، كما رسم عليها خطاً أزرق سمّاه الحدود المسيحية. وهذا أمر خطير جداً، إذ يوحي وكأن الأمم المتحدة تعطي نوعاً من الشرعية لهذا الواقع.

ارتفعت الأصوات الشاجبة لظاهرة هذا الضابط المارق سعد حداد المتعاون مع العدو الصهيوني علناً، فحاول الرئيس الحص معالجة هذا الأمر بالتصدي الصريح له وتنفيذ ما تنص عليه القوانين اللبنانية في مثل هذه الحالات، حيث الخيانة واضحة. لكن الرئيس سركيس لم يكن مستعدّ لاتخاذ القرار السياسي في هذا الشأن، يدعمه وزير الدفاع فؤاد بطرس في هذا الموقف، بل كان المسؤول عنه والمحرّض عليه، وكذلك موقف رئيس شعبة المخابرات جوني عبده، بامتثال صريح لرغبات كميل شمعون خاصة والجبهة اللبنانية عامة. واللافت أن طوني فرنجية ابن الرئيس سليمان فرنجية كان في مقدم الداعين إلى محاسبة هذا الخائن. علماً بأن القيادة السورية، وعلى رأسها الرئيس الأسد كانت تلحّ على بتّ الوضع القانوني لهذا الضابط المارق ومعالجة ظاهرته، خاصة قبل دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب واستلام الأمن في الأراضي التي ستخليها إسرائيل بموجب القرار الدولي.

لقد وفّرت إسرائيل لهذا الجيش العميل أرضاً، وسلاحاً وكل المقومات، واتخذت منه متراساً يحمي الاحتلال، ويقوم مقامه، يروّع السكان المناهضين لإسرائيل ويدّعي حماية المسيحيين الذين لم يهددهم أحد أصلاً، ويفتعل الحروب والاشتباكات مع الفلسطينيين، وفي الخلاصة، كان احتلالاً مقنّعاً وخفياً لأراضٍ لبنانية. وقد خرج هذا الضابط عن طاعة الشرعية والولاء لوطنه.

بالطبع لم يكن لرئيس الوزراء الدكتور سليم الحص، على ما فُطِر عليه من وطنية وعميق إخلاص وولاء، ومسؤولية صادقة، أن يقبل بضابط عميل يعمل في خدمة العدو،

فطالب في مجلس الوزراء باتخاذ إجراءات بحقه. واستدعى قائد الجيش وطلب منه محاسبة هذا الضابط المارق ومعاقبته. فاعترض الوزير بطرس (وزير الدفاع) وبالتوافق مع رئيس الجمهورية، معتبراً أن على المسؤولين أن يعالجوا موضوع الضباط الخارجين على الشرعية متى نضجت الظروف!!

ومع أن سعد حداد ضابط يخون وطنه ومعه شلّة من المارقين، وليس عمله بسيطاً أو عادياً، وقد أتى بالفظائع في الجنوب خدمة لإسرائيل، التي ما زالت في دستورنا وقوانيننا وأعرافنا وقناعاتنا، عدواً متربّصاً قام للتو بعدوان فظيع مدمّر على أهلنا وجنوبنا، لم يتردّد الوزير بطرس ومعه رئيس الجمهورية، الذي أقسم أنه سيصون الوطن وأرض الوطن وسيادة الوطن وحرية الوطن ووحدة الوطن بأن يحاجج بأن موقف القيادات السنّية في ذلك الحين، كان مصادراً وخاضعاً للابتزاز والمزايدة والارتهان للقيادات الفلسطينية، لأنها طالبت بمحاكمة خائن وعميل كسعد حداد، في حين وصف موقف الشيعة عموماً بأنه باطني[1]!!

إن المرء ليشعر بالتقزّز والحزن المضني حين يدرك إلى أي مستوى وصل إليه بعض المسؤولين في فهم الأمور، وكيف أن الوطنية أصبحت وجهة نظر، وكيف أنه، في وطن العجائب وزمن الغرائب يشمخ بعضهم بمواقفهم رغم عبثيّتها وبهتانها وإفلاسها.

وقد نسب الوزير بطرس في أحداث هذه الفترة كل الأخطاء إلى الرئيس الحص وقال إنه مانع في إدخال قوى الأمن وكتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب، وإنه عارض إرسال قوى الأمن الداخلي إلى الجنوب إلى أن أعلنت سورية عدم معارضتها ذلك، وإنه عارض أيضاً إرسال الجيش اللبناني إلى المنطقة الحدودية بسبب ما كان تعرّض له من ضغط من منظمة التحرير الفلسطينية وقوى «الحركة الوطنية» التي كانت تتهم الجيش بالفئوية وتعتبر أنه لا يمثل تطلعاتها القومية[2]. وفي الوقت نفسه كان بطرس يرفض معاقبة حداد خوفاً من غضب شمعون! وفي الواقع إن من يجيب من يطلبون منه أن يعاقب سعد حداد، بأن نصف الشعب اللبناني يرى فيه بطلاً، كما فعل

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٢٨٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٧.

الرئيس سركيس، لا يُتوقّع منه أن يقوّم انحرافاً أو يصلح جيشاً أو يبني مؤسسات، أو يحقق وحدة ووفاقاً.

كان سعد حداد يمثّل كميل شمعون، ولا يمكن لإرادة شمعون أن تُردّ أو تُهمل عند سركيس وبطرس. أليس هو بطريرك الموارنة كما سماه بقرادوني؟ وكان التطرف الفئوي الطائفي الآفة الكبرى المانعة للوفاق الوطني، وكان بطريركا المارونية السياسية، شمعون والجميّل، هما المسؤولان عن فشل إعادة اللحمة، حتى استلم بشير الجميّل الراية، فبلغ التطرف منتهاه.. لقد رفضا كل تفاهم، وأسقطا كل الحلول الوسط، ولم يقبلا بتسويات واقعية كانت تقبلها وتتطلبها الظروف. وبالغا في هذا الأمر منحرفين بأجيال من الشباب المسيحي اللبناني فأوصلاه إلى هلاكين: الهجرة اليائسة التي لا عودة بعدها، أو الموت العبثي الذي لا معنى له. وكلا الحلين يدمران الوطن. وقد أثارت هذه المواقف المتطرفة الناشزة اشمئزاز العالم وتقززه، حتى أن الوزير بطرس نفسه قد اصطدم معهما مراراً، كما يذكر في مذكراته، وهو من أكّد أن كل السفراء الأجانب الموجودون في لبنان إبان الأزمة توافقوا على أن المسيحيين هم الذين كانوا يستفزون السوريين والفئات الوطنية والقوى الفاعلة في الطرف الآخر، وهم من كان يخرق وقف إطلاق النار ويسقط كل التفاهمات[1].

حتى أن الحبر الأعظم، في استقباله مرة للوزير بطرس اضطرّ أن يكون قاسياً في حديثه عن الفريق المسيحي، كما يؤكد بطرس معتبراً أنه يمارس تدميراً ذاتياً، وهذا أخطر ما يتعرض له لبنان في الظروف الحاضرة[2]. ثم ختم قداسته: «هلاّ قلت للقوات اللبنانية إن الفاتيكان هو أيضاً كاثوليكي!!».

والذي يقرأ مذكرات بطرس عن هذه الفترة يصدم بأنه لا يذكر أي كلمة تحمل المواساة أو التواصل أو الشعور الوطني والإنساني تجاه الآلاف من النازحين ومآسيهم وأحزانهم وقتلاهم وجرحاهم، وتجاه البيوت المدمّر ة التي بنيت بعرق العصاميّات،

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٣٢٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٩١.

وكدح الفقراء، وجهد الزنود العارية والأقدام الحافية. وكمن لا تعنيه مسألة حرمان اليتامى من خبزهم، والأطفال من حليبهم، والشيوخ من بيوتهم المتواضعة. في حين أنه هو، وفي وسط المأساة، يشمخ عالياً، ويتباهى ادّعاءً وتجبراً وزهواً بأن وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس أرسل إليه رسالة يشيد فيها بإدائه في وزارة الخارجية وبالخدمات التي قدمها لوطنه ولا ينسى أن يخبرنا أن سفيراً قال له: «كيف تتحمّل كل هذه المشاكل وحدك؟».

إن الشرف، كل الشرف، لوطني، في أتون هذه المحنة، أن تأتيه كلمة شكر بسيطة متواضعة، رقيقة وعفوية، من امرأة عجوز، أو شيخ مريض مسكين، أو مكاغاة رضيع، أو دموع ثكلى...

لعلّه تبعثُ الأحزانُ رحمتَه   فيصبح الوحش في بُرديه إنسانا

أما التثنّي على قبور الأبرياء، والتعالي المتشامخ المدّعي على ظلال طهرهم، فبؤس الفخر والتفاخر، وإلى الجحيم لكل رسائل الثناء تأتي من حليف للعدوان ومزوّد له بالقنابل والصواريخ والطائرات التي حطّمت ودمّرت وبغت.

وباجتياح الجنوب من قِبَل إسرائيل، دخل عامل جديد إلى الساحة اللبنانية علناً، هو النفوذ الإسرائيلي، وأصبح مؤثراً في الأحداث أشد التأثير، خاصة وقد نما في قلب المنطقة الشرقية، وتفرّعت مظاهره وتعدّد حضوره، فصار وصياً على القرار هناك. وليس عجيباً بعد ذلك أن تشتدّ معارك الداخل، ويعنف الصراع نتيجة تطور أساليب الدسّ الإسرائيلي ونوعية التسلح، فتسقط مئات قرارات وقف إطلاق النار، وتنحو الأحداث نحو الهمجيّة والوحشيّة التي تفوق الوصف.

لقد أمسكت إسرائيل بالجنوب، عبر سعد حداد ومرتزقته، وأخضعته بالغارات اليومية، والقصف المستمر ، وبزرع المتفجرات والسيارات المفخّخة.. فدخلت اللعبة من بابها الواسع، وصار الجنوب جرح الوطن النازف، ونشيج الوجع الدائم.

ولقد فاقم مأساة الجنوبيين، أن المسلّحين الفلسطينيين، وقد احتضنهم الناس وآووهم

ودعموهم، وشاركوهم خبز المحبة ومنحوهم التأييد، مضحّين بكل شيء من أجلهم، حتى مقومات الحياة والوجود، هؤلاء المسلّحين لم يراعوا أوضاعهم، ولم يتعاطفوا مع مآسيهم، فقد استسلموا للفوضى، وتعدّدت القيادات والجبهات وفرق المسلّحين، ولكل فريق أهدافه، وبعضهم يتصرف بأوامر أسياده المتصارعين من الدول العربية، ولو أدّى الأمر إلى تحركات تضرّ بمصالح أهل الجنوب وتهدّدهم في حياتهم، ولو أن هذه التحركات كانت خارج أطر القضية الأساس، القضية الفلسطينية، ولا تخدمها، حتى أن بعض العمليات، بل كثير منها، كان استعراضياً وعبثيّاً.

ولقد تأكد أن الفلسطينيين، وقد حُشروا في تناقض الأوضاع السياسية وتصادمها في الشرق الأوسط، لم يراعوا تنفيذ أو احترام اتفاقية القاهرة، وقد أرعبتهم فعلة السادات، وتوجسوا تخلياً من الدول العربية، وخاصة مصر، عنهم وعن قضيّتهم، فتشبّثوا بالمواقع اللبنانية، وبالغوا بالدفاع عما يقبضون عليه من أوراق، وتجاوزوا في ذلك كثيراً من الحواجز والحدود... ولقد شعر الحكم اللبناني بأن اللجنة الرباعية (مصر والسعودية والكويت وسورية) تؤيدهم ضمناً، ولا تريد أي إحراج أو مضايقات لهم، وارتضوا منهم أيّ تصرف أو أمر، كمسألة جمع السلاح الثقيل، أو دخول السلطات، عبر مخافر قوى الأمن اللبنانية، إلى المخيمات الفلسطينية. وقد ظهر الأمر جلياً في تفسير بنود اتفاقية القاهرة، فقد رفضت الدول العربية تفسير لبنان لهذه البنود، ولم توافق عليها، فانصرف أعضاء اللجنة دون اتفاق وكان ذلك آخر العهد بها.

كما أن السعودية لمّحت إلى أنها تودّ الحصول على ضمانات من السلطات اللبنانية لصالح المسلمين، في تحقيق مطالبهم في الإصلاح، حتى ارتبط تنفيذ اتفاقية القاهرة بتحقيق الوفاق الإسلامي – المسيحي.

والواقع أن الشارع الإسلامي، في اتجاهاته ومزاجه، لم يكن ليقبل أبداً أي تضييق على الفلسطينيين، أو تجميد لتحركاتهم.. وفي مقاييسه وموازينه كانت كل أخطائهم وتجاوزاتهم مغفورة، أو هكذا كان الأمر ظاهراً، إذ كان هذا الشارع بكليّته ضد الأنظمة، ويتهمها بالتهاون والتخاذل، ولا يرى إلا في المقاومة والقوة سبيلاً لمجابهة العدو

الصهيوني. أما الجبهة اللبنانية، فإنها لجأت إلى الخيار الإسرائيلي، كخيار نهائي وسارت فيه خطوات واسعة، حتى لم يعد بمقدورها التراجع.

كان بشير الجميّل، الابن الأصغر لبيار الجميّل رئيس حزب الكتائب اللبنانية، هو النجم الصاعد بين المسيحيين، وفي الشرقية.. وكان يضمر كراهية واضحة للسوريين ولا يهمه أن يوفّر أي تفاهم معهم، أو يرضى بأي حضور لهم في المجتمع المسيحي.. ولسوف يعمد فيما بعد، وبدفع تحريضي متواصل أيضاً من مقاتلي شمعون، وشمعون نفسه وابنه داني.. إلى الاستفزازات اليومية للسوريين والغارات على حواجزهم، وخطف جنودهم، واستفرادهم في الشوارع والأزقة، حتى درجة القتل.. وقد ظل يفتعل المعارك والاصطدامات معهم حتى تفجّرت حرب دموية شرسة دامت أكثر من مئة يوم، تخللها القصف والتدمير ورمي المدفعية، والهجمات الوحشية، مما خلّف الكثير من القتلى والجرحى والحرائق والدمار.. وفوق ذلك كله تعميق مشاعر الكراهية والحقد.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد استحال إصلاح الحال أو بناء أي تفاهم بين الجبهة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بشير الجميّل وداني شمعون. فقد أعمى الحقد البصائر لدرجة أن بشير قد نقل عنه قوله: «إن الفلسطينيين شعب لا لزوم له». وتلك كانت عقيدة إسرائيل.

وفي عام ١٩٧٦ حين برزت الميول التقسيمية لدى زعماء الجبهة اللبنانية (الجميّل وشمعون وفرنجية وشربل قسيس) لم تتأخر ردة الفعل السورية. فقد صرّح وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام: «في حال تفكك بلد الأرز لن تتردد سورية في ضم لبنان الذي لا يشكل سوى جزء منها». وكانت أجهزة المخابرات السورية قد زوّدت الرئيس الأسد بالبرهان الدامغ على وجود نشاط قوي للموساد وعن اتصالات منتظمة معه من قبل المسيحيين[1]. وهذا ما أقرّ به، وفي عدة مواضع، وبالتفاصيل الكاملة، جوزيف أبو خليل في كتابه «قصة الموارنة في الحرب».

(١) آلان منيارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٣٢.

ظهور لاعب جديد: يقظة المسلمين الشيعة

قضى الناس في جنوب لبنان أكثر من ثلاثين عاماً وهم يعانون المأساة، خبزاً يومياً. فقد أثقلت على أكتافهم كل مصائب الشرق، حزناً وهموماً وعذابات. وتجرعوا كأس الهم في أعمارهم البائسة، إذ وقع عليهم ثقل مئات آلاف النازحين الفلسطينيين، في بداية النكبة عام ١٩٤٨، وكان لزاماً عليهم، تعاطفاً ومروءة، أن يحتضنوهم ويرعوهم بكل ما ملك المحروم ليلاقي الملهوف الخائف. تشاركوا الفقر، وتقاسموا رغيف الحاجة، ومال المحتاج على المسكين، فكان قضاء مشتركاً، أخوة، وأشقاء، وأهلاً وعروبةً وديناً.

ولطالما شكا سكان الجنوب اللبناني، إهمال السلطات المركزية لهم، وحرمانهم من خدمات الدولة الأم، في المدارس، والمستشفيات، والطرق، والماء، والكهرباء، وعدالة توزيع الثروات. وقد سلمتهم للإقطاع فريسة سهلة مطواعة يفتك بهم في تحالف مستبدّ مع الجهل والفقر والجوع وضنك العيش والمرض وندرة فرص العمل. فصارت الهجرة، توأم اللبناني منذ الأزل، حلم كل لبناني جنوبي، يبيع المنزل والحقل، أو يرهن كل ما يملك لقاء بطاقة سفر في باخرة (غالباً عبر البحر لمحدودية السفر عبر الطيران في بدايات القرن العشرين) ثم يلقي بنفسه في بحار الضياع والمجهول، حيث تفرغه السفن، حسب إرادة وكلاء السفر، في أفريقيا، أو البرازيل أو الأرجنتين..

ويطلّ بعد الاستقلال عهد جديد، فتشتدّ حركة الانتقال من الريف إلى العاصمة، إلى ضواحي العاصمة فيعمل الشباب في مهن محددة، بسيطة، قلّما توفّر العيش الكريم. وما أن انتشرت الأحزاب، حتى انضمّ إليها الشباب، طمعاً في نضال مدني يوسّع أمامهم فرص العيش. فانتسبوا إلى كل الأحزاب: الشيوعي، والقومي السوري، والبعث وحركة القوميين العرب وغيرها، حتى إذا انفجرت حرب السنتين، كانوا وقوداً لمعظم مليشياتها.

في بداية الستينيات ظهر رجل دين شيعي، درس في إيران، في قم، وفي النجف الأشرف، وحضر إلى صور، فاستلم الشؤون الدينية مكملاً رسالة الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين، المرجع الديني البارز. وكان هذا الرجل هو الإمام موسى الصدر، الذي يعود في أصوله إلى جذور لبنانية، في صور وشحور.

كان الإمام الصدر رجل دين مثقفاً ثقافة دينية وثقافة عصرية، غنيّة وعميقة. درس القانون والفقه والشريعة، وكان متميزاً ومتفوقاً.

نال الجنسية اللبنانية عام ١٩٦٤ على عهد الرئيس فؤاد شهاب، وأسس المجلس الإسلامي الشيعي، لينظّم شؤون المسلمين الشيعة، وليجمع كل أطيافهم وأجنحتهم وتنظيماتهم وجمعياتهم، وليكون لهم مرجعية توفّر الحضور المحترم، وتحقق الآمال والمطامح، وليمارسوا دورهم الوطني إلى جانب إخوانهم من اللبنانيين، في الطوائف الأخرى، مسيحية ومسلمة.

وحضّ الناس على رفض الوجود الإسرائيلي، ورفض الاحتلال الصهيوني لفلسطين، واختصر الموقف بشعارين مهولين ترددا على كل شفة ولسان وحسم بهما موقف المسلمين الشيعة، بلا لبس ولا غموض: إسرائيل شر مطلق، والتعامل مع إسرائيل حرام. وندر بعدها أن تجد مواطناً لبنانياً مسلماً شيعياً يتعامل مع إسرائيل أو يهادنها، أو يتخلّف عن محاربتها.

أنشأ الإمام الصدر المدارس، وجمع فيها الأيتام ومشردي الشوارع، صبياناً وبنات، فاعتنت بهم وعلمتهم المهن والحرف، مما يعتاشون به، ويحفظ عليهم شرفهم وكرامتهم وإنسانيتهم.

ثم التفت إلى أمن الناس ومطالبهم الحيوية في الجنوب وبيروت والبقاع، فبثّ روح الأمل، والثقة بالنفس، والكبرياء الوطني.. ودعا إلى نبذ العنف وإلى الحوار والمحبة بين أطياف المجتمع اللبناني، وكان له موقف لافت ومميّز في الحرب الأهلية، فقد رفض استعمال السلاح بين اللبنانيين، وأصرّ على أن الحوار هو أرقى وأنبل وسيلة لبناء قواسم مشتركة وجسور مودة وتفاهم.

ولما رأى أن الدولة عاجزة تماماً، نيّةً وإرادةً ووسائل، عن حماية الجنوب اللبناني، دعا إلى تنظيم الشباب المسلم الشيعي في أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) كي يصونوا أرضهم وأعراضهم وممتلكاتهم، فلا يطمع فيها غريب غاصب، أو يهيمن عليها مرتزقة عملاء كالذين جمعهم سعد حداد وسامي الشدياق، أو أي مغامر أو طامع أو متنمّر..

وحين تطورت الأوضاع نحو الأسوأ ولاحت في الأفق مخططات ونوايا خبيثة، تهدد بخسران الجنوب، وغامر في ذلك الخصم والصديق، والعدو والشقيق، فسعد حداد يعلن دولته، دولة لبنان الحر، والفلسطينيون يتصرفون بخفة ولا مسؤولية، مغامرين مخاطرين، وشعارهم أن صور وصيدا والنبطية وبنت جبيل ليست أهم من حيفا ويافا، هال الأمر الإمام، وارتعب الناس، فكانت الدعوة إلى إنشاء «الجبهة الوطنية للمحافظة على الجنوب» وللتواصل مع كل القوى كي تحدّ من تطرفها وجنونها، وتتصرف بحكمة مراعية وضع الناس وصعوبة احتمالهم لكل ما يجري، وعدم المغامرة بفقدان الجنوب وتعريضه لأطماع إسرائيل وعدوانيتها. وكان من أعضائها السادة: حسين الحسيني، محمد صفي الدين، علي بزي، رفيق شاهين، عبد اللطيف الزين، محمود عمار، عبد اللطيف بيضون، جعفر شرف الدين، وسعيد فواز، وعين السيد محمد صفي الدين أميناً عاماً لها[1].

ولجأ الإمام الصدر إلى حشد الجموع الشعبية الكثيفة، كما رأينا في حشود البقاع ومظاهرة صور عام ١٩٧٤ وبداية ١٩٧٥، حيث جمع مئات الآلاف في المناسبتين، داعياً إلى وقف الحرب العبثية، وإلى التوادد وإلى الوفاق. وبهذا الحضور والتأثير دخل العامل الشيعي في المعادلة الوطنية، واستطاع أن يكون عامل توازن واستقرار، ووقف بوجه اليسار المتطرّف والمطامح الخطرة لبعض القيادات، وتمسك بالثوابت الوطنية، حيث لم يكلّ الإمام عن التحرك والتواصل والاعتصامات منادياً بالتعقّل والعيش المشترك والاعتدال، ومعتبراً أن تعدّد الطوائف اللبنانية مصدر غنى حضاري للبنان، أما الطائفية فشرّ ووباء وتخلّف.

ولطالما نادى بالحفاظ على الحضور المسيحي وحمايته، وصون الكنائس والمساجد ودور العبادة، داعياً غلاة المتطرفين إلى العودة للجذور والأصول والتوقف عن التعامل مع الأجنبي الطامع الماكر. فنأى بنفسه وبأهله وجماهيره أن ينزلق إلى الصراع الأهلي والقتال الطائفي، وتصدّى الإمام لأعتى علة أطبقت على الحياة السياسية والوطنية اللبنانية، أعني الطائفية. ولقد اجتهد للتقريب بين المذاهب إلى حدّ الإدهاش والصدمة،

(١) زهير عسيران، زهير عسيران يتذكر، دار النهار للنشر، ص١٣٩.

فكان إماماً في ذلك ومبادراً لا يحدّ شيء من جرأته واحترامه، وتُروى الأعاجيب عنه في هذا المجال.

والمشهور عنه أنه في أثناء انفلات الوحش الطائفي، وتكرار الاعتداءات وردّات الفعل وقع اعتداء على بلدة دير الأحمر المارونية في البقاع. فما كان من الإمام إلا أن أطلق صيحته المدوية: «حرام أن يقتل اللبناني أخاه. حرام أن يقتل المسلم أخاه المسيحي. والمسيحي أخاه المسلم. فاتقوا الله في دينكم ووطنكم» واعتصم يومها في مسجد الكليّة العاملية احتجاجاً ورفضاً لمثل هذه التصرفات. واعتصم معه يومئذ كثيرون منهم: المطران جورج خضر، والمفكر ميشال أسمر، وبيار حلو، وغسان التويني ومسيحيون آخرون.

ثم، في مناسبة أخرى، دُعي لإلقاء محاضرة في كنيسة الكبوشية، فصادف جلوسه تحت صليب كبير مثبت في صدر الكنيسة، فانتقده بعض المسلمين فردّ:

«وأنا جالس تحت الصليب قلت كلاماً ينفع المسيحيين والمسلمين ويخدم وطناً هو للجميع. فقد شاء الله وقدّر على اللبنانيين أن يعيشوا معاً في كيان واحد إذا دُمّر دمرت الطوائف جميعاً، ولا عاصم للبنان اليوم وإلى الأبد غير وحدته... ولبنان أصغر من أن يُقسّم وأكبر من أن يُبتلع. بقاؤه في أيدينا وزواله في أيدينا».

ويلبي الإمام دعوة مجلس البحوث الإسلامية في القاهرة لصلاة الجمعة في الأزهر الشريف، وهناك ألقى خطبة بين المصلين وهم بالآلاف، فأحاطت به الجماهير عند خروجه إعجاباً. وسمع بعضهم يقول: هذا ابن محمد، هذا ابن الرسول الأعظم (فهو سيد ينتسب إلى آل البيت) ومزّقوا عباءته تبركاً.

ثم حين استقبله الوزير أحمد حسن الباقوري مرّة، فيما بعد، في عهد السادات، وكان الشيخ وزيراً سابقاً على عهد عبد الناصر للأوقاف. خاطبه مرحباً: يا إمام، بل يا إمامي، أهلاً بك في مصر، فأنت إمام في الدين والوطنية، إمام في التواضع والخلق الكريم، فبهت الحضور وهتفوا: الله أكبر»[1].

(١) زهير عسيران، زهير عسيران يتذكر، دار النهار للنشر، ص١٤٢-١٤٣.

ولعله لمثل هذه القيم وهذه السلوكيات والمفاهيم والدور الوطني، في معمعة الطائفيات، وصراعات الدول على ساحتنا، غيّب الإمام في المؤامرة القذرة الخسيسة فيما بعد.

وبهذا المنحى، كان لا بد أن يصطدم بالمجموعات المسلحة، من فلسطينيين وأحزاب شيوعية ويسارية، ومن منتفعين، غير منضبطين، والذين يلحقون الضرر بسكان الجنوب أو يعرّضونهم للأخطار والمآسي، كما تصدّى لكل عملاء إسرائيل وقاتلهم بكلّ شراسة في الشريط الحدودي، وفي الداخل.

كان اجتياح ١٩٧٨، حين دخلت القوة الإسرائيلية الجنوب اللبناني، وإنشاء جيش لبنان الجنوبي وعلى رأسه سعد حداد، ثم إقامة إسرائيل لبوابات التعامل بينها وبين المسيحيين، عبر ما أسمته بالجدار الطيب، عبرة لسكان الجنوب. فكان أن نشأت فيهم وتجذرت ثقافة المقاومة، وفكر الصمود، ودعوات الجهاد، ما سينتج عنه فيما بعد قوى مقاومة شديدة التنظيم والبأس والتدريب، صمدت في وجه إسرائيل ودحرت جحافلها وحطّمت سلاحها، وداست كبرياءها.. وقد تجسّد العمل المقاوم كبرياءً وطنياً شامخاً ووقفات عز رائع في عدوان ٢٠٠٦، أو ما عرف بحرب تموز، حين استطاع المقاومون المجاهدون من رجال حزب الله ومعهم كل الوطنيين الشرفاء أن يحطّموا كبرياء سلاح المغتصبين المعتدين، ويردعوا جحافلهم، ويذلّوا قادتهم مما شكل سابقة مهولة في التاريخ العربي الحديث، في أعظم معركة بعد ١٩٧٣. على أن الفرق كان كبيراً، فبدلاً من جحافل الجيوش العربية، رأينا بضع مئات من المجاهدين، يمرّغون شرف الغاصب وكبرياءه في وحول المذلة والهوان، رغم كل وحشيّته وهمجيّته.

في نهاية آب ١٩٧٨، يقوم الإمام الصدر بزيارة إلى ليبيا، في جولة على دول عربية لحشد تأييدها للبنان ولجنوبه المحتل، والقضية القومية، وبدعوة من رئيسها معمر القذافي.. ثم تختفي آثاره.. في عملية غامضة مريبة، قلما رأينا مثيلاً لها في التاريخ غدراً وخساسة. وتأكد بعدها أن الإمام المغدور لم يغادر ليبيا وأن مسؤولية إخفائه تقع على عاتق حاكم عجيب، متقلب المزاج، همجي الطبع، قمع شعباً بكامله طوال ٤٢ عاماً.. واستبد بكل القيم الإنسانية.

لقد زاد تغييب الإمام الصدر الهم اللبناني عمقاً وتعقيداً، وأضاف حزناً إلى أحزاننا الوطنية، وافتقدت الحياة الوطنية قائداً عاقلاً معتدلاً مخلصاً وعاملاً لا يملّ من أجل الوفاق الوطني والوحدة الوطنية.

وكان قدر الجنوب اللبناني، بسبب متاخمته جغرافياً للعدو الطامع. أن يصبح تلك الرقعة الجغرافية التي تشهد باستمرار الوجه الأنشط من اللعبة والأكثر إيلاماً والأبعد أثراً[1].

الاستقالة المستحيلة

عنفت حدة الاشتباكات بين قوات الردع العربية والميليشيات المسيحية، في منطقة الشياح – عين الرمانة، في نيسان/أبريل ١٩٧٨، وخلفت عشرات القتلى والجرحى. وتوقّفت بعد تمركز قوات سودانية وسعودية في بعض مناطق الاشتباكات. «ونتج عنها ارتفاع منسوب النقمة العامة على الوضع، وانعكس ذلك مزيداً من التصعيد السياسي في وجه الحكومة.. ويكتب الرئيس الحص: «واشتد شعورنا داخل الحكومة بالعجز عن الوفاء بأدنى ما يتوجب علينا حيال المواطن، وهو الأمن، الأمر الذي انعكس عليّ وعلى بعض زملائي في الحكومة بشيء من الإحباط. وعندما التقيت الرئيس سركيس وجدت السويداء تغشى وجهه. ولم يلبث أن بثّني لواعج صدره، وانتهى إلى القول إن دوامة التفجيرات وجولات العنف لن تنتهي إلا بإشراك الفعاليات، أي قادة التنظيمات المسلحة، في الحكم. وعندما سألته إذا كان يقصد القول إن الحل يتحقق بقيام حكومة تضم الفعاليات، ردّ بالإيجاب، فأبديت له للتوّ استعدادي للاستقالة، إفساحاً في المجال لقيام حكومة جديدة تفتح باب الانفراج»[2].

قدّم الرئيس الحص استقالة حكومته في ١٩٧٨/٤/١٩، في نهاية جلسة عقدتها

(١) سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص٩٤.
(٢) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٥٣-١٥٤.

حكومته. وقد شكر تعاون زملائه في الحكومة وشرح حيثيات الخطوة. وردّ عليه الرئيس سركيس بكلمة طيبة وقَبِلَ الاستقالة.

وشرح بعد ذلك في كتاب استقالته الظروف التي عملت في ظلّها الحكومة، وكيف تحمّل المسؤولية في ظل صعاب كثيرة، لم يكن سهلاً عليه تجاوزها. وأنه يستقيل إفساحاً في المجال لقيام حكومة جديدة تستطيع تحمل المسؤوليات الجسيمة للمرحلة المقبلة. وختم قائلاً: «وحفظ الله لبنان وطناً للوحدة والمحبة والأمن والكرامة والازدهار». وقد علّق الرئيس صائب سلام بجملة مؤثرة على استقالة الحص: «لقد دخل كريماً وخرج كريماً».

وأقبل الرئيس سركيس يجري استشارات نيابية، والتقى بمختلف الكتل والأحزاب والشخصيات اللبنانية والفاعلة، ليدرك استحالة جمع أمراء الحرب في حكومة واحدة، وصعوبة تأليف حكومة من الفعاليات، أو من العمالقة كما كان يسميها شمعون. وأن تأليف أي حكومة جديدة صعب جداً، في أجواء الشروط والطلبات المتعارضة من هنا وهناك، وأن اللبنانيين لن يتفقوا على أي شيء مهما بدا بسيطاً أو ملحّاً في هذه المرحلة. فكان أن أعاد الرئيس سركيس تكليف الرئيس سليم الحص تأليف الوزارة.. وهذا ما جرى مساء ١٩٧٨/٤/٢٨، على أن تكون حكومة اتحاد وطني تشمل الشباب من ممثلي القوى الفاعلة على الساحة.

وبين طلبات قوى الجبهة اللبنانية، ورفضها لأسماء مقترحة عن الجانب الوطني الإسلامي وممثل عن حزب البعث، وبين طلبات توزير سورية، كان التناقض حاداً لدرجة الاستعصاء.. وإزاء هذا الوضع خرج اقتراح عملي ومعقول جاء به الرئيس الحص على شكل تعويم الحكومة المستقيلة.

وهكذا التأم مجلس الوزراء في ١٩٧٨/٥/١٥ في جلسة خاصة شهدت إبطال عملية الاستقالة بنقض مراحلها جميعاً. «اعتذرت عن تكليف الرئيس لي بتأليف حكومة جديدة، فسحب الرئيس تكليفه لي وعاد عن قبوله استقالة الحكومة فعدت أنا عن تلك

الاستقالة». وعلّل رئيس مجلس الدولة الدكتور أنطوان بارود، ذلك بالقول: «طالما لم يصدر مرسوم بقبول الاستقالة، فالاستقالة ليست نهائية».

تواصلت أعمال الحكومة، واجتمع الرئيس الحص إلى قادة منظمة التحرير الفلسطينية، في جلسات عمل طويلة، توصل فيها معهم بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤ إلى نقاط تفاهم صيغت في شكل بيان تُلِي على الصحافيين جاء فيه:

«أكدت منظمة التحرير الفلسطينية لرئيس الحكومة حرصها على تسهيل مهمة القوات الدولية لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب وعودة السيادة اللبنانية إليه، وشجبت المنظمة كل الممارسات السلبية والتجاوزات في الجنوب، وأكدت عزمها على إنهاء المظاهر المسلحة في الجنوب لمساعدة الشرعية على أداء مهامها وبسط سلطتها، وسحب المتطوعين المسلحين الذين جاؤوا لحظة الاجتياح الإسرائيلي. ثم ألفت لجنة عسكرية من ثلاثة ضباط، لبناني وفلسطيني وضابط من قوات الردع للسهر على تنفيذ هذه البنود».

والجدير بالذكر، أن أصواتاً كثيرة، ارتفعت تنادي في هذه الفترة بإلغاء اتفاق القاهرة وكل الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير، خاصة من قبل الجبهة اللبنانية، مما أحدث اضطراباً وإرباكاً شديدين في الساحة السياسية. فقد صرح الرئيس الحص أن لا جدوى من التعرض لاتفاق القاهرة، وأن الوجود الفلسطيني المسلح أمر واقع وأن الأولوية يجب أن تُعطى لإجلاء إسرائيل عن الجنوب[1].

الصراع المستمر: معارك تتوالى

لم يكن الرئيس الحص مقتنعاً ولا راغباً بالعودة عن استقالته، ذلك أن فترة الحكم الماضية، بما حفلت به من أحداث وشؤون وشجون، لم تكن مشجّعة، ولا كانت العلاقات

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٦٤.

بين أهل الحكم مما يغري بالعمل معاً من جديد. فقد بلغ التمادي والتجاوز عند البعض حدوداً لا تحتمل ممّا سبّب كثيراً من الإرباك والجفاء والتوجّس.

ولقد زار الوزير فؤاد بطرس الرئيس الحص مرتين في فترة الاستقالة هذه ليقنعه بقبول التأليف الجديد للوزارة، فكان متمنعاً راغباً عنها. ومتمنياً على الرئيس سركيس أن يكلّف غيره من رجالات السياسة، لعله ينجح أكثر مما حاولت حكومته، ويوفق أكثر منه وأبعد.

وأمام إلحاح الرئيس سركيس، عبر الوزير بطرس، وأمام المعطيات التي تنذر بأفدح المخاطر والتهديدات التي تواجه الوطن، وبدافع من وطنية عميقة الأبعاد صادقة المعاني، لم يستطع أن يتمسك بالرفض، على اقتناع منه أن فرص النجاح ليست ميسورة تماماً.

وقد أدرك المراقبون المتبصّرون أن نيران الفتنة اللبنانية لن تخمد، وأن القتل لن يتوقف.. واللبنانيون ـ ممتلكات وأشخاصاً ومصيراً ـ هم حطب النار وغذاء المجازر وهم الضحايا والجلادون. واللاعبون كثر (لاعبون بالأصالة، ولاعبون بالوكالة ودخلاء) وللعبة أوراق مسخّرة للتوظيف على صعيدين متداخلين متفاعلين: الصعيد الأمني والصعيد السياسي.

فالجنوب ساحة صراع ناشط أبداً في الجنوب، ومركز الاضطراب الدائم لا يهدأ في الوسط التجاري من العاصمة، وخطوط التماس التي شطرت بيروت إلى نصفين، تشهد توترات متفاوتة الحدة بين الفينة والأخرى، تعطّل أحياناً كثيرة المعابر بين شطري المدينة، وأحياناً أخرى تشعل الوضع على طول الخط الفاصل بينهما. وفصول الانهيارات الأمنية المتعاقبة داخل المنطقة الواحدة هنا أو هناك بين أطراف الفريق الواحد أو بين الحلفاء في أوقات متقطعة، كلها من الأوراق الأمنية التي كثيراً ما يستخدمها اللاعبون في إدارة اللعبة الجهنمية.

أما الأوراق السياسية فكثيراً ما تتمثل على مستوى المعايشة اليومية في تناقضات حادة في المواقف بين الأطراف تنعكس شللاً في الحكم وتعطيلاً لقراره، وتتمثل، على مستوى السعي الهادف في المدى الأبعد، في نهش لحم السلطة الشرعية وقضم

مرتكزاتها وظهور فئات مسلحة في موقع البديل المشروع للحكم في بعض فعالياته الأساسية.

وتحرك هذه الأوراق أدوات اللعبة، وفيها قيادات نافذة وأبواق إعلامية مؤثِّرة وتنظيمات مسلحة. أما وسائل التحريك فتشمل المال والسلاح واستغلال النعرات الطائفية والعصبيات المذهبية وتوسّل التعبئة العقائدية[1].

بدأ يتكون جيل من زعماء المقاتلين لا يؤمن بالشفقة، ولا يحتمل المسؤولية ويحتقر الرحمة.. كانوا وحوشاً، كما وصفهم الرئيس الحص، يتجولون بين الناس، ويغيرون في كل لحظة على الأبرياء، وقد صنعت منهم وحشيتهم آلاتٍ للقتل، لا يخضعها قيد ولا تردعها أخلاق، ولا يرف لها جفن. لقد فقدوا براءتهم وماتت فيهم الإنسانية. حتى ارتدّوا إلى بيئاتهم وأهلهم الأخصاء، ليفعلوا فيهم الأعاجيب، وليعيثوا خراباً وحرقاً ودماراً.

كان الحلم في الإمساك بالحكم والدولة، قد نما وكبر في نفس بشير الجميّل، وقد اختار له مجموعة من المساعدين، كانوا زبدة التعصب الفئوي، ورموزاً للطائفية، انطلقوا يمهّدون له سبيل السلطة عبر الإمساك بالقرار في المناطق الشرقية..

وكان المخطط أن يهيمنوا على كل مصادر القوة والقرار في مناطقهم: الجيش ورئاسة الجمهورية والمؤسسات. والاستئثار بالعلاقة مع العدو الإسرائيلي وإمرة السلاح. وبالاختصار: بشير هو كل شيء، وفوق الجميع.

وبدأت المسيرة بخطوة أولى أساسية تتمثل بإخراج قوات الردع من المناطق الشرقية وإخلاء الساحة له ولقواته.. وقد عزل القيادات السياسية، في حزب الكتائب، والوطنيين الأحرار (شمعون وابنه داني) والتنظيم وحراس الأرز وغيرها. وتولت القوة الغاشمة حسم كل الأمور، خاصة وقد استقوت علنا بالدعم الإسرائيلي، ولسوف نفصّل الأمور جميعاً، في ما سوف يلي من البحث.

في هذه الأثناء أصدرت لجنة نيابية ما عُرف «بالوثيقة النيابية»، حاملة بنوداً

(١) سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص٩٤-٩٥.

إصلاحية، متجاوزة ما ورد في الوثيقة التي صدرت آخر أيام الرئيس فرنجية بالاتفاق مع الرئيس كرامي. وقد احتج على هذه الوثيقة الجديدة الرئيس فرنجية ولم يقبل بها.

عاشت الحكومة الثانية في أزمة صامتة طيلة المدة التي استمرت فيها، ولم تستطع أن تحقق أية انجازات تُذكر، ولم تكن تملك من القوة ولا وسائل التأثير ما يجعلها تحسم الأمور لصالحها أو تتدخل في سير الأحداث، أو تمون على أمراء الحرب ورموز الصراع..

ولم يعد الرئيس الحص بعد تجربة الوزارة الأولى (حوالى ١٩ شهراً) وكثرة عبرها وأحداثها وضخامة تجاربها، ذلك السياسي الذي لا يملك تجارب ولا متمرساً في شؤون الحكم ودهاليز السلطة، وخفايا الحكم.. ولم يعد باستطاعته القول كما صرّح في البدايات أنه غير مسيّس، ويفضّل العمل في التنمية والإعمار، ويترك السياسة للرئيس سركيس.. وأن يقبل الأمور كما هي، وكيفما أتت، كما ظن بعض وزراء سركيس، وأنه ليّن مطواع، فيتجاوب مسايراً راضياً..

لقد خبر الحص النصوص والنفوس، وعايش الأحداث وعانى الشؤون والشجون[1]. وتراكمت لديه خبرات الحكم وسبر وعورة مسالكه. ولقد رأيناه ينفر من أمرين يرفض قبولهما أو تحملهما: العنف، وادعاء بعض الجماعات تمايزها وتفوقها وخصوصية هويتها. لقد رأى في العنف وحشية تغلب على إنسانية الإنسان، ورأى في التمايز تخلفاً وغلبة للمادة على شفافية الكينونة ونبالة الوجود.

باسم الحرية، كقيمة مقدّسة، رفض العنف كقوة إخضاع وإجبار ووسيلة استعباد وسلب للانطلاق، وباسم الديمقراطية، كهواء نقي وجو نظيف للمساواة والتوازن والإنصاف وسلامة العيش، رفض الامتيازات المسبقة التوفر، وقبل الولادة ورؤية النور.

ولا ضرورة لمقولات الخوف، وصون الحضور المسيحي المتمايز، وصيانة العنصر المختلف، وأحقية الوطن لطائفة بعينها.. بل تكفي المواطنة الصالحة، والوطنية الصادقة

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٢٩٧.

السليمة العادلة.. والاندفاع لخدمة هذه الأرض الحبيبة وحمايتها لتأكيد كل استحقاق والتزام ومواطنية.

وإزاء وحشية الصدامات، وبربرية القتل والقصف، امتشق الرئيس الحص سلاح الموقف ودرع الشرعية..

غير أن الأمور كانت قد استفحلت، وطمى الخطب حتى غاصت الركب، وكلما داوى الرئيس الحص وحكومته جرحاً سال جرح، وتوالت الأحداث تحمل الكوارث والنكبات. ثم انفجر الصراع بأبشع صوره وأخطر تداعياته بين أعضاء الفريق الواحد في الشرقية وأدّى إلى قلب كل الأوضاع والتوازنات.

فعلى أثر مقتل أحد رؤساء الأقاليم الكتائبيين، في شكا، المدعو جود البايع، (وقيل إن قاتله من زغرتا) اشتعلت اضطرابات اجتاحت شمال لبنان بكامله.

وبعد أسبوع من الحادثة في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٨ أفاق لبنان على مأساة رهيبة من جراء مجزرة مهولة وقعت في إهدن. فقد اقتحمت مجموعة مسلحة كتائبية قصر الرئيس سليمان فرنجية في إهدن وقتلت ابنه طوني فرنجية، قائد تنظيم المردة وزوجته فيرا وطفلتهما جيهان، ذات الثلاث سنوات (صادف أن ابنه سليمان كان خارج المنزل) والخادمة والسائق، كذلك قتل أكثر من ثلاثين شخصاً من أنصاره. كانت مجزرة شنيعة بكل المقاييس، خطط لها بدم بارد، تأديباً وانتقاماً وتفريجاً عن قلوب ملأى بالغضب والحقد.

وشعر الرئيس الحص، والدولة بكاملها، بثقل الجريمة، وأن تداعياتها ستكون بدون شك خطرة ومؤذية ومؤثرة. وصعد إلى زغرتا، ممثلاً للرئيس سركيس في التشييع، وللحكومة وهو رئيسها، ويقول في ذلك: «مثلت الرئيس سركيس في المأتم، وكان الرئيس قد أتى إلى زغرتا في الصباح، وزار الرئيس فرنجية معزياً، إلا أنه لم يبقَ لحضور المأتم. وعندما دخلت على الرئيس فرنجية في قصره، كان المكان يغصّ بالمعزّين والوجوم يخيّم على الجميع. تقدّمت من الوالد المفجوع فعانقته وكان محاطاً بعقيلته

الثكلى ونجله الثاني روبير والطفل (حفيده) سليمان ابن الفقيد. ومع تجلّده المذهل كان الرئيس فرنجية بين الحين والآخر يمسح دمعة تنساب من عينه»[١].

كان لا بد لانتشار السلاح بهذه الوفرة من أن يؤدي إلى مثل هذه الكوارث.. فانهيار الدولة ومؤسساتها نقل معظم مصادر فعلها وسلطتها إلى الميليشيات التي حلّت محلها في القضاء بين الناس وتسيير أعمالهم.. وخاصة في مجالات أمنهم وارتزاقهم وتجارتهم في حركتي الاستيراد والتصدير. وكانت نقطة الجذب الأساسية تتمثّل في إيرادات الجمارك ورديّاتها.. وما استتبع من خوات ومبالغ مفروضة.

كان الصراع في المنطلق صراع نفوذ، تتمدّد مظاهره حتى تصطدم بمظاهر وحدود وتأثير نفوذ جماعات أخرى.. وكان لا بد من قتال يثبت فيه البعض تفوقه ويؤكد حضوره، والنار تأكل بعضها إنْ لم تجد حطباً.

كان الخلاف سياسياً في البدء، إذ لم يرق للرئيس سليمان فرنجية تفرّد صاحبيه في الجبهة اللبنانية (شمعون وبيار الجميّل) بالقرار دونه، في كثير من المحطات، كما لم يكن راضياً عن تحالفهما الذي يتطور يوماً بعد يوم مع الإسرائيلي، وتفشي ظهور هذا العدو وهيمنته على المناطق الشرقية، تجسساً وقواعد رصد وتدريب وحركة تسليح بمستوى تكوين جيوش. ثم إن هذا يضخّم حجم الكتائب ونمور شمعون إلى درجة عدم التوازن في العلاقات بين الميليشيات، ويحسم لها أمر التفوق والغلبة.. عدا ما يؤدي إليه من ضياع القرار الوطني آخر الأمر.

ولقد كان فرنجية في هذا الوقت قد وطّد صداقته مع المسؤولين السوريين، وبنى معهم تفاهماً وثيقاً ترددت أصداؤه في كثير من الشؤون وحتى حدود التحالف. كما ظهر في مصالحته للرئيس رشيد كرامي ولقائه به واتفاق الزعيمين على رؤية مشتركة للأزمة الوطنية.. وكان ذلك بمسعى من السوريين عبر أحد ضباطهم في الشمال.

وقد جاءت هذه المصالحة المهمة وذات الدلالة المؤثرة، بعد جفاء استفحل بين الرئيس فرنجية وشريكيه في الجبهة اللبنانية حيث امتنع قبلها بمدّة عن حضور جلسات

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٧٠.

الجبهة، أو التواصل مع أعضائها، نائياً بنفسه عن خططها ومسيرتها وقيادتها للأزمة. ثم إن الرئيس فرنجية وابنه طوني وجماعتهما في الشمال، كانوا يضيقون ذرعاً بنشاط الكتائبيين في هذه المنطقة من شمال لبنان، والمعتبرة عريناً لآل فرنجية وأنصارهم وتنظيمهم «المردة». وكثيراً ما كانت تجري صدامات ومناكفات، بين جماعات التنظيمين. حتى إن الرئيس فرنجية كان يحتج على ذلك في اجتماعات الجبهة، ويعاتب بقسوة بيار الجميّل معترضاً على وجود أنصار الكتائب في الشمال وما يقومون به. ومصرّاً على عدم الحاجة إلى وجودهم هناك، طالما أن مسلّحي المردة، يوفرون هذا الحضور ويؤدون كل متطلباته.

وفي قلب الوقائع اليومية، وسلبيات المعايشات كانت تقع الجبايات المالية وجمع الخوات المفروضة على كل نشاط صناعي أو تجاري أو سياحي، وخاصة معامل الترابة في شكا وما تمثّلة من ضخامة أعمال، فرضت عليها نسب معينة للأفرقاء، ومنهم تيار المردة وزعيمه طوني فرنجية. إضافة إلى حاجز البربارة، الذي أشرف عليه أحد قادة الكتائب المسلحين، سمير جعجع. وبلغت أهميته، وحجم الموارد المالية التي كان يجبيها من كل سيارة، أو بضاعة أو أنشطة مختلفة، تمر عبر هذا الحاجز، أن صار يموّل كل مسلحي فريق جعجع فيما بعد، وبلغ حجمه ملايين الليرات.. إذ أن كل تجارة من الشمال اللبناني وإليه، كانت مجبرة أن تمر عبره ولا يمكن ذلك إلا بدفع «أتاوات وضرائب» يقررها القائمون على الحاجز، الذين كانوا يقومون مقام الدولة، ويسرقون مصادر تمويلها ويصادرون إنتاجها لصالح مسلحّيهم.. ولعب عامل المال دوراً حاسماً في فرض الصراع. الكل يفتّش عن مصادره، ويبحث عن امتلاكه. والشباب في كل المليشيات يقعون تحت سحره وإغرائه.

فالمال وقود الحرب، ودماء المقاتلين، وهو بحد ذاته قوة وفعالية مؤثّرة، بدونه لا تنشأ جيوش ولا يتكوّن نفوذ ولا تتحقق مواقف وآمال.. بالمال تشتري الولاءات والتعاطف والطاعة والقوى والحضور. وكانت الحاجة إلى المال قد دفعت بالشباب في المراكز المحلية إلى طلب مساعدات مالية من جيرانهم التجار على ركن الشارع.

وسرعان ما تحولت هذه الطلبات إلى خوات حقيقية باسم القضية، تُجبى بواسطة زمر مسلحة.

وتدخّلت الجبهة اللبنانية «لتنظيم ضريبة الحرب». كان عائد هذه الجباية يقسّم بين الكتائب والأحرار. وقد جُبيت هذه المساهمات الإلزامية عند نقاط العبور في كل المناطق المسيحية. واقتطعت ضريبة ٤٪ على مداخيل المطاعم والتجار ومحطات الوقود. وكانت دور السينما ملزمة بدفع ٢٥٪ من ثمن البطاقات. ثم أُنشئت خدمات خطوط النقل المشترك، وجمع النفايات، وشرطة بلدية وخدمة بريدية. وفرضت رسوم على المعاملات العقارية. ثم استقل بشير عن الكتائب بفتح مرفأ غير شرعي هو «الحوض الخامس» خاص به وتابع للمجلس الحربي. أخذت تقصده السفن بدل المرفأ الشرعي وتدفع ٣٠٠٠ دولار رسماً مقطوعاً على كل مستوعب، ثم جرى الأمر نفسه في مرفأ جونية. وبعد مضي سنة بلغت الميزانيات المصرّح عنها من قبل الجبهة اللبنانية والكتائب بضع مئات من ملايين الدولارات.

واستغل بشير الجميل هذه المداخيل المذهلة لبناء جيش مدرّب ومسلّح، وأغدق العطاءات لأفراده فزاد تعلقهم به شخصياً، وهذه أموال تفوق ميزانية الجيش الشرعي. واشترى أسلحة، لم يجدها متوفرة في مخازن الإسرائيلي أم لم تشأ إسرائيل أن تعطيها له. كانت حديثة وفعّالة وذات قوة تدميرية، وكان كل ذلك يتم على حساب الدولة والمؤسسات.. ويساهم في تدمير البلد وامحاء الشرعية. ونحن نتذكّر تصريحات بيار الجميّل عن تعلقه وتأييده للشرعية، ونسخر. لقد كانت هيمنة القوات والكتائب والنمور ومصطنعيهم كاملة شاملة على الدولة، بكل قواها، مصادر ثروات وإمكانيات وطاقات[١].

باسم صيانة الدولة والحفاظ عليها كانوا يدمّرونها ويقضون عليها.. وحلت مؤسسات القتلة والمسلحين الخارجين على القانون مكان الدولة، وبنت لها مؤسسات بديلة...

على أننا نرى أن مجزرة إهدن بكل مظاهرها إنما تمثل محطة في مسار بشير الجميل لتوحيد كل البنادق المسيحية تحت إمرته، ومصادرة القرار المسيحي بكليته، والاستئثار

(١) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية – لبنان، ص ٤٥.

بالإمرة الشخصية، وصولاً إلى تحقيق هدفه الجامح في الوصول إلى رئاسة الدولة والقبض على القيادة ورأس السلطة.

كان هذا الحلم قد بدأ يمور في نفسه، وأخذ يراكم له نفوذاً وقوى ومعاونين ومصادر وإمكانيات.. ولسوف نرى بعد مدة قصيرة كيف أن هذا الحلم اقتضى القضاء على مليشيا النمور الشمعونية، وفرار داني شمعون، وتواري التنظيم وحراس الأرز، ولم يبقَ في الساحة إلا القوات اللبنانية، حيث الكلمة الأولى النافذة والحاسمة هي لبشير الجميل.

يروي جوزيف أبو خليل في كتابه «قصة الموارنة في الحرب» الأحداث على الشكل التالي: «كان الشيخ بشير (الجميّل) قبل أيام قد دخل عليّ فجأة في مكتبي في جريدة العمل ليبادرني رأساً بالقول: ما رأيك لو انتزعنا الزغلول من عقر داره في إهدن وجئنا به إلى هنا؟ ولما سألته «من هو الزغلول» قال: طوني فرنجية، وأضاف: عملية كوماندوس تضع حداً للمهزلة التي تتوالى فصولها في الشمال. وهي السبيل الوحيد لترضية رفاقنا الشماليين، وقد رأيتَ مثلي، أمس، كم هم ناقمون على القيادة الحزبية بحجة أنها لا تدافع عنهم ولا تثأر لهم»[1].

هكذا بدأت ترتسم خيوط المجزرة، وقد نفذتها مجموعة دموية بقيادة سمير جعجع ابن بشري، جارة إهدن وزغرتا.. ودعمتها مجموعة أخرى بقيادة إيلي حبيقة، وقد أصيب سمير جعجع في هذه المعركة، وعولج في مستشفى أوتيل ديو، ثم هُرّب إلى فرنسا، ثم إلى إسرائيل.

تركت الحادثة ـ المجزرة آثاراً عميقة على سير الأزمة اللبنانية واستتبعت ردود فعل مؤثّرة ظلت تتفاعل حتى اليوم. وقد انفصل الرئيس فرنجية بالطبع نهائياً عن الجبهة اللبنانية، وطغى على علاقته بأركانها عداء مستحكم، وألم لا يمحوه الدهر. والنتيجة، انقسامات جديدة في الساحة اللبنانية، وعقد صعبة على الحل، ومشاكل زادت الأفق قتامة على قتامة، ويأساً على يأس. خاصة وقد تلت هذه المجزرة مجزرة أخرى، ثأراً

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٨١.

وانتقاماً، في بلدة القاع البقاعية، حيث اعتُقِل حوالي ٣٦ من شبانها الكتائبيين وأُعدموا رمياً بالرصاص.

وقد اشتُبِه بدور للقوات السورية، حليفة فرنجية، في ذلك، فثارت المناطق الشرقية محتجة غاضبة، وأضربت استنكاراً لما حدث، فاصطدمت بالحواجز والقوات السورية المنتشرة في المناطق الشرقية، واندلعت اشتباكات دمويّة مدمّرة ورهيبة استمرت أكثر من ثلاثة أشهر في ما أُطلق عليها حرب الشرقية أو حرب المائة يوم.

وللحق أن الرئيس سركيس شعر في حساباته وقرارة نفسه أنه يستطيع تحمل أي شيء عدا الصدام بين الجبهة اللبنانية ودمشق. وقد صرّح لكريم بقرادوني في نهاية عام ١٩٧٧ قائلاً: «هذه هي نقطة ضعفي. إنه المقتل. اشرح للسوريين أنني لا أريد تحجيم الجبهة اللبنانية. وللجبهة اللبنانية أنني لا أقدر أن أطرد الجيش السوري. لن أضرب الجيش السوري بالجبهة، والجبهة بالجيش السوري. كل شيء مهدد بالانهيار. إني متشائم»[1] .

لقد كان يدرك ما يمكن أن يجره القتال بين المسيحيين وقوات الردع السورية من آثار مدمرة، ويرى استفزازات المليشيات المسلحة المارونية للسوريين، وليس بمقدوره وقفها أو منعها.

وكان العامل الإسرائيلي المؤثر جداً، في هذه المرحلة، قد بدأ يسيطر على القرار المسيحي عبر عشرات المستشارين وعملاء الموساد الإسرائيليين الدائمي الإقامة في قواعدهم في المناطق المسيحية. ومثّل هذا الأمر دافعاً لمسلّحي الشرقية كي يتصلّبوا ويفرضوا شروطهم.. حتى صار التطرف سيد الموقف.. ولم يعد صوت العقل مسموعاً، وغابت الحكمة عن تصرفات الساسة، فكان لا بد من سيطرة الهذيان.

كان بشير يكره السوريين، وكذلك كانت قواته.. والمسيحيون بشكل عام لم يحبوا وجود السوريين في مناطقهم.. وقد طالبوا مراراً بخروجهم من هذه المناطق. كما كانوا يرفضون التعاون معهم ويلجأون إلى استفزازهم.. وكانت مجزرة إهدن وما تلاها من أحداث القاع، والإضرابات والشعارات المستفزة ألتي رفعت فيها، فضلاً عن أن خروج

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٧٢.

السوريين من الشرقية يخلي الساحة أمام بشير ما يوفّر له الفرصة المناسبة لتحقيق حلمه في الإمساك بكل مقاليد القوة والإمرة والسلطة في هذه المناطق.

كانت نتائج هذه الاشتباكات مدمّرة، على كل الصعد، إن على الصعيد البشري من قتلى وجرحى، وإن على صعيد التدمير في الأبنية والمؤسسات والعمران، وخاصة على صعيد العلاقات التي لن تستقيم بعد الآن بين ميليشيات بشير ومسلّحي القوات في المناطق الشرقية وبين السوريين. ولسوف يسوء الأمر، لدرجة أن بشير بعدها، وقد انسحبت هذه القوات من المناطق الشرقية، قد حسم خياره وفرضه على الجميع، في تعميق تعاونه وتنسيقه وتحالفه مع إسرائيل، حتى استطاع استجرارها إلى قلب لبنان، فمهّد لحرب ١٩٨٢، واحتلال إسرائيل لعاصمة الوطن، تحت دعوى طرد الوجود الفلسطيني نهائياً وكسر شوكة اليسار.

لقد كان رهانه على إسرائيل وراء كل الاستفزازات والتصلّب تجاه كل عروض الوفاق والصلح والعودة إلى صيغة العيش المشترك، واللحمة الوطنية.

سرّب جوزيف أبو خليل هذه الهمسات لبشير، يبوح بها إليه (متحدثاً عن افتعال القوات لحرب المائة يوم): «لو كنت أعرف مسبقاً أن إسرائيل لن تتدخّل إلى جانبنا لأحجمت عن هذه المواجهة، ومراهنتنا على هذا التدخّل هو ما قوّى فينا العزم والصمود. فلولاها لما كانت لنا هذه القدرة!». والمهم في هذا المجال أن العزم المستمد من المراهنة على التدخل الإسرائيلي كان هو العامل الحاسم في تعديل ميزان القوى. حتى ليصح القول إن وهم التدخل الإسرائيلي كان كافياً لتعزيز صمود القوات اللبنانية. وهذا ما عناه بشير بقوله يومذاك: «صحيح أن إسرائيل لم تتدخل لكن المراهنة على تدخلها أنقذتنا»[١]

كانت الجبهة اللبنانية تتحدث مع سركيس أو بطرس أو جوني عبده في كل صغيرة وكبيرة، ولم تكن تهتم بالتحاور أو محادثة الرئيس الحص، أو الوزراء المسلمين، فقد حذفوا من قاموسهم كل حوار أو مفاوضة أو حديث مع الطرف الآخر، وركبوا رؤوسهم

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٨٤-٨٥.

الحامية في رفض كل وفاق وطني قبل سحق الفلسطيني وطرده من البلاد والتخلص من حضوره المسلح، معتبرين أن المسلمين متواطؤون مع اليسار والفلسطينيين..

وقد حدث لقاء معبّر وذو دلالات بين الرئيس الحص وبيار الجميّل أثناء الاستشارات النيابية لتأليف الحكومة الثانية. وكان لقاء أشبه بالمواجهة، تصادمياً وقاسياً، ولكنه عميق الدلالات. ويحدثنا الحص عن هذا اللقاء فيقول:

«عندما دخل عليّ [بيار الجميّل] في مجلس النواب خلال جولة الاستشارات التي عقدتها مع النواب لتأليف الحكومة، وما كاد يستقر في مقعده حتى بادرني بالقول من غير مقدمات: اسمح لي أن أصارحك بأنك لم تكن تتصرّف تصرّف رئيس لكل لبنان وأنما تصرّف رئيس فئة من فئاته. واسترسل في هجومه زاعماً أنني متحيّز في نظرتي وسلوكي في الحكم، وأنني غير منصفٍ لقطاع كبير من اللبنانيين من غير الفئة التي أنتمي إليها. وبعد أن فرغ من حديثه تناولت الكّلام فخاطبته قائلاً: إنك يا شيخ بيار تفاجئني بمثل هذا الكلام. وهو ليس موضوع لقائنا اليوم. ولكنني أودّ أن أسألك: هل صحيح أنك تريدني رئيساً لكل اللبنانيين؟ إذا كان هذا صحيحاً فذكّرني بمرة واحدة تصرّفت أنت فيها من هذا المنطلق؟ هل أتيتني مرة واحدة لتعرض عليّ قضية تعنيك باعتباري رئيساً لك ولكل لبنان؟ ألا تذهب بما عندك دوماً وحصراً إلى رئيس الجمهورية؟ ثم أخبرني بالله عليك: ألا تقول أنت دوماً بنظام الرأس الواحد وترفض نظام الرأسين؟ وعندما أجاب بنعم قلت له: أنا يا شيخ بيار الرأس الثاني. وأنت في رؤيتك تلغيني. ولكن أخيراً لا آخراً، دعني أتحداك يا شيخ بيار في ما ذهبت إليه أساساً. وهنا سردت أمامه نماذج مما فعلت وأفعل كي أكون رئيس وزراء كل لبنان، مستشهداً بالوقائع التي تثبت بُعدي عن الفئوية والطائفية»[١].

تلك كانت الأجواء المحيطة بالرئيس الحص، جفاء ومقاطعات وشكوك وريب، وكلها بسبب اختلاف الانتماء الديني، أي الطائفية، ولتركيبة الحكم والممارسات المعتمدة حينها، ولمخالفته بعض حملة السلاح والميليشيات نظرتهم إلى الأمور،

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٦٠.

ولتعلقه بالشرعية والدولة والمؤسسات، على أن يجري إصلاحاً عميقاً وعاماً وشاملاً، ويعتمد الإنصاف والمساواة والإصلاح العادل.

ولأنه كان يريد وطناً يؤمن به ملء قلبه وجوارحه وضميره، دافع عن فكرة المؤسسات وقيام الدولة وقيامة الوطن، وانحاز إلى الضحايا الأبرياء، وشجب العنف، والمليشيات، ووقف إلى جانب السلاح المقاوم، المنذور للدفاع عن الأرض والشعب والسيادة.

ولم يكن هذا منطق المليشيات، التي كان لكل منها مشروعها إلى جانب سلاحها، ولا تعجب هذه المواقف التقسيميين المتخفّين في جلابيب الحكم، والمستغلّين هُزال السلطة، والمسترزقين باغتصاب مصادرها.

ولم يكن موقف بيار الجميّل فريداً على هذا الصعيد، فقد كان لشمعون موقف مماثل، ولبشير وفريقه، ولتنظيمات أخرى كثيرة، من كل الفرقاء.

وكان لكريم بقرادوني، كمشارك في الأحداث وشاهد عليها، نفس الموقف، فقد كتب بعد اغتيال كمال جنبلاط: «أمست الحركة الوطنية بلا رأس والمنظمات الفلسطينية مكشوفة، وراح الإسلام السياسي يفتّش عن زعامة جديدة. وما لبث رئيس الحكومة سليم الحص أن برز كمدافع عن وجهة نظر التحالف الفلسطيني – التقدمي، فراح يبتعد عن الياس سركيس سياسياً»[1]. هكذا فسّر محاولة الحص الإنصاف والتوازن في سياساته تجاه الفرقاء جميعاً على اختلافهم.

ولم يكن هذا الاستنتاج صحيحاً ولا منصفاً ولا منطقياً، إذ لم تكن هذه صورة الوقائع والأحداث. ولكن الحقيقة الناصعة، أن سركيس الذي استقوى بالدعم اللامحدود سورياً وعربياً، في البدايات من عهده، اكتفى بإرضاء سورية، مستخّفاً ومزرياً بالفريق الآخر المسلم، ولم يعطِ أي اعتبار لمطالبه الإصلاحية، وحصر كل اهتمامه بإرضاء أفرقاء الجبهة اللبنانية، وتغافل عن كل تجاوزاتهم وتعاملهم مع إسرائيل، ورفض حتى الإدانة العلنية البسيطة، أو تصويب الأمور، واتبع نصائح الوزير بطرس على ما حوته من شطط

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٤٣.

وانحياز وما رفلت به من تطرّف، وأمسك ثقته بل نزعها عن شريكه المسلم رئيس الوزراء، محتجاً بنفوره ورفضه الحكم برأسين: مسيحي ومسلم، حسب صيغة ١٩٤٣، بينما ارتضى قانعاً متيقّناً، بحكم رأسين، هو وبطرس، ومشاركته في كل صغيرة وكبيرة، أكانت من اختصاصه أم لم تكن، وجعله وزيراً ملكاً حتى استلب صلاحيات الوزراء الآخرين، مدلاً بنفسه على زملائه بخبرته ونضج تجاربه وعمق تفكيره! كما ارتضى مشاركة ومشاورة كل «رؤوس» الجبهة اللبنانية.

الرئيس سليم الحص، حرص على نزاهة الحكم وعدالة السلطة وصدقية الممارسة في أدقّ التفاصيل والحلول لكل شؤون الأزمة وشجونها. وكانت الخطيئة الكبرى لعهد سركيس أنه لم يستمع لهذا الصوت الصافي وطنية، والناضح إخلاصاً، وجرّأ حاشيته عليه فمنعوا عنه كل مصادر المعلومات والحقائق المتعلقة بالدولة وأسرارها، وساهموا في خفوت صوته، ثم جاؤوا يلقون بالافتراءات عليه وعلل فشلهم، فصدق فيهم القول: رمتني بدائها وانسلّت.

أما اتهام بطرس للرئيس الحص ورميه بالتعصب والتطرف، فهو هراء مطلق نفته كل سلوكيات الرئيس الحص ودحضته حتى آخر لحظة من مرحلة حكمه، ممارساته السياسية، فجاهد مستميتاً في الدفاع عن الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، وحارب أشد محاربة الطائفية والمذهبية وكل تعصب أو تطرف..

استقالة سركيس.. وعودته

استعرت المعارك بين قوات الردع السورية ومسلحي الجبهة اللبنانية. وكان بشير الجميل نجم الكتائب والقوات الصاعد، قد وضع هدفاً أمام عينيه: إجبار القوات السورية على الانسحاب من المنطقة الشرقية، واستلام الأمر فيها. كانت مغامرة كبيرة من قبله، لكنه أرادها هكذا ولو كلّفت ما ينوء تحته الرجال. وكانت القوات السورية تدافع عن معنوياتها وحضورها ودورها.. وفي كل الأحوال كانت تمثّل الشرعية اللبنانية حسب الاتفاقات والمعاهدات. وفي ١٩٧٨/٧/١ انفجر الوضع جحيماً يقذف الحمم والنيران.

توارت السلطات الشرعية وخمد صوت السياسة، فلا رئيس الجمهورية ولا الحكومة ولا أحد كان بمقدوره إيقاف القتال، وتوالت الاتصالات والنداءات، ولكن عبثاً. فنيران القصف تأكل كل شيء..

وأمام مشاكل الجنوب وتهديدات إسرائيل ومشكلة سعد حداد، والصدام القاتل بين سورية ومسلحي الشرقية، وأحداث الشمال والبقاع، لم يستطع سركيس الصمود، والتصدّي للأحداث. وأصبح فريسة لليأس والقنوط والإحباط، وضاقت حوله الحلقات، وندرت الفرص. وهو يصف حالته قائلاً:

«أحسبني فهمت من الرئيس الأسد أن مجال المناورة لديه قد ضاق في الوقت الحاضر. فهو لا يريد إحراج عرفات والضغط عليه بقوة لئلا يدفعه إلى الارتماء في أحضان السادات. وأنا من جهتي لا أستطيع إحراج الجبهة اللبنانية لئلا ترتمي بين ذراعي إسرائيل، وعملياً، لم تعد قوات الردع العربية قادرة أن تردع أحداً، لا الفلسطينيين ولا المسيحيين، وبالتالي أمست الدولة اللبنانية، بلا سلطة. الحكم عاجز تماماً والدولة بالاسم فقط». هكذا رأى الرئيس سركيس الأمور.

«إن توحيد لبنان، كما كنت آمل به في بدء عهدي يبدو الآن مستحيلاً. التوحيد الكلي والمطلق خرافة، لم أعد أعتقد بإمكان تحقيقه. هذا لا يعني أني سأعلن تقسيم لبنان، وأنكث بالقسم الدستوري. ولكن ما العمل؟

«كنت أطمح بالأمس إلى حل المشكلة اللبنانية في ثلاثة أشهر، وأن أباشر الإصلاحات الضرورية للمستقبل. أما اليوم فيقتصر طموحي على أن أسلّم لبنان إلى خلفي كما تسلّمته من سلفي»[1].

وهكذا يتبين أن الرئيس سركيس، وبعد حوالي السنتين من بداية عهده، قد افتقد كل الفرص، وأعيته الحيل، فوقع في حفرة عميقة من اليأس والقنوط، واستسلم للتشاؤم والإحباط! من ضيّع كل تلك الفرص؟ وكيف ذهبت كل الجهود والإمكانيات والدعم

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٩٠-١٩١.

والعون، من العرب، ومن سورية خاصة، والجهاد اليومي المخلص الصادق لرئيس الوزراء والوزراء؟ كل ذلك ذرّته الرياح وضاع هباءً منثوراً.

والسؤال: هل كان للرئيس سركيس الحق أن ييأس هكذا، وبمثل هذه السهولة؟ أوَليس يأس المسؤول، لأول صدام له بالوقائع أو الأحداث هو ضعف وخور، في الوقت الذي كان رئيس الوزراء يرفل باستعدادات العمل، ويسعى بكل السبل لفتح الكوة بعد الكوة في جدار المستحيل؟ ويعلن أن واجب المسؤول أن يخترع الأمل إذا ما خاب أمل! وأن يجدّد السعي إذا ما فشل سعي، وأن ليس له الحق أبداً، مسؤولية وتشريعاً وممثلاً لروح الجماعة وأخلاقياً، أن يتلاشى ويندثر، ويتنحّى ويستسلم. وأن لا حياة مع اليأس، ولا يأس مع الحياة..

خلاصة الأمر، كما رأى كثيرون من المراقبين والمؤرخين والدارسين أن الرئيس إلياس سركيس لم يكن رجل المرحلة، وأنه إداري ناجح، أما أن يكون قائداً يقود شعباً يمر بأخطر مراحل تاريخه، ويتصدّى لحل أزمة معقدة وصعبة، تداخلت فيها كل عناصر الفتن والتطرّف والعنف والتعقيد، فهذا ما لم يتوفر أو يتأكد أو يظهر عنده.

لقد قنع بلقب دور الحَكَم، حتى أنه لم يتقنه، فقد اضطر إلى الانحياز ومراعاة طرفٍ ضد طرفٍ آخر، واستنكف حتى عن الموازنة والعدل في التعاطي مع الجميع، وقلما تشاور أو اتصل أو استقبل أو تحادث مع زعماء التجمعات الإسلامية، وأحاط نفسه بثلة من المستشارين عُرِفوا بانحيازهم لدرجة أنه حين قرر الاستقالة، وقد فاتح قادة الجبهة اللبنانية واستشارهم فاجتمع إلى شمعون والجميّل الأب، وفريق عمله، لم يجد حاجة أن يبلّغ، مجرد تبليغ، الشريك الآخر في البلد، أو يتصل بزعمائه وقادته وفعالياته.

على أثر اندلاع المعارك بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية، في الضاحية والأشرفية، وعجز الرئيس سركيس عن فرض وقف للنار، جاءه الوزير بطرس غاضباً نافذ الصبر مصرّحاً: «لم يعد بالإمكان الاحتمال أكثر، لا بد من خطوة كبيرة تضع كل طرف أمام مسؤولياته. ما الذي نفعله بعد هنا؟ لا يجوز أن نبقى في مناصبنا، والدولة تتلاشى والسلطات باتت وهمية. قد تكون الاستقالة أشرف لنا إذا لم يتوقف القتال».

طلب الرئيس سركيس من الرئيس الأسد وقف إطلاق النار. وصدرت بيانات استغاثة من الجبهة اللبنانية تناشد العالم اتخاذ موقف حيال الاعتداءات التي تهدد «بإبادة مجتمع لبنان الحر» وتبعث مشكلة الأقليات في الشرق من جديد. وختم شمعون أحد بياناته: إن الوقت حان لوضع حد لوجود قوات الردع العربية في لبنان!! فبان الهدف الحقيقي من تفجير الوضع «وهو إخراج قوات الردع واستلام الأحزاب مهام الأمن في مناطق الجبهة اللبنانية»، كما صرّح الرئيس الحص.

وصدرت نداءات من الخارجية الأميركية والخارجية الفرنسية تطالب بوقف إطلاق النار، وكذلك فعل كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة.

أرسل سركيس وزير الخارجية بطرس إلى سورية لمناقشة الأوضاع المستجدة، وأوصاه بالصراحة والوضوح «فالسوريون لا يفهمون السياسة اللبنانية.. يريدون تطبيق أساليبهم عندنا.. فلبنان غير سورية.. والنظام اللبناني يختلف عن النظام السوري اختلافاً عميقاً. إننا نعيش الآن نزاعاً حقيقياً مع سورية.. إذا كانت دمشق لا تريد التعاون معي فأنا مصمم على الاستقالة. هذه هي الرسالة التي أريد أن تحملها إلى العاصمة السورية»[1].

وأمام رئيس الوزراء الرئيس سليم الحص، وقادة الدولة، أبدى سركيس نيته في الاستقالة، وفي ليل ٨ تموز/يوليو ١٩٧٨ كتب نص استقالته بيده، ولكنه لم ينشرها، وكانت موجهة إلى رئيس مجلس النواب حسب الدستور اللبناني.

أصرّ السفير الأميركي باركر على الرئيس سركيس البقاء في منصبه، ووعده بكل الدعم المطلوب: «سنساعدك بلا تحفظ. إن وجودك ضمانة للجميع وذهابك يعني دخول لبنان في المجهول واقتراب الشرق الأوسط من شفير الحرب»[2].

كذلك فعلت الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا التي شجبت القصف السوري، وطلبت من إسرائيل التوقف عن العبث بمصير المسيحيين والتلاعب بهم. وفي مناسبة مأدبة أقيمت للصحافة الأنكلو أميركية قال وزير خارجية فرنسا لوي دي غيرنغو:

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٣١٠-٣١١.
(٢) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٩٦.

«إن الميليشيات المسيحية هي التي بدأت القتال في لبنان. إن مليشيات السيد كميل شمعون تتحمّل مسؤولية أعمال العنف التي وقعت خلال الأسبوعين الأخيرين. يجب أن نرى أين تقع المسؤوليات. لا أريد تبرئة السوريين ولكن يجب رؤية الحقيقة. صحيح أن السوريين ردوا بقسوة بالغة، ولكن يجب أن يكون معلوماً أن المليشيات كانت مستعدة لهذه المعركة. إننا نعرف ذلك منذ أيلول الماضي. فقواتها كانت متحصّنة تحصيناً جيداً جداً في حي الأشرفية. وفي شنّه هجومه عرّض السيد كميل شمعون المسيحيين لمخاطرة كبيرة». وفي إشارة إلى إسرائيل قال: «لقد تلقت الميليشيات المسيحية نصيحة سيئة جداً من عاصمة مجاورة»[1].

وقد صرح وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح حين وصل إلى بيروت حاملاً رسالة من أمير الكويت للرئيس سركيس: إننا لا نقبل بهزيمة جيش الجولان في الأشرفية، وليس في وسع الجيش السوري إلا أن يردّ على الذين يعتدون عليه. إنه قوة ردع حقيقية، لقد اصطدم بالفلسطينيين لمّا ارتكبوا تجاوزات عام ١٩٧٦ وهو يواجه الآن المسيحيين المتحاملين على الشرعية والمتعاملين مع إسرائيل. ونحن في الكويت ندين كل تعامل بين أي فئة لبنانية وإسرائيل.

وتوقف القتال فترة بين قوات الردع والمسلحين المسيحيين، ليعود أشد وأقوى.

ماذا كان أثر الاستقالة – الصدمة؟ تقريباً لا شيء.. توقف بسيط للقتال، ثم معاودة شرسة وطاحنة.. لم يكن هذا هو الدواء المطلوب، ولا الإجراء المرتجى.. الحل في مكان آخر، وخطوات أخرى. كان الواقع أكبر من الأشخاص، والأحداث أقوى من الرئيس سركيس الذي لم يكن يملك الأسس ولا العناصر ولا الرؤية للسيطرة على الوضع أو احتوائه. البكاؤون لا يصنعون تاريخاً، والمحبطون لا يوحون بالآمال، واليائسون الضعفاء لا يبدعون ولا يصمدون أمام الصعاب. الأمم تحييها الإرادات الصلبة، والرجال الكبار، والجهود المصمّمة العملاقة. وألاعيب الأطفال ونصائح العجزة، والمناشدات اليائسات، وردات الفعل العاجزة المعاقة ليست بقادرة على الإمساك بمفاصل التاريخ أو

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٤٧.

تطويع قياده أو احتلال ساحاته.. والفرص تمر مرّ الشهب، وتسطع ثم سرعان ما تنطفئ، ورجال الدولة، هنا، في هذه المعمعة، وعلى هذا اللهيب، يُصعنون..

ويتألم الرئيس الحص، من فقدان الشريك، وغياب المساعد، وعدم تفهم الرئيس للأوضاع.. وإدراك حقائق المرحلة.. يراجعه ويحاوره، إلا أنه مستسلم لنصائح أقل ما فيها أنها لا تصلح علاجاً شافياً لأوضاع البلد.. ما هكذا تكون الحلول، ولا هكذا يجب التصرف، والحكم ليس ردود فعل، والعيش في حجرات محمية في قصر الشعب، حيث يتلطى الحاكم ويختبئ.. ويطلّ مرة بعد مرة على مسيرات الحياة تجري وتتفاعل.

لو يشمّر الحاكم عن ساعديه، لو يطلق زنديه للعمل والفعل، لو ينتفض حقيقة، إرادة وعقلاً ونشاطاً، لو يجرؤ فيقرّر ويحسم..

ويصرّح الرئيس الحص، في مرارة تخنقه، وأسف عميق للعبثية والضياع وسوء الاختيار: «مؤلم حقاً أن نرى الطريق ولا نسير عليه»... إن الوطن يعيش مرحلة هي من الدقة بحيث لا يجوز الانشغال عنها في متاهات الأزمات الوزارية وفراغات الحكم ودوامات التجاذب السياسي.

حاول الرئيس الحص ثني الرئيس سركيس عن قراره الاستقالة، إيماناً منه أن ليس بهكذا إجراء نواجه الأزمة، وهذا تصرف ادعى إلى الهروب منه إلى تصرف رجال الدولة، ولأن المطلوب هو الصمود والتصدي والمبادرة والجرأة، وليس النكوص والتنحي.. فهذا تقليد لسلوكيات ماضية عفّى عليها الزمن، وحرد الأطفال لا ينفع أمام احتراق البلاد..

ويثني الوزير صلاح سلمان، وزير الداخلية والتعاونيات في حكومة الحص، على سلوكيات الرئيس الحص وسيرته في هذه المرحلة، وطريقة تعاطيه مع زملائه وأسلوبه في الحكم، عبر شهادة خالصة للحقيقة والتاريخ: «لقد أكبرت فيه سياسته الواضحة وعدم لجوئه إلى التآمر والمناورة أو التخطيط السري أو الباطنية. لم يطلب مني يوماً أي شيء شخصي ولم يتجاوز صلاحياتي أبداً»[1]...

(١) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٠٧-١٠٨.

ويعترض الوزير بطرس، ناصحاً بالاستقالة: «إن الرئيس لم يعد بإمكانه أن يقف متفرجاً على الأحداث وهي تتطوّر من سيئ إلى أسوأ. وقد تحمّل الكثير ولا قبل له بأن يتحمّل المزيد. لذلك لا مفرّ من اتخاذ الإجراء الأقصى». إذن هي نصيحة الوزير الملك!

وافق الرئيس سركيس على ما قاله الوزير بطرس، واستطرد يقول إن استقالته لا بد أن تسبقها استقالة الحكومة لكي يتمكن من تأليف حكومة انتقالية برئاسة ماروني جرياً على العرف الذي بدأه بشارة الخوري عند استقالته عام ١٩٥٢ وتسليمه الحكم للواء فؤاد شهاب.

وبدأ جوني عبده يتصل بالزعامات المسيحية ليبلغها الخبر ، ثم استدعي الرئيس الأسعد وأُبلغت باقي القيادات المسيحية. وطلب الرئيس الحص من الرئيس سركيس أن يتصل بالزعامات الإسلامية، كي لا يقتصر الأمر على زعماء المسيحيين، فكان موقفه كما يشرح الحص: «فردّ عليّ الرئيس سركيس قائلاً إنه لا يواجه مشكلة مع الزعامات الإسلامية وإنما مشكلته كانت مع الزعامات المسيحية. وأضاف أن بإمكاني إبلاغهم بنفسي إذا شئت».

«وأكّد لي الرئيس الأسعد أن ليس ما يوجب استقالة الحكومة القائمة، وهي تستطيع، إذا شاءت، تولي مسؤوليات الرئاسة الأولى وصلاحياتها خلال الفترة الانتقالية. فقرّ عزمي على أن لا أستقيل في حال طلب الرئيس مني ذلك. وعاد صائب سلام فشجّعني على هذا الموقف خلال اجتماعي به لاحقاً[1].

«وعندما طلب مني الرئيس الاستقالة، اعتذرت عن تلبية طلبه، وحين عاود ذلك مرة أخرى، عاودت الاعتذار... مؤكداً أن على الحكومة الحالية التي أرأسها أن تتولى المسؤوليات في المرحلة الانتقالية». وبعد ثلاثة أيام عاد الرئيس سركيس عن استقالته وألقى خطاباً في ١٥ تموز/يوليو ١٩٧٨ شرح فيه أسباب الاستقالة والعودة عنها.

استقُبل خطاب الرئيس سركيس الذي أعلن فيه استمراره في رئاسة البلاد استقبالاً

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٨٢-١٨٣.

فاتراً. فما كان يتمنى أحد ذهابه فجأة، ولكن أحداً لم يبتهج حقاً ببقائه في منصبه. وكان سركيس يعلم أن دائرة اللامبالاة أخذت تتسع حياله، وأخذ هو بدوره يتظاهر بلامبالاة متزايدة نحو الناس والأشياء ويصرّح معترفاً: «وفي نهاية الأمر لا أدري هل من الأفضل المبادرة أو عدم الإقدام، لا شيء يؤثّر بي. غدوت عديم الحسّ»[1].

وهكذا صار مصير الناس وقدرتهم بيد قيادة لا يؤثر فيها شيء وعديمة الحسّ فكأنها هي الفاجعة فعلاً وحقيقة. ولا ندري هل كان كريم بقرادوني في عرض مثل هذه الحالات والمواقف والأقوال لرئيس البلاد يدافع عنه أم يعرّيه، ولقد انتفض شمعون غضباً تجاه قرار سركيس بالاستقالة، فوجه إليه رسالة مفتوحة حادة وساخرة: «لقد فضّلت الهريبة على الصمود، أتعتقد أن عملك هذا هو عمل الرئيس والقائد المسؤول؟»[2].

ويعلّق بقرادوني: «والحقيقة أن استقالة الرئيس سركيس ثم قراره بشأن العودة عنها لم يغيّرا شيئاً من مجرى الأحداث. وبقيت كل الوعود السياسية بلا نتيجة، وعلى الأخص الوعود الأميركية. وبعد حصوله على موافقة الولايات المتحدة الأميركية الصريحة أرسل الرئيس في ٣١ تموز/يوليو ١٩٧٨ كتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب. فأوقفتها مليشيات سعد حداد في كوكبا»[3].

وكان المطلوب، دائماً وبإصرار، بتّ موضوع سعد حداد قبل عملية إرسال الجيش إلى الجنوب. ولطالما ردّد سركيس أن سورية تطالب بتسريح سعد حداد لأنه «بنظرها خائن». وأشار مرة في اجتماع مع مستشاريه إلى أن «من السهل إطلاق كلام كهذا، ولكن النتائج ستكون كارثة. إذا سُرّح حداد اجتاحت إسرائيل الجنوب من جديد وأُعلنت دولة انفصالية هناك». وأعرب عن اعتقاده أن تسريح حداد سيواجه بتشنّج وعنف من قبل الجبهة اللبنانية وسيؤدي في النهاية إلى فقدان الجنوب. ويقول: «إن حداد هو إسرائيل. لقد أصبح وحده أقوى من لبنان وسورية مجتمعين»[4].

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٣١٥.
(٢) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٠٢.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٤.
(٤) المصدر نفسه، ص١٨٨.

وكان جلياً لكل ذي بصيرة أن مثل هذا التحليل مبني على الخوف والخور والضعف، وعلى غياب عميق وشامل للفكر الوطني وإرادة الصمود.. وكان الأفضل ألف مرة أن تحاول إسرائيل الاحتلال مرة أخرى فنقاومها كعدو صريح ومكشوف، ونفضحها، ومعنا العالم يقرّ بحقّنا، على أن نستسلم لعميل نصّبته علينا، فتداريه الدولة وتظل تعترف به ضابطاً في جيشها الشرعي وتدفع مرتباته ومرتبات جنوده، ثم من خلالهم تتحكّم إسرائيل في قرار الحكم والشرعية في قلب بيروت.

والواقع أن الرئيس سركيس كان يحاذر أن يغضب أركان الجبهة اللبنانية المساندين لسعد حداد والداعمين له مع إدراكهم التام أنه غدر بالجيش اللبناني ومنع دخوله إلى الجنوب وطعن الشرعية اللبنانية وألقى بقياده إلى الإسرائيليين الأعداء ينفذّ سياساتهم فلا تجرؤ الشرعية على اتخاذ أي أجراء بحقّه، وتدفع فوق ذلك كلّه له الرواتب كاملة.. حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، فينهض رجال مجاهدون عاهدوا الله على تحقيق إرادته ونفوذ قدره وحكمه، وأستهانوا بالحياة والدماء في سبيل صون الكبرياء الوطني فكنّسوا كل الخيانات والخائنين، وأحرقوا كل الفكر العفن والوقائع المفروضة، وشقوا للحرية والسيادة درباً، طالما عجز عنها، وعن عبورها حكام فقدوا الإرادة والتصميم والإيمان الوطني.

إن الاعترافات والتصاريح التي نقلها السيد كريم بقرادوني عن لسان الرئيس سركيس في هذه المرحلة، مذهلة ومثيرة للدهشة والاستغراب:

«أنا أعترف بصوت مرتفع بأني فشلت، نعم فشلت. لم يقبل أحد أن يقدّم لي أقل مساعدة!! الولايات المتحدة التي وعدتني بكل شيء لم تعمل شيئاً. إني مقتنع في أعماقي بأن كل جهودنا باطلة. وبأن الأوضاع ستنفجر من جديد. ربما كان هذا البلد يحتاج إلى رئيس غيري، (ربّما هذا صحيح) رئيس يجازف، رئيس يعرف كيف يحل العقدة اللبنانية، فيختار بين أن يحالف سورية ويواجه الجبهة اللبنانية، أو يتحالف مع الجبهة ويطرد الجيش السوري. أنا شخصياً لا أقدر أن أفعل هذا ولا ذاك. ربما يحتاج الوضع إلى رئيس عسكري أو مغامر!»[1].

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٠٥.

والحق أن المأساة في مسيرة الحكم اللبناني، إبان هذه الفترة، كانت في أن من يقرر أن يحكم لا يملك، ومن يملك لا يعرف أن يحكم... وأن الدور الوطني مرمي في الطريق يبحث عن بطل.

كان الرئيس الحص صادقاً في شأن إرسال الجيش إلى الجنوب للإمساك به وتحريره خالصاً، لذلك كان إصراره على حل مسألة العملاء الذين نصّبتهم إسرائيل، عقبة كأداء أمام وصول الجيش إلى الجنوب. ولذلك أصرّ أيضاً، على بناء الجيش بناءً صالحاً ووطنياً ومنصفاً عادلاً، وبعيداً عن الفئوية والطائفية، وتغيير عقيدته القتالية المبنيّة على التعصب والخنوع، وفكرة أنه جيش فئة، ولحماية طائفة، ليصير جيشاً وطنياً يحمي الوطن ويدافع عنه، وبذلك لا تقوم بوجهه أية احتجاجات أو ممانعات من جانب أي جهة أو فئة. فهو لا يدخل كقوة قهر لمساعدة مليشيات أو فئة من السكان، وإنما يدخل عوناً وحماية واحتضاناً للأرض والشعب والسيادة ولكل الوطن.

وفي زيارة قام بها الرئيس الحص إلى سورية في ١٩٧٨/٨/١٤ التقى الرئيس الأسد في اللاذقية، وجرت مباحثات واسعة وشاملة بين الرئيسين، ووردت فكرة الاستعانة بالجيش اللبناني، كقوة أمنيّة في العاصمة والجنوب. وكان موقف القيادة السورية صريحاً من الجيش اللبناني كما ورد على لسان الرئيس الأسد: إن قوات الردع العربية قوات شرعية ولا يجوز مساواتها، كما يلوح من مواقف الرئيس سركيس، في النظرة أو في المعاملة مع قوات غير شرعية تتصادم معها يومياً. أما الجيش اللبناني فاستخدامه في مهام أمنية على نطاق واسع، كما يتوجب فيما لو استجيب للدعوة المتصاعدة لوضع خطة أمنية تشمل العاصمة في مرحلة أولى على الأقل، يبقى مرفوضاً ما دام يضم خونة يتعاونون مع العدو الإسرائيلي، مثل سعد حداد وسامي الشدياق، من غير أن تقدم الدولة على طردهم أو محاسبتهم، وما دام الجيش اللبناني معبأً تعبئةً غير قومية تستعدي اللبناني على أخيه السوري خاصة، والعربي عامة. ولم يكن صدام الفياضية بين القوات السورية والجنود اللبنانيين ليحصل أو ليتطور على نحو ما كان، لولا روح العداء التي شُحنت بها نفوس الجنود اللبنانيين. وأخيراً ما دام الجيش في تكوينه الراهن موضوع اعتراض من الفريق الإسلامي والوطني بسبب الخلل في بنيته وتنظيمه من غير أن يكون هناك

مبادرات جدّية من قبل الدولة لتصحيح أوضاعه جذرياً. وتشهد على ذلك الصعوبات التي تعترض السعي إلى إصدار قانون جديد للدفاع.

وكان رأي الرئيس الأسد بالنسبة للقوة المتوقفة في كوكبا، بسبب تصدي سعد حداد لها (أن يتابع الجيش اللبناني طريقة ولو اقتضى الأمر الاصطدام مع قوات سعد حداد، لأن في ذلك تعزيزاً لموقف لبنان دولياً ولحقه في السيادة على أرضه، هذا فضلاً عن أن ذلك سيكون مفيداً لمعنويات الجيش اللبناني[1].

فهل يجوز أن نلقي القبض على أحمد الخطيب ونضعه في السجن في حين يبقى سمير الأشقر وإبراهيم طنوس، المسؤولان عن عملية الفياضية، يسرحان ويمرحان بحرية. سكتنا عن مسألة الفياضية إكراماً للرئيس سركيس، وكان من المفروض أن ندمّر الثكنة أو أن تحكموا بالإعدام على المسؤولين عن هذا الحادث المجرم، ولكن لم يحدث لا هذا ولا ذاك. إن هذا الاستهتار لا يخدم قضية الجيش اللبناني. كيف تريدون إعادة تنظيم هذا الجيش وفي صفوفه واحد مثل سعد حداد وسامي الشدياق؟ ماذا تريدون أن تقدّم لكم سوريا أكثر من دم أبنائها؟ لا يمر يوم بدون أن يسقط قتيل من القوات السورية المرابطة في لبنان. وفي كل يوم مأتم في قرية سورية. ماذا نقول لهؤلاء الناس؟ ومن أجل أي قضية؟).

وقد صرح العماد حكمت الشهابي رئيس أركان الجيش السوري أمام الموفدين: «نحن لا يمكننا أن نتساهل مع المتعاملين مع إسرائيل، ونقهر الذين يساندون مصر والعراق».

عجزت قوات الأمم المتحدة عن تسهيل دخول الجيش اللبناني وانتشاره في الجنوب اللبناني، وفي الأماكن التي انسحب منها الإسرائيليون. واعترضت إسرائيل على هوية الجنود محتجّة أن أكثريتهم ينتمون للطائفة الشيعية المسلمة، ثم أوردت شروطاً تعجيزية تصبّ كلها في استحالة وصول الجيش اللبناني إلى نقاط تمركزه. ورفضت أن يتسلح الجيش بالمدرعات أو المدفعية، وأصرّت أن يقوده سعد حداد كقائد عسكري لكل

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٨٩.

القطاع الشرقي في الجنوب، ويكون له صلاحية التدقيق في هويات الجنود الداخلين. وأخذت تحتج بأن المليشيات المسيحية لا تريد كذا، وترفض كذا، وازداد عبثها وتهربها من الضغط الأميركي عليها بأن تضع سعد حداد في الواجهة وتختفي وراءه[1].

وقد صُدم سركيس حين اعتدى حداد على الجيش الشرعي وقصفه بالمدفعية الثقيلة مانعاً إياه من التقدم إلى هدفه، وجمّده في كوكبا. وما كان له أن يُصدم، إذ طالما حذّره الرئيس الحص من انحراف هذا الضابط وزميله سامي الشدياق، ولطالما نصحته القيادة السورية بالتخلّص من شرهما، فكان يتهرّب ويسوّف لدرجة أنه وصفهما بالوطنيين، وها هو حداد يظهر خيانته علناً فيرفض إطاعة الشرعية، ويعلن ولاءه لإسرائيل. وإن سركيس أصبح الآن، يرى من حقه وواجبه أن يدين حداد لأن اعتداءه على الجيش الوطني كشف خيانته بوضوح، وأن سعد حداد وسامي الشدياق أصبحا خارجين على القانون، كما قرر سركيس، ويجب محاكمتهما.. أخيراً وصل سركيس إلى إدراك ما كان بديهياً وواضحاً كنور الشمس، ولكن متأخراً ومتأخراً جداً.

وقد خذل موقف الأميركيين سركيس، فقد وقفوا متفرجين على تصرفات إسرائيل وتحريضها لسعد حداد، ولم يفعلوا شيئاً لمساعدة الشرعية. ولعله فكر أن يقدم شكوى لمجلس الأمن، وليته فعل، لكن «وزيره القوي» بطرس منعه من ذلك وصرفه عن هذا التفكير بحجة أن الأميركيين لا يحبذون هذا الإجراء!! والوزير القوي التأثير يعرف كيف يحمل الرئيس على التخلي عن القرارات التي لا تعجبه[2].

ازدادت الشكوك السورية في الرئيس سركيس وفي وزير خارجيته فؤاد بطرس، وكثرت الشكوى من عدم جديتهما في التصدي للأحداث ومعالجة الأمور، وصارت القيادة السورية تشعر أنها فقدت في الرئيس سركيس حليفاً بعدما جعلته الصدامات مع الجبهة اللبنانية، في نظر السوريين، أقرب إلى المحاور عن الجبهة منه إلى المحاور عن الدولة. وعلق خدام على شخصية بطرس، بأنه رجل أميركا في لبنان وعميلها، وأنه

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٩-٢١٠، ٢١٢.

حصان طروادة في الحكومة، وما إلى ذلك، مما يعني فقدان الثقة بينه وبين السوريين، أو عبثية التعاون معه، وكان الودّ مفقوداً بين الوزيرين.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وقّع السادات اتفاقيتي كامب دايفيد مع مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل، وبحضور جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية، فدخل الشرق الأوسط في مسار جديد مجهول، وتوجّس الرئيس الحص وحكومته شرّاً من هذا الحدث على لبنان، وهو حدث ينسف كل القواعد التي قامت عليها قضية المنطقة ويمزّق كل القيم القومية التي نشأت عليها أجيال من العرب.

ثم انعقد مؤتمر الصمود والتصدي في دمشق لبحث اتفاقيّتي كامب دايفيد، وأصدر في نهاية أعماله قرارات قضت بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، ودعوة إلى العمل على نقل مقرّ الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس. ثم اندلعت معركة التجديد لقوات الردع العربية وما رافقها من معارك طاحنة وقصف مدمّر.

وجّه الرئيس الحص نداء مؤثراً وقاسياً في وضوحه وصراحته: «يشق علينا أن يطالعنا مشهد العنف المقيت يومياً. سبق لي أن قلت وأكرّر اليوم أن الأمن من صنع إيدينا. فالمحافظة على الهدوء في مثل الظروف التي نعيشها تبقى، ويا للأسف، في يد من يملك القدرة على التفجير، وإلا كيف نفسّر فترات الهدوء تسود البلاد أحياناً وتطول أو تقصر بقدرة قادر؟ هل يعقل أن يبقى أمن الناس وحياتهم تحت رحمة المسلحين؟ ليرفع هؤلاء أيديهم عن الزناد رحمة بالعباد! يكفي هذا الشعب ما عاناه من بلايا وما تعرّض له من عنف وشقاء. إن المسؤول عن الدم الزكي الذي يهدر والأرواح البريئة التي تزهق والمواطن الآمن الذي يشرّد، هو كل من يؤثر الاحتكام إلى النار والبارود بدلاً من الاحتكام إلى لغة الحوار والمنطق والعقل. ليرحموا الناس وإلا فإن التاريخ لن يرحمهم. إن أي محاولة للحلول محل السلطة الشرعية في اتخاذ القرارات، في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ الوطن، هي محاولة مرفوضة من كل مواطن مخلص أبيّ»[1].

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٩٩.

ويدرك كل دارس لتاريخ هذه المرحلة، أن الجبهة اللبنانية، وقد هيمنت على الرئيس سركيس وفريقه، وأرهبتهم، وراحت تبتزّهم في المواقف والتحركات، فشلت في محاولتها الهيمنة على رئيس الحكومة الدكتور الحص، وقد جرّبت ذلك في سلسلة مواقف وتصرفات ومحطات.

وكان شمعون قد أنذر العهد والحكومة بعدم التجديد لقوات الردع، «لأن قضية التجديد للقوات السورية تتجاوز كل تفكير سليم. لهذا السبب سأنتظر ٢٤ ساعة لأرى ما سوف تكون عليه ردة فعل المسؤولين، وقد صارت الحكاية بيننا وبينهم، أو بالأحرى بينهم وبين الشعب اللبناني الذي يرفض التجديد بأكثريته الساحقة!؟ وهو يحمّل المسؤولين في الدولة نتائج هذه الأوضاع».

لقد درج شمعون على اعتماد الإرهاب والابتزاز في تصرفه ومواقفه تجاه المسؤولين، وقد نجح مع سركيس وبطرس وكل فريقهما. ولطالما حقق غاياته وحصل على مطالبه بمثل هذه الأساليب، في الدولة والحكم والمواقف والوظائف.. معتمداً أقسى التصلّب الطائفي، ومحتمياً بالعون الإسرائيلي. واستتباعاً للتهديد واستكمالاً للعبة النار والعنف والقتل، انفجر الوضع في صباح السبت الواقع في ١٩٧٨/٩/٣٠ بشكل لم يسبق له مثيل، لتصبّ مزاريب الجحيم حممها على الآمنين والممتلكات والأرزاق. وكأنما ترجم هذا الانفجار الهائل والعاصف الإنذار الذي وجهه شمعون قبل يومين، إذ أمهل الدولة ٢٤ ساعة لإعادة النظر في موقفها من وجود قوات الردع العربية. وقد صرّح الرئيس الحص:

«عندما اتصل بي أحد الصحافيين مستوضحاً الموقف لم أملك تعليقاً على الحالة إلا القول: كانت ساعات رهيبة تدعو إلى الألم العميق. ويبدو أن من أنذر نفّذ، فكانت النتيجة أن دفع الأبرياء الآمنون الثمن من دمهم وممتلكاتهم وأرواحهم». فردّ عليه كميل شمعون، في مؤتمر صحفي عقده في اليوم التالي، بعنفٍ متناهٍ، مستخدماً أقذع التعابير، مما دفع الرئيس صائب سلام إلى التصدي له قائلاً: «إن شمعون بدأ يهذي وإنه أضاع صوابه». ولفت إلى تعامله مع إسرائيل. ووصف الحص قائلاً: «إن أي لبناني مخلص لا

يمكنه إلا أن يقدّر الرئيس الحص ومواقفه ووطنيته الصادقة وحرصه الأكيد في المحافظة على المصلحة اللبنانية في أدقّ الظروف حراجة وبكفاءة الرجل العاقل الواعي»[1].

لقد مثّل رفض الرئيس الحص التجاوب مع طلب الرئيس سركيس في تقديم استقالته له قبل أن يستقيل سركيس، جرحاً جديداً يضاف إلى جروح أخرى نازفة، في العلاقة بينهما.. وتأكد لهما أن هذه العلاقة لم تعد سليمة معافاة، خاصة وأن سركيس أمعن في اتخاذ قرارات ومواقف فردية دون مشاركة أو مشاورة الرئيس الحص، الذي بدوره لم يقصّر في نقدها أو رفضها، كالرسالة التي أذاعها سركيس في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، والتي التزم فيها تنفيذ خطة أمنية جديدة في مهلة عشرة أيام، تفصل بين قوات الردع السورية والمسلحين المسيحيين، وإشراك الفعاليات جميعها في حكومة جديدة لمعالجة الأزمة الحاضرة.

فكان ردّ الرئيس الحص، الذي لم يُشاور في الأمر: «إننا كما سبق وأكّدنا في أكثر من مناسبة، استعدادنا للتخلي عن المسؤولية إذا لم يتبيّن لنا أن رحيلنا سيكون سبباً لإحداث فراغ أو مأزق في الحكم غير مأمون النتائج. أما الخطة الأمنية التي أشارت إليها رسالة الرئيس فإنها لم تعرض علينا بعد في مجلس الوزراء، وبالتالي فإن الحديث عن هذا الموضوع اليوم سابق لأوانه».

«إنّ هذا السيل الجارف من الأحداث والمعارك والقصف المدوي في ساحتنا، كلّه ما كان إلا من قبيل إثارة الغبار واصطناع الدخان على المستوى اللبناني ومن ثم العربي لتغطية ذلك الحدث «كامب دايفيد» الذي شكّل منعطفاً حاداً في مسار أزمة المنطقة، أو بالأحرى للتعمية عليه وصرف الأنظار عنه».

كان التاريخ بكل ثقله وأحداثه يحطّ على جثث الضحايا من الأبرياء ويُكتب بدمائهم.

انسحبت قوات الردع السورية من المناطق الشرقية، وخلا الجو لمليشيات بشير فأمسكت بالقرار فيها، وانتفخت تيهاً وغروراً مدعيةً أنها حقّقت نصراً مبيناً.

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٠٠.

مؤتمر بيت الدين ومقرراته: البحث عن حلّ للأزمة

في لقاء بين سركيس والأسد في دمشق، حضره الرئيس سركيس والوزير بطرس وقائد الجيش فكتور خوري، وقائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب والوزير روفايل، وغاب عنه الرئيس الحص، طلب الرئيس سركيس حلول الجيش اللبناني مكان قوات الردع السورية التي ستنسحب من برج رزق والجسور وعين الرمانة.. ولكن وفود الحركة الوطنية والتجمع الإسلامي والمقاومة الفلسطينية، التي حضرت إلى دمشق بناء لدعوة القيادة السورية لها، رفضت الاستعانة بالجيش قبل إعادة بنائه وإصلاحه. والغريب أن الرئيس سركيس قام بالزيارة وأتبعها بجولة على دول عربية دون التشاور مع رئيس الوزراء الدكتور الحص، الذي بقي في بيروت، محرجاً ومتألماً، وعاتباً على مثل هذه التصرفات التي تسقط دور الطرف الآخر في الحكم وتهمل أهمية المشاركة والتعاون. وفي هذا الشأن يقول الحص:

«أثار هذا التمادي في تجاهلي امتعاضاً في نفسي بقدر ما زاد إحراجي أمام الرأي العام. فأدليت بتصريح حاد إلى الصحف صباح ١٩٧٨/١٠/١١ قلت فيه: مع تقديري لمبعث المخاوف والهواجس التي تساور الكثيرين من إشراك جانب واحد في الوفد المرافق للرئيس في رحلته، ومن إبقاء الجانب الآخر خارج الصورة في ما حصل من تطور في المحادثات ثم في التحرك، ومع احترامي لمشاعر من صدمتهم هذه الظاهرة غير المألوفة، يهمّني أن أطمئن هؤلاء إلى أن هذا على أي حال لا يغيّر من واقعنا أو من نظامنا شيئاً، والبدعة لا يمكن أن تتحوّل إلى سابقة. أما الحقيقة التي تبقى فهي أن أي تفرّد في الموقف غير ممكن وغير وارد وغير مقبول. فلا قرار من غير موافقة الحكومة، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بشأن أساسي ومصيري. إننا نعي مسؤولياتنا الوطنية وندرك أن لنا دوراً في صنع القرار لا يمكن أن نتنازل عنه أو نفرّط فيه أياً يكن الأمر. مع ذلك فإن دقة الظروف تقضي بالحرص مضاعفاً على التمسك بأهداب التعقل والصبر والحكمة تداركاً لما يواجه وطننا من مزالق وما يُنصب له من أحابيل»[١].

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٣٦.

زار الرئيس سركيس في جولته السعودية والإمارات وقطر والكويت ثم الأردن، وكانت نتيجتها اتفاقاً على عقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الردع العربية في بيت الدين وعُيّن له تاريخ ١٩٧٨/١٠/١٥. ولما التقى الرئيسان سركيس والحص، بعد عودة الأول من جولته، عاتبه على تصريحه متسائلاً: ما الداعي لكل هذه الضجة التي أثيرت حول الوفد والمحادثات؟

فعدّد الرئيس الحص مآخذه على الأمر، من تركيبة الوفد، إلى إبعاد الرئيس الحص عن معرفة أي شيء حول المباحثات بين سركيس والأسد، وحول الجولة التي لم يكن يعلم عنها شيئاً، ولا ما بحث فيها وما جرى. فكان جواب الرئيس سركيس: «وما الغضاضة في ذلك؟ إنني لم أكن أفاوض كارتر أو بيغن!! وإنما رأس المسلمين حافظ الأسد!» فأنهيت هذا الكلام بالقول مستهجناً كلامه: «هذا موقف لست مجبراً على الأخذ به» ويعلق الرئيس الحص: «لقد أثبت في قوله ما كنت أعلم، وهو أنه إذا أراد أن يسمع كلمة المسلمين اللبنانيين توجّه إلى سورية، فهي التي تتحدّث باسمهم، أو إلى سورية والمقاومة الفلسطينية معاً في بعض الأحيان. وهذا يفسّر إصراره على حوار سوري كتائبي مدخلاً للوفاق الوطني اللبناني»[١].

وكان هذا الأمر يفسّر الاستخفاف والتجاهل المفرط لآرائهم ومصالحهم، إذ كان في إرضاء السوريين استعاضة عن حوار المسلمين اللبنانيين، ما يعلّل استحالة إحقاق أي وفاق أو نجاح أي محاولة تفاهم، عبر الأساليب الغلط، والأزمنة الغلط، والمضامين الغلط.

كان سركيس يطرح شعارات جيدة أحياناً، يسرّبها عبر دعاته ومستشاريه، ولكنه كان قليل النجاح إذا تحرك، أو عالج أزمة أو مشكلة أو قضية..

انعقد مؤتمر بيت الدين في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٨، يوم أحد، بحضور وزيري خارجية المملكة العربية السعودية والكويت ووزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية، وسفير في وزارة خارجية قطر. وركز الرئيس سركيس على الأوضاع

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٣٧.

الأمنية، وعلى مناطق الاحتكاك بين القوات السورية ومليشيات الشرقية المسيحية، مشيراً إلى ضرورة استبدال قوات عربية أخرى بالقوات السورية، في برج رزق وعلى الجسور، وإحلال الجيش اللبناني مكان القوات السورية في عين الرمانة.

وتناول الرئيس الحص الكلام فتحدث عن المشكلة الأمنية من حيث كونها مظهراً لمشكلة سياسية أعمق، مع التشديد على أن أي معالجة تتجاهل هذا الواقع ستبقى رخصة العود ومعرّضة لانتكاس في أي لحظة. فمع التشديد على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حدّ للتدهور الأمني، لا بد من سلوك طريق المعالجة السياسية للمشكلة في العمق. وفي سياق حديثه تطرّق إلى قضية الجيش وإعادة بنائه وإلى النظام السياسي وضرورة إصلاحه، وإلى قضية الجنوب من مختلف وجوهها. وإلى التسيّب الإعلامي بكل مظاهره، وإلى تورّط بعضهم في التعامل مع العدو الإسرائيلي عدو لبنان والعرب. فالحل يكون شاملاً أو لا يكون.

واقترح الوزير الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح الطلب إلى رئيس الوزراء اللبناني الدكتور الحص أن يضع ورقة عمل للانطلاق منها في اجتماع اليوم التالي، لبحث القضية من مختلف جوانبها، فاستحسن الجميع ذلك.

انكبّ الرئيس الحص طوال ليلته على تحضير ورقة العمل، وقد تناولت المعالجة الأمنية من وقف للأعمال المسلحة، ومنع أي وجود مسلح، وتطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة، وحل المليشيات، ومقررات بشأن الإعلام خاصة منع البرامج السياسية في الإذاعات الخاصة، وإحياء القضاء الجنائي. ثم خصّ الجيش بمقررات وبنود تتصدى لإعادة بنائه وإصلاحه، وإصدار قانون جديد للدفاع، وإنشاء مجلس عسكري، ومجلس أعلى للدفاع، وتطهير الجيش من ضباط غير منضبطين، أو ساهموا في الأعمال القتالية منحازين إلى أحزاب أو طوائف أو فئات، والضباط المتعاملين مع العدو، وإلغاء الطائفية في الجيش وتطوير قدراته عدة وعتاداً وتدريباً، وتطبيق قانون خدمة العلم وخلق جيش لكل الوطن لا لفئة.

وعرضت الورقة لهوية لبنان العربية وحسم هذا الأمر، والالتزام بقضايا العرب،

والتلازم التاريخي والجغرافي والمصيري بين لبنان وسوريا، في إطار من العلاقات المميزة. واستعرضت الورقة قضية الجنوب وبسط السلطة الشرعية على كامل ترابه. كما عالجت مسألة النظام السياسي في تفاصيل مهمة وعصرية وواضحة وعادلة، كما بحثت في النظام الاقتصادي.

كانت ورقة متكاملة، كأنها برنامج شامل لإعادة بناء الدولة، عادلة وعصرية ونامية، وفيها الكثير من ورقات إصلاحية سابقة، كالوثيقة الدستورية والمبادئ النيابية الإصلاحية، ومن التزامات البيان الوزاري للحكومة الأولى، في مطلع عهد سركيس.

نوقشت الورقة، وأُدخلت عليها تعديلات طفيفة، وعُرضت على الرئيس سركيس والوزير بطرس فوافقا عليها. واشترط سركيس لتوقيعها مشاورة الجبهة اللبنانية. وفي المحصلة وافقت الجبهة على المقررات، ثم تمّت الموافقة على كامل الوثيقة في جلسة ختامية. ثم صدر عن المؤتمر في ختام أعماله بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٧ بيان عن المؤتمرين استخلصوا أهمية وضرورة معالجة شاملة للأزمة.اللبنانية تقوم على المبادئ والأسس التي استعرضها الرئيس الحص في ورقته التي عرضها على وزراء الخارجية العرب، بناء لطلبهم، والتي أتت كبرنامج متكامل عالج كل جوانب الأزمة.

وطُلب إلى الوزير بطرس، وزير خارجية لبنان، أن يقرأ المقررات أمام الصحافيين فعلّق الوزير خدام وزير خارجية سوريا، موجهاً الحديث إلى الوزير بطرس ومداعباً: «يا فؤاد، هذه المرة عليك أن تصطنع ابتسامة عندما تذيع القرارات. دع الناس تقرأ في وجهك جوّ المؤتمر».

ورغم الجو الإيجابي الذي طغى على المؤتمر، والجدية التي عمل تحت مظلتها الوزراء العرب، والتفاؤل الذي شاع في نتيجته، فقد أبى الوزير بطرس إلا أن يعبث بالنتائج كمن يرتاب فيها ويتشكّك، ويحاول المشاغبة، إذ ما لبث بعد قراءته للمقررات أمام مندوبي الصحافة أن صرّح:

«لا بد لي من أن أوضح نقطة مهمة. إن ما يُسمى المقررات هو في الواقع توصيات،

وإن مجلس وزراء خارجية الدول المشاركة والمساهمة في قوات الردع العربية لا يستطيع أن يتخذ حيال المشكلة والقضية اللبنانية إلا توصيات، لأن المقررات كما تعلمون تنطوي في حد ذاتها على قوة تنفيذية تجعلها قابلة للتطبيق. إن الحكم لا بد أن يضع في القريب العاجل هذه التوصيات موضع البحث والتدقيق، وسيمحّصها وسيرى ما يمكن أن يعتمده منها، وكيف ينبغي أن يعتمده».

كان ذلك انتقاصاً بيّناً من قيمة النتائج المهمة التي أفضى إليها المؤتمر وربما إجهاضاً أو من قبيل الإزراء للدور الذي قام به السفراء العرب في بيروت، كما لاحظ الرئيس الحص، مما أثار استياءً عارماً في أوساط سياسية ونيابية لبنانية واسعة وفي أوساط الدول العربية التي شاركت في المؤتمر. ولو كان الأمر مسألة توصيات لما تطلب الأمر من الوزراء العرب الانتقال إلى لبنان لو علموا أن الأمر سينتهي إلى أن يأخذ بها الحكم اللبناني أو لا يأخذ حسبما يروق له، رغم كل التدقيق والتمحيص. كما أن الحكم كان ممثّلاً في مباحثات المؤتمر برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والدفاع.

ويلاحظ الرئيس الحص، أن الوزير بطرس لم يكن يقصد شيئاً مما كان يقال، ولكن أجواء الجبهة اللبنانية الضاغطة من حواليه أملت عليه في لحظة معينة مثل هذا الكلام الذي صدر عنه.

ولم يلبث مجلس الوزراء أن عقد جلسة استثنائية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، استثنائية لبحث نتائج المؤتمر واتخذ قراراً بتبني مقرراته وبذلك حسم كل الجدل.

أثناء انعقاد مؤتمر بيت الدين، والرئيس الحص مستغرق في العمل وتحضير ورقة المؤتمر، فاجأته ابنته وداد بزيارته، وأبلغته بوفاة جدّتها، حماة الرئيس، وكانت منذ أيام في غيبوبة، نزيلة مستشفى الجامعة الأميركية. تأثّر الرئيس بعمق لوفاة هذه السيدة، التي حمل لها الكثير من المحبة والودّ.. وكانت تعيش مع ابنتها زوجته، في منزل الرئيس. ولم يستطع التخلي عن واجبه الوطني، فاستمهل ابنته وزوجته ثماني وأربعين ساعة،

تأخيراً للدفن، وأكمل أعماله الضرورية، حيث الوطن بأشد الحاجة لجهوده واهتماماته، ثم انصرف بعد يومين لتشييع المرحومة الغالية، في بلدة دير القمر (على مقربة من بيت الدين، مقر المؤتمر).

كان الأمر معاناة شديدة الوطء والتأثير، ولكنه قضاء الله، وحق الموت وقدره.

قمة الصمود والتصدي:

محاولة لاسترداد التوازن العربي بعد انحراف السادات

أضعفت حركة السادات السياسية، وانحرافه الحاد بمصر وقلبه لكل تحالفاتها، من وضع المنطقة، وتركتها طعماً سهلاً لإسرائيل. وأكثر من شعر بذلك كان حافظ الأسد. فقد تُرِك وحيداً بوجه إسرائيل، كما ضعف حجمه السياسي، وقد أهملت مصالحه، ووُضع في الزاوية.

كان لا بد له من إعادة التموضع، وتجميع القوى. وقد التفت إلى الساحة العربية يلملم عناصر القوة، ويجمع مصادر البأس والصمود. وكانت قمة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ في طرابلس الغرب في ليبيا. هنا كانت البداية، وكانت متواضعة وبسيطة، لكنها عنت لكل المراقبين أن الأسد ينتقل من معارضة سياسات السادات، وطبعاً أميركا وإسرائيل، إلى وضعية المجابهة والتصدي. وكان عليه أن يجترح سياسات تصلح للمرحلة.. فكانت جبهة الصمود والتصدي.

والتفت إلى خصمه صدام حسين، حاكم العراق، البلد ذي الوزن العسكري الراجح، والذي يمكن أن يلعب دوراً في تحقيق التوازن المطلوب إزاء خروج مصر من حلبة الصراع. وكان قد لعب دوراً مؤثّراً عام ١٩٧٣ في تدعيم الجبهة الشرقية ومنع إسرائيل من اختراقها حين أدخل جيشه في المعركة، دافعاً بمئات الدبابات وعشرات الطائرات إلى الجبهة، ليدعم صمودها وليعيد إليها تماسكها واتزانها.. في حين هددت جحافل إسرائيل دمشق عاصمة سورية.

وكانت علاقات الأسد مع الاتحاد السوفياتي تشكو الكثير من وجوه القصور والضعف، وما زالت آثار ضربه للشيوعيين واليسار اللبناني وزعيمه كمال جنبلاط، حين دخل لبنان في حزيران ١٩٧٦ حاضرة في الوجدان والذاكرة والحسابات، إذ خاطر يومها بكل علاقاته مع السوفيات، غير ملتفت إلى نصائحهم.. فأمسكوا عنه الدعم العسكري، وامتنعوا عن إعادة تجهيزه بالذخائر والأسلحة الحديثة.

ولقد بذل جهوداً جبارة لإعادة ضخ الحيوية والفعالية في علاقاته معهم، في زيارات متلاحقة، قام بها خدام والشهابي رئيس الأركان وهو شخصياً. وأخيراً، طلب طائرات ودبابات حديثة، وأصر على الحصول على أنظمة دفاع جوي حديثة يحمي أجواءه بها ويؤكد صموده وقراره.

لم تكن صفعة السادات للسوفيات بالشيء البسيط، إذ تركت جرحاً عميقاً في نظرتهم إلى العرب، وأوجدت هواجس وحذراً قوياً في علاقاتهم بهم. لكن أهمية موقع سورية، وضرورات تواجدهم والمحافظة على نفوذ لهم في المنطقة، جعلتهم يلتفتون إلى ترميم العلاقات مع سورية، والعناية بها مجدداً وتأكيد الرغبة في التعاون.

زار الأسد العراق في ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، ووقّع مع أحمد حسن البكر رئيس العراق، وصدام حسين الحاكم الصاعد الفعلي للعراق (ميثاق العمل الوطني). وبعد أسبوع انعقد مؤتمر القمة العربية في بغداد (٢-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨).

حضر الرئيس الحص المؤتمر، وقد وصل إلى بغداد مع قرينته، في ١٩٧٨/١٠/١٣ على متن طائرة خاصة سورية وضعها الرئيس الأسد في تصرفه.

وقد تنازع المؤتمر تياران بالنسبة للموقف من مصر. موقف متردد من معاقبتها، اتخذته السعودية ودول الخليج والمغرب، وموقف غاضب شاجب قوي يدعو لمحاسبة السادات وعزله وإفشال سياساته وخطّه، اتخذته بقية الدول الأخرى خاصة العراق وسوريا والجزائر وليبيا وغيرها. لكن الرئيس الأسد ارتجل كلمة قوية ومؤثّرة في الجلسة الافتتاحية، اتسمت بالحزم الشديد: إن القضية العربية ليست قضية أرض حتى تكون صحراء سيناء هي القضية، وإنما هي قضية حق ومصير أمة، وإلا لما قدّمت سورية قضية

فلسطين على قضية الجولان أو حتى على قضية لواء الإسكندرون الذي سلخته تركيا عن سورية، علماً أن مساحة الإسكندرون أكبر من مساحة فلسطين.

واستقر رأي الأعضاء على إرسال بعثة من المؤتمر إلى السادات لمباحثته في شأن مسيرته، وتنبيهه إلى خطورة سياساته. كانت البعثة مؤلفة من الرئيس الحص رئيساً والشيخ أحمد السويدي وزير خارجية الإمارات وطارق عزيز وزير الإعلام العراقي حينذاك، وإسكندر أحمد إسكندر وزير الإعلام السوري. تجاهلت وسائل الإعلام المصرية الوفد، ولم تتحدث عنه أبداً، ولا ذكرته في الوسائل المسموعة أو المكتوبة، وأُنزل الوفد في فندق الشيراتون، وقد رفض السادات بكل غطرسة وادعاء مقابلة الوفد قائلاً: «أنا لست على استعداد لمقابلة أي شخص باستثناء الملوك والرؤساء»...

يقول الحص: «وبعد أن انتظرنا ثلاث ساعات، جاءنا موفد من قبل الرئيس السادات ليبلغنا اعتذاره عن مقابلتنا. ونهضنا لمغادرة مصر والعودة إلى بغداد فوصلناها عند منتصف الليل».

ولما روى الرئيس الحص للمؤتمر التفاصيل، اعتبر رؤساء الوفود تصرّف السادات على أنه صفعة وإهانة لهم ولبلدانهم. فحسم مسار المؤتمر، وتراجع المعتدلون عن مواقفهم مما عزّز موقف المتصلبين واتجهوا إلى التشدّد في التعاطي مع مصر السادات. وعلّق الرئيس الحص بالقول: إن فشل مهمتنا كان عاملاً أساسياً في نجاح مؤتمر بغداد.

ولقد اتفق المؤتمرون على نقل مقر جامعة الدول العربية من مصر إلى تونس إذا ما بقي السادات سادراً في غيّه، وتعيين أمين عام جديد، بدل الأمين العام المصري. وأسسوا صندوقاً مالياً لدعم دول الصمود، فقرّروا مبلغ ١,٨ مليار دولار لسورية، سنوياً ولمدة عشر سنوات، وتقديم ١,٢ مليار دولار للأردن و١٥٠ مليون دولار لمنظمة التحرير الفلسطينية، و١٥٠ مليون دولار لعرب الأرض المحتلة، و١٠٠ مليون دولار للبنان. وهي وعود لم يتم الوفاء بها وأدّت فيما بعد إلى كثير من المشاحنات[1].

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٥٠٧.

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الحص: «إن الرئيس أحمد حسن البكر كلّفني أن أبلغ الرئيس السادات شفهياً أن المؤتمر يلتزم بدفع مبلغ ٥ مليارات دولار لمصر كمساعدة فورية لتدعيم إمكان صمودها العسكري والاقتصادي».

ولكنّ السادات كان متورطاً بعمق في تفاهماته مع كيسنجر، والتزامه السير في دروب الحلول الأميركية. كان قد انتقل بحدة من ضفة إلى ضفة، ومشى في طريقه الجديد، ولم يعد بإمكانه التراجع بعد أن أحرق كل الجسور وراءه، معتقداً بكل ادعاء وسذاجة أن على العرب جميعاً أن يتبعوه في مسيرته. وما أن وقّع اتفاقات الصلح مع الكيان الإسرائيلي في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ حتى نفّذ العرب كل تهديداتهم، فعُزلت مصر وأُخرجت من جامعة الدول العربية، التي نقل مقرها إلى تونس، بعيداً عن القاهرة.

وبدلاً من أن تفتح هذه الخطوات، حسب زعم السادات، الطريق نحو السلام، فقد باعدت السلام، وجعلته مستحيلاً.

ففي أواخر نيسان/أبريل قدم فؤاد بطرس ورقة عمل لبنانية تنظّم في مجموعة بنود إطاراً للعلاقات السورية ـ اللبنانية، وتدور حول نقاط ورقة بيت الدين. وحسب رواية بقرادوني، وجدها خدّام مبهمة لا تنطوي على رؤية شاملة. وأراد استكشاف الموقف اللبناني بدقة ووضوح طارحاً ثلاثة أسئلة: ١- ما هي الوسائل العملية التي يقترحها لبنان ليوطّد حالة الأمن؟ ٢- ما هو المفهوم اللبناني للعلاقات المميّزة مع سورية؟ ٣- ما هي أسس الوفاق الوطني؟

ولما التقى خدام سركيس، وتحدثا حول هذه النقاط عبر شروحات كثيرة أوردها الرئيس سركيس، علّق خدام: «ليس في سورية من يساوره أدنى شك بأنك رجل التفاهم مع دمشق. ولكننا نشكّ بأن المؤسسات والأجهزة التابعة للدولة اللبنانية تطبّق توجيهاتك بدءاً بجوني عبده. وفي بيتك حصان طروادة أميركي يعمل ضد سورية» وكان يقصد فؤاد بطرس. وانتفض سركيس مدافعاً عن الرجلين طالباً من خدام ألا يخلط بين العلاقات المميّزة والتدخّل في الشؤون الداخلية..

وكان بطرس نشطاً بقوة في التحريض على الوجود السوري والدسّ عليه عبر مخزون

ضخم وعميق من الكراهية وموروث من الحذر والتوجس والنفور، فكان يشكك بكل جهد سوري، ويتوجس من كل خطوة ويسيء الظن بكل الأفعال، وطبيعي أن مثل هذه المشاعر لا تبني إيجابيات ولا تحقق إنجازات ولا توصل إلى اتفاقات... فضاعت فرص كثيرة. وفي حديث جرى بين بطرس والوزير السابق ميشال إده الذي سأله بعد عودته من إحدى زياراته إلى سورية «ماذا يريد السوريون من لبنان؟» أجابه: «كلّ شيء.. والباقي أيضاً!!»[1].

والنتيجة، راوح مكانك، فقد فُقدت الثقة بين الحكمين وبذلك تعطلّت كل الحلول.

وقد تأكّد ذلك في لقاء الأسد ـ سركيس بعد حوالي أسبوعين، حيث أخذ الأسد على سركيس كونه لا يقبض على الوضع الداخلي بيد من حديد، ولا يفصل نهائياً في القضايا العالقة. وراح الرئيس سركيس يحتجّ باختلاف الأوضاع ما بين سورية ولبنان، واختلاف نظام الحكمين: «تكفي إشارة منك ليحصل التنفيذ فوراً. كلمة واحدة تقولها تتحول سياسة دولة. إما أنا فلا أملك سلطة ولا دولة، سلطتي في الحضيض، ودولتي في داخلها دويلات عديدة هي أقوى منها. إني أمثّل نوعاً من الرمز اسمه الشرعية»[2]. وهذا بالضبط محور القوة ومصدرها لو كان الرئيس سركيس يدرك حقاً. وهذا ما كان يردده دائماً الرئيس الحص ويحاول أن يفهمه إياه: قوة الشرعية، وعظمتها ودورها الحاسم، إذا ما استعملت بحكمة وبإيمان وقوة، في الزمان والمكان والظروف السليمة والواجبة. إنها قوة الموقف الذي يساوي جيوشاً وأسلحة وقوة، لا تضاهيها أي قوة.

وفي هذه الفترة، بدأت ترددات كامب دايفيد تفعل فعلها في سورية، فانتقلت أميركا إلى العبث في الداخل السوري، محركة مجموعات تمثل نفوذها وتأثيرها، وكأنها أوعزت لهذه الجماعات في التحرك والظهور، فكان تململ ومعارضات وجماعات متمردة مسلحة خرجت ظاهرة وعلنية تعمل ضد النظام.. وعلى رأس هذه المجموعات كان الإخوان المسلمون.. واشتعلت حرب شغلت النظام أكثر من ٥ سنوات، بين ١٩٧٧ و١٩٨٢، شملت المدن والأرياف، وكلّفت سورية أثماناً باهظة.

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٣٤٨.

(٢) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٥٣.

ولقد قُصد من ذلك أن يكون غباراً ودخاناً لحجب عملية كامب دايفيد، رافقها اشتعال الأوضاع وتفجيرها في جنوب لبنان، وفي قلبه وعاصمته. كانت عملية منظمة لسياسات خبيثة ترمي إلى إنهاك الجميع، وإشغالهم في حروب داخلية، ومشاكل ذاتية، وصراعات أهلية.

لقد نضج ما طبخه كيسنجر، وشُغِلت البلاد العربية ببلاءاتها وعذاباتها ومآسيها.

إلى الجنوب، مرّة أخرى، عبر أرنون

عادت أوضاع الجنوب إلى الضغط على الوضع العام والتأثير في كل الحركة السياسية. لم تتوقف غارات إسرائيل براً وبحراً وجواً، وهي تضغط بقسوة هائلة على السكان المدنيين العزل.. وتزرع المآسي والأحزان في يوميات حياتهم، تهجيراً وقتلاً وحرقاً للمزروعات وتدميراً للمؤسسات (مستشفيات ومدارس، ودوائر رسمية، وطرق وغيرها..).. كانت هذه الغارات تحوّل الجنوب إلى مكان لا يصلح للعيش الآمن المستقر.. وتتناغم أعمال سعد حداد مع الخطط الإسرائيلية.. تحركه إسرائيل كما تشاء وبما يؤمن مصالحها.. يقذف بالمدفعية القرى الآمنة، في الليل والنهار، وتجول دورياته عبر كل الجنوب، تهدّد وتعتقل وتقتل وتسلب وتحرق.. ولم يقصّر الفلسطينيون في إيجاد الذرائع وتوفيرها، وإن كانت إسرائيل أساساً لا تحتاج إليها. فإطلاق الكاتيوشا، الذي قلّما كان يؤثر ويسبب أضراراً فعلية مهمة في حياة المستوطنين اليهود، كان ممارسة يومية، ولبعض الفلسطينيين كان مظهراً من مظاهر الوجود والإعلان، أكثر منه جهاداً مقاوماً منظّماً ومؤثّراً، ضمن خطة هادفة.. ومع الوقت صار هذا القصف عبثيّاً.. وسبّب ضيقاً للناس ويأساً وانتهى رفضاً وعدم قبول به.

كان الناس يتساءلون أمام ما تفعله الكاتيوشا، من تأثير لا يُلحظ، وقلما يسبب ضرراً، مقارنة بما تأتي به غارات إسرائيل من دمارٍ وخرابٍ وموتٍ وأحزان.. لم تكن النتائج متوازنة أو متعادلة، فاستنتج الأهلون في الجنوب أن موتهم عبثي، وليس حقيقة وفعلاً

في سبيل القضية الحقة والجهادية التي يؤمنون بها.. وهي على الصعيد العالمي تبرّر لإسرائيل الردّ، وتدعم حركة المتعاملين الخونة من اللبنانيين في تعاملهم معها!!

كان الجنوب من جراء ذلك، كما الحال دائماً، في دائرة الخطر.. وكانت اليونفيل والأمم المتحدة، والدول الصديقة، تحثّ الحكم على التحرّك، وإكمال خطوات تواجد الشرعية اللبنانية في الجنوب، وإرسال الجيش والقوى الأمنية. فعادت حركة الدولة تتسارع لتنفيذ ذلك، وارتأت أن ترسل قوة إلى الجنوب، هذه المرة، عبر الطريق الساحلي، إلى أرنون، وعبرها.. وتضخّمت مسألة سعد حداد وأعوانه ورفاقه إلى درجة لم تعد تحتمل.

في ١٩٧٩/١/١١ حضر الرئيس الحص ومعه وزير الخارجية فؤاد بطرس، ووزير الدفاع الجديد فكتور خوري (كان بطرس قد استقال من وزارة الدفاع فعيّن مكانه فكتور خوري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨)، جلسة مشتركة للجنتي الخارجية والدفاع النيابيتين انعقدت برئاسة الرئيس كامل الأسعد. وقال الحص «إننا رددنا فيها على ملاحظات النواب فيما يتعلق بوضع ضابطي الحدود سعد حداد وسامي الشدياق. فأكدت الإجراءات المتخذة في حقهما كما أكّدت أننا أبلغنا المراجع الدولية أننا من هذين الضابطين وأتباعهما براء، متجاوزاً كونهما لا يزالان يحتفظان بصفتهما ضابطين في الجيش اللبناني، حيث أن شركائي في الحكم لم يجاروني في طلبي طردهما من الجيش»[1].

وقد طالب بعض نواب الجنوب الحكومة أن تحوّل القوات الدولية إلى قوات رادعة، وإلاّ عدم التجديد لها. فشرح الرئيس الحص المحاذير والمعوقات أمام ذلك وعدم توفر إمكانية تحقيق الأمر. «إذ لا يمكن بناء قوات اليونيفيل ودعمها لتقف بوجه إسرائيل، حامية سعد حداد.. ولا توافق الدول المشاركة في اليونيفيل على هذا الأمر أساساً مع توفر إمكانية لليونيفيل أن تدافع عن نفسها».

وعلى أثر تطور الأمور وتعاظم اعتداءات إسرائيل على الجنوب صدر القرار رقم

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٢٤.

٤٤٤ عن مجلس الأمن يندد باعتداءات إسرائيل وعدم تعاونها، ويدعو الحكومة اللبنانية لإعادة سلطتها إلى الجنوب ضمن مهلة ثلاثة أشهر.

وكانت تهديدات سعد حداد تتوالى على الحكومة مهدّدة متوعّدة، إثر قطع الرواتب عن جنوده، وبناء على إصرار الرئيس الحص تم اتفاق بين وزير الدفاع فكتور خوري وبين رئيس الوزراء على إحالة حداد والشدياق على القضاء العسكري في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.

وتم اتفاق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وقيادة القوة الدولية في الجنوب على برنامج مرحلي يتضمن إرسال كتيبة من الجيش اللبناني إلى منطقة عمليات القوات الدولية ووضعها بإمرة قيادة تلك القوات، عبر الطريق الساحلي. وكان من المقدّر أن تمر هذه القوات عبر مناطق تسيطر عليها القوات الوطنية والفلسطينية..

أجرى الرئيس الحص مباحثات كثيفة وشاقة مع كل الأطراف، خاصة مع عدم موافقة الحركة الوطنية على إسناد أي مهمة للجيش قبل إصلاحه وإعادة بنائه، وكذلك اعتراضها على وضع سعد حداد وجنوده. وقد تعاونت القيادة السورية في هذا الشأن وسهّلت الأمور. وحصّن الرئيس الحص هذه الخطوة بكثير من المشاورات والاتصالات مع سفراء الدول العربية والأجنبية، وكان على اتصال دائم مع السفير الأميركي في بيروت جون غونتردين الذي كان يلحّ على هذه الخطوة ويدعو بقوة إليها ومشجّعاً بإصرار. كما اهتم الرئيس الحص بتكوين الكتيبة المرسلة داعياً إلى أن تكون مختلطة يشارك فيها الجنود المسيحيون إلى جانب إخوانهم المسلمين، مؤكداً ذلك بوضوح لوزير الدفاع فكتور خوري.

وهكذا انطلقت هذه القوة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٩ من وزارة الدفاع في اليرزة متجهة إلى الجنوب. وقد حرص الرئيس الحص على مرافقة الكتيبة إلى صيدا دعماً لها وتشجيعاً وحفاظاً على معنوياتها..

كان الحص يدرك أن الدولة تقوم أولاً أو لا تقوم، في الجنوب، وعبر الجنوب،

وأن المعركة هناك، مع إسرائيل ومع عملائها، ومع الكثير من العابثين فهي معركة الوطن، حيث تظهر الأمور واضحة، والعدوّ محدّد، والطريق لا غموض فيه. هنا يحسم مصير، وينصهر شعب، وليس في زواريب العاصمة، ومتاهات الداخل، حيث القتل المجاني عبثي لا هدف له، والعنف اللاأخلاقي، يدمّر الوطن.. والموت من أجل لا شيء. بينما في الجنوب قضية، وفي الجنوب هدف وطني أخلاقي.. والموت استشهاد. لذلك كان حريصاً كل هذا الحرص، رغم انهيار الدولة، أن يصنع من الضعف قوة مهما كانت متواضعة، لتقف في وجه العدو، وإلى جانب الناس، تشجّعهم وتثبّت أقدامهم وحضورهم، وتقوّي إيمانهم وولاءهم وتحسم هويتهم وجذور وطنيتهم. ومن هنا كان احتضانه، لنفس هؤلاء الجنود حين يتوجهون إلى الجنوب، فيرافقهم ويلتزم مسيرتهم.. فعلها في مسيرة كوكبا، وقام بها مع كتيبة أرنون..

وتصدّى العميل حداد ومن معه للقوة الشرعية، وقصفها بمئات قنابل المدفعية، واستتبع ذلك بإعلان دولة لبنان الحرّ، بعد التشاور مع الإسرائيليين.

ولم يعد من مجال للغوّ واللبس في وضع هذا الضابط المارق، فاتفق الرئيس سركيس والرئيس الحص أن عمله هو خيانة عظمى وأنه خروج على الشرعية ومحاولة لتقسيم الوطن. وقد لوحظ أن أعماله من قصف وتوتير واعتداء كانت تتناغم مع اشتباكات وأعمال المليشيات في المناطق الشرقية وبتنظيم في سياقها، وأخيراً وبعد اعتدائه على الجيش الشرعي وإعلان دولته قُطع عنه الراتب وأحيل على القضاء العسكري. (ومع ذلك لم يُطرد من الجيش!!).

والغريب أن شمعون وبيار الجميّل، ورغم كل هذه الخيانات التي ارتكبها العميل حداد ومن معه ظلا على دعمهما له وتأييدهما ومساندتهما.

فقد أعلن شمعون: «إن إعلان لبنان الحرّ لا يعني أن هناك تقسيماً أو أي فكرة تقسيم، بل انتفاضة من أجل تحرير لبنان من كل القوات المسلحة التي تحتل أراضيه (بالتعاون مع احتلال إسرائيل طبعاً!!).. إننا في حاجة لقوة مثل القوة اللبنانية التي تناضل في الجنوب من أجل تحرير لبنان لا جزء من لبنان... ومن المؤسف أننا بدلاً

من أن نبحث عن السبب لندرك كيف ولماذا وصلنا إلى مثل هذه الأوضاع والنتائج، ترانا دائماً نلجأ إلى لغة الشتائم والاتهامات عوض استعمال المنطق والعقل».

كانت مواقف يطغى عليها تعهير اللغة وخيانات المفردات. حتى القواميس كانت تعجز عن تفسير الألفاظ وفك أحجيات الكلمات. لكن عفوية الفلاحين الجنوبيين وجموع السكان والأهالي على اختلاف طبقاتهم وتوجهاتهم وبساطة عيشهم وفهمهم ومناهجهم، وعمق وطنيتهم وصدقية تشبّثهم بالأرض الكرامة، والأرض الأم، كانت تدرك يقيناً أن وراء كل هذه الجعجعات خيانة. وهي لا تُقاس على كل حال، إذا قورنت بما كان يجري في السرّ، وبعض العلن، من تفاهمات وتعاون وتحالفات ومخططات بين بشير الجميّل ونمور داني شمعون والكيان الصهيوني!

لقد توقفت كتيبة الجيش بقيادة المقدم أديب سعد في أرنون، ولم تستطع أن تكمل تقدمها نتيجة قصف حداد، وتهديدات إسرائيل، وبالطبع لم يكن بالإمكان أن تتصدى كتيبة الجيش للعوامل المستجدة، وإلا كان الأمر سيوصل إلى المجابهة والحرب مع إسرائيل، مما ليس في المقدور ولا الإمكان.

ولم تستطع قوات اليونيفيل أن تفعل شيئاً، كما تراجعت الولايات المتحدة الأميركية عن تعهداتها، واستسلمت للأمر الواقع. فوقفت هذه القوة أمام حاجز للقوات النيبالية لا تتجاوزه، حيث من بعده كانت تحتشد قوات إسرائيل وسعد حداد.

وأُسقط بيد الحكم، وأعلن الرئيس الحص خيبة أمله من سياسة أميركا وتراجعاتها عن وعودها والتزامها بسياسات إسرائيل. وأدرك أن هناك تفاهمات للقوى المحلية والعالمية، خلف الستار، وأن أميركا إنما تهتم بالنفط وأمن إسرائيل فقط وبأمر آخر استجدّ، وهو تفاهمات كامب دايفيد. أما الشأن اللبناني، فتبدي أميركا تجاهه الحرص والعناية إلى أن يصطدم الأمر بالمصالح الإسرائيلية، فتتراجع وتستسلم!! وهذا ما يمكن استنتاجه بوضوح من محاولتي الشرعية إدخال الجيش إلى الجنوب وخذلان الرئاسة والحكومة والشرعية.

ولقد لاحظ المراقبون أن سفير الولايات المتحدة في بيروت ريتشارد باركر قد نُقل

من منصبه بعد فشل عملية إدخال الجيش اللبناني إلى الجنوب التي كان شديد الحماسة لها، ويشجّع عليها على أنها سياسة حكومته. ولعله قد دفع ثمن ذلك!

ويذكر الرئيس الحص أن بطرس أكد له في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٨، حين اجتمع بالمبعوث الأميركي، رغبة الحكومة الأميركية في إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب. كما أكد ذلك للرئيس الحص السفير جيمس ليونارد، المبعوث الأميركي حين زاره في منزله في الدوحة، بعد ذلك، وهو معاون رئيس البعثة الأميركية في الأمم المتحدة وبرفقته مسؤول كبير في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية. وقد قال الموفد الأميركي، بكثير من الإصرار والتأكيد، إن الضرورة أضحت ملحة لتنفيذ الخطوة.

ولمّا شدّد الرئيس الحص على الأهمية القصوى التي تعلّقها الحكومة اللبنانية على الدور الأميركي في تذليل أي عقبة قد تعترض سبيل ذلك من جانب إسرائيل في تنفيذ العملية، وهذا ما كانت الحكومة قد حصلت عليه من جانب الإدارة الأميركية عن طريق سفيرها في بيروت ريتشارد بيكر[1]، عادت المصادر والمراجع الأميركية لتؤكد له الدعم والمساندة للبنان ولكل خطوة تتخذها الشرعية اللبنانية في هذا الاتجاه، ومراراً.

ولكن كل ذلك ثبت بطلانه وخواؤه عند التنفيذ.

الحص والشرعية: التصدي لمخطط الميليشيات للهيمنة على الدولة في الشرقية

كان إلياس سركيس يكره العنف بطبيعته، وحاذر طيلة عهده من اللجوء إليه أو استعماله أداة لتمرير سياساته. وكان يؤمن بالدولة والعيش المشترك وبإمكانية إعادة بناء البلد وإصلاحه. لكن مفاهيمه ظلت حبيسة صدره وقصره، ولم يستطع أن يحقّقها. إذ بقدر ما كان يتمنّى ويحلم ويفكّر في تحقيق ذلك، بدا مخذولاً على الصعيد العملي والتطبيقي. لم يوفر لآماله وأفكاره مساحات الوجود والتحقّق والتنفيذ، وكان محاصراً،

(1) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢١٥-٢١٦.

كما صرح الرئيس الحص، في قصره، بين مجموعة رجال هم فريق عمله، لهم ارتباطات متعددة، خارج الولاء له، وعبر كل المنافذ والاتجاهات. وبعضهم لم يكن كفؤاً، وأكثرهم كان يشكو عيوباً في فقدان النظرة المتكاملة، وفهم طبيعة البلد وأصالة المنطقة. وكان هناك كثيرون باعوا واشتروا. على أن أخطرهم رجال أساؤوا إلى خبرتهم بالانحياز، وخضعوا للابتزاز، ومشاعر الإعجاب المبالغ فيه بالنفس والغطرسة المدّعية.

والمرء لا يفهم مطلقاً كيف أن أحدهم مثلاً هو مستشاره، وضمن فريق عمله، وهو أيضاً عضو في المكتب السياسي الكتائبي، ثم عضو في فريق بشير الجميل ومجلسه الحربي، وهو رسوله إلى دمشق لأنه مقرّب منها، كما كان يُقال!! وبعدها نسأل: ما مدى الأمانة والإخلاص في نصائح ومشورة مثل هؤلاء المستشارين.

وهناك مسؤول آخر، كان عضواً في حزب الكتائب واستلم جهازاً على غاية من الأهمية والنفوذ والخطورة، وكان صديقاً للجميع من فلسطينيين وقواتيين وبشير وشمعون الأب وشمعون الابن، وينسّق معهم، وله قطعته العسكرية الخاصة، المسلحة جيداً والمدرّبة بفعالية، يقودها ويتحكّم بالأحداث عبرها، ويمرّر ما يريد من معلومات ـ ويخفي أخرى ـ لهذا المسؤول، ويمنعها عن ذاك، ويحرّض ويدسّ وينمّ ويوشي حسب مصالحه وارتباطاته، فماذا يمكن أن يقدم بعدها من النصائح الجيدة والنافعة لبناء الوطن؟ وقِسْ على ذلك..

لم يكن فريق الرئيس منصفاً، فأمدّه بنصائح خاطئة وسيئة. كما لم يحسن الرئيس سركيس نفسه، غداة انتخابه، استثمار التأييد الذي حاز عليه، ولا قدّر الفرصة والظروف التي رافقت عملية انتخابه وفوزه. وقد مُنح سورياً وعربياً ما لم يتوفر لأي رئيس للجمهورية حكم البلد. كان بطيء الحركة، ثقيل المبادأة، نادر المبادرة، ويطيل السمع للآخرين، دون أن يدقّق بجدوى وكفاءة وأهمية ما يشيرون به. ولعل من أكبر عيوبه انعزاله وحبسه نفسه داخل جدران قصره، وداخل أفكار تشبّث بها رغم ثبوت فشلها ومجافاتها للوقائع. وقد حملها، مسبقاً، لفرضها على وقائع لا تتلاءم معها. كوّن أفكاراً وذهب يفتّش عن طرق تتلاءم مع تطبيقها، بدل ابتداع الحلول لواقع خبره واستخلص منه تجاربه والحلول النافعة والمناسبة من ساحاته وعناصره.

زِدْ على ذلك، أنه لم يكن مرناً ولا سياسياً محنّكاً يناور أمام مؤامرات الدول وصراعها على ساحتنا، وأمام أطماع وشهوات الفرقاء المحليين.

وزاد الطين بلّة ما زرعه الواشون والمنحرفون وأصحاب الأغراض من هواجس وشكوك تجاه الأفرقاء الذين كان عليه أن يتعامل معهم بحثاً عن حلول للمحنة المريعة. فكان مجافياً على الأقل لنصف البلاد والعباد.

لقد ساءت علاقاته مع الجميع، بعد مدة وجيزة من انتخابه وتسلّمه سلطاته الدستورية، داخلاً وخارجاً، مع قوى وأحزاب ومليشيات، ومع دول أقليمية مؤثّرة، وقوى كبرى. حتى صديقه الصدوق والأمين والمندفع بكل قواه، للتعاون معه والمشاركة، الرئيس سليم الحص..

بدأت علاقاته متوترة مع بشير الجميل الذي قابله بعدائية ظاهرة. وكان بشير على يقين من أن الحاكم السابق لمصرف لبنان لم يكن سوى حصان طروادة سوريا يسمح لدمشق أن تحصل سياسياً على ما لم يسعَ التحالف بين قوى اليسار والفلسطينيين الحصول عليه بالسلاح منذ ١٩٧٣.

ونشب صراع حرب مواقع حقيقية بين شرعية سركيس وتمرد مليشيات بشير. ومثّلت الكتائب في نظر سركيس، أول عهده، نفياً للدولة التي سعى لتجسيدها هو نفسه. وحمّلها مسؤولية فشل المصالحة الإسلامية والمسيحية نتيجة تطرفها. وقد نظر إلى بشير على أنه ممثّل حي ومجسّد للعنف بكل أهواله[1].

وبعد أن أوقفت المكافحة (قوات نخبة أنشأها جوني عبده وجعلها تحت قيادته) إيلي حبيقة، أحد قادة القوات، إثر إطلاقه النار على مروحية السفير السعودي علي الشاعر، انطلقت قوات بشير بأمر منه لتخطف أكثر من مئة ضابط من الجيش. وتأزّمت العلاقات بين ميليشيا الجميل والجيش، حتى باتت المواجهة حتمية.

ولعلنا نذكر حادثة تفجير منزل وزير الخارجية والدفاع فؤاد بطرس، ثم استتباعها بمحاولة اغتياله عبر إطلاق النار عليه في الأشرفية، وإصابة بعض مرافقيه، واعتقال

(١) آلان منيارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٥٦.

الضابط المرافق قزحيا شمعون وقتله بصورة شنيعة. (كان هذا الضابط قد قاد مجموعة من الجنود هاجمت النقيب سمير الأشقر المتمرّد على قيادة الجيش، في قرنة شهوان، وقد قُتِل في ظروف غامضة).

ثم نُسف منزل قائد الجيش فكتور خوري في عمشيت وحوصرت ثكنة الجيش في صربا. وقُصفت بعنف شديد من قبل عناصر كتائبية مسلّحة. كما أُطلقت النار على طائرة هليوكوبتر تابعة للجيش اللبناني تنقل السفيرين السعودي والكويتي لدى لبنان، في مهمة توفيقية لخدمة لبنان، وأصيب السفير السعودي. ولما حطّت الطائرة اضطرارياً في أرض ترابية في جونية، هاجمها المسلحون وأحرقوها.

ووصل التمادي إلى أن الرئيس شمعون نفسه في عام ١٩٧٨، عند حلول موعد التجديد لقوات الردع العربية، ومعارضته بقوة لهذا التجديد، أمر بقصف موكب الرئيس سركيس والوفد المرافق له. ويروي بطرس: «لاحقنا القصف طوال الطريق من بعبدا إلى خلدة، وعندما وصلنا تركّز القصف على مطار بيروت، واستُهدفت الطائرة التي ركبناها، لكنهم أخطأونا. وفي اعتقادي أن الرئيس كميل شمعون ربما كان وراء الأوامر بقصف المطار بغية حملنا على إلغاء رحلتنا إلى دمشق[1].

لقد أسقط المسلحون والميليشيات كل المحرمات. وكانت المشكلة أن الكتائب والقوات اللبنانية لا تحسبان حساباً للجيش وعلى خلاف دائم معه، رغم كل ما فعله مئات من ضباطه وآلاف من عناصره في دعمهم وتمرير السلاح لهم وتدريبهم، لكنهم كانوا يريدون منهم الإذعان الكامل والخضوع المطلق. ففي كل مرة يوقف الجيش بعض عناصرها، كانت الميليشيات الكتائبية والقواتية تبادر إلى خطف ضباطه وأفراده القاطنين في مناطق نفوذها.

وحصلت اشتباكات كثيرة، حتى تحولت الأمور إلى مجابهات مكشوفة عنيفة ودموية. كل ذلك، كان لإرهاب الدولة وابتزازها والهيمنة عليها. ولعل الميليشيات، وعلى رأسها بشير الجميل، قد نجحت في ذلك إلى حد بعيد.

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٣٣٨.

كانوا يؤيدون الدولة لفظاً وكلاماً، وينحرونها ويهدمونها فعلاً. وصادروا كل حقوقها، اغتصاباً ونهباً، واستولوا على كل مصادر دخلها من جمارك وجبايات. وبعد هذه التصرفات، لم يتجرأ مسؤول، كبيراً كان أم صغيراً، على ردّ طلب لبشير الجميل أو معارضته.

ونجح سركيس في استعداء الجميع، لضعفه أمام الجميع، وجموده وشلله، حتى كان الجميع ضده، كما يؤكد بطرس، ويرغبون إما في إخضاعه وإما في اعتزاله.

كانت دويلة بشير تكبر شيئاً فشيئاً، في المناطق الشرقية، وعلاقات التسلح والتدريب والتحالف تتقدّم على قدم وساق مع إسرائيل. وكان التعاون الاستخباراتي والتجسّسي، على أشد ما يكون، وقد أنشأ المجلس الحربي جهاز مخابرات قواتياً على النسق الموسادي، وتدرّبت عناصره بين أحضانه، وجُهّز بأجهزة متقدمة متطورة. ولم يعد أحد يقف في وجه بشير، ولم تعد هناك عقبات سوى مليشيا النمور، التي سيتوفر لها الحل قريباً، ويمسحها بشير ويمحوها من الوجود.

كانت هذه الدويلة ضمن الدولة، تتناغم مع دويلة الشريط الحدودي والتي أسماها حداد دولة لبنان الحر، وتنسّقان معاً التحركات والأعمال. كذلك، كانت دويلة عرفات، في القسم الآخر من البلد، وإلى جانبه تجمعات المسلحين من اليسار، و«المرابطون» وجيش لبنان العربي.

وقد تطوّرت مخططات الميليشيات المسيحية مع ازدياد منسوب القوة لديها وتكدّس السلاح، وتوافر التدريب والمشورة الإسرائيليين، حتى أنها وضعت خطتها الخاصة، والمبرمجة لاستيعاب الشرعية، بدل أن تندمج هي نفسها في مسار بناء الدولة عبر التوافق الوطني المرجو.

ولقد كان الكاتب جوزيف أبو خليل صريحاً حين استعرض هذه الخطة بتفصيل دقيق، حيث كانت ترمي إلى تحقيق الأهداف المرحليّة التالية:

١- تنظيم المقاومة المسيحية من خلال تقوية القوات اللبنانية وتعزيزها.

٢- السعي إلى توحيد الموقف السياسي عند المسيحيين.

٣- الاتصال بالمحافل الدولية عبر مكاتب تنشأ في الخارج لهذه الغاية.

٤- التعاون مع إسرائيل والإفادة منها كمصدر للسلاح وكعنصر أساسي في الخطة.

٥- الوصول إلى الحكم بالتعاون مع رئيس الجمهورية الحالي[١] (إلياس سركيس).

وهكذا سارت الأمور، بتنفيذ دقيق، حتى انتهت باستسلام الشرعية لمخططات القوات اللبنانية (بعد توحيد الميليشيات والمسلحين المسيحيين جميعهم تحت قبضة بشير الجميل). وقد تبّنى سركيس، بترتيب دقيق ومنظّم ومدروس من مدير المخابرات جوني عبده، مسيرة بشير والتزم بإيصاله إلى الرئاسة، غاضاً الطرف عن كل تأثيرات الدور الإسرائيلي وتغلغله في نسيج المجتمع المسيحي وأفكاره وآماله، عابثاً مخرّباً حتى انتهى إلى احتلال بيروت عام ١٩٨٢.

انتفض الرئيس الحص في وجه هذه التعدّيات، باسم الشرعية، ووحدة الوطن، وحقوق الناس:

«أولئك الذين اعتدوا على الجيش اللبناني، ولم يكن ذلك للمرة الأولى، وتعرضوا لطائرة السفيرين العربيين، ماذا يريدون؟ لم يتركوا وسيلة لضرب الشرعية إلا استخدموها، ولم يتركوا مظاهر للشرعية إلا تحدّوها، ولم يتركوا طريقاً لدعم الشرعية إلا اعترضوها. فما هي قضيّتهم؟ هل القضاء على الشرعية هي القضية؟».

ويختم نداءه الثائر الغاضب:

«ليرحموا الناس وإلا فالناس لن ترحمهم. ليرحموا هذا الوطن وإلا فالتاريخ لن يرحمهم. وليعلموا أن منطق التاريخ ضدّهم. إن عاجلاً أم آجلاً، فالدولة هي التي تنتصر والوطن هو الذي يبقى... والرد على هواجس الخوف لدى مختلف الفئات لا يكون بلجوء كل فئة إلى سلاحها، وإنما باحتماء الجميع بسلاح الشرعية الواحدة»[٢].

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٠٤.
(٢) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٧٤.

ولم تكن هذه الانتفاضة هي الأولى للرئيس الحص، كما لم تكن مختصة بطرف دون آخر، فقد عارض استعمال السلاح في بتّ القضايا الوطنية دائماً وأبداً، ورفض وجود كل المليشيات وأدان أعمالها، ونفر من المسلحين. ولسوف تكون هذه المواقف ملازمة له في كل ممارساته السياسية، عبر كل حياته السياسية، فالوطن يحتاج إلى التفاهم والمحبة بين مكوناته، ولا ينبغي وتحت أي ظرف استعمال السلاح في ساحاته، وفرض أفكار وخطط بالقوة والقهر.. فالحوار الجدّي والرصين والصادق هو المطلوب والنافع المجدي.

ولم يبرّئ الرئيس الحص أحداً من المسلحين، ولم يغفر لهم أعمالهم وتصرفاتهم، وفظائعهم..

وهو على تقديسه لقضية فلسطين ونضال الفلسطينيين وأنها القضية المحورية لكل العرب والقضية الأولى لجهادهم ونضالهم، إلا أنه رفض الكثير من تصرفاتهم وعبثهم ومراوغاتهم في العمل السياسي. فلقد ألحقت أخطاؤهم وخطاياهم الكثير من الشرور والضرر بلبنان، بما أحدثوه من فوضى عارمة وانقسامات خطرة، وتصرّفات في قلب العاصمة، وفي الجنوب، ما هدّد بانهيار الوطن اللبناني وتحويل حياته إلى جحيم.. خاصة في البلدات والقرى الجنوبية التي وصل العبث الفلسطيني فيها إلى درجة أنهم حاصروها وقصفوها أكثر من عام بكامله تأديباً وجزاءً لأن الأهلين تجرأوا واحتجّوا على سوء التصرف والمغامرات اللاهية والطائشة في الممارسات اليومية للمسلّحين الفلسطينيين. فكفر الناس بهم وثاروا عليهم.. ولم يكن لبنان يحتمل كلّ هذا الخطر وهذه العذابات، ولا أن تُبادل تضحيات شعبه وتعاطفه وتأييده وتقديم دمائه وأرضه وهناءته وسلامه من أجل القضية الفلسطينية، بهذا الجحود والاستخفاف.

لقد أمسك الفلسطينيون بالورقة اللبنانية واستهلكوها حتى النهاية، فكان «العرفان» عقوقاً وأذى وتخريباً!!

في نهاية العام ١٩٧٨ اختارت صحيفة السفير الرئيس الحص رجل العام، في ملحق خاص أصدرته «لأنه خطا الخطوة الأولى نحو التمايز ورفض الابتزاز باسم

الوحدة الوطنية. وقد وقف الرجل عند خطوته بشجاعة وخبرة حيّرتا دهاقنة السياسة التاريخيين»[1].

كان الحص غير المحترف سياسياً، ينضج ويرتقي بالتدريج في مراتب رجال الدولة المسؤولين فيتميّز عن السياسيين المحترفين، وتتوضح ملامحه رجلَ دولةٍ عاقلاً معتدلاً وطنياً حتى العظم، تتراكم خبراته وتجاربه حكمة وصبراً وفعالية صادقة.

الاستقالة المقبولة: الحص يؤلف الوزارة الثانية

في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ سافر الرئيس الحص برفقة الرئيس سركيس إلى باريس، بدعوة من الرئيس فاليري جيسكار ديستان، والتقى رئيس الوزراء الفرنسي ريمون بار وأجرى معه مباحثات تناولت الوضع اللبناني وتطوراته، كما أجرى الرئيس سركيس مباحثات مع الرئيس الفرنسي.

لم يكن هناك جديد، إنما كان هناك عرض مفصّل للحالة الاقتصادية في لبنان وشؤون إعادة الإعمار، وبناء القدرة العسكرية للجيش. وأبدى المسؤولون الفرنسيون استعداداً واضحاً للمساعدة في هذه المجالات.

وذكر الوزير فؤاد بطرس الذي كان في عداد الوفد اللبناني أنه خرج بانطباع أن فرنسا تفضّل إيجاد حل للأزمة اللبنانية في إطار عربي. يقول: «ولمست تقدير المسؤولين الفرنسيين لموقف الحكم اللبناني المعارض للتقسيم. وقد أعربوا عن عزمهم على التنسيق مع الكرسي الرسولي والولايات المتحدة لدعوة المسيحيين إلى التحلّي بالواقعية وتحذيرهم من الأوهام التي تغذّيها إسرائيل لديهم. لا بل أكدوا لي بكل وضوح وصراحة أن سورية هي القوة الوحيدة الجاهزة للعمل في لبنان. وفرنسا لا تريد

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٨١.

بأي شكل من الأشكال أن تحلّ محلّ دمشق. واعتبروا في حينه أمام الرئيس سركيس وأمامي أن ارتياب المسيحيين بالنيات السورية أمر مبالغ فيه»[1].

وقد لفت المراقبين تعليقٌ ورد في صحيفة «اللوموند» الفرنسية، على أثر الزيارة تحدّثت فيه عن الخلاف في الرؤى بين أطراف الحكم في لبنان. في الواقع لم يعد سرّاً خافياً على أحد أن الحكومة اللبنانية منقسمة على نفسها.. إن الاختلاف في وجهات النظر بين رئيس الحكومة سليم الحص ووزير الخارجية فؤاد بطرس، والصعوبة التي يلقاها الرئيس سركيس في حسم هذا الاختلاف، قد حالا دون الحصول على جواب لبناني واضح... كما علّق الرئيس صائب سلام على تصريحات الرئيس سركيس ومواقفه في فرنسا وهاجمه بشده، قائلاً فيه إنه من صميم الجبهة اللبنانية، وقد ناب عنها في فرنسا.

وفي الأيام الأخيرة من عام ١٩٧٨ أعلن الرئيس الحص صراحة أنه لا يقبل استسلاماً لحال الجمود التي باتت تطوّق الحكومة، خصوصاً بعد أن توقّفت أعمال لجنة المتابعة العربية مع سقوط طائرة السفيرين العربيين السعودي والكويتي «فإما أن نستطيع الاتفاق على خطوات تكسر طوق الجمود ذاك وإما نرحل... ولم يعد مقبولاً أن نبقى أسرى المنطق الذي يتمسّك به الرئيس وهو أنه على غير استعداد لانتزاع البندقية من يد مسيحي ما دام هناك بندقية في يد فلسطيني. يعني ذلك تخلي الدولة عن دورها وترك المواطنين يتقاتلون فيما بينهم، والسماح بالتسلح والفوضى. فهذه الحلقة المغلقة لا يمكن كسرها والانعتاق منها إلا بتعزيز بندقية الشرعية... ولكنني، في ردّ الرئيس على كلامي، لم أشعر أنه يصرّح بكل ما في نفسه من لواعج وهواجس، وأنا لم أشعر يوماً أنه كان يصارحني بكل ما عنده».

واستنتج الرئيس الحص من عبثية المراوحة في الحكم أنه لم يعد يفيد أن يبقى. فقد ظل الرئيس سركيس متردّداً في طرح الوفاق، وبطيئاً جداً في معالجة شؤونه وبذل

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٣٤٨.

أي جهد لتحقيقه. وقد ربط الأمر بانتظار توفّر حل لقضية الفلسطينيين، وإبعاد كأس التوطين المرّة التي كان يتوجّس منها. فتوطين الفلسطينيين يقلب الأمور رأساً على عقب.

وكان رأي الرئيس الحص أن يحاول الحكم المستحيل لفك أي ارتباط بين الأزمة الداخلية، وقضية الشرق الأوسط، وأن عليه أن يسعى إلى تأمين الوفاق الوطني تحصيناً للساحة الداخلية وتقوية لها وتوحيداً للرؤية الوطنية والتصوّر الموحد. وأن حل قضية الشرق الأوسط، أمر متعلق بالتوازنات الإقليمية وتفاهمات القوى الكبرى. ولبنان إن تحصن داخلياً، وأمّن وحدة وتماسكاً وإرادة كافية، يستطيع أن يحمي حياضه، ويقرّر شؤونه ويرفض ما لا يناسبه، وذلك كله عبر الوفاق. أما الجمود، والشلل وانتظار ما تأتي به الأقدار فهو استسلام ويأس وخنوع. وهذا يهدد الأمم بالفناء.

ولطالما تساءل الحص أمام موقف الرئيس سركيس هذا: هل هو فعلاً من المتردّدين في اتخاذ القرار كما يُشاع عنه أحياناً، أم أنه ملتزم قرار التريّث في انتظار ما ستتمخّض عنه تطورات المنطقة؟

وبعد مدة حين أُنزلت قطعة من الجيش اللبناني لتحل محل الكتيبة السعودية التي سحبتها حكومتها (بعد تفجّر الموقف عسكرياً على حدود اليمنين الجنوبي والشمالي في شهر آذار ١٩٧٩). وقد نفّذ الجيش عملية محدودة وهزيلة، وغير فاعلة. فثارت في وجهه عاصفة من الانتقادات والاحتجاجات، وكان أهمها تصريح الرئيس رشيد كرامي: «إن توقعاتنا لم تخب. وكل ما يجري هو دليل على غياب الحكم. وربما صدق البعض في قوله إن رئيس الجمهورية ليس سوى منفذ لمخطط الجبهة اللبنانية».

وأعقب ذلك إعلان دولة الإمارات العربية عن قرار سحب قواتها العاملة ضمن قوات الردع العربية. وقد حاول الرئيس الحص تأخير تنفيذ القرار مع الشيخ زايد بن نهيان رئيس دولة الإمارات، فلم يفلح.

في هذه الأثناء لم تتوقف اعتداءات إسرائيل على الجنوب وأهله. وشهد الجنوب يوماً دامياً في ١٩٧٩/٤/٢٤ على أثر عملية فدائية للفلسطينيين في داخل الأرض المحتلة، إذ انقضّت زوارق البحرية الإسرائيلية تقصف صور والمخيمات الفلسطينية بقذائف

المدفعية زارعة الموت والرعب والدمار، وأتبعته بعدوان واسع وعنيف شمل قصفاً برياً وبحرياً وجوياً مدمّراً، على قضاء النبطية، ومنطقة صور والصرفند.

وقدّمت الحكومة شكوى إلى مجلس الأمن، ولم يتوقف التصعيد. وكان ردّ المجلس غاية في الضعف.

وفي اجتماع لرئيس الحكومة الدكتور الحص مع أعضاء التكتل النيابي المستقلّ تمّ في ١٩٧٩/٥/٣، (يضمّ الرؤساء كامل الأسعد، وصائب سلام، وعادل عسيران، وعدداً كبيراً من النواب). انتهى إلى مطالبة الحكومة بالاستقالة، ثم كرّر وفد التكتل هذا المطلب مع الرئيس سركيس ومع الرئيس الحص في لقاءٍ تال. وقد تجاوب الرئيس الحص قائلاً: «بعد أن صدر قانون الدفاع الوطني وبوشر بتنفيذه جدّياً وبعد أن أدخلنا الجيش اللبناني إلى الجنوب ووضعنا المجتمع الدولي أمام مسؤولياته إزاء حق لبنان في جنوبه، نشعر أننا لم نعد نواجه ما يحول دون خروجنا...»[1] هكذا صرّح الرئيس الحص أمام رغبة بعض الفعاليات والنواب ورؤساء الكتل النيابية في استقالة الحكومة وقيام حكومة بديلة.

ظهر السادس عشر من أيار/مايو ١٩٧٩ وفي جلسة عادية لمجلس الوزراء، قدّم الرئيس الحص كتاب استقالته للرئيس سركيس معرباً له عن شكره وتمنياته الصادقة باسم جميع زملائه الوزراء. وقد ورد في هذا الكتاب كلام مهم يعبّر عن مواقف سياسية حازمة كانت للرئيس الحص، وشرح معمّق للأزمة واقتراحات حلول لها، والصعاب التي واجهتها الحكومة في عملها، وحالة الجمود والشلل التي فرضت عليها فجمّدت أعمالها ومنعتها من الانطلاق إلى تحقيق مشاريع كثيرة إنمائية واقتصادية واجتماعية وإعمارية، كانت قد حضّرتها وجهزت ملفاتها.

وأكد الرئيس رؤيته السياسية للأزمة التي عرضها في بيان مفصّل أدلى به أمام المجلس النيابي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. خالصاً إلى القول إن الخيار السياسي في هذه المرحلة محصور عملياً بين احتمالين: «فإما أن تطرح صيغة للوفاق،

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٠٣.

ثم تقوم حكومة ائتلافية من الأكثرية التي تلتقي على تلك الصيغة، وكان هذا خيارنا الأول لو أمكن تحقيقه، وإما أن تقوم حكومة ما من السياسيين تتولى هي طرح صيغة الوفاق الوطني... وأن الأمر الوحيد الذي نرفضه هو الجمود.

«... ومن منطق رؤيتنا لصيغة الوفاق كنا ندعو إلى الحسم السياسي باستخدام سلاح الموقف، وهو أمضى الأسلحة في يد الشرعية عندما تقرّر مواجهة خصومها والمارقين عليها بدءاً بفرزهم ومن ثم كشفهم فالتغلب عليهم. إلا أن رؤيتنا للوفاق بقيت محجوبة، وبقي سلاح الموقف في غمده، لم يتح لنا امتشاقه، وبقينا في حالة من الجمود المطبق، وكان علينا إما الاستسلام لها وإما الرحيل..».

ونوّه الرئيس الحص بجو الصراحة والنبل والتسامح الذي ساد العلاقة بينه وبين الرئيس سركيس «على ما كان من تباين في الرأي أحياناً طيلة تمرسنا في الحكم في هذه الفترة العصيبة من الزمن.

«وأما ما قامت به حكومتنا من دور في خدمة الوطن في أقصى الظروف وأحرج الأوقات وأدق المراحل التي شهدها هذا الوطن في تاريخه فنترك الحكم فيه للتاريخ، فحكم التاريخ لا بد أن ينصفنا ولو جار حاضرنا علينا»[1].

وبدأت المشاورات السياسية واسعة وشاملة، شاركت فيها كل الكتل والقيادات والشخصيات، ورشحت غالبيتها الرئيس الحص لتأليف الحكومة الجديدة. «إن الرئيس الحص كان ولا يزال من أفضل من تولى رئاسة الوزراء في لبنان» هكذا صرح الرئيس صائب سلام. وقال بعد لقاء للتكتل المستقل الذي يضم رؤساء ووزراء سابقين وعدداً كبيراً من النواب والقيادات السياسية: «أجمعنا على الحص».

امتدت فترة تصريف الأعمال مدة شهرين لاستحالة التوافق على حكومة جديدة فاعلة تشترك فيها كل الفعاليات والقوى... وفي هذه الأثناء جرت معارك عنيفة بين الكتائب والأحرار الشمعونيين شملت معظم مناطق تواجد مسلحيهم وأنصارهم. وتوالت

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٠٥-٣٠٦.

الغارات الإسرائيلية تنشر الدمار والموت في قرى الجنوب، في العيشية والناعمة وجويّا ومخيم البص وفي البقاع الغربي.

وكان الرئيس الحص يواصل الاتصالات مع سفراء الدول، وخاصة السفير الأميركي، ويوجّه التعليمات لمندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة، السفير غسان تويني، وكان كفؤاً وناشطاً وفاعلاً. كما كان الحص دائم التواصل مع الفلسطينيين وقياداتهم، وخاصة أبو عمار حيث طالبهم بإخلاء جميع المناطق السكنية في الجنوب من المسلحين والابتعاد عنها، والإحجام عن أي عمل ينفّذ انطلاقاً من الأراضي اللبنانية يمكن أن يتذرع به العدو الصهيوني لمواصلة هجماته الوحشية على المدنيين الآمنين.. ملاحظاً الغياب التام للعرب.. أو ما يشبه الغياب.

في الثاني من تموز/يوليو ١٩٧٩ أعاد الرئيس سركيس تكليف الرئيس سليم الحص رسمياً تأليف الوزارة الجديدة. فصرّح مباشرة وفوراً بعد التكليف: أرجو أن أوفّق في تأليف حكومة تتبنّى الأسس والمبادئ التي بنيت عليها مقررات بيت الدين، والتي تؤكد على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، والتشديد على ضرورة بناء جيش وطني متوازن، والالتزام بإنهاء المظاهر المسلحة، والاهتمام بالجنوب على أنه الهم الأكبر والأول.

وفي السادس عشر من تموز/يوليو تمّ تأليف الحكومة وقد ضمّت: الرئيس السابق للجمهورية شارل حلو (وزير دولة بلا حقيبة). فؤاد بطرس، بهيج تقي الدين، علي الخليل، جوزف سكاف، أنور الصبّاح، ناظم القادري، طلال المرعبي، بطرس حرب، ميشال المرّ، يوسف جبران.

وقد انهالت الانتقادات والاحتجاجات من أكثر من جهة: من بعض أطراف التجمع الإسلامي (نسيب البربر، وشفيق الوزان، ومالك سلام) ومن السيد حسين الحسيني (رئيس حركة أمل وأمينها العام). وكان أهم نقد وجه إلى رئيس الحكومة أنه لم يتقلّد وزارة إلى جانب الرئاسة كما جرت العادة. وعدم وجود وزير سني بيروتي في التشكيلة

الوزارية. وكان هناك انتقاد لافت صدر عن الرئيس فرنجية ضد إعادة توزير فؤاد بطرس حيث اتهمه بأنه يميّع الحكم وأنه «عميل عملاء إسرائيل»[1].

وهكذا ولدت الحكومة الجديدة وسط حملات شعواء من كل جانب. وقد شعرت بأنها ضُربت في معنوياتها منذ ولادتها. وهكذا انطلقت الحكومة برصيد ينزف. وقد برهنت الأيام أنها لم تكن في حجم المرحلة وتحدياتها.

في ١٩٧٩/٨/٦ استقال الرئيس شارل حلو، عشية مناقشة مجلس النواب بيان الحكومة.. ثم صوّت المجلس على منحها الثقة في ١٩٧٩/٨/٩. فنالت ٤٥ صوتاً من أصل ٦٦ نائباً حضروا الجلسة. فعلّق الرئيس الحص «كان ذلك تعبيراً عن هزال انطلاقة الحكومة».

وكان الهم الأول أمام الحكومة الجديدة هو الجنوب. فقد توالت الغارات الإسرائيلية عليه بلا انقطاع وبشكل شبه يومي، حتى يكاد الطيران الإسرائيلي لا يفارق سماءه، تتشارك معه في الجريمة والقتل والدمار مدفعية مليشيا سعد حداد، التي أمعنت في فظاعاتها وخياناتها، ولم تعد تنجو قرية أو بلدة أو مدينة جنوبية من دفع الثمن الفادح، ولم يوفر الرئيس الحص وحكومته وسيلة إلا ولجأوا إليها في التصدي للعدوان. فقد تكثّفت الاتصالات مع ممثلي مجلس الأمن والأمم المتحدة، والتنسيق مع القوات الدولية، والاجتماعات مع زعماء فصائل المقاومة الفلسطينية وقياداتها..

وكان قلبه وعقله ووجدانه مع الناس: أوضاعهم، أمنهم، معيشتهم ومعنوياتهم.. وشعر أن مكانه كمسؤول، هو بالذات، أن يكون بينهم.. يتضامن، ويشارك، ويرفع من المعنويات، ويقوّي شعور الانتماء، ويتحمّل المسؤولية الكاملة. فقرر أن يقوم بزيارة الجنوب، وزيارة الأهالي والبلدات، في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٩، رغم صواعق القصف، وعواصف الانفجارات وقذائف المدفعية التي تنهمر زخات وزخات، على الحقول والبيوت والمؤسسات. وكانت لقاءات تجسد أصالة الوطنية، وصدق المواقف، وعظمة

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٣٧٨.

هذا اللبناني الجنوبي الذي، كأنه وحده، ببساطة عيشه وهزال إمكانياته، يصمد بوجه كل عدوانات العالم ويعاني مرارات استهتار الشقيق.. وإهمال الأهل والإخوان.

كانت الزيارة الثالثة إلى الجنوب، التي يقوم بها الرئيس الحص وهو في كرسي المسؤولية، ولكن هذه الزيارة كانت مختلفة في ساحتها ومضمونها وظروفها. فقد جاءت في أول أيام عيد الفطر وشملت صيدا والنبطية وصور. وكان معه الوزير ناظم القادري وزير العمل والشؤون الاجتماعية وبعض المسؤولين الأمنيين ومحافظ الجنوب. وكان يوماً مشهوداً.

كان موكب الرئيس يسير على إيقاع القصف العنيف، وقذائف المدفعية تمزّق آفاق القرى والأمكنة والفضاء.. وسيارات المواطنين تفرّ هاربة مذعورة عبر الأمكنة والبيوت في اتجاه معاكس لموكب الرئيس.. هجم الناس على موكبه، غير مصدّقين، يحيّونه بالمحبة والعرفان، ويبدون حرصهم عليه، ويحاولون ثنيه عن إكمال طريقه ويطلبون منه الرجوع، فالخطر داهم أمامه، وكلما توغل في سيره إلى داخل المناطق الجنوبية كانت الأخطار تقوى وتدلهمّ.

ويصف الرئيس الحص الزيارة: «توجهنا أولاً إلى سراي النبطية، حيث أمضينا دقائق معدودة للاطلاع على الوضع العام من المسؤولين فيها، ثم غادرناها سيراً على الأقدام في اتجاه النادي الحسيني عند ناصية الطريق، وكان الشارع خاوياً من المشاة تماماً، فأخذ الناس يخرجون من المباني المرصوفة على جانبي الشارع ليمشوا معنا وسط الشارع، وكنا كلّما تقدّمنا في سيرنا كان عدد المرافقين لنا يتراكم، وكان بعضهم يقترب مني ليبثّني لواعج قلبه لما كان يصيب الناس في تلك المنطقة المنكوبة من عنت. وكان الجميع يطالبون بعودة السلطة الشرعية بكل فعالياتها إلى المنطقة، كما كانوا يطالبون بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء الاعتداءات المتواصلة.

«وفي حي البياضة، على خطوات قليلة من الحسينيّة تحلّق الناس حولي. فإذا برجل عجوز يشقّ صفوف المتجمهرين ويمناه على عصا يتكئ عليها في مسيره، ثم يقف وقبضته اليمين فوق يسراه على مقبض عصاه في مواجهتي وعيناه مغرورقتان بدمع يكاد

ينطق بكل ما يعتلج في قلبه، ويخاطبني بصوت خفيض متهدج: بلغنا حقنا منك. عليك بالرحيل فوراً. الخطر داهم من سقوط القذائف هنا في أي لحظة. أرجوك أن ترحل. فدخلت السيارة والغصّة تعتصر حلقي لمشهد الشيخ يودّعني متمنياً لي السلامة ليعود هو إلى حيث يتدارى الموت تحت وابل قذائف غدّارة لا تميّز ولا ترحم».

ولعل أهمية أي مسؤول أو عظمته تتمثّل في ما يتشارك فيه مع الناس، الجماهير والمجموع والمواطنين، من كل الناس وأصنافهم، يلتقط نبضهم، يتعاطف معهم.. وفرق شاسع وبعيد في الشعور والضمير والمسؤولية، بين مسؤول يختلج بالحركة ويمور بالتعاطف والتواصل مع أهله وشعبه، ومسؤول يكتفي بقراءة التقارير والوصف الرسمي للأحداث، من بعيد، ومن أقاصي المسافات، أو من خلال رؤية عوراء، منحازة، منحرفة وفئوية.

وشتان بين ما رآه الرئيس الحص في يوم من أيام الجنوبيين، وبين رؤية مسؤولين يعتبرون أن من يقوم بمثل هذه الفظائع والخيانات هو بطل وطني!! فكيف يتوفر بعدها وفاق وسلام وطنيين ووحدة وطن؟

شاهد الرئيس الحص بأم العين، وشغاف القلب، تمسّك الناس بأرضهم، وتعلّقهم بوطنهم، وتيقّن من رفضهم لكل فوضى السلاح وعبث بعض الأحزاب والتجمّعات والمنظّمات، ورفضهم مخاطرات الفلسطينيين واستهتارهم بأمن الجنوب، كما أدانوا تخلي الشرعية، وتواريها وانسحابها من مسؤولياتها، وغضبوا لخيانات سعد حداد وحمّلوا بعض الدول أسباب مروقه وانحرافه، وتيقّنوا أن هناك حبلاً سرّياً مازال يمدّه بالدعم من قبل بعض المؤسسات الشرعية.

وكان الشكر عرفان القلب الطاهر النقي، فقد زارته بعدها، وفي اليوم التالي، وفود شعبية جنوبية (من النبطية وكفر صير) تحمل أوسمة ودروعاً، للشكر، عرفاناً أبدياً لتفهم وتعاطف ووطنية مسؤول كبير. وكان نادراً أن يرى الجنوبيون مسؤولاً يتعاطف ويتفهّم ويعاني مع أهله وإخوته ومواطنيه. وقُدّم وسام وطني (من نادي شباب كفر صير القرية الجنوبية الوادعة) إلى الرئيس الحص، أول وأهم وأغلى ما كرّم به الرئيس الحص طيلة

حياته السياسية والوطنية. وكان، على بساطته مركز افتخار وكبرياء وطني، ومباهاة شرف له. وما زال يذكره بفخر بعد أكثر من خمس وثلاثين سنة.

وهكذا، من جحيم المآسي والتجارب القاسية، تولد قيم الأصالة ويرتقي المسؤول، ويصفو النسب الوطني، وتصاغ المواطنية.

في اليوم التالي للزيارة، صدرت الصحف حافلةً بالوصف الدقيق لتفاصيلها، معجبةً مثنيةً شاكرة.. وقد التفتت إلى كون القصف العميل والعدواني قد رافق كل خطوات الزيارة، والأماكن التي مر بها الرئيس الحص، والساحات والشوارع التي اجتازها أو وقف فيها، في صور والنبطية والقرى المحيطة. وكان الثمن عشرات القتلى والجرحى، شهداء محسوبين.

وفي هذه المرحلة، انعقدت قمة هافانا لدول عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، فسافر الرئيس الحص ممثلاً لبنان فيها. (سافرت معه زوجته السيدة ليلى، على نفقته الخاصة، رافضاً استصدار قرار من مجلس الوزراء يحمّل الدولة مصاريفها).

وقد استحصل الرئيس من القمة على تضامن دول المؤتمر للبنان، حيث أكّد المؤتمرون على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة في جنوب لبنان وإدانة العدوان الإسرائيلي، ووقوف دول عدم الانحياز إلى جانب لبنان. وكان ذلك كله كسباً بيّناً للوطن وضماناً لسيادته واستقلاله، في المحافل الدولية المهمة.

وانكبّ الرئيس في هذه المرحلة على تأمين حضور الجيش اللبناني بكثافة في الجنوب، وإدخال القوى الأمنية بشكل فاعل، فتكرّرت مباحثاته مع القوى المسيطرة على الأرض، من قوى وطنية وأحزاب وجيش لبنان العربي، والفلسطينيين خاصة، وعقد عشرات اللقاءات لتأمين ذلك. وقد لاقى في هذا الشأن عنتاً كثيراً، وصدمته مناورات التمييع والتهرب من جانب الأشقاء والإخوان.. كذلك ركّز على ضمان الموقف الأميركي في الضغط على إسرائيل لعدم تخريب الوضع، وإفشال الخطة الشرعية، وضبط مسلحي سعد حداد.

وقد أكّد له السفير الأميركي جون غونتر دين التأييد الأميركي للشرعية ملتزماً ضبط إسرائيل وعملائها، فذكّره الرئيس بالخذلان الأميركي للسلطة سابقاً في خطوتي مركبا وأرنون، فكان السفير حازماً جازماً في الوقوف إلى جانب الشرعية وتأييدها.

لكن الجهد الجهيد والكبير هو ما بذله الرئيس وحكومته في سبيل تأمين الدعم العربي، ومساندة الدول العربية لصمود الجنوب والجنوبيين، وحماية الجنوب وإبعاد أخطار الاحتلال عنه. ولم يكن سرّاً، أن معظم الدول العربية، وحتى سورية، كانت تراعي الفلسطينيين، وتدعم منظماتهم المسلحة، وتمركزهم في جنوب لبنان ـ كذلك الأحزاب والقوى الوطنية واليسارية واللقاء الإسلامي ـ وترفض المسّ بالسلاح الفلسطيني، أو تقييده ومنعه من التحرك والفعل.

وقد أدرك الرئيس الحص أن حماية الجنوب وابتداع صفة معقولة عادلة وفعّالة للتوفيق بين المصلحة الفلسطينية والحضور الفلسطيني وبين أمن الأهالي والسكان وهويّة الجنوب، أمر يفوق طاقة الشرعية، وإمكانات الدولة اللبنانية، فذهب الرئيس الحص إلى التركيز على انعقاد قمة عربية للملوك والرؤساء يتحمّلون فيها مسؤولياتهم ويبدعون حلاً واقعياً مقبولاً. ولقد بذل المستحيل في هذا السبيل، كما استعان بتأثير ونفوذ الرئيس الأسد في هذا الشأن، خاصة في إقناع الفلسطينيين في ضبط نشاطاتهم، وتوخي الحذر في أعمالهم، وعدم استعداء الأهالي. ولقد التقاه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

وفي هذه المرحلة كتب الرئيس الحص: «إنني لم أتخلّ يوماً عن إيماني بأنّ الكثير يمكن أن يتحقق على صعيد الجنوب بالتفاهم مع القيادة الفلسطينية، خصوصاً إذا كان المنطلق التزاماً عميقاً من جانبنا بالقضية الفلسطينية وعدالتها، الأمر الذي لم نفتقده، ووعياً مدركاً من جانبهم بأن مصلحتهم القومية تملي عليهم المحافظة على قواعدهم الشعبية بين اللبنانيين في الجنوب، كما تملي عليهم تدارك احتمال قيام إسرائيل بعملية اجتياح جديدة للجنوب يترتب عليها أخطار فادحة على وحدة الوطن اللبناني، ويكون من شأنها تعميق المأساة الإنسانية والاجتماعية في لبنان عامة وفي الجنوب خاصة»[1].

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٣٣.

وتطلّب الإعداد لمؤتمر قمة تونس، الذي تقرّر عقده لبحث قضية الجنوب اللبناني وسبل حمايته، والعلاقة مع الفلسطينيين والدولة اللبنانية، الكثير من الجهود والتحركات والاتصالات، محلية وإقليمية ودولية، حتى ليمكن القول، إن أهم عمل قامت به هذه الحكومة في فترة ممارسة مسؤولياتها، كان مؤتمر قمة تونس، قبله وأثناءه وبعده، والآمال الواسعة التي كانت تؤمّلها الحكومة منه.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ التقى الرئيس سركيس ياسر عرفات. وكان الرئيس الحص في زيارة إلى دمشق للقاء الرئيس الأسد. وتمّ الاجتماع في القصر الجمهوري في بعبدا بحضور صلاح خلف (أبو إياد) وذلك بعد محاولات كثيرة، فشلت كلها. وقد بدا أن عرفات يتملّص في كل مرة من الاجتماع بسركيس أو يتهرب متذرّعاً بحججٍ شتى، خاصة مكان الاجتماع، وأمنه الشخصي، والظروف.. وما إلى ذلك.

وقد جرى حديث صريح بين الاثنين، ونقل كريم بقرادوني بعض ما أخبره به الرئيس سركيس عن الاجتماع، وأنه قال لعرفات بكل صراحة: «إني أحذّركم من خطر أكيد. فإذا ثابرتم على التصرف في لبنان بمثل ما به تتصرفون فإنكم ستتخذون صورة المعتدي على اللبنانيين، بدلاً من صورة المعتدى عليهم من قبل الإسرائيليين». وندّد بتصرفات الفلسطينيين تجاه سكان الجنوب، ومحاصرة قراهم، والاستهتار بأمنهم، وقصف بعض القرى لفترات طويلة، بعد أن رفضت عبثهم وفوضاهم ووقفت في وجههم.

وأكمل الرئيس سركيس: «الاستياء منكم لم يعد مقتصراً على المسيحيين الذين تدّعون أنهم انعزاليون، بل تعداهم إلى الشيعة أصدقائكم، وربّما وصل غداً إلى السنّيين حلفائكم. إذا تابعتم مسيرتكم على هذه الطريق ستواجهون خلال بضعة أسابيع ثورة شيعية ستمتد إلى بيروت. وستجر الحركة الشيعية وراءها، عاجلاً أو آجلاً، ثورة مماثلة عند السنيين.. صدقوني إذا قلت لكم أن الناس ما عادوا يطيقونكم.

«مصير الجنوب منوط بكم كلياً، وأنتم مسؤولون عن فقدانه. أعتقد أن على منظمة

التحرير الفلسطينية أن تتبنّى استراتيجية عسكرية جديدة. فالكفاح المسلّح بلغ الحد الأقصى من مكاسبه الممكنة على المستوى الدولي»[1].

ودعا سركيس عرفات في هذا اللقاء إلى وقف العمليات العسكرية انطلاقاً من الجنوب اللبناني، إذ بلغ الأمر درجة خطرة جداً.

احتجّ عرفات أن جيش لبنان العربي هو الممانع لانتشار الجيش اللبناني في الجنوب، ويرفض هذا الانتشار، وهو مدعوم سورياً. وكان عرفات يناور، وكعادته ميّع المباحثات والأمور، فلم تسفر المباحثات عن أي اتفاق نهائي.

حاول الرئيس الحص التوفيق بين مطالب السكان الجنوبيين ومقتضيات الكفاح الفلسطيني، وسعى لاجتراح حلّ واقعي، يبعد الأخطار المهددة من جانب إسرائيل، وينفّس الاحتقان المتوتّر والمنذر بالانفجار في نفوس السكان «وكيف يمكن إقناع ابن الجنوب بالإذعان إلى وضع لم يعد يقبل الاحتمال إنسانياً، في انتظار تطورات لا يستطيع أحد أن يسيطر عليها أو يتكهّن بمسارها. وهو لم يكن يطمح إلى أكثر من وجود للشرعية يضمن له حدّاً أدنى من الأمن والطمأنينة والحياة الكريمة من غير ما تنازل عن القضية القومية»[2].

اجتمع الحص بالجميع، وبكل القوى الفاعلة فلسطينية ولبنانية، وحركة وطنية وسورية وسفير أميركا وسفير روسيا سولداتوف، ولم يترك جهة مؤثرة إلا وتباحث معها واستعرض الأمور، ونسق مع الأمم المتحدة والقوات الدولية. تملّص الفلسطينيون، ودفعوا إلى الواجهة الأحزاب والقوى الوطنية. ولما عرض عليهم إعداد ورقة مشتركة يتفاهم عليها تُقدّم لمؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في تونس بين ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، تهرّبوا ولم يستجيبوا. كانت لهم أهدافهم واستراتيجيتهم.

كان الحص في هذه الفترة نهباً لمأساة شخصية وضميرية منهكة. لقد كان يعاني بقسوة وحده حتمية الخيار بين قضيتين، كلتاهما موضع احترامه وإيمانه وتقديسه.

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٦٠.
(٢) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٤٣.

كانت قضية الجنوب تشغل فكره، وتمسّ وطنيّته، وتمثّل تقديسه لوطنه: سيادة ووحدة وحرية. الأهل أهله، وهم يعانون المآسي خبزاً يومياً. والحزن أمير مهيمن، على أفق الأطفال والنساء والشيوخ والناس جميعاً.. والموت يحصدهم يومياً، عبر القتل والقصف. والأرض مهددة بالاحتلال والوحشية، وفي بعض أطرافها يعبث وحش عميل، يمثل ستاراً لكل نذالات العالم. والأخ الشقيق، يمارس كفاحه عبر الجنوب، دون احتياط أو حذر، وغالباً لا يراعي مصير وأقدار أصحاب الأرض والسكان، وقد يؤذيهم إذا ما اعترضوا.. لكن القضية الفلسطينية، هي قدس الأقداس، والهدف الذي تهون عنده الحياة والدماء والنفوس، وهي رمز الكبرياء والشرف والعزة العربية فلا مجال لوضع القضيتين في ميزان المفاضلة أو الاختيار. وأنه لقدر قاس أن يوضع أي مسؤول في هذا الموضع. لا بد من إنقاذ القضيتين.

وكان حتماً على الرئيس الحص أن يبتدع صفة وفاقية، وأملاً عظيماً في التفاهم ووضع الحدود، وإضاءة المفاهيم. يقول: «كنت أردّد في أحاديثي مع القادة الفلسطينيين في تلك الفترة، وبعدها كثيراً، ما كان يساورني من مخاوف حيال التدهور الذي يلازم العلاقات بين اللبنانيين والفلسطينيين في كل مكان، وبخاصة في الجنوب، مما ينذر بأوخم العواقب على القضيّتين». كان قلبه يرتجف خوفاً على الناس والأهالي، وعلى القضية الفلسطينية، ويذكّر القادة الفلسطينيين، الذين يتصرفون بكامل الذكاء في الخارج والعالم ويتغافلون عما يتراكم حولهم في داخل لبنان، وجنوبه خاصة، من تذمر وشكاوى وغضب وعتب، بتضحيات أبناء الجنوب: «لقد ضحّى الجنوبي بكل ما يملك، من غالٍ ونفيس، وبذل دمه، وفتح بيته، وخاطر بأبنائه ورزقه، من أجل رفعة القضية الفلسطينية، بل خاصم أهله في الوطن مختاراً دعمها وحمايتها. فلما قويت الثورة، واشتدّ شأن الكفاح المسلح، استهتر وعبث ونشر الفوضى في كل الأرض والأرجاء، وعرّض الأرض لخطر الاحتلال، بل تطاول وآذى وهدّد وقتل من حموه وناصروه، وضحّوا من أجله: فلما اشتد ساعده رماني.

«كنت أقول إن نشوة النصر التي تأخذ الفلسطيني في مواجهة العالم الخارجي معرّضة للانحسار والزوال في كبوة يكبوها في تعامله وتعاطيه مع الناس حوله في لبنان.

ما أشبه الانتصارات الخارجية التي سجلّتها القضية الفلسطينية ببالون انتفخ فحمل الفلسطينيين إلى آفاق النشوة، بيد أن ذلك البالون يبقى معرضاً للانكماش من جراء وخزة دبوس، قد يكون بمستوى الحاجز على طريق النبطية».

لقد علّق الرئيس الحص آمالاً عريضة وكبيرة على مؤتمر تونس كي يجد حلاً لقضية الجنوب اللبناني، ويقدم العرب على اجتراع هذا الحل متحمّلين مسؤولياتهم القومية. وتمّ إعداد ورقة عمل لبنانية، ساهم الفلسطينيون في دراسة الكثير من بنودها: وليس كلّها، مع إصرار الرئيس الحص على دراسة كل البنود والتوافق عليها معهم. ثم فوجئ في المؤتمر، بعد ذلك بتقديمهم ورقة مستقلة باسمهم، مع نفيهم أمامه باستمرار، وجود ورقة لهم وباسمهم عندما كان يسألهم عن ذلك!!

وقد دعت ورقة الدولة اللبنانية الدول العربية إلى استعمال نفوذها لدى الدول الفاعلة، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، للضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها. كما طالبت المقاومة الفلسطينية بالامتناع عن القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من جنوب لبنان. وضرورة بسط سيادة الدولة اللبنانية على الجنوب اللبناني وانتشار الجيش على كامل حدوده، وعودة المؤسسات والإدارات إلى ممارسة أعمالها، وإزالة كل وجود مسلّح في نطاق عمل قوات الأمم المتحدة. واقتصار أي وجود مسلح فلسطيني خارج منطقة عمليات القوات الدولية على الأماكن المسموح بها. وأخيراً كانت دعوة إلى استئناف لجنة متابعة قرارات بيت الدين أعمالها.

كانت مقررات ورقة العمل نتيجة المباحثات مع الجميع، وموافقتهم، عدا بندين لم تحسم منظمة التحرير الموقف منهما. وكان الرئيس الحص ينسّق مع الرئيس سركيس في كل ما يتعلّق بهذه الورقة، البنود والتفاصيل وكل شيء كي تأتي متضمّنة كل الحقوق والمصالح اللبنانية.

وبعد كل الجهود المضنية والموافقات المسبقة، والتمنّيات بالنجاح انتفض الجميع عليها، ونبذوها، وقامت حملات التشكيك من كل الجهات!!

والأدهى من ذلك، ما لاحظه الرئيس الحص من جفاء قاسٍ في مواقف الرئيس

سركيس تجاهه وانكماشه عنه، وتمنّعه عن عرض نص خطابه في المؤتمر المزمع عقده، عليه. وفي ذلك يقول:

«ولم يكن لديّ تفسير لتصرف الرئيس ذاك سوى أنه أصبح يرى أنني غاليت في التحرك وتماديت في النشاط إلى حد أصبح يشعر حياله بشيء من الريبة، حتى لا أقول أكثر من الريبة، تجاهي، وأنه قرّر وقف دوري عند هذا الحدّ، ويستأثر هو بالدور الأساسي في إدارة دفة التحرك اللبناني.

«وظهر هذا الاتجاه من الرئيس سركيس لعزلي عن مجرى القمة في وقت كانت تصعّد في وجهي الحملة من الزعماء الفلسطينيين وزعماء الحركة الوطنية على ورقة العمل اللبنانية التي ما تنكّرت لها يوماً، وإنما على العكس من ذلك كنت أنا الذي تلقى الصدمات اليومية في صددها خلال اللقاءات والحوارات التي كنت أعقدها مع المتحفّظين عليها والمعترضين. فوجدتني في آخر يوم قبل السفر إلى تونس مغموراً بإحساس مفعم بالخذلان والخيبة والوحشة. شعرت أنني كنت وحيداً أصارع الرياح من كل جانب، لا سند لي ولا نصير. ولكنني مرتاح الضمير إلى كل ما فعلت، كاتماً غمّي داخل نفسي.

«وكانت الرياح في المؤتمر كلها تنفخ في شراع منظمة التحرير، ولم تكن دولة عربية واحدة تجرؤ على انتقادهم أو حتى تنبيههم. والكل يراعيهم وينشد إرضاءهم مع استعداد واضح لمماشاتهم في كل خطواتهم وغفران كل خطاياهم»[1].

وما أضعف من موقف لبنان أن «الانفعال الشديد كان يطبع مداخلات الوزير بطرس في المناقشات التي جرت في اجتماعات وزراء الخارجية التي سبقت المؤتمر بيوم، وأنه أعرب منذ البداية وبلهجة قاطعة وجازمة عن عدم استعداده للقبول بأي تعديل على مضمون ورقة العمل اللبنانية. وقد واجه فاروق القدومي وزير خارجية منظمة التحرير هذا التصلب بتصريح إلى صحيفة «النهار» اللبنانية قال فيه: إذا كان الأمر كذلك فنحن نرفضها أيضاً (أي الورقة اللبنانية) ويرفضها معنا معظم الإخوان في المؤتمر إن لم يكن

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٥٤-٣٥٥.

كلّهم»[١]. ثم تقدّم الوفد الفلسطيني بورقة عمل خاصة به، طالما نفى أنه يعمل عليها أو سوف يتقدّم بها.

وما أضعف الموقف اللبناني أيضاً زلة لسان وردت في حديث الرئيس سركيس أمام المؤتمر عندما كان يروي أمام الرؤساء ما كان يحدث في الجنوب بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، وفيما أراد الحديث عن العمليات الفدائية داخل الأراضي المحتلة انطلاقاً من لبنان ارتكب هفوة بالحديث عن (اعتداءات الفلسطينيين) على إسرائيل. فأمسك ياسر عرفات بتلك العبارة وراح يحتجّ ويستنكر ويستهجن ويرفض بلا هوادة، فوجد الرئيس نفسه في منتهى الحرج وفي موقع دفاعي يردّ التهم عن نفسه.

تخلّل المؤتمر الكثير من اللغوّ والمناورات وعدم الجديّة، ولا يمكن للمرء إلا أن يأسف للأقدار التي تضع مصائر الشعوب بين أيدٍ لاهية عابثة لا ترحم. وخرج الرئيس الحص من المؤتمر ومشاعر الخيبة تخنقه. كان يعوّل كثيراً عليه آملاً الوصول إلى حلول وانفراجات وتهدئة.

ويكتب الوزير فؤاد بطرس، عن هذه المرحلة، وبعد إجرائه مباحثات مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بريان أوركهارت، وبعد ختام قمة تونس:

«عكست محادثاتي شعوراً بانسداد أفق الحل في الجنوب، وأكدت عجزنا وعجز الأسرة الدولية عن التغلب على الصعوبات العديدة التي تعترضنا: الانتشار في جميع المناطق، ودخول الجيش إلى المنطقة الحدودية، وتنفيذ مقررات الأمم المتحدة»[٢].

ويعلّق كريم بقرادوني «وهكذا وصل اللبنانيون إلى مؤتمر القمة مدّعين وشاكين، فخرجوا منه مدّعى عليهم ومتّهمين»[٣].

وفي المحصلة لم يحصل لبنان على شيء، ولم ينجح ولو في الحد الأدنى، وكأنّ هناك تفاهماً ضمنياً على إبقاء الأوضاع على حالها في الجنوب. فالوضع غير مناسب،

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٥٣.
(٢) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٣٥٦.
(٣) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٦٣.

من وجهة نظر الدول العربية للتضييق على منظمة التحرير، ولا لإزعاجها، كما أن لبنان الرسمي لم يحسن الاستفادة من الظروف، ولم يحسن مخاطبة العرب ولا توفير مقتضيات الثقة معهم.

طغت على نفس الرئيس الحص موجة من الحزن والألم والأسف لما آلت إليه النتائج. لقد جهد طوال شهور في الإعداد لهذا المؤتمر لإنقاذ الجنوب ورفع سيف التهديدات عن أرضه وعن أهله، وابتداع صيغة توفّق بين أمن الجنوب وهويّته وبين متطلّبات دقيقة منظّمة لتحرك العمل الفلسطيني وصون القضية من الانزلاق في مهاوي الردى والضياع والمعارك العبثية.

كانت أجواء الشرق الأوسط مربدّة قاتمة، وفي الآفاق تتجمّع عواصف توشك أن تهبّ مرعدة مزمجرة. فالمناوشات العسكرية أضحت يومية على الحدود بين إيران الثورة وبين نظام صدام حسين، ونشطت تحركات لأنظمة المخابرات تحرّض الفريقين. وقد ظهر اتجاه أميركي جليّ لدفع النظامين والبلدين إلى ترجمة خلافاتهما في ميادين القتال والحسم العسكري، بعد أن وُضعا وجهاً لوجه في عداء مصطنع مكشوف. وقد غابت الحكمة وافتُقِد التعقل، ولم يتفهّم النظام العراقي، في استبداديته وطغيانه أن العراق بثرواته وكل منجزاته العلمية والاقتصادية، والعسكرية إنما يُراد له أن يلعب دوراً، هو في حقيقته ضد مصالح العرب والمسلمين، وأنه بذلك يخدم سياسات الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية ويحارب عنها. وبهذا يتخلص الغرب الخبيث والعدو والمناهض لكل تقدم عربي، من عدوّين خطرين معاً.

كما أن دول الخليج، وقد بالغ الغرب في تضخيم أخطار وتهديدات الثورة الإيرانية لها، وقعت ضحية خداعه وألاعيبه ودسائسه وتحريضه، فنفخت في خيلاء صدام حسين ووعدته بكل الدعم والمساندة، وأنه السدّ العربي الوحيد للبوابة العربية الشرقية. والقادر وحده بقوته وجيشه أن يقف في وجه نشر مبادئ الثورة الإيرانية وفرضها على العرب ومنع تدخلها المزعوم.

وقد وفرت لهذه السياسات، خلفيات قاتمة لتصرفات سابقة لصدام حسين تجاه

الشيعة العراقيين، من قتل وعزل وطرد لمئات الألوف من أصل إيراني، من العراق. وقتل العلماء، وطرد آية الله الخميني نفسه في أواخر عام ١٩٧٨، وقبل انتصار الثورة بأشهر معدودات.

لم يقبل الرئيس السوري حافظ الأسد كل هذه الطروحات، وأدان هذه السياسات، ورأى أن إيران قوة هائلة، بما تمثّل من واقع وإمكانيات، يمكن أن نكسبها إلى جانب قضايا العرب والإسلام، وهي حضارة متجذّرة في المنطقة، من أرقى وأقدم الحضارات الإنسانية. وإنها لنعمة من الله أن تنتصر هذه الثورة على نظام الشاه العامل في خدمة الغرب والمتسلّط المهدّد المتوعّد، واللاعب لدور شرطي الخليج، والمتنمّر على دوله وإماراته باستمرار، والصديق الحليف للكيان الصهيوني.

انقسم العرب من جديد، حول هذه الوقائع، واختلفوا في موقفهم من الثورة الإيرانية، وأضيفت إلى وقائعهم هذه العناصر الجديدة.. ثم وفجأة، تدفقت الجيوش السوفياتية إلى الأراضي الأفغانية، بكثافة العديد والأسلحة والمعدات، فاحتلت أفغانستان، مما أثار احتجاج العالم وشجبه ومعارضته، وانقسم العالم معسكرات وأجنحة، مما أثّر على الدول العربية بدورها من حيث ردود الفعل والمواقف، بين دول صديقة للسوفيات أُحرجت في موقفها، ودول عربية معادية أصلاً أعلنت معارضتها وشجبها.

وزيادة على كل هذه العوامل، ظهر أن القيادة السورية غارقة لأذنيها في معالجة اضطرابات الداخل التي أشعلها الإخوان المسلمون ومعارضات مختلفة، مهددة قواعد النظام، ومثيرة حساسيات مذهبية بدت جديدة في طرحها ضمن المعادلات والعناصر السياسية.. وقد ارتفعت بعض الهمسات تحتجّ على تفرد فئوي علويّ بالسلطة في سورية، واستئثار محكم بكلّ مفاصل السلطة، وبيانات قضت بإبعاد غالبية سنيّة، حسب زعمها وادعائها، عن مراكز التأثير والنفوذ والقرار.

ولم يعد الحكم السوري يملك الوقت الكافي لمعالجة كل اللغو والسفسطات اللبنانية، ولا للانصراف إلى معالجة الهذر والتشاطر كما وضح من بعض السياسات القاصرة.. إضافة إلى بروز ظاهرة عدم الثقة والبرودة في العلاقات. وشعر الرئيس الحص، ومعه

العهد كله، أن الأمور تعقّدت، والعالم العربي والقوى الكبرى أصبحت مشغولة بقضايا أكبر وأخطر وأدق من قضايانا، فأدركوا أن كل المستطاع هو إدارة الأزمة.

وفي وسط هذه الاضطرابات والمستجدّات وقع حادث دموي طغى على أجواء الساحة الداخلية، وفرض معطيات جديدة ووقائع مختلفة. ففي صباح ٧ تموز/يوليو ١٩٨٠ هاجم الكتائبيون بأمر من بشير الجميل كل مقرّات وثكنات الوطنيين الأحرار (النمور) في المتن وكسروان وجبيل والأشرفية، وقتلوا منهم من قتلوا وأسروا من أسروا، وجرّدوهم من أسلحتهم الثقيلة والخفيفة، وفي بضع ساعات، هرب داني شمعون، وسلّم شمعون الأب كل أسلحته الثقيلة، وأعلن حلّ النمور، وصار الأمر في المناطق الشرقية كلها منوطاً ببشير الجميل الذي تقدم بذلك خطوات واسعة نحو حلمه ومخططه. وأعلن شعاره المشهور كما ذكر بقرادوني المقرّب منه ومن والده، «تعددية سياسية ووحدة عسكرية».

في مساء اليوم نفسه، يقول بقرادوني، قدّم داني شمعون استقالته من حزب الوطنيين الأحرار وغادر المناطق المسيحية بعد أن باشر حملة شديدة على الكتائب. ثم عقد اتصالات مع خصوم بشير الجميل اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين وانتقد موقف أبيه التوفيقي واعترف أن مجزرة ٧ تموز/يوليو «هي إهانة شخصية موجهة إليه»[1] وانقسمت المواقف في المناطق الشرقية من هذه الأحداث.

وقد بدا الرئيس سركيس في حيرة قاتلة، عاجزاً عن اتخاذ أي موقف، مطلّاً من قصره على الأحداث ولسان حاله يقول: «لا أدري هل الكتائب على حق، وهل الوطنيون الأحرار على خطأ. ولكني أعلم أني أشعر بانعطاف (بعطف) كبير على داني من جهة، ولا أريد إفساد علاقاتي الجديدة ببشير من جهة أخرى!! إني في موقف غير ملائم للتدخّل في الخلاف الناشب بين الحزبين. وقد تفسّر وساطتي على أنها تدخّل في شؤون الجبهة اللبنانية الداخلية!!». وهكذا غابت الرئاسة عن السمع، وارتضت لنفسها

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٨١.

دور المراقب، وراح الوطن يغرق بمزيد من الدماء والدمار والويلات، في ظل رئاسة تجد حرجاً في التدخّل في ما يجري والقبض على الأحداث.

ترى هل كان بشير وأنصاره على حق حين كانوا يصفون سركيس بأنه شخص من شمع ينبغي تذويبه![1] استخفافاً بأمره وتصغيراً لشأنه ولجموده وبرودة ردود فعله، وبطء تحركه؟!

كان الرئيس الحص قد يئس من تحقيق أي نجاح على صعيد شؤون الوفاق الوطني، أو إصلاح الجيش بشكل معافى وكامل وسليم، وتوسيع انتشار الجيش في الجنوب لحماية أهله، وتدعيم الشرعية، وصياغة تفاهمات مع الفلسطينيين تصون البلد وترعى قضيتهم في ذات الوقت، وحمايتها من كل التفريعات الجانبية والمتاهات المضللة، واستثارة غضب الناس وعداوتهم تجاههم. كما لم يعد بالإمكان وقف الاشتباكات اليومية، ولا انهيار الثقة المستمر بين سركيس وبطرس من جهة، وبين القيادة السورية. وقد غاب الإنصاف عن نظرة سركيس إلى الأمور واندفع بتأييد ومشورة من بطرس وتقارير جوني عبده في طريق خاطئ منحاز مشجعاً سلوك بشير وداعماً له، ومصرّاً على الأميركيين أن يتبنّوا ترشيحه للرئاسة المقبلة. لقد بلغ السيل الزبى، وأيقن الرئيس الحص أن الأمور أضحت (فالج لا تعالج) ولم تعد لا النوايا ولا الأعمال ولا الأفكار والتحركات صالحة أو طيّبة أو مفيدة، فتوصّل إلى قناعة تامة بضرورة مجيء حكومة جديدة، لعلها تُفلح على الأقل في تطبيق المبادئ الوفاقية الأربعة عشر.. وربما يصلح العطار ما أفسده الدهر!!

صارح الرئيس الحص الرئيس سركيس بنيّته، وكان مصرّاً حاسماً. ولما كان الوضع والظروف لا تساعده على مثل هذه الخطوة، كما كان الحال دائماً، وأمام إصرار الرئيس الحص، اتفق الرئيسان أن يضع الرئيس الحص استقالته مكتوبة بتصرف الرئيس سركيس. وهكذا كان، فسلّمها له مكتوبة في ١٩٨٠/٧/٧.

ولم يكف الوزير بطرس، عن التفسيرات الخاطئة فكتب معلّلاً إصرار الرئيس الحص

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٢٧.

على الاستقالة خوفاً على أمنه وأمن ابنته!! كأنما لم يكن طيلة مدة حكمه يعيش في كنف الأخطار، أو كأنه كمن يأبه بالتهديدات إذا وجدت، أو كأنه لم يعطِ ألف برهان وبرهان، على شجاعته وإقدامه وصموده، حين كانت تقتضي مصلحة الوطن، ومصلحة الشعب.

كان الرجل مؤمناً بالله، وشديد الاعتقاد بعظمته وجلاله، متيقّناً تمام اليقين أن مصائر البشر بيده، يرسم الأقدار ويحدّد النهايات وخواتيمها. وكان متديناً في حياته الخاصة، يقيم الصلاة ويأتي الزكاة ويجري حسب شرع الله وكتابه وسنّة رسوله، دون تشدّد أو تطرّف أو ادّعاء. وككل مؤمن حصيف لم يكن يبالي، إذا ما حان قدره، إن وقع على الموت أم وقع الموت عليه. وفي المحصّلة، تبيّن له بوضوح أن الاستمرار في السلطة والحكم مبرّر فقط بمدى الإنتاج، إذ السياسة في حقيقة الأمر هي فنّ الإنتاج والعطاء وإبداع القيادة واستنباط الحلول وتسهيل حياة الناس وإسعادهم، وتوفير مصادر العيش الكريم والهانيء والآمن لهم. وإلاّ، فلا مبرر لأي سياسي أن يستمر على كرسي القيادة والمسؤولية.

في ١٩٨٠/٤/٢٤، وقد نوى في قرارة نفسه الاستقالة وترك الحكم لغيره، علّه يوفق أكثر مما وفق هو، واجه مجلس النواب في جلسة مناقشة عامة.. وقدّم كشف حساب عن أعمال حكومته. فكانت ردود متفاوتة، بعضها منصف وبعضها متهوّر متجنٍ. ولا بأس، فالبلد منقسم حول كل شيء، ومختلف متصارع متشابك بقوة وعنف وفي كل الساحات. فزادته هذه الجلسة اقتناعاً بترك الحكم.

وقد كان يلتحم مع شعبه وأهله في كل مكان، وكان بيته في وجه العواصف دوماً (في الدوحة) ووسط المعارك.. وعام ١٩٨٢، وبعد أن عانى ما عاناه في هذه المنطقة، رفض أن يبقى، رغم كل شيء، بعيداً عن سكان بيروت الغربية، المحاصرة والمرصودة والمصلوبة على قصف وحشي قلّما عرفته حروب العالم، وعلى بربرية لم تذكرها كتب التاريخ، ففضّل أن يجوع ويعطش ويتألم، مع الجائعين والعطاشى والمتألّمين من أهل بيروت، وأهل وطنه، مما لا يفعله خائف على أمنه، ولا يحتج به مسؤول رعديد!

وحين يقرأ المرء مثل هذه الكتابات، التي تعجّ بأغراض وأمراض كهذه، يتفهم لماذا لم تنجح سياسات هؤلاء الساسة في كسب ثقة العالم وودّ الدول وتفهّم الشعوب، لتسير بأزمات الوطن إلى مرفأ آمن وحل سليم.

بعد أحداث الصفرا، والقضاء على النمور ، وصعود نجم بشير، حيث ازداد تفهم سركيس له وتقديره وإعجابه، وخوفه أيضاً، تسارعت اللقاءات بينهما يحضّر لها وينظّمها شخصان: جوني عبده، وزاهي البستاني. ثم فجأة قبل سركيس الاستقالة المكتوبة المقدمة من الرئيس الحص في ١٩٨٠/٧/١٦ مباشرة بعد أحداث الصفرا!!

وبعد مناورات كثيرة، ومشاورات كثيفة مع السوريين والجبهة وفريق عمل سركيس وشخصيات إسلامية، ظهر أن سورية نصحت بتكليف الرئيس رشيد كرامي أو السيد مالك سلام أو الرئيس سليم الحص. لكن الرئيس سركيس كان يميل إلى تكليف الرئيس تقي الدين الصلح، وفاتحه في ذلك، وكلّفه ولمدة شهر، حيث فشل في التأليف، ولاحظ صدود السوريين عن التعامل معه فاستعفى. فما كان من الرئيس سركيس إلا أن كلّف السيد شفيق الوزان بتأليف الحكومة الجديدة، وقد نجح في تأليفها من ٢٢ وزيراً في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠. وقبل الرئيس الوزان التكليف رغم معرفته بمعارضة السوريين له. ونالت هذه الحكومة الثقة بعد فترة طويلة نسبياً، امتدت أكثر من شهرين نتيجة هذه المعارضة. ثم حلّت الأمور نتيجة عوامل طرأت واستجدّت على العلاقات السورية اللبنانية. وقد علّق ميشال أبو جودة (وهو معلق في صحيفة النهار ومن المقربين من الرئيس سركيس) أن بطرس هو المحرك لكل شيء، وأنه أبعد الحص كي يحتلّ المقام الأول رغبة بالتسلط.

والغريب أن بطرس الذي يوحي بنفي مقولة أبو جودة، علّق بالقول: «ومنذ خروج الحص تلاشت التباينات بيننا (بينه وبين الحص) وتوطّدت بيننا علاقة ودّ واحترام متبادل»!!![1]. ولله في خلقه شؤون!

ومع تقديم الاستقالة للرئيس سركيس وقبولها، كتب الحص:

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٤٣٨.

«كانت تلك لحظة الفراق النهائي مع الرئيس سركيس. وقد حزّ في نفسي أن أغادره على نقيض ما كانت علاقتي به عند دخولي إلى جانبه قبل نحو أربع سنوات. كانت الصداقة بيننا خالصة حميمة. فأضحى الفتور، حتى لا أقول أكثر، سمة العلاقة بيننا. ولكني فارقته مع ذلك حافظاً له المودّة، لا بل والمحبّة الشخصية، وفيضاً من الاحترام لمزاياه الخلقية الرفيعة وإخلاصه الوطني ووفائه»[1].

الفراق: نهاية مرحلة

بقيت الحكومة المستقيلة تصرّف الأعمال مدة أربعة أشهر ونصف، كان البلد فيها يتردّد بين عواصف وعواصف، وكانت الأحداث المأساوية تندلع كل يوم، وكل لحظة.

وقد كثّفت إسرائيل من غاراتها التي شملت كل بوصة من أرض الجنوب، وأرهبت كل قرية وبلدة ومدينة. غارات طيران، وقصف مدفعي، وعمليات إنزال تعصف بكل شيء... فحولت حياة الناس إلى جحيم.

وكذلك كانت أفعال المسلحين والمليشيات في الداخل، لا تقلّ شناعة وأذى وإرهاباً. ولقد كانت المعارك الهمجية التي اندلعت بين مسلحي بشير الجميل ومليشيا داني شمعون مثالاً مهولاً في رعبه وآثاره المدمّرة، وفتكه.. معارك مذهلة بقسوتها تدور بين المدنيين، والكل يتفرج وينأى بنفسه عن التدخل والسعي لإيقافها.. والصادم العجيب كان موقف الشرعية والجيش.

ارتفع صوت الرئيس الحص مندّداً ومستنكراً: «مهما قيل في الحوادث المأساوية التي وقعت، فإن مرتكبيها لا يستطيعون أن يتستروا بالوطنية وأفعالها. الوطن والوطنية من كل ما حدث براء. أين هي القضية وأين هي الأهداف الوطنية؟ تحت أي شعار أريقت كل تلك الدماء البريئة؟».

لقد سقط في هذه المعارك، حرب الإخوة والحلفاء، مئات القتلى (بين ١٥٠-٥٠٠

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٣٩.

قتيل) كما سقط مئات الجرحى، عدا الدمار الذي لحق بالمنازل والمؤسسات، ومظاهر الحياة المدنية.

«كلما تكشّفت حقائق جديدة عن أحداث الأيام الأخيرة. تملكتنا قشعريرة يختلط فيها الغضب بالتقزز، والرفض بالحزن العميق. إن في لبنان وحوشاً تخطر بين الناس كالبشر، أولئك هم الذين سطروا صفحات سوداء في سفر الأزمة اللبنانية. لم تعد تُذكر محنة لبنان إلا ويُذكر معها ذاك المسلسل من المجازر الرهيبة: من يوم السبت الأسود إلى يوم إهدن الأسود، إلى يوم الصفرا الأسود، مروراً بجرائم جماعية أخرى نُفذّت قصفاً وتفجيراً أو غيلةً..

«بالإرهاب يستطيعون أن يقتلوا الأبرياء، ولكنهم لا يستطيعون أن يقتلوا عدل السماء. إنهم أعداء لبنان، أعداء الإنسانية والتعايش والحرية. إن من يحاول اغتيال القيم التي قام عليها لبنان مجتمعاً وكياناً ووطناً إنّما يستهدف وجود لبنان في الصميم»[1].

كان هذا التصريح في ١٩٨٠/٧/١٠ نتيجة للصدمة المهولة التي أحدثتها المعارك الوحشية. ولعل ذلك، كما يرجّح الرئيس الحص، الحدث وعنفه، ثم التصريح القوي الصاخب والمندّد الذي أدلى به الرئيس، ما عجّل باندفاع سركيس لقبول الاستقالة، فأعلنها في جلسة لمجلس الوزراء في ١٩٨٠/٧/١٦.

كانت شراسة بشير الجميل قد أظهرت نفسها وصرّحت عن نوايا صاحبها ومخططه. لقد صار الأمر له في طول المناطق الشرقية وعرضها حتى اصطدم بالجيش اللبناني، وكان ذلك مقدراً ومحسوماً ومتوقّعاً، ففي ١٩٨٠/٩/١٠ انفجر الصراع بين القوات والجيش في منطقة الحدث، حيث عمد بشير إلى الاستفزاز والتحدي، وانتهى الأمر بسيطرة الجيش (المكافحة) على الوضع وقبض على أكثر من مائة عنصر من القوات.

وفاجأ بشير الجميّل كل اللبنانيين حين صرّح أن الجيش اللبناني في تواجده في الحدث والمريجة وعين الرمانة إنما هو قوة احتلال!! وطالبه بالرحيل!

---

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٤٠٥.

وفي هذه الفترة اشتدّ على الرئيس مرض الربو فعانى منه معاناة شديدة عرضته لخطر أكيد، لولا عناية سريعة تلقاها من الأطباء، ورعاية من المولى ولطفاً.

لقد فارق الرئيس الحص الرئيس سركيس بعد أربع سنوات كاملة. رافقه إلى (مؤتمر قمة القاهرة في ١٩٧٦/١٠/٢٥، قبل أن يتولى رئاسة الحكومة، وفارقه في ١٩٨٠/١٠/٢٥)، بعد أربع سنوات يوماً بيوم.

«شاركته المسؤولية في أدق الظروف وأخطرها عبر ثلثي عهده.

زمنه كان زمن العواصف والزلازل والشدة.

كان زمن الأمل والخيبة».

وينهي الرئيس الكلام عن عهد الرئيس سركيس بوجدانية رقراقة جيّاشة تمسّ أعمق حنايا القلب وتثير أرق الأحاسيس:

«بدأنا معاً والأمل يجمع بيننا، وانتهينا والخيبة تفصل بيننا. أما احترامي لإلياس سركيس الرجل، وأما مودّتي لإلياس سركيس الصديق، وأما محبّتي لإلياس سركيس الإنسان، فبقيت كلها حيّة في قلبي، نقيّة جياشة. كانت العلاقة بيننا وليدة رفقة درب طويلة في رحلة شاقة من الخدمة العامة. ما كان مأرب بداية لها، ولا كان خذلان نهاية لها».

كانت هذه شهادة إنسان نبيل يحفظ الودّ، ويصون الصداقة، ويتعالى سموّاً ورقّياً ونبالة، على ما كان من قرارات وخيبات وتضاد فكري واجتهادات مختلفة، ونظرات متعارضة في تقدير الأمور والشؤون والقضايا. ورغم خلافات الرأي كلها، وما داخلها ومن حرّض عليها وأثارها، بقيت المحبة وخلد الودّ الأصيل. وهذا ما ميّز الحص الإنسان عبر امتداد حياته السياسية والوطنية والاجتماعية.

وهنا تنتهي مرحلة مهمة جداً من مراحل حياته، وتبقى محطات كثيرة، كان مكتوباً ومفروضاً على قطار العمر أن يمرّ بها، وكانت قدراً مرسوماً.

الحصاد المرّ

في تقويمه لهذه المرحلة من الحكم، وبعد أربع سنوات كاملة حفلت بكل الأحداث والتعقيدات السياسية، يصرّح الرئيس الحص أنه لم يكن راضياً عن نفسه. ويعترف أنه كان يأمل بإنجازات أكثر ونجاحات أوسع وأشمل. يقول: «في عهدي الأول بالحكم لم أكن راضياً عن نفسي كل الرضى، إذ كنت أطمع إلى تحقيق قدر أوسع من الإنجاز. ولكن والحمد لله، لم يشع عني أنني أخفقت...

«يقال في لبنان إن الحكم محرقة. فمن يمارسه يتعرض للانتقاد القاسي بلا رحمة في كل ما يفعل أو يعجز عن فعله. وأنا لم أشعر، والحمد لله، كذلك. أنّني أُواسي نفسي بالقول، لو أنّني احترقت لما كانت المهمة الثقيلة عادت إليّ أربع مرات، بعد المرة الأولى، أم أن السرّ يا ترى هو في كون العودة، إلى موقع المسؤولية على هذا المستوى بمثابة العقوبة؟ كلا ثم ألف كلاّ. فالمسؤولية فرصة للإنجاز والخدمة لا تقدّر بثمن. وهي تحدٍ لحاملها يقترن النجاح في الوفاء به بسعادة تلازم المسؤول بقية حياته.

«إنني حاولت في كل الأوقات أن أنجز ما يستطاع إنجازه»[1].

وأكثر ما أسف له الحص أنه لم ينجح مع شركائه في الحكم أن يحقّق الوفاق الوطني وأن يوقف دورة العنف الدموية الشرسة، وأن يعيد اللحمة إلى مكونات الشعب اللبناني.

والواقع أنه في ضوء المعطيات التي كانت ترسم حدود الواقع، وفي ضوء الحقائق الحاسمة على الساحة، والانقسامات المريعة والعميقة التي طبعت الأحداث وفرضت وجهتها، وبتأثير الصراعات الخطرة التي اندلعت في المنطقة وكثرة القوى الإقليمية المتصارعة، لم يكن من فرصة للنجاح ولو تناهت في التضاؤل والصغر. ولم يكن هناك من مجال..!

ثم إن النظام اللبناني المتوارث منذ الاستقلال كان يحمل في نسيجه وحناياه كل

(1) من مقدمة كتاب «في حكومة لم تحكم» التي كتبها الرئيس الحص للوزير صلاح سلمان. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٢.

مظاهر الضعف والعيوب القاتلة.. لقد بُني على أسس ضحلة ومداميك هزيلة، وقواعد ضعيفة تختزن أخطار مقاتله. لقد كانت التركيبة الأولى الميثاقية، طائفيّة منفرّة، كانت تصلح لفترة مؤقتة، للانطلاق، عام ١٩٤٣، في نفيين بائسين خلقا إمكانية توافق وطني.. وكان المأمول أن تُطوّر هذه الصيغة الميثاقية إلى إبداع مواطنة صلبة، مستندة إلى أسس تصون وطناً وتعلي دولة ونظاماً.. والبائس أن المؤقّت أصبح دائماً... واستمرّ النظام الطائفي محتفظاً بقوة تأثيره ووجوده، وأوجد المؤسسات والإدارات وأشكال الحكم والسلطة على مقاسه ومفاهيمه.. قاتلاً كل محاولة تغيير أو تحديث أو عصرنة.. فصار البلد طائفياً حتى النخاع. حتى إذا انتبه الناس، إبّان الصدمات الأولى، في عام ١٩٥٨، و١٩٧٣ و١٩٧٥، كانت الهوة قد اتسعت، وامتدّ الخرق فلم يعد هناك مجال للإصلاح بالرفو أو الترقيع.. واستفاد الأغراب والمتربّصون بنا من عيوبنا، فتسلّلوا منها ودخلوا، وبدأت ألاعيب العبث والفوضى والقتل المجنون، وانفلتت على أرضنا لعبة الأمم الماجنة. وكنا جميعاً وقودها وضحاياها.

كان يمكن عمل شيء، لو كانت القيادات القائمة على شيء من الكفاءة والصدقية والمقدرة، والوطنية السليمة الصافية، ولو أحسنت انتهاز الفرص. كانت المرحلة، بتعقيداتها ومأساويتها تتطلب رجالاً غير الرجال، وقادة غير القادة، وأصحاب سلطة غير ما كان متوفراً. لقد جاء هؤلاء في زمان لم يكونوا له، وحضروا في ساحات ما كانوا أبطالها.

في الواقع كان الخطأ الأساس والحاسم متمثلاً في دور وسلطات رئيس الجمهورية كما نصّ عليها دستور ١٩٤٣ وما فرضه العرف والممارسة.فدستور ما قبل الطائف يجعل من رئيس الجمهورية «ملكاً على جمهورية» في نظامنا البرلماني، كما أوجز المشكلة الرئيس الحص ما خلق دائماً المتاعب والمشاكل في معظم العهود الرئاسية منذ الاستقلال. واستخف الدستور بمركز رئيس الوزراء ودوره وسلطاته.

فرئيس الجمهورية يمسك بكل مقاليد السلطة، يعيّن ويقيل، ويستبدّ بالممارسات والسلطات، ويتجاوز الوزراء ورئيسهم ويتفرّد بالحكم، وهو قائد القوات المسلحة، والمتصرف بالمال.. وكل مصادر القوة والسلطة والسياسات. رحم الله الرئيس تقي الدين

الصلح الذي صدمته هذه الظاهرة فقال قوله المشهور: نحن المسلمين، حين ارتضينا أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً بصورة دائمة، كنا نأمل من الموارنة أن يختاروا لنا الأفضل عندهم.. ولكن ذلك لم يحصل أبداً.. وكان مصير البلد كله، والشعب بأكمله يتوقف على شخصية الرئيس المختار ومزاجه وصفاته.. وعلى الشعب أن يتحمّل ويصبر ويرضى بقدره وحظوظه طيلة مدة ٦ سنوات!!

والطريف أن الرئيس الحص في تحليله لهذه الظاهرة، أقرّ بأن رئيس الجمهورية يبدأ حسب هذه الظروف توافقياً، غالباً، ويميل إلى الإنصاف أول سنتين وإلى إرضاء الجميع، وخاصة قبل الانتخاب، وينثر الوعود ويكثر من الضمانات وعهود الطمأنينة والعدالة والتجرّد، ثم بعد سنتين يبدأ في التحصيل لنفسه، والعمل بقناعاته ونوازعه، وفي السنتين الأخيرتين يبدأ في الانحياز إلى طائفته وربعه وإرضاء جماعته ومناصريه، كي يؤمّن «مستقبله» ما بعد الرئاسة ويطمئنّ إلى مصيره وأمنه وهنائه.

فمن الملاحظ أن رئيس الجمهورية يدخل الحكم محمولاً على الأكتاف في ما يشبه الإجماع ويخرج من الحكم بعد ست سنوات في حال من الانقسام بين الناس، وأحياناً وسط إعصار يمزّق الصفوف. وأنه كثيراً ما يبدأ عهده معتدلاً وينهيه فئوياً وسط نزاع يقف هو على طرفٍ منه.

هكذا كان، ولو بدرجات متفاوتة، شأن كل من الشيخ بشارة الخوري وكميل شمعون وشارل حلو وسليمان فرنجية وإلياس سركيس. ولم يشذّ عن هذه القاعدة سوى الجنرال فؤاد شهاب الذي استطاع أن يحافظ على صورة الاعتدال، ولو ظاهرياً على الأقل، طيلة عهده...

ومن التفسيرات التي تُعطى لهذه الظاهرة، أي ظاهرة التفاوت بين صورة الدخول وصورة الخروج، أن الرئيس، وهو ماروني، يحتاج إلى أصوات المسلمين لترجيح كفته على خصومه عند انتخابه، أو هو في غنى على الأقل عن تأليب أصوات المسلمين ضده، لذلك فهو حريص على إرضاء المسلمين، أو على الأقل عدم تنفيرهم واستعدائهم خلال فترة الترشيح والانتخاب. فتراه الناس خلال تلك المرحلة في أبهى حلة من الاعتدال

وأزهى صورة من الانفتاح، وأحلى إطلالة في ما يصدر عنه من أقوال وأفعال. ولكن سرعان ما يكشف وجهه الآخر بعد دخوله.

فهو في ظل النظام المطبّق، خصوصاً باعتبار أن فترة ولايته مضمونة لست سنوات كاملة، وهي غير قابلة للتمديد، أو التجديد دستورياً، لا يجد نفسه ملزماً بالاستمرار في مراعاة جانب الفريق الآخر أو مضطراً إليه[1].

يقول الرئيس الحص حيث عالج هذا الموضوع في عدة مقالات وأبحاث: «رئيس الجمهورية اللبنانية ملك على جمهورية لست سنوات. وهو أقرب ما يكون إلى الملك الحاكم لا إلى الملك الرمز أو إلى الملك الدستوري الذي يلي الأحكام ولا يحكم.

«فالدستور يضع معظم السلطة الإجرائية في قبضة رئيس الجمهورية. ولئن كان الدستور يقضي بأن يمارس رئيس الجمهورية هذه السلطة بمعاونة الوزير المختص، فقد أحلّه من أي مسؤولية سياسية في ممارسة هذه السلطة، محمّلاً الوزراء كلياً تبعات تلك الممارسة وما يترتب عليها من نتائج. فإذا أكل رئيس الجمهورية حصرماً فإن الوزراء، ومعهم رئيسهم، هم الذين يضرسون.

«وهذه نصوص الدستور تشهد بذلك، وتحديداً حيث يقول: تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً لأحكام هذا الدستور (المادة ١٧ من الدستور اللبناني). وكذلك حيث ينص: مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون ما خلا تولية الوزراء وإقالتهم قانوناً (المادة ٥٤). وهو في مقابل ذلك ليس مسؤولاً سياسياً عن أعماله وبالتالي لا يخضع لمبدأ المحاسبة إلا في حال ارتكابه الخيانة العُظمى أو خرق الدستور (المادة ٦٠). فيما يتحمل الوزراء إجمالياً تجاه المجلس (أي مجلس النواب) تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحمّلون إفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية (المادة ٦٦).

«هذا ما يمنحه إياه الدستور، غير أن الممارسة تقرّ له بصلاحيات أوسع، ويحكم بسلطات تكاد تكون مطلقة ودون محاسبة من مجلس النواب الذي انتخبه، ويبقى ست

(١) سليم الحص، حرب الضحايا على الضحايا، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص١٣٨.

سنوات لا يتزحزح في سدة الحكم. فتقوم حكومة وتسقط حكومة، ويأتي وزراء ويرحل وزراء وهو قابع في عليائه»[1].

حتى مقررات جلسات مجلس الوزراء التي لا يترأسها رئيس الجمهورية تعتبر بشكل استشارات أو توصيات وغير نافذة وكأنها جلسات عمل تمهيدية. وهو كذلك يتدخل في أعمال الوزراء والوزارات وفي أدق التفاصيل.

وقد يستطيع رئيس الوزراء الوقوف دون صدور مرسوم لا يوافق عليه. فينتظر رئيس الجمهورية إلى حين تبدّل الوزارة ليصدر المرسوم الذي يريد.

بالطبع هذا ما كان سارياً قبل الطائف (١٩٨٩).. وقد تغيّرت أمور كثيرة بعده، وعدّلت مواد وأُصلح الدستور.

وقد يستطيع رئيس الجمهورية حجز أي مرسوم لا يوافق عليه ولو أراده رئيس الوزراء. وقد يمكن لرئيس الوزراء أن يفعل ذلك وبإمكانه، ولكن رئيس الوزراء يُحاسب بينما رئيس الجمهورية لا يُحاسب، أمام الشعب وأمام ممثليه.

كما أن رئيس الوزراء لا يملك أية صلاحيات محددة حسب نصوص الدستور. لذلك جرى العرف أن يتقلّد شؤون وزارة، دائماً إلى جانب رئاسة الوزراء، وغالباً ما تكون وزارة المال. فهذه الوزارة بالذات تجعله يطلع على ما يجري في كل الوزارات. ومراقبة أعمالها وربما التأثير في بعض شؤونها[2].

ولعله لهذه الأسباب قامت حملة معارضة بوجه الرئيس الحص حين ألّف وزارته الثانية ولم يضمّ إليه حقيبة وزارية، فاعتبر المسلمون ذلك تخلياً عن حقوق واجبة وأساسية لمركز رئاسة الوزراء. وقد أصدر اللقاء الإسلامي بيانه الشهير في هذا الشأن معارضاً الحص بكل قسوة[3].

إذن، إن جُماع هذه الأمور، من صلاحيات واسعة كاملة وشاملة كل شؤون الدولة،

(١) سليم الحص، نقاط على الحروف، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٧، ص١٠٧-١٠٨.
(٢) المصدر نفسه، ص١١٢.
(٣) سليم الحص، حرب الضحايا على الضحايا، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص١٥٣.

وثبات مدة حكم رئيس الجمهورية (٦ سنوات)، بينما رئيس الوزراء معرّض كل لحظة للرحيل أو الترحيل، وأن المحاسبة تنطبق على رئيس الوزراء والوزراء، بينما رئيس الجمهورية غير مسؤول ولا يحاسب، بالإضافة للعرف والممارسة حين تتسع سلطات الرئيس، كلها أمور تفرض عدم التكافؤ بين المركزين، مركز رئيس الجمهورية ومركز رئيس الوزراء، وعدم المساواة في المشاركة وقيادة الدولة. أضف إلى ذلك أن أصحاب المصالح والمآرب يتحلّقون دائماً ويناصرون الدائم على المؤقت الزائل، ويدعمونه ويلتفّون حوله، في الإدارة والسياسة والمجتمع والاقتصاد، ومن الطبيعي لمحترفي السياسة، سواء كانوا ممن ينافس رئيس الوزراء على منصبه أو ممن يطمح إلى منصب وزاري، أن يجنحوا إلى الالتفاف حول رئيس الجمهورية وهو الباقي، لا حول رئيس الوزراء وهو الزائل، إذا ووجهوا بالاختيار بين الاثنين في موقف من المواقف.... من هنا يأتي النفوذ العريض الذي يتمتع به رئيس الجمهورية عادة في الأوساط السياسية بالمقارنة مع رئيس الوزراء. وبديهي أن يولّد هذا الواقع لدى رئيس الوزراء في كثير من الحالات الإحساس بأنه مدين لرئيس الجمهورية بمجيئه وبقائه واحتمالات عودته مستقبلاً[1]. فتنشأ حول رئيس الجمهورية هالة مصطنعة تضخّم حجمه وحضوره ومراعاة الناس والفعاليات والدولة له.

عانى الرئيس الحص من هذه الأعراف، ومن السلطات، ومن حصريّة الفعل والنفوذ بيد الرئيس الذي أفاءه على بعض أخصائه، فاستمدّوا منه نفوذاً سرعان ما ترجموه إلى استئثار بغيض، وتجاوزات مقيتة، وغطرسة لا تُحتمل. فكانوا رؤوساً إلى جانب الرأس الواحد الرئيس، بينما تضايق الرئيس سركيس وانزعج بحدة ونفور من الرأس الآخر الحق.

تصرّف الرئيس سركيس على أنه المسؤول الأوحد في كل البلد، وضنّ على الآخرين مشاورتهم والوقوف على آرائهم، إلا ما ندر، وأطبقت مزاياه ونوازعه النفسية والذاتية على جو الدولة. ولمّا كانت تغلب عليه الكآبة والانطوائية، وضعف الثقة بمقدرات الدولة وهيبة الحكم، وتفوّق الشرعية وجلالها، فقد ظهرت السلطة عاجزة، مترددة،

(١) سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١، ص٨١.

تجبن حيث يجب الإقدام وتتراجع حيث يتحتّم الحسم والفرض والصلابة. تشهق وراء تلمس إرضاء رغبات الجبهة اللبنانية، وترجّحات أحلام بشير فيما بعد، وتستخف وتزري بمصالح الفريق الآخر وتطلعاته ومطالبه...

وإذا كان رئيس الجمهورية مصرّاً على حكم الرأس الواحد (والأمر استبداد وطغيان) وتلك محتويات هذا الرأس وما فيه من مضامين، فقد كتب على البلد أن يجترّ ويلاته ويجدّد مآسيه ولوعاته. وقد انتشر شيء من الفساد في الحاشية، من المتزلّفين والمنافقين والمنتفعين ما أزكم الأنوف، بالرغم من أن الرئيس سركيس شخصياً ـ كما يذكر الرئيس الحص ـ كان غاية في النزاهة الشخصية والترفّع والنّبل على صعيد الانتفاع المادي. ولقد تأكّد لكل الدارسين كيف خرج من الحكم وهو طاهر الذيل عفّ الضمير، لم يمدّ يده إلى أموال الدولة، ولا سعى لتكسّب أو غرض فيهما ريبة أو إساءة.

ومن أشهر وقفاته في هذا المجال ما انتشر عن أمر صفقة أسلحة مع فرنسا، دُبّرت للجيش اللبناني (طائرات البوما – ومدافع ميدان وذخائر وغير ذلك)، وقد اكتشف أن فيها ٢٤ بالمئة من قيمتها البالغة ٦٠٠ مليون فرنك فرنسي، ستذهب عمولة لسماسرة ونافذين لبنانيين وفرنسيّين. فما كان منه إلا أن أمر بإلغائها ورفض توقيعها وإجراءها. «والجدير بالذكر أن هذه الصفقة نفسها، قد نُفّذت على عهد الرئيس الذي خلفه، وقد رُفِعت قيمتها إلى مليار ومئتي مليون فرنك فرنسي. ذهب منها ما نسبته ٣٢ بالمئة عمولة للبنانيين وفرنسيّين ضالعين فيها»[١].

وهكذا، بموجب الدستور اللبناني قبل الطائف عام ١٩٨٩، لم يكن دور رئيس الوزراء وحضوره وسلطاته لتسمح له بالمشاركة الفاعلة في تسيير شؤون الدولة، وكان لرئيس الجمهورية النفوذ المهيمن على كل ما في الدولة. وقد تغيّرت الأمور بالنسبة لاختيار رئيس الوزراء فصار يمرّ عبر استشارات نيابية ملزمة.

(تنص الفقرة ٢ من المادة ٥٣ المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٢٦٩.

«دستور الطائف» على أن رئيس الجمهورية «يسمّي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها». كما تنصّ الفقرة ٣ على أنه «يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً». وتنص الفقرة ٤ على أنه يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء إو إقالتهم)[١]. وجعلها الدستور ملزمة لكي يأخذ بها رئيس الجمهورية ويحترمها.

كما فرض الدستور مقرّراً محدّداً لمجلس الوزراء وأميناً عاماً مختصّاً بشؤونه. وبناء عليه حُدّدت صلاحيات مؤسسة مجلس الوزراء واتضح دورها ومسؤولياتها، وصارت القوة الإجرائية والسلطة التنفيذية جوهر وجودها، وتؤخذ القرارات في مجلس الوزراء مجتمعاً.

وعاد بذلك النظام اللبناني برلمانياً، لا مجال لملوك ترأسه.

واللافت أن الرئيس الحص أظهر حرصاً شديداً على مشاركة الرئيس سركيس في تسيير شؤون الدولة والقيام بالدور «الآخر» الضروري والدستوري وبكل الفعالية والتفاصيل. وقد كتب الرئيس الحص فيما بعد:

«وعندما قام الرئيس سركيس بجولة على دمشق ثم الرياض ودول الخليج في خريف العام ١٩٧٨، في معرض التمهيد لمؤتمر بيت الدين لوزراء خارجية الدول العربية المعنية بقوات الردع العربية، مصطحباً وزير الخارجية فؤاد بطرس من دوني، كانت بين الرئيس الراحل وبيني مشادة سبقها تصريح صحافي اعتبره استفزازياً، قلت فيه أن تلك بدعة لا يجوز أن تتحول إلى سابقة»[٢].

وظل الرئيس الحص أميناً وصادقاً في تطبيق الدستور، فيما بعد، مع الرئيس إلياس الهراوي والرئيس إميل لحود حتى أقصى الحدود.

ولقد أصدر الدكتور صلاح سلمان وزير الداخلية والتعاونيات في حكومة الرئيس

(١) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٥.
(٢) سليم الحص، نقاط على الحروف، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٧، ص٢٥٣.

الحص الأولى في عهد الرئيس سركيس كتاباً عنوانه: «في حكومة لم تحكم».. ولعل العنوان قد صرّح بكل الحقائق والوقائع لهذه الحكومة.

ويجزم الوزير صلاح سلمان:

«قد تكون أهم فرصة ذهبية لم يستفد منها الرئيس سركيس هي أنه لم يعتمد على الرئيس الحص والحكومة لبدء عملية الوفاق.

«كان للحص احترام ومصداقية عند مختلف الأطراف مما كان يسهّل عليه التفاوض معهم لو أتيحت له الفرصة، خصوصاً أن الحكومة كانت مستعدة وقادرة على القيام بهذه المهمة، ولو أُعطي المجال والفرصة لكان الحص قادراً على الوصول إلى اتفاق، ربما أفضل من اتفاق الطائف، بعد سنوات طويلة من الحرب والمعاناة والخسائر... كان بإمكان الحص أن يلعب أهم دور في الحياة السياسية ومسألة الوفاق الوطني.. ومع ذلك لم يسهّل الأمر له، ولم يحظَ بأي فرصة، وأُبعد عن المركز المؤثر للقرار والسلطة، وجوبِهِ بالتردّد والخوف واليأس والانحياز.

«كان سركيس يردّد دائماً (أن السياسة فن الممكن) ليتخذ من هذه المقولة عذراً لعدم محاسبة الجبهة اللبنانية ولجمها، ولكنه كان يسقطها في تعامل الحص مع الفلسطينيين عندما يلحّ عليه رفع الغطاء عن الفلسطينيين وسلاحهم وساحات مخيماتهم»[1].

وهذه شهادة حق وإنصاف من الوزير سلمان الذي عايش كل ظروف وتفاصيل تلك المرحلة.

وفي هذا الكتاب أورد الوزير سلمان شهادة حية لمسيرة هذه الحكومة وإنجازاتها والصعاب الشديدة التي اعترضت مسيرتها.. وعدد مآخذ كثيرة على سياسة العهد وأخطائه والمعوقات التي سببها لهذه الحكومة، وإضاعته الفرص وتردده وبؤسه ويأسه وإحباطه. فبعد أن استأثر سركيس (وفريقه ووزيره الملك) بكل السلطات وحصر كل مقومات الحراك السياسي في يده، جاهد للإبقاء على صيغة لبنان الماضي مع قناعته

(١) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٩٠-٩٥.

بعقمها وثبوت فشلها. ولم يستثمر هذه السلطة المهولة (أمنياً وسياسياً ومحلياً وإقليمياً ودولياً) التي كانت في متناوله لصالح ما وعد به، في إعادة البناء والتطوير ووحدة لبنان. وأضاع فرصة العمر بإقصاء الرئيس الحص عن كل المعلومات وأهم القرارات (نتيجة تصديقه تقارير جوني عبده مدير المخابرات، ودسائس فؤاد بطرس وتحريفه، بأنه صار صوت الأحزاب الوطنية واليسار والفلسطينيين، وممثل المعارضة الإسلامية في الحكم) كما أشاع كريم بقرادوني في كتاباته[1]. ثم اعتمد سركيس أكثر من اللازم على فؤاد بطرس وشاركه في الحكم كما يصرّح بطرس نفسه، بدل أن يتعاون مع الحكومة ورئيسها ويتعاون مع الوزارة ككل.

وتعامل مع الطبقة السياسية القديمة متناسياً أن هذه الطبقة هي المسؤولة عن عدم قيام دولة، بل بناء مزارع طائفية وإقطاعية للمصالح الشخصية. وقد قبل بتجاوزات في الجيش كانت مسيئة للمؤسسة العسكرية ولدورها الوطني. وقبل بوزراء فاسدين يسرقون المال العام ويملكون مرافئ خاصة. ولم يبنِ جيشاً متوازناً، بل لم يحاول، بسبب معارضة من داخل بعض قيادات الجيش وضغوط «الجبهة اللبنانية»، وهيمنة شمعون.. ثم ابتزاز وإرهاب بشير الجميّل فيما بعد.

وهذا ما أكّده أيضاً كريم بقرادوني في كتابه عن عهد سركيس «إن الضباط المسيحيين القياديين في الجيش كانوا يُصرّون على إبقاء الجيش مسيحياً». وما أكّده أيضاً جوني عبده مدير مخابرات الجيش، عن عدم وجود أي ضابط مسلم في وزارة الدفاع وقيادة الأركان وقوّاد الألوية. بل إن بعض الجنود رفضوا أن يوصلوا المخابرات الهاتفية لرئيس الأركان، في مركز الاتصالات الهاتفية لأنه مسلم.

ويروي الوزير سلمان: «ذات مساء كان اللواء محمود أبو ضرغم رئيس الأركان اللبناني (وهو من الطائفة الدرزية – الموحدين الدروز ـ بحكم العرف) يتناول العشاء في منزلي، وكنا نستمع إلى نشرة الأخبار التلفزيونية. ومرّ تقرير عن مناورات قام بها الجيش بالذخيرة الحيّة، في كسروان. ففوجئ اللواء أبو ضرغم بهذا الخبر ونظر إليّ

(١) سليم الحص، نقاط على الحروف، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٧، ص٢٥٣.

قائلاً: إنه ليس على علم مسبق بهذه المناورات، ولم يعلمه أحد أنها ستحصل، رغم أنها من ضمن صلاحياته. إن إهمال الضباط غير المسيحيين في الجيش لم يكن سرّاً. ولكنه لم يكن، للأسف، موضوع بحث أو جدل»[1].

ويصف الوزير سلمان الرئيس الحص بأنه مترفّع، ذو عقل كبير وواسع. ويقول بأن الوزير بطرس ومدير المخابرات في الجيش جوني عبده سعيا إلى الإتيان برئيس حكومة جديدة في فترة كانت العلاقة متوترة بين الرئيس سركيس والرئيس الحص.

وقد يستنتج الدارس لهذه المرحلة من العهد، أن تقارير جوني عبده لم تهدأ أو تتوقف عن التحريض والدس على الحص وتعكير العلاقة بين الرئيسين. وكان فؤاد بطرس راضياً لهذا التوجه، لذلك كان حريصاً على الدفاع باستماتة عن مدير المخابرات، رغم ما شاب تصرفاته في هذه الفترة من عيوب ومثالب وتجاوزات.

يسأل الصحفي غسان شربل العقيد جوني عبده، بعد أن ترك مديرية المخابرات: هل اصطدمت مع الحص؟ فيجيب: لا، لكنه اصطدم بالآخرين بسببي! ففي مجلس الوزراء مثلاً اصطدم مع الوزير فؤاد بطرس!! ولما سأله: هل أدّى دور بطرس إلى تعكير العلاقة بين سركيس والحص؟ أجاب، لا. لكن سركيس اتخذ قراراً بألا يختلف مع الحص فصار التباين يحصل بين الحص وبطرس!!

وقد ذكر الأب الدكتور يوسف مونّس في محاضرة له عن الرئيس سركيس فيما بعد: «كان هم الرئيس سركيس أن لا يتنازل المسيحيون عن أي موقع من المواقع القيادية والإدارية التي كانوا يشغلونها».

وكان الرئيس سركيس دائم الدفاع عن وجهة نظر الجبهة اللبنانية، ينطلق منها ويقف عندها، ويحول دون تجاوزها، فتمسك بعدم تحقيق الوفاق قبل حل مسألة السلاح الفلسطيني والوجود الفلسطيني. كذلك كان موقفه وموقف الوزير بطرس من مسألة إلغاء الطائفية السياسية الوارد بندها في البيان الوزاري الأول، ومعارضة الاثنين له ولإدراجه

(1) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٨٤ - ٨٦.

في البيان، وهو لم يثق بالسوريين، ولا كان مرتاحاً للتعامل معهم، كذلك كان وزيره بطرس[1].

ويذكر الوزير سلمان أنه كوزير للداخلية التقى مرّة الرئيس سركيس، وكان قد أعدّ بعض الدراسات المتعلقة بقانون انتخابي جديد «وأخبرته أن أي قانون يجب أن يبعدنا عن الطائفية وتداعياتها، وطرحت أمامه فكرة أن يكون لبنان دائرة انتخابية واحدة، حتى يشعر النائب أنه يمثّل كل لبنان وليس منطقته الانتخابية الصغيرة. فنظر إليّ بابتسامة غير مفهومة، وقال: بقانون كهذا لن ينجح كميل شمعون في الانتخابات. فأجبته: فليكن! أجاب: كلا، هذا شيء لا أقبل به! ولم تستطع الحكومة إصدار قانون انتخابي كانت قد وعدت به في بيانها الوزاري»[2].

كما أهمل سركيس الفريق الشيعي إهمالاً تاماً، وتعاطى مع الشيعة على أنهم بكلّيتهم ممثلون بكامل الأسعد، مهملاً القوى الحية الفاعلة والجديدة التي بدأت تفيق من تغييبها وحرمانها وفقرها وعزلتها.

والمدهش المؤسف أن الرئيس سركيس لم يكن يحسب حساباً، في حركته السياسية إلا للجبهة اللبنانية. وفي هذا الصدد يقول الحص: «أما سائر الأطراف المارونية، وسائر الأطراف المسيحية التي لم تكن ممثلة في الجبهة اللبنانية، فلم يظهر من تصرّف الرئيس سركيس أنّه كان يقيم لوزنها كبير حساب. وأمّا الفريق الإسلامي فلم يكن في تعامل الرئيس معه ما ينمّ عن أنه يعترف له بوجود فاعل حقيقي على الساحة. فكان يتصرف من منطلق أن موقف المسلمين هو من موقف سورية أو الفلسطينيين أو الاثنين معاً. فإذا ما حسم الموقف مع سورية أو مع الفلسطينيين فإنه يكون قد ضمن موقف المسلمين. وما كان يقيمه من اتصال مع الجانب الإسلامي كان، على محدوديته، كما بدا لي، من باب رفع العتب، وكثيراً ما كان يتم لا بمبادرة منه وإنما بمبادرة من أطراف الفريق الإسلامي أنفسهم، وكنت شخصياً أحاول التعويض عن هذا الخلل في موقف الحكم عن طريق التوسع في محاورة هؤلاء والاتصال والاجتماع بهم»[3]

(1) غسان شربل، في ذاكرة الاستخبارات، دار الريّس، ص٢٠٠.
(2) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٨٧.
(3) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٨٥.

وكيف نفسّر هذا السكوت المريب والمؤلم من الرئيس سركيس على تعاون الجبهة مع إسرائيل؟ في حين أن وزير الخارجية بطرس يتعامل مع السوريين بكل حساسية وتوجس وحذر، ويقف لكل كلمة تصدر عنهم بالمرصاد، وله ردّ فعل على كل حركة، ويقابلهم متوتراً ويفارقهم ساخراً، على أنه في كل الحالات والظروف محتاج إليهم وإلى دعمهم، بحكم الواقع والضرورة. وكيف يجوز للسيادة أن تختلّ موازينها بين العدو والأخ الصديق وكيف أن الوزير بطرس، الوزير الملك المتداخل النفوذ في كل الوزارات، والمهيمن وصاحب التجربة، والواعي لمسيرة لبنان المستقل وقبل الاستقلال، لا يلتفت إلى المسلمين فيحاورهم، وهم الجناح الآخر والفريق الآخر، والشريك الحتمي والأخ الحاضر أبداً.

ففي طول كتاب مذكراته وعرضه، وعبر مئات الصفحات، المحشوة بكل ثناء على شخصه وخبرته وتفوقه وإعجازه، حتى لم ينسَ أن يلحق به سفيراً من الخارجية، هو السفير سمير مبارك كسكرتير، وظيفته تتجلّى وعبقريته تتفتّح في أن يزجي إليه صباح مساء، الثناء والحمد والشكر، كذات أخرى لبطرس، تكمل نرجسيته لتتجلى في مرآه هذا السكرتير كأبهى وأجمل وأكفأ وأجدر ما خلق. وتبارك الله أحسن الخالقين.

يقول له مرة: متى ستؤلف الوزارة؟ (يسأل مبارك بطرس متى سيؤلف الوزارة على اعتبار أنه هو الفعل والنفوذ والسلطة مجسّدة في الدولة والعهد)، ولما أجابه أن البعض لا يريده أن يكون وزيراً للخارجية في الوزارة المقبلة؟ يحتجّ مبارك: مستحيل أن تؤلف أي وزارة لا تكون أنت فيها!! وكيف نفسّر سكوت سركيس على أحداث الصفرا وجرائمها وفظاعاتها، وعلى مجزرة إهدن، وعلى اعتداءات بشير على الجيش في الحدث، وإذلاله في عين الرمانة وتدمير منزل قائد الجيش في جبيل، وخطف مئات الجنود والضباط، واستفزازات القوات لقوات الردع الشرعية. بل لماذا كان هذا التراخي والاستسلام أمام تطرّف بطرس وتفرده في رسم السياسات الخارجية وقد ثبت فشلها.

لقد أشاع بقرادوني مقولة أن الحص قد أصبح المدافع الأول عن وجهة نظر التحالف الفلسطيني – التقدمي واليساري بعد استشهاد كمال جنبلاط، وصار الرأس للإسلام السياسي، وكانت هذه المقولة تمثل افتراء بيّناً وتزويراً فاضحاً. فقد أدرك الحص،

كمسؤول ورجل دولة، أهمية محاورة كل الأطراف والفرقاء المؤثّرين على الساحة، وكان فرضاً واجباً وضرورة ملحّة أن يعتمد الحوار والتشاور مع الجانب الوطني والقوى الإسلامية، خاصة وقد لاحظ مدى تقصير الرئيس سركيس ووزيره بطرس ومستشاريه في التواصل مع الجانب المسلم والقوى الوطنية، وإلا كيف سيتمّ الوفاق الوطني، ومع من إذن؟

وبالطبع كان للجانب الإسلامي ممثلوه ورموزه وقادته وهم أكفاء وجديرون مخلصون، وكان للحركة الوطنية واليسار ممثلوه، وقد اختير وليد جنبلاط بعد اغتيال والده، زعيماً لطائفته وللحركة الوطنية وللجانب الوطني، وكان إلى جانبه قادة كثيرون يستطيعون تمثيل قواهم وأنصارهم بكل كفاءة.. ولكن المأخذ كان يجب أن يوجه لسياسات سركيس في جفاء هذا الجانب وإهمال الحوار مع هذا الطرف، لا أن يُنتقد الرئيس الحص لأنه يحاول أن يقف على آراء جميع الفرقاء، ويتزن في تصرفه وسياساته.

والعجيب، هذا التناغم والتماهي في الاتهامات والمآخذ بين بقرادوني وبطرس وجوني عبده، حتى ليبدو أن المصدر واحد، والمشرب واحد، والتقارير نفسها.. ولعلها كانت وسيلة هذا الفريق لتعكير ما بين سركيس والحص، ولتوتير العلاقة بين الصديقين.. لقد كان الرئيس الحص، حقيقة، شخصية مميّزة، لا يرائي ولا يجامل ولا ينافق، لا في الأمور الشخصية، ولا خصوصاً، في القضايا الوطنية. تلك هي طبيعته، وهذه أخلاقه: صادق، صريح منافح بكل صلابة عما يعتقده صواباً ولصالح الناس والوطن. وكان في مواقفه جريئاً وشجاعاً.

في لقاء مع الرئيس الأسد في ١٩٧٩/١/١٣، عرض الرئيس الحص خطة للأمن تتضمن مشاركة الجيش اللبناني لقوى للردع في تحقيق أمن عين الرمانة. ويقول في ذلك:

«ناقشني الرئيس الأسد الفكرة، ثم قال: عليك أن تسأل الحركة الوطنية رأيها في الموضوع، فإن لم توافقك فإني أنصح بإعادة النظر فيه.

«فعلقت بالقول إنني أرى أن من واجبي أن أتخذ القرار المناسب بنفسي ثم أسعى

إلى اقناع سواي به. واتصالي مع قادة الحركة الوطنية يجب أن يكون من أجل إقناعهم بالتعاون معنا على تنفيذ قرار معين وليس من أجل اتخاذ ذلك القرار»[1]. (الانحياز السافر للرئيس سركيس إلى الجانب المسيحي اضطر الرئيس الحص إلى أن يتعامل مع رئاسة الحكومة كموقع لمشاركة المسلمين في الحكم.. وكان يصرّ ما أمكن على التوازنات الضرورية والميثاقية في لبنان).

يقول الوزير سلمان: «لقد فرض احترامه على الجميع ولذا أطلق عليه محبّوه من كل المناطق والطوائف لقب ضمير لبنان.. ولقد شاركت شخصياً في بعض اجتماعاته بالسيد ياسر عرفات والقيادات الفلسطينية وأعجبت بصراحته وجرأته، ولم يكن يفسح في المجال أمام ابتزازه كما حصل أحياناً مع غيره»[2].

كان الحص خلال هذه المرحلة رجل الدولة المسؤول، وكان يقبض على جمر الحكم وعلى قيادته رغم كل المرارات.. لم يهادن أو يناور أو يساوم في صغيرة أو كبيرة، وبوصلته لا تنزاح عن هموم وآمال البسطاء، وعزة الوطن وكبريائه.

والدارس لهذه المرحلة يعجب من سكوت الرئيس سركيس عن تعامل الجبهة اللبنانية مع العدو الصهيوني، وغضّ الطرف عن تطوّر هذا التعامل وخطورة هذه العلاقات. ولعله، لم يكن مطلعاً كفاية على جدّية هذه العلاقات وعمقها وتطورها، نتيجة حجب المعلومات الاستخبارية التي «تقطّر» عليه، وتُراقب بدقة فلا يصله منها إلا ما أريد لها أن تصل، حسب مخطط مرسوم بخبث ومخادعة. في حادثة تتعلق بتسليم اثنين من الرعايا الإيرانيين لمخابرات الشاه «السافاك»، رفض سركيس ذلك وطلب من مدير الأمن العام فاروق أبي اللمع عدم تسليمهما لأنهما سيُقتلان حتماً. وكان أبو اللمع قد استشار جوني عبده مدير المخابرات فوافق معه على تسليمهما.

ولما اجتمع الاثنان برئيس الجمهورية سركيس سأل الرئيس مدير المخابرات هل يوافق على تسليمهما؟ فأجاب: لا. استغرب أبو اللمع. وقال جوني عبده له: لا أوافق أن

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٩١.
(٢) صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٩٤.

يكون الرئيس مديراً للأمن العام، فأنت مدير الأمن العام. ولما أبدى أبو اللمع عتبه عليه، قال له: «كيف تتصرّف كمدير للأمن العام وتسأل رئيس الجمهورية عن هذا الموضوع؟ فأجابني: هل أنت تكتم على الرئيس ولا تقول له لمن تدفع؟ فقلت: نعم. فإما أن أكون موضع ثقته الكاملة وإما أن أستقيل. وأنا لا أحشره بكل كبيرة وصغيرة! ولما سأله صحافي: كنتم تتجسّسون على المسؤولين والسياسيين، أجاب: كان الغرض الاهتمام بمصادر المعلومات لمعرفة ماذا يجري في البلد!!.

كانت الحقائق كلها تتجمّع عند مديرية المخابرات، وكان جوني عبده مطلعاً على كل شيء... وكان يتبع مبدأ الاستنساب، فهذا المسؤول يعرف، وهذا لا يجب أن يعرف. وذلك نخفي عنه كل شيء. أو أنه غير موثوق من «الفريق». ولذلك كانت تخفى المعلومات عن رئيس الوزراء، وتظهر تقارير مغررة، منحرفة، تقدّم لسركيس فتتراكم في نفسه مشاعر النفور، والبغضاء والغضب.

ثم ماذا؟ إن مديرية المخابرات ومديرها هي من «نظّمت» عملية نقل الدولة والعهد والشرعية وحرفتها ١٨٠ درجة، حيث تبنّت خط بشير الجميّل ومخططاته، وانصرفت مع رئيس الجمهورية ومعه كل المؤسسات تسوّق بشير الجميّل لرئاسة الجمهورية، في الداخل والخارج. ويستشفّ الدارسون لهذه المرحلة شبقاً مهولاً يتفاعل في نفس مدير المخابرات أن يستمر بدوره مع العهد الذي يسعى بكل قواه إلى تأسيسه والتمهيد له، لعله يكافأ بذلك على خدماته.

وبعد أن استقال الرئيس الحص من رئاسة الوزارة الأخيرة على عهد الرئيس سركيس، بعدة سنوات.. وودّع صديقه بحسرة مريرة تنضح ألماً وحزناً، وبصورة تركت الكثير من الندوب في النفس والوجدان، فوجئ بكتاب يتحدث عن عهد سركيس بعنوان «السلام المفقود» للكاتب والسياسي كريم بقرادوني: «كان محاولة متمادية لتحوير الحقائق والإزراء بالتاريخ وطعن الحقيقة»، كما علّق الحص عليه.

وهال الرئيس الحص الرجل المؤدب والآدمي والخلوق، والطاهر القلب والعفّ اللسان، أن يتجرأ البعض على الحقائق إلى هذه الدرجة، فيكتب تاريخاً خاصاً بدل

التاريخ، ويوجد حقائق خاصة بدل الحقيقة، ويجمّل أخطاءً وخطايا. ورأى أن لا مجال بعد للسكوت، ولا موجب للصمت، وأن للتاريخ عليه حقاً.

«شاء الكاتب أن يكون كتابه بمثابة مرافعة لتصحيح صورة عهد الرئيس سركيس التي جعلتها الأحداث والتطورات وأخيراً النتائج الملموسة على الأرض، تبدو محكومة بلون الفرص الضائعة. فأراد الكاتب الأستاذ كريم بقرادوني أن يسلّط عليها ضوءاً جديداً يجعل رؤية السلام المفقود ترجح على رؤية الفرص الضائعة. بعبارة أخرى، كأنما قصد الكاتب تبرئة الرئيس سركيس من إضاعة الفرص، التي انفتحت في عهده وإلقاء تبعات السلام المفقود خلال عهده جميعاً على غيره: على القوى الخارجية المؤثرة في الساحة اللبنانية وعلى رئيس حكومته.

«وكلنا في النتيجة مسؤولون، ولكن الكاتب أراد أن يصوّر وكأنما الرئيس سركيس وحده لا يتحمل شيئاً من مسؤولية تلك الحقبة. هذا جوهر المشكلة السياسية في لبنان، لرئيس الجمهورية السلطات والصلاحيات وعلى غيره التبعات أو هكذا يريدون الأمر أن يكون. هكذا يريده أهل النظام البالي ومقدّسو دستوره»[1].

وقد ردّ الرئيس الحص بمقال بعنوان: «بين الفرص الضائعة والسلام المفقود» على كل الادعاءات والتحريف وقلب الحقائق، الواردة في الكتاب، مفنّداً الآراء الجانحة والجارحة والخارجة عن شرعة الحق، وأظهر بالوقائع والأحداث الدقيقة، رسوم الحق من ثنايا الباطل، وتلاوين الزيف، ورأى أن الكتاب على كثافة المحاولات، واللغو الجميل وأناقة الحشر والربط، لم يكن موفقاً في دفاعه عن الرئيس سركيس ولم ينجح في تبرئته وتطهيره، ولم يجلب لسيرته السياسية ومواقفه كل الغفران المطلوب، وكأن هذه المغالاة والمبالغات، والافتراءات المتجرّئة المدعية قد أثقلت ظهر الحق فناء تحت ظلاميتها، وهو يستنجد مستغيثاً. أما النعوت الجارحة، والأقوال المفترية المجلببة بالبذاءات، والضمائر المريضة، والنفوس الهُمزة اللُّمزة، فكلها هباء، وفي مرمى الهشيم، وغثاء لا يُلتفت إليه. وكأنها محاولات لدخول نعيم الغفران عبر تلويث الطهارات ونقاوات القلوب الخالية من الرجس، وتجريح البراءات.. وهذا انتهاك للعفة والجلال والجمال.

(١) سليم الحص، حرب الضحايا على الضحايا، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص٨٣.

استعرض الرئيس الحص كل القضايا: الوفاق، والجيش، وسوريا، والجنوب والعلاقات الفلسطينية، والروابط العربية، والأفرقاء الداخلين، وكل تفصيل وجزئي في الساحة السياسية.. وردّ وناقش وفنّد.. فهوى الكتاب مصفرّاً.. وعادت الكتابات الخاوية المتطاولة ترفل بالخيبة، بعد أن انتفض الحق فزهق الباطل.

الفصل الرابع

سنوات النار والعار

كلف الرئيس إلياس سركيس السيد شفيق الوزان تأليف الوزارة الجديدة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وقد تألفت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ أي بعد ثلاثة أيام وضمت ٢٢ وزيراً، واحتفظ الرئيس الوزان بحقيبة الداخلية إلى جانب رئاسة الوزراء. ولم تحصل الوزارة على ثقة مجلس النواب إلا بعد قرابة شهرين من تأليفها (٥٣ يوماً) إذ قامت بوجهها معارضة قوية من سورية والشارع الإسلامي والأحزاب الوطنية واليسارية، وقد نالت ثقة هزيلة حين صوّت إلى جانبها ٤١ نائباً، وعارضها ستة نواب وامتنع نائبان عن التصويت وغاب الباقون.

وبعد أيام قليلة من نيلها الثقة كان على حكومة الرئيس شفيق الوزان أن تواجه أحداث عين الرمانة، حيث انسحب الجيش اللبناني بصورة مريبة ومرتبكة أمام القوات اللبنانية التي سرعان ما قبضت على المنطقة وضمّتها إلى سلطتها. ثم انفجرت بعدها أحداث زحلة الخطرة والمهددة بحرب إقليمية كبيرة بين سورية وإسرائيل، مما استدعى وصول فيليب حبيب ممثلاً الرئيس الأميركي رونالد ريغن، إلى المنطقة لمنع الاصطدام بين سورية وإسرائيل وتفكيك الأزمة وإيجاد حل لها.

ترك الرئيس الحص سدة الحكم ووجد نفسه بلا عمل يتكسّب منه. وكانت تلك

حالة نادرة في تاريخ الطبقة السياسية اللبنانية، أن يتخلّى رئيس للوزراء عن الحكم ويجد نفسه محتاجاً إلى عمل يرتزق منه!! يقول:

«حاولت أولاً أن أزاول النشاط الاستشاري في المجال المالي والاقتصادي، فقدّم لي أحد الأصدقاء مكتباً في شارع السادات (قرب الحمراء)، وهيأت كل لوازم المكتب من أدوات وقرطاسية. ولم ألبث أن تخليّت عن هذا العمل عندما لم أجد فيه كثير جدوى. وعرض عليّ أحد المصارف الكبيرة في بيروت العمل مستشاراً له، فتعاقدت معه على هذا الأمر، حيث عملت لبضع سنوات. وعملت مستشاراً لمدة سنة في صندوق النقد الدولي، القائم في أبو ظبي، ثم ترأّست لسنة أخرى لجنة خاصة من الخبراء العرب شكّلها الصندوق لدراسة موضوع الدينار العربي المشترك. وبعدها ترأست فريق الخبراء العرب الذي شكّله المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، وكانت مهمته وضع دراسة حول مؤسسات العمل العربي المشترك. وعبر ثلاث سنوات توليت رئاسة مجلس إدارة المجموعة العربية والدولية للاستثمار، ومقرها في باريس، وغادرتها عندما عُيّنت وزيراً للتربية الوطنية والعمل في حكومة الرئيس رشيد كرامي في عام ١٩٨٤»[1].

كانت هذه الفترة أشد مراحل المأساة اللبنانية هولاً ودماراً. فقد تخلّلتها أحداث جسام، ساعد عليها الطيش والكيد والحقد والأنانيات، إلى جانب أطماع إسرائيل الوحشية والدائمة، وقصور التفكير وضحالة في الوطنية حتى انتهى الأمر باحتلال العدو الغاصب بيروت. وما تبعه من عار ومذلة وعذابات ودمار.

لقد تخلّى الرئيس الحص عن الحكم ولم يتخلّ عن المسؤولية الوطنية. وقف إلى ناحية، وأطلّ على الأحداث، مراقباً ومحللاً، وآلمه تطاول الدعيّ وتراجع الشريف، وشجاعة الخائن وتردّد الوطني، واضطراب سلّم القيم، فأدرك أن في الأمر خيانة، وأن المسؤول يتخلى، وأن الوطن مسيّب ومتروك، وأن الصغار يلغون في دمائه ومصيره وربوعه. فكان يجأر بالشكوى، ويرفع صوت الغضب، وينبّه ويقوّم ويستنهض ويحذّر من الكارثة القادمة.. لكن لم يكن من فرصة للاعتبار، ولا من مجال للاتعاظ، فقد مات

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٥-٦.

الحسّ الوطني عند بعضهم لدرجة أنهم اختاروا الاستعانة بالعدو الغاصب المتربص إسرائيل لقهر إخوانهم في الوطن، وتحالفوا معه، مع علمهم أن العدو سيدمّر البلد، وارتضوا أن يحترق نصف العاصمة وأن يهدّم على رؤوس ساكنيه، وأن يغرقوهم بالجوع والدم والعطش والمذلّة، لكي يظفروا بكرسيّ حقير يرتفع على جماجم الأبرياء والأطفال والمساكين، وأن بعض المسؤولين سهّلوا ذلك، وغضّوا الطرف عن هذه المكيدة والمؤامرة النذلة، واكتفوا بمراقبة العاصمة تتلوّى على نيران الحرائق وعصف القصف المدمّر من على شرفات قصورهم.. وارتضوا بالاحتجاج اللفظي والغضب المصطنع المتواطئ.

فيا لله كم كان بعض المسؤولين نذلاً وسافلاً حين ارتضى بهذه الخطط وسكت عن الضيم، بل لعله شارك وحالف وحضّ، وأصمّ السمع عن استغاثات الأطفال والأبرياء.

لا يُلام الذئبُ في عدوانه إن يكُ الراعي عدوَّ الغنمِ

وكم كانت الوطنية سلعة تُباع وتُشترى، والكرامات تُداس وتُحتقر. كانت حكومة خلفه الرئيس شفيق الوزان تحاول السير بين الأفخاخ والألغام وحاصرتها الأحداث والتفجيرات منذ اليوم الأول لتسلمها المسؤولية، فانفجرت في وجهها أحداث عين الرمانة، وظهر للرئيس الوزان جلياً تراخي الجيش أمام تجاوزات مليشيا بشير الجميل وتهاونه في حفظ الشرعية.

وقد تملّكه الغضب فحاول اتخاذ موقف ومحاسبة المتخاذلين من الضباط والمسؤولين، وانتهى الأمر بمراهم وتسويفات، وتأكّد ما كان يراه الرئيس الحص ويتيقّنه، من عبثية الإصلاح وبناء الدولة إذا لم يبنَ الجيش على أسس سليمة، وأن جوهر بناء الدولة وإعادة بناء الكيان والشرعية إنما يمران عبر امتلاك قوات مسلحة قوية وسليمة وعادلة ووطنية.

وعاد الوزير فؤاد بطرس يمارس نفس الأساليب التي كان يعتمدها مع الرئيس الحص، بل عادت حكومة الظل (المؤلفة من الحاشية والمستشارين الأخصاء والوزراء المقرّبين) بكاملها تتناتش السلطات وتتقاسم النفوذ، وتقرّر في ما بينها ما تراه مناسباً،

وبخفية عن الرئيس الوزان. فالقرار الحقيقي والسلطان الفعلي كان بيدها. والرئيس سركيس مستسلم لها، يثق بها ويرتاح، وقد أصبح لديه الآن مهمة أخرى، بل مهمة أساس ووحيدة، هي دعم إيصال بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية، وتسويقه لدى الداخل والعرب والأميركيين. وبنى حول الأمر حلماً سخّر له كل إمكانيات الشرعية وجعل الدولة كلها في خدمة هذا الهدف، وصوّب كل جهوده نحوه. فكان التبنّي مطلقاً، وهذا الحلم هو مبرّر السلطة وحضورها.

والملاحظ أن رضى سركيس وفريقه عن الرئيس الوزان كان تاماً والارتياح إليه كان مطلقاً في هذه المرحلة، على عكس ما كان عليه الأمر مع الرئيس الحص.

في ٥ أيار/مايو ١٩٨١ عقدت اللجنة العربية الرباعية مؤتمرها في بيت الدين بناء على طلب الرئيس سركيس لبحث الوضع المتفجّر في لبنان: القصف المتبادل بين منطقتي بيروت، وغارات إسرائيل في الجنوب، ومعارك زحلة، وبالإجمال في كل الأراضي اللبنانية.

وفي هذه الاجتماعات أصرّ عبد الحليم خدام على بشير الجميل والقوات، وقبل التعامل معهم والالتقاء بهم، أن يصدروا بياناً يعلنون فيه قطع كل علاقة مع إسرائيل. وكان هذا موقف السعودية، عبر وزير خارجيتها سعود الفيصل، والكويت. وحضّر فؤاد بطرس ورقة عمل (سُميت ورقة العمل اللبنانية) لتقدّم لمؤتمر اللجنة الرباعية الذي سيعقد في جدة بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨١. وفيها ثلاث نقاط: قطع العلاقات مع إسرائيل، وتطبيق اتفاقية القاهرة، ووجود الجيش السوري في لبنان.

في النقطة الأولى ترفض الوثيقة كل أنواع التعاون مع إسرائيل والتعامل مع العدو الإسرائيلي. وفي النقطة الثانية تدعو الفلسطينيين إلى أن يطبّقوا تماماً، وبكل دقة، اتفاقية القاهرة وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان. وفي النقطة الثالثة، أن ينتشر الجيش اللبناني على مراحل، وأن ينسحب الجيش السوري قبل أول آب/أغسطس ١٩٨٢ بطريقة تدريجية مبرمجة.

ويروي بقرادوني أن سركيس استولت عليه الدهشة لما قبل الوزّان هذه الوثيقة بعد

أن أدخل عليها بعض التعديلات الطفيفة. وقد صرّح: «لقد أدهشني الوزّان وكدت لا أصدق عينيّ. وأردت التأكّد من أنه يدرك معنى موافقته، فاسترعيت انتباهه إلى أن هذه الوثيقة تعني طلباً رسمياً بسحب الجيش السوري من لبنان قبل أول آب/أغسطس ١٩٨٢. فأجابني، وفي صوته كل معاني التصميم والحزم: قرأت بعناية وفهمت جيداً، وإني موافق».

«إنها المرة الأولى، منذ عام ١٩٧٦، التي يوافق فيها رئيس حكومة على مبدأ انسحاب الجيش السوري. وهكذا أمست الإرادة الوطنية موحّدة في وجه الفلسطينيين والسوريين. ولشفيق الوزان، في هذا الشأن فضل كبير!»

ويؤكد بقرادوني (ودون أن يلتفت مطلقاً إلى أهمية توحيد الإرادة اللبنانية تجاه الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، وحكومة سعد حداد وجيشه العميل):

«منذ اللحظة الأولى تصرّف الوزان على نقيض الحصّ. وقد قال لي (يذكر بقرادوني، وعلى ذمته) لا أتصور دوري في رئاسة الحكومة وكأني الرأس الثاني في الحكم الذي يواجه رئيس الجمهورية، بل العكس هو الصحيح، فإني أريد أن أتضامن مع رئيس الدولة. إني أضع نفسي في داخل الشرعية فأمثّل الشرعية، لا بل أصبح الشرعية. بالاتفاق مع رئيس الجمهورية نمثّل كل لبنان. إني سأصمد مع الرئيس سركيس، ومن ضمن الشرعية».

بالطبع هذا كلام كبير ومواقف حاسمة تدل على تحسس الوزان بالمسؤولية وروح وطنية تطمح للتعاون وتوحيد أطياف الوطن، ولكن السؤال: هل قوبلت هذه النوايا الطيبة والإيجابية من الأطراف الأخرى، بنفس الإيجابية والتفاعل والتفهم؟ وهل زالت الفوارق وتأمن الإنصاف والمشاركة في قيادة الدولة؟

لقد أبدى الرئيس الحص سابقاً وفي البدايات، من عهد الرئيس سركيس استعداداً عظيماً ومصداقية وإيجابيات، وترفّع عن مواقف وتفاصيل كثيرة تصدر من صاحب العهد وفريقه، وسكت وتقبّل أخطاء كثيرة وخطايا مريعة في سلوكيات وتفكير وممارسات العهد، وقفز فوق المحسوبيات والطائفيات والانحياز، ومع ذلك حوصر بجو عدائي

مقيت، وقوبل بتعريض متهتك، وموُرس بحقه تحريض وتعريض وخلق أجواء منفِّرة، وأخفيت عنه الأسرار والمعلومات، وحيل بينه وبين صديقه بشتى وسائل الدسّ وابتداع التقارير، واتهم بالتعصّب، حتى أجمع فريق سركيس المتضرر على التخلص منه. هكذا صرّحوا وهكذا أضمروا وفعلوا. ونحن لا نفهم مطلقاً ما يورده كريم بقرادوني على لسان سركيس أنه قال له: إن الرئيس الوزان «قد عرف أن يحصل لأبناء دينه بلباقته وإيجابيته على كثير من المكاسب التي كنت أرفض إعطاءها لسليم الحص. لو كان الوزان على رأس الحكومة منذ بدء ولايتي لحققنا تقدماً كبيراً، ولما كانت الأوضاع سيئة كما هي الآن»[1].

لم تأتِ هذه الأحكام والمواقف عبثاً، فقد كان الرئيس الوزان قد أعطى لسركيس وفريقه ما سألوه، وتساهل في شؤون وأمور كثيرة علّه، في اعتقاده ومفهومه للحكم، أن يحافظ على وحدة السلطة ويصل إلى وصل ما انقطع بين المسيحيين والمسلمين، ويعيد للميثاق الوطني القائم على تفاهم ومشاركة الفريقين، بعض تأثيره ودوره.

لكن الأمور تغيّرت ولم يعد ينفع معها هذا الترقيع، واتسع الخرق فلا يفيد الرتق. وبدافع من حرصه على بلده وشعبه توسّم توفير اتفاق معقول للوفاق الوطني عبر عدم تحدي وقسوة التعامل مع الفريق الآخر، فمرّر كثيراً من القرارات، وسمح بأمور عديدة، كانت موضع خلاف بين سركيس وعهده والرئيس الحص، تتعلق بالجيش وقضية إصلاح وترميم طائرات الميراج، وسلطات مجلس القيادة ومديرية المخابرات، كما تضامن مع سركيس وبطرس في موقفهما المتشدد من السوريين والفلسطينيين واليساريين. وكان للرئيس الحص موقف مخالف منه ورافض.

هكذا إذن، إن الرئيس سركيس كان يقدر على التوافق مع الرئيس الحص، وعلى الموافقة على المطالب الإصلاحية للفريق المسلم والوطني، وكان بيده وبإمكانه النجاح، ووقف نزيف الحرب وفرض السلم الأهلي وتأمينه، وتوفير كل هذه الآلام على اللبنانيين، والمآسي على الوطن. ولكنه لم يفعل، فبماذا نسمّي هذا الأمر، وبماذا نصف هذه

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٠٧.

الأفعال؟ وكيف سيحكم التاريخ على مسؤول يُفشل عملية السلام لشعبه، وفرص الاستقرار لوطنه، بحجة أنه لا «يريد» أن تتم الأمور على يد هذا الشخص بالذات. إن بقرادوني بإيراده هذه الأقوال والتصريحات يُعتبر مسؤولاً عنها وعن مدى خطورتها وتأثيرها. ولكن هل يدرك كم يُسيء بذلك إلى ذكرى «رئيسه»، خاصة إذا لم تكن دقيقة وسليمة تماماً؟

وهل يصدق فيه المثل: إن من الحب ما قتل، وإنه أراد أن يكحّلها فعماها!! وهل كانت حقوق الفريق الإسلامي، وهم نصف الوطن والشعب أو أكثر، بنظر سركيس، منّة تعطى أو هبة توهب؟

ويستطيع رئيس الجمهورية (بسلطاته الاستبدادية، وسلطانه الملكي، قبل الطائف) أن يمنعها عن مواطنيه ونصف شعبه، فيجلب الويلات والمآسي للجميع. وأين دور المؤسسات والديمقراطية المدعاة، والمسؤولية الوطنية، وخطاب القسم، والأمانات التي يجب المحافظة عليها؟

وأمام هذه الوقائع تكتسب كل المعارضات والانتقادات والمواقف الغاضبة، واحتجاجات المسلمين، ضد سركيس وفريقه وكل أدواته، تبريرها وشرعيّتها، فكان كل ما كالوه له من اتهامات مبرّراً ومشروعاً؛ وكان الحق إلى جانبهم.

وفي ٣١ آذار/مارس عام ١٩٨١ انفجرت المعارك في زحلة بين الجيش السوري ومسلّحي بشير الجميل من «القوات اللبنانية». وكان بشير الجميل يحضّر لاشتباك مع السوريين، عبر توفير كل الأسباب والظروف لاستفزازهم. وقد أرسل إلى زحلة مقاتلين وأسلحة حسب خطة مدروسة ودقيقة. كان يعلم أن السوريين لا يتهاونون بأمر البقاع، لأهميته العسكرية، ولأنه حسب استراتيجيتهم يعتبر «البطن الرخو» في خطط دفاعهم عن العاصمة دمشق. وزحلة في هذا المقياس نقطة الثقل وعاصمة البقاع، لها الدور المهم والاستراتيجي، مما لا يسمح معه أن تكون بيد قوات تشاغب عليهم وتحرّض وتهدّد مؤخرة جيوشهم وتفتح الباب للإسرائيليين أن يدخلوا منه.

كانوا ينظرون إلى زحلة وكأنها (عقب أخيل) في مخططهم الدفاعي. «فهي تقع

خلف هذا الجهاز (الدفاعي السوري)، وكان يمكن لهذه المدينة المسيحية أن تستخدم كرأس جسر لـ«جيب» المسيحي الذي يمكنه أن يكون بدوره حاضناً لقوات إسرائيلية. هذه الفرضية كانت بنظر اللواء الشهابي (حكمت الشهابي رئيس أركان الجيش العربي السوري) تتجاوز مسألة عادية مطروحة أمام الأركان برسم الحل، عندما أخبرته أجهزة مخابراته، تماماً قبل الشتاء، عن استئناف مهم للاتصالات بين القوات اللبنانية وتل أبيب»[1].

وكان مخطط بشير الجميل الذي وضعه لنفسه ولقواته، أن يستفزّ السوريين في جميع الأمكنة والظروف، فيكسب بذلك المزيد من الشعبية والتفاف المسيحيين حوله، ويكبر بطلاً مسيحياً في نظرهم. كما يهدف إلى أمر أكثر أهمية هو توريط القوات الإسرائيلية وبكل الصور والأساليب والأثمان للتدخل في الشأن اللبناني، وخلق الظروف لتكون وجهاً لوجه مع السوريين. كان يعوّل على حرب سورية إسرائيلية وعلى دخول إسرائيلي يأخذ صورة اجتياح يمتد إلى بيروت ويحتلّ معظم لبنان فيتخلّص بذلك من السوريين والفلسطينيين، ويطردهم خارجاً، ويصل إلى رئاسة الجمهورية.

كان هذا ما يسعى إليه بشير في لقاءاته مع الإسرائيليين وتحالفاته الخاصة والسريّة مع أريل شارون الذي أصبح في هذه الفترة وزير دفاع قوات الكيان الصهيوني الغاصب.

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ هاجمت القوات اللبنانية المحتشدة في زحلة خمسة من الجنود السوريين من قوات الردع العربية، داخل زحلة بالذات وقتلتهم. فصدر إنذار من قوات الردع السورية بتسليم القتلة. رفضت القوات الأمر، فقصفت قوات الجيش السوري مراكز مقاتلي القوات في زحلة. وتطور الأمر إلى معارك مستمرة يومية، وإلى محاصرة زحلة، وقطع طرق الإمداد من حولها. وكان عناد بشير وفريقه غير مفهوم. والاعتداء غير مبرر أبداً، لولا النوايا المبيتة.

وقد رفض قسم كبير من أهالي زحلة هذه الوقائع التي فرضها بشير الجميل وقواته على المدينة. وحاول نائب زحلة إلياس الهراوي التدخّل، بتكليف من الحكومة، معه،

(١) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٩٩.

ودعوته إلى الاعتدال والتعقّل، ولكنه لم يستمع إليه ورفض التجاوب معه ومع دعوات الأهالي. فصرّح إلياس الهراوي بأن: «بشير الجميل لا يريد أن يسمع شيئاً ولا من أحد، لقد قرّر أن يزجّ بكل قواته في المعركة»[1].

عقّدت معركة زحلة الوضع السياسي وزادته خطورة، كما فاقمت مسألة نشوب حرب بين إسرائيل وسورية، خاصة وقد تطوّرت الأمور بعد احتلال السوريين لأعالي جبال صنين (الغرفة الفرنسية) التي تسمح لهم بالإشراف على مناطق كسروان والمتن وجونيه كلها، كما تمكّنهم من مراقبة الأجواء في فلسطين المحتلة.

وقد حدثت صدامات جوية، حين تدخلت إسرائيل إلى جانب القوات وأسقطت طائرتي هليوكوبتر سوريتين، فأدخل السوريون على أثرها صواريخ سام (٦) وسام (٢) إلى لبنان.

عُرفت هذه الاشتباكات بمعركة الصواريخ أو أزمة الصواريخ، حيث سارعت أميركا إلى إرسال مبعوث للرئيس ريغن هو فيليب حبيب، الذي قاد محادثات مكوكية بين سورية وإسرائيل حتى توصل إلى وقف الاشتباكات وسحب الصواريخ السورية، وسحب المقاتلين القواتيين من زحلة (٩٥ مقاتلاً بأسلحتهم الخفيفة) وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨١ رفع الحصار عن زحلة.

كانت معركة زحلة مؤامرة واضحة نظّمها بشير الجميل وإسرائيل وواشنطن، كما صرّح خدام فيما بعد. وكان أمل بشير أن تتدخّل إسرائيل بقوة وعلى الأرض لكي تخرج السوريين والفلسطينيين مرة واحدة.

رفضت أميركا حرباً بين إسرائيل وسورية، خشية التدخل السوفياتي وزج المنطقة في أخطار لا يُعرف مداها وأثرها. «وقد أبلغ السفير الأميركي غونتز دين بحدّة بشير الجميل قائلاً: إن واشنطن لا تقبل أن تجرّ إلى مشاكل غصباً عنها، وهي التي تحدّد كيف ومتى تصطدم بالاتحاد السوفياتي، وهي ليست تابعة لإسرائيل ولا لبشير الجميل»[2].

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٤٧٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٧٦.

وحاول فؤاد بطرس تدويل مسألة زحلة واللجوء إلى مجلس الأمن، بطلب من الجبهة اللبنانية والقوات وبتأييد من بكركي وفرنسا. مما استدعى موقفاً متشدّداً من المسلمين والفريق الوطني. كما رفض الرئيس الوزان ذلك بشدة، وأبلغ الجميع وعلى رأسهم سفير فرنسا بأن أي تحرك لدى مجلس الأمن لا بد أن يكون مبنياً على طلب صادر من الحكومة اللبنانية. واللافت في معركة زحلة، أن الوزراء المسيحيين في حكومة الوزان كانوا يجتمعون في المجلس الحربي الكتائبي في الكرنتينا، وأن الجيش اللبناني قاتل إلى جانب القوات على خطوط التماس في الاشتباكات التي نشبت مع السوريين وجنود جيش التحرير الفلسطيني. وطُرح سؤال ما إذا كان بشير الجميل قد تعمّد بقرار منه منفرد ومستقل توريط «الدولتين العظميين» اللتين تتقاسمان لبنان وأهله، وعلى النحو الذي يخرج الأزمة اللبنانية من الثلاجة التي حُشرت فيها[١].

وفي هذه الفترة، وتحت غطاء ضبابية الأحداث الصاخبة في زحلة والبقاع، انتهزت إسرائيل الفرصة وتسلل طيرانها عبر الأجواء العربية مغيراً على منشآت المفاعل النووي العراقي ودمّره بالكامل. ففي ٧ حزيران/يونيو ١٩٨١ قامت أربع عشرة طائرة أف ١٦ وأف ١٥ بالتحليق مسافة ألف كيلومتر فوق أراضٍ عربية معادية (الأردن والسعودية والعراق) لتصل إلى المنشآت العراقية النووية وتدمّرها، وتعود أدراجها دون أن تصاب بأية خسائر.

وقد استعملت إسرائيل في عمليّتها العدوانية هذه صور الأقمار الاصطناعية الأميركية، والطائرات الأميركية، والقنابل الذكية المتطورة الأميركية. كان ذلك، في غمرة انشغال العراق في حرب ضروس عبثية مع جيش الثورة الإسلامية الإيرانية الوليدة. كان العراق قد هاجم إيران في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بعد الكثير من الاشتباكات اليومية والمناوشات على مدى شهور. وكان الوضع في المنطقة كلها تحت ضغط توترات واضطرابات جعلته في حالة عدم استقرار.. وكانت الأحداث تتوالى مشعلة النيران في كل مكان.

وبالكاد خرجت سورية في هذه الفترة من محنتها الداخلية، في حروب النظام

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٦١.

ضد المتمرّدين عليه والثائرين على سلطانه، فأخمدت نيران الفتن التي أشعلها الإخوان المسلمون، وبتكلفة مهولة من القتلى والجرحى والمعتقلين والدمار. وكذلك في حربها المعروفة بأزمة زحلة والصواريخ.. ثم جاءت حادثة اغتيال أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١. فاهتزت المنطقة من أقصاها إلى أقصاها. (عرفت بحادثة المنصّة حيث كان السادات يحضر استعراض القوات المصرية احتفالاً بذكرى حرب تشرين في السادس من تشرين الأول/أكتوبر). وقد علّق الرئيس سركيس على اغتيال السادات: «في حياته أخّر السلام اللبناني وفي موته يجرّنا إلى الحرب».

وفي هذه المرحلة، تكثّفت الاتصالات بين بشير والمسيحيين وبين الإسرائيليين الذين كانوا قد أقاموا لهم مقراً ثابتاً لمستشاريهم وخبرائهم في منطقة جونية. وتوسّعت كتابات المؤرخين لهذه الفترة في شرح طبيعة وتاريخ العلاقات المسيحية الإسرائيلية. ونجح كثير من المعلقين والكتاب السياسيين في إلقاء الضوء على هذه العلاقات وفضحها وإيراد تفاصيل مخزية عن هذا التعاون السرّي بين الكتائب وكميل شمعون والعدو الصهيوني الغاصب.

وقد أرجعها بعضهم إلى العام ١٩٥١ حين ساعد بعض المسيحيين، بصورة فردية، يهود سورية في الرحيل إلى إسرائيل بعد أن أعلنت دولة الكيان الغاصب عام ١٩٤٨. وبعدها بثلاث سنوات في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٥٤ كتب رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن غوريون يقول: «إن إنشاء دولة مسيحية في لبنان شيء طبيعي، وله جذور تاريخية وقد تدعمه قوة مهمة في العالم المسيحي الكاثوليكي والبروتستانتي على حد سواء. في الوقت العادي يستحيل تحقيق ذلك تقريباً، بسبب غياب المبادرة والشجاعة لدى المسيحيين، قبل كل شيء، لكن الأمور يمكن أن تتبدّل في حالات الإرباك والاضطراب والثورة أو الحرب الأهلية فيحسب الضعيف نفسه بطلاً.. إنني أرى أن ذلك يشكل مهمّتنا الأساسية حالياً أو إحدى المهام الأساسية لسياستنا الخارجية في أقل تقدير».

وبعد ثلاثة أشهر أعلن موشيه دايان قائد أركان الكيان الغاصب «أنه يكفي لذلك إيجاد ضابط، حتى ولو كان نقيباً، نستطيع كسب ودّه، أو نستطيع شراءه، لينصّب نفسه منقذاً للموارنة، عندئذٍ سيدخل الجيش الإسرائيلي إلى لبنان، ليحتل الأرض الضرورية

لإقامة حكم مسيحي حليف لإسرائيل. ستضّم إسرائيل كل الأراضي الواقعة جنوب الليطاني، فتصبح الأمور على أحسن حال».

وهذا ما حدث تماماً بعد خمس عشرة سنة مع جيش لبنان الجنوبي بقيادة سعد حداد[1].

وقد تطوّرت هذه العلاقة، سرّاً، على مر السنين، وتمثّلت منذ عام ١٩٦٩ بشكل إرساليات أسلحة تصل إلى جونية وما حولها في المناطق المسيحية. تُفرغ وتُوزّع بين مليشيات الكتائب ونمور الأحرار.. حتى كان العام ١٩٧٥ حين انفجرت الحرب الأهلية فافتتح المسيحيون، وخاصة بيار الجميل وكميل شمعون وأبو أرز وغيرهم خط زيارات متواصل عبر البحر والجو بواسطة الهليوكوبترات، وأقيم مقر دائم للإسرائيليين قرب جونية في سفارة السنغال في الذوق ثم في عجلتون. ولقد كفانا جوزيف أبو خليل في كتابه «قصة الموارنة في الحرب» مؤونة الكشف والتنقيب حين توسّع في عرض هذه العلاقات والزيارات ومباحثاتها، والخطط التي وضعت في الاجتماعات بين بشير وفريقه وأركان الدولة الصهيونية.

كان أبو خليل عضواً في المكتب السياسي الكتائبي، ومحرر جريدة العمل الناطقة باسم الحزب، وهو أول من قام برحلة إلى إسرائيل مع مجموعة من رفاقه الكتائبيين، في زورق انطلق من منطقة جونية لطلب السلاح والذخائر من الكيان الصهيوني... وقد رافق وعاصر جميع قادة الكتائب والقوات، وشهد الأحداث، وراقب الوقائع في الداخل وعن قرب طيلة أحداث الحروب اللبنانية منذ ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٨ في نهاية عهد أمين الجميل، وظل المخفي منها أعظم وأكبر وأخطر.

وقد شارك في هذه الاجتماعات وشجعها بيار الجميّل الأب وكميل شمعون الرئيس السابق للجمهورية. ففي العام ١٩٧٠ رافق بيار الجميّل كميل شمعون لمقابلة شمعون بيريز وإسحاق رابين على ظهر بارجة إسرائيلية قبالة جونية. موضحاً نوع الصداقة التي بودّه أن يقيمها مع الدولة العبرية وسبب خياره هذا: «أريد أن أسير في لبنان مرفوع

(١) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٦٧-٦٨.

الرأس كمسيحي وكعربي!؟» ويحق بعد هذا القول أن ينشد محمد الفيتوري الشاعر السوداني الكبير، للأوجه الدموية والصفقات المدانة:

الشامخة بالهزيمة

المزهوة بالإهانة!!

ومع ذلك كان بيار الجميّل وكميل شمعون وأنصارهما ينفون كل كلام عن التعامل مع إسرائيل، بل يعتبرون أي اتهام لهم بذلك هو عيب وافتراء!

لقد كان بيار الجميّل صرحاً من الثنائية وصفها بعضهم بالالتباس والخبث، وثنائية من حمل وذئب في نفس الوقت كما وصفه بعض السياسيين الذين عاصروه واتصلوا به. وهو من كان يصّرح إبان اشتداد الصراعات الأهلية: «فلتكن الحرب وليربح الأقوى!».

يقول باتريك سيل:

«كانت إسرائيل ترى في المسيحيين حلفاء طبيعيين لها ضد سورية والفلسطينيين، وقد توسّعت اتصالاتها بهم جداً منذ عام ١٩٧٦. وفي الجنوب كانت تحتفظ علناً بقوة حدود مسيحية، بينما ظلت في السرّ تموّل وتدرّب مقاتلي بشير في الجبال الشمالية... وبعد الحرب الأهلية بدأت إسرائيل تقدم التزامات أوسع للموارنة توّجها وعد بيغن لهم عام ١٩٧٨ الذي كرّره عام ١٩٨٠ بأن يقف السلاح الجوي الإسرائيلي إلى جانبهم إذا استعملت سورية قوتها الجوية ضدهم»[1].

وحين لم يعد العرب يحتملون مثل هذه العلاقات وانفجروا بوجه سركيس والقوات طالبين قطع بشير كل علاقة مع إسرائيل وتعهّداً مكتوباً بذلك، أرسل بشير كتاباً إلى الرئيس سركيس من غير الإعلان عن مضمونه، ليستعمله في الوقت المناسب. وقد استشار بشير الإسرائيليين واستأذنهم في توقيع كتاب التعهّد للوزراء العرب، وقد أذن له بيغن بذلك قائلاً له: «اكتب ما تشاء ولكن لا تشتمنا!».

كانت إسرائيل في أكثر حالاتها أمناً وأماناً، فاستفادت من حالات الضعف العربي

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٦٠٠.

والصراعات الداخلية في الدول العربية وفي ما بينها. وزاد من ضعف الموقف العربي المشروع الذي أعلنه الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية في ٧ آب/أغسطس ١٩٨١، متضمناً ثمانية مبادئ لحل قضية الشرق الأوسط. وقد أيّده بعضهم وعارضه آخرون. وتحفّظ فريق آخر من العرب!

واستفردت إسرائيل سورية تقارعها وتتحداها، في نية واضحة ومخطط صريح لجرّها إلى منازلة عسكرية غير متكافئة لعلها تقضي على آخر خطر يتهدّدها على حدودها الشمالية. ولقد أدرك الرئيس حافظ الأسد هذه النية الإسرائيلية في استفراده وكسر شوكته، خاصة وأن الأميركيين لم يوفوا بأي عهد أو وعد قطعوه له، وتراخت همتهم في محاورته، ما يفسّر استخفافاً بدوره وبالمصالح السورية. وقد أغدقت الولايات المتحدة على إسرائيل السلاح المتطوّر كطائرات أف ١٦ وأف ١٥، والذخائر المتطورة والقنابل الذكية. فتشجّعت إسرائيل، متورّطة أكثر فأكثر في الضرب والعدوان والتدخل، في لبنان، والعراق، والصراع الإيراني العراقي، وتسليح الأكراد وتدريبهم، والعبث الاستخباري في طول الشرق الأوسط وعرضه.

وبحركة تحكّمية متغطرسة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ أعلن مناحيم بيغن رئيس وزراء الكيان الغاصب ضم مرتفعات الجولان السوري المحتل منذ ١٩٦٧. ومما لا شك فيه أنه كان يأمل بذلك استدراج الأسد إلى عمل عسكري ما يؤكد اتساع شهية النظام الغاصب للعدوان والحرب والتوسّع، دعماً لحلم إسرائيل الكبرى، على حساب كل بلدان المنطقة.

وقد درجت السياسة العدوانية الصهيونية على تغطية سياساتها القائمة على قضم الأرض العربية واغتصابها، بالأعمال العدوانية والاشتباكات المحدودة والأعمال العسكرية والضربات والغارات. كأنما هي سياسة القفزات المستمرّة، وبذلك أعلنت في ١٩٨٠/٧/٣٠ أن القدس هي عاصمتها الأبديّة. القدس الموحدة بشطريها الشرقي بما يحتويه من مقدسات إسلامية، وعلى رأسها المسجد الأقصى، وغيره من مساجد وأسوار وبوائك وأسبلة (مفردها سبيل ماء) ومدارس وتُرب، والشطر الغربي بما يحتويه من

مقدّسات وأماكن وآثار دينية مسيحية، وعلى رأسها كنيسة القيامة، وعشرات الكنائس والأديرة..

وكانت الغارات الوحشيّة المستمرة على لبنان للتغطية على هذه السياسات الغاصبة. ثم أتبعتها إسرائيل بضم الجولان السوري. وفي كل هذه الخطوات العدوانية كانت إسرائيل تتمتّع بدعم هائل من واشنطن، خاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم «الأميركية - الإسرائيلية». كخطوة لانحياز أميركي كامل لدعم إسرائيل وتشجيعها على قضم الأرض العربية، والتمسّك بالأراضي المحتلة، والإصرار على وجهة نظر متصلّبة في رفض كل الحلول السلمية لقضية فلسطين، ونيل الفلسطينيين بعض حقوقهم.

هذا الموقف الأميركي عمّق مشاعر الإحباط عند القادة العرب، وزاد في مشاعر اليأس عند بعضهم، والميل إلى الاستسلام عند بعضهم الآخر. ويروي باتريك سيل:

«كان سلطان باشا الأطرش على فراش الموت عندما أعلنت إسرائيل مدّ تطبيق قوانينها على الجولان، موطن الدروز التقليدي. وكان سلطان باشا الأطرش هو الزعيم الدرزي الذي قاتل الجيش الفرنسي بحفنة من الخيالة في العشرينيات. وكان ابنه منصور إلى جانب فراشه عندما سمعه يهتف ذات ليلة: «فليلعنهم الله!»

وتساءل منصور «يلعن من»؟ ظناً منه أن سلطان باشا كان يشير إلى بعض أهل بيته. ولكن الباشا أجاب: «العرب».

وماذا فعل العرب؟ سأله منصور.

«لا شيء! إنهم لا يفعلون شيئاً! تغتصب إسرائيل أرضهم ولا يتحرّكون، لديهم طائرات، ولديهم مدافع، ولديهم أموال ولكنهم لا يفعلون شيئاً. إنني أبصق على هؤلاء العرب الأغبياء!»[1]

وقد أطلّ عام ١٩٨٢ منذراً بأحداث كبرى، وعلى الآفاق ترقّب وتوجّس وحذر. فالأيام حبلى، وما من أحد يستطيع التنبؤ بما ستلد، ولا ما تحمله الأقدار!

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٦٠٦.

نحو الهاوية: مأساة وطن ونكبة عاصمة،
الرئاسة: حلم بشير الأول

يعيد كريم بقرادوني جذور حلم بشير الجميل بالرئاسة إلى عام ١٩٨٠، حين استطاع في ٧ تموز/يوليو أن يقضي على حلفائه المنافسين، نمور الأحرار، ويُقصي داني شمعون عن ساحة المنافسة على النفوذ. ففي خلال يومين كان قد أنهى كل مقاتلي نمور الأحرار فاستسلموا له، وسلّموا ثكناتهم وأسلحتهم الثقيلة ودبابات السوبر شيرمن التي أخذوها من إسرائيل والمدفعية الثقيلة. وكانت هذه العملية بأكملها تحت عنوان توحيد البندقية المسيحية أو كما سماها بشير عملية التالينا (اسم مستعار من مسيرة مناحيم بيغن أيضاً) ومن رواية إسرائيلية تحكي قصة ولادة الدولة الصهيونية.

كان قبلها قد تخلّص من وجود ونفوذ طوني فرنجية في مجزرة إهدن، وافتعل معارك الأشرفية لإخراج السوريين، وتصيّد نصراً إعلامياً لفرض نفسه على الساحة الشرقية، وانتزع عين الرمانة، حصن الوطنيين الأحرار وتنظيمهم النمور، فاقتحم هذا الموقع الحصين لشمعون ومسلحيه، وهو آخر معاقلهم. وبعدها جمع كل مقاتلي المسيحيين في مختلف المليشيات ونظّمها تحت اسم «القوات اللبنانية».

الواقع أن حلم الرئاسة والزعامة، كان ملازماً لتفكير بشير منذ شبابه المبكر وحتى مطلع فتوته، وكان ينمّي هذا الحلم في شخصه ويحصّنه ويطوّره. وقد تميّز عن قادة الكتائب وكل زعماء القوى المسيحية في سلوكه وتفكيره وتخطيطه. كانت له رؤياه الخاصة، وكان يكره أسلوب القادة التقليديين المسيحيين، وخاصة أسلوب والده وشقيقه الأكبر أمين، ففي رأيه كان هؤلاء مفرطين في المساومة والتسويات، فلجأ إلى مداراتهم لكي لا يفقد دعمهم وتأييدهم وهم التاريخيون في القيادات، ولجأ إلى بناء قواه الخاصة خارج سطوتهم ودوائرهم، وحسب نظرته ورؤاه. كان هذا تصرفه منذ ١٩٧٥، في بدايات الحرب الأهلية.

ولقد دعمه عدد من الشبان الذين سرعان ما آمنوا به ومنحوه ثقة عمياء كما دعمه رهبان الكسليك الموارنة، خاصة وأن أجواء هؤلاء كانت تلتقي معه في التطرّف

والعصبية، وتدعم فكره الوطني المسيحي، وعلى الأخص الأباتي شربل قسيس، والأباتي بولس نعمان، اللذين أعلنا تأييدهما لقيام فضاء حيوي مسيحي وطرد الغرباء والعناصر المعادية للوطن كما فهموه. وسرعان ما فرض بشير نفسه فرضاً فأثار التأييد المطلق له بين أتباعه والعداء المطبق لدى خصومه. لقد أسقط الأقنعة عن وجود طبقة من السياسيّين المتحجّرين والمهترئين.

بدأت المسيرة التي قادت بشير إلى رئاسة الجمهورية في اجتماع عقد في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ مع الرئيس سركيس. ويومها أبدى رأيه بأن الرئاسة تحتاج إلى رجل قوي، لا يساوم ولا يتأفف، ولا يخضع للسوريين، كما قال. وقد شجّعه الياس سركيس، وصرّح بإعجابه بشخصه. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ قرّر فريق بشير الجميل ترشيح بشير لرئاسة الجمهورية التي ستجري في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢، أي بعد ستة أشهر ونصف.

وكان طبيعياً، بالنسبة لبرنامجه ولأفكاره ولتاريخه المثقل بالمجازر والجرائم والتطرّف الديني والتعصّب.. ثم لتعامله الطويل مع العدو الصهيوني، ولأسباب كثيرة، أن لا يؤيّده المسلمون أو يقبلوا هذا الترشيح أساساً. غير أن تطورات الأحداث، وسيطرة الاحتلال الذي حدث في حزيران/يونيو ١٩٨٢ واحتلال بيروت، والمآسي التي نتجت عن كل هذا، فرضت بشير فرضاً بعنف القصف، وجنازير الدبابات وإرهاب العدو الإسرائيلي.

وقد أعلن الأباتي بولس نعمان «ضمانتنا الوحيدة أن يصير بشير الجميّل رئيساً للجمهورية»، ليلاقيه بشير الجميّل: «في اعتقادي أن الدولة القوية هي الدولة القادرة على الدفاع عن هويّة لبنان المسيحية، وعلى ضمان المساواة بين جميع اللبنانيين!!! أنا رئيس الدولة وقائد الأمة. هذه هي الثورة الحقيقية. وبدون هذه الثورة لا تكون حرب لبنان نفعت بشيء»[1].

وقد أمدّه إلياس سركيس بدعم حقيقي. وتحوّلت رئاسة سركيس بعد أن استقال

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣١٨-٣١٩، ٣٢١، ٣٤٢.

الرئيس الحص في حزيران/يونيو ١٩٨٠ إلى حاضنة قوية لحلم بشير ومخطط وصوله إلى الرئاسة.. وقد يخيّل لدارس أحداث هذه المرحلة ولكتابات المؤرخين عنها أن سركيس قد تراخى عن كل المهمات وانصرف إلى هذه المهمة، كخيار حاسم، وضرورة قصوى، فحق للرئيس صائب سلام أن يصرّح عام ١٩٨٠ بأن سركيس ما زال سائراً في الطريق الذي يوصله إلى تسليم الحكم الشرعي إلى مغتصبي الشرعية[١]. ولقد سعى سركيس بكل جهوده ورصيده عند الأميركيين لأن يجمّل صورة بشير عندهم ويقرّبه منهم، وطالبهم باستقباله في واشنطن والتحدث إليه، كما قرّبه إلى قيادات وطنية وإسلامية عبر ترتيب اجتماعات كانت تجمع بشير وهذه القيادات في القصر الجمهوري.. هذا إلى جانب الدور الهائل الذي كان يؤديه مدير المخابرات جوني عبده، في هذا المجال. حتى قال جنبلاط كلمته اللافتة: إن لإلياس سركيس حسابات خاصة يريد أن يصفيها مع السوريين والفلسطينيين وكل الأحزاب الوطنية، عبر انتخابات الرئاسة وخياره فيها (انتخاب بشير الجميل). والذين كتبوا عن الرئيس سركيس في هذه الفترة لاحظوا تغيّر نفسيته وكثافة نشاطه، بعد سطوع نجم بشير وتحمّسه الكاسح للرئاسة. وكأن سركيس أخذ يقاتل من خلال دعمه بشير، وقد تماهى شخصه في حلم بشير بارتياح كلّي واطمئنان عميق.

«إذا فاز بشير بالانتخابات فسيحكم لبنان بناء على قواعد جديدة، وقد يحكم مدى الحياة! وأعتقد أنه سيوقّع اتفاق سلام مع إسرائيل». يقول سركيس لفؤاد بطرس![٢]. ومع ذلك رأى فيه الأنسب للرئاسة (أثناء العدوان واحتلال بيروت). وأنه كان مهتماً بأن يخلفه رئيس قوي قادر أن يوحّد لبنان وفي الوقت نفسه يفاوض إسرائيل فلا يتنازل لها. وفي ظنه أن بشير كان الأقدر على الأمرين. ولكنه لم يسائل نفسه ولو لمرة واحدة: «أَوَليس بشير بنهجه ومسيرته السياسية وأفكاره وخططه هو ومجموعاته المقاتلة من أتى بالمحتل وخطط معه وتعامل؟ وهل كان من الضروري أن يدفع لبنان وتدفع العاصمة بيروت منارة الشرق وعروس المدائن، كل هذا الثمن الباهظ وتعاني كل هذه المآسي والأحزان من أجل كرسي! ولكن لكل قوم نيرونهم!! حتى فؤاد بطرس لاحظ في هذه

(١) سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٣٩٧.
(٢) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص ٥٢٦.

المرحلة اختفاء الشهابية، بمعناها الاعتدالي والتوافقي والوحدوي والعادل، من تفكير سركيس فقال نقلاً عن سركيس: «يجب أن يصبح بشير رئيساً للجمهورية، ربما لديه فرصة لحل الأزمة اللبنانية». فعلّق بطرس: «لمست يومذاك مدى التغيير الذي حصل في مقاربة سركيس لموضوع الانتخابات مقارنة مع مزاجه المعهود واعتداله المعروف. فنحن من مدرسة سياسية واحدة بشّرت بالاعتدال والاتزان، وخصوصاً على مستوى رأس الهرم في الجمهورية».

«لقد آثرت أن أحيّد نفسي وأبلغت رئيس الجمهورية أنني لن أتعامل مع هذا الموضوع لا سلباً ولا إيجاباً. وقد تولى مدير المخابرات في الجيش جوني عبده مهمة التنسيق بين الرئيس سركيس وبشير الجميل. وكنت لاحظت، خصوصاً في الأشهر الأخيرة من العهد، أنه (أي بشير) كان يزور الرئيس يومياً تقريباً في القصر الجمهوري بعد رحيل الجميع ويختلي به لساعات. وفي اعتقادي آنذاك أن جوني عبده لعب دوراً مهماً في إقناع رئيس الجمهورية بوجوب تبنّي ترشيح بشير الجميّل ومساعدته على الفوز بالمنصب الأول»[١]. هذا ما يقوله بطرس نفسه. وفي لقاء بين سركيس وشمعون وبيار الجميّل وبشير الجميّل، يصرّح سركيس «سأكون أسعد الناس لو تمكّنت أن أسلّم السلطة إلى الشيخ بشير الجميّل»[٢].

ويكتب آلان مينارغ:

«إن الرئيس إلياس سركيس قد لعب دوراً مهماً بتطوير بشير السياسي. ولم يقتصر عمله على حمله بأن يأخذ بعين الاعتبار بعض الوقائع، بل كان أيضاً قد فتح له بشكل غير رسمي عدة أبواب في الخارج. ومنذ أن فاتحه بشير بأنه يطمح للرئاسة، أصبح إلياس سركيس المدافع الأول عن ترشيحه أثناء اجتماعاته بالنواب. وكانت جميع المخططات التي حضّرها زاهي البستاني، مدير حملة بشير، تحمل إحدى الثوابت ألا وهي عدم الكشف عن إقامة صلة بين بشير وتل أبيب»[٣]. ومع كل هذه الأعمال والتجاوزات

(١) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٥٤٩-٥٥٠.
(٢) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٢٣٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٥.

والانحراف إلى جانب فريق متعصّب ومستأثر ومتعاون مع العدو الصهيوني دمّر عاصمة لبنان، وقتل الآلاف من أبناء البلد، وأحرق الجنوب اللبناني، يقول بقرادوني عز سركيس: لقد خرج من الحكم محافظاً على نظافته واعتداله! فكانت هذه الملاحظة نكتة سمجة يمكن تداولها في أزمة النفاق والتزوير، وأحكام مبتذلة لا ترضى بها العدالة ولا يستمرأها الانصاف».

والدور الأهم الذي أوصل بشير إلى تحقيق مشروعه هو ما قامت إسرائيل بلعبه وتنفيذه.

في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ينتقل بشير الجميل وثلاثة من معاونيه بواسطة هليوكبتر إلى زورق ينتظرهم مقابل جونية لتلبية دعوة من مناحيم بيغن رئيس وزراء الكيان الغاصب. وأثناء اللقاء يقول له بيغن: «أريد أن أراك منتخباً دستورياً رئيساً للجمهورية، يعاونك رئيس سنّي وحكومة اتحاد وطني». كان النقاش يدور حول عملية ما عُرف فيما بعد بـ«سلامة الجليل» وهو اسم عملية العدوان الإسرائيلي الوحشي والمجرم التي ستجري في ١٩٨٢/٦/٦، وتجتاح معظم لبنان وتحتل العاصمة بيروت.

حاول بشير أن يمدّد العدوان زحفه نحو الشمال، أي احتلال كل لبنان، فتحفّظ الإسرائيليون، وعلق أحد معاوني بيغن: نحن لن نقوم بحرب دون أهداف سياسية. وقد فهم الجميع المضمون: إيصال بشير إلى الرئاسة على ظهر الدبابات الإسرائيلية. والثمن توقيع اتفاقية سلام بين لبنان بشير وإسرائيل بيغن. وقال معاون آخر: إن الأميركيين موافقون على شرط أن يكون ثمة تحدٍ فلسطيني يضرم النيران بالوقود. هذا ما أعلنه قائد المخابرات العسكرية، وما أفهمهم إياه وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ المتواطئ بعمق مع مخططات إسرائيل العدوانية والمنحاز بكل قوته إليها.

وفي اجتماعات بشير مع أريل شارون وزير دفاع الكيان الغاصب، الذي يرتبط معه بصداقة وعلاقات عميقة تختلف عن سائر المسؤولين الإسرائيليين، أخبره شارون بقرار إسرائيل القيام بعملية عسكرية كبيرة. (جاء شارون بطوافة هبطت على أرض ممهّدة

للطوافات قرب معمل الذوق الحراري في جونيه)، وحين سأله شارون: ما هي المناطق التي تريدها: أجاب مسرعاً: أريد كل لبنان. نحن نرفض المنطق الذي يسعى لأسرنا في منطقة صغيرة.

لا بد أن بشير الجميل كان مدركاً للثمن الذي سوف يدفعه إذا صار رئيساً عبر التدخل الإسرائيلي، عن طريق احتلال لبنان، وخاصة عاصمته. وكان يصرّ مع فريقه إصراراً ملحّاً على مدّ الخطة العدوانية الإسرائيلية إلى بيروت، واحتلالها بالقوة وبكل العنف البربري، ومهما كان الثمن. وأمام هذا الضغط والإصرار والتمسك باحتلال بيروت، لم يتمالك أحد ضباط الوفد الإسرائيلي الذي يرافق شارون في جولته على المناطق المسيحية (مدير الأمن العسكري في قوات العدوان) من أن يواجه بشير بلهجةٍ جافة: «تريد الحرب! تعرف جيداً ما هي الحرب؟ ستكون لك بيروت ولكن ستأخذها خربة أتفهم هذا؟». فأجابه رئيس القوات اللبنانية: «نحن على استعداد لكل شيء»[1].

فيما بعد وحين حلّ القضاء وانفجر العدوان الحاقد الذي طرّزته نفوس كريهة وعقول مريضة، وشجّعت عليه ونفّذته دولة سرطانية في الشرق، جرى هذا الحوار الذي نقله آلان ميناراغ بين الضابط الإسرائيلي الذي يقود العدوان على مشارف بيروت وبين بشير الجميل:

«يقول بشير للضابط: يجب أخذ المخيمات الفلسطينية في بيروت كهدف، ويجب أن يعتقد الأهالي أنكم ماضون إلى المدينة. قد يكون حسناً لو كان بوسعكم أن تنزلوا على الرملة البيضاء (منطقة في قلب بيروت الغربية على البحر).

فأجابه الضابط الإسرائيلي: إن الحكومة لن تأذن لنا بالدخول إلى بيروت. فألحّ بشير: نحن بحاجة إلى قصف كثيف على بيروت!!!»[2].

ثم اتّفق على إجراءات لقطع المياه والكهرباء والغذاء والدواء عن بيروت الغربية.

لقد كان لكل قائد ميليشاوي مجموعته ومستشاروه. منهم يستمد الشورى والنصيحة

(١) آلان ميناراغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية – لبنان، ص١٩٩، ٣٣٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٢.

والرأي، وعلى مقدار ثقافات هؤلاء وميولهم وشهواتهم، تكون أفكارهم ورؤاهم. إن الأفكار الشخصية تتكون عبر التجارب والعبر والممارسات اليومية، وعبر مجموع مضامين الثقافات التي يتلقاها الفرد، والبيئة التي تحيط به، ومجموعات الرفاق والأصدقاء.. فهي نتاج العيش والتلقي والميول.

«كان لبشير معلمون من لون واحد، منهم الدكتور شارل مارك (وزير خارجية كميل شمعون في محنة ١٩٥٨). والمؤرخ فؤاد إفرام البستاني (صاحب نظرية التفوق الماروني، وحتمية ترؤس الموارنة لكل البلد، والمجتمع المسيحي المميّز، والدولة المسيحية) وكميل شمعون (المتميّز بتعصّب مسيحي مريع) والوالد المؤسس لحزب الكتائب بيار الجميّل. وقد كان هؤلاء كهنة الهيكل الذي كان يلجأ إليه بشير يومياً»[1]. ويجب ألا ننسى شربل قسيس وبولس نعمان.

ويهتز وجدان القارئ ويعتصر قلبه الألم المضني، حين يسمع ويقرأ هذه الأقوال. ويأسى لأهله ولشعبه ولوطنه، أمام الصَغار والصغائر. فما فائدة كل الشخصيات وبرامجها ومخططاتها وأفكارها إذا هان عليها الوطن، وأُذلّت العاصمة وتلوّث الشرف، وإذا ما شمخت في ظل العار؟

وأسرّ شارون لبشير، وكان يعرف كيف يدغدغ إحلامه: إسرائيل لا تتوخى حلاً في لبنان إلا من خلال انتخابك، نحن على استعداد لفعل أي شيء كي نساعدك على الفوز. إذا استلمت الحكم سيسير كل شيء على ما يرام. وإذا لم تفلح في ذلك فإن عملية سلامة الجليل ستنحصر في السيطرة على أربعين كيلومتراً بفضل سعد حداد»

ثم يسأله شارون: «أتريد أمة مسيحية أم أمة مختلطة؟».

ـ مسيحية! لكن على كامل الأراضي اللبنانية. سنضطر إلى الدخول في تسوية مع المسلمين. وسننتزع سلاح كل قوى البلاد.

ـ سنساعدكم في ذلك. وعد شارون!

(١) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٣.

كانت إسرائيل بقيادة مناحيم بيغن تطمع بتحقيق أهداف واضحة وصريحة من هذه الخطة. وقد اختار بيغن، حين ألف حكومته الثانية في آب/أغسطس ١٩٨١، أريل شارون الشخصية العدوانية المتوحشة كوزير للدفاع.. مما يتلاءم مع أهداف بيغن وتفكيره وخططه تجاه لبنان.

كان يطمع في طرد السوريين من لبنان، وكان هذا واضحاً منذ أزمة الصواريخ وتدخله، وإلى تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كامل الأراضي اللبنانية وإبادة منظوماتها وقياداتها، ثم تنصيب بشير الجميّل على رأس الدولة اللبنانية، ليتاح له من خلاله توقيع معاهدة سلام مع لبنان، بعد مصر والأردن. وهذا يحقق له إسرائيل الكبرى، ويجعل من إسرائيل دولة عُظمى إقليمية، تسود وتتحكّم في الشرق الأوسط الكبير كله، ضمن محيط من الدول المفتتة والمتصارعة والضعيفة.

إنه الحلم التوراتي المرتجى والأسطوري. لذلك أغدقت إسرائيل كل هذا العون وهذا الاهتمام وهذا الجهد والسلاح والتدريب على أشخاص «قيّدت أرجلهم» كما قال شارون في لقائه الأول مع بشير. بعد عودة شارون من لبنان ولقاءاته بقادة المسيحيين بشير ووالده وشمعون وغيرهم صرّح لأحد أصدقائه: «أحكمت خطتي مع المسيحيين. نستطيع مباشرة العمل منذ الآن فقد أوثقت أقدامهم، وصاروا أسرى أحلامهم الصغيرة وآمالهم المجنونة».

ويتضح لكل دارس أن أقل نتائج هذا التعامل وهذه العلاقات هو تقسيم لبنان وتحطيم دولته وكيانه، وخراب عاصمته.. ثم ويلات لا حدود لآلامها وأحزانها بالنسبة لنصف شعبه، وفي الواقع لكلّ شعبه.

كانت إسرائيل، في الظاهر على تناقض مع السياسات الأميركية، بالنسبة للبنان، ولطالما اصطدمت خططها بسياسة أميركية أبلغها ممثلون أميركيون وسفراء للدولة اللبنانية. غير أن أشياء كثيرة تغيّرت بواسطة شخصيتين:

الأولى، الكسندر هيغ وزير خارجية الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغن. وقد أظهر انحيازاً سافراً لإسرائيل، وتفهم سياساتها على اعتلالها وتطرّفها، بل أعطى ضوءاً

أخضر مواربًا لإسرائيل في هجومها على لبنان واحتلال بيروت. لقد استخدم هيغ صيغة عرجاء فاترة في حديثه مع الإسرائيليين تتلخّص بأن الولايات المتحدة لن توافق على هجوم إسرائيلي «إلا إذا كان هناك استفزاز كبير معترف به دولياً» وهكذا وافق هيغ على هجوم إسرائيلي إذا تلّطفت منظمة التحرير الفلسطينية وأهدت إسرائيل ذريعة[1]. وما أسهل مثل هذا الأمر على مخابرات إسرائيل، فقد طالما برعت عبر تاريخها في اختراع وتزوير مثل هذه المكائد والذرائع والأفخاخ. وقد اضطر هيغ أن يستقيل بعد أن افتضح أمره بشكل لم يعد يُحتمل.

والشخصية الثانية هي فيليب حبيب، الممثل الشخصي للرئيس ريغان، وهو من أصل لبناني، إذ أظهر ميلاً قوياً لتأييد بشير في مسيرته نحو الرئاسة، وشجّعه وسوّقه لدى إدارته، بل كان ينصحه ويرشده حتى تبناه بصورة حاسمة، بعد أن كان صرّح علناً أن رئاسة الجمهورية لا تحتمل شخصيات متطرفة!

لكنه انتهى إلى الإيمان أن لا بديل عن بشير، وأن «انتخاب بشير الجميل أمر ضروري لا يمكن الاستعاضة عنه من أجل فرض الاستقرار والأمن في لبنان، وأنه لا يوجد شخص آخر في تلك الظروف يتمتع بالمقدرة والنفوذ اللازمين للقيام بالدور المطلوب»[2].

«وكان فيليب حبيب شديد الاقتناع بالجميّل ولم يكن ليفكّر لحظة في أي خيار آخر. وفي اعتقادي (فؤاد بطرس)، أن السفير فيليب حبيب قد لعب آنذاك دوراً حاسماً في إقناع الإدارة الأميركية بترشيح بشير الجميل».

وراحت الولايات المتحدة الأميركية، بعد ذلك تعمل على تغيير مواقف الدول العربية من بشير فتدخلت لدى السعودية لإقناعها بتغيير موقفها من ترشيح بشير الجميّل للرئاسة التي كانت قد رفضت بلسان وزير خارجيتها سعود الفيصل وفي عدة مناسبات

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٦١٠.
(٢) فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، ص٥٥٤.

هذا الترشيح، وكذلك الكويت، فإذا بها تفتح ذراعيها له وتدعوه لزيارة جدّة، وتستمع إلى خططه، وهو بكل الأحوال يسمعها ما يهدئ بلابلها، ويرضي قياداتها.

وتظل كلمة خدام، وزير خارجية سورية التي نقلها عنه بقرادوني، حول بشير: «قل لبشير الجميّل إن إسرائيل تستطيع أن تصنع منه جنرالاً، لكنها لا تستطيع أن تجعله زعيماً» تمثّل حقيقة التصوّر السوري للوقائع[1].

لقد كان وصول بيغن إلى الحكم في أيار/مايو ١٩٧٧ قد سرّع التواصل بين الكيان الصهيوني الغاصب وبين بشير وقواته، فالتقى بشمعون وبالجميّل الأب، لكنه أعجب ببشير الجميّل حتى اعتاد أن يسميه «ماي صن» أي بنيّ، وولدي. ولطالما ذكر بيغن أن بشير يذكّره بشبابه حين كان إرهابياً، (طبعاً هو يقول مناضلاً) من أجل اغتصاب فلسطين، وما ارتكبه من قتل واغتيال وتفجيرات وجرائم. والواقع أن بشير، عبر حبيب وسركيس وشارل مالك قائده الروحي ومعلمه، قد أوصل إلى الأميركيين رغبته في جعل لبنان كإسرائيل بالنسبة لأميركا. وأن يسخّره قاعدة للنفوذ الأميركي في المنطقة. فبلغ اهتمام الإدارة الأميركية بشخص بشير الجميل ونشاطه أنها ربطت نفسها به بخط اتصال لاسلكي مباشر لا يدخل عليه أي متطفّل أو رقيب[2].

ويذكر باتريك سيل أن بشير الجميل جُنّد لخدمة وكالة المخابرات المركزية الأميركية عندما كان يشتغل لحساب مؤسسة قانونية أميركية مقرّها في واشنطن أوائل السبعينيات. وفي الوقت المناسب قدّمته هذه بدورها إلى نظيرتها الإسرائيلية الموساد»[3].

لكن المؤكد أن بشير الجميل وقواته بفروعها الأمنية كانت تزوّد الإسرائيليين بكل المعلومات المطلوبة عن الفلسطينيين واليساريين والخصوم من الأحزاب، في المنطقة الغربية من بيروت، وكل لبنان.. بل قدّمت إحداثيات كثيرة عن مواقع السوريين وصواريخهم ومراكز قياداتهم ومدفعياتهم ومخازن ذخيرتهم.

(١) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٢٦٣.
(٢) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٨٣.
(٣) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٥٩٩.

وفي ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٨٢ أسرّ حبيب لبشير الجميل: ستكون رئيس الجمهورية اللبنانية القادم!

لم يكن للمسلمين أي دور مؤثر، وكان الصف الوطني منقسماً على نفسه، والفلسطينيون في حالة من التوجّس والتوتّر انتظاراً لعدوان لا بد سيأتي، أما السوريون فلم يكونوا قد عوّضوا خسائرهم العسكرية، وكانت سلطة بريجنيف (وقد كان مريضاً في هذه الفترة) الذي يمسك كسكرتير أول للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي، قد تراخت وضعفت وكان يحتضر. وكان على السوريين أن ينتظروا تبدّل العهد ومجيء أندروبوف، مدير المخابرات خلفاً له، لكي يمسك بالأمور ويفتح مخازن السلاح السوفياتي المتطوّر أمامهم لكي يعيدوا تسليح قواتهم ويعوّضوا الخسائر التي خسروها في معارك البقاع عام ١٩٨١، خاصة بالنسبة للطيران ومنظومات الدفاع الجوي. فتدفق السلاح الحديث، دبابات وصواريخ وطائرات ومدفعيات وذخائر، بعد العام ١٩٨٢.

كان الكل، عربياً ووطنياً وإسلامياً، في موقف ضعيف. وحاول المفتي حسن خالد، والشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ونبيه بري رئيس حركة أمل، ووليد جنبلاط والمنظمات، إعادة الاعتبار للموقف الوطني، وإدراك الإنصاف، ولكن عبثاً، خاصة بعد حصول العدوان الوحشي والاجتياح الكبير، وحصار بيروت وقصفها لأكثر من ٩٠ يوماً، وتدميرها.

ولم يكن بشير الجميل ليخفي مخططاته. وكانت تصريحاته، وما يتسرّب إلى الفئات الوطنية عن نواياه وأفكاره، تخلق توجّساً ومخاوف لا حدود لها عندهم.

فالمخيمات ستغدو حدائق عامة ومتنزهات، والقوات اللبنانية ستصبح قوة موازية وحرساً وطنياً إلى جانب الجيش، وستنضّم بقضها وقضيضها إلى القوات المُسلحة الشرعية، ويكون لها رتبها وقياداتها على القطع العسكرية، وستتم السيطرة الكاملة المسيحية على البلد، دون سؤال المناصفة أو المشاركة، وإسقاط كل تفاهمات ميثاق ١٩٤٣ على بدائيتها وبساطتها وتواضعها. أي أن هذا المشروع يهدف ليس فقط إلى «إبادة» منظمة التحرير وطرد الفلسطينيين والسوريين، وإنهاك اليساريين والوطنيين

وتهميشهم بل أيضاً إلغاء الحضور الإسلامي وتقزيم أسس الدور والوجود والحضارة، واستبدال «الوجه» العربي للبلد، ثم توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. وما لا ينفّذ عبر الانتخابات، كان سينفّذ من خلال تنظيم انقلاب على الشرعية بواسطة الجيش والقوات ودعم من الإسرائيليين، والاستيلاء على السلطة والبلد.

كانت مرحلة من جنون، اختلط فيها الطمع وضيق الرؤيا والطموحات الشخصية المنفلتة، والحلم الأسطوري، وشرود العقل، وصفاقة العمالة. والمؤسف أن مدير المخابرات في الجيش اللبناني جوني عبده كان يحضر معظم اجتماعات بشير، بل كان ينظّم بعضها وينسّق الكثير من الأمور بين بشير وما يتفق عليه مع الإسرائيليين وبين إلياس سركيس. ما يؤكد حكماً أن رئيس الجمهورية اللبنانية إلياس سركيس كان مدركاً إلى أي مدى قد وصل التعاون والتحالف مع الإسرائيليين، وما هي الأثمان التي سيدفعها الوطن لقاء كل هذا الجنوح والجنون والفلتان.

وتشير بعض الشهادات والكتابات إلى أن سركيس حذر مراراً بشير الجميّل من الانغماس في التعاطي مع الصهاينة، أو الانجرار إلى الاشتراك في سفك دم الفلسطينيين مع القوات الإسرائيلية المعتدية (كأنما قتل الآلاف في مخيم تل الزعتر، وضبية، والنبعة والكرنتينا وبرج حمود لم يكن لافتاً ولا كافياً، أو قتل بشير لمئات من رفاقه في الصفرا وعين الرمانة، وإهدن وغيرها). وقد كان تحذيراً متأخراً جداً. كما تشير إلى أن سركيس قال لبعضهم: «لن أوقع معاهدة سلام مع إسرائيل. فليعتقلني بيغن»[1].

غير أن بيروت والجنوب ومئات الآلاف دفعوا الثمن نتيجة حصار الجيش الإسرائيلي للعاصمة ومعه القوات اللبنانية، ودكّها بشكل وحشي، وصلبها على مواسير المدافع وقذائف الطيران وعصف الصواريخ، وكان يشاهد المجزرة بنفسه كلّ لحظة كلما أطلّ على العاصمة الشهيدة من على شرفة قصره. كما أن الجيش الإسرائيلي المحتل الغاشم قد أبقى، بعد انسحابه من بيروت شريطاً محتلاً يشكّل دويلة لعمالة سعد حداد ومن بعده أنطوان لحد، حتى العام ٢٠٠٠، حين حرّره أبطال المقاومة والنساء الشهيدات، وأسرى

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣١٣.

الخيام، وأطفال جويا، ومحوا بالدم ما فعله العملاء وكرسوا ٢٥ أيار عيداً لتحريره في عام ٢٠٠٠.

وفي خضم جحيم الاحتلال وما خلّفه من مآسٍ وويلات، اشتكى الإرهابي الأكبر شارون من موقف لبنان في الأمم المتحدة، والدور الّذي يلعبه مندوب لبنان الدائم فيها، السفير غسان تويني. وقال لبشير:

«كل انتقادات وتصريحات ممثلكم في نيويورك تجعل موقفنا دقيقاً للغاية. ألا يستطيع إلياس سركيس أن يطلب من غسان تويني أن يصمت». كان المجرمون يريدون أن يموت أهالي بيروت ومن فيها من مدنيين بصمت وبلا صخب. كان صراخ الشهداء المساكين، وعويل الأرامل والثكالى واستغاثات الأطفال والشيوخ يزعجهم. فأرادوا وأدهم في السر والظلام، ودفنهم بصمت وتواطؤ، ومنعهم من الاحتجاج ومن اطّلاع العالم على هول جرائمهم.

فأجاب بشير: يمكن لسركيس أن يطلب ولكن تويني لن يستجيب لطلبه!

فما كان من بشير إلاّ أن أمر سليم الجاهل (وزير في حكومة الوزّان، وكان في زيارة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وهو صنيعة من صنائع بشير، ورمز من رموز التعصب والعنصرية والإرهاب)، أن يذهب إلى نيويورك وإيصال الرسالة التالية إلى غسان تويني في منزله:

«لدي رسالة يجب أن أبلغك إياها من قبل بشير، وهي تقول: «عند أول تصريح تدلي به بعد الآن، ويسيء إلى مصالحي (حتماً مصالحه وتحالفه مع الإسرائيليين) سيُنسف بيتك في بيت مري، ولن يكون بمقدورك أن تطأ أرض لبنان إلا إذا شئت أن تموت». وقد تقيّد غسان تويني بعد ذلك بالتعليمات التي جاءت من بيروت. وعارض في ذلك اليوم ذاته عقد اجتماع لمجلس الأمن طلبه السوفيات لإدانة جرائم إسرائيل وتدمير بيروت وقتل اللبنانيين[(١)]!

ورغم كل هذا الانغماس والتواطؤ مع العدو الصهيوني لم تقطع القوات ولا بشير

(١) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٣٤٥.

ولا الكتائب اتصالاتها بالسوريين، فكانت زيارات عديدة، في نفس هذه المرحلة، واتصالات مستمرة مع العقيد محمد غانم ممثل قوات الردع السورية، ومع قائدها العسكري في لبنان. ولعل بشير كان يحاول الحفاظ على خط الرجعة مع السوريين في حال لم يكمل الإسرائيليون المسير معه إلى نهاية الشوط، وقد كلّف مثل هذا التشاطر لبنان ثمناً فادحاً.

جريمة العصر و إبادة حضارة: احتلال بيروت

في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ انفجر الجحيم حمماً وغاراتٍ وقصفاً، وبدأت إسرائيل حربها العدوانية على لبنان. فقد وجدت الحكومة الإسرائيلية لنفسها ذلك العذر - الحجة الذي تبحث عنه، أو ما تسمّيه الشرارة.

في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢ جرت محاولة لاغتيال السفير الصهيوني في لندن شلومو أرغوف؛ وقد نجا السفير منها. وقبل أن يُحقق في المحاولة ومن قام بها، انطلقت الغارات الإسرائيلية على لبنان، تقصف مواقع المقاومة اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، وتضرب مواقع قرب العاصمة بيروت، في المدينة الرياضية. ثم استمرّت الغارات في اليوم الثاني، الخامس من حزيران/يونيو. لم يكن ذلك الحادث في لندن خرقاً لاتفاقية وقف إطلاق النار التي رتّبها فيليب حبيب، لكن ذلك لم يردع بيغن وشارون. ولم توقفهما عن الحرب أيضاً معلومات المخابرات بأن مهاجمي أرغوف كانوا من رجال منظمة أبو نضال، العدو اللدود لزعيم منظمة التحرير ياسر عرفات[(١)].

في ٦ حزيران/يونيو اجتاحت الفرق العسكرية الإسرائيلية الحدود اللبنانية من ثلاثة محاور وعلى كل امتدادها، من الناقورة حتى مرتفعات جبل الشيخ، عبر الساحل، والوسط، عبر النبطية والعيشية وجزين، ومن الشرق عبر راشيا والبقاع. وقد تدفق أكثر من (٧٦٠٠٠) جندي و(١٢٥٠) دبابة و(١٥٠٠) ناقلة جند و(١٢٠٠٠) شاحنة تحميها

(١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٦١١.

وتمهد الطريق لها عبر القصف من الجو حوالى (٦٠٠) طائرة قاذفة ومطاردة بالإضافة إلى دعم البحرية الإسرائيلية المواكبة عبر السواحل اللبنانية[١]. كانت كتلاً من البارود والنار تزحف فوق جسد الوطن الصغير، تسومه كل أنواع الوحشيّات التي اكتنزها الفكر الإجرامي عبر تاريخ الاعتداءات والحروب اللاإنسانية، واللاأخلاقية.

وخلال يومين كانت قوات العدوان قد اجتاحت جنوب لبنان واستولت على قواعد الفلسطينيين وسيطرت على البلدات والمدن والقرى، وفي ١٣ حزيران/يونيو وصلت إلى مشارف بيروت، فأطلت على وزارة الدفاع في اليرزة، والقصر الجمهوري في بعبدا، وأحاطت بالعاصمة. وكانت قد استولت على وثائق ومستندات أساسية جداً مع كامل أرشيف منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب.

يقول آلان مينارغ:

«وكان تقدّم القوات الإسرائيلية سريعاً إلى حد أن المسؤولين الفلسطينيين لم يتمكنوا من إتلاف محفوظاتهم، كما لم يتلفوا وثائقهم والملفات الإدارية المتعلقة بالموظفين المدنيين والمقاتلين، مع صورة لكل منهم. وفور الوصول إلى هذه الوثائق كانت تصوّر وترسل إلى الموساد، وإلى جهاز الشين بيت والشرطة، وفي غضون ساعات أعيد تكوين البناء التحتي الفلسطيني في لبنان والعالم بالتفاصيل، بما فيها الارتباطات مع البلدان الشرقية. وفي غضون أربعة أيام عرّي «الإرهاب» الدولي بما فيه تشعباته اليابانية، والألمانية، والإيطالية، والباسكية والأيرلندية. وصارت الأسماء والخطط والتركيبات المالية ومواقع مخابئ السلاح وغيرها داخل الدماغ الالكتروني الضخم التابع لجهاز الاستخبارات العسكرية. وغدت العناوين واللقاءات كما الحياة الخاصة للزعامة الفلسطينية أياً كان مستواها واضحة لدى الإسرائيليين»[٢].

ورغم المفاجأة في الاجتياح، توفرت مقاومة شرسة وعنيدة في وجه الغزاة وحدثت

(١) وردت هذه الأرقام في مرجعين:
- آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان المكتبة الدولية - لبنان، ص٢٣٧.
- باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي، ص٦١٢.

(٢) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٢٣٨.

معارك التحام بالسلاح الأبيض خاصة في قلعة الشقيف وعلى مشارف صور وفي صيدا، وفي أماكن ومواضع كثيرة، رغم فقدان التوازن وغياب المعادلات.. سطّر فيها المقاومون اللبنانيون ذروة البطولات إلى جانب الفلسطينيين والسوريين. وقد أبدت المخيمات صموداً باهراً وسقط شهداء كثيرون، ودفع الإسرائيليون ثمناً باهظاً.

كان بيغن، رمز الإجرام ومعلمه، يعاقب المدنيين اللبنانيين، ويقود حرب إبادة بوجه الفلسطينيين. ووقف العالم متفرجاً. أمّا العرب فهم منقسمون: البعض راضٍ سرّاً، والبعض رافض معارض، والآخرون متواطئون. وما أن قدّم لبنان شكوى إلى مجلس الأمن، ووقف العالم إلى جانبه شاجباً بأغلبيته، ومديناً، حتى كان الفيتو الأميركي جاهزاً، فسقط قرار إدانة إسرائيل (١٤ صوتاً مع القرار – الصوت الأميركي وحده معارض ويلجأ إلى الفيتو).

وقعت معارك جوية طاحنة بين سلاح الطيران السوري والطيران المعادي، شاركت فيها مئات الطائرات، ولعلها كانت من أعظم معارك الالتحامات الجوية منذ الحرب العالمية الثانية. ونتج عنها خسائر مهولة، وسقطت عشرات الطائرات وفقد عدد كبير من الطيارين، خاصة من الجانب السوري حيث غاب التوازن بين السلاحين. ومنذ البداية كان تفوق الطيران الإسرائيلي بنوعية طائراته وتسلّحه، وتقنياته، وتدريبه، ملحوظاً وضاغطاً وواضحاً.

لكن في معارك البر والدبابات، أظهر السوريون صموداً واضحاً وأوقفوا الجيوش المعتدية في السلطان يعقوب وفي عين زحلتا ودمّروا عشرات الدبابات الإسرائيلية، بل وأسروا أحدثها ونقلوها إلى الداخل.

حاول الرئيس الوزان أن يأخذ موقفاً حاسماً من الولايات المتحدة الأميركية لأنها أصل العدوان ومشجّعته وممولّته، فاقترح قطع العلاقات الدبلوماسية معها، غير أن اقتراحه لم يؤخذ به، واكتُفي بالشجب والاحتجاج. كما انتفض الشارع الإسلامي، وتوالت اجتماعات القادة الوطنيين، ونظمت عمليات المقاومة.. واستقر الأمر عند قرار تأليف هيئة إنقاذ وطني ضمّت: الرئيس سركيس، الرئيس الوزان، وليد جنبلاط، نبيه بري رئيس حركة أمل، بشير الجميل، نصري المعلوف، فؤاد بطرس، لكي تشرف على

تسيير شؤون البلاد وتنظّم أعمال الدولة وصمودها في وجه الاحتلال وتهتم بأمور الناس وإغاثتهم. وقد روعي في إنشائها أن تضم أهم القوى المؤثرة إلى جانب الشرعية. ثم صدر القرار ٥٠٨ عن مجلس الأمن الذي دعا إلى وقف إطلاق النار فوراً، وانسحاب القوات الغازية.

والغريب أن فؤاد بطرس بالتوافق مع سركيس أرسل إلى دمشق، بعد أيام من تأليف هيئة الإنقاذ الوطني، يبلغها رغبة لبنان في سحب القوات السورية في معمعان المعارك مع الإسرائيليين، وقبل أن يتم اتفاق على سحب قوات الاحتلال الغاشم.. فكان موقفاً مبتذلاً وعجيباً، ما استدعى انسحاب ممثلي الفئات الوطنية من هيئة الإنقاذ وفرط الهيئة وسقوطها. كما أن الرئيس الوزان رفض الموافقة على اقتراح بطرس بسحب قوات الردع السورية، في مثل هذه الظروف.

كانت مئات الدبابات الحديثة والمدافع الثقيلة تحاصر بيروت، تساعدها الطائرات الحربية والبوارج والسفن الحربية. وقد قُطع عنها الماء والكهرباء والغذاء والوقود والخبز والدواء. وكان مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء محاصرين في محيط ضيق من الأرض في بيروت الغربية يحتمون في الطوابق السفلى للأبنية أو في بعض الملاجئ العشوائية، إذا وجدت. العجائز والشيوخ يستندون إلى الزوايا والأعمدة الخرسانية، والنساء يحتضنون الأطفال وقد سحقتهم الغارات وأرعبتهم القذائف، فبدا الرعب نافذاً في عيونهم ونظراتهم الزائغة وأنات الحزن المكبوت. والجثث تدفن في أماكن قتلها. والأبنية منهارة مشوهة، وركامها يسدّ الطرقات ويملأ الشوارع.

بيروت العظيمة، بيروت المنارة، موئل الجامعات، والمطابع والصحف والعيش الهني، والمدينة التي بنتها تراكمات الجهود الصابرة على مرّ القرون، وبيروت العلم والطباعة ودور النشر وجسر التواصل والحداثة، يسحقها مجرمو العالم، ودليلهم «أبورغال» (رمز الخيانة عند العرب القدماء) يدلّهم على مواطن ومقاتل قومه ويحثّهم على تكثيف القصف ومضاعفته لكسر إرادة الناس وتحطيم كبريائهم... والشرعية لا حول لها ولا قوة.

حوصرت بيروت لمدة ٧٩ يوماً حيث مورس عليها كل الإرهاب والتدمير وفنون الإجرام. لكن الألم العظيم الذي كان يخنق كل رعشة الحياة والكبرياء تبدّى حين كان ينضم الأخ في الوطن، الأخ المواطن في القسم الشرقي من العاصمة، إلى العدو اللئيم الحاقد، فيشدّد الحصار على عاصمته، دعماً لمخطط العدوان، ويطعن بخنجره خاصرة الوطن والشرف، ويفخر باتقانه الغدر والكيد والخيانات.

وهذه شهادة شخصية لحادثة وقعت معي في آب/أغسطس ١٩٨٢:

«نزلت بسيارتي إلى بيروت من بحمدون الضيعة لتفقد منزلي في محلة عائشة بكار. قيل لي إن صاروخاً انطلق من راجمة صواريخ إسرائيلية، قد أصاب المبنى حيث نقيم. وصلت حوالي العاشرة صباحاً إلى مستديرة الصياد. فأوقفني حاجز للعدو الإسرائيلي. إلى أين؟ سألني جندي، قلت: إلى بيروت. قال: معك أسلحة، قلت: لا. فأمرني بجفاء: روخ!! رخت!

«تقدمت حوالي مئة متر، فأوقفني حاجز آخر. المسلحون يضعون على صدورهم شارة القوات اللبنانية. ماذا معك؟ أجبت: لا شيء! أمعك خبز أو طعام؟ استغربت قلت: نعم! معي رغيف خبز، وحبة بندورة وخيارتان، وقطعة جبن، وقنينة مياه. لافتقاد الماء والغذاء في بيروت. لقد حملتها تحسباً أن اضطر لقضاء الليل في بيروت. أين هي؟ فأشرت إلى كيس صغير من ورق على الكرسي بجانبي. انتزعه مني، وطوّح به رامياً إلى مسافة بعيدة! ممنوع الطعام والماء. نظرت إلى الموقع الذي رمى المسلح بطعامي إليه، فشاهدت تلة صغيرة قد تكوّنت من مصادرة الأطعمة والخبز والماء من سكان بيروت الغربية.

«يا أخي، وبعد ثلاثين سنة، وأنا لا أدري أين أنت وما فعلت بك الأيام، وأنا قد لاكتني الأيام وساورتني الاحداث، وصرت شيخاً مسنّاً، لكنني لم أنسَ أبداً، أن الإسرائيلي سمح لي بطعامي وزوادتي البسيطة.. وأنت، أخي، وابن وطني، ألقيت بها إلى «المزبلة»، وحرمتني الطعام والماء، فنمت، في تلك الليلة.. وأنا عطشان وجائع.

«سامحك الله!.. الإسرائيلي عدو، وأنا أنتظر منه كل الحقد واللؤم.. ولكنك أخي،

وأنا لم أسئْ إليك، وقدرنا واحد وجرحي جرحك، فلماذا آذيتني هكذا وجفوتني، وحطّمت كبريائي.

«أكملت طريقي والغضب يغلي في عروقي ثمّ ينهمر سيلاً من دموع. اجتزت الطرق التي نهشتها قنابل الطائرات، وبقرت أديمها وصفحاتها، كانت الحفر تملأها بكثافة مريعة، حفر كبيرة واسعة فاغرة أفواهها كمن فاجأته أمواج الرعب واعتصره زلزال.. كنا نمرّ عبر البنايات المدمرة، ونرتقي جدراناً من الركام والفرش وأثاث المنازل المحطّم لعائلات مسكينة فقيرة مذعورة. هجر الناس منازلهم والأمكنة ولم تبق سوى نتف من الذكريات، وسنين منخورة مسبّبة وممزقة على جوانب الأرصفة، ورائحة الموت تعبق في الأمكنة. والصمت الحزين مطبق مريب بانتظار غارات أخرى».

وهذه عينة من تلك الأيام الرهيبة، من حصار بيروت: في يوم أحد ١ آب/أغسطس ١٩٨٢، وعلى مدى ١٤ ساعة متواصلة قامت الطائرات والدبابات ومدفعية الميدان الإسرائيلية بصبّ حممها على أحياء بيروت الغربيّة وضاحيتها. فسقطت ١٨٠ ألف قذيفة (نعم مئة وثمانون ألفاً) على المدينة المحاصرة لتقتل ٢٠٠ شخص وتجرح أكثر من ٤٠٠ جريح فيطلق أهل بيروت على هذا اليوم (الأحد الأسود)[١].

أما صيدا وصور والنبطية ومختلف القرى والبلدات فقد دفعت الثمن الكبير.وسقط في صيدا وحدها، جراء القصف، أكثر من ١٠٠٠ قتيل و٢٠٠٠ جريح من المدنيين كما أعلن الصليب الأحمر الدولي في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢. ناهيك عن الدمار والاعتقالات والإذلال واقتحام المنازل ودور العبادة وتدمير أكثرها.

ويصف باتريك سيل مأساة بيروت كما لم يصفها كاتب أو مؤرخ، فيعرض للوحشية الإسرائيلية المشتعلة بالحقد على بني الإنسان، وكأن كل إجرام العالم وسفالته قد تمثّلا بهذا الكيان الغاصب الذي شحذت أسنانه أوروبا وأميركا وسلّحته بكل عتاد فتّاك وسلاح مدمّر حتى أقامته كياناً مهمته القتل والتدمير والإبادة. يقول:

«جاءت الهجمات الإسرائيلية على المدينة من ثلاث موجات متعاقبة تقريباً: سدّ

(١) مجلة الشراع، بيروت: احتلال عاصمة عربية، ص٢١٦.

من نيران المدفعية ظلّ ينصّب من ١٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيو، وغارات جوية من ٥ إلى ١٢ تموز/يوليو، وأخيراً قصف أكثر فتكاً وقتلاً من ٢٢ تموز/يوليو إلى ١٢ آب/أغسطس من البرّ والبحر والجوّ جميعاً. واستخدمت إسرائيل القنابل الارتجاجية لهدم بنايات بكاملها والقذائف الفوسفورية والشديدة الانفجار. وفي ما لا يقل عن ستة عشر موضعاً في بيروت الغربية، استخدمت القنابل العنقودية الأميركية الصنع. (والواقع أن كل الأسلحة التي استخدمت في البرّ والبحر والجوّ وكل الذخائر كانت أميركية). وخلال الحملة القصيرة من ٥ إلى نهاية آب/أغسطس قتل عدد يتراوح بين (١٧٠٠٠) و(١٩٠٠٠) ألف لبناني وفلسطيني، وجرح عدد آخر يتراوح بين (٣٠,٠٠٠) و(٤٠,٠٠٠) شخص. وفي يوم ١٢ آب/أغسطس تعرضت بيروت وحدها إلى ١١ ساعة ونصف من القصف بكل أنواع الأسلحة وبوحشية لم يعرف التاريخ لها مثيلاً».

وقد علّق سفير كندا في بيروت تيودور جان أركان قبل مغادرته بيروت: «إن الدمار الذي أحدثه القصف الإسرائيلي البحري والبرّي والجوّي في بيروت يجعل برلين (حين دُمّرت على رأس شعبها من قبل غارات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية) تبدو كأنها حفلة شاي[١].

رغم المأساة وأهوالها، رأينا جماعات، في المناطق الأخرى، من بيروت الشرقية ترحّب بالاحتلال وجنوده، وترشّهم بالأرز، وفي بعضها ظهرت إعلانات الترحيب وقرعت أجراس البهجة... على أن كثيرين من أبناء الوطن، وفي مختلف الأرجاء اللبنانية شعروا بالعار والإهانة كمواطنين شرفاء حين رأوا القوات الصهيونية تتجوّل وتعيث فساداً في الوطن.

ولكن الأهالي الأبرياء، الأهالي الضحايا، أدهشوا العالم بمقاومتهم.. انتفض المدنيّون، إلى جانب المقاتلين وبقية لواء عسكري سوري شجاع، وأبطال من المقاومة الناشئة، فتصدوا للعدوان في كل الأمكنة، وفي كل الساحات.. ابتداء من الحدود وحواضر الجنوب.. وحطّموا آلته الحربية وأسقطوا طائراته، وفجّروا مقراته، وأحرقوا

(١) مجلة الشراع، بيروت: احتلال عاصمة عربية، ص٢١٩.

دباباته... هبّ الناس في بيروت الغربية (كان العدو والقواتيون يسمّونها وكر الجرذان) وفي الضاحية، يقاتلون ويقاومون. وأنزلوا بالعدّو خسائر ضخمة، حدّدتها صحيفة هاعولام هازيه الإسرائيلية بـ(١٢٥٠) قتيلاً بين ضابط وجندي، وبلغ عدد الجرحى ثمانية آلاف جريح. وكان بين القتلى نائب رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال يكوتيئيل آدم.

لم تستسلم القيادات السياسية: الرئيس صائب سلام، الرئيس سليم الحص الزعيم رشيد كرامي، القيادات الدينية.. ورفضت الخضوع لإرادة العدو وقاومت مخططاته. وتميّزت وحدة المسلمين بالتعاون الوثيق والصادق بين مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد والإمام محمد مهدي شمس الدين نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.. وقد أصدرا نداءً مشتركاً في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٢ دعيا فيه اللبنانيين إلى الرفض المطلق للاحتلال الإسرائيلي لأي شبر من أرض لبنان، ومقاطعة المحتلّين وكل من يتعامل معهم أو يتعاون، مقاطعة شاملة كاملة وتامة.

ورفض النداء كل محاولات إسرائيل لإقامة نظام لبناني تابع لها وخاضع لأهدافها ومصالحها، ودعا إلى مقاطعة كل بضائع ومنتوجات إسرائيل المتسللة إلى أسواقنا. كما دعا إلى إلغاء الطائفية السياسية، وأكّد حق الفلسطينيين في وطنهم وتقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة على أرضهم.

وقد هاجم العميد ريمون إده بشدة رئيس الجمهورية إلياس سركيس (٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٢) لإخفاقه في تشجيع الشعب اللبناني على الصمود ومقاومة الغزو، وطالب الحكومة بالاستقالة. وهاجم الرئيس رشيد كرامي الحكم (الغائب المتخاذل) حين قال: «إن الكثير مما نعانيه الآن هو نتيجة لعقلية الحكم ونهجه وأسلوبه المتخاذل وغيابه».

ورفضت الحركة الوطنية شروط إسرائيل وأعلنت إصرارها على مقاومة العدوان وقتاله، واعتبرت أن فيليب حبيب يشرف على المعركة السياسية لتحقيق أهداف العدوان لبنانياً وفلسطينياً وعربياً.

أما الرئيس السابق سليمان فرنجية فقد استخفّ بتأثير هيئة الإنقاذ الوطني ورفض المشاركة فيها.. «إن هيئة الإنقاذ ولدت للخراب، وسركيس لم يشعر حتى الآن بوجود

العدو، وقد اتخذنا قراراً بالدفاع عن الشمال». وقد لاحظ العميد ريمون إده (٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢) أن إسرائيل ستبقى لتحقيق أهدافها، وأميركا وحدها هي التي تستطيع إرغامها على الانسحاب، وأن الرئيس سركيس «شرشح» الرئاسة، لأنه لم يفتح فمه بكلمة واحدة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وأعلنت سوريا «أن القوات السورية لن تخرج من لبنان بقرار إسرائيلي أو أجنبي».

أما الرئيس سليم الحص فقد حمّل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية المجازر الإسرائيلية الرهيبة. وأضاف: إن إسرائيل مصمّمة على تدمير بيروت الوطنية وفرض واقع على لبنان يتفق مع مآربها التي تستهدف تمزيق اللبنانيين وتقسيم لبنان.

وفي واشنطن (١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢) دافع وزير الخارجية الأميركية الكسندر هيغ عن العملية العسكرية الإسرائيلية في لبنان واصفاً إياها «بالدفاع المشروع عن النفس»! وكانت الولايات المتحدة قد منعت مجلس الأمن من إعلان بيان لرئيسه أو إصدار قرار يدعو إلى وقف النار فوراً وانسحاب إسرائيل الشامل من لبنان تأكيداً للقرارين ٥٠٨ و٥٠٩ الصادرين عن مجلس الأمن والمطالبين بذلك. لقد كانت أميركا شريكاً كاملاً لإسرائيل في عدوانها... ولم يقصّر أبداً وزير خارجيتها هيغ في التواطؤ والدعم والدفاع عن إسرائيل.. حتى صار سلوكه فاقعاً لا يُحتمل من وزير خارجية دولة كبرى مثل أميركا، فاضطر إلى الاستقالة مخذولاً مهاناً (٢٥ حزيران/يونيو ١٩٨٢).

كان الإعلام شريكاً في المعركة.. فلم تتوقف الصحف الوطنية في بيروت الغربية عن الصدور.. وكان صدورها جهاداً حقيقياً.. الكلمة سلاح.. وكذلك الموقف.. وتنبيه الجماهير، ونقل الخبر الصادق، وتوضيح الصور والقرارات والخطوات، والتدليل على نوايا العدو، وشجب المتعاملين والعملاء... ونقل تصاريح القادة وأفكارهم وتحذيراتهم ومواقفهم... وإذا قدّر للمراقب أن يعود إلى صحف تلك الأيام لعجب كيف أن المعارك تدور على صفحات الصحف وبين السطور.. وأن معارك الإعلام والثقافة لا تقلّ ضراوة عن معارك السلاح وقعقعاته في الميادين ومختلف المحاور.

هجر بيروت مئات الآلاف من سكانها وأهلها، وتشرّدوا في الجبال القريبة،

وأكثرهم اتجه نحو شمال البقاع وشمال لبنان في طرابلس وعكار والكورة وسير الضنّيّة والجبال الشمالية... وقسم من السكان قصد سورية... كانت محنة تسحق الوجدان وتدمي القلوب.. شعب بأكمله شرّد، وعائلات تفرّقت، في حالات من العوز والرعب والاضطراب، والشرعية لاهية ولاهثة وراء مشروعها. المهم ضمان رئاسة الجمهورية لبشير الجميل.. لم تهتم بأمان مئات الآلاف ولا بغذائهم ولا بأطفالهم ولا بمؤسساتهم... لم تسأل عن إيصال الماء والدواء والوقود لهم. وبين الفينة والأخرى، كانت تصدر تصاريح تطالب بإيقاف النار وفرض هدنات، ومناشدة فيليب حبيب، مبعوث الرئيس الأميركي ريغن الماكر والداهية الذي كان يؤسس للنفوذ الأميركي عبر إيصال رئيس منتخب موالٍ للسياسات الأميركية. ويحاول إرضاء إسرائيل، وحشد التأييد السياسي والنيابي لمشروعه. لقد سقطت كل الأخلاقيات، وكل القيم الإنسانية، وتوسّعت الساحة أمام الألاعيب والمساومات والتعهّر..

وفي ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨٢ أعلن بشير الجميل ترشّحه لانتخابات الرئاسة اللبنانية في ندوة صحفية: «أنا مرشّح للرئاسة وترشّحي ليس للمناورة أو للمساومة وليس هناك تراجع عنه».

تحرك القادة الوطنيون والمسلمون فزار وفد منهم، قوامه الرئيس سليم الحص والرئيس تقي الدين الصلح والرئيس رشيد الصلح، فيليب حبيب ممثل الرئيس الأميركي، حيث أكدوا أن الرجل المطلوب للرئاسة يجب أن يكون فوق النزاعات، وأن الواجب الأول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وصرّح الرئيس رشيد كرامي: «أكثر من نصف البلد على نقيض مع بشير وتطلعاته ونأمل من الأسعد عدم التسرع». والمقصود رئيس مجلس النواب كامل الأسعد الذي سارع لإجراء استشارات نيابية والتحضير لانتخاب رئيس للجمهورية.

أما وليد جنبلاط فصرّح: «بشير مرشح الدبابات الإسرائيلية والتسلط والتقسيم وعقد المعاهدة».

وقال الرئيس سليم الحص في موقف حاسم: «بشير ليس مرشحنا وهو وجه من وجوه الأزمة المدمّرة».

وفي الشمال صرّح نائب عكار الدكتور عبدالله الراسي بعد لقاء مع الرئيس كرامي: «لا يمكن إجراء انتخابات تحت الاحتلال، والفراغ أفضل من ترئيس عميل». وكان تصريح حاد للرئيس الأسبق سليمان فرنجية قال فيه: «لا يوجد اتفاق ماروني ولا بلد موحّد طالما هناك فئة تتعامل مع إسرائيل»[١].

«إنهم يهددوننا بالفراغ الدستوري، فهل الفراغ أخطر من الاحتلال الإسرائيلي؟»، يُعلن الرئيس رشيد كرامي. وقد عارضت حركة أمل بقيادة رئيسها الشاب نبيه برّي ترشيح بشير الجميل وصرّحت أنها ستحاربه بكل ضراوة.. وستعمل لتحرير الجنوب من كل العملاء وأسيادهم الإسرائيليين في دويلة سعد حداد العميلة.

أما العميد ريمون إده الموجود في باريس فقد صرّح: «لقد كنت دائماً ضد اتفاقية القاهرة وكانت عائلة الجميّل تؤيدها، ثم عمل الجميّل وشمعون وأتباعهما على إدخال السوريين إلى بلادنا لإنقاذ أنفسهم من السقوط. وبعد أن تمّ لهم إدخال الفلسطينيين والسوريين نراهم اليوم يحاولون إخراجهم بمساعدة إسرائيل». وتساءل إده: من سيكون بشير الجميل في حال تطبيق القانون؟ إنه قاتل طوني فرنجية»[٢]..

وقد رفضت سورية بالطبع ترشيح بشير الجميل..

ورغم كل هذه المواقف انتُخِب بشير الجميل رئيساً للجمهورية في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢ في ثكنة الفياضية التابعة للجيش اللبناني. وقد فرض العدو الإسرائيلي طوقاً عسكرياً محكماً لحماية العملية الانتخابية بعد أن كان «ليّن» مواقف المعارضين في بيروت الغربية عبر الغارات والقصف الوحشي والتدمير المبرمج والحصار الفظيع.. وقد صحّ القول إن بشير الجميل فاز برئاسة الجمهورية اللبنانية على ظهر دبابة إسرائيلية. لكن الكثير من نواب المنطقة الغربية الوطنيين والمسلمين قد أيّدوه. (كان بين النواب

(١) مجلة الشراع، بيروت: احتلال عاصمة عربية، ص١٩٣ - ١٩٩-٢٠٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٧٧.

المؤيدين ١٨ نائباً مسلماً). وانفجر إلياس سركيس فرحاً وانتشاءً بفوز بشير «إنها المعجزة.. كل الآلام والعذابات التي عانيتها طوال ست سنوات وجدت الآن لها معنى. من كان يصدّق: بشير الجميل رئيس للجمهورية، وياسر عرفات على وشك مغادرة بيروت. الله أكبر. لقد نجا لبنان! إن فرحي كبير لأني ساهمت في فوز بشير»[١].

وزلزلت الشرقية (المناطق الشرقية المسيحية) ابتهاجاً بهذا الحدث، بينما خيّم على بيروت الغربية صمت القبور.

يقول آلان مينارغ: «كانت المدينة ساكنة تماماً وكانت السيارات نادرة. كان في الجو خوف أصمّ يكاد يلمس باليد. وبعد مغيب الشمس، في الظلمة الدامسة بسبب انقطاع الكهرباء، دمرت قذائف آر بي جي وأحرقت منازل خمسة نواب حضروا جلسة الانتخاب في الفياضية. وكان منزل كامل الأسعد (رئيس مجلس النواب) بينها. وفي الواقع، في خلال ٤٨ ساعة دمرت منازل ١٧ نائباً في بيروت الغربية وطرابلس وأميون وكوسبا»[٢].

وكأنه كتب لهذا البلد ألا يعرف الاستقرار، وكأن مخطط تفجيره ما زال عاملاً وفاعلاً، فما كاد يجتاز استحقاق ٢٣ آب/أغسطس في انتخابات الرئاسة، حتى كان أمام استحقاق جديد.

ففي ١٤ أيلول/سبتمبر، وبعد حوالي ثلاثة أسابيع فقط من انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، دوّى انفجار هائل في مقر قيادة حزب الكتائب في الأشرفية في ساحة ساسين، أدّى إلى مصرع بشير مع ثلاثين من أنصاره. وتبيّن أن الانفجار كان نتيجة عبوة ناسفة ضخمة وضعت في الطابق الذي يعلو مكان الانفجار.

وانفجر الوضع الأمني، فاقتحمت إسرائيل بيروت (وكانت الاستحكامات كلّها قد أُزيلت بعد انتخاب الرئيس الجديد، وأزيلت الأنقاض وجُرف الرّكام، فسهل على القوات الغازية احتلال قلب بيروت أمام مقاومة لا تُذكر.. ثم تلا ذلك مجازر مهولة في

(١) كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٢٨-٣٣٠.
(٢) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٣٥٩.

مخيمي صبرا وشاتيلا (أكثر من ثلاثة آلاف رجل وامرأة وشيخ وطفل فُجّروا وذبحوا وقطّعوا في أزقة المخيمين). كانت جريمة بربرية ارتكبتها عصابات من القوات اللبنانية ومن قتلة ومجرمي سعد حداد، وبرعاية وتخطيط وتواطؤ من القوات الصهيونية، وعلى رأسها شارون.

كان بشير الجميل المنتخب حديثاً قد أدرك أهمية مسؤوليات الرئاسة. وقد أسرع الإسرائيليون يضغطون ويلحّون في توقيع معاهدة الصلح، الثمن السياسي لاجتياحهم وعدوانهم، وتنصيبهم له رئيساً. وحاول الجميل الشاب أن يؤجل الأمر، لكي يتمكّن من لملمة البلاد وضبط الأوضاع والإمساك بالقيادة؟ وحصل اجتماع سرّي بينه وبين مناحيم بيغن الذي كان في رسالة له قد احتجّ على تصريح لكميل شمعون يتهرّب فيه من توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل.

فصرخ بيغن: كنت أنا من وعد شمعون في بيتي باستعمال كل قوتنا الجوية لإنقاذ المسيحيين إذا تعرّضوا لخطر الدمار. وها هو الآن يردّ لي الجميل ويكافئنا بتصريح وقح.. وماذا فعل المسيحيون كي يرحل الإرهابيون عن المدينة؟ إنهم لم يحرّكوا إصبعاً! ولم يسفكوا قطرة دم.

وأغاظت الرسالة بشير.. فامتعض أشد الامتعاض.. وكان بيغن أول من هنّأ بشير بالفوز الرئاسي: «نحن مسرورون من أعماق قلبنا بانتخابكم.. فليأخذ الله بيدكم أيها الصديق العزيز».

وعملت المملكة العربية السعودية بطلب من أميركا، على مصالحة السنّة مع بشير. وقد تمّ ذلك في لقاءٍ بين صائب سلام وبشير في القصر الجمهوري.

وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ التقى بيغن ببشير في نهاريا، في جو متشدّد من السرية، بناء على طلب بشير المنتخب حديثاً. وكانت جلسة طويلة، وجرى حوار حاد وساخط ومتوتّر، ورد فيه تهديد صريح من قبل بيغن لبشير بتقسيم البلد، وعدم الانسحاب، وإثارة الفتن.

وذكر بيغن «تضحيات» إسرائيل من أجل حماية المسيحيين وطالب صراحة بحسم

قضية المعاهدة «لا تهرب من المسألة!! أريد معاهدة صلح!». خاطب بيغن بشير بكل غلظة وجفاء. وطالب بتعيين سعد حداد ملحقاً عسكرياً في عاصمة كبيرة، وأن قواته يجب أن تكون جزءاً من الجيش الجديد.

لقد أصبح بشير فعلاً يتوجّس من هذا الأمر (المعاهدة) خاصة وقد طلب منه بيغن بلهجة متغطرسة آمرة البدء فوراً بمحادثات السلام.

«كانت السلطة بالنسبة إلى بشير غاية بحد ذاتها. وللتوصل إلى هذه الغاية كان مستعدّاً لأن يلجأ إلى أي وسيلة كانت، شعوراً منه بأن شخصه يبرّر الوسائل ويطهّرها»[1] كما قوّمه الوزير إيلي سالم، وزير الخارجية في عهد أمين الجميّل فيما بعد.

في فترة ما قبل الرئاسة استسلم بشير لوعود مبالغ فيها، أغرى بها الإسرائيليين، ولما فاز بالرئاسة، هاله الثمن الذي يطالبه الإسرائيليون بدفعه، فاحتاط متوجّساً، ووقف حائراً مفكّراً حذراً.

فنصف الشعب اللبناني يرفض هذه الوعود، وكذلك سورية والعالم العربي بأكلمه.. ولبنان محتاج لكل مال العرب، وأسواق العرب، ووظائف لأبنائه في بلاد العرب، وللدعم السياسي والعون العربيين، وشرايين حياته ممتدة إلى هناك عبر سورية، فكيف له أن يستفزّ الجميع ويعادي الجميع ليكسب ودّ إسرائيل؟

سيكون لبنان آخر من يوقّع على سلام مع إسرائيل من الدول العربية. هذا ما كان يؤكده سركيس، وهذا ما آمن به كل الرؤساء اللبنانيين.

وقد ذهبت السكرة وجاءت الفكرة، كما يقول المثل الشعبي اللبناني، إذ شتان ما بين وعود مشروع رئيس، وبين وعود رئيس بالفعل.. إن ما يمكن أن يُرسم أو يُقال في الحالة الأولى، غير واقعي ولا مقبول في الحالة الثانية، وعندما أدرك بشير خطورة ما يُطلب منه وهوله. ولعله تردّد طالباً إمهاله بعض الوقت!!

نشرت وكالة رويترز نبأ اجتماع بشير - بيغن في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ فأحدث

(١) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٩.

النبأ دوياً هائلاً في المنطقة، فتفجّر غضب بشير. ورفض أن يلتقي أي إسرائيلي. «لقد خاطبني السيد بيغن كما لو كنت سورياً أو فلسطينياً وليس كصديق» صرّح أمام شارون في جلسة عتاب[1].

رمّم شارون الوضع، وكان قد اختصّ بالعلاقات اللبنانية وأوضاعها (٤٥ اجتماعاً مع جوني عبده وبشير). ووضع الانفجار الذي حدث في ١٤ أيلول/سبتمبر حداً لكل الخطط، ليغرق البلد من جديد في أتون النار والدم والعنف والحديد.

في هذه المرحلة تمّ خروج الفلسطينيين من بيروت، وانسحبت القوات السورية أيضاً.. ثم انتهت الأمور بانتخاب أمين الجميل للرئاسة، بشكل شبه إجماعي، فالكل متحسّس للمسؤولية، المسلمون والمسيحيون، ويكاد البلد أن ينفجر بصورة لا أمل بعدها للحمة أو لقاء.

وأسرع الرئيس الرابع عشر أمين الجميل إلى تكليف الرئيس شفيق الوزان مهمة تأليف حكومة جديدة.. ولم يكن لأمين ارتباطات أو تعهّدات أو وعود مع الإسرائيليين... ومع ذلك كان انتخابه يمثل استمرارية هيمنة الكتائب اللبنانية على الدولة والشرعية ومؤسساتها.

وفي عهد حكومة الوزّان الثانية، في عهد أمين الجميل دارت صراعات كثيرة حول مفاوضات لبنان مع العدو الإسرائيلي لإخراجه من بيروت ولبنان، فكانت مفاوضات ما سمي بـ١٧ أيار/مايو حيث حاول الإسرائيليون عبر المفاوضات، وانتشار قواتهم المحتلة فوق رقعة واسعة من لبنان، أن يجبروا الدولة اللبنانية على توقيع معاهدة سلام (نفس المعاهدة التي أرادوها مع بشير). وجرت مفاوضات قاسية بين الدولة اللبنانية، وبين وفد إسرائيلي، في كريات شمونة، وفي خلدة، وأوشكت الدولة اللبنانية بوصاية فيليب حبيب، أن توقّع اتفاقاً حوى تنازلات كثيرة، وأوشك أن يكون معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل، وهو ما عُرِف باسم اتفاق ١٧ أيار. لكن معارضة شرسة وقفت في وجه ذلك، ورفض اللبنانيون التوقيع، بعد أن كان مجلس النواب اللبناني قد وافق عليه بغالبية مؤثّرة.

(١) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٣٨٥.

وانتهى الأمر بإسقاطه، وقيام حكومة اتحاد وطني برئاسة رشيد كرامي.. واستلم الرئيس الحص في الحكومة الجديدة حقيبتين وزاريتين هما التربية الوطنية ووزارة العمل. كان ذلك في عام ١٩٨٤.

تسلّم الرئيس أمين الجميل سلطاته الدستورية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وفي ٢٤ أيلول ١٩٨٢ ألقى خطاباً في مجلس النواب بعد أدائه القسم الدستوري، استعرض فيه وضع الدولة وأحوال الوطن، وطرح برنامج عمل حوى كل النيات والأحلام الطيبة، ثم تعهّد قائلاً:

عهدي لكم أن يكون لبنان أبداً فوق شخص الرئيس. والرئيس فوق صراعات الأحزاب والطوائف، أميناً على وحدة الوطن ومصالحه، على استقلال الدولة وسيادتها، على حق المواطن وكرامة الإنسان.

ولكن بعد بضعة أسابيع ثبت بطلان كل ذلك.. وظهر أمين الجميل منحازاً متطرّفاً.. أميناً فقط على مبادئ حزبه وما نشأ عليه وعلى مصالحه الخاصة..

العيش في بيروت المحاصرة: مشاركة الأهل أحزانهم

في هذه المرحلة، وأثناء فترة العدوان الغاشم، كان الرئيس الحص يقيم مع عائلته في منزله في الدوحة، في ضاحية بيروت. وقد تعرّض منزله في أيام الاجتياح الأولى لرشقات الرشاشات الثقيلة والقذائف، فأصيب إصابات مباشرة، ثم تعرّض للتحرش من قبل الإسرائيليين، محاولين استغلاله في حمل رسالة منهم إلى الحكومة اللبنانية. طبعاً رفض الرئيس الحص التعامل مع الغزاة ولو بشكل حمل رسالة «إذا شئتم أن تبعثوا برسالة إلى الحكومة اللبنانية فلكم أن تفعلوا بوسائلكم الخاصة. أما أنا فلا شأن لي بنقل الرسائل منكم». قالها للضابط الإسرائيلي الذي استدعاه إلى خيمته، أمام جنوده الغاضبين، ورغم إلحاح الضابط أصرّ الرئيس على الرفض. فأمر الضابط عند ذلك الجنود الذين أجبروني قسراً على المجيء: «هذا كل ما في الأمر. دعوه يعود إلى

حيث كان». ثم أدرك الرئيس أن البقاء في «الدوحة» لم يعد ممكناً ولا مريحاً، بين الإسرائيليين، ولربما عمدوا إلى طلبات جديدة منه لا يعلم إلا الله ما سوف تكون.

قرّر الرئيس الانتقال إلى بيروت، واستعان بالمفتي الشيخ حسن خالد الذي طلب من السفارة الأميركية تسهيل الأمر. «وهكذا كان. وهكذا دخلنا عاصمة الصمود، بيروت، لنعيش تجربة حصارها الخانق من البداية إلى النهاية، متنقّلين من منزل مستعار إلى منزل مستعار آخر، نشاطر سائر أهل بيروت الميامين والمقيمين فيها كل العنت الذي كانوا يلقون»[1].

لقد شارك الرئيس الحص أهله وشعبه مرارة المأساة، وذاق الأمرّين وعائلته في معاناتها ومكابدتها. وصمّم أن لا يترك الأهل والناس ضحيّة حصار محكم وحشيّ أليم، ليبتعد هو، ناجياً بنفسه وعائلته، ويراقبهم من بعيد في جحيم مأساتهم. كان يمكنه، كما فعل المئات ممّن سموا قادة ورؤساء، أن ينأى بنفسه. لكنها الأرض الأم، والعاصمة الشرف والكبرياء الوطني، والولاء والالتزام، تشدّه إليها وتناديه، فصمّم أن يبقى معهم وبينهم، يشدّ أزرهم، ويقوّي إرادتهم، ويحصّن قرارهم. وهكذا، حين كانت السماء تُمطر قذائف ونيراناً، وقصفاً يزلزل الأرض والأبنية، ويقتل البراءة في عيون الأطفال، ويجعل البشر يرتجفون في جنون الموت والعصف والتفجير، كان الناس يحتاجون إلى أمثاله، إلى تفكيره النيّر ومشورته الصائبة وصلابته كرجل دولة، في صميم لحظات تاريخية يكتب فيها ويتقرّر مصير شعب ووطن.

في بيروت، وضمن حصار خانق مدمّر امتد إلى أكثر من ٧٩ يوماً، كان الرئيس الحص يلتقي بالقادة الصامدين معه، بساسة مسؤولين، وبرجال رأي، وبرواد ووجوه قوم ملتزمين صون الوطن وحمايته، وتعزيز وضع العاصمة. ثم يعلن مع من يعلنون وبالفم الملآن، في معركة الرئاسة: «إننا نريد رئيساً يستطيع قيادة المرحلة لتحقيق أماني اللبنانيين جميعاً في إزالة الاحتلال الإسرائيلي بكل أبعاده ونتائجه ومظاهره، وفي إعادة توحيد لبنان واللبنانيين، في إطار من الطمأنينة والعدالة والحرية. لذلك فإن الرجل المطلوب يجب

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين ١٩٩٢، ص١٢-١٣.

أن يكون فوق الخلافات وفوق النزاعات وفوق الانقسامات التي مزّقت لبنان. فلا هو من أطرافها ولا هو من إفرازاتها ولا هو من انعكاساتها»[1].

وكان للقادة المسلمين والوطنيين نفس الموقف. وكان موقف مماثل للرئيس صائب سلام يؤكد نفس المضمون والمعاني، فحُسم الأمر بشكل نهائي.

ولم تمّر هذه المواقف الوطنية الرافضة لترشيح بشير الجميل كإفراز حتمي للغزو، دون نتائج. فقد لجأ العدو الإسرائيلي إلى تكثيف القصف بكل أنواع الأسلحة وبوحشية باغية غاشمة، برّاً وبحراً وجوّاً، لتحطيم إرادة بيروت، وإخضاع قرارها، والقبول بإيصال بشير الجميّل إلى الرئاسة.

واشتد الحصار التمويني والغذائي، وإمعاناً في شدّ الخناق على بيروت العاصمة اللبنانية الأبية، قطعت القوات الغازية الماء والكهرباء كلياً، عن أهلها فجعلتهم في حال من الضنك الشديد.

يقول الرئيس الحص:

«كانت المراجعات تتوالى على المبعوث الأميركي الخاص، فيليب حبيب، القابع في دارة السفير الأميركي على قمة ربوة في منطقة اليرزة، تطلّ على بيروت برمّتها، من أجل التدخل لإعادة المياه إلى أنابيب الأحياء العطشى، ولقد بادر إلى هذه المراجعات عدد من القيادات المحاصرة، وكنت من بينهم، كما كان مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، وكذلك الرئيس صائب سلام، الذي كان يتصدّر معركة الصمود بحركة دائمة مشهودة وبكفاءة عالية.

«ولقد أقدمت القوات الغازية غير مرة على اعتراض شاحنات المؤن والدقيق وحتى الأدوية، التي كانت أحياناً تحاول الدخول إلى المدينة المحاصرة. فينبري رجال السياسة، المقيمون في هذه المدينة، إلى مراجعة المبعوث الأميركي للإفراج عنها. كانت هذه المساعي تكلل بالنجاح حيناً وتُمنى بالفشل أحياناً... وقد سجّلت تلك الفترة حالات كثيرة كانت فيها «القوات اللبنانية» المنضوية تحت لواء بشير الجميل، تعترض

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٢٠-٢١.

سبيل المشاة الوافدين على مداخل الشطر المحاصر من العاصمة فتصادر رزم الخبز وسائر المواد الغذائية وقوارير المياه التي يحملونها. وكانت عناصرها أحياناً كثيرة تقوم بإتلاف المواد المصادرة على مرأى من أصحابها[1].

واجتمع الرئيس الحص مع فيليب حبيب عشية الانتخابات الرئاسية، ليبلغه موقفاً وطنياً حاسماً: «إذا كنتم يا مستر حبيب تعملون على الإتيان برئيس للجمهورية من المتطرّفين فإنكم بذلك تشقّون الطريق لتقسيم لبنان وتفتيته... والحقيقة أن لبنان لا يحتمل وجود متطرّف في رئاسة الجمهورية»[2].

وجرى ما جرى، بعد ذلك. وتمّ انتخاب بشير الجميّل، ثم حصلت واقعة اغتياله، وخلفه أخوه أمين الجميّل في سدة الرئاسة. وحاول الرئيس أمين الجميّل السير بالبلد بحسم نافذ، وبتفرّد متسلّط، فأرسل الجيش إلى المنطقة الغربية، حيث عاثت مديرية المخابرات برئاسة سيمون قسيس فيها فساداً، فاعتقلت الآلاف من شباب بيروت وضاحيتها، مما فجّر نقمة عارمة، خاصة وأن القوات الكتائبية كانت ترافق قوات الجيش مستفزّة متحدّية، حتى إذا ما انفجرت ردود الفعل كانت تحتمي بقوات الجيش. ثم اشتعلت حرب الجبل بتواطؤ إسرائيلي واضح، وحدثت مجازر رهيبة وعمليات تهجير قسري وإحراق منازل وقرى بأكملها (بين الدروز والمسيحيين).

يكتب الرئيس الحص: «عشت وعائلتي في بيروت أيام الشدة الرهيبة التي قضتها العاصمة في ظل الحصار الإسرائيلي الخانق وجحيم القذائف المنهمرة بلا هوادة من البرّ والبحر والجوّ، وكان من القذائف كلّ أشكالها، الحارقة منها والانشطارية والعنقودية، فحصدت البشر أفراداً وجماعات، وأُبيدت عائلات، وهدمت بنايات على من فيها، وشحّ الماء وعزّ الغذاء والدواء. عشت وعائلتي، مع من عاش من أبناء بيروت الصامدين، تلك الظروف القاسية ننتقل من منزل صديق إلى منزل رفيق.

«وخرجت بيروت من المعركة الطاحنة مثخنة بالجراح وإنما مرفوعة الرأس موفورة

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٢٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٩-٣٠.

الكرامة. فقد ردّت عاصمة الكرامة الوطنية المعتدي الغاشم بصمود أسطوري، كان هو المنطلق للمقاومة الشعبية اللبنانية التي سطرت في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا صفحات مشرقة في تاريخ العرب الحديث قل نظيرها»[1].

ويكتب آلان مينارغ: «دخل أمين الجميّل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ في مفاوضات سريّة مع الإسرائيليين أسفرت يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ عن مشروع اتفاقية. وأقرّت الحكومة الإسرائيلية هذه الاتفاقية، كما صوت لصالحها نواب البرلمان اللبناني بأكثرية واضحة ووازنة، باستثناء بضعة نواب. لكن أمين الجميل امتنع عن نشرها، ولم تنفّذ قط. فسحبت إسرائيل فجأة قواتها من جبال الشوف متعمدة ترك المليشيات المسيحية والدرزية وجهاً لوجه.. وكانت المجزرة»[2] حتى تخلّى أمين الجميل عن الخيار الإسرائيلي وعاد إلى دمشق يحاورها ويبحث عن اتفاق تعاون معها.

كان الرئيس الحص في هذه الفترة قوي الحضور والمساهمة في الحياة السياسية الوطنية، يجتمع ويحاور ويحاضر ويكتب، ويساهم في حلحلة الشؤون الوطنية. وقد كان له موقف حاسم من اتفاق ١٧ أيار، إذ فنّد بنوده ونبّه إلى أخطاره وشروره، واعتبره اتفاقاً مرفوضاً. ودعا إلى إسقاطه لشدة شروره وخطره على وحدة البلد والحياة الوطنية.

كما كان له موقف واضح من دخول الجيش إلى القسم الغربي من العاصمة، وسوء بعض الحركات والتصرفات، وخاصة اللجوء إلى القمع الوحشي الانتقامي تجاه الأهالي. وكانت له جملة مؤثرة جداً حين دعا قادة الجيش والمسؤولين السياسيين لدخول الجيش إلى المناطق الوطنية بقوة وليس بالقوة، وأن ترفع المخابرات يدها عن كرامة المواطنين فلا تتعسّف ولا تتجبّر ولا تتنمّر، خاصة وقد ارتفعت الأصوات محتجّة ورافضة لتصرفاتها ولممارسات بعض قادتها الانتقامية. وقد سرت إشاعات قوية، ثبت فيما بعد معظمها، عن اعتقال الآلاف، وفقدان كلّ أثر لهم وتغييبهم.

يكتب الرئيس الحص:

(١) سليم الحص، لبنان على المفترق، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٣، ص٩-١٠.
(٢) آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان، المكتبة الدولية - لبنان، ص٢٨١.

«لقد انتهج الرئيس أمين الجميل منذ بداية عهده سياسة رمت إلى تحقيق السيطرة الحزبيّة الفئوية على مراكز القرار في الإدارة والقضاء والجيش، فزرع فيها جميعاً عناصر تابعة مباشرة له أو تنتمي إلى حزب الكتائب أو جناحه العسكري «القوات اللبنانية». وكان من أبرز المعيّنين زاهي البستاني مديراً للأمن العام، وكان ركناً من أركان القوات اللبنانية أيام بشير، وإبراهيم طنوس قائداً للجيش اللبناني، وكان يتولى مهمة التدريب العسكري في حزب الكتائب والقوات، وسيمون قسيس مديراً عاماً للمخابرات العسكرية. ثم مُنحت الحكومة عند نيلها ثقة مجلس النواب صلاحيات اشتراعية استثنائية، وكنتُ من الذين اعترضوا في موقف معلن على منح مثل هذه الصلاحيات للحكومة على أساس أن ذلك سيكون من شأنه تعطيل دور مجلس النواب وهو أمر غير ضروري وغير مطلوب في تلك المرحلة»[1].

وهكذا عبر السنة الأولى من عهد أمين الجميل أصدرت الحكومة ١٦١ مرسوماً اشتراعياً. فقيّدت الحرية الصحافية، وأعيدت كل صلاحيات قائد الجيش، فاستغلّ صلاحياته بصورة فاحشة في الترقيات والمناقلات وتسريح ضباط وإدخال عناصر حزبيّة محسوبة عليه إلى الجيش والمفاصل المهمة. وجرى شراء أسلحة وذخائر دُفع ثمنها نقداً مما استنزف احتياطات مصرف لبنان. (في الصفقة أكثر من ٤٠٪ سمسرة). حتى تحوّل الجيش إلى أداة قمعية أساءت إلى المواطنين.

ما أن انسحبت القوات الغازية العدوّة من بيروت، حتى دخلها الجيش اللبناني، «قوات إبراهيم طنوس» دخول الفاتحين، مطارداً بعض رجالها وشبابها، حسب لوائح أُعدّت سلفاً. وكانت العاصمة جريحة تلملم أحزانها، وتنطوي على كبريائها المثلوم والمهان، فبدل مواساتها، وإنهاضها من عثرات الزمن الغادر، ومكافأة أبطالها وبلسمة جراحاتها، انقضّ عليها زبانية النظام المنحاز والحزبي، يمعنون فيها ثأراً وتشفّياً كمن يتابع مهمة لم تكتمل بعد، وهكذا عُوملت العاصمة (القسم الغربي) معاملة المقهورين، فاشتعل الغضب في نفوس أهلها وأطيافها من جديد.

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٦٠-٦١.

وهذا ما جرى مثله في القضاء والإدارة حتى فسدت الدولة أكثر مما كانت عليه من فساد واضطربت الإدارة وانهار الوضع. وتعب الناس وضاقت السبل أمام سعيهم وراء لقمة العيش، وانكمش الاقتصاد واضطرب حبل الأمن والأمان. وقد كبر حجم المهجّرين حتى زاد على المئة وخمسين ألفاً، وهاجر خيرة شباب الوطن، بل هاجرت عائلات بأكملها، فزاد العدد على الستماية ألف لبناني. كانت مرحلة خواء وإحباط ويأس.

رفض القادة اللبنانيون، وبينهم الرئيس الحص منطق الغالب والمغلوب في قيادة اللبنانيين، وانتفضوا جميعاً ينبّهون ويصوّبون. وتعدّدت مواقف الاحتجاجات الصاخبة، وقد تزعّمها رجال الدين المسلمون والرائعان الكبيران: المفتي الشيخ حسن خالد، والإمام محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بصورة خاصة.

«إن مصير لبنان لا يمكن أن ينفرد بتحديده عصبة أو حزب أو طائفة. إنما يتم بقرار وطني»، أعلن المفتي الشيخ حسن خالد. «إننا نقف وسنقف دائماً في وجه أي محاولة للهيمنة على الدولة، وأي محاولة لمصادرة الحريات من قبل أي فريق. فليفهم كل واحد أنه ليس في لبنان غالب ومغلوب. إن الجميع مغلوبون... فإسرائيل قد غلبتهم جميعاً»، أعلن الإمام شمس الدين. وقال الشيخ مرسل نصر باسم شيخ عقل الطائفة الدرزية: «شتّان بين من يلبّي حركة الخير والإصلاح وبين داعية الفتن ومشعل الأحداث كبراً واستئثاراً.. غاسلاً كفّه من الإثم والعار وهو لم يكن لولاه».

وكانت خطبة العيد الشهيرة للشيخ حسن خالد على أرض الملعب البلدي حين أقام صلاة العيد خمسون ألف مصلّ وأكثر.

وبلغ الانحراف في المسيرة السياسية، ذروته حين وقّع اتفاق ١٧ أيار بين الحكومة اللبنانية وإسرائيل، فانفجر الوضع صدامات مسلحة في شوارع بيروت وساحات لبنان.

ثم كان لقاء وطني وإسلامي أعلنت على أثره وثيقة سُمّيت ثوابت الموقف

الإسلامي، حيث خطها الرئيس سليم الحص بيده، ثم اتسعت الحلقة فشملت الرئيس حسين الحسيني، ثم الشيخ محمد مهدي شمس الدين والرئيس صائب سلام.

وقد ورد في الثوابت تأكيد على أن لبنان وطن نهائي بحدوده المعترف بها دولياً، وهو جمهورية ديمقراطية برلمانية، كما أكّدت الثوابت على احترام الحريات العامة ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، وأنّ لبنان يلتزم النظام الاقتصادي الحر. وتدعو الثوابت إلى الاهتمام بإنعاش المناطق المحرومة وأن تكون التنمية شاملة عادلة، وأن وحدة لبنان بمؤسساته مقدّسة في الشعب والأرض. كما تؤكّد الثوابت على رفض اللامركزية السياسية والقبول باللامركزية الإدارية، وإلغاء الطائفية السياسية بكل وجوهها، ورفض كل ما ينتقص من الشرعية وحقوقها. وبعودة المهجرين إلى قراهم، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بكل ما نتج عنه وتفرّع منه.

ولكن رئيس الجمهورية فوّت فرصة جديدة للانفتاح على الحلول السياسية للأزمة الوطنية المحتدمة، كما فوّت كثيراً من الفرص قبلها وبعدها[1]. ثم تطوّرت الأحداث أمنية وسياسية وتمّ عقد مؤتمرين للحوار الوطني في جنيف ولوزان، الأول في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ودام حتى ٤ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٨٣ والثاني في لوزان ما بين ١٢-٢٠ آذار/مارس ١٩٨٤.

كان الرئيس الجميل قد زار سورية قبيل مؤتمر لوزان (في ١٩٨٤/٢/٢٩) حيث التقى الرئيس الأسد. واتفق الرئيسان على جملة من الأمور رشح أن من بينها إلغاء اتفاق ١٧ أيار. وقد صحّ هذا الأمر فعلاً حين أعلن مجلس الوزراء في ١٩٨٤/٣/٥ اعتبار الاتفاق الذي كان لبنان قد وقّعه مع إسرائيل في ١٧ أيار ١٩٨٣ باطلاً وكأنه لم يكن. ثم عُقد اجتماع ثانٍ بين الرئيسين في دمشق دام ١٥ ساعة متواصلة. وعلى أثره تمّ الاتفاق على تأليف حكومة وحدة وطنية برئاسة الرئيس رشيد كرامي. ويقول الرئيس الحص عن هذه الحكومة:

«سمعت اسمي، في بيان تأليفها على الراديو، بين أعضائها، مساء ١٩٨٤/٤/٣٠

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٧٥.

وكانت مؤلفة من: كميل شمعون، عادل عسيران، بيار الجميل، وليد جنبلاط، نبيه برّي، جوزف سكاف، عبدالله الراسي، فكتور قصير، وسليم الحص، وقد كلّفت بحقيبتي التربية الوطنية والعمل. فوجدتني للوهلة الأولى ميالاً للاعتذار عن المشاركة في الحكومة. ولكنني بعد الإمعان في التفكير قررت قبول المشاركة، ولو على مضض، حتى لا أخذل الرئيس رشيد كرامي في أمر عزم الإقدام عليه، إنقاذاً لما يمكن إنقاذه من الوطن الممزّق. وكنت أكنّ للرئيس كرامي الكثير من المودّة والاحترام»[1].

ويومها امتنع نبيه بري رئيس حركة أمل عن قبول المشاركة في الوزارة مطالباً بتوليه وزارة تعنى بشؤون الجنوب والإعمار. وهذا ما حدث. وقد نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥٣ نائباً، وحجب الثقة عنها ٥ نواب وامتنع ثلاثة نواب عن التصويت.

ولعل من أهم انجازات هذه الحكومة كان ترتيبها لجلسات حوارية موسّعة ومستفيضة حول إصلاح النظام اللبناني. وقد كلّفت الحكومة الرئيس سليم الحص والوزير جوزيف الهاشم وضع مشروع ميثاق وطني جديد للمناقشة في جلسات الحكومة. ولم يتفق الرجلان، فكان أن تقدّم كل منهما بمشروعه الخاص، واتفقت الحكومة على الأخذ بمشروع الرئيس الحص.

وفي المشروع حسمت قضايا أساسية، منها هويّة لبنان العربية وعلاقاته المميّزة مع سورية، ومسألة العداء لإسرائيل تحت عنوان تحرير لبنان، وحسمت قضية عملاء إسرائيل وأدواتها المحلّية وقضيّة الوحدة السياسية للبنان، فسقطت كل طروحات اللامركزية السياسية أو مشاريع الفيدراليات أو الكونفدرالية، ووردت صيغة اللامركزية الإدارية. كما حسمت عدة قضايا أساسية مبدئية، كالنظام السياسي الديمقراطي، والاقتصاد الحر القائم على المبادرة الفردية مع التأكيد على دور الدولة الأساسي والفاعل في المجالات التنظيمية والرقابية والإنمائية، والنظام التربوي المجّاني الرسمي وضرورة تعميمه، مع المحافظة على حرية التعليم الخاص إلى جانبه.

كما ركّز مشروع الحص تحت عنوان منطلقات الإصلاح السياسي على قضايا مهمة،

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٨٤.

تتناول اللامركزية الإدارية وبناء الجيش وقانون الانتخاب وإكمال مؤسسات الدولة بإنشاء محكمة عليا ومحكمة دستورية ومجلس اقتصادي واجتماعي. ولكن الموضوع الأهم جاء تحت عنوان الإصلاح السياسي وهو إلغاء الطائفية السياسية، فقد بقي معلّقاً ومفتوحاً بالتالي على المناقشة[1].

ومع اتساع الحوار وتناقض المواقف، ورفض بعض المواد والقبول ببعضها الآخر، تبيّن أن العقدة الأساسية تتمثل بقضية الطائفية السياسية. وفي هذا الشأن يقول الرئيس الحص: «فلا عجب إذا آل الحوار إلى نقطة أضحى إلغاء الطائفية السياسية عندها هو العقدة التي يتوقف على حلّها كسب الرهان على إرساء قواعد لبنان الجديد وعودة السلام والاستقرار من ثم إلى ربوعه.

«فإذا كانت الطوائفية من القواعد التي قام عليها لبنان في الماضي، فالصحيح أيضاً أنها كانت مكمن الداء الذي انطلق منه سرطان الأزمة ليتفشّى في بنية الجسم اللبناني فيخلخل مفاصلها ويضعضع أوصالها. وإذا كانت الطوائفية هي القاعدة التي انطلق منها لبنان، فلم تعد هي القاعدة التي يمكن أن يستمر عليها هذا الوطن. وإذا كنا نبحث عن مخرج للمشاكل المستحكمة التي يتخبّط فيها هذا البلد وشعبه، فإننا لا نستطيع تصوّر مخرج من هذه الأزمة ما دامت حقوق الإنسان مهدورة في وطنه على مذبح الصيغ الطائفية، وما دامت الطوائفية تشرذم الشعب الواحد فئات متمايزة وقوى متصارعة»[2].

كان يمكن لهذا المشروع، لو احتُرِم، أن يؤسس لبناء وطن صامد قوي حقيقي، ودولة نامية عصرية، ويؤكد وحدة المؤسسات والشعب، وبناء الجيش الوطني القادر. وكان هذا المشروع رؤية رجل يؤمن بوطنه ويدرك، عبر التجربة والمسؤولية، مكمن الأدواء، والثغرات والعيوب، كما يلمس نقاط الضعف ويوصّفها ويعرض سبل معالجتها.

لقد آمن الرئيس الحص بالحوار طريقاً سليماً صحيحاً يؤدي حتماً إلى وفاق، رافضاً العنف والقهر والاستعانة بالخارج للاستقواء به في الداخل لصالح فريق معين، إذ لا

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٩٠-٩١.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٣.

إمكانية مطلقاً لغلبة فئة على فئة في الوطن الواحد، وهناك سبيل واحد وواحد فقط، هو الوفاق والتوافق والتفهم. كما أدرك أن لا سبيل بعد الآن لأي تقدم أو شفاء، إلا بإلغاء الطائفية السياسية، ولو بالتدريج، عبر إلغائها في الإدارة والقضاء والجيش كبداية وصولاً إلى إلغائها نهائياً. ولكن (لا رأي لمن لا يُطاع)..

وكما أن الإصلاح يحتاج إلى صالحين ومصلحين، وطالما أن الطبقة السياسية، في غالبيتها، تقوم على أسس غير سليمة، في رؤاها وأساليبها وممارستها، ومن أدواتها المال السياسي وإثارة النعرات المحلية والطائفية والمذهبيّات، وتلجأ إلى الكيد والاستفزاز والنفاق، ولا تلتزم بوعود أو عهود أو مواثيق، فكيف يُرجى قيام وطن صالح؟ وهل يُوجِد الصالَح إلا الصالحون؟ وهل يُصلح الوطنَ مغرضٌ ومستأثرٌ وفاسدٌ ومتعصبٌ؟

كان هنا الداء والعلة والمقتل.

واللافت أن مشروع الحص الإصلاحي الذي عُرِض على حكومة الوفاق الوطني، قد نفذ في كثير من عروضه واقتراحاته وطروحاته إلى اتفاق الطائف بعد ثلاث سنوات، ومهّد له، فتداخل في أساساته ومداميكه وتشريعاته حتى أصبح الدستور الوطني الجديد.. الذي اعتمد عليه لبنان الجديد، أي لبنان ما بعد الطائف، وصار دستور البلاد.

* * *

في عام ١٩٨٤ انتقل الرئيس الحص للعيش في بيروت. فقد اشترى شقة له في بناية دودار، في عائشة بكار. واشترت ابنته وداد شقة لها في نفس المبنى، بعد أن تزوّجت. وارتاح الرئيس للعيش بين أهله وأحبائه وبسطاء الناس، الذين رحبوا به وتشرّفوا بمجاورته كبركة ونعمة ومصدر فخر كبير.

وقد ظهر مع حكومة الوحدة الوطنية أمل معقول بالسير في طريق حل مقبول. وكانت هذه الحكومة تجسيداً لائتلاف توافقي طارئ كان يجب أن يوظّف في العبور من حال الحرب إلى حال السلم. لكن ذلك لم يكن، وقد حصل عكس المأمول. فلأول مرة

يجد اللبنانيون أنفسهم في ظل دولة من غير حكومة، خزينتها من غير موارد، وإدارتها من غير موازنة. ولأول مرة يشعر الناس أن آفاق الحلّ مسدودة، أو هكذا تبدو، وأنهم فقدوا أو كادوا أي أمل في مستقبل وطنهم. ولأول مرة تسجّل العملة اللبنانية هذا القدر من التدهور، وسوق العمل هذا القدر من البطالة، ومرافق الإنتاج هذا القدر من التعثّر والشلل، وحركة الاستثمار هذا القدر من الانحسار، وأسعار السلع الحياتية والحيوية هذا القدر من الارتفاع. وكلّ الساحات من غير استثناء (الطائفية والسياسية والحزبية)، تشهد هذا القدر من التفسّخ والتشتّت. ولأوّل مرة يبلغ المجتمع هذا المبلغ من الانحلال والتفلّت. فلا قانون ولا نظام ولا أخلاق ولا ضوابط.

بقي أن نعرف أن العلّة ليست في الوزارة ولا في الوزراء، وإنما في النظام. هذا النظام يحمل علل تقصيره وعقمه وعجزه في أسسه وقلبه، حيث «الحاكم فيه غير مسؤول، والمسؤول لا يحكم» كما قال فيه المغفور له عبد الحميد كرامي. هكذا يصوّر الرئيس الوضع في البلاد في هذه الفترة. وقد بلغ الأمر من السوء منتهاه، وسدّت السبل في الحل والخلاص.

ولم تستطع حكومة الوحدة الوطنية أن تفعل شيئاً للوحدة وللوطن، وقد نشبت الصراعات والمكايدات والمزايدات والخلافات بين أعضائها، خاصة بين شمعون وكرامي والجميّل فلم يلتقوا على شيء، ولا اتفقوا على أقل الشؤون والأمور.

لم تكن الحكومة على مستوى التحدّي في المجالات الأمنية والسياسية والمعيشية والاجتماعية. ويقول الرئيس الحص:

«لقد عكفت الحكومة منذ انطلاقتها على معالجة الشأن الأمني دون السياسي فعيّنت قيادة جديدة للجيش (العقيد ميشال عون الذي رفّع إلى رتبة عماد في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٤) وأصدرت قانوناً جديداً للدفاع وأقرّت سلسلة من القرارات والخطط الأمنية. أما على الصعيد السياسي الوطني فكان النشاط ضحلاً. فإذا بنا نتلقى درساً كان يجب أن نعيه من البداية، وهو أن أي إنجاز أمني معرّض للتآكل والاهتراء إذا

لم يحصّن بإنجازات سياسية توحّد اللبنانيين على قضية واحدة يتساوى اللبنانيون في التزامها بفهم واحد وتتحدّد في ظلها وحدة الهدف والطريق»[1].

وقد نشب صراع مرير حول استحداث مديرية أمن الدولة. كذلك دبّ خلاف شرس حول مسألة الدعوة لإلغاء الطائفية السياسية. فانتهى بنا المطاف أن نمارس الطائفية، لا بل المذهبية، بأبشع صورها. فبدلاً من إلغاء الطائفية فقد ذهب بنا الأمر في ممارستها إلى «تشويه سمعتها».

ثم تطورت أزمة النقد والدولار، فتهاوت العملة الوطنية بشكل مأساوي، لامس حدود الخطر.. وشلّ الاقتصاد الوطني.. وتراجع الإنتاج في جميع المجالات.

ويصف كريم بقرادوني تعثر الحكومة فيقول: «تعثرت حكومة الوحدة الوطنية بسبب الخلافات بين أعضائها، ما اضطرّ أمين الجميل ورشيد كرامي إلى الاستعانة في كثير من الحالات بعبد الحليم خدام ليسوّي النزاعات ويتخطى التناقضات. ومثّلت دمشق دور المرجعيّة الضرورية لتسيير أمور الحكم اللبناني»[2].

والواقع أن الحلّ لم يكن قد نضج بعد، رغم أن شخصية رئيس الوزراء رشيد كرامي شكّلت ضمانة وسنداً، ولكن التناقضات كانت صارخة ومدوّية، وصراعات القوى الإقليمية والعالمية على كثير من الحماوة والحدّة والشراسة. ويصف بقرادوني كرامي فيقول:

«كان الرئيس كرامي قوة بذاته دون مدفع أو مليشيا، ورجل نفسه لا رجل الآخرين. قوته في توازنه وخبرته. حارب بالكلمة والموقف وفتّش عن الوفاق السياسي طريقاً مستقيماً للحفاظ على وحدة لبنان والشعب وسلامة الأرض والمؤسسات، كان السلطة الهادئة والمهدّئة. لقد أتقن فن الحكم وفن المعارضة معاً»[3]. وقد انتهى به الأمر، بعد يأس من صدقية الرئيس أمين الجميل والتزامه أن قاطع الحكم، واعتكف محتجّاً لمدة

(١) سليم الحص، نقاط على الحروف، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٧، ص١٤.
(٢) كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٩٤.
(٣) المصدر نفسه.

سنة ونصف. وابتُدع يومها ما يسمى بالمراسيم الجوالة لتسيير شؤون البلد ولو بالحدّ الأدنى.

في عام ١٩٨٤ وبعد تأليف الحكومة الجديدة برئاسة رشيد كرامي، وكان الحص أحد الوزراء فيها، وفي أول أيام عيد الأضحى كلّف الرئيس كرامي الحص أن ينوب عنه بمرافقة المفتي الشيخ حسن خالد إلى صلاة العيد. كان منزل المفتي خالد في منطقة الروشة. فقصده الرئيس الحص مع دراجين وسيارة تابعة للأمن الداخلي. وقبل الوصول إلى منزل المفتي خالد بنحو ٢٠٠ متر، انفجرت سيارة في وجه الرئيس الحص، فقتل الدراجان، وسائق الرئيس الحص، ونجا الحص بأعجوبة.

في كتابه «عصارة العمر» يروي الرئيس الحص بالتفصيل هذه الحادثة الأليمة، ويرسم لوحة كئيبة ترشح بالمعاناة والحزن العميق، وقد حاقَ به الموت من كلّ جانب حاصداً سائق السيارة ومرافقين كانا معه:

«ترجّلت وسط طوفان من الدخان الكثيف الأسود يلفّ محيط السيارة، فصفعني لفح الهواء الساخن الذي كانت تنفثه النيران المشتعلة...

«هرعت عند ترجّلي من السيارة إلى الجانب الأيسر من الشارع، وهو الجانب المطلّ على البحر. وكنتُ في تلك اللحظة أشعرُ بعناءٍ شديد، وبضيق في الأنفاس، وأكاد أختنق. فقد عببت من لفح النار والدخان ما أطلق في صدري نوبة ربو في غاية الحدّة، وأنا من الذين يستحكم بهم هذا الوافد الخانق بصورة شبه متواصلة منذ الطفولة، فأحسست بالوهن يدبّ في ركبتيّ، وأنني على وشك السقوط أرضاً. فإذا بي ألمح فتى يافعاً، ربما في السادسة عشرة أو السابعة عشرة من عمره، مدبراً عنّي، على بعد أقل من عشرين خطوة منّي، كأنما يتأهّب للهرب نائياً عن مسرح الحادثة.

«استجمعت كل ما تبقّى لي من قوة لأناديه، ذاكراً اسمي. فإذا به يجمد للتو في مكانه، ويستدير نحوي، ليخفّ كلمح البصر إليّ ويلفّني بذراعيه باذلاً كل ما في طاقته ليحول دون وقوعي أرضاً، وراح يصيح بلهفة من جوارحه مستغيثاً... حتى مرّت بنا سيارة صغيرة فيها سائقها ورفيق إلى جانبه، صاح به الفتى صيحة الملهوف، فتوقف والتقطنا..

«وظل الفتى الشهم يضمّني إليه طيلة الرحلة الطويلة المضنية، التي ربما لم تستغرق أكثر من خمس دقائق إلى مستشفى الجامعة الأميركية، وكان طوال الطريق يردّد حادباً عليّ: يا حبيبي. فاستلمني في مركز الطوارئ أطباء شبان وممرضات.

«أما الفتى الشهم فقد توارى عن الأنظار، حتى عدت والتقيته بعد حين، إذ زارني في منزلي مع والده. إنه هلال عاصي من بلدة أنصار الجنوبية.. بارك الله فيه ووفّقه في حلّه وترحاله. إن أمثاله من ذوي النخوة والأريحيّة يحملونك على الإيمان بإنسانية الإنسان في مجتمعنا وبأصالته.

«وتبين فيما بعد أن بعض الأشخاص المرموقين قد شاركوا بتدبير هذه الجريمة واقترافها. وقد أحيلت الجريمة على المجلس العدلي، دون الوصول إلى نتيجة. مع العلم أن القائمين بها قد عُرفوا، ولم يكن من الممكن المسّ بهم أو محاكمتهم. وعُتّم على الجريمة وأُهملت من قبل جميع المسؤولين على مر عهود وسنين!!».

أُحبط الرئيس الحص من الوضع العام، ومن فشل الحكومة في تحقيق أي إنجاز، لا بل ازداد الوضع سوءاً وقسوة، وغاب الأمن في الشرقية والغربية.

ففي المنطقة الشرقية استشرى الصراع بين الفرقاء، كما نشبت الحرب واستعر القتال بين الفئات الوطنية في المنطقة الغربية. فبعد انتفاضة ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ وما نتج عنها من انقسامات في الجيش وإفرازات طائفية، وتشتّت مؤسسات السلطة، استعرّ الصراع بين القوى المتحكمة بمقاليد الأمور، وقام صراع وحشيّ مدمّر بين مكونات الصف الواحد، بما عرف بحرب الإدارة المدنية وحرب العلمين.. بين مقاتلي أمل ومقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي. ثم نشبت حرب ضد تنظيم «المرابطون» وانتهت بالقضاء على هذا التنظيم. وتلته حرب المخيمات التي كلّفت الكثير من الضحايا والدمار في ضواحي بيروت، وفي بيروت نفسها.

وقام في الشرقية صراع شرس بشكل انقلابات ضمن الصف الواحد، إذ انتفض جناح إلياس حبيقة وسمير جعجع على قيادة القوات اللبنانية، والكتائب، وانتهى بالسيطرة الكاملة على القيادة الكتائبية وبيت الكتائب في محلة الصيفي.

وفي هذه الفترة نظّم إلياس حبيقة مع نبيه بري ووليد جنبلاط ما عرف بالاتفاق الثلاثي برعاية سورية، وكان الهدف توقيع اتفاق بين هذه القوى لحل الأزمة اللبنانية بمشاركة هذه القوى الفاعلة وإلغاء سيطرة أمين الجميل والقيادة الكتائبية في تلك الفترة. فدبّر الجميل عقد تحالف مع سمير جعجع وكريم بقرادوني موجه ضد حبيقة، لإفشال الاتفاق الثلاثي وإسقاطه، وهذا ما حصل.

وقد أجرت الحكومة تعيينات إدارية جاءت حزبية وغير موفقة، في مديرية الإعلام ومجلس إدارة تلفزيون لبنان. وكذلك تعيين حاكم مصرف لبنان. وقد رفض الحص هذه التعيينات لأنها جاءت بحزبيين للإعلام (أيوب حميد) والتلفزيون (ميشال سماحة)، وشخص غير ذي اختصاص أو خبرة لحاكمية مصرف لبنان (إدمون نعيم).

وقد احتجّ الرئيس الحص بتصريح وضع فيه النقاط على الحروف بفجاجة غير مألوفة، كما قال هو نفسه:

«أمام حال التردي التي نعيش لا بد من وضع النقاط على الحروف. إن الإنسان في منطقتنا يُقتل هدراً كل يوم. نحن في الحكومة نتحمّل المسؤولية السياسية لكل ما يجري، ولا يبرّر وجودنا في الحكم إلا ثقة الناس في أننا نستطيع معالجة الوضع، ونفقد مبرّر وجودنا إذا توصلنا إلى اقتناع بالعجز عن تحقيق المعالجة المطلوبة»... ثم ينتقل إلى مخاطبة كل مسؤول بتسميته وتعنيفه:

«المسؤول عن مكافحة التفجيرات المجرمة هو جهاز المخابرات في الجيش اللبناني ومديرية الأمن العام، لذلك فالمسؤول عن استمرار هذه الموجة هو العقيد سيمون قسيس (مدير المخابرات) والدكتور جميل نعمة (مدير الأمن العام) فإذا كانا عاجزين عن وضع حدّ لهذا المسلسل الإجرامي أو كشف المسؤولين عنه فما هو مبرر وجودهما؟

«والمسؤول عن أمن العاصمة لا بل عن بيروت الكبرى بما في ذلك إزالة خط التماس بكل معالمه ومظاهره، وضبط مرفق حيوي كمرفأ بيروت هو قيادة موقع بيروت في الجيش اللبناني، فإذا كان العميد محمد الحاج عاجزاً عن تحقيق ذلك فما هو مبرر وجوده؟

«المسؤول عسكرياً عن أمن الشطر الغربي من العاصمة هو قيادة اللواء السادس وعلى رأسه العميد عبد الحليم كنج، فإذا كان عاجزاً عن التصدي لعصابة أو عن إشاعة حد أدنى من الأمان بإقامة الحواجز وتسيير الدوريات فما هو مبرر وجوده؟

«وهكذا عن قيادة الأمن الداخلي ومديرها العام عثمان عثمان، وقيادة الجيش وعلى رأسها العماد ميشال عون.. فما مبرّر وجود كل هؤلاء القادة إذا لم يقوموا بواجباتهم، ولو بالحدّ الأدنى؟».

كانت ثورة الرئيس الحص عاصفة على الدولة والمسؤولين الساكتين على تردي الأوضاع.. بغية حثهم على ممارسة مسؤولياتهم وتوفير الأمن والأمان للمواطن. غير أن المليشيات، حقيقة، كانت أقوى من الدولة والشرعية ومؤسساتها. وكان المستفيدون من الفوضى وحالة التسيّب كثيرين.

في ١٩٨٥/١/٢١ دوى انفجار كبير في صيدا اهتزّت له أرجاء المدينة وقد استهدف منزل مصطفى سعد، الزعيم الوطني الكبير والمناضل ضد الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا شك مطلقاً في أنه المقترف لهذه المحاولة الإجرامية في سياق انسحابه، وقد فقد هذا الزعيم بصره في هذا الانفجار.

كذلك استمر الوضع الاقتصادي في التدهور، والعملة في الهبوط. فلم يجد الرئيس الحص بداً من الاستقالة. فقدّمها عبر كتاب رسمي للرئيس رشيد كرامي في ١٩٨٥/١١/٢٦. لكن فعاليات كثيرة ومحترمة رفضت للرئيس الحص استقالته، وأبت عليه أن ينسحب من الحكومة، وتمنّت عليه الاستمرار والصمود في الوزارة إلى جانب صديقه الرئيس رشيد كرامي، وخاصة المفتي الشيخ حسن خالد ورئيس مجلس النواب الرئيس حسين الحسيني، كما رفض الرئيس كرامي استقالة الحص، حيث انتهت هذه المناشدات إلى تجاوب الرئيس الحص ونزوله عند طلبها في العودة عن استقالته. وقد أعلن ذلك في مؤتمر صحافي.

وفي أول حزيران/يونيو ١٩٨٧ هزّت البلاد حادثة مروعة، فقد انفجرت عبوة ناسفة في مقعد طائرة هليوكوبتر كان الرئيس كرامي ينتقل فيها بين طرابلس وبيروت. كانت

مأساة وطنية بكل المقاييس. واستشهد رجل الدولة الكبير والعظيم في وقت كان الشعب والوطن بأشد الحاجة فيه إلى حكمة هذا القائد الفذّ وإلى تجربته وإخلاصه. وكان قد اطمأن، بسلامة نيته، إلى المؤسسة العسكرية ووضع حياته في عهدتها، إيماناً منه بالمؤسسات، خاصة مؤسسة الجيش اللبناني، ويقيناً منه بصدقيّتها وإخلاصها للشرعية.

عُقِد اجتماع في دار الفتوى للقيادات الإسلامية حيث أجمع الرأي على أن يتولى الرئيس الحص رئاسة الحكومة فوراً كي لا تترك الساحة خالية للخصوم. وقد صدر مرسوم عن رئاسة الجمهورية بتسمية الحص رئيساً للوزراء بالوكالة. وفي ذلك يقول الرئيس الحص: «وقد استمر واقع القطيعة الذي ورثته عن الرئيس رشيد كرامي، فلم أكن ألتقي رئيس الجمهورية، ولم يعقد مجلس الوزراء أي اجتماع حتى نهاية عهد الرئيس أمين الجميل».

والمؤسف أن الجميّل الذي كان قبل انتخابه رئيساً للجمهورية حزبياً ومن قادة فريق في النزاع، كان المتوجب عليه، بعد أن صار رئيساً للجمهورية أن يكون لكل اللبنانيين. «أما في حقيقة الأمر فقد تصرّف في بداية عهده وكأنما فريقه هو كل لبنان وكل اللبنانيين، فغلّب على تلك الحقبة من الحكم ممارسات الهيمنة الحزبية والفئوية الفاجرة، في ظل سطوة الاحتلال الإسرائيلي. وانعكست روح الهيمنة تلك في التعيينات الإدارية وغير الإدارية التي تمّت، وفي التشريعات التي صدرت بناء على الصلاحيات الاشتراعية التي كانت الحكومة الأولى في هذا العهد تتمتّع بها، وفي التعامل مع سائر المناطق التي كان يطغى عليها اللون الوطني. فكان اقتحام بيروت الغربية وكانت حرب الجبل والضاحية، وكانت سياسة القهر تتجلّى ليس فقط في ممارسات السلطة وإنما أيضاً في الكلام المعلن. «وإن أنسَ لا أنسَ ما قاله أحد الخطباء في مهرجان حزب الكتائب الأول بعد الاجتياح الإسرائيلي: يقولون أن لا غالب ولا مغلوب في لبنان. بلى، هناك غالب ومغلوب. والمعنى الذي كان يقصد إليه هذا القول واضح جلي، والممارسات تترجمه»[1].

(١) سليم الحص، نقاط على الحروف، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٧، ص٤٧-٤٨.

والواقع أن مثل هذه الممارسات المتهورة والمنحازة، وهذا التعالي وهذه الغطرسة عند فريق يدعي أنه انتصر، عقّد المسألة اللبنانية التي لم يكن ينقصها الأسباب والدواعي والعوامل كي تزيدها اشتعالاً وتشابكاً، حتى صحّ ما صرّح به السفير الأميركي دين براون، مرة، في عبارات شديدة الكثافة والإيجاز: «إن المعضلة اللبنانية هي في أن أكبر كمية من التاريخ انفجرت فوق أصغر حجم من الجغرافيا».

يقول الرئيس الحص:

«كان لبنان يعيش في حال انقسام شديد في ذروة الأزمة الوطنية الكبرى، التي استمرت ما بين ١٩٧٥ – ١٩٩٠، وقد انعكست هذه الحال على الحكم فكانت قطيعة بين رئيس الجمهورية أمين الجميل ورئيس الوزراء رشيد كرامي، وكان انقطاع مجلس الوزراء عن الاجتماع. فابتدعت ممارسة جديدة في الحكم هي المراسيم الجوالة، إذ كانت القرارات تتخذ من خلال تمرير مرسوم للتوقيع من جانب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزير المختص من دون أن يكون ثمة داعٍ لالتئام مجلس الوزراء»[١].

كان الرئيس الحص معجباً بالرئيس رشيد كرامي، محباً له ومحترماً حضوره وكفاءته وشخصه.. وكان يرى فيه صرحاً شامخاً من الوطنية والإخلاص والإيمان بالشرعية ودولة القانون.

«كنت معجباً بذكائه الوقاد، يكتب الرئيس الحص، وبأناته في التعاطي مع الغير وبالتزامه عموماً الخطّ الشهابي الذي كنت أقدّر وأحترم، وبسمعته الزكية خلقاً وسلوكاً وخصوصاً تعفّفه عما كان يطبع آخرين من رجال السياسة من شره واستباحة للمال العام. وأنه كان صورة حية عن الرئيس شهاب بعد رحيله. ويكاد يكون ثمة شبه إجماع بين اللبنانيين على أن فؤاد شهاب كان أعظم رئيس للجمهورية في تاريخ لبنان الحديث. لم يؤخذ على عهده سوى استقواء أجهزة الاستخبارات واستشراء بعض ممارساتها»[٢].

لقد كان استشهاد الرئيس رشيد كرامي فاجعة وطنية لا تعوّض. ولقد عُرف الجاني

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص٣٦.
(٢) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٤١٥.

فحُوكم وحكم عليه بالإعدام ثم خفّف الحكم إلى السجن المؤبد، وبعد ١١ سنة من السجن أُفرج عن المحكوم بقانون خاص صدر عن مجلس النواب. (كان الجاني هو سمير جعجع قائد القوات اللبنانية).

ويقول الرئيس الحص في الرئيس رشيد كرامي:

«رحم الله رشيد كرامي، حسبه أن يكون باعتراف الجميع أحد أبرز الأفذاذ في تاريخ لبنان المعاصر. فضله على مجتمعه ووطنه وأمته كبير لا ينسى. وسيبقى في أدائه قدوة: في النزاهة وعفّة النفس والترفع عن الصغائر، في التزامه خط الإصلاح في الدولة، وفي إيمانه بالوحدة الوطنية كما بعروبة وطنه. كان تجسيداً لرجل الدولة بأبهى صوره»[١].

وعلى أثر توقيع الاتفاق الثلاثي بين إيلي حبيقة رئيس القوات اللبنانية ونبيه برّي رئيس حركة أمل ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في دمشق في ١٩٨٥/١٢/٢٨، تولد شعور بتوفر حلّ ممكن للأزمة اللبنانية.

وكان للرئيس الحص موقف لافت عرضه في مقال نشر في ١٩٨٦/١/١٧ تحت عنوان: «السلام الممنوع».

لقد كان من دواعي القلق الذي ساور الناس في لبنان منذ لحظة التوقيع على الاتفاق الثلاثي إدراكهم أن ركيزة أساسية من ركائز تنفيذه، وهو رئيس الجمهورية، لم يكن طرفاً في الاتفاق.

والحقيقة أن الجميّل أظهر تحفظاً إلى حد الرفض المغلّف أحياناً. فكان أن حذّر الرئيس الحص من إجهاض المسيرة الإنقاذية الجارية لأن من شأن ذلك إعادة الوضع إلى نقطة الصفر من الصراع.

يقول الرئيس الحص: «وقد كانت لنا ملاحظات على بعض مندرجات الاتفاق في ما بدا لنا أنه يشكّل هنات أو ثغرات في النص، ولكننا أصررنا مع ذلك على ضرورة المضي قدماً في إنجازه وتوقيعه.... خاصة وقد بات اللبنانيون لا يلتقون على سقف

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص٤١٩.

واحد للإصلاح المطلوب، حتى ليمكن القول أنهم ما اجتمعوا حول طاولة الحوار إلا وانقسموا فريقين: فريق لا يستطيع أن يعطي، وفريق لا يستطيع أن يأخذ». ورأى الرئيس الحص، كما الكثير من المرجعيات والقوى الفاعلة، أن الخيار الوحيد في هذا المجال هو الخيار العربي السوري بوجه الخيار البديل الذي يدغدغ أذهان البعض وهو الخيار الإسرائيلي، الذي كان خياراً مستحيلاً لأنه الخيانة بعينها. والموت أهون من الخيانة.

والحقيقة أن صراعاً على السلطة في منتهى الشراسة كان قد اندلع في المنطقة الشرقية، شاملاً كل القوى العسكرية والحزبية والسياسية على الأرض. ويوضح الأمر جوزيف أبو خليل فيقول: «كان الصراع على السلطة على أشدّه بين حبيقة وسمير جعجع. وبينه وبين كريم بقرادوني أيضاً... الشاشة لا تتسع إلا لشخص واحد قال حبيقة وهو يبرّر «انتفاضته» على رفاقه في أيار/مايو ١٩٨٥. وسمير جعجع على هذا المعتقد منذ صغره، بل إنه يحسب نفسه صاحب نظرية وفلسفة، ومشروع سياسي لا يقوى عليه سواه. واحتكار السلطة والقيادة و«القرار المسيحي» أيضاً واجب وفضيلة، لا عيباً... وفي كل حياتي الحزبية والسياسية لم أرَ جرأة في طلب السلطة مثل جرأتهم»..[1].

وإذا كان وليد جنبلاط هو ملك في طائفته، كما يقول الرئيس سليم الحص، إلا أن نبيه بري ليس هذا الملك في طائفته، ولا إيلي حبيقة.. تمّت حفلة التوقيع في دمشق بين العناصر الثلاثة، وبحضور عبد الحليم خدام كشاهد. وفي حضور وفد يمثل ما عُرِف في ذلك الحين باسم «جبهة الاتحاد الوطني»، ووفد آخر مسيحي من أعضائه نواب ووزراء سابقون. وقد أكّد خدام للوفد المسيحي «أن لا مجال للخوف على مصير المسيحيين في لبنان، فسورية لا تقبل مطلقاً بأن تكون قوة قهر في لبنان أو قوة توليد خلل في التوازن الذي حرصنا على ألاّ يختلّ في شتى الظروف».

وقال: «إن التكامل بين لبنان وسورية لا يعني في أي شكل من الأشكال الوحدة أو الاتحاد أو ما بينهما ولا فرض نظام».

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٨٤-٣٨٥.

كذلك طمأن الرئيس الأسد المسيحيين لدى استقباله حبيقة والوفد المسيحي: «إننا معكم بقوة لتنفيذ الاتفاق وحمايته، وموقفنا تجاهكم هو تماماً كما كان موقفنا عام ١٩٧٦. وأعتقد أنكم تعرفون خطابي آنذاك الذي رفضت فيه وجود شعب مقهور في لبنان.. إن سورية مستعدة لتقديم كل دعم سياسي وغير سياسي إذا اقتضى الأمر لتنفيذ الاتفاق. ومن يقف ضد هذا الاتفاق يقف ضد لبنان»[1].

وفي ١٩٨٦/١/١٥ نظّم أمين الجميل وسمير جعجع انقلاباً على الاتفاق الثلاثي وحوصر إيلي حبيقة في الكرنتينا (ومعه إلياس المرّ الابن الوحيد للوزير ميشال المرّ). فضغط ميشال عون بقوة على جعجع حتى أخرجهما سالمين ونقلهما بحراسة جنوده إلى اليرزة.

لقد أخذ الجميل على الاتفاق الثلاثي أنه تمّ من وراء ظهره، وخفية عنه، وأنه لم يُشاوَر فيه ولا اشترك في صياغته وإخراجه. كذلك اعتبر ومعه جعجع أن حبيقة قد تنازل كثيراً عن حقوق المسيحيين، وأعطى ما لا يملكه، وأنه في أحسن الأحوال طرف مسيحي ولا يمثّل كل الأطراف، ولا يملك التوقيع عن كل المسيحيين، خاصة وأن الشرعيّة ممثّلة برئيس الجمهورية أمين الجميل..

والواقع أن مسؤولية أحداث كثيرة، مأساوية ومؤلمة، تقع على عاتق الرئيس أمين الجميل نتيجة سلوكه وأعماله في ممارسة السلطة. فقد حيّر الكثيرين ممّن تعاملوا معه حتى افتقد في شخصه كل صدقية أو ثقة.. كان كثير المناورة «وقد أمضى عهده وهو يناور، فحيّر الكثيرين وضلّل الكثيرين ممن يراقبون أعماله ومواقفه، وحكم عليه الكثيرون بالغموض والتبدّل في المواقف وجعلهم يقنطون من معرفة ما يُريد، ومن معرفة ما في فكره وعقله وقلبه» كما يصفه بقرادوني.. ويكمل «لقد كان محبّاً للمال يسعى لجمعه، وهو محارب على كل الجبهات، والمال عصب الحرب، والأكيد أنه مولع بالسلطة يشتغل للإمساك بها، مستأثر بكل قواه ونواجذه لتبوّئها وقيادتها، في شخصانية وفرديّة وأنانيّة صارخة. ولسوف تظهر كل هذه الصفات في نهاية عهده وعلى الصورة التي

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٨٧.

انتهى بها.. فقد ناور مع الجميع وعلى الجميع وسخر من كل من أحاط به ووثق بوعوده وعهوده، ولم يترك خلفه سوى الفوضى والفراغ والأوضاع المفخّخة.

ولقد فشل في بناء علاقة متينة ومرتاحة مع السوريين، الذين لم يثقوا به مطلقاً، وبالرغم من أنه اجتمع أكثر من ١٢ مرة بالرئيس الأسد، مضمراً رغبة عميقة بعقد صفقة معه تعزّز سلطته وتدعم مركزه، خاصة بين الناس في القسم الشرقي من بيروت والمناطق المسيحية، وراغباً في تمديد عهده أو تجديده.. لكنه لم يوفق إذ لم يستطع فهم السوريين. يقول: «مذهل حقاً كيف يستطيع الأسد أن يكلمك فتظنّه معك على الموجة ذاتها وإذا به على موجة تختلف كلياً. وتظن أنك اتفقت وإياه على كل شاردة وواردة، ثم تغادر صالة الاجتماع لتدرك فجأة أنك لم تحصل على شيء. لم يكن السوريون راضين عن الطريقة التي يعالج بها الانتفاضة، ولم يكن الجميل مرتاحاً إلى نوايا السوريين»[1].

سقط الاتفاق الثلاثي، وقاطع الوزراء المسلمون والوطنيون رئيس الجمهورية أمين الجميل من تاريخ ١٩٨٦/١/١٥ حتى ١٩٨٨/٩/٢٣، أي مدة ٣ سنوات تقريباً، رافضين التعامل معه، احتجاجاً على إسقاطه هذا الاتفاق.

في هذه الفترة توالت الاشتباكات والمعارك المسلّحة بين أمل والفلسطينيين (حرب المخيمات) تحت دعوى محاربة عناصر عرفاتية أخذت تتسلل إلى المخيمات لتسيطر عليها، ثم نشبت حرب بين أمل ومسلحي الحزب التقدمي الاشتراكي، وعادت الفوضى وفقدان الأمن وعمليات التفجير والقتل إلى المنطقة الغربية. ولم يعد هناك مجال للصبر والاحتمال، فكانت المناشدة المشهورة من قادة المسلمين والوطنيين في بيروت الغربية لسورية وقيادتها بالتدخل لحماية الناس وفرض الأمن وإعادة الاستقرار.

فقد ناشد الرئيس كرامي، ونبيه بري ووليد جنبلاط وسليم الحص وحسين الحسيني القيادة السورية، والرئيس حافظ الأسد شخصياً بالتدخل وإنقاذ بيروت من الاستباحة التي تفرضها فوضى السلاح بين الأفرقاء المتصارعين، وحماية الناس من العبث والقتل اليومي. ويقول الرئيس الحص:

(١) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٧٥.

«توجه القادة مجتمعين إلى دمشق مناشدين الرئيس الأسد تكليف قواته إنقاذ بيروت الغربية من فوضاها والكارثة التي وقعت فيها. وتكلّلت اللقاءات مع القيادة السورية بدعوة سورية لإرسال قوات إضافية من جيشها إلى بيروت لتنفيذ خطة إنقاذية نصّت على تشكيل قوّة أمنية من القوى النظامية اللبنانية والقوى العسكرية السورية لفرض الأمن والنظام والقانون، وإعادة الوضع الطبيعي للمدينة وتمكين مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها.

«كما نصّت الخطة المعلنة على حلّ جميع الميليشيات المسلحة في بيروت الغربية وإغلاق مكاتبها ومقراتها، وكذلك إغلاق جميع مكاتب الأحزاب والتنظيمات ومقراتها، ومنع وجود أي نوع من أنواع الأسلحة في الشطر الغربي من العاصمة، ومصادرة الأسلحة المخالفة وإحالة المخالفين إلى القضاء العسكري»[1].

وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ استجابت سورية لهذه المناشدات فأعادت قواتها إلى العاصمة للمرة الأولى بعد أن غادرتها سنة ١٩٨٢. ويروي وزير الخارجية إيلي سالم أن العماد عون أخبره أن هذه القوات، ومعظمها من القوات الخاصة، تتكون من ١٢ ألف جندي و١٠٠ دبابة و٩٠ قطعة مدفعية[2].

ودخل الجيش السوري بيروت وأمسك بالأمن وحاصر المخيمات قاطعاً الطريق على عبث المسلّحين وأطماع جماعة عرفات بالعودة إلى المخيمات والإمساك بأمنها.

ولم يكن الوضع في المناطق الشرقية المسيحية أشفى حالاً وسلامة من مثيله في المنطقة الغربية، ومختلف المناطق الوطنية والإسلامية. فإذا كان القادة الوطنيون المسلمون، ومعهم المفتي الشيخ حسن خالد قد نقلوا اعتراضاتهم على الاتفاق لعبد الحليم خدام، معتبرين أن في الاتفاق بنوداً جيّدة، لكن ثمة بنوداً أخرى تحتاج إلى تعديل، «فلا نحتاج إلى بري وجنبلاط وحبيقة لكي يقولوا لنا أن لبنان دولة عربية،

(١) سليم الحص، حرب الضحايا على الضحايا، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص١١٢.
(٢) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤٤٥.

فنحن كنا، ولم نزل، رواد العروبة»، كما صرّح دولة الرئيس تقي الدين الصلح أمام خدّام، كما اعتبرت قيادات الشرقية أن الاتفاق الثلاثي هو ١٧ أيار معكوساً.

وقد تدخّل وزير خارجية الفاتيكان أشيل سلفستريني لتقريب وجهات النظر وتعديل بعض مواد الاتفاق الثلاثي، وأمل في إقناع القادة الموارنة بالعمل سوياً. لكنه سرعان ما اكتشف أن لكل منهم موقفه الشخصي المستقل. وكم كانت مفاجأته كبيرة عندما تبيّن له أنه لم يكن للقادة الموارنة هدف موحّد، وأن تصرفات الكثيرين منهم غير عقلانية وتتحكّم فيها مشاعر الاستفزاز والتحدي والكيديّة، حتى أن بعضهم لا يعتبر من كثرة العبر ولا يتعلم من تجارب التاريخ، ويتحكّم به العناد والعبثية.

وقد ينطبق هذا القول على الكثيرين من قادتهم. فهذا سمير جعجع مثلاً وقد استفز بتطرفه الطوائف الأخرى حين غامر بأمان المسيحيين وسلامتهم في زحلة، ثم حرب الجبل ودير القمر وشرق صيدا، وكلها محطّات انتهت بتهجير المسيحيين من قراهم ومساكنهم حتى أطلق الناس عليه اسم «بطل التهجير». وحتى وصل الأمر إلى نشوب صراعات شرسة ضمن البيت الواحد وبين القادة الموارنة من قتل وتدمير أكثر بما لا يُقاس، مما سببه الخصوم. وكان الأبرياء دائماً هم الوقود لهذه الصراعات، وهم الضحايا.

ويقول وزير الخارجية إيلي سالم إن سلفستريني أخبرني «بأن الموارنة قابعون في القرون الوسطى. وأن الطائفة المارونية في حالة شلل»[(١)]. وجاءت نصيحة أخرى من فرانز جوزيف شتراوس رئيس الوزراء البافاري (ألمانيا) للجميّل: بأن لاخيار أمامه سوى حلّ مشاكله مباشرة مع الأسد. فالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والفاتيكان وألمانيا كلها لا تستطيع القيام بشيء للبنان. وحدها سورية بإمكانها ذلك»[(٢)]. وقد أوضحت القيادة السورية بشكل لا لبس فيه أن لسوريا خطين أحمرين ترسمهما سياساتها في هذه المرحلة تجاه لبنان واللبنانيين: أولهما عدم الرجوع إلى صيغة ١٩٤٣ التي برأيها ماتت ولم تعد تصلح للبناء عليها، فقد تخطّاها الزمن وتجاوزتها الأحداث. والثاني استحالة سيطرة طائفة من الطوائف اللبنانية على أخرى.

(١) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤١٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٤١٨.

وقد نقل أحد الوسطاء بين القيادتين اللبنانية والسورية في هذه الفترة (السيد هاني سلام رجل الأعمال اللبناني) إلى وزير الخارجية إيلي سالم مضمون حوار جرى بينه وبين الرئيس الأسد قال فيه الأسد:

«أنا يهمني شيء واحد، هو العلاقات المميّزة بين لبنان وسورية، لا أريد أن أتدخّل في النظام الاقتصادي الحرّ في لبنان، فالاقتصاد الحرّ هو جوهر لبنان. إن العلاقات المميّزة أمر يهم سورية ولبنان، لأن إسرائيل عدوّ مشترك. إن إسرائيل خنجر في خاصرتي، ولا أريد خنجراً آخر في لبنان... إن سورية ليست مثل تونس أو المغرب، وعلاقاتها بلبنان تختلف عن علاقاتها بتونس والمغرب. فإذا توتّرت الأمور في بيروت توتّرت أيضاً في دمشق. إن أمن سورية من أمن لبنان، والعكس صحيح أيضاً.. إنني أسعى إلى لبنان مستقل وسيد وحرّ ولكن في إطار علاقات مميّزة مع سورية».

ويقول جوزيف أبو خليل في حديثه عن هذه المرحلة ومواقف مختلف الفرقاء من الأحداث، وخاصة دور الموارنة:

«ثمة حقائق سياسية جديدة يجب أن يأخذ بها المسيحيون، بعدما أصبحت الحقائق القديمة أو السابقة أوهاماً. وفي أي حال، لا بد من إجراء مراجعة شاملة لكل ما كان وصار منذ تأسيس لبنان حتى حدوث الزلزال في العام ١٩٧٥، إذ ليس معقولاً أن يكون المسيحيون على حق في كل ما فعلوا أو صنعوا، أو أنهم لم يشذّوا عن الطريق السويّ ولم يرتكبوا أخطاء أبداً.

«مكابر كل من لم يتغيّر أو كل من يدّعي الثبات على مواقفه... كان عليّ مثلاً أن أعترف للمواطن المسلم، شريكي في الوطن، لا فقط بحقوقه كاملة بل أيضاً وخصوصاً بحقّه الطبيعي في التمايز والاختلاف. وهذا شرط أساسي من شروط مشروع الوطن اللبناني. وهذا ما لم أفعله قبل المحنة. وإذا كان صحيحاً أن ولاء المسلمين لمشروع الوطن هذا لم يكن، في البدء، كاملاً، إلاّ أن الصحيح أيضاً أن ولاءهم له اليوم هو أقوى من ولاء المسيحيين. حتى ليصح القول أيضاً أن لبننة المسيحيين أصبحت اليوم هي المسألة.

«وكان علي كذلك أن أعتبر بلدي، حقيقة، جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربي لا يستقل عنه إلا لكي يكون بالفعل، نموذجاً عن كيف يكون وطن الحريات. فعوضاً عن هذا المفهوم الواسع والمنفتح للكيان اللبناني كنت أرى الكيان بيتاً حلواً طبعاً لكنه مغلق النوافذ على البيوت المحيطة به بحجة أنها دونه حلاوة ربّما، أو دونه رقيّاً، أو دونه تحضّراً، أو دونه ترتيباً من الداخل أو دونه اتصالاً بالغرب والحضارة الغربية»[1].

ويمضي جوزيف أبو خليل في مراجعاته ونقده الذاتي، فيؤكد كون المسيحيين شرقيين لا غربيين «وأننا لم نأخذ من الغرب وعنه إلاّ عيوبه، أما قيمه فلم نأخذ بها، ولم نفهمها ولم نعمل بمقتضاها.

«إن وجه لبنان العربي (حسب ميثاق ١٩٤٣) كان ينبغي أن يتأكّد أكثر في نواحي الحياة، لا فقط على مستوى لبنان الرسمي الذي لا يستطيع إلا أن يشارك في المحافل والمؤتمرات والقرارات العربية كعضو مؤسس في جامعة الدول العربية، بل أيضاً على مستوى لبنان الشعب الذي ظل على هامش التوجّه الرسمي لا يمشي فيه إلا مُرغماً: في البيت والمدرسة، كما في المؤسسات الخاصة، يتربّى الشخص ويعيش هذه المناخات بدلاً من تلك. فإلى أي مدى يتقن أولادنا اللغة العربية، مثلاً، كما الآباء والأجداد، بل كما رجال النهضة الذين هم في معظمهم مسيحيون وموارنة؟! الطريف هنا أن بعضنا يفاخر بكونه يتقن الفرنسية أو الإنكليزية من دون العربية، ويفتّش عن اسم لمولوده الجديد بين أعرق الأسماء الفرنسية أو الإنكليزية للتدليل على تحضّره ورقيّه.

«وما فضل المسيحيين في لبنان إن ظلّوا على سوء تفاهم مع محيطهم؟ بل ما فضلهم أيضاً وخصوصاً إن ظلّوا على سوء تفاهم مع البلد العربي الأقرب إليهم وإلى لبنان، عنيت سورية في كل عهودها؟ وإلى متى نؤجّل المساواة الكاملة بين اللبنانيين، بين المسيحيين والمسلمين؟»[2].

كان هذا كلاماً جديداً، وموقفاً مختلفاً، وتغيّراً مصيريّاً، ثم هو لغة طالما اشتاق إلى

(١) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤٥٨-٤٦٠.
(٢) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤٦٢-٤٦٣.

سماعها اللبنانيون، ومحاولة لتأسيس هويّة صلبة ومواطنية متينة ومشاعر أخوّة صادقة وأصيلة. ولطالما اشتهى الناس مثل هذا الكلام الودّي والمنصف والمسؤول والتصالحي الموحّد.. فقد آن الأوان للبنانيين أن يلتفتوا إلى ما يصهرهم في بوتقة التوحّد والتوادد والمحبة والوطنية السليمة والفاعلة.

في ١٩٨٧/٥/٤ قدّم الرئيس رشيد كرامي استقالة حكومته وكلّف بتسيير الأعمال، بعد أن أيقن أن لا إمكانية لإصلاح أو وفاق في عهد أمين الجميل، الذي سرعان ما أسفر عن سياسات منحازة لحزبه وجماعاته، وأنه مستأثر بالسلطات كلّها غير مهتم بإعادة بناء الدولة على أساس التوافق والمساواة والعدالة، خاصة وقد ظهرت نواياه التي طالما شكّلت أسس عهده، في أن يستمر بالحكم، وأن يُجدّد له أو يُمدّد، في سعي دؤوب وحثيث لعقد صفقة مع الرئيس حافظ الأسد تضمن له تحقيق مصالحه عبر استمرارية العهد والحكم. وتطورت الأمور حتى وقعت الكارثة المشؤومة في ١٩٨٧/٦/١ ونفذت المؤامرة الدنيئة في اغتيال الرئيس الشهيد رشيد كرامي، في حادثة تفجير مقعده في طائرة هليوكوبتر عسكرية تابعة للجيش اللبناني ففقد لبنان رجل دولة قمّة في الوطنية والحنكة والإيمان بالوطن الواحد والمؤسسات.

كانت الأزمة مستعصية، والمسافات تطول وتكبر بين القوى والمرجعيات السياسية اللبنانية، وقد صارت المقاطعة سيدة الموقف، فبادر الرئيس الحص إلى العمل على التهدئة وجهد لمعاودة الحوار، في خطوات أولى، بين المتصارعين. وقد شجع الأميركيين في المثابرة على العمل باتجاه التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة بين الرئيس الجميل والسوريين فقد كان يعرف أن الدولة العظمى فقط هي القادرة على تحريك سورية، كما يؤكد وزير الخارجية إيلي سالم، لأن لسورية اهتمامات إقليمية تريد بحثها مع أميركا.

كانت مواقف سورية قد تشدّدت تجاه العهد بعد اغتيال الرئيس كرامي، وأصبح طلب التحقيق الجدّي في هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها مطلباً سورياً ملحّاً يسبق إعادة

أي حوار أو اتصال بين سورية والجميّل. لقد اتهمت سورية الجميّل والقوات والجيش بارتكاب هذه الجريمة، وكذلك فعل القادة الوطنيون والمسلمون.

وافق وزير الخارجية الأميركية شولتز على تحريك الأمور بين سورية والجميّل، طالباً تزويده بمقترحات من الرئيس الجميّل تكون مقبولة لدى السوريين. فقدّم الجميّل عبر وزير خارجيته إيلي سالم ورقة إصلاحية تحت اسم «النقاط الثماني»، تحمل إعلاناً برغبة الجميّل في الإصلاح الدستوري، يتفاوض بشأنه مع القيادة السورية. والعمل على تشكيل حكومة جديدة يكون هدفها تنفيذ ما يتفق عليه في الإصلاحات، وإنهاء حالة القتال في لبنان، وزيادة عدد النواب، والتحقيق في جريمة اغتيال الرئيس كرامي، ثم وضع برنامج لإعادة الإعمار.

وقد ردّت دمشق باقتراحات جديدة منها إلغاء الطائفية السياسية وإجراء انتخابات نيابية وحل الميليشيات المسيحية. وأصرّت أن يصادر الرئيس الجميل أسلحة القوات اللبنانية المتهمة باغتيال الرئيس كرامي وأن يقدّم قادتها للمحاكمة[1].

وعقدت جلسات كثيرة، ولقاءات عديدة، ونشط الجدل بين اقتراحات واقتراحات، من قِبَل الجميّل ومن جهة السوريين.. لكن لم يتحقق شيء ملموس على أرض الواقع.. فقد كان الجميع يضمرون غير ما يعلنون، والكل يلعب لعبة الوقت وربما لا يريد التنازل، وقد راح الجميع ينتظرون قدوم الاستحقاق الرئاسي، ويعملون للإمساك به وقيادة مسيرته والتأثير في حسم نتائجه.

وعلى مشارف الاستحقاق انفتح الصراع على مصراعيه، واندلعت مساومات ومناورات وأشكال كباش مضنٍ وقاسٍ، وراح الكل يترصّد حركات الناخبين الأساسيين والمؤثّرين في هذا الاستحقاق: سورية والولايات المتحدة الأميركية. طبعاً بالإضافة لدور

(١) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤٧٥.

الجيش وتأثير القوى المليشياوية المسلحة في الشرقية ورئاسة الجميل إلى جانب الطرف الوطني والمسلم.

وحلّ شهر آب/أغسطس ١٩٨٨، فوصل الجميع منهكين في موقف سريالي صادم وعجيب. وليس منهم من هو مستعد لهذا الاستحقاق الكبير!!

النهايات القاتلة: جمهورية بلا رئيس

استشرف الرئيس الحص بوادر أزمة في نهاية عهد الجميل، وقد قرأ في سلوك رئيس الجمهورية، تسويفاً ومراوغة. كان المتنطّحون للرئاسة والحالمون بها كثيرين، فسعوا إليها بكل همّة ورغبة ونشاط.

ولذلك، واستباقاً لكل نشاط أو تصرّف غير دستوري من قِبَل الجميل، أرسل الرئيس الحص إلى رئيس الجمهورية يطلب استعادة طلب رئيس الحكومة الاستقالة الذي كان قد قدّمه المرحوم الرئيس رشيد كرامي قبل مدة من استشهاده. وبذلك أمّنت حكومة الحص الاستمرارية والشرعية. جرى ذلك في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

غير أن الرئيس الجميل اعتبر استقالة الرئيس كرامي قائمة وأن سحبها غير قانوني، ما أسّس لنزاعٍ بين رئيس الجمهورية والرئيس الحص أخذ طابعاً سياسياً وقانونياً.

وقد تبيّن من الأحداث ومجريات الأمور أن الجميل لم يكن متحمّساً لإجراء الاستحقاق الدستوري، وكان ميالاً، عبر إصراره على الحوار مع السوريين إلى التجديد لعهده أو التمديد لفترة سنتين على الأقل. وقد نصحه كثيرون من الوزراء والسياسيين ألاّ يُقدم على ذلك، كي لا يعرّض البلاد إلى أخطار إضافية هي بغنى عنها.

أرسل الرئيس الأميركي مبعوثاً خاصاً لإجراء مشاورات مع مختلف الفرقاء والأطراف المؤثرين في هذا الاستحقاق، وهو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي. وقد رغبت الولايات المتحدة أن يتمّ هذا الاستحقاق الرئاسي في موعده وبصورة سلميّة وطبيعيّة، تحاشياً للفراغ ومخاطره على استقرار البلد وأمنه.

ويقول وزير الخارجية إيلي سالم إن الولايات المتحدة الأميركية كانت على اتصال بفرنسا والفاتيكان والعربية السعودية للمساعدة في دفع العملية إلى الأمام وانتخاب الرئيس في الموعد الدستوري المحدد.

زار مورفي دمشق والتقى الرئيس حافظ الأسد في محاولة للوصول إلى انتخاب رئيس للجمهورية يتوافق عليه الجميع وترضى به سورية. ويظهر أن صفقة تمّت بين مورفي والأسد على شخص النائب مخايل الظاهر. (كان من المتفق عليه أن يُختار الرئيس المقبل من بين أربعة أو خمسة أسماء هي: بيار حلو، ميشال إده، رينيه معوض، مانويل يونس ومخايل الضاهر الذي أضيف للآئحة، فيما بعد. أبلغ مورفي الوزير سالم بما توصّل إليه مع السوريين، وأنه اتفق معهم على اختيار الضاهر:

«إننا نريد انتخاب مخايل الظاهر. فهو رجل صالح، وإذا ما عُرقلت الانتخابات، فإننا سننتقد الذي يعرقلها علناً. وإذا ما رفضتم الضاهر وعيّنتم حكومة، فإن لبنان يتجه عند ذاك نحو التقسيم والفوضى. الخيار أمامكم واضح: إما الضاهر وإما الفوضى»[1].

اعتبرت القوى المؤثّرة في المناطق المسيحية أن ذلك يمثّل فرضاً وليس خياراً. فقد رفضت القوات اللبنانية على لسان جعجع هذا الخيار، كذلك فعل ميشال عون قائد الجيش، والرئيس الجميل وبعض النواب المسيحيين والبطريركية. واتفق الجميع على محاربة هذا الخيار.

وقال البطريرك: «إنهم لا يتركون لنا أي خيار، هذا فرض علينا». ووصف العماد ميشال عون اتفاق مورفي – الأسد «باتفاق الإذعان»، وقال للدبلوماسي الأميركي ديفيد نيوتن الذي طلب منه حماية الانتخابات لإنجاح مخايل الظاهر: «أنتم في لبنان وليس في أميركا، وإذا كنتم مصرّين على إجراء هذا التعيين بالقوة فأحضروا الأسطول السادس لحماية الجلسة». وهكذا تم رفض العرض الأميركي واتفاق مورفي ـ الأسد ومنذ ذلك التاريخ بدأ الخلاف بين ميشال عون والإدارة الأميركية[2].

(١) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٥٠٨.
(٢) كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٩.

وعُرضت على الرئيس سليم الحص حكومة انتقالية أو صيغة لتوسيع الحكومة القائمة يدخلها سمير جعجع، لكن الرئيس الحص رفض توزير سمير جعجع أو التعاون معه. كان يشعر بالأسف لما آلت إليه الأمور مع أمين الجميل، وآلمته المناورات والمساومات التي تجري، بينما مصير البلد على المحك. ولم يتصرّف الرئيس الجميل بحكمة ومسؤولية كما كان يفترض، وإلا لماذا ترك الأمور حتى آخر ساعة من عهده؟ وأصبح لبنان فريسة بين شهوات المسترئسين وطلاب السلطة.

كان يمكن القبول باقتراح مورفي – الأسد بانتخاب مخايل الظاهر، مع ضمانات معقولة!

في آخر ثلاث ساعات من عهد الجميل، وفي آخر يوم منه، جرى تبادل صيغ حلول كثيرة للخروج من المأزق.. صِيغ وزارية برئاسة الرئيس الحص أو بيار حلو أو داني شمعون.

الطرف الإسلامي اعتبر حكومة الحص القائمة هي الحكومة الشرعية التي هي أهل للثّقة ولتحمّل المسؤولية في إدارة البلاد عند شغور مركز رئيس الجمهورية، وإلا قاطعوا أي حكومة أخرى إن في الاشتراك فيها أو برئاسة ماروني.

وقبل ربع ساعة من انتهاء الليلة الأخيرة للعهد، كلّف أمين الجميل العماد ميشال عون برئاسة الحكومة، فأعلن العماد فوراً حكومة عسكرية مؤلفة من الضباط أعضاء المجلس العسكري المكوّن من ستة أعضاء، ثلاثة ضباط مسيحيين وثلاثة مسلمين، حيث سرعان ما رفض الضباط المسلمون المشاركة في هذه الحكومة، فاقتصرت حكومة العماد عون العسكرية على ثلاثة ضباط مسيحيين بمن فيهم هو نفسه (المرسوم رقم ٥٣٨٧ تاريخ ١٩٨٨/٩/٢٢).

وعلّق سمير جعجع على ما جرى: أكبر مجرم بحق لبنان هو أمين الجميل. وعلّق كريم بقرادوني: «الحظ أوصل أمين الجميل إلى الرئاسة، والأنانية والظروف أفشلته. الأنا عنده طاغية لا حدود لها ومشكلته أنه يخلط بين القضايا الكبيرة والحسابات الصغيرة. لقد بدأ كحلّ وانتهى كمشكلة».

وأضاف: «الكل يحمّله، عن خطأ أو عن صواب، مسؤولية تدهور الليرة والأخلاق العامة وتكاثر الفضائح والصفقات المريبة. وفي عهده حلّت لعنة الفقر والتخلّف والانحطاط على وطن كان يوماً غنيّاً ومتقدّماً ومنيعاً»[1].

وهكذا فرغت كرسي الرئاسة في الجمهورية الضحية، وولدت حكومتان. فدخل لبنان من جديد في نفق مظلم لأسوأ مرحلة من تاريخه.

يقول فؤاد عون:

«كان واضحاً أن هدف القوات اللبنانية الأوحد هو الوصول إلى الحكم. وفي سبيل هذا الهدف سخّرت كل وسيلة ممكنة وأعدّت لكل فرضيّة قد تفشل، بديلاً. أولى الوسائل وأفضلها، إيصال رئيسها الدكتور سمير جعجع إلى سدّة الرئاسة، والبديل في حال فشل هذه، تأمين وصول أحد الدائرين في فلكها والخاضعين لها. وإذا استحال ذلك، الاستماتة في سبيل الحفاظ على بقائها القوة الميدانية الوحيدة المدافعة عن المسيحيين والناطقة باسمهم.

«وكان الهم الأول للرئيس أمين الجميل البقاء في الحكم عن طريق تجديد الولاية أو تمديدها بإحداث فراغ دستوري يتيح له متابعة الحكم، ولحكومة الدكتور سليم الحص المستقيلة متابعة تسيير الأعمال استناداً إلى مبدأ استمرارية الإدارات. وإذا عجز عن البقاء، فالعمل على تأمين مستقبله السياسي بحيث يبقى زعيماً فاعلاً على الساحة المسيحية عن طريق منع وصول زعيم قوي أو أحد خصومه السياسيين كقائد الجيش العماد ميشال عون أو الرئيس السابق سليمان فرنجية أو العميد ريمون إده، وتسهيل وصول رئيس ضعيف من دون قاعدة شعبية أو حزبية أو مليشيا مسلّحة تدعمه وتحميه»[2].

سعى الجميل إلى التمديد لعهده أو تجديده بكل الوسائل وبأي ثمن. وكان العماد عون يحاول منعه من ذلك مهما اقتضى الأمر.

وقد مرّ الرئيس الحص بمثل هذه التجربة السيّئة من قبل، في عهد الرئيس سركيس،

(١) كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٦.
(٢) فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers & Distributors، ص١٢٧-١٢٨.

حين أقدم سركيس على الاستقالة، وقد طلب من الرئيس الحص أن يقدّم له استقالة حكومته كي يتسنّى له تكليف شخصية مارونية تأليف الوزارة التي ستحلّ محلّ الرئيس. ورفض الرئيس الحص الطلب، واعتبر أن الوزارة برئاسته، والتي تضم كل الأطياف اللبنانية، هي الوريث الشرعي القادر والكفؤ على تمثيل الجميع وإدارة البلاد. وأنه ليس مقبولاً مطلقاً أن يعامل الطرف المسلم الممثّل بشخص رئيس الوزراء وكأنه غير موثوق أو غير مؤتمن على رئاسة البلد وحكمه. وأنه لا معنى ولا مبرر أبداً لمثل هذه الخطوة. وكان ما كان من «نقزة» إلياس سركيس منه وتصدّع الثقة بين الرئيسين الصديقين.

اتخذ الرئيس الحص موقف المسؤول الصادق وصاحب الدور الشرعي والدستوري، واعتبر أن حكومته هي الممثل الحقيقي لمكوّنات البلد، والمؤتمنة على الدستور في حالة فراغ سدّة الرئاسة. ولم تكن هذه حسابات الأطراف الأخرى. وظهر اختيار أمين الجميل للعماد عون بحكومته العسكرية كعقاب للآخرين والخصوم لعدم تلبية رغبته بالتمديد له، أو الموافقة على اقتراحاته في انتخاب شخصية يتأمّن له في ظلها استمرارية دوره ونفوذه، وتستعين برجاله وأنصاره، فرمى في وجوههم جميعاً هذا الخيار، كمن يؤسّس لصراع أكثر شراسة وهولاً وتفجيراً.

وكان أكثر الناقمين عليه سمير جعجع، إذ سرعان ما احتل المتن الشمالي بما فيه بكفيا، مركز نفوذ الجميل، وفرض عليه شبه إقامة جبرية، حتى أجبره على السفر إلى خارج البلاد في نفي اختياري دام عدة سنوات.

لقد انتهى عهده، وهو على عداء مع الجميع، وكان قد انتخب بإجماع قلّ نظيره، باعتباره منقذاً وحلاً.

تـولاّهـا ولـيـس لـه عـدوّ   وفـارقـهـا ولـيـس لـه صـديـق

الجنرال عون يمسك بالدولة

وقبض العماد ميشال عون على كل السلطات، فهو قائد الجيش ورئيس الوزراء، إلى جانب سلطات رئاسة الجمهورية، وأصبح الآمر الناهي في المناطق الشرقية، وقد تصرّف

فعلاً على هذا الأساس. وبذلك وضع نفسه وجهاً لوجه، في انقسام فعلي وحاسم ضد حكومة الرئيس الحص. وصار للبلد حكومتان.

يقول الوزير إيلي سالم واصفاً أحداث هذه الليلة التاريخية من عهد الرئيس أمين الجميل:

«استدعى أمين الجميل العماد ميشال عون إلى قصر بعبدا وسأله: هل يشترك في حكومة يرأسها مدني؟ فرد عون بأنه يؤثر أن لا يفعل؟... وبدا كأنه بعيد عما يجري وغير قلق، أو كأنه قد صمّم على انتزاع السلطة كيفما كان الأمر..

«وكان قبل أسبوع قد دخل عليّ في مكتبي وقال لي إنه عزم على تسلم السلطة إذا لم يجرِ انتخاب رئيس، لأنه لا يستطيع أن يعرّض الجيش للفوضى التي تنشأ في أعقاب ذلك. سألته: وكيف ستفعل ذلك؟ فقال: سأستولي على القصر الجمهوري وجميع المكاتب الحكومية في المنطقة الشرقية. ثم أضاف: يجب أن يظلّ الجيش موحّداً وأن تبقى الشرعية في أيدٍ أمينة! سألته: هل يذكر لي ذلك كي أنقله إلى الرئيس؟ فقال: أجل، إذا شئت ذلك»[1].

لم تعد المناطق الشرقية تتسع للقوى المتصارعة، فقد فاضت شهوة السلطة عند كثيرين، واستفاقت كل الغرائز، فضاقت بها الساحات: الجميل يتمنّى التمديد وعون يحلم بالرئاسة، وجعجع ضد الاثنين!

وسرعان ما رفض الضباط المسلمون المشاركة في الحكومة العونية العسكرية. اللواء رئيس الأركان محمود طيّ أبو ضرغم، وأمين عام مجلس الدفاع الأعلى اللواء نبيل قريطم، ومدير الإدارة العقيد لطفي جابر. وبقي إلى جانب عون ضابطان هما المفتش العام للجيش العقيد عصام أبو جمرة، والعميد إدغار معلوف.

في ١٩٨٨/٨/١ أصدر العميد فؤاد عون كتابه المعنون: «ويبقى الجيش هو الحل» الذي أصبح دستوراً يجسّد نوايا مجموعة كبيرة من العسكريين في استلام السلطة،

(١) إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٥١٤-٥١٥.

وعلى رأسهم العماد عون. لقد يئس الضباط من صراعات السياسيين، وكرهوا مناوراتهم ومكرهم وعبثهم، ونظروا إليهم كعاجزين عن إيجاد حلّ. وكان الكاتب العميد فؤاد عون يرى أن لا خلاص للوطن بمنأى عن الجيش، وأن الحل في أن يتسلّم الضباط الحكم!

ولكن كيف؟ لا بد من الاستيلاء على السلطة بالقوة، وإزاحة الطبقة السياسية العاجزة والمتصارعة في ما بينها ومع أمراء المليشيات والأحزاب.

ولكن هذا الحل لم يكن مقبولاً في المناطق الغربية، ومن قبل الأحزاب اليسارية والوطنية والمسلمين وسورية، خاصة وأن الإصلاح لم يكن قد حسم قضية بناء الجيش كما تطالب به هذه الفئات، وأن الطائفية والانحياز والعصبيات ما زالت تؤثر في تراتبيّته وقادته وعقيدته القتالية.

مع العلم أن العماد ميشال عون كان يكره المليشيات المسيطرة على مناطق ومحاور كثيرة من حياة الناس، في القسم الشرقي والغربي من بيروت. وقد صرّح حين استلم قيادة الجيش: «إن قيادة الجيش لا تزال مصرّة ومصممة على التصدي لكل من ينال من وحدة لبنان واللبنانيين، وذلك انطلاقاً من وحدة الجيش وتماسكه.. علينا أن نبقى خارج الصراعات المحليّة والطائفية والحزبية.. أذكركم بما قلته أكثر من مرة بأنكم لستم رديفاً لأحد بل أنتم جيش المواطنين جميعاً»[1]. وليت الجنرال ظلّ ملتزماً بهذه العقيدة وهذه الأفكار!

وكان هذا الكتاب المذكور يحمل بين طياته مطالبة واضحة وبتفاصيل كثيرة ونيّة صريحة باستلام الجيش السلطة. وتصف كارول داغر الأوضاع السياسية والاجتماعية المسيطرة على الساحة عشية انتهاء عهد الجميل في ١٩٨٨/٩/٢٢ بالقول: «الصراع على الخلافة مفتوح، وقد أنزلت الوحوش إلى الحلبة، شرذمة من المرشحين من كل جنس، وبعض «المحظيّين» ولم تعد الساحة سوى مسرح أشباح مصابة بجشع السلطة. أما

(١) فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers & Distributors، ص٧٥.

الكواليس فسوق مساومات تقليدية حيث يعرض كل مرشح ما يريد بيعه»[1]..

وكان سمير جعجع والرئيس الجميل يعملان المستحيل لمنع عون من الوصول إلى الرئاسة، وقد جهدا لإفشاله وإبعاده.

أما الأميركيون فقد توجّسوا منه وارتابوا به، بعد أن كانوا في مرحلة أولى على علاقة جيده معه. وقد لاحظوا شططه في الطموحات الشخصية ومغالاته في آماله، وتقلّبه في مواقفه، حتى أنهم كانوا يصفونه في الحديث عنه «بنابليون الصغير».

وقد اعتقدت دمشق، عن حق وصحّة، أن عون لن يعطيها شيئاً، على كثرة رسله ورسائله، وبعضها متناقض مع بعضها الآخر. وقد لمست ارتيابه وتقلّبه من خلال إظهاره للسوريين شكوكه في رسله، حيث أصرّ أن بعضهم لا يمثّله، وحرصه على إيصال ذلك إليهم.

«والرئيس الأسد، أكيداً، لم يشعر أبداً بالركون إليه، فثمة شيء في شخصية هذا الرجل لا يحبّه السوريون». تقول داغر.

وعندها أدرك العماد عون أن الأميركيين خدعوه، فرفض الاتفاق الأميركي - السوري وسماه اتفاق الإذعان.

عهد الحكومتين: الحص يمثّل الشرعية

إزاء هذا الصراع الشرس والمفتوح على كل الاحتمالات بين القوى الفاعلة في المناطق الشرقية، حذّر الرئيس الحص من احتمال تأليف حكومة انتقالية، في حديث إلى صحيفة الاتحاد الظبيانية: «إن أي تفكير في إبدال الحكومة الحاضرة بما يسمى حكومة الأمر الواقع أو حكومة انتقالية، سيؤدي إلى قطع شعرة معاوية التي أمّنت استمرار الحكومة الحاضرة»[2].

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص٧٥.
(٢) فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers & Distributors، ص٧٥.

وكتب على الأثر كتاب عودته عن الاستقالة التي كانت قد تقدّمت بها حكومة الرئيس رشيد كرامي. أما الرئيس الجميل فقد قبل استقالة الرئيس كرامي ورفض مضمون كتاب الرئيس الحص.

وقد وجه الرئيس الحص، في هذه المرحلة الحاسمة والتاريخية كتاباً إلى البطريرك الماروني شارحاً الأوضاع وموقفه منها:

«إذا كان التوافق على مرشح لرئاسة الجمهورية يُعدّ تعييناً وهو ما ترفضونه، فإن تاريخ الانتخابات الرئاسية في لبنان منذ الاستقلال يكاد لا يشهد إلا على مثل هذا التعيين.

«يأخذ بعض النافذين في الطائفة المارونية الكريمة على أميركا سعيها مع الشقيقة سورية إلى فتح كوة توافقية في جدار أزمة الاستحقاق الدستوري، عسى أن يطل منها لبنان على رحاب الخلاص. وهم لم يعترضوا عندما تدخلت أميركا في مرحلة سابقة من الاستحقاق إذ مارست الفيتو على ترشيح أحد أبناء الطائفة المارونية الكريمة هو الرئيس فرنجية. فهل يكون تدخل الدولة العظمى برداً وسلاماً إذا كان على هوى بعض النافذين من أمراء الحرب، ويكون ناراً ولظى إذا لم يكن على هواهم؟

«يقال إن رئيس الحكومة يجب أن يكون مارونياً لمجرد أن الحكومة في حال، خلوّ سدة الرئاسة الأولى، ترث صلاحيات رئيس الجمهورية، وهذا منطق زائغ نردّ عليه بالتساؤل: ما دامت الحكومة مجتمعة هي التي ترث صلاحيات رئيس الجمهورية وليس رئيس الحكومة بمفرده، وما دام رئيس الحكومة لا يتمتع بصلاحيات ذاتية خاصة بمعزل عن مجلس الوزراء، فما الداعي إلى أن يكون رئيس الحكومة على خلاف ما هو اليوم حسب العرف قائم؟ العرف الدستوري الثابت في نظامنا الطائفي العفن يقطع رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة ورئاسة الحكومة للمسلمين السنّة. فلماذا يا ترى تكون هناك غيرة متناهية على موقع الموارنة في العرف القائم ولا يكون هناك غيرة مماثلة على موقع المسلمين السنّة في هذا العرف؟

«فإذا أعطيت رئاسة الحكومة لماروني فأين يغدو المسلم السنّي في النظام؟

«إذا كانت حجة الداعين إلى قيام حكومة تُسمّى انتقالية برئاسة ماروني أن المسلم لا يُؤتمن على مقدرات البلد حتى ولا لفترة طارئة، فإننا نأبى حتى الردّ على هذا القول. فمن يرى هذا الرأي فهو كافر بوحدة هذا الوطن. ومن لا يتورّع عن خرق عرف ثابت قائم لا تهمّه المجازفة بكل الأعراف القائمة الرئاسيّة وخلافها»[١].

وهكذا لخصت هذه الرسالة كل الحجج الثابتة والدستورية والوطنية لدستورية حكومة الرئيس الحص. وحصّنت وجودها وصدقيتها ووطنيتها.

وقد اتخذ المفتي الشيخ حسن خالد والشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى والشيخ محمد أبو شقرا شيخ عقل الطائفة الدرزية مواقف داعمة وحازمة تجاه حكومة الرئيس الحص، وكذلك فعلت كل فعاليات وقوى وأحزاب المناطق الوطنية في الغربية.

وكان للعماد عون موقف عنيف وعاصف. فرفض مبدأ التعيين (اختيار الضاهر) وأكّد أن الجيش لا يسعه قبول مبدأ التعيين لأن اختيار رئيس للبنان لا يقرّره سوى مجلس النواب اللبناني المعبّر الشرعي الوحيد عن القرار الوطني المستقل... ثم صرّح أمام اجتماع لضباط الجيش: يمكن لأقوى منّا أن يسحقونا ولكنهم لا يمكنهم انتزاع توقيع منّا على صك تنازل عن حقّنا وكرامتنا، نحن القوة الوحيدة القادرة على التغيير وعلى توجيه سفينة لبنان. إن ٢٣ أيلول/سبتمبر (موعد انتخاب الرئيس) ليس نهاية لبنان، كما أنه ليس بداية لبنان. وإذا لم يُنتخب رئيس فماذا يحدث؟

والواقع أن مقولة «مجلس النواب هو مصدر الشرعية»، كلمة حق. وليت العماد عون الذي نطق بها قد احترمها حتى نهاية الشوط، إذ سرعان ما ألغاها حين اختار مجلس النواب رينيه معوض فيما بعد، وكذلك الهراوي. والحق أن العماد عون كان مستعداً لإلغاء أي انتخاب أو قرار أو خطة تؤدي إلى وصول أحد غيره إلى الرئاسة. وقد انتهى به الأمر بالنسبة لهذا المجلس النيابي أن هدّد أعضاءه، وتوعد آخرين، ثم حلّ هذا المجلس واتهم نوابه بالخيانة.

(١) صحيفة النهار، عدد يوم ١٩٨٨/٩/٢٠.

بدءاً من تاريخ تأليف هذه الحكومة العسكرية (النصف حكومة لأن نصفها المسلم قد استقال فوراً) تقرّرت مسيرة تراجيدية وعبثيّة لخيارات خاطئة وصراعات دموية وملحمية هزّت مداميك الهيكل، وكانت وحشية وشرسة بقدر ما كانت الأحلام مأساوية ومغالية في الطموح والجرأة.

وتتحدث كارول داغر عن عون فتقول: «لم يكن عون سوى نفسه (في كل الخيارات التي اتخذها): رجل قلّما يعرف الحلول الوسط، استئثاري، وهو مزيج من السذاجة السياسية والحيلة، ذو بساطة مؤثرة، على جانب من الخشونة، وميّال إلى الريبة، لكنه قادر أيضاً، وإن نادراً، على محض الآخر ثقة كبيرة تقارب الصداقة. كثيرون هم الذين خيّب أملهم بتصرّفه وأخطائه، ولكن، حتى عند هؤلاء، يبقى في الواقع شيء من الأسف والغمّ، وشيء من الميل إلى شخصيته بعد «الابتعاد عنها». وإنّنا نجد بوجه خاص ذلك النوع الخفيف من انقباض القلب المصبوغ بالمرارة عند أولئك الذين عملوا، في وقت من الأوقات، مع الجنرال، أو عملوا لصالحه، والذين أصبحوا فيما بعد متحمّسين لخسارته»[١].

ويعلق الصحافي الكبير الراحل غسان تويني على حروب الجنرال ورهاناته، وعلى المجموع الكبير من المسيحيين الذين ساروا معه بالقول: «إن قدر المسيحيين، لا هو الخضوع، ولا هو شن حروب مستحيلة باستمرار، وذات انتصارات أكثر استحالة، حروب شعبية بقدر ما هي مستحيلة... عندنا أن قدر المسيحيين، اليوم أكثر من أي يوم مضى، هو الحوار، حوار الواقع الدائم، حوار في صميم الحياة اليومية، حوار التعايش، بل العيش المشترك بكل كماله وصدقه، واليناع، بدون نيات مبيّتة ولا خلفيات مخبأة، لا خلفيات سياسية ولا عسكرية ولا اقتصادية حتى. بل أكثر من ذلك، نقول «حوار دستوري» لأن المسيحيين يستحقون ذاتهم في نظام من الحقوق المكتنزة بحريّة وبشكل مباشر»[٢].

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص٢٠.
(٢) غسان تويني، في مقدمته لكتاب كارول داغر «جنرال ورهان»، منشورات ملف العالم العربي، ص١٧.

ويقول الوزير البير منصور معلقاً على اختيار أمين الجميل لعون كي يؤلف الوزارة بعد فشل انتخاب رئيس جمهورية جديد:

«لقد اختاره أمين الجميل نكاية، وهو عارف تماماً ما سيحصل في المناطق المسيحية، ما همّه؟ فمن بعده.. الطوفان!!

«يوم ٢٣ أيلول تم انشقاق السلطة التنفيذية في لبنان وراح الجنرال عون والرئيس سليم الحص يتنافسان على نيل الاعتراف الدولي. لقد أسّس تسيّب الأمن وانهيار الدولة التي انتهى إليها عهد الجميل إلى انفجار الأوضاع بصورة مأساوية مخيفة.. وكأن المحنة تتجدّد وتتكرّر.. ولم يكن في حسبان الناس بعد كل أثقال الحزن وجبال الهموم الطاغية، على امتداد تاريخ المحنة اللبنانية، أن يصلوا إلى هذه النهاية التراجيدية. وكأنها نار اللعنة تلتهب لتأكل نفسها.

«كانت أمام أمين الجميل كل الفرص المتاحة لتسهيل انتقال السلطة بشكل طبيعي، ولكن هوس السلطة وشهوة الاستئثار والأنانيات الرخيصة سيطرت على تصرفه وأساليب حكمه، فلم يلتفت إلى خواتيم الأمور كي تكون إيجابية وسليمة، خاصة وقد خاب أمله في استمراره على كرسي الحكم عبر التجديد أو التمديد، فترك الأمور على عواهنها طريدة شهوات وحشية وأطماع مبتذلة، ليسومها من يستحق ومن لا يستحق، والكفؤ وغير الكفؤ، غير مبال بالناس والمصائر واستقرار البلد.

«وانفجر صراع عنيف بين مرجعيتين كل منهما تنادي بأحقيّتها ودستوريّتها.. كان انهياراً مؤسفاً ومؤلماً، للدولة، وانقساماً مرعباً جرّ الحروب والويلات والمجازر. حتى جعجع، حليف الجميّل في مفاصل كثيرة من عمر الأزمة، لم يتورّع أن يصرخ في وجهه لحظة إعلان الحكومة العسكرية: إن البلاد لا تُحكم بهذه الطريقة، فقد أوصلتنا إلى حافة الهاوية بسبب طمعك الذي لا حدّ له»[1].

أما العماد عون فإنه انطلق للإمساك بكل مقاليد السلطة ضمن مناطقه غير مهتم بحدود المؤسسات واستمراريتها ودورها، فالشعب هو صاحب السلطات. «نحن لسنا

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١١٥.

مقيدين بتفاصيل، إن الشعب والقوى الحيّة هي التي تضمن للبنان ديمومته، وليس بعض المناصب الرسمية، خصوصاً عندما تفقد هذه الأخيرة صفتها التمثيلية».

ماذا يعني ذلك؟ إنه منطق ثوار وانقلابيين، وليس منطق تشريعيين ومؤسساتيين.. وكأنه فراق بين المحطات الشرعية الوطنية، من مجلس نواب، وقضاء، ورئاسة الجمهورية. فشخصه هو الضمانة والمرجعيّة، والجيش الذي يترأسه ويقوده هو الحل.. والضباط هم الوزراء والقادة.

ولم يتأخر الردّ، فلبنان ليس المناطق الشرقية فقط، ولا جعجع بمليشياه، وعون بألويته، بل هناك الغالبية العظمى من الأرض والشعب والقوى تقف في المقلب الآخر، مصدومة متأسفة لما تشاهده يجري حولها.. ولم تكن، طبعاً وأكيداً، راضية عما يجري، دون محاورة أو مشاورة معها.. فإذا كان الانقلابيون على الشرعية ومغتصبوها، قد رأوا في اتفاق مورفي – الأسد اتفاق فرض وإذعان، لأنه جرى خلف ظهورهم، فقد كان تصرف الانقلابيين، وخفة وخداع الرئيس المنتهية ولايته هو استفراد وتهميش وإزراء بموقعهم ومصالحهم ورأيهم وحضورهم، وتهديد للوطن.

ليس الرئيس الحص برجل عنف، ولا رجل قتال أو حرب، ولم يكن من هواة الصدام والصراع، فهو بطبعه وتركيبته وفكره ووجدانه، رجل مؤسسات ودستور وتشريعات، ومن أنصار الدولة العادلة الواحدة المتماسكة. ولقد كرّس عمره لهذه الاعتقادات وهذا الإيمان، فكان أن هاله ما رأى.

لقد حاول أول الأمر، عبثاً، تجنب الانقسامات. فتمهّل في ردود فعله، وراح جاهداً يبحث عن المشتركات ونقاط الالتقاء والتواصل، محاولاً التقاط خيوط التوحيد والمشترك مهما صغرت أو تضاءلت.. ويجافي عوامل الانقسام. ولكن ما العمل؟ والعماد عون مندفع كالإعصار نحو مصادرة السلطة والهيمنة على كل حدودها ومعالمها.. مستخفّاً بالآخرين، محرّضاً الناس كقائد ثوري، يخطب فيهم، يحثّهم على التظاهر، يفجّر فيهم الحماس والاندفاع حتى صار القصر الجمهوري ساحة للمناصرين يلتقون فيه كل يوم صارخين، صاخبين، غاضبين. ثم يأخذ العماد كل الإجراءات والقرارات التي تمسّ

كل اللبنانيين، خارج مناطقه، وخارج البلد.. يلتقي بالسفراء وممثلي الدول، يفاوض، يحاور، يأخذ مواقف محدّدة، دون الاهتمام بالوزارة ورئيسها والوزراء في المنطقة الغربية، ومتجاهلاً الجميع.

«كانت أول طلقة إنذار موجهة إلى الجنرال تعيين سامي الخطيب في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. على رأس ألوية الجيش الملتحقة بالسلطة القائمة في بيروت الغربية. وعبثاً حاول الحص أن يتجنّب ذلك، معتبراً أن من شأن التعيينات من جانب كل من الحكومتين المتنازعتين على الشرعية أن تسرّع التقسيم، لكن الأمر حصل. فعيّن عون نديم لطيف مديراً عاماً للأمن العام. وبدأ عملية تطويع واسعة في الجيش»[1].

وأنذر عون القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع أنّ عليها أن تختار بين الدولة والدويلة. وأن تكفّ عن جمع الضرائب وفرض الخوات، وإقامة حواجز الجمارك وتسليم الحوض الخامس، والانسحاب من أماكن انتشارها. في الواقع، لم يكن العماد عون ليقبل أن يشاركه أحد في السلطة أو يقاسمه النفوذ، واعتبر أن وجود مقاتلي القوات كجيش منظّم ومسلّح (خاصة وقد استلم جعجع أسلحة ثقيلة وصواريخ من عدة مصادر، أهمها من عراق صدام حسين – خصم سورية الأسد)، يهدّد نفوذه وسلطاته. وكان لا بد من الاصطدام..

في ١٩٨٩/٢/١٤ انفجر الوضع، واتخذت المعارك منحى خطيراً ودموياً. سمّاها جعجع «حرب الإلغاء»، وانتهت بضحايا كثيرة، وتدمير مخيف، دون تغيير واضح في خريطة الانتشار لدى الفريقين.. مع ترسبات عميقة وكثيفة من الكراهية والحقد. والأدهى من كل ذلك، ظهور المزيد من التفتّت والتشرذم في الصفوف والمجتمعات، حتى لقد قامت خطوط تماس في قلب المناطق المسيحية، بين الجيش التابع لعون وبين قوات سمير جعجع، وأن بعضها قد زرعت فيه الألغام والعبوات الناسفة، كما جرى في سن الفيل. وسمّاها عون حرب «توحيد البندقية»، مع أنها زادت من الانقسام.

---

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٢١.

واصطدم عون بالأميركيين، ورفض كل النصائح، ولم يقبل التهدئة، وردّ كل الوساطات والمداخلات التي جهد الفاتيكان وفرنسا في تقديمها له. كان مزعجاً للجميع، هائجاً وثائراً لا يتراجع.

طالبت واشنطن برحيله، إذا لم يستطع تنظيم وحماية انتخاب رئيس جمهورية جديد، ولم تسمّه للرئاسة. ورفض الإذعان، واعتبر أن كل انتخاب لا يدور حول شخصه لإيصاله إلى الرئاسة مرفوض. واعتقد أن الجماهير الغفيرة التي كانت تزحف كل يوم إلى «قصر الشعب» كافية كمصدر لشرعيته.

أحال الرئيس الحص عون والضابطين اللذين يساندانه، معلوف وأبو جمرا على المحاكمة بتهمة اغتصاب السلطة، وإثارة حرب أهلية واختلاس أموال عامة. واتصلت حكومة الحص، وبشخص رئيسها المتقلّد وزارة الخارجية، بكل السفراء وممثلي الدول، والمنابر الدولية. شرحت الأوضاع، وأوردت الحجج، وفنّدت كل ادعاءات حكومة عون، وطلبت أن تُعامل على أنها الممثل الشرعي والوحيد للدولة اللبنانية.

وفي معارك الشرقية، حيث سقط أكثر من ١٠٠٠ قتيل، وحوالى ٣٠٠٠ جريح، والانقسامات والتدمير والمآسي، وقف الرئيس الحص متألماً حزيناً: أتستحق السلطة كل هذه الأثمان؟ أليس من رادعٍ أخلاقي أو وازعٍ من ضمير ليمنع هذا الجنون وهذا التمادي؟

أراد أن يفعل شيئاً، كان همّه مركزاً على الأبرياء المدنيين الذين يدفعون الثمن، لكن ما الحيلة ولغة السجال بين عون والمناطق الغربية هي من عيار ١٣٠ و١٥٥ و٢٤٠؟ (أي بحجم عيار القذائف التي تقصف بها قوات عون المناطق الغربية).

يتسلّح الرئيس الحص بالكلمة، وهي، إذا ما كانت شريفة وصادقة وطاهرة، سلاح عظيم في صيانة الوطن والإقناع والتوجيه نحو الصحيح والسويّ.

يخاطب الأخوة في المناطق الشرقية، يناشدهم، يحاورهم ويواسيهم:

يا أخي! لن تسمع منّا قرعاً لطبول الحرب في وجهك.

لن تسمع منّا إلا الدعوة للوفاق والوئام والوحدة. ومعاذ الله أن يراودنا حتى التفكير للحظة واحدة بإعلان الحرب عليك. ففي إيماننا، لا تزر وازرة وزر أخرى.

إن مشكلتنا في لبنان هي في كثرة العبر وقلة المعتبرين.

هناك ضمان وحيد للسلام والاستقرار في لبنان. إنه وحدة لبنان. إنه الحل السياسي. إنه الوفاق الوطني. وكلها وجوه لقضية واحدة. يا أخي، من حقك على القائد السابق للجيش أن تسأله، وهو في غيّه، عن تصوره لإنقاذك وإنقاذ بلدك من الخطر الذي يهدّد الوطن. ماذا يريد العماد عون غير البقاء في الحكم المُغتصب؟ ما هو مشروعه؟

أخي في الشرقية،

إذا كانوا يصوّرون لك أن الحلّ في التقسيم فقد كذبوا، فالتقسيم ليس حلاّ وإنما هو مشروع حرب متجددة.

فإذا كان توحيد لبنان صعباً فتقسيمه مستحيل.

في ١٩٨٩/٧/١٩، عاشت المنطقة الغربية ليلة رهيبة من القصف الهمجي والوحشيّ.. انهالت عليها، في الأبنية والمنازل، وعلى الأبرياء المدنيين والسكان النائمين، والمؤسسات، كل قذائف الرعونة والجنون والحقد.. فحصدت المئات بين قتلى وجرحى، وأطفال ونساء وشيوخ.. كانت ليلة موصوفة مجنونة من ليالي «حرب التحرير».. كما سمّاها الجنرال عون.

قضيتها والرئيس متكوّمين، ومعنا الجيران، عائلات بسيطة خائفة مذعورة، تنشد الأمان، هاربة فزعة من جحيم القصف الموتور.. كان الرئيس الحص معنا، وكذلك في بضع ليالٍ أخرى، على درجات البناية، حيث مسكننا. كنا نتقاسم الخوف والذعر والرعب، نلتمّ على أنفسنا ونتجمّع لدى كل انفجار أو قصف، لم يكن في بنايتنا ملجأ يحمينا.. جعلنا زوايا البناء على درجات السلم ملجأ، ورعاية الله وحفظه حماية وضمانة..

ننظر إلى أطفالنا، صغار أبرياء، ننظر إليه، المسؤول الأول، والرجل الوطني، والكبير

في إيمانه ومحبته وأصالته وصدقيته.. يقاسمنا المعاناة، ويواسينا في التلطّي وتحمّل المحنة.. ويشاركنا في الحزن والمأساة.

في ليلة أخرى شعرنا أن القصف يتقصّد بنايتنا... حيث مقرّ الرئيس الحص، في أحد طوابقها.. تقترب منا القذائف، وتعصف حولنا الصواريخ.. يرتجف البناء ويتمايل كغصن في مهب العصف والقصف، نستسلم كما الرئيس لمشيئة الله. ثم فجأة يعصف بنا انفجار رهيب. أربعة صواريخ تنفجر بين بنايتنا والبناء الملاصق، حيث نضع خزانات الوقود، لمولد الكهرباء. حمانا الله برحمته. لم تصب الخزانات، أصيب المُولّد، انحرفت القذائف قليلاً، أصابت بناية أخرى تقع خلفنا، فسقط عدة قتلى وجرحى.

يدبّج الرئيس الحص في الصباح رسالة للجنة الثلاثية وأعضاء اللجنة العربية العليا (العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز، وملك المغرب الحسن الثاني، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد):

«عاشت بيروت وضواحيها ليلة رهيبة من القصف المدفعي العشوائي الهمجيّ. المواطن اللبناني البطل الذي اعتاد على استيلاد الأمل من الخيبة واليأس في إصراره على الصمود وتشبّثه بالحياة، لم يعد يجد أملاً إلا في التطلع إلى مبادرتكم الخيّرة لإنقاذه.

«فباسم أبرياء لبنان، باسم أطفاله ونسائه وشيوخه وكل الآمنين فيه، باسم العائلات المشتّتة والبيوت المقفرة والنفوس المحطّمة نرجو أن تتمكنوا من الإسراع في إنجاز المهمة القومية والإنسانية السامية التي تضطلعون بها في مساعدة اللبنانيين على تعطيل لغة السلاح، وشق الطريق إلى الحلول السياسية التي لا خلاص لهم إلا بها...

«إن مأساة لبنان بلغت من الحدة والشدّة ما بات يسوّغ ويفترض تجاوز كل الاعتبارات في طلب الإنقاذ له ولشعبه وللإنسان فيه»[1].

ولقد أوجز الرئيس الحص ببراعة نادرة حقيقة المأساة الوطنيّة في هذه الفترة،

(١) سليم الحص، على طريق الجمهورية الجديدة، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص١٣٩-١٤٠.

فأطلق جملته المعبّرة: «إن مشكلة لبنان في هذا الظرف هي أن الفاعل فيه ليس عاقلاً، والعاقل فيه ليس فاعلاً». وهي جملة تنبض بكل الحقيقة.

لقد كان وحدوياً ومتوحداً في ألمه وحزنه، وكان يتوجع عن الجميع، في البيروتين، ويحمل ثقل المأساة في قلبه ووجدانه.

التمهيد للطائف وموقف عون

في ٢٥ أيار/مايو من عام ١٩٨٩ عقدت الدول العربية مؤتمراً للقمة في الدار البيضاء، في المغرب. ناقش الرؤساء والقادة العرب أزمة لبنان، وبعد مداولات وصدامات عنيفة وقاسية، خرج المؤتمرون بقرار تأليف لجنة ثلاثية مكوّنة من الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، والحسن الثاني ملك المغرب، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد... وكانت مهمة اللجنة إيجاد حل للمسألة اللبنانية توقف حمام الدم، وتنهي الحروب المدمّرة والدموية، وعيّنت اللجنة السياسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي للتواصل مع كل أطراف الأزمة وصياغة قواسم مشتركة بين هذه الأطراف اللبنانية، لصيانة وحدة البلد، وانتخاب رئيس جديد دستوري يؤمّن مسيرة الوفاق، وتمهيد طريق الخلاص والاستقرار والسلم الأهلي.

اشتطّ العماد عون في مواقفه وتطرّف في حركته السياسية، مما أوقعه في أخطاء قاتلة: ففي اجتماع تونس لوزراء الخارجية العرب التقى بياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في منزل سفير لبنان في تونس سليمان فرح، حيث سايره ياسر عرفات، عبر مناورة إعلامية مستفزة لسورية وقيادتها، بأن أعلن عن وضع البندقيّة الفلسطينية المقاومة تحت تصرفه، وأن المنظمة تعتبره السلطة اللبنانية الشرعية الوحيدة. في حين أن الرئيس الحسيني والرئيس الحص قد رفضا الاجتماع بعرفات. وللمرء أن يستنتج ويتصور موقف الرئيس حافظ الأسد من لقاء عون وعرفات، في وقت كانت علاقات سورية بالمنظمة على درجة من التوتر والسوء لا تُحتَمَل، ما استفزّ سورية وأيقظ كل هواجسها.

كذلك توترت علاقاته بالأميركيين، واستعدى السفير الأميركي مكارثي الذي كان ينصحه بالتروي والهدوء ووقف النار. وانتهى الأمر بالعماد أن أوعز بتنظيم مظاهرة صاخبة إلى عوكر، حيث مقر السفارة الأميركية، وحيث صدرت تهديدات مؤسفة بحق السفير الأميركي. فما كان من السفير إلا أن أغلق السفارة الأميركية ورحل مع جميع أعضاء السفارة. وحسم بذلك الموقف الأميركي من عون وخططه وبرامجه وسياساته.

وزادت الطين بلّة، هذه التصاريح الناريّة التي أطلقها عون في هذه الفترة ضد سورية ورئيسها حافظ الأسد شخصياً معرّضاً به (وواعداً بتحطيم رأسه). مما لم يكن معهوداً في أدبيات المخاطبة بين السياسيين أو رؤساء الدول!!

ثم رأيناه يتطرّف إلى مستوى غير مسبوق، وغير مفهوم في دوافعه وحصيلته وفائدته، إذ صدم الناس، وأهالي بيروت حين سمعوه يعلن عن استعداده لرؤية بيروت تتهدم للمرة التاسعة!! ثم يهدد النواب، ويحلّ المجلس النيابي فيما بعد، وينذر بترحيل كل من لا يوافقه في نهجه «المقاوم».

ثم وجه رسالة إلى الأسد يطالبه بسحب قواته من لبنان. ومن المؤكد أن دعم العراق له عسكرياً وتزويده بصواريخ ودبابات وذخائر وأسلحة، بالإضافة إلى الدعم السياسي، غرّرت بتوازنه، ودراسته للواقع بشكل معقول ورصين.

وقد رفض النصائح الفرنسية كما رفض رؤية الفاتيكان وإرشاداته. واجتمع بالأخضر الإبراهيمي عدة مرات، وفي اللقاء الأول رفض كل ما طُرِح عليه، وبعد الطائف ووثيقته، رفض كل ما جاءت به هذه الوثيقة، وأراد إدخال تعديلات عليها. ثم طالب بحصته وبموقع مميّز له. بينما تصرّف خصمه سمير جعجع بحنكة وبراعة، إذ وافق على الطائف، وأعلن استعداده دخول رحابه والمشاركة في العهد الجديد.

لقد برز الرئيس الحص في هذه المرحلة كقائد وطني حريص أشدّ الحرص على وحدة البلد ووحدة الشعب اللبناني، ومناصر عميق الإيمان بالمؤسسات والشرعية، وإبداع المواقف كسلاح حاسم.

حارب، سياسياً، على كل الجبهات.. وكان رجل كل الساحات والمراحل. يفاوض

ويحاور ويراسل ويعتمد الحجج والمنطق، وفي وسط مرحلة الجنون والهذيان والمقامرة هذه، كان رجل الاعتدال والوطنية.

كان قلبه على الناس والمواطنين، في المنطقة الشرقية أولاً والمنطقة الغربيّة وكل لبنان، تجتاحه الآلام ويمضّه الحزن العميق، لقتال الأخوة وانشغال الساسة برخص المطالب وتفاهة الأحلام بينما نيران الحرب تحرق كل مظاهر الحياة في كل المناطق، وتشعل كل الوطن قتلاً وتدميراً وبغضاء.

وتنفجر المعارك في الجنوب اللبناني في وجه الاحتلال الغاصب وعملائه، وبشكل يومي، عمليات تفجير لمراكز العدو واغتيال رموز العمالة، وعمليات استشهادية، وكمائن في كل المنحنيات والدروب، وصار الجنوب ساحة جهاد واستشهاد لتحقيق الحق وتحرير الأرض والعباد. هناك كانت ساحة الجهاد الحق، والحروب العادلة ضد عدو موصوف، صريح، طامع، وكان يجب من أجل ذلك أن تسقط كل الاعتبارات في صراعات السلطة، ومغامرات المسترئسين.

وتمادى العدو الغاصب، في ردوده، في التدمير والتنكيل والاعتقال والقتل.

كانت المعركة هناك، وحسم المصير الوطني على المحك، وقد احتاج الناس للدعم والمساندة من حكومتهم وسلطاتهم، ولكن كيف؟ ومن أين؟ والحرب في العاصمة قائمة على قدم وساق.

لم يساوم الرئيس الحصّ أحداً، لا هنا ولا هناك، ففضح كل التجاوزات ووقف في وجهها، غير عابئ باختلاف الوجوه وتعدد العناوين، وأعلنها صراحة أنه ضد كل سلاح مغتصب وأثيم، وضد شهوات المسلحين وافتئاتهم، وأنه إلى جانب الضحايا الأبرياء المدنيين:

«إذا كانت هذه حرب المدفع على المدفع، فنحن نعلم مسبقاً أنها عبثيّة لا طائل منها ولن يحقق منها أحد هدفاً، أما إذا كانت هي حرب المدفع على الإنسان، فهي عمل إجرامي سافر لا بل فاجر، ونحن نعلن بالفم الملآن باسم الإنسان المنكوب في الشرقيّة كما في الغربيّة، أننا نرفضها وندين مفتعليها وكل المشاركين فيها. إننا ندين

كل من يضع إصبعه على الزناد... ونحن نناشد أخوة لنا هناك (المجتمعين في تونس) ألا يدعوا صخب المدافع يعلو على صوت المواطن البريء في لبنان، صوت الإنسان المعذّب والمسحوق»[1].

ويهاجم المسلحين والمليشيات التي انحرفت عن أخلاقيات المواطنة وأخذت تسعى نحو اغتنام الفوضى للإثراء والسلب والنهب والقتل العبثي، وخوض المعارك الخطأ. إن القوى الفاعلة على الأرض «وجدت في الظرف فرصة لها للحلول محل الدولة حتى داخل مرافقها. وانكفأت كل قوة من تلك القوى إلى نطاق المنطقة والطائفة فأدخلت البلاد عصراً جديداً من الشرذمة والتناحر.

«يحدثونك عن نضالاتهم ولا يحدّثونك عن تجاراتهم.

«يحدّثونك عن الحصار الذي يفرضونه، ولا يحدّثونك عن حركة التهريب التي يقودونها.

«ويحدّثونك عن معبر أقفلوه ولا يحدّثونك عن حاجز لهم وصندوق يخرق الستائر ويرفع السدود.

«لو أجلت أيها المواطن الطرف من حواليك لما فاتك أن تشاهد صفوفاً من المتفرغين للسياسة، وجموعاً لا حصر لها من المتحلّقين حولهم لمرافقتهم أو حمايتهم أو السهر على راحتهم. فهلاّ سألت هؤلاء المتفرّغين علام يتعيّشون، وكيف جنوا ما هم ينفقون؟

«من أين لهم كل المال الذي يتناثر بين أيديهم؟ هلا أخبروك علامَ سفحوا عرق الجبين؟

«هذا هو الزمن الرديء. لقد كان على كل البنادق أن تتوجّه إلى الجنوب، لو صحّ ما يعلنه أدعياء الوطنية. لقد كانت القضية كلّها هناك، وليس في حروب الشوارع والأزقة في العاصمة.

(١) سليم الحص، على طريق الجمهورية الجديدة، المركز الإسلامي للإعلامي والإنماء، ١٩٨٨، ص١١٢.

«كأننا بالوطنية تختنق تحت ثقل الابتزاز والاستغلال والنفعية! كأننا بالقضيّة تتحول إلى مطيّة.

«وكأننا بالوطن يتقلّص إلى حدود الحيّ أو المدينة أو المنطقة، ويتضاءل المجتمع إلى حجم المذهب أو الطائفة أو العشيرة».

«إنه زمن يطفو فيه مرتزقة السياسة على سطح الحياة، فيا لشقاء الوطن وبؤس المواطنين حين يتبوأ الشؤون ويدير الأمور سماسرة السياسة، حيث لا ضمير ولا وجدان، بل شهوات مفترسة ووحوش هربت من قلوبهم الرحمة وفقدوا حنان الإنسانية ونبل الإنسان.

«إنك لترى في ما يرى الناس الراقص السياسي وهو الذي يقفز في الموقف من طرف إلى طرف، ويبدّل آراءه كما يبدّل ثيابه كل يوم. والممثل السياسي وهو الذي يتحف الناس يومياً بصورته البهيّة في كل نشرة إخبارية، والمطرب السياسي وهو الذي يرفع عقيرته يومياً خطيباً أو مصرّحاً أو واعظاً يغرف من معين فكره النيّر الذي لا ينضب. وهذا فضلاً عن التاجر السياسي الذي يجد في الموقف مصدر رزق وإثراء فيكثر منه ويسرف. أما أولئك الذين حافظوا على كرامة أو رصانة أو لياقة في السياسة، فأولئك هم القلّة وهم المتكتّمون أو المقهورون أو المهجّرون»[1].

ويرفع الرئيس الحص صوته في وجه الجميع، المناورين الغاصبين، والطامحين الطامعين، والجائعين إلى السلطان والنفوذ، وتجار السياسة، ولصوص الليل، وسرّاق النهار.. يعرّض بهم ويلعنهم، لعلهم يخشون أو يرتدّون:

«المجد للبسطاء الآمنين، للناس المغمورين الطيبين، للضحايا بلا أسماء، للأمهات يتكّورن في زوايا الخوف، إلى جانب الآباء اليائسين، يسكّنون جميعاً من روع الأطفال يرتجفون فزعين خائفين. في عاصمة بلدنا الصغير، في بيروت، في زمن القصف العشوائي والقنص الأعمى، تسطّر بطولات في بيوت الآمنين والأبرياء، وفي ملاجئ العُزّل إلا من صلابة الإيمان وإرادة الصمود... البطولات تسطّر بين الساعين إلى رزق

(1) سليم الحص، حرب الضحايا على الضحايا، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص١٤٨.

حلال عند ناصية الشارع وعلى رصيف الطريق، وفي المكتب والمصنع والمتجر وكوخ الفقير... البطولات تسطّر بين رافعي ألوية الخير والعاملين من أجل قضية أو رسالة في الجامع والكنيسة والمستشفى والمدرسة وسيارة الإسعاف والإطفاء.. وطننا هو موطن البطولات التي لا أسماء لأصحابها. شعب لبنان هو البطل»[1].

من أجل هؤلاء كان يناضل الرئيس، ويصمد ويجاهد، من أجل الشعب بكامل وحدته وتماسكه وكماله. ويبثّ فيه روح الأمل والتفاؤل والصبر، ويصوغ له أملاً جديداً كلما سقط أمل وتحطّمت أمنية.

لقد كان الرئيس الحص، في هذه المرحلة المهولة من حياة الوطن، مؤمناً بالشعب والوطن، رافضاً العنف ولغة السلاح، وثائراً في وجه القمع والطغيان والقتل والتدمير، حتّى ضد خصومه في السياسية، بل خاصة ضد خصومه المفترضين..

ولقد كان على حق حينما أعلن أن الشعب وحده هو صاحب المصلحة في السلام، وأنه في سرّه وإعلانه، وعلى اختلاف أطيافه ومناطقه، يرغب في إسقاط كل رموز التقسيم وإلغاء خطوط التماس، وعوامل التفرقة.

وكان يرى أن أكثر ما يصدم في الطبقة السياسية، وأمراء الحرب وملوك الصفقات، والأثرياء الجدد على حساب أحزان الناس ودمائهم ودمع المآقي: «الكلّ ينادي بوحدة لبنان وسيادته وعروبته وحرياته، وكلّهم يرفع لواء الدعوة للعدالة والمساواة وكرامة المواطن في وطنه. أما عن خبايا المعاني التي تحجبها الألفاظ فحدّث ولا حرج. إنها مأساة خيانة اللغة للفكر والمضامين.

«ولقد قال أحدهم يوماً: خلق الله لبنان في أجمل صورة وأحسن تكوين. حسده الناس في سائر أرجاء المعمورة، فخلق الله اللبناني! والمقصود أن لبنان يُحسد على ما فيه، ويُواسى على مَنْ فيه. وصاحب القول يقيناً لا يقصد شعب لبنان الطيب الصابر، إنما يقصد تلك القلّة المتزعّمة التي تتصدّره، وتتحرك باسمه وتتحدث نيابة عنه»[2].

(1) سليم الحص، على طريق الجمهورية الجديدة، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص٢٣٦.
(2) المصدر نفسه، ص٢٤٤.

وتتفجّر مكامن الوجدان: «سواي يستطيع أن يعبّر عن ألمه في صرخة يطلقها في وجه مسؤول، أما أنا، فلا سبيل أمامي، إلى ذلك، فأين يتوجه مثلي بصرخات ألمه؟».

إنه أمام جريمة ارتكبها أطراف عدة، ومأساة صنعها أشخاص ودول، في اصطراع مصالحها، والأبرياء وقودها وضحاياها: «ألم يكن لمن حمل السلاح، ولمن أمدّ بالسلاح، ولمن تاجر بالسلاح نصيب؟! ألم يكن لمن أثرى على حساب قوت الشعب ومصالحه وهنائه نصيب؟ ألم يكن للعدو الصهيوني في هذا الشقاء نصيب؟ ألم يكن لأطراف النزاع في المنطقة، والذين اختاروا لبنان ساحة لتصفية حساباتهم، في هذا البؤس، نصيب؟ ألم يكن لأبطال كامب ديفيد وحرب الخليج واجتياح الكويت وما كان لهذه الأحداث الجسام من انعكاسات على ساحة وطننا الصغير، في هذا الاهتراء، نصيب؟

أَوَليست هذه الأسباب والعناصر كلها من صاغ محنة الوطن ومأساة اللبنانيين؟

إن مثلي لا يملك إلا أن يكظم وجعه. وليس لسوى الأقربين أن يعلموا بما أكابد في الليل وما أواجه في النهار»[1].

كان يدرك أن حركة تمرّد العماد عون على الشرعية المتمثّلة بحكومته لا بد أن تؤدي إلى تقسيم البلد. «لذلك لا نرى خياراً أمامنا سوى مكافحة هذه الظاهرة بكل ما أوتينا من وسائل الشرعية. وإذا كنا نستبعد مبدئياً أساليب العنف في محاربة هذا المشروع التقسيمي ونصرّ على توسل الأسلحة السياسية السلميّة فلأننا نؤمن بأن قضيتنا، وهي توحيد لبنان، تستوجب ذلك. فالوحدة لا تتحقق بالعنف؛ وإنما بالوفاق»[2]. وقد نشط الرئيس الحص في مخاطبة كل الجهات الفاعلة في الوطن، ودول الإقليم والعالم، ممثلاً بالقوى الكبرى والأمم المتحدة.

كتب إلى جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، وإلى رئيس جمهورية فرنسا، واللجنة الثلاثية العربية وممثلها الأخضر الإبراهيمي، وأمين عام الأمم

(١) سليم الحص، على طريق الجمهورية الجديدة، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص٢٧٢.
(٢) المصدر نفسه، ص١٩٠.

المتحدة، خافير بيريز دو كويلار، والتقى عدة مرات ممثل الفاتيكان، وشرح للجميع موقف حكومته، وعرض لحججها الشرعية ودستوريتها، منتقداً ورافضاً تحرّكات العماد عون، مثبتاً تمرّده واغتصابه للسلطة ومخاطر تصرفاته وخططه.

كان يهمّه تعرية حركة العماد عون أمام العالم وحرمانها من كل دعم أو اعتراف يأتيها من هنا أو هناك. وقد أرسل كتاباً مفصّلاً لغبطة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، يشرح فيه بكثير من القانونية والواقعية أسس شرعية حكومته، وبمنطق صارم ومسؤولية صادقة.

وكانت رسالته المطوّلة التي ردّ فيها على افتتاحية للصحافي القدير الوزير غسان تويني في جريدة النهار، شهادة في الوطنية والاعتدال والدستورية:

«إنني أريد لنفسي، ومن ثم لولدي، ما أريد لأي مواطن آخر بصرف النظر عن هويته الطائفية. فهل يظلمك من يساويك بنفسه؟

«أريد للمسيحيين ما أريد للمسلمين، لا أكثر ولا أقل. أريد أن يكون المسلمون والمسيحيون في وطنهم الواحد سواسية بلا تفريق أو تمييز، لا ظالم فيهم ولا مظلوم، لا قاهر فيهم ولا مقهور، في ظل نظام يقوم على تكافؤ الفرص بين الجميع في دولة المؤسسات والتنمية.

«إنني أرى في تكافؤ الفرص كل العدالة وكل المساواة بين أبناء الشعب الواحد؛ والعدالة والمساواة من بديهيّات حقوق الإنسان في وطنه.

«تسألني يا غسان عن الضمانات التي أريدها للمسيحيين: إنها هي إياها الضمانات التي أريدها للبنان وطناً ومجتمعاً ودولة.. في وطن للعيش المشترك معافى، في مجتمع ينعم بالاستقرار في ظل ممارسة ديمقراطية فاعلة وفي كنف دولة قادرة وعادلة.

«وإن الأمن في البلد الواحد كلّ لا يتجزأ، فهو يكون للجميع أو لا يكون لأحد. ومن العبث التحدث عن «أمن المجتمع المسيحي» بمعزل عن أمن المجتمع الواحد أو بالتمايز عنه.

«إن لبنان من الثوابت، أما خلافات اللبنانيين فمن العوارض مهما اشتدّت واحتدمت. وإنني أعجب لامرئ يتصور الوطن أو يصوّره وكأنه وجهة نظر».

ويخاطب الرئيس الحص المنابر العالمية ومرجعيات القوى الكبرى، ويشرح الأزمة وأسبابها ومآسيها، ويعبّر عن بؤس الناس وهمومهم، حاثاً الضمير العالمي على التحرك وإيجاد حلّ لها وتشكيل انفراجات واستقرار. ويرسل مذكرة تفصيلية لمؤتمر عدم الانحياز المنعقد في بلغراد (يوغوسلافيا) طالباً العون والدعم للوطن الغارق في أحزانه وآلامه.

وظلّت الأمور والأحداث تتوالى وتتكرّر إلى أن عقد مؤتمر الدار البيضاء فحضره السادة الملوك والرؤساء العرب في المغرب ما بين ٢٣-٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩ وأصدر المجتمعون قراراً تاريخياً يتضمّن حلّاً للأزمة اللبنانية، وشكّلوا لجنة ثلاثية من المغرب والسعودية والجزائر، التي سرعان ما عيّنت ممثلاً متفرغاً لها هو الديبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي، فوضعت قضية لبنان على سكة الحل.

ولأول مرة منذ سنوات توفرت رؤيا جدّية وعمليّة للحلّ في لبنان، يدعمها المجتمع الدولي والبلدان العربية ويتوافق عليها الجميع.

يخاطب الرئيس الحص اللجنة الثلاثية ويتواصل يومياً وباستمرار مع ممثلها الأخضر الإبراهيمي ويوافق على كل مقرراتها وآلياتها بعد مناقشتها وتعديل وتصويب ما يلزم، واضعاً آماله عليها وعلى فعاليتها كي يحظى الشعب اللبناني بحل مقبول لأزمته. وتحصل اللجنة الثلاثية العربية على التأييد والمساندة من كل الدول والعالم، ومن الأمم المتحدة، ويصرّح مسؤول أميركي رفيع (جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) بكل وضوح: «لقد عهدنا في الملف اللبناني إلى اللجنة العربية الثلاثية، ونحن ضد الجنرال عون لأنه يشكّل عقبة أمام كل حلّ»[1].

وقد وافق رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع على الدخول في الحلول المقترحة، ولما انعقد مؤتمر الطائف في المملكة العربية السعودية، انضم إلى المؤيدين لمقرراته وأظهر طواعية وإيجابية، مراهناً على رفض عون له.

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٧٧.

تابعت اللجنة الثلاثية العربية، وبإصرار، بلورة حلّ للقضية اللبنانية، حتى وصل القطار إلى محطة الطائف يقوده بصبر وأناة وحنكة ممثلها الأخضر الإبراهيمي. واجتمع النواب اللبنانيون في منتجع الطائف، حيث أديرت الأمور بإحكام وحسم: «الفشل ممنوع» صرح وزير خارجية العربية السعودية الأمير سعود الفيصل للنواب. وفهم هؤلاء أنهم لن يتركوا الطائف دون إيجاد حلّ. تحاوروا وتحادثوا ثم دُوّرت الزوايا ووُلد الحلّ. كان هناك اعتراض على بعض البنود من هنا وهناك، أُخذ ببعضها وعُدّل بعضها الآخر من المقررات حتى توافق الجميع على حلّ حمل اسم «اتفاق الطائف». وانطلق الأخضر الإبراهيمي لتسويقه عند الرموز والقادة اللبنانيين.

رأى الرئيس الحص في اتفاق الطائف فرصة كبيرة. ليس هو الحل المثالي، لكنه حلّ وكفى، ومحطة ينطلق منها الناس ويتوافقون على الحدّ المعقول، وبالتوافق يمكن تطويره مع الزمن، وعلى إيقاع التجربة والممارسة والتطبيق.. وأهميته أنه انطلاقة يمكن البناء والاعتماد عليها في المستقبل.. المهم وقف القتال والتدمير والانتحار الجماعي.. ثم هناك انتخابات رئاسية، وقانون انتخاب نيابي وإصلاحات ومساواة وعدالة وإعادة بناء المؤسسات، ومناصفة، وعروبة لبنان والعلاقات المعقولة مع سوريا، وانسحاب مبرمج وتدريجي لكل القوى والجيوش غير اللبنانية.

إنها أول محاولة جدّية مدعومة وموثوقة لوقف الحرب وإعادة البناء واللحمة والثقة بين اللبنانيين.

وافقت كل القوى التي قبلت باتفاق الطائف على مقرراته حتى اجتمع الأخضر الإبراهيمي بالعماد عون. قال له الإبراهيمي: «أنت مدعو مع الرئيس الحص لترؤس المصالحة العامة التي ستتم في جدّة». سأله عون عن الدور الذي خُصص له في إطار تنفيذ الطائف. أجاب الإبراهيمي: «بإمكانك أن تكون وزيراً، نائباً، أن تؤسس حزباً سياسياً». ظهر الاستياء على وجه الجنرال. وسأله: «هل أنت مقتنع شخصياً، سيد إبراهيمي، بأن الاتفاق في صالح لبنان؟ ما هي ضماناتنا في ما يتعلق بالانسحاب السوري؟». فأجاب الإبراهيمي: «هذا الاتفاق هو أفضل ما أمكننا الحصول عليه،

فالعرب عرابوه، وهو مدعوم من المجموعة الدولية بأسرها. سيخضع للمراقبة، ولن تكون هذه المراقبة شكليّة».

رفض الجنرال الاتفاق، مستقوياً بالمظاهرات الشعبية، وصبّ غضبه على النواب المسيحيين الذين وافقوا على الطائف وهدّد: «ليبقوا حيث هم». واتهمهم بالخيانة، وصرّح: «إن هدفي الآن هو استعادة الجمهورية لا رئاسة الجمهورية»[1].

وأعلنها حرباً على الجميع. ولما وقف البطريرك موقفاً معتدلاً من الاتفاق معتبراً أنه بداية لحلّ يمكن أن يشكّل تسوية ويُطور فيما بعد ويُصقل ليكون نهاية للأزمة وحلاً لبناء البلد وتطويره، نظّم العماد عون مظاهرة غاضبة اجتاحت الصرح البطريركي، وأساءت إلى البطريرك بأعمال وشعارات مهينة. فترك البطريرك مقرّه في حريصا، وذهب إلى الديمان، في شمال لبنان. كانت حركة غير لائقة، وطائشة وغير مقبولة، استهجنها الجميع.

ثم رفض العماد الالتفات إلى نصائح الفاتيكان والسفير الفرنسي رينيه ألاّ، وهما مصدر تأييد ودعم له... كان غاضباً ثائراً على كل من نظّم الطائف وساهم في إخراجه. ولم يقبل أن يتجاوزه عرابو الطائف وأن يلتفوا من خلفه، وكان يعتبر نفسه الأول والآخر، والمرجعية الوحيدة التي تقرّر كل ما يتعلق بالبلد. فكيف يمكن تجاوزه هكذا؟

انتخاب رينيه معوّض رئيساً للجمهورية واغتياله

وانطلق قطار الطائف. وطار النواب وعرابو الطائف إلى مطار القليعات في الشمال اللبناني. انتخبوا رينيه معوّض رئيساً للجمهورية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ الذي سرعان ما أعلن من قصر سليمان فرنجية في زغرتا في كلمة موجهة إلى اللبنانيين: «كفانا دماراً، كفانا قتالاً، كفانا عنفاً، وأطلب من الجميع أن يسيروا مع الحكم في سبيل السلام وفي سبيل إصلاح لبنان وإعمار لبنان».

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٤٩.

وانفجرت ثورة العماد عون. كان قد حلّ مجلس النواب وأعلن عدم شرعيّته، ولم يعترف بمعوض رئيساً. وكان يتخبّط في تصرفات وحركات مضطربة مشوشة، يرفض كل شيء ويصطدم بالجميع حتى البطريرك.

وكانت علاقاته قد ساءت مع سورية، وقُطعِت مع الولايات المتحدة، ومتوترة مع الفاتيكان، وغير متزنة مع فرنسا. بالرغم من حرص فرنسا والفاتيكان على حمايته ومساندته، وتدخلهما المستمر والحاضر أبداً لدرء الخطر عنه. لم يعد ينصت لأحد. فيتساءل المراقبون عن أسباب تصرفه هكذا؟ وكيف، ولماذا تصرّف بهذا القدر من الرعونة؟[1]

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي عيد الاستقلال، كان الرئيس المنتخب رينيه معوّض يحتفل بعيد الاستقلال مستقبلاً السلك الديبلوماسي في القصر الحكومي في محلة الصنائع، وإلى جانبه رئيس مجلس النواب الرئيس حسين الحسيني والرئيس سليم الحص الذي أعاد معوض تكليفه تأليف الوزارة الأولى في عهده. وما أن انتهى الاحتفال حتى انطلق الرئيس معوض بموكبه إلى منزله في منطقة الرملة البيضاء، وكان قد دعا الرئيسين لمرافقته في سيارته لاستضافتهما على الغداء. فاعتذر الرئيسان لارتباط كل منهما بأمور ومواعيد سابقة.

وصل موكب الرئيس إلى قرب ثانوية الظريف، أول منطقة عائشة بكار. ودوّى انفجار عنيف هزّ المنطقة هزّاً وتردّدت أصداؤه في كل بيروت. لقد انفجرت عبوة ناسفة ضخمة وضعت إلى جانب الطريق، حين وصلت سيارة الرئيس إلى جوارها.

استشهد الرئيس معوّض بعد ١٧ يوماً من انتخابه. وغرق البلد في الفوضى والدماء والأحزان من جديد، وسارعت القيادات على اختلافها لتدارك الموقف، وخاصة رئيس مجلس النواب الرئيس الحسيني، الذي جمع النواب في منطقة شتورة، وفي فندق بارك أوتيل وانتخبوا رئيساً جديداً.

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٥١.

انتخاب الهراوي رئيساً للجمهورية

كان الأمل أكبر من اليأس، وتغلّبت الإرادة الوطنية الصلبة والطيّبة على كل الشرور والإحباطات. وانتُخِب النائب إلياس الهراوي رئيساً جديداً.

يروي الرئيس الهراوي كيف تمّ الاستحقاق الرئاسي بعد اغتيال الرئيس معوّض:

«في محاولة منه لإبعادي عن الرئاسة الأولى كان الرئيس حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اللبناني قد توجّه ليلة مقتل الرئيس معوّض إلى دمشق، حيث عرض على نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ورئيس الأركان حكمت الشهابي اسم النائب بيار حلو، فلم يوافقا، لأن من الصعب، كما قالا، أن يؤيدا ترشيح شخص لا يعرفانه...

ولما توجّه الرئيس الحسيني لمقابلة الرئيس حافظ الأسد وعرض عليه اسم بيار حلو، اكتفى الرئيس بالقول: «غيرو»، وسمّى له آخر فقال الأسد: «اذهب واجمع النواب وانتخبوا إلياس الهراوي»[1].

ألقى الهراوي خطاب القسم بعد أن أعلن الرئيس حسين الحسيني فوزه في انتخابات الرئاسة، وعرض في خطاب القسم برنامج العهد،من حلّ المليشيات، إلى إعادة المهجرين، مروراً بتوحيد الجيش وإعادة بناء المؤسسات. وقال: «إن يدي ممدودة بكل محبة وإخلاص للجميع من أجل التعاون الصادق لإنقاذ الوطن، وأملي أن تمتد الأيادي المتمردة لملاقاتها خدمة للبنان». وهدّد الهراوي في خطابه بسحق كل من سيقف في وجه المسيرة «لأن مصلحة لبنان وشعبه هي الأكبر والأهم من كل الاعتبارات والأشخاص والمصالح»[2].

الحص يؤلف وزارة العهد الجديد

وقد أعاد الرئيس الهراوي تكليف الرئيس سليم الحص تأليف الوزارة الأولى في

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص١١٣-١١٤.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢٠-١٢١.

عهده، وأصدر مرسومه الأول بذلك، مكتفياً بالاستشارات النيابية التي كان قد أجراها الرئيس المرحوم رينيه معوّض «حرصاً على تشكيل الحكومة في أقصى سرعة ممكنة». كما أعلن الرئيس الهراوي. وقد كُتب المرسوم الأول للعهد، هذا، باليد لعدم وجود آلة كاتبة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

قبل الطائف وإقراره، تميّزت سياسات الرئيس الحص في هذه المرحلة التي سمّاها المراقبون «عهد الحكومتين» بكثير من الاعتدال والصبر والمسؤولية.. وقد كانت المرحلة الأخطر في تاريخ لبنان. إذ لم يحدث قبلها أن كان البلد بلا رئيس للجمهورية، ولم يعرف هذا الانقسام الصريح في سلطته التنفيذية، فوجدت حكومتان تتقاسمان الشرعية والحضور الدستوري. يقول الرئيس الحص:

«كانت وحدة الدولة على المحك، لذلك جعلت في الأولوية من اهتماماتنا المحافظة على سلامة المؤسسات ووحدتها. فأصررت على حماية مصرف لبنان، وعدم تعريض احتياطاته للاستنزاف، ووقفت في وجه مطالبة البعض بالتطويع في الجيش بهدف استيعاب مقاتلي المليشيات فيه»[1].

وقد طالب البعض بشراء السلاح للألوية التي التحقت بحكومة الحص في الغربية. فكانت هناك لائحة طويلة من أنواع الأسلحة، دبابات ومدفعية وذخائر، عرضها بعض القادة العسكريين على الرئيس الحص، مقترحين شراءها من سورية. فرفض الرئيس الحص الاقتراح، مبيّناً أنه يمكن للألوية في الشرقية أن تلجأ إلى نفس التدبير، فيقوم سباق للتسلح بين المعسكرين، مما لا تحتمله المصادر المالية للدولة، ويذهب بالبقية الباقية من احتياطات المصرف المركزي، ويزداد تدهور العملة الوطنية. كما تزداد القوة التدميرية لدى «الجيشين» مما يفاقم الأخطار وشرور التدمير في الصراع والاشتباكات.

وكانت حجّة الرئيس الحص في الرفض أن الأمر مؤذٍ للجانب السوري أيضاً: إذ ستكون هناك ريب وشكوك حول الأسعار وحول نوعية السلاح وجدّته وكفاءته، ما

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص٢٩.

يصيب سورية وقيادتها في موقعها وحسن نيتها وإخلاصها. وهو لا يريد للأمور أن تندرج في هذا المسرى وهذا الاتجاه.

كانت جلسات حكومة الحص تُعقد في القصر الحكومي في محلّة الصنائع، وكانت تشهد الكثير من النقاشات الحادة والتجاذبات. وقد لجأ بعض الوزراء في مرّات كثيرة إلى محاولة إجبار الحص على اتخاذ قرارات ومواقف غير مجدية أو صائبة، ودون اقتناع منه بها. فكان يصرّ على رفضها والسير فيها، مما دفع بعض الوزراء أحياناً إلى تهديده.. ومع ذلك لم يفد هذا الأمر أصحابه، ولم يتراجع الحص أو يهون.

ولم يكن الرئيس الحص يؤمن بالعنف في قانون التعامل البشري أو لحل مستعصيات القضايا بين الناس والجماعات. فالإنسان الراقي والجماعات المتحضّرة عليها أن تحلّ مشاكلها اليومية وتضاداتها بالحوار والحجّة والمنطق.

يزجي له كريم بقرادوني المديح ويجلّله بالثناء والجلال (ما لم يفعله في كتابات سابقة في عهد إلياس سركيس)، ويقول فيه:

«لم يدخ ولم يهتز: عقله بحجم مهمته، وأخلاقه بحجم عقله. استوعب الظروف والمؤثرات المحيطة بالقرار.. لا يزايد خوفاً على شعبية ولا يتنازل حفاظاً على مقعد، جعلته الظروف السنّي الأول في لبنان بعد اعتزال صائب سلام، واغتيال رشيد كرامي، ووفاة تقي الدين الصلح (مع أن الرئيس الحص طوال حياته السياسية لم يمارس السياسة حسب هذا المعيار، ولا عرّض نفسه لهذه المقاييس). كل مرة يعتزل الرئاسة يبقى في نظر الجميع رئيساً في الاحتياط أو البديل الجاهز!!

«لم يعترف بحكومة ميشال عون العسكرية . واستمر رئيساً للحكومة الثانية وكانت أصعب مراحل رئاساته. يمقت العنف ويؤمن بسلاح الكلمة: «كنت أقدّس الكلمة عندما كان للكلمة دويها الذي يهزّ العروش، وازددت تقديساً للكلمة عندما لم يعد للإنسان في لبنان من إنسانية إلا كلمة يقولها». ويرى أن سلاح الموقف أقوى من سلاح المدفع، خصوصاً إذا كان الموقف نابعاً من الشرعية، إنه المثقف الحاكم في عالم متوحش»[1].

(١) كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٥٠-٢٥١.

ويقول الرئيس الحص شارحاً موقفه، بكل صدق وصراحة، من حركة العماد عون:

«ثابرت على التزام السلام خياراً وحيداً لإنهاء الأزمة، ولم أنحرف عن هذا الخط قيد أنملة. وفيما كانت أجواء شركائي في الحكم والحكومة تجنح إلى الشدّة، ولا أقول العنف، كنت لا أترك مناسبة إلا وأؤكد فيها، بلا أدنى غموض أو مواربة، تشبّثي المطلق بخيار الحلول السياسية. وكان ذلك على حساب بروز تباين في المواقف المعلنة بيني وبين بعض شركائي في الحكم والحكومة».

وفي عزّ هذا الصراع العنيف واحتدامه، وفي معمعان القصف وانفلات الأمور تتوفى زوجة الرئيس الحص السيدة ليلى فرعون، في ١٩٩٠/٥/١٢. كانت طريحة الفراش تعاني بصمت، الآلام المبرّحة والأوجاع.

لقد هدّها المرض وأرهق قواها حتى لم تعد تتحمّل جسّ الطبيب. وكانت معاناة الرئيس مهولة، وكذلك السيدة وداد، ابنته الوحيدة. طغى الحزن العميق على جو العائلة الصغيرة فكانت الحالة ألماً على ألم، وحزناً فوق الأحزان، وحدثاً هزّ كيان الرئيس. لقد توفيت السيدة النبيلة التي طالما وقفت إلى جانبه، تدعمه وتقوي عزيمته، وتملأ البيت مودّةً وحناناً.

كنّا، ونحن جيران في المسكن، نلتقيها أحياناً، أمام المصعد أو في المصعد، فتغمرنا لطفاً وودّاً وحبوراً، تلاطف وتطمئنّ، وتساير بكل تواضع وعطف وعفويّة. رحمها الله، من سيدة نبيلة وجارة ودودة، ومحبة للناس. يصف الرئيس يوم تشييعها فيقول: «أقيم لها مأتم مهيب سرتُ فيه في الشارع مع ابنتي وداد، وكانت منطقتنا من بيروت تتعرّض للقصف الكثيف على يد قوات العماد ميشال عون. ولكن طيلة مرور الجنازة في الشوارع لم تتعرض هذه الشوارع لأي قصف»[1].

وكانت قد أعلنت إسلامها وهي على فراش المرض لأنها، كما أخبرت الرئيس، تريد أن تُدفن معه في جدثٍ واحدٍ. وكانت وفاتها بعد ١٢ يوماً من الاحتفال بالعيد السنوي الأول لولادة حفيدها سليم.

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص٣٠.

لقد أحدثت وفاة السيدة الغالية، جرحاً عميقاً في نفس الرئيس، وقد احتفظ بذكرى هذه الزوجة المحبّة في كل شيء من أشياء المنزل: صورها في كل مكان، في مكتبه، في صالون البيت، في كل غرف المنزل وأنحائه وفي منزل الدوحة، يهتم بكل أشيائها، وكذلك السيدة وداد. كان الوفاء والعرفان وحفظ الذكرى مجسّداً في كل شيء..

وقد كان الرئيس دائم الاستعادة والتذكار لها في كتبه، عبر إهداءات ورسائل، هي فيض الوجدان النقيّ الصافي والطاهر النبيل. وكان يزور الضريح كثيراً وباستمرار.

يخاطبها في ذكرى وفاتها: «صبيحة هذا اليوم الذي ختم عاماً على غيابك، كان لي لقاء معك، على ضريحك. تلوت الفاتحة حمداً لله الذي لا يُحمد على مكروهٍ سواه، واستمطاراً للرحمة على روحك النديّة.

«اعذريني يا ليلى إن كنت بكيت. إنك لا تحبين مشاهدتي باكياً. ولكن ما الحيلة؟ إن عيني لم تألف وجودك اسماً على حجر».

هكذا ينبل الإنسان في شخص الرئيس الحص، ويرتقي في آدميته. ويتمثّل الوفاء في كل مواقفه، حاضناً سلوكه ولغته ومشاعره.

وأنا أشهد صادقاً، وبعد انقضاء أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً من رحيل السيدة النبيلة، أنها كانت شديدة الحضور في حياة الرئيس وذهنه وذاكرته، وما ذُكرت مرة أمامه من قِبَل بعض أصدقائه أو جلسائه إلا وقد غشيته سحابة حزن شفاف صادق وعميق، والتمع الدمع في مقلتيه.

لقد كان عميق المحبة لأهله، شديد التحنان على عائلته في فيض من المشاعر النبيلة والصادقة.

وإن مثل هذا الوفاء لنادر، وعلى قلة في الوجود والحضور.

يقول فيها: «أنتِ في ما عنيتِ وكابدتِ شهيدة من شهداء هذا الوطن. رحمك الله. غادرتنا جسداً، وبقيت معنا روحاً».

لقد وقفت إلى جانبه في أخطر مراحل حياته، ودعمت خطاه وأمدته بالمشورة

المخلصة. والتعاطف القوي، وبنت عائلة متماسكة صافية الولاء والإيمان، عامرة بالوطنية، ومناضلة معطاءة بكل جلال الصمت ورزانة التضحية.

وكانت تصرّ على مرافقته، حين يجتاز حواجز المسلحين وأثناء القصف العشوائي، عبر البيروتين، لممارسة دوره الوطني وتسيير شؤون الدولة، والنهوض بمؤسسات الشرعية. كانت تشاركه كل المعاناة وحالات الضيم، وحالات الرضى.. كانت زوجة رائعة في كل الظروف والأزمنة والأمكنة؛ وقد ملأت على الرئيس دنياه وحياته، وعوّضت عليه ما يلاقيه من بؤس السياسة وتهافت السلوك الإنساني، وطيش المغامرين. تأسى لأساه، وتسعد لفرحه، وتوازن معه إيقاع خطوه في عالم السياسة المتوحش والمتقلب والقاسي.

لقد كانت بكل المقاييس، رفيقة درب وسيدة عظيمة، فلا غرو أن يهزّ فراقها كيان الرئيس ويملأه حزناً وجودياً عميقاً، عبثاً يحاول إخفاءه.

رحمها الله، لقد افتقدناها مع الرئيس، كجيران وأحباء، وكبسمة مشرقة تشيع الودّ واللطف والحنان الإنساني.

الفصل الخامس

مع الطائف: وثيقة الوفاق الوطني

يكتب الرئيس الحص ناقلاً ما رآه وعاينه في هذه المرحلة فيقول:

«لو نطق شهداء لبنان، في معركة البقاء، بما أصابهم من شقاء وعذاب وألم، لكفر الناس بالحروب ولعنوا أهلها». كانت حياة اللبناني خلال تلك الحقبة المشؤومة من تاريخ وطنه (حرب التحرير التي أشعلها العماد عون وشنّها على المنطقة الغربية من العاصمة)، كلّها صراعاً من أجل البقاء.

«ومع سقوط القذائف الضخمة والقنابل الفتّاكة، لجأت الحكومة العسكرية التي يرأسها العماد عون إلى قطع المياه عن المنطقة الغربيّة وتعطيش سكانها. كما فرضت حصاراً على المرافئ، وذلك رداً على إجراء اتخذته حكومة الرئيس الحص بالامتناع عن صرف رواتب الجنود والضباط من جيش عون.

«هذه الحرب المفتعلة كانت سبباً لكمية من الشقاء والمعاناة بين الناس تتحدّى الوصف أو التصوّر. فقد أوقعت من القتلى والجرحى ما يصعب حصره. وقد تعرضت المنطقة المحيطة بنا مباشرة (عائشة بكار، منطقة سكن الرئيس) لقصف شديد طوال فترة ما سمي «حرب التحرير».

«لم يسلم من القصف، في واقع الحال، حيّ أو شارع أو طريق، لا بل لم يسلم منه حتى المؤسسات الإنسانية والاجتماعية والتربوية ولا حتى المستشفيات وأماكن العبادة. «وكنت كلما هدأت عاصفة الجنون والعنف أخرج من منزلي لأتفقد المؤسسات المتضررة أو المدّمرة في العاصمة وضاحيتها الجنوبية، أو لأجول على المستشفيات متفقداً المصابين».

وقد اشتدت حركة النزوح من العاصمة بيروت والضاحية يوماً بعد يوم. منذ إعلان العماد عون ما سمّاه «حرب التحرير». حتى جاء وقت لم يبقَ في بيروت أكثر من ١٥ أو ربما ٢٠ بالمائة من المقيمين فيها. أما النازحون طلباً للسلامة من عشوائية الحرب المدمّرة فقد تبعثروا في شتى الاتجاهات.

ويستطرد الرئيس: «وإذا كنت قد وصفت أبعاد المحنة في بيروت الغربية والضاحية من وقع المعايش لها عن كثب، فإنني لم أكن غافلاً عما كان يتعرّض له أبناء الشرقية أيضاً من الشقاء والعذاب من جراء هذه الحرب المفتعلة. وكنت أشاطرهم عمق معاناتهم. فاللبنانيون كانوا ولا يزالون، وسيظلون، في الهم سواء»[١].

في هذه الأثناء كانت اللجنة الثلاثية العربية، وممثلها الأخضر الإبراهيمي، جادة في حثّ النواب اللبنانيين على الوصول إلى حلّ، حتى وُلد اتفاق الطائف في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

وهكذا أبرم في الطائف اتفاق «تاريخي» منح لبنان ميثاقاً وطنيّاً جديداً، صادق عليه ٥٨ نائباً من أصل ٦٣ حضروا اجتماع الطائف. وعلى الفور، وفي اليوم نفسه حضر الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت لدعوة الرئيس الحص والعماد عون إلى جدة لحضور حفلة الاختتام الرسمية[٢].

حمل اتفاق الطائف الكثير من الإصلاحات المقبولة من كل الأطراف. لقد نقل الكثير من صلاحيات رئيس الجمهورية وقلّدها إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، حيث أناط

(١) سليم الحص، عهد القرار والهوى، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٨٣-٨٥.
(٢) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٤٦-١٤٧.

به السلطات التنفيذية. ونصّ على الاستشارات الملزمة في اختيار رئيس الوزراء، وعدّل بنوداً وأسقط أخرى. ونص على تأليف لجنة لدراسة إلغاء الطائفية السياسية. ودعا إلى صياغة قانون انتخابي جديد، وإلى إنشاء مجلس شيوخ، والمساواة في عدد النواب بين المسيحيّين والمسلمين. وأشار إلى ضرورة انسحاب القوات السورية، بعد سنتين إلى البقاع.

والواقع أن الطائف نص على إصلاحات معقولة ومقبولة، في حدودها الدنيا، من جميع الفرقاء.

«إن الوثيقة أعدّت بشكل ممتاز يدلّ على معرفة تامة بالمشكلة، بمعطياتها الداخلية وأبعادها الإقليمية، وموازين القوى، وعتبات الإخلال بالتوازن بالممكن وغير الممكن، بالوقائع والحاجات، بحيث يبدو من المؤكد أن لبنانيين شاركوا في صياغتها»[١].

وقد جاء اتفاق الطائف بتعديلات دستورية كثيرة تتعلق باختيار رئيس مجلس الوزراء وكيفية تسميته، وأن رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثّلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء (المادة ٦٤).

كما أن الصيغة الجديدة نقلت السلطة الإجرائية من شخص رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً.

كذلك نصّ على طريقة اختيار رئيس مجلس الوزراء بأن جعل الاستشارات النيابية «مُلزمة» بحيث يقوم رئيس الجمهورية بها لمعرفة المرشّح الذي تسمّيه الغالبية النيابية، وبذلك يضبط نتائج الاستشارات ثم يقوم باطلاع رئيس المجلس النيابي رسمياً على نتائجها. والاطلاع يعني أخذ العلم»[٢].

ونصّ الاتفاق على انتخاب رئيس لمجلس النواب لمدة ٤ سنوات، من قِبَل نواب البرلمان.

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٤٦.
(٢) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٥.

وقد نصّ على إشراك رئيس مجلس النواب في عملية اختيار رئيس الحكومة. وهذا يؤدي إلى تفعيل دور رئيس المجلس ويتوخّى أيضاً التنسيق والتعاون بينه وبين رئيس الجمهورية والحكومة تجسيداً لوحدة السلطة.

وورد في تعديل الفقرة ٢ من المادة ٥٣ ما من شأنه أن ينقل الحكومة من كونها «حكومة الرئيس» إلى أن تصبح «حكومة المجلس» أسوة بباقي الأنظمة الديمقراطية. ذلك أن اختيار رئيس مجلس الوزراء لم يعد مرتبطاً بإرادة رئيس الجمهورية الاستنسابية كما كان يجري قبل الطائف، بل أصبح اختياره من صلاحيات المجلس النيابي. ورئيس الجمهورية لم يعد يتمتع بأي حق دستوري لإقالة الحكومة، بل أصبح هذا الحق من صلاحية سلطات أخرى هي: مجلس النواب بنزعه الثقة عنها، أو إذا استقال رئيس الحكومة أو أكثر من ثلث أعضاء الوزارة. وعليه فإن رئيس الحكومة قد تحرر من الوصاية التقليدية التي كان يمارسها عليه رئيس الدولة وأصبح شخصية مستقلة يسعى رئيس الجمهورية إلى مراعاتها والتفاهم معها[1].

إن إناطة السلطة الإجرائية، بموجب دستور الطائف، بمجلس الوزراء كان التعديل الأهم في النظام السياسي اللبناني، وإعطاء رئيس الحكومة صلاحية رئاسة مجلس الوزراء والدعوة إلى انعقاده، هو، بالتالي، تصويب للممارسة السياسية وجعلها أكثر انطباقاً على معطيات النظام البرلماني.

موقف عون من الطائف

بعد المصادقة على قانون الطائف حضر الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت لدعوة العماد عون والرئيس الحص إلى جدّة. وعرض عليهما ما تمّ في الطائف.

رفض العماد عون الطائف. واعتبر في مؤتمر صحافي أن الطائف «يشرّع الجريمة المتمثّلة بالوجود السوري في لبنان». ومؤكداً احتكامه للإرادة الشعبية، متهماً الولايات

(١) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٩.

المتحدة الأميركية بتدبير المؤامرة ضد سيادة لبنان وتحريك خيوطها. وبالفعل حرّك العماد عون الشارع في مظاهرات غاضبة اتجهت نحو «قصر الشعب» في بعبدا لدعم سياسة العماد. وأعلنت البطريركية المارونية أن نتائج الطائف قد تشكّل الحل، كما قد تقودنا إلى الانشقاق والموت». وتردد سمير جعجع قائد القوات اللبنانية، بينما أيّدت الكتائب الطائف[1].

ويؤكد كريم بقرادوني أن سمير جعجع عمد إلى تشجيع النواب في السفر إلى الطائف، ولولاه لما تجرأ كثيرون على إقراره في ظل معارضة ميشال عون الشرسة[2].

كانت العلاقة بين عون وجعجع متوترة، خاصة أن كلاً منهما كان يحاذر الآخر ويتوجس منه. وكان الاثنان يتوقعان نشوب القتال بينهما، ويحاولان إبعاد هذا الاستحقاق الدموي المدمّر. كانت الثقة مفقودة بينهما وكل منهما يظن بخصمه كل الظنون وأسوأها، ويستعدّ خفية ليوم تشتعل الحرب فيه بينهما.

وينقل بقرادوني عن لسان سمير جعجع أنه قال عن عون: «لولانا لمّا عُين رئيساً للحكومة، ومن دوننا لا يستطيع أن يستمرّ. أمّا أن يتصرف هو وكأننا طاعون أو مكسر عصا فهذا لن نقبل به». وقد نشبت الحرب فعلاً وكانت قمة المأساة. وانتهت بنصف انتصار لعون، ونصف خسارة للقوات. وعلى هذا الأمر رست الأحداث.

واتهم عون النواب المسيحيين بالخيانة والفساد، وطلب منهم أن يبقوا حيث هم ورفض عودتهم.

وتوالى التأييد الدولي للاتفاق، من الملك فهد الذي وصف الاتفاق بالمشرّف. والرئيس بوش الذي حيّا جهود العاهل السعودي وشجاعة النواب، وفرنسا التي رأت فيه «مرحلة مهمة في عملية السلام». وأبدت سوريا ومصر ودول عربية أخرى ارتياحها.

وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ دعت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي اللبنانيين إلى تنفيذه وانتخاب رئيس للجمهورية.

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٤٨-١٤٩.

(٢) كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٤٧.

فما كان من العماد عون إلاّ أن حلّ مجلس النواب في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بعد أن تأكّد أن النواب سيجتمعون خلال ساعات لانتخاب رئيس للجمهورية[١].

لا حدود لجموح عون، ولا خطوط حمر. يقول: «لا شيء يحرجني لأني حرّ وعادل. أقتنع بكل ما هو معقول وأرفض كل ما هو غير مقبول».

كان صريحاً وصادقاً على الأقل، بخلاف السياسيين الممسكين بقيادة الحركة السياسية في البلد. لا يعرف أن يداهن أو يساير. ولا أدري من أين أتى بكل هذا النفور من الواقعية. لقد غلب عليه هواه، لكن الأكيد أن لبنانيته سليمة ووطنيّته أكيدة.

يصرّح لأحد زائريه: أنا صاحب حلم كبير، وجاء سمير (جعجع) يحطّم هذا الحلم. لقد اخترت واحداً من أمرين: إما أن أحقق الحلم الكبير، وإما أن أصل إلى نهاية سريعة ولو مأساوية تختصر العذاب».

إلى هذه القسوة كان رهانه. غير أنه لم يملك الدهاء والحنكة وسعة الصدر لتحقيق حلمه. يقول: «يمكن أن يسحقني العالم ولكن لا يمكنه إجباري على توقيع الطائف وقبوله».

لقد رفض بفظاظة كل حلّ لا يوصله إلى الرئاسة. وكان يدرك وهو يفاوض الجميع، سفراء ومبعوثين ورسلاً، أنه في وضع صعب، وأنه في حروبه ضد جعجع وقواته، وحربه التحريرية ضد السوريين قد خسر الكثير من قوته وأوراقه، وأنه لم يعد يملك القرار منفرداً في مناطقه. وأن سورية ضدّه، والولايات المتحدة الأميركية، لا تؤيده، ولم يبقَ سوى بقية من دعم تأتيه عبر ممثل الفاتيكان، والسفير الفرنسي ألاّ.

وأخيراً، عرض تعديل بعض البنود في الطائف، فأُفهم أن لا مجال لذلك، وأن الأمر مستحيل، فأدرك الجميع عندها أن عملاً عسكرياً أصبح لا بدّ منه.

بعد انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، أقام الرئيس في بيروت الغربية. وبالطبع رفض عون الانصياع، أو تسليم قصر الرئاسة

(١) كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٤٨-٢٤٩.

في بعبدا، ووزارة الدفاع، ورفض الاعتراف بالشرعية. ليس ذلك فقط، «إذ عشية الانتخابات الرئاسية في القليعات استهدفت عبوات ناسفة منازل ومكاتب النواب: إلياس الخازن وسالم عبد النور وأوغست باخوس، وشهدت الشرقية قرع أجراس وقطع طرقات وتظاهرات أُطلقت فيها هتافات مؤيّدة للجنرال ومندّدة بالنواب»[١].

كان القطار قد انطلق، كما قال الرئيس حسين الحسيني، «وأن أحداً لن يتمكن من إيقافه. وأنه يتسع للجميع. أما الذين يرفضون ركوبه، فقد يمرّ على أجسادهم!».

وكان على العماد عون أن يفهم الحقائق الجديدة. وأن يقرأ الوقائع جيداً. لكنه رفض كل المستجدّات وأبى تفهم الأوضاع التي تتطوّر كل لحظة، واستخفّ بإرادة القوى الكبرى والمجتمع الدولي.

تابع رهاناته الخاطئة، وبقي سادراً في عصيانه. استخّفه الزهوّ لرؤية المظاهرات الشعبية تتجه إليه في قصر بعبدا شبه المدمّر، وتمنحه التأييد والدعم. كان عليه أن يعيد النظر في حساباته، وأن يمحّص قراراته، وأن يتواضع في تحليل الوقائع، فلم يفعل. غرق في خداع النفس، وتأييد بعض المراجع الدولية. تُرى، هل وثق كثيراً، وأكثر ممّا يُفترض بتشجيع فرنسا ميتران، ودعم سفيرها رينيه ألاّ في بيروت؟ وهل اطمأن، كما لا ينبغي، لتطمينات الفاتيكان، ووثق بشعبوية غير منظمة، سرعان ما تنقلب وتتغيّر؟ كان قد خسر كثيراً من قواه في معارك عبثيّة وجانبيّة، وأسقط كل تحالفاته، من جعجع والبطريرك والنواب المسيحيين، وكل القوى الفاعلة في المناطق الشرقية. وعادى سورية مهدداً بتكسير رأس قائدها حافظ الأسد.

كل هذه الخطوات غير المدروسة أو المحسوبة جيداً جعلت رصيده يتآكل.. وأميركا تقود بكل جديّة كل القوى المعادية له.. حيث انقلبت عليه بعد أن هدّد ديبلوماسييها، فكان أن أغلقت سفارتها في بيروت.

قبل عام كان الكثيرون في واشنطن يشيدون بالجنرال عون وشخصيته وقيادته للمؤسسة التي يترأس. أما اليوم (عام ١٩٩٠) «فالجنرال مجنون ومعتوه ولا يفهم

(١) كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٤٩.

السياسة...» لقد انتقلت واشنطن بعد استلام الجنرال عون لرئاسة الحكومة من دعمها الدائم للشرعية المسيحية المتمثّلة برئيس الدولة، إلى الحوار والعمل مع الأفرقاء المسيحيين الآخرين (القوات والنواب وبكركي) مما أضعف دعم السياسيين هؤلاء للشرعية المسيحية المتمثلة بالجنرال، وتدريجيّاً أصبحوا أعداءه اللّدودين.. وفي إحدى ثورات غضبه من السفير الأميركي ماكارثي هدّد العماد عون بأخذ رهائن أميركيين، وحرّض الناس على التظاهر أمام السفارة الأميركية والاعتصام قربها.

فكان أن ضرب على الوتر الحساس للأميركيين.. إن الرهائن مشكلة لم تستطع الأجهزة الأميركية بعظمتها حلّها[1].

لماذا إذن اعتقد بصورة شبه يقينية باستحالة التدخل العسكري السوري واستراح لهذا الاعتقاد؟ وقد كان في مزاجيته واعتداده ميالاً للتفرّد برأيه.. وقلما شاور أو طلب النصيحة. وبذلك وصل إلى حافة المجهول، وتابع السير في حلك الظلام. كان قائداً عسكرياً ناجحاً، لكنه لم ينجح في السياسة. كان يشاهد التحشدات السورية تحكم الطوق حول مناطق انتشاره، وبأم العين، وأجهزة أمنه أخبرته عن تحركات عسكر الغربيّة. والأكيد أنه تلقّى معلومات كثيرة حذّرته من هجوم مرتقب، وحرب وشيكة عليه، فلم يعد له الحق بأن يتفاجأ أو يؤخذ بغتة.

والأكيد أن العماد كان يستطيع تدارك الأمور لو كان مرناً أو واقعياً.. كان يمكنه أن ينتهي بطلاً ومدللاً لو كان على شيء من اللين ودقة الحساب وتفهّم ما يجري. وكان سمير جعجع أكثر منه حنكة وواقعية، لذلك دخل ملكوت الطائف. بينما نفر منه واستخفّ به عون، فكان سقوطه مدوياً.

تردد كلام كثير، بعد إزالته كحالة مستعصية ومتمرّدة. قيل أنه خُدع من الجميع، ومُكر به. لكنه، حقيقة، هو من خادع نفسه، وآمن من غير صواب، بوجود خطوط حمر تحيق به وتضمن حضوره واستمراريته. من أوهمه بوجود هذه الخطوط الحمر وجعله يطمئنّ لوضعه، وأنه سوف لن يُضرب ولا يُهاجم؟ فرضيات كثيرة طُرحت، ولكن المؤكد

(١) عبد الله أبو حبيب، الضوء الأصفر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٢٥-٢٢٦.

أن ظهور الطيران السوري فوق قصر بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزة صبيحة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٠ أزال كل غموض أو عبث. وظهرت الحقائق واضحة وجليّة فسقط اللبس، وضاع الحلم وفشل الرهان وتُرِك الرجل وحيداً عارياً.

تورد كارول داغر تفصيلاً وافياً حول هذه النقطة فتقول: «إن عون ظن أن نواب الطائف سيختارونه، إذ لم يكن قد فهم بعد، آنذاك، أنه أمسى خارج اللعبة أكثر من أي وقت مضى، كما لم يفهم أن وثيقة الطائف هي سياق محتّم وأن «حرب التحرير» التي أعلنها أدت إلى تسريع تعديل النظام السياسي اللبناني أكثر منها إلى استعادة السيادة الوطنية»[1].

كان لواشنطن مصالح مع سورية، ضمن سياق حلّ مرغوب في الشرق الأوسط، ورأت أن حل الأزمة اللبنانية يمكن له أن يوصل إلى هذا الاستحقاق، فيكون الحلّ من ضمن صفقة تعمل لها سورية.

وقد طلبت من عون التحلّي بالصبر والتروّي، وكذلك فعلت دمشق. لكن جهات عربية، خصوصاً بغداد ومنظمة التحرير أقنعت الجنرال بهشاشة النظام السوري وضعفه وبإمكان وضع الأميركيين أمام الأمر الواقع. من هنا كان تطرّفه الشديد.

ويفسّر الرئيس الحص هذا الأمر فيقول: «كان رهان العماد عون على ما يبدو أنه مُحاط بخطّ أحمر إقليمي ودولي يمكّنه من أن يقوم بما يروق له من أعمال، وإطلاق ما يشاء من تحدّيات في وجه الكبير والصغير من غير أن تستطيع قوة داخلية أو خارجية من اجتياز هذا الخط إلى داخل منطقة سيطرته... كانت قوته الزائفة تكمن في اعتصامه وراء خط أحمر موهوم.. إنه الرهان الخاسر المبني على حسابات خاطئة»[2].

كان الرئيس الحص على يقين أن البلد يمر بأخطر مراحل تاريخه، وأن وحدته على المحكّ، وكان يجب إيجاد حلّ للمحنة، ولو بالحدود الدنيا. فقد طفح كيل المأساة، ونفذ صبر الناس، وثقلت المسؤولية.

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٦٣.
(٢) سليم الحص، عهد القرار والهوى، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٨٨.

موقف الحص من الطائف

وعندما نُقلت إلى الرئيس الحصّ مقررات الطائف واطّلع على مختلف مواده وبنوده، رأى فيه قفزة عملاقة في طريق حلّ المشكلة اللبنانية، وصيغة لا بديل لها للإنقاذ. وقال إن أهم ما في الطائف أنه «اتفاق»، ونظر إلى موقف العماد عون الرافض بأنه مشروع انتحار. وقال: «ليس من حق أحد أن يتخذ قرار الانتحار عن شعب ووطن»[١].

«لقد مدّ اتفاق الطائف جسر عبور إلى المستقبل، إذ فتح الباب واسعاً أمام احتمالات التغيير الديمقراطي المنتظم. من هنا قولنا إن اتفاق الطائف ليس نهاية الطريق وإنما هو الطريق... هو الطريق إلى مستقبل أفضل.

«ويروق لنا أن نرمز إلى صيغة المستقبل الأفضل بالجمهورية الثالثة. (على اعتبار الطائف هو الجمهورية الثانية، وهو المؤسّس لها).

«أما نحن فقد وجدنا في اتفاق الطائف ثلاثاً: فهو من جهة جاء بتسوية مرحليّة كان لبنان في أشد الحاجة إليها لإنهاء حال الحرب بين المتقاتلين. وهو من جهة ثانية فتح الطريق أمام المؤسسات الدستورية للعودة إلى النشاط... ومن جهة ثالثة أكّد وحدة لبنان وبالتالي وجوده إذ طوى صفحة مشاريع الفدرلة والتقسيم»[٢].

إن نص اتفاق الطائف خاضع بطبيعة الحال للتطوير في المستقبل، ومن المفترض أن يكتمل تنفيذه أولاً، لأن الوضع في لبنان لا يحتمل إخلالاً باتفاق معقود. وبعدما يتمّ التنفيذ يجب أن يكون باب التعديل والتغيير مفتوحاً وإنّما بالوسائل السلمية السياسية الديمقراطية..

ومن الخطأ النظر إلى معادلة الطائف على أنها هدف في ذاتها... بل يجب أن يُنظر إليها في رأينا على أنها تشكّل مرحلة انتقالية ينبغي أن تنتهي في يوم من الأيام بتحقيق حلم الشعب اللبناني بنظام لا تمييزي تسوده العدالة وتكافؤ الفرص بين أبناء الشعب

(١) كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٥٠.
(٢) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص١٧٤-١٧٥.

الواحد. ويكون ذلك بإلغاء الطائفية السياسية من النظام، وعند ذلك يكون لبنان قد حقق خطوة نوعية حقيقية بالارتقاء من جمهورية الطائف، وهي جمهورية طائفية أي ما يسمّى الجمهورية الثانية، إلى الجمهورية الموعودة، أي الجمهورية الثالثة[١].

«والحقيقة هي أن الاتفاق ما كان إلا تسوية، والتسوية لا يخرج منها راضٍ، كما لا يخرج منها غالب أو مغلوب. كل فريق تخلّى عن شيء مما كان له، أو مما كان يطمح إليه من أجل أن يسلم لبنان. فكانت صيغة الجمهورية الجديدة. والطائف بذلك هو إنجاز تاريخي عظيم، ليس هو الأفضل ولا هو الأمثل ولا هو الأعدل، وإنما هو بديل التلاشي والتفكك والانهيار. فهو إذن فرصة الحياة لوطننا، هو الأمل في مستقبل أفضل.

«وإننا نتطلع إلى مرحلة لا يكون فيها التغيير حصيلة اتفاق بعد خلاف، وإنما يكون وليد التفاعل الديمقراطي السلمي المنتظم، قاطعاً الطريق على استفحال أي خلاف. فمن المفترض أن تكون الديمقراطية صمام أمام يحول دون تطور أي مشكلة قد تنشأ في المجتمع إلى محنة وطنية»[٢].

وهكذا فإن الصيغة المنبثقة عن الطائف والمعروفة بالجمهورية الثانية هي متحركة بطبيعة الحال ومفتوحة على التغيير عملياً.

ويوضح الرئيس الحص رأيه في وثيقة الطائف: «إنها مزيج من الاقتراحات والأفكار والبرامج والاتفاقات السابقة. فيها شيء من وثيقة ١٩٧٦ الدستورية، وشيء من مبادئ الوفاق التي تضمّنها البيان الوزاري للحكومة الكرامية عام ١٩٨٤، والكثير من قرارات لوزان ١٩٨٤، وعدد لا يُستهان به من المقاطع المستوحاة من الاتفاق الثلاثي عام ١٩٨٥، وأهم اقتراحات أبريل غلاسبي ١٩٨٨»[٣].

في الحقيقة كان الرئيس الحص قد سبق ووضع مع الرئيس الحسيني تصوّراً مشتركاً لحل الأزمة اللبنانية سياسياً. وفي ذلك يقول الرئيس الحص: «فعقدنا اجتماعات

(١) سليم الحص، عهد القرار والهوى، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢٠١-٢٠٢.
(٢) سليم الحص، على طريق الجمهورية الجديدة، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨، ص٢٨٩.
(٣) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٤٦.

متتالية، حضرها إلى جانب الرئيس الحسيني شقيقه طلال، وإلى جانبي القاضي الدكتور خالد قباني. فوضعنا تصوراً تضمّن الكثير مما جاء لاحقاً في اتفاق الطائف، بما في ذلك إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء بعد أن كانت هذه السلطة منوطة برئيس الجمهورية».

لقد فتح الاتفاق كوة في الحائط المسدود للأزمة اللبنانية. وانطلق في مجال التطبيق والتنفيذ بالرغم من معارضة البعض له من هنا وهناك، وتمّ انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية. ولكن أصابع الشرّ والمتضررين من إيجاد الحل تحرّكت في الظلام، ففجّرت عبوة ناسفة ضخمة بموكب الرئيس معوض في عيد الاستقلال يوم ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، فقضى الرئيس شهيداً بعد ١٧ يوماً من انتخابه.

وتداعى أهل الطائف وممثلو الشرعيّة ونواب المجلس النيابي مسرعين ومباشرة إلى انتخاب النائب إلياس الهراوي رئيساً جديداً للجمهورية اللبنانية. واعتمد إلياس الهراوي نتيجة المشاورات النيابية التي أجراها الرئيس معوض. وكلّف الرئيس سليم الحص بتأليف الوزارة الأولى في عهده.

كان هناك اتجاه قوي لانتخاب بيار حلو للرئاسة خلفاً لمعوّض. ورفض بيار حلو الرئاسة قائلاً: «لا أريدها. وأنا أعرف ميشال عون، لن يرحل بدون قتال، وأنا لا أريد إعطاء الأمر بحمّام دم». وصرّح للرئيس سليم الحص: لو قبلت لأُجبرت على اللجوء إلى القوة، أنا الذي لم أذهب يوماً إلى الصيد، ولم أقتل عصفوراً! فأجابه الرئيس الحص: ماذا عنّي إذاً، يا صديقي العزيز، فأنا لم آكل عصفوراً حتى![1]

في اليوم التالي صدرت مراسيم تأليف حكومة الحص تحت اسم «حكومة الوفاق الوطني». وقد شكلت من الرئيس الحص رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين، وميشال ساسين نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للعمل، وألبير منصور وزيراً للدفاع، وعمر كرامي وزيراً للتربية، ووليد جنبلاط وزيراً للأشغال العامة والنقل، وجورج سعادة وزيراً للبريد والبرق والهاتف، وعلي الخليل وزيراً للمالية، وإلياس الخازن وزيراً للداخلية،

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١٥٧.

وعبدالله الراسي وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية والسياحة، وإدمون رزق وزيراً للعدل والإعلام، ونبيه برّي وزيراً للموارد المائية والكهربائية، ونزيه البزري وزيراً للاقتصاد والتجارة، وسورين خان أميريان وزيراً للصناعة والنفط، ومحسن دلول وزيراً للزراعة.

الفصل السادس

الجمهورية الثانية: عهد الياس الهراوي

ألقى الرئيس الهراوي خطاباً شهيراً بعد أدائه القسم، (في شتورا بارك أوتيل في البقاع). تعهّد فيه حمل الراية التي هوت مع الرئيس الشهيد رينيه معوّض، واعداً أن يلتزم مبادئه وأن يحقّق الأهداف التي أعلنها والتي من أجلها سقط واستشهد. وقال: «إن يدي ممدودة بكل إخلاص ومحبة للجميع من أجل التعاون الصادق لإنقاذ الوطن، وأملي أن تمتد الأيادي المترددة لملاقاتها خدمة للبنان. إن مسيرتنا لن تتوقّف مهما عظمت الصعاب. وهي تستدعي تضافر جهود الجميع كما هي قادرة على سحق كل من سيقف في وجهها، لأن مصلحة لبنان وشعبه هي أكبر وأهم من كل الاعتبارات والأشخاص والمصالح»[١].

ويقول الرئيس إلياس الهراوي: إن كلامي عن سحق من يقف في وجه المسيرة أزعج عدداً من الحاضرين... ويضيف:

«وبعد تقبّل التهاني توجهت إلى الجناح الذي خصّص لي يرافقني الدكتور سليم الحص، وكنت أعدت تكليفه بموجب أول مرسوم يصدر في عهدي، كتب بخط اليد كبقية المراسيم التي صدرت خلال إقامتي القصيرة في شتورة، لعدم وجود آلة طابعة،

(١) فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers & Distributors، ص٥٣٦.

معتبراً أن الاستشارات التي أجراها الرئيس معوّض كافية. وحرصاً منّي على تشكيل الحكومة في أقصى سرعة ممكنة»[١].

وفي اليوم التالي من التكليف ألّف الرئيس الحص الوزارة الأولى في عهد الهراوي.

وألقى الرئيس الحص بيانه الوزاري الذي قال فيه:

«لقد أكّد الرئيس الشهيد رينيه معوّض، فور انتخابه، أن المصلحة الوطنيّة يجب أن تكون شاملة، وأن مسيرة السلام لا تستثني أحداً، وسقط شهيداً للانفتاح والوفاق والسلام. وقد جدّد فخامة الأستاذ إلياس الهراوي أمس الدعوة إلى الوفاق والسلام. إن حكومة الوفاق الوطني إذ تعلن تبنّيها هذه الدعوة لن تسمح لأي مغامرة تهدد المصير الوطني بالاستمرار. وهي تتعهّد بتعبئة كل الإمكانات والطاقات في العمل من أجل إزالة الحالة الانقسامية القائمة وكل ما يحوط بها من مظاهر الخروج على القانون والشرعية»[٢].

في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ صوّت مجلس النواب اللبناني على اتفاق الطائف، وبذلك أصبح الدستور الجديد للبلاد، مُدخلاً تعديلات كبيرة وكثيرة على الدستور. وقد أُعلنت على أثر ذلك الجمهورية الثانية.

كثرت على أثر ذلك الاتصالات مع عون، وقد نشط الممثل العربي للجنة الثلاثية الأخضر الإبراهيمي في محاورة عون وبذل محاولات لإقناعه بالدخول في الاتفاق. عقد معه اجتماعات عدّة، (أكثر من ٤ اجتماعات). ورفض عون كل المحاولات وصدّ كل الجهود.

تحرّكت حكومة الرئيس الحصّ في كل الاتجاهات. اتصلت بالبعثات الديبلوماسية، وزار الرئيس الهراوي والرئيس الحص معاً الدول العربية المؤثّرة، شارحين أوضاع البلد، محاولين الحصول على مساعدات طالما بذلت الدول العربية للبنان وعوداً في شأنها. وكانت إعادة البناء لما تهدم تتطلب أموالاً طائلة تفوق قدرة لبنان على توفيرها وتأمينها.

في هذه الأثناء أقام الرئيس الهراوي في بناء في منطقة البوريفاج من الرملة البيضاء،

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص١٢٠-١٢١.

(٢) فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers & Distributors، ص٥٣٨.

قدّمه له الرئيس رفيق الحريري، على أمل أن تنجح محاولات إقناع العماد عون بترك قصر بعبدا الرئاسي وتسليمه للشرعية. وعاد الحديث يتكرّر حول ضرورة إنهاء حالة الانقسام بالقوة، وقرّر مجلس الوزراء بالإجماع تقديم طلب إلى سورية للحصول على الدعم العسكري لإنجاز ذلك.

يقول الرئيس الحص: «لم يترك العماد عون لي أو للحكومة خياراً آخر، فيما لم يعد الوضع العام في البلاد يحتمل مزيداً من التمهّل، ناهيك بأن عدم حسم هذا الأمر كان سيُؤخذ على محمل التردّد أو الضعف والانقسام في الموقف داخل الحكومة، مما كان يمكن أن يكون دافعاً للعماد إلى المزيد من التعنّت، فجاريت الإجماع ولم أعترض. وكان القرار ثقيلاً، ثقيلاً جداً على نفسي، ارتضيته والهم يطبق على صدري»[١].

كان العماد لحود، الذي عُين قائداً للجيش على رأس الألوية العسكرية في المنطقة الغربية، رافضاً لاستعمال القوة في وجه الجيش الموجود في المنطقة الشرقية. لقد رفض كل عمل عسكري، انطلاقاً من إدراكه أن الصدمة ستكون قاتلة وستحول لمدة طويلة دون إعادة تكوين جيش قوي وموحّد. كما رفض مراراً عروض قوات جعجع في الانضمام إليه في أي جهد عسكري ضد عون. وكانت ألويته أضعف من أن تستطيع التغلب على عسكريّي عون، وأضعف من مليشيا جعجع المدجّجة بالسلاح العراقي من منصات صواريخ عيار ٢٤٠، والمروحيات والمدفعية القوية.

قام الفاتيكان بآخر محاولة مع عون لإقناعه بالدخول في الطائف. ففي نهاية تموز/يوليو من عام ١٩٩٠ زار المونسنيور بوانتي العماد عون في قصر بعبدا ناقلاً إليه رسالة عاجلة. وطلب القاصد الرسولي منه بصراحة أن يسّلم كل شيء للشرعية: بعبدا واليرزة من أجل إنقاذ لبنان، وبقائه سيداً حرّاً، وللحفاظ على التعايش، ووقف نزيف الدم وهجرة المسيحيين، وقال له: «إذا كنت حريصاً على بقاء لبنان والمسيحيين، فاستقل».

قطّب الجنرال جبينه وقال بلهجة تهجّمية «ممن هذه الرسالة»؟ أجاب بوانتي: «إني أتحدّث باسم البابا، أيها الجنرال».

(١) سليم الحص، عهد القرار والهوى، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٧٨.

فأجاب عون: «قل للبابا إنه رئيس الكاثوليك في العالم. أما في لبنان، وفي الشرق الأوسط، فأنا رئيس المسيحيين».

ساد صمت رهيب. تأمّل القاصد الرسولي بعينيه الزرقاوين الثاقبتين الرجل الصغير بالبزة العسكرية الجالس قبالته كما لو أنه يراه لأول مرة. ثم نهض بهدوء، من دون أن ينبس بكلمة، وتوجه نحو الباب. كان هذا آخر لقاء بينهما. وروى فيما بعد: «أدركت لدى خروجي من القصر ذلك النهار أنه لم يعد هناك أي أمل»[1].

وحين استحكمت الحلقة حول عون وبدأت الجيوش تحاصره في كماشة خانقة، واتُّخذ القرار بإخضاعه بالقوة، بعث إليه بوانتي قبل خمسة أيام من انطلاق عملية إخراجه من قصر بعبدا وإزاحته برسالة واضحة مع إحدى الراهبات: «التهديد حقيقي هذه المرة، سوف تُهاجم خلال أيام، وليس في الأمر خدعة. إنما لا تزال التسوية ممكنة». كذلك أنذره السفير الفرنسي رينيه ألاّ «نحن متأكدون من أن الهجوم أصبح وشيكاً». وعرض عليه القيام بمسعى الفرصة الأخيرة. إلا أن عون التزم الصمت.

ويروي الرئيس الحص تفاصيل الساعات الأخيرة التي سبقت ساعة الصفر: «تلقيت مكالمة هاتفية من السفير الفرنسي، رينيه ألاّ، يطلب الاجتماع بي على عجل. فرّحبت به، وبمجرد لقائي به قال: شاهدت التحركات العسكرية التي قام بها الجيشان اللبناني والسوري، وإطباقهما على خطوط التماس المحيطة بالمنطقة التي يسيطر عليها العماد عون. فهل يعني ذلك أن قرار الاقتحام نهائي، ولا عودة عنه»؟

فأجبته: بالطبع كلا. ستبقى هناك دوماً فرصة للحل السياسي حتى اللحظة الأخيرة، ويا حبذا لو يكون ذلك. فسألني عما يستطيع عمله في هذا السبيل، فقلت: ليعلن العماد عون لضباط الجيش والعناصر التابعين له أن قائدهم هو العماد إميل لحود وأن عليهم الامتثال لأوامره فوراً»[2].

ثم تضيف كارول داغر إلى الشروط التي طلبها الرئيس الحص من سفير فرنسا: «أن

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص٢٥٢.
(٢) سليم الحص، عهد القرار والهوى، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٧٨-١٧٩.

يعلن عون انضمامه إلى الشرعية للأسباب الثلاثة التي عرضها هو نفسه عليّ منذ أيام: إنقاذ البلاد، إعادة توحيد الجيش والمشاركة في الحكومة بغية حلّ المليشيات»[1].

كانت أميركا في هذه المرحلة على علاقة جيدة مع دمشق، إذ كانت منشغلة بالحشد العسكري لإخراج صدام حسين من الكويت. وكانت تريد دعماً سورياً لتحركّها. وقد حصلت عليه، إذ أرسل الرئيس حافظ الأسد أكثر من عشرة آلاف جندي سوري إلى الخليج لمحاربة صدام حسين. فكان على بوش الأب، رئيس الولايات المتحدة أن يردّ الجميل للأسد، فتم التوافق بين الدولتين على التخلّص من عون، والسماح لسورية باستعمال الطيران.

وفي جلسة عقدها مجلس الوزراء برئاسة الرئيس إلياس الهراوي والرئيس سليم الحص اتخذ مجلس الوزراء قراراً بحسم وضع عون واستعمال القوة لإزاحته وإخضاعه. وقد أرسل الرئيس الهراوي كتاباً إلى الرئيس حافظ الأسد يحمل طلباً رسمياً من الحكم اللبناني للحصول على مساعدة عسكرية سورية في هذا المجال:

«يسرّني أن أعلم سيادتكم بأن مجلس الوزراء تداول في التاسع من هذا الشهر (تشرين الأول/أكتوبر وقبل العملية بيومين) في كل هذه الأمور (تمرد العماد عون ورفضه الطائف) وقرّر بالإجماع تأكيد قراراته السابقة بتكليف الجيش اللبناني إنهاء تمرد القائد السابق للجيش، ومناشدة سيادتكم، عملاً بوثيقة الوفاق الوطني ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط بين سورية ولبنان، إعطاء أوامركم الكريمة إلى القوات العربية السورية المتمركزة في لبنان لمؤازرة الجيش اللبناني في تنفيذ المهمة الموكلة إليه»[2].

وفي حوار حاد بين عون والسفير الأميركي جون مكارثي سأل عون السفير: «أي مرتبة يحتل لبنان في اهتمامات الإدارة الأميركية»؟ أجابه الديبلوماسي الأميركي: «إن الأزمة اللبنانية لا تحتل أي مرتبة في الأولويات الأميركية في الوقت الراهن. لكن واشنطن تريد الحفاظ على الكيان اللبناني حتى يحين موعد الحلّ». وردّ عليه عون:

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص٣٠٣.
(٢) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص١٩٢.

«أفهم منك أنكم تتفرّجون علينا نموت وفق توقيتكم. فاسمحوا لنا على الأقل أن نختار موعد دفننا». وانتهت المقابلة في جو متجهّم وانتهى معها كل أمل في التفاهم بين الجنرال وواشنطن. ولاحقاً اتهم عون أميركا عبر تصريح هو الأعنف له ضدها بأنها باعت لبنان إلى سورية.

كان الرئيس الحص قد قابل الرئيس بوش في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، حيث كان يرأس الوفد اللبناني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، كوزير للخارجية، وبوجود نائب وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط جون كيلي، والسكرتير العام للبيت الأبيض جون سنونو، وشخصيات أخرى. وطرح الحص على الرئيس الأميركي السؤال التالي: «ماذا سيكون موقفك لو قرّرت الشرعية القيام بتدابير صارمة؟». فجاءه الجواب وجيزاً: «نحن نفهم أي قرار تتخذه الدولة لبسط سيادتها على كامل الأراضي الوطنية»(١).

وهكذا اتخذ القرار النهائي بحسم وضع عون بالقوة.

سقوط الحالة العونية

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وفي الساعة السادسة و٥٤ دقيقة ترددت أصوات محركات طائرات مقاتلة سورية فوق اليرزة وقصر بعبدا. لقد انطلقت عملية الحسم.

وفي نصف ساعة كان العماد عون قد أصبح في السفارة الفرنسية، ومن هناك أعلن ضمّ ألويته إلى الشرعية وأن عليها تلقّي الأوامر من العماد إميل لحود كما أمر رئيس أركانه أن يفعل (العميد جان فرح).

سقط مئات الجنود قتلى وجرحى من الجانبين، السوري واللبناني، وحدث دمار كبير. وطلب عون اللجوء السياسي من فرنسا، فأُعطي له، واعتبرت فرنسا أن الحفاظ على حياة عون مسألة تتعلق بشرفها. ثم لحقت به عائلته، وكذلك الضابطان إدغار معلوف وعصام أبو جمرة.

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص٢٩٤.

في الواقع، وللأمانة التاريخية قام الرئيس الحص ببذل كل الجهود لدفع العماد عون إلى الدخول في الطائف، ولم يوفّر أي جهد أو محاولة، كما لم يردّ أي وساطة لعبور هذا الدرب، وإقناعه بالمسيرة الوفاقية الوطنية.

ولقد قام الوزيران محسن دلول وألبير منصور ببذل جهود مضنية في هذا المجال، والتقيا مرات عدة، وكل عبر وسائله ونهجه، بالعماد، وحاولا إقناعه بذلك، وتقريب الشقة ما بينه وبين حكومة الرئيس الحص ونهج الطائف. غير أن كل ذلك لم ينفع، فقد ظلّ على مكابرته وعناده، متردداً بين القبول والشروط والطلبات.

ويذكر الرئيس الهراوي أن عون ردّ على طلب السفير البابوي بابلو بوينتي منه الدخول في حكومة اتحاد وطني تجنباً لإراقة الدماء بأن سأل عن الوزارة التي قد تُسند إليه. «عندما قلت له إنه مركز نائب رئيس الحكومة، وهو الذي شغله كميل شمعون في حكومة سابقة، ثار غضبه قائلاً إنه يرفض أن يكون وزيراً ممتازاً ويرفض أن يشترك، في الأصل، في حكومة عملاء. ولما أرسلت إليه صديقاً له هو ابن شقيقتي وعديلي خطار حدثي، أخبرني بعد الاجتماع به: فالج لا تعالج، أنه يرفض أي عرض. كذلك فشل إلياس حبيقة في هذا المجال والمحاولة»(١).

ولسوف يبقى العماد عون في السفارة الفرنسية أكثر من عشرة أشهر حتى يتم الاتفاق بين فرنسا والهراوي وحكومته على خروجه إلى منفاه في فرنسا في ٢٨ آب ١٩٩١، حيث سيظلّ فيها حتى عودته عام ٢٠٠٥.

وأسرعت حكومة الرئيس الحص إلى بسط سلطتها على كل المناطق الشرقية، وعدم السماح لأي قوة غير القوة الشرعية بتولي أي مسؤولية أمنية. وإعادة الحياة اليومية إلى مجراها الطبيعي، وتأمين الخدمات العامة للشعب اللبناني، وتشغيل مطار بيروت، وحلّ المليشيات، وجمع السلاح، وبسط سلطة الدولة على جميع المرافق والمرافئ، واستعادة حقوق الخزينة ووارداتها.

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص١٦٥-١٦٦.

لقد تأكّد أن لبنان دخل فعلياً عهد الجمهورية الثانية، جمهورية الوفاق والوحدة وحكم القانون وبسط السيادة وتوطيد السلام، وانطلقت الجهود الحثيثة لإعادة الحياة والاعتبار للدولة، واستعادتها كاملة موحدة فاعلة.

ووجّه رئيس الجمهورية كتاب شكر وعرفان للرئيس حافظ الأسد على دعمه ومساعدته، مشيداً بدور الجيش العربي السوري في هذا الإنجاز[1].

وبدوره وجّه الرئيس الحص الشكر باسمه وباسم حكومته، عبر اتصال هاتفي، بالرئيس حافظ الأسد، على مؤازرة القيادة السورية والجيش السوري للبنان وللشرعية. ثم وجه كلمة إلى اللبنانيين قال فيها:

«هذه لحظة تاريخية، نسجّل فيها سعادتنا لعودة الوحدة للجيش اللبناني ولعودة السلام إلى ربوع لبنان، ولعودة الوئام إلى صفوف هذا الشعب الأبيّ الصامد ولعودة الأمل في انفراجٍ لا حدود له.

«ما كان أغنانا عن كل المعاناة التي تعرّض لها الشعب والمواطن. لم نترك باباً إلا وطرقناه، ولم نترك سبيلاً إلا وسلكناه، ولم نترك مجالاً إلا وفتحناه، من أجل الوصول إلى حل سياسي سلمي للأزمة التي مزّقت لبنان، وشرذمت أهله وهجّرت أبناءه ودفعت بالاقتصاد والمجتمع إلى منزلق الانهيار.

«الحمدلله أن هذه الحالة قد انتهت وطويت صفحتها إلى غير رجعة، وعلينا الآن أن نبلسم جراحنا ونرصّ صفوفنا ونعود إلى أصالتنا شعباً واحداً، موحّد الإرادة، متواداً متحاباً، وملتفّاً حول شرعية واحدة تقوده في مسيرة طال انتظارها، هي مسيرة الوفاق والبناء والسلام»[2].

بدأ السلام يخيّم على المناطق كلها شيئاً فشيئاً، وتحسّن الوضع الأمني، وأزيلت الحواجز وفتحت كل الطرقات أمام المواطنين، وانسحبت المليشيات من الطرق وألغت

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر.
(٢) فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers & Distributors، ص٧٧٩-٧٨٠.

حواجزها وسلّمت أسلحتها الثقيلة أو أخفتها. ولم يعد هناك خطوط تماس، ودخل الجيش اللبناني الموحّد إلى الجنوب.

ولقد حدثت أمور محزنة ومؤلمة، في هذه الفترة، إذ اغتيل المفتي الشيخ حسن خالد عام ١٩٨٩، في المنطقة الغربية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، اغتيل داني شمعون وعائلته بكاملها في منطقة بعبدا على يد مجموعة تخفّت بثياب الجيش اللبناني، ليتبيّن بعدها أنها من عناصر القوات اللبنانية. وبدأ البحث في تشكيل حكومة مصالحة وطنية جديدة.

وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١ غادر العماد عون لبنان، وترك السفارة الفرنسية متّجهاً إلى باريس على ظهر باخرة فرنسية، حيث فرض عليه أن يقيم فيها لمدة خمس سنين. وقد انتقل من السفارة إلى الباخرة خفية دون أن يرى أحداً أو يودّعه أحد. وحُظر عليه أيّ نشاط سياسي في لبنان وخارجه.

وفي ٧ أيار/مايو عام ٢٠٠٥ عاد إلى لبنان، حيث استقبله الناس بحفاوة وحماسة. وانصرف إلى لعب دوره وبحجم مشهود في الحياة السياسية اللبنانية، على رأس التيار الوطني الحرّ، وقد برز متألقاً عميق الإيمان بلبنان والسلوك الديمقراطي والتوحيدي، واعتقاد راسخ بالنهج التوافقي، فكان أن التفّ حوله الكثير الكثير من اللبنانيين المسيحيين والمسلمين فشكل مدماكاً راسخاً وقوياً في أسس البناء الوطني والعمل العام.

لقد طرأ على العماد الكثير من التغيير، وازداد حكمة ونضجاً وخبرة، فصارت نظرته إلى الأمور والوطن والدولة أرقى وأنبل، وأكثر تمسكاً ومراعاة للموازين والمقاييس والخطوط الوطنية. وهو اليوم يسخّر شخصه وقواه وخبراته لخدمة شعبه ووطنه، بكل صدق وأمانة وحماس.

وكان نيسان/أبريل عام ١٩٩١ فتوفّر لرئيس الجمهورية إلياس الهراوي أن يعلن انتهاء الحرب اللبنانية، في عهد حكومة الرئيس عمر كرامي التي تشكّلت بعد استقالة الرئيس سليم الحص.

ذهب عون وأُبعد، وعُوقب على رهاناته المتطرفة والخاطئة، لكن جمهوراً واسعاً

وعريضاً ظل يحنّ إليه ويتواصل معه، تدليلاً وتأكيداً أنه لم يكن يتحرك في فراغ، ولا كان يتواجد في أرداء العبث المطلق.. بل كان يمثّل حالة وحضوراً بشكل ما في ساحات المسيحيين والوجدان المسيحي، حيث فُهِمت حركته، ونُظر إليها أنها وقفة عزّ وحلم تحرّر.

وقد تركت طريقة إزاحته وإلغائه، ندوباً في البناء الوطني، خاصة أنه أُزيح بعنفٍ قاسٍ ترك جراحات ودماراً وأسى. وزاد من منسوب الألم واليأس والتحفظ أن خصمه المليشياوي، قد كوفئ وأحيط بكل العناية واللطف. ومن هنا بات ميسوراً تفهّم العناية التي عامل بها العماد إميل لحود القائد الجديد للجيش، قادة الألوية العونية ورجالهم ومحافظته على شرفهم العسكري واحتضانهم والحفاظ على معنوياتهم، ويمكن فهم موقف الرئيس الحص الرافض والمتوجّس من أي عنف أو قتال في التعامل مع حالة عون، وتفضيل الحلول السلمية والحوار، في التعامل الوطني، ما فسّره البعض خطأ، ضعفاً وتردّداً في صياغة القرارات، وكأنما كانت الرجولة وشهامة السياسات، واشتراطات تمييز رجال الدولة، أن يتفردوا بامتشاق السيف، وإشهار المسدسات، لبتّ الأمور الوطنية ولاستيلاد الحلول لخلافات الناس في البلد الواحد.

لقد كانت حرمة الدم الوطني عند الرئيس الحص تحرّم عليه التصرّف بخفة أو المراوغة، أو الرخص.. وكان على يقين أن الدم يستولد الدم، ويورث الإحن والأحقاد، وأن الأوطان لا تُبنى على هذه الحدة والقساوة والمحرمات.

وليس من المواطنية ولا الحنان البشري والدفء العميق للتوافق بين الأخوة والأهل، أن يُسلّ سلاح أو تُوقد نار القتل وعواصف التدمير، كلما ظهر خلاف في الرأي أو انشقاق في المواقف أو تضارب في التقدير.

كانت هذه الثوابت والقناعات حقائق كينونة وأساسيات إنسانية في الفكر السياسي للرئيس الحص، مع ما كانت تطرح معارضات من زملائه في الوزارة ومن شركائه في الحكم، فتورثه مرارات ومعاناة. ولهذا السبب يمكن تفهّم موقف هذا السياسي المميز والنبيل من قضية الإعدام ورفضه التوقيع على أي أمر أو مرسوم إعدام. فالحياة هبة الله

وحده، وهو من يملك أخذها وإطفاء شعلتها وحرمان كائن ما منها. وكان يمكن تجاوز هذه العقوبة أو الاستغناء عنها طالما أن عقوبات أخرى لعلها أشد منها إيلاماً متوفرة وممكنة.

ولكن كان للوقائع والحقائق منطق فرض نفسه، وثقل لا يمكن إلغاؤه ونفيه. وفي وسط اضطراب البلد واختلاط الأمور وجد الرئيس الحص نفسه في موقف لا يُحسد عليه. يقول:

«كنت بالطبع فريقاً في النزاع السياسي المحتدم مع العماد عون وحركته الانقسامية، لكنني لم أكن يوماً فريقاً في النزاع المسلّح. إن سلاحي الوحيد في المعركة كان سلاح الموقف. فلم أشارك في أي فعل أو ردّ فعل عسكري من قريب أو بعيد، حتى أنني أبيت أن أتولى منصب وزير الدفاع أو وزير الداخلية ولا حتى وكالةً في حال غياب الوزير الأصيل، طيلة وجودي في الحكم رئيساً للوزراء عبر ما يناهز السبع سنوات ونصف السنة، كانت كلّها خلال الأزمة، وذلك إصراراً منّي على البعد قدر الإمكان عن إدارة القرار العسكري.

«وما كنت لأتردّد في الجهر بموقفي هذا من خيارات السلم والحرب. وعندما أعلن اتفاق الطائف في ١٩٨٩/١٠/٢٢ توسّمنا الخير فيه. توسّمنا فيه خير فرصة نادرة جديدة لإحلال السلام في لبنان من باب الحل الوفاقي السلمي. فرحبنا به ودعونا الجميع إلى الالتفاف حوله. ولكن العماد عون فوّت تلك الفرصة أيضاً على شعبه ووطنه ومضى سادراً في غيّه على خط العنف والانقسام والتمرّد وبتصرّفه العنيد والمدمّر لم يترك للصلح مجالاً.

«وهكذا بإعراض القائد السابق للجيش عن خيار السلام وإهداره آخر فرصة له، فتح الباب ليفوز خيار الحرب. لكننا مع ذلك لم نتخلّ عن السير في خط السلام، متوخين تجنّب كلّ ما يؤدي إلى دفع البلاد إلى مزيد من التردّي»[1].

(١) سليم الحص، عهد القرار والهوى، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٣٣-١٣٤.

بين الهراوي والحص: تناقضات كثيرة

وفي هذه المرحلة وقعت حادثة خلاف وزير الداخلية إلياس الخازن مع حاكم المصرف المركزي الدكتور إدمون نعيم، وكانت مُنكرة لا تُحتمَل، وسلوكاً لا يمكن قبوله من وزير يلجأ إلى تصرف مليشياوي مهين ومقزّز. حيث أرسل وزير الداخلية بضعة رجال أمن إلى الحاكم ليحضره بالقوة نتيجة تأخّره في توقيع مخصّصات للأمن العام كي يطبع جوازات سفر جديدة، وتدقيق الحاكم ببطء في الاعتمادات مما أغاظ وزير الداخلية فأرسل من يحضره بالقوة والعنف، حتى أن رجال الأمن جرّوه على الأرض وأطلقوا النار إرهاباً وبكل الإهانة والعنف فأصرّ الرئيس الحص على إقالة وزير الداخلية القبضاي.

لقد كان للحادثة دويّ سياسي وإعلامي كبير، وقوبلت باستنكار مدوّ واستهجان فأعلن الرئيس الحص: «بكل بساطة، هذا الحادث تجاوز كل الحدود وأنا لا أستطيع أن أتحمله». مما هدّد بإطاحة الحكومة. ولقد كان للهراوي رأي مختلف.

ثم حدثت أمور أظهرت تبايناً بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. إذ ظهر الرئيس الهراوي وكأنه لا يحترم الدستور الجديد الذي كرّسه الطائف، وحريصاً على ممارسة سلطات كان الطائف قد كرّسها لمجلس الوزراء، مجتمعاً، على خلاف ما كان الأمر سابقاً. وكان تصرفه خروجاً على الطائف. «وأنا كنت بالطبع، حريصاً على ممارسة صلاحياتي بصفتي رئيساً لمجلس الوزراء كاملة، غير منقوصة، حسبما جاء في اتفاق الطائف» كما يقول الرئيس الحص. وحدث هذا الأمر في مواقف كثيرة وتصاريح متعددة. فكان الرئيس الحص يعاتب الرئيس الهراوي في جلسات خاصة ويلفت نظره إلى الأمر، ثم اضطرّ أن يدلي بتصريح صحافي: «لقد كان الرأي مجمعاً على حق رئيس الجمهورية في مخاطبة اللبنانيين بكلام توجيهي وطني، وأن التعبير عن سياسة الحكومة وشؤون الدولة في شتى المجالات هو، حسب الدستور، من حقّ رئيس مجلس الوزراء، وأن التحدث عن شؤون كل وزارة يعود للوزير المختص، وفي مطلق الأحوال، فإن مجلس الوزراء يبقى هو مصدر القرار في تحديد سياسة الدولة والحكم».

إهداء

في عيد ميلاد دولة الرئيس الحبيب

الدكتور سليم الحص

الواحد والثمانين

أهديت إليه مسبحة ومعها هذه الأبيات:

[illegible]

بارك الله لك العمر وأسباب البقاء

في ٢٢/١٢/٢٠١٠

إهداء للرئيس الحص في عيد ميلاده الثمانين.





صورة للرئيس الحص في تموز/يوليو ٢٠١٣.



مع كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة.



الشعار الفلسطيني الذي يطوّق هامة الرئيس، حيث فلسطين في قلبه دائماً.



شعار المسجد الأقصى المبارك دائم الحضور في مكتب الرئيس.



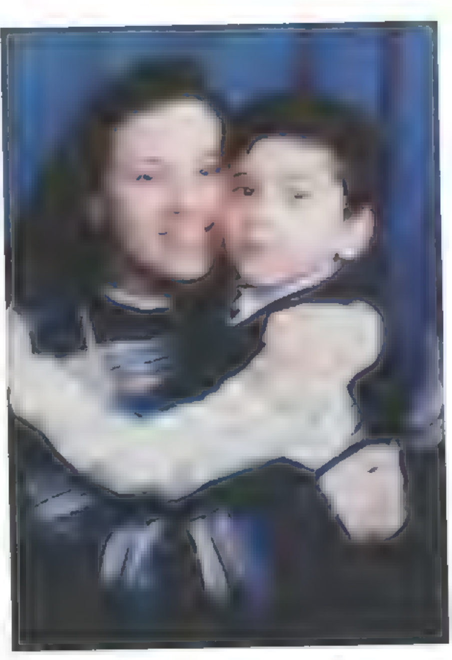
مع الرئيس محمد خاتمي رئيس جمهورية إيران الإسلامية.



مع الملك عبدالله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية.. لرأب صدع الأمة.



مع السيد حسن نصرالله في السراي الحكومي.



السيدة وداد الحص ابنة الرئيس وابنها سليم.



والدة الرئيس الحص.



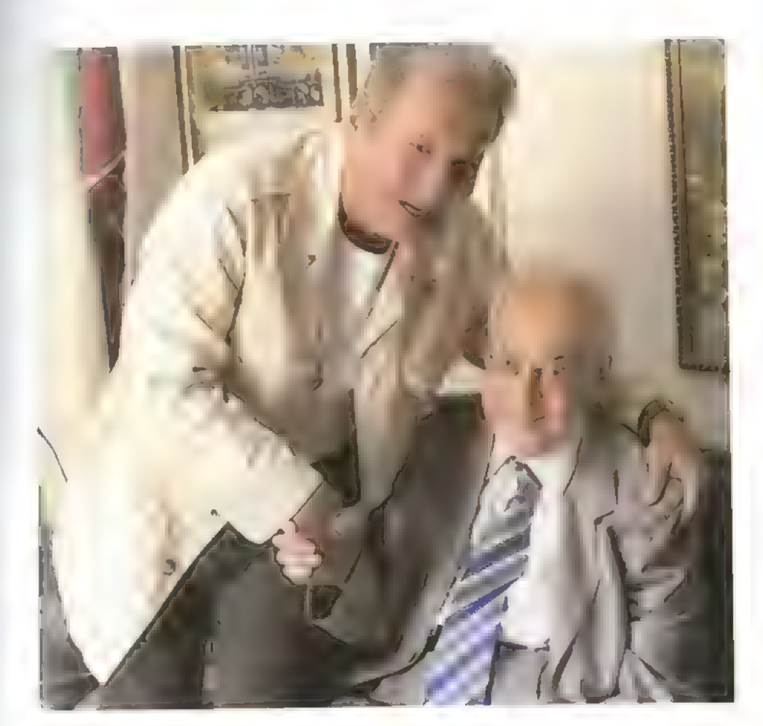
الرئيس الحص وزوجته الراحلة ليلى.



الرئيس الحص في مستشفى الجامعة الأميركية بعد المحاولة الآثمة لاغتياله عام ١٩٨٤ والرئيس الشهيد رشيد كرامي في زيارته.



الرئيس الحص بين صديقين: السيد حكمت قصير والدكتور حسن موسى.



الرئيس الحص والصديق عماد جودية.



الرئيس الحص بين مجموعة من الأصدقاء.



ضمير لبنان مرتاح الضمير.



السيدة وداد الحص وابنها سليم حين تخرّجه من الجامعة الأميركية.



مع الزعيم الوطني الرئيس الشهيد رشيد كرامي فقيد الوطن والأمة.



صورة والد الرئيس الحص.



مع البابا حين زار لبنان.



الرئيس الحص والسيدة الدنا ابنة خالة الرئيس الحص وراعيته في دراسته.



في اجتماع قمة الدول غير المنحازة في هافانا في أواخر السبعينيات.



الرئيس الحص بين صديقين: السيد خالد الداعوق (بمناسبة تكريمه للرئيس في بيته) والدكتور حسن موسى.



في رحاب الجنوب المحرر بعد انسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٠.



الرئيس الحص والسيدة وداد والحفيد سليم.



الرئيس الحص والسيدة زوجته.



الرئيس الحص وبجانبه معالي الوزير الدكتور عصام نعمان.



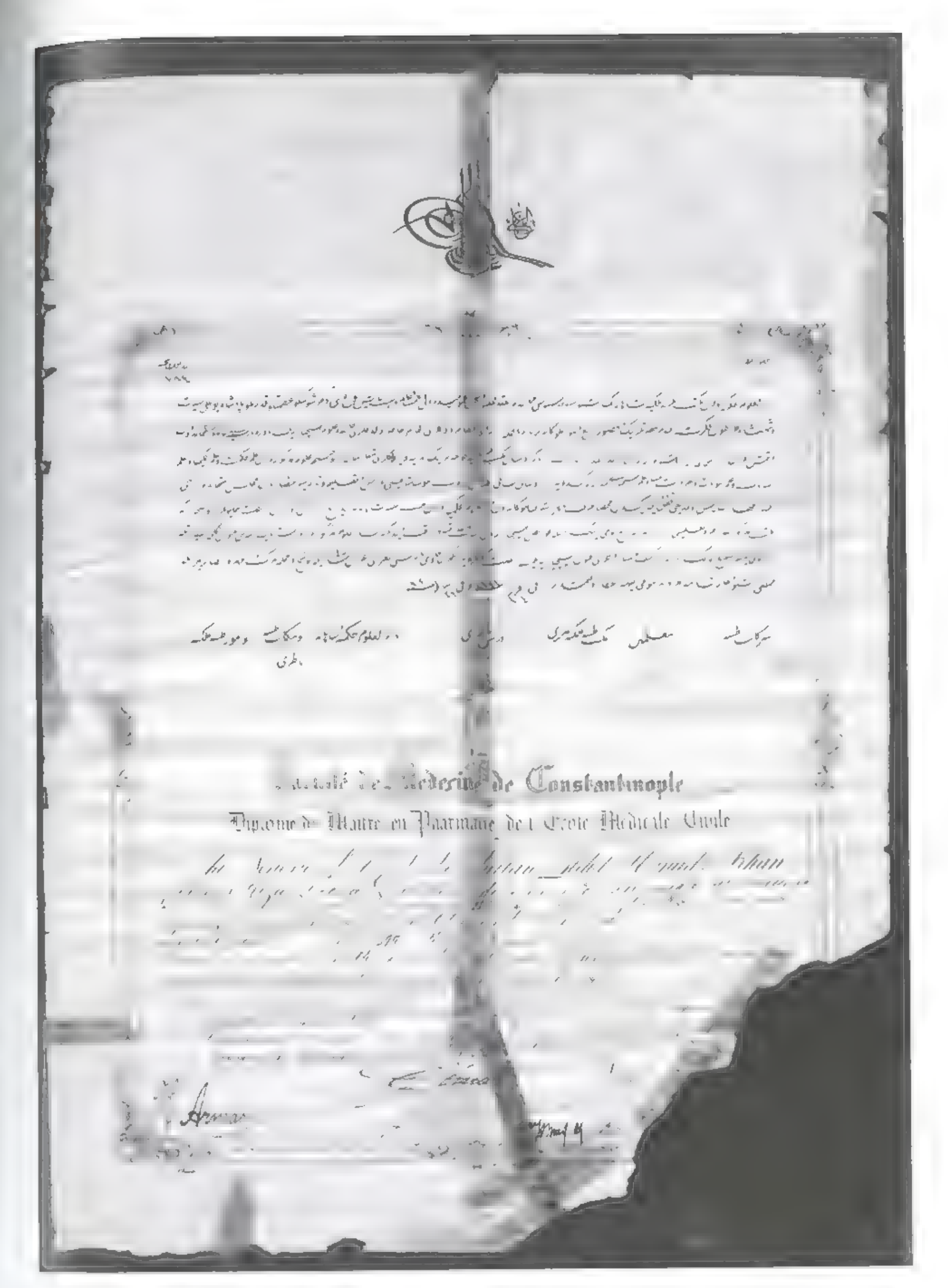
الرئيس الحص بين مجموعة من الأصدقاء وبجانبه السيدة الغالية المرحومة ليلى زوجته.



برج مروحة طائرة الهليوكوبتر الإسرائيلية التي أسقطها رجال المقاومة إبان حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، أهديت للرئيس الحص تقديراً لمواقفه الوطنية ودعمه لأهله وحقوق وطنه.



صورة للرئيس الحص وبجانبه الصديق الدكتور حسن موسى في مكتب الرئيس.. أخذت في تموز/يوليو ٢٠١٣.



Faculté de Médecine de Constantinople

Diplome de Maître en Pharmacie de l'Ecole Médicale Civile

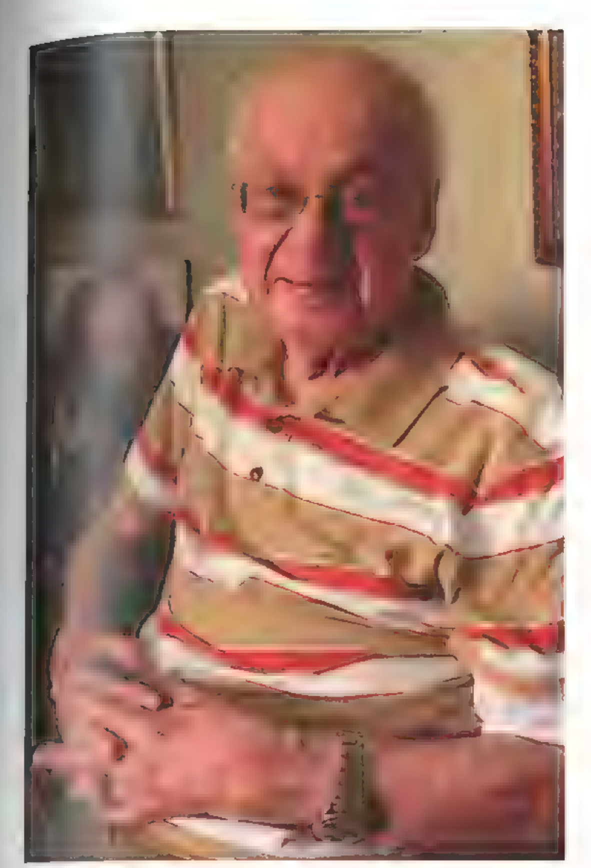
صورة لشهادة الصيدلة من السلطات العثمانية التي نالها والد الرئيس الحص معلقة على جدار مكتبه.



الرئيس الحص بين أصدقاء في منزل الصديق خالد الداعوق.



مع العلامة الراحل السيد محمد حسين فضل الله في الحج.



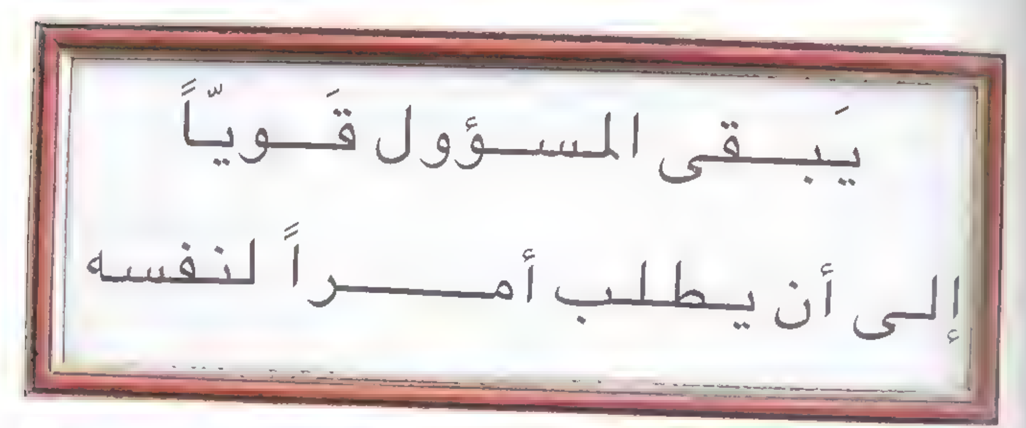
صورة للرئيس الحص وهو في مكتبه أخذت في تموز/يوليو ٢٠١٣.



الرئيس لحود والرئيس الحص ومعهما مستشارهما عماد جودية في قصر بعبدا عام ٢٠٠٠.



عماد جودية يتوسط الرئيس الحص والعماد عون في دارة الأخير في الرابية بعد عودته من المنفى الباريسي عام ٢٠٠٥. لقاء المصالحة التاريخي برعاية جودية بين أحقاد الأمس.



شعار الرئيس الحص الشهير والمميّز معلّقاً على جدار مكتبه.



مع الرئيس بشار الأسد.



الرئيس الحص والسيد حسن نصرالله حين زاره السيد في منزله تقديراً لمواقفه الوطنية وحمايته المقاومة، أثناء حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦.



صورة جائزة الرئيس جمال عبد الناصر معلقة على جدار مكتب الرئيس الحص.. جائزة يعتز بها كثيراً.



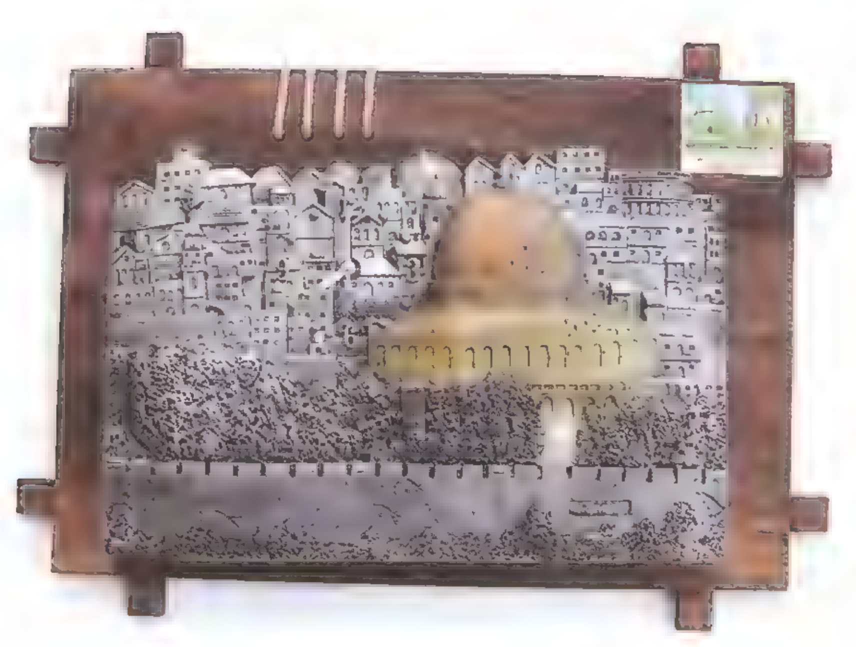
مع «أبو عمار».



مع «أبو عمار».



من الصور النادرة للرئيس الحص حين تسلّم رئاسة الوزراء لأول مرة عام ١٩٧٦ (غلاف لمجلة الحوادث).



صورة المسجد الأقصى معلقة على جدار مكتب الرئيس.



أعلى أوسمة الدولة لأعلى رجال الدولة.



كامل مهنا في الأونيسكو في حفلة توقيع كتابه.



الرئيس الحص في اجتماع مع الكاردينال الراعي والصديق عماد جودية.



السيدة وداد والحفيد سليم.



الرئيس الحص ورياض سلامة في منزل عماد جودية.



في منزل عماد جودية، من اليمين: مروان خير الدين، إميل إميل لحود، عماد جودية، وخلفه ابنه جاد، الأمير طلال إرسلان، دولة الرئيس الحص، دولة الرئيس عمر كرامي، رياض سلامة، عثمان مجذوب، والدكتور منير عسيل.



مع الرئيس حسين الحسيني.

كان الرئيس الحص يضع الأمور في نصابها، كي لا تتحوّل مثل هذه الممارسات إلى عرفٍ وسابقةٍ تتبع.

ثم حدث اختلاف في الرأي بالنسبة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، كما لاختيار مقر خاص مستقل لمجلس الوزراء، وكذلك بالنسبة لتفرّد الرئيس الهراوي في قيامه بزيارات إلى الدول وإجراء مباحثات ومفاوضات تلزم الدولة في شؤون وقضايا.

كان الرئيس الحص حريصاً على احترام الطائف بحذافيره، وتفاصيله، وكان يسعى إلى ذلك بكل صدق وإمانة، حرصاً على سير أمور الدولة وعدم ظهور أعراف تغلب على الدستور وتتجاهله في التطبيق. ومن هنا ترصّده الدقيق لكل حركة أو إجراء.

وقد ظهرت في هذه المرحلة مسألة انعقاد مجلس الوزراء في غياب رئيسه، بطلب من رئيس الجمهورية أو نائب رئيس مجلس الوزراء، كمثال حيّ. إذ أصرّ الرئيس الحص على عدم قبوله بذلك، خاصة إذا كان في الجلسة ما يستدعي تقرير سياسات أو خطوات حيث يتوجب لرئيس الوزراء أن يكون له رأي فيها. إذ يتوجب حضوره شخصياً بما يمثّل ومن يمثّل. وهو يقول في هذا الشأن:

«رددتُ على مقولة أن نائب رئيس الوزراء يحلّ محلّ رئيس مجلس الوزراء عند غيابه بالقول: أولاً إن نائب الرئيس يحلّ محلّ رئيس الوزراء في رئاسة الحكومة، أي في تصريف شؤون الحكم اليومية، عند غيابه، وليس في صنع القرار على مستوى المشاركة في الحكم. وثانياً: لو أن أحداً يحلّ محلّ رئيس مجلس الوزراء في حال غيابه لما نصّت وثيقة الوفاق الوطني، ومن ثم الدستور بعد تعديله، على اعتبار الحكومة مستقيلة في حال استقالة رئيسها أو في حال وفاته برغم وجود نائب الرئيس»[1].

ولقد أخذ الرئيس الهراوي على الحص حرصه الدقيق والقويّ على المشاركة بينه وبين رئيس الجمهورية، كما تنصّ وثيقة الطائف. وسرعان ما تطوّر هذا الشعور بالضيق إلى نفور واضح تحكّم بسلوك الهراوي تجاه الرئيس الحص.

كان الرئيس الهراوي ميّالاً لإبراز طابعه الشخصي على السياسات المتّبعة، وتحركات

(١) سليم الحص، عهد القرار والهوى، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص١٦٤.

العهد، غير عابئ كثيراً بتعديلات الطائف ونصوص الدستور الجديد. وفي كتابه «عودة الجمهورية» صفحات بكاملها عن ضيق صدره بالحص، كما يعنون أحد فصول الكتاب، وذكر لأمثلة كثيرة ومحطات أصرّ الحص فيها على دوره المشارك كرئيس للوزراء إلى جانب رئيس الجمهورية. فكان ذلك سبباً لضيق الهراوي، حتى بلغ به الأمر أنه لم يتورع عن أن يشكوه للرئيس حافظ الأسد، وعلى طريقته وأسلوبه فقال له: «إن الحص لا يتركني أدخل إلى الحمام بمفردي!! وهو ملازم لي كظلّي».وحين نقل الرئيس الأسد هذا القول للحص، في لقاء بينهما فيما بعد. أجاب الحص: «تأكد يا سيادة الرئيس أني سأدعه، من الآن وصاعداً، أن يدخل الحمام لوحده!». فضحك الرئيس الأسد كثيراً لهذا الردّ.

لم يكن الحص مغالياً أو مبالغاً في هذا الأمر إلا لأنه لاحظ مدى ميل الرئيس الهراوي ورغبته الشديدة في التفرد باتخاذ القرارات. وقد كان البلد في بداية مرحلة دستورية جديدة، ويتوقف الكثير من احترام الدستور وإجلاله على صورة التطبيق لبنوده ومقرراته. وكان في كثير من سلوك الرئيس الهراوي ما يؤكد أنه لم يتشبّع بروح الدستور الجديد، كما ظهرت عنده الرغبة الأكيدة بالتصرف على شاكلة العهود السابقة للطائف. ويكفي أن يقرأ المرء كتابه «عودة الجمهورية» حتى يتأكّد أنه لا يقيم وزناً ولا دوراً لأحد، وليس لرئيس الوزراء نفسه فقط، «فالأنا» الرئاسية هي المهيمنة والمسيطرة في أجواء الكتاب وأسلوبه. إنه مرجعيّة كل شيء وهو صاحب القرار وليس من مشاركة ولا أدوار، وكأنه «لا نبأ جاء ولا وحي نزل». مع أن الهراوي نفسه وعهده ورئاسته كلها من نتاج وثيقة الوفاق الوطني «اتفاق الطائف».

وفي جانب من الأمر يمكن إعادة ذلك لعدة عوامل، فالرجل من الرعيل السياسي القديم، وليس طلعة في التحديث والعصرنة، ولا رائداً في مفهوم التشريع وبناء الدول، وفوق ذلك، كان يحكم في أوضاع غاية في الحساسية والدقّة، ولم يكن قد بنى شعبية له في أوساط المسيحيين خاصة، واللبنانيين عموماً، وهو يقدم على اتخاذ قرارات وإجراءات، في مساحة واسعة منها لا ترضي المسيحيين، فكان بسلوكه السياسي الذي

فصّلناه كمن يوازن ويعوّض، ويودّ أن يُظهر «لمعارضيه» عدم خطورة الطائف، وعدم قبول الرئيس بكثير من أحكامه، أو المسّ، خصوصاً، بصلاحيات رئيس الجمهورية «الماروني».

وقد اعترف الرئيس الهراوي في مذكراته بهذا الواقع، حيث أدرك «حجم القيود التي فرضتها الإصلاحات الدستورية على صلاحيات رئاسة الجمهورية». وصرّح بأنه، مع سنوات الممارسة والخبرات، اكتشف مكامن الخلل والمواد التي ينبغي إصلاحها ضماناً لحسن سير النظام الديمقراطي البرلماني، ولاستمرار التوازن بين المؤسسات الدستورية. وذكر خاصة مسألة مهل نشر القوانين والمراسيم، كذلك إعادة الحق لرئيس الجمهورية في حلّ مجلس النواب. كما ذكر قانون الأحوال الشخصية، وقانون انتخاب جديد.. وخطوات إصلاحية كثيرة[1].

وكانت مثل هذه الأفكار والمواقف، كما التجاوزات، مصدر تعارض واحتجاج من جانب الرئيس الحص الشديد الحرص على تطبيق الدستور الجديد وعلى عمل المؤسسات، فكان يصحّح ويصرّح ويصوّب، ولم يكن ذلك يعجب الرئيس الهراوي أو يرضيه.

ولقد بلغ ضيق صدر الهراوي منتهاه من الرئيس الحص، وهو يفسّر ملاحظته غير المنطقية والنزقة والانفعالية عنه: «أقدّر في الرئيس الحص الكثير من الصفات إلا أنه يفتقر إلى الجرأة في القرارات الصعبة».

ولعل من الإنصاف أن يُقال في تفنيد هذا التجني، إن الرئيس الحص، رجل القرار، وآلته في الحكم سعة الصدر وتمحيص الأمور، وإن غلاوة الدم وحرمته يفرضان عليه التريث في أي قرار بشأنه، وإنّ ضميره وشرفه الوطني وسموّ الإنسانية فيه، تأبى أن تسرع إلى تحكيم القتل والعنف بين أبناء الوطن الواحد. فكان من رجالات الوطن القليلين الذين يراعون في قراراتهم الجانب الإنساني ولا يلوثون أيديهم بدم الأخوة، ولا يسفكونه، ولا يمدّ يده حراماً إلى المال العام، ولا يقبل إلا إرضاء الله والوطن والوجدان.

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٤٩٠.

قد لا تهم هذه الفضائل والقيم بعض الساسة، وليست في حساباتهم وعلمهم فيتجرّأون على الدم والمال والإنسان.

وليس سرّاً أن الهراوي قد أتقن جيداً فن السياسة بالنسبة للعوامل والحقائق المحيطة به، وعلى الطريقة اللبنانية، فقد كان في برنامجه وخطه السياسي بند واحد يقتصر على عنوان بسيط جداً هو استحقاق ثقة الرئيس حافظ الأسد، وهو من اعترف بذلك. وسيتبيّن أن هذا النهج جعله يفوز بدعم الأسد المطلق فيحكم لصالحه كلما دعت الضرورة، ما جعل أحد الوزراء المسلمين المؤيدين لسورية يقول: للإطاحة بالهراوي ينبغي القيام بانقلاب في سورية»[1].

ولسوف يكثر الهراوي من شكوى رئيس الوزراء للسوريين، أكان الحص أو كرامي أو صديقه الصدوق الرئيس رفيق الحريري فيما بعد. وكانت شكاواه تلقى كل الإصغاء والتجاوب. ويعترف الرئيس الهراوي أنه كان يستغلّ دعم السوريين له، وطغيان نفوذهم في التأثير على المعارضين له في مجلس الوزراء، وخاصة عند التصويت على قرارات مهمة يهمه تمريرها. يقول في مذكراته:

«كان الوزير عبدالله الأمين في حكومة كرامي يعتبر حامل كلمة السرّ السورية، ووزير الدولة للإصلاح الإداري زاهر الخطيب المعارض شبه الدائم لما يطرحه زملاؤه، إضافة إلى أنه عندما يأخذ الكلام يسترسل فيه فيطيل جلسات مجلس الوزراء الذي يضم ثلاثين وزيراً. وبغية الإسراع في بتّ الأمور والحؤول دون استرسال الخطيب في مداخلاته، كلما حصل جدل حاد، أسحب ورقة من الملف أمامي وأقول إن لديّ اقتراحاً من الوزير الأمين ينصّ على كذا وكذا وأطرحه على التصويت، فيجول الوزراء بنظرهم بعضهم على بعض ويكفّ الخطيب عن المعارضة. وعندما يأتيني عبدالله الأمين بعد الجلسة متعجّباً لأنه لم يتقدّم بأي اقتراح أقول له: أقنع نفسك بأنك فعلت!!»[2].

(١) كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي، ص١١٦.
(٢) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٢٨٨.

ومع ذلك، كانت بعض الأوساط تشكو من تدخل السوريين في الشؤون اللبنانية وتفاصيلها الدقيقة، وأنهم يتصرّفون تصرف المحتلين دون أن ينتبهوا، بلوم أو تنبيه، لتصرفات الطبقة السياسية وصغائرها، وأن رجال هذه الطبقة كانوا يجهدون بكلّ الوسائل والإغراءات والوشايات لاستجرار تدخل السياسيين والعسكريين السوريين ولو من الطبقة الثانية أو العاشرة في شؤونهم.. حتى جاء عهد الرئيس إميل لحود، فرفض أي تدخل، بقدر طاقته على المنع والرفض، وأبى إدخال السوريين في الشؤون التفصيلية، وحصر البحث في الاستراتيجيات العامة، حسبما نصت عليه معاهدة الأخوة والتنسيق. وقد اصطدم من جراء ذلك بمسؤولين سوريين سياسيين أو عسكريين، ورفض أن يتزحزح عن موقفه أو يتراجع.

وقد حصر أي خلافات في الرأي بين المسؤولين اللبنانيين ضمن أطر البيت اللبناني احتراماً لخصوصيته ووقاره. كذلك فعل الرئيس الحص في كل عهود حكمه، فلم يسمح لنفسه أن يشكو أي مسؤول لبناني أو عسكري أو وزير إلى السوريين، بل رفض طلبات كثيرة للمسؤولين السوريين بكل أدب وإباء وتمنّع، ولسوف يجيء وقت الحديث ومجاله في هذه المسألة.

ولم يجانب الإنصاف كل الذين كتبوا عن هذه الفترة، حيث رأى بعضهم بصدق، وموضوعية إنجازات الرئيس الحص وجهاده وجهده في تطبيق الطائف وإعادة بناء الدولة والمؤسسات، وكان سلوكهم نبراساً ومناراً في هذا المجال. وقد أعلن بعضهم بكل وضوح وقوة: «إن الرئيس الحص قد حقق أهم الإنجازات على طريق تنفيذ الطائف واستعادة وحدة الدولة والوطن وتعديل الدستور وتثبيت الأمن»[1].

لقد أعطى الهراوي للسوريين لإرضائهم واكتسابهم إلى جانبه دائماً، كل ما طلبوه، ووقّع معهم اتفاقية تعاون وثيق وتغاضى عن البند المتعلّق بهم من الطائف، وأغفل بنوداً كثيرة منه، فلم يكتمل تطبيقه في كثير من قراراته، مثل إلغاء الطائفية السياسية وإنشاء مجلس الشيوخ، وإقامة مؤسسات كثيرة مطلوبة، وانسحاب الجيش السوري إلى خط

(١) ألبير منصور، لبنان بين ردّة وريادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤١.

البقاع، كما نصّ الطائف. وفي ردّ مكتوب للرئيس الحص على الرئيس الهراوي قال (بعد تركه الوزارة):

«مشكلتي مع الرئيس الهراوي أنني سعيت إلى ممارسة مسؤولياتي إلى جانبه كاملة غير منقوصة. ولكنني لم أتصوّر أن ذلك كان يؤلمه أو يضيره، وكنت أعتقد أن المودّة بيننا خالصة. وطوال وجودي في الحكم إلى جانبه، لم أسمع منه شكوى أو لوماً أو عتاباً. كان على ما يبدو يكظم غيظه مني»[1].

كان لهذه الحكومة التي رأسها الحص في بداية عهد الرئيس الهراوي إنجازات كثيرة، وأهمها إعادة توحيد البلاد وترجمة اتفاق الطائف نصوصاً دستورية، وإعادة بناء الجيش الوطني، (حيث حقق العماد إميل لحود إنجازاً عظيماً بإعادة دمج الألوية، وأجرى تشكيلات وتعيينات واسعة في الجيش أعادت له روحه القتالية ورفعت من معنوياته واحترامه وأمّنت وحدته) وتسيير عجلة الدولة وبناء مؤسساتها وتحقيق بيروت الكبرى، وحلّ المليشيات وإدخال الجيش إلى الجنوب، وإكمال عدد النواب حسبما نصّ الطائف (عُرض على الرئيس الحص تعيينه نائباً فرفض). وقد استعادت الدولة حقوقها ومؤسساتها ومرافقها، وخاصة الجمارك والمرافئ. وجرى على عهد هذه الحكومة بلسمة الجراح، وإعادة اللحمة للمجتمع اللبناني والبناء الوطني. كما فُتحت المعابر وأُزيلت خطوط التماس.

وفي أواخر العام ١٩٩٠ قدم الرئيس الحص استقالة حكومته. فبعد إنهاء وضع عون، وفي اليوم نفسه، خاطب الرئيس الحص اللبنانيين عبر بيان مكتوب بشّرهم فيه بانتهاء التمرد وانفراج الأوضاع. ولما اجتمعت الوزارة في نفس اليوم، أشار أمام الوزراء ورئيس الجمهورية إلى أنه «لا يمكن للحكومة أن تستمرّ لأنه بعد صدور الدستور الجديد، هناك عهد جديد ويجب تشكيل حكومة جديدة، وأنا لن أكون منها».

وبعد سنوات (في عام ٢٠٠٤) حين أصدر الرئيس الحص كتابه المعنون «عصارة

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص١٥٢.

العمر» ورد فيه مقال تحت عنوان «بين الهراوي وبيني». كانت الجملة لافتة في مضمونها وعنوانها وبعد كل تلك السنوات.

فقد كان الرئيس الهراوي قد أصدر كتابه «عودة الجمهورية» حيث يستعرض فيه مذكراته وأحداث حياته وخاصة في رئاسة الجمهورية. ولما وصل إلى المرحلة التي تعاون فيها مع الحص، في الحكم، وكلّفه برئاسة الحكومة، وصفها بالتعابير التالية: «كان الرئيس الحص فاتحني قبل شهر بنيته الاستقالة لأنه كما قال تعب من ستة أعوام، منذ ١٩٨٤، في الحكم وزيراً (في حكومة المرحوم الرئيس رشيد كرامي كان وزيراً للتربية، ثم استلم رئاسة الوزارة بعد اغتيال الرئيس الشهيد عام ١٩٧٨)، ثم رئيساً للحكومة. لم ألحّ عليه للبقاء لأنني في الواقع كنت أتمنّى أن يستقيل لصعوبة التعايش معه. إنه يتردد في اتخاذ القرارات الصعبة، وتنقصه الشجاعة في المواجهة (يلمّح إلى عدم موافقته على استعمال العنف في حلّ مسألة عون) ناهيك بمحاولته – بعد بقائه عاماً كاملاً رئيساً للحكومة دون وجود رئيس للدولة – التصرف إثر انتخابي وكأنه رئيس للجمهورية بدوره، تارة يريد المشاركة في لقاءاتي مع رؤساء الدول وطوراً الوقوف إلى جانبي على منصّة الشرف خلال زياراتي الرسمية للخارج، إلى ما هنالك من تصرفات تزعجني. إلاّ أن الرئيس الحص يتمتع بمزايا أخلاقية ووطنية وبروح للمسؤولية تجعله رجل دولة».

يبدو هذا النص، من حيث المضمون والبناء، متناقضاً مضطرباً، بعضه يسّفه بعضه. وقسمه الأخير يمثّل الحقيقة الصادقة والصحيحة لشخصية الحص وأخلاقيته ونبله. والمؤسف أن يصدر هذا الرأي في القسم الأول من التصريح على لسان رئيس للجمهورية تنكّب المسؤوليات الرفيعة واستلم زمام دولة وقيادة شعب.

ولعلها من هفوات الرئيس الهراوي الذي كان كثير الميل إلى هذا النوع من الأحاديث والأساليب في الكلام والمخاطبة، وربما لامست المخاشنة، أو النقد المتحامل الفظّ. وفي زحلة يطلقون على الأشخاص المصنّفين في هذه الخانة، اسم «المقدحجي» أي الذي يكثر من القدح في الآخرين.. وكذلك على خشن الحديث والمجترئ في ألفاظه ومعانيه.

ومن هنا كان ردّ الرئيس الحص على طريقة تناول الرئيس الهراوي له في كتابه. ثم في حديث آخر للهراوي على شاشة تلفزيونية حيث اتهمه بأنه طائفي، وعلّل ذلك لأنه كان متزوجاً من مسيحية فحاول التعويض عن ذلك بسلوكه سلوكاً طائفياً!!

يقول الحص: «إن مشكلتي مع الرئيس الهراوي أنني سعيت إلى ممارسة مسؤولياتي إلى جانبه كاملة غير منقوصة، ولكنّي لم أكن أتصور أن ذلك كان يؤلمه أو يضيره. وكنت أعتقد أن المودّة كانت بيننا خالصة. وأذكر أنني عندما فاتحته بعزمي على تقديم استقالتي في عام ١٩٩٠ حاول أن يثنيني عن قراري. لا بل أكثر من ذلك، عندما زرته بعد الاستقالة مودّعاً رانت على الجلسة بيننا أجواء عاطفية، وعندما هممت بالمغادرة رافقني حتى الباب والدموع تترقرق في عينيه، وقد تأثرت جداً لما لمست وشاهدت. فما باله اليوم يهاجمني ويرميني بما أنا منه براء؟ أي تفسير لهذه المفارقة لن يكون في مصلحة الرئيس الهراوي»[1].

وبغضّ النظر عن العلاقات الشخصيّة، بين الرؤساء، وتلطّي البعض خلف ألفاظ الودّ ومشاعر الاصطناع والتظاهر، فإن الدستور اللبناني الجديد (دستور الطائف) أقرّ مبدأ الثنائية التنفيذية المتساوية نسبياً بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. لكن الممارسات العملية أظهرت خللاً وترجّحاً في تطبيق هذه الثنائية تبعاً لاختلاف أشخاص رؤساء الحكومات وقوة شخصياتهم.

فمع الرئيس الحص كانت الثنائية التنفيذية متساوية نسبياً مع رئيس الجمهورية إلياس الهراوي، أما مع الرئيس عمر كرامي فكانت الثنائية التنفيذية متساوية نسبياً لصالح رئيس الجمهورية. ومع الرئيس رشيد الصلح شهدت الثنائية التنفيذية خللاً لصالح رئيس الجمهورية. مع الرئيس رفيق الحريري شهدت الثنائية التنفيذية ترجّحاً لصالح رئيس الحكومة. (وفي رأينا كان لهذا الأمر بالنسبة للحريري شأن يعود لخصوصية العلاقة بين الاثنين ولسطوة الحريري على الرئيس الهراوي لعوامل ذاتية).

هذا ما رآه صاحب كتاب «رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف» محمود

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص١٥٢.

عثمان. ثم شرحه في تفصيل واسع مدعم بالأمثلة والشواهد ومتوافقاً فيه مع الدكتور إبراهيم الحاج في كتابه «الجمهورية اللبنانية الثانية» الذي يؤكد في هذا المجال «انطلاقاً من هذه النصوص نجد أن الجمهورية الثانية (جمهورية الطائف) أرست قواعدها على المشاركة كإحدى الدعامات لمسيرة الحكم في لبنان. وهي في رأينا مشاركة متطوّرة تعتمد مبدأ الثنائية التنفيذية المتساوية بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة.

وقد لاحظ الأستاذ محمود عثمان، أن رئيس الجمهورية ما بعد الطائف الياس الهراوي، من خلال تعاطيه مع أربعة رؤساء وزراء تبوأوا سدّة مجلس الوزراء (الحص وكرامي والصلح والحريري) في عهده، كان يجنح دائماً إلى التصرف على غرار رؤساء الجمهورية لما قبل الطائف، وذلك بعد تقليص حجم الصلاحيات التي كان يتمتع بها الرئيس قبل التعديل الدستوري الأخير الذي جاءت به وثيقة الطائف، وبعد اختلاف ماهية الدور والموقع المرسومين لرئيس الجمهورية بعد الطائف.

وهكذا كان يبدو رئيس الجمهورية، في حالات كثيرة محاولاً الهيمنة على دور رئيس الحكومة من خلال ممارسات أو تجاوزات تلقى مواجهة من رئيس الحكومة، مخافة أن تتحول إلى سوابق وأعراف.

وهكذا فإن الرئيس الهراوي لم يخف رغبته الضمنية في عدم الالتزام بالنصوص الدستورية، حيث صرّح بكل وضوح في خطاب له بمناسبة ذكرى الاستقلال عام ١٩٩٠: «كفى حديثاً على الصلاحيات وعن الدستور الجديد، نحن اليوم نبني دولة المؤسسات وفي كل حال الدستور برجاله، الدساتير لا تبني الأمم بل تنظّمها، الرجال هم الذين يصنعون التاريخ»[1].

ولهذا حرص الهراوي على حضور كل جلسات مجلس الوزراء وترؤسها، وفي قصر الرئاسة الأولى. ثم التكلّم باسم الحكومة والتعبير عن سياساتها ومواقفها من خلال التعاطي المباشر مع وسائل الإعلام والاتصال المباشر بالموظفين الإداريين

(١) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٦٢.

والديبلوماسيين والعسكريين والماليين دون حاجة إلى الوزراء المختصين.. وكذلك الحديث دائماً بصورة المفرد: عملتُ، قررتُ، استدعيتُ، طلبتُ، رفضتُ، قبلتُ...

وحين كان يصطدم برئيس مجلس الوزراء كان إمّا يحكّم السوريين ويطلب تدخلهم، وإما يستقوي بهم، مباشرة مع الرئيس الأسد، فينحازون إلى صفه تلقائياً.. إذ كان قد فهم سر العلاقة الناجحة معهم، حين يوافق على كل ما يطلبونه، فينال تأييدهم المطلق في الداخل. وهذا ما جرى فعلاً مع الرؤساء سليم الحص وعمر كرامي والسيد حسين الحسيني. ولعلّ هذا ما جعله ينفر من التعامل مع هؤلاء القادة، ويتأفف ويطبق صدره، كما صرّح في مذكراته، من الحص ومنهم، حتى إن مصادر كثير من الدارسين لهذه الفترة أكّدت حاسمة على دوره في إفشال حكومة عمر كرامي وإسقاطها بالاتفاق مع بعض المصارف، حيث بلغ العبث بالعملة الوطنية أقصى مداه، وتصاعدت تكاليف المعيشة مهدّدة مستوى عيش الموظفين وصغار العمال، وساحقة الطبقة الوسطى، فهاج الناس وخرجوا ثائرين في الشوارع. وفي هذا الشأن يقول محمود عثمان: «يبدو أن أصابع السيد رفيق الحريري لم تكن بعيدة عن المشاركة في لعبة الدولار وعملية ٦ أيار التي أسقطت حكومة الرئيس كرامي»[١] وحيث أُجبرت أن تختنق بغبار ودخان ولهيب الدواليب المحروقة في الشوارع والساحات. وقد يكون للمليشيات دول ملحوظ في هذا الأمر.

لقد كان الهراوي يستعجل حرق المراحل ويستنفد أيام الحكومات حتى يجيء بالحريري إلى رئاسة الوزراء. وقد جهد لتمهيد الظروف والدروب له.. إذ كان يرى في الحريري بما يمثّله، وعبر الصداقة الخاصة التي تربط بينهما، وعبر علاقاته الدولية، وثرائه وارتباطاته المالية وخبراته وتواصله مع بيوت المال والأثرياء في الخليج، وثقة النظام السعودي به، وكرمه المفرط، منقذاً وأملاً كبيراً لإعادة البناء وإنهاض البلد.

وكان على توافق وودّ تامين معه في حكومتيه الأولى والثانية حتى إذا اختلفا على

(١) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٦٦.

نسب الحصص، وحاول الحريري تجاوزه في التعيينات والممارسات، وعدم مراعاته في الحصص والمغانم، دبّ الخلاف بينهما، وظهر الاضطراب في العلاقة وحلّ الجفاء، مما استدعى تدخلاً ووساطة من السوريين وخاصة عبد الحليم خدام صديق الحريري.

حكومة الرئيس عمر كرامي

كُلّف الرئيس عمر كرامي بتأليف الحكومة الجديدة، وسميت حكومة «المصالحة الوطنية»، وشُكّلت من ٣٠ وزيراً بينهم أمراء الحرب - بمن فيهم سمير جعجع - الذين أسندت إليهم حقائب وزراء دولة. وكان وزراء هذه الحكومة:

ميشال المر نائباً للرئيس ووزيراً للدفاع الوطني، ميشال ساسين وزيراً للعمل، جورج سعادة وزيراً للبريد والبرق والمواصلات السلكية واللاسلكية، جميل كبه للصحة، نزيه البزري وزير دولة، علي الخليل للمال، بطرس حرب للتربية، محمد يوسف بيضون للموارد المائية والكهربائية، مروان حمادة للاقتصاد والتجارة، نبيه برّي وزير دولة، وليد جنبلاط وزير دولة، ألبير منصور للإعلام، محسن دلّول للزراعة، زاهر الخطيب للإصلاح الإداري، نديم سالم للأشغال العامة والنقل، محمد جارودي للصناعة والنفط، اللواء الركن سامي الخطيب للداخلية، شوقي فاخوري وزير دولة لشؤون النقل البري والبحري والجوي، نقولا الخوري وزير دولة، هاغوب جوخادريان لشؤون البيئة، عبدالله الأمين وزير دولة، أسعد حردان وزير دولة، محمد عبد الحميد بيضون للإسكان والتعاونيات، فارس بويز للخارجية والمغتربين. سمير جعجع وزير دولة، إيلي حبيقة وزير دولة، سليمان طوني فرنجية وزير دولة، الأمير طلال إرسلان للسياحة.

والجدير بالذكر أن وزراء امتنعوا عن قبول التعيين، ومنهم سمير جعجع، فجرت تسوية الوضع بصورة عاد معها بعضهم عن رفضه. غير أن جعجع لم يستجب، واقترح توزير ممثل عنه هو روجيه ديب.

ولقد أظهر الرئيس عمر كرامي حرصاً شديداً على تطبيق الطائف، والسير على هداه واحترامه في الحكم وكل الإجراءات، فأجرت حكومته عملية استيعاب المليشيات ضمن

قوى الأمن والجيش، واحتضنت الآلاف منهم، كما نصّت عليه الحلول والاتفاقات، ووضعت قاعدة التعامل والعلاقات بين لبنان وسوريا وفق اتفاق الطائف بموجب معاهدة بين البلدين، أدرج فيها نص اتفاق الطائف حرفياً. وتم تعيين نواب جدد في المجلس النيابي لرفع عدده إلى ١٠٨ نواب، تمهيداً للوصول إلى ١٢٨ نائباً بعد الانتخابات التي اتفق على إجرائها في صيف ١٩٩٢. وتصدّت الحكومة برئاسة كرامي للمصاعب الاقتصادية وغلاء المعيشة، لكن عمليات المضاربة العلنيّة والسريّة على العملة الوطنية أوصلت الأمور إلى انهيار العملة ووصل الدولار إلى مستويات مرعبة بين (٢٠٠٠-٣٠٠٠) ليرة لبنانية، فأعلن البنك المركزي، توقفه عن دعم الليرة لعدم توفر الاحتياط الكافي عنده بالعملة الأجنبية، وترك عوامل السوق المالي تتفاعل حسب العرض والطلب، في تسيّب وفوضى وبلبلة شديدة. وزاد الأمور اضطراباً ما صدر عن لسان الرئيس عمر كرامي «لا أستطيع أن أفعل شيئاً بالنسبة إلى الدولار. ما عدنا نملك السلاح المناسب للجم ارتفاعه، ومصرف لبنان غير قادر على التدخّل. تفضّلوا اقترحوا علينا الحلّ ونحن مستعدون للتنفيذ»[1].

وقد تبين أن مصارف كثيرة، وبعضها محسوب على شخصيات سياسية ورموز اقتصادية، قد انخرطت في هذه اللعبة القذرة البائسة، وجنت أرباحاً فاحشة على حساب لقمة الفقير وعيشه، وعلى حساب منعة الاقتصاد الوطني والعملة الوطنية.

ولقد ذكّرت هذه الحرب – المؤامرة بمأساة بنك أنترا عام ١٩٦٦، وما عرّضت له الاقتصاد الوطني يومها من انهيار وانكشاف، وما جنته من كوارث سببت الفقر والعوز والإفلاس لآلاف المودعين ومئات المؤسسات.

وكان طبيعياً، أمام تهديد الشعب بلقمة عيشه، أن تنفجر ثورة الناس ويشتعل غضبهم، فانطلقوا في الشوارع عبر مظاهرات ثائرة غاضبة وشغب وإحراق دواليب، ظهر منها، ومما أسفرت عنه من نتائج، أن هناك عناصر خفية كانت تؤجّجها وتسعى إليها.

فهم الرئيس عمر كرامي الرسالة وقرّر الاستقالة حيث أعلنها في ٦ أيار/مايو ١٩٩٢.

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٢٩٣.

كلّف الرئيس الهراوي الرئيس رشيد الصلح تشكيل الوزارة الجديدة حيث أعلنت في ١٩٩٢/٥/١٦ من ٢٤ وزيراً، وحدّدت مهمتها بإصدار قانون الانتخاب وإجراء الانتخابات.

انتخابات نيابية: حكومة رشيد الصلح وولادة سوليدير

ويظهر الرئيس الهراوي مرتاحاً وفرحاً بالرئيس الصلح ومعجباً بظرفه!

«فبعد التعارف بين الوزراء طلب شاهي برصوميان الكلام مستنكراً حرمان الأرمن الأرثوذكس وزيراً ثانياً، وشاء تسجيل تحفّظه على هذا الأمر، واسترسل في حديثه طويلاً وبحدّة، وفجأة وقف رشيد الصلح ليقول بحدّة بدوره: إنه لا يرضى بمثل هذا الكلام الذي ينتقص من قدره، فالأرمن ممثلون في الواقع بوزيرين وأنه هو الوزير الأرمني الثاني بدليل أن كاريكاتور «النهار» يطلق عليه اسم «غاربيت»»[1]!!

في ١٩٩٢/٦/١٦ صدر قانون الانتخاب الجديد، حيث صدّق عليه ٦٤ نائباً، وعارضه ١٤ نائباً، وأقرّ عدداً جديداً للنواب، حسب الطائف، هو ١٢٨ نائباً. وقد أثارت نصوص هذا القانون اعتراضات كثيرة، واحتجاجات من جهات عديدة، فلم يُلتفت إليها. وأُجريت الانتخابات في صيف ١٩٩٢ على أساسه، فقاطعها المسيحيون، وشكّك بنزاهتها سياسيون كثر، حيث جرى، فعلاً، تزوير واضح في بعض الدوائر، كما جرى تدخل فاضح من قبل الدولة والسوريين، وأساء استعمال المال كرشوة وشراء أصوات وذمم، إلى نزاهتها وديمقراطيتها. (كانت أول انتخابات تجري منذ عام ١٩٧٢).

وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر انتخب المجلس الجديد الأستاذ نبيه برّي رئيساً جديداً له، بدل الرئيس الحسيني، مما أفرح الرئيس الهراوي لعدم توافقه معه، خاصة وأنه لم يكن قد نسي أن الرئيس الحسيني لم يكن راغباً ولا راضياً عن انتخابه لرئاسة الجمهورية، ولاصطدام الرجلين في محطات كثيرة.

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٢٩٧.

وفي هذه الفترة، في عهد حكومة رشيد الصلح جرى تمرير أكبر مشروع عقاري استثماري لإعمار وسط بيروت، والمعروف باسم سوليدير، وقد لحقت به عيوب كثيرة، وسبب إجحافاً وانتقاصاً وغبناً لكثيرين من اللبنانيين، ومثّل عملية استغلال لا حدود لها.. حيث تنازلت الدولة عن حقوقها وحقوق الناس في مواضع وصور لا تصدّق.

لقد عُرض على الرئيس الحص أن يعيّن نائباً، حين تقرر زيادة عدد النواب، سابقاً، إلى ١٠٨ نواب، قبل الانتخابات، فرفض. فما كان مقبولاً عنده، ولا في مفاهيمه الديمقراطية ورؤيته لبناء الوطن والمؤسسات، أن يُعيّن النواب تعييناً من قبل قوى مهيمنة، فكيف بأن يُعيّن هو نفسه. ولمّا تقرّر إجراء الانتخابات عام ١٩٩٢ ترشّح لخوضها.

وما إن طرحت مسألة الانتخابات، حتى وقع خلاف عنيف بين اللبنانيين وانقسموا فريقين: بين مؤيد لإجرائها، ومطالب بتأجيلها إلى وقت أكثر موافقة ومناسبة.

واستعر الخلاف واشتدّ حتى انتهى بقسم كبير من الفريق المعارض لإجراء الانتخابات إلى مقاطعتها وعدم المشاركة في إجرائها. وكانت معطيات المعارضين تتمثّل بالأسباب التالية: استمرار انتشار السلاح، واستمرار انتشار القوات السورية وسيطرتها فعلياً على مناطق واسعة من البلد بالرغم من توصية الطائف بتراجعها إلى خط المديرج والبقاع، ثم سيطرة العدو الإسرائيلي على قسم كبير من الجنوب اللبناني. وأخيراً، وجود آلاف مؤلفة من المهجرين وخاصة المسيحيين من قراهم وممتلكاتهم في الجبل والشوف مما يحرمهم من حقهم الانتخابي في قراهم.

والواقع أن تصارع القيادات المسيحية وخلافاتها قد ساهمت في منعها من اتخاذ موقف موحد وواضح من الانتخابات، كما أنها لم توفّق في اختيار تحالفات وازنة لها مع الجانب الإسلامي.

وقد ساهم قانون الانتخاب الجديد المعتمد في البلبلة والتردد، إذ أنه لم يكن جيداً أو عادلاً ولا متوافقاً مع توصيات الطائف. ذلك أنّه جاء مخالفاً لكثير من نصوصه، وكان خروجاً بيّناً على توصياته، ومبنيّاً على المصالح الخاصة لبعض المتنفّذين السياسيين، إذ فُصّل على مقاساتهم ومصالحهم وحصصهم.

ولقد عارضه الرئيس الحص، ونشر عدة مقالات وأبحاث في نقده ونقاط ضعفه وعوراته. ولكن حين لم يلقَ سماعاً ولا اقتناعاً من ذوي النفوذ والقوى المؤثّرة، ولما أقرّه مجلس النواب اللبناني، رضخ الرئيس الحص للواقع مقرّاً بضرورة احترام قانون أقرّ، ونظام قرّره مجلس النواب. ثم إن عملية الانتخاب هذه، وهذا القانون الانتخابي على كل علله وعوراته ومثالبه، كانا أفضل مما هو سارٍ ومتّبع ومفروض، فالانتخابات مناسبة لتجديد الواقع السياسي واختيار نخب سياسية جديدة، وفرصة للمحاسبة والمساءلة لا يجب أن تفلت أو تضيّع.

وقد اضطرب الرئيس الحص كثيراً لموقف الفريق المسيحي المعارض للانتخابات أو المقاطع لها، وهو يذكر أن الأيام القليلة التي سبقت الاستحقاق الانتخابي، كانت عصيبة ومضنية بالنسبة له. فتردّد كثيراً أمام قرار ترشيحه وشعر أن المأزق الوطني الكبير انقلب مأزقاً شخصياً عنيفاً. وهكذا رأى أنه في حرصه على الوحدة الوطنية لا يستطيع أن يجافي الطرفين المتنازعين، السلطة والمقاطعين، وإنما يستطيع أن يكون مناوئاً لكليهما معاً.

يقول الرئيس الحص: «وهكذا قرّرت أن أرشّح نفسي، فبذلك أعبّر عن رفضي مبدأ المقاطعة ومناهضتي الفريق المقاطع، وأن أخوض المعركة على رأس لائحة مستقلة معارضة، في مواجهة اللائحة الائتلافية التي يرعاها أهل الحكم، كما أعبّر عن مناهضتي فريق الحكم في سياسته وسوء أدائه وسوء تعاطيه مع سائر القضايا المطروحة على الساحة اللبنانية، وآخرها الاستحقاق الانتخابي.

«وكانت قد بُذلت محاولات كثيرة لجمعي في لائحة ائتلافية واحدة ومرشحي السلطة بدعوى تجنيب مدينة بيروت معركة انتخابية هي في غنى عنها. فكان جوابي المتكرّر: فلتكن معركة ديمقراطية في بيروت، وهل الانتخابات النيابية في جوهرها، أولاً وأخيراً، إلا معركة ديمقراطية؟»[1]

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص١٩٦-١٩٧.

وقد عُرض على الرئيس الحص ترتيب تحالف انتخابي مع السيد تمام سلام (ابن دولة الرئيس صائب سلام)، وتمّ توافق حول الموضوع، وتقدّم البحث واستمرّ حتى عشية آخر مهلة تقديم الترشيحات، حيث انسحب السيد تمام سلام من المشاركة في الانتخابات ولم يقدم طلب ترشيحه بعد أن أعلن والده الرئيس صائب سلام معارضته إجراء الانتخابات المقرّرة ومطالباً بتأجيلها.

وقد شكّل الرئيس لائحة كاملة سماها لائحة «الإنقاذ والتغيير». وفازت اللائحة بكاملها (ما عدا عضواً واحداً)، وانضم إليها فيما بعد النائب عبد الرحيم مراد والنائب الدكتور رياض الصراف، لتشكّل كتلة وازنة ومؤثّرة.

كانت هذه التجربة التي خاضها الرئيس غنيّة بالعبر والفوائد والنتائج، وقد لاحظ العيوب الكثيرة التي تحيط بالعملية الانتخابية وتؤثر فيها، والقصور الذي يعتور الممارسة الديمقراطية، وتأثير المال والرشاوى والعصبيّات فكتب في هذا الشأن:

«قلت يوماً: ليس في العالم لعبة من غير قواعد. اللعبة السياسية في لبنان وحدها، كما يصرّ على ممارستها بعض اللاعبين، تكاد تكون لعبة بلا قواعد، لعبة بلا ضوابط، تكاد تجوز فيها كل الممارسات مهما نبت، مهما قست، مهما انحرفت، ومهما عنفت. حتى الغاب له شريعة، منها أن الكواسر لا تنزع إلى الافتراس إلا عندما يعضّها الجوع. أما اللعبة السياسية في لبنان، كما يمارسها بعض لاعبيها، فتكاد تكون بلا شريعة. فهم يواصلون اللعبة، يواصلون التناحر والمزايدة، يواصلون التهافت على تسجيل الانتصارات الصغيرة وعلى الفوز بجاهٍ ركيكٍ في الدنيا الفانية، ولو كان ذلك على حساب مصير شعب ووطن، ولو كان ذلك على حساب حياة المواطن وهنائه.

«وإذا كانت اللعبة السياسية تبدو أحياناً نابية بوجه عام، فاللعبة الانتخابية كثيراً ما تبدو أكثر وجوهها نبوّاً، إذ غالباً ما تتحكّم فيها القاعدة الوصولية: الغاية تبرر الوسيلة. فتكاد لا تُدّخر في ممارستها وسيلة من غير أن تجرّب أو تستخدم. ومن يخوض هذه التجربة يصدم بما يتخللها أحياناً من أساليب التحايل والخداع والتضليل لا بل التجنّي

وإشاعة الأكاذيب والافتراءات. وهذا بخلاف التشاطر، إذ يعمد البعض إلى إعادة تركيب اللوائح على أوراق الاقتراع الموزّعة لتمرير اسم معين من المرشحين المنفردين أو من المرشحين على لوائح أخرى»[1].

وقد تضاف إلى ما ذكره الرئيس أيضاً، عيوب التلاعب باللوائح، حيث تُسقط منها أسماء، وتُضاف إليها أسماء مواطنين متوفّين، والغشّ الناتج عن عمليات الفرز، والتلاعب بعدد المقترعين، وإضافة مئات وأحياناً آلاف أوراق الاقتراع إلى الصناديق تحمل أسماء مرشّحين محظوظين (هم مرشحو السلطة).

لكن العيب الأكبر هو توسّل المال لشراء الأصوات يوم الانتخابات، حيث تتحوّل عملية الانتخاب إلى سوق نخاسة، وتجارة وضيعة تُزري بالديمقراطية وتهدّد حضورها وغايتها. كذلك هناك تجارة ضخمة تنتج عنها منافع كثيرة في تشكيل اللوائح. فالمعروف أن المرشحين يتنافسون للدخول في لوائح يترأسها مسؤولون أو متنفّذون أقطاب (فيما بعد سميت محادل)، فيضطرّ بعضهم إلى دفع مبالغ طائلة لرؤساء اللوائح للدخول فيها قد تصل إلى ملايين الدولارات (كم تكلّف خدمة الشعب والناس؟!)، فيخرج رئيس اللائحة من المعركة الانتخابية رابحاً للمال ولو خسر النيابة.

ولقد تعجّب الكثيرون من الناس والمرشّحين حين علموا أن الرئيس الحص يرفض على الإطلاق هذا التصرف، وقد كنت حاضراً في انتخابات ١٩٩٢، ومطلعاً على أدق التفاصيل، حيث استدعى الرئيس الحص المسؤول عن إدارة الماكينة الانتخابية المنظمة لأعمال ومصروفات لائحة الرئيس (وكان الصديق موفق اليافي)، فسأله عن المصروفات المُقدرة لحاجات اللائحة، من مطبوعات وسيارات ولافتات (يافطات) وإعلانات ولوائح وتنقلات وغيرها، وطلب أن تُقسّم هذه المصروفات على أعضاء اللائحة بمن فيهم الرئيس. وقد شهدت أنه كان أول من دفع حصته، وهو رئيس اللائحة التي كان العشرات يتقاطرون متنافسين للدخول إلى جانبه فيها. وأذكر يومها، وبعد فوز اللائحة أنني كرّمت الرئيس وبعض أعضائها، في مأدبة عشاء أقمتها على شرفهم في منزلي

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٢١٣.

في مصيف صوفر، واشتهر عن الرئيس تعليقه الطريف: (كنا موفّقين بموفّق) تكريماً للصديق موفّق اليافي وجهده الكبير الذي بذله من أجل فوز اللائحة.

ويعلّق الرئيس الحص: «إن أقصر طريق إلى النيابة، إلى تمثيل المواطن الشريف، هي الخط المستقيم، هي الاستقامة في التفكير والعمل، هي الاستقامة في السلوك والتصرف والتعامل، هي الاستقامة في خدمة المجتمع والمواطن»[1].

إن هذه العيوب التي أفرزتها انتخابات عام ١٩٩٢ سوف تكون أمراً بسيطاً لا يستحق الذكر إذا ما قيست بما لحق الحياة النيابية وانتخاباتها فيما بعد، في عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠، حيث طغى الفساد وشاعت العربدة والغطرسة والجرائم الأخلاقية، من فساد السياسة، وطغيان المال السياسي، والإعلام المأجور، والتحريض الطائفي والفئوي، وشراسة الاستئثار وشهوات الإلغاء..

في عهد حكومة الرئيس رشيد الصلح، التي بدت انتقالية، وذات مهمة وحيدة هي إجراء الانتخابات النيابية، تم إصدار مرسوم إنشاء شركة سوليدير، وهي الشركة التي أسسها الرئيس المرحوم رفيق الحريري (قبل استلامه الحكم)، وتختصّ بالأعمال العقارية وبناء الوسط التجاري.

كما قررت الحكومة عام ١٩٩٤، بناء على اقتراح الشركة تعديل التخطيط الأصلي للشركة، وتبع ذلك تعديلات جعلت منها دولة قائمة بذاتها لها قوانينها الخاصة ومخططاتها، فتلاعبت بالمصروفات والكلفة، وبالتخمينات العقارية لأصحاب الحقوق (معظم القضاة عُينوا بناء على اقتراح الشركة، وكانت لهم مخصصاتهم من قِبَل الشركة) فصدرت تقييمات مُجحفة بحق المواطنين والمالكين، وكانت الشركة هي من يسعّر الأسهم والحصص، وتنفيذ الأعمال وتلزيمها في غياب مطلق للشفافية، ولدور المؤسسات العامة وللدولة، وبغياب أي محاسبة أو مراقبة.

وفي كتاب أصدره الوزير هنري إده بعنوان: «المال.. إن حكم»، وردت تفاصيل مخزية ومرعبة لسلسلة الرشاوى والتقديمات والترضيات التي قدمتها الشركة لوزراء

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩١، ص٢١٤.

ونواب ومسؤولين كبار لتمرير القانون ١١٧ الخاص بالشركة، وكيف كانت تقطع الألسن الصارخة بالاحتجاج، بالأعطيات وتلزيمها المشاريع واعتماد أصحابها كمقاولين لأعمال الشركة، ثم كيف جرت عمليات السطو على حصص الدولة وسرقة الأراضي المكتسبة من ردم البحر، وزيادة مساحاتها من ٢٠ هكتاراً إلى ٤٠ إلى ٦٠ هكتاراً مما يعني مليارات من الدولارات، تنهب علناً، كذلك إلغاء كل المشاريع التراثية والثقافية التي وردت في المخطط الأولي للشركة المقدّم لإدارات الدولة، وعدم حفظ مظاهر العمران المميّز التراثي لبيروت، والإبقاء على بعض المتاجر التقليدية المتخصّصة الموزّعة على الأسواق والساحات والأحياء، وكيف جرى التلاعب بمساحات البناء وارتفاعات الأبنية والاستفادة (من الهواء والأجواء للأبنية).. وكذلك إلغاء مظاهر ثقافية وحضارية تعهّد المشروع الأساسي بتوفيرها، من مركز توثيق، وصالات للموسيقى والمسارح ومتحف تاريخي للمدينة ومركز للمؤتمرات، والحفاظ على الثروات الأركيولوجية الموروثة من بيروت الفينيقية والرومانية ومدرسة الحقوق وغيرها كثير...

كما سُرقت أراضي أرصفة الحوض الأول (٧٠ ألف متر مربع) وسُرقت حصة الدولة، والمساحات المخصصة للحدائق، وبولغ في أرقام النفقات، وسُمِح للأجانب بتملك أكثر من مليون سهم، مما يعني مساحات كثيرة واسعة تفوق بأضعاف ما يسمح به القانون.

وتضمّ ظاهرة المضاربات العقارية الجشعة، والتلاعب بأسعار الأسهم.. حتى تطول لوائح الفضائح والتجاوزات. في غياب تام من الدولة، وغياب المجلس الدستوري الذي تُمكّن مراجعة المواطنين له من الأمل بحفظ بعض الحقوق (لم يكن قد شُكّل بعد).

والأنكى من ذلك أن الشركة نفسها، كانت تعيّن المسؤولين في المؤسسات المفترض فيها أن تراقب أعمال السوليدير أو محاسبتها، كرئيس البلدية، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار، ناهيك عن أن الدولة كلها قد أصبحت ممسوكة بيد صاحب السوليدير ومنشئها[1].

وقد صدرت عدة كتب حول هذه الشركة ومئات المقالات والأبحاث، وكلها تدين

(١) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٨١.

الأسس القانونية، وشراهة التملك ومظاهر الفساد والتسلّط والنهب المنظّم. ويكفي أن نطلّع على كتاب الوزير ألبير منصور «لبنان بين ردّة وريادة»، وكتب إعلاميين وسياسيين كثيرين عالجت شؤون هذه الشركة، مما يثير العجب والصدمة والتقزز.

كان الرئيس الحص، كما كوكبة غيره من الصالحين والمصلحين، يرون أن بالإمكان التأسيس على نظام الطائف لبناء انطلاقة سليمة يجري تدوير زواياها فيما بعد، وإصلاح ما تثبت التجربة اعوجاجه وعدم صوابه.. شرط أن تؤخذ التجربة بالرعاية والعناية والاهتمام والإخلاص.

لكن لسوء حظ الوطن، أن كثيرين من المتنفذين وأصحاب الشأن، الذين قدّر للطائف أن يبدأ بهم ويوضع بين أيديهم، لم يفهموا اتفاق الطائف حق الفهم، دوراً وروحاً ومسيرة، أو لم يؤمنوا به أساساً، وقد استخفوا به وأزروا بنصوصه، فكانت بداية سيئة ومتعثّرة حيث أُهمل تطبيق أهم بنوده وأخطر شروطه، فضاعت فرصة التجديد والنهوض، ووقعت البلاد، ثانية، في فوضى مريعة، ومزاجية عجيبة شرهة، وتخبّط وتعثّر.

والمؤسف أن هذه التجاوزات للطائف، أو تجاوز تطبيقه وشلّه وتجميده، قد لاقت هوى في نفوس ومخططات قوى الأمر الواقع النافذة وخاصة الحضور السوري، فغضّ الطرف عن الأمر، لا بل دعم عدم التطبيق الكامل له، وساند متجاوزيه، وذلك عبر شخصيات سورية مسؤولة عن الملف اللبناني، وهي الثلاثي الشهير، حكمت الشهابي وعبد الحليم خدام وغازي كنعان، حيث كانوا يرتاحون لبعض الرموز ويستسهلون التعامل معهم، فنصروهم ودعموهم وأعلوا شأنهم، وسلّموهم السلطة بكامل سطوتها ونفوذها، فقبضوا على كل الشؤون والأمور، من مال وسلطة وقرارات. فويل للذين يعارضونهم ويقفون في وجوههم، من عزلٍ واضطهادٍ وتضييقٍ واتهامات.

في هذه السنوات الأولى من عهد اتفاق الطائف ارتُكِبت خطايا قاتلة جرّت على الوطن، بعدها، كوارث حقيقية، ومنعت المواطنين من امتلاك المستقبل الزاهر.

لقد كان الرئيس الحص، وقلة متنوّرة تشبهه، يرون في قانون انتخاب عصري فرصة فريدة للوطن كي يتجدّد عبر اختيار ناجح لسياسييه وقادته، وعبر آلية سليمة في القيادة

وإدارة شؤون البلد. وقد نصّ اتفاق الطائف على تجديد قانون الانتخاب المبتغى معتمداً النسبية في دوائر المحافظات.. على أن تصدر تشريعات واضحة تحدّد خطوط الإعلام وعدالة عمله وتأثيره، كما تنبّه لمسألة أثر المال وإبعاد خطره عن صحة الانتخاب وسلامته.

ولسوف يكون للمال، دور مدمّر في الحياة السياسية انطلاقاً من هذه المرحلة، ولسوف يؤسس لنظام من قيم التعامل الرخيص في المبادئ والرجال والأخلاق، حتى يصير لكل أمر أو تحرك أو سياسي أو رجل عام، وكثير من قادة الرأي والمجتمع وبعض رجال الدين، وأغلب رجال السياسة، ثمن ورقم... بل صارت الرجال أرقاماً، والمبادئ مجال سخرية واستخفاف، وعُفي على سياسيين وحُجبوا وعُزلوا، وصارت مقاومة هذه الموجة انتحاراً حاسماً، ودماراً محقّقاً.

لكن مصالح السياسيين، ونفوذ الطوائف، وشهوات قادتها، وسياسة المحاصصات، ودور المال، كلها فرضت رؤيتها، ففصّلت قانوناً انتخابياً على قدر قاماتها ورغباتها. وضاعت فرصة مهمة، كما اعتاد السياسيون على تضييع الفرص عبر السنين. بل ساء الأمر حين وصلنا إلى العام ٢٠٠٠ وانتخاباته، فاستُعيد قانون انتخابات عام ١٩٦٠ وزُيّن ببعض الحيل والخدع حتى مثّل تراجعاً مؤسفاً إلى الوراء وعودة إلى زمن تخلفٍ مؤذٍ ومهدّدٍ وخطر.

وفي هذه الفترة تضاعف النشاط الفكري والتنويري للرئيس الحص، فأكثر من الندوات والمحاضرات والمقالات والمقابلات الصحافية، مركزاً على نشر ثقافة الديمقراطية، وأهمّية إصدار قانون انتخابي حديث وعادل، يراعي صدق التعبير عن تطلعات الناس ويبني مستقبلاً مضموناً. كما أكثر من شرح مخاطر الطائفية وشرورها، محذّراً من أن الإبقاء عليها في العمل الوطني والسياسي، إنّما يقتل الوطن ويشرذم قوى الناس ويعطّل وحدة المسيرة والرأي. ولقد كان الرئيس الحص من أكثر الرجال الذين عملوا في الشأن العام تصدّياً لعلّة الطائفية، حيث رأى فيها مرضاً عضالاً وعاملاً قاتلاً لكل توثّبٍ وطني أو تقدّم أو تحديث. وكان أول من طلب إلغاءها في أول بيان وزاري له عام ١٩٧٦، على عهد الرئيس إلياس سركيس. وقد جاء دستور الطائف عام ١٩٨٩

يحذّر بقوة من شرها وآثارها المدمرة.. ومع ذلك، لم تنجح كل الجهود والمواقف في إلغائها والتخلّص من ضررها وتهديدها.

ولقد تبيّن، فيما بعد، من توالي الأحداث والمسيرة السياسية، أن كثيرين ممن ساهموا في إخراج اتفاق الطائف، ووافقوا عليه، إنما كانوا يراوغون وينافقون ويخادعون الناس. وقد ارتضوا المسايرة والمداهنة هرباً من ضغط الأحداث ومأساوية الأمور الجارية في ساحات البلد، أو نزولاً عند رغبات عربية وتمنّيات وتوصيات قوى دولية، أو لأنهم، كما أشيع وتسرّب، قبضوا ثمن ذلك. فوقّعوا موافقين، لكنهم أضمروا التراجع والنكوص في أقرب فرصة. وهكذا شأن القوانين تعصف بشبكتها الطيور الكبيرة، وتعلق بها العصافير والطيور الصغيرة...

حكومات الرئيس رفيق الحريري وموقف الحص منها

كتب كثيرون أن كلاً من هذه الحكومات الثلاث (حكومات الحص، وكرامي والصلح) التي جاءت بعد الطائف، في بدايات عهد الرئيس إلياس الهراوي، إنما شُكّلت تمهيداً لقدوم الرئيس رفيق الحريري إلى الحكم... وما ملل الرئيس الهراوي من هذه الحكومات، ونفاذ صبره إلا تدليل على رغبته الجامحة والقوية لإيصال الرئيس الحريري إلى الحكم، والتعاون معه في تركيبة سلطوية نافذة وقوية تمسك بالحكم من كل جوانبه، وتأخذ بالسلطة أخذ عزيزٍ مقتدر.

ذلك أن الأجواء السياسية في المنطقة، والعلاقات بين الدول المهتمة بالشأن اللبناني، خاصة سورية والسعودية، التي لم تكن على ما يُرام، لم تسهّل وصول الحريري إلى الحكم، وهو رجل السعودية ومعتمدها الموثوق على الساحة اللبنانية..

وقد كانت حجوم نفوذه وتأثيره ودوره قد أصبحت من المؤثرات الطاغية على القرار السياسي اللبناني منذ مؤتمري الحوار في جنيف ولوزان. وكبر حجم الرجل حين أصبح صلة الوصل الحاسمة بين المتحاورين في مؤتمر الطائف، والمساهم في رعاية المؤتمر

والمؤتمرين، والمتصدي لحلّ كل صعوبة تنشأ في المفاوضات والمباحثات. لقد كان المحور الأساس والمتداخل في كل التفاصيل.

وكان مجيئه إلى الحكم علامة قوية على توازن العلاقات بين سورية والسعودية واستقرارها، أو تدليلاً على تفاهمٍ مطمئنٍ بين قادة البلدين، وتوزيعٍ للمصالح مستقرٍ ومضمون.

ولم يكن رفيق الحريري، قبل تسلمه الوزارة شأناً هيّناً. فقد اشتهر الاسم وامتدّت السمعة في مشرق البلد ومغربه وفي المنطقة. وعُرف الرجل بتداخله، سرّاً وعلناً، في نسيج السلطة ورجالها، منذ بداية الثمانينيات. كما عرف كمبعوث للسلطات السعودية يوصل رسائلها إلى سورية ولبنان ودول كثيرة خارجهما، مشتهراً بعلاقته خاصة مع ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز، ثم ممثله الخاص في سنوات توليه الملك، بعد وفاة أخيه الملك خالد. كان رجلاً صلباً، قوي الشخصية والحضور، واسع النظرة، بعيد الحلم، يحمل الكثير من المطامح والأحلام التي مثّلها في مخططات ورؤى ومشاريع، على اتساع مساحة الوطن. وكان مهتماً بالشؤون الاقتصادية، على أن تكون السلطة وسيلتها وسبيلها.

وفّر للبلد مساعدات ضخمة، وتقديمات عظيمة، وقدّم منحاً دراسية لعشرات الآلاف من الشباب، وفرصاً تعليمية مشهوداً لها. كما استوعب آلافاً من الشباب كموظفين وإداريين في شركاته ومؤسساته ومصارفه. لقد كان بلسماً للوطن في زمن المحنة والجراحات والعذاب. وهذا ما أمّن له تأييداً كاسحاً عابراً للطوائف والمذاهب، وأحاطه بهالة من التأييد والتعاطف قلّ أن حظي بها قائد من قبله، أو زعيم سياسي.

والواقع أن هذه الصورة للسيد رفيق الحريري، سوف تتبدّل وتختلف لتكوّن تاريخاً آخر بعد استلامه حكم البلد، حتى وكأننا صرنا أمام حريري آخر.

لقد عمل السفير جوني عبده (رئيس المكتب الثاني اللبناني – أو مديرية المخابرات على عهد أمين الجميل ١٩٨٢-١٩٨٨) وكان صديقاً للحريري مقرباً منه جداً، على التقريب بين الهراوي وبينه، وربط الرجلين بعلاقة صداقة متينة. ورشح أن الحريري كان

كريماً مع الهراوي، خاصة على عهد رئاسته، وكان داعماً وضامناً، وقد وضع في تصرّفه البناء الذي اعتمده الهراوي مقرّاً رئاسياً له، بُعَيْد انتخابه، في انتظار تأهيل وإعادة بناء ما تهدّم من قصر بعبدا. (طال الأمر حتى عام ١٩٩٣ وكلّف أموالاً طائلة).

ولقد لقي الهراوي من الحريري في الطائف وفي باريس «تعاطفاً غير معلن» قبل الانتخاب الرئاسي وبعده، كما تأكّد.

وكان البلد قد تدمّر، في وسطه وأسواقه ومؤسساته، وانهار الاقتصاد وانهارت العملة الوطنية، ودُمرت البنية التحتية، طرقاً ومرافق وكهرباء وماء واتصالات وأبنية ومؤسسات. كان يجب إعادة بناء البلد بكامله، ومعالجة مستويات العيش المتدني، ومحاربة الفقر والبطالة والهجرة ووضع خطط تنمية شاملة وعادلة.

رأى الرئيس الهراوي في الحريري وما يمثّل ومن يمثّل ـ بشبكة علاقاته السياسية والاقتصادية في الخليج ومؤسساته، وفرنسا، والبيوت الاقتصادية العالمية، والبنوك الدولية ـ إمكانية معقولة قد توفّر للبلد فرصة للبناء والتأهيل عبر شخصه وإدارته. ولذلك راح يسعى باستمرار لتقريب فكرة ترشيحه لتأليف الوزارة من أذهان السوريين، أصحاب الرأي الحاسم والوازن.

وأخيراً، وفي لقاء بين الهراوي والرئيس حافظ الأسد، بعد انتخابات ١٩٩٢ «سألت الرئيس الأسد، يقول الهراوي، هل من مانع سياسي لدى دمشق يحول دون تكليف رفيق الحريري، تشكيل الحكومة الجديدة (بعد حكومة رشيد الصلح)؟ فأجاب الأسد بأن لا مانع لديه ما دمت أعتبر أن الحريري يستطيع المساهمة في إنعاش البلاد اقتصادياً»[١].

ويقول الرئيس الهراوي: «كان التوافق على اسم الحريري، وحين كنا نتفق في سورية على أمر ما كان التيار يمر دون عوائق في لبنان. وبالفعل أكثرية النواب حتى رؤساء الحكومات السابقين طالبوا به (هل هذا دقيق؟). سليم الحص اعتبر أن مجيء رفيق الحريري منيح في هذه الظروف. وعمر كرامي قال: لا حول ولا قوة، فليكن رفيق الحريري. وصائب سلام كان طالب به قبل تكليف رشيد الصلح، كذلك وليد

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٣٠٩.

جنبلاط والرئيس سليمان فرنجية وريمون إده[١] (كان لا يزال في المنفى في باريس). ولماذا إطالة الشرح لمواقف الشخصيّات السياسية. إذ أن كل هذه الآراء والتأييد المقروء والمفترض على لسانها، إنما هي نوافل.. فالأمر الحاسم أن السوريين وافقوا، وأيدوا مطالبة الهراوي. لقد كان المأمول أن يكون الحريري مشروع إنقاذ.

وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ صدرت مراسيم تشكيل الحكومة وقد ضمّت ٣٠ وزيراً، برئاسة الرئيس رفيق الحريري، وقد تقلّد وزارة المالية، التي كلف فؤاد السنيورة بالإشراف عليها على أنه وزير دولة للشؤون المالية. وجاء الدكتور بشارة مرهج وزيراً للداخلية، وبهيج طبارة للعدل، ومحسن دلول للدفاع، وفارس بويز للخارجية (وسيظل فيها لمدة سنوات، طوال عهد حميّه الهراوي).

تعود علاقة الرئيس سليم الحص بالرئيس الجديد للوزارة رفيق الحريري إلى العام ١٩٧٦. إذ حين كلّف الرئيس الحص بتأليف الوزارة الأولى في عهد الرئيس إلياس سركيس، قام السيد عدنان القصار، صديق الحص، بزيارته في دارته في دوحة عرمون، ورافقه الحريري في هذه الزيارة. وبعد مدة زار الحريري الرئيس الحص، منفرداً، وسلّمه أوراق ملكية طائرة خاصة تتسع لتسعة ركاب. يقول الحص: «قدّمها لي هدية. وسألته عما إذا كانت الهديّة لرئاسة مجلس الوزراء، فقال: إنها في تصرفك، لك أن تفعل بها ما تشاء. فسجّلتها باسم رئاسة الوزراء، واتخذ مجلس الوزراء قراراً بوضعها في عهدة طيران الشرق الأوسط كي تكون في تصرّف الوفود الرسمية اللبنانية إلى الخارج. ولم تعمّر طويلاً إذ أصابتها قذيفة وهي رابضة على أرض المطار فدمرتها»[٢].

وتوثقت بين الحص والحريري صداقة طيّبة ودائمة. وقد عرض الحريري على الحص بعد خروجه من الحكم ترؤس مؤسسته التي كان قد أنشأها في بيروت لأعمال الخير والاجتماع والثقافة. فاعتذر الرئيس الحص لكون المؤسسة عائلية، ناصحاً أن تبقى في عهدة صاحبها. وقد ألحّ الحريري فكرّر الحص الاعتذار.

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٣١٦.

(٢) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٣٤٣.

وقد استمرت العلاقة طيبة، عبر الاتصالات والزيارات خاصة في عهد الحكومتين والصراع مع العماد عون، ثم على عهد حكومة الحص في بداية حكم الهراوي.

ولما جاءت انتخابات ١٩٩٢، خاضها الرئيس الحص وفاز فيها مع لائحة كاملة (باستثناء عضو واحد) وعلى أثرها كلّف رفيق الحريري بتأليف أول حكومة له.

يقول الرئيس الحص: «اخترت لنفسي طريق المعارضة البنّاءة مع فريق من النواب من الذين حالفوني في المعركة الانتخابية وآخرين انضموا إلينا من مناطق أخرى. والمعارضة البنّاءة لم تسئ إلى علاقتي الشخصية بالشيخ رفيق، فبقي الودّ والاحترام بيننا سمة تلك المرحلة على الرغم من التباين في المواقف حول بعض سياسات الحكومة وأدائها. ولم ينقطع الاتصال بيننا»[1].

وجرت محاولات لتأليف لائحة مشتركة بين الاثنين في انتخابات ١٩٩٦، قادها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، لكن الاتفاق تعذّر بسبب تباين في المنطلقات والتوجهات.

وقد سبق هذا الأمر، الموقف المتعارض للرئيسين من مسألة التمديد للرئيس الهراوي التي طرحت عام ١٩٩٥ حيث أيّدها بقوة الرئيس الحريري وعارضها الرئيس الحص من منطلق أن الدستور أحكام عامة تطبّق في كل الظروف وعلى كل الحالات ولا يجوز تسخيرها لخدمة خاصة. وقد حصل التمديد فعلاً وظل الرئيس الحريري رئيساً للوزراء طيلة عهد الهراوي حتى عام ١٩٩٨ حين انتُخِب العماد إميل لحود رئيساً جديداً للجمهورية، أي مدة ست سنوات.

بدأت حكومة الرئيس الحريري العمل فوراً، وباشرت تنفيذ مشاريع البنى التحتية. ولما تردّد مجلس النواب في منحها صلاحيات استثنائية، لجأت إلى إعطاء مشاريعها صفة المعجّل حين تحيلها إلى المجلس النيابي.

واستحسن الناس كلمة الهراوي التي ألقاها في مجلس النواب، في هذه الفترة، في زيارة نادرة لرئيس جمهورية إلى المجلس: «جئتكم اليوم لأؤكد أن لا حياة للبنان ولأي

(١) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ٢٠٠٥، ص٣٤٥.

إنجاز وطني، إن لم يرتكز على قاعدة الديمقراطية، ولأشدّد على دور أمّ المؤسسات المجلس النيابي... إن وحدة لبنان هي الرهان وهي الطريق وهي الهدف... وقيمة كل منّا ليست بمقدار انتصاره في الوطن، بل بمدى انتصاره للوطن كل الوطن... الدولة ليست قيمة لتوزيع الحصص، والمؤسسات ليست مقامات طائفية... والطائف أنقذ الكيان. يبقى أن نقود الناس إلى المستقبل»[1].

كان كلاماً جميلاً يعلنه رئيس الجمهورية.. ولكان الوقع أجمل والمدى أوسع، والأمل أكبر لو احترمت السلطات هذا الكلام ونفّذت مضامينه.. إذ سوف نرى فيما جرى في الأيام التالية، والمرحلة اللاحقة، أن لا علاقة بما يُقال مع الوقائع والحقائق النافذة والأفعال...

وسرعان ما يقع الشرخ بين المقامات والرئاسات، وعند أول استحقاق عملي وفعلي دار حول تعيين رؤساء وأعضاء مجالس في إدارات الدولة.. وتبيّن أن الدولة كلها مبنيّة على المصالح والمحاصصات الطائفية، وأن محاولات جديّة ونشطة جرت للسيطرة على الدولة ومفاصلها وقراراتها.. وبدأ صراع وحشيّ شرس للغلبة والسيطرة.. ولم يتوقف إلا حين تم ترتيب صيغة دقيقة لحفظ حقوق الرئاسات الثلاث، امتدت عبر وزارات الرئيس الحريري الثلاث، وحتى انتهاء عهد الهراوي بعد تمديده، مع أواخر العام ١٩٩٨. وهذا ما عرف بصيغة حكم «الترويكا».

ودخلت إسرائيل على الخط، إذ أبعدت في أواخر العام ١٩٩٢، بعد فترة قصيرة من تأليف وزارة الحريري، مجموعة من قيادات حماس وأعضائها (٤١٤ عنصراً) من أبناء الشعب الفلسطيني الثائرين والمشاركين في الانتفاضة الفلسطينية الأولى على طغيان وظلم إسرائيل.

استقر المبعدون في منطقة قاحلة (مرج الزهور) بين الجيش الإسرائيلي الغاصب العدو، وبين الجيش اللبناني، في منطقة البقاع الغربي. وأقاموا في خيم (٥٠ خيمة) حين رفضت الدولة اللبنانية السماح لهم في الدخول، احتجاجاً على عمل إسرائيل

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٣٢٠.

العدواني ضد الفلسطينيين وضد سيادة لبنان، وعلى عدم شرعية هذا العمل ومنعاً لتكراره ما يمهد لفكرة التوطين بالنسبة للفلسطينيين المتواجدين في لبنان. وقد عاد المبعدون إلى بلادهم تحت ثقل الضغط الدولي واحتجاجات الرأي العام العالمي والرفض العربي، وذلك بعد حوالي تسعة أشهر إلا قليلاً.

كان هناك مشاريع مهمة تُطرح وأموال وموازنات ضخمة تُصرف، في غياب مطلق للشفافية والمراقبة، في الكهرباء والماء والمرافق والطرق وفي الاتصالات والعمل البلدي.. فثارت شهوات التملك ووضع اليد والاستئثار والاستلاب. ومحاضر جلسات مجلس الوزراء ومجلس النواب حافلة بالتراشق والاتهامات والصخب المدوي، وصراع الوزراء والنواب.

وما زال الناس يذكرون انفجار الصراع حول مشاريع الكهرباء في مجلس الوزراء ومجلس النواب والإعلام والصالونات، وهذا الكباش العنيف بين وزير الموارد المائية والكهربائية جورج فرام حول مناقصات تأهيل شبكات الكهرباء والمعامل والمولدات وبين رئيس الوزراء، وسطوته التامة وسيطرته على أعمال الوزارات.. يصرخ جورج فرام في مجلس الوزراء: «أنا وزير الموارد المائية والكهربائية، ودولة الرئيس لا يعطينا الصلاحية، وأسلوبه تسلّطي لن نقبل به، وهو يضرّ بالبلاد. دولة الرئيس يريد التفرد والتحكّم في مقررات الوزراء، يريد السيطرة على مجلس الوزراء ومنع الوزراء من ممارسة صلاحياتهم. هو أتى بأشخاص يخصّونه إلى مجلس إدارة الكهرباء، وهو يحرّضهم على الوزير، كما عيّن مديراً لا يفهم بالكهرباء وهذا سيؤدي بالبلاد إلى كارثة».

ويعلن الوزير سليمان فرنجية: «إن طريقة الرئيس الحريري في التعاطي مع الوزراء غير مقبولة، فهو لا يسمح بإعطاء الرأي (يقصد إبداء الرأي). الجميع يتحدّثون عن تسلّطه وتحكّمه. إنه يريد الدولة شركة وهذا لا نقبله..». وحين يحتجّ الرئيس الحريري على هذا الكلام يجيبه فرنجية: منذ أتيتَ إلى الحكم وأنتَ تحاول السيطرة»[1].

كان الوزير فرام على حق. وكان يحاول التوفير في النفقات والتكاليف المالية،

(1) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٣٣٩.

خاصة وأن المشاريع الكهربائية رست على شركة إيطالية وحيدة (إنسالدو) شاركت في المناقصة وظهر ضعف وانحياز مجلس الإنماء والإعمار إلى هذه الشركة (وهو ممسوك من قبل الرئيس الحريري، وكذلك المديرية العامة لشركة الكهرباء). وقد انحاز الرئيس الهراوي إلى جانب الحريري، كذلك فعل الوزير ميشال المر والوزير إيلي حبيقة. ولسوف يضجّ الرئيس الهراوي بعد سنين بالشكوى والاحتجاجات الصاخبة، من تجاهل الحريري لمصالحه وتجاوزه له في الأعمال والقرارات والمشاريع.. ولسوف يجأر بالشكاوى يرسلها واحدة بعد أخرى، حتى يعود الحريري إلى مراعاته.

والواقع أن الرئيس الهراوي، الذي جهد للإتيان بالحريري إلى رئاسة الوزارة، سرعان ما أدرك قوة شخصيّة الرجل وفعاليته ونفوذه. فلا يلبث أن يعترف، وبعد مدة قصيرة من تعامله معه أن التعامل مع الرئيس الحريري لم يكن سهلاً، فهو يعتبر أن كلّ ما يريده يجب أن يتحقق بسهولة دون عوائق. وحاول الإيحاء بأنه هو الحاكم، فأدّى ذلك إلى نقزات إن على صعيد الوزراء أو على صعيد سائر المسؤولين. ولما راجعه الهراوي صارحه الحريري بعتبه عليه لأنه سمع كلاماً عن لسانه مفاده «أن ليس أبرع وألبق منه في العمل ولكن ينقصه التواضع».

«كان شديد الحساسية في كل ما يتعلق بشخصه» يقول الهراوي عنه. والحقيقة أن استقبال الرأي العام لتكليف الحريري كان مشجّعاً ومتعاطفاً. فلقد مثّل الحريري لدى الرأي العام «راية العناية الإلهية» بامتياز. وذلك أن نجاحه في الأعمال «والمؤسسة» التي أنشأها لتوزيع منح دراسية على آلاف الشباب، والعدد الكبير من عطاءات وهبات الإعانات للمؤسسات الخيريّة، والمستشفى ومدرسة التمريض اللذين بناهما في كفر فالوس. كل ذلك أكسبه تقديراً من جميع الأوساط، وعرفاناً بالجميل..

ولما لجأ إلى شراء مصارف لبنانية عدة، واستعاد رهونات الأراضي لديها، صار المالك المباشر لعدد كبير من الملكيات والأراضي الزراعية في سوق عقارية منخفضة جداً، نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور، لم تظهر الكتل الاجتماعية أي ردّة فعل متوجّسة أو عدائية[1]...

(1) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٠١.

والمؤسف أن مثل هذه الصراعات كانت تنتهي بتغليب كفة الحريري والهراوي على كل محتج أو طالب تصحيح. وقد أقيل الوزير فرام من وزارته، وعُيّن وزير الدولة إيلي حبيقة مكانه!!

وكان هذا ما حدث أيضاً مع وزير الداخلية الدكتور بشارة مرهج في حادثة مريبة ودموية حين أطلقت النار على مظاهرة شعبية غاضبة جرت في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ احتجاجاً على اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الغاصب، ينصّ على اعتراف المنظّمة بالدولة العبرية العدوة. لم يُسمح بتنظيم المظاهرة وتصدّت لها قوى من الأمن والجيش وأطلقت عليها النار فسقط تسعة قتلى وأربعون جريحاً. وقد حُمّل وزير الداخلية المسؤولية، حيث تخفّى خلفه كل المسؤولين، وجعلوا منه كبش فداء فأقيل من وزارته بعد عام على هذه الحادثة (عُرِفت باسم مجزرة جسر المطار).

ارتاح الناس لمجيء الحريري. فقد كانت شهرته في أعمال الخير والكرم والسخاء، وديناميكيّته وفعاليته، ثم شبكة علاقاته الواسعة والتي تتخطّى الحيّز المحّلي والإقليمي إلى أرجاء العالم. كلها عوامل مساعدة ومريحة للناس، خاصة وأنه ما كاد يؤلف حكومته الأولى حتى أطلق وعده المشهور بتحسين الوضع الاقتصادي في الربيع القادم (أي بعد عدة أشهر) ودفع الوضع إلى تحسّنٍ والاقتصاد إلى تعافٍ ونمو.

وانطلق يعيّن مجموعة من رجاله في المفاصل المؤثّرة للدولة. وأمسك بوزارتَي العدلية والمالية، ومجلس الإنماء والإعمار، والكهرباء، والاتصالات، والثقافة، ومصرف لبنان، وصندوق المهجرين وغيرها الكثير من المناصب والإدارات.

وأشاع بين الأوساط، كما أدخل في أذهان الناس، أن قوة العملة الوطنية وصمودها يتوقفان على وجوده في السلطة. وقد أمسك بالإعلام، عبر التملك والنفوذ والتأثير فهيمن على معظم مؤسساته وإداراته، مكتوباً ومرئياً، فضائياً أو مسموعاً، حتى كاد أن يمسك بكل البلد ويستظلّه بظلّه، لولا مساحات، هنا وهناك، تكاد لا تُلاحظ أو تؤثّر. وأوشك أن يلغي كل زعامات السنّة، رابطاً كل المرجعيّات والروابط والنوادي والجمعيّات بحضوره، ومدجّناً كل القوى في شارعه وطائفته وساحاته. ولم يعد يقيم

وزناً لكل الزعامات التقليدية أو القوى السياسية، خاصة في بيروت، حتى امتد نفوذه في انتشاره وتوسّعه، إلى القوى المسيحية ومناطقها.

وهكذا تفرّد بالزعامة واستأثر بالقيادة، فلم يعد لأي قيادة دور أو نفوذ أو أهمية إلا بقدر ما تلتصق به أو تلتحق. وإذا كان قد قيل سابقاً «الضاهر أو الطوفان»، فقد شاع «الاعتقاد الحريري أو انهيار البلد والعملة»، وسطوة الفقر والتخلف والفوضى.

وفي شهر تموز/يوليو من عام ١٩٩٣ قامت إسرائيل باعتداء أثيم على الجنوب اللبناني تركّز على منطقة أقليم التفاح، فسقط من جرائه أكثر من ١٣٠ شهيداً وحوالي ٥٠٠ جريح، وشُرّد ما لا يقلّ عن أربعين ألف مواطن.. هذا عدا ما نتج عن هذا الاعتداء من تدميرٍ لحق بالمنازل والمؤسسات والسيارات وحرق المزارع والبساتين والأحراش.

كانت المقاومة، وقد اشتدّ عودها، عدداً وتنظيماً وتسليحاً وتدريباً، تقف للعدو بالمرصاد، فكثّفت عملياتها، وجابهته في كل مكان أو ساحة أو نقطة من أرضنا المحتلّة، تواجد فيها أو أقام حواجز ودشماً وثكنات. قاتلته في الليل والنهار، وقام شبابها بمهاجمته في قعر الوديان وعلى ذرى القمم، وفي منعرجات الدروب، يدمّرون آلته الحربية، ويقتلون جنوده، ويقطعون الطرقات. وينقضّون على عملائه، على اتساع القرى والبلدات، يقتلونهم في أسرّتهم، وفي تحصيناتهم، ويروّعونهم جاعلين منهم أمثولات لكل منحرف أو خائن أو عميل.

كان الرجال يقاومون، والنساء والشباب والصبية والشيوخ والعجائز، والمآذن والأرض ومنابر المساجد.. وتحوّلت الساحات كلها إلى ميادين جهاد، وصارت الأرض «جنوب العرب».

وارتدّ العدوّ يعاقب المدنيين، حين عجز عن التصدي للمقاتلين. وتلك سياسة فاشية همجية أتّبعها جيش مغتصب كانت حروبه كلها مع أهلنا وأمتنا لاأخلاقية..

كانت البيوت تدمّر والقرى تسحق والزرع يحرق وحضارات تكتسح وتموت.. وبقيت الإرادات شامخة رغم كل شيء، وبقي الكبرياء راياتٍ مرفوعةً على أكتاف الهضاب.

لم تستطع الدولة شيئاً، ولم يكن بيدها أو قواها أو استطاعتها ردّ العدوان.. لم يتوفّر السلاح ولم تتوفّر القوى، فلجأت إلى الشكاوى من على منابر الأمم المتحدة والجامعة العربية ومؤسسات حقوق الإنسان. ولعل المواطنين، في جنوب الألم والمآسي، قد لاحظوا أن الدولة في هذه المرحلة تحاول أن تستعيد شرعيتها، فعذروها لضعفها وثقل مهماتها، في بناء الداخل وإعادة الإعمار، لكنهم أصرّوا على أن تبني قواها أيضاً، وأن تمتلك السلاح الماضي والكافي والنافع لحماية السيادة والحرية للوطن.. فما فائدة بناء محطة كهرباء نبنيها خلال سنوات بالكدّ والجهد والعرق والقروض، ثم تأتي إسرائيل لتدمرها بلحظة خاطفة، إن لم تكن محميّة ومنيعة. كانت الأصوات ترتفع عالية مدوّية بامتلاك السلاح، وحيازة الدولة لكل وسائط الدفاع والمنعة.

أدّت مراجعات الدولة للمنابر الدولية إلى تفاهم شفهي بإيقاف العدوان وانحسار الضربات الجويّة العدوانية لطيران الدولة الغاصبة.. ظلّت حماية الدولة للجنوب شفهية أو مطالبات ومناشدات للمراجع الدولية والأمم المتحدة وسفراء الدول الكبرى، فتأتينا لجان الأمم المتحدة ويحضر الممثلون للأمين العام وتتراكم التقارير وقرارات الإدانة الدولية لاعتداءات إسرائيل. ثم ماذا؟ ثم لا شيء، إذ يمحو العدوان اللاحق العدوان السابق.. ويتخدّر ضمير المراجع الدولية أو يتواطأ أو يتآمر، ولم يعد هناك سوى المقاومة والدم والجهاد لتغيير المعادلات:

كـلُّ يـومٍ لـجـنـةٌ فـاجـرةٌ   دمُـنـا يـمـحـو تـقـاريـرَ الـلـجـانِ

ولم نشهد زيارة واحدة قام بها مسؤول إلى الجنوب يعضد أهله، ويطمئن الناس ويتعاطف معهم أو يشاركهم مأساتهم. اللهم إلاّ زيارة خاطفة لرئيس الجمهورية إلى دارة رئيس مجلس النواب نبيه برّي في المصيلح، حيث كُرّم بإقامة مأدبة غداء عامرة فاخرة على شرفه. ولم تتعدَ الزيارة ساعات عدة، ولم يجتمع الرئيس بالناس ولا شاهد الأهالي أو واساهم كما يفترض.

في هذه الفترة قمت مع مجموعة من الأهالي، رجالاً ونساءً بزيارة الرئيس الهراوي في مقر إقامته في منطقة البوريفاج قبل أن ينتقل إلى قصر بعبدا الذي اكتمل ترميمه

وتجهيزه، وناشدته باسم الوفد والأهالي والمهجرين أن تلتفت الدولة في عهده إلى هموم الناس وتخفف آلامهم وتساعدهم في إعادة بناء وترميم منازلهم وقراهم ومؤسساتهم التي دمرتها غارات إسرائيل، خاصة في إقليم التفاح. وكان جوابه «على الناس أن ينطروا (ينتظروا) فالدولة لا تستطيع الآن أن تفعل شيئاً، وأنا نفسي مهجّر من قصري كما ترون!!».

كان الرئيس الحص يعتزّ باستقلاليته في العمل السياسي. وقد درج في عمله العام، حين يكون خارج الحكم، أن يراقب أعمال الحكومات ورؤسائها، وأن يدعو إلى محاسبتها في نقد بنّاء متزن وموضوعي.

اعتذر في انتخابات العام ١٩٩٢ من الدخول في لوائح الدولة وفضّل أن يؤلف لائحته الانتخابية الخاصة، ضنّاً بحريّته كنائب ورئيس كتلة وسياسي، وأن يعترض أو يوافق، وأن يؤيد أو يعارض حسبما تقتضيه المصلحة العامة.

وكذلك اعتذر من الرئيس الحريري حين طرح عليه موضوع الترشّح معاً في الانتخابات النيابية. «وأوضحت له أن ليس من مصلحة في أن نخوضها معاً، إذ إن ذلك يعني أنني يجب ألاّ أنتقد الحكومة في أي وقت، وهذا ليس من طبعي.. أنا أريد أن أتابع خطّي.. واتّخذت في أثرها خط المعارضة البناءة، كعادتي عندما أكون خارج الحكومة»[١].

كان الرئيس الحص يرى في الرئيس الحريري فاعليه كبيرة، ومقدرة فائقة على التنفيذ، وحسماً واضحاً للأمور، وأنه كان رجل عمل وتطبيق بأسلوب تنفيذي فاعل جداً بلا شك.. وقد اعتمدت حكومات الرئيس الحريري سياسة اقتصادية جيّدة إلا في موضوع الدين العام..

كما كان يرى أن الرئيس الحريري هو الذي يتحمّل مسؤولية الديون المتراكمة على لبنان، لأنه ولكونه رئيس مجلس الوزراء فهو مسؤول[٢].

(١) سليم الحص، قطاف من التجارب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، ص٨٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٩١.

وقد هاله ما رآه من تضخّم أرقام الموازنات وما يُصرف على مشاريع البنى التحتية، وتحميل مالية الدولة عبء هذه الأموال التي كانت الحكومة توفّرها عبر القروض والاستدانة، وما كانت ترتب من فوائد على مالية البلد. ورأى، ووافقه كثيرون، أن مصادر البلد المالية ودخله واقتصاده لا تتحمّل عبء هذه الديون، على رغم الاعتراف بحاجة البلد إلى كل هذه المشاريع في البنى التحتية والمرافق، وفي الكهرباء والماء والطرق والمستشفيات والمطار والاتصالات ومقرات مؤسسات الدولة.. ولكن، كان يمكن إنجازها بفترات زمنية تمتدّ على مساحة وزمان تحمّل مقدرات الدولة، لا عبر القروض الهائلة والديون المرتّبة للفوائد الباهظة وما يتبعها من عجز وإفقار..

ورفض الحص فكرة ربط صمود العملة وقوتها بشخص أو مؤسسة خاصة، ورأى في ذلك بدعة غير مقبولة ولاواقعية وغير معهودة في أي مكان في العالم، وأن قوة العملة يجب أن تتوفّر فيها هي، وفي مقومات الاقتصاد الوطني.

هذا، مع ما جرى من مضاربات على هذه العملة قامت بها بشكل أساسي مؤسسات مالية ومصارف لم تكن بعيدة عن رجال الحكم والعهد. كما جرى التلاعب بالفوائد على الليرة مما نتج عنه ربح ثروات لبعض المصارف ورجال الأعمال، لبنانيين وخليجيين عرب وأجانب، فسُرقت ثروات ضخمة من مصادر البلد، في أيام معدودة..

ولقد استُغلت معظم استثمارات الحكومة في هذه المرحلة في مجالات البنى التحتية، بمبالغ خيالية، دون شفافية، أو مراقبة الكلفة أو التنفيذ أو الإدارة، عبر شركات كان للمسؤولين حصص راجحة فيها، ولُزّمت المشاريع بالتراضي أو شبه التراضي، أو عبر مناقصات مظهرية لم تحكمها النزاهة، فكلّفت مبالغ كان يمكن توفير الكثير منها لو أُحكمت عمليات مراقبتها أو مارست الأجهزة الرقابية عليها دوراً فعلياً..

ولم تدرس الحكومة عملياً مسألة الأولويّات في تنفيذ هذه المشاريع، ولا جرى الاهتمام عند التنفيذ بمصادر التمويل، وإمكانيات سداد هذه المبالغ، والإيفاء بالتزامات القروض والديون...

ولعل في مسألة بناء المطار الدولي لبيروت ما يعطي فكرة واضحة عن طريقة العمل..

لقد طلب الحريري بناء مطار بطاقة استيعاب لعشرة ملايين مسافر في السنة، مع أبنية ومحطات وصالات مسافرين ومناطق للأسواق الحرة وفندق ضخم بدرجة خمس نجوم، ومدرج جديد فوق المساحة المائية، عبر طمر البحر. وكلها ذات مواصفات عالمية فخمة، في وقت كنا نحتاج فيه لمطار ذي طاقة لا تزيد عن مليون ونصف مليون مسافر يستعملونه كل عام.

والفرق بين الحجمين يقدر بمئات ملايين الدولارات استدناها ودفعنا فوائدها على امتداد سنوات طويلة، فتضاعفت كلفة المطار ونفقاته من جراء ذلك. وجرت مساومات كثيرة في عملية استغلال مرافق المطار ومساحات أسواقه الحرة، وطريقة تلزيمها، وقيمة المبالغ التي لزّمت بها.

وفي الوقت الذي جرى فيه توظيف استثمارات مذهلة في مجال العقارات، مما ألهب السوق العقارية ودفع بأسعار الأراضي والشقق السكنية إلى مستويات لا تصدق، وغير معقولة، لم نقع على أي استثمار في مجالات التصنيع والزراعة والمعلوماتية وصناعات الغذاء وغيرها من مشاريع الإنتاج، التي تزيد من طاقات التصدير، وتشغّل الأيدي العاملة اللبنانية، وتستوعب آلاف الشباب المتخرّجين من الجامعات سنوياً.. فظلّ سيل الهجرة متدفّقاً، حيث يفقد الوطن خيرة شبابه وعقوله وفعالياته. كما ارتفعت أرقام البطالة، فتلهّى المسؤولون في تجنيد قسم من الشباب في أعمال حراسة المصارف والمؤسسات الخاصة والسوليدير لقاء رواتب متدنّية بالكاد تؤمّن الحد الأدنى من العيش. ورأى الرئيس الحص، وهو متخصص في الاقتصاد أن البلد، في إنتاجه وإدارة موارده، لا يقاد كما يجب، وأن الاقتصاد أضحى ريعيّاً بكامله، وأن الثروات قد انحصرت بيد فئة قليلة كوّنت رأسمالية جشعة غاشمة، لا تراعي في أعمالها وأهدافها الأوضاع الإنسانية أو الاجتماعية أو الوطنية للناس.

والمؤسف أن جشع المال هذا قد استقوى بفئويات مقزّزة فرزت الناس إلى طبقات وفتّتت المجتمع وهدّدت السلم الأهلي.

كانت المشاريع تنفّذ بلا ضوابط، ولا يُنصت فيها لأي إدارة، ولا يُلتزم فيها بحدود

الموازنات، فتُصرف أموال طائلة من خارج الميزانيات، ثم تجري بعد ذلك تسويتها وإيجاد سبل تسديدها.

واختنق البلد بأخبار السمسرات والرشاوى، انغمس فيها مسؤولون ووزراء، حتى صار لكل رجل أو قيمة أو موقف ثمن. وصار للرشوة جذور عميقة في نفسية اللبناني وسلوكيّاته، وصار للفساد مؤسسات. ولم يعد مُستغرَباً سماع الفضائح ومسلسلاتها اليومية...

لقد ارتفع الدين العام إلى أرقام خيالية. فهل كان صحيحاً ما يتداوله الناس تجاه هذا الأمر، أن لا مشكلة من السداد، فمشروع السلام في المنطقة آتٍ لا محالة، وسيأخذ به الجميع، وأن ثروات أسطورية ستوضع في تصرف الحكومات، وأن لبنان سيُعفى من سداد ديونه؟ إنما لقاء ماذا؟ ترى هل كان لمسألة التوطين (توطين الفلسطينيين في لبنان) شأن أو علاقة بالديون اللبنانية، فجرى التعاطي معها باستخفاف وعدم مبالاة، باعتبار أنها ستسدّد عبر سبيل ما، أو يُعفى لبنان منها بشكل ما، عبر صفقة توطين الفلسطينيين في لبنان، وما يخطّط من مشاريع حلول لقضايا الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية؟

وقد لاحظ الرئيس الحص، كما لاحظ كثيرون غيره، أن أسلوب الرئيس الحريري في الحكم والسلطة والحياة العامة، لا يقيم أي وزن لحضور أي سياسي آخر.. وأن فكرة الإلغاء متمكّنة في نفسه، وأنّه كان يقيناً، يعمل لضم «الجميع» تحت مظلته، كما أن كثرة الثروات وتضخمها رفدته بمشاعر «غطرسة» وتفوّق لا حدود لها، فاستهان بكل القادة والرموز والأحزاب، ولجأ إلى ضمان «الحصريّة» في السلطة، وخاصة في الطائفة السنية. فلم يعد يقبل بأي حضور أو مقام أو وجود سياسي سنّي خارج دائرته. وعلى الذين يريدون الاستمرار أن ينضووا تحت لوائه وحسب مخططه وتصوّره وإرادته.

ولم يكن ممكناً أو مقبولاً من رجل دولة مفكّر وعصامي وديمقراطي كالرئيس سليم الحص أن يقبل بهذه الفرضيّات أو المشاريع أو السلوك السياسي. خاصة بعدما شهد من أعمال وصور لإدارة الدولة والحكم. وقد كانت نزاهته تغيظ الجميع، وتزعج المتكالبين

على نهب البلاد. والأنكى من ذلك أنه لا يريد أن يشارك، كما أنه لا يصمت.. كان يفضح كل التجاوزات، وينتقد كل الخلل، وينحاز في كل شيء إلى جانب الوطن والفقراء.

كان بعيداً عن كل الصراعات والمناكفات وفكر المحاصصات المشتعلة بين الكتل السياسية، وبين أصحاب المشاريع المتقاتلة للإمساك بالبلد، ثم سرقته ونهبه. كان الكل يحارب الكل، وكانوا جميعاً يركضون وراء السلطة لإطفاء شهوات السلب وامتلاك المال... وكان الحص في مواقفه وكأنه يواجه الجميع.. كان يريد دولة ذات مؤسسات، وأجهزة مراقبة تحاسب، وبرلماناً سليماً نتيجة انتخابات نزيهة، عبر قانون انتخاب عصري وعادل ومتطوّر، يوفّر ديمقراطية متعافية، وحريّة مسؤولة لا تدنّسها الفوضى أو تحرّفها الأمزجة.. وكان يحاضر لتطبيق الطائف، ليس لأنه غاية المنى، بل لأنه محطة ينطلق منها قطار المستقبل، وهو اتفاق الحد الأدنى الذي أخرج البلد من الصراع الأهلي والعنف والسلاح المليشياوي..

وكأنه في شهره المواقف سلاحاً، ودعواته الجميع إلى كلمة سواء ورفضه الطائفية، إنّما كان يسعى إلى اكتساب قوى من الرأي العام، أو تكوين رأي عام متجرد وقوي وحصين وموحّد، يقف في وجه الهدر والفساد والطائفية والضعف. كان يخاطب الصامتين والطلاب والعلمانيين والعمال المقهورين وكل المسحوقين والمنهوبين والحالمين ببناء دولة. لقد بحّ صوته وهو يحاضر ويشرح ويضيء ويظهر فواحش الحكم ومثالبه، ويدعو للوحدة.. ولكن هل كان صوتاً بلا صدى؟ كلا.. لقد وصل إلى كل الأسماع وعبر كل الطوائف والأحزاب وكان مدوياً.

لقد كان الرئيس الحص، في فكره وتجربته وتكوينه، ديمقراطياً حتى العظم.. وكان شغوفاً مؤمناً بالحرية حتى أقصى حدود الإيمان والاقتناع، ورافضاً للفئويات بكل أشكالها وحضورها وصورها، محارباً للطائفية أينما ظهرت أو تبدّت، حالماً بوطن عصري حديث واحد موحّد، كريم راقٍ سيّد، نام متطور ذي اقتصاد مزدهر على قياس دخله وإنتاجه.

ولاحظ أن كلّ ما يجري من إنجازات وأعمال ذات بريق وألق إنما هو، على ضرورته، يكلّف أكثر مما ينبغي ويتواجد بأسرع ما نحتاج، وكان يمكن أن يتوفر لنا بكلفة أقل.. وأن الديون المهولة سوف تخنق البلد في المستقبل وتسرق لقمة الفقير وجهد الفقير وغذاء الأطفال، وتسرق المستقبل. ولاحظ آسفاً أن الحياة السياسية، في هذه المرحلة قد نهضت على أسس جديدة صادمة، لم يذكرها دستور ولا أقرّها قانون، ومعارضة تماماً في ممارساتها وفلسفتها لكل ما جاء به اتفاق الطائف.. لقد أصبح البلد في الحكم والإدارة ينهض على مبدأ المحاصصة، أو ما عُرف فيما بعد بحكم «الترويكا».

كان الرئيس الحريري لا يقبل النقد، ولا يحتمل المعارضة، وكان يغضب من كل من يشير إلى أخطاء أو ارتكابات في مسيرة حكوماته. ومن المؤكّد أن هناك معارضات له كانت شرسة وقاسية ومتمادية، وأخرى لم تكن متوازنة أو محقّة أو معقولة.. فقد لامست، عند البعض، التهجّم والتجريح والافتراء والظلم. وكان على حق في تصدّيه لمثلها وسحق إعلامها. لكن المنطق السليم في الحكم الديمقراطي كان يلزمه الإنصات والالتفات للنقد السليم البنّاء وذي الخلفية الصافية. كان يجب أن يلاقي هذا النقد في منتصف الطريق، وأن ينظر فيه، ويدقّق، ويأخذ منه ما هو صالح ومفيد.

لم يفعل الرئيس الحريري ذلك، ولم يتصرّف بهذه الكيفية، فأخذ كل المنتقدين بجريرة واحدة، مسفّهاً متّهماً عاتياً. ولم تمنع الرئيس الحص أخطاء وزارات الحريري من أن يكون عادلاً، ولا سطوته في الردّ عليه، وفظاظة هذه الردود وقسوتها وخشونتها، في مرات كثيرة.

وكم كان الحص راقياً وأميناً وصادقاً حين كتب مقيّماً حكومات الحريري وإنجازاته:

«لقد ترأس الرئيس الحريري عدة حكومات... كانت لنا بطبيعة الحال مآخذ وملاحظات على جوانب من أدائها، لكن إنجازاتها المشهودة شملت إعادة الاستقرار للعملة الوطنية بعد انهيار، وإعادة إعمار وسط العاصمة بيروت، إلى تنفيذ عدد من المشاريع الإعمارية في شتى المناطق اللبنانية، بما فيها الطرقات والجسور على أوسع

نطاق، وكذلك إعادة إعمار بعض المرافق، ومنها المرافئ ومطار بيروت الدولي، ثم انعقاد مؤتمر باريس ـ ٢ الدولي لدعم لبنان مالياً واقتصادياً ثمرة جهد مباشر منه. كان في موقع المسؤولية يتميّز دوماً بروح المبادرة والإقدام، وكان دؤوباً ومثابراً، إنْ عقد العزم على أمر لم يتوقف دون تحقيقه. ومسؤولياته الجسام لم تشغله يوماً عن مواصلة عمل الخير في المجتمع. الكل يشهد له بسخاء ما بذل في حياته على الخير والإحسان، وهذا يُسجّل له بأحرف من ذهب. هذا مع العلم أننا كنّا من الذين يأخذون عليه استخدام المال أداةً سياسية»[١].

كم يبدو الحص، في موقع المعارض الشريف، وصاحب النقد البنّاء ومعتدلاً وعادلاً. لقد آمن «بأن المعارضة تؤدّي رسالة جليلة أقلّه على جبهتين. الأولى: أنها هي سبيل من السبل التي لا بد من سلوكها في تطوير الممارسة الديمقراطية الفاعلة. والثانية: أن المعارضة تقوم بدور البديل عن الضائع. ففي غياب آليات المساءلة والمحاسبة الفاعلة، فإن المعارضة تقوم بدور يشعر السلطة أن هناك من يراقبها على أعمالها أو إهمالها، كما تقوم بدور الجسر بين الرأي العام والسلطة لوجود هوّة الفراغ الديمقراطي السحيقة بينهما. وإذا كان تداول السلطة غير متاح على وجه فاعل، خلافاً لما هو قائم في الديمقراطيات الأكثر تقدّماً، فلا أقل من الضغط، في أضعف الإيمان، من أجل تقويم الاعوجاج، وهذا ما تحاوله المعارضة في ظل الواقع الراهن من خلال مخاطبة الرأي العام»[٢].

هكذا كان دأبه، لا يجرح ولا يدمي ولا ينحاز إلى الشخصي، أو يستغلّ عند معارضته، وعند من لا يتفق مع سياساتهم، الضعف الشخصي، ولا الذاتيّات والعيوب الشخصية، إنما يناقش الأعمال والقضايا والأفكار والمسائل العامة على ضوء مطابقتها للدستور والشرعيّة ومصالح الوطن العليا وفائدتها للناس.

فلا بذاءة ولا مجانة ولا قذف، بل أدب جمّ وخلق رفيع واحترام عميق لأدق دواعي البعد الإنساني. وكمّ كان يتجاوز، في احترام الودّ، وبطبعه النبيل الجراحات المستفزة

(١) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٣٤٦.
(٢) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص١٢٢.

والناعرة، من بعض «أخصامه» أو النافرين في معارضته، فلا يعاملهم بالمثل، لا بمكنون النفس ولا باللغة ولا باستعارات الصفات وتلاوين النعوت ومكر التعابير.

كان الرجل ديمقراطياً، إيماناً وممارسة، بكل ما فيه وبكل عميق مدلولات الديمقراطية، وكان النقد مكوّناً حاسماً في صلبها، والمعارضة الراقية الوجه الآخر لها.. فإذا كان في الحكم تصرّف باعتدال وديمقراطية، وإذا خرج منه، يعارض برقي وصدق فيكون السلوكان المحتوى السليم للحكم كما يفهمه وكما يؤمن به، وتكون السياسة في رأيه ومفهومه فن الإنتاج وإبداع الرخاء والسعادة للإنسان. وبذلك، إن اعترض، أو عُورض، ينجو من الوقوع في خطيئة الحقد والإزراء والاستكبار، ويظل في كل أحواله إنساناً.

ومع الأسف، كان كثيرون يجافون هذه الرؤية وهذه المفاهيم، فيعادونه ويخاصمونه، ويكابرون.

لقد فُهمت معارضاته لبعضهم على أنها حسد أو غيرة أو رغبة في الإزاحة ليستبدل هو نفسه بهم، ولم تؤخذ على أنها نصائح تصويب، ورغبة تقويم وخشية انزلاق وإساءة، لهيبة الحكم واحترام الحاكم وعيش الناس، فاستُخدم الإعلام المأجور والمُشْتَرى منبراً لتسفيه نقده، وقلّما ناقش هذا الإعلام أفكاره، بل كان بكل حقد ينقضّ على شخصه متهماً مفترياً مزوّراً حاقداً، قاصداً التجريح بوقاحة وتعهّر، لا يهمه الإقناع ولا الحوار بل الإفحام والإسكات والتمثيل حتى لا يعود أحد بعده يجرؤ على الكلام والنقد ورفع الصوت.

كلمة نقد واحدة وتنفلت عشرات المنابر، فضائية وإذاعية وصحفاً ومجلات وتصاريح، حتى يكاد الناقد المصلح أن يشكّ بما يقول ويتوجّس من نفسه، ويجبن عن التصدي والتصريح..

وغرقت الحياة السياسية، نتيجة هذا التملك الطوفاني والاستئثاري في هيمنة مقيتة ومريبة، وفي يأس عميق.. واستعرّ الفساد وانتشر التجرؤ على القوانين والعصف بالدستور واستحلال المال العام.

ومع ذلك، ورغم كل ذلك، ظهرت كتب نقد كثيرة إلى العلن تضيء على خيانة لمسؤولين لواجباتهم، وإزرائهم بالحقوق والواجبات، والإساءة في السلوك والأمانات. ومما ساعد على شيوع كل هذه الأجواء، «الترويكا» التي ظهرت في هذه المرحلة كبدعة في الحكم، غريبة ودخيلة. وكانت محرضاً على الاستبداد، وغيّبت الرأي العام المُحاسب، وأمعنت في تشويه اتفاق الطائف.

الترويكا

أُطلقت هذه الكلمة على ظاهرة التسوية التي قضت باتفاق وتعاون الرؤساء الثلاثة، للجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء، في الحكم، بعد الطائف. فكانت ظاهرة جديدة في الحياة السياسية.

والكلمة «الترويكا» سوفياتية الأصل مأخوذة من اللغة الروسية، وتعني السيبة المثلثة الركائز. وقد أُطلقت على الثلاثي السوفياتي الحاكم (بولغانين وخروتشيف ومالنكوف) بعد عهد ستالين تيمناً بعربة للتزلج تجرها ثلاثة أحصنة كانت رائجة في عهد القياصرة[1].

وقد رفض الرئيس الحص الذي شكّل أول وزارة في عهد الهراوي أي مشاركة له في صلاحياته كرئيس للوزراء حسب مفهوم الطائف، وأي تدخل فيها من جانب رئيسي الجمهورية ومجلس النواب.

لكن هذا الأمر انقلب على عهد الحكومات اللاحقة إلى عكسه لينتهي بمحاصصة ثلاثية محكمة بين الرئاسات الثلاث. وقد فشلت في الممارسة العملية في حلّ المشكلات أو صعوبات الحكم وأدّت إلى اضطرابات وخلافات ونزاعات. وكان هذا منطقياً، لأنها تقوم على اتفاق مصالح ونفعيّات وحصص وأطماع.. ولنا أن نتصوّر الأوضاع حين البحث في توزيع هذه الحصص وتقاسمها في التعيينات والميزانيات والوزارات والوظائف. وسرعان ما تتحول الدولة إلى مساومات وبازارات وعطاءات. طرف

(١) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٣٤. نقلاً عن بشارة منسى (بين الطائف والطوائف).

يرضى وآخر يرفض وأخير يغضب ويشلّ الدولة. وتتعالى الصرخات حول المسؤوليات والسلطات، بين الجميع.. ما يؤجج الصراعات الطائفية والمذهبية والفئويات.

ولقد أدرك الجميع أن «الترويكا»، بعد الممارسة، بدعة مؤذية، وانحراف بالطائف، ومدعاة لتشرذم السلطة وضعف الدولة، وانحدار هيبة المؤسسات، فثار الناس والإعلام والسياسيون النزهاء على هذه الصيغة البدعة، حتى أن رئيس مجلس النواب نبيه برّي صرّح بنعيه للترويكا لأنها، في الوقائع، عطّلت دور المجلس في المحاسبة والرقابة.. «أما العلاقة الرسمية، بين الرؤساء، فيجب أن تكون من خلال المؤسسات حرصاً على مبدأ فصل السلطات وتعاونها».

وكان أن فضح الرئيس بري كل عيوب هذه الصيغة وشروطها. يقول محمود عثمان: «رئيس المجلس ارتضى ما سمي الترويكا صيغة للتعاون بين المؤسسات. ولما اكتشف أنها تستخدم غطاء للهيمنة والاختلاسات ووضع اليد على المؤسسات، وأن المقصود بها مخالفة القوانين وتهميش المؤسسات وتعطيل دورها، وأن الذين يتكلّمون عن كرامة المؤسسات (ردّاً على ردّ الهراوي عليه) لم يتركوا لها أي كرامة. لهذه الأسباب وعودة إلى حكم القانون، جرى نعي الترويكا بعدما سمّمها الآخرون وقتلوها وشوّهوها»[1].

ولكن هذا الاكتشاف لرئيس المجلس جاء متأخراً جداً حين لم يبقَ شيء يؤخذ أو قانون يُبتدع أو مرفق يصلح، أو ثروة لم تُنهب، أو مراكز وتعيينات ومجالس.. كان هذا في عام ١٩٩٧ بعد مضي أكثر من ثماني سنوات على عهد الهراوي (بعد تمديد ٣ سنوات عام ١٩٩٥) وأكثر من ٥ سنوات من حكومات الحريري (٣ حكومات منذ ١٩٩٢):

وذمّوا لنا الدنيا وهم يرضعونها   ولم أرَ كالدنيا تُذمّ وتُحلبُ

لقد تشارك كثيرون في نهب ثروات الشعب ومصادر عيشه، واغتنى الآلاف على حسابه.. وحين امتلأت الجيوب، وامتُلِكت العقارات وقامت المؤسسات والشركات

(١) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٤٠.

والمصارف واستحوذت على المال العام والأملاك العامة بكل جشع وتجرؤ وقحة، مُثّلت هذه التمثيليات لخداع الناس.

صدرت تعليقات كثيرة من وزراء ونواب وقادة رأي ورجال إعلام وقانونيين وتجمعات حزبية، كلّها ترفض هذه الصيغة، وتحذّر من العودة إليها واعتمادها. وقد صرّح الرئيس الحص محذّراً من العودة إليها، ومشكّكاً أن يكون الرؤساء الثلاثة يخادعون ويتظاهرون الخلاف ورفض هذه الصيغة كتمويهٍ وتنفيسٍ لاحتجاجات الرأي العام، وأنهم سيعودون إليها في النهاية.

يقول الوزير ألبير منصور في كتابه لبنان بين ردّة وريادة: «إن الترويكا قد حكمت لبنان من سنة ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨ حكماً مباشراً مطلقاً ركزت خلالها الهيمنة السياسية الجديدة على الحكم، كما ركّزت مصالحها الاقتصادية الاستغلالية وعمّمت نظام الفساد». وهو يرى أن هذه الترويكا اللبنانية إنما كانت ستاراً للترويكا الأساسية الكامنة خلف البراقع والستائر. إنها ترويكا سورية من عبد الحليم خدام (نائب الرئيس السوري) ورئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي، ومن رئيس جهاز المخابرات للقوات السورية العاملة في لبنان اللواء غازي كنعان، والتي تحالفت في السرّ مع ترويكا الرؤساء الثلاثة وأفحشت في الارتكابات وأمعنت في التجاوزات.

وقد اعتمدت على مليشيا المال (المال السياسي) ومليشيا السلاح. وفي رأيه الذي يفصّله ويدعمه بالكثير من الشواهد، أن السلطات التي تكوّنت بعد الطائف والرجال الذين حكموا بعد ١٩٩٢، إنما مثّلوا نواة مشروع هيمنة مموّل من الخارج. وقد بنى على فكرة تسليم الحكم لطائفة لبنانية معيّنة، عبر طغيان المال والعصبيّات الطائفية والفئوية.. وإثارة الذعر والخوف بين الناس من طائفة معيّنة ومن صعودها وتسلّحها. والواقع، أن كثيراً من الناس لم يصدّقوا مثل هذه الطروحات لغرابتها وتطرّفها وعدوانيّتها وخطورتها.. غير أن ما حدث بعد ذلك أعاد إليها الاهتمام والمراجعة، فقد سارت الأحداث في أغلبها على الوتيرة المعروفة وحسب المخططات التي رُسمت وعرضها الكاتب[1].

(١) ألبير منصور، لبنان بين ردة وريادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٦-٣٨.

«وبذلك تكوّن نظام تصحير سياسي أحلّ مشوقّات العيش البهيمي ووسائل قنص المال السهل محل الكرامة والقيم الإنسانية. كان نظاماً بطبيعة مافيوية قمعية، أدواته المخابرات والإعلام المملوك والممسوك والفساد، نظام هيمنة طائفية ميليشاويّ التركيب، قمعيّ التصرف، فاسد النهج، نظاماً لم يعرف له لبنان مثيلاً منذ وجوده»[1].

أدرك الرئيس الحص أن الترويكا كما طُبّقت واستُغلّت، إنما هي افتئات على صلاحيات رئيس الوزراء، من قبل رئيس الجمهورية (الذي يريد أن يعوّض على تقليص سلطاته فيشارك رئيس الوزراء سلطاته) ورئيس مجلس النواب الذي حدّدت فترة حكمه بأربع سنوات حسب الطائف بعد أن كانت سنة واحدة. وصار المجلس سيّد نفسه، ولم تعد لرئيس الجمهورية سلطة عليه في امتلاك قرار حلّه، مما يعني أن رئيس الوزراء أصبح يحتاج لحمايته ودعمه في جلسات المحاسبة والمناقشات العامة وكل المحطات.

إن الترويكا، كما استنتج الرئيس الحص، هي في جوهرها دكتاتوريّة مبطّنة، محكمة الأثر والنفوذ، تتحكّم بالسلطة حسب حصصها ومصالحها.. وبالتالي هي قتل للحياة البرلمانية والديمقراطية. فاشتدّت محاربته لها، حتى إذا كُلّف تأليف الوزارة في بداية عهد الرئيس إميل لحود أبطلها على الإطلاق، ومحا كلّ تأثيراتها وهيمنتها.

ولقد أنشأ هذا النظام مؤسساته الجانبية الخاصة، التي كان لها جيش كبير من الموظفين والمعاونين والمستشارين، يتقاضون رواتب ضخمة من خارج ميزانية الدولة، فكانت إدارات موازية، موزّعةً أعضاءَها على كل إدارات الدولة ومفاصلها، وطبعاً تدين بولائها لمن ترتبط به ويدفع لها، وتحاسب على ذلك الحساب العسير.

ورغم إنجازات البنية التحتية من مطار ومرفأ (تطوير وتحسين وأداء وتأهيل) ومن أوتوسترادات وجسور، ومحطات كهرباء، وإعادة بناء وسط البلد، وغيرها من الأعمال، فقد ظلّت هذه قشرة خارجية في الحياة الوطنية، راكمت ديوناً هائلة وثقيلة وضخمة على الاقتصاد، وفوائد ديون مرهقة على الميزانيات، فأنتجت عجزاً دائم التصاعد والزيادة.

(١) ألبير منصور، لبنان بين ردة وريادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤٦.

والأهم من كل ذلك تراجع الدخل الفردي وزيادة نسبة الفقر بين المواطنين، والغلاء الفاحش الذي يأكل دخل الأسرة الفقيرة.

على أن الأخطر كان تصاعد الأصوات والدعوات المذهبية والطائفية والفئوية، وتحكيم المحسوبيات، ما هتك النسيج الاجتماعي الوطني، وعرّض وحدته للخطر.

في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩٤ عرض الرئيس الحريري التمديد للرئيس الهراوي: «يا فخامة الرئيس لدينا طلب منك وهو أن تمدّد ولايتك، لن ندعك تترك الرئاسة العام المقبل ونحن ما زلنا بحاجة إليك»[1].

وفي ١٩٩٥/١٠/١٦ قدّم الحريري في مجلس الوزراء مشروع قانون دستوري لتمديد رئاسة الهراوي ٣ سنوات. بالطبع كان الرئيس حافظ الأسد قد فاتح الرئيس الهراوي بالموضوع واتفق معه على التمديد قبل مدة قصيرة. وقد أثار الموضوع معارضات كثيرة، ولكن الجميع رضي بعد ذلك، خاصة وقد شاع وتأكّد أن التمديد كان بناء لرغبة الرئيس الأسد بالذات.

كان الرئيس سليم الحص من بين أحد عشر نائباً عارضوا التمديد ورفضوه. وتغيّب ٧ نواب عن الجلسة، وعلى الأثر اتّجه البحث في تشكيل حكومة جديدة، وطبعاً كلف الهراوي الحريري تأليفها.

في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥ أُعلنت الحكومة الحريرية الثانية، وسُمّيت «حكومة الاستقرار وفريق العمل المنسجم» كما وصفها الرئيس الحريري نفسه. وقد تألّفت كالحكومة السابقة من ثلاثين وزيراً، بينهم ١٦ وزيراً سابقاً، ١٤ منهم حافظوا على الحقائب ذاتها. لم يتغيّر شيء، واستكمل النهج نفسه. لا جديد تحت الشمس.

عدوان ١٩٩٦ ومجزرة قانا

في نيسان/أبريل من عام ١٩٩٦، ارتكبت إسرائيل عدواناً جديداً على لبنان،

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٣٨٩.

فهاجمت جنوبه في عملية وحشية مدمّرة، أطلقت عليها اسم عناقيد الغضب. وفعلاً كانت عناقيد حقد ووحشيّة. انصبّ العدوان على البيوت والقرى الآمنة، وعلى البلدات الجنوبية، غاراتٍ جويّةً وقصفاً مدفعياً عصف بكل حجر وشجر وبشر وظلال حياة.

كانت المقاومة في وجه الاحتلال البربري المتغطرّس تقوى يوماً بعد يوم، وكانت قوافل المقاتلين الشباب تطول وتعظم وتزداد خبرة، وتهاجم العدو أينما تواجد أو استقرّ.. لقد حوّلت وجوده إلى جحيم وزرعت الرعب والقلق بين وحداته وجنوده. كانت تهاجمه على التلال والوديان والقمم، وحيثما ركز لجنوده دشماً أو زرع مقرات، في الليل وفي النهار. فشعر بنفسه عاجزاً عن التصدّي لها أو شلّ حركتها، رغم اقتحاماته للقرى والمنازل، ورغم اعتقاله المئات والآلاف، وسجنهم في معسكرات أنصار والخيام.

كان العدو، كعادته، حين يفشل أمام المقاتلين في ساحات القتال، يرتدّ على المدنيين المسالمين، ينكّل ويدمّر ويعتدي، لا يميّز بين امرأة وشيخ وطفل، في المنازل أو دور العبادة أو المدارس... كان عدواً خسيساً لئيماً.

في عدوان نيسان/أبريل ١٩٩٦، كان هناك توسّع وتطرّف في مهاجمة المدنيين. ترك الناس بيوتهم وقراهم بالآلاف، وعشرات الآلاف، تشرّدوا في الحقول والبراري والوديان.. أو هجروها إلى المدن القريبة، إلى صيدا، ثم إلى بيروت، فسكنوا المدارس والمؤسّسات والملاعب.

وكان بعض المدنيين نتيجة، توهم بريء، قد ظنّوا أن مقرات الأمم المتحدة قد تكون ملاجئ آمنة لهم.. فتجمّع منهم بضع مئات في مقر الكتيبة الفيجية في قانا، التابعة لقوات الأمم المتحدة – اليونيفل، محتمين بممثلي شرعة الإنسان، وقوة القانون الدولي، وعصمة الأمم المتحدة. وسرعان ما انصبّت سيول من قذائف المدفعيّة الثقيلة، أكثر من ٥٠ قذيفة مدفعيّة، سقطت دفعة واحدة على تجمع الأبرياء المدنيين، فدمّرت السقيفة المحتمية بعلم الأمم المتحدة الأزرق، وقطّعت أوصالهم، وسحقت منهم أكثر من مئة ضحية شهداء، سقطوا تحت علم الأمم المتحدة وفي حمايتها.. حيث لم تصنهم ولم تحمهم ولم تردّ عنهم همجيّة الوحوش الصهاينة وعدوانيتهم.

ذُهل العالم، وصُدمت الدول، بعضها كان صادقاً، وبعضها كان منافقاً خبيثاً، خاصة دول الغرب التي زوّدت هذا العدو بالسلاح والذخائر والوسائل، الولايات المتحدة الأميركية على رأسها.

استنكر العالم هذه الجريمة، وأُحرجت الولايات المتحدة. وحين زار الرئيس الهراوي الأمم المتحدة في جلسة لها استثنائية لاستنكار هذه الجريمة المروّعة، وقفت كل الدول محتجّة رافضة مُدينة مثل هذه الأعمال. ولما التقى الرئيس الأميركي كلينتون في واشنطن، سأله عن الإرهاب المستشري في لبنان (كما قال) فأجابه الرئيس الهراوي بكل هدوء: عندنا مقاومون لا إرهابيون. وثمة فرق كبير بين المقاومة والإرهاب. يقول الهراوي: «وقبيل رفع الجلسة سألني الرئيس كلينتون بماذا سأصرّح للإعلام. فكان ردّي أن أخبرته أن بعض مرافقي الذين يزورون الولايات المتحدة لأول مرة سألوني، عندما أصبحت الطائرة فوق نيويورك، عن التمثال الحامل الشعلة، فقلت: إنه تمثال الحريّة. قدّمته فرنسا للولايات المتحدة، وإننا الآن في بلد الحرية. وتابعت: إني جئت اليوم أطلب المساعدة على استعادة لبنان حريّته عبر تطبيق القرار ٤٢٥، وأخشى إن لم أحصل على ذلك أن يعتبر مرافقيّ أن من الأفضل إعادة التمثال إلى فرنسا»(١).

توقف العدوان الإسرائيلي بعد تدخل الأمم المتحدة وأميركا عبر ترتيب تفاهم نظّمته الأمم المتحدة، بين الكيان الغاصب وبين لبنان، وهو ما عُرف «بتفاهم نيسان»، في ٢٦ نيسان/أبريل عام ١٩٩٦. وقاد التحركات وزير خارجية أميركا وارن كريستوفر، ووزير خارجية فرنسا هارفيه دو شاريت. وتعهّد كلّ الفرقاء بعدم إطلاق النار، وعدم المسّ بالمدنيّين، وتألّفت هيئة مراقبة من أميركا وفرنسا وسورية ولبنان والكيان الغاصب، مهمتها الإشراف على تطبيق تفاهم نيسان.

والواقع أن القناعة كانت تتعمّق في نفوس الأهالي والمواطنين في جنوبي لبنان خاصة، ولبنان عامة، أن المقاومة هي من سيتردع إسرائيل المعتدية، وهي من، برجالها وشهدائها، ستُجبر هذا العدو المتغطرس على الخروج من أرضنا وبلادنا، وأن التحرير لن

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٤٧٥.

يتم، كما لم يتمّ سابقاً، من خلال تفاوض أو استجداء تدخل وضغوط الدول، أو الأمم المتحدة. ولذلك، كانت هذه الثقافات تنتشر وتتجذر وتعمق في ضمائر الناس، خاصة وأن الدولة، مهما جدّت أو فعلت لن تقوى بإمكانياتها وقوى أجهزتها أن تردع إسرائيل أو تتوازن مع قواها، هذا إذا صفت النيات واتخذ القرار بالإيمان بالحقوق وضرورات حماية كرامة البلد وسيادته.

في ١٨ آب/أغسطس من عام ١٩٩٦ جرت الانتخابات للمرة الثانية في عهد الهراوي، حسب قانون انتخابي مخالف لما قرّره الطائف، كما جرى في دورة ١٩٩٢، مع فارق أن التقسيمات في الدوائر الانتخابية جاءت مختلفة أيضاً. فكانت بيروت دائرة واحدة، الجنوب والنبطية دائرة واحدة. الشمال دائرة، والبقاع دائرة. أما جبل لبنان فحذفت من نص القانون عبارة، بصورة استثنائية ولعملية انتخابية واحدة وأخيرة (كما حصل وورد في انتخابات ١٩٩٢) ما كرّس الأقضية فيه دوائر انتخابية، كما كرّست المحافظات في الدوائر الأخرى.

وحددت مدة المجلس الجديد، حسب القانون الانتخابي بأربع سنوات وثمانية أشهر، لتجري الانتخابات في الربيع بدل فصل الصيف. (وقد أبطل المجلس الدستوري المادة المتعلقة بدائرة جبل لبنان وكذلك المادة المتعلّقة بمدة المجلس)[1].

انتهت الانتخابات في ١٥ أيلول/سبتمبر حين أجريت آخر مراحلها في البقاع. وخاض الرئيس الحص هذه الانتخابات في بيروت بلائحة كاملة، وقد فاز اثنان من هذه اللائحة، الحص والنائب محمد يوسف بيضون.

وكانت قد تكرّرت محاولات إقناع الرئيس الحص بالتحالف مع الحريري وخوضهما الانتخابات في لائحة مشتركة واحدة. وقد حاول عشرات الأصدقاء ذلك، وجرت وساطات حثيثة بين الاثنين، فكان الحص مصراً على استقلاليته وحرّيته في نهجه السياسي. كان حذراً أن يفقد قدرته على معارضة أي نهج لأي رئيس حكومة، لا يتناسب أو يراعي مصالح الناس ومنفعة الوطن. وكان حذراً من كثير من سياسات

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٤٨٦.

الحريري، وقد انتقد الكثير منها في فترة ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٦ وأن تحالفه معه الآن في انتخابات ١٩٩٦ يعني محوه لكل مواقفه السابقة وتأييداً مستجدّاً ولاحقاً لنهج الرئيس الحريري. والأمر لم يكن في حقيقته كذلك. وقد رأى أن تحالفه معه يعني أن يمحو نفسه، ويتحرّك معه وخلفه في «بوسطة» واحدة. مما يقتضي أن يتنازل عن استقلالية فكره ورؤيته ومواقفه.

زادت الضغوطات عليه، حتى من جانب السوريين، وخاصة عبد الحليم خدام، فزاد رفضاً وتأبيّاً. وانتهت الانتخابات إلى النتيجة المعروفة: نجح اثنان من لائحته هو وبيضون. وأما المراكز الباقية ففاز بها أعضاء لائحة الحريري (١٤ نائباً) عن بيروت.

راعته كثرة الأموال المسخّرة في الانتخابات، وعجب لشراسة الإعلام المأجور وسطوته، ولاحظ أن كل الأسلحة المستخدمة اعتبرت مشروعة ومقبولة، حتى الطائفيّات والفئويات والمذهبيّات، وهو من عاش عمره يحارب مثل هذه الميول وهذه الخطايا القاتلة للمجتمع اللبناني. لم يكن مستريحاً للنتائج، ولا راضياً عن الحياة السياسية التي كان يحذرها أصلاً وينفر منها وينعي أساليبها، فكثر نقده لما حصل وتكثفت كتاباته وندواته ومحاضراته ومقالاته. لم يستقرّ ولم يهدأ في مهاجمة استغلال المال في السياسة واستغلال المذهبيّات، وتسخير الإعلام وشراء الذمم، واستغبان الفقراء.

فسُدت الحياة السياسية فتهلهلت الحياة العامة، وندرت النزاهة حين جُمع بين السياسة والمصالح الخاصة، وضُربت صدقية الحكام حين أصبحوا في السلطة وهم أصحاب أهم الشركات والمؤسسات الخاصة والمشاريع الربحية والاستثمارية: فأطاحوا بالقوانين وعبثوا بالمراقبة والمحاسبة واستخفوا بمصالح الناس، وتحوّل اقتصاد الوطن بأكمله لخدمة مصالح قلة جشعة، ومصارف وشركات تأمين ورأسماليين. وتحوّلت الحركة المالية والاقتصادية إلى ليبرالية جشعة لا ترحم، انقضّت على الضعفاء والمساكين والفقراء تسلبهم كل مقوّمات العيش الكريم.

وتكوّنت مافيات مجرمة في كل المجالات كانت تتسابق لنهب الناس، ولم يوجد من يحاسبها أو يردعها.

«وصار المال، مهما كان مصدره، القيمة المرجعيّة عامة، والهدف الأخير المطلوب بلوغه. فهو مصدر القوة والاحترام»[1].

ومع ذلك ظلت قلة قليلة من قادة السياسة والرأي عصيّة على الإغواء والإغراء والتلوّث.

كانت هذه القلة تشهر نزاهتها في وجوه كل النذالات والسفاهات والاختلاسات والسلب، وكانت تقف صامدة شامخة لا تلين. وكانت مثل هذه المواقف على فرادتها وقلّتها هي التهديد الفعلي، والعذاب الحقيقي، والمنغّص القوي للصوص الليل وسرّاق النهار.

وأمعنت المصارف في جشعها ومراكمة أرباحها... بعضها زادت أرباحه أكثر من ٥٠٪ في عام. كانوا يضاربون على العملة الوطنية، وعلى سندات الخزينة، ويسرقون الدولة في العبث بمعدلات الفوائد على الزبائن، وعلى السندات التي أصدرتها الدولة، وهي سندات عالية الفوائد.

ويورد هنري إده: «كتبت وول ستريت جورنال الثلاثاء في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤: صرّح لنا مصطفى رازيان الذي يعمل عند الحريري منذ ١٦ سنة ويدير مصرفين من مصارفه فقال: بعنا الدولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد تشكيل حكومة الحريري وحققّنا بذلك ثروة»[2]. كما حقّقت مصارف أخرى كثيرة مئات الملايين من الدولارات أرباحاً في المضاربة بسندات الخزينة.

وقد راجت شائعات بأن العبث بنسبة هذه الفوائد التي بلغت ٤٨٪ ولمدة أيام معدودة، استغلّتها مصارف وطنية وأثرياء غير لبنانيين، ووصلت أرباحها إلى عدة مليارات، حوّلت إلى مصارف خارجية في مدة أسبوع. وقد أطنب نجاح واكيم في الحديث عن هذا الأمر وكذلك الوزير البير منصور، والصحافية ألين حلاق، والإعلامية

(١) هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٤٠.
(٢) المصدر نفسه.

غادة عيد ود. سمير التنير وعشرات الكتاب والخبراء والصحافيين.. ومع ذلك لم تتم محاسبة أحد أو مساءلة أحد من المرتكبين، وظل الأمر موضوع أحاديث ومداولات وأخبار يتداولها الناس بدهشةٍ وأسفٍ وذهول.

كان الوطن يغرق في الديون نتيجة الاقتراض المتطرّف والمتمادي، والتسارع في إقرار المشاريع، والتنفيذ عبر التراضي، وبغياب كامل للشفافية والنزاهة. وتحوّلت الديمقراطية إلى مهزلة، فقد غابت عن المؤسسات التمثيلية، وانكمشت مساحات الحريّة في التعبير والرأي والاختيارات، وتراجعت ملامح دولة القانون وتأثيراتها، أما العدالة فقد سُجنت في أقبية الضباب والصمت المريب والتخفي والجعجعات.

وساعدت التدخلات السورية، كقوة مُهيمنة، في لجم كل المعارضات، فأسكت الأمن السوري والمخابرات، كل احتجاج أو اتهام أو ممانعة. وكلّ الأصوات الناقدة أو الرافضة لهذه المناهج والسلوكيات والسياسات، (لقد كان مسؤولو هذا الأمن يستفيدون بدورهم ويجمعون ثروات طائلة من هذا التفلت وهذه الفوضى). وغاب الرأي العام، فصرنا نتيجة الطائفية المخزية والمجرمة، أمام «آراء» عامة، حين انقسم الناس والتجأوا بكل بؤس إلى طوائفهم ورموز هذه الطوائف، وجاء من يحرّض ويهيّج بعضهم على بعض.. فضاع أي أثر للرأي العام وماتت بذلك المحاسبة.

كان المتخاصمون أو المتصارعون من الساسة ينقلون خصوماتهم وخلافاتهم إلى دمشق، أو يستدعون القادة السوريين إلى بيروت، وهناك وهنا، تدور المساومات والمماحكات والمرافعات، حتى ينتهي الأمر بتدجين الجميع، ويظهر الكل الطاعة والعرفان، ويحصل كل مسؤول سوري على عطيته وهديته من الغنيمة، تعبيراً عن الشكر والعرفان ودوام التواصل والتعاطف. كانت لعنة وطن ومهزلة سياسة، ومأساة تاريخ.

لقد وقع الوطن بأيدي طبقة من المسؤولين يتنازلون عن كل شيء، للسوري وأمامه، ويتصاغرون حتى حدود الحقارة، ليستقوي بعضهم على بعضٍ هنا، في الوطن، ولم يكن، مطلوباً منهم كل هذا التصاغر، ولا كل هذه التنازلات:

قومٌ إذا قعدوا في منصبٍ شمخوا ... ناسين كم قرعوا باباً وكم ركعوا

إذا تولّوا على أحبابهم ضربوا ... وإن تبدّت لهم أربابُهم خضعوا

جورٌ على ذا وتعفيرُ الجباه لذا ... كنائمِ السطحِ مطروحٌ ومرتفعُ

ولسوف يأتي الحديث عن مساوئ الانتخابات والمال السياسي ودور العصبيّات والإعلام، وكذلك الدور السوري عبر طغيان رجال المخابرات والأمن واستغلالهم وعبثهم.

لم يستسلم الرئيس الحص أمام هذا الطغيان وهذه الهيمنة المنفّرة، بكل شرورها وأخطارها، ولا رضخ لضغوط السوريين، عبر تمنيّات وطلبات «أبو جمال» (عبد الحليم خدام وزير الخارجية، ثم لمّا صار نائباً للرئيس السوري) ولا للعميد غازي كنعان، وتمنيات العماد الشهابي. وفي قناعاته، أنه لم يكن متعلّقاً بالمركز النيابي إذا شاؤوا أن يساوموه عليه ويبتزّوه بواسطته، فقد كان يميل إلى التخلّي عنه إذا خيّر بين النيابة أو الحريّة في التفكير والتصريح والعمل. وكان السوريون بدورهم يدركون فرادته في ذلك وتمايزه عن غيره من رجال السياسة، ولقد أفهمهم مراراً، في لقاءات وعبر مقالات وكتابات، أنه غير محترف سياسياً، وأنه يعمل ويفكّر وطنيّاً وقوميّاً، وهو مُحبّ لسوريا بلا أجر أو مطلب شخصي، بل لإيمانه بدورها القومي، ومؤمن بالعروبة لأنها ضمانة وحصانة ومصدر قوة ورخاء، كما يؤمن بالديمقراطية بكل مضامينها وآفاقها.

لم يكن الرئيس، كما يدرك ويفهم من يتصل به ويعرفه ويقرأه، يريد تغيير العالم جبراً ولا عبر الإكراه، بل كان يميل إلى التغيير في التراكيب والأنظمة عبر القناعة والاختيار ونشر الوعي. كان يحبّ أن يقول الحقيقة، حقيقة الأمور، كما هي فحسب، أن يطرح السؤال ويشير بإصبعه إلى المشكلة، أن ينير ويضيء ويستنهض الوعي. وعلى الناس بعدها أن تختار، بعيداً عن عبودية المال أو ضغوط الفقر أو غوايات النُخب، وعليهم أن يتغيّروا ويغيّروا.

كنا نجلس إليه ونستمع، يحاورنا ويجيب على تساؤلاتنا ويشرح ويذكّر.. فنشعر أنه، وهو خارج الحكم، أكثر شعوراً بالمسؤولية من كل الحكام. يحمل هموم الناس على

كتفيه، ولم يكن باستطاعته أن يدير ظهره لآلامهم ومحاولات استغبانهم واستغلالهم ونهبهم وخداعهم..

كان ضميره يئن من طغيان الفساد في الحياة العامة والنهب المنظّم. وكانت براءته تغيظ السياسيين المنحرفين، والمتحاصصين وناهبي الثروات. ولهذا السبب، ولأنه كان عصيّاً على كل رشوة أو إغراء، أُشيع عنه أنه عنيد وصعب!

وقد انهالت عليه العروض فكان يتأبّى ويرفض، طائرة خاصة، سيارات، وقصور، وثروات ضخمة، فكان يشعر بالألم لهذه الأساليب وهذه الطروحات، ويأسى لهذه الشخصيات البائسة والفقيرة في فهمها لنبالة الإنسان وسموّ روحه. كان يرفض بأدب وحياء، وبإصرار.

كان الرجل يقيم في أحلام الناس، بسطاء الناس، وكانوا بدورهم يقيمون في وجدانه، فكافأوه بأن أطلقوا عليه هذا الوصف النبيل المعبّر والعظيم: «الآدمي. إنه ضمير لبنان».

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر أعيد انتخاب دولة الرئيس نبيه بري لرئاسة مجلس النواب في ولاية جديدة، كما أُعيد تكليف الرئيس رفيق الحريري لتأليف الوزارة الجديدة. وقد نشأت صعوبات كثيرة أمامه، وانفجرت خلافات حول تسمية الوزراء وتوزيع الحقائب، خاصة بين الرؤساء الثلاثة. وتدخلت دمشق فحلّت المشاكل وأمكن التأليف، فظهرت الحكومة الجديدة بكامل أعضائها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

جاءت هذه الحكومة الثالثة للرئيس رفيق الحريري كمثيلتيها الوزارتين السابقتين، وبعدد وزرائها الثلاثين، وبوزرائها الثوابت في الخارجية والمالية والداخلية والدفاع والكهرباء وغيرها. كأنما الغاية الأساس منها إكمال مهماتها ومخططاتها. ولم تختلف كثيراً في تفاصيلها عما رأيناه سابقاً، لولا جهد رئيسها الحريري في تدبير القروض لإكمال الإعمار وتنفيذ المشاريع، كما حاول جاهداً استجلاب الاستثمارات ورؤوس الأموال، خاصة الخليجية.

ولعلّ علاقاته المتشعّبة وصداقاته مع بيوتات المال والمصارف الدولية، ومع كثيرين من قادة العالم، وأثرياء الخليج، كانت تفتح أمامه الأبواب وتوفّر للبلد فرصاً مهمة. وقد

حكمت هذه الحكومة حتى آخر عهد الرئيس إلياس الهراوي، حيث تمّ انتخاب رئيس جديد للبلاد هو الرئيس إميل لحود، عماد الجيش وقائده.

والسؤال الذي يُطرح: لماذا كانت هذه الهجمة من قِبَل الرئيس الحريري على الاقتراض والاستدانة، وتحمّل العبء الثقيل الناتج عنها، ما تجاوز قدرة الاقتصاد اللبناني على الاحتمال؟ وهدّد بالتالي بإفقار غالبية اللبنانيين. على أي شيء كان يراهن الرئيس الحريري؟

من المؤكد أن كل المشاريع التي طرحها واقترحها من طرقات وجامعات ومستشفيات ومرفأ ومطار وجسور وكهرباء، يحتاجها البلد.. ولكن بأي أسعار، وأي فترة زمنية، وأي مراقبة، وأية إمكانيات لاقتصاد ينوء تحت أثقالها؟ وهل القروض كانت الحلّ؟

هل كان الرئيس رفيق الحريري يراهن في التسرّع في الإنفاق واستسهال الاقتراض والتوسّع في الميزانيات، والصرف من خارجها، وغضّ الطرف عن الهدر نتيجة تحالفاته غير المفهومة مع القوى العابثة في الوطن، وضمانة دعمها له وسكوتها عن تفرّده، ومع تجمعات الرأسماليين، من داخل البلد وخارجه، ومع المصارف وإقطاعيات الدين والسياسة، والإغداق على الإعلاميين ليدعموا سياساته، وشراء الذّمم والضمائر لقادة سياسيين وأمنيين لبنانيين وسوريين.. هل كان يراهن على أمر ما؟ على فرضية أو هدف سوف يتحقق؟

على أي شيء كان يعتمد وبماذا كان يؤمّل ويرتجي؟ إنّ الكتابات والتحاليل، ودعاوى معارضيه كانت جمّة وكثيرة. والكل كان يؤشر لمشاريع سياسية تعدّها القوى الإقليمية، والرعاة الدوليون لطروحات السلام في المنطقة. وأن فرض التوطين لمئات آلاف الفلسطينيين في لبنان سيكون نتيجة حتمية لهذه المشاريع، وجائزة الترضية!!! وأن الحل آتٍ لا محالة، وثمن إدخال لبنان في خريطة السلام المنشود والمفروض هو إعفاؤه من ديونه. هل كان الحريري يراهن على سلام سوف يأتي؟ لقد كانت هناك رهانات ضبابية وغامضة كثيرة تتداول خلف الكواليس السياسية، خاصة عبر أجواء اتفاقيّات أوسلو (١٩٩٣) وبعدها.

يكتب المحلّل السياسي روبرت فيسك:

«كنت أتناقش مع اللبنانيين.. مع رئيس الحكومة اللبنانية الجديد رفيق الحريري، الفاحش الثراء، ومالك ١٠٪ من أسهم شركة سوليدير.. مع الكتاب الفلسطينيين ومع محرّري صحيفة «الأندبندت» اللندنية التي أعمل فيها، لأقنعهم بأن اتفاقية أوسلو شرك منصوب للفلسطينيين، فهي لا تكفل منح دولة للفلسطينيين ولا عاصمة لهم في القدس الشرقيّة، ولا تكفل وضع حد لبناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا حلًّا لمئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين تذوي حياتهم في المخيمات. ولا تقدّم ضمانات دولية. لقد سخر الحريري من تحذيراتي وقال بثقة العارف إن السلام آت. وأكّد لي أن ورشة إعادة الإعمار في لبنان لم تكن تعول على نجاح اتفاقية أوسلو. سررت يومها بسماع ذلك الكلام، لكنني شكّكت في صحته. فعندما تنهار هذه الاتفاقية لن يعود هناك استثمارات ولا مداخيل تسدّ كلفة إعادة إعمار لبنان. ومع وصول العام ٢٠٠١، وكان قد أُعلن موت «أوسلو»، كان لبنان قد أصبح مديناً بمبلغ مذهل. أصبح دولة تبلغ قيمة دينها ٢٤ مليار دولار أميركي»[1].

(١) روبرت فيسك، ويلات وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٨٢٤.

الفصل السابع

عهد جديد: انتخاب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية

قبل التمديد للرئيس إلياس الهراوي وبعده، كان اسم العماد إميل لحود قائد الجيش مطروحاً للرئاسة، بقوة وثقة. ومنذ اختياره قائداً للجيش في بداية عهد الرئيس إلياس الهراوي، بعد أيام من انتخابه، وهو يظهر استقلالية لافتة في إدارة الشؤون العسكرية وقيادة عملية بناء الجيش الجديد.

ولقد كان هذا الجيش مشرذماً بصورة مؤلمة، يقود القسم الأكبر منه العماد ميشال عون، ويقود قسماً منه اللواء سامي الخطيب، من قبل حكومة الرئيس سليم الحص، على عهد الحكومتين.

لقد نخرته الطائفية وهلهلته وفتّتته، ووزّعت أسلحته ومقراته وعديده بين ما عُرِف يومها بالشرقية والغربية. وكان هذا ما حذّر منه الرئيس الحص منذ بداية عهد سركيس، وحكومته الأولى، حين قدّم مشروعاً متكاملاً لإصلاحه، ليكون الصخرة الصلبة كأداة أمنية متينة، لبناء الوطن وتوحيد البلد وصيانة السلم الأهلي. ولما لم يُنصت له ويُستمع إلى مشروعه وأهمل الأمر، وصلنا إلى ما آلت إليه الأمور. وتحطّمت وحدة البلاد، وتشرذم الوطن واهتزّت دعائمه.

أول ما قام به العماد إميل لحود حين تسلّمه الراية أنه رفض بحسم تدخلات السياسيين في شؤون الجيش، وأبى أن يُنصت أو يتقبل طلباتهم وتوصياتهم. وأنه لم يسمح لنفسه أو

لأي عسكري أن يتدخل في الشؤون السياسية. وفي أول لحظة، في أول لقاء بين الهراوي المُنتخب رئيساً وبين لحود كقائد مقبل للجيش وقع الصدام. فقد بادر الهراوي بسؤاله عن أسماء الضباط الذين يرغب باختيارهم لشغل المواقع الرئيسة في الجيش في حال تعيينه قائداً. اعتذر لحود عن الجواب وانتهى الاجتماع بعد خمس دقائق.

وبعد تعيينه قائداً للجيش، عرض جوني عبده على لحود بحضور الهراوي حقيبة تحتوي على خمسمائة ألف دولار أميركي، مرسلة إليه من الحريري على سبيل المساعدة. وفهم لحود في سياق الحديث أن الحريري تعوّد أن يرسل نقداً إلى قيادة الجيش مثل هذه المساعدات شهرياً، ومن فترة طويلة. (وكذلك كان يتصرّف مع الرئاسة وإنّما بأرقام أكبر). لم يكن لحود يتوقّع هذا العرض فارتبك، لكنه رفض على الفور قبول المساعدة، فبدا الاستغراب على محيّا الهراوي وعبده، مما حمل لحود على تبرير رفضه بالقول: «لن أتسلم هذه الحقيبة، فالدولة هي المسؤولة عن جيشها»[١].

وفي واقعة أخرى، يوردها كريم بقرادوني نقلاً عن الرئيس لحود الذي كان يروي له تفاصيل مسيرته في لقاءات تكاد تكون أسبوعية.

في عام ١٩٩٢، يوم عيد الاستقلال، وفور انتهاء احتفالات العيد اتّصل الرئيس الحريري بالعماد لحود طالباً منه أن يلاقيه في بيروت، وكان اللقاء بحضور وزير الدفاع محسن دلول في بداية عهد الحكومة الحريرية الأولى.

بادر الحريري لحود بالقول: «لازم نتفاهم من أول الطريق، أنا مش عاجبني إدوار منصور لأنو خيّ ألبير ولا أحبه، ولا يحي رعد لأنو من طرابلس وبدي محلو ضابط من صيدا».

فأجابه لحود بأنه لا يقدر أن يلبّي طلبه. استغرب الحريري هذا الجواب وقال: كيف لا تقدر؟ أجابه لحود: أنا أتكلم معك كعسكري وبقلب مفتوح، ففي الجيش أصول لا أريد أن أتجاوزها وتقضي بألاّ يعاقب عسكري إذا لم يرتكب مخالفة، ولا يرقّى ضابط

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٦-١٧.

إذا لم يكن ناجحاً. ما تطلبه مني يخالف كل ما تعلّمته ونشأت عليه. فإذا أراد كل واحد منّا أن يعاقب من لا يعجبه، أو أن يرقّي من يعجبه، فلن يصير عندنا جيش.

ولما أصرّ الحريري على أن «أبو جمال» (أي عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية السورية، وهو صديق الحريري ويدعمه في كل خطواته) يحلّ المشكلة! أجابه لحود بانفعال: «شو علاقة أبو جمال بالأمر». وهكذا رفض تدخل السياسيين في شؤون الجيش، كما رفض عرضاً بالتسلّح قدّمه الحريري، عبر شراء سلاح من سورية[١].

ولقد حقّق العماد لحود نجاحاً عظيماً حين قام بخطوة جريئة وبعيدة التأثير في وضع الجيش من خلال دمج الألوية العسكرية، وإزالة كل التأثيرات والقواعد الطائفية، فخلط الألوية مذهبيّاً وطائفياً، وطبّق المداورة فيها، إذ جعلها تتنقّل في كل الأراضي والمناطق اللبنانية، فيتعرّف الجنود على وطنهم وأهلهم، في كل الأقضية والمحافظات، بدل استمرار التقليد السابق، حيث اللواء المسيحي يخدم في المناطق المسيحية، واللواء المسلم في المناطق الإسلامية، مما يجذّر الشعور الطائفي، ويبقي الجيش مفكّكاً.

وكثّف العماد برامج التدريب، وخطط التسليح، قدر الإمكانيات واحتمال الموازنة، واشترى عتاداً رخيصاً للجيش حيثما وجده.

وقد خطا خطوات حاسمة في مجال بناء عقيدة قتالية للجيش، حيث عمّق فكرة أن للبنان عدواً واحداً غاصباً ومتربّصاً هو إسرائيل، وأنه يجب على الجيش اللبناني على ضعف إمكانياته وقلة تسليحه وعديده، أن يدافع عن أهله وأرضه خاصة في الجنوب، وفي كل بقعة من لبنان. بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين احتضن المدنيين المقاومين في أرضهم ووطنهم إلى جانب الجيش، ونمّى فكرة تحالف الجيش والمواطنين معاً للدفاع عن أرض الوطن، واحترم كل مقاوم يتصدّى للعدو. وتطوّر هذا الموقف حتى صار دفاعاً صريحاً وحماية صادقة للمقاومة الوطنية، وعقيدة قتالية راسخة للجيش الوطني.

ولما طلب منه المسؤولون منع كل ظهور مدني مسلّح (هكذا سمّوه والمقصود المقاومة)، وضربه، رفض بكل إباء، بل فعل أكثر من ذلك إذ أعطى الأمر للجيش

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٨-١٩.

بالتصدّي بقوة السلاح وفوراً لكل عدوان إسرائيلي. فسأله الحريري: «سمعنا أنك أعطيت الأمر بالرد على إسرائيل، فهل السوريون قالوا لك أن تفعل؟» أجابه لحود بالنفي. فاستغرب الحريري وسأله: «لماذا إذاً أعطيت هذا الأمر؟» قال لحود: أطلعني المسؤول عن العمليات أن دبابة إسرائيلية دمّرت منزلاً وقتلت امرأة، فسألته إذا كانت الدبابة في مرمى النيران اللبنانية، فأجابني بالإيجاب، فقلت له: ماذا تنتظر؟ أطلق القذائف عليها ودمّرها». فعاد الحريري إلى قاعة الاجتماع، الذي كان يرأسه الهراوي ووزراء لدراسة غارات إسرائيل على الجنوب، وهو يقول «عجبكم؟ هو الذي أعطى الأمر بالردّ من دون أن يراجع أحداً».

ولما أُعطيت إليه الأوامر فيما بعد بالتصدّي للمقاومة وضربها، وإطلاق النار على المسلّحين المدنيين الذين يتصدون لإسرائيل ويقاتلونها، رفض بكل إصرار وهدّد بالاستقالة من قيادة الجيش. وحين سأله الرئيس حافظ الأسد، في اجتماع بينهما لماذا رفضت أن تصطدم بالمقاومة على الرغم من أن السلطات اللبنانية أعطتك أمراً خطياً، وتبلّغت موافقة الأمم المتحدة وسورية ومختلف الأطراف اللبنانيين؟ أجاب العماد لحود: لم يطاوعني ضميري أن أضرب المقاومة التي تواجه إسرائيل في حين أني أجهد لبناء جيش وطني للغاية عينها. فضّلت أن أذهب إلى بيتي ولا أضرب المقاومة»[1].

على مشارف نهاية عهد الرئيس إلياس الهراوي، تردّد اسم العماد إميل لحود بقوة كخلفٍ مؤكدٍ له، في لقاء حاسم بين الرئيسين الأسد والهراوي لاختيار رئيس للجمهورية يخلف الهراوي، قبل عشرة أيام من موعد الاستحقاق، وقد تمّ في دمشق في ٥ تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٩٨.

وفي رواية تصف هذا اللقاء على لسان الرئيس الهراوي: «بادرني الرئيس السوري بالقول إن مختلف التقارير التي وردت إليه عن الوضع في لبنان ونتائج استطلاعات الرأي العام التي أجريت تشير كلها إلى أن الشعب اللبناني بأكثريته الساحقة يريد العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية، وأنه هو مع إرادة الشعب التي لا بدّ من الاستجابة لها،

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص ٢٩.

وتمنى أن تعدّل المادة ٤٩ من الدستور التي لا تجيز انتخاب موظفي الفئة الأولى مدة قيامهم بوظيفتهم ليصبح ممكناً انتخاب قائد الجيش رئيساً»[1].

وهكذا حُسم الأمر، فطلب الرئيس السوري لا يُردّ وإشاراته أوامر. وليس الهراوي من يقبل أو يستطيع أن يرفض أمراً للرئيس حافظ الأسد، على أنه راوغ قليلاً وحاول أن يغيّر هذا الأمر بلطف وحنكة، محتجّاً ومعلّلاً، فلم ينصت إليه الرئيس السوري. لقد كان القرار السوري زبدة الموافقات والتفاهمات الإقليمية والدولية، ولقاء الرغبات والتراضي.

وسرعان ما عدّلت المادة ٤٩ من الدستور وانتُخب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية في جلسة لمجلس النواب اللبناني برئاسة رئيس المجلس النيابي نبيه بري وحضور ١١٨ نائباً صوّتوا جميعاً إلى جانب لحود، الذي واجه الإعلام بتصريح مقتضب غنيّ بالدلالات: «لدي القليل من الوعود والكثير من العمل والأمل. وسأسعى لأكون المثل والمثال»[2].

وكما بدأ عهد الرئيس الهراوي بسوء فهم وتفاهم بين الرئيسين الهراوي ولحّود (في اللقاء الأول حيث كان يراد تعيين لحود لقيادة الجيش) ومع الحريري، كما سيرد في الصفحات التالية، كذلك سينتهي الأمر بجفاء مرير مع الهراوي، وبأكبر سوء تفاهم مع الحريري، عند البحث في تأليف الوزارة الأولى. فقد تجاهل الرئيس المنتخب لحود ذكر عهد الهراوي ولو بكلمة، فضلاً عن الشكر أو الثناء أو التحيّة، في خطاب القسم الشهير. بل بدا الخطاب بمجمله وروحه وطروحاته إدانة قاسية وواضحة للعهد السابق، شاهراً حرباً لا هوادة فيها على الفساد المستشري والهدر والسلب.

وفي ساعة التسلم والتسليم، في القصر الجمهوري، كان الجفاء سيد الموقف، ولم يذكر لحود كلمة ثناء واحدة، ولم يظهر أي عاطفة ودّ أو إحساس حار تجاه الرئيس الذاهب والمودّع للقصر والمنتهية ولايته. امتعض الهراوي وكبت مشاعره، وترك القصر

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٦٠٣.
(٢) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٣.

كأنه يفرّ من الجوّ الكئيب المنفّر كلّه. يقول: «ولقد زادني حزناً الجفاء الذي ساد العلاقة بين القصر وبيني لأسباب أجهلها؟! والمعاملة غير المحقّة التي لقيها كبار الموظفين الذين ينتمون إليّ! والإشاعات التي سُرّبت عن صفقات مشبوهة قام بها أولادي أو مقرّبون مني؟!»[1]

استُقبل انتخاب إميل لحود للرئاسة استقبالاً ممتازاً ورحّب به الناس؛ بل لقد فرح المواطنون لهذا التغيير، وشعروا أن عهداً جديداً سوف يبدأ، وأن تغييرات كبيرة سوف تتلو ذلك، خاصة وأن سمعة الرئيس الجديد في الاستقلالية وقوة الشخصية والنزاهة والشفافية قد سبقته، وكذلك نجاحه الكبير في إعادة بناء الجيش ووطنيّته وترفّعه عن الميول والعواطف والمواقف الطائفية.

وحين انعقدت جلسة القسم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ألقى الرئيس المنتخب خطاباً مدوّياً، كان بما ورد فيه، وبمضامينه وقضاياه، حدثاً بارزاً في الحياة السياسية اللبنانية. كان خطاباً قوياً، بلغة حاسمة، وشمل كل القضايا والمسائل التي تهمّ الناس وتمسّ مصالحهم وآمالهم وأحلامهم.

يقول الرئيس لحود: «سأكون تحت القانون، وسأهتم بالقضاء والنزاهة، وبمالية الدولة ووقف الهدر والسرقات، ولسوف أختار الكفاءات، وأعيد الرقابات الصارمة. لا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للعلم، ولا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للصحة، ولا يجوز أن يكون الفقر مانعاً للعمل، ولا يجوز أن يظل مهجّر خارج أرضه... ولا يجوز رهن السياسة بالطائفية». وأكّد أنه يلتزم بتلازم المسارين اللبناني والسوري في الموقف من قضية الشرق الأوسط، ومن مفاوضات السلام مع إسرائيل. وبلغة مهددة واثقة يهاجم السمسرات والفساد وعهود الرشى ويهدّد ويتوعّد السرّاق واللصوص لثروات البلد وأموال الشعب، متعهداً وقف الهدر والنفعيّات.

كان خطاباً صاعقاً يقطع مع ما سبق من عهود وسياسات، ويعد الناس بآمال واسعة، وفرص جديدة.

(١) إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر، ص٦٣٤.

وفهم كل متضرّر من هذه الشعارات، أفراداً أو كتلاً نيابية أو جماعات أو سياسيين، أبعاد ما يُقال. فكان عند المتضررين الكثير من التوجّس والتربّص.

مشكلة مع الحريري وتكليف الحص تأليف الوزارة

ولقد اتّجه الرئيس لحود نحو تكليف الرئيس رفيق الحريري تشكيل الوزارة الجديدة، وأجرى استشارات نيابية ملزمة انتهت إلى نتيجة تأييد أكثرية نيابية راجحة إلى جانب خيار تكليف الحريري. وقد صوّت إلى جانبه ٨٣ نائباً، وفوّض ٣١ نائباً الرئيس لحود أن يختار من يشاء.

نشب خلاف حول هذا الموضوع، إذ رأى الرئيس الحريري عدم دستورية هذا الأمر، وأنه لا يجوز التفويض مطالباً بإعادة الاستشارات، معتبراً، كما قال الرئيس لحود، أنه من غير المقبول أن ينال من أصوات النواب عدداً أقلّ مما ناله لحود!.

حصل خلاف بين الرئيسين، وكان لا بد أن ينفجر هذا الخلاف نتيجة شحن مزمن، ومواقف متراكمة في خلاف الرأي والشخصيتين والأمزجة والكيمياء، لكن العجب أن يقع الخلاف، بمثل هذه السرعة. فدعا الرئيس لحود إلى استشارات جديدة سمّت بنتيجتها الرئيس سليم الحص لرئاسة الوزارة (سماه ٩٥ نائباً) بينما امتنع نواب الحزب التقدمي وكتلته كلّها مع كتلة الحريري عن تسمية أي مرشّح.

الرئيس لحود وعلاقته بالرئيس الحص

يكتب الرئيس سليم الحص في مقالة كاملة قصّة علاقته بالرئيس إميل لحود، وقد أوردها في كتابه الذي أصدره بعد خروجه من الحكم في العام ٢٠٠١.

«لم أكن أعرف العميد إميل لحود عندما رُشّح لمنصب قائد الجيش اللبناني في عام ١٩٨٩، وكنت آنذاك رئيساً لمجلس الوزراء في عهد الرئيس إلياس الهراوي. طلبت التعرّف إليه قبل تعيينه قائداً للجيش، فزارني في منزلي في منطقة عائشة بكار، في

بيروت. فاستمعت إليه يتحدث عن تجربته العسكرية في سلاح البحرية، وأخبرني عن المناصب التي تقلّب فيها. وقد ذكر والده اللواء جميل لحود غير مرّة. وكانت لهجته عند الحديث عن والده تنضح بالاعتزاز.

«سألته عن رؤيته للعمل المطلوب في قيادة الجيش، فيما لو آلت هذه القيادة إليه، فأوجز المهمة التي تنتظر قيادة الجيش بأمرين: إبعاد الجيش عن السياسة، وتنزيهه من أدران المذهبية والطائفية، ثم أسهب في الحديث عمّا يكتنف ذلك من معانٍ... وأنه لا بدّ من إعادة دمج الوحدات العسكرية من ألوية وكتائب...

«وبعد أن تسلّم العماد إميل لحود قيادة الجيش نفّذ خطة دمج للألوية بحيث لم يعد لأي لواء أي هويّة مذهبية أو طائفية في قيادته، أو بنيته، أو رقعة انتشاره. (قبل العماد لحود كانت الألوية تُصنفّ حسب الطوائف في أسمائها: اللواء الثاني سني، واللواء السادس شيعي، والحادي عشر درزي، والثامن ماروني، وهكذا...). وبعد الدمج اكتسب الجيش المنعة والصلابة والقوة التي كان يفتقر إليها من قبل. وهذا هو الإنجاز التاريخي للعماد إميل لحود»[1].

فكان من نتيجة هذا النجاح والإنجاز أن علّق الرئيس سليم الحص في حديث صحافي: «لو لم يكن إميل لحود قائداً للجيش لعيّنته له مرتين، مرة لأنه أفضل ضابط ماروني، والمنصب حتى هذه اللحظة ما زال حكراً على الضباط الموارنة في التوزيع الطائفي لمراكز المسؤولية في الدولة، ومرة ثانية لأنه أفضل ضابط إطلاقاً، لما يتمتّع به من مزايا شخصية وعسكرية وقيادية، شهد له بها القاصي والداني. هذا، لو لم يكن للطائفية اعتبار في تعيين قائد للجيش»[2].

وللحق هذه شهادة غاية في الأهمية والفرادة، لما خبره الرئيس الحص في عهود حكوماته، منذ عهد الرئيس سركيس، من صعوبات ومشاكل في إعادة بناء الجيش، وكان هو أول من قدّم مشروعاً متكاملاً لتصحيح أوضاع الجيش وإعادة بنائه وتأهيله

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٣٧-٣٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٨-٣٩.

وإصلاحه، وتخليصه من أدران وأمراض الطائفية التي كانت تتحكّم بقياداته، وانعزالية العقيدة القتالية، وتسلل الحزبية والفئويات إلى نسيجه، فانقسم عند أول امتحان وانشق إلى جيوش عند أول صدمة وتجربة. وكان موقف الحص من عملية الإصلاح من أول أسباب التوتر والصدام مع صديقه الرئيس الياس سركيس، ومشاكله مع رئيس المخابرات العقيد جوني عبده، ووزير الدفاع فؤاد بطرس (الذي كان وزيراً للخارجية أيضاً).

وبعد التجربة الغنية بالتعاون بين الرئيسين يصرّح الرئيس الحص: «لو كان في لبنان رجل واحد لاطائفي ولا يعرف للطائفية معنى في فكره ووجدانه وسلوكه، فهو إميل لحود. كان كذلك وسيبقى. لقد أعجبت بالرجل فلم أتردد في أن أشبك يدي بيده عندما وقع الاختيار عليّ لتبوؤ رئاسة مجلس الوزراء»[1].

استدعى رئيس الجمهورية إميل لحود الرئيس سليم الحص، بناء على نتيجة الاستشارات، وكلّفه تشكيل الحكومة. وحين خرج الرئيس الحص من القصر الجمهوري صرّح للصحافيين والإعلاميين:

«كلّفني فخامة الرئيس تأليف حكومة العهد الأولى، بناء على الاستشارات التي أجراها مع السادة النواب. وإنني أشكر فخامته على الثقة التي أولاني إياها، وأشكر لزملائي النواب ثقتهم أيضاً. سننطلق في عملنا من الخطاب الذي أدلى به فخامة الرئيس، إثر أدائه القسم الدستوري (خطاب القسم). وسوف نلتزم كل القيم والمفاهيم والثوابت الوطنية التي آمنا بها ونؤمن. أمامنا تحدّيات كبيرة وقضايا كثيرة علينا أن نتصدّى لها ونرجو أن يوفقنا الله في تأليف حكومة تكون على مستوى التحدي، ومتجاوبة مع آمال الناس وملبيّة لحاجاتهم»[2].

وفي ١٩٩٨/١٢/٤ أعلن الرئيس الحص، بعد اجتماع مع الرئيس لحود وزارته

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٣٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٧٠.

الجديدة وكانت وزارة تكنوقراط، لا تضم حزبيين، خوف اضطرار اللجوء إلى المحاصصة من جديد، ومختلطة بين وزراء نواب، ووزراء تكنوقراط. وجاءت على الشكل التالي:

الرئيس الحص وزيراً للخارجية إلى جانب رئاسة الوزراء، ميشال المرّ نائباً للرئيس وزيراً للداخلية والشؤون البلدية والقرويّة، محمد يوسف بيضون وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة، ووزيراً للتعليم المهني والتقني ووزيراً للثقافة والتعليم العالي، سليمان فرنجية وزيراً للزراعة ووزيراً للإسكان والتعاونيات، أنور الخليل وزيراً للإعلام ووزيراً لشؤون المهجّرين، غازي زعيتر وزيراً للدفاع الوطني، ميشال موسى وزيراً للعمل ووزيراً للشؤون الاجتماعية، عصام نعمان وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، سليمان طرابلسي وزيراً للموارد المائية والكهربائية ووزيراً للنفط، حسن شلق وزير دولة للإصلاح الإداري، جورج قرم وزيراً للمالية، الدكتور ناصر السعيدي وزيراً للاقتصاد والتجارة ووزيراً للصناعة، أرتير نازاريان وزيراً للسياحة ووزيراً للبيئة، نجيب ميقاتي وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للنقل.

ويقول الرئيس الحص وبكل شفافية: «لقد تمّ توزير الوزير كرم كرم والوزير نجيب ميقاتي برغبة سورية، أما الباقون فكانوا من اختياري في غالبيتهم».

لم يتقبّل الرئيس رفيق الحريري قرار تكليف الحص. وكان في اللقاء الذي أعقب الاستشارات النيابية الثانية، بينه وبين لحود، قد سأله: بمن تفكّر الآن؟ فأجاب الرئيس لحود: «الرئيس الحص». فقال الحريري له: اسمع منّي واصرف النظر عنه. فكل الذين تعاملوا معه قبلك لم يتحمّلوه، لأنه عنيد ورأسه يابس![1]

وبعد التكليف عقد الرئيس الحريري مؤتمراً صحافياً أجاب فيه على سؤال عمّا إذا كان تكليف الحص قد جاء امتداداً لخرق الدستور: «لو كنت مكان الرئيس الحص لما قبلت. إن المسألة هي مسألة مبدأ»[2]. ويقول الرئيس الحص: «وكان إعلان الرئيس

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٧٢.

الحريري أنه لو كان مكاني لما قبل رئاسة الوزراء، بمثابة الشرارة الأولى التي أطلقها إيذاناً بشن حملة من ترويج الشائعات لا هوادة فيها ضدّي، محورها مقولة أني فرّطت بمصالح المسلمين السنّة! وقد غذّت وسائل الإعلام التي يملكها وتلك التي يهيمن عليها، وما أكثرها، هذه الحملة بأساليبها الخاصة. وقد استمرّت هذه الحملة طوال وجودي في الحكم بأشكال مختلفة»[1].

لقد صدم الحريري بما حدث، خاصة وقد كان مطمئناً ومقتنعاً أنه سيبقى على رأس الحكومة مهما تغيّر من أوضاع بالنسبة لرئاسة الجمهورية، ولا يهم من سيكون، وأنه صار ضرورة ملزمة للبلد، وأن العملة الوطنية في ثباتها وصلابتها مرتبطة بشخصه. وأن الدعم السوري الذي يوفّره له «حلفه القوي» مع عبد الحليم خدام ورئيس الأركان السوري حكمت الشهابي واللواء غازي كنعان، الثلاثي السوري الممسك بالملفّ اللبناني وكل المفاصل والخيوط، من قوى أمنية وعسكرية وسياسية، لا يسمح لأحد غيره بالوصول، ولا يسمح لرئيس جمهورية، بإهماله والتقليل من نفوذه وشأنه!

ولم يكن هذا التفكير خاطئاً بكليّته. وإذا كان الرئيس لحود قد تجرّأ وأقدم على تجاوز الحريري في الحكومة الأولى، فإن نار جهنم قد تأجّجت في وجه وزرائها ووجه رئيسها خاصة، وانهال عليها منذ اليوم الأول الافتراء والتزوير والإجحاف وحملات الكذب والإشاعات مما أذهل كل المراقبين السياسيين، ووتّر الأجواء، وحرّض الشارع عليها وحرّض الطائفة السنيّة. وما أن حلّ استحقاق العام ألفين الانتخابي النيابي حتى كان الشارع السنّي مشتعلاً بالغضب، موّاراً بالتعصّب، متأجّجاً بالانتفاض والثورة على كل من في الحكم.. وتوّج المال السياسي المتدفق بلا حساب تلك المعارك، فأسقط الرئيس الحص في عرينه وعاصمته، وهو على رأس الحكم والحكومة، وأُسقطت كل لائحته معه. ولم يكن الحلف الأمني اللبناني السوري الداعم لبرامج الحريري، بعيداً عن هذه التحركات وفرض هذه النتائج، والعبث المعيب بشؤون البلد والإزراء برجالاته.

وقد تمثّلت الحكومة العتيدة في بيانها الوزاري أفكار خطاب القسم، واعتبرتها

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٧٣.

برنامجاً لمسيرتها في الانطلاق إلى العمل، وخطاً تنتهجه وتسير على هداه. وسمّت الحكومة نفسها حكومة «الإنقاذ والتغيير». وفي هذه التسمية ما فيها من معانٍ وأغراض وأهداف.

في الواقع، إن الحكومة قد قدّمت للحياة السياسية وزراء كانوا على قدر كبير من المسؤولية والكفاءة والعلم. وكانوا مسؤولين على مستوى من النزاهة والشفافية والعمل الجاد، وكان منهم، ناصر السعيدي وزير الاقتصاد ووزير الصناعة والتجارة، والدكتور جورج قرم وزير المالية، وسليمان طرابلسي وزير الموارد المائية والكهربائية، وغيرهم.

لكن وزراء غيرهم كانوا غير متجانسين مع رؤية الرئيس الحص، وقد شُهر عنهم في ممارساتهم أنهم ارتكبوا الكثير من الأمور المضلّلة والمريبة.. وأن حكومة تنادي بالإصلاح واجتثاث الفساد، ما كان عليها أبداً أن تضم أمثالهم.. ولقد كان الرئيس الحص لمّاحاً حين ذكر أنه اختار بعض الوزراء وأن بعضهم زكّاه السوريون، ولم يتطرق إلى ذكر بعضهم الآخر.. خاصة وأن واحداً بالذات، بينهم كان من الذين ساهموا وحضّروا لعملية اغتياله في العام ١٩٨٤. ولسوف يسير بعضهم عكس السير، ويعرقل خطط الإصلاح، إن لم يكن قد سبّب فشله حين اقترح على رئيس الجمهورية تعيين أشخاص، لم يكونوا أهلاً لمناصبهم، كفاءة وجدارة واستحقاقاً، مما أساء إلى عملية تجديد الإدارة وإصلاحها.

ولطالما كرّر الرئيس الحص وأكّد، أن عملية الإصلاح لا يقوم بها إلا مصلحون صالحون.. ولكن، ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه..

وقد انتقد بعض المعارضين للحكومة، لأسباب نفعيّة لا قيمة لها ولا أهميّة، الوزير جورج قرم، وهو أمر قوبل باستغراب وصدمة. إذ إنّ الرجل عالم كفؤ وخبير متمرّس، وكان يجب أن يُثنى على اختياره ويكرّم لا أن يكون محسوداً وموضع ريبة. وتلك طبيعة البشر، وكل ذي نعمة محسود. وقد دافع عنه الرئيس الحص ودفع كل سهام التجريح: «إن الوزير قرم يتمتّع بثقتنا وتقديرنا، وهو معروف بعلمه ووطنيته ومقدرته»[1].

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٨٣.

ولقد كان الرئيس الحص على حق في شهادته هذه، وفي دفاعه، عن وزير ماليّته، فقد أثبتت ممارسات هذا الوزير طوال عهد الحكومة في سنتين تقريباً، كم كان مهنيّاً وصبوراً ومكبّاً على عمله. فنظّم أعمال وزارته وأقسامها، وأبعد السماسرة، وسهّل سير المعاملات، وعرض ميزانيات مدروسة تأخذ بأوضاع البلد وظروفه، وتصدّى للهدر، وأعاد النظر في مشاريع كثيرة، على ضوء نفعها وأهميتها وترتيبها، ووضع مشروعاً يعالج فيه عجز الموازنة، يمتد لخمس سنوات، بإشراف الرئيس الحص ومشاركته. وركّز جهوده على تشجيع الاقتصاد المنتج، في جميع مجالاته وساحاته وتجليّاته، بدل الاقتصاد الريعي المقتصر على تجارات العقار والأراضي حيث لم يُبنَ مصنع واحد منتج، ولا شركة صناعية أو زراعية، أو غذائية أو صناعة التقنيّات الحديثة، من كهربائية وإلكترونيات وغيرها، مما ينتج ويبدع ويشغّل اليد العاملة، ويخلق فرصاً لآلاف الخريجين. إن العقار والفندق والسياحة وحدها لا تبني بلداً[1].

كما برز الدكتور ناصر السعيدي، الوزير المثقّف والخبير، والناجح في عمله، والنزيه.

وقد كان ردّ الرئيس الحص على المعارضين في جلسة مناقشة البيان الوزاري للحكومة وعلى جميع النواب الذين اعترضوا وانتقدوا (جبهة النضال الوطني ورئيسها وليد جنبلاط، وكتلة الحريري، وكتلة الوفاء للمقاومة): «لقد ساد في السياسات السابقة الكثير من الهدر والفساد في الإدارة، فنحن لم نكن الوحيدين الذين تحدّثوا عن الهدر، وإنما سمعنا الكثير عن الهدر من المسؤولين أنفسهم عندما تراشقوا التهم قبل نهاية العهد الماضي.. ونحن تجنّبناها حتى لا يُقال عنا أننا نتجاوز الحدود. إن مهمتنا صعبة كما تدركون جميعاً والتركة التي ورثناها ثقيلة جداً. كل الناس يعلمون لا بل يشكون من أن الدين العام تجاوز حدود (٢٥) ألف مليار ليرة لبنانية، وأن خدمة الدين تفوق (٣,٢٠٠) مليار ليرة لبنانية سنوياً. وأن عجز الموازنة يفوق ٣٠٠٠ مليار ليرة لبنانية سنوياً. كما ورثنا إدارة يعشّش فيها الفساد ويخيّم عليها الكثير من العقم..

«ماذا تقولون عن إدارة فيها عدد غير معروف من المسؤولين يتقاضون راتبين، راتباً

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤٥.

من الدولة معتدلاً، وراتباً كبيراً من خارج الدولة؟ الأمر الذي من شأنه تشتيت الولاءات ضمن الإدارة»[1].

وعرض الرئيس لمشاكل البلد، في الاجتماع وفساد الإدارة، وارتفاع الدين العام، وثقل خدمة الدين العام، وعجز الموازنة وأخطاره على الاقتصاد، وارتفاع الفوائد نتيجة اضطرار الدولة للاقتراض من الأسواق، وهذا الارتفاع يهدّد بكبح النشاط الاقتصادي.. مما يدعونا إلى التقشف في النفقات لكبح ارتفاع العجز، وكسر الحلقة المالية المفرغة. كما تحدّث عن الخصخصة، بتأنٍ وتدقيق، وليس بالمطلق لكل الخدمات والمشاريع. فهناك مشاريع مربحة ومنتجة لا يجب خصخصتها.. ولا يجوز رفض الخصخصة بالمطلق أيضاً، مؤكداً على دراسة المشاريع والمرافق المعروضة للخصخصة حالةً فحالة.. وطالب بتنشيط هيئات الرقابة وإلغاء الطائفية السياسية.

وكان ردّ الرئيس الحص في جلسات المناقشة، وعند نهايتها واضحاً، حاسماً، يليق برجل الدولة ويحفل بالشفافية وروح التصدي لمشكلات البلد المتراكمة والمستعصية. وكان تعليق للرئيس عمر كرامي في مؤتمر صحافي عقده في طرابلس: «إن البيان الوزاري كان أدنى بكثير من خطاب القسم. وإن ردّ رئيس مجلس الوزراء على النواب كان أرقى من البيان وأقوى وأوضح».

إصلاح الإدارة والمعارضة الشرسة

ولقد حدّدت الحكومة برئاسة الحص عنوانين كبيرين لتوجهاتها: إصلاح الإدارة ومعالجة عجز الموازنة. وكانت بذلك على حق، لأنهما العبآن اللذان يثقلان على صدر الدولة وعيش الناس، وهما الأكثر إلحاحاً وخطورة.

انطلقت الوزارة تعمل للإصلاح. وقد نشطت الهيئات الرقابية في العمل، خاصة وأن الحكومة قد عيّنت رؤساء جدداً لها: في مجلس الخدمة، والمجلس التأديبي وهيئة

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٧٨.

التفتيش المركزي. كما عيّنت رؤساء وقادة أمنيّين، من قائد للجيش، وقوى الأمن الداخلي، وأمن الدولة والأمن العام.

وبناء على تقرير قدمه وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري الدكتور حسن شلق إلى مجلس الوزراء، أصدر المجلس أول دفعة من القرارات الإدارية أعفى بموجبها ١٣ مديراً عاماً من مهامهم، حيث وُضعوا في تصرف رئاسة الوزراء، وأنهى خدمات ٦ رؤساء وأعضاء لمجالس الإدارة. ثم أعفى بعد ذلك أربعة مدراء عامين من مهامهم ووضعهم بالتصرّف. وأصدر تعيينات جديدة مكان الجميع، وأجرى مناقلات دبلوماسية شملت ٦٧ سفيراً.

تكثّفت حملات المعارضة وازدادت شراسة، وقد ركّزت على الوتر الفئويّ والمذهبي الديني.. وكان الاتهام الأكبر في حملات الافتراء هو خذلان الحصّ للطائفة السنية والتفريط بحقوقها، مما ولّد الإحباط واليأس عند أهالي بيروت السنة خاصة، وكل المناطق السنيّة اللبنانية عامة. وكان هذا افتراءً مجحفاً، وكذباً صراحاً، واستخفافاً مهيناً بمقام رئيس الوزراء، وإضعافاً له في الوقت الذي يجري فيه اتهامه بإنه فرّط بمقام رئاسة الوزارة!!

وكان الرئيس الحص يردّ على هذه الافتراءات كلما سنحت الفرصة، وفي كل مناسبة، حضرها أو شارك فيها، وعبر كل التصاريح الصحافية، أو عبر الشاشات الفضائية المحايدة والحرّة على قلتها. وقد اختصّ جنبلاط بمهاجمة الرئيس لحود والنظام الأمني، وعسكرة المؤسسات كما كان يدّعي، بينما تخصّص الحريري بمهاجمة الحص، بكل التهم المزيفة، والافتراءات المفبركة، والادعاءات، ولا يقرب من لحود مطلقاً. وكان الحريري بذلك محافظاً على خط الرجعة مبقياً شعرة معاوية ومكاناً للصلح مع الرئيس لحود، آملاً في وصل ما انقطع، والعودة إلى الحكم مجدداً. ولكي لا يصطدم بالسوريين رعاة العهد والدولة الجديدة.

يردّ الرئيس الحص: «فليكن معلوماً أن الضرب على وتر العصبيات الفئوية لا يجوز استسهاله. إنه سيف ذو ١٨ حدّاً باعتبار أن في لبنان ١٨ طائفة معترفاً بها».

«لا شيء اسمه إحباط سنّي، فالطائفة السنيّة رائدة ولا تُصاب بالإحباط، وهي حملت مشعل القومية والوطنية. وهي شريك أساسي في الحكم، وهذا الكلام قد يكون الهدف منه افتعال الإحباط»[1].

تنبّه المسؤولون لخطة المعارضة (الحريري – جنبلاط) فسارع الرئيس إميل لحود إلى تأييد الرئيس الحص ودعمه. لقد أدرك أن الهدف من كل هذه الحملات هو إيجاد شرخ داخل السلطة التنفيذية من خلال التركيز على الرئيس الحص والتشكيك في اضطلاعه بمسؤولياته الدستورية. وأكّد رئيس الجمهورية «أن هذه الحملات لن تبلغ غايتها في النيل من الرئيس الحص، كونه يتمتع بصدقية كبيرة أمام الرأي العام، فضلاً عن ثقة رئيس الجمهورية في العمل معه».

كان هذا هو الواقع، فبين الرئيسين لحود والحص انسجام عميق، وثقة قوية، وودّ وتفاهم. ولقد كانا متشابهين في السلوك النظيف والنزيه. وتجمعهما رغبة عميقة في بناء دولة قوية صالحة سليمة من كل عيوب الماضي، توفّر الرخاء لكل مواطنيها وبعيدة عن المحاصصات والنفعيّات وغبن الحقوق وسلب الدولة، وتتجاوز كل القيود الطائفية.

لقد مثّل تعاونهما المبني على الثقة والفهم المشترك، أكثر المحاولات الإصلاحية جدّية في تاريخ لبنان. كانا يريدان الكثير، وكانا يتميّزان بإرادة صادقة، وانحياز قوي لفكرة الدولة والمؤسسات. وقد لمسا معاً نبض الناس، في النفور من الممارسات الماضية ومحاربة الفساد، وأرادا بكل صدق تمتين بناء الدولة وتحصينها وإشاعة الشفافية، وعصرنة البلد. وجهد الحص بشكل خاص أن يقيم اقتصاداً وطنيّاً منيعاً، متخلّصاً من ثقل الديون وضغط الفوائد وعجز الميزانية.

كان همّ الرئيس الحص، مع وزيريه الصادقين بشكل خاص، الدكتور ناصر السعيدي والدكتور جورج قرم (وزيريْ الاقتصاد والمالية) أن يعالجوا كلَّ الهدر وكلَّ الإسراف وما جرّاه من مصائب.. وكان الرئيس لحود، لثقته بالرئيس الحص وإيمانه بطروحاته وأهداف حكومته، يقدّم كل الدعم وكل التفهم والمساندة.

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٤، ص٨٨-٨٩.

لكن العبء كان ثقيلاً، والتركة ساحقة ضاغطة لا تحتمل، كما أن سطوة المافيات الاقتصادية والمالية وتكتلات المنتفعين والمهيمنين على الدولة ومفاصلها، والإعلام الفاجر المأجور والمسخّر لخدمة هذه التكتلات، وجحافل الطامعين الشرهين، أثّرت كلها في تجميد المسيرة وشلّها. حتى كانت الفئويات والطائفيات والمذهبيات، فقضت على كل الآمال، وضاعت، كما غيرها، فرص ذهبية على البلد، وبناء وطن قوي عادل عصري وقدير.

لقد شاب عملية التطهير الإداري والإصلاح شوائب كثيرة، وقد لجأ كثير من «المعفيين» إلى مراجعة مجلس شورى الدولة، وربحوا قضاياهم. لكن الأخطر هو توقف عملية الإصلاح عند هذا الحدّ وجمودها. وكأنما أظهرت تراجع المسؤولين عنها وترددهم، مما أساء كثيراً إلى العهد والحكومة. وزاد الطين بلّة أن بعض التعيينات قد حملت معها بذور فساد ومؤشرات عدم كفاءة، ومحسوبيّات وقد أضرّت بسمعة الحكومة والعهد، إذ لم تكن موفقة، وكان المسؤول عنها طرف وزاري ارتبط اسمه بالفساد، ولم يكن مقبولاً أساساً تواجده في الوزارة والمشاركة فيها، إذ طالما نظّم الصفقات ولوّث العهود وانحرف بالحكم عن خط النزاهة.

لم يكن على الحصّ أن يقبل بأمر كهذا، ولم يكن مسموحاً لداعمي مثل هذه الشخصيات أن يرضوا بها أو يتقبّلوها، والسماح بتغليب القرابة أو العلاقة الشخصية، أو توصيات بعض الجهات السورية النافذة.

كان الضرر كبيراً، والإساءة لا تُحتمل. ولسوف ينقلب هؤلاء فيما بعد على وليّ نعمتهم ومن دعمهم، في مشهد من النكران والغدر وعدم الوفاء قلما شهدناه في الحياة السياسية اللبنانية، وفي التاريخ السياسي اللبناني، ولكن الفكر النفعي والسلوك المافياوي يبرّر لهؤلاء كل شيء، ويحلّل كل المحرمات. ثم إن هذه الشخصيات كانت أول من ترك السفينة عندما هددتها العواصف، بل أول من أمعن في ثقبها، وفرّ بنفسه ناجياً متحللاً من كل مسؤولية.

ولعلنا نرى من الواجب هنا، أن نتفحّص دور بعض المؤسسات الأمنيّة اللبنانية

والسورية، التي لم تكن بمنأى عن الألاعيب الماكرة، في السرّ، والارتكابات المريبة والمسيئة، وإحداث الاختراقات.. فقد أصبح الكثيرون عبيداً للمال، يريدون امتلاكه وتحصيله بأي ثمن.. وكان هناك من يدفع وبسخاء قلّ نظيره.

والسؤال: هل كان العهد، رئاسةً ووزارةً، يملك رؤية متكاملة واثقة ومهنيّة وجادة للإصلاح؟ وهل فحص العهد أساليبه ودرس بدقة خطواته، واختار أدواته ورجاله، بما يتناسب مع خططه وطموحاته وآماله؟ لم يبدُ الأمر كذلك، فكان الإصلاح خطوات مُبتسرة، مجتزأة، صغيرة ومترددة. هكذا مُورس وهكذا بدا، فارتبك أمام أول عثرة وأول صدام.

كان هناك نوع من المسايرة، والتردّد، و«المونة» والمراعاة، في عملية الإصلاح، بل كان هناك استجابات لحسابات الأصوات النيابية، وارتباك أمام هجوم الإعلام المأجور، وسطوة المعارضة وقياسات الشعبية، في أجواء الأحياء ومساحات الشوارع.

وإذن، ما معنى أن يتهم الإصلاح بالكيديّة، والانتقام، والمذهبية، مع أنه شمل كل الفاسدين من كل الطوائف.. حتى توقّف وتراجع، ثم انتهى. كانت هذه غلطة قاتلة، ولا يكفي مطلقاً أن تحتجّ الحكومة بالفئويات والمال السياسي والإعلام المأجور والافتراء والتجني.

ولعل التفسير المنطقي يشير إلى واقع أن الحكومة حملت نقاط ضعف في تركيبتها بالذات، فكان بعض وزرائها أشد ضرراً عليها من خصومها في خارجها.

انبرى الرئيس الحص للردّ على هجمات معارضيه ومنتقديه فأصدر بياناً اعترف فيه بأخطاء حكومته، وعرض نقداً ذاتياً لعملية الإصلاح الإداري، وقال إننا «سنعيد النظر ونتحمّل المسؤولية»، ممّا عدّه البعض ضعفاً وعجزاً وعدم وضوح في الرؤية السياسية. ثم تراجع أمام شراسة الحملات التي تشنّها المعارضة على حكومته قائلاً: «إن عملية الإصلاح الإداري الذي باشرته «الحكومة» أصيبت بعثرتين: الأولى تمثّلت في توقف عجلة الإعفاءات قبل أن تحقق العملية كل أهدافها، والعثرة الثانية تمثّلت في أن بعض التعيينات لم تكن موفّقة تماماً».

وكان يجب إضافة أن تقارير الأجهزة الرقابية في معظمها لم تكن دقيقة، لبعضهم، وأن بعض أكبر الفاسدين تُركوا لشأنهم ولم تجرِ محاسبتهم بناء على توصيات وتدخلات وإرضاء لجهات نيابية وأمنية سورية. يُضاف إلى ذلك ما لاحظته الوزارة، فيما بعد من قصور وعدم كفاءة في تعيينات الأجهزة الرقابية التي أجرتها الحكومة، والتي أُنيطت بها عملية المحاسبة والإصلاح، مما استدعى حتمية أن تُصلح هذه الأجهزة نفسها، قبل أن تُكمل عملية الإصلاح.

ويورد الرئيس الحص في تحليله للأمور، أسباباً كثيرة لفشل العملية الإصلاحية، إذ يعيدها إلى التركة الثقيلة الموروثة من الحكومات السابقة، ولمحاصرة الحكومة سياسياً من قوى معارضة جديدة انضمت إلى السابقة، مع أنها كانت تخاصمها إبان عهودها.

وقد تسرّعت الحكومة في أعمالها لحاجتها إلى الإنجاز فكانت الأخطاء نتيجة التسرّع؟! فتقرّر إعادة النظر في كل خطوات الحكم.

لقد تحقّق لهذه الحكومة، وفي بداياتها الأولى أمران مهمان: أولاً، أسقطت مقولة خاطئة حول ارتباط استقرار العملة الوطنية بشخص معيّن، وأن تواجد هذه الشخصية هو الضمانة الأساس لهذا الاستقرار. فماتت فوراً هذه الخرافة، وانزاح هذا الادعاء. وكان لحاكم البنك المركزي رياض سلامة دور مؤثر ومهني محترف في حسم هذا الأمر.

والأمر الثاني هو سقوط عهد الترويكا، المتمثّل بتحالف جائر خانق مستبد بين رؤساء البلد الثلاثة، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء، فتحقق مبدأ فصل السلطات واستقلاليتها وحريتها، مع احترام مبدأ التفهم والتعاون حيث تفرض مصالح الوطن. كما أسقطت شروط المحاصصة والتقاسم الطائفي والمذهبي والمصلحي النفعي لنهب الدولة واستلابها.

وقد قوي مركز رئاسة الوزراء وتأكّد احترام حضورها، خاصة وأن الرئيس الحص كان يمسك بقيادة وزارة الخارجية أيضاً إلى جانب الرئاسة، فيدير السياسة الخارجية بكل اقتدار وحرفية وسيادية. ولم يسمح بأي تجاوز لمسؤولياته مهما صغر حتى لو صدر من صديقه ومن يثق به، أي الرئيس لحود. وكان هناك أمثلة على ذلك ذكر بعضها الرئيس

الحص في كتابه «للحقيقة والتاريخ». وكانت هنّات بسيطة صدرت عن عفو وطيب نية وسلامة وجدان. ومع ذلك، عاتبه الرئيس عليها وراجعه في شأنها، فتقبّل الرئيس لحود الأمر بكل المودّة والتفهم.

وقد مثّل الرئيس الحص لبنان أحسن وأفضل تمثيل. وأبرزه للعالم وطناً معتدلاً حريصاً على سيادته وحريّته وعلى السلام والاستقرار، ومتمسّكاً بكامل حقوقه في أرضه التي ما زالت محتلة، وبوجه العدوان الهمجي الإسرائيلي المتكرّر.

وكان الرئيس لحود متجاوباً بكل شهامة ورقي مع الرئيس الحص، إذ طالما ارتضى عن قناعة وثقة وطيبة خاطر، أن يعقد مجلس الوزراء بغيابه وبرئاسة الرئيس الحص مما عزّز الثقة بينه وبين رئيس مجلس الوزراء، على العكس تماماً مما كان يجري في عهود سبقت.

والغريب، أنه مع كل هذه الشواهد، ومع تمسّك الرئيس الحص بكل صغيرة أو كبيرة تتعلق برئاسة مجلس الوزراء وسلطات رئيس الوزراء، فإن بعض المعارضة كانت تدّعي، بكل انحراف وافتئات وتجنٍ، أن الرئيس الحص قد فرّط بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء السنّي، رغبة في إثارة المشاعر المذهبية والطائفية، وتحريض الشارع السنّي عليه، لإثبات أن هذه الشخصيات المعارضة هي من يمثّل السنّة حقيقة وبقوة، وليس من تمثيل صادق للسنّة عند غيرها، وإلا كان هذا التمثيل ناقصاً أو مريباً. لقد استُحلت كل الأسلحة مهما كانت دنيئة أو مهددة لوحدة المجتمع وصلابة نسيجه. ولم ينتبه بعض المعارضين، أو لعلهم تجاهلوا عمداً، لخطورة أساليبهم وطروحاتهم على مستقبل الوطن، وعلى الشرور المهلكة والأخطاء والخطايا القاتلة التي يمكن أن تجلبها مثل هذه التحركات العابثة والمجرمة.

مرّت الأيام ولم تسجّل الحكومة ولادتها الثانية الموعودة، فلقد تعثّرت عندما اصطدمت بعوائق حالت دون تحقيق أهداف عملية الإصلاح الإداري التي باشرتها. وبقيت تلك العوائق إياها تعترض سبيل الحكومة. فما استطاعت أن تنهض من كبوتها. لم يأتِ وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري بالمعالجات الشافية، لأن العوائق التي

حالت بين الحكومة وإكمال مسيرة الإصلاح الإداري لم تكن فنيّة بل كانت سياسية. فعندما كانت جهة سياسية معيّنة تحمي بعض أنصارها، يقول الحص: «كنا نعجز داخل الحكم عن الوصول إلى قرار في شأن هؤلاء. وكانت الحماية تأتي لهؤلاء في حالات كثيرة أيضاً من جهات سورية. وبقي هذا الوضع على حاله، حتى نهاية عهد الحكومة، وقد بتّ أرفض الاستمرار في عملية الإعفاء من المهام والوضع في التصرف، مادام هناك مسؤولون في الإدارة بمنأى عن هذه الإجراءات.

«في نهاية التحليل، يمكن القول إن عملية الإصلاح الإداري اصطدمت بحواجز سياسية عجزت الحكومة عن تخطّيها، وإن الواقع السياسي السائد لم يهضم عمليّة الإصلاح على هذا المستوى من التغيير»[1].

ولكن إلى جانب تدخل الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية، ودور الطائفية البغيض، وغياب الفكر الإصلاحي والإيمان بضرورته ودوره، تتحمّل الحكومة، وزراً كبيراً، ومسؤولية وازنة. فمع الوقت، وعبر الممارسة والتجربة، لاحظت الحكومة أن العجز الفعلي، وجزءاً كبيراً من مسؤولية الفشل، تقع على قصور الأجهزة الرقابية، وأجهزة المحاسبة الإدارية. كان يجب البدء بإصلاح هذه الأجهزة قبل كل شيء. وهل يمكن أن تصلح الإدارة ويُقتلع الفاسدون، وأجهزة الرقابة فاسدة وعاجزة، ولا تملك ملفاتها المنظّمة؟ وهنا تتمثّل مسؤولية وزارة الإصلاح الإداري. كان على وزيرها أن يتأكّد من سفينته قبل الإبحار، وهذا من البديهيات، فهل كان اختيار الرئيس الحص للمسؤولين عن الإصلاح في مكانه؟

يقول الرئيس الحص: «لقد تعزّز اقتناعنا بأن عملية الإصلاح الإداري يجب أن تشمل هيئات الرقابة، لا بل أن تبدأ بها»[2]. كان هذا صحيحاً وطبيعياً.. ولكنه جاء متأخراً. ولما وضعت الحكومة مشروع موازنة ١٩٩٩ رأت أن العجز المقدّر يصل إلى نسبة ٤٠,٢ في المئة من مجموع النفقات. فزادت بعض الرسوم على البنزين حوالي (٢٠٠٠ ليرة لبنانية) والضرائب على الكماليات، والأملاك المبنية والرسوم الجمركية

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٩٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٨.

على السلع الكمالية، ورسوم إجازات العمل ورسوم انتقال الأملاك المبنيّة، وإقامات العمال الأجانب، وخدمات الطائرات في مطار بيروت.

وفي المقابل زيدت التنزيلات العائلية من حساب ضريبة الدخل، كما خفِّضت الرسوم الجمركية على بعض المواد الأولية الصناعية ورسوم تسجيل العقارات.

وكانت الزيادة على سعر صفيحة البنزين من أجل تغطية نفقات سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام. وقُدّرت كلفتها بنحو ٤٥٠ مليار ليرة. ولم تمسّ الزيادات سوى البضائع والشؤون الكمالية، متجنّبة شؤون الفئات الشعبية والفقيرة.

ثم وضعت الحكومة برنامج عمل للتصحيح المالي ألحقته بالميزانية (ميزانية ١٩٩٩) يرمي إلى تخفيض عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني عبر السنوات الخمس المقبلة. ولقد لعب وزير المالية الدكتور جورج قرم دوراً رائعاً في التصدي للمشكلات المالية، كما فعل أيضاً وزير الاقتصاد الدكتور ناصر السعيدي. فكانت ممارستهما، في هذا المجال، وجهودهما علميّة ودقيقة وحكيمة.. مع التأكيد أن أثقال دهر طويل من التخلّف والانهيار والفوضى والعشوائية، لم تكن لتزال بسحر ساحر، وبغمضة عين.

ولقد ذهب وزير المالية الدكتور قرم بعيداً جداً في مجال الإصلاح المالي، وجعل مهمته تحرير الاقتصاد والمالية، تعانقاً مع تحرير الأرض. كان عمله فعل مقاومة وجهاد حقيقيين.

«إن اقتصادنا في الحقيقة يحتاج أيضاً إلى التحرير. فبعد تحرير الأرض، إن شاء الله، سنسير على طريق تحرير الاقتصاد. إن اقتصادنا، كما سنرى عانى، على مرّ السنين الثلاثين الماضية، أوضاعاً شاذة وصعبة، وتحولات مختلفة أدّت إلى إضعافه وفقدانه للقدرة التنافسية».

ودعا إلى نشر الثقافة الاقتصادية، واللحاق بالتطورات العالمية في المجال الاقتصادي وفلسفاته، وإعادة تنشيط الإدارات وتأهيلها وإدخال الشباب والفكر العصري الحديث والآليات المتجددة إليها. كما تصدّى للمديونية الهائلة التي تعني فقدان الإنتاج والقدرة التنافسية في الاقتصاد، مشدّداً على التصدي للهدر والقضاء على الفساد، تلك

الآفة القاتلة والسالبة لكل تطور أو نهضة أو حداثة، وتثقيف العائلة اللبنانية بالثقافة الاقتصادية، فتتوقف عن التبذير والإنفاق، عبر الاستدانة والاستقراض، فتحكم تنظيم ميزانيتها. رابطاً كل ذلك بمفاهيم الأخلاق. ودعا لتمتين التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام، وأن يزيد القطاع الخاص من استثماراته وتقديماته لعماله، والتوسّع بالإنتاج، وقد أعطى أهمية واسعة ومؤثرة للبعد الاجتماعي والمنحى الإنساني، وخلق فُرص العمل أمام جماهير الشباب الجامعيين والعمال المهرة[1]..

وكلّ ذلك من خلال الإجراءات والسياسات التي يترتب على الحكومة التزامها من أجل تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٢٠-١٢٥ في المائة كما كان، إلى ما دون الـ٩٦ في المائة بعد خمس سنوات. وتخفيض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي من نحو ١٥٪ كما كان، إلى ما دون ٥٪ بعد خمس سنوات.. وكانت المرة الأولى التي توضع فيها مثل هذه الخطة[2].

انتشى الحص لدعوة لحود له للتعاون معاً من أجل إعادة بناء البلد على أسس جديدة (حسب الطائف) وسليمة ومعافاة. وقد أسعده الأمر لدرجة حسب أنها الفرصة المؤاتية، وفرصة العمر لما كان يؤمن به وينادي ويبشّر. ولمّا استمع لخطاب القسم، الحاسم في لهجته ودعاويه الإصلاحية أدرك أنه يتماهى مع الرئيس لحود في ذلك.. ويتعانقان لاسترداد الدولة، وللعودة الفعلية والصادقة للجمهورية. واعتقد الحص إن دعوة التعاون توفر مساحة صادقة وحقيقية لبناء الجمهورية الثالثة، الجمهورية المشتهاة والمأمولة، في الفكر السياسي للرئيس الحص.

وهكذا، كأنه حين كان يدعو للجمهورية الثالثة، اعتبر أن عهد ما بعد الطائف كان تجريباً وتمهيداً ومحاولة بناء الجمهورية الثانية، حيث اكتُشفت عيوب، وظهرت أخطاء، فكان فريق لم يؤمن بالكامل بما جاء به الطائف ورأى فيه إجحافاً، وفريق آخر رفض التعديل وتدوير الزوايا والتنازل عن حرفية الطائف في التطبيق، فكانت الضرورة تقضي بمحاولة التفاهم عبر الحوار الوطني الشامل لتكون في ذلك فرصة قيام الجمهورية الثالثة،

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٩٨.
(٢) المصدر نفسه، ص١١٤.

كي لا يظل اقتصادنا مهملاً لهذه الاهتمامات الشعبية، ولا يكون الرأسمال متوحّشاً ساحقاً للطبقات الفقيرة ومستغلاً لها.

ولعل أهم ما جاء به مشروع الوزير جورج قرم المالي الإصلاحي أنه طلب معالجة وتوسيع مجالات وآفاق هذا الاقتصاد عبر عدم الاقتصار على النشاط الريعي، خدمات وفنادق وسياحة وعقارات ومصارف، بل إعادة الاعتبار وبكل الدعم والتخطيط والمساهمات والمساعدات، للزراعة والصناعة. كانت طروحات هذا الوزير المجتهد تتّجه إلى معالجة الدين الثقيل الوطأة على الاقتصاد، وتخفيف عبء الفوائد، وتخفيض مستوى العجز في الميزانية. وقد اتّجه إلى توسيع شبكة الضرائب على الأغنياء والكماليات، مما لا يضر بلقمة الفقراء، ويوسّع دور القطاع الخاص في القيام بواجباته، بدل التمتّع بالامتيازات وتحقيق الأرباح الخرافية، دون أي مشاركة أو تقديمات. ومع الأسف، حين تغيّرت حكومة الرئيس الحص في نهاية العام ٢٠٠٠، وجاءت حكومة مختلفة، أُهملت كل تلك الجهود والأفكار والمشاريع، كيداً وجهالة.. فأضاع لبنان فرصة ذهبية للتصحيح المالي والاقتصادي، ولبناء اقتصادٍ منتجٍ عادلٍ نامٍ، يبشّر بفرص رائعة[١].

حصل الرئيس الحص على الفرصة المتاحة بمجيء رئيس جديد للجمهورية هو العماد إميل لحود، حيث رأى إمكانيات لا حدود لها للنهوض، في أجواء من النزاهة والشفافية والسموّ عن استلاب ثروات الدولة أو الهيمنة والمحاصصة، وإعادة النظر في إجراءات اتُخذت، وتصرفات مريبة عبرت بلا مراقبة أو مسؤولية. كان يجب إعادة النظر في كل شيء على ضوء فهم سليم للدستور والمصالح العليا للوطن ومصالح الناس وعيشهم.

أقدم الحص على عمله مشوقاً، تزدهي فيه الآمال والأحلام، بوجود رئيس للجمهورية، مثله، لا يطلب شيئاً لنفسه، وقد جلّلته السمعة العطرة والتجربة الصادقة المثمرة، والنزاهة والوطنية. لذلك كان إعجابه العميق، وهو المؤمن بالكلمة والموقف، بخطاب القسم،

(١) د. جورج قرم، الفرصة الضائعة: في الإصلاح المالي في لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢١٩، ٢٢٦ - ٢٢٧.

فجعل بيان وزارته متماهياً بعمق مع مضامينه، بل لعلّه، اكتفى به، وعلى هذا الأساس نالت حكومته الثقة.

كان يريد أن يعبر مع لحود، بكل أمانة، إلى عصر الجمهورية الثالثة.

لكن حساب الحقل لم يتماثل مع حساب البيدر. فحاربته كل مافيات المال والاقتصاد والسياسة، وبيدها كل الثروات ومفاتيح الإعلام، وكتل بشرية حرّضت وعُبئت افتراءً، عبر مفاهيم مذهبية وفئوية ومصلحية، فكانت مسرحية جنون عابث مهّدت لسطو عجيب ولانحراف غير مفهوم ولاستئثار وتملّك لا مثيل لهما. وفي غياب العقل والاتزان كان لا بد للجنون والهذيان والشعوذة أن تسود.

لقد اختُطف الوطن وتراجعت الوطنية، وسيطر مفهوم الكسب و«البيزنس».

قبل إجراء انتخابات الرئاسة وفوز العماد إميل لحود بالمنصب. كان الحريري قد صرّح في مقابلة تلفزيونية: «أنا باقٍ في رئاسة الحكومة أياً يكن اسم الرئيس الجديد..»[١].

كان الرئيس الحريري واثقاً من نفسه وحضوره، مؤمناً أنه قد صار ضرورة ملزمة للبنان، ولحكمه. لقد سيطر بالفعل شعور في أجواء الحياة السياسية اللبنانية أنه قدر لا مردّ له، وأن خلاص لبنان مرتبط بتواجده في الحكم وقيادته، وأن لا أحد من الزعامات التقليدية التي تولّت الحكم والحاضرة في ساحاته يملك القدرة والكفاءة والإمكانيات لإخراج البلد من أزماته والتخفيف من أثقاله.. وبهذا الاعتقاد وبتأثير منه، امّحت هذه الزعامات وبهتت وتصاغرت أمام وهج الحريري وظلال حجمه.. وخرجت من الحسابات السياسية ومن ذاكرة الناس، وبعضها عن قناعة واستسلام.

لذلك، كان مجيء الحص بمثابة صدمة مهولة لهذا الطرف، نتيجة هذا التفكير اليقيني. فعومل وكأنه مغتصب سلطة، ولا يملك الحق في ريادتها وتبوئها، وأنه قد استولى على منصب محجوز لغيره... وكانت كل هذه أحابيل وأباطيل وخرافات، عشّشت في نفوس مستأثرة مريضة، لا تؤمن بتناوب السلطة ولا بالفكر الديمقراطي، بل لعلّها كانت أقرب إلى الفكر التوريثي القبلي وإلى عشائرية لا تمت إلى العصر والحداثة.

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤١.

ويكفي أن يراجع المراقب مقالات الصحافة المكتوبة في تلك المرحلة، اللبنانية في أكثرها، وحتى في الصحافة المكتوبة الخليجية، وبرامج الفضائيات الحوارية، ليفجع بضراوة هذه الحملات، وعدائيتها وتوحّشها المرعب في افترائها وتزويرها.

كان الهدف سحق الرجل وتدمير تاريخه السياسي والتشنيع عليه بكل حقد وجحود. ولم يكن لمفهوم المعارضة أي إسهام أو دور أو اعتبار في الأمر، إذ لا علاقة للمعارضة، ولا هكذا تكون أصلاً، في كل ما كان يجري. لقد تجاوزتها هذه التصرفات.

لقد جرى تحريض وتجييش النوادي والروابط العائلية والجمعيات وأئمة المساجد، ورجال الدين، وحتى العائلات، ضد الرئيس الحص حاكماً ومسؤولاً وإنساناً، وتركت مهمة مهاجمة رئيس الجمهورية للنائب وليد جنبلاط. ولسوف تستشرس هذه الحملات فيما بعد، حتى التطاول ورغبة الإلغاء.

وأمام كل هذا التمادي كان الحص يقف شامخاً، كبيراً وأخلاقياً، وظل عصيّاً على النسيان والمحو والانهزام. وفي هذه المحطة بالذات، وعند هذه التحدّيات يمكننا فهم تمنّع الرئيس الحص وتأبيه من الصعود إلى «باص» آخرين أو التحالف معهم والتماهي.

ففي تقييمه الموضوعي للأمور، وفي فهمه لأساسيات البناء الوطني وشروطه، لاحظ كم شاب المسيرة السياسية على امتداد ست سنوات من أخطاء وخطايا حتى تغيير الدولة والهويّة. فخلف بروق النجاحات، وأناقة البنيان والإنجازات السريعة، والصخب الإعلامي، والزيف الإعلاني، والحشود الشعبية غير الواعية أو المدقّقة أو المنصفة، تكوّمت جبال من الأخطاء، وكبر وحش الفساد، وهيمن الجشع والاستئثار، وتحكّم الهدر والتفريط، وتراكمت الديون حتى أثقلت ظهر الوطن الصغير، فناء وافتقر وغرقت فئاته الشعبية في العوز، وتفشّت بطالة العمال، وغرق المثقفون ومتخرجو الجامعات، وعددهم بالآلاف سنوياً، في بطالة بائسة ويائسة حتى اندفعوا إلى الهجرة ملاذاً أو علاجاً.. وتجمّعت الثروات آخر الأمر بيد القلة القليلة من رأسماليين استسهلوا الربح والكسب الهينين، وحُصر الاقتصاد كله في زاوية الريعية: عقار وفنادق ومراحات رفاهية واستراحات ينكبّ عليها غرباء. كان يراد للبلد أن يكون مقصد عبث ولهو.

وهل كان مسموحاً أو مقبولاً أن تُمحى سنوات طويلة من العمل السياسي، بالنسبة لسياسي يحترم نفسه، ونقي الضمير؟ هل كان يجوز الاستسلام أمام شهوات السياسات السهلة، وإغراءات الهناءات المريبة؟ وهل يتحمل شرف رجل دولة أن يُستمال بهذا الرخص الفاني فيشبع على حساب جوع الجماهير ويغتني بسرقة الوطن؟

كان الرجل الطيب، الآدمي، قد مرّ بمثل هذه التجارب من قبل، وعُرضت عليه الدنيا بكل بهارجها، فلم يلتفت أو ينحنِ أو يستجب، وقد انتصر على كل مفاتنها، مالٍ وسلطةٍ ونفوذٍ ورفاهٍ، وكرسي يتبوأه طوال العمر، مقابل الصمت وغضّ النظر عن فظائع طبقات من الفاسدين المفسدين. لكن ضميراً حياً ناصعاً كان يأبى لهذا الجندي أن يلقي سلاحه، أو يستسلم.. ووجداناً كان يمور بالتعاطف والتحنان نحو الوطن والبؤساء الطيبين، فحسم أمره في أن الشرف يقتضي أن يظل حاملاً الراية، ليكون كما ورد في خطاب القسم عند الرئيس لحود، «المثل والمثال». أعلنها لحود وجسّدها الحص بحرفيتها.

كان الحص مؤمناً إيماناً متيناً وعميقاً، وهو الديمقراطي حتى العظم كما يتبدّى من ممارسته الحكم في مجلس الوزراء وفي علاقاته مع الوزراء، ومع كبار الإداريين، وقبلها مع الرئاسة، ثم العلاقة الديمقراطية الراقية مع أعضاء كتلته النيابية بعد انتخابات عام ١٩٩٢، حتى ولو خالف بعضهم مواقف الكتلة. كان يحترم في نهجه ورأيه وسلوكه ثم حياته العامة، الآخرين.

ولقد كانت المعارضة، عبر هذا الإيمان بالديمقراطية، جزءاً مهماً ومؤثراً منها وفي قلب مفهومها..

كان يقول: «إن وجود المعارضة هو الشاهد الأول على الديمقراطية. وحيث لا توجد معارضة للحكم، يبطل الحديث عن الديمقراطية. والمعارضة هي التي تصنع بوجودها الحياة السياسية في النظام الديمقراطي، وذلك من حيث أن السياسة بطبيعتها سجال، والحكومة لا تساجل نفسها. ثم إنها في راحة من أمرها من غير أن يكون هناك، من يساجلها أو يناجزها أو يحاسبها. أما الذي يصنع السياسة، أي السجال، فهو المعارضة

التي تجعل الحكومة هدفاً للمحاسبة اليومية. وهي التي تجعل التناوب على السلطة ممكناً، والتناوب هو من سمات الديمقراطية أساساً»[1].

وقد اشترط الرئيس الحص في المعارضة أن تكون بنّاءة وسليمة، لا تجرّح، لا تفتري، ولا تنحاز ولا تحرّف أو تزوّر. إنها أداة المحاسبة للتصويب والإصلاح، ولأنها كذلك عليها اعتماد الأساليب السليمة والأخلاقية، لا سلطة المال الذي يشتري الذمم، ولا التحريض المذهبي والفئوي والطائفي ولا التهييج والإثارة ولا اعتماد الإعلام المأجور والمشترى.

ولسوف تثقل عليه الضغوط وتتكثّف التدخلات المنذرة المتوعدة، بعد ذلك، في انتخابات عام ٢٠٠٠: إذا لم تتحالف مع فلان، وتأخذ بلائحتك فلاناً وفلاناً بدل اسمين آخرين، فلسوف تدفع الثمن، وعليك تحمّل النتائج!! كانت التوعدات تنهال عليه من كل المراجع، لبنانية وغير لبنانية، فلم يستجب، لا استكباراً ولا تعنّتاً، بل لسببٍ واحدٍ، أنها كانت تأتي ضد مصلحة الوطن، وعلى حساب لقمة الناس وعيش الناس، وأنها تمثّل قتلاً للديمقراطية والحرية وسيادة البلد. فاضطر أن يجيب: إن النيابة والسلطة لا تساوي عندي شيئاً أمام مصلحة الوطن وراحة الضمير، وإنني إنّما أترشّح لتأمين الحد الأدنى من الديمقراطية لحركة الانتخابات.. والربح والخسارة عندي سيّان.. وإني لا أخضع ولن أخضع إلا لإرادة شعبي وخيار الناس.

في سنة ٢٠٠٠، في موسم الانتخابات، وكان على رأس السلطة رئيساً للوزراء، دفع الرئيس الحص الثمن، فخسر في الانتخابات حين حوصر من قِبَل كل قوى الفساد والهيمنة والاحتكارات، وكل القوى الأمنية اللبنانية والسورية المتحالفة مع قوى المال، في تلك المرحلة. وكان تعليقه الوحيد: لعنة الله على كل الكراسي وعلى النيابة، وإني أحترم إرادة وخيار الناس (هل كان خياراً حرّاً؟)، لقد هزمني تواطؤ الأمن، والمال السياسي، والتحريض الفئوي والمذهبي الديني.

(١) سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص٢٢٣-٢٢٤.

واتخذ قراره الشهير: إني أعتزل العمل السياسي وأختار العمل الوطني والقومي، في رحاب الوطن وساحات الأمة. وكان ذلك مغنماً عظيماً للوطن وللأمة. لقد أدرك خطورة الفساد الذي كان ينهش جسد الدولة ويبني له أوكاراً وجحوراً في أُسس بنيانها. كان الناس يئنّون وكانت المراجع المالية الدولية تحتجّ وتشير بسدّ هذه الثغرات، وكادت الدولة أن تصنّف ضمن الدول الفاشلة، خاصة وأن بعض رجال السياسة أوشك أن يوجد له إدارة ظل يعتمد على رجالها في تنفيذ سياساته، يجمعهم حوله، ويرتّب لهم الأعطيات والهدايا الفخمة والمرتبات العالية، فيسارعون إلى خدمته في كل ما يطلب، ويمنحونه الولاء الكلي والطاعة العمياء..

وكان هؤلاء موزعين في كل مفاصل الدولة ومنعرجاتها وإداراتها، فأحكم هؤلاء السياسيون إمساكهم بمقاليد الأمور، وأطبقوا على القرار السياسي والاقتصادي والمالي، وسيطروا على الدولة.

يكتب الرئيس الحص، وقد ضجّ من تفشي هذه المظاهر وتغلغلها في نسيج الدولة والمجتمع:

«أجل لقد جعلنا حتى من الفساد ثقافة في لبنان».

«عندما يغدو لكل شيء ثمن يُقاس بالليرات والدولارات، عندما يغدو للقيام بواجب وظيفي ثمن، وللإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، ولتلزيم المشاريع العامة ثمن، وللنفوس في الانتخابات النيابية ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن، وللتشريع عند مفاصل معينة ثمن... ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن، عندما يغدو لكل شيء ثمن، نخشى أن يكون الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع، ويكون المجتمع قد ابتلي بما نسميه ثقافة الفساد»[1].

وحين صدر تقرير منظمة الشفافية الدولية في العام ٢٠٠٩، وضع لبنان من حيث تفشي الفساد فيه في المنزلة ١٣٠ دولياً، وفي المنزلة ١٢ عربياً... ومؤشر منظمة الشفافية يعكس رأي الناس، في كل بلد، في انتشار الفساد..

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص٤٩.

وإذا كان لا يخلو مجتمع في العالم من الفساد ولو بدرجات متفاوتة إلا أن البلدان الأكثر تقدّماً تتمتّع بآليات فاعلة لمكافحته. فما من مرتكب إلا ويُحاسَب أو يُلاحَق إما إدارياً وإما قضائياً. فالأنظمة المتطوّرة تتميّز بوجود آليات فاعلة للمساءلة والمحاسبة داخلها. فأي خلل في الأداء سرعان ما ينكشف ويصحّح. أما في بلادنا فالقانون يوضع كي يُخرَق أو يُخالَف. وإذا ما اكتشفت المخالفة فقلّما يُلاحَق المرتكب، خصوصاً إذا كان من ذوي الحَوْل والطول أو الجاه.

يقول الرئيس الحص: «إن مكافحة الفساد في لبنان وسائر الأقطار العربية تتطّلب تعزيز الشفافية في حسابات المؤسسة، الحكومية والخاصة، وتنمية الممارسة الديمقراطية بحيث تكون المحاسبة السياسية من صلب الحياة اليومية، وإطلاق الحريات عموماً، والحريات الإعلامية خصوصاً، باعتبار أن الإعلام النشط يشكّل بطبيعة الحال وسيلة من وسائل مكافحة الفساد. إلى ذلك فعلينا أن نعي ضرورة الفصل بين السلطات»(١).

وفي هذه المرحلة كانت قد أُنشئت المنظمة العربية لمكافحة الفساد، وطُلِب من الرئيس الحص أن يتولى رئاسة مجلس أمنائها، حيث نشطت على الصعيد العربي العام.

كان الرئيس لحود يتوجس من الطبقة السياسية، وفيها فئة تكوّنت عبر سني الحكومات السابقة مستهينة بكل القيم والقوانين والمصالح الوطنية. كان جشعها بلا حدود، وتكالبها غاية في الهمجية والطمع. وودّ لو استطاع كسرها أو تحييدها. لكنها كانت شرسة لدرجة لم تتورع عن منازلته ومحاصرته وتسفيه كل مشاريعه الإصلاحية.

ولم يتوانَ الرئيس لحود، ومعه حكومة الرئيس الحص، عن صدم هذه الطبقة «وقد حمّلها مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية. فكل واحد منها مهتمّ بما يجني من أرباح، وإذا خرب لبنان يهرولون إلى باريس أو مونتي كارلو، أما عامة الناس فتدفع الثمن ولا مكان لهم سوى لبنان»(٢).

(١) سليم الحص، ومضات في رحاب الأمة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٠، ص١١٥-١١٧.
(٢) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٠٦.

الجنوب الشهيد، جنوب العرب

غارات عدوانية وتدمير البنى التحتية

كانت إسرائيل ما زالت تحتلّ جنوب لبنان، وتسيطر على جيش لبنان الجنوبي، فتدخل على خط الأحداث متى أرادت، فتبعث برسائل متواصلة عبر غاراتها، وضرباتها وعدوانها.. وكان عملاؤها الممسكون بجيش لبنان الجنوبي حاضرين لتنفيذ أوامرها وتعاليمها. وكان على حكومة الحص أن تحارب في الداخل وفي الخارج، في جو سياسي متوتر وأوضاع انقسامية..

لكن أملاً مشرقاً كان يسطع في فضاء الجنوب. كان شباب المقاومة الوطنية اللبنانيون يقفون بالمرصاد للعدو الصهيوني وعملائه، وكانت عمليّاتهم تغطّي كل مواقع وثكن وتجمعات العدو. ولما حاصر العدو بلدة أرنون قرب قلعة الشقيف ومدينة النبطية كانت المفاجأة الكبرى. ففي يوم تاريخي مجيد، بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٦، اقتحم مئات من الطلاب الجامعيين العزل من السلاح، الإسلاك الشائكة المقامة حول أرنون، ونزعوها، في تحرّك شعبي لا سابق له، متحدّين رصاص الإسرائيليين ولافتاتهم التي تحذّر من الألغام المزروعة في الحقول. كان تحرّكاً وطنياً لطلاب من الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية وجامعة بيروت العربية والجامعة اللبنانية. كان الطلاب يمثّلون كل لبنان.

لقد قذف هؤلاء الشباب بكل إجراءات إسرائيل العدوانية، وكل فرضيّات الأمر الواقع وكل إغفالات المراجع الدولية، إلى زاوية الإهمال، واستخفّوا بكل الأخطار أمام حقوق وطنهم وقداسة أرضهم وقضيتهم.

وكان ما حدث صفحة جديدة في تاريخ المقاومة الوطنية، مدنيّة، أو عبر السلاح.

فواكب الرئيس الحص هذه البطولة، التي توحّد وترصّ الصفوف وتؤكّد التطلعات الوطنية، وعلّق مصرّحاً: «لقد كان ذلك آية من آيات البطولة في الدفاع عن حق وطني مشروع وتعبيراً عن تمسّك هذا الشعب الأبيّ الصامد بأرضه. إنه لعمل مجيد ننحني أمامه إجلالاً ونبارك أبطاله»(١).

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص١٢٣.

وما لبث أن قصد أرنون ليكون بين أهله وشعبه، متضامناً، مباركاً، شاداً على الأيدي المؤمنة المتحرّرة: «إن هذه الأرض الطيّبة هي أرضنا ولن نتخلى عن شبر واحد منها. وهذا الشعب الصامد الطيّب هو شعبنا وسنبقى معه وفي صفوفه لمواجهة تحدّيات الاحتلال.. وإن جميع إدارات الدولة ستبقى في تصرف صمود هذه البقعة العزيزة من لبنان».

وفي نفس هذا اليوم، كانت عمليات المقاومة تتكثّف وتتوالى حاصدة العشرات من جنود العدو ومن عملائه بين قتلى وجرحى وبينهم لأول مرة، قتيل برتبة جنرال هو الصهيوني إيريز غورشتاين قائد وحدة الارتباط مع عملاء الجيش الجنوبي.

وأمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الصهيوني، وقف أحد مسؤولي إسرائيل الغاصبة، يندّد بحكومة الحص وإعطائها الشرعية لحزب الله والمقاومة في النضال ضد إسرائيل، ويحمّلها مسؤولية ذلك.

واتخذ الرئيس إميل لحود رئيس الجمهورية موقف الحصّ نفسه وبالقوة والصرامة والإيمان، في دعم المقاومة لتحرير الأرض. وقد أكّد الرئيسان، لحود والحص، في لقاءاتهما واتصالاتهما مع المراجع الدولية وسفراء القوى الكبرى: إن نشاط المقاومة سيستمر ولن يكون دونه حائل.

وحين طُرِح موضوع انسحاب عملاء لحد من جزين، أعلنت الحكومة أنها سترسل قوى الأمن الداخلي وتعزّزها، ولن تزجّ بالجيش في المناطق الجنوبية، لحماية أمن إسرائيل، وأن لا خوف على أمن جزين أو أي بقعة ينسحب منها العدو والعملاء، أو على استقرار البلدات والقرى الجنوبية. وهكذا أخذت ميليشيات لحد العميلة تنسحب من جزين في ١٩٩٩/٥/٢٩. (سلّم ٢٠٣ عناصر من جيش لحد أنفسهم إلى السلطات اللبنانية).

زار الرئيس الحص جزين وطمأن أهلها واطمأنّ عليهم، خاصة وأن المقاومة أظهرت مسؤولية عالية تجاه الأهالي، فلا مسّ أو إهانة أو تهديد لأي فرد، حتى الذين شهروا بتعاملهم مع العدو. يصرّح الحص في جزين وأمام الأهالي: «إنه انتصار الصمود

والمقاومة والشرعية وسيادة لبنان، والدولة ستسهر على مصالح جزين وأهلها. والدولة ستكون في خدمة هذه المنطقة التي صمدت ورفعت رأس لبنان عالياً.. أما عناصر مليشيا لحد فالمفروض أن يسلّموا أنفسهم إلى القضاء، وعندنا قضاء عادل، وسوف تأخذ العدالة مجراها الطبيعي»[1].

لكن إسرائيل لم تسكت على الضيم. فقد انطلقت بكل وحشية في عدوان مدمّر، تنتقم من لبنان. فقصفت في ١٩٩٩/٦/٢٤ بناه التحتية، قاصدة تدمير الجسور الرئيسة والمهمة التي تربط الجنوب بالعاصمة بيروت، كما دمّرت محطة تحويل الكهرباء في الجمهور قرب بيروت، وقصفت الجسور التي تربط بين مفاصل الجنوب اللبناني. وسقط قتلى وجرحى، ونتجت أضرار فظيعة.

تلقّى لبنان مساعدات من دول شقيقة وصديقة، كما تبرّع كثيرون من اللبنانيين من مالهم الخاص لإعادة بناء ما دمّره العدوان. وظلّت حكومة الحص، ورئيس الجمهورية، معاً، يؤكدون على حق المقاومة في نشاطها وتصدّيها للعدوان، وأن من حق لبنان أن يدافع ويقاوم الاحتلال الإسرائيلي.

كما صدر كلام جريء عن الرئيس لحود: قال فيه:

«إن المقاومة لن تتخلى، بدعم كامل ومطلق، من الحكومة اللبنانية، عن سلاح الكاتيوشا في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما دامت إسرائيل تقصف المدنيين اللبنانيين في بيوتهم.. إن إسرائيلياً سيكون في مقابل لبناني يقتل في كل مرة يضرب الإسرائيليون المدنيين اللبنانيين الآمنين».

ونجحت المقاومة في شباط ٢٠٠٠، في القضاء على أحد العملاء الكبار والممعنين في خيانتهم، هو عقل عاشم، ومعه بضعة جنود إسرائيليين، فشنّ العدو الإسرائيلي على لبنان غارات انتقامية قصد منها محطات كهرباء في بعلبك، ومحطات أخرى قرب زغرتا، ثم محطة الجمهور ثانيةً. كانت إسرائيل كما دأبها في سياساتها المتغطرسة تلجأ إلى ترويع المدنيين، وإحداث المجازر في صفوفهم، وتدمير البنى التحتية والمؤسسات

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص١٣٢.

المدنية، كلّما فشلت في الميدان أمام المقاومين، لكي تضغط على الحكومة، من خلال وجع الناس وآلام المدنيين، وربّما لإحداث شروخٍ في المجتمع اللبناني، وفي سلطاته.

ويصرّح الرئيس الحص: «إننا أصحاب حق، وسلاحنا أقوى من سلاح إسرائيل وأبقى. من هنا منعة صمودنا وإرادتنا. ولا شيء يثنينا عن موقفنا مهما بلغت التضحيات. ونحن في هذه الوقفة إنما نذود عن كرامة العرب جميعاً ونجسّد إباءهم».

ويصرّح رئيس وزراء إسرائيل باراك في هذه المرحلة منذراً حزب الله والمقاومة الوطنية اللبنانية، بأن يتوقعوا انتقاماً مؤلماً، ردّاً على العمليات اليومية المتلاحقة. كما حذّر رئيس أركان جيشه، شاوول موفاز، من أن الوضع لم يعد يُحتمل.

وصدرت تصريحات أميركية على لسان الرئيس بيل كلينتون، ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت تؤيد في لهجتها ومعانيها الموقف الإسرائيلي، وأنه دفاع عن النفس، وأن المقاومة اللبنانية وحزب الله هم من يبادرون إلى العمليات. وكان الأميركيون يتناسون، كعهدهم دائماً، الاحتلال الإسرائيلي ويشجّعونه. فإسرائيل، الصنيعة غير الشرعيّة للسياسات الغربيّة، ولأميركا بالذات، كانت تمثل الهم الأول للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط وأن أمنها وأمن جنودها المعتدين، وحماية احتلالها للأراضي، كل ذلك كان له الأفضلية في سياسة أميركا في الشرق الأوسط، وبعدها مصالح أميركا في النفط والثروات والأسواق العربية.

وكانت المواقف الأميركية متبجحة في ذلك ومتغطرسة ولاأخلاقية. وصرنا، كعرب عامة، ولبنانيين خاصة، نتوقّعها سلفاً ودائماً.

لم تهدأ الديبلوماسية اللبنانية، بقيادة الرئيس الحص، لحظة واحدة عن التحرّك وإجراء الاتصالات وشرح المواقف اللبنانية وفضح العدوان: مع سفراء الدول، كبيرها وصغيرها، مع ممثلي الأمم المتحدة، مع مجلس الأمن الدولي، مع أمين عام جامعة الدول العربية، مع الدول الصديقة خاصة، والفاتيكان ومع كل الكتل الشعبية اللبنانية، وتجمّعات المجتمع المدني.

واجتمع وزراء خارجية الدول العربية في بيروت، كخطوة استثنائية، تضامناً مع لبنان، ورسالةً إلى إسرائيل تؤكّد تضامن العرب معه.

لقد أعادت الديبلوماسية اللبنانية الناشطة قضية لبنان مجدّداً إلى مركز العناية في الضمير العربي النابض. وتوافد الزعماء العرب إلى بيروت، وقامت المظاهرات الشعبية الغاضبة في كل الوطن العربي، ونشطت وسائل الإعلام المكتوب والمحطات الفضائية، تصوّر نتائج العدوان الإسرائيلي وجرائمه وتدميره للمؤسسات الوطنية والمدنية اللبنانية.

في هذه الأثناء هدّد وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي بإحراق لبنان. وقال بنبرة حادة، في خطاب ألقاه في الكنيست وبثّته الإذاعة الإسرائيلية: «إذا احترقت كريات شمونة (المستعمرة الإسرائيلية المحاذية للحدود اللبنانية) فإن لبنان كله سيحترق، الدم مقابل الدم، وطفل مقابل كل طفل».

كانت حرب التصاريح مشتعلة إلى جانب الحرب العسكرية في الميادين. فيدلي الرئيس الحص للصحف المحلية ومراسلي الصحف الأجنبية بتصاريح: «هل لبنان هو الذي يحتلّ أجزاء من إسرائيل؟ أم أن إسرائيل هي التي تحتلّ أرضاً لبنانية، وتقهر مواطنين لبنانيين وتنكّل بهم؟ هل لبنان هو الذي ارتكب مجازر قانا والمنصوري والنبطية وغيرها، وقتل مئات الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء؟ هل لبنان هو الذي يتنكّر للمواقف الدولية ولقرارات مجلس الأمن وخصوصاً القرار ٤٢٥؟

«في الدنيا عاران: عار قتل النساء وعار قتل الأطفال، وعنصرية ليفي (وزير خارجية إسرائيل) ملطخة بهذين العارين».

وصُدِم الحص بتصريح عنصري منحاز لرئيس وزراء فرنسا (جوسبان) في زيارة له لإسرائيل في هذه الفترة تهجّم فيه على حزب الله واصفاً إياه بالمنظمة الإرهابية، ومباهياً بأنه لم يصفه يوماً بالمقاومة اللبنانية. فاحتج الحص أمام السفير الفرنسي، حيث استدعاه، على هذا التصريح المنحاز طالباً توضيحاً رسمياً من حكومته. وتساءل أمام السفير: هل كانت حركة المقاومة الفرنسية الباسلة التي تعتزّ بها فرنسا ضد النازيين

المحتلّين للبلاد، حركة إرهابية تجب إدانتها؟ (أثناء الحرب الثانية حيث احتل هتلر باريس).

وفي اليوم التالي: كان جوسبان يزور الضفة الغربية في فلسطين، فهاجمه الطلاب الغاضبون وأمطروه بالحجارة. كان ذلك في ٢٠٠٠/٢/٢٦.

وللمرة الثالثة ارتكبت إسرائيل عدواناً وحشيّاً كبيراً على البنى التحتية، وخاصة محطات الكهرباء، في بصاليم ومحطة البداوي في طرابلس، ومحطة محروقات في بريتال. وكان ذلك بعد فترة من انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت. بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٥.

كان لبنان ما يزال في مرمى النار والاضطرابات، وكانت بعض التحركات تجري مريبةً على أرضه، وفي بعض نواحيه. ولقد شكّلت بعض التجمعات الدينية المتطرفة مصدراً لأخطار وافدة، وغير محسوبة، إذ نمت في بعض المناطق حركات دينية سلفية، تتماثل مع أنظمة القاعدة وتركيبتها وأهدافها. ولاقت دعماً لها وتجاوباً من بعض المخيّمات الفلسطينيّة.

وفي آخر يوم من عام ١٩٩٩، تعرّضت دورية للجيش اللبناني لمكمن مسلح أقامته مجموعة عُرفت بجماعات «التكفير والهجرة». فاستشهد خمسة عسكريين. حاصر الجيش المعتدين وقضى على أربعين منهم واعتقل آخرين، مصادراً أسلحة وذخائر، بعد أن دفع ثمناً باهضاً بلغ حوالي ١٣ شهيداً. (عُرفت هذه الأحداث بأحداث الضنيّة).

وفي حين كانت الدولة، بقادتها ومؤسساتها، تخوض حروباً مختلفة فُرضت عليها، في الجنوب اللبناني، عبر معركة تحرير أسطورية مستمرة، وأمام عدو شرس طامع متوحش، وفي الداخل مع جماعات سلفية متحجّرة، خرجت من مغاور الأيام، ومن عصور جاهلية، تطلق شعارات همجيّة لا تليق بالعصر ولا الإنسان، فيذهل أمامها الناس، ويرتعشون لأساليبها، في القتل والاغتيال، إذ بالمعارضات في الداخل، وبلا مسؤولية مطلقة، ومتفلتة، تخوض معارك يومية ضد الحكومة، فلا تلتفت للأخطار محدقة بالجنوب، ولا لطوارئ الأحداث في الداخل، ولا لهموم الاقتصاد وأثقاله وحساسيته،

وهي التي ساهمت في صنع ذلك وفرضه أصلاً. فكان على الحكومة والعهد أولاً أن يحاربا على كل الجبهات: الاحتلال في الجنوب، وما تعارف المراقبون على تسميتهم بالقتلة الاقتصاديين في الداخل الذين سرقوا الوطن والشعب عبر الإثراء غير المشروع والنهب المنظم[1].

انبلاج الفجر: تحرير الجنوب

طالت فترة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم للجنوب اللبناني. فمنذ عملية الليطاني في عام ١٩٧٨، وإسرائيل تعبث بالجنوب وتستبدّ بأهله وتدمّر نسيجه وبنيانه، وتقتل وتعربد وتسرق وتنهب. وحين وصلت بقواتها إلى بيروت واحتلّتها عام ١٩٨٢، ثم اضطرّت أن تنسحب بعد أن فشلت في فرض معاهدة سلام على لبنان، أثارت الاضطرابات في كل مكان، في الجبل والبقاع وشرق صيدا وصيدا وإقليم التفاح، زارعةً المجازر والجرائم أينما مرّت أو حلّت.

ثم تمسّكت بالجنوب اللبناني، من جنوب الليطاني حتى الحدود الدولية، متحكّمة بمفاصل الطرق، زارعةً الكمائن والدشم والاستحكامات، على القمم والروابي والجبال، مخضعةً بالنيران كل الأرض والبشر. كما سلّطت عملاءها في ما سمي بجيش لبنان الجنوبي بقيادة العميل سعد حداد (ثم أنطوان لحد بعده)، ليتحكّم بحياة الناس ويستبدّ ويقتل ويعتقل.

لقد حوّلت الجنوب إلى معتقل كبير، بدأته في أنصار وختمته في الخيام، حيث زجّت بالأحرار من شبابه وشاباته ورجاله ونسائه، تنكّل بهم وتعذّب.

تطوّرت المقاومة اللبنانية، وكبرت حشود المجاهدين واتسعت، وكانت المقاومة الإسلامية التي تكوّنت في أحضان حركة أمل (سُمّيت أمل الإسلامية أول الأمر) عماد المقاومة وصلبها.

ولقد زرعت ثقافة المقاومة في وجدان الأهالي وأعماقهم، فأصبحت عقيدة وأسلوب

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٢٢.

حياة. هان الموت من أجل الشرف الوطني وحُبّب إلى الناس الفكر الجهادي، وانضم المئات، بل الآلاف إلى المسيرة الطاهرة يهاجمون العدو وعملاءه في مخابئه وتحصيناته وجحوره، ويُجبرونه على المنازلة ودفع الثمن، كل يوم، بل كل ليلة وساعة. لقد أصبح ثمن الاحتلال ثقيلاً على إسرائيل وأصبح وجودها على الأرض اللبنانية مكلّفاً لا يُحتمل.

وبوجود قائد مثل العماد إميل لحود على رأس الجيش اللبناني، وطني مخلص، عميق الإيمان بحق وطنه وقداسة أرضه ووحدة أهله، ومصرّ على أن الدفاع عن الوطن وعن كل حبة من ترابه مقدّس وجليل وعزيز، وأن المقاومة، من خلال ذلك، هي قوة أساس مضافة للجيش والقوى المسلحة للدولة، توفّر للمقاومة الاحتضان الاستراتيجي الداعم والحماية الشرعيّة والتشجيع القوي. وبتوفر كل هذه العوامل ودعم لحود لها والحرص عليها، ثم مثابرته على ذلك حين أصبح رئيساً للجمهورية، امتلكت المقاومة بذلك، الأسس الصلبة، وأمّنت ظهرها واطمأنت إلى موقفها ومساندة الشرعية لها، فصلُب عودها وتجذّر حضورها.

اقتنع الرئيس لحود كعسكري وكوطني مخلص وصادق أن المقاومة ضرورة ملحّة، ويتوجّب إيجادها، لو لم توجد، وأنها ستنتصر وستحرّر الأرض، وأن المعركة محسومة لها. بينما إسرائيل تستطيع أن تهزم أي جيش عربي، بل كل الجيوش العربية في حروب نظامية، أو ربما... بما تملكه من سلاح وقوة ودعم أميركي وغربي.. لكنها تتهاوى وتئنّ تحت ضربات المقاومة. لقد أكّد لحود أن باراك يريد أن ينسحب من الجنوب للنجاة من الخسائر التي يتكبّدها جيشه يومياً، لا حباً بالسلام أو رغبة في إحلاله. وفي ذلك يقول: «أنا عسكري وأعرف حقائق الميدان: إن الجيش الإسرائيلي أعجز من أن يواجه المقاومة».

لم يدع الرئيسان لحود والحص، فرصة أو مناسبة أو محفلاً أو منبراً دولياً إلا وأكّدا عنده وأمامه على شرعيّة هذه المقاومة اللبنانية، واحتضانها والدفاع عنها. ومن يطّلع على مفاوضات الرئيسين (دائماً معاً) مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، تيري رود لارسن، يلاحظ كم كانت مواقفهما مشرّفة ووطنية وصادقة، دفاعاً عن حقوق لبنان، وحدود لبنان، وأصرّا على استعادة السنتيمترات من الأراضي (وكان العميد أمين حطيط

هو المكلّف من قبل الرئيس لحود بالإشراف على تخطيط الحدود وتثبيت الإشارات، والتأكد من صحة الترسيم. وكان دقيقاً محترفاً وأميناً فعلاً، وكان يرفض أن يتجاوز التخطيط حدودنا ولو بسنتيمتر واحد، بالمعنى الحرفيّ).

قادت حكومة الرئيس الحص مفاوضات مرهقة وحسّاسة مع الأمم المتحدة عبر ممثل أمينها العام كوفي أنان، حيث جرت في بيروت وفي نيويورك، وفي الناقورة. وقد أدرك المسؤولون اللبنانيون أن هذا الممثل للأمين العام تيري رود لارسن كان منحازاً لجانب الإسرائيليين، متشدداً في الدفاع عن وجهة نظرهم، فاحتاط الرسميون اللبنانيون للأمر وخاصة الرئيسين لحود والحص، فلم يتزحزحا قيد أنملة عن الموقف الرسمي اللبناني وتشبّثا بالحقوق اللبنانية، ودافعا عن المقاومة اللبنانية في تحرير الأرض والحقوق، إلى جانب القوى الرسمية، من جيش وقوى أمن. وحدث أن اصطدما مرات وبحدّة شديدة مع طروحات ومواقف هذا الممثل المنحاز، حتى أجبراه أخيراً على الإقرار بالحقوق الشرعية اللبنانية في كل التفاصيل والجزئيّات. غير أن مسألة شبعا وتلال كفرشوبا والمزارع بقيت مؤجلة، للاختلاف على تحديد هويّتها وتابعيتها، بين لبنان وسوريا، وبالتالي هل هي ضمن دائرة القرار ٢٤٢ أم القرار ٤٢٥، أي هل هي مرتبطة بالقرار الذي ينص على تحرير الجولان السوري، أم بالقرار الذي ينصّ على الجلاء عن الأراضي اللبنانية.

وظلت مواقف الإسرائيليين بقيادة إيهودا باراك رئيس وزراء الكيان الغاصب، تتردّد وتراوح في طرح الانسحاب بعد تفاوض مع السلطة اللبنانية، أو الانسحاب ولو دون اتفاق، وكذلك في غموض التواريخ والمواعيد، حتى كان يوم ٢٠٠٠/٥/١٧ حيث لوحظت بعض الانسحابات من مواقع أمامية، ومن مواقع متقدمة لجيش الاحتلال الجنوبي، وانفجر الرعب العظيم، وبدأ الفرار الكبير، والانهيار والتلاشي، فكان أفراد هذا الجيش وضباطه يفرّون مع عائلاتهم لا يلوون على شيء، يحملون حقائب خزيهم وهوانهم ويتسلّلون عبر الشريط الشائك تاركين أسلحتهم وآلات عدوانهم، هاربين تحت جنح الظلام متدثّرين كل ذل السنين والخيانات المستنكرة، تلاحقهم لعنات الآباء والأجداد والتاريخ. فرّ الآلاف إلى إسرائيل واستسلم عدد كبير منهم للجيش اللبناني.

وفي صبيحة ٢٠٠٠/٥/٢٤ صدح الحق بصوت المجاهدين يؤذنون للناس بالزحف إلى كل المكامن والمواقع والدشم والحصون والحواجز، واحتلالها، لا يردعهم رصاص الإسرائيليين ولا ألغامهم ومتفجراتهم، يكتسحون كل الباطل والزيف والعدوان... فيسقط شهداء، ويقع جرحى، ويصاب أناس، غير أن الفتح كان مبيناً.

وتتحقق معجزة رائعة في تاريخ نضال هذا الشعب الطيب، هذا الشعب اللبناني الصغير، والعظيم بإنجازاته وتحمّله وجهاده، ويطرد العدو مخذولاً مهاناً، مرعوباً، إلى خارج حدوده، دون مفاوضات ولا شروط ولا إملاءات، ولا توقيع معاهدات سلام مذلّة.. ويقف العالم كله مندهشاً مجلّاً أمام ما يجري، في هذه البقعة الصغيرة من الأرض، وهو غير مصدّق، كيف أن أحداث التاريخ كلّه تحتدم هنا وتتمحور حول إرادة أصغر شعوب الأرض وأصغر مساحاته. كان عيداً وطنياً عظيماً، وتحريراً حقيقياً واستقلالاً صادقاً وحاسماً، شمخت فيه الإرادة الوطنية وارتقت إلى درجات المجد، وألقت بسمعة الصهاينة في دركات المهانة والانكسار.

وقف الخلقُ ينظرون جميعاً   كيف أبني قواعدَ المجدِ وحدي

ووقف العرب جميعاً، مكبرين هذا النصر، معظّمين أبطاله، مجلّين الشهداء والبسطاء العظماء، وهذا الجزء من الأمة الذي يجبر العدو المتجبّر على الانسحاب مرغماً مدحوراً.

وكان العيد العظيم، حين زحفت النساء والرجال والأطفال نحو معتقل الخيام، حيث قيّد أشبال الأمة، وعظام مجاهديها، في زنازين، تحوّلت معهم منابر سجود وخشوع وصبر وتقوى، ومنارات كبرياء وطني، فحطّمت الأيدي العارية مغاليق السجون، وجدران المعتقل، واقتحمت الزنازين، وتعانق الإيمان بالكبرياء.. وسجد الجميع للعليّ القدير على سجاجيد الدموع والآهات وحرائق اللوعة.. وانفجر مهرجان الفرح الكبير. أُطلق السجناء، وأُفرج عن المعتقلين، وأذّن صوتٌ مؤمنٌ شكراً وعرفاناً.

في مساء ذلك اليوم، انسحب آخر جنود العدوان، تحت جنح ظلام مريب ومدنّس، تماماً كما يتسلل لص نذل ومنحطّ، عبر بوابة فاطمة، وأُغلق الشريط على العدو المتغطرس وراءه، حتى إذا حاول أن يعود ثانية بعد سنوات ست، كال له المجاهدون المتربّصون

من الضربات ما أفقده كل أحلامه، وأراق دمه على كل الحدود، وبعثر كل خرائطه ومخططاته، وأذلّه علناً على مرأى من العالم ومسمع.

ويعترف العدو المتغطرس عبر إذاعته في ذلك اليوم: «إن هذا الانسحاب هو بمثابة هزيمة للاحتلال وتحت النار.. وتقول الصحافة الإسرائيلية، إن هذا اليوم هو يوم «المهانة»، وشبهته بيوم الذل الأميركي في سايغون (حرب فيتنام)، ويعلن التلفزيون الإسرائيلي أن الجيش يطوي ذيله ويسحب قواته ويخلي المواقع الإسرائيلية في ساعات الليل بعيداً عن عدسات الكاميرات. وإن هذا الخروج ليس خروج المنتصرين، بل هو هرولة متهافتة لأناس منهكين»[1].

* * *

بعد الطائف وما ترتّب عليه، صدرت كتابات للبعض من المسؤولين تحدّثت عن استعادة الدولة، واحتكر بعضهم مجد كل ذلك له، بمجرد أن اعتلى السلطة وتقوقع في قصر. لكن الناس مادة الدولة، ومادة الوطن وأساساته وجوهره، كانت لهم رؤية أخرى، وكانوا يحضنون حلماً مختلفاً.. فقد تمحورت آمالهم وكينونتهم وأعمارهم حول فكرة استعادة الوطن، والإمساك بالأرض، كلّ الأرض.. وقد أعدّوا حساباتهم، الشعبية البسيطة، وفي أعماق قناعاتهم أن من السذاجة الاكتفاء برفع علم على سارية قصر (بكل ما تعنيه كلمة قصر ونوعية حكامه في أذهانهم) ويُفتخر فيُقال: استعدنا الدولة، بينما الوطن محتلّ وأمنه وسيادته وحريته مسبّية. ثلث الشعب، أو أكثر، سجين عميلٍ قذرٍ ومستعبدٌ من محتلٍ ظالم وعدو، وبيوته مدمّرة، ومؤسساته مشلولة، ومزارعه وحقوله طعمٌ للنيران. وفي داخلِ الدولة المستعادة، سياسيون لم يهتزّوا للظلم النازل بأهلهم، ولم يقلقوا لمآسيهم وأحزانهم، وانصرفوا إلى تنظيم الصفقات والسمسرات، وأشاعوا الفساد ونهبوا الدولة، وكان أكبر همهم أن يتقاسموا الغنائم، ويستحوذوا على الثروات.

انتشر الأهالي في الأرض المحتلة، في الجنوب، فوق الهضاب وبين الوهاد، سنديان صمود، وسنابل سماحة وعطاء واستشهاد، «وأرادوا» إبداع دنياهم على قدر كبريائهم

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٤١.

الوطني ومفهومهم للشرف، فاعتمدوا على سواعدهم ودمائهم، وقرروا خوض ملحمة التحرير.

في ٢٠٠٠/٥/٢٤ دعا رئيس مجلس النواب نبيه برّي إلى عقد جلسة استثنائية لمجلس النواب اللبناني في ٢٠٠٠/٥/٣١ (في بنت جبيل عاصمة المقاومة) تخصّص لبحث حاجات المناطق المحررة ومتطلباتها. وقد تحدّث الرئيس بري في هذه الجلسة بإسهاب عن حاجات الجنوب الحياتية والإعمارية والإنمائية والأمنية. وقد كان محقاً في كلمته فجاءت مطابقة لواقع الحال في الأرض والناس والخدمات. وكان هناك شعور بالاعتزاز وضرورة تضميد جراح الأهالي في الجنوب وبلسمة أحزانهم. فهم صنّاع النصر وقد دفعوا أثماناً باهظة وتضحيات لا تعدّ، عبر ٢٢ سنة من الاحتلال والاستبداد والخيانات والقتل والتدمير. كان خطاباً آية في الوطنية وروح المسؤولية.

وكان الرئيس نبيه برّي، في الواقع، وهو رئيس حركة المقاومة أمل، قد شرّع للمقاومة ومهّد لها منذ سنوات طويلة، بل منذ أيام الاحتلال الأولى، ودوره إلى جانب الإمام موسى الصدر شاهد ومشهود له. ولما غُيّب الإمام الصدر على يد نظام القذافي الليبي المدحور المستبدّ، استلم الرئيس بري الأمانة ورفع راية الجهاد، وتوسّعت أمل على يديه وكبرت، عدداً وعديداً، ووضحت عقيدتها الجهادية ، فكانت العماد وراية الصمود والتحرير في الجنوب بكامله والبقاع وبيروت. ومن أحضانها، ومن صفوفها خرج رجال حزب الله وقادته ورموزه، بعد فترة.

وقد ألقى الرئيس الحص في هذه الجلسة كلمة ترفل بالفخر والاعتزاز وتزهو وطنيّة وشموخاً: «إن اجتماعنا اليوم في بنت جبيل هو اجتماع جميع اللبنانيين، من جميع مناطق لبنان، من جميع فئات لبنان للاحتفال بهذا العرس، عرس الحرية، عرس التحرّر من الاحتلال، عرس الوحدة الوطنية التي حضنت المقاومة. وحققت الانتصار، وأحبطت مشاريع العدو، وبدّدت أحلامه في إحداث فتنة بين اللبنانيين. ليس دقيقاً أن إسرائيل خرجت من لبنان، بل الصحيح هو أن إسرائيل هُزمت في لبنان. هزمتها الصدور العارية، والقبضات المعروقة، والقلوب العامرة بالإيمان، وتضحيات المقاومين ودماؤهم الطاهرة...

«لقد انهزمت إسرائيل في لبنان وأُخرجت منه مدحورةً مذعورة، فكان أول خروج لها من أرض عربيةٍ بقوة المقاومة من دون تقديم تنازلات، وهي المرة الأولى التي تخلي فيها إسرائيل أرضاً عربية دون أن تترك وراءها علماً إسرائيلياً يخفق فوق سفارة. وهذا مجد للشعب اللبناني وشرف يتوّج هامات مقاوميه الأبطال...»[1].

شهد يوم التحرير ظاهرة غريبة ومدهشة، في تصرفات الأهالي ومواطني الجنوب اللبناني. فتحت وابل الرصاص وعواصف القصف عادوا، زاحفين إلى مرابعهم ومنازلهم وقراهم وبلداتهم، وحقولهم ومساجدهم، وكان نداء الجنوب يضجّ في أفئدتهم: إلى الجنوب، إلى الجنوب.. وكأن كل الوطن صار الجنوب، كما صار الجنوب لكل الوطن...

في الباصات، في الشاحنات، في سيارات الركاب الصغيرة، على الدراجات، ومشياً على الأقدام يعودون.. ويا للّه كم شعّ الجنوب من حنينٍ وانتماءٍ وشوق. صار الجنوب مفخرةً ومصدر عز، وصار إيماناً وطنياً.

وقد أوعز الرئيس أميل لحود إلى مجلس الوزراء المنعقد برئاسته وبحضور الرئيس الحص، يوم التحرير باعتبار هذا اليوم عيداً وطنياً، يحتفل به كل الوطن ويفتخر (٢٥ أيار/مايو عام ٢٠٠٠).

وقد اجتمعت يوم ٢٥ أيار/مايو في بنت جبيل، جماهير حاشدة، مئات الآلاف من الناس والأهالي، في مدينة النصر، حيث أطلّ عليهم السيد حسن نصرالله أمين عام حزب الله، وألقى خطاباً تاريخياً يليق بالمناسبة: «نلتقي هنا في عمق المنطقة التي استعادت الوطن واستعادها الوطن.. لنؤكد من جديد أن الدم ينتصر على السيف، وأن الدم قهر السيف وهزمه، وأن الدم حطّم كل قيد، وأن الدم أذلّ كل طاغية ومستكبر.. اليوم نحن في أرضنا بفضل دماء شهدائنا، بفضل شعبنا، وليس منّة من أحد... هذه التضحيات هي التي أعادت، وللمرة الأولى، أرضاً عربية بفضل القوة والمقاومة، وعلينا أن نثبت أننا لائقون بالنصر... وأُهدي النصر إلى كل اللبنانيين».

ثم طمأن المسيحيين وكل الشركاء، ودعا إلى عيش مشترك حقيقي، نافياً أن

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٢٥٨.

يكون الحزب يريد أن يمسك بالدولة أو أن يكون بديلاً عن الدولة، مزيلاً كل الشكوك والمخاوف عند الشركاء في الوطن.. وبعيداً عن المحاور والحسابات الفئوية أو الطائفية أو الحزبية الضيّقة.

ارتفع صوت سيد المقاومة نابضاً بالنخوة وعزة الكبرياء الوطني والساجد لله عرفاناً وشكراً، وترددت أصداؤه فوق هضاب العزّ ووهاد الصمود:

«في يوم المقاومة والتحرير، في يوم الانتصار التاريخي العظيم والكبير، نلتقي هنا في عمق المنطقة التي استعادت الوطن واستعادها الوطن.. لنثبت من جديد أن الدم هنا ينتصر على السيف، وأن الدم هنا قهر السيف وهزمه وأن الدم هنا حطّم كل قيد وأن الدم هنا أذلّ كل طاغية ومستكبر. نلتقي هنا لنحتفل بالنصر الذي صنعته الشهادة، وصنعته الدماء... ولا بد أن نذكر أولاً، الشهداء كل الشهداء، شهداء المقاومة من حزب الله وحركة أمل والقوى الوطنية اللبنانية، شهداء الجيش اللبناني والجيش العربي السوري وشهداء المقاومة الفلسطينية. لا بدّ أن نتذكر النساء والأطفال في قانا والمنصوري وسحمر والنبطية الفوقا وغيرها. لا بد أن نعترف لهؤلاء الشهداء بالفضل الأول والأكبر بعد الله سبحانه وتعالى... ويجب أن نذكر الأسرى الذين ما زالوا في السجون، يجب أن نذكر الجرحى، وعوائل هؤلاء جميعاً.. يجب أن نذكر سكان الشريط الذين عانوا وتحمّلوا وذاقوا الويلات، وسكان قرى خطوط المواجهة الذين كانوا يُقصفون في كل يوم، لم يهنأ لهم عيش ولا حياة... ويجب أن نشيد بالموقف الرسمي العام وخصوصاً في ظل هذا العهد، عهد الرئيس العماد إميل لحود، وفي ظلّ هذه الحكومة، حكومة الرئيس سليم الحص... (وحيا الجمهورية الإسلامية في إيران والقائد الخامنئي، ثم سوريا والقائد العربي الكبير الرئيس حافظ الأسد).

«اليوم نحن هنا في أرضنا بفضل دماء شهدائنا، بفضل شعبنا، ليس منّة من أحد، لا من الأمم المتحدة التي عجزت عن تنفيذ قرارها ٤٢٥، طيلة ٢٢ سنة، وليس منّة من مجلس الأمن الدولي، وليس منّةً من الحكم غير النزيه في الولايات المتحدة الأميركية.. نحن هنا بفضل القوة والمقاومة التي ألحقت أول هزيمة تاريخية بهذا العدو الصهيوني المتغطرس... وهرول العدو الصهيوني على عجل منسحباً وتاركاً لكم كل هذه الدبابات

والملّالات والمواقع والمدافع لتؤكد أن ما جرى في جنوب لبنان هو هزيمة إسرائيلية كاملة...

«لقد أثبتت المقاومة، وأثبتم، وبالانسجام مع الدولة اللبنانية، أن شعب لبنان ودولة لبنان ومقاومة لبنان وكل الطوائف في لبنان هم جديرون بالنصر. هل قُتل أحد؟ هل أُضرّ بأحد؟ هل سُفِكت قطرة دم واحدة على امتداد هذه الأرض؟ هذا هو المشهد المثالي الذي أذهل العالم.. هذا النصر الحضاري لا يقل أهمية عن النصر العسكري والسياسي الذي تحقق».

ويخاطب بعض الأفرقاء داعياً إلى الانفتاح والتواصل والتعاطف، والتحرّر من الطائفيات... «أقول للبعض اخرجوا من مخاوفكم.. اخرجوا من أحقادكم.. كونوا لبنانيين ووطنيين حقاً في هذه اللحظة التاريخية. هذا هو النصر الثاني الذي تحقّق».

ويوصي الناس بالمحافظة على هذا الإنجاز، «وأن علينا أن نثبت في هذه المنطقة أننا لائقون بالنصر... هنا يجب أن يكون عيش مشترك حقيقي، لا يجوز أن تكون هناك مخاوف لدى أحد، لا من المسيحيين، ولا من المسلمين».

ورأى أن تخلّي إسرائيل عن كل العملاء يجب أن يكون عبرة للجميع.. «إن إسرائيل لا يهمها أحد في لبنان. هي تكذب على المسيحيين وتكذب على المسلمين. ما يهم إسرائيل في لبنان وكل المنطقة هو مصالحها ومنافعها وأطماعها... وأن مصلحة كل الطوائف في لبنان أن يكون خيارها وطنياً».

ويؤكد السيد نصرالله أن حزب الله ليس في وارد أن يكون بديلاً عن الدولة: «لسنا سلطة أمنيّة ولن نكون سلطة أمنيّة، لسنا مرجعية أمنيّة ولن نكون مرجعية أمنيّة، الدولة هي المسؤولة. وإن هذا الانتصار هو لكل اللبنانيين. وليس انتصار حزب ولا حركة ولا تنظيم. هو ليس انتصار طائفة وانهزام طائفة.. هذا انتصار لكل لبنان. لقد انتهى الزمن الذي كنا نخاف فيه من التهويل والتهديد الإسرائيلي.

«واللبنانيون لا يزالون أمام استحقاقات كثيرة وكبيرة، أمام استكمال استعادة الأسرى وأمام استكمال بناء مؤسسات الدولة.. بهذا الانسجام بين المقاومة والدولة،

بهذا الإحساس بالمسؤولية الوطنية بهذا التوحّد حول الوطن، يمكننا أن نواجه كل الاستحقاقات ونبني لأنفسنا وطناً اسمه لبنان. لبنان الجديد، قوته في قوته، قوته في دمه، قوته في صموده».

ثم قدم هذا النصر لشعبنا المظلوم في فلسطين ولأمتنا العربية والإسلامية. وقال: «إن إسرائيل هذه التي تملك أسلحة نووية وأقوى سلاح جوّ في المنطقة... والله هي أوهن من بيت العنكبوت». ودعا إلى البقاء في جهوزية دائمة، مؤكداً أن هذا النصر وضع الأمة كلها على بوابة مرحلة الانتصارات الآتية ووضع إسرائيل على بوابة مرحلة الهزائم الآتية.

كان التحرير أعظم منجزات الرئيس أميل لحود وحكومة الرئيس سليم الحص، وأبعدها مدى وأثراً.. وقد تم هذا الإنجاز عبر وحدة الحكم ووعيه للأبعاد الوطنية والقومية، وهذا المفهوم الراقي للوطنية، عبر الاحتضان الرؤوف والمتفهم والحامي لحركة المقاومين والمجاهدين. وقد تحقّق كل ذلك، رغم أجواء مخيّبة كانت تسيطر على الداخل والسياسات المعارضة الشرسة، وإمعانها في التحدّي والتجاوز والافتراء..

ولقد حدثت المعجزة في ظل هذين الرئيسين المقاومين وأفواج المجاهدين البَرَرَة الذين لم يبخلوا بأي جهد أو تضحية أو عطاء.. يؤجّجهم إيمان عظيم بربهم وشعبهم وحقهم، ووطنية تماهت مع الإيمان والدم والفكر الاستشهادي.

ولم يستطع الرئيس الحص أن يمسك نفسه فيصبر على الانطلاق نحو الجنوب. فيشدّ الرحال إليه في اليوم التالي للتحرير، في ٢٠٠٠/٥/٢٥ ترافقه ابنته وداد وابنها سليم، الحفيد الرائع والمشتعل حماسة، وكأنه منمنم مشغول بكل الصدق الوطني والانتماء العميق وأصالة العقيدة. وإن الأمر ليبدو طبيعياً بوجود والدة، ترفل بالإخلاص الوطني وطهارة الفكر الملتزم والحلم القومي الكبير، في أن تتحرّر هذه الأرض ويكبر هذا الوطن وتشمخ هذه الأمة. وجدٌّ هو منارة إيمان وطني يتلظّى تشوقاً للعطاء وبناء وطن حرّ سيّد لكل أبنائه، منطلقاً من أسار الطائفيات البغيضة والجاهلة.. إن بيت سليم الحص لا ينشئ سوى كبار مخلصين، مؤمنين بوطنهم وأمتهم.. خادمين للحق، وطلاب للحقيقة.

جال الرئيس الحص عبر الجنوب، متباركاً بالناس والقرى، والأرض والتراب، ونسائم الجنوب، يشدّ على أيدي الناس ويسأل عن حاجاتهم، يؤكّد وجود الدولة، يستعيدهم إليها، يتعاطف ويتواصل. يمرّ بالقرى المسيحية والبلدات، يبشّر بالاستقرار والإخاء، ويذكّرهم بقيم لبنان الحقيقي الأصيل: الوحدة، المحبة، العيش المشترك الفعلي والصادق، الإيمان بالوطن والأرض... وأن العدو الحقيقي هو إسرائيل.. ويزور البلدات المحرّرة، يؤلمه الدمار وتبكيه آثار الدماء، ينحني أمام قبور الشهداء، يستمطر لهم الرحمة ولأهلهم السلوان.. وينثر على أسمائهم ومنازلهم طيوب الرحمة والعرفان والفخر الوطني. كان يتضمّخ بعطر الشهادة وطيب الشهداء. إنّهم صنّاع التاريخ ومبدعو الحضارة ومجد الإنسانية.

يدخل إلى كنيسة خاشعاً، ليخرج منها إلى مسجد متعبداً، مجلاً، داعياً للمحبة والتعايش.. يطمئنّ بعض المسيحيين القلقين، فيتخفّفون من توتّرهم واضطرابهم حين يسمعونه يخبرهم أن الدولة معهم وإلى جانبهم تحميهم وتوفّر الأمن لهم.. ونصرالله، العاقل الحكيم، صانع النصر العظيم ومعه الرجال المؤمنون، يوفّرون كل الأمن، يمنعون أيّ انتقام، ينفرون من كل ثأر أو كيد أو إساءة.. اليوم عيد النصر والغفران وسقوط التناقضات.

ويتجه الموكب نحو معتقل الخيام، تستخفّ الرئيس اللهفة ويدفعه التشوق المشتعل للإطلالة على عرين الأسود. يخيّل لمن يراه، وهو الشيخ الذي لا يفارقه الألم، وكأنه يخطو بمساعي التشوق ويقفز بخطوات الهيمان عطشاً إلى الجوهر الحقيقي، والينبوع العذب من عطاءات الطهارة: أوّاه، هنا في هذا المكان، معتقل الخيام، أطبق العدو على الفلذات، وأهوى على البراءات، وعسف بالعناوين.. هنا معجن الصبر ومنبع الإباء. كان الرئيس الحص يحثّ الخطى، كمؤمن أضناه وله الإيمان شوقاً للقاء المحبوب، الخالد، العظيم، وأحضان المروءات.

كانت الحشود كثيفة، الجماهير والناس والأهالي، أكثر من عدد الحصى وتغطي صفحات الرمل والساحات المتربة. المآذن تصدح بأصوات الإيمان وآيات التكبير، أطفال بالمئات، بالآلاف، نسوة بثياب سود، آلاف النسوة والصبايا، أرامل، شامخات

بأحزانهن والكبرياء.. وشيوخ عجّز يجهدون للحاق بالركب، ويُنثر الرز والورد، كثير من الرز، كثير من الأزاهير، عطاء كل الأراضي وهبات هاتيك الحقول، كلّها تجلّل الموكب. ويجاري الرئيس الناس في سرعتهم، يسبقونه، يلحق بهم، يسبقهم، لم يعد يحسّ بمرض الرّبو، تتسع مجاري التنفس، إنه هواء الجنوب، معطّر بالكبرياء، دافئ بالشكر لله، محيي المروءات، منعش مصادر الحياة والكينونة.

يروي الرئيس الحص: «جلنا على أقسام السجن المشؤوم، عاينّا غرف المعتقل الصغيرة جداً، واستمعنا إلى شرح مفصّل عن كيفية تعذيب المعتقلين إبان الاحتلال. فألقيت كلمة في الجماهير قلت فيها: إنني لا أستطيع أن أصف شعوري وأنا أقف في المكان الذي كان يعذّب فيه الأبطال. هذا المكان المشؤوم سيكون رمزاً للتضحية وروح الفداء».

وانتقلت الشعلة المباركة من الرئيس إلى الحفيد، إنها أمانة التربية ونبالة الوطنية. ويروي الرئيس الحص: «لم يستطع سليم الحفيد من فرط تأثره وانفعاله بما شاهد ولمس وسمع، إلا أن يهمس في أذني قائلاً: هذا يوم لن أنساه ما حييت. وكنت أنا أشعر بغصّة الانفعال في حلقي، وبدمع الفرح يغشى بصري»[1]. وأمام بوابة فاطمة يلتقط الحفيد سليم حجراً ويلقيه في وجه الأعداء، عهداً وتوقيعاً، والتزاماً أمام التاريخ، من الأحفاد، الجيل المقبل، باحتضان القضية، والوفاء للمسيرة، وحمل الأمانة.

ويكتب الرئيس الحص: «لعل أروع ما أسفر عنه جلاء الاحتلال عن أرض لبنان أنه لم يستتبع انفجار فتنة بين الناس، كان كثيرون في الخارج يراهنون عليها، وكثيرون في الداخل يتخوّفون منها. والفضل في ذلك يعود بلا ريب إلى وعي الشعب وتنبّه قيادة المقاومة. وقد وصف قائد المقاومة السيد حسن نصرالله هذه الظاهرة أمام حشد بنت جبيل بالقول: إن اللبنانيين أثبتوا أنهم شعب لائق بالنصر. لقد أثبتم وأثبتت المقاومة، بالانسجام مع الدولة اللبنانية، أن شعب لبنان ومقاومته جديرون بالنصر»[2].

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٢٨٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٤.

وفي ٢٠٠٣/٥/٢٥ استضاف الجنوبيون الرئيس سليم الحص (وكان قد خرج من الحكم) في النبطيّة، حيث أقيم احتفال كبير بمناسبة عيد المقاومة الذي أصبح تقليداً وطنيّاً سنوياً، وذلك تقديراً لشخصه ولوطنيّته السامية والصادقة، ولدوره الكبير، إلى جانب الرئيس لحود، في حماية المقاومة ودعمها إلى أن تم التحرير في عهدهما.

وقف الرئيس سليم الحص في صدر النادي الحسيني في النبطية بين جموع من آلاف المحتشدين ليصدح بأنشودة الإيمان العظيم من رجل كبير، بعزة شعبه وثقته التي لا حدود لها بالسواعد المؤمنة التي حطمت جدار الغطرسة الإسرائيلية وعنتها.. ليقول، كأنه يشرّع للحكومات في أن تكون المقاومة قضيتها الأولى: «دعمنا المقاومة دعماً مطلقاً بالموقف السياسي والدبلوماسي والإعلامي، حملت في قلبي وفكري ووجداني قضية المقاومة في كل الاتصالات الخارجية التي قمت بها. كانت قضية المقاومة حاضرة أبداً في اتصالاتنا مع الممثّلين العرب والأجانب في بيروت، وفي لقاءاتنا مع كبار المسؤولين الأجانب لدى زيارتهم للبنان، وفي مخاطبتنا المحافل الدولية»...

ثم يقفز قفزة هائلة في رهانه على المقاومة وعمق ثقته بدورها في الداخل أيضاً: «كان يجب أن يكون يوم التحرير منطلقاً لتحرير لبنان من كل الأوبئة التي كانت تعشّش فيه: الطائفية، المذهبية، العشائرية، الفساد على كل صعيد في الدولة، العقم والتسيب في الإدارة، العجز المالي، التفاوت الفادح في مستويات النموّ بين مختلف المناطق.. كان يجب أن يُولد من رحم المجتمع المقاوم دولة تجسّد طموحات اللبنانيين: وهم كانوا ولا يزالون يصبُون إلى قيام الدولة القادرة والعادلة، دولة القانون والمؤسسات، دولة التنمية والرعاية».

ترى هل كان الرئيس الحص يحضّ المقاومة على أن تتكامل بنفسها وتمدّ مهمتها للتغيير وبناء الدولة الحديثة، كما كان يأمل ويثق ويطمح؟!

انتخابات عام ٢٠٠٠ النيابية

كانت سياسات الحريري الداخلية تتجه إلى إلغاء جميع السياسيين والزعماء السنّة،

إمّا عبر احتوائهم، فيسيرون وراءه ليقودهم، وإما عبر عزلهم وتنحيتهم.. والويل ثم الويل لمن يجرؤ على المعارضة. فهو قلّما قبل النقد ولو كان بريئاً وغايته الإصلاح، فكيف يقبل المعارضة!؟ كان الرجل مؤمناً أن مشروعه هو الأفضل والأمثل للبناء والاستنهاض والتحديث. ولم يكن مقتصراً، في خططه، على الأبعاد السياسية، إنما أمسك بكل مفاصل الاقتصاد عبر إدارات نصّب على رأسها رجالاً ينتمون إليه وإلى مدرسته، ويعملون بإرشاده وتوجيهاته، في مجلس الإنماء والإعمار، وفي العدلية والداخلية والمالية والمصرف المركزي، وشركة الطيران والمرفأ والكهرباء والاتصالات. وبالإجمال أمسك بكل الخيوط. ثم أنشأ إدارته البديلة، أو الإدارة الظلّ، كما سبق وشرحنا، فكان هو الدولة بكاملها، أو كل لبنان، وللآخرين الفتات وجوائز الترضية.

إن رجل سلطة مثله يستحيل عليه قبول النقد والمعارضة فكيف بالإبعاد أو الابتعاد أو فقد السلطة؟! كانت فكرة الحريري المسيطرة أنه سيكون رئيس الوزراء في أي عهد، وكل العهود، بغضّ النظر عمن سيكون رئيساً للجمهورية. وفوجئ بما حصل مع الرئيس لحود في بداية عهده، وصُدم بمجيء الحص، واعتبره أو صوّره مغتصباً لحقّه في رئاسة الوزارة.. وهذا يعطي صورة عن «الأفكار» التي كانت تمتلك شخصه ووجدانه وتسيطر على آليات تقييمه للأمور. إنه هو «الأوحد» والآخرون هوامش.

وفجأة انقلبت العلاقة بينه وبين الرئيس الحص إلى شكوك وارتياب ونفور. فتصّدى لمعارضته وانتقاده، مسفّهاً كل أعمال حكومته، في كل مكان، وفي كل المناسبات، ومنذ اليوم الأول من عمر هذه الحكومة. كان يكمن له معرّضاً وساخراً ومسفهاً، في إفطارات رمضان، وقد اعتاد على تنظيمها في قصر قريطم يومياً، وفي المساجد والنوادي والبرلمان، أحياناً بشخصه وحضوره، وأحياناً عبر نواب كتلته، في بيانات صحافية، وتصريحات يومية، ومقالات، وندوات، ومحاضرات، وإطلالات تلفزيونية، وعبر أئمة مساجد، ورجال إعلام، وكتبة يرتزقون من ماله وخيراته وهباته، وقادة رأي، ومن كل الطوائف، وخاصة من المسلمين السنّة..

كان حاذقاً، مُنظّماً، فاعلاً، لا يكلّ ولا يملّ.. وكان هذا عمله اليومي والسياسي الدؤوب. ولعلّه مال إلى استفراد الرئيس الحص، ضمن الطائفة المسلمة السنيّة، قاصداً

إلى معركة كسر عظم، أو سحق نهائي، محاولاً طمس تاريخ الرجل ومزرياً بمسيرته الوطنية الناصعة، محاولاً إغراق نضاله الطويل الشريف وجهاده عبر عشرات السنين من أجل وطنه في وحدته وأمنه واستقراره وبنائه.. ونضاله العظيم مع أبناء عاصمته بيروت إبان سنوات المحنة الكبرى، وسنوات القهر والإذلال، في فترة الاحتلال، في حين كان الآخرون، يتنعّمون بلذاذات العيش الهني، في مدن العبث والرفاه الغربية، على شواطئ اللهو والاسترخاء، وعلى يخوت لا يقربها الهم ولا تعرف الألم.

كانت جوقات من المنتفعين والأنصار تهاجم الحص ليلاً ونهاراً. لقد حشدوا عليه التجنّي والزيف والزور كي يطيحوا بكل نصاعة تاريخه ويلوثوا نقاءه ونزاهته، ولمّا لم يجدوا ما يؤكّد أباطيلهم ويدعم أحابيلهم، ارتدّوا ينسبون إليه الضعف والتفريط ومجافاة مصالح الناس.. والاستسلام لإرادة رئيس الجمهورية، وتقارير أجهزة الأمن.. وإضعاف مقام رئاسة الوزراء، المركز الأهم للطائفة السنيّة، في الدولة!!

والحقيقة أن الرئيس الحص لم يكن مرتاحاً لخوض معارك كهذه، وقد لا يكون في قرارة نفسه وفي حدوده الأخلاقية ومقاييس قيمه راضياً أن يجبر على منازلات أو مجابهات أو مهاترات كهذه. ذلك أنه ضنين بأهله وعاصمته، ويأبى أن يستعرض خلافات رأيهم، ولو جار عليه بعضهم، علانيةً وبابتذال. كما يرفض تعريض الناس لشرور التحزّب والانقسام وزرع البغضاء. فقد قضى العمر يبشّر بالمحبة والوحدة، ولن ينقلب الآن على ما نشأ عليه وآمن به وسعى إليه. وليس الرئيس الحص بصاحب شحناء أو مثير بغضاء أو محبّ ضوضاء، إنما سلوكه سلوك رجل الدولة العاقل المتزن المؤمن بالديمقراطية بكليّته، والمقدّس للحرية، المحترم للآخر، العادل المنصف في تواصله وسلوكه وعمله. وكان حريصاً على عفة الكلمة وطهارة القول، فلا يقبل أن يُجرّ إلى سخيف الكلام، يعرف حدوده ويملك منطقه، ويصون حرمات الآخرين.. ويحرص على القول الحق وصون الحقيقة..

وهو في أخلاقياته دقيق في احترام حدود الحلال والحرام في النقاش والحوار والجدل، فلا يحيف ولا يزوّر ولا يغبن، ولا يعرف الحقد، وقلما غضب فسيطر عليه غضبه، فيتجنّى أو يزري أو يظلم.

لقد فهم المعارضة على أنها المبرّر المنصف والحق للديمقراطية، فكان حريصاً على احترامها ورعايتها، على أن تكون مسؤولة ووطنية وإيجابية بنّاءة. والمعارضة في مفهومه هي محاسبة ومراقبة، إذ لا معنى للديمقراطية من غير محاسبة. وقد لاحظ أن هذه المحاسبة غائبة إلى حد بعيد في لبنان على شتى المستويات:

«فالناخب لا يحاسب النائب، بل هو يعاود انتخابه مثنى وثلاث ورباع بصرف النظر عن سمعته أو أدائه أو جدارته.

«والنائب لا يحاسب الحكم، فتاريخ لبنان الحديث لم يسجّل حجب الثقة في مجلس النواب عن الحكومة مرة واحدة، فالحكومة قد تتعرّض في جلسات المناقشة للانتقادات بأقذع العبارات، وعندما يحين وقت التصويت على الثقة بها ترتفع الأيدي تأييداً لها.

«والحكومة لا تحاسب الإدارة على الرغم من روائح الفساد والعقم التي تفوح منها، فسياسة الحكومة حيال الإدارة محكومة إلى حد بعيد بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعشائرية، كما المحسوبية. والقضاء لا يحاسب السياسيين في قضايا الإثراء غير المشروع أو الفساد عموماً. فلا غلوّ في القول والحال هذه إن الفساد كاد يغدو من صلب ثقافتنا، حيث السطو أو الابتزاز أو الاختلاس أو استباحة المال العام تسمّى شطارة، والواسطة هي السبيل لإنجاز معاملة أو الوصول إلى منصب معيّن».[1]

أما العدوان والتجريح وهتك المحرمات والزور فهذه ساحة لا يردها ولا يتردّد في مجافاتها واجتنابها.

كان ينظر إلى الرئيس الحريري كصديق وسياسي قدير فاعل ومؤثّر، ويعترف بصفاته الحاسمة وطاقاته وعلاقاته وأهميّته.. ويحترم ملاحظاته ونقده إذا ما هدف إلى التصويب والتقويم والخير العام.

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص٦٢.

ولعله كان يأمل منه أن يتقبّل مبدأ تداول السلطة بنفس راضية واحترام كلّي على أنها من ضرورات الديمقراطية. فلما تكثّفت الحملات عليه طوفاناً من التجنّي والإجحاف، ساحقاً ماحقاً عدوانياً، وفي نفس الوقت، يلاحظ تعففاً ومحاذرة شديدة للمس برئاسة الجمهورية ورئيسها لطمع في تعاون مستقبلي والعودة إلى السلطة، فُجع الرجل بصديقه وبسلوكه. وغمره ألم فظيع. تُرى هل يستحق «الكرسيّ» كل هذا الغضب وهذا الظلم وهذه العدوانية؟ ويتردد في نفسه السؤال: لماذا؟ ومن أجل ماذا؟

مع العلم أن الرئيس الحريري نفسه، هو من خرج من الوزارة ولم يخرجه أحد منها.. بالطريقة التي تصرّف بها مع الرئيس لحود، فعلى نفسها جنت براقش.. وكل «ذنب» الرئيس الحص، إذا كان هناك من ذنب، أنه استجاب للنداء الوطني، ودعوة رئيس البلاد في تأليف الوزارة، ومع تأييد ٩٥ نائباً من نواب البرلمان اللبناني، أي بأغلبية كاسحة، فما معنى كل هذا الصخب وهذا التجييش والتحامل؟

والحقيقة أن الرئيس الحص لم يرد أن يصل في معركته مع معارضة الحريري (ومعه جنبلاط وكتلته) إلى هذا المستوى من الكيديّة والعداء، لدرجة أن بعض محبيه وأصدقائه، رأوا أنه لم يكن منصفاً تجاه نفسه، وامتعضوا أحياناً من تريثه وغفرانه وتحمّله وصمته. لقد كان حريصاً على عدم كسر الجرّة أو تعميق الانقسام، أو إظهار مواقف شرسة في المجابهة. في حين أن معارضيه، وفي الحقيقة خصومه، قد استنفروا كل أسلحتهم، وجيّشوا كل أنصارهم، واستحلّوا كل الأساليب. ووقف الحص وحيداً، مُستفرَداً يدافع عن سياسات واضحة ناصعة، يُراد لها افتئاتاً وتجوّراً وزيفاً وفجوراً، أن تظهر وتبدو سيّئة خاطئة مجافية للحق والصواب! ولم يكن إلى جانبه مناصرون أو كتل شعبية أو حزب، يصّدون وينافحون ويدعمون.

كان معظم وزرائه تكنوقراط وجدداً، لا يتمتّعون بالتمثيل الشعبي الوازن والمرجّح، وليسوا من قادة الرأي المجرّبين، أو الحزبيين الذين تحمي ظهورهم أحزابهم وتشدّ جماهيرهم من أزرهم. فكان «يحارب» وحده، وعلى طريقة: لا خيل عندك تهديها ولا مال.. فليحسن القول.. أي بالموقف والكلمة والردود التصاريح، أو المكتب الإعلامي،

يوضّح للناس ويعرض الحقائق. ولكن عبثاً، فقد مال الناس إلى من عنده المال، وذهبوا إلى من عنده الذهب.

كان للمال سطوة مهولة في الحياة السياسية، وفي كل مجال. والحص لا يملك منه إلا ما يسدّ حاجاته، ولم يكن ليتفاخر به، وإن وُجد، من المؤكد أنه لن يستعمله أبداً، أو يستغلّه في شراء ذمم أو تغيير رأي أو استمالة صحيفة أو صحافي أو إعلامي. كما أنه لم يؤمن بالتحريض الفئوي أو حثّ جماعات وحشدهم ضد آخرين، أو تقليب الناس بعضهم ضد بعض.. وهو يختلف أصلاً في فهمه لمهمة النائب وصاحب السلطة ودوره في الحياة السياسية، إذ بينما يرى فيه بعضهم وهذا ما اعتادوا عليه، منبر خدمات شخصية وعائلية، أو مصدر تنفيعات، وجوائز ترضية، كان الحص يرى في النائب رجل تشريع لحياة البلد وبناء الوطن، وتحديث الحياة العامة وترقيتها، ومراقبة لأعمال السلطات والوزارات ومحاسبتها.

لم يكن يتهرّب من الشفاعات، لكنه لم يكن يصرّ عليها، فإذا ما كتب بطاقة توصية موجهة إلى مسؤول أو صاحب موقع أو إدارة، أو حتى مصرف أو شركة خاصة، كان غاية في التهذيب واللياقة واللباقة والأدب، في شفاعاته.. ولم يكن يراجع من لا يمتثل أو يستجيب. إذ لعلّ له عذراً، أو لم يستطع، ويعذر غير المتجاوبين. كان يخدم الجميع، ولا يسأل عن مذهب أو دين أو فئوية، أو عن الشخص، أهو قريب مناصر أو غريب مخالف.. كان يتصرّف بإيمان مطلق بالإنسان، وبمحبة كأنها الينبوع الصافي، ترتوي منه الورود كما ترتشفه الأشواك، ويحسو منه البلبل المغرّد كما يشرب منه الطير الكاسر.

في ترتيب اللوائح الانتخابية، كان ضعفه ودلائل قصوره. الكل يختارونه، أما هو فقلما وقف طويلاً أمام خياراته. فهو يرفض في هذه المعركة الحاسمة التخلّي عن بعض «شركائه»، وكان يعتز بوفائه. عرض عليه مرجع أمني سوري تغيير المرشح الشيعي في اللائحة، السيد محمد يوسف بيضون (أبو يوسف) بآخر ذكره له (السيد ناصر قنديل). ورفض الرئيس وبإصرار، رغم الضغوط المتكرّرة والثقيلة عليه. يقول الرئيس: «الرجل صديق، ووقف معي منذ مدة طويلة، وكان وفيّاً مخلصاً، وهو رجل صادق وجيد». وبالفعل كان أبو يوسف صادقاً محبّاً وفيّاً للرئيس ولناخبيه. وكان يتمتّع بشعبية واضحة

وصدقية راجحة، وحجم وازن من المحبين. كذلك الأمر بالنسبة لمرشحين آخرين من مذاهب أخرى، ومن المسلمين السّنة..

لم يكن يراوغ أو يخادع أو يكذب. يعتذر بكل صراحة وصدق ويبرّر أسباب رفضه. لم يعتد المرشحون على هذا السلوك، فيظلون معلقين آمالهم بهذا القطب أو ذاك حتى آخر لحظة، أو ينتظرون «البازار» ومستوى «الدفع» وحجمه لصاحب اللائحة... وكان يرفض أن يُعفى من مصاريف اللائحة.. فيكون أول «الدافعين» وبمساواة مدهشة.

وكان لتعاطيه مع الإعلام قصة أخرى. والإعلاميون عندنا، إجمالاً، مدلّلون، ويحبّون أن يكونوا هدفاً للتبجيل والتفخيم والإعزاز. وأغلبهم يميل وينحاز لمن يحتفي بهم، بكل امتلاء المعنى ومضمون الكلمة. وأكثرهم لا يحاسبون أو يدقّقون.. في ما يُقال أو يُنشر. ويحبّون البريق والبهرجة.

الرئيس الحص لا يملك المال، ولا يرضى بدور له في الحياة السياسية، وقلما يتقرّى أو يتحرّى عن أوضاع الإعلاميين وأحوالهم، ومناسباتهم، إلا ما ندر، وتجاه بعض رموزهم. إنه يصادقهم، ويتجاوب معهم في استصراحه، أو قبوله الإدلاء برأي لهم، أو إعطاء مقابلة. وقد يظهر مودّته ويعرض محبته، وتلك عملة لا تُصرف دائماً ولا تسمن عند معظمهم، غير أنه كان يحترم الكفؤ والجيّد والمتحري للحقائق. كان يحترم طلال سلمان صاحب دار السفير، ويكنّ له مودّة صادقة خالصة، ويقدّر فيه عصاميّته وحرفيته ومروءته، وكان يرتاح إلى لقائه ومحاورته، ويخصّ «السفير» بمعظم كتاباته ومقالاته. كذلك قدّر الصحافي الكبير غسان تويني؛ صاحب جريدة النهار، ودار النهار للنشر.

وكان الإعلامي سمير منصور من أصدقائه ومحبيه، ومن الذين حافظوا على علاقتهم ومحبتهم وتقديرهم للرئيس الحص. فقد لازمه، صديقاً ومحبّاً، منذ ما قبل عام ١٩٨٢، وما زال؛ مقدّراً شخص الرئيس وتمايزه، ووفياً لرعايته ونصرته. إلى جانب هؤلاء السادة، كان هناك كثيرون يقدّرون الرئيس ويحرصون على تسقّط أخباره. ولكن، في بحور الإعلام، صحفاً وفضائيّات، كان الأمر غيضاً من فيض!

وحين يكون لكل مقال ثمن، ولكل طلعة أو ظهور أجر معلوم ولكل مقابلة دفعة،

ولكل حديث سعر، فمعنى ذلك أن الخطير من السياسيين والرفيع الشأن، بغضّ النّظر عما يتفوّه به، هو من يقدر أن يدفع، وهو دائماً على حق، ويبجّل، وتُزجى له المدائح وينهال على شخصه وأقواله وأعماله الثناء والنعوت الفاضلة والوطنية ومحبة الشعب والتضحية في سبيله. ونادراً ما شذّت مؤسسة إعلامية أو قناة فضائية عن هذه الشروط وهذه القيود.

يقول الرئيس الحص إن الرئيس الحريري افتتح معركة الانتخابات باكراً، في ٢٠٠٠/١/٢٨. حين كان في صيدا، وزار معرض الكتاب العربي في «ثانوية رفيق الحريري» حيث جرى حوار مفتوح معه، في قاعة المحاضرات. فصدر له تصريح قال فيه ما قال:

«هناك أمر يشعر به كل الناس، وهو أن هناك حكومة قائمة موقفها ضعيف في الأساس، وهناك انطباع لدى الناس أن لبنان مستبعد. ولا أريد أن أخوض في موضوع وضع الحكومة الحالية، لأننا نخشى أن يظنّوا أننا نقول هذا الكلام لأن هناك نيات لتعديلها أو تغييرها. لا، فنحن حريصون على بقائها حتى يتمتّع بها الشعب اللبناني إلى آخر لحظة... وأعتقد أنها باقية بحكم الانحدار. وبحكم الانحدار باقية لغاية أول محطة والتي هي الانتخابات. لا أحد من المواطنين يشعر أنها موجودة!!».

ورداً على سؤال أين أصابت الحكومة وأين أخطأت، قال: «سأجيب عن الشق الأول من السؤال: أين أصابت. لأنه إذا أردنا أن نجيب عن أين أخطأت فسنبقى حتى منتصف الليل. والحقيقة أنها تصيب عندما تعود إلى السياسات التي كانت تنتقدنا عليها، والآن تتبعها بشكل خاطئ».

في اليوم التالي ردّ الرئيس الحص، عبر مكتبه الإعلامي، على كلام الرئيس الحريري حيث قال: «نحن لا ننتظر من الرئيس الحريري غير ما قال. يبدو من الكلام الجارح الذي أطلقه في حق الحكومة أنه قرّر فتح معركة بيروت الانتخابية من صيدا. وبدا واضحاً أن معظم الأسئلة كانت معلّبة وموزّعة على الأتباع»[1].

وقد ردّ عليه، ما عارضه فيه بالنسبة لقانون الانتخاب الذي قررته الحكومة، وقد

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٢٩٧-٢٩٨.

اعترض عليه الرئيس الحص لمخالفته وثيقة الطائف، وخاصة بالنسبة لتقسيم بيروت إلى دوائر ثلاث، بينما لم يعترض نواب الحريري عليه، ولم يوقّعوا مع النواب المعارضين له!

أما تمتّع الشعب بانحدار هذه الحكومة، فقد ذكّره الرئيس الحص أن الانحدار بدأ مع حكومته، في الأزمة الاقتصادية وعجز الموازنة، وثقل الدين وتعاظمه، والبطالة، والفقر والهدر وسلب الثروات، خاصة وأن الرئيس الحريري كان قد قضى ٦ سنوات في الحكم، مع تبشيره المستمر للناس بوعد الربيع.. وقد كرت سنون ست مرات والناس قد ملّت من الاستمتاع.. وبلا طائل!

وذكّره الرئيس الحص بالتزامات الدولة المستحقة للمقاولين، ولم تُسجّل في ميزانيات الدولة، ولم تُدفع، كي لا يتضخّم رقم الدين المتضخّم والأسطوري أصلاً. كما ندّد بسياسات الهدر السابقة، مقابل السياسات المالية المتزنة لحكومته. وندّد الرئيس الحص بما قام به الإعلام الخاضع للرئيس الحريري من نشاط هدّام في الخارج، ما نفّر حركة الاستثمار العربي، وقيّد حركة وصول رؤوس أموال الاستثمارات العربية. حيث تطرّف في تصوير السلبيات، وادّعى الاضطراب في المجال الأمني، ولمّح إلى عدم الاستقرار الحكومي، وحرّف الوقائع والأحداث، وهو ما أعطى صورة غير سليمة أو صحيحة عن وضع البلد، وما لا يسهّل أو يساعد على خلق بيئة مريحة للاستثمار ومجيء رؤوس الأموال. هذا بالإضافة إلى اتصالاته الشخصيّة ببيوتات المال والشركات والمصارف الخليجية لينصحها بعدم الاستثمار والتريث لحين عودته، كي يسهل عليه استغلال ذلك ويصوره مرتبطاً بشخصه وبسياساته!

في جلسات مناقشة قانون الانتخاب، قدّمت حكومة الحص مشروعاً يحدّد سقفاً للإنفاق على الحملات الانتخابية للمرشحين وينظّم عمليات الإعلان والإعلام على نحو يحفظ للمرشحين فرصاً متكافئة وعادلة في استخدام وسائل الإعلام، ولاسيما وسائل الإعلام المرئي والمسموع، في الحملات الانتخابية. وكان الهدف الحدّ من سطوة المال على مسار الانتخابات. ولما أحالته الوزارة بعد إقراره إلى مجلس النواب، أُودع في أدراج المجلس ولم يرَ النور! فبقيت الساحة الانتخابية مستباحة كلياً لفعل المال السياسي من دون أي ضوابط.

ولقد تدخل في صياغة هذا القانون الانتخابي وتقسيمات دوائره السوريون بواسطة غازي كنعان عبر ضغوط واتصالات وتمنيّات. وقد صيغ لإرضاء النائب وليد جنبلاط وكتلته في الجبل والشوف وإقليم الخروب، والرئيس رفيق الحريري ونوابه. كما راعى رغبات السيد سليمان فرنجية في الشمال.

كان الرئيس الحريري رجلاً ديناميكياً دائم الحركة عظيم النشاط، لا يهدأ، ورجل أعمال متوقّد الذهن واسع الخبرة بعيد الطموح. إذا قرّ رأيه على أمر هجم على تحقيقه فلا يرده أمر أو يتراجع أمام مستحيل.. وقد أحبّه الناس لهذا النشاط وهذه الحيوية. كما أحبوه لفعل الخير وكثرة النفحات والصلات والعطاءات. كان كريماً إلى حدّ الإسراف. وإذا تيقن من شخص ما أنه صادق ومخلص ووفيّ، أغدق عليه من العطايا ما يغنيه في طرفة عين.

وكان محباً للعلم والعمران، وقد بنى صروحاً للعلم وللعبادات والخدمات العامة ما عجزت عنه الدولة في خمسين عاماً. صحيح أنه قد شاب الأمر ارتياب وشكوك بالهدر والانتفاع، وكثر النقد لسياساته المالية والاقتصادية، أنه يحمّل اقتصاد البلد أكثر ما يستطيع أن يتحمّل وفوق مقدوره، وأن تنفيذ المشاريع شابه انتفاع وإهدار وسمسرات، لكن الناس إجمالاً، وخاصة بين أهله وطائفته، وعبر الطوائف الأخرى أحياناً، كانوا مبهورين بإنجازاته ولو على حذر وتوجّس.

وقد ساهم في انتشار صيته، وتوسّع شعبيته وتأييده بين الجماهير، ما عُرف عنه من أعمال خيّرة، حيث «علّم» و«خصّص» الآلاف من الطلاب الجامعيين، وما بعد التعليم الجامعي، كما نشر المستوصفات الصحية، والجمعيات الخيرية، ومساعدات مؤسسته لكل المحتاجين والفقراء.

لم يرق للناس أمر ابتعاده عن الحكم، أو إبعاده، كما صوّر الأمر، خاصة في طائفته، على امتداد البلاد، وحتى في المنابر الخارجية، الخليجية والسعودية خاصة ثم الفرنسية، لاتساع شبكة صداقاته وعلاقاته. وفي السنتين اللتين قضاهما الحريري خارج الحكم، عمل على إعادة ترتيب أوضاعه، وتأهيل سمعة سياساته، واستفاد من أخطاء حكومة

الرئيس الحص ونقاط ضعفها فجيّش رأياً عاماً مسلماً سنيّاً، يكاد يكون ساحقاً وشاملاً. فاعتبر قسم كبير من سنّة بيروت خاصة، والمناطق عموماً، أن هذه الطائفة الكريمة، هي غير مشاركة في الحُكم، لأن الحريري خارج السلطة، ولأن السنّة لا يستقيم تمثيلهم أو يعتدل إلا بوجود الحريري على رأس الحكومة (هكذا صوّر الإعلام واستُبدلت حقائق بحقائق) وأن هذه الطائفة مستبعدة ومستهدفة، ومغبونة في تمثيلها وفي حقوقها. (إذا لم يكن الحريري نفسه على رأس رئاسة الوزارة) وكان هذا خاطئاً بالطبع، وكان ادعاءً وزوراً وبهتاناً، إنّما تحركات الرئيس الحريري ومواقفه وإعلامه وكل سياساته، دأبت على تصوير الأمر على هذه الحال، فاستقرّ في أذهان غالبية السنّة وقناعاتهم أن في الأمر غبناً وظلامة واستبعاداً!! وقد سانده في ذلك حلفاء مسيحيون، وقوى خارجية وازنة وحاسمة في تأثيرها.

كان الجو العام زاخراً بهذه الأفكار مشبعاً بهذه القناعات، حتى أحاقت ردات فعلها بمقام رئاسة الجمهورية، ونالت من محبتها للرئيس لحود، وحمّلته المسؤولية في كل ما جرى. فنظر الناس للانتخابات المقبلة على أنها فصل الختام ولحظة الحساب والانتصاف والثأر. كانت الأجواء تختنق بمشاعر الحقد والغضب والكيديّة والمذهبيّات والفئويّات. وسيطرت على تفكير الناس شهوات الانتقام.

وبقانون انتخابي كقانون «غازي كنعان» كما سُمّي ولو زوراً (وفي الحقيقة هو قانون وزير الداخلية ميشال المرّ) ومع هذا المال السياسي المتدفّق شلالاً بلا حساب، لم يعد للقيم أي دور ولا للحقيقة أي مكان أو تأثير.

كان هناك «عمى» فكري، وتحكّمت سطوة الجموع والارتجال الجمعي، والغرائز المستفزّة المستنفرة في دواعي التعقّل والإنصاف. وعبثاً ينهض أناس من الوطنيين والمرشّحين العاقلين يحدّثون الناس عن الهدر، والديون، والسرقات والسمسرات والمشاريع المريبة، وعن سياسات قاصرة تنحو نحو توطين الفلسطينيين وفرض حلول سلمية خانعة خاضعة ذليلة، وعن مقتضيات العروبة وغيرها وغيرها...

ولا حياة لمن تنادي.. المطلوب فوز لائحة الحريري بكاملها (كلّها يعني كلّها)

وباللهجة الصيداوية الشعبية، ولو حملت أسماء أشخاص لا تعرفها الجماهير ولم ترها من قبل، بل لا يهمّ ما تمثّل وبما تفكّر.. وسقطت قيم النزاهة والاستقامة والإصلاح والوطنية والعروبة... وعاشت الطائفية والمذهبية والفئوية..

رفع الرئيس الحص شعاراً له دلالته: لا يصحّ إلا الصحيح (ما بصحّ إلا الصحيح). وعلقت له صور تحمل لقب (ضمير لبنان).

يقول الرئيس الحص:

«في زياراتي للعائلات البيروتية، وفي المهرجانات والتجمّعات حرصتُ على الردّ على الحملات التي كانت تشنّ ضدي فتلصق بي أوصافاً أو اتهامات جائرة ومضلّلة. وكذلك حرصتُ على التحدث عن القضايا التي تهمّ الناس، وعلى عرض رؤيتي للمعالجات والحلول المطلوبة لشتى القضايا. وكان لي في بعض الأيام لقاءان أو ثلاثة في اليوم الواحد.

«قلتُ في موضوع بيروت حيال المزايدات باسمها: لهم بيروتهم ولنا بيروتنا.

«بيروتهم حبيسة زائفة، وبيروتنا حرّة أصيلة.

«بيروتهم مرتع للمال السياسي الذي يصبّ شلالات للتحكّم في إرادة ضعاف النفوس، وكأن الناس سلع تُباع وتُشترى. إنها ساحة للإعلام المضلّل، والدعايات المأجورة، والشائعات المغرضة، والأكاذيب الموجّهة. إنها مسرح للعصبيّات المذهبيّة والطائفيّة وهدف لتيارات الفرز والتمايز والتقوقع.

«أما بيروتنا، فهي أم المحبة والوفاء والانفتاح. إنها بوتقة العيش المشترك، عاصمة الوحدة الوطنية ومعقل الكرامة العربيّة، إنها منبت المواطن الشريف، والمواطن الكريم، والمواطن المسؤول.

«بيروتهم مطيّة وبيروتنا قضيّة.. أين كان أولئك المتنطّحون للكلام باسم بيروت اليوم؟ أيام كنّا في هذه العاصمة الفريدة صامدين، في وجه حصار إسرائيلي خانق، نقاوم الجوع والعطش، بل نقاوم الخوف والرعب والموت؟ كانوا يومها يجوبون أصقاع

العالم، في المنتجعات، على شواطئ الأنهار والبحار، في كنف الأمان والاستقرار والازدهار. وبعضهم حيث كانوا، يموّلون الحرب في هذا البلد، على ضفتيها، أو على ضفافها جميعاً»[1].

ترشّح في الدائرة الثالثة. وصمّم ألا يتدخل في الدائرة الأولى، حيث ترشح الرئيس الحريري، ولا في الدائرة الثانية حيث ترشّح السيد تمام سلام.

حافظ على أشخاص لائحته، كما في السابق.. وطعّمها بشخصيات جديدة، غير معروفة على نطاق واسع على الإجمال.. مسيحية، وأرمنية، وسنّيّة.

ينتظر اللبنانيون يوم الانتخابات بشغف، يتشوّقون إلى مواعيدها، فهي فرصتهم للاقتصاص والانتصاف والتغيير، من نوابهم الذين قصّروا في خدمتهم ووعودهم، أو أهملوا في واجباتهم وعهودهم. أو من «الخصوم» و«الفرقاء» الذين انتصروا عليهم سابقاً، فهم ينتظرون الفرصة لعلها تؤاتيهم فيثأرون! كان هذا ديدنهم منذ أن دخلت الانتخابات حياتهم السياسية، في ثلاثينيّات القرن الماضي..[2].

واتهم الرئيس الحص خصومه بأنهم قد أفسدوا المناخ السياسي في بيروت، فتبدّل على يدهم من خطاب مبادئ وقيم وشرف، إلى خطاب مال وإذلال وخروج على قواعد الأخلاق والشهامة والعقلانية..

وهم إلى ذلك استرخصوا واستحّلوا اللعب على الوتر الفئوي في شتى المناطق (انتشر لقب ابن بلد للبيروتي، والآخرون أطلق عليهم لقب المقيمون!!) فأطلقوا موجات طائفيّة ومذهبيّة ليمتطوها سعياً للوصول إلى مآرب سياسيّة ضيّقة. وما دروا بأن الطائفية في لبنان سيف ذو ١٨ حدّاً، نظراً لوجود ١٨ طائفة معترفاً بها في لبنان، ولن يكون ضحية هذا السلاح، بطبيعة الحال، سوى لبنان الوطن، لبنان الوحدة الوطنية، لبنان العيش المشترك، مع ما يترتّب على ذلك المنحى من تهديد الحال والاستقرار في البلاد.

استشعر الرئيس الحصّ مخاطر وشرور هذه الأساليب التي يلجأ إليها خصومه

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص٣٠٤-٣٠٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٦-٣٠٧.

السياسيون، فارتفع صوته محذّراً من استغلالها واستعمالها، ولكنهم ظلّوا في غيهم سادرين، طالما أن التعصب والتحريض وبثّ الأحقاد أسهل الطرق إلى كسب السلطة والفوز بالانتخابات.

وكم كان رائياً في تفكيره، متنوّراً مترفّعاً ونبيلاً، حين كان ينفر من هذه الأساليب ويحذّر من استعمالها، لشدة تهديدها لوحدة البلد، مما وقعنا ضحيته فيما بعد، وحصدنا مصائبه وأشواكه، وصرنا، عائلات وطوائف ومدناً وأجيالاً، ضحايا له.

ولقد اتهم الرئيس الحص خصومه بمحاولة إلغائه، وإلغاء تاريخه الوطني الناصع والمجيد. وهذه نقطة عزيزة عليه وقريبة إلى قلبه ووجدانه ويحرص كل الحرص على الدفاع عنها. يقول: «يحاولون محو دورنا من ذاكرة الوطن وتشويه صورة ماضينا وهو أعز ما نملك».

ويوم الانتخاب، يهتم ثلث الناس بأداء هذا الواجب، وثلث يقاطع، وثلث يغتنمها فرصة فيعيّد، ويكون اليوم يوم راحة ينسحب فيها الناس إلى المصايف بعيداً عن المشاكل ووجع الرأس (تجري الانتخابات في الصيف). ويكثر وجود ما يسمّى بالمفاتيح الانتخابية، وهم قوم من رجال ونساء، يتداخلون بين الناس، ويتعهّدون جلب الناخبين من بيوتهم، و«تشجيعهم» على القيام «بواجبهم الوطني» بعد أن يكونوا قد جمعوا وحجزوا بطاقات هويّاتهم.. ويا لسعادة من يجمع العدد الكبير منها، فيحصرها حتى الساعات القليلة، بعد ظهر يوم الانتخاب، ثم يعرضها على المرشحين في بازار منظّم ودقيق ليحصل على أعلى سعر يقدم له!!

تشتعل حركة «شراء الأصوات» ويستعرّ السوق نشاطاً قبل الدقائق الأخيرة من إغلاق الصناديق.. فيلعب المال السياسي دوره الحاسم وتتدفق آلاف الأصوات الانتخابية لصالح هذا أو ذاك من المرشحين. وقد يكون الثمن قد دفع سلفاً، لروابط العائلات أو النوادي أو الجمعيّات، أو التجمّعات.

ويلعب تركيب اللائحة واختيار المرشحين الدور الأكبر، فهذا مرشح «يمون» على آلاف الأصوات لأنه مرشّح الحزب، أي حزب، وحسب انتشاره وحجم أعداده وأنصاره.

وهذا مرشح ينتمي إلى عائلة كبيرة من عائلات المدينة أو المنطقة، وهو الممثّل لهذه العائلة، فتسير وراءه وتؤيد اللائحة التي يشترك فيها. وهذه لائحة السلطة وهي التي يتصارع المرشحون لدخولها على أنها تضمن الفوز دائماً وأبداً.. كما اعتاد اللبنانيون أن يحصل دائماً عبر جميع العهود.

وهذه لائحة تصرف بلا حدود، في الإعلام المكتوب، وعبر شاشات الفضائيّات، وعبر المقالات والتعليقات وكثافة الإعلانات، ملايين من الصور الملوّنة، والصور الضخمة ضمن إطارات وبراويز، والصور على قماشات كبيرة، مدلاّة على جوانب الأبنية، والصور الملوّنة المزروعة على الشرفات، وآلاف «اليافطات» التي تحمل الصفات وتنسب كل الفضائل لأسماء أصحابها، والوعود البراقة... وتقام المهرجانات المكلفة، وتقدم الأشربة والأطعمة والحلويات. إنه كشهر التسوّق في عروضه وتقديماته ومبتكراته وصفقاته. وكأنه المهرجان، والمال سيد اللعبة، المال يشتري كل شيء.

عام ٢٠٠٠، في انتخابات أيلول/سبتمبر، حجزت الحملة الانتخابية لبعض المرشحين، ولحساب لائحة معينة أكثر من ٢٥ ألف سيارة وميكروباص لنقل الناخبين يوم الانتخاب. واشتُرط في تسجيل كل سيارة أن يكون صاحبها بيروتيّاً يحقّ له الانتخاب لكي يقبل به ويُعطى المبلغ المحدد (بين ١٥٠ و٢٥٠ دولاراً عن اليوم الواحد). وعُيّن آلاف الممثلين والمندوبين بين نساء ورجال، لصالح بعض المرشحين في اللائحة المذكورة. وخُصّصت عشرات آلاف الحصص الغذائية للمندوبين ضمن مراكز الاقتراع كوجبات صباحية وعند الظهر للغداء. كما توجّب إعطاء كل مندوب، كبيراً كان أم صغيراً، رجلاً أم امرأة ما بين ١٠٠ دولار و٣٠٠ دولار.

لقد أُشتري النجاح ودُفع ثمن الفوز إذن، عبر دفع مئات ملايين الدولارات، بذلت لإغواء وشراء أصوات الناخبين. هذا إلى جانب حقن الناس تحريضاً وتهييجاً، بإشاعات وتلفيقات وأقاويل محرّفة ومزوّرة. وكانت المطابع تعمل ليل نهار في طبع الصور والمنشورات واليافطات.

فأين الديمقراطية من كل هذا الذي يجري؟ لقد تمّت اللعبة سلفاً وحُسِمت النتائج.

ووسط هذه السوق يضيع المرشح ذو الإمكانيات المالية المتواضعة، ويشعر بعجزه عن مجاراة الخصوم، ولا قيمة لأرقى البرامج الانتخابية وأكثرها أمانة وحداثة ووطنية.. يصبح كل شيء وجهة نظر وعرضة للجدل والنقاش.. ويعلو الباطل ويتجرأ الكذّاب والمدّعي المنافق، ويرتفع، غالباً، سفلة مخادعون، طالما أنهم يملكون المال: تلك القوة الحاسمة التي تغوي الفقراء وتذلّ المحتاجين.

غير أن العيب، حقيقة، إنما يتمثّل ويكمن في القوانين الانتخابية التي لا تقرّ الحظر والمنع والحدود لكل هذه التجاوزات، التي تنتهك الديمقراطيات، وتزري بالحريّات، وتسلب من الانتخابات غايتها النبيلة في تجديد النخب السياسية، ومحاسبة المخادعين ومعاقبتهم عبر إسقاطهم واستبعادهم، جزاءً لهم على غدرهم بوعودهم وعهودهم وشعبهم.

كنا نرافق الرئيس الحص في جولاته الانتخابية، وفي زياراته للعائلات في منازلها، وكنّا نلاحظ احترام الناس له وتقديرهم لشخصه ولصفاته ولأخلاقه ووطنيّته. غير أننا كنا نشعر أنهم في مكانٍ آخر، قد اختاروا مرشحيهم، وانتقوا لائحتهم، ولعل معظمهم كان يتمنّى أن تكون هناك لائحة واحدة تضمّه والرئيس الحريري، وكان من الصعب الشرح وتكرار التفاصيل وذكر الموانع. فقد طغت الفئوية وأطلّت الغرائز المذهبيّة، وظهرت المطامع. وفي زيارات كثيرة كنا نشعر أن موقف البعض متردّد محتار، وعلى طريقة (قلوبهم معك وسيوفهم عليك) فهم يحترمون الرئيس الحص، لكنهم يختارون الحريري.

لم يكن الرئيس الحص يستسيغ أي وعود فارغة، مطلقاً. لم يكذب على ناخبيه، وعلى الناس، وهو يستحي أن يغرّر بهم أو ينافقهم.. كما كان أخلاقياً في استعمال أساليبه في المخاطبة، وحين شنّ التلفزيون الرسمي حملة شخصية شنيعة ضد الرئيس الحريري أوحت بها أجهزة أمنيّة معينةً، رفضها الرئيس الحص وأوقفها. يقول الرئيس الحص: «أحسست منذ البداية أن هذه الحملة ليست من المستوى الذي ينسجم مع

الخط الذي ألتزمه في العمل السياسي، وأنني لم أكن في حاجة إلى مثل ذلك الإسفاف للفوز بمقعد نيابي، وأن الناس في بيروت لا تستسيغ مثل هذه الأساليب، وقد تمكّنت من إيقاف الحملة»...

«وأشاع خصومي ضدي مقولة أنني «لا أخدم» بمعنى أنني لا ألبّي طلبات المواطنين الشخصية، فقلت، في ردّي، إنها محض افتراء.. إنني أسعى إلى تلبية الطلبات عندما تكون مشروعة، وأعتذر عن تلبية الطلبات التي لا أعتبرها مشروعة، كتلك التي تستوجب التدخل في القضاء مثلاً..».

كان يرفض مثلاً السعي لتبرئة جانٍ على حساب مجنّي عليه، أو تعيين متقدّم لوظيفة راسب على حساب آخر ناجح وأكثر كفاءة، ويرفض أن يعين ظالماً على مظلوم لسبب أنه يعرفه أو قريبه، أو مُوصى به... ولم يكن كل الناس يتفهمون هذه المواقف!! كانوا يحبّون «الرجّال القبضاي» الذي يعرف من أين تؤكل الكتف!! وكان الرئيس الحص، مع الأسف، نباتياً!!

وهو لا يكيد أو يحقد أو يحقّر أو يجرّح، ويرفض استغلال الدين، أو الانتماء الفئوي أو المذهبي، كما يحتقر شراء الذمم وتسخير المال. وكنا نشعر أحياناً، أنه سيان عنده إن فاز أو خسر، طالما أن إرادة الناس حرّة، وأن هذا خيارهم. ولطالما شرح للناس فكرته عن الشرعية، والنزاهة وبناء الدولة.. وفصّل مراراً أمور الاقتصاد وعجز الموازنة وثقل فوائد الدين.. وتكلّم عن تنفير المستثمرين وضمور الاستثمار، وعن التحرير والكبرياء الوطني، وعن الإصلاح ومحاربة الفساد والهدر، وعن محاولات الحكومة في صون المال العام وضبط موازنة الدولة. وكان يستنهض مشاعر الناس القومية والعربية ودعم قضية فلسطين، والتنسيق الحر المتكافئ مع سوريا.

وكان مزاج الشارع في مكان آخر، وكان مأزوماً فائراً، مستفزّاً.

وحين حلّت مرحلة الحسم وحانت ساعة الانتخاب في اليوم المحدّد. كانت النتائج معروفة سلفاً، فقد كانت أكبر توقعاتنا تتنبّأ بفوز نصف اللائحة، أو الرئيس ومعه محمد يوسف بيضون...

لكن النتائج كانت مفاجأة صادمة ومؤلمة.. لم يفز أحد من اللائحة، حتى الرئيس نفسه... وقد فازت سيدة مجهولة استحضرت للترشيح في آخر أيام الحملة الانتخابية (السيدة غنوة جلول) لمجرد أنها رُشّحت من قبل الرئيس الحريري! كانت خسارة مدويّة، وخرج الرئيس من هذه المعركة الانتخابية حزيناً مجروحاً.. لقد تقبّل ما أراده الناس أو ما أُريد لهم، ورضي بحكمهم. وكان مرتاح الضمير.

وفي الضمير، لا عبرة لقانون الأكثرية، والأغلبيات. ويتساءل المرء بدهشة عارمة: عن جوهر الأخلاق ومدى تأثيرها ودورها في تحديد خيارات الناس، وعن أخلاقيات المواطنة، وهل يكره اللبناني فعلاً ما نسمّيه عيوب ونقائص وارتكابات العمل العام، والمهام السياسية؟ وهل هو فعلاً ضد التصرفات المريبة والمهينة لبعض السياسيين؟ هل يكره اللبناني السمسرات والسرقات والرشاوى واغتصاب المال العام وكل منغّصات ومدنّسات الفضائل في الممارسات العامة، والعمل الوطني؟ ولماذا إذن لا يحاسب فعلاً وعملاً.. وإلى متى تظلّ هذه الموروثات «العثمانية» فاعلة ومؤثرة في أخلاق شعبنا.. وتنخر في جوهر الروح العامة والأفكار المسيطرة.

ولماذا السارق والمرتشي هو قبضاي ورجّال وذكي، بينما الشريف الفاضل مسكين وآدمي ومعتّر ودرويش؟ وكيف يكون السالب والحرامي شاطراً؟ أما الأخلاقي النبيل والمترفّع عن سرقة شعبه فهو آدمي.. ويصمتون. وعن غير اقتناع أو رضى.

ويلاحظ الرئيس الحص أن المواطن أصبح ضحيّة في مجتمع أضحى فيه الفساد ليس ثقافة فحسب، بل نظاماً. ففي كنف هذا النظام وفي ظل هذه الثقافة، السرقة والاحتيال والنفاق ليست مذمّة، بل هي شطارة. وفي مقاييس مجتمعنا الاستقامة ضرب من الغباء. يقول:

«إن آفة الفساد، التي تتجلّى في المذهبيّة والطائفيّة وفي الدور الفاسد والمفسد الذي يلعبه المال السياسي، وكذلك ظاهرة الواسطة والمحسوبية التي لا تكون إلا على حساب العدالة والإنصاف، أضحت في كل تجليّاتها بمثابة القوانين غير المكتوبة،

مطبّقة عملياً بأمانة أكثر من القوانين الصادرة عن السلطة الاشتراعية. لا بل إن مخالفة القوانين النافذة باتت هي أيضاً من مظاهر الشطارة في مجتمعنا»[1].

وكيف نمدح السارق فنقول في أمثالنا: يعرف من أين تؤكل الكتف، وبيدبّر حالو.. وكل من أخذ أمّي يصير عمّي... لقد آن لنا وحق علينا أن نعيد النظر بكل سلسلة القيم التي تتحكم في سلوكياتنا العامة ومقاييس أحكامنا. فلا يليق ببلد فيه أكثر من سبع جامعات وعشرات الكليات، ويخرّج سنوياً آلاف الجامعيين، أن يكون في لائحة قيمه مثل هذه الرواسب المتخلّفة والساقطة.

لم تكن الأجواء السائدة، في البلد، قبل الانتخابات لتشجّع على خوضها. والواقع أن كثيرين قرّروا عدم الترشّح، وأكثرهم ظل متردداً متفكّراً في قراره. ولقد أدرك الرئيس الحص أن أجواء البلد ملبّدة بالغيوم الفئوية والطائفية، وأن مشاعر الكيدية تجيّش وتحرّض وتثير.. وأن لا حدّ لسطوة المال السياسي، ولانحياز الإعلام.. فاستنتج أن الظروف غير مناسبة أو مساعدة على الترشّح، وفكّر فعلاً في الانسحاب والاعتكاف، وطغت على تفكيره مشاعر الزهد بأي منصب نيابي أو وزاري، في ظل هكذا ظروف وأوضاع. غير أن خشية اتهامه بالهروب من المواجهة جعلته يحسم أمره ويشهر قراره.

قال رأيه في سلوك الطبقة السياسية، وسبق أن صارع الفساد والهدر والسلب والسّطو على المال العام، والانحراف بالطائف، فلم يعد لمثله أن ينسحب أو يتوارى كمن يسلّم بانتصار الزيف على الحق، والأباطيل على الأصالة والصحيح والعادل. فكان قراره «إنّ عزوفي عن الترشيح في ظل المعطيات القائمة سيفسّر حتماً أنه هروب من المواجهة، وهذه الصورة ليست هي الصورة التي أرنو أن أنهي حياتي السياسية بها».

وكذلك وردت فكرة الترشّح منفرداً، بلا لائحة. «وأن نجاحي منفرداً أضمن من نجاحي على رأس لائحة، وكان ردّي على هذه الحجج أن المرشحين الذين يفوزون معي سيشكلون خميرة لي في مجلس النواب عند البحث في إقامة كتلة نيابية، وأن بين المرشحين من أعتبرهم رفاق الدرب الطويل الذين لا أستسيغ التخلي عنهم، وأن سواي

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص١٥٦.

أعلن أنه سيخوض الانتخابات بلوائح في دوائر بيروت الثلاث معاً، فهل يجوز أن لا يكون لي لائحة، ولو في دائرة واحدة من هذه الدوائر؟

«ولقد كان تدخل المرجعيّة الأمنيّة السورية طاغياً ومكشوفاً إلى جانب اللوائح الأخرى، وضد مرشحي لائحتي، وضدي شخصياً. وقد سبق ورفضت طلب رئيس المخابرات العسكرية السورية العميد رستم غزالي أن يضمّ بعض الأشخاص إلى لائحتي، وكان مصرّاً وملحّاً.. فاعتذرت، فكان أن انضموا للائحة الرئيس الحريري (السادة ناصر قنديل، وغازي العريضي، وعدنان طرابلسي، بطلب من العميد السوري غزالي طبعاً) ونجحوا وسقطت أنا وكامل أعضاء لائحتي»[1].

وبالطبع، نشطت الأجهزة الأمنيّة اللبنانية بضغط من الأجهزة السورية في العمل ضدي.

وخاض الرئيس معركته منفرداً مكشوفاً ومُحارباً. يقول: «حتى أن مسؤولي الأحزاب والتجمّعات السياسية التي كانت تزورني وتؤكّد دعمها لي قبل الانتخاب لم يسجّل لها أي نشاط في تقديم الدعم لمعركتي». ونادراً ما وُجِد مختار واحد في طول بيروت وعرضها يؤيّده ويقدّم الدّعم له، على أهمية عمل المختارين وتأثيرهم. وهو الرئيس الذي ما برح يزاول السلطة ويدير البلد. كانت الأجهزة الأمنية قد لعبت دورها ضده.

كان أول رئيس وزراء يخسر الانتخابات النيابية وهو على رأس السلطة، منذ أكثر من سبعين سنة. والحق أن المعركة كانت محسومة لصالح الرئيس الحريري ومنذ أكثر من سنة.. تدلّ على ذلك كل الشواهد والظواهر والبراهين.

وماذا يفيد أن يُقال إن سقوط الرئيس الحص في الانتخابات ومعه ثلاثة وزراء في حكومته دليل على ديمقراطيتها ونزاهتها، طالما أنها كانت عادلة وسليمة داخل غرف الانتخاب، وعبر آليات التصويت، بينما في الخارج طغى المال السياسي وفحش الإعلام وتعهّره، وارتفع الزيف على حساب الحقائق، وسيطرت الغرائز الفئوية والأنانيات

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص ٣٠٢ - ٣٠٣

والتعصّبات المتوحّشة الجاهلة، فتمثّلت الانتخابات ثاراتٍ شخصية، وطائفية. و«أُبلس» رجالات، وكُفِّر آخرون، ولُعن كل الخصوم، ولم يصحّ الصحيح.

وأعلن الحص: «لم يكن أمامنا سوى الانحناء لإرادة الشعب» وأعلن إثر ذلك خروجه نهائياً من حيّز العمل السياسي إلى حيّز العمل الوطني. واعتبر أن هذه المحطّة تمثّل نهاية مرحلة من حياته، وبداية مرحلة جديدة:

«إنني لم أكن في لحظة من اللحظات أنا القضيّة، بل القضيّة كل القضيّة كانت وستبقى هي القيم والمبادئ والأهداف التي نؤمن بها. فإن لم نستطع التعبير عن تمسكّنا بها من خلال العمل السياسي، فلنعبّر عن تشبّثنا بها من خلال العمل الوطني. نحن نقبل أن تكون السياسة هي الوسيلة، هي الأداة، هي النهج. ولكن قيمنا ومبادئنا وأهدافنا لم تكن يوماً ولا يجوز أن تكون، إلا وطنية. طريق السياسة هي المناصب، هي الاحتراف، وأحياناً كثيرة هي الانتهازية والوصولية. أما طريق الوطنيّة، فهي التجرّد والتضحية والعطاء والرؤية المستقبلية. ونحن إذ نشيح النظر عن المقعد النيابي والوزاري والمقعد الرئاسي، إنما نعرض عن العمل السياسي وننصرف إلى العمل الوطني... ناذرين أنفسنا لخدمة قيم ومبادئ وأهدافٍ سامية تتمحور حول الحريات العامة وحقوق الإنسان في وطنه، والعدالة والمساواة ومقتضيات الوحدة الوطنية والعيش المشترك، في ظل دولة قادرة وعادلة، دولة القانون والمؤسسات، وفي كنف فيض من الأمن والاستقرار والنماء والازدهار. لقد أخرجتنا المعركة الانتخابية من حيّز العمل السياسي إلى حيّز العمل الوطني»[1].

كان لخسارة الرئيس الحص معركته النيابية، دويّ على مستوى البلد والمنطقة. وقد تأسّف كثيرون من الناس وقادة الرأي والمسؤولين لما حدث، وأصيبوا بصدمة مرّة، أن تغيب مثل هذه الشخصية الوطنية الفذة الشامخة عن ساحة البرلمان. فقد كان نبراساً للحياة الديمقراطية في البلد، وكان شعلة للحرية والإنسان الأرقى والأعلى والأنبل.

(١) سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص١٠.

وقد أمّ دارته مئات وألوف من الناس يتعاطفون ويؤيدون، فوجدوا فيه ثقة عالية وطوداً صلباً لا تهزّه رياح السموم العاتية المريبة، ولا أحابيل صغار كان جلّ همّهم تدنيس هذه القيمة وتلويث هذا المجد العظيم ومحو هذا التاريخ الذي يتماهى مع صفحات الفخار الوطني وعلو الكبرياء. كان في ظنّ الوفود الغاضبة أنهم يحضرون لمواساته، فكان يطلّ عليهم طليق الوجه منفرج الأسارير، عميق الثقة بنفسه وفكره ومبادئه: «وقد تعلّمت من تجربتي السياسية الغنيّة، درساً: هو أن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه.. لم تكن المسؤولية ولا النيابة، مطيّة لتحقيق أي مأرب شخصي، وإنّما كانت سبيلاً لخدمة قضية الإنسان، وقضية الوطن وقضية الأمة. لقد خدمت على هذا المستوى طويلاً قبل أن أكون نائباً، وسأسعى إلى متابعة هذا الطريق بعد خروجي، أو إخراجي، من النيابة. وهناك ألف طريق وطريق للخدمة الاجتماعية والوطنيّة والقوميّة».

كان هذا ما أعلنه أمام جمهور كبير جاءه متضامناً مستنكراً، من صيدا، وعلى رأسه الدكتور أسامة سعد ممثلاً أخاه الصديق والمناضل الكبير مصطفى سعد. وأذكر أن هذه الوفود وصلت فجأة فملأت الساحة قرب مقرّ الرئيس، في البناية التي أسكن فيها وعائلتي. كما ملأ هتافها السماء، وترجّعت أصداؤها في الأفق.

كانت الوفود كثيرة، وكان الخير والعرفان والأصالة ما زالت متوفرة في وجدان الناس، وفي ضميرهم الجماعي. غير أن أعظم ثناء تلقاه الرئيس الحص، وأجمل عرفان وشكران قد أتاه، من أكبر القادة المجاهدين وأعظم من أعطى وناضل وصان الوطن:

لا يعرف الشوقَ إلاّ من يكابده ولا الصبابةَ إلاّ من يعانيها

ففي أثناء عقد المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي في بيروت دورته دعماً للانتفاضة الفلسطينية، في ٢٠٠٠/١٠/١٤ وقد ألقى الرئيس الحص كلمته، نهض بعده سيد المقاومة السيد حسن نصرالله ليلقي كلمته بعده، فكان أن ختم السيد كلمته: «كنت أبحث في هذه الأيام عن مناسبة في حضور دولة الرئيس الحص، وهو يغادر موقعه الرسمي، لأقدّم له الشكر باسم كل مجاهد في المقاومة على وطنيّته ومناقبيّته ووقوفه الصادق إلى جانب مقاومة شعبه. وأقول له إننا نفتخر به في أي موقعٍ كان».

كان هذا أعظم وسام يُمنح لرجل دولة، وهل المجد سوى عطر العرفان يفوح في حنايا شعب ووجدانه تجاه قائد أو زعيم؟

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أجرى الرئيس لحود الاستشارات النيابية لتكليف رئيس جديد تأليف الوزارة، بعد أن قدّم الرئيس الحص استقالة حكومته له كما تقضي الأمور وينصّ الدستور. فنال الرئيس رفيق الحريري ١٠٦ أصوات وهكذا كلّف الرئيس الحريري تأليف الوزارة الجديدة التي ستخلف وزارة الرئيس الحص.

وصدرت المراسيم بذلك في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠.

الفصل الثامن

في رحاب العمل الوطني

«تحرّر» الرئيس الحص من قيود النيابة، والتكتّلات والمماحكات التي تفرض نفسها في صراع الكتل والجبهات والتجمّعات النيابية، فرحُبت أمامه ساحات العمل الوطني. كان يريد أن يرى ويسمع ويصلح ويراقب أكثر مما تحفل به الزواريب والأحياء ومحلات المدينة، من أفعال وأحداث ووقائع. خاصة وأن مجمل ما يحصل إنما هو نتيجة ورد فعل وحراك ارتدادي لانفعالات وأفعال المخطّطات الكبرى في المنطقة، ولتدخّلات القوى العالمية والإقليمية المؤثّرة في أقليمنا.

وقد تأكّد لكل صاحب بصر دقيق وبصيرة حادة، أن دول الغرب وعلى رأسها، الولايات المتحدة الأميركية، تعبث بالمنطقة، راغبة في مزيد من عمليات التفتيت والشرذمة فيها، جاهدة لإضعافها وإفقارها وحرمانها من كل فرص النهوض والقوة. إنها تسعى وبأشكال مختلفة، مجتمعة ومتفرّقة، للهيمنة والإمساك بقرار بلادنا وأمتنا، وإخضاعها لإرادتها والسيطرة علينا، والويل لمن يشذ أو ينفر أو يتذمر. فإسرائيل، قاعدة الغرب الأمامية، جاهزة حاضرة، للتأديب والترهيب والتصويب.

وهكذا فهم الرئيس الحص، كما أدرك الكثيرون من قادة الرأي والمحلّلين السياسيين والاستراتيجيين، أن السياسة الأميركية في المنطقة خاصة والغربية عامة، إنما تدور كلها

وتتمحور حول حماية إسرائيل وتأمين مصادر القوة المادية والمعنوية والعسكرية لها، ومساندتها في كل المجالات. كذلك احتكار النفط العربي ومصادر الغاز والتحكّم في ثروات بلادنا الأسطورية. ولطالما عبّر الرئيس الحص أن ليس لأميركا سياسة أميركية في المنطقة، بل هناك سياسة إسرائيلية تنفّذها أميركا، بمعنى أن أميركا ترى بعيون إسرائيلية.

كان الهاجس الأكبر للحكم اللبناني هو التأكيد الدائم والمصرّ، وفي كل الحلول أو الاقتراحات أو المفاوضات، على حق العودة للفلسطينيين، وعلى الرفض اللبناني بكل أجنحته وقواه، للتوطين ولو لفلسطيني واحد. وقد ظهر ذلك في اتصالات المسؤولين اللبنانيين ومحادثاتهم مع المبعوثين الأميركيين والديبلوماسيين الغربيين، وكل ممثّلي الدول.

كانت الأخطار الكثيرة تحيق بالمنطقة، والعالم متوجّس حذر، خاصة مع مجيء رئيس أميركي لا يوحي بالثقة ولا يتمتع بصفات رجال الدولة وصوابية الرأي وبسعة الخبرة ورصانة الحكمة، هو جورج بوش الابن. لفت العالم وأوساطه السياسية، عندما انتخت بوش الابن للرئاسة الأميركية، تصريح نافر وغريب لفيدل كاسترو القائد التاريخي للثورة الكوبية، عندما قال عن هذا الرئيس: «لعلّه في داخله وأعماقه، ليس بمقدار هذا الغباء الذي توحي به صورته!» ولقد استرجع العالم هذه الملاحظة النبوءة حين عانى ما عاناه من حماقات هذا السياسي..

وفجأة وقع حادث تفجير «برجي» مركز التجارة العالمي في نيويورك فتحققت أسوأ مخاوف العالم.

كانت عملية إرهابية واسعة ومكلّفة ومدمّرة سقط فيها آلاف الضحايا، عبر اختطاف طائرات مدنية بركابها (حوالى ٣ أو ٤ طائرات ركاب مدنيّة) وتوجهها لتصطدم بالبرجين في قلب نيويورك. وهما رمز الاعتداد والغطرسة الأميركيين.

وقف العالم مذهولاً ومرتعباً أمام ما حدث، وارتعشت بلدان كثيرة، خاصة، حين بدأت التحقيقات تكشف عن انتماءات وهوية الانتحاريين الذين قاموا بالعملية. وقام

الرئيس الأميركي يرعد ويزبد ويهدّد، وكل همّه أن يكتشف أي طرف تواطؤ، كي يصبّ عليه جام غضبه وانتقامه.

فانتقى البلد الصغير والضعيف، أفغانستان، وانقضّ عليه بكل غطرسة قوته ووحشيّة آلته الحربية وسلاحه. (بالطبع، كان هناك حسابات دقيقة لاختيار أفغانستان فهي على مقربة من روسيا الخصم التقليدي للغرب، وقريبة من الهند والباكستان والصين وإيران، ومن الدول الإسلامية السوفياتية سابقاً). وأخذ الغرب يحيك، بدفع صهيوني حثيث وماكر ولئيم، أحبولة من التهديدات، حول العراق، ليرميه، احتجاجاً وافتراءً، بتهمة امتلاك أسلحة دمار شامل، ويتعامل مع القاعدة، كما يوفّر ملجأً آمناً للإرهابيين، وتطوير أسلحة بيولوجية ونووية وغيرها من الادعاءات والأكاذيب، وظل الغرب يطوّر ادعاءاته وأكاذيبه، ويسخّر محققين دوليين مأجورين ولاأخلاقيين عديمي الضمير، حتى أحكم الطوق على العراق وحشد كل عملائه وصنائعه وحلفاء كيده ونفاقه لينتهي الأمر في حرب على العراق دمّرته وأعادته إلى القرون الوسطى، تماماً كما هدّد بوش، وفي حرب صليبية تجلّت أوصافها في تصريحاته وتعابيره.

كان حقداً طاغياً، باغياً، همجيّاً كلّف العراق كل ما بناه من قوة عسكرية، وإنمائية وعصرنة، ونظام تربية، ومن ثروات.. وملايين القتلى وضياع سيادته، وأخيراً، خلق دويلة كردية سلخها عن خارطته (أكثر من ٧٠ ألف كلم^{2}) تحت ادّعاء الحكم الذاتي والفدرالية.. وفي الواقع مستقلة تماماً بعَلَم وميزانية وإدارة ونشيد وطني ولغة كردية وجيش ضخم مدرّب ومسلح.

لقد دخلت المنطقة في مهاوي الرعب، وأصبحت على خط الزلازل، تتوجّس وترتعش، والكلّ يخشى الأسوأ والأخطر والأدهى.

ولقد أخنى العبث الكبير على الحقوق الفلسطينية، وظهر أن إسرائيل لا تريد السلام، وقد ردّد الرئيس الحص ذلك مراراً عبر تصاريحه وكتاباته ومحاضراته، وأن أخطار السلام بالنسبة لها تفوق أخطار الحرب، وأن مجتمعها معدّ جاهز للحروب، دائماً، وليس مهيّئاً للسلام. ولذلك هي تنفر منه، وإن كانت تجاري مسيرته ادّعاءً وخداعاً ونفاقاً...

ولعله مال إلى فكرة أن إسرائيل لا تنحني إلا أمام القوة، وأن إرادة المجاهدين أقوى من تواقيع المفاوضين، وأن دمّ المقاومين أكثر تدليلاً وضمانة وبلاغة من كلمات الديبلوماسيين. وأن القضية الفلسطينية تحسم في الميادين، وليس في الصالات المبرّدة الفخمة. وكانت تجربة المقاومة في التحرير عام ٢٠٠٠ ناصعة الشهادة، بليغة الأداء، عميقة الدلالات.

وحين جاءت الحكومة الجديدة، وعاد الرئيس الحريري على رأسها، أدرك المراقبون السياسيون، أن عهداً من الهدنة والتوافق سيستتب بينه وبين الرئيس لحود، وأن هناك رغبة عارمة من الحليف السوري وقيادته الجديدة (في ١٠ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠، توفي الرئيس حافظ الأسد، وانتُخِب ابنه بشار رئيساً) التي سعت جاهدة للتوفيق بين الرئاستين، (مع تأييد واضح من الرئيس بشار الأسد للرئيس لحود) وإرضاء للجانب الأميركي والتأثير السعودي.

اتفق الرئيسان لحود والحريري، أن يقوم كل منهما بواجباته، فيكون لحود رئيساً للجمهورية، والحريري رئيساً للوزراء، بكل معاني وأبعاد الكلمات. وقد ظهر، فيما جدّ من أحداث، ومع توالي الأيام، أن هذه التركيبة لم تكن موفّقة. وأن البلد يعيش قلقاً متمادياً، وينوء تحت أثقال وأخطار في الأمن والاقتصاد والديون وهموم العيش. والأهم من ذلك وفوق ذلك، افتقاد الثقة بين الرئاستين وغياب التفاهم والتلاحم والوحدة، وغلبة المماحكات والوشايات والأحلاف المؤقّتة، وسيطرة الصغائر وضعف الضمائر.

وكان الصراع، خفيّاً وعلنيّاً، سيد الموقف. حتى إذا ما حلّ عام ٢٠٠٤ واقتربت مدة العهد ومرحلة حكمه من نهايتها، طُرحت فكرة التمديد.. فانفجر الصراع على وسعه، بين مؤيد ومعارض. وعمقت الخلافات بين الفرقاء، وكلّ منهم يتحالف مع منابر وقوى أقليمية ودوليّة.. خاصة وأن لبنان قد عاد ساحة للصراعات، وأن أميركا، صارت في قلب المنطقة، في العراق، وفي قطر، وفي الإمارات، وفي البحرين. وأن أجهزة مخابراتها متواجدة تترصّد كل صغيرة وكبيرة.. وأن إسرائيل تتدخّل في كل شيء، وقد انفتحت أمامها أبواب طالما كانت مغلقة مُوصدة في بلدان عربية كثيرة، بما يشبه العلنيّة أحياناً.

ثم دخل لاعب جديد على الخطّ، ممثلاً بالنفوذ التركي. وتولى الثلاثي الإسلامي رجب الطيب أردوغان رئاسة الوزارة، وحليفه عبدالله غول رئاسة الجمهورية، وأحمد داود أوغلو وزارة الخارجية التركية.

واشتدّ الحراك، والكلّ يعارك ويتحرّك إلا الحضور العربي فقد كان باهتاً وضعيفاً، لا أثر له ولا تأثير، اللهم من قَبِلَ أن يكون، من دوله ومشيخاته وإماراته، في خدمة المخططات الأجنبية.. فيساهم عبر التمويل ودفق الثروات وتغذية التآمر.

ولسوف يلعب الأتراك، بداية عام ٢٠٠٠ دوراً متقناً محكماً، بل هو غاية في المكر والشطارة، متجلبباً بالإسلام ومرتدياً رداء الحكمة المصطنعة، والانحياز الكلامي إلى جانب قضية فلسطين، وينظّم عمليات استعراضية مبتذلة، لكنها خادعة إعلامياً وإعلانياً، ليفاجأ العرب أنه لم يكن خلف كل هذه القرقعة والضجيج، لا إيمان ولا حجيج، بل عثمانية جديدة متطوّرة، جشعة في أطماعها الاقتصادية، متلهفة لنهش ثروات أمتنا ومصادرتها، مستلحقة معوضة عن قصورها الفائت. وقد شجّعها الغرب وحلفه الأطلسي على ذلك، وأباح لها المساهمة في نهب ثروات العرب، واحتضنها وأغواها بصفقات وعطاءات، بعد أن أوصد في وجهها أبواب السوق الأوروبية المشتركة.

ومن أعظم أخطار الحضور العثماني التركي المستجدّ أنه نقل الحلف الأطلسي إلى حدودنا، وتركيا أهم أعضائه، وتملك أكبر جيش برّي بين جيوشه، ونقل مركز القيادة الأطلسية البريّة إلى الأراضي التركية. ممّا عرّض الأمن القومي العربي لأخطار لم تكن في الحسبان. ثم انقلبت تركيا إلى العبث بأمن سورية والعراق وتهديد وحدة أراضيهما ووحدتهما. كذلك، مثّلت خطراً أكيداً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عبر حدودهما المشتركة.

بانتقال الرئيس الحص إلى ساحة العمل الوطني، راح يتفرّغ للقضايا الوطنية الكبرى، وللقضايا القومية الرئيسة. وانصرف يراقب حركة الحكم وممارسات السياسة والسياسيين في معارضة كما فهمها دائماً وأرادها، صنواً للديمقراطية وتصويباً للمسيرة الوطنية، ونشراً للفكر السياسي الصالح والصحيح.

انطلق يكتب المقالات، وينظّم الدراسات، عبر الندوات والصحف ووسائل الإعلام.. كتب في هذه الفترة مئات من المقالات، في الصحف اليومية: في النهار والسفير خاصة، وفي الاتحاد الظبيانية، والصحف الأردنية، وفي المجلات، وشارك في ندوات، وأقام محاضرات حول الطائفية، والفساد، والديمقراطية، والحريّة، وبناء الدولة، والنظام الانتخابي، والتحرير والمقاومة، والغرب، والإرهاب، والعلاقات مع سورية، والنظام الأمني والقضية الفلسطينية، والعروبة، والاقتصاد وعجز الموازنة، اللبنانية، ومسألة الدين العام..

لم يدع شأناً أو مسألة أو قضية وطنية إلا وحاضر فيها، وشرح وأضاء وحلّل..كان وحده حكومة وبرلماناً، ومدرسة في الضمير الوطني والتمهيد للمستقبل.

كان يخاطب الناس، متواصلاً معهم متعاطفاً، ناقداً، حاضّاً على محاربة الطائفية والمذهبيّات، شارحاً أخطارها، محذراً من الوقوع في فخ الفتنة، داعياً إلى الوحدة، وإلى حلّ المشاكل الوطنية عبر الحوار.

وكان في كل ذلك وسطاً ومعتدلاً.. لكنه كان يمارس الاعتدال بكل اعتدال، وكان يوصي بالحوار سبيلاً وحيداً لإزالة التناقضات الداخلية.

يجب أن يلتقي الفرقاء والمختلفون، خاصة المختلفين، إذ تعوّدنا أن يلتقي المتجانسون، وهذا لا يقدّم ولا يؤخر، يجب أن يلتقي المختلفون، المتضادون، المتنافرون، فيتبادلون الآراء، ويستعرضون الحجج، وينتقون الأفضل والأصلح والأضمن والأنفع. كان يبثّ ثقافة الحوار وينشرها، فهي مظهر حضاري، وتبادل للأفكار، وغنى قومي ووطني..

والغريب العجيب، في بلدنا، أنه وفيما بعد، وحين اشتد الانقسام الوطني بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، في عملية آثمة مجرمة همجية، ودُعي المسؤولون إلى الحوار... أهمل القائمون على الدعوة، أمر الرئيس الحص، متناسين أنه كان رائد الحوار، ومبادراً لهذا النهج الوطني القويم.

واكتفوا بدعوة أشخاصهم، ونسوا أن الصالح لا يصنعه إلا الصالحون، وأن النزاهة

والحق والعدالة لا يأتي بها إلا المعتدلون المنزّهون والذين هم فوق المنفعة الذاتية وفوق الشبهات. فكانت طاولتهم للحوار، مأدبة محاصصات، مُدّت عليها أطباق مغانم وشهوات تتحكّم فيها نزعات الانتفاع والأحكام المذهبيّة والطائفية.

كان الكل يفكّر طائفياً ومذهبياً، ومشدوداً إلى مصالح ضيقة. وقد فشلوا في إيجاد أرضية صلبة للمواطنة الصادقة والوطن المعافى.

مع الرئيس الحص صارت المعارضة عِلماً وفنّاً وأدباً وخدمة وطنية: فهو لم يقصد المماحكة ولا الإفحام. كان يريد الإصلاح ويسعى للصواب ولما هو أحسن وأفضل. فوُلد على يديه أدب المعارضة، وأدب الحوار وأدب المخاطبة، وأدب السياسة، أسلوباً ولغةً وغاية.

وكان في معارضته خاصة، عتب مرير ووجدانية مكبوتة وحزن عميق لما جناه عليه خصومه من تجنٍّ وغطرسة وتنمّر وتجبّر، متحصّنين بإعلامهم وأموالهم ومتطاولين على تأدّبه وتواضعه وتجافيه عن استعمال الجارح والمقذع والمفتري.

نراه يخاطب الرئيس الحريري بعد ثلاث سنوات من ترؤسه للوزارة بعده في ٢٠٠٣/١٠/١٥،

«منذ اللحظة التي تسلّمت فيها رئاسة الوزراء في العام ١٩٩٨، صوّر الرئيس رفيق الحريري للناس أنني حللت في المقعد الذي كان يعتقد أنه مخصص أو مكتوب له، حتى آلت الأمور إلى سقوطي في الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٠، وأنا على رأس الحكومة. وقد وظّف في تلك الحملة إمكاناته المادية والإعلامية الهائلة، فانطلت الافتراءات والأضاليل التي أطلقها ضدي بلا رحمة، ولا هوادة، على كثير من الناس الطيبين. وكان محور تلك الهجمة أكذوبة أنّني فرّطت في مقام رئاسة الوزراء. بذلك خلع على حملته المسعورة ضدي، ويا للمفارقة، بل يا للبراعة، رداءً مذهبياً. كانت حجّته في الهجوم عليّ أقوى كثيراً من حجّتي في الدفاع عن نفسي، إذ هو تسلّح بقوة المال والإعلام التي لا تُقاوَم، في إقناع قومي الأعزّاء على نفسي، بالانقلاب عليّ، بينما كان سلاحي في الدفاع عن نفسي لساني ومنطقي لا غير.

«واليوم، بعد ثلاث سنوات، من حقي أن أسأل الرئيس الحريري: ماذا حلّ بمقام رئاسة الوزراء في عهدك؟ هل هو محفوظ ومصون؟»».

ويعدّد الرئيس الحص المآخذ والسقطات والأخطاء ونقاط الفشل في ممارسات حكومة الحريري:

«إنك رئيس لمجلس الوزراء ولم ترأس جلسة واحدة لمجلس الوزراء. إنك أنت المسؤول الأول عن السلطة الإجرائية دستورياً، فهل أنت راضٍ عن أداء هذه السلطة؟ وماذا تقول عن الأزمة المعيشيّة الخانقة التي تطوّق الناس الطيبين؟ ماذا تقول عن البطالة المستفحلة وهجرة الشباب المتفاقمة؟ لا بل ماذا تقول عن الفساد المستشري في أوصال الدولة والمجتمع على كل صعيد، كما لم يكن الحال في أيّ وقت مضى في تاريخ هذا الوطن؟

«والناس لا يفوتها إسهامك المباشر في إشاعة هذه الحال المزرية، إذ لم تتورّع عن تسخير إمكاناتك الأسطورية في خدمة مآربك السياسية الآنيّة؟ فكادت الساحة السياسية تنقلب سوق نخاسة، سوقاً للعبيد، تُشرى فيها وتُباع النفوس والضمائر والآراء والمواقف، لا بل والأقلام والأصوات يوم الانتخاب...

«ماذا حلّ بمقام رئاسة الوزراء وأنت، كما يبدو لكل ذي عين ترى، لا تؤدّي دور الشريك الفاعل في الحكم من قريب أو بعيد، اللهم إلا في المواكب الطنّانة واستنفار كل أسباب التبجيل والتفخيم والتعظيم. ولا يجديك نفعاً أن تلجأ إلى سياسة المناكفة. فهذا الأسلوب لا يؤتي ثماراً، ناهيك بأنه لم يعد ينطلي على أحد ممن تعوّدت أن تبهر. كما لم يعد يبهر الناس بقدرتك على المثول إلى جانب هذا أو ذاك من كبار العالم من أجل صورة أو خبر..

«الواضح لكل ذي عين ترى أن قرار السلطة ليس في يدك..

«هل حفظت لمقام رئاسة الوزراء مكانته عندما قلت إن وجودك هو بإرادة سورية وستعود إلى بيتك عندما تشاء سورية»؟

ولقد لفت القرّاء والمراقبين هذه الجملة التي عبرت في وسط النقد المعارض لمسيرة حكومة الحريري:

«لقد جنت يداك عليّ زوراً وبهتاناً، وكان لك آنذاك كل ما تريد بفعل ما تملك من إمكانات فائقة. ولكن بوجود الله الحليم الحكيم، تبقى الغلبة في نهاية المطاف للحق والحقيقة، ويبقى سلاح الموقف هو السلاح الأمضى. أقول ذلك من موقع القوة! فقد تعلّمت من التجربة أن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه. إن من يطلب أمراً لنفسه كان له ثمن، وثمنه هو ما يطلب. وأنا اليوم لا أطلب أمراً لنفسي، لا مقعداً ولا كرسياً ولا مقاماً، لا بل ولا مالاً ولا جاهاً، مكتفياً براحة الضمير والسعي إلى خدمة وطني وأمتي، محتسباً بمنأى عن أي مأرب شخصي.

«أما أنت فإنك تطلب أموراً لنفسك، أولها البقاء في سدّة الرئاسة بأي ثمن. وهذا ضعفك.

«إنك تستمرئ أن تتصرّف تصرف الملوك مع الناس، تماماً كما كان آخرون يتصرّفون معك في غابر الأيام. سامحك الله، وأنعم عليك بالتوفيق والسؤدد»[1].

ما هذا؟ ما الذي يريد أن يقوله الرئيس الحص في هذا المقال؟ وماذا وراء هذا العتاب الحزين المرير؟

لقد عُرف عن الرجل أنه يواري مشاعره، ويخفي أحاسيسه الذاتية، في المجال السياسي، والتعاطي في العمل، ولكن، وبعد ثلاث سنوات، يطلّ الرئيس الحص على الناس بمثل هذا الخطاب الذي تعجّ فيه الوجدانية، ويشتعل فيه الحزن الدفين، في عتاب تتعاوره لواعج الألم المضني والعميق.. معنى ذلك أن الجرح ما زال ينغل في أعماقه وأنه ينزف ويتلظّى.. ليس من أجل شخصه فقط بل من أجل رؤياه الإصلاحية وأفكاره البناءة ومسيرته النزيهة، لبناء وطن معافى، فقطع عليه تجبّر الحريري وقسوة خصومته ومعارضته الطريق. وحرمه من إكمال نهجه السياسي، ولو أنه تعزّى بقراره العزوف عن العمل السياسي، والانصراف للنضال الوطني.

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص١١٨.

على أن كثيرين لم يتقبّلوا ذلك ولم يقتنعوا به أو يتفهموه، خاصة وأن الرئيس الحص ظلّ شديد الحضور في ساحات العمل العام، ومتّسع النشاط والتأثير في كل جوانب النشاط المدني والسياسي والوطني.. ويملأ الساحات والوعي العام والاهتمام الشعبي.

كما أن النص هذا، يؤكد حقيقة واضحة، وهي أن الرئيس الحص لم يكن ينتظر من الحريري أن يقابله بهذه القسوة والسطوة والفرعونية، وأن يدلّ عليه بكل هذا التعالي والعنجهية، ويتمنّى عليه، في قرارة نفسه، لو فهم بعمق وثقافة ديمقراطية، أهمية المعارضة ودورها وضرورتها. كما لم يتصوّر أن يخوض مثل هذه المعارك السياسية الحاقدة، بما يغلب عليها من كيد وقسوة وتنمّر وحسم ساحق. فهو كإنسان، لا يرتاح مطلقاً للخصومات الشخصيّة ولا للعلاقات المتوتّرة، ولا للضغائن والأحقاد.. رافضاً أن تتسم علاقاته برجال السياسة وقادة الرأي والمجتمع بالتوتير والحقد والمشاعر البغيضة.

لم يقدّر الحريري الرئيس الحص حقّ قدره، ولم ينظر إليه بعين الرضى والودّ الكافيين، ولم يحترم رغبته بالاستقلالية والتمايز، ولا قدّر طروحاته حق قدرها. ثم إن الرئيس الحص، رفض استلال أسلحة السياسيين التقليديين، بأن يلجأ إلى تحالف مع أحزاب أو تجمّعات أو قوى على امتداد الوطن، وما أكثرها، تناصب الرئيس الحريري العداء، ولم يستقوِ بخصومه عليه، فظل يدافع عن تاريخه ومسيرته وآرائه وطروحاته وحيداً، في الموقف وفي الكلمة، ولم ينحنِ ولم يستسلم..

وكم كان نبيلاً ومترفّعاً ووقوراً حين كتب، فيما بعد، تحت تأثير ارتعاشات الضمير، ومحاسبات الذات: «قد أكون أخطأت، وربما تماديت في الخطأ، في حملتي على بعض السياسيين. وعذري في ذلك، وقد لا يكون عذري مقبولاً أو كافياً في نظرهم، أن هؤلاء أساؤوا إلى وطنهم، أو تجاوزوا على الحق في أفعالهم، أو غالوا في إفساد المجتمع في ممارساتهم. ليس عيباً أن يكون المرء ثريّاً، ولكن العيب كل العيب في تسخير المال أداة فساد وإفساد. وإن كنت قد أسأت التقدير في هذا التوجه أو المسلك، فإنني هاهنا أعتذر من هؤلاء. والصفح من شيم الكرام. لم يكن قصدي الإساءة الشخصيّة بل النهي عن منكر. إنما الأعمال بالنيّات. هذا مع العلم أن هؤلاء لم يدخروا وسعاً في الإساءة إليّ

في حملاتهم الجائرة الشعواء ضدي، طوال وجودي في الحكم، وقد وظّفوا في حملاتهم تلك من الإمكانات المادية والإعلامية ما لم أكن أملك مثله، فنجحوا في تشويه صورتي وتلطيخ سمعتي بين الناس. ورصيد السياسي بين الناس هو ثروته، وهو ما يترك لأبنائه وأحفاده من بعده. مع ذلك أقول إن إساءة غرمائي السياسيين لي لا يجوز أن تكون مسوّغاً لإساءتي إليهم في حال من الأحوال»[١].

وهو لا يريد أن يكون الحقد حَكَماً على علاقته بهم ولا يريد أن يبقى هذا العداء مستحكماً. وخاصة أنه لا يريد أن يتسع هذا الحقد فيطغى، ليشمل الأبناء والأحفاد.

وقد كان يواجه أحياناً بأشخاص يزورونه فينتقدون «معارضته» ويعرّضون بالخصومة الحادة والمريرة التي تحكم علاقته بالحريري. وبعضهم وقف منه موقف العداء وتحزّب عليه، بل كانت تصله تشنيعات وأقاويل تضنيه وتؤلمه، وهو الرجل المتناهي الإحساس والسريع التأثر.. فقد تجرحه كلمة مسيئة، أو مقالة، أو وشاية كاذبة مفترية وكان شديد الحرص على سمعته وترفعه وكبريائه، وضنيناً بإبعاد كل سوء أو أذى، مادي أو معنوي، عن عائلته الصغيرة، ابنته وحفيده. فأراد مراراً أن يضع حداً لهذه الحالة المريرة في علاقته مع الرئيس الحريري، وأن تبقى في حدود الاحترام والتفهّم والتعقل.

وفيما بعد، وحين اغتيل الرئيس الحريري في جريمة تفجيرية مهولة وفظيعة، رأينا كيف تميّز موقف الرئيس الحص، وكيف تناهى في نبالته وإجلاله وحزنه. وكان الرجل صادقاً وحقيقياً في تأثره ومشاعره.

قد يتبادر إلى ذهن بعض المراقبين أن الرئيس الحص قد حصر همّه في معارضة الحريري، وأغفل سواه، فاختص به يبرز أخطاء سياساته وفشلها، كمن يحمل حقداً شخصياً أو ثأراً محدداً، أو يصارعه على مركز أو جاه أو منصب. كلا، لم يكن الأمر كذلك، فالحص يناقش أفكاراً، ولا يجادل أشخاصاً، وقلّما سمّى. وهو يلاحق القضايا والمبادئ وليس الأفراد والأشخاص، فيخاطب عقولاً لا نزاعاتٍ وميولاً. لا يقارب الشخصي، ولا الذاتيات والخصوصيات، بل جلّ اهتمامه منصب على ما يمثّل العام

---

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص ٥٧.

ويلتصق بحياة الجماعات وبالمناهج والمبادئ.. كما أنه لا يستثني أحداً في مجال الانحراف والإساءة للمجتمع والوطن والرسالة.

لقد كتب مقالات كثيرة، ووجه نداءات ورسائل مفتوحة، ونصح سرّاً وعلناً الرئيس إميل لحود، وهو من هو بالنسبة للرئيس الحص، صداقةً وودّاً واحتراماً وثقة. انتقده يوم سمح لابنه بالترشح للنيابة، ويوم عيّن صهره إلياس المرّ وزيراً، ولمّا ارتضى أن يتصرف الوزير ميشال المرّ وكأنه الناطق باسمه والوزير الملك، يسمّي ويعيّن ويصرّح، فاعترض الرئيس الحص عليه، في اجتماع خاص (مع الوزير ميشال المرّ) ووضع حداً للتجاوزات، مشيراً إلى ضرورة احترام الحدود وسلطات رئاسة الوزارة. كذلك الحال حين صدرت تصريحات سياسية عن مدير الأمن العام اللواء جميل السيد. كما وضع حداً لتصرفات رعناء صدرت عن منابر إعلامية رسمية تجاوزت المعهود والمنطق وتطرقت في هجومها إلى الرئيس الحريري.

ووجه نداء إلى الرئيس لحود، عبر الإعلام، وفي لقاء شخصي، ينصحه بعدم قبول التمديد. وكان قد عارض التمديد للرئيس إلياس الهراوي في العام ١٩٩٥، رغم طلب السوريين ذلك وإصرارهم عليه. وكتب مقالات في الصحافة، وأصدر بيانات باسم منبر الوحدة الوطنية. وصوّت ضد التمديد في مجلس النواب. وحاور السوريين في هذا الشأن ناصحاً عدم الإقدام على هذه الخطوة، كما انتقد تصرفات رجال الأمن السوريين وضباطهم في تصرفات شاذة ورعناء، وطالب بتنقية كل الشوائب والعورات من ساحة هذه العلاقة الأخوية، وبين البلدين.. ورفض طلبات كثيرة لهم تمنّوا فيها عليه تعيين رجال وقادة قريبين منهم في مناصب محدّدة، فكان يرفض حين لم يكن يجد الأمر مناسباً ومتوافقاً مع الصالح العام ومصالح الدولة.

وحثّ مجلس النواب في محطات كثيرة، كي يقوم بدور أكثر فاعلية ونفعاً في مراقبة سير شؤون الدولة ومحاسبة الحكومة، منتقداً المحاصصة، وخاصة هجومه الحاد والمتكرّر والعنيف على فكرة «الترويكا» وفجورها في الحكم... وكتب عشرات المقالات ضد الفساد والهدر في الإنفاق، وعجز الموازنة وعُقم الحكم وضغوط الدين العام، وتفشي

البطالة، واتساع حركة توظيف الأتباع، والخصخصة التي تركز على الإدارات والمرافق المربحة، والسمسرات. ولم يدع ملمحاً من ملامح الفساد ولا صفقة شابتها السمسرات والرشوة إلا فضحها وأضاء على «أبطالها» وطالب بتدخّل القضاء...

لم يحقّر أحداً، ولم يتطاول على أحد، ولم يظلم أحداً... إنما أراد الإصلاح ما استطاع.. ودون ضغينة أو حقد أو ثأر شخصي..

لكن أشدّ هجومه قسوة وجرأة وصراحة انصبّ على الطبقة السياسية اللبنانية، ومفاهيمها وهيمنتها واستئثارها وفسادها ووحشيتها. يصوّر السياسي بشكل مقنط ومقزّز لم يسبقه إليه أحد:

«أنا سياسي من لبنان. أقفز من اليمين إلى اليسار، ومن اليسار إلى اليمين. أناور وأتحايل وأطلق الوعود جزافاً وأصوّر الأمور على هواي. أحياناً أصارح، وإن فعلت فليس من يصدّق وإن صدقت. أنا الوطنية وأنا القومية في مواسم، وأنا الانعزال في مواسم أخرى. أناصب العداء أناساً فأكيل لهم أقذع الأوصاف ثم أحالفهم فأعقد الخناصر معهم فنغدو رفاق درب واحدة.

«أسلحتي في السياسة لا تقاوم: المال في شراء الذمم، والعصبيّات المذهبية والطائفيّة في استقطاب البسطاء، والتحالف مع الشيطان إن اقتضى الأمر.

«إن بلاء الحياة السياسية في لبنان هو في الوصولية المتفلتة التي لا تقترن من قريب أو بعيد بغرض سام أو نبيل. ويتجلّى ذلك أكثر ما يتجلّى في الأساليب والوسائل المستخدمة في ممارسة السياسة. فلا محظور فيها: لا الدجل والكذب والرياء والوعود الجوفاء، ولا المال أداة للتطويع والرشوة، ولا مصادرة الرأي والموقف والصوت الانتخابي وحتى القلم الصحافي في منهجية تعميم الفساد والإفساد، ولا التحالفات الهجينة التي تجمع الأضداد على مأرب معيّن، ولا استثارة العصبيّات الفئويّة من مذهبيّة وطائفيّة ومناطقيّة، وأحياناً عنصريّة، ولا الاسترهان إلى مراجع داخلية أو خارجية نافذة في الساحة الداخلية. لا شيء من ذلك محظور»[1].

(١) سليم الحص، صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٤، ص٢٩١.

ويقول أيضاً: «أنا كل ذلك. إذن فأنا سياسي من لبنان. كفرنا بالسياسة وأهلها ولم نكفر بلبنان»[1].

وفي مقال آخر عظيم الدلالة والأبعاد، يتابع هجومه على رجال السياسة، حين يلاحظ أن بين السياسة ـ على طريقة هذه الطبقة السياسية اللبنانية ـ وبين الفجور خيط رفيع دقيق:

«بين السياسة والفجور في لبنانه خيط دقيق، ما أكثر رجال السياسة وما أندر رجال الدولة.

«رجل الدولة، بحسب التعريف القاموسي، هو ذاك الذي يتمتّع بالحكمة والدراية في إدارة شؤون الحكم أو في التعاطي مع القضايا العامة. بمعنى آخر، هو ذاك الذي يغلّب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في توجهاته وسلوكه حيال ما يعترض الحياة العامة من قضايا.

«أما رجل السياسة، بحسب التعريف الذي توصلت إليه بعد تجربة طويلة في الحياة العامة في لبنان، فهو ذاك الذي يسعى للوصول إلى السلطة، أكانت اشتراعيّة أم تنفيذيّة، وإذا كان في السلطة نائباً أو وزيراً أو رئيساً، فهو يسعى للبقاء فيها، وإذا خرج أو أُخرج منها فهو يسعى للعودة إليها. الوصولية هي القاعدة في كل حال. ولا مثلبة في الوصولية، لا بل هي تكتسب وجه الفضيلة، في حال كان الحافز، لا مجرد الظهور أو تحقيق مآرب ذاتية، بل شرف الخدمة العامة. وفي هذه الحالة تغلب صورة رجل الدولة على صورة رجل السياسة. وهؤلاء قلة نادرة في تاريخ لبنان الحديث، ولعل أبرزهم كان الرئيس فؤاد شهاب. وكان من هؤلاء ريمون إده، وكذلك رشيد كرامي وحسين الحسيني وكمال جنبلاط وربما فيليب تقلا.

«لقد غدت الحياة العامة في لبنان نهباً للفجور السياسي، أي لتفلّت الطموحات، حتى لا نقول الغرائز والأنانيات السياسية، التي تستدرّ قوة دفعها من العصبيات المذهبيّة والطائفيّة والعشائريّة والمناطقيّة، ولا تتورع عن الاستقواء برهانات على الخارج. هذا

(1) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص١٨٧.

الواقع المرير يتجلّى في الوقت الحاضر في الاصطفافات السياسية، وفي انعدام المبدئية في العمل العام، وفي خريطة فرز القوى السياسيّة على خطوط التقوقع الفئوي.

«ونحن معجبون بحلفاء اليوم، ونحن نعرف ما كان رأي واحدهم في الآخر في مراحل سابقة. سبحان الذي يغيّر ولا يتغيّر. إن لم يكن كل هذا من باب الفجور السياسي، فماذا يكونه؟»[1].

ويحتجّون بالبراغماتية، وباسمها ترى قادة الرأي في لبنان، وبينهم من يحتكر القرار السياسي، يهاجرون من موقع إلى نقيضه من دون أن يطرف لهم جفن... تارة مع أميركا وتارة ضدها، تارة مع سورية وطوراً في عداء مستميت بمواجهتها... وهكذا يستمرئ هؤلاء اللعب على الحبال...

ونرى بعضهم، في عراكهم وخصامهم يلجأون إلى الشتائم التي تخدش المسامع، ويقعون في الابتذال والوضاعة، ويرمون بعضهم بعضاً بأقذع الصفات، وأحطّ النعوت وأقذر التهم، حتى درجة العمالة والخيانة العظمى، ثم تفاجأ بهم، وبين لحظة وأخرى يبدلّون الأثواب، ويغيّرون المواقف، ويعبثون بقضايا الناس ويزرون بها... فيأخذك العجب.

وفي الانتخابات النيابية التي جرت في العام ٢٠٠٥ عجب الرئيس الحص للتحالفات التي جرت بين الأحزاب والقوى السياسيّة. لقد كانت تحالفات بين متناقضين ألّفت بينهم المصالح الانتخابية والنفعيّات السياسية:

«أمام مشهد تحالفات انتخابية جمعت مرشحين من حزب الله وحركة أمل مع مرشحين من القوات اللبنانية والتيار الوطني الحرّ، وتيار المستقبل، كان السؤال: «ما الذي يجمع بينهم» مشروعاً لم نجد جواباً عليه سوى في المصلحة المشتركة، وما كانت المصلحة المشتركة سوى التعبير اللائق عن الوصولية، أو شهوة الوصول إلى النيابة»[2].

ويطلق صرخة مدويّة على مشارف انتخابات العام ٢٠٠٩ في وجه تركيب «القبائل»

(1) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٢٠٠ – ٢٠١ – ٢٠٣.
(2) المصدر نفسه، ص٣٣٧.

وشيوخ الطوائف واللوائح المتحالفة، أو ما سُمّي يومها «البوسطات والمحادل»، ويدعو الشعب إلى تأليف لوائحه الخاصة، فيتجاوز اللوائح الانتخابية الجاهزة التي تُقدّم له، لاغية إرادته، وساخرة من حريّته، فيشكّل كل مواطن شريف لائحته الخاصة يوم الانتخاب، ويحرص على اختيار المرشّح الأصلح والأفضل الذي يتمتع بالمواصفات الوطنية والخلقية المنشودة..

«لا كانت السياسة ولا كان مثل هؤلاء السياسيين! تكاد سياستهم تقترب وتقترن بالخساسة، وليست طاقة فعل وقيادة وتغيير نحو الأحسن. ولو كانت ثقافتنا ديمقراطية، يسود فيها احترام الرأي ولو لم تسدْ الانقسامات الحادة في الساحة السياسية، حيث باتت تهدّد الوحدة الوطنية، ولو كان نظامنا ديمقراطياً تُحلّ فيه الخلافات ضمن المؤسسات الدستورية، لما كنّا بحاجة إلى إصلاح جذري يهدف إلى تجديد الوفاق الوطني ويرسّخ ركائز العيش المشترك، وإلى تفعيل الممارسة الديمقراطية عبر تبنّي نظام انتخابي جديد، يكون من شأنه ضمان تمثيل شعبي صحيح في مؤسسات الدولة وإطلاق آليات المحاسبة والمساءلة على كل صعيد وفي كل مجال. وهذا هو جوهر الإصلاح السياسي»[1].

وتأتي السخرية صاخبة عارمة في بعض كتابات الرئيس الحص بديلاً عن الإقذاع والمجانة، وأفراغاً لما يمور في نفسه من مرارة وأسف وما يعتورها من لواعج الحسرة، على وطن جميل حباه الله كل الهبات الزاهية وصور الحسن والخير وروعة الطبيعة، فإذا بلواه ومصائبه تأتيه من قادته وسياسيّيه، وطبقة جشعة من الإقطاع السياسي والاقتصادي والديني..

«لبنان قصيدة عصماء لم تجد بها قريحة شاعر، وإنّما كانت هي التي جادت بألف شاعر وشاعر. يقال إن الله أغدق على الشعب اللبناني نعمة هذا الوطن الجميل، ولكنه لم يستحقه، ولم يقدّر قيمته، ولم يحسن الوفاء له. فقيل إن الله خلق لبنان كأجمل بلد في العالم، فحسده الأنام. فخلق الله اللبناني، فلم يعد ثمة من يحسده!!

(١) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٢٢٨.

«أنا لبناني أعتز بلبنانيّتي، وأقدّر النعمة التي حباني الله بأن أُوجد في هذا الوطن. لذا أراني مدفوعاً إلى الدفاع عن الشعب اللبناني...

«مشكلة اللبنانيين أنهم لا يتصرفّون كشعب واحد في مواجهة التحدّيات الخارجيّة، وإنّما كقبائل. وقبائل العصر تسمّى طوائف. فكما أنّ لكل قبيلة رأساً يسمى شيخ القبيلة، يسوقها على هواه، فإن لكل طائفة في لبنان زعيماً، وفي حالات كثيرة يكون زعيماً أوحد أو شبه أوحد، يقود طائفته كما يحلو له، ويتحدّث ويقرّر باسمها. هكذا لا يكون للشعب اللبناني موقف أو رأي، فالشعب ليس واحداً بل قبائل، والقبائل موقفها مُصادر من شيخ القبيلة. وإذا كان الشعب فاقداً الرأي أو الموقف، فكيف يكون هناك حرية وديمقراطية؟

«واللبناني متميّز بصفته مارونياً أو سنياً أو شيعياً أو درزياً أو أرثوذكسياً أو أرمنياً، ولكنه قلما كان مواطناً صالحاً، لا تبرز طاقاته ومزاياه بصفته عضواً في مجتمع، في المجتمع اللبناني.

«مشكلة اللبناني فرداً، هي مشكلة ولاء. ولاؤه لمذهبه وطائفته ومجموعته الإثنية قد يكون متمادياً بل مطلقاً، أما ولاؤه لمجتمعه، لوطنه، فليس معدوماً ولكنه يأتي في المقام الثاني»[1].

نحن بحاجة إذن، كما يرى الرئيس الحص أن ننمّي المواطنة في نفوس اللبنانيين، بما هي روح وقيم ومبادئ، وبما هي سلوك، وأن تتمتع هذه المواطنة بكل الولاء للوطن وبكل الأصالة والعمق. ويكون ذلك عبر التربية والبيئة العائلية والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام.. حتى تنتهي بالقدوة الحسنة التي يمثلها قادة الرأي والمجتمع والساسة ورجال الدين، والعلماء والفنانون والأدباء. «لبنان الجميل نجح في أن يكون محجّة السياح العرب. ومن المفروض أن يكون اللبناني الجميل قدوة العرب... هيهات!».

ولقد أدرك الرئيس الحص، نتيجة الخبرة وممارسة الحكم، والتجارب اليومية أن اتفاق الطائف أصبح يحتاج إلى عملية إصلاح أو تطوير... فقد ظهرت فيه عند التطبيق، عيوب كثيرة. وكان قد استدرك هذا الأمر، في البدايات، فعلّق أن الطائف مرحلة سوف

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص١٢٠ - ١٢٢.

يحتاج بعدها إلى مراحل ومحطات كثيرة لتطويره والبناء عليه. وأهميته المميزة أنه أوقف الحرب الأهلية، ونظر إلى توحيد الدولة وإعادة بناء المؤسسات وطوّر التشريعات. وهو مقبول وجيّد على ما فيه من ثغرات تحتاج، فيما بعد، إلى ردم، وخلل يحتاج إلى تصحيح.

وعرض الرئيس اقتراحات مهمة في مجلس النواب، تضمّنت اقتراح تمكين مجلس الوزراء من حلّ مجلس النواب في حالات معيّنة، في مقابل قدرة مجلس النواب على إسقاط الحكومة ساعة يشاء عبر حجب الثقة عنها..

واقترح فصل الوزارة عن النيابة، كما في فرنسا، فأكثر الوزراء يُؤتى بهم من صفوف النواب، وأحياناً يكون نحو ربع مجلس النواب داخل الحكومة، وبذلك تتعطل عملياً مهمة أساسية من مهام مجلس النواب، وهي مساءلة الحكومة ومحاسبتها.

وأقترح أن تكون ولاية رئاسة مجلس النواب موازية لنصف ولاية مجلس النواب، أي لسنتين. وهي اليوم لمدة ٤ سنوات، أي موازنة لولاية مجلس النواب، الأمر الذي يجعل رئيس المجلس عملياً خارج إطار أي مساءلة أو محاسبة على أدائه أمام النواب.

واقترح أن توضع ضوابط لحق رئيس الجمهورية في ترؤس جلسات مجلس الوزراء بحيث لا يغالي في استخدام هذا الحق.

كما أن رئيس الجمهورية يخضع دستورياً لقيد لا يخضع لمثله رئيس الحكومة أو الوزير المختص في توقيع المراسيم. وذلك عندما يلزم الدستور رئيس الجمهورية دون سواه توقيع المراسيم التي تحال إليه خلال خمسة عشر يوماً، وإذا لم يفعل فهي تعتبر نافذة من دون توقيعه. فإما ضوابط على الجميع وإما لا ضوابط على أحد.

كما رأى إمكانية تقصير ولاية رئيس الجمهورية من ست سنوات إلى أربع أو خمس، فيكون هناك إمكانية لترشحه لولاية ثانية وأخيرة.

واللافت أن العماد ميشال عون قد أصدر كتاباً عام ٢٠٠٧ بعنوان «رؤيتي للبنان»، فيه حوار طويل على شكل أسئلة وأجوبة، أجراها معه السيد فردريك دومون، حيث ورد في شأن الطائف مجموعة أسئلة صدر فيها العماد عون عن رؤية تقترب مما أعلنه الرئيس

سليم الحص إلى حد بعيد. ففي ردّ على سؤال: هل كان باستطاعة اتفاق الطائف الذي اعترضتم عليه سنة ١٩٨٩ أن يعيد بناء الدولة؟ أجاب العماد: كان اتفاق الطائف إصلاحياً، إنما شابته أخطاء ومغالطات كبرى، كما تمّ إهمال نقاط أساسية فيه لجهة ممارسة الديمقراطية وتأمين مصلحة البلد.

وقد جعل هذا الاتفاق دور رئيس الجمهورية مقتصراً على أمور بروتوكولية بحتة! فهو لا يمكنه حلّ مجلس النواب ولا إصدار ونشر مراسيم وقوانين، وهذه قمة الهرطقة في نظام برلماني، كما أن الانسحاب السوري من لبنان لم يكن خاضعاً لجدول زمني. وقد منح اتفاق الطائف الصلاحيات المطلقة لرئيس مجلس الوزراء، في وقت كان يجب أن يمنحها للمجلس بأسره!!

وركّز العماد كثيراً وبإصرار أكيد على أهمية محاربة الفساد، وشجب دور المال السياسي في إفساد الحياة السياسية والضمير العام، ودعا إلى قيام جمهورية ثالثة، خالية من كل الشوائب . ليؤكد بكل وضوح أن أعظم خطوة في طريق بناء الولاء الوطني والمواطنية الصادقة تتمثّل في تخطّي الطائفيّة ومشاركة المسيحي والمسلم في البناء معاً. وبناء صيغة اجتماعية قابلة للتجديد، تنعقد بين المواطنين، وليس بين الجماعات الطائفية، وترتكز على المساواة في الحقوق، وعلى العدالة وعلى تكافؤ الفرص أمام الجميع. عندئذ تغيب إلى غير رجعة المعضلات التي تنخر مجتمعنا وتتآكله، كالزبائنية، والإقطاع، والاستبداد، والفساد، ويعمد إلى التعصّب كل من تحدّثه نفسه الحفاظ على مكانته من خلال هذه المعضلات. وقد نمّت الطائفية ثقافة الحقد وثقافة الخوف لأنها الوسيلة الأساسية للتسلط والبقاء في الحكم، فوقفت كل طائفة في وجه الأخرى.

والحقيقة أن الطائف لم يطبّق كاملاً فظلت هناك بنود كثيرة مجمّدة، وأهمها ما يتعلق بالوجود السوري واشتراط انسحابه إلى سهل البقاع، وفي العام ١٩٩٢، ثم إنشاء الهيئة الناظمة لإلغاء الطائفية السياسية التي غضّ الطرف عنها وتناساها الجميع، على خطورتها وأهميتها.

كذلك لم يتمّ إنشاء مجلس للشيوخ، ولا صدر القانون الانتخابي العادل والعصري

والذي يؤمّن تمثيل جميع أطياف الشعب اللبناني تمثيلاً صادقاً في دائرة واحدة وحسب قانون النسبية، ووضع ضوابط للإنفاق المالي، والإنصاف في استعمال الإعلام حسب تكافؤ الفرص والعدالة.

ومع كل هذه العيوب في الأداء السياسي واللاحقة بالطبقة السياسية، لم توجد أي فرصة للإصلاح الحقيقي...

ولقد بحّ صوت الرئيس الحص، في تصريحات وكتابات ومقالات ومحاضرات وكتب، وعبر ندوة الاثنين، وندوة العمل الوطني، ومنبر الوحدة الوطنية، في فضح الفساد وغياب الديمقراطية، وخطر الطائفية السياسية، والفئوية، والسطو على المال العام...

ففي أكثر من اثنتي عشرة سنة قضاها الرئيس، بعد تخليه عن العمل السياسي، كوظيفة ومهنة وبذل جهوده كلها وفكره وجهاده للعمل الوطني، كتب مئات المقالات والدراسات فاضحاً كل عيوب الحياة السياسية والمشاكل الوطنية، وإخفاقات القضايا القومية... في خطابات عابرة للطوائف والطائفية، صادقة حاسمة عاقلة، مما أسهم فعلاً في نشر ثقافة وطنية عادلة ومنصفة وعصرية، تؤمن بمواطنة سليمة، بعيداً عن كل أمراض الطائفية، مصدر العلة القاتلة، في البناء الوطني. وتكاثر مؤيدوه والمؤمنون بفكره النيّر، حتى كانت مواقفه وأفكاره تنطلق من وجدانه لتشعّ ضياءً مشرقاً في قلوب الآخرين. كان يزرع بكل إلحاح وإصرار أفكار المواطنة العصرية في نفوس الجميع. ومن كل المستويات والطبقات والطوائف، وخلق بذلك، وهذا تمايز وطني وعطاء مبدع، «طائفة» موحدة تؤمن بلبنان الواحد، والوطن المبني على الفكر السليم الواعي...

ويمرّ الناس قرب منزله، في البناء المتواضع، عمالاً، ومثقفين، وأجراء، ومن مختلف الطبقات وسائقي سيارات الأجرة، ومواطنين يملأون الباصات، ويلتفتون نحو البناء: هنا يسكن الرجل الكبير، رجل الدولة الشريف، صديق الفقراء الطيبين.. هنا يسكن ضمير لبنان.. وتنهال كلمات الثناء.. حتى المحلة، حيث يقيم، أعيدت تسميتها، عبر أبناء الشعب، وبحكم براءات الواقع، منطقة الحص، محلّة الحص، شارع الحص... والكل يعرف أين.. صار الحص معلماً وطنياً... صار منارة... ورمزاً.

يقول الرئيس الحص:

«جرّد العمل السياسي من المآرب والغايات والأثرة، تجدْ نفسك أمام عمل وطني، منطلقه كما مرساه خدمة المجتمع والوطن والإنسان فيه. ووجوه التاريخ هم أولئك الذين استطاعوا الارتقاء بالعمل العام من حيّز التنازع السياسي إلى حيّز النضال الوطني، رائدهم رسالة وليس مأرباً. بين عظماء التاريخ رواد الفكر والمدارس الأخلاقية والعمل الإنساني، وأعظمهم إطلاقاً الأنبياء والرسل.

«السياسة هي الترجمة العملية للديمقراطية في عصرنا الحديث. ولكن القيم الديمقراطية الحقّة هي في العمل الوطني الإنساني المجرّد. حلم الإنسان أن ترقى السياسة إلى هذا المستوى من السموّ».

الفصل التاسع

لبنان في عين العاصفة: حرب تموز ٢٠٠٦

يوم ١١ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١ تعرَّض العالم لزلزال مدمّر في علاقات الأمم بعضها ببعض وفي السلم العالمي. فقد فجّرت بعض العناصر الغاضبة على سياسات أميركا وطغيانها، برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك.. فضربت أميركا في عُقر دارها.. وسقط آلاف القتلى والجرحى، في انهيار البرجين. وبدا الأمر وكأنه إذلال للدولة الأقوى والأعظم في العالم.

وقد وُجّه الاتهام لمجموعة من السلفيين المسلمين، بينهم سعوديون وباكستانيون ولبنانيون وغيرهم، ناهز عددهم العشرين تقريباً، اختطفوا أربع طائرات مدنيّة ووجهوها نحو البرجين ففجّروها والركاب في داخلها. لقد ضرب الإرهاب ضربته، مما أذهل العالم. وحبست الدول أنفاسها تترقّب ردّ الفعل الأميركي. كان على رأس الدولة الأميركية جورج دبليو بوش الابن، فانطلق يهدد بالويل والثبور، واعداً باستئصال مكامن الإرهاب والقضاء عليه حيثما وجد.

وسرعان ما وجّه جيوشه الضاربة نحو أفغانستان، فقضى على حكومة طالبان فيها، ثم اتجه يهدّد العراق متوعداً بالقضاء على صدام حسين، تحت ذريعة واهية مضلّلة، أن العراق يخفي ويطوّر أسلحة دمار شامل، ذريّة وبيولوجيّة، وأنه يأوي عناصر للقاعدة ويدعمها.

كان كل ذلك، تضليلاً وافتئاتاً وتحاملاً بالطبع، لكن الغرض الحقيقي لأميركا، كان القضاء على أكبر قوة عربيّة يمثّلها العراق، بقاعدته العلمية وعلمائه، ونظامه التعليمي، ومصانعه، ثم جيشه الكبير الجيّد التسليح والعظيم الخبرات، بعد تجارب حرب مريرة مع إيران دامت ٨ سنوات. إذن، الهدف خدمة الكيان الغاصب إسرائيل وتخليصها من عدو قادر وقويّ، يُمثّله العراق.

طلب الأميركيون من سورية المشاركة في مهاجمة العراق إلى جانب قوات تحالف عالمي جمعته أميركا ونظّمته، وقد شاركت فيه دول الخليج ومصر والأردن وتركيا إلى جانب الدول الغربيّة ودول من آسيا وأفريقيا...

كما طلبت أميركا من سورية التوقّف عن مدّ حزب الله بالسلاح حيث اتهمته أميركا بالإرهاب وضمّته إلى لائحتها للدول الإرهابية..

وتقاطر المندوبون الأميركيون إلى زيارة سورية، وكلّهم يهدّد ويتوعّد.. ثم يمرّ بلبنان عارضاً على قادته، رئيس الجمهورية، ورئيس المجلس النيابي، ورئيس حكومته، سلسلة من المطالب والإملاءات.. التي لم يكن ممكناً القبول بها.

كان إلى جانب الرئيس الأميركي بوش، إلى قلة خبرته في مجال السياسة الدولية ومحدودية أفقه، وضيق صدره، مجموعة من السياسيين والمسؤولين والمساعدين هم غاية في التطرّف وكراهية العالم العربي والمسلمين. كانوا متطرفين متعصّبين يملون سياساتهم إملاءً على البشر والدول الأخرى. كانوا في مجلس الأمن، ووزارة الدفاع، والخارجية، والأمن القومي.

وتدخل إسرائيل على الخط، كذراع للسياسة الأميركية، وقاعدة متقدّمة لها فيغير طيرانها على موقع رادار سوري في ضهر البيدر، فيدمّره ويوقع قتلى وجرحى. ويرتفع مستوى التوتّر في العلاقات الأميركية – السورية ويتبادل الرئيسان الأميركي والسوري حديثاً قاسياً، فاجأ المراقبين حين نشرته وسائل الإعلام السورية.

ثم حمل وزير خارجية أميركا كولن باول مجموعة شروط وإملاءات إلى سورية، حيث قام بزيارة لدمشق في ٢٠٠٣/٥/٣. وهي تتعلق بالشأن العراقي خاصة، متهماً سورية أنها تؤوي شخصيات عراقية من النظام السابق «نظام صدام حسين»، وأن السلاح يهرّب من سورية إلى العراق، وأن على سورية أن تسلّم الأموال العراقية المودعة في مصارفها، إلى المسؤولين العراقيين الجدد، وطلب رصد حركة العلماء العراقيين الفارين إلى سورية وإبلاغ الأميركيين كلّ ما يتعلق بهم من أمور.

وطلب الوزير الأميركي إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية المعارضة للسلطة الفلسطينية المتمثّلة بالرئيس محمود عباس (حماس، والجهاد الإسلامي).

ثم أكّد على أهمية أن تتوقّف سورية عن تمرير السلاح لحزب الله الذي تتّهمه أميركا بالإرهاب. وفي المقابل عرض باول مجموعة من الإغراءات في تسهيل الحل في الجولان والمساعدة على استعادة سورية له، والموافقة على بقاء القوات السورية في لبنان، إلى جانب الانفتاح الأميركي والأوروبي عليها، وإغداق المساعدات والاستثمارات.

رفض الرئيس الأسد الطلبات الأميركية، وردّ على كل مطلب بالحجج والبراهين، وفنّد الادعاءات التي تتعلق بإيواء القادة العراقيين، والعلماء، وحجز الأرصدة العراقية. كما أشار إلى أن مكاتب المنظمات الفلسطينية لا تقوم بأي نشاط يهدّد مصالح أميركا أو الغرب، وكل عملها يتمثل بالنشاط السياسي والإعلامي. وعرض رغبة سورية في تحقيق سلام عادل وشامل، إذ عبره فقط يمكن حل كل المشاكل والمعضلات.

وحين وصل إلى لبنان، عرض باول على الرئيس لحود ما قاله في سورية وما طلبه، فكان للرئيس لحود مواقف صريحة وحاسمة في ردّه، حيث رفض اتهام أميركا لحزب الله بالإرهاب، مؤكداً أنه مقاومة وطنية شريفة، تدافع عن الوطن، وضمن حدود الوطن، ضد عدوان إسرائيل المتكرر، وأنه حركة شعبية وطنية نبتت من بين صفوف الشعب، وتقاتل دفاعاً عنه وعن حدود وطنها ولا تعتدي. إنّما إسرائيل هي التي تعتدي يومياً، وتدمّر، وما زالت تحتلّ قسماً من أراضي لبنان، وتنتهك سيادة بحره وسمائه.

وأما القوات السورية في لبنان، فهي قوات شرعيّة موجودة بإرادة الشرعيّة اللبنانية

وتنسحب فور انسحاب إسرائيل الكامل من أراضي لبنان، وحين توقف عدوانها السافر المتكرّر. فالسوريون موجودون في لبنان بموافقة الحكومة اللبنانية وقد صدّقت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على اتفاق الطائف الذي يرعى أصلاً هذا الوجود، وهو على ثقة أن الجيش السوري سينسحب من لبنان في نهاية المطاف، حين تزول الأسباب الأمنية المترتّبة على حالة الحرب القائمة مع إسرائيل.

وصنّف لحود حزب الله بأنه حزب «سياسي» ذو حضور واسع على الساحة اللبنانية، وقد ساهم في تحرير القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية المحتلّة، وليس له أي امتداد دولي، وهو عامل استقرار في الجنوب. ويساند الجيش اللبناني لمنع أي إخلال بالأمن[١]...

وقد صدرت عن الرئيس لحود في الواقع تصريحات، وعُرِفت عنه مواقف داعمة للحزب كقوة مقاومة تحصّن الموقف الرسمي الشرعي وتضيف إليه فائض قوة وصمود، ما يزيد موقف الدولة مناعة ويقوّي الإرادة الوطنية. وأما موقفه أمام شيراك رئيس جمهورية فرنسا حين زار لحود باريس فيمثل قمة الوطنيّة والوفاء. فمن على درج الأليزية، أعلن لحود بكل كبرياء: «إن إسرائيل لم تنسحب من تلقائها ولولا حزب الله والجيش اللبناني لكانت لا تزال تحتّل أرضنا»[٢].

ورفض لحود إرسال الجيش بكثافة إلى الجنوب كي لا يكون مسؤولاً عن حماية إسرائيل والتعرض للاصطدام بالأهالي والناس هناك، مؤكداً أنّ وقف العدوان الإسرائيلي وحده الكفيل بتوفير الأمن لإسرائيل، خاصة إذا آمنت فعلاً بالسلام وسارت في دروبه بصدق، وتخلّت عن مطامعها. وأن السلام الحقيقي وحده يوفّر الأمن لكل دول الشرق الأوسط ويوفّر الاستقرار. وأن على أميركا أن تضغط على إسرائيل لإقناعها بهذا السلوك وهذا السبيل.

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٨٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

وأكّد لحود على رفض التوطين، وبكل السبل، كما أكّد حق العودة للفلسطينيين الأمر الذي أصرّ عليه في مؤتمر القمة العربية في بيروت وضمّنه المبادرة السعودية.

لم تعجب مواقف لحود الإدارة الأميركية فلجأت إلى الضغط لإيقاف كل عون اقتصادي للبنان، ومنعت عنه مساعداتها ومساعدات الأوروبيين والدول العربية الغنية.

اشتدّت الحملة على سورية في الداخل اللبناني، وشكّلت البطريركية المارونية برئاسة البطريرك صفير عنواناً لها وسنداً. وقد ظهرت مواقف صريحة وحاسمة للبطريركية في رفضها إذا لم نقل في عدائها للوجود السوري. وقد أجّج الحملة على سورية جماعات تنتمي إلى العماد ميشال عون وسمير جعجع وأمين الجميل، في هذه الفترة. تضاف إليهم جماعة قرنة شهوان المتمتعة بحماية البطريرك صفير ورعايته الشخصية.

وحين زار البابا يوحنا بولس الثاني سورية نصح لحود البطريرك صفير بزيارة سورية، مجرّد زيارة رعوية، قاصداً تحسين العلاقة وترميمها بين البطريرك والشام. لكن البطريرك رفض بكل حزم. فقال له لحود: «فكّر لحظة بمسيحيّي سوريا والمنطقة وهم يستقبلون البابا في غياب البطريرك الماروني الذي هو مرجعيّتهم الروحيّة. أنت لا تلبي دعوة دمشق بل دعوة البابا. ولا مشكلة لدى السوريين، فإنهم سيستقبلونك في كل حال استقبال الرؤساء» ومع ذلك رفض البطريرك الزيارة، كما رفض فيما بعد أن يحضر إلى القصر الجمهوري، حين زار الرئيس بشار الأسد لبنان وأراد الرئيس لحود أن يقيم له مأدبة على شرفه.

لقد انضمّ البطريرك صفير صراحة، وبكل قوة، إلى معارضي الحضور السوري في لبنان، وتعاون مع كل القوى التي جابهت هذا الوجود وعارضته.

ولم تكن العلاقة بين الرئيس الحريري والسوريين في أحسن حالاتها وألقها وصحتها.

كانت علاقة مدّ وجزر. فالرئيس بشار الأسد يدعم بكل قوة الرئيس لحود ويثق به ثقة عميقة. على أن الحريري كان يحظى بدعم العميد غازي كنعان، ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، ورئيس الأركان العماد حكمت الشهابي، حيث سرعان ما تشتت هؤلاء، ونُقِل العميد كنعان إلى الداخل السوري وتسلّم العميد رستم غزالي مكانه.

كما انحسر دور الشهابي وخدام وأُبعدا عن التأثير في الملفّ اللبناني. فحسم الموقف الداعم السوري لصالح الرئيس لحود. الذي عُرِف عنه صدقه وأمانته ووفاؤه في مواقفه من التعامل مع قادة سورية:

«أنا تعاملت مع السوريين كقائد للجيش ورئيس للجمهورية، فلم أشتبك معهم، ليس لأنّي متّفق معهم على كل شيء، بل لأنّي لم أمارس معهم أسلوب المناورة، أُبدي لهم الودّ في الظاهر وأتفاهم مع أعدائهم في الخفاء، لذلك وثقوا بي ولم يردّوا لي طلباً، وكان التعامل بيننا من الندّ للندّ. أنا عملت قائداً للجيش بكفاءتي وصحة خياراتي، ولم أكن أعرف أي مسؤول سوري، ووصلت إلى رئاسة الجمهورية، ولم أطلب هذا الموقع من أحد.. غير أني لا أبيع ولا أشتري، ولا أستفيد، ولا أوافق على التوطين»[1].

لم ترق كل هذه المواقف للأوروبيين، وخاصة للولايات المتحدة الأميركية. فقرّت مخططاتهم على تأديب سورية ومعاقبة لبنان. وهكذا بدأ العمل على تمهيد الأرضية لولادة القرار ١٥٥٩.

في ٢٥ نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٣ قدّم الرئيس الحريري استقالة حكومته، وفي اليوم التالي كلّفه العماد لحود إعادة التأليف. وفي اليوم الثالث أي في ٢٠٠٣/٤/٢٧ ظهرت الحكومة الجديدة إلى العلن، ودون تغيير يُذكر.

تكاثرت الضغوط الغربية والأميركية على سورية، وتكثّفت وجوه معاداتها، وأصبح موقف قيادتها حرجاً ومأزوماً. تُضاف إلى ذلك ضغوط عربية، أثقلت عليها بوقف المساعدات المالية، وتجميد الاستثمارات، وحاصرتها بشتى الضغوط لفكّ تحالفها مع إيران، ولجم حزب الله. فارتدّت سورية تجمع أوراقها، وتحشد مصادر قوتها رافضة كل الضغوط، خاصة وأنها لم تلمس أي تقدم جدّي من أوروبا وأميركا في الحلول السلمية لقضية الشرق الأوسط، ولم تنل سورية أي فائدة من مواقف كثيرة سابقة «سلّفتها» للإدارة الأميركية، وتفاهمت مع فرنسا في إخراجها. أدركت أن الغرب يناور، وأن الأميركيين يسوّفون بشكل خاص، وأنهم أعطوا لشارون، رئيس الحكومة الإسرائيلية

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٢٩.

كل دعم طلبه، وأوعزوا إليه أن يضرب موقع الرادار السوري في المديرج وضهر البيدر..

يذكر الرئيس لحود في حديث مع السيد كريم بقرادوني أن بوش حقق لإسرائيل كل ما تريده أثناء زيارة قام بها أرييل شارون رئيس وزراء الكيان الغاصب إلى واشنطن في هذه المرحلة من عام ٢٠٠٤. فقد أقرّ بوش بالهويّة اليهودية لدولة إسرائيل، وحمايتها من تزايد عدد العرب داخلها، وشرّع قيام المستوطنات والأحياء اليهودية داخل القدس. وأسقط مضمون القرارات الدولية التي تطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، بما فيها القرار الدولي ١٩٤ الذي أعطى الفلسطينيين حق العودة والتعويض. كما تخلّى عن خارطة الطريق التي شارك هو نفسه (الرئيس بوش) في وضعها، واعتمد خطة «الانفصال» التي وضعها شارون، وأعطاه الضوء الأخضر في سياسة الاغتيالات، والتعامل مع أي قيادة فلسطينية يختارها في معزل عن ياسر عرفات[1].

ولم يذكر الرئيس لحود صفقات الأسلحة الضخمة والمتلاحقة التي تضم أحدث وأقوى وأهم ما أنتجته المصانع الأميركية، وبشكل مجاني، وكذلك أكثر من عشرة مليارات دولار أميركي تسهيلات ائتمانية، والحماية الديبلوماسية في الأمم المتحدة والعالم.. والضغوط الثقيلة التي لا تتوقف التي تمارسها أميركا على الدول العربية «للتعامل» مع إسرائيل سرّاً وعلناً.. والأهم من ذلك إلغاء قرار الأمم المتحدة الشهير والقوي باعتبار الحركة الصهيونية، عنصرية وعدوانية، وموافقة الدول العربية على هذا الإلغاء تحت الضغط الأميركي.

ثم أطلقت يدّ إسرائيل أيضاً في الاغتيالات فاغتالت الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حماس، وبعدها بأيام اغتالت خليفته الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في آذار/مارس من العام ٢٠٠٤، وبعدها اغتالت الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بالسمّ. ومع ذلك كان بوش يتّهم العرب والمسلمين بدعم الإرهاب واحتضانه، متجاهلاً كل سياساته الإرهابية، وسياسات العدوان الإسرائيلي.. كانت مواقف وسياسات أميركا ومعها أوروبا وإسرائيل، كلها تشرّع وتنشر مفاهيم الغاب والعالم البدائي المتوحش.

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣١٣.

تمديد عهد الرئيس لحود وصدور القرار ١٥٥٩

في مثل هذه الأجواء حلّ استحقاق انتخاب رئاسة الجمهورية، حيث أشرفت رئاسة لحود على نهايتها. فارتأت سورية بالتفاهم مع قيادات لبنانية، أن المصلحة والأوضاع كلّها تحتّم التمديد للحود، حيث أثبتت كل التجارب، وضرورات التعاون السوري اللبناني، والتحديات المقبلة، أن القيادتين قادرتان على التفاهم والتنسيق وردّ الأخطار المقبلة، والقضاء على التحدّيات، وأن فتح معركة رئاسة في مثل هذه الظروف، مع كل المعارضات الداخلية والخارجية، إنما تعني خوض معارك عبثية وتوسّع دائرة الصراع في اتجاهات كثيرة وتشتّت وحدة وانتباه «القوى الممانعة» التي تقف في وجه السياسات العدوانية للغرب وأميركا وإسرائيل.

كانت هذه قراءة القيادة السورية للأوضاع. والحق يُقال، إن قيادات كثيرة في «الجانب الوطني» المتعاطف مع السياسات السورية، كانت غير موافقة على هذا الطرح، بل إن بعضها جاهر برفضه وتجافيه. وقد أظهر الكثيرون العجب والدهشة لهذا الإصرار السوري على التمديد للحود، كما أن الرئيس لحود نفسه لم يكن في وارد السعي للوصول إلى هذا القرار، ولكنه تضامناً ووفاءً وإرضاءً للحليف السوري وللقيادة السورية، في هذه المعركة المصيريّة، قبل بهذا القرار وارتضاه، على ألا يطلبه هو نفسه، بل يوافق إذا عُرض عليه. أما الرئيس الحريري، فقد أشيع عنه أنه لا يوافق على التمديد، وأنه لن يوقّع أبداً على مثل هذا الطلب. ومع ذلك كان أول الساعين في جلسة مشهورة لمجلس الوزراء (استمرت نصف ساعة) في تمرير القرار والموافقة عليه في مجلس للوزراء عقد برئاسته في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وقد دعا الرئيس الحريري لجلسة مجلس الوزراء واتصل بالر ئيس لحود لحضور الجلسة، «وشدّد على ضرورة حضوره. أبلغه لحود أنه لن يطلب التمديد لنفسه، فأجابه الحريري: «أنت افتتح الجلسة وغادر متى شئت». سأله لحود عن سبب العجلة، وإذا

كان بالإمكان عقد اجتماع مجلس الوزراء الاثنين بدل السبت (تاريخ الجلسة) فأجاب الحريري: أنا مستعجل حتى لا يسبقنا القرار الدولي»[١] (أي القرار ١٥٥٩).

وهكذا اتخذ مجلس الوزراء اللبناني برئاسة الرئيس رفيق الحريري قراراً بتمديد رئاسة إميل لحود حتى تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٣.

عارض التمديد الوزير مروان حمادة مطالباً باحترام مبدأ تداول السلطة على كل المستويات قائلاً: «ومع تقديرنا الكامل لفخامة الرئيس أودّ إبلاغ مجلس الوزراء باسم اللقاء الديمقراطي الذي يترأسّه وليد جنبلاط معارضتنا لمشروع القانون». كذلك اعترض الوزير عبدالله فرحات، والوزير غازي العريضي الذي صرّح «إنني باسم وليد جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي أسجّل أيضاً اعتراضنا».

وبعدها بأيام صدر القرار الدولي ١٥٥٩. الذي عُرِف بقانون محاسبة سورية. وتلا ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تكليف الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن (صديق إسرائيل الشهير) مهمة تنفيذ القرار. «وكان الرئيس عمر كرامي على رأس الوزارة فعلّق: الكل يتفهّم خطورة هذا القرار الذي لم يكن له أي داعٍ من الأساس»[٢].

ولقد شاب موقف الرئيس رفيق الحريري الكثير من اللغط والغموض بالنسبة لقرار التمديد.. وانتشرت إشاعات كثيرة، عن معارضته له وإجباره عليه من قبل السوريين. وأُشيع أن الرئيس الحريري لعب دوراً مزدوجاً وملتبساً من وراء الستار في الضغط عبر علاقاته الدولية (مع فرنسا شيراك، خاصة، والولايات المتحدة الأميركية، والسعودية) وشجّع سرّاً على صدور القرار ١٥٥٩.

يروي كريم بقرادوني في كتابه «صدمة وصمود» أن الشرارة الأولى لهذا القرار ظهرت في لقاء عشاء في الأليزيه ضم بوش وشيراك بمناسبة الذكرى الستين لعملية الإنزال في النورماندي أثناء الحرب العالمية الثانية. حيث قال شيراك لبوش بلهجة

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٢٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

الخبير في خفايا الشرق الأوسط «إذا قطعنا العلاقة بين سورية ولبنان، يسقط النظام العلويّ في دمشق». فأجابه بوش «أنت أدرى بهذا الملف، أبدأ به ونحن وراءك».

ومعروفة جيداً علاقة الصداقة المتينة جداً بين الرئيس رفيق الحريري وشيراك، وليس من الممكن أو المعقول أن يتصرّف شيراك على هذا النحو العدائي تجاه سورية ولبنان دون مشاورة الحريري والوقوف على رأيه!!

إن القرار ١٥٥٩ عدواني بحت، ويتجه إلى محاربة سورية بشكل سافر، وهو ينص على إخراج الجيش السوري من لبنان وتجريد حزب الله من سلاحه، وأن توقف سورية السماح بمرور السلاح لحزب الله، وأن تغلق مكاتب المنظمات «الإرهابية» الفلسطينية كما تسميها فرنسا وأميركا.. كذلك نشر الجيش اللبناني في الجنوب.

وقد ذكر مارتن أنديك مساعد وزير الخارجية الأميركي للشرق الأوسط، أن الجهود التي قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك لإصدار القرار ١٥٥٩ تمّت بناء على طلب من صديقه الحريري، وأضاف: «التقيت الرئيس الحريري الذي ذكّرني أنه تعرّض لضغوط، وسيستقيل من رئاسة الحكومة، ولا يعرف ما يمكن تحقيقه في هذه الظروف بعد تجربة المساكنة الفاشلة مع الرئيس لحود».

لقد فرض القرار ١٥٥٩ عقوبات كثيرة على سورية واقتصادها وطيرانها التجاري ومصارفها وحظر الصادرات الأميركية إليها، وجمّد الودائع والأصول السورية في المصارف الأميركية وخفّض التمثيل الديبلوماسي معها. لهذا السبب كانت ظاهرة عدم الثقة في العلاقة بين الحريري وبين القيادة السورية الجديدة، خاصة بعد إبعاد «حلفائه» من القادة السوريين عن دائرة النفوذ والتأثير (خدام والشهابي وكنعان).

وقع التمديد فاعتبرت الحكومة القائمة مستقيلة، وكلّف الحريري بتأليف الوزارة الجديدة. لكنه وبعد حوالي ٥٠ يوماً لم يتوصل إلى تأليفها.. فأعيدت الاستشارات وكلّف الرئيس عمر كرامي بتشكيل حكومة جديدة، فعيّن إلياس سابا للمالية، والدكتور محمد خليفة للصحة، وعدنان عضوم للعدلية، وشارك فيها السادة طلال أرسلان وألبير منصور، وإيلي الفرزلي، وناجي البستاني، ووئام وهاب، والسيدتان ليلى الصلح ووفاء حمزة.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر فوجئ البلد بمحاولة اغتيال الوزير مروان حمادة، حيث فشلت المحاولة وأُصيب حمادة بجروح مؤثّرة قويّة. لكنه نجا منها بعد معالجات في لبنان والخارج.

لقد بدأت مرحلة جديدة من تاريخ البلد، وفهم الجميع، مسؤولون وقادة وأهالي أن البلد أصبح في عين العاصفة، وأن عواصف وأخطار مهولة تتهدده.

موقف الرئيس الحص من التمديد والقرار ١٥٥٩

عارض الرئيس سليم الحص قرار التمديد للرئيس إميل لحود. وكان، كما قال، منسجماً مع نفسه في رفضه تعديل الدستور، من أجل حالة خاصة، ومن أجل شخص بذاته. وقد اتخذ نفس الموقف من الهراوي حين صوّت في البرلمان ضد اقتراح تعديل الدستور للتمديد له عام ١٩٩٥. وكان يومها عضواً في مجلس النواب.

وقد أعلن الرئيس الحص موقفه في عدة مقالات نشرها في الصحافة اللبنانية، وفي ندوات ومحاضرات:

«فالدستور بطبيعته كما بروحه إنما هو مجموعة أحكام عامة تسري في كل الظروف على كل الحالات. أما تعديله لخدمة حالة خاصة فسيكون بمثابة الخرق للدستور. فلقد وقفت هذا الموقف في معارضة تعديل الدستور في عام ١٩٩٥ من أجل تمديد ولاية الرئيس الهراوي وأدليت بصوتي في مجلس النواب ضد المشروع. ومن الطبيعي أن أقف هذا الموقف اليوم... كنّا نتمنّى لو اتخذت المقاربة للاستحقاق الرئاسي منحى آخر. والأمر يعود لمجلس النواب، وأنا لم أعد عضواً فيه. أما اعتراضات أميركا وفرنسا فتأتي من باب التدخّل السافر في شؤون لبنان الداخلية. وهي مرفوضة».

ويؤكّد الرئيس الحص أن موقفه هذا مبدأي، مع احترامه الكلّي لشخص الرئيس لحود وأنه يجلّ مزاياه. يقول: «إنني من الذين يقدّرون الرئيس إميل لحود شخصياً. فهو يتمتّع بمزايا حميدة أقلها ثلاث: الأولى لا طائفيته. اللاطائفيون في لبنان ليسوا كثراً،

والرئيس لحود من القلّة الذين لا يضمرون شيئاً من العصبية الطائفية. فهو منها براء كلياً. وثانية مزاياه أنه ملتزم قومياً بأصالة خالصة. فموقفه من القضايا العربية لا شائبة عليه. وثالثة مزايا الرجل أنّه شخصيّاً نزيه، عفيف النفس، نظيف الكف»[1].

ويحذّر من أن يكون التمديد لرئيس الجمهورية سبباً للتمديد للطقم الحاكم كلّه، الذي تختصره فعلياً الرئاسات الثلاث.

ووقف من القرار ١٥٥٩ موقفاً شجاعاً ومسؤولاً. فدعا إلى عدم الخوف منه والإذعان له، وأوصى برفضه ومقاومته.

وأما رأي البعض أن «التمديد» كان السبب لصدور هذا القرار، إذ اعتُبر خروجاً على الشرعية الدولية، وأن لبنان بذلك سيتعرض لنتائج وخيمة، فهذا الرأي نحترمه ولكننا نعتقد أنه ينطوي على كثير من المبالغة والمغالطة. فمن جهة، إذا كان بعضنا يرفض قرار الحكومة اللبنانية ومن ثم مجلس النواب في خصوص الاستحقاق الرئاسي على أساس أنه نتاج لضغوط مزعومة من سورية. فلماذا لا يرفض هؤلاء قرار مجلس الأمن على أساس أنه نتاج لضغوط أميركية سافرة؟ لماذا تكون الضغوط المزعومة هنا مرفوضة والضغوط السافرة هناك مقبولة؟

ومن جهة ثانية، يجب أن يكون معلوماً أن قصد أميركا ليس حرصاً على مصلحة لبنان بقدر ما هو إحراج سورية، بدليل أن الإدارة الأميركية استصدرت قانوناً لمحاسبة سورية ولم تستصدر مثله لأي دولة أخرى في العالم.

ومن جهة ثالثة، هاكم حالة إسرائيل التي لم تنفّذ أي قرار صدر عن الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي وأولها القرارات ١٩٤، و٢٤٢، و٤٢٥، وقد صدرت منذ عشرات السنين. ولم تزلزل الأرض تحت أقدام إسرائيل، فعلامَ خوفنا اليوم من قرار مجلس الأمن؟

ثم بأي منطق تعنى الشرعية الدولية بانتخابات رئاسية في لبنان (اسألوا شيراك

(١) سليم الحص، صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٤، ص٢٣١.

وعلاقاته الشخصية ومصالحه) وهي أساساً شأن داخلي، ولا تعنى بالمجازر في فلسطين والعراق؟

ومن جهة رابعة، ما بال فرنسا تعترف بشرعية الحكومة اللبنانية في مؤتمر باريس ٢، ولا تعترف بشرعية هذه الحكومة نفسها في الانتخابات الرئاسية؟

ثم إن روسيا والصين لم توافقا على القرار ١٥٥٩، أليستا من الشرعية الدولية؟ وهل تكون المحافظة على كرامتنا بالتصرف هلعاً من أميركا؟

وأخيراً لا آخر، تذرعت أميركا وفرنسا بأن التمديد لرئيس الجمهورية كان مخالفاً لإرادة اللبنانيين الحرّة. كيف استطلعوا الرأي العام في لبنان؟

والواقع أن السياسات الفرنسية والأميركية، مع شيراك وبوش تمادت كثيراً في العبث بشؤون لبنان وسوريا والعراق والشرق الأوسط عموماً.. وأصبح الأمر عادياً جداً، في استعمال هذه القوى لمنبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي كوسيلة تأديب وخنق ومحاصرة وعزل كل نظام يتجرّأ على عصيان ورفض سياساتهم... وانتشر الكيل بمكيالين، في التغاضي عن تصرفات إسرائيل المتطرفة والعدوانية وحمايتها، وفي المقابل ترصد كل محاولة لدول أخرى تخرج عن الاصطفاف خلف إملاءات الدولتين..

لقد بلغ التماجن والعبث والغطرسة المنتهى.. واتخذ الأمر شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار. فكأنّ الاستعمار القديم يغيّر جلده، ويجدّد أساليبه. حتى أنه ابتكر تهماً جاهزة لكل خطوة تطوير أو تحرّر أو صون الكرامة الوطنية والسيادة، وعلى رأسها تهمة الإرهاب. ورأى الرئيس الحص أن درء المخاطر والتهديدات الخارجية التي تحملها المواقف الفرنسية والأميركية.. تقتضي مواجهتها على الوجه الأمثل باتخاذ موقف وطني لبناني موحّد، الأمر الذي يستدعي تقديم أولوية المصالحة الوطنية على أي أولوية أخرى. وهذا يستدعي قيام حكومة اتحاد وطني تضمّ ممثّلين عن التيارات السياسية في البلاد..

إن الأولوية تكون بقيام حكومة من غير السياسيين، من أصحاب الكفاءة والرؤية والنزاهة المجرّدة من أية مآرب فئويّة أو مناطقيّة أو سياسية أو انتخابيّة. بحيث تكون

الحكومة بمثابة فريق عمل إصلاحي فاعل. وأن يكون هذا الفريق من غير السياسيين والمسيّسين لأن المطلوب إنقاذ البلاد من أوضاع متردّية على كل صعيد، حيث أن الطبقة الحاكمة، ومن ورائها الطبقة السياسية هي التي قادت البلاد إليها عبر السنوات الماضية. وأي إصلاح لا يكون إلا على حساب هاتين الطبقتين.

فإذا عادت الطبقة الحاكمة ومن ورائها الطبقة السياسية نفسها إلى الحكم مجدّداً، فأي إصلاح يمكن أن يُرتجى منها؟[1].

والحقيقة أن قوى كثيرة، في الداخل اللبناني كانت تعارض العهد وتصرّح بعدائها للسوريين، بدءاً من البطريركية وعلى رأسها البطريرك صفير، وأعضاء قرنة شهوان والقوات اللبنانية والتيار الوطني الحر والكتائب اللبنانية. وإلى هؤلاء، انضم كثيرون من السنّة الذين يدعمون الرئيس رفيق الحريري، واللقاء الديمقراطي وعلى رأسه وليد جنبلاط مع جبهة النضال الوطني والحزب التقدمي الاشتراكي..

لقد اجتمعت مصالح كل هذه القوى والأحزاب والمرجعيّات على معارضة سورية وحضورها في لبنان، وكل تفرعات هذا الحضور. وامتد شعور الجفاء والعداء حتى شمل عهد لحود ومؤسسة رئاسة الجمهورية.

ولقد قرّر كل هؤلاء مقاطعة العهد وعزل الرئيس، كما قاطعه ممثلو الدول المؤيدة للقرار ١٥٥٩. ودخل البلد في دوامة الصراعات ليعاني الناس الفواجع والويلات، خاصة وقد طغت موجة من الاغتيالات هزّت المجتمع اللبناني وحطّمت استقراره وسلمه الأهلي، واتجهت كل الاتهامات مباشرة نحو سورية وأدواتها الأمنية وأجهزتها، شاملة الأجهزة الأمنية اللبنانية كلّها معها.

لقد دخل البلد في قلب العاصفة، واجتاحته رياح الأهوال والفواجع.

تصاعدت اتهامات الإرهاب، حيث غذّتها إسرائيل وغمرت بطوفانها حزب الله وكل المقاومة اللبنانية.. وأصرّت الولايات المتحدة على توجيه الاتهامات لهذا الحزب لاصقة به تهم الإرهاب والتطرف العنيف. دافع الرئيس لحود بقوة وحزم عن الحزب

(١) سليم الحص، صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٤، ص١٠٤-١٠٥.

نافياً عنه كل اتهامات الإرهاب، وقد صرّح في حوار جرى بينه وبين أمين سر الفاتيكان أنجلو سوداتو، أثناء زيارة الرئيس لحود للفاتيكان «إن الحزب مقاومة ولا يمكن ربطه بالإرهاب، بدليل أن إسرائيل سعت إلى اتفاق معه حول تبادل الأسرى والمعتقلين عن طريق وسيط ألماني».

وكان السيد حسن نصرالله يكرّر لكل من التقاهم أنه ليس لحزب الله فروع في الخارج، ومن يزعم خلاف ذلك عليه أن يقدم الدليل، وأن اتهام الحزب بالإرهاب هو نتيجة مقاومته إسرائيل[1].

كانت للرئيس الحص مواقف جليلة في هذا المجال. ولقد كتب عشرات المقالات التي حلّل فيها ظاهرة الإرهاب، وسفّه ادعاءات الغرب وأميركا وإسرائيل حول هذه الفكرة، ونفى صحة مزاعمهم حول حزب الله وعلاقته بالإرهاب.

ولقد دعا في مقالات كثيرة القوى الكبرى إلى الاتفاق على تعريف للإرهاب، وتمييزه عن نضال القوى الوطنية في وجه القتلة والغاصبين والمحتلّين، وللتفريق بين القضايا الوطنية وقضايا الإرهاب. وهل كانت مثلاً، مقاومة الأميركيين لطغيان بريطانيا واحتكارها، في القرن الثامن عشر إرهاباً؟ وهل كانت المقاومة الفرنسية الشعبية، لاحتلال جيوش هتلر النازية لفرنسا في الحرب العالمية الثانية إرهاباً؟ فما بال الغرب يكيل بمكيالين؟ وما بال هذه القوى الباغية المتغطرسة تحلّل لنفسها ما تحرّمه على الشعوب الأخرى؟ وتنكر على الشعوب المُستضعَفة المظلومة أن تنتفض في وجه الظلم والحيف والجور والطغيان؟

واستعرض تاريخ أميركا وإرهابها الدولي، حيث تداخل الإرهاب ووحشيّة المجازر في التاريخ والتراث الأميركيين، ومنذ بداية تاريخ دولتهم وكيانهم. أَوَليسوا هم من اجتثّوا وجود حضارة وشعب بالكامل، في بدء استيطانهم للقارة الأميركية، فأفنوا ملايين الهنود الحمر؟ أَوَليسوا هم أول من استعمل فعلاً الذرّة، كطاقة دمار شامل فأفنوا مدينتين

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٢٥٢-٣١٨.

من مدن اليابان بكل حضارتيهما، في هيروشيما وناغازاكي في نهاية الحرب العالمية الثانية؟..

وهل نتحدّث عن إرهاب الصهاينة، إذ لا يمكن تصور بعد إرهابهم إرهاباً، بعد دير ياسين، وتدميرهم المدن والقرى الفلسطينية عام ١٩٤٨، وتدميرهم للقرى والبلدات في الجنوب اللبناني، واحتلالهم عاصمة لبنان بيروت وما أحدثوه من مجازر وفظاعات فيها؟ وهل هناك، بعد صبرا وشاتيلا والمجازر التي ارتكبها الإسرائيليون وشارون فيهما، من يتحدّث عن الإرهاب ويتهم به آخرين؟

إن تاريخ الغرب كله، خاصة فرنسا وبريطانيا، حافل بهذه الصفحات السود والمجرمة والهمجية.. فهل يحقّ لمن ارتكب كل هذه الفظاعات والأهوال ضد الشعوب الآمنة، أن يتّهم بالإرهاب الآخرين المقاومين والمجاهدين دفاعاً عن أوطانهم وحياة أطفالهم وسيادة أرضهم؟

لقد شرّع الغرب لإرهاب الدولة، فأساء إلى الإنسانية والحضارة والأخلاق:

يا لعصرٍ لم يتركِ الغربُ فيه أثراً للجلالِ أو للجمالِ
ذهبت هيبةُ الشيوخِ من الأرضِ، وماتت براءةُ الأطفالِ

«ستبقى مجزرة صبرا وشاتيلا شاهداً حيّاً على جريمة العصر التي ارتكبتها الصهيونية في لبنان بحق الفلسطينيين واللبنانيين وفي حق الأمة العربية. ومن وراء الصهيونية قوى دولية كبرى، رعت العدوان الصهيوني على فلسطين منذ بداياته، وجادت على العدوان بدعم سياسي ومادي بلا حدود، وحصّنته بقرارات دولية أضفت عليه شرعية زائفة»[1]. إن فلسطين عنوان كبير لجريمة العصر التي نفّذت باسم الحضارة الغربيّة وقيمها.

ونشر الرئيس الحص في هذه الفترة، مقالات كثيرة تعرّي الديمقراطية الأميركية، التي هي مكرّسة للداخل الأميركي، والعسف والتجبّر للخارج، وتبيّن أن العالم يُحكم بشريعة الغاب، وأن دول الغرب تحارب الإرهاب المُدّعى بإرهاب فعلي، وأنهم قتلة

(١) سليم الحص، صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٤، ص١٠٩.

الأطفال في باكستان وأفغانستان واليمن والصومال وفلسطين والعراق ولبنان والسودان وليبيا وتونس. وأن سلوكيّات دول الغرب تعتمد على الغطرسة وإفقار الشعوب الصغيرة ومصادرة قرارها، وتتعامل معها بمنطق الحق للقوة. وإن اقتناء أسلحة الدمار الشامل هو منتهى الإرهاب، في حال تطويرها على أيدي دول صغيرة مثل العراق وسورية وإيران. أما الدول العظمى فهي التي تحتفظ بأكبر ترسانة من أسلحة الإبادة، وليس في العالم من يتّهمها بالإرهاب. ثم هذا التغاضي الأميركي خاصة، والأوروبي عامة، عن امتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس والقنابل النووية ووسائل إطلاقها، عبر الطائرات والصواريخ، فلا كلمة إدانة ولا محاسبة ولا تنديد!!

وأخيراً هذا الخلط الماكر الخبيث بين الإرهاب، وبين حركات التحرّر الوطنية، والمقاومات الشرعية لشعوب ودول تتعرّض للعدوان والتدمير.. كأنما المطلوب أن تخضع هذه الشعوب وتستسلم لإرادة المحتل الغاشم والقاتل المجرم.

يقول الرئيس الحص:

«إن أميركا إذ ترسل، بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي، جيوشها لاحتلال العراق وأفغانستان، وإذ تغدق تحت ذريعة مماثلة، على إسرائيل، كل أشكال الدعم الماديّ والعسكريّ والسياسيّ في عدوانها على العرب، إنما تحارب الإرهاب بأبشع منه.

«القوات الأميركية في العراق ترتكب فظاعات يوميّة بيد، وترفع شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان باليد الأخرى. ولأنها الدولة الأعظم في العالم، ليس من يتجرأ في المجتمع الدولي على زجرها أو ردعها، كأنما وُجد مجلس الأمن لتأديب الدول الأصغر والأضعف في العالم دون سواها.

«إن لم يكن قتل المدنيين الأبرياء من دون تمييز إرهاباً، (أكثر من مليون قتيل، وملايين المشرّدين المهجّرين، ودمار المدن والبلدات، والنهب للثروات والإفقار للعراق) فكيف يكون الإرهاب؟ إن حرب أميركا على الأرهاب ما هي إلا ذريعة لقهر الشعوب وإخضاعها».

كانت هذه المقالات والتصريحات تمثّل صوتاً إنسانياً راقياً وحرّاً وشجاعاً، في وجوه كل أصناف القهر والهمجيّة التي تمارسها أميركا وربيبتها إسرائيل دون رادع.

اغتيال الرئيس الحريري

بعد تفجير ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابي، أشاعت أميركا في العالم جوّاً من الهلع والقلق شمل كل البلدان ومسّ كل الشعوب. وقد آلم الدولة العظمى أن يصل الإرهاب إليها في عُقر دارها، فارتدّت في غضبها مجتاحةً كل سيادات الشعوب، قافزة فوق الحدود والقيود والموانع، تريد أن تجتث أصوله، وتدمّره في أوكاره. وقد تطرّفت في إجراءاتها حتى أقصى الحدود وخيّم التوجس والإجراءات الأمنية المبالغ فيها على كل نواحي الحياة والعلاقات والنشاطات العالمية: في القطارات وأنفاق المترو، في المطارات وأماكن التجمعات الكبرى، في الخطوط البحرية، وحركة السفن، وشحن البضائع، حتى إن بعض الدول قد عمدت إلى نشر كاميرات ضخمة، آلاف الكاميرات بل عشرات الآلاف منها، في الجادات والساحات والشوارع، والمطارات والمرافئ والأبنية الإدارية والمؤسسات الرسمية، كما نشرت قوى أمنيّة سرّية، أو أقامت الحواجز في داخل مدنها. لقد تغيّر العالم كليّة. وبلغ الغضب الأميركي حدوده القصوى.

وقد امتطت الصهيونية العالمية هذه الموجة واستغلّت هذه الأوضاع والمشاعر عند الدولة العظمى والقوى الكبرى، فزادتها تحريضاً وتهييجاً، مخفيةً كل عار إرهابها خلف هذه الأحداث، متوكئة عليها لتدفع القوى العالمية، وخاصة الكونغرس الأميركي إلى سنّ تشريعات مغالية ومتطرّفة، وإلى ارتكاب خطايا فظيعة ضد العالم وخاصة الشعوب المسكينة المستضعفة، فقيّدتها وأرهبتها وأرعبتها.. ولم يعد لأي دولة، قيمة في معاني سيادتها أو استقلالها أو كرامتها..

وهان كل شيء أمام الغضب والهياج الأميركيين. وتراكضت أنظمة الحكم في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، تستجدي العطف الأميركي. وأسرع القادة والرؤساء يستعطفون

براءات الذمة من الأميركي العظيم، ويسألونه الرضى ويضعون بلادهم وشعوبهم وأنفسهم في خدمته!!

حوّرت الصهيونية العالمية هذه الاتجاهات ووجّهتها في سبيل خدمة مآربها ومصالحها الخاصة، وأشاعت أجهزة إعلامها ومنابر دعاياتها، ومراكز الضغط فيها، أن الشرق الأوسط هو بؤرة الإرهاب العالمي، وأن الإسلام منبعه. وإذن، فليكن التركيز هاهنا، وساحة الانتقام فيه، وساحة العمل الجاد والفعال في أرضه وبين دوله. وطلعت إسرائيل تندّد بالإرهاب وتحذّر وتحرّض، واضعةً كل قواها، كما يكرّر ساستها، في خدمة الغرب وأممه ودوله، متحالفةً، أكثر مما سبق، مع الولايات المتحدة، على أنها الحليف الأوثق والأضمن والأجدر. ولقد لعبت دوراً هو غاية في المكر والخداع والتزوير فأوحت إلى أنصارها وعملائها في الغرب، بطرح مشاريع ومخططات، واصطنعت أهدافاً، خاصة وقد ثبّتت حضورها مع الإنجيليين الجدد، كما عُرفت هذه الفئة من المفكّرين والسياسيين، وكانوا قمة في إظهار الحقد والتطرّف والغلوّ، مما يقارب الجنون الفكري، متجاوزين كل الأفكار العنصرية والطاغوتية المدمرة.. ولقد وصل كثيرون من أعضاء هذا الفكر وأتباعه إلى مراكز النفوذ والسلطة، في الولايات المتحدة الأميركية، وفي فرنسا وبريطانيا، في هذه المرحلة...

ثم بدأنا نسمع في الشرق الأوسط، عن طرح مشاريع الشرق الأوسط الجديد والكبير.. وعن الفوضى الخلاّقة التي انتهت على يد بوش ووزيرة خارجيّته كوندوليسا رايس، وسفيرها في لبنان جفري فيلتمان، إلى أن تكون فعلاً فوضى وويلات.. كانت خلاّقة تدمير وطغيان، حيث جنت على الأمم وطغت على الشعوب وأجحفت في حق البلدان، وكلّفت أثماناً مهولة.

ونال لبنان ما ناله من ضغوط وتهديدات وعقوبات، وعُزلت سورية، وجفّت فيها الاستثمارات، وقطعت عنها الإعانات والمساعدات، وحُوصرت من قبل الغرب، وقُطعت علاقات أميركا معها، إذ استدعي السفير الأميركي إلى بلده، وعُهد بالعلاقات الأميركية إلى السفارة السويسرية في دمشق. كذلك حلّ الجفاء والبغضاء على العلاقات السورية – الفرنسية والعلاقات الأوروبية بمجملها، وتوقفت مفاوضات انضمام سورية إلى منظمات

التجارة الأوروبية، والسوق الأوربية المشتركة. وجاء التمديد للرئيس لحود (كان خطوة استباقية للسياسات العدائية الغربية والأميركية التي رصدتها سورية وأدركها لبنان) وما تلاه من صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن الدولي لمحاسبة سورية ومعاقبتها، ليؤكّد كل المخاوف السورية اللبنانية وأسوأها.

ونهضت في لبنان، في هذا الوقت، أطراف تصرّح بعدائها للسوريين، وتنحو نحو الشراسة والبغضاء في معارضتها، والعنف في مطالباتها، حتى قوطع الرئيس لحود من قبل هذه الأطراف، وعادته البطريركية المارونية، وأصبح البلد يغلي كأنه على شفير حرب أهلية جديدة.

في هذه الأجواء الملبّدة والعاصفة، وقعت الكارثة الوطنية الفظيعة المتمثّلة باغتيال الرئيس رفيق الحريري (رحمه الله) في جريمة مهولة هي جريمة العصر بلا منازع، وتقترب من أن تكون تاريخية بكل المقاييس؛ في نتائجها وآثارها.

ففي الساعة الثانية عشرة والست وخمسين دقيقة من ١٤ شباط/فبراير عام ٢٠٠٥ (كان يوم الاثنين) وكان موكب الرئيس الحريري المؤلّف من عدة سيارات، يمرّ بالقرب من فندق فينيسيا، وبجوار مسبح وفندق السان جورج، ومعه في السيارة، النائب باسل فليحان وحارسه الشخصي، وعدة سيارات مواكبة. وكان قد حضر جلسة لمجلس النواب، وتمشّى مع أصدقاء في ساحة النجمة، ثم اتجه بموكبه للعودة إلى قصره في قريطم..

وما أن وصل إلى قرب السان جورج حتى دوّى انفجار ضخم جداً، ترددت أصداؤه في كل بيروت والجبل، حطّم عدة سيارات من الموكب، وأشعل حريقاً كبيراً، وترك حفرة واسعة وعميقة في الأرض، وتطايرت أشلاء الموكب والمرافقين، حتى تأكّد أن الرئيس رفيق الحريري كان ضحية مقصودة ومرصودة، وأنه استشهد في هذا الانفجار (رحمه الله) وسقط معه حوالي ١٩ شهيداً، وأكثر من ٢٠٠ جريح. وبعد مدة قصيرة توفي النائب باسل فليحان الذي أصيب في حادث التفجير، وعولج من جروح خطرة، لم ينج منها، فتوفاه الله (له الرحمة).

كان الحادث كارثة وطنية بكل المعاني، وتغيّر مجرى تاريخ البلد.

لم يصدّق الناس ما حدث، وسارعوا ألوفاً يتحرّون، وسيطر الرعب والحذر والتوجّس على الجميع. وانطلقت أجهزة الإعلام والفضائيّات تبثّ الخبر – المأساة.

سيطر القلق والحزن على كل المسؤولين.. فالشهيد قائد فذّ بكل المقاييس، وسياسي كبير، وفعالية عظيمة، كان الوطن يعلّق عليها آمالاً كباراً، ويباهي به رجالات الدولة في المنطقة والعالم.

استفظعت المعارضة، قبل الدولة، الحادث الفاجعة. واجتمعت الوزارة برئاسة الرئيس لحود وحضور دولة الرئيس عمر كرامي، وكل الوزراء. والكل حزين متألّم قلق، يصرّح باللوعة والأسف. توالت التصاريح الرسمية التي تعلن الحزن وتبدي الألم، والكلّ يوصي بالتكاتف وصيانة الوحدة الوطنية، وتماسك كل القوى، وفئات الشعب.. وتضامن الحكم.. يعلن الرئيس لحود: الحداد الرسمي ثلاثة أيام، ويطلب الوقوف دقيقة صمت عن روح الشهيد، فوفاة الحريري خسارة كبرى، ويقدّم التعازي لذويه وذوي كل الذين سقطوا معه. وينبّه ويحذّر من أن هناك يداً خارجية تشتغل بنا.. وأهم شيء أن تبقى الدولة متضامنة والحكومة ومجلس النواب.. ويجب أن نظلّ متنبّهين، لأن الذي ارتكب الجريمة لن يتوقف هنا.

كذلك فعل الرئيس عمر كرامي.. «المصيبة وقعت، وقد مشى الشهيد إلى قدره، ولا مردّ لإرادة الله، ولكن يبقى لبنان هو الأهم منا جميعاً.. علينا أن نواجه المصيبة بالتصميم كدولة وحكم وشعب. إننا منذ حصول التمديد ونحن نشهد هجمة شرسة تستهدف أمننا واستقرارنا وكياننا.. لقد نبهنا مراراً إلى أن الشحن السياسي والطائفي سيوصلنا إلى الانفجار.. وكان الجواب أننا نهوّل.. وأن لبنان لن يتعرّض لهزة أمنية. ومع الأسف جاءت الأيام لتثبت صحة توقعاتنا»[1]. كما صدرت تعليقات كثيرة عن وزراء، وكلّها تبدي الحزن والألم والخوف من الآتي.

كان البلد يغلي ويشتعل بالشائعات، والخوف والقلق سيدا الساحة، رفضت عائلة

(١) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٣٥٤.

الشهيد أن تقيم الدولة جنازة رسميّة له، أو أن يشارك الرسميّون (خاصة الرئيس لحود) في التشييع. وأجرت تشييعاً شعبياً شارك فيه رؤساء دول ووفود رسمية خارجية..

تعالت الاتهامات مصوّبة نحو سورية.. دون أي منطق أو تعقّل أو تحقيق.. وشملت كل الأجهزة الأمنية اللبنانية، وما سمي بالنظام الأمني السوري ـ اللبناني. وقد تهوّر الإعلام في افتراضاته وتخميناته، وتطرّفت بعض أجهزته حتى العجب في مسارها. لقد طغى الجنون على كل شيء..

كان الرئيس الحص، يوم الفاجعة، في المستشفى.. لم يستطع أن يشارك في التشييع.. تلقى الخبر بألم عميق، وقد صعقه الحادث، فأدلى من على سرير المرض بتصريح قال فيه:

«كلّنا اليوم حزين، لبنان كلّه حزين. إن من يرتكب مثل هذه الجريمة المروّعة هو أكثر من مجرم. إنها جريمة نكراء في حق أمل لبنان في غد أفضل. إنها جريمة في حق كل القيم التي يؤمن بها اللبناني. من يقتل رفيق الحريري لا يتورّع عن قتل كلّ منّا. إن اغتيال الرئيس الحريري، إنما هو اغتيال للسلم الأهلي ولمحاولات إحياء الوفاق الوطني.

«كان الرئيس رفيق الحريري، رحمه الله، قائداً سياسيّاً متميزاً في لبنان. كان حرّ الرأي، صادق الموقف، فدفع الثمن من حياته. سيفتقده هذا الشعب الطيب، إنساناً كبيراً يجده إلى جانبه في السرّاء والضراء، يبلسم الجراح.. وكان أمل هذا الشعب الطيب في تصدّر المسيرة في مرحلة خطيرة من مراحل تاريخ هذا الوطن. سيبقى ذكره خالداً في تاريخ هذا الوطن.

«تغمّده الله برحمته الواسعة ورحم من سقط معه شهيداً في هذه الجريمة النكراء. وحمى الله لبنان».

وفي يوم التشييع بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٧ صرّح الرئيس الحصّ وهو ينزف ألماً ومرارة وحزناً:

«حزّ في نفسي، وأنا طريح الفراش في المستشفى، أن لا أكون بين الحشود الوفيّة التي واكبت الشهيد العظيم إلى مثواه الأخير.. عزّ عليّ أن لا أكون بين الذين واسوا

زوجته وشقيقه وشقيقته وأبناءه في مصابهم الأليم. عزّ عليّ أن لا أكون بين الذين شاركوا ذوي الشهداء الأبرار مصابهم، أولئك الذين رافقوا الشهيد في حياته ورافقوه في رحلته الأخيرة.

«لقد أرادوا باغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه الأبرار اغتيال أمل اللبنانيين بغدٍ أفضل ومستقبلٍ واعدٍ لأبنائنا.

«كنّا نمنّي النفس بأن تكون الأيام المقبلة وعد أمل بالتغيير نحو لبنان ديمقراطي ومستقرّ ومزدهر، فإذا بالأيادي السود والعقول المظلمة وبالأجهزة المتربّصة بنا الدوائر تفعل فعلتها الآثمة اللئيمة تاركة الوطن في مهب الريح»[1].

كان الرئيس الحص يحافظ على العلاقة الشخصية مع الرئيس الشهيد، وكان يتمسّك بكل أواصر الودّ والاحترام نحوه.. ولا يدع مناسبة إلا ويلتقي به، ويتحادث معه.. فليس الحقد من شيمه، ولم يكن بالطبع من شيم الرئيس الحريري. ولا يغترّنّ أحد بهذه الانتقادات تصدر، بين الفينة والفينة، ولا باختلافات الرأي، فكلّها من ضرورات العمل السياسي ومتوجباته.. وللصالح العام كان كل التصويب والتنبيه. ولم يكن لهذا الاختلاف أن يترك ضغينة أو ينمّي حقداً، فالنفوس الكبيرة والعقول الناضجة والصدور الواسعة لا تعرف الحقد، بل هي، وواجب عليها، ترحّب بالنقد، إصلاحاً وبناءً..

لا يعرفُ الحقدَ من تعلو به الرتبُ   ولا ينال العُلى مَنْ طبعه الغضبُ

كان آخر اتصال بين الرئيسين، قد جرى قبل يومين من استشهاد الرئيس الحريري. فقد اتصل بالرئيس الحص في مستشفى الجامعة الأميركية، وهو طريح الفراش آنذاك، ليطمئنّ إلى صحته.

ويكتب عنه الرئيس الحص، بعد استشهاده، بنفسيّة المعارض الشريف والنبيل، ليوفيه حقه وليشيد بتفرده وتمايزه وفعاليته:

«لقد كانت للشهيد منجزات مشهودة شملت إعادة الاستقرار للعملة الوطنية بعد

(١) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ٢٠٠٥، ص٣٤٧ – ٣٤٨.

انهيار، وإعادة إعمار وسط العاصمة بيروت، إلى تنفيذ عدد من المشاريع الإعمارية في شتّى المناطق اللبنانية، بما فيها الطرقات والجسور على أوسع نطاق، كذلك كان مؤتمر باريس ٢ الدولي لدعم لبنان مالياً واقتصادياً ثمرة جهد مباشر منه. كان في موقع المسؤولية يتميّز دوماً بروح المبادرة والإقدام، وكان دؤوباً ومثابراً، إنْ عقد العزم على أمر لم يتوقف دون تحقيقه. ومسؤولياته الجسام لم تشغله يوماً عن مواصلة عمل الخير في المجتمع. الكلّ يشهد له بسخاء ما بذل في حياته على الخير والإحسان»[١].

وقد أصرّ الرئيس على إجراء التحقيقات الفعّالة، داخلياً، لاكتشاف مرتكبي هذه الجريمة المروّعة. كما طالب بالتحقيق الدولي، رافضاً التذرع بالسيادة أو غيرها من الحجج. ثم محاسبة مسؤولي الأمن والمسؤولين السياسيين واستقالتهم أو إقالتهم... مع العلم أن ليس أقلّ من تحقيق دولي يمكن أن يرضي أو يُطمئن الرأي العام. ذلك لأن سجل التحقيقات القضائيّة في لبنان حافل بالقضايا العالقة التي لم يُبتّ بها ولا يبدو أنه سيبتّ بها في المستقبل المنظور.

ثم يكتب عنه في وقت آخر:

«كان الرئيس رفيق الحريري آخر شهداء هذا الوطن الميامين، ولن يكون الأخير. كان في حياته رجل سياسة، له محبّوه وله أعداؤه، له مزاياه وله مثالبه. كان بين الناس من يمجّده، وكان من ينتقده. كان من يتحامل عليه وكان من يدافع عنه.

«أما في شهادته، فليس بين الناس إلا من يبكيه، ومن يستحضر فضائله ومزاياه، ويذكر مآثره. كان اغتياله شاهداً على أن في لبنان وحوشاً تخطر بين الناس كالبشر. ما أعظم الشهادة»[٢].

وبلغ الرئيس الحص حداً، في اهتمامه بما أصاب الشهيد الحريري، أنه قرّر مفاتحة الرئيس السوري شخصياً في الأمر.. خاصة وقد كثرت الأقاويل وتعدّدت الروايات، ولم يظهر موقف سوري أو تصريح أو بيان يوضح الأمر ويعلن مدى ما يملك السوريون

(١) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٣٤٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥١.

من معلومات، وقد كانوا يمسكون بالأمن في كل لبنان، ومخابراتهم، في دقة عملها وكفاءتها، على شهرة كبيرة.

وقد لبى دعوة الرئيس السوري، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بعيد انسحاب الجيش السوري من لبنان (في ٢٦/٤/٢٠٠٥). حيث انسحب حوالي ١٤ ألف جندي سوري، هم كلّ من كان يتواجد ومن تبقى، من أصل ٣٠ ألف جندي في مرحلة سابقة.

خاطب الرئيس الحص الرئيس بشار الأسد مباشرة قاصداً استيضاح الموقف السوري من هذا الحادث الأليم:

«هناك من يوجه إصبع الاتهام إلى سورية. نقلت لجنة تقصّي الحقائق في الجريمة النكراء التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري، في تقريرها إلى مجلس الأمن الدولي، أنك في آخر لقاء مع الرئيس الشهيد قبل التمديد للرئيس اللبناني العماد إميل لحود، وجّهت إليه، وإلى حليفه السيد وليد جنبلاط تهديداً مباشراً، في حال عدم السير في قرار التمديد. ولم يصدر عن سورية نفي لهذه الرواية إلا بعد بضعة أيام، وفي سياق ردّ وزارة الخارجية السورية على تقرير لجنة تقصّي الحقائق. فتكوّن لدى الرأي العام اللبناني انطباع أن سورية هي المسؤولة عن مقتل الرئيس الحريري، بناءً على ضخّ إعلامي أوحى بأنّ من يهدّد ينفّذ.

«أصغى إليّ الرئيس الأسد، وما إن انتهيت من قولي هذا حتى حدّق في وجهي قائلاً، والتأثر بادٍ على محيّاه: أنت تعرفني منذ سنوات، فبالله عليك هل «تتصوّر أو تصدّق أن مثل هذا الكلام يمكن أن يصدر عنّي». فأجبته: أنا في المعترك السياسي منذ نحو ثلاثين سنة، تولّيت خلالها سدّة المسؤولية خمس مرات، على امتداد تسع سنوات متقطّعة، وخالفت المسؤولين السوريين خلال هذه المراحل الرأي، ولم ألبّ رغباتهم، مرات كثيرة، ولم أتلقَّ يوماً تهديداً أو إهانة أو أي كلمة تخرج عن حدود اللياقة. ولكن في جريمة اغتيال الرئيس الحريري وُجّهت إليكم اتهامات لم تبادروا إلى نفيها سريعاً بالوسائل الفعّالة. مشكلتنا معكم أنكم تكتفون بالاتصال المباشر مع المسؤولين اللبنانيين، وتتجاهلون أنّ في لبنان رأياً عاماً هو الذي يتحكّم في الأجواء العامة في

لبنان. يا حبّذا لو نفيتم الاتهام الباطل إعلامياً وعلى الفور؟ كان ردّه مسحة ألم غشيت وجهه.

«وعن معلوماته عن الجريمة، قال الرئيس الأسد أنه من غير المستبعد أن تكون العملية انتحارية، أي عبر سيارة اقتحمت سيارة الشهيد. أما الفاعل فلا بدّ أن يكون جهة ذات قدر فائق من الخبرة والتقانيّة، وهذا يتعدّى إمكانات مجرّد عصابة»[1].

وقد لمّح الحص حول إمكانية أن تكون للأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية وربّما للجهاز المرافق للشهيد، من دون إعلان هويّة المدبّرين دور أو اطلاع أو إهمال. فقال الرئيس السوري: «نحن على أحرّ من الجمر لتلقي نتائج التحقيق بعد إنجازه، وليكن الفاعلون والمتواطئون من يكونون. ونحن لن نتوانى عن التعاون المطلق في ملاحقتهم، كي يلقوا ما يستحقّون جزاء ما جنت أيديهم»[2].

وقد أعلن الرئيس الأسد، فيما بعد، في خطاب له أمام مؤتمر المحامين العرب في ٢٢ كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٦ «إن الحريري ذهب ضحية خطة خبيثة لإحداث انقلاب سياسي في المنطقة، عن طريق استهداف سورية ولبنان، كجزء من مشروع متكامل لنسف هوية المنطقة، وكانت نقطة البدء هي صدور القرار ١٥٥٩ »[3].

عمّ التوتر الساحة اللبنانية، ووُجهت اتهامات عشوائية إلى قوى كثيرة، وإلى معارضين للرئيس الشهيد، وإلى الأجهزة الأمنية اللبنانية ـ السورية، وإلى حزب الله، وسورية. وأخرجت سورية من لبنان، بشكلٍ مُهين، كان يمكن تلافيه، حرصاً على علاقات أخويّة وتاريخيّة وقوميّة تربط البلدين، مع الحرص على إجراء كل التحقيقات وبكل السبل والوسائل والمنابر لإظهار الحقيقة.

وأُقيل رؤساء الأجهزة الأمنية، وبعد فترة اعتُقل قادة هذه الأجهزة، وهم قادة كبار على ذمة التحقيق وللاشتباه بدور لهم (مجرد شبهة).

(١) سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص١٠٩-١١٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١١١.
(٣) كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص٤١٤.

انقسام البلد فريقين: ٨ آذار و١٤ آذار

في هذه الفترة عاد العماد ميشال عون إلى لبنان (في ٢٠٠٥/٥/١٧) وتألفت حكومة جديدة، بعد استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي في جلسة للبرلمان اللبناني.. بناء على نداء مؤثّر من السيدة بهية الحريري أخت الشهيد (في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥). وكُلّف السيد نجيب ميقاتي بتأليف الحكومة الجديدة، وكانت مهمتها إجراء الانتخابات النيابية. وقد انقسم البلد إلى تكتلين كبيرين متعارضين ومتعاديين.

فقد دعا السيد حسن نصرالله أمين عام حزب الله أنصاره وحلفاءه للاحتشاد في وسط البلد لإظهار الوفاء لسورية، قيادة وشعباً وجيشاً، بعدما كثرت الاتهامات والتصريحات المناوئة، والأقوال المسيئة والعدائية بحقها، فاجتمعت في ٨ آذار/مارس في ساحة الشهداء حشود مليونية في يوم الوفاء لسورية (تجمّع ٨ آذار).

سرعان ما ردّت عليها الجماعات المناوئة والمعارضة بتجمّع كبير آخر، وفي نفس المكان، في ١٤ آذار/مارس تعلن عداءها لسورية وتصرّح باتهامها بقتل الرئيس الشهيد (تجمّع ١٤ آذار). وظهرت إلى العلن مواقف متطرّفة، في خصومتها لسورية وللأطراف الموالية لها، في الداخل، فتكرّس انقسام مرعب ومخيف، وأصبح البلد مهدّداً بانقسامات وتجزئة وتحريض وإثارة للفئويّات والطائفيّات والمذهبيّات.

فأُطلق على التّجمعين المتعارضين: تجمع ٨ آذار للموالين، و١٤ آذار للمعارضين.

وبعد أن عيّن مجلس الأمن محقّقاً دولياً للتحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، ظهر العبث الدولي وتأثير القوى الكبرى في مجريات الأمور.. ووُضع البلد كله، بكل قياداته ورجالاته، وسيادته وأمنه، بيد شخصية مخابراتية، (ديتليف ميليس – محقق ألماني الجنسيّة) فرضتها الأجهزة الدولية، فأخذ هذا المحقّق يتصرف مستهتراً بكل الكرامات حيث ظهر أنّ آخر همّه الوصول إلى الحقيقة.. وقد بلغ من استخفافه أنه أوعز للقضاء اللبناني بإلقاء القبض واعتقال كل قادة الأجهزة الأمنيّة اللبنانية التي كانت مشرفة على الأمن حين وقعت الجريمة. ما عُرِف بقضية الضباط الأربعة الذين

أمر المحقق اللبناني إلياس عيد باعتقالهم وسجنهم على ذمة التحقيق في ٢٠٠٥/٨/٣٠، وهذا المحقق اللعوب العابث والفاقد للصدقية، (ميليس) هو من أوصى بإنشاء محكمة دوليّة خارج لبنان لإجراء المحاكمة وقد شاب تحقيقاته الكثير من الألاعيب والمكائد والتزوير.

وقد ثبت فيما بعد أن هذا الأمر القضائي لم يستند إلى حقائق أو شواهد أو وقائع سليمة، وصادقة وصحيحة. فأطلق سراح الضباط بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة من الإذلال والإهانة (وهم اللواء جميل السيد مدير عام الأمن العام، واللواء علي الحاج مدير عام قوى الأمن الداخلي، والعميد ريمون عازار مدير جهاز المخابرات اللبناني، والعميد مصطفى حمدان قائد لواء الحرس الجمهوري).

والغريب أنه وسط هذه المعمعة والاضطراب والخصومات المتمادية، عمد هؤلاء الخصوم من حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحرّ وحزب القوات اللبنانية، والمستقبل (كما سُمّي تيار أنصار الحريري فيما بعد) إلى إنشاء تحالف تحاصصي خاضوا الانتخابات النيابيّة في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٥ تحت رايته.. في حركة سياسيّة أثارت العجب والامتعاض والأسف عند مواطنين كثيرين. فتساءل أكثرهم: إذن على أي شيء كان كل هذا الصخب والتحريض والصراع، وتعريض البلد لكل هذه الخضّات والأخطار، إذا كنتم ستتفقون وتتحالفون في الاستحقاق الانتخابي؟

في تلك الفترة، كتب الرئيس الحص مقالته المشهورة، تحت عنوان: «ما الذي يجمع بينهم؟» ومقالاً آخر بعنوان «سحر التوافق». حيث يعبّر، كما يقول، عن حيرته أمام ما حصل في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥. كذلك في حالة تأليف الحكومة الجديدة، بعد ظهور نتائج الانتخابات (في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٥).

وفي بيان أصدره وعنونه «في المشهد الانتخابي» عبّر عن نقمته واحتجاجه أمام تصرّفات هذه الطبقة السياسية المنافقة، والتي تستغلّ كلّ المواقف والمبادئ والقيم من أجل مصالحها ولإشباع غرائزها في الاحتفاظ بالسلطة والاستئثار، (هذه ليست سياسة، إنها عربدة).

تتشكل لوائح انتخابية لا يجمع بين أعضائها إلا الشهوة، شهوة الوصول بأيّ ثمن، وهي آخر أشكال العربدة.

باسم الوطنيّة في جانب، وباسم السيادة في جانب آخر، تبادلوا أفظع الاتهامات، وتراشقوا بأقذع الشتائم، ووضعوا البلد على فوهة بركان، وعلى حافة الانقسام، فإذا بهم اليوم حلفاء، يتخاطبون بلغة الغزل، وكأن شيئاً بينهم لم يكن!!

كان مصير الوطن هو القضيّة، فإذا القضيّة، كل القضية اليوم، هي المصير السياسي لكل بطل من أبطال الوطنيّة والسيادة...

اليوم نقول: كم من خطيئة تُرتكب باسمك أيتها الوحدة الوطنية!

الوحدة الوطنية لا تصطنع بلقاء يجمع قوة طائفية، سواء تحت سقف البريستول أم تحت سقف عين التينة. فالوحدة الوطنية لا تكون إلا عبر أحزاب وتكتلات وحركات لاطائفية، وما أقلّها في لبنان، وما أضعف صوتها!!

وباسم وحدة وطنية زائفة تتشكّل لوائح انتخابيّة لا يجمع بين أركانها جامع، فلا قواسم مشتركة ولا برامج متفق عليها ولا رؤى موحدة. وبعد الانتخابات سيسير كل في طريقه، وهي طريق التناتش، والمحاصصة، والمزايدة، ولو على أشلاء العيش المشترك، والوحدة الوطنية. ما هكذا تُبنى الأوطان!!

حكومة السنيورة

وكانت الحكومة الجديدة التي تألفت بعد هذه الانتخابات برئاسة فؤاد السنيورة. وقد عمد السنيورة إلى قطع كل علاقة مع الرئيس لحود وقاطعه مقاطعة كاملة، ولم يجتمع مجلس الوزراء بحضوره.. ودعا إلى عقد كل الجلسات في السرايا الحكومية.

ووقف من سورية موقفاً عدائيّاً بحتاً، وقوّى تعاونه مع الممثّلين الأميركيين والفرنسيّين، وأيّد كل سياساتهم.

اتخذت سورية موقف الصمود في وجه كل الضغوط الأميركية والفرنسية، خاصة

بعد أن أصدر المحقق الدولي ميليس، تقريره ورفعه إلى مجلس الأمن الدولي، وإلى الحكومة اللبنانية في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٥. وفيه تلميح إلى تورط لبعض الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية في جريمة الاغتيال.

رفضت الحكومة السورية التقرير وفنّدت كل محتوياته وأظهرت أنه لا يتمتّع بأي صدقيّة طالما أنه لا يملك أية مستندات أو وقائع ثابتة أو قرائن في تلميحاته... كان واضحاً في التقرير آثار العبث المخابراتي الغربي، والنوايا المتحرّفة الكيديّة التي تتقصّد سورية، والقوى اللبنانية المتحالفة معها..

لكن الساحة اللبنانية لم تكن، بالأجواء المسيطرة، لتحتاج إلى قرائن وأدلة حسيّة واضحة وحاسمة، كانت تكفي بعض الملامح أو الإشارات أو الافتراضات المبنيّة على ظنون واهية حتى تشتعل.. وهذا ما حصل.

ازدادت حملات الهجوم من أخصام سورية عليها، وزاد الانقسام الوطنيّ اللبناني حدّة ومرارة، وخيّم القلق من انفجار كبير، وصراع أهلي مدمّر.

كانت أيادٍ غريبة متآمرة كثيرة تعبث في الساحة الداخلية، تحرض وتدسّ وتوقظ الفتن.. وكلّها تعمل على إيقاظ فتنة مهولة شيعيّة ـ سنيّة..

تدارك قادة قلة، عقلاء وطنيون، الأمور، وارتفعت أصوات مخلصة متّزنة تنبّه وتحذّر وتدعو للتعقّل... من رجال دين، وقادة رأي، وندرة من السياسيين... وكان الرئيس الحص على رأسهم... وقد لعب الرئيس نبيه بري دوراً مشهوداً ووازناً في هذا المجال. كان يتواصل مع الجميع، مهدّئاً، موضّحاً متفهّماً، ومنبّهاً.. وكذلك العلامة الكبير السيد محمد حسين فضل الله.. ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان، والرئيس عمر كرامي، ورجال دين ورأي، وقادة من الطائفة الإسلامية السنيّة، وآخرون كثر، حذّروا من المقامرة بالوطن، والمغامرة بدم الناس...

لاحظت القيادة السورية أن الساحة اللبنانية أصبحت مصدر أخطار وتهديدات، وأن الأعداء يتربّصون بسورية من خلالها كما أدركت ذلك المقاومة المتمثّلة بحزب الله،

وأن إسرائيل وأميركا يصوّبون عليها، وأن غايتهم نزع سلاحها وتفكيك شبكاتها وإلغاء عناصر قوتها.. وأن سورية تدفع ثمناً باهظاً لرفضها السير في هذا المشروع والقبول به.

ارتفعت أصوات سورية تعجب من اتهام البعض لها بدم الحريري، ولاحظت أن الخصوم يبرّئون إسرائيل المستفيد الأكبر من هذه الجريمة، مع معرفتهم التامة أن استخباراتها تعيث فساداً في كل الأرض اللبنانية، وهي تدير جرائم القتل والتفجير منذ عشرات السنين في هذا البلد، وكان لها قواعدها ومحطّاتها الضخمة والمجهّزة فيه منذ عصر الجبهة اللبنانية وصعود بشير الجميل. وهي صاحبة المصلحة الكبرى والأولى في إشعال الفتنة في لبنان والشرق الأوسط، رغبة في تفتيت دُوله وإخضاعها.. فلماذا لا تذكرها جماعات ١٤ آذار؟ إنها تعليمات أميركا وتوجّهات فرنسا.. التي تتحكّم في توجيه التحقيق والاتهامات.

تؤكّد سورية على لسان قياداتها، أن الحريري كان صديقاً لها ومتعاوناً معها وعلى علاقة جيدة بها..

وكان متوافقاً مع سياساتها حين كان في الحكم، ينسّق معها في كل شيء، وحتى آخر أيامه في الوزارة. وهو من أخرج التمديد ورعاه، كما قدّم مشروعه المقترح حوله.. وظلّ، حين خرج من الحكم، على تواصل مستمرّ مع قيادتها، فأين المصلحة السورية في تهديده أو قتله؟

«الحقيقة أن المطالبين بالثأر للحريري هم تجار دمّ عملوا من دم الحريري بورصة.. وهذه البورصة تحقّق لهم أموالاً ومكاسب ومناصب». كما ورد في خطاب الرئيس السوري الذي ألقاه من على مدرج جامعة دمشق.

وفي هذا الخطاب اتّهم الأسد الرئيس فؤاد السنيورة بالمساهمة في التآمر على سورية ووصفه بأنه «عبدٌ مأمورٌ لعبدٍ مأمور».

في أجواء الاحتقان والتوتّر هذه، يفاجئ العماد ميشال عون كل المراقبين والقوى على الساحة اللبنانية بتوقيعه اتفاق تفاهم مع السيد حسن نصرالله وحزب الله. ترد في هذا الاتفاق بنود مهمّة تؤسّس لعلاقات وطنية ثابتة وتُمهّد لخطوات مستقبلية تحمي

البلد وتحصّنه. دُعي هذا الاتفاق «باتفاق مار مخايل» لأن اللقاء والتوقيع على الاتفاق قد تمّا في قاعة كنيسة مار مخايل، الواقعة بين الضاحية وعين الرمانة.

وقد عالج الاتفاق موضوع سلاح حزب الله، والعلاقات مع سورية، والإصلاح والقانون الجديد للانتخابات. وهكذا تفاهم اثنان يمثلان أكبر القوى الموجودة على الأرض اللبنانيّة مسيحياً وإسلامياً، من أجل قيام بناء وطني يضمّ الآخرين المؤمنين بهذا الفريق في المستقبل.. ويحفظ السلم الأهلي، والعيش المشترك الحقيقيّ والصادق.

لم تتوقف أميركا بوش عن التحريض واتخاذ خطوات تقسيميّة في ساحتنا الوطنية، فتؤيد أناساً وأفرقاء معيّنين ضد آخرين، وتحضر وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس مراراً إلى بيروت، وتخصّ جماعة ١٤ آذار باجتماعاتها ودعمها، كذلك فعل الرئيس بوش في تسمية السنيورة في تصاريحه الداعمة للحكومة اللبنانية. وتعمد رايس إلى عدم الاجتماع برئيس الجمهورية لحود وتتجاهله في زياراتها للبنان.

في مثل هذه الأجواء العدائية والانقسامات، حيث البلد منهك ومهدّد بشتى الأخطار، وقع اشتباك عنيف بين رجال حزب الله، ودوريّة للعدوّ الإسرائيلي، على الحدود الجنوبية في تموز/يوليو عام ٢٠٠٦.

المحطات الحاسمة: عدوان تموز/يوليو ٢٠٠٦

في خطاب النصر الذي ألقاه السيد حسن نصرالله أمين عام حزب الله في الساحة العامة في مدينة بنت جبيل، احتفالاً بالتحرير وانسحاب إسرائيل الغاصبة من الجنوب (في ٢٠٠٠/٥/٢٧) دعا إلى «أن نبقى جميعاً في جهوزيّة دائمة، نحفظ مقاومتنا، ونحفظ جيشنا، ونحفظ دولتنا، ونحفظ وحدتنا الوطنية والداخلية لنحصّن هذا النصر، ولنثبت أن لبنان هو القلعة التي لا يمكن أن تهزمها لا العواصف ولا الأعاصير ولا يمكن أن تشققها أعتى الزلازل).

لم ينم رجال المقاومة ولا المسؤولون، ولا السكان والأهالي في الجنوب، على

وهم السلام، لأن إسرائيل كيان قائم على الاغتصاب والعدوان، وهي تتغذّى بالقتل والجريمة، وأن دورها مرسوم هكذا، وهدف قيامها متمثّل بهذه المهمة الهمجية القاتلة.. لم يناموا على حرير، ولا استكانوا للاطمئنان والغفلة... كانت لهم تجارب منذ عشرات السنين، مع هذا الكيان الغاصب ليدركوا أن إسرائيل في وحشيّتها وعدوانها، لم تكن تحتاج إلى ذرائع، ولا تنتظر استفزازات أو حججاً. فأطماعها في أرضنا ومياهنا وثرواتنا وقرارنا، هي سياستها المعلنة والمضمرة. لم يسترح المقاومون ولا ألقوا السلاح، بل ضاعفوا استعدادهم، وكثّفوا تسليحهم، وعمّقوا خبراتهم القتالية... واستفادوا من تراكم عناصر القوة لديهم من كل سلاح، ومن كل واد وهضبة وسنديانة وصخرة وحجر.. وعلّموا حتى الطفل وحبة الرمل وقطرة الماء والريح، كيف تناضل وتقاوم وتقاتل... وكانوا يعملون بصمت..

ولم تتوقف إسرائيل عن التعدّي، فهي ترسل كل يوم، وكل لحظة، طيرانها يخترق سماءنا وأجواءنا ويتجسّس عبر كل مساحة الوطن... وتزيد من إنشاء شبكات تجسّس أرضيّ وبشريّ تنشرها في كل مكان.. وتحتفظ بأسرانا «ونحن قوم لا نترك أسرانا في سجون الأعداء» كما قال السيد نصرالله، وتسرق مياهنا وتطمع بالأكثر. ثم والأهمّ، ما زالت تحتل مرتفعات كفر شوبا ومجموعة من المزارع والمناطق والحقول... وما زلنا ندفع دماً وشهداء كل يوم عبر أفخاخ الموت التي زرعتها إسرائيل في حقولنا عبر آلاف، بل عشرات آلاف القنابل العنقودية (حوالى مليون ومئتي ألف قنبلة)، وهي ترفض أن تعطينا الخرائط لنزعها.. ما يهدّد الآمنين من السكان، والأخطر من ذلك يمنعهم من استثمار حقولهم وأرضهم وبساتينهم.. مصدر عيشهم وقوتهم وغذائهم.. ويمنع رعي القطعان وتربيتها...

وكانت الدوائر الإسرائيلية تراقب بدقة عمليات التسلّح والتدريب والزيادة في قوة رجال المقاومة والمجاهدين.. وقد شكّل حزب الله لها هاجساً يتنامى ويكبر كل يوم.. فكبرت أحلامها في القضاء عليه. إذ ليس في حساباتها أن تسمح بنشوء أي قوة على حدودها، مهما كان حجمها، فكيف إذا كان حجماً كحجم حزب الله، بعقيدته ومبادئه وصلابة مجاهديه.. وقد خبرت شيئاً من كل ذلك، فهرولت منسحبة يائسة..

في الوقائع، وبالتأكيد، أن القرار ١٥٥٩ لم يصدر عبثاً. فهو يقصد إلى محاسبة سورية على رفضها التخلّي عن حماية حزب الله، وعن المساعدة في تسليحه ودعمه. وأن هذا العداء الحاقد المستحكم في الموقف الأميركي ضد سورية وقيادتها ليس سوى ردة فعل لهذا الرفض السوري، إلى جانب أمور أخرى. وأن تصنيف حزب الله على أنه تنظيم إرهابي لا يخرج عن هذا التصوّر المنحاز والمتطرّف، في السياسة الأميركية، رغم كل النفي الرسمي اللبناني، ورغم وطنية الحزب، وعدم وجود فروع خارجية له، وأنه إنّما يريد حرية الوطن وحفظ سيادته، وصون سلمه واستقراره. لكن أميركا لا ترى إلا حقوق إسرائيل في السيطرة على كل الثروات والدول والإرادات، ولو اعتدت على جميع الدول، ولو ارتكبت المجازر الوحشيّة.. وكلّما زادت تعنتاً وهمجيّة زادتها أميركا مكافأة وتسليحاً وتمويلاً وحماية ديبلوماسية...

اقتنع حزب الله أن إسرائيل تُصرّ على الإمساك بالأسرى اللبنانيين. وأن كل الجهود المبذولة من الأمم المتحدة ووساطات الدول، قد فشلت في تليين عنادها وإصرارها العدواني على حجز حرية هؤلاء الأسرى. فقرر الحزب العمل على إطلاقهم بوسائله. وفي يوم الأربعاء من ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ كان التحرك العمليّ للحزب سعياً لتحقيق هذا الهدف، حيث تمثّل في كمين أقامه رجال الحزب، ففجّروا عبوة ناسفة بدورية إسرائيلية، تلاها اشتباك عنيف دمّر عدة آليات إسرائيلية، وقتل فيها ٧ جنود إسرائيليين وأسر المجاهدون جنديين.

كانت عملية ناجحة وحاسمة بكل المقاييس. وقامت قيامة الإسرائيليين، وانفجر جحيم من القصف المدمّر قاصداً الجسور والطرق والمواقع والمؤسسات، وكان الردّ من المقاومة عاصفاً وفي شكل موجات كثيفة من قذائف الكاتيوشا أطبقت على المستعمرات الإسرائيلية.. وبذلك بدأت حرب مهولة مرعبة ومدمّرة دامت ثلاثة وثلاثين يوماً.. دمّرت فيها إسرائيل آلاف المنازل وقرى بأكملها، والبنى التحتية، من ماء وكهرباء وجسور ومؤسسات، بوحشيّة تتضاءل عندها همجية المقاتلين في الحرب العالمية الثانية، ومجازر محو المدن وقتل المدنيين... ونتج عن ذلك أيضاً، في تقصّد مجرم للحياة

المدنيّة، هجرة مئات آلاف المدنيّين... وما مثّله ذلك من مآس وآلام ومعاناة لبشر آمنين، التجأوا إلى المدارس والمؤسسات، والحدائق العامة، في العراء الواسع، ويحتاجون لكل الخدمات والمعونات والعناية.

تصدّى المقاومون للعدوان بصبر المؤمنين، وقهروا كل جنوده وقضوا على كل مبادرة عدوانية منه، وحطّموا أسلحته في مارون الراس، وعيتا الشعب، وبنت جبيل، وكل قرية حاول أن يحتلّها... وداسوا كبرياءه في كل بقعة. فكانوا يجابهونه أينما خطا أو تقدّم حيث زرعوا آلاف الكمائن، وخرجوا لقتاله، في الليل والنهار، من عمق الكهوف، وأحشاء الأنفاق، ومن خلف كل صخرة، وحين تقدّم مختالاً بمفاخر أسلحته المدرّعة، عبر سهل الخيام ووادي الحجير، انقضّوا عليه صواعق وأبابيل، وهناك حطّموا كبرياءه وأزروا بعزّته ولطّخوا بالوحول والعار كلّ عنفوانه فكانت دباباته طعماً للنيران، تنفجر كأحلام مزوّرة، وأمنيات كاذبة، وعلى مسطحات حديدها وفولاذها صلب المجاهدون جنودها اللصوص. فبدت كأنها قصائد النّدم والحرقة. عشرات من الدبابات والمدرّعات، مع ضباطها وجنودها كانت تسحق تحت أقدام المجاهدين... المتربصين في أعباب الوديان، كأنّهم الأصالة المؤجّجة بالإيمان زُرعت في وادي الحجير.. وادي الكبرياء.. ورحم التاريخ العاملي.

ولما فشل العدوّ في التقدم، ولو خطوة، عبر الحدود، وباء كيده بالخسران، راح يسعى وتسعى معه راعيته الدولة الكبرى العظمى، بلا أخلاقيتها، والعظمى بغطرستها، إلى استصدار قرار لوقف النار.. وهكذا صدر القرار ١٧٠١.

وقف الجيش اللبناني إلى جانب أهله، وقد دفع الثمن كبيراً من خسائر وشهداء، كما احتضن الشعب بكامل فئاته، أبناءه وإخوانه، من سكان الجنوب، الفارين من جحيم الحرب، ووقف المسيحيون خاصة، مواقف مشرّفة في استقبال المهجّرين والعائلات الجنوبيّة الهاربة من براكين القصف والمجازر..

كان موقف السكان قمة في الشجاعة والصمود.. وقد ارتضوا الوقائع وما ترتب عليها من أثمان باهظة بكلّ أنفة وشموخ.. كانوا في كلّ تصرفاتهم وحيث وُجدوا، في

الحدائق العامة، في قاعات المدارس وساحات ملاعبها، وفي الإدارات والمؤسسات العامة، يتصرّفون بكلّ إباء وكرامة، ويعتبرون ما يحتملونه جهاداً، يلاقونه بإيمان عميق مدهش، وبصبر الزاهدين..

كنت ألتقي بالرئيس الحص، طيلة أيام الحرب، تقريباً كلّ يوم، ومعي بعض الصحبة، نتحلّق حوله، نستوضحه، وننصت إليه. وكان يتابع الأحداث بلهفة المؤمنين.. وبكل أشواق الوطنيين، ينتشي لكل خبر ينبئ عن صمود المجاهدين، وعن عظمة مقاومتهم.. وكان ينفعل مع كل نبأ، سروراً واشتياقاً وفخراً، في حالات النصر، وألماً ومعاناة إذا مسّ الرجال ضر، مهما ضؤل.. كأنه كان يشمخ، أحياناً، وهو المسالم الذي لا يمارس العنف، وقد لا يترّضاه، للقتال، ومشاركة المؤمنين فعل إيمانهم، ويحرص ويحضّ الجميع على توحيد المواقف والفعل الوطني، والمساهمة في الصمود.. يكتب ويناشد، ويحتجّ على السياسات الأميركية الجائرة والمعربدة، وعلى انحراف قومنا العرب عن أهدافهم القومية وتراخيهم.

لقد أمضّته وأحزنته بعض المواقف الخانعة، والتصاريح الوقحة تتهاوى من أنذال الرجال، وكان يحزن للسياسات المنحرفة ولخناجر الغدر في أيدي الخائنين، تفتّش عن فرصة لطعن الأصائل المؤمنين، طمعاً بمجد زائف «كي يذكروا عند الأمير الأميركي». كان زمناً للعار عند الحاكمين، بعض الحاكمين، وزمناً للكبرياء والنهوض والفخر عند الجماهير، وقلّة من القادة.

يكتب «إنّ المقاومة للعدوان كانت أسطورية، والتضامن الوطني في مواجهة المحنة بين شتى الفئات كان رائعاً. والوحدة الوطنيّة كانت أقوى من قنابلهم النوويّة. وكان التضامن العربي مع لبنان في محنته رائعاً على مستوى الفرد العربي والشعوب العربية. أما الحكام العرب فبعضهم لم يكن على مستوى المسؤولية، وبعضهم الآخر، ومنهم حكام دول لها وزنها دولياً، كانوا إما متخاذلين وإما متواطئين. سامحهم الله. ما كانوا ليبقوا على كراسيهم لو كان في بلادنا الحد الأدنى من الديمقراطية».

كنا نخرج في جولات، إلى جانبه، نستطلع أحوال الناس. نريد المساهمة، بالكلمة الحسنى، وبلسمة الجراح المباركة، وتدفئة القلوب..

زرنا الثانويات والمدارس، حيث تجتمع الآلاف من العائلات، يسألهم الرئيس الحص: ماذا تحتاجون، ماذا نستطيع أن نفعل لكم؟ لا أذكر أن شيخاً أو رجلاً أو امرأة أو طفلاً أو صبيّة، طلب طلباً خاصاً، على رثة الثياب، وفقر الأحوال، ورقة المظاهر والأحوال.. بلى! مرّة طلبوا ماءً، في ثانوية الظريف، للاغتسال وللوضوء... ولا أنسى، في نفس هذه الثانوية، مرأى امرأة عجوز ثمانينيّة، تجرّ قدمين عاجزتين قهرتهما السنون، وعجز الشيخوخة، وعليها أسمال من ثياب رثّة، وغطاء احتشام يخفي حرمة كرامة، تقدّمت منه ببطء. لاحظها الرئيس، تتوكأ على عجزها وشيخوختها، وعلى عزة ضمير، فهبّ يلاقيها: كيف الحال يا حاجة؟ سألها.. فأتاه صوتها، مرتبكاً، مرحّباً به، وهي تدعو له بطول العمر، وتقول له: «أيها الرئيس، باركك الله، نحن نحبّك.. لا نريد خبزاً ولا طعاماً ولا لباساً ولا مالاً.. نريد منك شيئاً واحداً: أن لا تتركوا السيّد لوحده (السيّد حسن نصرالله).. ادعموه. ساعدوه. فهو يدافع عن الأرض والعرض.. وأنه ورجاله هم الأمل العظيم». اغرورقت عينا الرئيس.. غصصنا بالدمع، طمأنها الرئيس: السيّد ليس وحده.. الله معه، والشعب معه، ونحن معه، وكل الشرفاء الوطنيين معه...

لكن الحكومة لم تكن معه.. رئاسة الحكومة لم تكن معه... كان الرئيس فؤاد السنيورة، رئيس الوزارة اللبنانية يشعر بالقلق، ويتصرّف بخوفٍ واضح من هذه الحرب. ومن نتائجها المدمّرة. فكان أن أعلن في أول يوم من أيام الحرب في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦ أن الحكومة لا تتحمل المسؤولية في ما جرى، وهي لا تؤيّد ذلك. وكذلك فعل بعض الوزراء وخاصة الوزير مروان حمادة، الذي قال للوزير محمد فنيش ممثل حزب الله في الوزارة: «لا أحد مقتنع بما فعلتم».

ووقف بعض الدول العربية (السعودية، مصر، الأردن..) موقفاً معادياً، وبعضها الآخر اتخذ مواقف مريبة، وبعضها صمت ولم يجرؤ على التصريح بأي موقف.

يردّ الوزير فنيش على الرئيس السنيورة: «جل ما أطلبه هو أن لا تحمّلنا الحكومة

المسؤولية، إذا اشتدّت الأزمة، في حين أن إسرائيل وحدها هي المسؤولة عما يجري في لبنان، بعدما رفضت حلّ قضية المعتقلين والأسرى عبر الأمم المتحدة والوسطاء».

يكتب الرئيس الحص: «سَرَتْ بين الناس في لبنان أقاويل تحمّل المقاومة مسؤولية الكارثة التي حلّت: فلولا خطف الأسيرين لما كان ما كان! وكان في هذه الأقاويل ضمناً تبرير وأعذار للعدو الإسرائيلي على ما ارتكب من جرائم في حق الإنسانية. وبعض الدول المحابية لإسرائيل والمتربّصة بلبنان سمّت العملية عملاً حربياً أو إعلان حرب.

«عجباً! كان لبنان قبل الحادثة يتعرّض بوتيرة شبه يومية لاعتداءات من قبل سلاح الجو الإسرائيلي...

«وهُتكت ساحتنا الداخليّة بشبكات تجسّس ارتكبت جرائم منكرة في لبنان، بغية إشعال الفتن، وقد وضع الجيش اللبناني يده على عدة شبكات منها تمتلك تجهيزات متطورة. كان منها بعض العاملين في شركة اتصالات.

«وما كنّا نسمع مسؤولاً في العالم المتحضّر يستنكر الجرائم الإسرائيلية أو يبدي حراكاً لوقفها.. وكانت مياهنا الإقليمية معرّضة دوماً للانتهاك من أسطول إسرائيل البحري يومياً...

«إلى كل ذلك بقيت إسرائيل رابضة فوق أرضنا تحتلها، في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا[1]... وكانت ممسكة بأسرى أحياء لنا تظلمهم وتقيّد حريتهم.

ويستذكر مجزرة قانا: «مجزرة قانا عنوان جريمة نكراء، هي من أفظع الجرائم المرتكبة في غمرة الصراع مع عدو شرس، غاشم، هو الغاصب الصهيوني. العنوان يرمز إلى سفك الدماء الزكية وإهدار الأرواح البريئة بلا حساب، إنها دماء شهداء أبرار وأرواح طاهرة. هذه المجزرة علامة فارقة في حرب الوحش على الحمل، حرب أعتى قوة في الشرق الأوسط على أصغر شعب في المنطقة، ولو أنه الأشرف والأكرم والأكثر عنفواناً. لقد شاء الله أن يكون العزّ جنوبياً»[2].

(١) سليم الحص، قطاف من التجارب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، ص١٢٢ – ١٢٤.
(٢) سليم الحص، في زمن الشدائد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦، ص٢١٧.

سارعت الحكومة إلى التنسيق مع ممثّلي أميركا، وقد أظهرت انصياعاً واضحاً لطروحاتهم المنحازة لإسرائيل.. وكذلك لطروحات ممثّلي الأمين العام للأمم المتحدة... وكان الرئيس السنيورة طوال فترة الحرب مصرّاً على مطلب نزع سلاح حزب الله (كان هذا الأمر هو القضية بأكملها، وكان القرار ١٥٥٩ يتقصّد هذا الهدف الأساس، والجوهري، وما كانت الحرب في تموز/يوليو ٢٠٠٦ إلا محاولة لتطبيق وتنفيذ القرار ١٥٥٩ بالقوة. ولا أهمية لعمليّة أسر الجنديين إلا على أنها الشرارة التي كانت تنتظرها إسرائيل الغاصبة...) وإلا كيف نفسّر انطلاق الطيران الإسرائيلي لتنفيذ عملياته في تدمير بنك أهداف في البنى التحتية اللبنانية فوراً بعد عملية الأسر؟ بل الحق أن إسرائيل كانت مستعدّة لهذا العدوان منذ زمن بعيد، وتخطّط للخلاص من حزب الله وسلاحه كقوة مقاومة وممانعة تتعارض مع سياساتها في الهيمنة على جميع القوى والدول في الشرق الأوسط.

وكان الرئيس لحود، وفي كل جلسات مجلس الوزراء متيقّناً وأكيداً من انتصار المقاومة، ويردّ بهذا التأكيد على كل المشكّكين والمحبطين بل والحالمين بانهزام المقاومة. تحوّل مجلس الوزراء إلى ساحة صراع، وأُفرزت المواقف تبعاً للنوايا والارتباطات. بعض الوزراء يظهر الخوف من نتائج الحرب واختلال توازن القوى بيننا وبين العدوّ، وقد لا يُلام، فهو من جيل الانكسارات، ونشأ على ثقافة الهزائم، وذبل العصب الوطني في قلبه فلم يعد يشتدّ أو يشرئبّ أو يرتعش للكبرياء... ونمت بدلاً عنه عصائب ارتباطات مع الخارج غالى بها الخنوع والخضوع والانحناء.. وقد استطاب هذا الفريق الهوان فجمّله ولوّنه ودلّله وسماه سياسات عاقلة، واعتدال.

لكنّ كل مجاهد قدّم روحه ودمه فداء لوطنه، وكل مقاوم عظيم في تواضعه وبساطته، وكل فلاح وتلميذ وزارع تبغ ومعلّم، كانوا يدركون أنها خيانة ونذالة وعمالة... وأن حدس هؤلاء البسطاء كان مدركاً وبإيمان كليّ أن هذه الطبقة:

تغضي على الذلّ غفراناً لظالمها   تأنّق الذلُّ حتى صار غفرانا

وقسم آخر من وزراء آخرين، كانوا يصمدون، ويصبرون ويدعون للاعتزاز والوحدة،

وحدة الدولة والحكومة وتجنب الانقسام، واحترام أحزان الناس، وآلام الناس، والدم المسفوح على مذبح الوطنية السامية، واحترام إرادة الشهداء...

ويسجل التاريخ الوطني وقفات جليلة ونبيلة لرئيس البلاد حينها، العماد إميل لحود، الذي كان يفيض إيماناً بحتميّة انتصار المقاومة، وينادي بخياره الحاسم في تأييدها ودعمها وحمايتها: «الإنسان الذي معه حق ومستعد لأن يموت من أجل أرضه هو الذي سيربح في نهاية المطاف. غداً ستدرس المعاهد العسكريّة في العالم الحربين اللتين خضناهما ضد إسرائيل في العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٦، وسيعلّمون كيف استطاع بلد صغير كلبنان أن يتغلّب على أعظم جيش في الشرق الأوسط وخامس جيش في العالم». هكذا صرّح الرئيس لحود في جلسة لمجلس الوزراء اللبناني إبّان حرب تموز. وكان تصريحه نبوءة صادقة عن نتائج هذه الحرب التي سمّاها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله «الوعد الصادق».

وقد وقف العماد ميشال عون وأنصار التيار الوطني الحرّ موقفاً رائعاً في معانيه الوطنية ومدلولاته. وأعلن أن الإسرائيليين يريدون القضاء على حزب الله، لكن ذلك غير ممكن «لأن حزب الله شعب ولا يمكن القضاء على شعب».

ونهض المواطنون المسيحيون، وخاصة أنصار التيار الوطني الحرّ، يستقبلون المواطنين الهاربين من جحيم القصف والتدمير. وفّروا بيوتاً وأسرّة وغذاء ورعاية، والأهم، وفروا تعاطفاً أخويّاً وودّاً دافئاً. كانت هذه الحرب ملحمة وطنية وسلوكاً توحيديّاً نبيلاً... وهكذا عبر كل القرى والبلدات والمدن.. وفي أجواء التعاطف والانتماء والمشاركة، ولدت طلائع مشرقة لمفهوم جديد للمواطنيّة صاغته الأحزان والمأساة الوطنية... وظهر «الجوهر» اللبناني.

كان حزب الله والتيار الوطني الحر قد وقّعا معاً ورقة تفاهم مشترك، في تاريخ سابق، (٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦). في كنيسة مار مخايل... أراداها معاً، وثيقة للبنان القويّ المرتجى، وردت فيها نقاط حول الديمقراطية، وقانون الانتخاب ونظرية حديثة لبناء الدولة، والقضايا الأمنية والإصلاح الشامل لكل الميادين، وكيفية معالجة العلاقات

اللبنانية – السورية، واللبنانية – الفلسطينية، وكيفيّة حماية لبنان واستقلاله... وسلاح الحزب. والعلاقات المسيحيّة – الإسلامية... كانت ورقة التفاهم هذه من أهم أسس بناء لبنان الحديث.. وهي اتفاق مفتوح لجميع الطوائف كي تشارك فيه وتنضوي تحته.

يقول العماد عون: «نحن نهدف إلى وضع حجر الأساس لمشروع أوسع من ميثاق ١٩٤٣، أي أننا نسعى إلى ميثاق وطني أكثر حداثة وانفتاحاً، يقرّب وجهات النظر المتباينة... لقد ركّزنا على الإشكاليات الكبرى والهامة في مجتمعنا، والتي يعاني منها مختلف اللبنانيين، وجعلناها ضمن وثيقة واحدة موحّدة.. وقد اعترفنا بالحوار كوسيلة وحيدة لحلّ النزاعات يقيناً منّا بأنه الوسيلة الأكمل في نظامنا الديمقراطي. وباعترافنا أن الديمقراطية التوافقية هي القاعدة الأساس للنظام السياسي في لبنان نكون قد رفعنا الحوار إلى مستوى التوافق...

«السيد حسن نصرالله وأنا دعونا إلى الاعتراف كل منا بحقوق الآخر وأعلنّا أن للمسيحيين والمسلمين الحقوق ذاتها، وهكذا قضى تفاهمنا على عاداتنا البالية والموروثة، فدبّ الذعر في قلوب الطوائفيين، لأننا انتقلنا بجدّنا من المذهبية إلى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي»[1].

لقد ساهم هذا الاتفاق حقيقة في خلق وقائع وطنية جديدة على الأرض، وفرض تآلفاً ووحدة وتفاهماً كانت خير معين وأمضى سلاح في مجابهة ما تلا من أحداث بعد ذلك، وخاصة حرب تموز/يوليو فظهر التوادّ الشعبي والمشاركة والتعاطف القويان، ما استوعب كثيراً وخفّف من وقع المأساة ومرارة الأحزان..

لكن مواقف الرئيس نبيه برّي، رئيس مجلس النواب اللبناني، كانت هي العلامة الفارقة في هذه الحرب.. وظهر أن إدارته للحرب السياسيّة والمعارك الديبلوماسية كانت الوجه الآخر المشرق للحرب في الميدان.. ومثّلت جهاداً عظيماً وراقياً لا يقلّ تأثيراً ونفوذاً عن سلاح المقاومين.. وأبدعت النصر.

ظهر الرئيس بري سياسياً متألقاً، وعميق الفهم لمجمل التيارات السياسية في البلد،

(١) ميشال عون، رؤيتي للبنان، دار صادر، ص١٤٧-١٥٠.

ومختلف الاتجاهات والقوى، فتواصل مع الجميع وحاور كل الفئات، بصدر واسع وفهم عميق ودراية وخبرة (وآلة الرئاسة سعة الصدر) فضمن النصر في الجبهة السياسية، كما حقّق السيد نصرالله والمجاهدون من رجال حزب الله وأمل والقوى الوطنية النصر في المعارك الحربية... ونؤكد أنه لولا وجود الرئيس برّي بما يمثّل ويملك من خبرات «لفلت الملقّ» ودبّت الفوضى في الحركة السياسية، وسيطرت توجهات السفراء (خاصة أميركا الداعمة لإسرائيل والمحرّضة على هذه الحرب، وفرنسا، وبريطانيا وغيرها).

كان يقابل الجميع، يستمع، يسأل، يحاور، ويشرح، ويورد الحجج، ويقوّم الآراء، يصحّح الطروحات، ويدافع باستماتة عن المقاومة ومواقفها... ثم يستلّ من قلوب السفراء ومن سرائر ضمائرهم المخبوءة نوايا وأبعاد سياسات دولهم، ليبني مع «السيد» على الشيء مقتضاه...

كانا ثنائياً رائعاً وعظيماً.. وكانا لائقين بالنصر العظيم كما فرضه المجاهدون وحقّقوه.

كما تصدّى الرئيس بري لمعركة الداخل، ضمن مجلس الوزراء، وترصّد كل حركة لحكومة الرئيس السنيورة، وللسنيورة بالذات، وطوّق كل محاولاته القفز فوق التوافق وشروط الوحدة في الموقف الوطني... خاصة وأن الرئيس السنيورة في تصريحاته وسياساته واتصالاته (وبعضها تمّ من فوق كل القيود وتحت الطاولة، وتجاوز فيها كل الأعراف في التوافق والإجماع، وكان يراعي كل إملاءات أميركا والمعسكر العربي الخاضع للنفوذ الأميركي، والخاضع بدوره للضغط الصهيوني)، خاصة وأن هذه السياسات للرئيس السنيورة كانت تمثل توجهات واضحة لفريق كبير في البلد، لم يكن يهتم بانتصار لبنان. وقد لفتت تصريحات للسيد سعد الدين الحريري، مستغربة في افتراقها عن خط المقاومة. وقد نقل عنه: «إن الجماعة – يقصد حزب الله وحركة أمل – يريدون خراب لبنان لمصلحة خارجية!! وهم يتحمّلون مسؤولية ما يحصل، وعليهم أن يدفعوا الثمن»[1]. وفي تصريح له دعا لمحاسبة المغامرين الذين زجّوا لبنان في أزمة!!

(١) صفحات مجهولة من حرب تموز، يرويها الوزير علي حسن خليل نقلاً عن الرئيس نبيه بري، ص٣٣.

إلى هذا المستوى وصلت مواقف البعض!!

وكانت السعودية تصرّح على لسان مصدر مسؤول «محمّلة المقاومة مسؤولية التصرّفات غير المسؤولة والمغامرات غير المحسوبة».

والسفير المصري حسين ضرار يتحدّث بكلام واضح يتجاوز القواعد الديبلوماسية، ومفاده أن المطلوب سحب سلاح حزب الله وتنفيذ القرار ١٥٥٩، وأن المعركة مفتوحة بحسب علمه حتى تحقيق هذا الهدف.

وفي بداية المعارك مع العدو الصهيوني، في اليوم الثاني في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦ أخذ وزراء الأكثرية (١٤ آذار) يصعّدون اللهجة العدائية للمقاومة ويستخدمون مصطلحات السفراء[1].

أدرك الرئيس نبيه بري أننا أمام حرب أكبر من ردّ فعل على أسر جنديين، بل هي حرب مفتوحة تستهدف تغيير قواعد اللعبة، ليس على صعيد الجنوب فحسب، بل صعوداً نحو تصفية حسابات خارجية، وداخلية، مرتبطة بدور المقاومة وتنامي حضورها وتأثيرها في الوقائع العربية[2].

وكان مدركاً لواقع مجرى الأحداث منذ انتصار عام ٢٠٠٠ وفرض خروج القوات الإسرائيلية من الجنوب وهزيمة العدو.. كان يتحسّس، وأعلم السيد نصر الله بذلك، أن العرب والمسلمين لن يتحمّلوا هذا الانتصار يحقّقه حزب الله. وفهم السيد نصرالله ذلك، فأهداه للعرب والمسلمين، وطبعاً لكل اللبنانيين... و«تواضع» في إظهار هذا النصر.

كانت هذه الحرب حرب القرار ١٥٥٩ وستطال، كما خُطط لها، سورية وإيران وكل محور المقاومة، والخطّ الممانع للسياسات الأميركية و«دول الاعتدال» العربي... أو الدول الباصمة سلفاً على كل ما تراه وتقرّره وتريده أميركا. وحين لمس الرئيس بري توق الرئيس السنيورة إلى التصرف دون مراعاة للتوافق وحفظ مصالح المقاومة وقضية المهجّرين الجنوبيين، أصرّ عليه، عبر رسالة حازمة وحاسمة أرسلها بشكل نصيحة مع

(١) صفحات مجهولة من حرب تموز، يرويها الوزير علي حسن خليل نقلاً عن الرئيس نبيه بري، ص٢٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦.

(ممثله الشخصي) السيد علي حسن خليل «بعدم إعلان أي مبادرة من دون تفاهم مسبق معنا، لأن ذلك سيؤدي إلى توتّر سياسي داخلي ليس من مصلحة لبنان ولا يجوز أن يحرجنا فيخرجنا إلى خيارات ومواقف سلبية»[1].

كانت المقاومة، والرجال المجاهدون، يخوضون ملاحم أسطورية في محاربة العدو وتحطيم مخططاته وإذلال جيوشه وسلاحه... وخلفهم كانت ترتفع سحابات من ضبابية المواقف وتصاريح الخذلان وملامح تآمر داعر ومريب، ومواقف نذلة ذليلة.. من جانب قوى وأفرقاء، رضوا بإملاءات الخارج وأطاعوا طروحاته.

وسوى الرومِ خلف ظهرك رومٌ　　فعلى أي الجانبين تميلُ

ليس من عنده تُدارُ المنايا　　كالذي عنده تُدارُ الشَّمولُ[1]

وقضى ربك أن ينتصر المجاهدون، وأن ترتفع رايات الحق ويُهزم الباطل، وفي ساعات قليلة وفي نفس وقت إعلان وقف النار، يتدفّق مئات الآلاف من المواطنين في اليوم الثالث والثلاثين من الحرب والصمود والمجد، ليدوسوا بأقدامهم حطام دبابات العدو، وطائراته، وأسلحة جنوده المنتشرة في ساحات المعارك، شهادات ذل وهزيمة.

يقصد الرئيس الحص مقر إقامة الرئيس السنيورة، في السراي الكبير، أثناء الحرب، ساعياً بين القيادات والرئاسات لتوحيد المواقف، والسعي لإدامة التواصل، كي لا تكون ثغرة تنذر بانقسام المواقف أو تشظّي التحركات مما يسمح للعدو أن يتسلل أو ينفذ، فيحقق غاية كيده ومكره.. يقرّب ما بين الرئيس السنيورة والرئيس برّي، يظهر الحقائق، يؤكد على المشتركات، يدوّر الزوايا ويصدر النصح، ويضع كل خبراته في تصرّف القيادات... وهو في كل ذلك يهمّه الناس، والبلد، واحترام الدم المبذول.. ويهمّه صيانة الجنوب، ويزرع الثقة بالنصر المأمول والمُرتجى والذي سوف يتحقق.

وكان يدعو الرئيس السنيورة إلى تأكيد الالتزام بقضايا الناس والمواطنين المنكوبين، وألاّ يُغالي في الابتعاد عن مواقف المجاهدين أو المبالغة في إظهار الخوف، وأن كلّ

(١) صفحات مجهولة من حرب تموز، يرويها الوزير علي حسن خليل نقلاً عن الرئيس نبيه بري، ص٥٢.

(٢) أي الخمرة.

الأهوال والأثمان تهون أمام سيادة الوطن، ووحدة الموقف الوطني.. ويُوصي بالحذر الحذر من وعود أميركا ومخططاتها، التي هي تجسيد كامل لمصالح إسرائيل... وأن النصر في المتناول إذا ما اتحد اللبنانيون..

وحين بلغ الانقسام الوطني أقصاه، واستقال من الوزارة ممثلو الطائفة الشيعية (أمل وحزب الله ومعهم الوزير يعقوب الصراف متضامناً) احتجاجاً على تفرّد الرئيس السنيورة واتجاهه إلى تنفيذ أجندة خاصة تنحرف عن مراعاة وحدة الموقف والشعب ومصالح الجميع، ارتاع الرئيس الحص من خطورة ما يمكن أن ينتج عن ذلك.. خاصة وأن الدستور صريح وواضح في نصوصه، في مثل هذا الأحوال، حيث يؤكّد على فقدان الوضع الشرعي والدستوري لاتزانه وصوابيته وصدقيته، لخروج مكوّن رئيس من الشعب، وبالتالي فقدان التوافقية الدستورية. ولمّا ظلّ الرئيس السنيورة سادراً في مسلكه وسياساته، متجاهلاً ومستخّفاً بهذا الفريق الوازن، أسرع الرئيس الحص إلى تحذيره من مخاطر هذا السلوك، وما يمكن أن يسبّبه ذلك من شرور لوحدة المسير والمصير والمستقبل. واستنكر في مواقف ومقالات عدة مثل هذه السياسات، معتبراً أنها تمثّل خطيئة ميثاقية. لقد كان حاسماً في مستقبل الوطن وأنّ قوته وضمانته الأولى تتمثّل في وحدة مكوناته وأطيافه وتوافقها.

والجدير بالتذكّر، ذلك المشهد السياسي، فيما بعد، حين اختلف اللبنانيون على قانون الانتخاب الجديد عام ٢٠١٢، ورفض تيار المستقبل القانون الأرثوذكسي الذي حاز على أغلبية، أصرّ الرئيس نبيه برّي، رئيس مجلس النواب اللبناني، على التمهّل والصبر والبحث عن صيغة توافقية كي لا تسقط الميثاقية والتوافقية، فشتان ما بين الموقفين!!

ويتواصل الحصّ مع الرئيس نبيه بري تقديراً لمواقفه وتصليباً لتحركاته، موصياً بشدة، بالحفاظ على تواصل القيادات ومشاوراتها الدائمة في ما بينها.. وأن وحدة الموقف الوطني، وخاصة الرسمي، طريق وثيق لذلك.

يروي الوزير علي حسن خليل في «صفحات مجهولة من حرب تموز»: «أن الرئيس

بري استقبل الرئيس سليم الحص الذي أعلن أن أسوأ ما يحصل هو أن نواجه المجتمع الدولي بموقفين واحد للحكومة وآخر للمقاومة، (ولعلّه قد لاحظ ابتعاد السنيورة بمواقفه عن موقف المجاهدين). وأبلغ الرئيس الحص الرئيس بري أنه تحدّث مطولاً مع الرئيس السنيورة ونصحه بأن يقيم جسر تواصل مع «حزب الله» وأن يكون الرئيس بري هو واسطته، فطمأنه الرئيس بري: «أنا أعمل على هذا من دون أن يكلّفني أحد وأعتبر أن أولى المهمات هي إبقاء صورة الموقف موحداً»[1].

وينظر الرئيس الحص إلى المعركة بعين خبير محلّل:

«إن موقف الشرعية (في ٢٠/٧/٢٠٠٦ في ذروة المعارك) يعتوره الانقسام، والوحدة الوطنية مثقلة بتعارض الآراء والمواقف. يجب أن يكون توحيد موقف الشرعية وتوطيد الوحدة الوطنية جزءاً من المعركة.

«ويفترض في قيادة حزب الله، والحال هذه، أن تكون منتبهة إلى أبعد الحدود إلى ضرورة خوض معركة منظّمة على مستوى العلاقات العامة لا تقل أهمية وخطورة عن المعركة الحربية الضارية على قسوتها وهمجيّتها، وذلك من أجل كسب معركة الصمود والحفاظ على دعم الناس للمقاومة والتفاهم حولها. كما يفترض في قيادة حزب الله أن تدرك، وهي بلا ريب مدركة، أن وقف النار لن يكون انتصاراً عسكرياً ساحقاً من هذا الجانب أو ذاك، بل لن يكون إلا تسوية سياسية شرط أن تكون عادلة..

«ونحن نرى أن أي تسوية يمكن أن يتم التوصل إليها سيكون فيها شيء من الانتصار لحزب الله».

لقد وقف الرئيس الحص، بدافع من ضميره الوطني والتزامه القومي، إلى جانب القيم والمبادئ والأهداف الوطنية التي يدافع عنها المجاهدون والمقاومون. فكان قلبه ووجدانه واهتمامه وفكره، كلها محتشدة مستنفرة لهذه المسيرة المباركة، ينبّه ويحذّر ويلفت، وكثيراً ما كان يهاتف متّصلاً بالقيادات المسؤولة عن الحرب، ويومياً.. ليوصل رؤاه وأفكاره ونصحه.

(١) صفحات مجهولة من حرب تموز، يرويها الوزير علي حسن خليل نقلاً عن الرئيس نبيه بري، ص٦٥.

وكثيراً ما كتب مقالات، عشرات المقالات والبيانات في الصحف اليومية، لتكون ملكاً للناس، تقوّي وعيهم وتصون مواقفهم وتفكيرهم.. وسلاحه القلم والفكرة.

ولما صدرت بعض المواقف المنحرفة المشكّكة بانتصار المقاومة على العدوان، والمنكرة الجاحدة لهذا النصر المبين، مُحتجّة بالدمار الواسع الذي نتج عن هذه الحرب، اندفع الرئيس الحص يزري بهذه المواقف، مذهولاً من فجورها ووقاحتها، خاصة وأن ساحات المعارك ما زالت تستعرض جثث جنود الأعداء، وأن دباباتهم، تنتشر بين الهضاب والوديان والحقول، مبقورة، متشظّية، محطّمة المدافع، مخلّعة، شاهرة فوهاتها، تؤكد خضوعها واستسلامها وهوانها.

ولنترك جانباً جعجعة الكافرين بأهمية شعبهم وعظمته، المصدرين أحكامهم عن حقد وضغينةٍ وكيد، وتقليلهم من أهمية انتصار ٢٠٠٦، واكتفائهم بتعداد الخسائر والأضرار والمنازل المدمرة، وكأن الحرب لا تنتج الخسائر ولا تفرض الأثمان الباهظة، والآلام في كل مكان وقعت، أو أي زمان.. ويتناسى بعضهم حروب العالم الأولى والثانية وحرب كوريا وحرب فيتنام، وكيف تباهى الاتحاد السوفياتي بنصره رغم أنه دفع أكثر من ٣٠ مليون ضحيّة من سكانه، وأن مدناً احترقت وستالينغراد مُحيت، وكذلك لندن، ووارسو، ومدن فرنسية عريقة، والمدن الألمانية.. وهيروشيما وناكازاكي، والمدن الصينية، والفيليبين... يطالبون عندنا بنصر بلا تكاليف ولا أثمان ولا تضحيات. والواقع أنه لولا التضحيات العظيمة لم يتوفر النصر العظيم.. فالوطن تميته الدموع وتحيّيه الدماء، وكلما كثرت دماء التضحيات على مذبحه علا وارتقى وشمخ.

وقد خرج أثناء الحرب وبعد الحرب، مجموعة من السياسيين المدلّلين والذين عرفوا أعظم الكفاح في الصفقات والمغانم على حساب شعبهم، ومجموعة من الصحافيين المأجورين، وانقضوا بأقلامهم المأمورة يسفّهون النصر، ويزرون بتضحيات أهلهم وينالون من نبالتها.. رغم كل المواقف والتقييمات التي صدرت عن عسكريين محترفين، تناقض ما يدّعون، وتكذّب ما يكتبون، وعن خبراء ومحللين استراتيجيين كتبوا عن الحقائق العسكرية الجديدة التي فرضها رجال حزب الله ومجاهدو المقاومة، ومقاتلو حركة أمل،

ومقاومو الأحزاب الوطنية والأهالي الشجعان. كذلك آراء قادة عسكريين عرب وأجانب، أشادت بالنصر المبين، بل صعقت لما تحقق، غير مصدقة ما حصل.

ولعلني أكتفي بشهادة رصينة، محترمة وموثوقة، لرجل عاش الحرب، تفاصيلها وأيامها ومحاورها وتطوراتها، ورأى وسمع.. يحدّث في كتاب مهم عن تلك الأحداث (وما اللامس الرائي كمن يتلمّس...). إنه الجنرال آلان بيلليغريني القائد العام لقوات اليونيفل (قوات الأمم المتحدة) العاملة في جنوب لبنان، وقد عنونه: (صيف من نار في لبنان ٢٠٠٦، كواليس نزاع معلن).

الكتاب الصادر بقلم جنرال امتدت ساحة المعركة في الجنوب اللبناني أمام ناظريه، مثقل بالوصف الدقيق للمعارك، والمندهش للبطولات الخارقة لهؤلاء الرجال الأفذاذ المجاهدين، وفي عشرات الصفحات.

يكتب في ٢٥ تموز/يوليو، في ذروة المعارك:

«إن المواجهات بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله تركّزت في مارون الراس وبنت جبيل. وقد شاهدنا هناك ما لا يقل عن كتيبتي مشاة من لواء غولاني، وكتيبة دبابات وعناصر من القوات الخاصة، وعلى الرغم من إعلانات النصر لقائد الفرقة ٩١ الجنرال هيرش التي نشرتها الصحافة الإسرائيلية، فإن الواقع كان مختلفاً تماماً. فجنوده يراوحون مكانهم في معقل حزب الله هذا، حيث يواجهون مقاومة ضارية. والمليشيات المؤلّفة من مجموعات صغيرة متحركة جداً، تستخدم المسالك الملتوية والأنفاق...

«وفي وقت أكّد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس أن قواته تنزل خسائر استراتيجية ضخمة بحزب الله، لم يتمكّن جنوده بعد من السيطرة على بنت جبيل (في ٢٧ تموز/يوليو بعد ١٥ يوماً من القتال العنيف المستمرّ)... وحين توصلت كتيبة ٥١ من لواء غولاني إلى الوصول إلى أطراف بنت جبيل ودخول بعض أحيائها، بتقدم بالغ الصعوبة، اضطرّ الإسرائيليون إلى الانخراط في حرب شوارع حقيقية وعجزوا عن إحكام سيطرتهم الكاملة على المحلّة. أفلت الكثير من الأحياء من أيديهم، وتمت الاستدارة عليهم، وهُوجموا من الخلف، وتعرضوا لقصف بالهاونات من قرية عيناتا على

بعد كيلومترين شمالاً. فاضطروا للانسحاب، بعد أن سقط لهم ٨ قتلى و٢٢ جريحاً. وقد صُدم الإسرائيليون من كثافة إطلاق الصواريخ يومياً، مما جعل وزير الدفاع الإسرائيلي يقول «قليلة في العالم هي الجيوش التي تمتلك مقدار ما يمتلك حزب الله».

لم تنفع جهود الإسرائيليين في تمكينهم من السيطرة على بنت جبيل التي أصبحت رمزاً لمقاومة المعتدي في جنوب لبنان. (كما كانت عاصمة التحرير التي كرّستها المقاومة عام ٢٠٠٠، حين ألقى السيد حسن نصر الله في ساحتها خطاب النصر، وحوله مئات الآلاف يحتفلون). وقد خسر فيها الإسرائيليون ستين قتيلاً وجريحاً. فلجأوا إلى الطيران يدمّر كل بناء ومؤسّسة وحجر. ولجأوا إلى المجازر فارتكبوا مجزرة قانا الثانية في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٦ بعد عشر سنوات من مجزرة قانا الأولى في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

ويتحدّث الجنرال قائد قوات الأمم المتحدة، عن أسطورة صمود ثانية في عيتا الشعب، حيث هاجم لواء بكامله ومعه دبابات الميركافا فخر الصناعة الحربية الإسرائيلية (وزن ٧٠ طناً مع مدفع ١٢٠، ومتطورة التسليح جداً، مع سماكة دروع هائلة). لم يتمكّن الإسرائيليون من اختراق هذا المعقل الذي تحوّلت فيه أقبية المنازل حصوناً، والدور السفلية للجوامع مخابئ للذخيرة، وحيث يختفي المقاتلون ليعاودوا الظهور فجأة من حيث لا يتمّ توقعهم بفضل شبكة واسعة من الدهاليز. وهم مع ذلك لا يتجاوزون الستين مقاتلاً ومجهّزون بالأسلحة المضادة للدبابات والهاونات.

ويكتب في ٤ آب/أغسطس، أي بعد ٢٣ يوماً من نشوب الحرب:

«إن الإسرائيليين حاولوا التقدّم في كل مكان، غير أن المقاومة كانت قوية، ونادرة هي محاولات التوغّل التي لم يتمّ صدّها سريعاً.

«وحاول الإسرائيليون أن يدمّروا مركز قيادة حزب الله في صور، عبر تسلل كومندوس بحري بالمروحيات. كلّفتهم المحاولة عشرة جرحى فانسحبوا.

«وفي عملية للحزب حيث أطلق قذائف على تجمع للجنود الإسرائيليين في كفر جلعادي، داخل الأراضي المحتلة. فأوقع ١٢ قتيلاً و١٨ جريحاً بينهم قائد الفرقة المدرعة رقم ١٦٢ الجنرال غاي تسور.

«كان حزب الله يقظاً يراقب أرض المعركة، وتحشدات الجنود الإسرائيليين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، عبر طائرات دون طيار. (استعمل أكثر من ٣ طائرات من دون طيار».

«واستعمل حزب الله صواريخ مضادة للدبابات، بعضها حديث جداً مثل (At-١٤- كورنيت E) الروسية الصنع. وبواسطتها مهّد في عيتا الشعب لمجزرة الدبابات «الميركافا». فاحترقت ودمّرت عشرات الدبابات. واستعملها ضد الأبنية المحصّنة، حيث كان يتجمّع الجنود الإسرائيليون، مثلاً في دبل تجمعوا في أحد الأبنية، فقصفه رجال حزب الله وأوقعوا نحو ٤٠ قتيلاً وجريحاً في غضون دقائق. وفي شمال المطلّة شهد السهل حطام المدرعات والدبابات. وحين حاول الإسرائيليون احتلال مرجعيون للتمركز في ثكنتها، بواسطة اللواء ٣٦٦ وبمواكبة ٢١ دبابة ميركافا، دمّر حزب الله ومعه مقاتلون من الحزب السوري القومي الاجتماعي حوالي ١١ دبابة منها. (ولمّا وصلوا إلى الثكنة وفيها ٣٥٠ عنصراً أمنياً بقيادة العميد عدنان داوود الذي أمرهم بالاستسلام بالاتفاق مع وزير الداخلية أحمد فتفت.. وقدّمت لهم كؤوس الشاي، ما عرف بحفلة شاي مرجعيون). فجردوا من أسلحتهم.. وبعد أيام أُخلي سبيلهم فساروا بشكل قافلة إلى بيروت، عبر البقاع. وانطلق الطيران الإسرائيلي ليغدر بهم، رغم الاتفاق بين قوات اليونيفل والأمم المتحدة والسلطات الإسرائيلية، وقصف القافلة فقتل ٧ عناصر وجرح ٣٦ آخرين. (وتلك طبيعة هذا الكيان الغاصب الغادر).

«آخر يوم من أيام المعركة في ١٢ آب/أغسطس، وقعت مجزرة الدبابات الكبرى في وادي السلوقي (وادي الحجير)، حيث حُشرت دبابات الميركافا في الوادي الضيق، فانقض عليها رجال المقاومة، الكامنون في الحفر، وتحت الأشجار وفي الكهوف والمغاور، فدمّروا أكثر من ٢٠ دبابة (وهي ربما الأكبر في خسائر الدبابات في مكان واحد، في مثل هذا الوقت القصير منذ بداية النزاع). وحين تدخّلت المروحيات المقاتلة للإسرائيليين، أسقط رجال حزب الله مروحيّة مسلّحة س.إتش-٥٣، أميركية الصنع، بواسطة أحد صواريخه فاشتعلت فيها النيران، وتحطّمت على تلة مروحين، جنوب غربي ياطر».

والجدير ذكره، أن السيد حسن نصرالله، بعد النصر المؤزّر، قد أمر بإهداء تاج مروحة هذه الطوافة، للرئيس سليم الحص ضمن قفص مفضّض، حيث قدّمها له وفد من نواب الحزب وقادته في زيارة خاصة، اعترافاً بنبالة موقفه وسموّ وطنيته وأصالته، فكانت من أعزّ ما تلقاه الرئيس من هدايا في حياته، ومن أحبها وأقربها إلى قلبه. ولطالما نادى السياسي الكبير الحرّ ريمون إده وتمنى على كل مقاتلي إسرائيل من العرب أن يحصلوا في معاركهم ولو على بندقية أو حذاء لإسرائيلي.. وللأسف. لقد توفاه الله مرحوماً، قبل أن يدرك المقاومون اللبنانيون هذه الانتصارات.. وقبل أن يتسنّى له أن يشهد معلم مليتا حيث تتكدّس المدافع والدبابات والخوذ والأسلحة الفردية وحطام المروحيّات الإسرائيلية.

لجأ العدو الغادر اللئيم في آخر يومين من وقف النار إلى إلقاء القنابل العنقودية على القرى والحقول والبساتين.. ليزرع أشراك الموت الدائم المتربّص بالمدنيين، في كل الأراضي المحاذية للحدود، من أرض الجنوب. واستمرّت إسرائيل، منتهكة مواثيق جنيف جميعاً، في إلقاء القنابل العنقودية مضاعفة بذلك التلوّث القاتل لحقول جنوب لبنان وقراه.

يقدر الجنرال بيلليغريني خسائر حزب الله بين ٤٠٠-٥٠٠ شهيد من أصل ١٢ ألف مقاتل يفترض أنه حشدهم، ولم ينخرطوا جميعهم في القتال. (لعلّه لم يُزج في القتال أكثر من ٢٠٠٠-٢٥٠٠ مجاهد فقط). والجرحى حوالي ٢٠٠٠، مع ١٣ أسيراً. وحوالي ٣٠ شهيداً من حركة أمل وتنظيمات أخرى.

لكن المدنيين هم الذين دفعوا الثمن الأكبر. فكان عدد القتلى حوالى (١٢٠٠) قتيل والجرحى (٤٠٠٠) جريح. وسقط للجيش اللبناني حوالي ٤٠ شهيداً و٨٠ جريحاً. ومن الناحية العملية عانت كل مناطق البلاد، خاصة الضاحية الجنوبية وبيروت. وهُجّر حوالى مليون مواطن. ثم عادوا إلى منازلهم ليجدوها في معظم الأحيان ركاماً تحيط بها حقول مزروعة بالقنابل العنقودية القاتلة.

ودمّر أكثر من ١٢٠ جسراً وتعطّلت الطرق. وهناك حوالي ١٣٧ قطاعاً رئيساً يتطلب تصليحات كبرى.

وهناك خسائر مدمّرة في شبكات ومحطّات التوليد وخزانات الوقود للكهرباء. فقد لوّث الفيول البحر و١٤٠ كلم من الشاطئ اللبناني حيث تسرّب إلى البحر أكثر من ١٥ ألف طن من الفيول. ودُمرت مؤسسات حديثة جداً ومصانع. وكان هناك أكثر من مليون عبوة ناسفة من القنابل العنقودية منتشرة على ٣٨ مليون م٢ من الأراضي والحقول وبين المنازل، تضاف إلى آلاف الألغام من مخلفات النزاعات السابقة. فالعدو كما يظهر، ودائماً، يتقصّد قتل المدنيين وكل مؤشرات الحياة.

وضاعت كذلك مواسم زراعية للفاكهة والتبغ والزيتون، وخسرت المؤسسات الفندقية والسياحية ومدن الاصطياف موسم السياحة وما يجنيه اللبنانيون منه.

وقد ظل حزب الله يقذف بمئتي صاروخ نحو الأراضي المغتصبة طيلة أيام الحرب، ولم يتوقف عن ذلك حتى آخر لحظة قبل وقف النار، وبدء سريان بنود القرار ١٧٠١.

لقد تمكّن حزب الله، بأسلحته وتكتيكاته وأساليب قتاله المبتدعة وكميليشيا أقل عدداً وعدّة بكثير من العدوّ، تمكّن من كبح الجيش الذي يشتهر بأنه الأقوى في الشرق الأوسط. بل هو فضلاً عن ذلك أُجبر على وقف الأعمال العدائية قبل أن يتمكن من بلوغ أهدافه. ويتابع الجنرال بيلليغرني شهادته: «وأدّى نجاح حزب الله العسكري إلى دعم موقف الحزب في قلب الحياة السياسية اللبنانية دعماً عظيماً».

ويعدّد الجنرال خسائر إسرائيل فيقول:

«عانى الجيش الإسرائيلي خسائر جسيمة قياساً على هذا البلد الصغير بسكانه (لكنهم ضعف سكان لبنان تقريباً!!) إذ بلغت حوالي (١١٨) قتيلاً و(٢٥٤) جريحاً. وسقط من المدنيين (٤٨) قتيلاً ونحو (١٥٠٠) جريح. وغادر (٥٠٠) ألف شخص هذه المنطقة في شمال إسرائيل إلى مناطق أبعد جنوباً. وتلقّت البلاد أكثر من (٤٠٠٠) صاروخ ومقذوف، سقط منها (٩٠٠) في المناطق الحضرية. ودفع الجيش الإسرائيلي (٣٠) ألفاً من جنوده إلى المعركة، وعالج (٩) آلاف هدف. وفقدت الميركافا درّة

الصناعات المدرّعة صدقيّتها، إذ دمرّت الصواريخ المضادة للدبابات التي أطلقها رجال حزب الله أكثر من ٥٠ دبابة منها. وخرقت الألغام أكثر من ٢١ دبابة ودمرت ٤ طائرات مروحية وطائرة أف-١٦ واحدة».

وأخيراً أصيبت فرقاطة بأضرار بالغة جداً. وفي المجموع تكلّفت إسرائيل في حرب لبنان الثانية التي قررت خوضها ٤,٤ مليارات يورو (حوالى ٦ مليارات دولار أميركي). أي ما يعادل ١٠٪ من الميزانية السنوية للدولة، أو نصف موازنة الدفاع، واستُهلك إلى حد بعيد المخزون (الذخائر والقذائف والصواريخ والقنابل) من كل الأنواع (ولكن أميركا عوّضتها كل شيء). وبعد أكثر من شهر من الحرب لم تحقّق إسرائيل أهدافها (وهذه أهم الخسائر).

ومنذ بداية المواجهات، بل قبلها، أكّد رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال دان حالوتس بصوت عال ثقته التامة بالذراع العسكرية الجويّة. وبالنسبة إليه «ليس النصر مسألة احتلال أرض بل قضية إرادة». واستناداً إلى هذا المقياس فإن العدو قد انهزم هزيمة مرّة ومذلّة، لأنه كان يهرول في آخر أسبوع من الحرب إلى طلب وقف النار، وكان يركّز على قصف المدنيّين والمؤسّسات المدنية لأنه فشل فشلاً ذريعاً في رصد أماكن إطلاق الصواريخ التي ظلت تنهمر على إسرائيل حتى آخر دقيقة. (وما يفسّر حقده الوحشيّ، توجيهه آخر ساعة، قبل وقف القتال، صلية صواريخ مرعبة وكثيفة إلى مجمع الحسن ومجموعة من الأبنية المدنية فسواها بالأرض..).

والواقع أن النصر لا يتحقّق بالطيران، فالطائرة لا يمكنها أن تزرع علماً، والعدو لم يجرؤ على الدخول البرّي لأنه خبر قتال رجال حزب الله وصمودهم في بنت جبيل وعيتا الشعب ومروحين ووادي الحجير وسهل الخيام ومارون الراس، فمنعته الصدمة، وشلّته الهزيمة، من أن يجرؤ على حرب بريّة... ولعلّه أضاع هذه الفرصة إلى الأبد.

لقد نفّذ الطيران الإسرائيلي ما بين ١٢ إلى ١٥ ألف طلعة طيران أي نحو ٤٠٠ غارة كل يوم. وأسقط على المواطنين العزل والقرى الآمنة والجسور والطرق ومحطات الكهرباء، ملايين القذائف والصواريخ، ومع ذلك انتهت الحرب وهو يقاتل على أطراف

الحدود ويراوح مكانه... فصرّح رئيس أركان جيش البرّ الإسرائيلي الجنرال بنيامين غانتز عن هذه الحرب: «لقد خططنا لقطار سريع جداً، لكن ما نتج عنّا هو باص أبطأته الأنوار الحمر!!».

والمصيبة الكبرى حين اضطرّ مئات الآلاف من المدنيين الإسرائيليين، إلى الاحتماء أكثر من شهر في ملاجئهم، ما دمّر معنويات السكان وزاد نقمتهم على قادتهم. لقد ارتدّ هذا السلاح على إسرائيل لأول مرة، إذ كانت قواتها وطائراتها تضرب المدنيين عندنا ليثوروا على الحكومات.. فانقلب السحر على الساحر. فجبهة إسرائيل الداخلية هشّة رخوة سهلة الإصابة، وقد عرف حزب الله موطن الضعف هذا عند العدوّ.

رحم الله القائد الكبير جمال عبد الناصر، إذ كان طيلة فترة حكمه وحروبه مع العدوّ الإسرائيلي يعرف هذه النقطة، ويحلم بامتلاك سلاح بيد القوات المصريّة يستطيع أن يردّ به على غارات الطيران الإسرائيلي التي تتقصّد ضرب المدنيين، والمصانع والمدارس لإثارة نقمة الناس. وحين سأله مرة معمر القذافي حاكم ليبيا: ماذا تحتاجون للتغلب على إسرائيل؟ أجابه: «نحتاج إلى قاذفة مقاتلة سريعة وجيدة التسليح تستطيع أن تصل إلى سماء تل أبيب. والسوفيات لا يمتلكون مثل هذه الطائرة!».

لعل هذه الصفحات، بما عجّت به من ملاحظات وروايات وآراء، تقنع جاحدي النصر، والمجافين للحق والمكابرين، أيّ باطل ينصرون في انحرافهم ونفاقهم وجحودهم. هذا إذا لم نستشهد بلجان التحقيق الإسرائيلية، واستقالات قادة العدو، وأخبار وسائل إعلامهم وفضائياتهم، والإعلام العالمي، وذلّها وهوانها.

يقول الرئيس الحص: «كانت المقاومة خارقة، وكان التصدي باهراً، وكان الصمود صمود الشعب الأبيّ، والمقاتل الباسل على السواء، فائقاً...

«خسئ الذين لا يرون عظمة ذلك الانتصار ويحاولون طمسه تحت ركام الثمن الذي دفعه. دُمّرت فرنسا في الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين، ولكن ذلك لم يبدّد صورة النصر في نفوس الفرنسيين. (كما أوشكت طائرات النازية وصواريخها أن تدمّر لندن).

«ولبنان يرى في شهداء الحرب، حرب صيف ٢٠٠٦، صفحة ناصعة في سفر جهاد الأمة من أجل الحرية والكرامة والعزّة. ويرى في شقاء المهجّرين شاهداً على تصميم الشعب الأبيّ على البذل والعطاء بلا حساب من أجل قضية يلتزمها. ويرى في الدمار الهائل الذي حلّ، تعبيراً عن إرادة الشعب المقاوم في تحمّل كل التضحيات من أجل الحفاظ على أسمى القيم الوطنية والقومية والإنسانية التي يؤمن بها».

«وهذا الدرس هو برسم العرب جميعاً وبالأخصّ برسم الانهزاميين الاستسلاميين الذين باتوا يرون، والعياذ بالله، في هزيمة تُسمّى سلاماً، فضيلة لا بل غاية المنى[1].

ويصرّح الرئيس الحص أن هذه الحرب هي أميركية بامتياز، ويشجب بأعلى صوته ويدين الدول العظمى في سياستها اللاأخلاقية المتغطرسة تجاه الشعوب الصغيرة: «ولم يعد أحد منا يستطيع أن يجزم ما إذا كانت حرباً إسرائيلية مدعومة أميركياً، أم كانت حرباً أميركية تنفّذها إسرائيل. والشواهد على ذلك متعددة، فطوال ٣٣ يوماً من القتال لم يصدر كلمة شجب واحدة أو استنكار من مسؤول أميركي إزاء ما كان يتعرّض له لبنان من عدوان فاجر، وكانت محاولات ثلاث لإصدار قرار بوقف النار في مجلس الأمن الدولي، فكان المندوب الأميركي الدائم هو الذي حال دون صدورها متعللاً بالقول إنّ أوان وقف النار لم يحن بعد!!»[2].

وفي موقف وطني رائع ومسؤول يوجه نداء مباشراً إلى المواطنين جميعاً، وسط المعركة، يناشدهم التصدّي لإسرائيل معاً، فالصهيونية أسوأ من النازية:

«وإلى أخوتي في لبنان أقول: نحن في محنة. إذا كانت المحنة لا توحّدنا فما الذي يوحّدنا؟ علينا تجاوز كل خلافاتنا، ورصّ صفوفنا في مواجهة العدوان الإسرائيلي الغاصب علينا، على أطفالنا وشيوخنا ونسائنا، على أرضنا ومنشآتنا وممتلكاتنا. كلام المعاناة والشقاء والخسائر الفادحة كلام حق، ولكنه يجب أن لا يُنسينا أنّ القضيّة قضيّة مصير وطني وقومي. نحن مستهدفون في وحدتنا، في كرامتنا، في حريّتنا، في مصيرنا.

(١) سليم الحص، في زمن الشدائد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦، ص١٥٣-١٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ص١٥٢.

«أما الحكام العرب فما كان من أمل يُرتجى منهم، وبعضهم مُرتَهَن للدولة العظمى، ترتعد فرائصه أمام أوامرها وتعليماتها، لا بل وإيماءاتها. سمعنا بعض وزراء الخارجية العرب يحمّلون المقاومة اللبنانية مسؤولية ما يدور في لبنان من فواجع، وما تتعرّض له المنطقة من مخاطر. وهم أجبن من أن يلقوا باللائمة على المسؤول الحقيقي الذي يحتل أرضاً لبنانية ويحتجز أسرى لبنانيين وفلسطينيين، ويتجاهل كل القرارات الدولية. فليعلم هؤلاء أن الأمة تمهل ولا تهمل، والتاريخ لا يرحم.

«هذا فيما الرئيس الأميركي جورج بوش يتغّنى بالحرية والديمقراطية والعدالة وسائر حقوق الإنسان. يا للرياء. يا للنفاق. يا لازدواج المعايير. يا لكيل العدالة الدولية بمكيالين»[1].

ثم يهبّ لتأسيس موقف وطني جماعي داعم للمقاومة ولحقّ لبنان في الدفاع عن نفسه، فيجمع في منزله، بناء على دعوة منه، كل رؤساء الوزراء السابقين، لينتهي هذا الاجتماع بتأكيد موقف وطني موحّد من رجال كبار خبروا المسؤولية وعرفوا مهمات الحكم وواجباته، فرموا بكل ثقلهم المعنوي إلى جانب حق لبنان، وكرامة شعب لبنان، وساندوا مقاومة لبنان، كل لبنان، وفرضوا على حكومة السنيورة موقفاً وازناً يمنعها من الانحراف عن دعم الناس، وحقوق الشعب، في صون كرامته، عبر المقاومة، وعدم تسفيه بطولات أسطورية ابتدعها ووضعها المجاهدون.

وقد اعتقد كثيرون من المراقبين السياسيين أنّ تنصّل الرئيس السنيورة من حركة المقاومة في أسر الجنديين الإسرائيليين، وميله إلى الموقف السعودي المعلن، أن هذا العمل هو مغامرة تقود لبنان إلى المجهول، إنّما هو خطوة أدّت إلى مراهنته على انهزام حزب الله في حرب تموز/يوليو عام ٢٠٠٦، وكان هناك إلى جانبه قوى أخرى كامنة ومؤثّرة (مثل مواقف بعض الوزراء وتصاريحهم في مجلس الوزراء اللبناني إبان الحرب، وخاصة مواقف الوزير مروان حمادة) تراهن على ذلك، ومتأكّدة من حصوله،

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٣٤٥-٣٤٦.

وكانت تتمنّاه.. ولمّا خرج حزب الله منتصراً شامخاً، هرعوا إلى التشكيك بهذا النصر ورفضه والإزراء به وإنكاره. حتى أنهم انبروا بعد ذلك، وبأنفسهم، إلى الانقضاض على المقاومة والحزب، فيما عُرِف بقرار إلغاء خطوط الاتصالات للحزب، وهي شريانه الحيوي، فاندلعت أحداث ٧ أيار/مايو عام ٢٠٠٨.

لقد أعلن رؤساء الحكومات السابقون في اجتماعهم عبر بيان مشترك:

«إننا نطالب الحكومة بالتمسّك بالمطالب الوطنية وأهمها استرداد مزارع شبعا وتبادل الأسرى ووقف اعتداءات إسرائيل على لبنان نهائيّاً، وتسليم السلطة اللبنانية خرائط الألغام المزروعة في الأراضي اللبنانية. ولا بد من أن يقام جسر تواصل بين الحكومة اللبنانية وقيادة حزب الله تداركاً لأي فجوة يمكن أن تنشأ في الموقف اللبناني، عند مباشرة التفاوض غير المباشر مع العدو الإسرائيلي.

«كما يتوجب على الهيئة العليا للإغاثة مضاعفة جهودها لإغاثة المهجّرين من جحيم الحرب، وتقديم كل الدعم لهم. ويناشد المجتمعون الدول العربية دعم حق لبنان في الدفاع عن نفسه، ويدعون إلى قمة عربية للقادة العرب لإطلاق موقف عربي موحّد ينهي الحرب على لبنان وفلسطين»[1].

وفي الأول من آب/أغسطس وجّه الرئيس الحص كتاباً جريئاً وقوياً بشكل رسالة مفتوحة إلى الرئيس جورج بوش يدافع فيه عن حزب الله، وينفي عنه صفة الإرهاب، لأنه حركة وطنية تقاتل لتحرير الأرض الوطنية التي تحتلها إسرائيل. ومن أجل استعادة الأسرى اللبنانيين الذين تعاند إسرائيل وتتعنّت في حجزهم ومنعهم من التمتع بالحرية، وردّ الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية، ووقف الاعتداءات اليومية على أرضنا وسمائنا وبحرنا.

ويسفّه حجة إسرائيل وموقفها من الحرب، بحجة قبض حزب الله على جنديين إسرائيليين وأخذهما أسيرين.

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٣٦٩-٣٧٠.

وهل هذه حجة كافية لإشعال حرب بهذا الحجم وهذا الدمار وهذه الأحزان والآلام تسبّبها وتصيب بها شعباً آمناً وحياة مدنية[1]؟

وتنتهي الحرب بعد ٣٣ يوماً وقد تحطّمت هيبة إسرائيل العسكرية، وأُذلّ جيشها وسلاحها في كل نقاط الجبهة مع لبنان، وصدر القرار ١٧٠١ وهو القرار الذي صدر عن مجلس الأمن والقاضي بوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومجاهدي المقاومة والجيش اللبناني، بانتشار الجيش اللبناني في الجنوب وعلى الحدود. ولسوف يتوقف القتال تماماً عند تخوم البلدات والقرى الحدودية، إذ لم يستطع العدو رغم كل سلاحه وقوّته وعدّته أن يتجاوز هذه الحدود، طيلة مدة ٣٣ يوماً، فانتهت الحرب حيث بدأت.

ويعلّق الرئيس الحص: إن حرب لبنان هذه ستكون داعياً لتنمية ثقافة المقاومة، بعد أن ثبت عقم الرهان على الحروب التقليدية، وجدوى الرهان على منطق المقاومة الشعبية، وستكون للشعوب العربية بعد اليوم كلمتها، فقد تحدّت حكّامها في التعبير عن تضامنها مع لبنان بصوت مجلجل، في وقت كانت الأنظمة العربية تلتزم مواقف تشجّع العدوّ على مواصلة عدوانه، وتمتنع عن عقد قمة لنصرة لبنان وفلسطين...

ويمكن أن نرى من خلال الآفاق الجديدة الواسعة، في انتصار المقاومة ملامح آمال، وعواصف غضب، وصخب تململ عميق سرعان ما سوف ينفجر بعد سنين قليلة في وجه الأنظمة المتآمرة على شعوبها، فتدكّ الشعوب عروشها وأسسها، في مدّ طاغٍ وساحق.

ويحيّي الحصّ بطولات المقاومين: «لا يسعنا في هذه المناسبة المباركة إلاّ أن نحيّي المقاومين الأشاوس الذين سطّروا ملاحم وأساطير تاريخية. ويقتضينا واجب العرفان التنويه بالجهود التي بذلتها الحكومة ورئيسها في التوصل إلى هذه النتيجة، إضافة إلى الدور المتميز الذي أداه رئيس مجلس النواب»...

وينتقد مواقف الولايات المتحدة الأميركية ورئيسها (الذي صرّح أثناء الحرب أنه في حرب على الفاشية الإسلامية.. والواقع أنه هو الرئيس الفاشي) الذي يوافق على

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٣٨٥-٣٨٦.

إطلاق يد إسرائيل في ارتكاب أبشع الجرائم في حق الإنسانية. فيكتب الرئيس الحص مقالاً ينتقد سياسات أميركا تحت عنوان «جورج دبليو شارون» وهو عنوان طريف معبّر. (جورج دبليو بوش رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية، وأرييل شارون رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي الغاصب) للتدليل على أن سياسة أميركا القوة العظمى، بكل أسف، هي سياسة إسرائيل[1].

ويعلّق الرئيس: «لقد انتهت الحرب، ولم ينتهِ الصراع في ٢٠٠٦/٨/١٣».. كمن يدعو إلى اليقظة تجاه هذا العدوّ الغادر، والاحتفاظ بالسلاح جاهزاً وحاضراً. وأوصى بكل صراحة، المقاومة أن تبقى وطنيّة، ولا تُستدرج داخلياً في صراعات عبثية ورهانات السياسيين.

وحين أقامت المقاومة الإسلامية الوطنيّة معلماً مقاوماً وسياحياً في مرتفعات «مليتا» في إقليم التفاح (قرب جباع وعين بوسوار) وهي منطقة صخرية وأحراج سنديان وملول، وكانت أول منطقة تدرّب فيها رجال المقاومة وانطلقوا منها ينازلون الصهاينة وعملاءهم ليل نهار، وحيث استعرضت فيها المقاومة مكتسباتها من آليات الإسرائيليين وذخائرهم وأسلحتهم، دبابات ومركبات مدرّعة ومدفعية وخوذ وأسلحة فردية وثياب لجنود القتلى، ونواظيرهم وحتى أحذيتهم التي تخلّوا عنها وهم يهربون، أسرع الرئيس الحص، رغم التعب والألم، إلى زيارة المَعْلَم. وقد رافقناه، مجموعة من الأصدقاء والأصحاب، ورأينا هناك ألق الفخار ونشوة الاعتزاز الوطني تترجّع على مرآة عينيه. كان فخوراً مزهّواً، يترحّم على الشهداء، ويستمطر لأرواحهم الغفران وأطايب الجنان، ويؤكّد على الاستعداد الدائم، والاتحاد لقوى الأمة، مشرقاً بالأمل، أن بمقدورها أن تهزم الشر والعدوان والمعتدين.

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص٢٨٩.

الفصل العاشر

عمر واحد لا يكفي

نذر الحص عمره كله لأمته ولوطنه، بلا منّة ولا استئثار.. لم يطلب شهرة أو مجداً في الحكم، ولم يسعَ من أجل شيء لنفسه. لقد آمن فعلاً، وطبّق ما آمن به، أنّ الوطنيّة الحقّة هي الإنتاج الخيّر، وهي العطاء الذي لا ينتهي.. وهي محبة الأرض والشعب والتراث.. ويكون العطاء السمح والالتزام الطاهر النقي هما الترجمة الصادقة للوطنيّة: «أنا لبناني مؤمن بلبنان وطناً أعتزّ به، وُلدتُ فيه وأصبو أن أوارى الثرى في أرضه. لو كان للمرء أن يختار وطنه لاخترت لبنان وطناً لي، ولابنتي، وحفيدي، بملء إرادتي. ولكنني لم أختره بل وُلدت فيه. وأحمد الله على قدري».

كلمات وكأنها صلاة إيمانية وابتهالات عابد. وهي رسالة يوجهها إلى حفيده سليم.

وبعد أن هجر السياسة، بمعنى الاحتراف، وعلى طريقة الطبقة السياسية التي تُطبق على صدر لبنان وتمسك بخناقه، انصرف إلى العمل العام في ساحاته الرحبة، حيث الفعل الوطني الصادق، بلا مآرب شخصية، ولا كيد، ولا مماحكات مزرية، ولا محاصصة، ولا فساد أو فئويّات أو طائفيّات. فأصدر بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٢ أحد عشر كتاباً، كان «الوطن» النجم في دراساتها وأبحاثها ومقالاتها.. والغاية الكبرى مناقشة شؤونه، ومسائل عيشه، وقضاياه، وتوجيه مسيرته نحو الأفضل والأرقى والأنبل.

كتب في الديمقراطية، ويا لكثرة المقالات التي خصّها بها في كتبه. وقد رأى أن «بيننا وبين الممارسة الديمقراطية الصحيحة مسافة العصبيّات الفئويّة ومسافة ثقافة الفساد المتفاقم، ومسافة انشغال الناس بشجونهم عن قضاياهم». يقول:

«لو سادت الديمقراطية في لبنان لما كانت أزمة ومحنة وطنيّة ماحقة كالتي عصفت به. إن الديمقراطية هي صمّام الأمان في أي نظام. ويؤخذ على الطبقات السياسية التي حكمت البلد منذ الاستقلال، أنها حقّقت استقلال الدولة وأضاعت فرص بناء دولة الاستقلال. فقبل ٤٥ عاماً (منذ عام الاستقلال ١٩٤٦ وعام صدور كتابه هذا الذي ورد فيه هذا القول: على طريق الجمهورية الجديدة ١٩٩٠) حققنا الاستقلال، وبعد ٤٥ عاماً وجدنا أننا لم نستحقه. ولم نبنِ دولة العدل والمساواة، ولم نبنِ دولة القانون والمؤسسات.. لقد بنينا وطناً سقيماً إذ تعمّدنا أن تكون قوة لبنان في ضعفه. كما كان السياسيون يتباهون بالقول».

ويضع إصبعه على بيت الداء فيصرخ بملء صوته: «لقد قتلناك إذ استعاض بعضنا عن الشعب كله، وبطائفته عن المجتمع كلّه، وبمنطقته عن الوطن كلّه.

عفوك يا لبنان: نحن نحتفل بمولدك مرة كل عام ونغتالك ألف مرّة في اليوم!!

فكأنه الزمن الرديء، لأن الوطنية تختنق تحت ثقل الابتزاز والاستغلال والنفعية».

وقد عايش الرئيس الحص كل أحداث الحرب الأهلية، واحتلال بيروت من قِبَل العدو الإسرائيلي الغاصب، وبقي وعائلته كل سنوات القتال والاحتلال وفترة صراع عهد الحكومتين، فرأى أسوأ ما في البشر من أعمال، وأقبح ما يصدر عنهم من تصرفات وجرائم وقتل وشرّ..

ولم يتوقف لحظة واحدة عن العمل من أجل رأب الوحدة، والسعي للوفاق الوطني. ويخاطب أمراء الحروب والطوائف: «جربنا الاقتتال مرات ومرات سبيلاً للانتحار، فلنجرّب الوفاق مرة واحدة سبيلاً للحياة. إن حياتنا هي وفاقنا.

«ولبنان أغلى من كل منّا وأي منّا، كل المناصب ترخص في سبيل أن يسلم لبنان.

ونحن كنا ولا نزال وسنبقى متشبّثين بهويتنا الوطنية والإنسانية، أخوة في السّراء والضرّاء، أخوة في الآمال والآلام، نرفض كل تجليّات التمييز المصطنع أو المفروض، بين مسلم ومسيحي، أو بين شرقية وغربية».

يقول هذا ويجاهر به في وقت كان معظم أمراء الحرب وملوك الطوائف يباهون بغلوائهم وتطرّفهم وتحزّبهم وعصبياتهم.. ويرفعون شعارات تمزّق أوصال الوطن وتدمّر وحدته واستقراره وأمنه وسلمه. «فشعاراتهم في حجم الوطن والمصير، أما إنجازاتهم ففي حجم الحيّ والشارع والبناية.

«لكن البطل الحقيقي والأمير والسيد والقائد هو الشعب، فشعب لبنان هو البطل. وطننا هو موطن البطولات التي لا أسماء لأصحابها. وفي حربنا الأهليّة، كما في كل الحروب الأهليّة والداخلية للأوطان، لا مكان لرابح. فهذا زمان لا مكان فيه لرابح».

وقد لا ينجح الرئيس في مسعاه، وقد تتعثّر خططه التي كان يضعها وهو في الحكم، فالصعوبات جمّة، والرافضون سعادة الوطن ووحدة الوطن، واستقرار الوطن، كثر، على جهل وجهالة، أو نفعية وعمالة. لكنه يحاول الإنجاز ويسعى بكل قواه وفي كل الأوقات للعمل في سبيل ما يستطاع إنجازه. فلم يندم وبقي مرتاح الضمير.

وقلّما ارتاح أو دلّل نفسه. وقلّما سها عن واجب أو عمل. وهو كثير القيام قليل الرقاد. وما زال حتى اليوم وقد جاوز الثمانين وأكثر، ينهض قبل بزوغ الفجر ليكتب فكرة عبرت في ذهنه، أو يشرح أمراً خطر في وجدانه، ويعالج شأناً فيه مرضاة الناس وخيرهم وسعادتهم. وهو القائل: «أسعد الناس من أسعد الناس».

ومنذ اليوم الأول لتكليفه بتأليف أول وزارة في بداية حياته السياسية، وهي الأولى في عهد الرئيس سركيس، كان يهجم على الإصلاح يريد أن يقوّم ويعالج ما رآه خطأ أو مشكلة أو عيباً. وقد تصدّى، في وزارته الأولى هذه لمشكلة الطائفية، هذا المرض الأخطر والأكثر فتكاً بالحياة الوطنية، والمهدّد لوحدة البلد...

وفي كل قراراته قصد تحقيق الإنصاف والعدالة. وحين طغت الكارثة على لبنان

ووقعت العاصمة الغالية والحبيبة ضحية الهمجية الإسرائيلية، لازم أهل العاصمة، وشارك الناس أحزانهم ومآسيهم، وفضّل أن يظلّ بينهم، يصوّب المواقف، ويحضّ على الصبر والمقاومة، ويوحّد بين القادة وأصحاب الرأي، ويدعم جبهة الممانعة الداخلية، ويصلّبها.. وحين اتجهت الحركة السياسية الداخلية للتوقيع على اتفاق ١٧ أيار، حيث يُعطى العدو ما لا ينبغي أو يجوز، وحيث وردت بنود فيه تمسّ بكبرياء الوطن وتخضعه وتضعف قيمة استقلاله، كان الحصّ من الرافضين لهذا الاتفاق، والمحذرين من توقيع المسؤولين عليه، لافتاً إلى عيوبه وشروره وثغراته، وهو الذي أعلن حين سُئِل عن البديل: «البديل عن اتفاق مرفوض هو اتفاق مقبول!».

كان لبنان في أيام المحنة الكبرى، في قلبه، وكانت بيروت في وجدانه. يقول:

«كنت من المتحفّظين على اتجاهات أساسية في منحى المفاوضات الجارية. لقد رأيت فيها اختراقاً لخطوط حمر وطنيّة وقوميّة.

«كانت فترة ذلّ وهوان.. بلغت أسفل دركاتها بتوقيع اتفاق مع إسرائيل في ١٧ أيار ١٩٨٣. ومن حيث كان توقيع الاتفاق منتهى التقهقر، كان هو بداية التحوّل..».

وعن بيروت، ينظم هذه الكلمات: «كان لبنان كله بيروت، كانت بيروت كل لبنان. وما الفرق؟».

كانت بيروت تتباهى بجاه لبنان كله، يرفعه لبنان كلّه، بنماء لبنان كلّه.. كانت لؤلؤة البحر المتوسط. كان فيها الازدهار والرواج والألق، وفيها الثروة والنعمة والرخاء والثقافة والعلم والأدب والفن. والواقع أن الرئيس الحص قد نشر محبّته على كل بقعة من بقاع لبنان، وفاضت مشاعره فعانقت كل النواحي والمناطق. وندر أن تجد رجلاً عاماً مثله، وسياسياً وطنياً قد زار بقاع الوطن بأغلبها في الجنوب، والبقاع والشمال والجبل... حيث انتشر محبوه الكثر وأجلّه المواطنون.. وقد عبر الطوائف والمذاهب والأحزاب والقوى والتجمّعات، فقدّروه جميعاً... وصدّقوا ما صرّح به وما كتب.. ذلك أنه كان عادلاً بلا تحيّز، ووطنياً بلا عيوب، وقد تماهت أقواله مع أفعاله، وتمثّلت أفعاله في أقواله في حلولية مطلقة..

وطيلة عهود حكمه، كان يسعى للإصلاح وبناء المؤسسات واستنهاض الدولة، على أسس وحدة الشعب ووفاقه. وكانت ذروة فرصه، على عهد لحود، كما مرّ معنا.. حيث كان الرئيس لحود أقرب رؤساء الجمهوريات إلى قلبه وفكره ونهجه. وضيّعت مافيات المال وزعماء الطائفيّات والساسة الضالون هذه الفرصة... وساعدهم تكتل أمني لبناني - سوري أجهض أفكار المتنوّرين الصالحين، وقتل مشروع الإصلاح وهو جنين.. ذلك أن الإصلاح يتطلّب صالحين، والطبقة السياسية التي يفترض أن تشرّع للإصلاح، هي نفسها فاسدة، وتسعى لمصالحها وأغراضها. فمعنى أن يُطلب الإصلاح على يديها، أن تنتحر وتندثر.. وليس صدفة أن ثلاثة عهود لرؤساء جمهوريات ابتدأت بتكليف الحص تأليف الوزارات الأولى، تقديراً له ورغبة في كسب الصدقية عبره، والدخول إلى قلوب الناس بواسطته على عهد سركيس، ثم الهراوي، مباشرة بعد الطائف، ثم لحود. وقد عُرف عنه صدقه مع نفسه، وهو القائل: «أمّ الفضائل هي الصدق في القول والعمل، لا بل في الفكر والقصد والطويّة. والصدق لا يكون مع الناس إن لم يكن مع الذات».

أثناء انتخابات العام ٢٠٠٠، ألحّ مرشح للانتخابات في طلب موعد منه، سعياً للانضمام إلى لائحته.. عيّن الرئيس الحص له موعداً والتقاه، دخل المرشح إلى مكتب الرئيس، وبعد دقائق قليلة خرج مهرولاً.. فاجأنا الموقف، فسألت الرئيس: ماذا جرى؟ فقال: «عرض عليّ أن ينضم إلى لائحتي الانتخابية مكان فلان، فأجبته بكل صراحة، إنني أقدّر كفاءته وإمكانياته، ولكني لا أستطيع التخلّي عن فلان، فهو معي منذ زمن.. ولم أرَ في خصاله ما يسيء إليه أو إليّ، ولم يقدم على عمل يُلام عليه.. وهو رجل طيب صادق.. أنا آسف لا أستطيع «أخذك» معي في اللائحة.. فقام مسرعاً. إنّني لا أستطيع أن أسوّفه أو أعده ولا أفي، أو أكذب عليه..». ولم تكن الحياة السياسية عندنا، وضمن الرجال السياسيين قد اعتادت أن تتقبّل مثل هذه الصراحة ولا هذا الصدق.

ولم يكن يعد صاحب حاجة، جاءه سائلاً قضاءها، إذا لم يكن قادراً على الوفاء. فهو يعتبر الكذب أحطّ خصائص الإنسان وأرذلها على الإطلاق.

آمن بالكلمة فكان لها عنده طهرها وبراءتها وسموّها.. وفهم الموقف على أنه أقوى أسلحة الشرعيّة: «وما الموقف إلا كلمة رأيت فيها دوماً السلاح الأمضى في مواجهة

الصاروخ والمدفع وسائر أدوات التدمير والإبادة». وكلمة الإنسان في حقيقتها وجوهرها هي حريّته، ولذلك استدلّ متيقناً أن المقاومة ليست بالسلاح وحده، إنما بالنضال عبر المواقف المدنية أيضاً، وما مواقف مؤسسات العمل المدني، ونضالاتها بأقل من أسلحة المقاومة العسكرية، أهميّة وتأثيراً.

كذلك آمن الرئيس الحص بالإنسان كقيمة سامية وبالرأي العام، كقوة ضغط حاسمة، وكان جوابه على السؤال الأبدي: من أين نبدأ؟ بالقول: «بالمواطن، مع المواطن، من المواطن. ليبدأ كل منّا بنفسه.

«وإذا احتج البعض أن هناك طبقة صامتة، وهي الأكبر والأوفر عدداً فقل بلى، هناك شريحة عريضة من الرأي العام صامتة، غير أن صمتها يصمّ الآذان!

«وسلاح الشعوب صوتها عندما تطلقه موحّداً عالياً. ولا مردّ لإرادة الشعوب.

«وإن كان لنا أن نوجز محطّ الإصلاح بكلمة لقلنا: إنها الديمقراطية. بها تكتمل مقوّمات المساءلة والمحاسبة، وبها تنفتح آفاق التغيير المنتظم، وبها تتوطّد قواعد الاستقرار، وبها يحقق الإنسان ذاته».

ومن أجل بناء دولة ومؤسسات، وإقامة حياة سياسية سليمة، يوصي الرئيس بالحوار سبيلاً. ففي الحوار تُصاغ النظم، وتستوي الأمور، وتتمظهر الرؤى، وتنجلي الحقائق.. وما الحوار إلا الشُورى، والشورى غنى ونموّ وازدهار. وهي عقل غيرك يدمج في عقلك. وفي الحوار تسقط قواعد لعبة الأنذال، وتنتفي الأساليب العنيفة، ويعطي الإنسان أجمل وأفضل ما عنده.. فالحوار هو الحضارة، وهو التقدم.

وقد ارتبطت الديمقراطية بالحريّة في فكر الرئيس. وإذا كانت الديمقراطية تعرّف بأنها حكم الشعب لنفسه. فأين لبنان من هذه الرؤية؟

في لبنان مظهر ديمقراطية. هناك صندوق اقتراع يدلي فيه المواطنون كل أربع سنوات بأصواتهم عند انتخاب أعضاء مجلس النواب. وفي لبنان حريّات محترمة إلى أبعد الحدود، ومنها حرية الرأي والتعبير والتحرك، واللبنانيون يمارسون هذه الحريات حتى الثمالة. فلا عائق يحول بينهم وبين التمتّع بالحريّات المتاحة.

لكنه لاحظ أن في لبنان الكثير من الحرية، والقليل من الديمقراطية «ومن المفترض أن يخطط في لبنان لتنمية التجربة الديمقراطية بمنهجيّة. باعتبار أن الديمقراطية قيمة حضارية لا يجوز أن يبقى لبنان متخلّفاً عن تحقيقها. ومن المسلم به أن أي جهد في هذا السبيل لا بد أن يبدأ بإصلاح يتناول قانون الانتخاب».

إن من موانع ترسّخ المفاهيم الديمقراطية في لبنان سطوة الطائفية على سلوك الناس، وتصنيفهم وتشرذمهم. يجب العمل على إلغاء الطائفية، على أن نبدأ بإلغاء الطائفية السياسية. وإلا لا أمل في قيام حياة سياسية صحيحة. ثم نكمل بتنظيم قانون انتخابي عادل ومنصف، لكل الناس، ويعبّر عن كل أطياف المجتمع.. فيتمكّن الناس، جميع الناس، من إيصال أصواتهم إلى الندوة النيابية..

لقد أقرّ الطائف قانوناً انتخابياً يرتكز على النسبيّة ضمن المحافظة.. والمأمول أن يتوفر قانون انتخابي مع اعتبار النسبيّة في كل لبنان، كدائرة واحدة. والمطلوب أن يُطهّر الإعلام، فيتجه إلى الصواب وإظهار الحقائق.. والحقائق كما هي، فلا يسلبه إغراء المال، إنصافه وعدله وصوابيته.

لقد كتب الرئيس الحص كثيراً في شرح كيفية بناء الدولة، وعرض لبرامج إصلاح متكاملة. وكتبه تعجّ بالأفكار الصالحة والسليمة، والمُؤسِّسة لهذه المهمة المقدّسة.

وهو يرى أنه آن الأوان لاستكمال الطائف، كورقة متوفّرة، ثم البناء عليه وتطويره وتعديل ما يُتفق على تعديله، فالديمقراطية الحقّة هي التغيير والتطوير الدائمان. لقد بذل الكثير من الجهد لإشاعة ثقافة وطنية صافية، بين أجيال الشباب، من مثقفين وجامعيين، وحقوقيين، وإداريين وقادة رأي.. ومختلف أطياف الناس... وأنشأ حلقات ثقافية نوعيّة لهذا الهدف..

ففي التسعينيات أنشأ ندوة الأربعاء، التي أطلّ عبرها الرئيس كل أسبوع ليحاضر في موضوع ثقافيّ وفكريّ أو سياسيّ عام.. في جوّ حواري راقٍ وحضاريّ... كان يحاور الجميع، ويردّ على أسئلتهم، ويشرح ويوضح... وكانت الندوة تستقبل محاضرين. وكان الحضور متفاوت الأعداد بين العشرات وأحياناً يكبر حتى المئة أو أكثر...

ثم أنشأ ندوة العمل الوطني.. وكانت تجتمع في قاعة في الطابق السفلي في مبنى سكنه.. وما زالت تقوم بدور مهم ومؤثّر في تطوير الفكر السياسي، ونشر ثقافة الديمقراطية والحوار والمواطنة، والفكر القومي.

وقد انصرف الرئيس في العام ٢٠٠٥ (٢٥ شباط/فبراير) لإطلاق منبر الوحدة الوطنية، القوة الثالثة، حين انقسم المجتمع اللبناني إلى قسمين، وتخندقت القوى بعداء مستحكم، في خندقين متباعدين، بعد صدور القرار ١٥٥٩ وجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري رحمه الله. وأعلن أن واجبنا اليوم (تاريخ إنشاء المنبر ٢٠٠٥/٥/٢٥) أن نحفظ لبنان من خطر الشرذمة أو التفتيت، وأن نحصّنه بحيث لا يكون منصّة لمخططات تفتيت المنطقة من حولنا. ولا حصانة لنا على هذا الصعيد سوى في وحدتنا الوطنية. وهي اليوم متصدّعة شرّ تصدّع، وواجبنا ترميمها وبعث العافية في بنيانها. وقد شرح الرئيس الحص الغاية من إنشاء هذه القوة الثالثة في مقال له نشره في جريدة السفير بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٠ قبيل حرب تموز/يوليو بقليل حيث تساءل: هل من مكان لقوة ثالثة؟

«نحن على يقين من أن للقوة الثالثة في لبنان دوراً، ولكننا غير واثقين من أنّ لها مكاناً في الساحة السياسية.

«وهذه القوة الثالثة والمسماة (منبر الوحدة الوطنية) وُجدت من أجل القيام بدور معين. ليس هو الوقوف على الحياد بين قوتين سياسيتين متعارضتين، بل التصدّي لمواقف القوتين بطرح البدائل لهما، وإيجاد الحلول الناجعة للقضايا التي تباعد بينهما. ولقد أُطلقت القوة الثالثة إبّان الأزمة التي احتدمت منذ صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن الدولي، واجتماع مجلس النواب في اليوم التالي، من أجل تعديل الدستور لتمديد ولاية رئيس الجمهورية العماد إميل لحود.

«وجاء إعلان قيام القوة الثالثة عندما كانت تلك الأزمة في ذروتها، إذ انقسم ساسة لبنان إلى فريقين متنابذين: أحدهما يؤيد القرار ١٥٥٩ ويدعو إلى تطبيقه فوراً (إخراج سورية. ونزع سلاح المقاومة) والآخر يعارض القرار ويرفض تطبيقه رفضاً قاطعاً. فما

كان بين الفريقين سلام أو كلام أو حوار ولا من يتحاورون، بل حملات سياسية عنيفة متبادلة وبلا أفق»[1].

ومنذ ذلك الحين، ومن منظور وطني بحت قام هذا المنبر بلعب دور في غاية الأهمية على صعيد التقريب والتصويب والحوار. فكان أشبه بحكومة ظلّ من عناصر مدنيّة، يراقب الحركة السياسية في البلد وينبّه ويحذّر من كل تطرّف أو مغالاة تظهر هنا أو هناك، بين الأطراف، فلا يسعى إلى مصلحة خاصة أو منصب أو دور، اللهم الإصلاح والمصلحة العامة، مصرّاً على الحوار وسيلة فضلى وأجدى بين الأفرقاء المختلفين والمتخاصمين والمتصارعين.

والغريب أنه، حين تداعى الجميع إلى طاولة الحوار، استُبعد المنبر، وتجاهله الجميع، كأن لم يكن يرجع الفضل إليه وإلى رئيسه في الإصرار على هذه الممارسة الحضارية بين الجميع، ولم يكن أول من دعا إليها وإلى اعتمادها، وحثّ الجميع، عبر سنوات طويلة، على التمسّك بها. والمؤسف أن أمراء طاولة الحوار قد استبعدوا من الحوار أول من دعا إليه من القادة، والصوت المعتدل النزيه الموثوق.. ولم يكن ذلك بالطبع ليؤمّن الثقة والصدقية لهذا الحوار الناقص والمبتور.

وللرئيس الحص، في دوره الوطني الكبير، أثر كبير في تصويب المسار الاقتصادي، والترشيد في إنفاق المال العام، وفي توازن ميزانيّات الدولة وعدالة توزيع أبوابها..

ولطالما أصدر دراسات، وأقام محاضرات وندوات وكتب مقالات عالج فيها شؤون الاقتصاد اللبناني وشجونه.. وكان حاسماً في ربط مفهوم السيادة بتوفر اقتصاد قوي ومتين ومتزن العناصر.. فالسيادة تعني اقتصاداً قوياً منتجاً يوفر العيش الكريم ويمنع الهجرة، عندما يوفّر فرص العمل لآلاف الأيدي العاملة، ولآلاف الخريجين الجامعيين. كما ربط الحريّة في ثبات توفرها وقوة تأثيرها، بالاقتصاد، إذ إن الوطن الحرّ هو الذي يؤمّن لقمة العيش والرفاه والغذاء لأبنائه. فالفقر والعوز والجهل والمرض والتخلّف لا

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٧٩.

توفر حريّة ولا سيادة، ولا تمهّد لرسوخ الديمقراطية.. فكانت أبحاث الرئيس إضاءات على كلّ هذه القضايا ودعوة لملاحظة أهميتها في سياسات البلد وممارسة المسؤولين، وللمخطّطات التنمويّة والنهوض.

وقد عالج مشكلة الدين العام، وكيف أنه استأثر بأكثر من نصف الموازنة أحياناً، لخدمة فوائده.. مما خلق عجزاً هائلاً في موازنات الدولة. وكانت هذه الفوائد تذهب للمصارف، أو لبعضها، ولبعض الأثرياء على حساب التوسع في المجال التربوي والاجتماعي والتنمية.. ويكون ذلك سبباً للفقر وتقلص أو اضمحلال الطبقة المتوسطة.

وقد وصلت نسبة الدين العام، للناتج المحلي إلى حدود ٢٠٠٪ في بعض المراحل.. وهذا تجاوز لقواعد الاستدانة ونسبها ولخطوطها الحمر كما تقرّها الشروط العالمية والدولية.

وقد شرح الرئيس في دراساته الاقتصادية عيوب الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى «تحكيم آليات السوق، وإسقاط دور الدولة في ضبط أداء الأسواق، وحماية القوى العاملة، «فتشيّئ» الإنسان وتسقط حقوقه الاقتصادية والاجتماعية.. إن هذه السياسات التي ما زالت متّبعة منذ زمن، قد أوجدت نمواً مشوّهاً في دول العالم الثالث، يقوم على تحفيز الاستهلاك الظهوري بمعظمه، المموّل بالمديونية في معظم الأحيان، وعلى تنمية غير متوازنة بين قطاعات الإنتاج، ففاقمت انكشاف الاقتصاد اللبناني على الخارج، وضاعفت من هشاشته، وكبّلته بالمديونيّة، وأخضعته لمشروطية إجماع واشنطن، أي الخزانة الأميركية وصندوق النقد والبنك الدوليين»[١].

وقد عرض الرئيس حلولاً ناجعة مفصّلة ودقيقة في دراسته لهذه الوقائع، ونشر خططاً ومشاريع يمكن أن تساهم في تخفيف الاختناق والأوضاع المأزومة (ورقة بيروت «١» والسياسات التنموية البديلة) وهي بحث طويل قيّم ورصين للاقتصاد اللبناني. كما نشر الرئيس دراسة اقتصادية وافية بعنوان في «المأزق الاقتصادي والاجتماعي»

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٣٠٦.

بمناسبة افتتاح مؤتمر بعنوان «المأزق الاقتصادي والاجتماعي في لبنان والسياسات البديلة» في ٢٠٠٦/٤/٨[١].

وقد لاحظ أن مؤتمر الحوار الوطني قد وصل إلى طريق مسدود بسبب التمييع والمراوحة. ذلك أن لا أحد من الفرقاء المشاركين فيه كان جاداً في ابتداع حلول للمأزق الوطني.. ولا صادقاً في سعيه ومشاركته.. فعقد مؤتمراً صحافياً في مركز توفيق طبارة، ليقرأ على وسائل الإعلام أقسى بيان صحافي له، يقرّع فيه الطبقة السياسية على انتهازيتها وأنانياتها واستهتارها.

وبعد أن يهاجم الفكر الطائفي والطائفيين والعصبيات المقيتة، حيث يحاول كل فريق طائفي إلغاء الآخر ونفيه كأننا لم نتعلم من دروس الماضي، يؤكد «أننا لا نتصرف كشعب بل كقبائل. وقبائل العصر تسمى طوائف. كما لكل قبيلة شيخ، يدعى شيخ القبيلة، فلكل طائفة في بلدنا زعيم وأحياناً زعيمان. والفاجع أن في مقدمة المتخلّفين بيننا، حملة الشهادات الجامعية، وأصحاب الاختصاص العالي. نحن في عصر الجاهليّة وسط جموع من المتعلمين، ولا نقول المثقفين».

ثم ينقضّ على رجال السياسة لوماً وتأنيباً وزجراً: «أنتم طائفيون تنتحلون الوطنية، تتذرعون بها، تتسلّحون بها، تجهرون بها، فيما أنتم تضمرون طائفية رخيصة تهدّد مجتمعنا، وتالياً وطننا في وحدته ومن ثم في وجوده.

«ولأنكم يا ساسة لبنان طائفيون. نحن منكم براء. ولبنان الوطن والمجتمع منكم براء. فهل نلام عندما نقول: أن لا خلاص للبنان إلا بالخلاص من الطبقة السياسية القائمة؟

«ولن يكون ذلك إلا بانتخابات نيابية جديدة تجري على أساس نظام انتخابيّ جديد، يضمن صحّة التمثيل وسلامته. ونحن نرى ذلك في قانون انتخابي يعتمد قاعدة التمثيل النسبي وضوابط للإنفاق الانتخابي، وللإعلام والإعلان الانتخابيين، بحيث لا تبقى النيابة حكراً على المتموّلين الأثرياء، وعلى القابضين والمهيمنين على وسائل

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص١٦٩-٣٠٦.

الإعلام والإعلان. المال السياسي كان ولا يزال مصدر الفساد الأول بامتياز، والفساد مقتل هذا المجتمع وهذا الوطن.. كفى. كفى. كفى. ما هكذا تُبنى الأوطان»[1].

كانت صرخة مدويّة! وقد أسمعت لو ناديت حيّاً، ولكن لا حياة (أو حياء) لمن تنادي.. على أنه وجد بعض السياسيين المخلصين الذين كانوا يتجاوبون معه، وكذلك بعض القادة الذين يخافون الله ويحترمون إرادة شعبهم ويسعون، كما الرئيس، لإبداع حياة وطنية كريمة وحرّة ومزدهرة، وعلى قلّتهم، كانوا معه يتواصلون، ويزورونه ويتحاورون معه، ويستشيرونه وينصتون إليه. وكان هؤلاء يحترمون ألمه ومعاناته لما يحدث للبلد والناس.. ويستجيبون لنصحه وإرشاده.

وكان يرى أن الدولة تُبنى بالمواطن الصالح. ولا يكون ذلك المواطن إلا نتاجاً لتربية معيّنة تسمى المواطنة. «نحن في حاجة إلى تنمية المواطنة في نفوس اللبنانيين، ولا سيما الشباب منهم، بما هي روح، بما هي قيم ومبادئ وبما هي سلوك. ويبلغ لبنان العافية عندما تغدو المواطنة اللبنانية في مستوى الولاء حتى لا نقول العصبيّة للمجتمع الواحد، للوطن. وكيف تُنمّى روح المواطنة؟ تبدأ بالتربية والبيئة العائلية، وتمرّ في المدرسة والجامعة والإعلام وتنتهي بالقدوة الحسنة التي يفترض أن يجسّدها قادة المجتمع على شتى الصعد: سياسياً واجتماعياً ومهنياً ودينياً»[2].

ويعلّق بمسحة وجدانية حلوة تفوح منها عطور المحبة الخالصة لوطنه وشعبه، وطيوب الصدق والإخلاص العميقين:

«لبنان جميل، واللبناني في جوهره جميل، لولا الفئوية التي ضيّعت عليه فرصاً لا تُحصى لإثبات تفوقه وإنسانيته وحضاريّته، حتى لا نقول عبقريّته. لبنان الجميل نجح في أن يكون محجّة السيّاح العرب. ومن المفروض أن يكون اللبناني قدوة العرب».

ويكاد الرئيس الحص في دعواه الإصلاحية أن يعتبر إلغاء الطائفية السياسية، وفي الإدارة كمرحلة أولى، جوهر العملية الإصلاحية بكاملها. وقد وجّه معظم جهوده إلى هذا

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٥٤-٥٥.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢٤.

الهدف وكتب كتاباً مستقلاً لهذا الموضوع بعنوان «نحن والطائفية» فصّل فيه الطائفية وشرورها وضرورات إلغائها، وآليات ذلك.. مما يعتبر مخطّطاً كافياً للسير الناجح في هذا المجال.

ولطالما أكّد أن إلغاء الطائفية وحده لا يجدي إذا اقتصر على إصلاح النظام وتعديل النصوص ولم يَطَلْ أعماق النفوس. الطائفية قبل أن تكون نظاماً، كانت منطلقاً وسلوكاً وكانت ولاءً والتزاماً. ومحوها لا يستقيم إلا مع محو العصبية السياسية ذات البواعث الطائفية من النفوس.

وهذا يقتضي توجهاً عاماً تُعبأ في خدمته كل الإمكانات والوسائل والطاقات التي تتصرّف بها الدولة في ميادين الإعلام والتربية وخدمة العَلَم، كما تقتضي أن يطبع هذا التوجه ممارسات الدولة في تعاملها مع الناس.

ولقد تطهّرت وطنية الرئيس الحص من كل الأدران والانحيازات والعصبيات، فهي في نقائها وصفائها تحتضن كل الوطن، وكل الناس، وكل الأهل... وتتواصل في حنوّها وحنينها مع جميع المكوّنات البشرية في وطنه. ويؤذيه أي تعصّب أو تمييز. في حرب تموز/يوليو كاد أن لا ينام، فكان يستيقظ بين فترة وفترة مضطرباً مبلبل الخاطر خوفاً على الناس والمقاومين والوطن ككلّ.. فيتصل ليطمئنّ، بمسؤولين أو قادة مقاتلين وإعلاميين.. كان لا يغمض له جفن خوفاً على البلاد، في وقت تباهى فيه أكبر المسؤولين بأنه لا يرفّ له جفن وينام ملء جفونه اطمئناناً، ويظهر خصومته ومعارضته ومهاجمته للمجاهدين، ويستخفّ بشرف جهادهم وقدسيّة دمائهم..

كانت وطنية الحصّ أسمى وأنبل، أن تسمح له، أو أن يقبل من أي مسؤول، بالتنحي جانباً وترك المجاهدين المقاومين يقاتلون وحدهم. ولقد اعتبر، وظلّ كذلك بعد النصر المبين، أن المقاومة عنصر قوة عظيمة يُضاف إلى رصيد الوطن، وأن المقاومة عامل عظيم في حماية الوطن وردع الطامعين.. ومن العجز والغباء والسفاهة التخلّي عنها أو إهمالها طالما الحرب لا تزال مع العدو، سجالاً.

في سبيل العروبة، ومن أجل فلسطين

في كتابات نقديّة كثيرة يخضع فيها الرئيس الحص المجتمعات الغربية للدراسة، ويقابل وجوه الحياة فيها بما يجري ويُتداول في مجتمعاتنا، يخرج فيها بنتيجة صريحة وهي أن الغرب ليس متفوقاً على الشرق على وجه قاطع في منظومة القيم، وأن القيم التي ينادي بها الغرب داخل مجتمعاته لا يمارسها بأمانة خارجها، بل يمارس نقيضها أحياناً كثيرة.

وهذا صحيح على الإجمال، فقيم الحق والعدالة والإنصاف والمساواة والحريّة والديمقراطيّة التي يشرعها الغرب بوجه دول المشرق ومجتمعاته، متشوّفاً ومتباهياً إنّما يستغلها للتسلل إلى مجتمعاتنا والسيطرة عليها. وهي حجّة للاستقواء، ولعلّه لا يريد لنا أن نمتلكها حقيقة وصدقاً كي لا تتبدّى كل قوتنا وتتطهّر وتتأهل مجتمعاتنا.

فهو يعرضها ليذكّرنا بتخلّفنا وعقد النقص عندنا، وإذا ما حُشر وأُحرج واضطر إلى تحقيقها عندنا، لجأ إلى التحريف والتزوير فيشوهها في مجتمعاتنا، ليظهر أننا لسنا لائقين لها ولا مستعدين لاحتضانها وممارستها.. فيكيل بمكيالين. أَوَلَيس الغرب من ابتدع العبوديّات وتجارة العبيد والرقّ؟ أَوَلَيس الغرب من ابتدع آفة وبدعة الاستعمار فاغتصب حريات الشعوب وإرادات الشعوب وقرارات الشعوب وثروات الشعوب؟

أَوَلَيس الغرب من شرّع الحروب، حروب الدول الكبيرة على الدول الصغيرة والفقيرة والضعيفة.. ونشر سيطرته وقرصنته عبر الكرة الأرضية، وأباد حضارات وأمماً وشعوباً ومدنيات عبر مجازر منظمة، وإبادات وعمليات إفناء مخطط مدروس؟

ولقد أصاب أمتنا العربية وبلداننا النصيب الأكبر من عدوانيّته وأطماعه ومجازره.. فقسّم وجزّأ وفتّت وشرذم، ثم استعمر واغتصب. بلى! لقد اغتصب أعزّ أراضينا ووهبها لشعب غريب، باسم أساطير وأكاذيب. وفي الواقع كان يرغب في تحطيم وحدة الأمة، ومنع تلاقيها وتعاونها، فزرع في وسطها كياناً غريباً عدوانياً، وهجّر أهل البلاد الأصليين، وافتعل مأساة إنسانية لا مثيل لها في التاريخ، ولا قرين.

لقد أعطى فلسطين لليهود، فتدفقوا عليها من مختلف أرجاء الدنيا، أشتاتاً وزمراً وجماعات غريبة، وطردوا أهلها وسكانها.. في أخبث سياسة ابتدعها الغرب ونفّذها..

صارت فلسطين قضية العرب الأولى، ومثّلت لشعبها وللأمة العربية كلّها جوهر نضال وصمود وجهاد منذ أيام النكبة الأولى عام ١٩٤٨، بل منذ ما قبلها بسنوات حين صدر الوعد المشؤوم (وعد بلفور) الذي قطعه وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور، على عهد وزارة لويد جورج، والذي جاء بشكل رسالة إلى رئيس المجلس اليهودي البريطاني حيث يتعهّد فيه باسم بريطانيا وحكومة صاحبة الجلالة أن تساعد بريطانيا في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين (وكان ذلك في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩١٧) وفي تسريع حركة الاستيطان الصهيوني للأرض الفلسطينية، بغطاء ودعم وعون من بريطانيا وقادتها وحُكامها الممسكين بالسلطة في فلسطين.

مثّلت هذه الجريمة، جرحاً في الوجدان العربي، ونشأت أجيال وأجيال تحمل الإحساس المضني بالظلم والذلّ لهذه الخديعة المهينة، والجريمة النذلة. وأصابت النكبة كل الضمائر. وقد وعى الرئيس الحص أحداث النكبة وعاصرها، وكان شاهداً حياً على البؤس البشري المرير متجسّداً في وجوه النازحين واللاجئين الفلسطينيين. كانوا أخوة في القومية، وأخوة في الدين، وأخوة في التاريخ واللغة والانتماء.. فعزّ على كل نفس حرّة، في إبائها وشرفها، أن تقبل هذا الهوان يثلم الشرف القومي.

كانت مواقفه مشدودة دائماً وأبداً إلى حقوق الفلسطينيين، يتواصل مع جمعيّاتهم ومنظماتهم وروابطهم.. وكان يرعى يومياً كل تحركاتهم ومسيرة عودتهم.. لقد رفض لهم التوطين وتمسّك معهم بحق العودة، كما كانوا دائماً يطالبون... ونادى بتحسين شروط إقامتهم، وتسهيل شؤون عيشهم وحياتهم.. والارتقاء بمستوى العون المقدّم لهم، وتخفيف بؤس الحياة وأحزانها ومعاناتها عنهم.

وكان ممثلوهم وقادتهم، على اختلافهم، يزورونه، ويطلبون نصحه وإرشاده، وكان في ذلك شهماً وصادقاً ونصوحاً.. حثّهم دائماً على الوحدة والالتقاء وإسقاط كل عوامل الفرقة والاختلاف، والتحاور البنّاء، وكان يوصيهم بالصمود والانتباه لما يعرض عليهم

من حلول، وينبّههم إلى ما يُكاد لهم، وأن وحدتهم هي سلاحهم الأمضى وانقسامهم نكبة ثانية، وأن عليهم التمسك في كل مفاوضاتهم بحق العودة، والمطالبة بكل فلسطين من البحر إلى النهر. ولعلّه لم يرضَ بحل الدولتين.. إذ كان يرى فيه انتقاصاً لحقوقهم، واجتزاءً لها، ومحاولة لإلهائهم بالفتات. ويوصيهم ألا يبدّدوا رصيدهم العظيم: «قوة الحق في قضيتكم فلا تتخلوا عن درعكم الأمنع وهو قوة الوحدة الوطنيّة وقوة الإرادة الوطنية الواحدة». نحن في الوطن العربي، من أقصاه إلى أقصاه نشعر بالذنب الجسيم حيالكم. كان ينبغي أن نقدّم لكم أكثر من مجرّد التأييد اللفظي. كان يجب أن نعايش همّكم، الذي هو همّنا، يومياً».

وكان من آيات تقصيرنا أن سمحت الجماهير لحكّامها بالتنكر لقضية العرب المركزية، فخرجت مصر عن الصّف في كامب دايفيد، وخرج الأردن عن الصفّ في وادي عربة. وانفتحت بعض الأنظمة العربية على التعاطي مع العدو المشترك، مباشرة أحياناً، ومواربة أحياناً أخرى. وأعلن حكام الطوق في دول المواجهة، استعدادهم للتسوية غير العادلة في ظلّ خلل فادح في ميزان القوى.

ويعدّد الرئيس، بعد ذلك، مظاهر التخلي العربي، فلا مظاهرات تصمّ الآذان يقوم بها الشعب العربي لنصرة فلسطين، ويُملي إرادته على الحكّام فيقوّم سياساتهم، ولا دعم مالي للشعب الفلسطيني ومنظماته وسلطته. وتركنا الدولة العُظمى (أميركا) تحاصر الفلسطينيين وتخنقهم وتفرض عليهم سياسات، هي في الواقع إملاءات إسرائيلية عبر أوامر أميركية. ثم تتهم هذا الجهاد الفلسطيني بالإرهاب، وهو نضال وطني شريف، هدفه حقوق أمة أبيّة، واستعادة أراضي وطن اغتُصب. لقد رضينا بالحصار الأميركي، بل كانت بعض دولنا من أدواته ووسائله والمشاركين فيه.

والذي زاد الطين بلّة ما كان الرئيس يراه عند بعض الفرق والمنظمات الفلسطينية من تناحرٍ وشقاق، فكان الأمر يعذّبه ويضنيه.

ويحار من استكانة الشارع العربي وهوانه وصمته، كيف لا يثور ويغضب؟ فتكون صرخته نداء للنهوض، ولاستعادة شعوب أمتنا للمبادرة والقيادة، وهو أجمل نداء يوجه

لشعوب أمتنا: «أين هو الشارع العربي الذي كان يهبّ انتصاراً للجزائر، وسائر دول المغرب، في ثوراتها ضد الاستعمار، وكان يلتهب انتصاراً لحركة الرئيس جمال عبد الناصر وتحدّيه لأكبر قوى العالم، وكان يثور دوماً انتصاراً للشعب الفلسطيني في نضاله وذوداً عن قضيته العادلة؟».

ويفسر الرئيس الحص هجعة الشارع العربي بسببين على الأقل: الأول بسبب القمع الذي تمارسه الأنظمة العربية بحق شعوبها ، والثاني يعود لانعكاس الهموم التي يعيشها الشعب العربي في كل مكان نتيجة الفقر والبطالة وسائر مظاهر التخلّف، على فكره وضغطها على حراكه.

وكان هذا التساؤل المضني عن غياب حراك الشعوب العربية واستكانتها، قد خطر في ذهن الشاعر الكبير نزار قباني، في شعره السياسي، فأنشد متسائلاً متعجّباً:

لماذا الجماهيرُ

بين المحيط وبين الخليجِ

تجوبُ الأزقّةَ كالقطط الخائفة؟

وأين هو الشارعُ العربيّ

الذي كان يمضغ لحمَ الطغاةِ

ويخترع العاصفة؟

وكيف خرجنا من الحلم الوحدويّ الكبيرِ

لندخل ثقباً صغيراً

يسمّونه الطائفة؟

ويكثر الرئيس الحص من التنبيه من مواقف أميركا وسياساتها.. ويرى أن هذه السياسات لا تعطي أي قيمة لشعوبنا ودولنا وأمتنا، ولا تلتفت لمصالحها وقضاياها المحقّة، إنما جلّ اهتمامها مُنصبّ على تأمين مصالحها هي في الثروات والنفط، ودعم

القوة الإسرائيلية لتأكيد تفوقها على كل الأمة العربية مجتمعة، بالسلاح والمال والدعم الديبلوماسي. وهي عدوة للعرب على طول الخطّ.

ويقول الرئيس الحص: «فأنا من الذين لا يستطيعون أن يتبيّنوا فارقاً، حتى في التفاصيل، بين استراتيجية أميركا في المنطقة العربية، وسياسة الدولة العبرية وممارساتها».. ويرى أن الدولة العظمى قد لا تريد شيئاً في لبنان لكنها تريد الكثير عبره في فلسطين، وسورية، والعراق.

وفي كتاب مفتوح وجهه على صفحات جريدة السفير اللبنانية إلى سفير أميركا تحت عنوان: «كلمة من القلب إلى القلب: إلى سعادة السفير الأميركي» يعدّد فيها عيوب السياسة الأميركية في منطقتنا وتجاه بلادنا، ومآخذه عليها:

«إن بلدكم العظيم ديمقراطي في الداخل واستبدادي في الخارج. تمارسون الحريّة والديمقراطيّة على أوسع نطاق داخل أميركا وتملون على الشعوب الأضعف في الخارج ما تشاؤون... ثم إنكم تسخّرون الشرعية الدولية على هواكم، تنفيذاً لمآربكم الخارجية. والقرار ١٥٥٩ مثال على ذلك. ثم إن دبلوماسيّتكم كديمقراطيتكم انتقائيّة. إنّكم تختارون من يحلو لكم الاستماع إليهم وتقاطعون من لا يطيب لكم الاستماع إليهم..

(في واقع الأمر لم يكن القرار ١٥٥٩ سوى تعبير عن مؤامرة لئيمة صاغها الرئيس الفرنسي جورج شيراك والرئيس الأميركي جورج بوش لتقاسم النفوذ في الشرق الأدنى، وتُوج الاتفاق بإصدار مجلس الأمن هذا القرار. وقد اتهم البعض الرئيس رفيق الحريري بصياغة هذا القرار لصديقه شيراك، في حين قام حشد من الشخصيّات اللبنانية بتنسيق الأمور مع الأميركيين، وأبرزهم كان جوني عبده، وآخرون من نواب وقادة.

ومن هنا رأى البعض أن القرار ١٥٥٩ في جوهره، هو هجوم فرنسي شرس وغير مسبوق على سورية ولبنان، بغطاء أميركي، لتنال فرنسا شيراك حصّتها من مخطط التقسيم الجديد المعدّ للمنطقة، بعد سيطرة أميركا بوش على العراق، وذلك مقابل انضمام فرنسا

إلى جهود أميركا في الحرب على العراق، وتحطيم مقاومة شعبه التي لم تهدأ، بعدما كانت فرنسا قد رفضت الاشتراك في التحالف الدولي الذي نظّمته أميركا لتحطيم العراق عام ٢٠٠٣)»[١].

ويضيف الرئيس الحص في كتابه المفتوح إلى السفير الأميركي:

«إننا نتهم الإدارة الأميركية بازدواج المعايير في سياستها الخارجية. تحت لافتة مكافحة الإرهاب، ترتكب الفظائع، لا بل تمارس أبشع ألوان الإرهاب. الإرهاب لا يكافح بأبشع منه. القتلى في العراق وأفغانستان أصبحوا مجرّد إحصاء يوميّ، ولا تفريق في عمليات القتل اليوميّ التي ترتكبها القوات الأميركية بين مسلّح وأعزل، بين رجل وطفل وامرأة. أليس هذا هو الإرهاب بعينه؟ ماذا فعلتم في الفلّوجة (مدينة عراقية ارتكب فيها الجنود الأميركيون مجزرة مروعة ضد المدنيين، فأبادوا عائلات بأكملها، مع الأطفال والنساء والشيوخ) وشوارع بغداد وسائر المدن والقرى العراقية؟ ماذا فعلتم وتفعلون في سجن أبو غريب (في العراق) وغوانتانامو (في كوبا) وسواهما؟

«يبدو لنا أن الإرهاب في المفهوم الأميركي مجرّد وجهة نظر، فإذا مارس العنف لبناني أو فلسطيني أو عراقي لردّ العدوان عن أهله وبلده فهو إرهابي. وإذا مارسه الإسرائيلي، لإدامة احتلاله أراضي غيره، واستمرارية عدوانه، فهو من باب الدفاع عن النفس، وإذا مارسه الأميركي فهو من باب خدمة الحريّة والديمقراطيّة وحقوق الإنسان. يا للمفارقة»[٢].

ولقد حافظ الرئيس الحص على تواصله مع الفلسطينيين، يتابع قضاياهم، ويشاركهم في مناسباتهم الوطنية، ويلقي كلمات مساندة ودعم وتنوير.. وهم يزورونه باستمرار على أنه مثال يتّبع ورمز وطني وقومي، شريف وصادق وأمين. ويكنّون له كل الودّ والاحترام.

يؤمن الرئيس الحص بالشعوب، حقوقها وقضاياها، وحرية إراداتها.. ويحضّها على النهوض والتحرك. وما أن ظهرت تحركات الشارع العربي في مصر وتونس وليبيا

(١) د. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٨٧.
(٢) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٤٤٤-٤٤٥.

والعراق وسورية واليمن والبحرين وفي كل الأقطار العربية، حتى استبشر خيراً. يقول: «نحن من المعجبين بهذه الصحوة العربية المفاجئة ونرجو لو أن حقوق الإنسان في وطنه ترتقي إلى مستوى الاستئثار باهتمام جميع السلطات العربية». ولطالما كان في زياراته لسورية وفي لقاءاته مع الرئيس بشار الأسد، ومع والده قبله، ينصح بالتحديث والتطوير والإصلاح والديمقراطية، وإعطاء فرصة لكل حريّات الناس أن تبزع وتعم...

وكان يرى أن الشعوب لا يمكن أن تبقى مغلولة مقيّدة وأن المستقبل لا يُبنى، في أي بلد، إلا بإطلاق طاقات الناس وتعميم الحريّات، وممارسة الشعب للحكم بنفسه، عبر اختياره الحرّ لحكامه... وقوة الأمم تكمن هنا، في انطلاق الشعوب وتحرّرها.

وله مقالات مهمّة ومميّزة في مفهوم العروبة الحديثة، المتحرّرة من القيود والمتّكئة إلى قيم الديمقراطية والحرية، والاقتصاديات المتينة والقويّة والعصريّة.. والمعترفة بكامل حقوق الأقليات بلا تمييز أو استرقاق أو عزل.. «والعرب لن يبلغوا شأوهم المرتجى إلا كأمة لها شأنها. قدر العرب، على ما نرى، أن يتحدّوا في نطاق أمة واحدة موّحدة. هكذا يتحقق ما يصبون إليه من وزن في العالم ويكون لهم الدور السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي يستحقون على الساحة الدولية»[1].

ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وتفرّد أميركا كقوّة عظمى بالسيطرة على العالم، مع تفوقها في التقنية والمعلوماتية، تحول العالم إلى قرية كونية، أحكمت أميركا سيطرتها عليه، وأصبحت ظاهرة العولمة تسيطر على دول العالم، حيث لم يعد للسيادة ذلك الأثر النافذ، وصار من الصعب التمسّك بها أمام مدّ العولمة وانتشارها المسيطر. فكان السؤال حكماً: هل ما زال هناك مجال للقوميّات؟ وهل ما زلنا نحن العرب نحتاج للعمل على تحقيق الروابط القومية وتطوير الفكر القومي؟ يجيب الرئيس الحص على هذا السؤال: «نحن نقول إن العروبة كانت قبل العولمة محطّ رجاء العرب في بناء كيان لهم في العالم، وستبقى حاجة لهم في ظل تعاظم مدّ العولمة. فالعرب

(١) سليم الحص، قطاف من التجارب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، ص٣٦.

مفتّتون في كيانات صغيرة لا شأن لأي منها، في عالم تجتاحه دول كبرى، سواء في حجمها الاقتصادي وبالتالي السياسي والعسكري، أو في تعداد سكانها الكثيف أو في الأمرين معاً. فلا مكان للعرب تحت شمس العالم المتحضّر بكياناتهم المفتّتة، لذا كانت العروبة حاجة لهم ومستقبلاً وقدراً»[1].

والمؤلم أن للعرب من الروابط المشتركة والقواسم والمجاميع ما يؤكّد أنهم أمة واحدة، لكنهم لا يسعون إلى تظهير ذلك ولا يتحركون نحو هذا الهدف السامي والعظيم، ممّا يجعل منهم أمة واحدة كبيرة الحجم ومهمة الشأن، بين أمم العالم وذات حضور ووزن...

وما يدعو إليه الرئيس الحص ويحضّ الشعوب العربية والأنظمة على تحقيقه هو هدف عظيم، ولكن لا يمكن تناسي مخططات القوى العالمية وأفخاخ أطماعهم في بلادنا، وما يسعون إليه في شأننا من تقسيم وتفتيت، وأن معظم الأنظمة العربية خاضعة لمشيئة هذه القوى العالمية وتمشي في ركب إملاءاتها ولا تجرؤ على معارضتها ومناهضتها، إن على الأمة أن تتحرّر أولاً في داخلها، في ثقافتها وفي مؤسساتها، لتستطيع أن تتحرّر من إملاءات الأجانب وتتجاوز محرماتهم.

وليت العرب يعون ما يملكون من عوامل قوة وإمكانيات، فهم يعدّون أكثر من ٣٣٠ مليون نسمة، في مساحة من الأرض والبلدان تصل إلى حوالي ١٤ مليون كلم٢، وشواطئ بحار ومحيطات تزيد على ٣٠ ألف كلم. وتشرف على بحار ومحيطات كثيرة: المتوسط والأحمر وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي والأطلسي. وهم يملكون كفاءات علميّة متفوّقة تتمثل بمئات آلاف الخريجين الجامعيين بل الملايين، والعلماء في شتى مجالات العلم والتخصّصات والتقنيّات، ومنهم آلاف يعملون في المهاجر والعالم الغربي. وهناك القوى العاملة المقدّرة بعشرات الملايين، والأراضي الصالحة للزراعة بمئات ملايين الأفدنه والتي، إذا ما استُغلت جيداً بإمكانها إطعام العالم بإنتاجها الزراعي والحيواني.. وهم يتمتعون بثروة مائية في الأنهار والمياه.. وكل أنواع المعادن

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص ١٥٢.

واحتياجات التصنيع، وأكثر من ثلث احتياطات العالم من النفط والغاز، وثروات مالية متراكمة ومكدّسة في مصارف العالم، يستخدمها الغرب ويتطوّر بواسطتها وينمو.

وفي بلادنا تنام شعوبنا وتغفو على حلم الرغيف وفرص العمل... فهل هناك أمة تمتلك ما يمتلك العرب من إمكانيات ومصادر وعوامل تطور وتنمية وتحديث؟ ومع ذلك تعيش شعوبنا في عوز وفقر وتجهيل وتهميش، (حتى في داخل بلداننا وأقطارنا الغنيّة) إلا استثناءات قليلة.

وليتنا نستفيد مما يجري حولنا في العالم.. فهذه الدول الأوروبية (أكثر من ٢٩ أمة ودولة) وبالرغم مما حفل به تاريخها من صراعات وحروب ومجازر وحشية، ومن تناقضات بينها في التراث واللغات والأصول والتاريخ القومي والمشارب، ومع ذلك أوجدت مشتركات وابتدعت روابط وسارت في طريق ممتد وطويل نحو الاتحاد والتقارب. فبدأت منذ نهاية الحرب الثانية ١٩٤٥ في بناء خطوات صغيرة مشتركة: مناجم، سكك حديد، سوق مشتركة. وها هي اليوم تظهر كأكبر تجمّعات واتحادات العالم (الاتحاد الأوروبي) بـ٢٩ دولة ومصرف مركزي، وشركات ضخمة، وسوق مشتركة عظيمة القدرات والإمكانيات، وسلطات سياسية موحّدة وعملة مشتركة..

ونتساءل: لماذا لم يجرّب العرب العمل المشترك برصانة وجديّة؟ لماذا لا يكون عندنا عملة مشتركة موحّدة، أو شركة نقل بحري، أو مصرف ضخم، أو شركات صلب وحديد، أو صناعة سيارات موحدة، أو شركة صناعة طيران أو سكك حديد، أو أوتوسترادات تربط كل جهات العالم العربي، وكلّها مربحة ومنتجة ومفيدة، ونحن نملك المهندسين والعلماء الأكفّاء، ونملك المال والمصادر الأوليّة والمواد، وعندنا سوق استهلاكية ضخمة لحوالي ٣٣٠ مليون مستهلك، ونعيش في قلب أفريقيا وآسيا. لماذا لا نطوّر الجامعة العربية كإطار للعمل السياسي العربي الموحّد، ونجعل منها مؤسسة شاملة حاضنة ضامنة للعمل السياسي العربي المستقبلي بدل الاستسلام الخانع للأجنبي يطمع فينا ويستبدّ بأمورنا ويترك لكيان غاصب ذي ٧ ملايين نسمة يتحكّم ويطغى على الأمة العربية بكل إمكانياتها وأمجادها وتراثها؟

وها هو درس المقاومة اللبنانية وحزب الله لا يزال ماثلاً أمامنا، وقد اقتبست منجزاته أُمم الأرض واستفادت من مجد انتصاراته، بينما نحن، في معظم أنظمتنا (ونستثني الشعوب) رحنا نسفّه ونزري ونستخفّ بعظمة هؤلاء المجاهدين الشباب!!

والغريب العجيب أن الطريق واضح، والمسار ظاهر، ولكن العمى الجاهل يمنع الرؤية، ويحجب الحق. يتوجّب علينا، مسايرةً للعصر واحتراماً للحداثة، أن نطوّر عروبة متسامحة ديمقراطية متنورة، وحرّة بلا استبداد أو استعداء أو إلغاء للمكونات الأخرى، داخل عالمنا العربي وبلداننا وأقطارنا، وكل ذلك ينهض على اقتصاد متنوّع غني ومتين وحديث، يسخّر كل إمكانيات الأمة ومصادرها وثرواتها للنهوض والتطور.

إن استخفافنا بأخوة لنا وأشقاء وشركاء في دوائر الأقليات أو الإثنيّات القومية الصغيرة، أو الجماعات الدينيّة، وإهمالنا لتطلعاتها، وتهميشها، من الخطايا الكبرى والأسباب الحاسمة لفشل أمتنا. وهي بذلك شكلت الشقوق والثغرات التي كان يتسلّل عبرها الغرب الخبيث لبثّ الفتن والتفرقة على أرضنا وبين أهلنا. وقد آن لنا أن نتعلّم ونعتبر.

وقد يعترينا الخجل ويغمرنا شعور بالهوان والدونية ونحن نرى أمة ككوريا الجنوبية لا تزيد مساحتها عن أصغر أقطارنا، وعدد سكانها لا يتجاوزون الخمسين مليوناً، ولا تملك من المصادر الطبيعية ما يُعتدّ به أو يحسب حسابه، ومع ذلك تنتج للعالم ملايين من الأطنان حمولة سفن سنوياً وملايين السيارات والمركبات، وفيها أكثر من عشر شركات كبرى للتصنيع الثقيل، من معادن وآليات ومعامل كهرباء، ومفاعلات نووية، وشركات إنشاءات للمعامل الصناعية، والمرافئ وللسدود وشركات طيران... وأبحاث فضائية.. وتمثل بذلك قوّة هائلة يحسب لها كلّ حساب، وتعدّ من أكبر الشركات الصناعية في العالم.

هذا إذا لم نتحدث عن اليابان العظيمة، والمكسيك والبرازيل وماليزيا وأندونيسيا والهند والصين المدهشة، وغيرها من البلدان... فهل يجوز لنا أن نبقى متخلّفين، مغلوبين على أمرنا؟

بعض دولنا يملك المال والثروات النقديّة الهائلة، وهي قليلة السكان، وبعضها الآخر يملك القوى العاملة والكفاءات العلمية. وهناك دول تملك الثروات المعدنية، والمياه، ودول تملك احتياطات النفط والغاز، وبعضها يملك الطاقات الزراعية والأراضي ذات المساحات الصالحة للزراعة والثروات الحيوانية. فبلادنا، عبر الاتحاد والعروبة، تتكامل وتعظم وتبدع الحداثة والمستقبل.

أمل الرئيس الحص خيراً ورجاء في تحركات الشعوب العربية التي انطلقت في العام ٢٠١١ والعام ٢٠١٢، وهي ما عُرِف بالربيع العربي، وتخوّف من حرفها وتشويهها.. ونصح بالانتباه والحذر.. وعلى كل حال بارك هذا التحرك على أنه مظهر حيوية لطاقة الأمة وإمكاناتها. ورأى أن هذه التحركات في ليبيا واليمن وتونس والبحرين وسورية والعراق ومصر كلها دلالات على يقظة الأمة العربية وتبعث الأمل في نفوس الكثيرين من قادة الأمة وأبنائها. وهذا يعني أن الأمة منفتحة على المستقبل وعلى التغيير، وبإمكانها أن تتقدّم إلى مصاف الأمم الرائدة في العالم بإذن الله.

وحذّر من السلبيات التي رافقت بعض الحراك، كما حدث في ليبيا حيث المجازر البشرية يومية (تاريخ ٢٠١١/٤/١٨). كما سيفعل فيما بعد بالنسبة لما يجري في سورية. وقد حذّر باستمرار من أخطاء التطرّف الإسلامي وعبث أنظمة مخابرات الدول في صفوفنا.

ونهى عن اعتماد العنف والسلاح في التغيير والحراك، كما حذّر من أخطار التدخلات الخارجية ومخاطر الحروب الأهلية. وأكّد إيمانه بالشعوب وقدرتها على فعل المستحيل: «إن بلوغ حال الإصلاح والتغيير المنشود في العالم العربي قد يكون عملية عسيرة، ولكنها لن تكون مستعصية أو مستحيلة، فالشعب إن حزم إرادته فلن يحول دون تحقيق مآربه حائل»[1].

وأكّد أن للشعوب حقاً مقدّساً على حكامهم وقادتهم، في الحرية والديمقراطية..

(١) سليم الحص، قطاف من التجارب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، ص١٠٠.

ولطالما رأى في الديمقراطية حلاً لكل المشاكل المستعصية التي تثقل على مستقبل الأمة وتحجر عليه. ولطالما ردّد أن الحرية والديمقراطية هما المستقبل، وأن كل استبداد وتفرّد وطغيان هو في سبيله إلى الاندثار والسقوط.

واعترافاً منه وإيماناً بأهمية الديمقراطية في كيان الشعوب السياسي، ودورها في صياغة مؤسساتها وبناء أوطانها، أنشأ الرئيس الحص مؤسسة لتنمية الفكر الديمقراطي، مهمّتها نشر الفكر الديمقراطي في ثقافة الأمة ومعارفها، وتجذيرها كقوة تغيير وعصرنة وتحرّر. وسمّاها «مؤسسة سليم الحص لتنمية الديمقراطية» وأطلقها في ٢٠٠٦/٥/٢٥.

وقد عمل بكل طاقته الفكريّة والثقافيّة على تنشيط دور الأمة واستنهاض قواها المبدعة، وتقوية ثقتها بنفسها وبإمكانياتها، مؤمناً أنها لا تحتاج إلى الآخرين للنهوض ولا إلى نفوذهم خاصة، ولا إلى أدوارهم المريبة، إذ كان شديد الإيمان أن حافز الأمة على حلّ مشاكلها يجب أن ينبع من داخلها.

كما أنشأ بعض محبيه، جائزة باسمه يصدرها «برنامج سليم الحصّ للأخلاقيات الإحيائية والاحتراف». وقد كانت صاحبة الفكرة الرائدة المنظّمة الدكتورة «تاليا عراوي»، وهي مديرة البرنامج، والهدف منها تشكيل حافز للأطباء في لبنان لتطوير قدراتهم وأدائهم المهني. وقد فاز بالجائزة عن العام ٢٠١٢، طبيبان يعملان في الجامعة الأميركية في بيروت، أحدهما عن طب العائلة، هو الدكتور نبيل شرارة، والثاني الطبيب في جراحة الدماغ والأعصاب هو الدكتور حسين درويش. وغرض الجائزة باسم الرئيس تسليط الضوء وإبراز الجانب الإنساني والأخلاقي لمهنة الطب والارتقاء بها.

يكتب الرئيس:

«الأمة العربية واحدة ولو أنها تتمايز شعوباً في أقطار الجزيرة ومصر والمشرق العربي والمغرب العربي. ليس هناك من يقول بأمة مصرية أو لبنانية أو عراقية أو سودانية أو جزائرية. إنها شعوب في أمة واحدة. فالعرب تجمع بينهم لغة واحدة، وثقافة مشتركة، وتراث مشترك، كذلك يجمع بينهم مصالح مشتركة وشعور بوحدة المصير.

«ولكن للاتحاد العربي شرطين: أولهما نشر الديمقراطية، وثانيهما التنمية. فالاتحاد لن يستقيم إلا إذا جاء نتاجاً لخيار حرّ تتخذه الشعوب العربية، والشعوب لا تستطيع أن تعبّر عن إرادتها الحرّة إلا عبر الممارسة الديمقراطية. ثم إن الاتحاد لا يستقيم بين شعوب ذات أوضاع اقتصادية واجتماعية متباينة أو متنافرة أو تفتقر إلى القدر الحيوي من التجانس اقتصادياً واجتماعياً وهو التنمية القطرية»[1].

ولعلّ عروبتنا هي التي تحمي أمتنا وشعوبنا من الضياع في عصر العولمة أو القرية الكونية، فهي التي تحفظ وتصون خصوصياتنا وقيمنا الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية والدينية. العروبة هي التي تصون هويتنا من الذوبان والاندثار في الحركة الكاسحة والطاغية للعولمة.

بين الحص وسورية

ينظر الرئيس الحص إلى سورية، نظرة العربي المؤمن بالعروبة المتنورة، والعروبة تعني في جوهرها وحدة العرب في بلدانهم وشعوبهم. ويذكّر الرئيس الحص أن اتفاق الطائف ينصّ بصورة واضحة على عروبة لبنان، وهذا أمر محسوم وطنياً ولا خلاف عليه. والقطاع العروبي الغالب في لبنان يدرك أن عروبة لبنان إنما تمرّ عملياً بدمشق. عبثاً القفز في الحديث عن عروبة لبنان فوق دمشق إلى أي عاصمة عربية أخرى، فالجوار له حكمه. ووشائج القربى على مستوى الأفراد والعائلات بين الشعبين، عميقة على وجه ملحوظ. ثم إن اللبنانيين باتوا يدركون أن الحدود مع سورية تتمتّع بحيوية متناهية بالنسبة للاقتصاد اللبناني، إن من حيث التصدير إلى السوق السورية أو من حيث العبور إلى سائر الأسواق العربية، ولا سيما الخليجية منها. هذا فضلاً عن المصالح المشتركة المتشعّبة بين البلدين على كل صعيد.

وهكذا تكون العلاقات بين سوريا ولبنان طبيعية عندما تكون مميّزة.

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص١٦١-١٦٢.

والواقع أن قسماً من الشعب اللبناني أخذ ينظر إلى الوجود السوري اللبناني، خاصة في سنواته الأخيرة بعد العام ٢٠٠٠، على أنه وجود احتلال، وأن الجيش السوري هو قوة احتلال.. ولم يكن هذا صحيحاً. فقد دخل الجيش السوري إلى لبنان في العام ١٩٧٦ بناء على دعوة من قادة الجبهة اللبنانية (كميل شمعون، بيار الجميل وسليمان فرنجية). وكان الرئيس سليمان فرنجية يومها هو رئيس الجمهورية الشرعي. وقد دخل هذا الجيش لحماية المسيحيين، وبناء على دعوة من قادتهم ونداء استغاثة. وكان أن اصطدم بالقوى الوطنية وقيادة الفلسطينيين، دفاعاً عن المسيحيين المهدّدين. وفي مؤتمر الطائف كان هناك تأكيد على شرعية هذا الوجود، وبند ينصّ على إعادة تموضعه بعد سنتين من الطائف في سهل البقاع وفي أماكن يتفق عليها، وتعيّن من قبل سلطتيْ البلدين.

وقد وضعت هذه القوات طيلة وجودها بإمرة رئيس الجمهورية اللبنانية. وكان من الممكن الحديث عن تخفيف هذا الوجود وتنفيذ الطائف وما ينصّ عليه، من قبل الحكومات التي استلمت الحكم بعد الطائف، ورؤساء الجمهوريات. ولكن ذلك لم يحدث. كما كان يمكن أيضاً أن يناقش هذا الوجود من قبل اللبنانيين أو يبادر إلى ذلك القادة السوريون بعد العام ٢٠٠٠ حين تمّ التحرير. (مع بقاء كفرشوبا وتلالها، ومزارع شبعا تحت الاحتلال). ومع ذلك لم يحدث الأمر، فتكون المسؤولية واقعة على الطرفين.

وقد صدرت عن القوى السورية، أثناء هذه الفترات، أعمال وتصرفات أساءت إلى سمعة القوات السورية، كما أساءت إلى اللبنانيين. خاصة وأن الملف اللبناني قد صار في عهدة مرجعيّات مخابراتية سورية، وعسكريين، حيث ارتكب بعضهم أخطاء فاحشة، وسعوا لمصالح ذاتيّة وشخصيّة، وأغرتهم الأموال والثروات، من أي الطرق أتت، ومن أي السبل، وتدخلوا في أمور شخصية وقضايا لم يكن من حقهم التدخل فيها، وفي تعيينات وإيصال أشخاص إلى مراكز قيادية لا يستحقونها وليسوا جديرين بها.. كما تجرأوا على ارتكاب فضائح أزكمت الأنوف، وفبركوا انتخابات مزوّرة، ووضعوا قوانين انتخابية على مقاسات مطلوبة لشخصيات اختصوها بعنايتهم ونفوذهم. والغريب، وعلى شدة الاحتجاجات وكثرتها، لم نشهد محاسبة ومعاقبة أي من رموز هذه الارتكابات أو

إبعاده... وخاصة أن كثيرين من الضباط السوريين تورّطوا في أعمال التهريب للممنوعات كما ساعدوا المهربين وقاسموهم الأرباح وتورطوا في عمليات غسل الأموال وتبييضها.

لقد أشرف على ملف العلاقات اللبنانية – السورية شخصيّات سورية ثلاث: أولهم عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، وقد انتهى بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد إلى الانشقاق ومهاجمة قيادة بشار الأسد. وعاش في باريس جاحداً بلاده، لاعناً نظامها، بعد أن كان الفاعل الرئيس في الانتفاع والابتزاز والاستبداد. ثم غازي كنعان الذي انتحر بعد أن ثبت تواصله مع جهات خارجية. والعماد حكمت الشهابي الذي أُحيل على التقاعد، وعاش في لوس أنجلس عند ابنه حازم. وتوفى هناك عام ٢٠١٣. ولقد حافظ على ولائه للنظام ولم ينحرف أو ينقلب.

وكانت أكبر عملية تزييف، ما عُرِف بقانون انتخابات عام ٢٠٠٠ وتفصيله على قياس بعض الزعماء اللبنانيين. وقد رفض اللواء جميل السيد تحمّل مسؤولية هذا الأمر عبر الإعلام، كما رفض تسمية هذا القانون بقانون غازي كنعان قائد جهاز الأمن السوري المسؤول عن أمن القوات السورية في لبنان.

والواقع أن المسؤولية في هذه الانحرافات والارتكابات إنما تقع على عاتق اللبنانيين أيضاً، مسؤولين ومواطنين، فهم شركاء في الإثم والخطايا، وهم استدرجوا المسؤولين السوريين الأمنيين، وتواطأوا معهم، حيث قدّموا لهم شتى المغريات، حتى وصل الأمر بتوريطهم في التدخل بتفاصيل العيش اليوميّ والخلافات الشخصيّة للمواطنين.

ويرى الرئيس الحص، أمام هذه الوقائع، أن التقصير هو نتاج مشترك من الجانبين اللبناني والسوري، على حدّ سواء. كما يصرّح أن الوجود السوري، على الأقل من العام ٢٠٠٠ عام التحرير لم يكن وجوداً احتلالياً، ولا مفروضاً.. ويقرّ بحصول تجاوزات مفرطة وتدخلات فاجرة، من جانب أجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية على السواء، بلغت حدود محاولة فرض الهيمنة على السلطة وسياساتها. لا ريب في أن الجانب السوري كان مسؤولاً عن هذا الواقع الرديء، لكن المسؤول اللبناني كان شريكاً مباشراً له في تحمّل تبعاته لمجرد أنه رضخ لضغوط أجهزة الاستخبارات أو تواطأ معها.

والرئيس الحص يعيد ذلك إلى عدم تفعيل آليات التواصل بين الدولتين، وإلى وقوع خلل رهيب في العلاقة بين البلدين. يكتب في ٢٠٠٦/٥/٢٩، أي بعد خروج القوات السورية من لبنان: «ولعل بعض المسؤولين اللبنانيين كان يخشى الشكوى لكبار المسؤولين في دمشق، حذراً من ردود فعل الضباط الأمنيين السوريين المتواجدين في لبنان، ويحسب ألف حساب لانتقامهم منه وغضبهم عليه.. خاصة وأن المسؤولين لهم مصالح خاصة يحرصون على تحقيقها... يصورون اليوم زوراً أن مقاومة تلك الضغوط والتدخّلات كانت أمراً متعذّراً، فكيف بالجهر برفضها؟ ما كان هذا صحيحاً إلا بمنطق الجبن أو التواطؤ».

ويعدّد الرئيس الحص جملة مواقف له على امتداد خمسة وعشرين عاماً من عهود ترؤسه للوزارة في لبنان، كان فيها يتخذ قرارات وإجراءات ومواقف، مستقلاً ومعارضاً أحياناً رغبات السوريين:

«وفي عهد الحكومتين طُلب إليّ تعيين شخصية معيّنة قائداً للجيش بالوكالة، في جانبنا، فتمّ ذلك. ثم طُلب إليّ أن أمحضه مرتبة العماد، فرفضت حرصاً على وحدة المؤسّسة العسكرية. وطُلب إليَّ فتح باب التطوّع في الجيش، بهدف إدخال المليشيات فيه فرفضت. وقد عُزّز هذا الطلب باتصال من الاستخبارات السورية، فكان أن انبرى أحد الوزراء إلى تهديدي في حياتي، بقحّة ما بعدها قحة، إن لم أرضخ لهذا الطلب، فلم أستجب. ثم طُلب إليَّ أن أشتري سلاحاً من الجيش السوري فرفضت. وجاءني يوماً قائد الجيش (اللواء سامي الخطيب المعيّن من قبلنا) برسالة موجهة إلى العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري يطلب شراء أسلحة، فرددتها رافضاً توقيعها. وفي زيارة قمت بها إلى دمشق بعد ذلك، توقّفت عند الأستاذ عبد الحليم خدام في انتظار لقائي مع الرئيس حافظ الأسد، ففاتحني في الموضوع مشدّداً على استعداد سورية لإجراء صفقة، فرفضت...

«وفي عهد أول حكومة ترأستها في مستهل ولاية الرئيس الهراوي قمت بزيارة للرئيس حافظ الأسد، فطلب إليّ تعيين أحدهم مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي. فاعتذرت قائلاً: مع محبّتي واحترامي لشخص المرشّح فإن تعيينه في هذا المنصب غير مناسب.

«وقد سجّلت في إحدى جلسات مجلس الوزراء حين اتخذ قرار إنهاء حركة العماد عون عسكرياً بمشاركة الجيش السوري، تحفّظي على القرار داعياً إلى البحث عن وسيلةٍ سلميةٍ لإنهاء تلك الحالة تحاشياً لما قد يترتّب على العملية العسكرية من خسائر وأضرار.

«وقد أصرّ عليّ الأستاذ عبد الحليم خدام، في انتخابات ١٩٩٦ على ضرورة التحالف مع الرئيس رفيق الحريري (وكان رئيساً للوزراء أثناءها) وكان اللواء غازي كنعان (كان برتبة عميد) واللواء إبراهيم صافي قائد قوات الردع السورية، موجودين، وساهما في «إقناعي» بأهمية التحالف الانتخابي بيني وبين الرئيس الحريري.. فرفضت شارحاً السبب. بأنني أفضّل الاستقلالية لأن الائتلاف سوف يحجب عني إمكانية سلوكي طريق المعارضة البناءة.

«كما تحفظت على مشروع القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٠ الذي جاء به ميشال المر وزير الداخلية آنذاك، وقيل إن مصدره كان اللواء غازي كنعان، فاعترضت على الدوائر الانتخابية، وعلى تقسيم بيروت في شكل خاص. واعتُمد القانون رغم اعتراضي عليه، والمسجّل في المحضر. ثم أعلنت تحفّظي على الملأ.

«وقبل انتخابات عام ٢٠٠٠ طلب منّي المسؤول عن الاستخبارات السورية في بيروت، بإيعاز من اللواء كنعان ضمّ أحد المرشحين إلى لائحتي فاعتذرت. وانضمّ إلى اللائحة المنافسة، لائحة الحريري، فكان أن نجح هو، وفشلت أنا.

«وكان سبق لي أن رفضت التمديد للرئيس الهراوي رغم الطلب السوري والضغوط فرفضت. وكذلك فعلت عند التمديد للرئيس لحود، مع أني كنت خارج الندوة النيابية. ولم أرضخ يوماً لطلب أو تدخّل لم أكن مقتنعاً به. مع ذلك خلافاً لما يروّج ذوو المآرب، لم أتعرّض يوماً لتهديد أو وعيد أو إهانة.

«وهكذا أرى أن مسؤولية تدهور العلاقة بين لبنان وسورية، هذه الأيام (٢٠٠٦/٥/٢٩) إنما تقع على عاتق الجانبين على حد سواء. وأن المتحاملين على سورية هذه الأيام كان كثيرون منهم من الممالئين للأجهزة السورية، لا بل من المتواطئين معها (عام ٢٠٠٦ بعد

خروج القوات السورية من لبنان). وواقعاً ومهما قيل في التدخلات والضغوط السورية والأجهزة الأمنية، لم يكن هناك ما يبرّر رضوخ مسؤول لبناني، يتمتّع بالحد الأدنى من الكرامة واحترام الذات، لأي ضغط أو تهديد، فيتقبّل ما ليس قانونياً أو مشروعاً أو سائغاً»[1].

ويعلّق الرئيس الحص، بصراحة وواقعية: «لا أنكر حين رفضت طلبات الأجهزة السورية، وتمنيّات بعض المسؤولين السوريين، أنه كان لتلك الأجهزة أساليبها في الردّ على عدم تجاوبي معها ومسايرتها في طلباتها. وكان من ذلك الإتيان بأحدهم وزيراً للداخلية في حكومة لاحقة، كنت قد رفضت تعيينه لجهاز أمني. وربما كان من ذلك تعبئة أجهزة الأمن السورية واللبنانية في العمل ضدّي خلال انتخابات العام ٢٠٠٠، فكنت رئيس الحكومة الوحيد الذي يسقط في انتخابات نيابية في لبنان وهو في سدة المسؤولية».

يشير بعض الكتاب السياسيين إلى أن تحالفاً قد نشأ بين قادة سوريين استلموا الملف اللبناني وكلّفوا بإدارته، خاصة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، واللواء غازي كنعان رئيس أجهزة الأمن السورية في قوات الردع العربية، وبين بعض السياسيين، وبشكل خاص الرئيس رفيق الحريري، وأن هؤلاء القادة (ومعهم ضمناً العماد الشهابي رئيس الأركان وغيره من الضباط) قد مالوا إلى التعاون سرّاً مع السعودية وساهموا في مدّ نفوذها في لبنان، ودعم ممثلها الرئيس الحريري. وبهذا يفسّر فشل عملية الإصلاح التي باشرها الرئيس لحود في بداية عهده مع الرئيس الحص، وتوافقا عليها.

ويحمّل اللواء غازي كنعان مسؤولية عرقلة مشاريع الإصلاح وحماية رموز الحريري في الإدارة، وتصاعد الاتهامات عبر الإعلام للحكومة بالكيديّة والتشفّي والانتقام من رجال الحريري. وقد عاونته أجهزة أمنية لبنانية في هذا الصراع، وخاصة في صياغة المشروع الانتخابي للعام ٢٠٠٠، حيث رتّبت هذه الأجهزة برعاية كنعان «نجاحاً باهراً للحريري وحلفائه، وسحقاً لأخصامه، وخصوصاً رئيس الحكومة السابق سليم الحص

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٦٥-٧٠.

الذي كان أول رئيس للحكومة يخسر مقعده النيابي في الانتخابات في تاريخ لبنان، وهو في سدّة الحكم»[1].

ويستمر الكاتب الدكتور جمال واكيم في دفع فكرته هذه إلى أقصى مداها، فيذكر أن حلفاً سرّياً قد نسج بين خدام وكنعان خاصة، وبين السعودية عبر ممثليها في لبنان وخاصة الرئيس الحريري، كان من أهدافها تحضير انقلاب على الرئيس بشار الأسد انطلاقاً من لبنان.. مما يفسّر أن خدام وكنعان قد دفعا الثمن، بإبعاد الأول وانتحار الثاني[2].

وهكذا دأب الرئيس الحص، وبعد خروج السوريين من لبنان، وما تلى ذلك من تشنّج وجفاء وسلبية بين البلدين، على المطالبة برأب الصدع وإعادة العافية كاملة إلى العلاقة بينهما. ذلك أنّه من الطبيعي أن تكون هذه العلاقة دوماً مميزة على قاعدة الاحترام المتبادل واستقلال كل من البلدين وسيادتهما.

وللحقيقة أن الرئيس سليم الحص كان أحد القلائل من قادة الرأي والسياسيين اللبنانيين الذين كانوا يخلصون النصيحة، ويحرصون على متانة العلاقات بين البلدين الشقيقين، وعلى صفائها ونقائها وقوتها. وكان ذلك عبر مواقف كثيرة، ولقاءاته مع المسؤولين، وأكبر المسؤولين السوريين، وعبر كتابات منشورة وصادرة.

ومع أن الرجل لم يطلب يوماً من السوريين ولا من غيرهم، شيئاً لنفسه، ولا استغلّ علاقاته للتقرّب منهم أو نيل مركز، ولا حاول الاستفادة من تقديرهم واحترامهم القوي له، فقد كانت القيادة السورية، وفي أعلى مستوياتها، تقدّر الرئيس الحص وتشيد بإخلاصه، وتحترم نزاهته، فكان الرئيس بشار الأسد خاصة، ومن قبله والده الرئيس حافظ الأسد، يوجّهان الدعوات إليه باستمرار لزيارة سورية ولقائهما.. وينصتان إليه باهتمام واحترام.

(١) د. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص١٨٤-١٨٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

وكان الرئيس الحص من الساسة اللبنانيين القلائل الذين كرّمتهم سورية، إذ منحه الرئيس حافظ الأسد قبيل وفاته وساماً رفيعاً، باسم الدولة السورية تقديراً له على نزاهته واستقامته، وصفاء قوميته، وإخلاصه في إقامة أرقى العلاقات وأمتنها بين البلدين الشقيقين.

وفي تصريح علني له في بيروت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣٠ (قبل خروج القوات السورية من بيروت) اتسم بالصراحة المطلقة، لكنه كان نصح ناصح مؤتمن يريد المحافظة على مصلحة البلدين، وقد استفحل الخطأ وعمّت النقمة، وكثرت الشكوى، نصح الرئيس الحص القيادة السورية بإعادة الانتشار، حسبما نصّ عليه الطائف. (إلى البقاع) والمبادرة سريعاً إلى ذلك. وإلى وضع اتفاق جديد بين البلدين تحدّد فيه القوة الباقية وأماكن تواجدها، بعد انسحابها إلى البقاع.

ووقف وردع أجهزة الأمن العسكري السوري ومعها الأجهزة الأمنية اللبنانية التي طغت وبغت في سلوكها تجاه المواطنين، والتدخل في شؤون داخلية لا علاقة لها بمهماتها أساساً.

ودعا إلى تنشيط وسائط وسبل التواصل بين البلدين، حيث نصّت على ذلك المعاهدة المشتركة، وتحديداً المجلس الأعلى اللبناني السوري، وهيئة التنسيق العليا. كما دعا البلدين إلى إجراء مقاربة مشتركة من القرار ١٥٥٩ بعد أن صدر في عام ٢٠٠٥.

ويبقى أن أقسى موقف اتخذه الرئيس الحص من الأجهزة الأمنية السورية وعبثها وانحرافاتها في لبنان كان في ٢٠٠٣/١٢/٩، على أثر نشر محطة تلفزيون (نيو تي في) عدة تحقيقات عن بنك المدينة (وكانت روائح الفضيحة حوله تزكم الأنوف، وانتشرت شائعات كثيرة عن اختلاسات وسرقات وتبييض أموال اقترفتها قيادات مسؤولة سياسية وعسكرية وأمنيّة، سورية ولبنانية) وقد ورد فيها، تصريحاً وتلميحاً، إشارات لأسماء شخصيات كبيرة ورتب عالية.

اتصل العميد رستم غزالة مسؤول أمن مخابرات القوات السورية في لبنان عام ٢٠٠٣، في شهوره الأخيرة، برئيس مجلس إدارة هذه المحطة الفضائية شاتماً مهدّداً

متوعّداً، وكذلك اتصل بمنزله موجهاً السباب القبيح والشتائم البذيئة لعائلته. فزار السيد تحسين الخيّاط صاحب المحطّة الرئيس الحص في مكتبه، وروى له كل ما جرى، ونقل إليه التهديدات التي تلقاها من هذا المسؤول السوري شخصياً.

هال الرئيس الحص ما رواه السيد الخيّاط، واستفظعه، ورأى أن الأمر مستهجن ويثير العجب. وما كاد السيد تحسين الخيّاط يغادر مكتب الرئيس الحص، وبعد مضي أقل من نصف ساعة، حتى اتصلت زوجته بالرئيس الحص مرعوبة باكية لتخبره أن عدداً كبيراً من الجنود قد حاصروا منزل آل الخيّاط في الدوحة (دوحة الحص كما يسميها الناس) واعتقلوه عنوةً، وهي تخشى على حياته.

أجرى الرئيس الحص اتصالات بقادة القوى الأمنية اللبنانية، ومدعي عام التمييز والمدعي العام العسكري، محتجاً غاضباً، ومحذّراً من عمل كهذا، أو المسّ بأمن وكرامة السيد الخيّاط. فكان كل مسؤول يلقي بالمسؤولية على آخر، في الأمن أو القضاء.

اتصل الرئيس فوراً بمكتب الرئيس بشار الأسد حيث تلقى المكالمة مستشاره الأمني، فاحتج الرئيس بغضب وأسى على تصرفات الأجهزة الأمنيّة السورية وقيادتها في بيروت، شارحاً أبعاد مثل هذه التصرّفات السيّئة والمشينة على مسار العلاقات اللبنانية ـ السورية.

والواقع، أنه بعد مرور فترة قصيرة أعيد الرجل إلى بيته مكرّماً، واعتذرت منه القيادات الأمنية والقضائية، مدّعية أنها كانت ترغب في الاستماع إلى ما عنده من معلومات وتفاصيل حول قضية المصرف موضوع القضية!!

كان غضب الرئيس الحص لا حدود له، وتفاعلت انتفاضته على سلوكيات القوى الأمنية السورية، وإجبارها المراجع اللبنانية، أمنيّة وقضائية، على مسايرتها والخضوع لمشيئتها، فاندفع يكتب مقالةً تمثّل محطة تاريخية في مسار العلاقات بين البلدين.. ولعلّها كانت بمثابة جرس إنذار للنهاية المحتومة لهذه العلاقات إذا ما استمر التصرف بهذه الكيفية والمزاجية والاستخفاف. كانت المقالة بعنوان: «حرصاً على العلاقات المميزة مع سورية» وقد نشرها الرئيس في جريدة النهار في ٢٠٠٣/١٢/٩.

كانت وقفة شجاعة من رجل حرّ الضمير وشجاع، ورجل دولة، يحترم القيم الإنسانية ويعلي من شأن العروبة، على أنها نظام من حريّة وديمقراطية وكرامة وحداثة: «ضنّاً بالعلاقة المميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين، يقتضي الحرص كلياً على محاذرة إقحام أي مرجع سوري في أي أمر يمكن أن يثير شبهة التدخل في شؤون داخلية أو في أي عمل يكون موضوعه غير قانوني أو غير مشروع.

«من هنا القول إن العلاقات المميزة بين لبنان وسورية هي أعظم من أن يوكل أمرها إلى أجهزة أمنية. وقديماً قيل «إن الحروب أخطر من أن يترك أمرها للعسكريين وحدهم» ونحن نرى أن مثل هذا القول يصحّ على نقيض الحروب أي على علاقات الأخوة المتميّزة.

والواقع أن هناك بين الناس قناعات لا تقتصر على فريق معيّن من وجود تدخلات أمنية سورية، وفي حالات كثيرة، وبعض هذه الحالات ينطوي على تجاوزات ومخالفات يقتضي تفاديها»[1].

لم يجرؤ أحد، قبل الرئيس الحص، وقبل هذا اليوم، من بين الصف المتحالف مع سورية، والمنتمي إليها عروبياً وقومياً، أن يجهر بمثل هذه المواقف. ولقد كان ذلك لصالح سورية في الدرجة الأولى، كما هو لصالح لبنان. فكرامات المواطنين والناس وحقوقهم خطّ أحمر لا ينبغي لأي جهة أو قوة أن تعبث بها أو تسيء إليها.

وفي مقالٍ للرئيس الحص، بحجم فصل من كتاب «للحقيقة والتاريخ» بعنوان: «بين سورية وبيني» هو سرد مفصّل لتاريخ العلاقة بين الرئيس الحص والقيادة السورية، طيلة فترة وجوده في الحكم، وفي منتهى الصدق والصراحة.

تصدّى الرئيس الحص لتصحيح مسار العلاقات اللبنانية السورية، وقد انطلق من مفهوم قومي بحت، وبحرص شديد على سلامة هذه العلاقات، وعلى أهميتها. وقد عدّد صراحة مآخذه الكثيرة على الحضور السوري في لبنان وعلى مثالب قيادته الأمنية وأخطائها وتصرفاتها.

(١) سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣، ص١٣٢-١٣٤.

ويعيد أسباب هذا الانحراف، وهذا الوهن إلى غياب التنسيق في آليتي هيئة التنسيق العليا والمجلس الأعلى، اللذين نصّت عليهما معاهدة الأخوة والتنسيق بين لبنان وسورية. فنادراً ما اجتمعا وناقشا معاً شؤون هذه العلاقات وشجونها. كما أن غياب التبادل الديبلوماسي (وقد تبادل البلدان بعد مدة من تاريخ هذا المقال المنشور في ٢٠٠٥/٤/٢٢، التمثيل الدبلوماسي، وعيّن كل بلد سفيراً له، وافتتح سفارة في البلد الآخر). كل هذه الأمور ساهمت في إيجاد فراغ في العلاقة ملأته على وجهٍ مُنكرٍ أجهزة الاستخبارات.

تُلام سورية، كما تُلام الطبقة الحاكمة في لبنان منذ عام ٢٠٠٠، أي منذ تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي بفضل المقاومة، على عدم إتمام عملية إعادة الانتشار في منطقة البقاع، ومن ثم الانسحاب من لبنان. وتُلام سورية على عدم التجاوب مع الدعوات لكفّ يد جهاز استخباراتها في لبنان عن التدخل في شؤون لا تعنيه، وكذلك على فرض التمديد لرئيس الجمهورية اللبنانية، وعلى تعاطيها الخاطئ مع القرار ١٥٥٩ والذي جارتها فيه السلطة اللبنانية، وأخيراً لا آخراً تخبّطها الرهيب في التصرّف حيال الجريمة النكراء التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري. غير أن الرئيس الحص قد أثار هذا الموضوع مواجهة في لقاء، مع الرئيس السوري بشار الأسد في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥:

وبناء على اقتراح من الرئيس الحص، عبر منبر الوحدة الوطنية، صدر قرار بوجوب احترام البلدين، لبنان وسورية للقرار ١٥٥٩ وسائر القرارات الدولية (خاصة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لصالحنا، وتدين إسرائيل، وتعترف بحقوق الفلسطينيين، ١٩٤، ٢٤٢، ٤٢٥، وغيرها). ويرفض «الانتقائية»، بمعنى أن تطبّق الأمم المتحدة ما هو لصالح إسرائيل والغرب، وتهمل القرارات التي لا توافق عليها إسرائيل.

ويحذّر الرئيس الحص من أن العروبة في لبنان في خطر. وإعادة الاعتبار لها لن تكون إلا عبر تصحيح العلاقة اللبنانية السورية. ومرة أخرى، طريق العروبة في لبنان تمر في دمشق.

في الحقيقة، إن من يتابع الرئيس الحص عبر كتاباته ومواقفه يدرك، يقيناً، كم كان حريصاً على صفاء واستقرار وتطوّر العلاقات اللبنانية – السورية. لقد كان الحارس الأمين لهذه العلاقات خشية أن تنحرف أو تتعثّر أو يعبث بها الأدعياء.. فكان دائم التصويب لها، ودائم النصح لقادة البلدين، لا يضنّ بجهد، ولا يحبس فكرة مخلصة أو مشورة.

ولقد أدرك فضل الحضور السوري في مراحله الأولى، وكيف أعاد السلام للبنان، في الفترة الأولى من عهد سركيس، وتصدّى للمقاتلين المتطرّفين في تصرفاتهم، وصوّب مسيرة الحكم، وكان من مآخذه على عهد الرئيس سركيس أنه لم يحسن الاستفادة من هذا الوجود العسكري السوري ليحسم أمره واعادة توحيد البلد وفرض السلام.

ولقد دفع السوريون أثماناً باهظة وهائلة في دفاعهم عن عروبة لبنان وصموده ووحدة أراضيه، وإسقاطهم الحرب الأهلية وكل مشاريع التقسيم والفيدراليات وغيرها...

كما تصدوا لمطامع إسرائيل في وضع يدها على البلد والهيمنة عليه، واتساع تغلغلها في مناطقه.. ولعلنا لا ننسى كم دفعت سورية من ثمن باهظ في تصدّيها لاجتياحات إسرائيل للأراضي اللبنانية عام ١٩٨٠ و١٩٨١ وأخيراً في احتلالها بيروت العاصمة اللبنانية عام ١٩٨٢، فقد تصدت للطيران الإسرائيلي وللدبابات الإسرائيلية رغم عدم التكافؤ في ميزان القوى، فخسرت عشرات الطائرات والطيارين، وأعداداً كبيرة من الدبابات، في النبي يعقوب وعين دارة والمديرج.. وبقي لواء من جنودها يحارب في بيروت المحاصرة حتى آخر لحظة.. ودفع آلاف من الجنود السوريين حياتهم ثمناً لعروبة لبنان.. وتحمّلوا ضغوط العالم كلّه من أجل أن يحافظوا على وحدة البلد وقراره، ومقاومته في الجنوب، تسليحاً وتدريباً وحماية، حتى بلغت المقاومة مرحلة النضج فأصبحت رقماً صعباً في المعادلات، وصانت أمن الجنوب وحطّمت مخططات إسرائيل العدوانية، وأزرت بسمعة جيشها... كانت لهذه المنجزات أثمان غالية من العرق والدّم والمال والجهد وتحمل الضغوط الدولية.

وحين اندلعت الأحداث الأخيرة في سورية، في العام ٢٠١١ أسرع الرئيس الحص

بنصح القيادة السورية في الاستجابة لحاجات الناس، والانفتاح على مطالبهم وتلبيتها. فمن حق الشعب أن يعيش بحرية وكرامة، وأن يعبّر عن نفسه بكل ما يضمره ويرغب فيه ويرجوه، في أجواء وآليات ديمقراطية، مختاراً صيغ عيشه ومؤسساته، ومنتخباً قادته وسياسييه. وقد استجاب الرئيس الأسد لكثير من طلبات شعبه وحقوقه، لكن المعارضين والقوى الخارجية اعتبروا أن هذه الاستجابة جاءت متأخرة! ممّا يدلّ على نوايا مبيّتة.

وقد دخلت عوامل كثيرة على خط الأحداث السورية، حيث كان لكثير من الدول مخططاتها وأجنداتها، وأخرى كانت لها أحقادها، فتآمرت وسهّلت العنف وأدخلت السلاح وموّلت المقاتلين، فاتّجهت الأمور وكأن غايتها تحطيم الدولة السورية، وتقسيمها، وإضعافها... فلم يعد هناك أي علاقة بين المطالب الإصلاحية التي نادى بها الناس بصدق لتحديث بلادهم أول الأحداث، وبين التطرّف والتدمير والعنف وقتل الأبرياء والفظائع..

والغريب العجيب أن العرب وقفوا متفرجين، في غالبيتهم، وتنطّح بعض دولهم، لتنفيذ المؤامرة تحريضاً وتزويراً وتمويلاً وتسليحاً، وسيطرت على قرار جامعة الدول العربية، فصدرت عنها مواقف مريبة ومنحازة، غبية وغير مفهومة، بدل رأب الصدع، وجمع الشمل والحفاظ على الشعب السوري والدولة السورية، واستيعاب الأمور. فبدت الجامعة العربية حيث تهيمن عليها دولة أو دولتان، كرأس رمح للمؤامرة على سورية وجسراً للخديعة والمكر..

وكان للرئيس الحصّ تصريح قوي إزاء هذه النكبة المهولة والمأساة المؤلمة في سورية، في ٢٠١٢/٥/٣ على أثر مصادرة الجيش اللبناني لسفينة تحمل أطناناً من السلاح والذخيرة، في مرفأ طرابلس، لتهريبها إلى داخل سورية، للمعارضة: «يؤلمنا أن تقف وراء هذه المحاولات المجرمة حكومات ودول، ما فتئت بتصرفاتها ومكائدها ورعونتها، تحرّض وتكيد، وتفرّق وتميت.. وإذا كنا كعرب مؤمنين بقوميّتنا وعظمة أمتنا، وحقوق شعوبنا في الحريّة، والسيادة والتنمية والحداثة والديمقراطية، فإننا نؤكّد ونصرّ على أن يتمّ الأمر عبر الحوار والتفاهم والتطوير السلمي، وحفظ كرامات الناس وصون إنجازات

الدول. فالتدمير والحراك الحاقد المدمّر والتطرّف، هي أساليب تمناها واشتهاها أعداؤنا والمتربصون بأمتنا. وليت هذه السفن والأسلحة توضع في المكان المناسب، بين أيدي مقاومين يتصدّون للعدوّ الأول والأخطر إسرائيل».

على أنه كان لتركيا موقف غاية في العدائية والانتهازية فانقلبت بين ليلة وضحاها، من صديق يكاد يكون حليفاً، إلى جارٍ جعل من نفسه مقراً وممراً ومسهّلاً وبوقاً للقتلة والإرهابيين..

سبّبت هذه الأحداث إحباطاً في نفوس المتمسكين بعروبتهم، والمؤمنين بأمتهم.. على مطالبتهم الدائمة والملحّة وولائهم العميق لدعوات الإصلاح، وتطوير الأنظمة ورفض الاستبداد والدكتاتوريات، وبغضهم للتخلف والظلم وإفقار الشعوب.

وتألم الرئيس الحص لما يحدث، مع إيمانه العميق بحقوق الناس، لكنه رفض تدمير سورية وتحطيم قوتها والمسّ بجيشها، كذلك حزن لتعثّر بعض النهضات عن الوصول إلى أهدافها في تونس وليبيا ومصر واليمن والبحرين. ورأى أن هناك محاولات ماكرة حثيثة تجتهد ليل نهار، في إعاقة مسيرة الشعوب، وتتصدى لها لتحرفها عن سبل النجاح، وتحقيق الأهداف المرجوّة.. وأسف كثيراً لحالة الشرذمة والتسيّب في الشأن العربي، والأمن العربي، والتفرقة والأحقاد، في وقت تمعن إسرائيل في قضم وسرقة واغتصاب الأرض العربية، في الضفة الغربية الفلسطينية، كل يوم، وتنشط في تهويد القدس والمسجد الأقصى المبارك.. ومع ذلك تتسارع حركة الانفتاح العربي على الكيان الغاصب، فتقام ممثّليات لإسرائيل في أكثرها، ويزورها مسؤولون عرب سرّاً، وعلناً، دون خجل أو حياء أو خوف.

وتحضر تركيا كل جلسات واجتماعات القمم العربية، ووزراء الخارجية العرب، وتُطرد سورية منها، وتُقطع كل العلاقات معها، وتُغلق سفاراتها، ويُضرب عليها حصار محكم حاقد ولئيم لإفقار شعبها وتجويعه، وتتخذ قرارات لإذلالها بمشاركة دول عدوّة لقضايا العرب ومصالح العرب، ووحدة العرب، متناسين كل روابط التاريخ والعروبة والدين واللغة.

إذا احتربت يوماً وسالت دماؤها   تـذكَـرت الـقُـربـى فسـالـت دموعـهـا

فأين نحن من ذلك اليوم؟

سليم الحص، المواطن والإنسان

هنا، في الحديث عن سليم الحص الإنسان، تتسع المساحات وتمتدّ الآفاق، وتزهر الآمال، وتعظم المسرّات. فنحن في المكان الصحيح، والأمان الحق، وسلامة الشهادة. نادراً ما احتجب، إذ ليس عنده ما يخفيه، وليس هو في علّة يودّ حجبها عن عيون الناس.

إنه في بساطة من العيش وسعة في الصدر، وسموّ في الروح، وعمق محبة تطوّف على أجواء كلّ لقاء، مع كل الناس، في كل الظروف.

المحبة، مفتاح شخصيته. يُحبّ كل الناس، لا فرق بين خصم أو مناصر، فسحة الودّ والاحترام والمحبة تسع الجميع.. لذلك عاش لا يعرف الحقد، ولا الإساءة، ولا يرضى بإنزال الضّرر بأي مخلوق.

تدخل عليه في مكتبه، وهو حضن بساطة وحصن تواضع، ومقام مودّة، فيلقاك باسماً، كأنّك تحمل إليه ما جئت تطلبه منه. يملأك التهيّب قبل أن تلقاه، فهو رئيس وزراء ورجل دولة، يستقبلك بترحيب وافر صادق، وتواضع جمّ، فيكبر فيك الإحساس بأهميّتك، وتشمخ وتعتزّ، فالكلّ كبار في ملقاه، والكلّ عزيز وكريم وسيد.

قد لا يرى كثيرون في سليم الحصّ ذلك العظيم، وقد لا يرون فيه العظمة، ولكن من المؤكد أن كلّ إنسان في حضرته وبقربه يشعر بنفسه أنه عظيم! وفي هذا سحر البساطة والتواضع.

يحسن الإنصات، ويُكثر الاهتمام، بكل ما يقوله ضيوفه وزوّاره، يراجعهم عبر أسئلة بسيطة، في شتى شؤونهم وما يعرضون، ويسعى للشفاعة لهم، في جلّ ما يسألون.. ولا ينتظر جزاءً أو شكوراً..

تغيب عنه، فيشتهي حضورك، ويتفقّدك، ضامناً عمق الودّ، وصدق المشاعر، ورقي الروابط.. يستفسر، يطمئنّ، يسأل، ويتمنّى للغائب حسن المآل، وطيب الأحوال.

تعوّدت أن ألقاه باستمرار.. فألمّ بمكتبه بحكم الجيرة، متسقّطاً أخباره، مستطلعاً أحواله... أطمئن عليه وأخرج.. لكن ما اعتدنا عليه، والفضل الكبير في ذلك يعود إليه، أنا وبعض الصحبة، هو هذه الجلسة الأسبوعية التي كنا ننظّمها بحضوره، وفي مكتبه يوم الأحد.. إنها ديوانية الأحد. في كل أحد، مجموعة من الأصدقاء، يحبّونه، مولعون بحضوره وشخصه وفكره وأدبه، وآرائه، وفكاهاته..

بلى! فكاهات الرئيس الحص.. وكانت في أكثرها منتشرة ومشهورة ومتداولة بين أصحابه وأصدقائه. ولا يخدعنّك المظهر الجاد، وفي الحقيقة كان الرئيس جاداً ورصيناً ورزيناً، فلا تظنّن أنه لا يضحك ولا يبتسم ولا يحبّ الفكاهة. الواقع على العكس من ذلك، تماماً، فهو ودود، حانٍ، فكه، ضحوك.. وأبعد الناس من أن يكون عبوساً، محبطاً، زمّيتاً.

وأرى أن بعض الناس يعتقدون، وهذا وهم كبير، أن الضحك يزري بصاحبه، وأن المؤانسة تذهب بالاحترام. ما أبعد الحقيقة عن هذا الاعتقاد، وما أبعده عن مقاربته الصواب.. فالابتسامة إشارة أمل، ونداء ودّ وتعاطف، وجسر تواصل مع الآخرين.. وهي تقرّب البعيد، وتسهّل المحال، وتربط بين القلوب، وتسمو بالنفس اليائسة فتمنحها حرارة وحنيناً وحياة. وكأنها السحر. يقرّب الغريب، ويبثّ دفء الودّ ما بين القلوب، ويؤنس المتوجّس.. ويطلق الألسنة بطيب الأحاديث.

وفي المرويّات، ورد قول للخليفة المأمون، وهو الأديب الأريب المثقّف، في مجلس سمر ومنادمة، أن لذائذ الدنيا ثمان!

وأخذ يعدّدها: الماء البارد، والعطر الفوّاح، ولحم الضأن، والفراش المريح، والغناء المطرب، والوجه الحسن، وأكمل حتى عدّ ثماني لذاذات، كما حسبها. فعلّق أحد الحضور: وأين أنت من محادثة الأخوان يا أمير المؤمنين؟ فأثنى عليه المأمون قائلاً: «أحسنت، وهذه تاسعتها، وهي أفضلها!».

ولطالما اعتقد البعض خطأً أن المرح والفكاهة والابتسام والضحك والأملوحة تقلّل من هيبة الشخص، بينما العبوس والقتامة تزيد من احترامه.. وهذا ضلال وزور وتحريف وجهالة.

فالابتسامة فعل إيماني واجتماعي وحضري ونفسي وإنساني. فهي تدعو للتفاؤل وتدفع الآخرين إليه، وتزيد الوجه إشراقاً وانبساطاً وحُسناً. ولقد ربط الدين بين الخير وحسن الوجوه، المنشرحة المبتسمة.. (اطلبوا الخير عند حسان الوجوه)، وسمّوا المرء حسناً تيمناً بغده المقدّر المحتوم.. وتحبباً للناس إليه. والناس ترتاح للوجوه المبتسمة حين تلقى الآخرين.. كحال الغريب، في البلد الغريب واللغات الغريبة، تهَل عليه بابتسامة تلقاه بها، فيذهب خوفه وحذره، ويأنس ويرتاح.. وحتى في أعمال السوق، تمثل الابتسامة جاذباً. فالمثل الصيني الشائع: «إذا كنت لا تعرف الابتسام فلا تفتح متجراً». والابتسامة لغة الطفولة البريئة قبل أن تنضج اللغة عند الطفل الصغير، حيث تعبّر عن الارتياح والاطمئنان والفرح والقبول، بينما يمثّل البكاء وجه الحذر والتوجّس والانحراف وعدم تقبّل الغرباء والألم.

كانت الفكاهة والظرف فعل خيال واسع في طبيعة طيبة متسامحة عند الرئيس، وهي امتداد وعطاء لطاقة ذكاء فيّاض.اعتدت المرور بمكتبه يومياً، للاطمئنان وسؤال الخاطر، وتعوّدت أن أبادره: كيف الحال يا دولة الرئيس؟ فيبادرني «بنتعةٍ عيتانية»: أحسن منك! ويغلغل في الضحك! فأجيب مبتسماً: يا ليت! تلك غاية المُنى. إن شاء الله تعالى تكون في أتم عافية!

في ديوانية الأحد تكوّن مجلس حوى الأدب والشعر والسياسة، والأحوال والشؤون اليومية.. كنا نستوضح الرئيس عن كل الأمور والشؤون والقضايا، فلم يكن يضن بجواب أو شرح أو تحليل... وكانت تروى فكاهات ونكات ومضاحيك، فكان مجلس علم ومسرّات. وقد عوّدنا التشوق والولع بالرئيس أن نحترم موعد هذه الديوانية، فما أن يحلّ الأحد، وفي الساعة الخامسة غالباً، حتى نتوافد إلى مكتبه بلا تأخير، تحدونا المحبة ويسوقنا الاحترام العميق، وشوق اللقاء..

دام الأمر سنوات، وما زال.. وما زلنا نفس الأصدقاء المجلّين، المحبّين، المخلصين، الأوفياء.. نأتي، فلا يمنعنا شيء ولا يصدّنا طارئ عن الحضور، اللهم استثناءات وأقدار.

كان الرئيس يوزّع على ضيوف مجلسه بعض الحبوب المحلاة، تشتمل على مذاق القهوة، فكنا نسمّيها، قهوة الرئيس، تفكهاً، وكان عندما نلمّح أن الحص هو عيتاني النسب (من الأقوال الشائعة في بيروت أن العياتنة كثيرو الحرص على المال، ويرذلون التفريط ونحن نسمّيه الكرم... ولعلّه تحامل وافتراء في رأيي): كان يوصينا بأخذ نصف حبّة لكل منّا تأكيداً للأصالة!

كنا نضحك، ونسرّ لمشاركتنا الانشراح والمسرّة. وكان هو يتعمّد اصطناعها أحياناً، والمبادرة إليها تودّداً وتحبباً. كان متفائلاً مشرقاً ولوداً للآمال والتطلّعات، وهذا متأتٍ من عمق إيمانه. وكأنّما رأى أن لا وجود للظلمة، بل هناك قصور في الرؤية. وأن الأمر متوقف على مدى رقي ونبالة الإنسان مما يذكّر بحكمة ساقها عاقل قديم: «لن يؤذيك أن تكون متفائلاً ففي إمكانك دائماً أن تبكي لاحقاً».

في السنوات الأخيرة، أخذنا نلاحظ على محيّا الرئيس بوادر إرهاق وتعب، ومظاهر ألم تعتري جسده وتستبدّ به، فيتلوى في مجلسه ويشكّل في أوضاعه. كان الألم قد أخنى عليه، ومعه وطأة السنين.. لكنه كان يخفي عنّا آلامه، ويكبت أوجاعه ويكتمها، كي لا يعكّر علينا صفو الجلسة ولا رنق المحضر.. كنا نلاحظ معاناته وجهاده، ويعترينا الحزن المضني العميق.. فلا نجاهر ولا نظهر، ونتواطأ جميعاً على إخفاء كل مظاهر الانكشاف..

كان له مع الأوجاع قصة تروى، فقد لازمه مرض الرّبو منذ الصبا المبكّر. ويتحدث الرئيس الحص عن نوبات الرّبو التي كانت تباغته وتؤلمه. يذكر منها واحدة في الولايات المتحدة حين كان يحضّر للدكتوراه، ومعه زوجته السيدة ليلى وابنته وداد.. واعتاد بعد ذلك أن يحمل معه «عدة الشغل» الأدوية لمداراة هذا المرض. والاحتياط لغدراته..

ثم حلّ مرض «الديسك»، وبعدها السكّري، حتى تعثّر مرة وسقط، فكسر وركه، واعتور مشيه شيء من عدم التوازن.

وقد أثقل عليه مرض الديسك فضغط على أعصاب الجانب الأيمن من جسده، مما أحدث له أوجاعاً مريعة، رافقته باستمرار، فكان يداريها مع الربو بجرعات الكورتيزون، التي تناولها لسنوات.

وقد أُشير عليه بإجراء عملية لمرض الديسك، لكن أصدقاء كثراً ومنهم أطباء أصحاب خبرة، كذلك حفيده سليم (وكان قد بدأ يتخصّص في الطب) رفضوا أن تُجرى له هذه العملية، خشية المضاعفات، ولحساسيتها. قصد الرئيس مشافي ومراكز طبيّة كثيرة في لبنان، وفي الخارج، في ألمانيا، في تشيكوسلوفاكيا، وفي السعودية، فكان الألم يتوارى قليلاً، ولكن سرعان ما يعاوده.. حتى تباطأت حركته، وثقلت خطواته وأصبح يعاني في مشيه، وقد يعجز عنه.

ولكن فكره، والحمد لله، ظلّ مشرقاً، حيّاً ونشطاً، وظلّ يكتب ويحاور ويناقش، ويتابع الأحداث، ويستقبل الوفود والزوار بكل البشاشة والترحاب وعميق المشاركة.. ويأتي الناس ومحبّوه الكثر، من كل الطوائف والأحزاب والمناطق، لبنانيون ومن مختلف بلادنا العربية، رجال فكر، ورسميّون، ودبلوماسيون، عرب وأجانب، قوى فلسطينية ووطنية لبنانية، أحزاب وروابط وجمعيات، يحجّون جميعاً إليه، يسلّمون ويستشيرونه في مختلف الشؤون.

في ٢٠١٢/١٢/٢٣ أقمت له مع بضعة أصدقاء احتفالاً صغيراً، في مكتبه، بمناسبة عيد ميلاده (١٩٢٩/١٢/٢٠). كان قد أنهى عامه الثالث والثمانين، ودخل في عامه الرابع والثمانين، أطال الله عمره، ومنحه النشاط والسعادة. وكنا قلة قليلة، أحضرنا الورود والحلوى التي حرصنا أن تكون قليلة السكّر والدسم، وأضأنا شُميعات قليلة، ملوّنة، وأنشدنا له الأنشوة المعتادة رجاء العمر الطويل والمديد والسعيد. كان فرحاً من القلب وغناءً للروح، واستعادة للطفولة الإنسانية ضحكنا، روى بعضنا مضحكات،

ونكات، كنّا نعبّر عن تقديرنا وإجلالنا ووقارنا للرجل الكبير.. ونبدي صداقتنا الخالدة.

أضاءه الفرح، ونوّره العرفان، فأزهر ما بيننا كالربيع.

وانفضضنا بعد أن التقطنا عدة صور ونحن متحلّقون حوله، ونحف به. كانت جزية المحبة من الزمن الهارب.

وكنا نواسيه، بالمفاكهة، نخترعها، نتقصّدها، نصطنعها، علّنا نوفّر له بين ضحكة وأخرى، وبين ابتسام وآخر، مساحة استراحة، وفرصة نسيان للوجع.. وبعض التسرّي.

جـراحٌ فـي سـريـرتـك اطـمـأنّـت ... لـقـد أكـرمـتَ بـالـصـبـر الـجـراحـا
كـأنّ الـهـمَّ ضـيـفُـك فـهـو يلقى ... عـلـى الـقـسـمـات بـشـراً وارتـيـاحـاً
وقـبـلـك مـا رأت عـيـنـي هـمـومـاً ... مـدلـلـةً وأحـــزانـــاً مـلاحـا
وقـد تـردُ الـخـطـوبُ عـلـى كـريـم ... فـتـرجـع مـن صـبـاحـتـه صـبـاحـا

تعودّنا أن نحتفل به، في عيد مولده، على تمنّع منه وتأبّ. لكنه كان يستجيب نزولاً عند إلحاحنا وإصرارنا.. ولقد تعوّدت قبلها، أن أحتفل به في منزلنا. فندعو بعض الأصدقاء والمحبين، ونقيم له حفلة صغيرة، لنكرمه، ونكرّم أنفسنا، في يوم مولده. كان لائقاً، نبيلاً، يشعّ بالشكر والامتنان. ثم أخذنا نقيم له الاحتفال بعيد مولده، في فنادق، كي لا يعتب علينا صديق أو يلوم.. (لأن الصالات تتسع لاستقبال العدد الكبير).

في العام ٢٠١١ أقمنا له حفلة في فندق فينيسيا.. وكان فخماً، جميلاً، جامعاً.. ويومها في نهاية الاحتفال أهدينا إليه سبحة جميلة انتقيتها بنفسي، موضوعة في علبه فخمة وإطار وغلاف جميلين.. سرّ الرئيس بها. (كان يهش للهدايا الصغيرة غير المكلفة، تقديراً لمعانيها وإيحائها.. من لوحة صغيرة أو زينة مكتب، أو كتاب، أو قلم، أو ربطة عنق أو أداة زينة من رخام أو زجاج أو بلور.. أو غيرها...).

في هذا الاحتفال، في ذلك اليوم نظمت له عدة أبيات ونقلتها على ورقة مقوّاة، بخطٍّ كبيرٍ أسود، ووضعتها ضمن إطار خشبي جميل:

سُبحة بالحب صيغت — من قلوب الأوفياء
ضُمِّخت حباتُها — بتباريك السماء
كلما داعبتَها — في صباحٍ أو مساء
ردّدت أصداؤها — في سما الدنيا دعاء
بارك اللهُ لك العمرَ — وأسبابَ البقاء

فتلقاها بفرح فائض وشكر وامتنان.

وقد عوّدنا الرئيس، وكلما سُئِل عن عمره، أن يجيب، خمسون عاماً وبضعة مئات من شهور!!

ورغم الآلام، وقتامة الأوضاع العامة، وتجهّم الأجواء في لبنان، وبلداننا العربية، ظل متشبّثاً بالأمل. حيث كان الصديق الغالي الذي لم يفارقه، كما لم يتخلّ الرئيس عنه. أَوَليس هو من قال: «إذا سقط لنا أمل يجب أن نخترع أملاً آخر». وتلك طبيعة النفس المتفائلة المؤمنة. فالمؤمن بربه وشعبه ووطنه وأمته، لا يمكن ولا يجوز له أن يتشاءم وييأس ويقنط.. من قوة شعبه ومن رحمة ربه. وظلّت البسمة مشرقة على محياه، تستريح على شفتيه، يطالع بها زواره ومحبيه. وكنت أعلم، من تفقدي الدائم له وإلمامي اليومي بمكتبه أنه قضّى الليل ساهراً، وقلّما زاره سلطان النوم، وأن الوجع لم يفارقه لحظة طيلة ليلته.

ورغم كل هذه المعاناة، تراه احتراماً واستجابة لإرادة الحياة فيه والعصيّة على الانحطام، يترك فراشه صباحاً أو مقعده، يستحمّ، يرتدي ثيابه بتأنق ورزانة، ويقصد مكتبه، استعداداً لاستقبال الزوار وأصحاب المواعيد. «كان يرى أن من يفتقد الأمل ويستسلم لليأس يكون في حكم المنتحر من حيث لا يدري. وبهذا المعنى نقول إن المسؤول الذي يقود المواطنين إلى اليأس هو في منزلة القاتل. إن الأمل صنو الحياة»[1].

(١) سليم الحص، صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٤، ص٣٧٧.

والواقع أنه كان مثالاً حيّاً لفكرة أن عمر الإنسان في إحساسه، وفي فكره، وراحة ضميره.. ولطالما كان يكتب: «أسعد الناس من أسعد الناس».

وكان ينسب إلى الضمير وراحته ونقائه وطهارته كل الفضل والتأثير في سعادة الإنسان وفي قيمته الحقّة.. الإنسان هو ضمير حيّ إذا كان خيّراً ونبيلاً.. وإلا سقط إلى مرتبة الوحوش، إذا ما كان عنيفاً، مجرماً، معتدياً، متنمّراً.

وإذا كان المنطق يضلّلنا كمقياس بارد متجرّد، فإن الضمير على عكسه تماماً، هو حنون وجاد وإنسانيّ.

ولقد عرف كل الناس فيه أنه لا يتناول اللحوم، ضاناً أو بقراً أو سمكاً أو دجاجاً، وهو نباتي الغذاء، ومنذ الصغر. ولا يقرب أي طعام إذا ما داخله اللحم، أو قاربه أو لامسه. حتى الرز إذا ما خولط بمرق اللحم أو الدجاج.

كان على بساطة في العيش ظاهرة، يتناول القليل من الطعام ويحسو السوائل حسو الطير، ولم يشرب الخمر أبداً طيلة حياته، ولم يقرب الفاحشة، احتراماً لعنصر الروح والنبالة في إنسانيته.. على أنه كان أنيق المظهر والملبس.. حريصاً على ما يرتدي وينتعل وعلى قيافته عموماً.

لم يحفل الرئيس بالمال ولا التفت إلى جمعه وتكديسه. كانت السيدة ليلى، رحمها الله، هي من ينظّم الأمور ويهتمّ بشؤون عيش العائلة، حتى جمعت ما يكاد يكفي، من كفاح الرئيس وعمله في الكويت، فاشترت الأرض التي أقاما عليها منزلهما في الدوحة (سميت دوحة الحص – في ضاحية من بيروت).. وقد جهدت في ذلك أي جهاد. ولقد عُرضت على الرئيس اغراءات كثيرة ظنّاً من عارضها أن يده، كغيره من بعض السياسيين، تمتدّ إلى حرام، أو ترضى باختلاس، أو تقترب من مال عام.. كان يشمئز من مثل هذه العروض والمحاولات، وينفر مبتعداً، جافياً. وقد قبل بعض التبرعات أحياناً التي وضعت بتصرف مؤسساته، فكان يوزّعها على اليتامى والمرضى والفقراء المحتاجين، بناء للوائح ينظمها مساعدوه، على مدخل البناء، حيث مسكنه.

وقد تأتيه تبرّعات بشكل أدوية، أو مال فيشتري به أدوية، فتنظّم توزيعها ابنته السيدة

وداد، بدقة وعدالة وإنصاف. وتحرص أن تصل هذه الأدوية إلى مستحقيها ومحتاجيها فعلاً وواقعاً.

لقد مارس السياسة ولم يمتهنها.. ولم يحترفها. كان يؤمن أن رئاسة الشعوب ليست تجارة ومنصباً، بل خدمة وتضحية.. ولم يكن يؤمن بالصخب والعجيج المرافق لكل حركة يأتيها بعض السياسيين، حيث يتلقاها الإعلام ويطرّزها ويبالغ في وصفها وتلوينها وتجميلها، ولا تحصل الناس إلا على الهباء والخواء.. فالوطنية تعمل ولا تتكلّم!

وقد رأى تهافت السياسيين، ونهشهم المال العام، في أغلبيتهم، وكان يحترم قلة منهم، حرص على دوام التواصل معهم. أحب فؤاد شهاب كثيراً واعتبره أعظم رئيس جمهورية على امتداد تاريخ لبنان... ورأى فيه أول إصلاحي فعلي، وأصدق بنّاء للوطن. وأحبّ الرئيس الشهيد رشيد كرامي وكان عظيم التقدير له، وجزيل الاحترام. وكان يرى فيه رجل دولة من الطراز الأول. ولقد حزن جداً لاغتياله، وظل على تواصل مع أخيه الرئيس عمر كرامي مقدّراً فيه وطنيته وإخلاصه ومقامه كرجل دولة.

وأحبّ الرئيس حسين الحسيني رئيس مجلس النواب السابق وأدام التواصل معه والتشاور. وقدّر فيه خبرته وتجربته وإيمانه بلبنان.

وقدّر كثيراً الرئيس إميل لحود واحترم نزاهته وجهاده ورغبته العميقة في الإصلاح.. واحترم وطنيّته واحتضانه للمقاومة وحرصه عليها، ونضاله من أجل حماية لبنان وعروبته، وإبعاد خطر «التوطين» عنه. كما قدّر إنجازه العظيم في إعادة بناء الجيش الوطني وتظهير عقيدته القتالية.

كما داوم التواصل مع الرئيس نبيه بري مقدّراً فيه جهاده ومواقفه كرجل دولة برلماني من الطراز الأول.. وسياسيّ معتدل، حمل هم البلد في وحدته وتوافقه وحمايته، على كتفيه. وكان يقدّر من رجال الدين الشيخ محمد مهدي شمس الدين ويحترم علمه واجتهاده وسعيه الدؤوب للوحدة الوطنية وحمايتها، وانفتاحه على الآخرين، في السلوك والموقف والكلمة. ولقد خص السيد محمد حسين فضل الله بكل حرارة المودّة والمحبّة، وقدّر فيه سعة العلم وعمق الانفتاح، والفكر الحديث والعصري، وتقريبه بين

المذاهب ووحدة الفكر الديني. ولطالما زاره وتحدّث إليه، ليخرج مفتوناً بعلمه، ومقدّراً نبالته وسمو تفكيره، منتشياً بحوارياته معه.. معجباً مقدّراً.

وقد نظر إلى السيد حسن نصر الله نظرة ملؤها المحبة والإعجاب والاحترام لجهاده العظيم وفكره المشرق القويم، وفهمه للدين الإسلامي بكل إطلالات الانفتاح والاحترام لكل الأديان، وتقديره حقوق الآخرين، وحرصه على وحدة الوطن وسيادة الوطن، وكرامة الوطن... وكان تقديره للتحرير عام ٢٠٠٠، ونصر تموز/يوليو العظيم، عام ٢٠٠٦ لا حدود له.. وقد اطمأن الرئيس الحص إلى طهارة المجاهدين، وصدق نوايا المقاومة، وأنها مصدر فخر الأمة وعنوان الشرف، والأمل الأصيل.

وكان حريصاً على سلامة المسيرة الوطنيّة للمقاومة، لذلك أدام النصح والإرشاد، وأحياناً التقويم، وكثيراً ما كان يرسل ملاحظاته وآراءه وأفكاره سرّاً إلى القيادات مثنياً، متضامناً، مصوّباً، مرشداً. وكانت تُقابَل بكل الاحترام والترحاب والثقة.

شخصيات حول الرئيس

وتحلّق حول الرئيس الحص عدد كبير من الرجال والشخصيات الذين آمنوا بأفكاره ومبادئه وسياساته. كانوا مجموعات متنوّعة شملت كل الطوائف والبيئات والمناطق، من طلاب سابقين درسوا على يديه في الجامعة الأميركية، أو زملاء في الوظائف أو ناشطين سياسيين واجتماعيين، أو مثقّفين أو أساتذة جامعات ورجال أعمال واقتصاديين. تقرّبوا منه مقدّرين فكره ومبادئه وسلوكه السياسي. لقد مثّل لهم أملاً وريادةً وقيادة.

وقد عمل أكثرهم معه في بلورة مواقف وسياسات وطنية رائعة، طيلة مسيرته السياسية والوطنية، وكان حضورهم وازناً ومؤثراً.. تعدّى عددهم العشرات، ووصل إلى عدة مئات، مما يحول دون ذكرهم جميعاً، فنكتفي بالبعض منهم الذين واكبوا الرئيس، بصورة دائمة ومستمرّة، ووثيقة، حتى ارتقت تلك العلاقة إلى التمايز والصداقة والحميمية والودّ الصافي. ومن هذه الشخصيات التي واكبت مسيرة الرئيس واعتنقت مفاهيمه السياسية ونهجت نهجه نذكر:

ـ الدكتور عصام نعمان:

درس على يديه الاقتصاد والسياسة في الجامعة الأميركية، لفترة وجيزة. وارتقت علاقة الأستاذ بالطالب إلى علاقة مستمرة ووثيقة، حيث توطّدت بعد تكليف الرئيس الحص تأليف الوزارة الأولى في عهد الرئيس الياس سركيس عام ١٩٧٦. فكان الدكتور نعمان نعم الصديق الأمين والمستشار المقرّب والمعاون والمثابر. ويذكر نعمان أن زعيم الحركة الوطنية كمال جنبلاط قد حثّه على التقرّب من الحص والتعاون معه بعد ترؤسه الحكومة لاقتناعه بأن الرجل «آدمي وفهيم»، كما وصفه جنبلاط، بعد لقائهما الشهير وتعارفهما، عبر الشيخ أمين علامة في بيت أحد الوجهاء الدروز.

وتوطّدت علاقة نعمان بالحص، بعد تطورات الأحداث في لبنان وتعرّض الحركة الوطنية اللبنانية لنكسة كبيرة، باغتيال الزعيم كمال جنبلاط وافتقادها لزعامتها.. فشعر نعمان، وفريق كبير جداً من رموز الحركة الوطنية، أن مثل هذه الخسارة لا يمكن أن تعوّض إلا بشخصية صادقة وأصيلة وذات أخلاقية راقية ومفاهيم سياسية نبيلة من طراز الرئيس سليم الحص.

وقد كان الدكتور نعمان رئيس مكتب الإعلام في الحركة الوطنية والناطق باسمها، مثابراً على الاتصال بالحص وزيارته باستمرار برفقة زميله في اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الدكتور أسامة فاخوري.

وقد أدّى تعاون الدكتور نعمان مع الرئيس الحص إلى تأسيس ندوة العمل الوطني التي كانت، ببرنامجها السياسي والإصلاحي ونشاطها الثقافي والاجتماعي والوطني أكثر من جمعية، وأقلّ من حزب. وقد كلّفه الرئيس الحص بوضع الكثير من الدراسات والمشاريع، ومنها قانون الانتخابات على أساس التمثيل النسبي.

وحين ألّف الرئيس الحص الوزارة الأولى في عهد الرئيس العماد إميل لحود، اختار الدكتور عصام نعمان وزيراً للاتصالات. كان الرئيسان لحود والحص ينويان تعيين نعمان وزيراً للإعلام، لكن قبل ساعتين من مراسيم التعيين أعاد الرئيسان النظر في توزيع الحقائب الوزارية وأُسندت إلى نعمان وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

(التي أطلق عليها نعمان لاحقاً اسم وزارة الاتصالات، بدل المواصلات كما كان سائداً) وكان هدف الرئيسين من هذا التغيير (كما أخبر السيد عماد جودية مستشار الرئيس صديقه نعمان فيما بعد) أن يقوم بعملية إصلاح وتطهير شاملة في هذه الوزارة التي طغى عليها الفساد ونهش مصادرها الوافرة.

وقد تصدّى نعمان لكل أوجه الفساد ومكامنه ورموزه في الوزارة، وفرض على الشركتين المستثمرتين لامتياز الهاتف الخليوي سند تحصيل بمبلغ (٣٠٠) مليون دولار من كل منهما وذلك على حساب فروقات العائدات التي كانتا مدينتين بها للدولة.

وقد وقف نعمان إلى جانب الرئيس الحص طيلة فترة ترؤسه للوزارة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) وكان عضواً دائماً في اللوائح الانتخابية التي خاض الحص بها انتخابات ١٩٩٢ - ١٩٩٦، حيث فاز إلى جانب الرئيس. حتى كانت انتخابات عام ٢٠٠٠ فأخفق مع الرئيس في الفوز بها نتيجة عوامل كثيرة من التدخلات والضغوط وانحراف الإعلام وأثر المال السياسي.

وقد أيّد نعمان الرئيس الحص في موقفه الرافض لقانون انتخابات ٢٠٠٠، والمسمّى بقانون غازي كنعان قائد جهاز المخابرات السورية، وهو في الحقيقة قانون ميشال المرّ، والذي جاء مخالفاً لاتفاق الطائف. وقد رفضه الرئيس الحص واعترض عليه، مسجّلاً اعتراضه رسمياً في محاضر مجلس الوزراء، ورافضاً تقسيم بيروت إلى ٣ دوائر انتخابية. وكان نعمان الوحيد الذي أيّد الرئيس الحص في هذا الموقف.

وحين أعلن الرئيس الحص عزوفه وتخلّيه عن العمل السياسي حسب المفهوم التقليدي النفعي، وانطلاقه إلى رحاب العمل الوطني، حيث أنشأ منبر الوحدة الوطنية (القوة الثالثة)، كان الوزير نعمان أول الداعمين والمؤيدين والمساهمين في هذا النشاط، مستمراً في دعم الرئيس الحص في كل مواقفه الوطنية والقومية.

ومن جهته، كان الرئيس الحص يحمل للدكتور نعمان كل مشاعر المودّة والتقدير. وأذكر، أثناء انتخابات العام ٢٠٠٠، في فترة ترتيب اللوائح أن المرجعية الأمنية السورية ممثلة باللواء كنعان، قد طلبت من الرئيس الحص التخلي عن المرشّح الدرزي في لائحته

وهو عصام نعمان، ليحل محلّه شخص آخر اقترحته.. وشدّدت أن الأمر مصلحة سورية، فرفض الرئيس الحص التخلي عن نعمان رفضاً قاطعاً وحاسماً. ومن المؤكّد أنه لو ازداد الضغط عليه في هذا المجال لتمنّع عن المشاركة في الانتخابات بمجملها. مما يؤكد وفاء الحص من ناحية، وأمانته تجاه رفاق الدرب والمعاونين والأصدقاء، ثم عدم اكتراثه بأية ضغوطات تأتيه من هنا أو هناك، ولو من أكثر المصادر تأثيراً ونفوذاً. وكذلك فعل بالنسبة للمرشّح الشيعي محمد يوسف بيضون.

ـ أحمد طبارة:

رجل أعمال وناشط اجتماعي ووجيه قوم وعائلة بيروتية عريقة، طالما انبرت لعمل الخير أباً عن جدّ، ودفعت ثمناً غالياً في شق طريق الحرية والاستقلال للوطن وللأمة. فسمّيه الشيخ أحمد طبارة صدح مبكراً بالحق مطالباً بالحرية والعدالة والعزة للوطن، فعلّقته يد الجاني العثماني على المشنقة، مع كوكبة من أحرار لبنان وروّاد عزته واستقلاله (أثناء فترة حكم جمال باشا عام ١٩١٦).

وأحمد توفيق طبارة من عشاق العمل الوطني ومن رواد النضال العربي، لا يكلّ ولا يملّ نشاطاً وعطاءً وجهاداً. وقد انطلق مع أخوة له، وهم مثال في العطاء وعمل الخير، لإحياء منطقته الشعبية، عبر نشاطات اجتماعية وثقافية وفكريّة وخيريّة، فأنشأوا معلماً للخير والعطاء والإصلاح، هو مركز اجتماعي وثقافي وخيري وديني وتربوي حديث، وإبداعي عصري.. وعلى واجهته حفرت هذه المقولة، «ما أردت إلا الإصلاح ما استطعت» وهي توجز ببيان شامل، هذه النخوة الإيمانية ورغبة التكافل والتكامل الاجتماعيين، بحثٍّ من الدين الحنيف والأصالة والعراقة.

تتلمذ طبارة على يد الرئيس الحص في الجامعة الأميركية، واحتفظ نحوه بإعجاب وتقدير ومحبة واضحة وصادقة. وقد رافقه في كل الظروف والأحوال، داعماً، ومساعداً، ومستشاراً أميناً ومؤتمناً.

وفي معرفتي ويقيني، أن هذه العلاقة الخالصة لله وللوطن، والصادقة والعميقة، قد عرّضت أحمد طبارة، أبا توفيق، لضغوط كثيرة، وعتب كبير ومتواصل من أقرب المقربين

له، ومن أصدقاء كثر، طالبين انحيازه لتيار الحريري ولسياساته، والانسلاخ عن الحص، خاصة في الانتخابات النيابية التي انضم أحمد طبارة إلى لائحة الحص فيها حين خاضها عام ٢٠٠٠.

وأثناء ترؤس الحص للوزارة بين عامي ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ كلّفه الرئيس بالإشراف على المديرية العامة للمغتربين (كان الرئيس الحص وزيراً للخارجية والمغتربين). فكان نشيطاً أميناً ورزيناً صادقاً.

وقد حافظ عبر السنين على صداقته للرئيس الحص ومحبته ودفء الودّ، فلم ينقطع عنه يوماً. وكرّس مقرّاً لمنبر الوحدة الوطنية، في مركز طبارة الثقافي والاجتماعي، لاجتماعات المنبر الأسبوعية، والنشاطات الثقافية والسياسية للمنبر، وهو يتفقّد الرئيس باستمرار، متصلاً أو زائراً، ناصحاً أو مستشيراً. فهو نعم الأخ والصديق المخلص الودود. وفي احتفال أقيم للرئيس الحص في مركز طبارة، ألقى أحمد طبارة كلمة تفيض بالودّ والوقار والمحبة الصافية:

كيف لي أن أنسى يوم ترك نواب الأمة عاصمة الشرف والوجدان الوطني وتخلوا عن موكليهم وهربوا، وكيف بقيت أنت وحدك بيننا تحمل ما تحمل وتعاني ما نعاني من حقد الصهاينة وغيّهم.

وكيف لي أن أنسى يوم ضاقوا بك وتآمروا لاغتيالك في صبيحة عيد، وكيف أنجاك المولى من غدرهم.

طالبتَ بالعدل والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وما منبرنا إلا صورة صادقة تسعى للتعبير عما يجول في خاطرك.. لا علاقة لك بالطبل والزمر والمواكب، ومن يزر منزلك يشعر بوجودك فلا حرسٌ مدجّجٌ ولا عيونٌ مارقة ولا كاميرات مراقبة. منزل عادي ليس بحاجة للزخرفة والبرق، عظمته هو أنك ساكن فيه.

أتعبوك فلم تتعب، أسقطوك، وأنت أول رئيس للوزراء يسقط في الانتخابات فلم تعرهم اهتماماً، بل أخذت قلمك وعدت لتكمل المشوار. صارعت رؤساء دول وهم في قممهم وعففت عنهم عند السقوط.

قابلت رؤساء وملوكاً وجبابرة، وأنت أنت، تقول رأيك بهدوء ورصانة بغض النظر عن ردود فعلهم وآرائهم، تقول وهم إليك مصغون ومتعجبون، بالجرأة والرقة وحسن الأداء.

سليم الحص:

وحـــالاتُ الــزمــانِ عـليـك شتّى   وحـــالُـــك واحـــــدٌ فـــي كــل حــال

سليم الحص: نادر حلّ في زمن رديء.

ـ الدكتور كامل مهنا:

مثّل الدكتور كامل مهنا حالة خاصة وحضوراً لافتاً في دائرة الأصدقاء والمقربين من الرئيس سليم الحص. ذلك أنه بنشاطه الزاخم وجهاده اليومي الإنساني الرائع، كطبيب ومناضل اجتماعي وناشط قائد في المجالات المدينية والإنسانية، كان كتيار من الجهاد والنشاط لا يكلّ. ولعلّه في اقترابه من أقطاب العمل الوطني، عبر دوائر متسعة ومترامية ومتنوعة، وبحضوره الكثيف، كان يعطي ويهب، ولا يطلب أو يأخذ أو يستدعي الشكر والعرفان.

كان كامل بما مثلّه طوال حياته الجهادية ونضاله العظيم يضيف صدقية لمن يتعاون معهم.

فمنذ مولده، في بلدة الخيام الجنوبية، على مشارف الحدود مع الوطن المحتل فلسطين، وهو وعي متأجج يتفتّح على عالم من المظالم وإثرة الإقطاع ولظى الفقر والجوع والحرمان، يحيط بكل ما حوله، من بشر واجتماع وقيم وسياسات. وقد رفض كل الوقائع والقيود، وبثوريّة صامتة تتفاعل في داخله، انتصر على كل الظلاميّات والمعوقات، في جنوب الحرمان والتخلف والعدوان اليومي؛ وفي فرنسا طالباً، مطارداً الظلم والفقر والتخلّف حتى جبال ظفار والجبل الأخضر ممثلاً ومجسّداً حضوراً رائعاً للعروبة الحقيقية وللقومية التقدمية المطهّرة من المثالب والعيوب، ومعتبراً، في محاربته

الأمراض، عبر الوديان، وفي الكهوف، وعلى هامات القمم الوعرة، أن الإنسان هو القيمة الأسمى والرأسمال الأغنى، وغاية الجهاد الحقيقي الصادق.

كانت حياته، عبر هذه المحطات، مسيرة رجل مناضل صادق، أقرب إلى النساك المتعبدين المؤمنين بقضيتهم، ولو اضطر أن يمشي على شفار الموت، وتحديات الأخطار.

ومن كامل الظفاري، إلى المتطوع الشجاع وطبيب الإنسانية الملتاعة المعذّبة، في أحياء الفقر المدقع والآمال العطشى في النبعة والدكوانة وبرج حمود وتل الزعتر.. حيث ساحات البؤس البشري والموت العبثي وسحق الإنسان. سنوات وسنوات قضاها في أشداق الموت وأحضان الخطر احتراماً منه لإنسانية الإنسان، وللسموّ والنبالة، وصراعاً مع التوحش والغرائز العدوانية المتفلّتة، وشهوات القتل البدائية.

اشتغل مع كل الأحزاب، لكنه أطاع رب عمل واحد وثق به وأجلّه، هو الإنسان. حتى اقتنع، حين تكثّف العدوان وهجم الموت وفار الإجرام، أنه لا بدّ من تكاتف الخيّرين وتعاون المؤمنين، وضمّ الجهود المبدعة المضحّية، فأنشأ مؤسسة «عامل»، بعد أن كان أسس للنجدة الشعبية، إذ طمى الخطب حتى غاصت الركب، وما زالت، وهي تضم خيرة من الرجال والشباب والنساء المبدعين المضحين. «عامل» ومنذ ٣٠ سنة وأكثر، تغدق العطاء والتضحيات وبلسمة الجراح، وإفساح المجال للمواهب المعطاءة والخيّرة، على المجتمع في كل مناطقه ونواحيه وأركانه وأطيافه.

نشرت «عامل» مراكزها في كل المحافظات، وكأنها واحات محبة ووطنية واحتضان للإنسان المحروم والمحتاج والمعذّب، في امتداد الوطن.

وصار كامل، مع رفاقه وإخوانه، والمتطوعين معه، دولة ظلّ، أو وطن محبة، بل بديل لكل ما يفتقده الإنسان ويرجوه، واحة للخير والعطاء.

كان لا بد لهذه القيم التي جسّدها فكر كامل وعمل بها ولها، أن تقرّبه من فكر الحص الإنساني الراقي والمصلح الكبير، المحارب للحرمان والتفرقة والفساد والطغيان،

ولأن الهموم واحدة، والمشتركات بهذا العمق والتلاحم، كانت صداقة رائعة، واحترام عميق، ومودة دافئة جمعت بين الرئيس وكامل امتدت على مساحة عشرات السنين.

وقد عمل على تقريب ممثل الدولة الفرنسية برنارد كوشنير الذي يعرفه منذ عام ١٩٧٦، حيث عملا معاً في منطقة النبعة، أثناء الحرب الأهلية (حرب السنتين ١٩٧٥ – ١٩٧٦) من الرئيس الحص والدولة.

وحين حضر كوشنير إلى لبنان عام ١٩٨٦، وكان قد عُين وزيراً للشؤون الإنسانية في الحكومة الفرنسية، جمعه كامل بالرئيس الحص الذي طلب من كوشنير العمل على تعديل الموقف الفرنسي بحيث يكون أكثر توازناً، وهذا ما حدث بعد ذلك، حيث صرّح المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفرنسية بأن فرنسا مع لبنان بكل فئاته. وقد عمل كوشنير على نقل عدد من الجرحى اللبنانيين على ظهر سفينة إغاثة فرنسية (السفينة تولارنس) التي رست في مرفأ صيدا، وحملت معها ١٤ جريحاً من الشرقية، و٨٦ جريحاً من الغربية، فرضهم الدكتور كامل على كوشنير ليُعالجوا في فرنسا على نفقة الحكومة الفرنسية.

كما ساهم كامل، عبر علاقته بكوشنير الذي أصبح وزيراً للخارجية الفرنسية فيما بعد، في تصويب الكثير من المواقف الفرنسية وتعديلها، خاصة بالنسبة لعلاقة فرنسا مع حزب الله وتوصيفها له، ونفي صفة الإرهاب عنه، حيث كانت السياسات الأميركية تصرّ على هذا التقييم والتوصيف للحزب.

كان الرئيس الحص يقدّر ويحترم دور الدكتور كامل وجهاده، كما يعتز بنضاله الإنساني كطبيب وقائد مميّز في العمل المدني. وقد فاتحه مرتين في ضمّه إلى لائحته الانتخابية عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦، كما قرّر أن يكون كامل وزيراً للشؤون الاجتماعية في الوزارة الأولى التي ألّفها الرئيس الحص، بداية عهد العماد لحود، وذلك حين فكّر في أن تضم الوزارة ٢٠ وزيراً.

ولما رسا الأمر على أن تكون مؤلفة من ١٦ وزيراً، لم يعد الوضع يسمح بتوزير كامل. وقد تكرر الأمر مرتين بعد ذلك.

والواقع، أن كامل مهنا، في رأي عارفيه ومحبيه وكل ذي ضمير وطني صادق، هو أكبر من نيابة أو وزارة، وهو حضور وطني، ومسيرة إنسانية مميّزة، تمثّل أملاً في الإصلاح والنهوض والعصرنة.

وما زال كامل في محبته وصداقته الرائعة، للرئيس الحص مداوماً يومياً على التواصل واللقاء به، مناصراً ومحبّاً ومجلاً.

ـ زاهر الخطيب:

مثّل زاهر الخطيب حضوراً مميّزاً في الحياة السياسية اللبنانية. فقد نشأ في بيت علم وسياسة وقانون، إذ كان والده النائب والوزير أنور الخطيب (من بلدة شحيم في أقليم الخروب) شخصية معروفة ومحترمة في الحياة السياسية ومجالات التشريع والقانون. وقد تمتّع هذا «البيت» بسمعة جليلة ومحترمة وراقية، بين مختلف البيئات والاجتماعية.

في العام ١٩٧٢ دخل الندوة البرلمانية ممثّلاً ونائباً عن منطقته ضمن كتلة جبهة النضال الوطني التي كان يرأسها الزعيم التقدمي اليساري كمال جنبلاط. وسرعان من ظهرت مواقفه واضحة حاسمة وصادقة، في خدمة قضية الفقراء والعمال المُستغلّين. فكان صوت الشغيلة في البرلمان اللبناني، يدعمه أخوه الشهيد ظافر الخطيب، ويوجّه كل اهتمامه إلى القضايا المعيشيّة، وحقوق البسطاء والشعب في لقمة العيش وفرص العمل والتعلم والاستشفاء، مهاجماً الرأسماليين الجشعين، والمستغلين، وأصحاب الإقطاعات العقارية والمصرفيّة والشركات الكبرى، وكل المعتدين الغاصبين لحقوق الطبقات الشعبية.

في هذه الفترة فاضت به وملأت وجدانه وعقله أفكار اليسار والرومانسية الشعبية في تملك السلطة وإدارة الشعب شؤونه بنفسه، وصولاً إلى التحرّر الوطني الكامل، والإصلاح الاجتماعي الأرقى والأمثل. (وكانت الطائفية وغياب وحدة الرأي العام الضاغط من أهم الموانع لمثل هذه الأفكار).

وكانت خطبه وتصاريحه ومواقفه كلّها تصبّ في هذه الاتجاه، إلى جانب تفكير

قومي عربي ناصع وصادق، ودعم لا حدود له للحقوق الفلسطينية في الثورة والتحرّر واسترجاع الحقوق المغتصبة في فلسطين عبر السلاح والمقاومة والكفاح الثوري.

وقد سخّر كل جهوده، على عهد الرئيس سركيس، في مواجهة الانحرافات والتزوير في سلوكيات رجال السلطة آخذاً على سركيس تردّده وإحباطه وعدم استفادته من عناصر القوة الموضوعة في تصرفه، واستئثاره بالقرار الوطني، ثم انحيازه إلى جانب الجبهة اللبنانية المتحالفة مع إسرائيل (تسليحاً وتدريباً وخططاً وتشاوراً).

ومن أشهر مآخذه على الرئيس سركيس عدم شهره كشرعية ومؤسسات، لسلاح الموقف في وجه كل اللاشرعيين والمتطاولين على الدولة، والمغتصبين لحقوقها في الجمارك والجبايات والقرار والمؤسسات. ثم إهماله لحقوق الأطراف الوطنية وتجاهله لمواقف وآراء رئيس الوزراء المسلم.

في هذه الفترة، كان الرئيس الحص على رأس الوزارة وكان محاصراً بسلطات رئيس الجمهورية الطاغية والشاملة لكل الساحات والمجالات. لم يلتقِ زاهر الخطيب الرئيس الحص (وهو المنادي الأهم باستعمال السلطة لسلاح الموقف وشهره) إلا بعد خروجه من الوزارة وتركه الحكم في عام ١٩٨٠.

وحينها اعتبر زاهر الخطيب عبر تصريح له «أن الياس سركيس قبل استقالة الحص ليغطي على المجازر التي ارتكبتها العصابات الكتائبية، وكلّف الرئيس تقي الدين الصلح، ومن بعده المحامي شفيق الوزان للتغطية على عجز السلطة في مواجهة الاعتداءات الصهيونية وتفاقم الأزمة الاجتماعية والأمنية».

وحين تمادى العدوان الصهيوني، عبر تحالفه مع قوى الرجعية وقوات بشير الجميل واليمين الحاقد، في توسيع جرائمه ومدّ مطامعه ووحشيته، فاحتل بيروت عام ١٩٨٢، ساهم زاهر الخطيب ومجموعات من تنظيم الشغيلة في القتال والجهاد ضد طوابير اليهود الصهاينة في عشرات المواقع والمعارك. ثم تعاون مع كل المخلصين، وخاصة الرئيس الحص، لإجهاض أهداف العدوان في إقامة صلح وتوقيع ١٧ أيار الذي ينصّ على معاهدة سلام بين كيان العدو الغاصب ولبنان.. وكان لوقفته في البرلمان اللبناني ورفضه

للتوقيع على المعاهدة (في حين وقّعت أكثرية أعضاء البرلمان على الاتفاق المشؤوم المقترح) الأثر المدوّي مما ساهم في تكوين جبهة رفض أخذت تنمو وتكبر حتى صارت عاصفة طاغية أطاحت بالاتفاق وبموقعيه، الذين حصدوا الندم والذل والصغار. وحين دخل الوزارة في عام ١٩٩٢، على رأس وزارة الإصلاح الإداري، قدّم مشروع برنامج وطني رسمي وشعبي من أجل استعادة السيادة الوطنية وفرض تطبيق القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب قوات الاحتلال الصهيوني دون قيد أو شرط عن كامل الأراضي اللبنانية المحتلة.

ولما ألّفت اللجنة الوزارية لجمع الأسلحة، بعد اتفاق الطائف، تقدّم الوزير زاهر الخطيب باقتراح رسمي دافع عنه بكل إخلاص وقوة مقترحاً استثناء جمع سلاح المقاومة، منوّهاً بأهميته وضرورته وقيمته الوطنية، فكان من أوائل الذين أشاروا إلى ملامح استراتيجية وطنية اعتمدت فيما بعد، عبر تكاتف الجيش والشعب والمقاومة.

كان زاهر الخطيب في هذه المرحلة يلتقي بالرئيس الحص من فترة لأخرى، يتشاور ويتحاور، حتى كانت اللحظة التي أنشأ فيها الرئيس الحص منبر الوحدة الوطنية في العام ٢٠٠٥ فانضم زاهر إليه، وشكل أحد أركانه وأعمدته ودافعاً، عبر الرئيس، إلى اتخاذ كل المواقف الوطنية والقومية الصافية والصادقة.

وفي أثناء عدوان ٢٠٠٦، في شهر تموز، شارك زاهر الخطيب، في الاجتماع الشهير الذي عُقِد في دارة الرئيس الحص لاتخاذ موقف من العدوان، وقد احتشد رؤساء وممثلو الأحزاب والشخصيات الوطنية، ولاحظ زاهر أن هناك اتجاهاً لدى المجتمعين لدعوة حزب الله للقبول بصيغة سياسية توقف العدوان، وتعطي للعدو فرصة تحقيق بعض أهدافه. اعترض زاهر منفعلاً على مضمون البيان: «هذا البيان تخاذلي، وهو بمثابة استسلام للعدو الصهيوني، ولا يجوز أن يصدر مثله عن هذا اللقاء، وهذا يهدّد ويعزل حزب الله، ويستفرد العدو الغاصب المقاومة ويحرمها من كل دعم من أهلها وشعبها، فتقاتل العدو وحيدة معزولة، ومحرومة من كلّ غطاء سياسي (كما فعلت السلطة بكل فجور يومها) ودعا زاهر أن يصدر عن اللقاء بيان مختلف وبديل يدعو إلى التعبئة العامة

والقتال إلى جانب المقاومة (ولشدة انفعاله أصيب بنوبة ضغط أثقلت عليه بشدة). وكان الرئيس الحص إلى جانب هذا الرأي، حيث كان يؤمن بكل قوة بالدور الوطني والقومي لهذه المقاومة البطلة فانحاز إلى جانب تغيير البيان التخاذلي، وعُدّل بآخر ينصر قضية الشعب والوطن والمقاومين الأبطال.

وزاهر الخطيب، وعلى امتداد عشرات السنين، مثّل هذا النموذج القومي والوطني. لم يساوم، أو يساير، ولم يتراجع. وكان في كل الظروف، في داخل الحكم أم في خارجه، نفس الرجل الصادق والمخلص والنزيه.

لم يدنس أو يتلوث بفساد أو حرام. كان رسولاً للإصلاح (الهدف المحبب للرئيس الحص) ولم يضعف أمام إغراء.. حاملاً كل الأفكار النبيلة، هدفاً لسياسات منتجة وسليمة، ومسيرة لرجل نزيه ونبيل.

* * *

لقد أدام رجال كثر تواصلهم مع الرئيس الحص، ونشأت بينهم وبينه علاقات تشاور وودّ واحترام. ولعلني أذكر منهم الدكتور خالد قباني، الصديق الوفي والصدوق الذي طالما استشاره الرئيس الحص، في شؤون وقضايا قانونية. وقد ساهم الوزير قباني في صياغة مقررات كثيرة، واتفاقات بين الرئيس وبعض السياسيين، وخاصة مع الرئيس حسين الحسيني، حيث دخل معظمها في المشاريع الإصلاحية، فيما بعد، كما نصّ عليها اتفاق الطائف.

كذلك لعب الوزير والمدعي العام التمييزي السابق الدكتور عدنان عضوم، مثل هذا الدور الاستشاري القانوني. وكان دائم الاتصال بالرئيس الحص، يزوره في مكتبه ويلتقيه، على تواصل وتواد ومحبة.

ويتردد كثير من الإعلاميين على الرئيس، يطلبون مقابلته وطرح أسئلتهم عليه واستكناه رأيه في الأمور والشؤون العامة، لكنه قلّل من تجاوبه في السنين الأخيرة، مكتفياً بتصاريح موجزة قصيرة، يعبّر فيها عن مواقفه وآرائه في الأحداث والوقائع.. فتتناقلها عنه الفضائيات، خاصة المنار وأن. بي.أن والجديد.

لكن يبقى طلال سلمان من بين رجال الإعلام، الصديق المميّز، والمحب والوفي، الذي يكنّ له الرئيس الحصّ محبة عميقة، واحتراماً وافراً، ويقدّر خبرته وثقافته وأدبه. ولطالما نشر الرئيس عشرات المقالات عبر «السفير»، مخصصاً لهذه الصحيفة أهم وأخطر مقالاته، خاصة لثقته بوطنية صاحبها وأصالة توجهها، وصدق وأمانة رسالتها.

واستمرت «السفير» تتعاطف مع خط الرئيس وسلوكه السياسي والوطني، فحرصت على نشر بياناته الأسبوعية التي يصدرها عبر منبر الوحدة الوطنية. واستمر الأستاذ طلال في زياراته للرئيس يطمئن عليه، ويحادثه ويحاوره. لقد كان صديقاً وفياً وأميناً.

ومن الإعلاميين الأحباء والأصدقاء، كان الصحفي سمير منصور، الذي عرف الرئيس منذ عشرات السنين. وظلّ أميناً في محبّته له وصداقته معه، ومواظباً على لقائه وزيارته للوقوف على آرائه، والاطمئنان عليه. وكان الرئيس يحبّ سمير منصور ويقدّر إخلاصه وصداقته ويحاوره في شؤون السياسة، ويعرض له في شروحات واسعة المواقف السياسية، وأبعاد الأحداث المحلية والإقليمية والوطنية، فكان هذا الأمر يوسّع رؤية سمير الصحافية ويمدّ آفاقه ومناحي كتاباته.

ومن المحبين الأصدقاء الذين واظبوا على استمرارية الاتصال بالرئيس، كنت أرى خالد الداعوق، وهو من الأصدقاء المجلّين للرئيس، والداعمين لخطه السياسي ونهجه الوطني. وكان يحمل من الإعجاب والاحترام والمودة القدر الكبير تجاه الرئيس الحص، وكان حريصاً على زيارته والتعاون معه في كل أمر ونهج ونشاط.

إلى جانب عشرات وعشرات من الأصدقاء من أعضاء منبر الوحدة الوطنية وندوة العمل الوطني الذين التفّوا حول الرئيس وتواصلوا معه مقدّرين فكره وسياساته وقيمه، متجمّلين بهذه العلاقة، معتزّين بهذا التواصل والتعاون والمشاركة.

وكان الرئيس الحص يحمل تقديراً خاصاً للصحافي الكبير غسان تويني صاحب دار النهار. وكان ينشر في «النهار» الكثير من مقالاته وتصاريحه. وقد تأثر كثيراً لوفاته، مدركاً أنها تمثل خسارة وطنية كبيرة لما كان غسان تويني يناضل من أجله من قيم الحرية والديمقراطية.

كان الحص على علاقات واسعة وعريضة وشاملة مع كل قادة البلد، في الفكر والثقافة والسياسة والاجتماع ورجال الدين والاقتصاد. لم يعادِ ولم يكره ولم يحقد، وكان يرفض الكيد السياسي والمهاترات والاستفزازات ويسارع للمشاركة في واجب التعزيات حتى مع خصوم السياسة أو المخالفين لنهجه ورؤاه ومعتقداته. ولطالما كان يدهشنا، في السنوات الأخيرة، وقد وهن الجسم واستشرى الألم، كيف يصرّ على قضاء واجب تعزية لأناس طالما ناصبوه العداء وشهروا في وجهه الخصومة، أما هو فلم يكرههم أو يتشفّى أو يشمت. فكان يسارع إلى تعزيتهم بلا تردد أو نقاش.

وكم تألم في السنوات الأخيرة، زمن العبث السياسي، والانهيار الأخلاقي في التعاطي السياسي، للاغتيالات التي طالت مجموعة من قادة الفكر والسياسة والرأي. وكم تألم وسخط وأسف لانحراف بعض رجال الدين عن خطّ الدعوة السامية، على منابر التقوى، وانحرفوا إلى التحريض والحضّ على الفتنة، والجنوح إلى بثّ العصبيّات. فكان يجأر بالشكوى ويدين ويشجب. ولكن، للأسف، لم يكن هناك من يستجيب أو يخجل أو يرعوي. فقد استشرى الفساد وطغت الخيانات وبلغ السيل الزبى.

وكان الرئيس الحص يشعر بعطفٍ طاغٍ مشوبٍ بالعرفان العميق والمحبة الصافية، لمجموعة الرجال الذين رافقوه في مسيرته، وخاصة الأمنيّين الأوفياء الذين عاصروه ورافقوه في كل مراحل حياته السياسية. وكانت فاجعته الكبيرة ومأساته الشخصية حيث بلغ الألم منتهاه، حين وقعت حادثة اغتياله عام ١٩٨٤، ونجا هو شخصياً منها، برعاية الله، بينما سقط فيها شهداء وجرحى، من مرافقيه ومن المارة.

كان السيد وفيق العاكوم، أبو سليم، من هؤلاء الخلصاء الطيبين. وكان، ومنذ ما قبل عام ١٩٨٠، وما زال إلى اليوم، الحريص الوفي الأمين في مرافقة الرئيس وضمان راحته وعافيته وأمنه. وحتى حين أحيل إلى التقاعد، أصرّ على البقاء إلى جانب الرئيس، ساهراً على راحته وأمنه، وفياً له، صادقاً في ولائه ومشاعره، لا يطلب جزاءً ولا أجراً. كذلك كان الرفيق الآخر عبد الكريم الحجار ومروان الحاج. والرفاق نزيه حميّة ونبيه حميّة وعبد الإله حميّة (الجدير بالذكر أن هذه العائلة المكوّنة من الأب نزيه والإبن عبد الإله

وشقيق الأب نبيه، قد خدمت الرئيس وعاشت في ظله عشرات السنين مكرسةً أعمارها لراحته والحفاظ على حضوره).

لقد استمروا في خدمة الرئيس بكل أمانة ومحبة وصدق. لكن الشخص البارز في حضوره وولائه ومحبته للرئيس، والذي حرص على خدمته وحمايته وتنظيم مكتبه، والإشراف على كل صغيرة وكبيرة في يومياته كان العقيد فارس فارس. إذ انضم إلى حرس الرئيس (التابع لسريّة أمن السفارات) في قوى الأمن الداخلي، منذ أكثر من عشرين عاماً. وحين ترك الرئيس الحص العمل السياسي منصرفاً إلى العمل الوطني بعد انتخابات أيلول عام ٢٠٠٠، طلب العميد فارس وكان برتبة رائد يومها، أن يظلّ في خدمة الرئيس، مشرفاً على مكتبه ومرافقاً له في حلّه وترحاله. (وقد ترأس قيادة حرس رئاسة الوزارة لمدة سنتين بين عامي ١٩٩٨ – ٢٠٠٠).

كان عميق المحبة للرئيس، مجلاً موقّراً. يعامله كأب عزيز ويحنو عليه طائعاً باراً، حنو الابن على أبيه. لم يكن لعمله دوام أو ساعات محددة، بل شغلت حماية الرئيس وخدمته ليله ونهاره، ولو على حساب راحته وراحة عائلته. يرافقه في كل تحركاته في داخل الوطن، وفي سفراته إلى الخارج. وكان إلى جانبه دائم الحضور والتلبية، خاصة حين اشتدّ عليه الألم، وتراجعت صحته، وسطا الوجع على جسده فمنعه من الحركة والمشي..

لقد شهدت من وفاء هذا الرجل (الضابط الكبير النبيل الروح) ما لم يكن معهوداً. وكان الأمر وفاءً صافياً وإخلاصاً عظيماً. ولما لم يعد بالإمكان البقاء ضمن حرس الرئيس وقد استعصى عليه الأمر، لعلو رتبته وحاجة المديرية إليه، التحق بقيادته، بناء على طلب المدير العام، وظلّ على اهتمامه وحرصه ومحبته، وهاجسه أمان الرئيس وصحته.

ومن الرجال الذين وقفوا إلى جانب الرئيس الحص وآزروه ودعموه، كان الأخ الصديق عماد جوديّة. وهو ابن أحد الضباط اللبنانيين الأوائل، على عهد الانتداب الفرنسي، الذين لعبوا دوراً مهماً في معركة الاستقلال.

وتعود معرفة الحص بعماد إلى ما قبل انتخاب الياس سركيس للرئاسة، حيث التقاه

الحص في منزل سركيس في مار تقلا، وكان بصحبة والده، الذي بدا وقوراً، وسيم الطلعة، يفرض احترامه على من يلتقيه، على تواضع واضح وأدب جمّ.

وحين ترك الحص الوزارة وانصرف إلى الكتابة في صحيفة الاتحاد الظبيانية، أسبوعياً التقى بعماد ثانية، وكان أحد مراسلي الصحيفة الأساسيين في بيروت. «منذ ذلك الحين توطّدت صداقتي به وبات عماد رفيقي اليوميّ والدائم، ولا يزال». كما كتب الرئيس الحص فيما بعد.

«وبعد تشكيل حكومتي في بداية عهد الرئيس الراحل إلياس الهراوي، وتعيين العماد إميل لحود قائداً للجيش، لعب عماد دوراً مهماً في بناء الصداقة التي جمعتني لاحقاً بالرئيس لحود، طوال فترة وجوده في قيادة الجيش، وفي رئاسة الجمهورية بعد ذلك، حيث قمنا، الرئيس لحود، وأنا، وكلّ من موقعه، بتعيين عماد مستشاراً لكل منّا، فكان له مكتب في القصر الجمهوري، ومكتب في السراي الحكومي وشكّل الأمر علامة فارقة في العمل السياسي، مما يدلّ على كفاءة عماد الشخصيّة، وجدارته اللافتة، وحيازته لثقة الرئيسين، معاً، في نفس الوقت. وهذا ما وفّر ثقة عميقة بشخصه، وساعد على بناء تعاون مُثمر ورائع بين رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء. ولقد قام عماد بدوره بشكل رائع ومبدع ومميّز».

وكان غيوراً على عمل الرئاستين وحريصاً على أنجاح عهد الرئيسين، لحود والحص، متنبّهاً لما تحتضنه هاتان الشخصيّتان من إمكانيات النجاح وبناء الدولة، وتمهيد الساحة السياسيّة لما حفل به خطاب قسم الرئيس لحود الإصلاحي الشهير، والبيان الوزاري للرئيس الحص، المتماهي معه في الرؤية والإنصاف وترسيخ العدالة، وتحديث الوطن وعصرنته.

وكم كان عماد جوديّة منصفاً، حين تصدّى لمحاولات الافتئات والتجنّي، في مسيرة محاربة العهد للفساد والسرقات، فوقف إلى جانب الحق والعدالة، وصدّ السلطة عن التهوّر والظلم والجنوح إلى المسّ بأبرياء، خاصة ما عُرف بقضيّة روبير معوّض

وريمون عودة، واتهامهما ظلماً وتجنّياً في ملف قطع الآثار المسروقة، التي زوّرت ضدهما وكادت أن تطيح بسمعة شخصيّتين راقيتين، في مجال الأعمال والنشاط المصرفي.

كما وقف إلى جانب الوزير فؤاد السنيورة (في ذلك الوقت عام ١٩٩٨) في قضية محرقة معمل نفايات برج حمود، حيث كاد القضاء أن يصدر حكماً بتوقيفه، محمّلاً إياه مسؤولية ما حفل به هذا الملف من إهدار ورشوة وفساد. فوقف عماد بكل مروءة وشهامة، إلى جانب السنيورة، على ما بينهما من خلاف في المواقف والسياسات، رافضاً الافتراء والظلم والتعدي عليه، كما كان يُخطط ويُراد من جانب البعض. ولقد ثمّن له الرئيس الحص، هذه المواقف، وأكبر فيه هذا الإنصاف وحب العدالة والحقيقة.

وكنّا نرى عماد حاضراً دائماً، في كلّ الأمكنة، وحيثما استدعى الأمر دعم السلطة، واحترام المؤسسات، ونظافة الكفّ والتعفّف، والقضاء على الفساد، أميناً على رسالة الرئيسين، دقيقاً في احترام رسالتيهما ونهجهما ونبلهما في الممارسة.

ولعلّ أشهر مواقفه وأعماله «العادلة»، تلك الوقفة الناضحة بالرجولة والمروءة، حين تعرضت الأجهزة الأمنية السورية، وعلى رأسها اللواء رستم غزالة، لصديقه رجل الأعمال والإعلام تحسين الخيّاط، حيث حاولت التطاول عليه ووصمه بتهم مريبة مفترية، جزاء له بعد أن كشف تلفزيون «الجديد» العائد له، تفاصيل وأسرار انهيار بنك المدينة، ودور كثيرين من ضباط المخابرات والسياسيين السوريين في سرقة أموال هذا المصرف.

وكان قبلها قد اصطدم باللواء غازي كنعان الذي هدّد بتقطيع عماد بالساطور!! لأنه تجرأ واستنكر أساليبه واستبداده وابتزازه. قابله، في عزّ سطوته، في عنجر، وتحدّاه مواجهة، أن ينفّذ تهديداته، مما أدهش اللواء غازي كنعان ودفعه إلى التراجع، وبلع تهديداته وإنكرها. وقد وقف الرئيس الحص إلى جانبه، وحذّر اللواء كنعان، في اتصال هاتفي حاسم أن تُمسّ شعرة من عماد.

وما اجتمع الرئيسان مرّة إلا وكان عماد ثالثهما حتى وصفه الرئيس لحود «بالملاك المرفرف في كل مكان». ويعترف الرئيس الحص، في شهادة تقدير أرسلها، بشكل رسالة وفاء إلى عماد: «إن قلّة من الناس تعرف أن عماد جوديّة لعب في زمن حكومتي،

على عهد الرئيس لحود، وطوال عهده، دوراً بارزاً وإيجابياً، من وراء الكواليس، وقد ساهم بدوره الإيجابي هذا في تفادي وامتصاص الكثير من الأزمات السياسية في البلد، وبكل حكمة ودراية. فكان جديراً بحق في تحمّل المسؤولية».

ولعلّ مأثرته الكبيرة تمثّلت في بداية عهد لحود، في ثني رئيس الجمهورية عن استبدال الدكتور جورج قرم بحاكم البنك المركزي الأستاذ رياض سلامة، بحجة أن سلامة من رجال الحريري، الذي كان قد عيّنه في مرحلة سابقة. استنكر عماد هذه الفكرة، وتحرّك على الفور، فالتقى الرئيس الحص وسأله عن جورج قرم، فأجابه الرئيس الحص، إنني لا أعرفه شخصياً، ولكني أسمع به، لذلك لا أستطيع أن أُعطي رأياً شخصياً فيه.

كان عماد على معرفة وثيقة بحاكم البنك المركزي رياض سلامة، ويعرف مدى كفاءته وجدارته وإخلاصه في عمله. وقد حقّق إنجازات جليلة في إدارته، وصان العملة الوطنية، وطهّر العمل المصرفي من عيوب ومثالب كثيرة، حتى جعل من مصارف لبنان شاهداً حياً على جدارة اللبناني وصلابته وعظيم أدائه. فهاله أن يُقال ليعيّن مكانه الدكتور جورج قرم، على أهمية وجدارة هذا الرجل، إذ ليس هكذا يُكافأ الناجحون ويُقدّرون.

وقد أقنع صديقه الرئيس الحصّ بالتدخّل، مع الحريري أولاً (وكان لا يزال على رأس الحكومة قبيل ممارسة العماد لحود لمهامه الدستورية) وقد زاراه معاً، الحص وعماد، لإقناعه بعدم الاستسلام لهذه الفكرة التي ينويها لحود. فكان جواب الحريري أنه لن يصطدم بلحود في بداية عهده، إذا كان مصراً على هذا الأمر!

لم يستسلم عماد، فقصد مع الحص، الرئيس لحود، وزاراه في الحمّام العسكري فبادره الرئيس الحص: «إنني علمت من عماد أن سؤالك لي عن جورج قرم، عبره، هو من باب الرغبة في معرفة شخصية الرجل لأنك تنوي تعيينه حاكماً لمصرف لبنان مكان رياض سلامة». فقال لي: نعم. فقلت له: «غلطان يا فخامة الرئيس. مع احترامي

للدكتور قرم، فأنا لا أعرفه شخصياً. قد يكون كفؤاً لكن رياض سلامة أثبت كفاءة عالية، وجدارة كبيرة، وحكمة في سياسته النقدية. وعليك أن تكافئ الناجحين وتقيل الفاشلين في عهدك».

وقد ردّ الرئيس لحود بأن رياض محسوب على الحريري، وينفّذ سياساته فقلت له: «خير إن شاء الله، إذا كان محسوباً على الحريري وناجحاً وآدمياً شو مشكلتك معه؟ علماً، حسب معرفتي، أن رياض هو صديق للحريري، وليس من أزلامه!!».

وظلّ الرئيس الحصّ مصرّاً على رأيه بالنسبة لرياض سلامة، حتى إذا ما كلّفه الرئيس لحود بتأليف الوزارة، بعد ما جرى مع الحريري، حسم الحص موضوع رياض، وجدّد له: «قلت للرئيس لحود، في جلسة التكليف بتشكيل الحكومة: أنا سأتعامل مع رياض سلامة كحاكم لمصرف لبنان، وسأجدّد له ولايته بعد ستة أشهر. وللأمانة، تجاوب معي الرئيس لحود فوراً».

والجدير بالذكر، أن الرئيس الحص قد عيّن الدكتور جورج قرم وزيراً للمالية في حكومته، بعد ذلك، وبناء على اقتراح من الرئيس لحود.

كان عماد يدافع عن المسؤولين الناجحين في أعمالهم ويثق بهم ويحترمهم، ثم يُشيع فضائلهم وإنجازاتهم. وما إصراره على الدفاع عن رياض سلامة إلاّ لأنه كان مؤمناً بالرجل وبجدارته وإخلاصه في عمله. وقد صارح الرئيس لحود بذلك: «لقد نجح رياض سلامة في توليه حاكمية مصرف لبنان، وشكّل قطاعاً مصرفياً قوياً كما نجحتم فخامتكم في حماية الأرزة اللبنانية وفي بناء مؤسسة عسكرية قوية متماسكة». كان يُثني على الإنجاز والنجاح، ولا يدافع عن صديق عزيز فقط!

لم يتقاضَ عماد جوديّة أجراً أو تعويضاً، مقابل كل جهوده وأعماله مع الرئيسين. وكما قال الرئيس الحص، إنه لم يطلب شيئاً لنفسه أو لعائلته أو لأصدقائه، لا من رئاسة الجمهورية، ولا من رئاسة الحكومة. وكان راتبه ليرة لبنانية واحدة. فعمل متطوعاً من أجل المصلحة العامة، وكان مثالاً في التضحية والوفاء. وقد رفض تعيينه وزيراً للإعلام مصرّحاً للرئيسين: «أنا مثلكما لا أريد شيئاً لنفسي».

ولقد جاءت شهادة الرئيس لحود، في عماد، لتتقاطع، مع شهادة الرئيس الحص، في الشفافية والنصاعة والإخلاص والوفاء.

يقول الرئيس لحود، في شهادته، على ندرة ما يشهد أو يصرّح أو يمتدح علناً، «إن عماد جودية هو في مقدّمة هؤلاء الذين جعلوا من القيم الأخلاقية والوطنية إطاراً وحيداً لعملهم في الشأن العام... رسول خير هو عماد، يعمل بصمت وفعالية، وينسّق المواقف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، حتى باتت المقاربات بين الملفات العامة، تصبّ في الخانة ذاتها: المصلحة العامة فقط!».

وقد أثبتت الأيام قيمة الخبرة والجدارة، عند رياض سلامة، في الحفاظ على سلامة المال العام، والقطاع المصرفي، خاصة بعد أن وقع البلد في حمأة الاضطرابات وأفخاخ التوتر والأخطار، والمراحل العصيبة التي تلت كارثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، بعد ٢٠٠٥.

ولولا الخطوات الحاسمة التي اتخذها الحاكم للمصرف المركزي، محتاطاً ومحتسباً، لكان القطاع قد انهار مع تشظّي الوضع العام واضطراباته الخطيرة. وبعد الأزمات الماليّة والاقتصادية العالميّة التي عرّضت أكبر مصارف واقتصاديات العالم للانهيار والإفلاس. فقد ضمن ودائع المواطنين في كل المصارف وحرص على دعم المصارف عبر إجراءات محكمة ودقيقة، فلا يهدّدها تعثّر وإفلاس. وقد أشرف بدقة على تحديد معدلات الفوائد، ومنع المضاربات، خاصة في المجالات العقارية والبورصة.

وراقب عمليات التسليف والاستثمار، وتوفير سيولة كافية في المصارف عبر ١٦ تعميماً مؤثّراً ودقيقاً وفاعلاً، وألزم كل المصارف باحترامها وتطبيقها. كما عمل بكل دأب وجهد، وبتوجيه مستمر وإشراف حريص، على تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، مما وفّر ثقة وازنة بالليرة، وطمأن العمليات التجارية وحركات التصدير والاستيراد، وتوازن الأسعار.

ولقد وجّه عناية المصارف إلى تسوية أوضاع الديون المشكوك في تحصيلها،

وفرض على المصارف السعي للحصول على ضمانات لهذه الديون، عقارية أو أسهم والتساهل في جدولة أرصدتها المتبقيّة. كما ألزم المصارف بعدم إقراض أكثر من ٧٠٪ من ودائعها، لتحتفظ بنسبة سيولة كافية وضامنة للملاءة، وتحت كل الظروف والأوضاع. إلى جانب إلزامها بوضع وديعة إلزامية تقترب من ٥٪ من ودائعها، في المصرف المركزي، كاحتياطي إلزامي. ونشّط القواعد المشدّدة، وطبّقها بإحكام على سير عمليات المصارف اليوميّة وسياسات الإقراض.

حقاً، لقد كان رياض سلامة خياراً ناجحاً، حسب كل الظروف والمقاييس والأحوال. وليس غريباً بعد ذلك، أن حافظت العملة الوطنية على قيمتها، فأثبت هذا الحاكم الناجح، بعمله الدؤوب، وخبرته العظيمة، أن هذه العملة، في ثباتها وقوتها، لا تعتمد على شخص ما، مهما بلغ شأن هذا الشخص، ولا تستمدّ الثقة بها إلاّ من ذاتها واقتصادها ومعطياتها.

ولقد استمر الرجل في مركزه، محترماً، ومقدّراً من الجميع، نموذجاً للجدارة والنجاح، مثبتاً، رغم صداقاته مع الجميع وترفّعه عن المحاصصة والانحياز، أنه يعمل عند ربّ عمل وحيد، يجلّه ويخلص له ويُطيعه، هو وطنه لبنان.. وهاجسه الوحيد، راحة الضمير، والرضى على الذات، وإكرام شعبه واحترامه، وحفظ الاقتصاد الوطني سليماً معافى، وفي استقلال عن جعجعات السياسيين وخصوماتهم وكيدهم، وهم الذين لا يعملون ويسوؤهم أن يروا الناس يعملون وينجحون.

لقد استحقّ رياض سلامة تقدير شعبه، وثقة كل المسؤولين، وتقدير كل المراجع والمصادر الدولية، فلم يعد عجيباً أن تنهمر عليه، بعد ذلك، آيات التقدير والتكريم والثناء، في وقتٍ كانت حكومة الحص، لمدة سنتين، تُقيل وتطرد وتُعفي، عشرات الموظفين الكبار، من مدراء عامين، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة، بتهم الفساد والانحراف والارتشاء والسرقة. وما زال الرجل النزيه، الكبير، في مركزه منذ أكثر من ٢٠ عاماً. فرض نفسه وحضوره، بترفعه الوقور، وخبرته الواسعة، ومجافاته لسياسات العبث والانحياز واللغو، ونزاهته الراقية والمتزنة، فكان رمزاً للإدارة المشتهاة في أزمنة الإحباط والخيبات.

* * *

لقد أحب الرئيس الحص وتواصل مع الكثيرين من القادة سياسيين ودينيين، ولم يخاصم أو يعادي أو يحقد على أحد منهم. وتعامل مع الجميع باحترام وافر وأدب جمّ. وكان يتصل بكبار رجال الدين المسيحيين، من مختلف المذاهب، من مطارنة وأساقفة، يبارك بالأعياد ويهنئ، ويشاركهم أحياناً مناسباتهم الكبرى. ولطالما شارك في ندوات فكرية وثقافية، أو ألقى محاضراته على منابر الجامعات، اليسوعية، والبلمند والأنطونية.. بدعوة من جمعيات ونوادٍ مسيحية. كان قلبه روضة ودّ وتفهّم للجميع، وكان وجدانه منذوراً للمحبة.

كان يؤمن بالكلمة، والثقافة، سلاحاً للتغيير والتنوير. لم يؤيّد العنف، ورأى أن التربية بالمعنى الواسع، هي التي تغيّر وتطوّر وتبني.. ورأى أن التغيير آتٍ لا محالة وأنه قدر لا يردّ..

لم يُعجب كثيراً «بالأحزاب»، ولم يفكّر في إنشاء حزب.. فقد هاله ما رأى أثناء الحرب الأهلية من تهافت الأحزاب وانجرارها إلى الصراع الدموي.. وتعجّب من أن بعضها قد سقط وتهافت في تصرفات متعارضة في الصميم مع مبادئ الحزب نفسه ودعاويه.. وحتى الأحزاب العلمانية، على ندرتها، وكان الرئيس يكنّ لها احتراماً وتقديراً، قد تلوّثت بآثار الطائفيات والفئويات أثناء محنة الحرب والفتن. كما هاله أن الأحزاب في آلياتها تفتقر إلى الديمقراطية الحقّة، ولم تنجح في حماية مبادئها، ولا حقيقة التعبير عن مطامح الناس، أو الإمساك بنبض الشارع والرأي العام.

وقد جاءه أصدقاء كثر ليقترحوا عليه فكرة إنشاء حزب، فكان يرفض ويأبى، حتى رضي أخيراً في إنشاء عمل مشترك في شكل تجمّع أو ندوة أو منبر. يطلّ من خلالها على الأحداث والرأي العام، وقضايا الأمة، وإلى جانبه مجموعات من الشباب والرجال والشخصيات.. يستفيدون من تجاربه ويقدّرون في شخصه وحضوره، الفكر الراقي والوطنية الصافية الصحيحة، واستقلالية الرأي، والعروبة المنفتحة والعصرية، وهذا السلوك الديمقراطي المميّز، حيث يحاور الجميع وينصت إليهم، حتى يخيّل إليك وهو يستمع، أنه يأخذ منك، ويهتم بفكرك وأن ما تأتي به لافت ومؤثّر وجدير بالاهتمام.

ملامح من سلوك الرئيس الحص وفكره

كان يعلّم الديمقراطية، تفكيراً ونهجاً وممارسة، دون اصطناع أو استكبار أو تسلّط فوقي، فيشعر محاوره أنهما متساويان.. وندّان محترمان. ويرى أن قمة السموّ، وبالتالي ذروة الفلاح في الحياة هي تقديس الحقيقة واحترامها.. وهذا يستتبع سلوكاً لا يتورّع فيه المرء عن الاعتراف بالخطأ، فكيف بالخطيئة؟

«إنك كبير كبير عندما تتواضع فتلتمس ممن أسأت إليهم السماح والمعذرة، ومن الله الغفران. عند ذاك يصحّ القول: ما أعظم الندم. إنه سبيل التطهّر، وهو إن بلغ حدود النهج العام في المجتمع كانت فيه حصانة المجتمع والأمل في غدٍ واعد». ولقد صدق طاغور شاعر الهند الأكبر والأشهر حين قال: «تدنو من العظمة بقدر ما تدنو من التواضع».

ويرى أن العفيف أو النزيه هو من لا ثمن له مهما غلا، وأن الاستقامة هي أرقى الفضائل في رجل الحكم. لقد سأل أحد الحكام كونفوشيوس: ألا يجدر برجل الحكم أن يؤثر الشجاعة على ما عداها؟ فأجابه: «بل الاستقامة! فذو المنصب السامي الذي يؤتى الشجاعة بدون الاستقامة خطر على الدولة. والرجل العادي الذي توفرت له الشجاعة بلا استقامة لا يعدو أن يكون قاطع طريق».

ويميل الرئيس الحص إلى نشر قيمة التسامح بين الناس، وينحو إلى الغفران «والتسامح نقيض التعصّب الذي يؤدّي إلى العنف، ونقيض التزمّت الذي يفضي إلى الانغلاق والانطواء والانحباس».

ويرى في التسامح دعوة سامية ونبيلة، ينتزع الغل والحقد من قلوب الناس ويملأها، إبدالاً، محبة وانفتاحاً وتعاطفاً. ويؤكد أن التسامح لا يعني التغاضي، كما لا يعني إلغاء مبدأ المساءلة والمحاسبة الذي يشكل جوهر الممارسة الديمقراطية.

ويستمد الرئيس معظم مبادئه الأخلاقية ومفاهيم السلوك المنضبط والآداب

الاجتماعية، من معين الدين بمعناه المنفتح والسامي والمستوعب لكل البشر هداية ورشاداً، كذلك من العلم والتجربة وبديهيات العقل والمنطق.

ولعلّي أحبُّ أن أتحدّث عن أدبه في التعاطي مع الجيران، إذ كان في هذه الأمور غاية في الودّ والتحنان والرفق. وكان تصرّفه تجاه جيرانه آية في النُبل والتهذيب والإلفة. وينسحب هذا الوصف على امتداد عشرات السنين من الجيرة. ولم يحدث، أثناء لقاء في مدخل البناء أو في المصعد أن سبقه جار أو جارة، كبيراً أو كبيرة أو صغاراً، بإلقاء التحية والسلام.. ومع الصغار، كم كان ودوداً ورفيقاً. ومع الجيران كان يشاركهم في الفرح ويشاركهم في المرّ، مهنئاً مباركاً، أو معزّياً مواسياً، وكان يقضي حقوق الجار بكل أمانة تماماً كما أمر الشرع وأوصى الحديث الشريف، وتقضي الأخلاق الراقية.

يَفْرحُ أطفالنا حين يلتقونه، يدخلون علينا مسرعين باشين ويلقون على مسامعنا النبأ السار: شفنا الرئيس.. وقد سلّم علينا». كأنهم يتباهون.. ويحقّ لهم التباهي!

ونحن أيضاً، كنّا، وما زلنا نعتزّ ونتفاخر.. فنحن جيران الرئيس.. ونسي الناس اسم البناء (بناية دودار) فصارت بناية الحصّ! حتى سيارة التاكسي، يستدل سائقها ببناية الحصّ! وحين أخبرته مرة ذلك، قال لي: ماذا تقول له حين تريد أن تخبره عن جهة مقصدك؟ صمتّ. فقال لي: ألا تقول له: راكب عالحص، وانفجر ضاحكاً. لم أقل له أنني آخذ محل راكبين!

كانت مجاورته لنا بركة.. جزاه الله خيراً. وتتماثل مشاعرنا مع قول تلك المرأة الإعرابية تتمدّح جاراً لها: «لقد جاورنا وما فينا إلا من تجوز عليه الصدقة، وفارقنا وما منّا إلا من تتوجّب عليه الزكاة!»».

وفي سلوكه هو مسلم مؤمن يقوم بالعبادات، ومتمسك بالعقائد يحترمها ويقدّسها. يقول:

«أنا مسلم. أنا مؤمن، والحمد لله، ألتزم فرائض الإسلام الخمس، أديت فريضة الحج ثلاث مرات، وأديت العمرة مرات لا تُحصى. أسعى جاهداً أن أكون أميناً على القيم الإسلامية. والإسلام دعوة للتقوى والصلاح والصدق والإمانة والإحسان.. مع

الإدراك بأني إنسان غير معصوم عن الخطأ، وإن كنت، والحمد لله، لا أشعر بأنني ارتكبت يوماً خطيئة. مع ذلك أجد راحة في استغفار ربّ العالمين كلما خلوت إلى نفسي»[1].

ويرى أن الكتاب واحد، والرسالة واحدة، والرسول واحد، فلماذا المذاهب والبدع؟ وكيف تشظّى المسلمون إلى كل هذه المذاهب؟ وتوزّعت المذاهب طرقاً وتيارات ومدارس؟ ولماذا لا يكون الجامع جامعاً كما يوحي اسمه، يمارس الفرد فيه عبادة ربّه بصرف النظر عن هويّته المذهبيّة أياً تكن؟ لماذا لا يصلّي السنّي والشيعي في مسجد واحد؟ لماذا لا يخاطبهم إمام واحد؟ ألا يلتقون جميعاً في الجامع المركزي سنوياً، في الكعبة المكرّمة؟ فلماذا لا يلتقون ظهر يوم الجمعة من كل أسبوع في مسجد مشترك؟

كتب في ٢٠٠٦/٣/٦: «أنا من الذين يأنسون صدقيّة الرأي الشرعي في علماء فقهاء مثل المغفور لهما عبد الله العلايلي وصبحي الصالح من أهل السنّة، والشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل الله، رحمهما الله، من الشيعة».

ويلاحظ أن وحدة لبنان بالنسبة للسُنة السياسية معطى طبيعي وحيويّ، لا بل هي مصلحة ومصير «وأنا سنّي في المذهب السياسي» يقول الرئيس، والسنّة على المستوى القومي كانوا شارع جمال عبد الناصر الصاخب الثائر، وكانوا ولا يزالون درع القضية الفلسطينية في وجه كل ما يُحاك ضدها إقليمياً ودولياً، وحصناً لفكرة العروبة وما ترمز إليه من حلم التضامن والتكامل بين العرب، لا بل مشروع اتحاد بينهم في يومٍ من الأيام.

يكتب الرئيس الحص:

«أقف اليوم مشدوهاً أمام ما يصدر عن بعض هؤلاء وبعض قياداتهم حول العروبة وإسرائيل والعلاقة مع سورية.. ولا أجد تعليلاً لما هو في منزلة المروق، من باب تعزية النفس وليس إقناعها، سوى أن ما تسمع ليس مواقف أو توجّهات بل مجرّد انفعالات وردود فعل لن تلبث أن تتلاشى، فيعود المؤمن إلى إيمانه، ويعود الأصيل إلى أصالته في الموقف والمعتقد.

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٢١١.

«أنا مسلم سنّي، ولكن هل ينسيني هذا الواقع أنني لبنانيّ أولاً وأخيراً؟ وهل يصرفني نسبي الإسلامي، ولا أقول السنّي، عن واجباتي تجاه وطني؟ فمن موقعي لبنانياً ألست مسؤولاً عن أخي المواطن المسيحي تماماً كما أنا مسؤول عن أخي المواطن المسلم.

«أليس المسيحيّ والمسلم أخوين شريكين في المواطنة اللبنانية؟ ولا يسعني، وأنا مسلم من لبنان، إلا أن ألمّح إلى تجربتي الشخصية الحميمة في هذا الصدد: تزوجت من سيدة مسيحية من بلدة دير القمر أحببتها حُباً جمّاً. واحتفظت هي بعقيدتها الدينية طوال حياتنا الزوجية السعيدة التي دامت أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، ولم يكن في الأمر أدنى إشكال أو مشكلة. وما كان هذا خروجاً على الإسلام من قريب أو بعيد (فلقد كانت إحدى زوجات الرسول الأكرم قبطية). وقبل أشهر من وفاتها، رحمها الله، وكانت على فراش المرض العضال في حال من المعاناة الشديدة، توجّهت إليّ بكلمة مقتضبة تنمّ عن تصميم قاطع، قائلة: «أريد أن أعتنق الإسلام». فسألتها للتو: لم تقرّرين ذلك الآن؟ هل أنت مقتنعة بما تقولين؟ وعندما أكّدت عزمها. كررت السؤال: هل أنت واثقة مما تطلبين؟ فأفحمتني، لا بل سحقتني، ببساطة الجواب «صمّمت على أن أدفن في قبرٍ واحدٍ معك». وأنا اليوم ما زلت على موعد مع الغائبة»[1].

«وأنا المواطن المسلم أخاطب أخي المواطن المسيحي اليوم من وحي ما سمعته من رفيقة حياتي، فأقول بكل بساطة «أريد أن أعيش معك يا أخي في وطنٍ واحد». لذا أعتنق الديمقراطية التوافقية»[2].

لقد وقف سدّاً منيعاً في وجه الطائفية، وظل طوال عمره يدعو لإلغائها، وتصدّى بكل قواه لمحاولات إثارة الفتنة الخبيثة المذهبية بين السنّة والشيعة، وسفّه مواقف كل من يعمل لها، محذّراً ومنذراً من عواقبها التدميرية داعياً رجال الدين ورجال السياسة وخطباء المساجد، وكل المراجع الدينية والسياسية إلى التنبّه لأخطارها وشرورها وجرائمها.. وكان صوته مسموعاً ومطاعاً ومحترماً، وحرّض جميع المثقفين والفاعلين

(١) سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥، ص٢١٤-٢١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

وقادة الرأي ووجهاء المجتمع على التصدي لهذه الخطيئة المهولة وللكيد العظيم الذي يراد للأمة وللإسلام وللوطن.

«ما عرفنا التمايز بين سنّي وشيعي يوماً، فما بالنا اليوم نعيش هاجس الانفجار بين سنّة وشيعة؟

«علامَ الخلاف بين من يجمع بينهم كتاب واحد وقبلة واحدة وفرائض دينية وقيم روحية واحدة، لا بل مصير واحد؟

«لم يكن لنا عهد بمثل هذا الانقسام قبل وقوع لبنان مؤخراً تحت المظلة الأميركية، فلا غرو أنّ هذا الانقسام هو من صنع يد الخارج الذي بات يتحكّم بساحتنا الداخلية، وهو الذي يحرّكه ويغذيه ويؤجّجه»[1].

وارتقاء بمفهومه النبيل للدين الإسلامي، رفض سلوك المتطرّفين الدينيين، ورفض حركاتهم التي اعتمدت العنف والتدمير والقتل. يقول: «الإسلام دين الانفتاح، ولو كره المارقون، أولئك الذين يرتكبون المعاصي باسم الله والدين، فلا يتورعون عن القتل والخطف والنسف زوراً باسم الإسلام، إنهم لا يدرون، والأدهى إذا كانوا يدرون، كم من الأذى يلحقون بالمسلمين، ولا أقول بالإسلام، في شتى أرجاء الدنيا».

ومن نتائج إيمانه واحترامه للإخلاق ومبادئها، ارتقى في فكره إلى مواقف ندرت ملاحظتها عند الآخرين، وقلّما التفت إليها غيره من السياسيين ومفكري السياسة. إذ رفض أحكام الإعدام، ورفض التوقيع عليها، وأدان تنفيذها، كما ندّد بالتعذيب والإساءات الإنسانية :«أنا أرى قاتل القاتل قاتلاً. لذا أعارض عقوبة الإعدام. الإسلام أجاز قتل القاتل، لكنه أوصى أيضاً بالرحمة والعفو والمغفرة. والحياة الإنسانية هبة عظيمة من الله هو يعطيها وهو يأخذها. ولا يحق ذلك لإنسان».

وبلغت مشاعره الإنسانية حدّاً من الرهافة والفعالية واتساع المدى، أنه عدّ عدم اكتراث المرء لخبر مقتل العشرات يومياً في بؤر التوتر في العالم جريمة، وإن كان لا

(١) من بيان ألقاه في مؤتمر صحافي في مقر نقابة الصحافة اللبنانية بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١.

يعاقب عليها القانون، «والأدهى أن تغتبط لمقتل امرئ بفعل هويّته أو انتمائه مذهبياً أو طائفياً أو وطنياً أو عرقياً».

في حضارة الحق للقوة التي تطبع العصر الحديث، جرائم الحرب وقف على المهزوم. فما انتهت حرب إلا والمنتصر فيها قاضٍ والمنهزم في قفص الاتهام. أسلحة الدمار الشامل حقيقة ذات وجهين، كلاهما يوحي بالرياء: القوي باقتنائها مرهوب، والضعيف باشتهائها مدان ومرذول.

* * *

خفّت تنقلات الرئيس، وقلت تحركاته، وهو يلازم مكتبه غالباً. غير أنه لا يتوانى أو يتأخر عن قضاء واجب التعزية بصديق أو قريب أو أحد معارفه، مهما كلفه الأمر من مشقة جسدية، ولا يتخلف عن القيام بواجب المشاركة في مناسبة وطنية أو قومية.. يتحامل على نفسه، يستجمع قواه ويحضر.. ينهض الجمهور، كل الجمهور والحضور لملاقاته.. إجلالاً لهذا الالتزام العميق، وعظمة الوطنية ورقيّها، ولهذا النضال، الذاتي والعام، يأسون أنه لا يستقيم في مشيته، وهو المستقيم دائماً وأبداً، ورمز الوطنية المستقيمة في الوجدان الشعبي..

يهبّ الجمهور ليلتقيه ويودّ أن يُمدّه بالقوة، ويتمنّى لو يهبه الحيوية والشباب، لو أنه يظل شاباً فيبقى الأمل يانعاً وأنيقاً ومورقاً.. وتؤنسه محبة الناس، تنشّطه، تمدّه بمورد دافق خفيّ من الدعم وراحة الضمير، يدبّ العزم في شرايينه. هنا مجد الرئيس، هنا أجره، في قلوب الناس، وفي احترام الناس وتقديرهم، فيطمئن، أن الخير لا يزال في الأرض، وأن الأمة ما زالت قادرة على التمييز والتقدير، وأن تاريخه ما زال عصيّاً على الامّحاء والإلغاء، وأن له في قلب كل مواطن طيب، أصيل وآدمي، معلم عرفان ومحبة، ويسرّه أنه على حق، وأنه يتماهى مع نبض الناس. فيكون المجد الحقيقي هو العرفان، والعطر الفوّاح الذي ينتشر بعد العمل العظيم.

جاءه وفد من مجموعة سيدات يسألنه التضامن معهن في مطالبهن الدائمة أن تنال المرأة حقوقها.. استمع إليهن، وأيّدهن ولاحظ أمامهن أن المساواة بين الرجل والمرأة إنما تعني تكافؤ الفرص بينهما، ولا تعني بالضرورة التماثل في الأداء. فالرجل يتفوق بطبيعة الحال في مجالات، وتتفوق المرأة في مجالات أخرى. وامتدّ الحديث، حتى قال الرئيس: «قد يسألني بعض المكابرين: وماذا فعلت أنت في خدمة المرأة، وقد ترأست خمس حكومات على امتداد تسع سنوات في مراحل مختلفة؟ أعترف بأنني لم أستطع تجاوز الواقع المتحجّر ولكن حسبي أنني خسرت مقعدي النيابي بجدارة لسيدة محترمة (انتخابات عام ٢٠٠٠ حيث فازت بالمقعد النيابي السيدة غنوة جلول) لها مزاياها. وفّقها الله».

ويقدّر الرئيس الحص المرأة ويجلّها أماً وزوجة وأختاً وابنة.. وفي سيرته الأولى يظهر هذا الحب العظيم الذي كان يكنّه لوالدته.. إذ ما كاد يربح بعض المال، نتيجة فوزه بجائزة أدبية، وهو المحتاج الرقيق الحال، حتى أسرع، وقبل كل شيء، إلى شراء غسّالة كهربائية لها، حيث كانت تجهد نفسها حتى الإرهاق في غسل ملابس أطفالها بيديها.. وحتى الآن تظهر صورة الوالدة في إطار معلّق على جدار مكتبه، وكذلك صورة والده. يقول: وأنا ناقم على مشروع وسط بيروت لمائة سبب وسبب، أولها أنه محا ضريح والديّ في مدفن درس (في جبّانة السنطيّة).

أما حبه للسيدة زوجته ووفاؤه العظيم لذكراها فهو مضرب مثل، وظاهرة نادرة في مجتمعنا اليوم. فقد توفاها الله والرئيس في الستين من عمره، وقد رفض أن يستجيب لكل نصائح الإخوان والأصدقاء له بأن يتزوج من امرأة أخرى، إلفةً وطرداً للوحشة، واحتمالاً للوحدة.. فكان يرفض ويتأبّى.. وما زال حتى اليوم، يعيش في منزله (شقة في بناء) مع أخته سلوى (تعيش ابنته وداد في شقة خاصة بها مع ابنها سليم في نفس المبنى). وتخدمه وتقوم بكل أعمال المنزل، من تحضير طعام ونظافة وترتيب، سيدة من التابعية السرلنكيّة منذ أكثر من عشرين عاماً.. وتمرسّت في عملها هذا، ما يوفر بعض الراحة للرئيس في متطلبات العيش اليومي.. وهي على الإجمال حاجات بسيطة متواضعة في المأكل والملبس وترتيب الأدوية.

غير أن السيدة وداد تشرف على كل ما يتصل بالمنزل وحياة الرئيس ومتطلباته، بكل الحنان والحرص والدقة، وتتحقّق في كل دقيقة من راحة الرئيس وصحّته وتفاصيل عيشه، كما تطّلع على كل ما يتعلق بتحركاته، مع وافر الاحترام والتقدير لكل توجهاته..

إن منزل الرئيس الحص محاط بصور الغائبة الغالية، رفيقة عمره، ودائمة الحضور. بل أكثر من ذلك، هو لا يزال، بعد ٢٤ عاماً، يزور القبر، أيام الجمع، يستذكر ويناجي صاحبة القبر.. ويقرأ الفاتحة لروحها، ويطلب لها الرحمة والغفران. وفي مكتبه أيضاً تملأ صورها الأركان والزوايا وتتصدّر الرفوف والمساحات... إنه يعيش في جو السيدة الجليلة، في فضاء عاطفي خاص، لا يكاد يسمح لأحد أن يقاربه أو يشاركه فيه. وما زال يقصد منزل الدوحة، يروي أزهار ونباتات السيدة الغائبة.

يكتب الرئيس الحص:

«أشعر وأنا في خريف العمر أنني عشت عبر السنين على هدى اثنتين: أمي وشريكة حياتي. وأعيش اليوم على هاجس طيفيهما. أشعر أنني أؤدي امتحاناً يومياً أمام ثالثة: هي ابنتي ، إذ أرى فيها صورة أمّها وأمي معاً، وأرى فيها أمّاً كأبهى ما تكون أمٌّ رؤوم، وهي ابنة مُحبّة كأحلى ما تكون محبّة. لا بل إنني أرى فيها شاهداً عليّ في حلّي وترحالي، في إقدامي وإحجامي، في نجاحي وفشلي، ونعم الشاهد...

«إنني أرى في أولاهن (الأمّ) معين بركة لا ينضب، وفي ثانيتهن (الزوجة) تماهياً بلا حدود، وفي ثالثتهن (الابنة) امتداد وعد وأمل وفرحة، لا بل تحقيق ذات»[1]

حين يكون بمفرده، لا يكون وحيداً أبداً.. فهو إمّا يقرأ، وإما يكتب خواطره، وينقل آراءه إلى ساحات وصفحات يحبّرها بكل ما هو غني ومفيد. وفي الحالتين، يسمع فيروز، تمهّد أمامه دروب النشوة الروحية، فتنداح روحه مع موسيقى الرحابنة والإنشاد الملائكي.

(١) سليم الحص، صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٤، ص٣٠٤-٣٠٥

وكانت السيدة فيروز، في حقيقة الحال، صديقة العائلة، وقد اعتاد الرئيس على زيارتها برفقة السيدة ليلى، وأقام الرئيس على زيارتها مع ابنته وداد، بعد أن رحلت الزوجة الغالية.. ولو مرة في الشهر أو أكثر. كان مولعاً بصوتها وأغانيها وأجواء موسيقى الرحابنة. كما كان مولعاً بصوت الموسيقار الكبير محمد عبد الوهاب ويستمع باستمرار إلى أغانيه وموسيقاه.

وعلى الإجمال، كان الرئيس يحبّ الغناء الأصيل، والتراثيّ والجميل، ولا يلتفت إلى الغناء الرخيص، أو ما يطلق على بعضه صفة الحديث، لضحالة أغواره، ومحدودية آفاقه، وسطحية مدلوله وموضوعه، وفقر إيقاعه وموسيقاه.. وإذا ما اجتمعت عناصر الكلمة الحلوة ذات المعاني الرشيقة والمدلول الغني، والموسيقى الرحبة الأبعاد بإيقاعها الزاخر المتوازن الحاضن للروح، والمتوسّد الجوهر والمهدهد أحزان النفس وأشواقها، مع الصوت الرخيم الإيقاعي الوتر، البعيد المدى والصافي الرنين، تكتمل الأغنية ويعلو الانتشاء، فتنداح الروح في مطاوي الفرح، ويكون الغناء العظيم. ولا يهم عندها أن يصنّف المطرب والمطربة، بين القدماء أو المحدثين، فالفن الخالد عصيّ على أثر الزمن، وهو حديث في كل الأزمنة.

وعلى عكس ما اعتادته الحياة الاجتماعية وأوضاعها لرجال السياسة أو القادة أو رموز السلطة، حيث تزوي مرابعهم، وتجفّ عندهم رياض النفوذ ويقلّ اهتمام الجماهير بهم، وعطاشى النفوذ وطلّاب الودّ، والباحثين عن شهرة المجالس والتجمّل بنجومها، وأضواء الساسة وبهرج النفوذ. تخف الحركة في مجالسهم وعلى دروبهم، ويقل السعاة، والقاصدون.. فيذبل الورد، وتذهب يناعة الثمر ويقل الحصاد... على عكس كل ذلك، تتوالى وفود المحبين، ومسيرات العارفين والأجلاء، يقصدون لقاء الرئيس ويطلبون زيارته، وتنهمر الدعوات لمختلف المناسبات وخاصة الوطنية والقومية، وتتكثّف خاصة دعوات التكريم، في القاعات العامة، في صالات الفنادق، في البيوت والمنتديات، الكل يريد أن يظهر بجانبه، مقدّراً ومرتشفاً من صفائه وعذب روائه وعطائه.

أدب السياسة في كتابات الحص

وتبقى الكتابة الأنيس المهم للرئيس.. يكتب عن كل شيء، في كل الأوقات: في دغشة الفجر، حين ينهض لصلاة الصبح، أو يجافيه النوم أو يقاسيه الألم. رجل مثقف مثله، بل عالي الثقافة، وواسعها، ومتنوّع النتاج الفكري، يجد في الثقافة رضوانه والاطمئنان.. وهو يضنّ بأفكاره أن تتخفّى أو تتنحّى أو تضيع.. فسعادة الطير في سجعه وغنائه، والينبوع في عطائه وسريانه وجريانه، ليرتوي منه كل عطاشى العالمين.. وكذلك الفكر الخيّر يزرع البركات، ووافر الأعطيات في وجدان الآخرين..

تعجب لدفق عطائه وتتساءل، والنهارات كلها للقاء الناس والاجتماعات والعمل العام، ومتى ينام الرئيس؟ إنّه قلّما ينام (إنه كثير القيام قليل الرقاد..) كأنما هو الحارس الدائم، والأكبر للحياة العامة.. إنه حارس الوطن. شهوة الكتابة وإجلال الأدب، احتراماً لهوايته الأولى في الصبا المبكّر، مكّنته من امتلاك أسلوب مميّز: فهو دافق العبارة، سهل التراكيب، وواضح المفردات، في أسلوب تترادف فيه الألفاظ، بكل بساطة وسهولة، يختارها بدقّة، كأنه يغرف من مخزون ثري ما حوى إلا الثمين.. فلا يلتفت للغريب من الألفاظ، ولا «يعاظل» في الكلام، ولا يغالي في المعاني.. وفي هذا الوسط اللغوي الشفاف تتلاقى التشابيه، وتموج الاستعارات متجانسة متحالفة، حتى يتأكّد للقارئ أنه فهم المعنى وأدرك كل المراد.. أما الألفاظ فتأتي وتتوارد كأنها على موعد وودّ ووفاق، حتى تنسجم العناصر جميعها في شكل أدبي أنيق، منطقي الأداء، وبعيد المرامي، فيتكامل عنده فن المقالة، رافلاً بالبساطة الجميلة، والوضوح البهي، والرونق الخصيب، وجمالية الصياغة، وبلاغة في القصد والهدف والمراد.

كان الرئيس أديباً منذ نشأته (أديب بكل المعاني)، ينتج ويتذوّق، يؤلّف، ويقرأ متابعاً مثقّفاً. وهو في كل الأحوال، وعبر كتبه التي نيّفت على العشرين.. يُعدّ من المجلّين والمشاهير في أدب السياسة.

تنطوي مؤلفاته وكتاباته وتنتمي، إلى هذه الرياض. وهي بالإضافة إلى كونها غنيّة

بموضوعاتها السياسية، واختصاصها بالشروحات وأوضاع المجتمع وبناء الدولة، وتعجّ بدروسها وعبرها وأفكارها السياسية، ترتقي لتمثّل صرحاً سياسياً، أو مدرسة سياسية مميّزة وثابتة هي مدرسة سليم الحصّ السياسية. وتظهر مجلوّة الأفكار راقية المفاهيم، حديثة الإطلالات، عصرية المضامين، وتقدّم حلولاً ناجعة لكل مشكلات السياسة وحالاتها. وهي مدرسة أيضاً في الأدب السياسي الراقي والمميّز..

وأنت تقرأ كتبه، لا يمكن أن تملّ أو تتبرّم.. فأجواؤه عابقة بالحيويّة، عامرة بالحركة، ودعوة المشاركة، حيث يستعرض المشاهد والأمثلة، منتقاة حيّة معروفة، من العيش اليومي والساحة الوطنية، ومن حوض المجتمع، فتشعر أنه يبحث في شكواك، ويختصّ بمشاكلك ويعالج ما يهمك ويؤلمك ويضنيك، فهو الصديق المشارك في كل شؤونك.. فتتشاكلان وتتعاطفان وتتكاملان.. كيف لا وكتابات الرئيس هي مرآة المواطن، كل مواطن، ومرآة الوطن. ولشدة صدقه وأمانته في ما يروي ويحدّث تكاد هذه المؤلفات، وهي بالفعل، أن تمثّل تاريخاً وطنيّاً، بل هي تاريخ لا يعرف التزوير ولا التحوير ولا الانحراف.. والمستقبل لها، تمتلكه، وتغنيه بالشهادات الصادقة، حين يريد كل مؤرخ لمراحل مسيرة حكم الرئيس الحص أن يتجمّل بالصدق ويتحصّن بالنزاهة، ويحكي حكايات الوطن.

وتسيطر نزعة الأدب على كتاباته أحياناً، حيث يفيض الوجدان ويشتعل الانفعال، ذاتيّاً وعاماً، فتكاد بعض مقالاته أن تلامس الشعر المنثور أو أشكال الشعر الحرّ:

باسم المواطن المعذّب،

باسم ذاك الذي لا يجد قوتاً لأطفاله،

باسم ذاك الذي لا يملك ثمن الدواء لأهله،

باسم ذاك الذي لا قدرة له على الوفاء بإيجار منزله،

باسم ذاك الذي لا يستطيع تحمل تكلفة تعليم ابنه،

باسم ذاك الذي يلهث وراء العيش الكريم له ولعائلته،

باسم من غادر وطنه وبارح أهله وخلاّنه إلى أقاصي الأرض،

سعياً وراء الرزق الحلال، والعيش الكريم، والأمل الضائع،

باسم المعذَّب في أرض لبنان، لغير ما ذنبٍ اقترفه،

باسم البائسين الأبرياء، نتوجّه إلى اللاعبين على حلبة السياسة في لبنان بكلمة فنقول:

ارحموا هذا البلد، ارحموا هذا الشعب، ارحموا هذا الوطن.

وينطلق إلى تقريع القلوب المتحجّرة والمشاعر المتجبّرة والنفوس المتنمّرة، من هذه الطبقة السياسية وما ضمّته من مظاهر فاجرة ومتعهّرة. (كان ذلك في سنوات العقم والفجور والصراع المأجور عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وحيث فراغ السلطة)[1].

أما رسائله للغالية (المرحومة زوجته) فهي آية من أدب الحنين الإنساني، وبراءات المشاعر والأحاسيس وانسحاق الوجدان.

التوقيعات: مدرسة الرئيس الحص السياسية

وقد لاحظت في دراستي لمؤلفات الرئيس، أنّه مع تقدّمه في العمر، قد زاد ميله إلى صياغة الحِكَم، وتكثيف المعاني في جمل قصيرة، وكلمات قليلة، واعتماد الإيجاز (والبلاغة هي الإيجاز). والإيجاز أسلوب عرفته الحضارة العربيّة وأساليبها اللغوية في بداياتها (قبل أن تتأثّر أعمال كتابنا بآداب الآخرين فتأخذ في الإطالة والإطناب). فكانت الخطابة تعبّر في جمل قصيرة تستعير شكل الحكمة في صيغها وقوالبها (جمل موجزة قصيرة كما ورد عند قس بن ساعدة وغيره...).

(١) سليم الحص، ما قلّ ودلّ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧، ص٢٤٦.

وهذا ما انتهى إليه فن أدبي عُرف بفنّ التوقيع.

والتوقيعات هذه، جمل موجزة، غاية في الحكمة والبلاغة، كان يرسلها رجال الدولة وكبار الوزراء كتعليمات ووصايا إدارية وسياسيّة لمختلف العمال والولاة وحكام الأقاليم. تجلّت مع الخلفاء الراشدين في عصر الدولة الإسلامية الأولى، حكماً على خواتمهم عرفوا بها واشتهرت لهم. (مثلاً كان خاتم أبي بكر الصديق «نعم القادر الله»، وكان خاتم عمر «كفى بالموت واعظاً يا عمر»، وخاتم عثمان «لتصبرنّ أو لتندمنّ»، وخاتم علي «الملك لله» وهكذا... وعليه جرى الخلفاء اللاحقون في الدول.

ثم صاروا يوقّعون على أوراق الولاة (المعاملات الإدارية) بهذا الأسلوب. وقّع بعضهم على معاملة لوالٍ سأله في أمر عجيب «عِشْ رجباً تَرَ عجباً».

وكتب بعض العمال (الولاة) إلى عمر بن عبد العزيز يستأذنه في ترميم حصن مدينة، فوقّع له في أسفل كتابه «ابنها بالعدل ونقّ طرقها من الظلم» ووقّع خليفة لوالٍ آخر يتظلم منه أهل ولايته: «وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون». وشكا أهل الكوفة إلى المنصور سوء معاملة عاملهم لهم، فوقّع في كتابهم «كما تكونون يؤمّر عليكم». وجاءه من عامله على حمص كتاب فيه خطأ فوقع في أسفله: «استبدلْ بكاتبك، وإلاّ استُبدل بك». ووقّع جعفر بن يحيى البرمكي في شكوى رفعها الناس ضد واليهم: «لقد كثر شاكوك وقلّ شاكروك، فإما اعتدلت وإما اعتزلت!!». ووقّع أحد الوزراء على عهد الرشيد على كتاب رجل كان قد طلب شفاعته في أمر «إن الشفاعات زكاة جاهنا».

وقد جاءت كتب الرئيس الحص ترفل بمثل هذه اللآلئ والجواهر، وتزخر بالحكم المستخرجة من حنايا الواقع، ومنهج العبر وقلب التجاريب. فعبقت في ثنايا كتاباته وجمّلت صفحات كتبه كأنها الدر المنثور، وحفظها الناس نقلاً عنه. وهي لو جُمعت لكانت مذهباً سياسياً كافياً ومنهجاً في السلوك الوطني شافياً، ومدرسة في العلوم السياسية تمثل منهلاً لكل طالب علوم سياسية، وعامل في الشأن العام.

ولعلنا نورد بعضاً منها، ما يؤلف مسيرة حكم ومدرسة سلطة.

ـ يبقى المسؤول قوياً إلى أن يطلب شيئاً لنفسه.

ـ في لبنان الكثير من الحريّة، وإنما القليل من الديمقراطية.

ـ الديمقراطية نظام وثقافة، ولبنان يفتقدها إلى حدّ ما في وجهيها

ـ السياسي المحترف هو الذي يسعى للوصول إلى السلطة، وإذا كان في السلطة فهو يسعى للبقاء فيها، وإذا خرج أو أُخرج منها فهو يسعى للعودة إليها.

ـ في السياسة الأميركية، الإرهاب وجهة نظر: فالعنف إذا مارسه الفلسطيني أو اللبناني أو العراقي فهو إرهاب، وإذا مارسه الإسرائيلي فهو دفاع عن النفس، وإذا مارسه الأميركي فهو في خدمة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ـ علّمتنا الحرب القذرة أن في لبنان وحوشاً تخطر بين الناس كالبشر.

ـ لو خُيّرت بين أن أكون قاتلاً أو أن أكون قتيلاً، فأنا أختار قطعاً أن أكون قتيلاً.

ـ عقوبة الإعدام لا يستحقها الجاني، فهي تعفيه من الندم، وهو أقسى العقوبات وأقصاها.

ـ لله درّ الندم ما أجدره، نشب في ضمير المرء فطهّره. (تماهياً مع حكمة الإمام علي (ع): لله درّ الحسد ما أعدله، بدأ بصاحبه فقتله).

ـ إذا سُئلت عن عمري أقول: أنا في عمر الشباب منذ ستين عاماً.

ـ الحق في العدالة، وليس في المساواة، وحق المرأة ليس في المساواة مع الرجل، بل في تكافؤ الفرص.

ـ بوجود هذا العدد من الطوائف في لبنان، فالطائفية سيف ذو ثمانية عشر حدّاً، كيفما ضربت به أثخنت جسم الوطن الصغير بالجراح.

ـ الدين رسالة والطائفية عصبيّة، لذا فالأديان تجمع، أما الطائفية فتفرّق.

ـ بين الواقع الراهن والمصير المحتوم مسافة تقاس برفض الناس وصمودهم وتطلّعهم إلى غدٍ أفضل.

ـ ليس في العالم لعبة بلا قواعد، اللهمّ اللعبة السياسية في لبنان.

ـ أخشى على لبنان ولا أخشى على اللبناني. لبنان الوطن والمجتمع مهدّد في وحدته وعافيته بالعبث الفئوي. أما المواطن فأفقه يترامى على امتداد الدنيا طولاً وعرضاً، بعد أن أضحت الهجرة نمط حياة بين أهل هذا الوطن.

ـ الخطايا مطايا إلى مجدٍ زائف، والكاذب لا يعترف بكذبه، لأنه إن فعل كان صادقاً، وهو ليس كذلك.

ـ التواضع كبر، وهو لا يعود كذلك إن أنت اصطنعته طلباً للكبر.

ـ أمّ الفضائل هي الصدق: في القول والعمل، لا بل في الفكر والقصد والطويّة. والصدق لا يكون مع الناس إن لم يكن مع الذات.

ـ أخطر ما يهدد الحريّة أن تغدو الصحافة في منزلة سلاح دمار شامل.

ـ كل جهد يُبذل على مستوى العمل العام، لا يكون محوره رفعة الإنسان، هو جهد مهدر.

ـ لا إصلاح من غير مصلحين. وعندما تكون السلطة في غير الصالحين فالدعوة إلى الإصلاح تغدو بمثابة المطالبة بانتحار الطبقة السياسية.

ـ في السياسة كثيراً ما يكون بين الوفاق والنفاق خيط دقيق لا يُرى بالعين المجردة.

ـ ثمة إجماع بين اللبنانيين أن ما يفتقرون إليه هو دولة قادرة وعادلة.

ـ لا وطن من دون مواطنة، فالوطن إنما يبقى ويعيش في ضمائر أبنائه. نحن نزعم أننا شعب واحد، إلاّ أننا في سلوكنا قبائل، وقبائل العصر تسمى طوائف. نحن في ما يشبه جاهلية الحداثة، وهذا تخلّف.

ـ عندما يواجه المواطن مشكله وقضية فمن المحتّم أن تطغى المشكلة على القضية في نفسه. لا تسلْ أُماً تبحث عن قوتٍ لطفلها كيف تحرّر القدس. فجوابها سيكون هات قوتاً لطفلي.

ـ كأني بالفدائي يبذل روحه، ويا للمفارقة، من أجل حياته، أو بالأحرى من أجل أن يكون لحياته معنى وقيمة.

ـ الأمل صنو الحياة لذا ترددي خلال الأزمة الوطنيّة الكبرى. كلّما سقط أمل اخترعنا أملاً جديداً.

ـ السعادة في الحياة إنجاز، لا ينعم بها إلا قلة من مخلوقات الله. والإنجاز إنما يتجلّى في رضا الناس من حولك عن عملك.

ـ لن أنسى في شيخوختي درساً تعلّمته من طفولتي: إنك إن أسعدت أمّاً فكأنما أسعدت أمّة، وإن أشقيت طفلاً، فكأنما أهدرت جيلاً.

ـ الخواطر من خلجات الحياة.

ـ أسعد الناس من أسعد الناس.

ـ ظالم من يذلّ نفساً بقولٍ أو عمل.

ـ لا طعم للحياة من دون كرامة.

ـ إذا تفرّق الناس من حولك فلا تلمْ إلا نفسك: ليس هناك من يفيء إلى من ليس له ظلّ، وليس هناك من يطرب إلى من ليس له صوت، وليس هناك من يمد يده إلى من ليس في يده ما يعطي.

ـ قد يكون في حياة الأمم نهضات وسقطات، ولكن الأمم لا تموت. لذا لا نهاية لحياة أمة ولا نهاية فيها للسياسة.

ـ الأمم الحيّة هي التي تستعيد عزّاً بعد ذلّ، فهي التي تستردّ حياة بعد موت، مهما طال الزمن، ومهما بلغ العناء.

ـ اللبنانيون أكثر الشعوب احتراماً للقوانين، ولكن غير المكتوبة منها فقط. إنها قوانين الطائفية والمحسوبيّة والواسطة وحكم المال.

ـ ما اجتمع الجاه والفقر في رجل.

ـ الطائفية ما هي إلاّ وصفة تقوم على كثير من العصبيّة وقليل من الدين.

ـ بيننا وبين الممارسة الديمقراطية الصحيحة مسافة العصبيّات الفئويّة ومسافة ثقافة الفساد المتفاقم، ومسافة انشغال الناس بشجونهم عن قضاياهم.

ـ أما السؤال: أين نبدأ؟ فالجواب عليه يكون: بالمواطن، مع المواطن، من المواطن. ليبدأ كلّ منّا بنفسه.

ـ المجد المجد هو في تسلّق الجبال، من على ذراها نستشرف آفاق الغد الواعد.

ـ يروّج المسؤولون في الدولة العظمى لنظريّة الفوضى البناءة أو الخلاّقة في الشرق الأوسط. والفوضى موت وقتل. عجباً كيف يكون الموت أو القتل بنّاء أو خلاّقاً في حضارة تقوم، على ما يُقال، على القيم الإنسانية؟

ـ نظرية الفوضى البنّاءة أو الخلاّقة في الشرق الأوسط تختصر فجور مقولة «الغاية تبرّر الوسيلة» على المستوى الدولي.

ـ عند بلوغي الخامسة والسبعين من العمر سُئِلَت عن عمري فقلت: ما زلت في عمر الشباب منذ ستين سنة. فالشباب يُقاس بالإنتاج.

ـ هذه رسالتي، من عصارة العمر إلى حفيدي سليم وجيله. من عناوينها: أنا لبناني مؤمن بلبنان وطناً أعتزّ به، وُلِدت فيه، وأصبو أن أُوارى الثرى في أرضه. لو كان للمرء أن يختار وطنه لاخترت لبنان وطناً لي ولابنتي، وحفيدي، بملء إرادتي. ولكنّني لم أختره، بل وُلِدت فيه، وأحمد الله على قدري.

ـ نعم للتقدم الحضاري بكل أبعاده، ولكن مع الحرص على القيم الوطنيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة. الغرب سجّل تقدماً فائقاً بكثير من التكنولوجيا وقليل من القيم. ونحن نصبو إلى مواكبة مسيرة التقدم بكثير من العلم وفيض من القيم.

ـ كان للمال السياسي دور مدمّر جعل الحياة العامة في لبنان أشبه بسوق نخاسة، تُشرى فيها وتباع الضمائر، والمواقف، والأقلام، والأصوات.. وما ذلك إلا على حساب أبسط القيم الأخلاقيّة والمجتمعية والوطنية.

ـ إنك بفعل طوفان المال السياسي الذي يُغرق لبنان، تكاد تعبّ من لفح الفساد حتى في الهواء الذي تتنشّق.

ـ في أخلاقيات غاب السياسة في لبنان، لا مكان للوفاء أو العرفان. ففي منطق الوصولية السياسية، لا صداقات، ولا تحالفات ثابتة. والقاعدة هي رفقة طريق إلى مأرب معيّن.

ـ كثيراً ما يكون الخبر في لبنان وجهة نظر، وتكون الحقيقة كما تبدو لرائيها.

ـ يبقى سلاح الموقف، أمضى سلاح في يد الشرعيّة المستمدّة من إرادة الشعب.

ـ سلاح الشعوب صوتها عندما تطلقه موحّداً عالياً. ولا مردّ لإرادة الشعوب.

ـ إن كان لنا أن نوجز محطّ الإصلاح بكلمة لقلنا: إنها الديمقراطية. بها تكتمل مقومات المساءلة والمحاسبة، وبها تنفتح آفاق التغيير المنتظم، وبها تتوحّد قواعد الاستقرار، وبها يحقّق الإنسان ذاته. وهذا غاية الأرب.

ـ مشكلة الناخب الطيّب في لبنان، أنه على استعداد لأن يُلدغ من جحر الوعود الانتخابية مرتين وثلاثاً. والسياسي يعتصم بمقولة أن كلام الليل يمحوه النهار.

ـ التخلّف واقع يتميّز بقوة الاستمرار إلى ما لا نهاية، ما لم تخترقه فتبدّل مساره، قوّة اعتراضيه تتجسّد إما بقيادة تاريخية خارقة، وإما بهبة شعبيّة جارفة، ولا مردّ للتغيير الأمثل في حال تقاطع الظاهرتين.

ـ الله وحده يهب الحياة والله يستردّها. لذلك استنكف عن توقيع مراسيم بتنفيذ عقوبة الإعدام في حق مجرمين. فليس من حق إنسان أن ينتزع حياة إنسان. إن الأمر بالقتل هو في منزلة فعل القتل. فمن منا يرضى بأن يكون قاتلاً، وإن بقلمه؟ وأنا أستهجن ذبح خروف فكيف بقتل إنسان؟

ـ أرقى مراتب السياسة، التزام الأهداف الوطنيّة والقوميّة والإنسانيّة السامية. بغير ذلك تغدو السياسة مرتعاً للوصوليّة والنفعيّة والاستغلال.

ـ ثمة فارق بين الاحتراف السياسي، والعمل الوطني المجرّد. فالمحترف السياسي هو ذاك الذي يسعى للوصول إلى السلطة، وإذا كان في السلطة فهو يسعى للبقاء فيها، وإذا خرج أو أُخرج من السلطة فهو يسعى إلى العودة إليها.

أمّا العمل الوطني فمجرّد من المآرب السياسية. مع أنني مارست العمل السياسي العام نحو ربع قرن من الزمن (١٩٧٦-٢٠٠٠) فما احترفت السياسة حقاً إلا ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٠ حينما طلبت مقعداً نيابياً لنفسي.

ـ إنّ تشبّث المسؤول بكرسي السلطة واستماتته في ذلك، لا تفسير لهما سوى خشية المسؤول من أن تُفتحَ ملفاته لو أدار ظهره. لذا فاستمراره هو حماية لذاته.

ـ عروبة لبنان رسالة ودور والتزام في خدمة الأمة، وهي السبيل إلى خدمة الإنسانية.

ـ طريق لبنان إلى العروبة إنما تمرّ بالضرورة في دمشق، القفز فوقها عبثي، لا بل هو مكابرة.

ـ إنّ علاقة لبنان المميّزة مع سوريا تستوجب رعاية القيادة في البلدين على أعلى المستويات. لكن حصانتها تبقى رهناً بإرادة الشعبين الشقيقين، وعمق التزامهما.

ـ علاقة الأخوّة الصادقة بين بلدين شقيقين، هي أعظم من أن يُوكل أمرها إلى أجهزة أمنيّة أو عسكريّة.

ـ طريق العروبة إنما تمرّ في الديمقراطية.

ـ المقاومة لا تكون بالسلاح وحده، فكثيراً ما تكون المقاومة المدنيّة أبلغ أثراً.

ـ الحرية كالحياة، أبهى ما فيها وأكرم، أن تشرك سواك فيها.

ـ آفة الفساد التي تتجلّى في المذهبية والطائفية، وفي الدور الفاسد والمُفسد الذي يلعبه المال السياسي، وكذلك في ظاهرة الواسطة والمحسوبية التي لا تكون إلا على حساب العدالة والإنصاف، أضحت بكل تجليّاتها بمثابة القوانين غير المكتوبة التي تتحكّم بنهج الحياة العامة في بلدنا. ولو أنها غير مكتوبة، فهي مطبّقة عملياً بأمانة أكثر كثيراً من القوانين الصادرة عن السلطة الاشتراعية.

ـ مع المال السياسي الفاسد والمفسد حلت «الديمقريطم» مكان الديمقراطية (نسبة إلى قصر قريطم). «من مقدمة كتبها للوزير الدكتور صلاح سلمان في كتابه: في حكومة لم تحكم».

ـ المسؤولية فرصة للإنجاز والخدمة لا تقدّر بثمن.

ـ توليت رئاسة مجلس الوزراء خمس مرات في حياتي، وما عملت يوماً للوصول إلى هذا المنصب.

ـ تنطلق الحكومات ببيانات وزارية تدغدغ فيها آمال المواطنين وأحلامهم، ثم ينقضي أجل الحكومة ولا يتحقق شيء يستحق الذكر منها.

ـ اعتزلت السياسة بفعل التقدّم في السن، وتراكم الهموم الصحية عليّ.

ـ أقول بعد اعتزالي السياسة أنني لم أندم على عمل، أقمت به أو لم أقم... هكذا بقي ضميري مرتاحاً والحمد لله. وراحة الضمير في اعتباري تعادل السعادة في الحياة.

ـ هذا ليل الزمن الرديء، فمتى يبزغ الفجر المُرتجى.

ـ لا خلاص للبنان إلا بالخلاص من الطبقة السياسية القائمة.

ـ المال السياسي كان ولا يزال مصدر الفساد الأول بامتياز.

ـ هل يُخلى سبيل قاتل، ويبقى في السجن سارق رغيف؟

ـ لبنان لا يتحمّل وجود متطرّف في رئاسة الجمهورية.

ـ إذا كان التطور سنّة الحياة فالتغيير وليد الديمقراطية.

ـ لو سادت الديمقراطية في لبنان، لما كانت أزمة ومحنة وطنيّة ماحقة كالتي عصفت به.

ـ الديمقراطية هي صمّام الأمان في أي نظام.

ـ الديمقراطية تجربة وجودية طرقنا بابها ولم نخض غمارها.

ـ نحن ننسى أو نتناسى أن المؤامراة، أي مؤامرة، وكذلك التدخلات الخارجية، ما كانت لتعبر إلا من خلال تناقضاتنا وخلافاتنا. ونحن لم نبادر يوماً إلى تسوية ما ينشب بيننا من مشكلات بالحوار والتفاهم قبل استفحالها. بذلك كنا أوّل المتآمرين على أنفسنا، والمتواطئين على أنفسنا ووطننا.

ـ أما كان بإمكان اللبنانيين أن يتحاوروا ويتفاهموا قبل ذلك، فيوفّروا الضحايا والتدمير والخراب؟ (قالها بعد اتفاق الطائف).

ـ ما الموقف إلا كلمة رأيت فيها دوماً السلاح الأمضى في مواجهة الصاروخ والمدفع، وسائر أدوات التدمير والإبادة.

ـ كلمة الإنسان هي حريّته.

ـ إذا كانت الأكثرية في لبنان صامتة، فصمتها يصمّ الآذان.

ـ إن في لبنان الجمهورية لملوكاً وعروشاً.

ـ لقد حقّقنا استقلال الدولة ولم نبنِ دولة الاستقلال.

ـ قبل ٤٥ عاماً حقّقنا الاستقلال، وبعد ٤٥ عاماً وجدنا أننا لم نستحقّه.

ـ لم نبنِ دولة العدل والمساواة. ولم نبنِ دولة القانون والمؤسسات. لقد بنينا وطناً سقيماً إذ تعمّدنا أن تكون قوة لبنان في ضعفه.

ـ فاتنا أن الحرية تحتاج إلى أحرار يمارسونها، فلم نعتق إنساننا من ربقة الفقر أو العصبيّات أو التبعات العشائريّة والإقطاعيّة، فبقيت الحرية أنشودة وهمٍ نطرب لرجع أنغامها، ولم تتحوّل نظاماً لحياتنا.

ـ كلما حلّت بيننا مشكلة تطورت إلى معضلة، ثم إلى أزمة سياسية، فمحنة وطنية.

ـ لم ندرك أن من خصائص الديمقراطية أنها تقرن الحريّة والسلطة بالمسؤولية.

ـ عفوك يا لبنان، نحتفل بمولدك مرة كلّ عام ونغتالك ألف مرة في اليوم. وقتلناك

إذ استعاض بعضنا بنفسه عن الشعب كلّه، وبطائفته عن المجتمع كلّه، وبمنطقته عن الوطن كلّه.

ـ إذا كان توحيد لبنان صعباً فتقسيمه مستحيل.

ـ التمييز مرادف للظلم، والظلم يجافي الاستقرار والسلام.

ـ التغيير ملح الديمقراطية.

ـ يمكن القول إن اللبنانيين ما اجتمعوا حول طاولة للحوار إلا انقسموا فريقين: فريق لا يستطيع أن يُعطي، وفريق لا يستطيع أن يأخذ.

ـ إن العنف لا يحل قضيّة.

ـ أزمة لبنان لا تنتهي بحرب، إنما تنتهي بوفاق بين اللبنانيين على صيغة لبنان المستقبل.

ـ كنا ولا نزال وسنبقى متشبّثين بهويّتنا الوطنيّة والإنسانيّة، أخوة في السراء والضراء، أخوة في الآمال والآلام، ونرفض كل تجليّات التمييز المصطنع أو المفروض بين مسلم ومسيحي، أو بين شرقيّة وغربيّة.

ـ لبنان أغلى من كل منّا، وأي منّا. كل المناصب ترخص في سبيل أن يسلم لبنان.

ـ كأننا بالقضية تتحوّل إلى مطيّة. وكأننا بالوطن يتقلّص إلى حدود الحيّ أو المدينة أو المنطقة، ويتضاءل المجتمع إلى حجم المذهب أو الطائفة أوالعشيرة.

ـ هذا هو الزمن الرديء، كأننا بالوطنية تختنق تحت ثقل الابتزاز والاستغلال والنفعيّة.

ـ مشكلة لبنان في هذا الظرف أن الفاعل فيه ليس عاقلاً، والعاقل فيه ليس فاعلاً. (بعد ليل قصف مجنون ووحشيّ أيام عهد الحكومتين).

ـ إنني أعجب لامرئ يتصوّر الوطن أو يصوّره كأنه وجهة نظر.

ـ الحلم ترف النائمين، أمّا العزيمة فعرق المناضلين.

ـ الحياة لمن يريدها.

ـ جرّبنا الاقتتال مراتٍ ومرات، سبيلاً للانتحار. فلنجرّب الوفاق مرة واحدة سبيلاً للحياة.

ـ إنّ حياتنا هي وفاقنا.

ـ إنّ وثيقة الطائف ليست آخر تسوية بين اللبنانيين، لآخر قضية بينهم.

ـ إنّ التغيير ليس مجرد صفقة تعقد، أو صفحة تطوى، إنّما هو تجربة ديمقراطية تُعاش كما الحياة.

ـ مشكلتنا في لبنان هي في كثرة العبر وقلّة المعتبرين.

ـ هناك ضمان وحيد للسلام والاستقرار في لبنان. إنه وحدة لبنان. إنه الحل السياسي. إنه الوفاق الوطني، وكلّها وجوه لقضية واحدة.

ـ نحن مع الضحايا ضد جلّاديهم.

ـ نحن مع لبنان القضيّة ضد كل من يريده مطيّة.

ـ شعاراتهم في حجم الوطن والمصير. أمّا إنجازاتهم ففي حجم الحيّ والشارع والبناية.

ـ شعب لبنان هو البطل. وطننا هو موطن البطولات التي لا أسماء لأصحابها.

ـ قال أحدهم يوماً: خلق الله لبنان في أجمل صورة وأحسن تكوين. حسده الناس في سائر أرجاء المعمورة، فخلق الله اللبناني. والمقصود أن لبنان يُحسد على ما فيه، ويُواسى على من فيه. وصاحب القول يقيناً، لا يقصد شعب لبنان الطيب الصابر، وإنما يقصد تلك القلة المتزعّمة التي تتصدّره، وتتحرّك باسمه، وتتحدّث عنه.

ـ هذا زمان لا مكان فيه لرابح. (قالها أثناء الحرب الأهلية).

* * *

هذه بعض قلائده، جمعتها من خزائن كتبه ورياض أدبه.

وبعد، يكتب الرئيس هذه الكلمات حين قرّر التخلي عن العمل السياسي:

«سنوات طويلة سلختها من عمري في خدمة الشعب والوطن. أرادوا في اغتيالي سياسياً، محو سيرتي من ذاكرة هذا الوطن. إن سيرتي الوطنية أعزّ ما أملك، وأغلى ما أترك لأحفادي. إنني مدرك أن ما من سيرة سياسية إلا ولها نهاية. ولكن من حقّي ألا أدع ذكري يسقط ضحية مال أو عصبيّة أو دعاية، حتى ولو كانت السياسة في لبنان لعبة بلا قواعد.

حتى لو كانت السياسة في لبنان غاباً بلا شريعة.

قد أكون أَصبت، في كثير مما أقدمت عليه، وأخطأت في بعضه. قد أكون وُفّقت في كثير مما أقبلت عليه، وأخفقت في بعضه، إلا أنني لست نادماً على عمل قمت به.

فحيث وُفّقت، وحيث أخفقت، كان ذلك من جنى يدي. والله ولي التوفيق.

وأنا لم أطلب يوماً أمراً لنفسي، ولا اقترفت يدي ما يثقل ضميري، (وما من شخص نال شرفاً على ما أخذ، فالشرف هو دائماً جائزة لمن يعطي). حسبي القول، أمام ما واجهت من عقبات وعوائق وصعوبات. اللهم اشهد أنّي حاولت.

عزائي أن يكون حفيدي محيطاً بحقائق مما عركت، ما حاولت وما واجهت، على امتداد تمرّسي بالحياة العامة.

وقد سطّرت تجاربي في مؤلفات هي أعزّ ما أترك لحفيدي من بعدي».

وكان آخر كتبه هو «قطاف من التجارب» الذي أصدره أوائل العام ٢٠١٢، وفي ٢٠١٢/١/١٣ أهداني الكتاب، وكانت هذه الكلمات: «الأخ الكريم الدكتور حسن موسى. مع كل المحبّة والاحترام، وأطيب التحيّات والتمنيّات». وزيّنها بتوقيعه..

وقد وردت هذه الأسطر على صفحة الغلاف الأخيرة، «أسطرّ هذه الكلمات، وقد بلغت الثانية والثمانين من العمر (عام ٢٠١٢). من يدري لعلها الكلمات الأخيرة التي يتسنّى لي تسطيرها في حياتي..».

لماذا هذه الجملة؟ أهي تقزّز من الأوضاع العامة، أم ثقل الأوجاع، أم سأم العيش (ومن يعشْ ثمانين عاماً يسأم، كما قال الشاعر القديم زهير بن أبي سلمى). ولكنّ الله قدّر غير ذلك، فأطال عمره، ومدّ في وسعة عيشه، وأبقاه أملاً في الزمان وفرحاً للناس.

وتؤكّد لنا الأيام دائماً، عبر استقراء مسيرات الرجال الكبار أن مقياس مجد الرجال العظام، وسيلتهم في كسبه. ويبقى العمر ثمناً باهظاً ندفعه لنضجنا، وقد تخبو السيوف الأصيلة ونارها تتوقّد.

المراجع

اتفاق الطائف، الدستور اللبناني الجديد

أحمد بيضون، رياض الصلح، دار النهار

اسكندر نجار، رواية بيروت، دار الساقي

آلان تورين، ما هي الديمقراطية، دار الساقي

آلان مينارغ، أسرار حرب لبنان (جزآن)، المكتبة الدولية – لبنان

ألبير منصور، لبنان بين ردة وريادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

أندرو وليسلي كوكبيرن، علاقات خطرة – مترجم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

إلياس جريج، ولاية بيروت، مطبعة عكار

إلياس الهراوي، عودة الجمهورية، إعداد كميل منسّى، دار النهار للنشر

إيفور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، دار النهار

إيلي سالم، الخيارات الصعبة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، دار الساقي

باتريك سيل، رياض الصلح، الدار العربية للعلوم ناشرون

بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، دار ابن خلدون

بشارة الخوري، حقائق لبنانية (٣ أجزاء)، الدار اللبنانية للنشر الجامعي عام ١٩٨٣

بيتر مانغولد، تدخّل الدول العظمى في الشرق الأوسط، طلاس للدراسات والترجمة، ترجمة أديب شميش

تريسي شمعون، ثمن السلم، دار نوفل

جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الجنرال آلان بيلليغريني، صيف من نار في لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

جورج قرم، الفرصة الضائعة: في الإصلاح المالي في لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

جوزيف أبو خليل، لبنان وسورية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

جوزيف أبو خليل، لبنان.. لماذا؟، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

خيرية القاسمي، الحكومة العربية في دمشق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر

روبرت فيسك، ويلات وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

زهير عسيران، زهير عسيران يتذكّر، دار النهار للنشر

سامي الصلح، لبنان والعبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار للنشر

سليم الحص، تعالوا إلى كلمة سواء، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥

سليم الحص، حرب الضحايا على الضحايا، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨

سليم الحص، ذكريات وعبر، دار العلم للملايين، ١٩٩٢

سليم الحص، زمن الأمل والخيبة، دار العلم للملايين، ١٩٩١

سليم الحص، سلاح الموقف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥

سليم الحص، صوت بلا صدى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٤

سليم الحص، عصارة العمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣

سليم الحص، على طريق الجمهورية الجديدة، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٨

سليم الحص، عهد القرار والهوى، دار العلم للملايين، ١٩٩١

سليم الحص، في زمن الشدائد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦

سليم الحص، قطاف من التجارب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢

سليم الحص، لبنان على المفترق، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٣

سليم الحص، للحقيقة والتاريخ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤

سليم الحص، ما قلّ ودلّ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧

سليم الحص، محطات وطنية وقومية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١

سليم الحص، نافذة على المستقبل، دار العلم للملايين، ١٩٨١

سليم الحص، نحن والطائفية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٢

سليم الحص، نقاط على الحروف، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، ١٩٨٧

سليم الحص، ومضات في رحاب الأمة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٠

سمير التنير، عهد الفساد الأسود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

سمير قصير، تاريخ بيروت، دار النهار

صحيفة النهار، عدد يوم ٢٠-٩-١٩٨٨

صفحات مجهولة من حرب تموز، يرويها الوزير علي حسن خليل نقلاً عن الرئيس نبيه برّي

صلاح سلمان، في حكومة لم تحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

طه الولي، بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، دار العلم للملايين

عادل إسماعيل، ثمانون، دار النشر للسياسة والتاريخ

عبد الله بو حبيب، الضوء الأصفر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

عدنان ضاهر ورياض غنّام، معجم حكام لبنان والرؤساء، دار بلال للطباعة والنشر

عصام شبارو، تاريخ بيروت، دار مصباح الفكر

غسان شربل، ذاكرة الاستخبارات، دار الريّس

فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار

فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين، Universal Publishers and Distributors

فيليب حتّي، لبنان في التاريخ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

كارول داغر، جنرال ورهان، منشورات ملف العالم العربي

كريم بقرادوني، السلام المفقود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

كريم بقرادوني، صدمة وصمود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

كريم بقرادوني، لعنة وطن، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، دار النشر العربية

كميل شمعون، أزمة في لبنان، دار الفكر الحر

الكونت دوباري، دمشق ولبنان، دار مختارات – الزلقا

لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية

ليلى بديع عيتاني، حرب لبنان، دار المسيرة

مؤسسة عصام فارس، بحثاً عن رئيس يصنع في لبنان، دار النهار

مجلة الشراع، بيروت ـ احتلال عاصمة عربية

مجموعة باحثين، كتاب عن مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية، دار التكوين دمشق نيسان ٢٠٠٩

محمد بهجت ومحمد رفيق التميمي، ولاية بيروت، دار لحد خاطر، طبعة ثالثة، ١٩٨٧

محمد مراد، التملك والسلطة، منشورات الجامعة اللبنانية

محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء بعد الطائف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

منير وعادل إسماعيل، الصراع الدولي حول المشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ

منير وعادل إسماعيل، تاريخ لبنان الحديث، دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٩٠

ميشال عون، رؤيتي للبنان، دار صادر

ميشال معلولي، شاهدت وشاركت، دار النهار

نجاح واكيم، الأيادي السود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

هنري إده، المال إن حكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

هنري غيز، بيروت ولبنان، دار المكشوف

يوسف إبراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، مؤسّسة نوفل

يوسف خطار الحلو، أوراق من تاريخنا، دار الفارابي



صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

سلسلة السياسة

روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (في كتاب واحد)
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث إلى البرية
- ويلات وطن
- زمن المحارب

عصام نعمان

- هل يتغيّر العرب؟
- العرب على مفترق
- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟

محمد حسنين هيكل

- الحل والحرب!
- آفاق الثمانينات
- قصة السويس
- عند مفترق الطرق
- لمصر لا لعبد الناصر
- زيارة جديدة للتاريخ
- حديث المبادرة
- خريف الغضب
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي
- بين الصحافة والسياسة

سليم الحص

- صوت بلا صدى
- تعالوا إلى كلمة سواء
- سلاح الموقف
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- للحقيقة والتاريخ
- نحن والطائفية
- عصارة العمر
- محطات وطنية وقومية
- ما قَلَّ ودَلّ
- ومضات في رحاب الأمة
- قِطاف من التجارب

وليد رضوان

- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا
- العلاقات العربية التركية
- تركيا بين العلمانية والإسلام

جوزيف أبو خليل

- رؤية للمستقبل
- لبنان وسوريا مشقة الأخوة
- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان... لماذا؟

بول فندلي

- من يجرؤ على الكلام
- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم
- أميركا في خطر

كريم بقرادوني

- لعنة وطن
- السلام المفقود
- صدمة وصمود

شكري نصرالله

- □ **مذكرات قبل أوانها**
- □ **السنوات الطيبة**

شادي خليل أبو عيسى

- □ **الولايات غير المتحدة اللبنانية**
- □ **رؤساء الجمهورية اللبنانية**
- □ **قيود تتمزق**

مريم البسّام

- □ **حقيقة ليكس**
- □ **وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل - (الجزء الأول)**
- □ **وثائق ويكيليكس الكاملة - لبنان وإسرائيل - (الجزء الثاني)**

غادة عيد

- □ **سوكلين وأخواتها**
- □ **...؟! أساس الملك**
- □ **الخلوي أكبر الصفقات**

موريال ميراك - فايسباخ

- □ **عبر جدار النار**
- □ **مهووسون في السلطة**

جيمي كارتر

- □ **ما وراء البيت الأبيض**
- □ **السلام ممكن في الأراضي المقدسة**



- □ **تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح** - (جزآن) - عمر زين
- □ **مبادئ المعارضة اللبنانية** - حسين الحسيني
- □ **رؤية للمستقبل** - الرئيس أمين الجميل
- □ **الضوء الأصفر** - عبدالله بو حبيب
- □ **الخلوي أشهر فضائح العصر** - ألين حلاق
- □ **أصوات قلبت العالم** - كيري كندي
- □ **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- □ **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- □ **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية** - تحرير برند هام
- □ **مزارع شبعا حقائق ووثائق** - منيف الخطيب
- □ **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- □ **اللوبي** - إدوار تيفنن
- □ **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد
- □ **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوزان نايثن
- □ **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- □ **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط** - ستيفن غرين
- □ **الأسد** - باتريك سيل
- □ **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- □ **طريق أوسلو** - محمود عباس
- □ **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- □ **النفط** - د. هاني حبيب
- □ **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- □ **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- □ **نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- □ **الحصاد** - جون كوولي
- □ **عاصفة الصحراء** - اريك لوران
- □ **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- □ **حرب الخليج** - بيار سالينجر واريك لوران



- □ **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار سالينجر واريك لوران
- □ **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- □ **النفط والحرب والمدينة** - د. فيصل حميد
- □ **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي
- □ **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- □ **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- □ **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلير
- □ **التشكيلات الناصرية في لبنان** - شوكت اشتي
- □ **عزيزي الرئيس بوش** - سيندي شيهان
- □ **أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين** - إسلام كريموف
- □ **أوزبكستان على تعميق الإصلاحات الاقتصادية** - إسلام كريموف
- □ **العرب والإسلام في أوزبكستان** - بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- □ **إسرائيل والصراع المستمر** - ربيع داغر
- □ **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- □ **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- □ **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين
- □ **المال إن حكم** - هنري إده
- □ **قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** - طارق علي
- □ **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية** - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت
- □ **إرث من الرماد** - تيم واينر
- □ **بلاكووتر - أخطر منظمة سرية في العالم** - جيريمي سكاهيل
- □ **حروب الأشباح** - ستيف كول
- □ **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- □ **تعتيم** - بقلم آمي وديفيد جودمان
- □ **دارفور تاريخ حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال
- □ **بالعطاء لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم** - بيل كلينتون
- □ **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان
- □ **تواطؤ ضد بابل** - جون كولي
- □ **العلاقات اللبنانية - السورية** - د. غسان عيسى
- □ **المصالحة - الإسلام والديموقراطية والغرب** - بنازير بوتو
- □ **قضيّة سامة** - يوست ر. هيلترمان
- □ **لبنان بين ردّة وريادة** - ألبير منصور
- □ **الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة** - عائشة محمد المحياس
- □ **سجن غوانتانامو - شهادات حيّة بألسنة المعتقلين** - مايفيتش رخسانا خان
- □ **في قلب المملكة - حياتي في السعودية** - كارمن بن لادن
- □ **هكذا.. وقع التوطين** - ناديا شريم الحاج
- □ **إرث من الرماد - تاريخ «السي.آي.أيه.»** - تيم واينر
- □ **لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج** - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- □ **أميركا من الداخل** - د. سمير التنير
- □ **سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط** - جمال واكيم
- □ **ضريبة الدم** - ت. كريستيان ميلر
- □ **ابنة القدر** - بنازير بوتو
- □ **الطبقة الخارقة** - دايفيد ج. روثكوبف
- □ **بوّابة الحقيقة** - عبد السلام المجالي
- □ **الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية** - علي وهب
- □ **الصراع على السلطة في لبنان جدل الخاص والعام** - زهوة مجذوب
- □ **أوباما.. والسّلام المستحيل** - سمير التنّير
- □ **الأحزاب السياسية في العراق** - عبد الرزاق مطلك الفهد



- صيف من نار في لبنان - الجنرال ألان بيلليغريني
- غزّة في أزمة - إيلان بابه ونعوم تشومسكي
- صراع القوى الكبرى على سوريا - جمال واكيم
- محو العراق - مايكل أوترمان وريتشارد هيل
- مصر على شفير الهاوية - طارق عثمان
- وهم السلم الأهلي - حسين يعقوب
- حركات ثورية - ستيف كراوشو وجون جاكسون
- أمبراطورية الإرهاب - اليهاندرو كاسترو اسبين
- قصور من الرمل - أندريه جيروليماتوس
- الثورات العربية في ظل الدين ورأس المال - راضي شحادة
- نظرية الاحتواء - إيان شابيرو
- ويليس من تونس - ناديا خياري
- العودة إلى الصّفر - ستيفن كينزر
- ديبلوماسيّة إسرائيل السريّة في لبنان - كيرستين شولتزه
- مدن تحت الحصار - ستيفن غراهام
- نوال السعداوي والثورات العربية - نوال السعداوي
- قضيّتي ضد إسرائيل - أنطوني لوينستاين
- القياصرة الأميركيّون - نايجل هاملتون
- المراقبة الشاملة - أرمان ماتلار
- مصر ثورة العشرين عاماً عبر تلفزيون الجديد - مريم البسّام
- توازن الرعب - هادي زعرور
- مذكرات نيلسون مانديلا - نيلسون مانديلا
- العودة إلى العمل - بيل كلينتون
- البعد التوراتي للإرهاب الإسرائيلي - وجدي نجيب المصري
- اللوبي الصهيوني في فرنسا - شاكر نوري
- الحكّام العرب - رودجر أوين
- صناعة المستقبل - نعوم تشومسكي
- الحروب الميسَّرة - نورمان سولومون
- الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط - د. علي وهب
- الفلسطينيّون المنسيّون - إيلان بابه
- السايفربانك - جاكوب أبلبوم، آندي مولر-ماغون، جيريمي زيمرمان
- اختراع الديموقراطية - منصف المرزوقي
- ثورات الفيسبوك - مصعب حسام الدين قتلوني
- سورية - سقوط مملكة الأسد - ديفيد دبليو ليش
- بلا هوادة - د. حسن علي موسى



الدكتور حسن علي موسى

من مواليد جباع (إقليم التفاح، الجنوب اللبناني، ١٩٤٣) - حصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها، ثم في التاريخ والنقد الأدبي عام ١٩٦٧. أنهى أطروحته في الآداب والفنون الشعبية عام ١٩٧٢. له كتابات ودراسات كثيرة ومتنوعة، في الأدب والمقالة والأبحاث، نشرها في صحف ودوريات مختلفة. له مئات المقالات حول التراث. ويساهم باستمرار في ندوات ومحاضرات حول الأدب والتاريخ والتراث، وهو عضو في الهيئة الإدارية لاتحاد الكتاب اللبنانيين.







يعرض الكتاب مسيرة رجل دولة حازم بهدوئه، صاحب نظرة ثاقبة سياسيًا واقتصادياً واجتماعياً وقومياً. دخل المعترك السياسي والشأن العام في حقبة اتسمت بالمصيرية... يوم كانت الأزمات بمختلف أشكالها تعصف بلبنان. وأفلح ونجح رغم أنه حُورِب وجُوبه وكاد يودى به حين تعرّض لمحاولة اغتيال رهيبة. لم يرضخ ولم يتهاون ولم يكن له مأرب شخصيّ يومًا. عروبيّ حمل لواء قضية فلسطين ومختلف القضايا القومية وقضايا الوحدة العربية.

يضيء الكتاب على مواقفه من الأحداث الكبيرة والمدوّية التي عصفت بالوطن، بدءًا بالعدوان الإسرائيلي على الجنوب واحتلال العاصمة ومجازر المخيمات وعهد الحكومتين انتهاءً بالطائف.

كيف كانت رؤيته لما يدور من أحداث؟ وهو صاحب الرؤية الرافضة للطائفية، والتي جذّرها الاستعمار الفرنسي في ممارساته وعبر القوانين التي سنها للبلد.

ماذا أخبر عن عهد العماد لحود الممدد؟ وكيف نظر إلى القرار ١٥٥٩ واغتيال الرئيس الحريري؟ كيف واجه الانقسام الحاد بين فريقي ٨ و١٤ آذار باقتراح القوة الثالثة؟ وماذا عن علاقاته بالشخصيات والأنظمة، من السيد موسى الصدر والسيد حسن نصرالله ونظام الأسد وسورية؟

وقائع حافلة وصراعات ظاهرة وخفيّة موثّقة بالصور لمراحل مختلفة من حياة الدكتور سليم الحص، إنسانًا ووطنيًا ووزير خارجية ورئيس وزراء ورجل دولة وصاحب المشروع الإصلاحي الكبير لبناء الدولة الحديثة والنامية.



الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١١ ٩٦١+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر